



















جمهورية مصر العربية

# محكمة النقض

المكتب الفني

## مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدوائر الجنائية

السنة الثانية والأربعون

من يناير إلى ديسمبر ١٩٩١

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م







## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي اسحق

وقتضى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب .



## الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) نقض ، الطعن بالنقض : ميعاده ، . إعلان . نقابات . محاماه .

إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد . عدم قيام أى طريقة أخرى مقامه .

مثال .

( ٢ ) قانون ، تفسيره ، . نقابات . محاماه . اختصاص ، الاختصاص النوعى ، .

نقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين متى فقد شرطاً من شروط القيد فى الجدول

العام من اختصاص مجلس النقابة . أساس ذلك ؟

صدور القرار المطعون فيه بنقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين غير المشتغلين عن لجنة قبول

المحامين وليس عن مجلس النقابة . يبطله .

١ - لما كان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٨٦ بنقل اسم

الطاعن لجدول غير المشتغلين اعتباراً من ١٩٨٤/٩/٢ ، فقرر وكيل الطاعن بالطعن

فيه بالنقض بتاريخ ٢١ من يوليو سنة ١٩٨٦ بعد الميعاد المقرر بالمادة ٤٤ من

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة وفى اليوم ذاته قدم أسباب



الطعن مما يجعل طعنه - بحسب الأصل - غير مقبول شكلا ، إلا إنه أرفق بأسباب طعنه خطاب نقابة المحامين المسجل المتضمن القرار المطعون فيه ومظروفه الخارجى ، ويبين منهما أن الخطاب صدر برقم ١٦٠٢ فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٦ ، والمظروف يحمل خاتم بريد فى السادس عشر من الشهر ذاته ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٤٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص فى فقرتها الثانية على أن « ويكون للمحامى حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض على القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الأربعين يوما التالية لاعلانه بهذا القرار » وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على إعلان الطاعن بالقرار المطعون فيه قبل التاريخ الثابت بالمظروف الخارجى - آنف البيان - فإن الطعن يكون قد أقيم فى الميعاد ويتعين قبوله شكلا .

٢ - لما كانت المادة ٤٤ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص فى فقرتها الأولى على أن « لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامى أو بعد إعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور ، أن يصدر قرار مسببا بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا فقد شرطا من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليها فى هذا القانون » . لما كان ذلك ، وكان تشكيل لجنة قبول المحامين قد نصت عليه المادة ١٦ من قانون المحاماه آنف الذكر وهو مختلف عن تشكيل مجلس النقابة الذى نصت عليه المادة ١٣١ من القانون ذاته ، وكان البين من خطاب النقابة المرسل إلى الطاعن أن قرار نقل اسمه لجدول غير المشتغلين قد صدر عن لجنة قبول المحامين وليس عن مجلس النقابة ، فإنه يكون باطلا لصدوره من جهة غير مختصة نوعيا بإصداره ، ويتعين القضاء بإلغائه .



## الوقائع

فى ٤ من يونيه سنة ١٩٨٦ صدر قرار لجنة القبول بتنقابة المحامين بنقل اسم الطاعن إلى جدول غير المشتغلين اعتبارا من ٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٤

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن الأستاذ / ..... فى هذا القرار بطريق النقض فى ٢١ من يوليه سنة ١٩٨٦ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن فى ذات التاريخ موقعا عليها منه .

## المحكمة

حيث إن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٨٦ بنقل اسم الطاعن لجدول غير المشتغلين اعتبارا من ٢/٩/١٩٨٤ ، فقرر وكيل الطاعن بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ٢١ من يوليه سنة ١٩٨٦ بعد الميعاد المقرر بالمادة ٤٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة وفى اليوم ذاته قدم أسباب الطعن مما يجعل طعنه - بحسب الأصل - غير مقبول شكلا ، إلا أنه أرفق بأسباب طعنه خطاب نقابة المحامين المسجل المتضمن القرار المطعون فيه ومظروفه الخارجى ، ويبين منهما أن الخطاب صدر برقم ١٦٠٢ فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٦ ، والمظروف يحمل خاتم بريد زهراء حلوان فى السادس عشر من الشهر ذاته ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٤٤ من قانون المحاماة



الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الثانية على أن « ويكون للمحامى حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بحكمة النقض على القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الأربعين يوما التالية لاعلانه بهذا القرار » وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على إعلان الطاعن بالقرار المطعون فيه قبل التاريخ الثابت بالمظروف الخارجى - آنف البيان - فإن الطعن يكون قد أقيم فى الميعاد ويتعين قبوله شكلا .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على القرار المطعون فيه أنه إذ صدر بنقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين قد شابه بطلان ، ذلك أنه صدر عن لجنة قبول المحامين فى حين أن المختص بإصداره هو مجلس النقابة ، مما يعيب القرار ويستوجب إلغائه .

ومن حيث إن المادة ٤٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص فى فقرتها الأولى على أن « لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامى أو بعد إعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور ، أن يصدر قرار مسببا بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا فقد شرطا من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليها فى هذا القانون » لما كان ذلك ، وكان تشكيل لجنة قبول المحامين قد نصت عليه المادة ١٦ من قانون المحاماة آنف الذكر وهو مختلف عن تشكيل مجلس النقابة الذى نصت عليه المادة ١٣١ من القانون ذاته ، وكان البين من خطاب النقابة المرسل إلى الطاعن أن قرار نقل اسمه لجدول غير المشتغلين قد صدر عن لجنة قبول المحامين وليس عن مجلس النقابة ، فإنه يكون باطلا لصدوره من جهة غير مختصة نوعيا بإصداره ، ويتعين القضاء بإلغائه .



## جلسة الأول من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي رئيس نائب المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سمير ناجي ونيل

رياض وطلعت الاكيابي نواب رئيس المحكمة وامين عبد العليم .



### الطعن رقم ١٢٤٥٨ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) نقض ، الحكم في الطعن ، . محكمة النقض ، سلطتها في الرجوع في الحكم ، .

محكمة النقض . أحكامها بآته لا سبيل للطعن فيها .

حق المحكمة في الرجوع في أحكامها في أحوال مخصوصة . مراعاة لحسن سير العدالة .

قضاء المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لأن التوكيل الذي قرر بالطعن بالنقض بمقتضاه لم يقدم

للتثبت من صفته . ثبوت أن التوكيل قدم بطعن آخر . أثر ذلك ؟

( ٢ ) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . شهادة مرضية . دفاع ، الإخلال

بحق الدفاع . ما يوفره ، .

إبداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . يوجب على المحكمة أن تعني بالرد عليه

بالقبول أو بالرفض . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .

١ - لما كانت هذه الدائرة - بهيئة أخرى - قضت بتاريخ ..... في

الطعن رقم ..... لسنة ..... القضائية بعدم قبوله شكلا لأن التوكيل الذي

قرر الأستاذ ..... المحامي بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفته .



وحيث إن المحامى المذكور تقدم بتاريخ ..... بطلب يلتزم فيه إعادة نظر الطعن من جديد استنادا إلى أن التوكيل مرفق بالطعن رقم ..... لسنة ..... قضائية ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الطعن الأخير أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه مرفق به ، وكان من المقرر أنه ولئن كانت محكمة النقض هى خاتمة المطاف ، وأحكامها باتة لا سبيل للطعن فيها ، إلا أن قضاء الدوائر الجنائية بالمحكمة قد جرى على الرجوع فى أحكامها فى أحوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة ومن بينها تلك الحالة - فإنه يتعين الرجوع فى ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

٢ - من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فإن فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساساً بحق الطاعن فى الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث - وآخرون - عمداً بـ ... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً حالة كونهم مستخدمين فى ذلك أداة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات ومحكمة جنح طلخا قضت غيابيا عملاً بمادة الاتهام بمعاقبه المتهم بالحبس شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات . عارض وقضى فى معارضته



باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وبجلسة ..... وقررت عدم قبول الطعن .

فتقدم الأستاذ / ..... بطلب الرجوع عن الحكم ... ألغ .

### المحكمة

من حيث إن هذه الدائرة - بهيئة أخرى - قضت بتاريخ ..... فى الطعن رقم ..... لسنة ..... القضائية بعدم قبوله شكلا لأن التوكيل الذى قرر الأستاذ / ..... المحامى بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفته .

وحيث إن المحامى المذكور تقدم بطلب يلتمس فيه إعادة نظر الطعن من جديد استنادا إلى أن التوكيل مرفق بالطعن رقم ..... لسنة ..... قضائية ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الطعن الأخير أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه مرفق به ، وكان من المقرر أنه ولئن كانت محكمة النقض هى خاتمة المطاف ، وأحكامها بآلة لا سبيل للطعن فيها ، إلا أن قضاء الدوائر الجنائية بالمحكمة قد جرى على الرجوع فى أحكامها فى أحوال مخصوصة تحقيقا لحسن سير العدالة - ومن بينها تلك الحالة - فإنه يتعين الرجوع فى ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .



ومن حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى فى معارضته الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه بالجلسة ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لهذه الشهادة ، ولم يقل كلمته فيها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة ..... التى نظرت بها معارضة الطاعن الاستثنائية أنه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى أن الطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، فإن فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساساً بحق الطاعن فى الدفاع ، مما يعيبه ويوجب نقضه .



## جلسة الأول من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سمير ناجي ونبيل

رياض وطلعت الأكياي نواب رئيس المحكمة وأمين عبد العليم .



### الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) محاكمة ، إجراءاتها ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . أساس ذلك ؟

( ٢ ) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . إثبات ، شهود ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

استغناء المحكمة عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . النعى على المحكمة الإخلال بحق الدفاع في هذه الحالة . غير مقبول .

( ٣ ) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته . هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه . ولا ينفك عنه في طلباته الختامية .

مثال .

( ٤ ) نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . حكم ، ما لا يعيبه في نطاق التدليل ، .

تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة إليه . لا يعيبه . ما دام أنه أقام قضاء على أسباب صحيحة كافية .



~~~~~  
( ٥ ) محكمة الجنایات ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . حكم ، بياناته  
، بيانات التسبيب ، .

حق محكمة الجنایات عند إعادة محاكمة متهم كان غائباً أن تورد أسباب الحكم الغيابى الساقط  
أسباباً لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها بالإدانة .

( ٦ ) حكم ، بيانات التسبيب ، ، بيانات حكم الادانة ، . نقض . ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .  
عدم رسم القانون شكلاً معيناً لصياغة الحكم . فضلاً عن إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه .  
كفاية أن يكون ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

( ٧ ) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، .  
تطابق شهادة الشهود . مع ما أورده الحكم بشأنها . لاخطأ فى الاسناد .

( ٨ ) إثبات ، اعتراف ، ، بوجه عام ، ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض  
، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو ورد فى محضر الشرطة وإن عدل عنها .  
( ٩ ) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا  
يقبل منها ، .

وزن أقوال الشهود . موضوعى . المنازعة فى أقوال الشاهد جدل موضوعى . لا تجوز إثارته  
أمام النقض .

---



- ١ - من المقرر أن عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذ لا مانع فى القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم .
- ٢ - لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شهود الاثبات وتلت المحكمة أقوالهم بالجلسة ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .
- ٣ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به .
- ٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن فى حاجه إليه ما دام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله .
- ٥ - من المقرر أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائبا أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغيابى الساقط قانونا أسبابا لحكمها ، ما دامت تصلح فى ذاتها لاقامة قضائها بالإدانة .
- ٦ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فضلا عن إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، كان ذلك محققا لحكم القانون .



٧ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الاثبات له صداه فى الأوراق فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من خطأ فى الإسناد يكون فى غير محله .

٨ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة فى محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى .

٩ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن أخذ الحكم فى إدانته بأقوال غيره من المتهمين عليه ينحل إلى جدل موضوعى . فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم سرقوا وآخر حدث المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق ( كابلات كهربائية ) المملوكة لمشروع الطب الوقائى حالة كونها معدة للاستعمال فى توصيل التيار الكهربائى فى مرفق تنشأه الحكومة ( وزارة الصحة ) . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا



بالمادة ٣١٦ مكرراً / ثانيا من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانة بجريمة سرقة كابلات كهربائية معدة للاستعمال فى مشروع الطب الوقائى الذى تنشئه وزارة الصحة قد شابة البطلان والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه على الرغم من أن الطاعن لم يسأل فى مراحل التحقيق السابقة على المحاكمة ، فإن المحكمة لم تجر تحقيقاً فى شأن الواقعة ، ولم تجب دفاع الطاعن إلى طلب سماع أقوال خفراء المشروع وردت عليه بما لايسوغ ، ونقل الحكم المطعون فيه أسباب الحكم السابق صدوره فى غيبة الطاعن دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ونص القانون الذى حكم بموجبه كما أن ما أورده الحكم من أدلة لم يذكر فيها اسم الطاعن ، فضلاً عن فساد أخذه باعتراف متهم فى حق متهم آخر ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم



سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات إذ لا مانع فى القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شهود الاثبات وتلت المحكمة أقوالهم بالجلسة ، وكان المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ختم مرافعته بطلب الحكم ببراءته مما أسند إليه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تجبه إلى طلب سماع أقوال خفراء المشروع لا يكون له محل ، سيما أن الحكم لم يعول فى إثبات التهمة فى حق الطاعن على أقوالهم . ولا يقدح فى سلامة الحكم تزيده فيما استطرد إليه رداً على ذلك ، الطلب ، ذلك أنه لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن فى حاجة إليه مادام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحملة . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغيابى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ، مادامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن النعى على قد الحكم فى هذا المنحى يكون غير ذى أثر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه



قد بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن مع آخرين قد قاموا بسرقة الكابلات الكهربائية المبينة بالمحضر والمعدة للاستعمال فى توصيل التيار الكهربائى لمشروع الطب الوقائى الذى تنشئه وزارة الصحة ، وبعد أن أورد الحكم مؤدى الأدلة التى أقام عليها قضاءه خلص إلى وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن وأشار إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو نص المادة ٣١٦ مكرراً ( ثانياً ) من قانون العقوبات، لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فضلاً عن إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، كان ذلك محققاً لحكم القانون ، مما يكون معه منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات له صداه فى الأوراق فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من خطأ فى الإسناد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة فى محضر الشرطة حتى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى - وكان وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها إنما مرجعه إلى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، فإن ما يشير به الطاعن فى شأن أخذ الحكم فى إدانته بأقوال غيره من المتهمين عليه ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة الأول من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن ومحمود

رضوان وحسن عشيح نواب رئيس المحكمة وأنور جبرى .



### الطعن رقم ٦٠٩٩٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) نقض د اسباب الطعن . توقيعها . نيابة عامة .

وجوب توقيع أسباب الطعون التى ترفعها النيابة العامة من رئيس نيابة على الأقل .

توقيع أسباب الطعن بتوقيع يتعذر قراءته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟

( ٢ ) اسباب الاباحة وموانع العقاب د الدفاع الشرعى ، د دفاع شرعى . دفع د الدفع بقيام حالة

الدفاع الشرعى ، د حكم د تسببيه . تسبیب معيب ، د نقض د اسباب الطعن . ما يقبل منها ، د

حق الدفاع الشرعى . شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع وعلى غيره .

تمسك المتهم بقيام حق الدفاع الشرعى عن الغير . دفاع جوهري . إغفال المحكمة الرد عليه .

قصور .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ..... فقرر الأستاذ .....

رئيس نيابة طنطا الكلية بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ..... وقدمت بذات

التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعا عليها بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته ومعرفة



اسم صاحبه ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الثالثة بالنسبة إلى الطعون التى ترفعها النيابة العامة أن يوقع أسبابها رئيس نيابة على الأقل ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون الشارع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وإلا كانت باطلة وغير ذات أثر فى الخصومة ، ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورها من الأستاذ/..... رئيس نيابة استئناف طنطا إلا أنها بقيت خلوا من توقيع مقروء عليها يمكن نسبته إليه أو غيره ممن يحق لهم ذلك وذلك حتى فوات ميعاد الطعن - ولما كان من المقرر أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان البين مما تقدم أن مذكرة الطعن لم يعرف موقعها وصفته فتعتبر من ثم معدومة الأثر فى الخصومة ، ويكون الطعن بذلك قد افتقد أحد مقوماته قانوناً - لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

٢ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار في مرافعته أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن غيره « والده » - لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى وكانت المحكمة في صدد ردها عليه لم تنف وقوع الاعتداء على والده بل أغفلت الرد عليه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه إذ أن ذلك دفاع جوهري كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين « قضى ببراءتهما » بأنهم : أولاً : قتلوا كلا من ..... و ..... بأن انهمالوا عليهما طعنا بآلات حادة ( مدى وسكاكين ) قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى قتل ..... عمداً بأن انهمالوا عليه بآلات حادة ( مدى - سكاكين ) قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانياً : أحرزوا بغير ترخيص وغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية أسلحة بيضاء ( مدى وسكاكين ) . وأحالتهم إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٦ ، ٢٤٢/٣ من قانون العقوبات مع



تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون - بمعاقبته المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة سبع سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط .

قطعن المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .....  
ألخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ..... فقرر  
الأستاذ / ..... رئيس نيابة طنطا الكلية بالطعن فيه بالنقض بتاريخ .....  
وقدمت بذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعا عليها بتوقيع غير واضح يتعذر  
قراءته ومعرفة اسم صاحبه ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على  
وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ  
النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الثانية بالنسبة إلى الطعون التى ترفعها النيابة  
العامة أن يوقع أسبابها رئيس نيابة على الأقل ، وبهذا التنصيص على الوجوب  
يكون الشارع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى  
الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وإلا كانت باطلة وغير ذات  
أثر فى الخصومة ، ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورها من  
الأستاذ / ..... رئيس نيابة استئناف طنطا إلا أنها بقيت خلوا من توقيع مقروء  
عليها يمكن نسبته إليه أو غيره ممن يحق لهم ذلك وذلك حتى فوات ميعاد الطعن -  
ولما كان من المقرر أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم  
الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن

التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان البين مما تقدم أن مذكرة الطعن لم يعرف موقعها وصفته فتعتبر من ثم معدومة الأثر فى الخصومة ، ويكون الطعن بذلك قد افتقد أحد مقوماته قانونا - لما كان ذلك ، فإن يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن « المحكوم عليه » على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت فقد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن أثار فى مرافعته دفاعا يفيد بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الغير لدى الطاعن وعلى الرغم من أن مدونات الحكم تظهر هذا الدفع فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الحالة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار فى مرافعته أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن غيره « والده » - لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره فإذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى وكانت المحكمة فى صدد ردها عليه لم تنف وقوع الاعتداء على والده بل أغفلت الرد عليه، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه إذ أن ذلك دفاع جوهري كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف

أبو النيل نائب رئيس المحكمة وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين وبهيح الصبحي .



### الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ القضائية

مسئولية جنائية ، سقوطها ، . أسباب الإباحة وموانع العقاب ، حالة الضرورة ، . حكم ، تسببه .  
تسبب معيب ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، . نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، .

حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية . ماهيتها ؟

الدفع بارتكاب الجريمة تحت تأثير إكراه أدبي . جوهرى . على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغا

إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يفنده . إغفال ذلك . قصور .

لما كان من المقرر على مقتضى المادة ٦١ من قانون العقوبات أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ما دام أنه لم يكن لإرادته دخل فى حلول هذا الخطر ، وكان ارتكاب الجريمة هو الوسيلة الوحيدة لدفعه وكان المحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته سواء عند بيانه لواقعة الدعوى أو عند إيراد أقوال شهود الاثبات أن الطاعن ارتكب الحادث بناء على طلب المتهم الآخر الأمر الذى يوحى بجدية ما قام عليه دفاع الطاعن من أنه ارتكب جرمته تحت تأثير إكراه أدبي تمثل فيما تعرض له من تهديد بالسلاح من قبل المتهم المذكور وهو دفاع جوهرى لما يبنى على ثبوت صحته من تأثير فى مسئولية الطاعن ، مما كان يوجب على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يفنده إن

رأت اطراحه أما وهى لم تفعل وأغفلته كليا فلم تعرض له إيرادا وردا ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور فى التسبب مما يوجب نقضه والإعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وآخر - النقود المبين قدرها بالتحقيقات المملوكة له ..... بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اعتديا عليه بالضرب وهدده الآخر بمديه فشلا بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على تلك النقود . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حاضوريا عملا بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ..... ألغ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بالإكراه ، قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن دفع بأنه لم يسهم فى ارتكاب الجريمة عن اختيار وإنما اضطر لذلك كارها تحت تأثير التهديد بالسلاح من قبل المتهم الآخر إلا أن الحكم أغفل هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها : « تخلص فى أنه أثناء وجود المجنى عليه ..... بحجز قسم الساحل بمناسبة اتهامه



في قضية تموينية تقدم منه المتهم ..... الطاعن - والموجود معه بالحجز وأمسك به من رقبته ثم ضربه بقبضة يده في وجهه وفتشه وأخذ مبلغ سبعة قروش وكان ذلك بطلب من متهم آخر سبق الحكم عليه هو ..... موجود بالحجز والذي ضربه أيضا بيده وأخرج مطواة وصوبها ناحية رقبته ووضع يده في جيبه وسرق مبلغ مائة وثمانون قرشا وقد تمكن المتهم وآخر بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة نقود المجنى عليه » ، كما أن الحكم في بيانه لمؤدى أدلة الثبوت قد نقل عن شهود الاثبات أن ما أتاه الطاعن كان بطلب من المتهم الآخر ، وبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تمسك بامتناع مسئولية الطاعن تأسيسا على أنه أسهم مكرها في ارتكاب الجريمة تحت تهديد بالسلاح من قبل المتهم الآخر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر على مقتضى المادة ٦١ من قانون العقوبات أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ما دام أنه لم يكن لإرادته دخل في حلول هذا الخطر ، وكان ارتكاب الجريمة هو الوسيلة الوحيدة لدفعه وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته سواء عند بيانه لواقعة الدعوى أو عند إيرادته لأقوال شهود الاثبات أن الطاعن ارتكب الحادث بناء على طلب المتهم الآخر الأمر الذي يوحى بجدية ما قام عليه دفاع الطاعن من أنه ارتكب جرمته تحت تأثير إكراه أدبي تمثل فيما تعرض له من تهديد بالسلاح من قبل المتهم المذكور وهو دفاع جوهرى لما ينبنى على ثبوت صحته من تأثير في مسئولية الطاعن ، مما كان يوجب على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يفنده إن رأت اطراحه أما وهي لم تفعل وأغفلته كليا فلم تعرض له إيرادا وردا ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور في التسبيب مما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. على فاضل

حسن وعبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف أبو النيل نواب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم .



## الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) قتل عمد . ظروف مشددة . سبق إصرار . جريمة ، أركانها ، . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، .  
عقوبة ، تطبيقها ، ، العقوبة المبررة ، ، ارتباط . إعدام . سرقة . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير  
الدليل ، .

سبق الإصرار . اقتضاؤه . قيام القصد المصمم لدى الجاني على ارتكاب جرمته بعد أن تسنى له  
التفكير فيها في هدوء وروية .

البحث في توافر سبق الإصرار . لمحكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وملابساتها .  
شرط ذلك ؟

توافر نية السرقة والتصميم عليها . عدم انعطافه حتما على جريمة القتل .

يكفى لتفليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٣ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن  
جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما .

مثال لتسبب معيب للتدليل على توافر ظرف سبق الإصرار .

( ٢ ) قتل عمد . ظروف مشددة . جريمة ، أركانها ، . سبق إصرار . عقوبة ، تطبيقها ، . إعدام .  
إرتباط . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، .

العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠  
عقوبات هي الإعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والتردد والمرتبطة بهجنة  
المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات . هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .



قيام الحكم بالاعدام استناداً إلى قيام سبق الإصرار والارتباط في حق الطاعن . قصوره في التدليل على ظرف سبق الإصرار . أثره ؟

( ٣ ) نيابة عامة . محكمة النقض ، سلطتها ، . نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، . إعدام .

وجوب عرض النيابة العامة للحكم الصادر حضورياً بالإعدام على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها . أساس ذلك ؟

( ٤ ) نيابة عامة . محكمة النقض ، سلطتها ، . نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، . أثر الطعن ، . إعدام .

إندراج العيب الذي شاب الحكم تحت حكم المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . أثره : وجوب نقض الحكم .

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يقرر بالطعن .

١ - لما كان سبق الإصرار - كما هو معرف به في القانون - يقتضى أن يكون الجانى قد قام لديه القصد المصمم على ارتكاب جريمته بعد أن تسنى له التفكير فى عمله فى هدوء وروية ، وكان البحث فى توافر هذا الظرف ، ولئن كان من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وملابساتها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون موجب تلك الظروف والملابسات غير متنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، وإذا كان ما ساقه الحكم المعروض استظهاراً لتوافر سبق الإصرار فى حق المحكوم عليهم ، وإن كان يوحى فى ظاهره بتوافر هذا الظرف إلا أنه لا يعدو فى حقيقته أن يكون ترديداً لما أسلف الحكم بيانه من وقائع الحادث مما لا يفيد سوى اتفاق المحكوم عليهم على سرقة حلى المجنى عليها وتدبيرهم لارتكاب هذه السرقة وتصميمهم عليها ، وهو ما لا يقطع فى ذاته بقيام القصد المصمم لديهم على قتل المجنى عليها لأن توافر نية

السرقه والتصميم عليها لا ينعطف أثره حتما على جريمة القتل لتفاير ظروف كل من الجريمة خاصة وأن ما حصله الحكم من أدلة تمثلت فى أقوال رئيس المباحث واعترافات المحكوم عليها الأولى قد خلا بما يدل يقينا على توافر سبق الإصرار على ارتكاب جريمة القتل ، بل إن الحكم فى بيانه لاعترافات المحكوم عليها الأولى - وهى عماد قضائه - قد نقل عنها أن ما قامت به بناء على اتفاق مع المحكوم عليهما الآخرين من استدراج المجنى عليها إنما كان بقصد الاستيلاء على حليها الذهبية دون الإشارة إلى أن قتل المجنى عليها كان يدخل فى تنفيذ الخطة الموضوعة للاستيلاء على تلك الحلى ، الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم المعروض أن يوضح كيف انتهى على الرغم من ذلك إلى توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليهم ، وأن يورد الأمارات والمظاهر الخارجية المنتجة التى تكشف عن توافره ، وإذا فاته ذلك فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبيب ، ولا يشفع له فى ذلك أن تكون عقوبة الإعدام التى أنزلها بالمحكوم عليهما الثانى والثالث مقرررة لجريمة القتل العمد المقترن بجنحة سرقة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات ذلك بأنه وإن كان يكفى لتغليظ العقاب عملا بهذه المادة أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - إلا أنه لا جدال فى أن لكل من الجريمة أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها.

٢ - أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة إنزال العقوبة الوحيدة وهى عقوبة الإعدام بكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار والترصد فى حين تنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة على أنه « وأما إذا كان القصد منها - أى من جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والترصد - التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ». ولما كان الحكم المعروض - وعلى ما يبين من مدوناته -



قد جمع فى قضائه بين الطرفين المشددين - سبق الاصرار والاقتران - وجعلهما معا عماده فى إنزال عقوبة الإعدام بالمحكوم عليهما الثانى والثالث ، فإنه وقد شاب استدلاله على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذى كان يتركه تخلف الطرف المشار إليه ، فى وجدان المحكمة لو أنها اقتصرت على أعمال الطرف المشدد الآخر - وهو الاقتران - الذى يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخييره أخرى مع الإعدام .

٣ - إن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف البيان تنص على أنه « إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ .

٤ - لما كان العيب الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المعروض والإعادة بالنسبة للمحكوم عليهما الثانى والثالث المقضى عليهما بعقوبة الإعدام وأيضاً بالنسبة للمحكوم عليها الأولى التى لم تطعن فى الحكم ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا .... عمداً مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وكان ذلك بأن توجهت إليها المتهمة الأولى بمنزلها واقنعتها بالخروج للنزهة وما أن تقابل معهما المتهمان الآخرون انقض أولهما عليها وكنتم أنفاسها وساعده ثانيهما فى ذلك قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها

الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد ارتكبوا هذه الجناية بقصد ارتكاب جنحة وهي أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا المصوغات الذهبية المبينة وصفا بقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٧/خامسا عقوبات . وأحالتهم إلى محكمة جنابات بنها لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قررت حضوريا وباجماع الآراء إحالة الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية . وحددت جلسة ..... للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون أولا : بمعاينة المتهم الأولى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ثانيا : وباجماع الآراء بمعاينة كل من المتهمين الآخرين بالإعدام شنقا .

وقد عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وقدمت فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ من هذا القانون مذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما الثانى والثالث .

ومن حيث إن الحكم المعروض ، بين واقعة الدعوى فى قوله « أن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بشأنها فى الجلسة تتحصل فى أن كلا من المتهمين ..... و ..... اتفقا مع المتهمه ..... على استدراج المجنى عليها ..... لقتلها وسرقة مصاغها



لما يعلمانه من علاقة الجوار والصدقة التي تربطهما والتي وصلت إلى الحد الذي كانت تبوح فيه الأخيرة للأولى بأسرارها ومن تحب ومن تكره فتقابلت معها وزعمت لها أن من يدعى ..... وهى من تحبه المجنى عليها يريد مقابلتها صباح يوم الأحد بميدان أم المصريين بالجيزة واتفقا على اللقاء أمام إحدى المكتبات ومن هناك توجهت بها إلى ناحية مستشفى أم المصريين حيث كان ينتظرهما المتهمان فى إحدى سيارات الأجرة وقد ترددت المجنى عليها بادئ الأمر فى الركوب فاقنعتها حتى ركبت إلى جوار المتهمين فى المقعد الخلفى بينما ركبت المتهم بجوار السائق ، وكان المتهمان يوجهانه حتى وصل الجمع إلى منطقة أبى زعبل فنزلوا وانصرفت السيارة بعد أن نقد المتهم ..... قائدها عشرة جنيهاً وتوجهوا ناحية المقابر ودخلوا أرضاً منزرعة بالفول وجلسوا تحت شجرة حيث جلس ..... والمجنى عليها وقبالتهم جلست المتهم وزميلها ..... متظاهرين بالمزاح وفجأة انقض عليها المتهم الثانى مكماً فمها بمنديل أخرجه من جيبه بينما قام زميله المتهم الثالث بالضغط على رقبتها بإشارب كانت ترتديه قاصدين قتلها وكانت المتهم الأولى بجوارها ترقب كل ذلك حتى اطمأن الثلاثة إلى موتها فقاموا بسرقة سوارين من الذهب كانتا بيدها اليمنى وغادروا المكان ، واستند الحكم فى ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو إلى أدلة استقاها من شهادة الرائد ..... رئيس مباحث مركز شبن القناطر ومن اعتراف المتهم الأولى بالتحقيقات وما ورد بتقرير الصفة التشريعية وقد حصل الحكم أقوال الشاهد بما مؤداه أن تحرياته دلت على أن المتهم الأولى شوهدت مع المجنى عليها صباح يوم الحادث ، وإذ ناقشها فى ذلك فقد اعترفت له بمضمون ما اعترفت به فى التحقيقات وقد أورد الحكم مؤدى هذا الاعتراف فى قوله « واعترفت المتهم ..... فى التحقيقات بأن المتهمين ..... و ..... كانا قد اتفقا معها على استدراج المجنى عليها ..... للاستيلاء على حليها الذهبية فتوجهت إلى المذكورة وزعمت لها بأن من يدعى .....

تربطه بها علاقة عاطفية يريد مقابلتها واتفقا على اللقاء صباح يوم الحادث وما أن التقيا حتى توجهت بها إلى ناحية مستشفى أم المصريين حيث كان ينتظرهما المتهمان في سيارة أجرة وقد ترددت في الركوب فأقنعتها بالاذعان وقد ركبت بجانب السائق بينما ركبت المجنى عليها في الخلف بجوار المتهمين وتوجهت السيارة بارشاد المذكورين إلى منطقة أبى زعبل حيث نزلوا بعد أن قام المتهم ..... باعطاء قائدها عشرة جنيهات ودلف ثلاثتهم إلى أرض منزرعة بالفول وجلسوا تحت شجرة وكان المتهم ..... يجلس بجوار المجنى عليها وكانت هى تجلس قبالتها مع المتهم ..... وبعد فترة مزاح قام المتهم ..... باخراج منديل من جيب بنطلونه وضعه على فم المجنى عليها بينما قام المتهم ..... بلف ايشارب كانت تلتفح به على رقبتها حتى فاضت روحها ، ثم قام المتهم ..... بنزع سوارين من الذهب كانت باليد اليمنى للمجنى عليها وعادوا ادراجهم - وبعد أن أورد الحكم مؤدى تقرير الصفة التشرحية ، وأورد دفاع المتهمين ، ورد عليه ، وعرض لنية القتل منتهيا إلى توافرها تحدث عن ظرف سبق الاصرار فى قوله : « وحيث إنه عن سبق الاصرار فهو متوافر فى حق المتهمين الذين دبروا لجريمتهم غير مدفوعين بغضب أو إنفعال وحسبما اتفقوا عليه توجهت المتهمة الأولى إلى منزل المجنى عليها لتخبرها أن صديقا لها تربطه بها علاقة عاطفية تقابلت معه وأبدى رغبته فى لقاء تلك المجنى عليها صباح يوم الحادث وفى الموعد المضروب تقابلت المتهمة الأولى مع المذكورة فى المكان الذى حددها بينما كان الاتفاق بينهما وبين زميلها المتهمين الثانى والثالث أن ينتظراها بسيارة أمام مستشفى أم المصريين واركبتها السيارة بعد تردد منها وساروا إلى مكان تقل فيه السابلة فى ظاهر من الود وحسن العلاقات حتى إذ وصلوا إلى المكان الذى اختاروه مسرحا لجريمتهم صرفوا السيارة التى كانوا يستقلونها فيما جلسوا إلى جذع شجرة وقد انتحى المتهم الثانى



بالمجنى عليها جانبا متظاهرا بمداعبتها بينما جلست المتهمة الأولى وزميلها المتهم الثالث قبالتهما وبعدها انقض عليها المتهم الثانى كالوحش الكاسر مكما فمها بمنديل حتى قام زميله المتهم الثالث بالضغط على رقبتها بإيشارب كانت ترتديه قاصدين قتلها وكانت المتهمة الأولى بجوارهما ترقب كل ذلك حتى اطمأنوا إلى موتها فقاموا بسرقتها وغادروا المكان . لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار - كما هو معرف به فى القانون - يقتضى أن يكون الجانى قد قام لديه القصد المصمم على ارتكاب جريمته بعد أن تسنى له التفكير فى عمله فى هدوء وروية ، وكان البحث فى توافر هذا الظرف ، ولئن كان من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وملابساتها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون موجب تلك الظروف والملابسات غير متنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وإذ كان ما ساقه الحكم المعروض استظهارا لتوافر سبق الاصرار فى حق المحكوم عليهم ، وإن كان يوحى فى ظاهره بتوافر هذا الظرف إلا أنه لا يعدو فى حقيقته أن يكون ترديدا لما أسلف الحكم بيانه من وقائع الحادث مما لا يفيد سوى اتفاق المحكوم عليهم على سرقة حلى المجنى عليها وتدبيرهم لارتكاب هذه السرقة وتصميمهم عليها ، وهو ما لا يقطع فى ذاته بقيام القصد المصمم لديهم على قتل المجنى عليها لأن توافر نية السرقة والتصميم عليها لا ينعطف أثره حتما على جريمة القتل لتغاير ظروف كل من الجريمتين خاصة وأن ما حصله الحكم من أدلة تمثلت فى أقوال رئيس المباحث واعترافات المحكوم عليها الأولى قد خلا مما يدل يقينا على توافر سبق الاصرار على ارتكاب جريمة القتل ، بل إن الحكم فى بيانه لاعترافات المحكوم عليها الأولى - وهى عماد قضائه - قد نقل عنها أن ما قامت به بناء على اتفاق مع المحكوم عليهما الآخرين من استدراج المجنى عليها إنما كان بقصد الاستيلاء على حليها الذهبية دون الإشارة إلى أن قتل المجنى عليها كان يدخل فى تنفيذ الخطة الموضوعة للاستيلاء على تلك الحلى ، الأمر الذى

كان يتعين معه على الحكم المعروض أن يوضح كيف انتهى على الرغم من ذلك إلى توافق طرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليهم ، وأن يورد الأمارات والمظاهر الخارجية المنتجة التي تكشف عن توافقه ، وإذا فاتته ذلك فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب ، ولا يشفع له في ذلك أن تكون عقوبة الإعدام التي أنزلها بالمحكوم عليهما الثاني والثالث مقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجنحة سرقة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات ذلك بأنه وإن كان يكفي لتغليظ العقاب عملا بهذه المادة أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها ، فقد أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة إنزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام بكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار أو التردد في حين تنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه « وأما إذا كان القصد منها - أي من جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار أو التردد - التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة » . ولما كان الحكم المعروض - وعلى ما يبين من مدوناته - قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين - سبق الإصرار والاقتران - وجعلهما معا عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالمحكوم عليهما الثاني والثالث ، فإنه وقد شاب استدلاله على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الطرف المشار إليه ، في وجدان المحكمة لو أنها اقتصررت على إعمال الطرف المشدد الآخر - وهو



الاقتران - الذى يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الإعدام . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف البيان تنص على أنه « إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ - وكان العيب الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ - التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المعروض والإعادة بالنسبة للمحكوم عليهما الثانى والثالث المقضى عليهما بعقوبة الإعدام وأيضا بالنسبة للمحكوم عليها الأولى التى لم تطعن فى الحكم ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

---

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر . ومجدي

منتصر نائبى رئيس المحكمة ومجدي الجندي وحامد عبد الله .



### الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) إثبات « بوجه عام ، « شهود ، « حكم ، « تسببيه . « تسبب غير معيب ، « نقض « أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها ، .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

( ٢ ) سب وقذف . حكم ، « تسببيه . « تسبب غير معيب ، « نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

المراد بالسب فى أصل اللغة وفى اصطلاح القانون ؟

المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع .  
فى الدعوى . حد ذلك : أن لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم أو  
يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

( ٣ ) سب وقذف . جريمة ، « أركانها ، « حكم ، « تسببيه . « تسبب غير معيب ، « نقض « أسباب الطعن . ما  
لا يقبل منها ، .

الطريق العام . مكان عمومى بطبيعته . إثبات الحكم وقوع السب فى الطريق العام يتوافر به

ركن العلانية .



( ٤ ) سب وقذف . جريمة ، أركانها ، . قصد جنائي . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة السب والقذف ؟

( ٥ ) دفع ، الدفع بتلفيق التهمة ، . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن ، . ما لا يقبل منها ، .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . عدم جواز إثارة الجدل في شأنه لأول مرة أمام النقض .  
علة ذلك ؟

( ٦ ) نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، . سب وقذف . خطف . شروع .

عدم قبول النعي على الحكم بشأن جريمة لم تدن المحكمة الطاعن عنها .

١ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢ - من المقرر أن المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تومئ إليه وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل إصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص

نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره والمرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، ما دام أنه لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ولا يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقوماته المسلمة .

٣ - لما كانت المحكمة قد بينت مضمون ألفاظ السباب التى بدرت من المتهمين للمجنى عليها على النحو المار ذكره فيما سلف وكان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن المتهمين قد اعتديا على المجنى عليها بالسب العلنى فى الطريق العام بتوجيه العبارات التى أوردها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع فى الطريق العام وهو مكان عمومى بطبيعته بما يتوافر به ركن العلانية قانوناً .

٤ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولا حاجة فى هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك فإن معنى الطاعن الأول على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يشيره فى طعنه من تلفيق الاتهام ، وكان هذا الدفع



لا يعدو دفعا موضوعيا كان يتعين عليه التمسك به أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦ - لما كانت المحكمة قد استبعدت جنابة الشروع في الخطف بالإكراه بالنسبة للطاعن وعاقبته عن جنحة السب العلني وكان ماينعاه هذا الطاعن خاصا بتهمة الشروع في الخطف بالإكراه والتي لم تدنه عنها المحكمة فإن منعه على الحكم يكون ولا محل له .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) ..... (٢) ..... ( طاعن )  
 (٣) ..... ( طاعن ) بأنهم أولا : المتهمون جميعا : شرعوا في خطف أنثى  
 هي ..... والتي تجاوزت السادسة عشر سنة من العمر وذلك بطريق الإكراه  
 الواقع عليها بأن اعترضوا سيرها في الطريق بالسيارة التي كانوا يستقلونها  
 وأمسكوا بها وجذبوها إلى داخل السيارة فتمكنوا بذلك من شل مقاومتها إلا أن  
 الجريمة أوقفت وخاب أثرها لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو مقاومة المجنى عليها لهم  
 وتمكنها من الفرار وقد ترك الإكراه أثره في الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي .  
 ثانيا : الثاني والثالث : وجهها إلى المجنى عليها سالفه الذكر ألفاظ السباب المبينة  
 بالمحضر والتي تتضمن خدشا لشرفها واعتبارها وكان ذلك في الطريق العام .  
 وأحالتهم إلى محكمة جنايات النيا لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر  
 الإحالة . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على  
 سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيايبا للأول وحضوريا للثاني

والثالث عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٩٠ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات المعدل بالقانونين رقمي ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ ، ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومعاينة المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامهم بأن يؤدوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت وذلك باعتبار أن المتهم الأول شرع في خطف أنثى وأن المتهمين الثاني والثالث ارتكبا جريمة السب العلني .

فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب العلني قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة اعتنقت صورة غير صحيحة للواقعة واعتبرتها سباً رغم أن مانسب للطاعن لا يتضمن خدشاً لشرف المجنى عليها أو حياءها وأغفلت الحديث عن مضمون هذا السب ولم تستظهر ركن العلانية في الواقعة كما لم تدلل على توافر القصد الجنائي ، ودانته رغم تلفيق الاتهام من المجنى عليها لخلاقات سابقة ، كما أن ما ينعاه الطاعن الثاني على ذات الحكم أنه إذ قضى بإدانته في جريمة الشروع في خطف أنثى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه قد شابه فساد في الاستدلال ذلك بأن الأوراق قد خلت من الأدلة على توافر هذه الجريمة . وهذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه عما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وزوجها



وما جاء فى تحريات الشرطة والتقرير الطبى وما استخلصته المحكمة من أقوال المتهمين ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان من المقرر أن المراد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التى تومئ إليه وهو المعنى الملحوظ فى اصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل إلصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره والمرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، مادام أنه لا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ولا يمسخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقوماته المسلمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اعتبرت ما بدر من هذا الطاعن والطاعن الثانى من أنه « بعد أن نزل المتهم الأول من السيارة وجذب المجنى عليها من ذراعها طلباً منه إدخالها إلى السيارة وبعد أن واصلت المجنى عليها سيرها إلى الكشك لا بتباعد السكر لاحقاًها مع المتهم الأول فى الطريق العام بقولهم هى دى تنفعنا النهاردة والنهاردة الجمعة ويكره السبت » - اعتبرت هذا ماساً بشرف المجنى عليها واعتبارها مما يشكل

جنتحة السب المنصوص عليها فى المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تكون قد أصابت وجه الحق ويضحى معنى الطاعن فى هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بينت مضمون ألفاظ السباب التى بدرت من المتهمين للمجنى عليها على النحو المار ذكره فيما سلف وكان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن المتهمين قد اعتديا على المجنى عليها بالسب العلنى فى الطريق العام بتوجيه العبارات التى أوردها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع فى الطريق العام وهو مكان عمومى بطبيعته بما يتوافر به ركن العلانية قانونا ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنه بذاتها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولا حاجة فى هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك فإن معنى الطاعن الأول على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يشيره فى ظعنه من تلفيق الاتهام ، وكان هذا الدفع لا يعدو دفعا موضوعيا كان يتعين عليه التمسك به أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا ولايسوغ إثارة الجدل فى شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إنه عما يشيره الطاعن الثانى فإنه لما كانت المحكمة قد استبعدت جناية الشروع فى الخطف بالإكراه بالنسبة للطاعن وعاقبته عن جنتحة السب العلنى وكان ما ينعاه هذا الطاعن خاصا بتهمة الشروع فى الخطف بالإكراه والتى لم تدنه عنها المحكمة فإن منعاه على الحكم يكون ولا محل له ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعنين برمتها يكونان فى غير محلها متعينا رفضهما موضوعا .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح عطية نائب رئيس

المحكمة ورضوان عبد العليم وفريد عوض على وانتور جبرى .



### الطعن رقم ١٠٢٤٨ لسنة ٥٩ القضائية

قتل عمد . أحداث . عقوبة ، تطبيقها ، حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . نقض . أسباب الطعن .  
ما يقبل منها ، . محكمة النقض ، سلطتها ، .

العقوبة المقررة للحدث الذى يرتكب جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . السجن لمدة  
لا تقل عن عشر سنوات . المادة ١٥ من قانون الأحداث .

العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المترنة بجريمة قتل أخرى . الإعدام . المواد  
٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢/٢٣٤ عقوبات .

معاقة الحدث المتهم بجريمة قتل عمد مترن بجناية أخرى بالسجن سبع سنوات . خطأ فى القانون .  
كون العيب الذى تردى فيه الحكم اقتصر على الخطأ فى تطبيق القانون . لمحكمة النقض تصحيحه  
والقضاء بمقتضى القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ١٥ من قانون الأحداث تنص على أنه « إذا ارتكب الحدث الذى  
تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام  
أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشرة سنوات » ،  
لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة قانونا لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار  
والترصّد المترنة بجريمة قتل أخرى وفق أحكام المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ،  
٢/٢٣٤ من قانون العقوبات هى بالإعدام ، وكان الحكم قد خلص إلى معاقبة  
المطعون ضدهم بالسجن سبع سنين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأنه  
ولئن كان الطعن للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على

مخالفة القانون فإنه وفقا للقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بسجن كل من المتهمين عشر سنوات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم قتلوا وآخرون ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله واعدوا لذلك آلات حادة ( سواطير ) وكمنا له فى المكان الذى ايقنوا قدومه إليه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه طعنا بها قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى نفس الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا ..... عمدا بأن انهالوا عليه طعنا بالآلات سالفة الذكر قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة أحداث طنطا قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام والمادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة خمس عشرة سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لكل متهم ، استأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى سجن كل منهم عشرة سنوات .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبجلسة ..... قضت تلك المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع



بنقض الحكم المطعون فيه للطاعنين وللمحكوم عليه الآخر..... وإحالة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بمعاقبة المتهمين الثلاثة بالسجن لمدة سبع سنوات .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم ( للمرة الثانية ) بطريق النقض ... ألغ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ عدل الحكم

المستأنف الذى قضى بسجن المطعون ضدهم عشر سنوات إلى الاكتفاء بسجنهم سبع سنوات قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه نزل عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة وفق ما تقضى به المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم بارتكابهم جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد المقتربة بجريمة قتل أخرى ، ومحكمة أول درجة قضت بمعاقبة المطعون ضدهم بالسجن خمسة عشر عاما باعتبارهم أحداثا تجاوزوا الخامسة عشر ولم يبلغوا ثمانية عشر عاما . فاستأنف المحكوم عليهم ومحكمة ثانى درجة قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بسجنهم سبع سنين . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من قانون الأحداث تنص على أنه « إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات » ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة قانونا لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقتربة بجريمة قتل أخرى وفق أحكام المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤/٢ من قانون

العقوبات هي بالإعدام ، وكان الحكم قد خلص إلى معاقبة المطعون ضدهم بالسجن سبع سنين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأنه ولئن كان الطعن للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على مخالفة القانون فإنه وفقا للقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بسجن كل من المتهمين عشر سنوات .

---



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نبيل رياض وطلعت

الأكياسى نائبى رئيس المحكمة وجابر عبد التواب وأمين عبد العليم .



### الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إختلاس . جريمة ، أركانها ، . موظفون عموميون . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

مناط العقاب طبقاً للمادة ١١٢ عقوبات ؟

(٢) إختلاس . حكم ، تسببيه . تسبيب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

مجرد وجود عجز فى حساب الموقف العمومى . لا يمكن بذاته أن يكون دليلاً على حصول

الإختلاس . علة ذلك ؟

(٣) إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، تسببيه . تسبيب معيب ، . إختلاس . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع .

ما يوفره ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

الأحكام الجنائية . وجوب أن تبنى على الجزم واليقين

إثارة الطاعن دفاعاً بأن العجز فى حسابه مرده إلى عدم انتظام العمل واكتمال الدفاتر وطلبه عرض

المستندات الدالة على الإختلاس للطعن عليها بالتزوير . دفاع جوهرى . عدم تمحيصه . يعيب الحكم .

مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة إختلاس .

١ - لما كان القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه بما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف فى المال - ومن عامل معنوى يقترب به هو نية إضاعة المال على ربه .

٢ - من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو عدم انتظام العمل أو لسبب آخر .

٣ - الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس دون أن يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التى اقتنعت المحكمة باختلاسها والمنتجة للمبلغ الذى حددته لجان الجرد واكتفى بالاحالة إلى الأوراق وكشوف الصرف وبعض المستندات المزورة دون أن يورد مضمونها وذكر مؤداها بطريقة وافية حتى يتضح وجه استدلاله بها واتخذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس دون أن يورد ما يدل على تصرف الطاعن فى المال تصرفا يتوافق به القصد الجنائى مع أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن العجز فى حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل واكتمال الدفاتر كما طلب عرض المستندات الدالة على الاختلاس المدعى بتوقيعه عليها للطعن عليها بالتزوير وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع فى خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التى دين الطاعن بها مما من شأنه لو ثبت أن تغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليه فى جناية أخرى بأنه أولاً :

١ - بصفته فى حكم الموظف العمومى ( أمين مخزن وحدة ..... ) التابعة لشركة النيل العامة لتوبيس ..... التى تملك الدولة أموالها اختلس الأدوات والمعدات المبينة بالمحضر المملوكة للشركة سالفة الذكر والبالغ قيمتها ١٤٧٣٩ر١٤٨ أربعة عشر ألفا وسبعمائة وتسعة وثلاثون جنيها ومائة وثمانية وأربعون مليما والتى سلمت إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . ٢ - ارتكب تزويرا فى محررات للشركة سالفة الذكر وذلك بجعله وقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة حالة تحريرها المختص بوظيفته مع علمه بذلك بأن ( أ ) اصطنع أذونات صرف وهمية تفيد إرسال أدوات ومعدات إلى الفروع الأخرى التابعة للشركة دون طلبها من تلك الفروع الأخرى ودون إرسالها إليها . ( ب ) لم يثبت بدفاتره ورود كميات من الأدوات والمعدات وردت إليه من الوحدات الأخرى . ( ج ) أثبت فى كشف صرف المعدات والأدوات صرفه لمعدات وأدوات تزيد عن القدر الموضح ببونات الصنف ،

٣ - استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها للموظفين المختصين بالشركة . ثانيا : متهم وآخر سبق الحكم عليه ١ - بوصفهما فى حكم الموظفين العموميين الأول أميناً لمخازن الشركة والثانى رئيساً للقسم الفنى بها اختلسا الأدوات والمعدات المبينة بالأوراق والمملوكة للشركة سالفة الذكر والبالغ قيمتها ١٥٧١٣ر٣٠٢ ألف وخمسمائة وواحد وسبعون جنيها وثلاثمائة واثنين مليما والمسلمة إليهما بسبب وظيفتهما حالة كون الأول أميناً على الودائع ٢ - ارتكبا تزويرا فى محررات الشركة بجعلهما وقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة حالة

تحريرها المختص بوظيفتهما مع علمهما بذلك بأن : ( أ ) اصطنعا أمر الصرف رقم ١٦٥ مكرر بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٠ يفيد ارسالهما معدات إلى فرع ..... دون طلبها منه ودون إرسالها إليه . ( ب ) أثبتا بكشف الصرف رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٢ صرفهما لستة شمايز تزيد عن الثابت بيون الصرف رقم ٤٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٨ ( ج ) أثبتا بكشف الصرف المؤرخين ٢٦ ، ٢٨/٨/١٩٩٠ على خلاف الحقيقة صرفهما لوصلتى عمود كردان لسيارتين رقمى ٧٨ ، ١٧٣ . ثالثا : استعملا المحررات المزورة سالفه الذكر مع علمهما بتزويرها بأن قدمها للموظفين المختصين بالشركة المذكورة . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالنميا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمواد ١١١/٦ ، ١١٢/١ - ٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١٤ مكرر فقرة ٢/ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويتفرعه مبلغ ٨٩٥ر٨٧٢١ وبإلزامه بأن يرد للشركة المجنى عليها مبلغ ٨٩٥ر٨٧٢١ مع عزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاختلاس وتزوير أوراق رسمية واستعمالها قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أنه دلى على توافر القصد الجنائى بما لا يكفى لإثباته إذ أورد أن الأوراق والمستندات كشفت عن ذلك دون أن يبين ماهية هذه الأوراق وتلك المستندات والتفت الحكم عن دفاعه القائم على أساس أن العجز فى عهده مرجعه عدم انتظام العمل وعدم اكتمال الدفاتر واعتبرت العجز فى عهده دليلا على حصول الاختلاس كما لم تستجب إلى طلبه القائم على عرض الأوراق المدعى بتوقيعه عليها عليه ليتسنى له الطعن عليها بالتزوير مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أقوال الشهود وتقرير الخبراء انتهى إلى ثبوت التهمة وتوافر القصد الجنائي فى حق الطاعن بقوله « وحيث انه عن نية الاختلاس فهى ثابتة فى حق المتهم مما كشفت عنه الأوراق والمستندات من إغفال قيد بعض الأدوات والأصناف فى الدفاتر المخزنية واصطناع أذون الصرف الوهمية والعبث بكشوف الصرف وتزوير بعض المستندات واكتشاف الاختلاس الذى يقطع بأن العجز الذى ثبت كان وليد اختلاس من المتهم » لما كان ذلك وكان القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف فى المال - ومن عامل معنوى يقترب به هو نية إضاعة المال على ربه وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو عدم انتظام العمل أو لسبب آخر وكانت الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس دون أن يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التى اقتنعت المحكمة باختلاسها والمنتجة للمبلغ الذى حددته لجان الجرد واكتفى بالإحالة إلى الأوراق وكشوف الصرف وبعض المستندات المزورة دون أن يورد مضمونها وذكر مؤداها بطريقة وافية حتى يتضح وجه استدلاله بها واتخذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس دون أن يورد ما يدل على تصرف الطاعن فى المال تصرفا يتوافق به القصد الجنائي مع أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن العجز فى حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل واكتمال الدفاتر كما طلب عرض المستندات الدالة على الاختلاس المدعى بتوقيعه عليها للطعن عليها بالتزوير وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع فى خصوصية هذه

أركان الجريمة التي دين الطاعن بها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجى اسحق

ومتضى خليفة وسرى صيام نواب رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان .



### الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) استئناف ، التقرير به . ميعاده . الاستئناف المقابل ، . قانون ، تفسيره ، . نقض ، أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها ، .

استئناف أحد الخصوم فى مدة العشرة أيام المقررة . أثره : امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى خصومه خمسة أيام من تاريخ انتهاء المدة المذكورة . أساس ذلك وعلمته ؟  
عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة للطاعن . ما دام المستأنف متهم آخر معه . امتداده إذا رفع من أحد خصومه فقط . النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .

لما كان البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما سرقا الأشياء المبينة بالمحضر ، وتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ قضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس كل منهما ستة أشهر فاستأنف المحكوم عليه الآخر بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ واستأنف الطاعن بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٧ ومحكمة ثانى درجة قضت بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن « إذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشر أيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ إنتهاء العشرة أيام المذكورة » وهو نص أخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من

التشريعات كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أفصح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية على المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ بقوله « فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشر أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه . وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنياية والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعى لا يجوز إلا إذا كان الاستئناف الأسمى مرفوعا فى ميعاد العشرة أيام .... » فإن القول بأن استئناف أحد المتهمين فى الميعاد يخول متهما آخر معه التقرير بالاستئناف فى الخمسة أيام التالية لانتهاى العشرة أيام المقررة قانونا للاستئناف لا يتفق وصحيح القانون إذ أن خصم المتهم هو النياية العامة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المتهم الآخر الذى يسأل معه عن ارتكاب الحادث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن على غير سند .

### الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه وآخر : سرقا الأشياء المبينة وصفا وقيمة ، والمملوكة لـ ..... وذلك من مسكنه بطريق الكسر من الخارج وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٦ مكرراً / ثالثا من قانون العقوبات المعدل . ومحكمة جنح الوايلى قضت حذوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . استأنف المحكوم عليهما . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية )

قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف المقام من المتهم الأول ( الطاعن ) شكلا للتقرير به بعد الميعاد . ويقبول الاستئناف المقام من المتهم الآخر شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألغ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شابه قصور فى التسبيب وأخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين المدة التى تأخر فيها عن التقرير بالاستئناف ، كما أنه وقد قرر المحكوم عليه الآخر بالاستئناف فى الميعاد فإن استئناف الطاعن فى اليوم الرابع عشر من تاريخ صدور الحكم يكون فرعيا وقد تم فى الميعاد المحدد بالمادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين المدة التى تأخر فيها الطاعن عن التقرير بالاستئناف بقوله « إن الاستئناف المقام من المتهم الأول ..... قد أقيم بعد الميعاد إذ أن الحكم المستأنف صدر حضوريا فى ١٨/١٢/١٩٨٦ وقرر بالاستئناف فى ٣/١/١٩٨٧ طبقا للثابت من مطالعة تقرير الاستئناف » وذلك على خلاف ما يدعيه الطاعن بأسباب طعنه ، فإن ما ينعاه فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما سرقا الأشياء المبينة بالمحضر ، وتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ قضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس كل منهما ستة



أشهر فاستأنف المحكوم عليه الآخر بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ واستأنف الطاعن بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٨٧ ومحكمة ثانى درجة قضت بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن « إذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشر أيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة أيام المذكورة » وهو نص أخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أفصح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية على المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ بقوله « فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشر أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعى لا يجوز إلا إذا كان الاستئناف الأسمى مرفوعا فى ميعاد العشرة أيام » ، فإن القول بأن استئناف أحد المتهمين فى الميعاد يخول متهما آخر معه التقرير بالاستئناف فى الخمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانونا للاستئناف لا يتفق وصحيح القانون إذ أن خصم المتهم هو النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المتهم الآخر الذى يسأل معه عن ارتكاب الحادث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

## جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قوره ومحمد زايد

ومحمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ٦٠٧٤٥ لسنة ٥٩ القضائية

سرقة . وصف التهمة . جريمة . ظروف مشددة . عقوبة ، تطبيقها ، حكم ، تسببه . تسبب معيب ، .  
نقض ، حالات الطعن . الخطأ فى القانون ، ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

ظرف تعدد الجناة الموجب لتكليف الواقعة جنائية فى حق المتهم المرتبط بمركز متهمين آخرين لم  
تطمئن المحكمة لاتهامهما . افصاحها عن اقتناعها بأن المتهم وحده هو الذى استقل بمقارفة الحادث .  
يوجب : اعتبار ما وقع منه جنحة . مخالفة ذلك ومعاقبة الطاعن باعتبار الواقعة جنائية .

خطأ فى القانون حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال تقدير العقوبة فى الحدود القانونية

الصحيحة . وجوب نقض الحكم والإحالة .

لما كانت المحكمة قد استبعدت الاتهام الموجه إلى المتهمين الثانى والثالث وكان

ظرف تعدد الجناة الموجب لتكليف الواقعة بوصف الجنائية فى حق المتهم الأول مرتبط

بمركز هذين المتهمين فإن المحكمة إذ لم تطمئن لهذا الاتهام واستبعدت مساهمة

المتهمين الثانى والثالث فى الجريمة وأفصحت عن اقتناعها بأن المتهم الأول - الطاعن -

هو وحده الذى استقل بمقارفة الحادث فإن ما وقع منه يكون الجنحة المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٦ مكرراً (ثالثاً) فقرة ثالثاً ، ٣٢١ من قانون العقوبات - ما دامت الواقعة لم تحدث ليلاً كما جاء بمدونات الحكم - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على اعتبار أن الواقعة جناية وليست جنحة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً بما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير فى الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : شرع وآخران « قضى ببراءتهما » فى سرقة المبلغ النقدي المبين قدراً بالتحقيق المملوك لـ ..... فى الطريق العام بأن أوهمه المتهم الأول ( الطاعن ) باتساح سترته محاولاً تنظيفها له ثم غافله ودس يده بجيب سترته واستولى على المبلغ النقدي فى حين أخذ كل من المتهمين الثانى والثالث يرقبان له الطريق حال كون المتهم الأول حاملاً سلاحاً مخبأً ( مطواة ) وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متلبس بها . ثانياً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض ( مطواة قرن غزال ) . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٥ / أولاً من قانون العقوبات و ١ / ١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق به مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليه ومصادرة السلاح المضبوط .



فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى سرقة وعاقبه بعقوبة الجنائية رغم أن الواقعة المنسوبة إليه تعد جنحة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن وآخرين بوصف أنهم فى يوم ١٩٨٩/٦/٢٤ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : شرعوا فى سرقة المبلغ النقدى المبين قدرا بالتحقيقات والمملوك لـ ..... فى الطريق العام بأن أوهمه المتهم الأول ( الطاعن ) باتساخ سترته محاولا تنظيفها له ثم غافله ودس يده بجيب سترته واستولى على المبلغ النقدى فى حين أخذ كل من المتهمين الثانى والثالث يرقبان له الطريق حال كون المتهم الأول حاملا سلاحا مخبأ « مطواة » وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة متلبس بها. المتهم الأول : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض « مطواه قرن غزال » . وقد حصل الحكم واقعة الدعوى فى قوله « أنه فى يوم ١٩٨٩/٦/٢٤ وأثناء سير المجنى عليه ..... بالجزيرة الوسطى لشارع السباق دائرة قسم مصر الجديدة استوقفه المتهم ..... (الطاعن) الذى كان يسير خلفه وأخبره بوجود قاذورات على ملابسه من الخلف وأخرج منديلاً لإزالتها رغم محاولة المجنى عليه منعه من ذلك وتمكن بذلك من سرقة مبلغ ستين جنيهاً ، وإذا شاهد الملازم أول ..... بإدارة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة الذى كان يقوم بالمرور بالمنطقة ما حدث قام بتهديد المتهم بالوقوف إلا أنه لاذ بالفرار فقام بمطاردته وتمكن من ضبطه وبتفتيشه

عشر على المبلغ المسروق ومطواة قرن غزال » وانتهى الحكم إلى ثبوت التهمة قبل المتهم الأول - الطاعن - على تلك الصورة أخذا بأقوال شهود الإثبات ودانه عن تهمتي الشروع في سرقة مع حمل السلاح وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص وعاقبه طبقا للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٥ / أولا من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٥ مكرراً / ١ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل وبعد إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط ، وعرض من بعد لما أسند إلى المتهمين الثاني والثالث وخلص إلى عدم توافر ثمة دليل يطمئن إليه وجدان المحكمة يوضح الأفعال التي أتاها كل منهما كمساهمة منه في الجريمة وينهض على ثبوتها قبله ورتب على ذلك قضاءه ببراءتهما مما أسند إليهما - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استبعدت الاتهام الموجه إلى المتهمين الثاني والثالث وكان ظرف تعدد الجناة الموجب لتكليف الواقعة بوصف الجناية في حق المتهم الأول مرتبط بمركز هذين المتهمين فإن المحكمة إذ لم تطمئن لهذا الاتهام واستبعدت مساهمة المتهمين الثاني والثالث في الجريمة وأفصحت عن اقتناعها بأن المتهم الأول - الطاعن - هو وحده الذي استقل بمقارفة الحادث فإن ما وقع منه يكون الجنحة المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٦ مكرراً ( ثالثاً ) فقرة ثالثاً ، ٣٢١ من قانون العقوبات - مادامت الواقعة لم تحدث ليلاً كما جاء بمدونات الحكم - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على اعتبار أن الواقعة جنائية وليست جنحة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ذلك وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوي يوسف وعادل عبد

الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسمير انيس .



### الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) اختصاص ، الاختصاص الولائى ، محكمة الجنايات ، اختصاصها ، محكمة أمن الدولة ، طوارئ ، قانون ، تفسيره ، قتل عمد ، سلاح ، ذخائر .

اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ ببعض الجرائم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته فى شأن الأسلحة والذخائر . خلو أى منها وأى تشريع آخر من النص على انفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص دون غيرها . أثر ذلك . إبقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائما .

( ٢ ) اختصاص ، الاختصاص الولائى ، اختصاص محاكم أمن الدولة ، أوامر عسكرية ، سلاح .

محاكم أمن الدولة استثنائية . اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .

اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها . أساس ذلك ؟

( ٣ ) ارتباط ، عقوبة ، تطبيقها ، عقوبة الجرائم المرتبطة ، حالة ، شروع ، سلاح ، نيابة عامة .

تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها . عله ذلك ؟

مثال .



(٤) اختصاص ، الاختصاص الولائي ، . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

قضاء المحكمة العادية خطأ بعدم اختصاصها وتخليها عن الفصل في موضوع الدعوى يعد مانعا من السير فيها لحرمان المتهم من حق المشول أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور .  
أثر ذلك ؟

(٥) نيابة عامة . نقض ، المصلحة والصفة في الطعن ، .

للنيابة العامة الطعن في الحكم ولو كان لمصلحة المتهم . أساس ذلك ؟

١ - لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . قد خلا كلاهما كما خلا أي تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل في الدعاوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية ومن يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم

صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصيل الذى اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر مانع من القانون ولا يمنع أيهما فيها من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى ولا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات « ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد أفراد محاكم أمن الدولة بالفصل وحدها دون سواها فى أى نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الأحوال المماثلة .

٣ - قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها ، بموجب الأثر القانونى للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن جريمة الشروع فى القتل معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة وفقا لأحكام المادتين ٤٦ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فى حين أن جريمة إحراز سلاح نارى وذخائر بدون ترخيص معاقب عليها بالسجن وفقا لحكم المادة ١/٢٦ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئا بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه لم يعد في الواقع وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها - ما دام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثول أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور بنصه في الفقرة الأولى من مادته الثانية والستين على أن « لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي » وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائي ، وما دامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها ، وانتهت بذلك الخصومة أمامها دون أن ينحسر سلطانه عنها ومن ثم فإن حكمها يكون قابلا للطعن فيه بالنقض .

٥ - لما كانت النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الطعن - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجناية بأنه : ١ - شرع في قتل .... عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا من سلاح ناري كان يحمله ( فرد ) قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج . ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا بماسورة مصقولة من الداخل ( فرد ) وفي غير الأحوال المصرح



بها قانونا . ٣ - احرز ذخيرة ( طلقة واحدة ) مما تستعمل فى السلاح النارى  
آنف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته وإحرازه . وأحالاته إلى محكمة جنايات  
أسيوط لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة  
قضت حضوريا بعدم اختصاصها ولاثيا بنظر الدعوى وباحالتها إلى النيابة العامة  
لاتخاذ شئونها فيه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم  
اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى المرفوعة على المتهم بجريمتى الشروع فى  
القتل وإحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص وباحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ  
مايلزم فيها قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه انتهى إلى القول بأن  
الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفق  
قانون الطوارئ بينما تشترك محكمة الجنايات مع محكمة أمن الدولة العليا فى  
الاختصاص مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المتهم لمحاكمته عن  
جريمة الشروع فى القتل وإحراز سلاح نارى وذخائر بدون ترخيص وطلبت عقابه  
بالمواد ٤٥ ، ٤٦/٢ - ٣ ، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٦/١ - ٥ ،  
١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل ومحكمة الجنايات قضت بعدم

اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها .

لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . قد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل في الدعوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان - وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية ومن يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصل الذي اطلقتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص في شأنها مشتركا بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية ولا يمنع أيهما فيها من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى ولا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه

الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد أفراد محاكم أمن الدولة بالفصل وحدها دون سواها في أى نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه في الأحوال المماثلة ، هذا فضلا عن أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في فلكها ، بموجب الأثر القانوني للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن جريمة الشروع في القتل معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة وفقا لأحكام المادتين ٤٦ ، ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات في حين أن جريمة إحراز سلاح ناري وذخائر بدون ترخيص معاقب عليها بالسجن وفقا لحكم المادة ٢٦ / ١ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على المتهم أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة فإنه ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك ، وأن تقضى بعدم اختصاصها استنادا إلى ما أوردته بأسباب حكمها من الاختصاص الفعلى إنما هو لمحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئا بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه لم يعد في الواقع وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها - ما دام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المشول أمام قاضيه الطبيعي الذي



كفله له الدستور بنصه فى الفقرة الأولى من مادته الثانية والستين على أن « لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعى » وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائى ، ومادامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها ، وانتهت بذلك الخصومة أمامها دون أن ينحسر سلطانه عنها ومن ثم فإن حكمها يكون قابلا للطعن فيه بالنقض . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة - فى مجال المصلحة والصفة فى الطعن - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمتهم ، وتتمثل - فى صورة الدعوى - فى الضمانات التى توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة العليا طوارئ - وأخصها حقه فى الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - فى الحكم الذى قد يصدر ضده ، فإن صفة النيابة العامة فى الانتصاب عنه فى طعنها تكون قائمة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون ، ولما تقدم يكون الحكم المطعون فيه واجب النقض ، وإذا كان قد قصر بحثه على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة إلى محكمة الجنايات .

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان وصالح

عطية نائبى رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم وانور جبرى .



### الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض ، اسباب الطعن . عدم تقديمها ، .

عدم تقديم الطاعن اسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟

( ٢ ) جلب . مواد مخدرة . جريمة ، اركانها ، .

الجلب هو إستيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس . متى

تجاوز بفعله الخط الجمركى .

( ٣ ) جلب . مواد مخدرة . جريمة ، اركانها ، . حيازة .

إستيراد المواد المخدرة . هو حيازتها المصحوبة بالنقل إلى داخل أراضى الجمهورية .

( ٤ ) مواد مخدرة . جريمة ، اركانها ، . حيازة .

كفاية إنبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها ولو أحرزها مادياً شخصاً

غيره .

( ٥ ) جلب . مواد مخدرة . فاعل أصلى . نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

متى يعد المتهم فاعلاً أصلياً فى جريمة جلب مواد مخدرة ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط

معتقداتها . غير جائز أمام النقض .

(٦) جلب . مواد مخدرة . جريمة ، اركانها ، . جمارك ، اقليم جمركي ، خط جمركي ، .

جريمة جلب الجواهر المخدرة ، مناط تحققها ؟

الاقليم الجمركي والخط الجمركي . ماهية كل منهما في مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟

تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .

(٧) حكم ، بيانات التسبيب ، تسبيبه . تسبيب غير معيب ، .

صياغة الأحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .

(٨) اثبات ، اعتراف ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . اكراه . دفع ، الدفع ببطان

الاعتراف ، حكم ، تسبيبه . تسبيب غير معيب ، .

الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الاثبات .

موضوعي .

حق محكمة الموضوع في تقدير عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد اكراه .

لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة .

حقها في الأخذ باعتراف المتهم بتحقيقات النيابة . ولو عدل عنه . مادامت قد اطمأنت إلى صدقه

ومطابقته للواقع .

مثال لتسبيب سائغ في طرح دفع ببطان الاعتراف للإكراه .



## (٩) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، .

إختيار مكان التحقيق . متروك لتقدير المحقق .

## (١٠) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، . إثبات ، اعتراف ، . اكراه .

حضور ضابط المخابرات التحقيق . لا يعيب إجراءاته . علة ذلك : سلطان الوظيفة في ذاته بما

يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانات . لا يعد اكراها . مادام هذا السلطان لم يستغل

إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه .

## (١١) إثبات ، اعتراف ، . إجراءات ، إجراءات التحقيق ، .

استطالة زمن التحقيق . غير مؤثر على إرادة المتهم أو إقراره .

## (١٢) مواد مخدرة . تفتيش ، إذن التفتيش . إصداره ، . نيابة عامة . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع .

مالا يوفره ، . حكم ، مالا يعيبه ، .

وجوب صدور إذن النيابة في تفتيش الأماكن . اقتصاره على تفتيش المساكن وملحقاتها .

علة ذلك ؟

إنتشال المواد المخدرة من مياه البحر . دون إذن من النيابة لاعيب .

إلتفات الحكم عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه .

## (١٣) استدالات . ما مورو الضبط القضائي . تفتيش ، إذن التفتيش . إصداره ، . رجال السلطة العامة .

تولى رجل الضبط القضائي بنفسه إجراء التحريات . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال

السلطة العامة والمرشدين السريين ، مادام قد إقتنع بصحة ما نقلوه إليه .

( ١٤ ) استدلالات . إثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير جدية التحريات ، . نقض  
 ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك  
 أمام النقض .

( ١٥ ) إثبات ، اعتراف ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .  
 حق المحكمة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره ولو لم يكن معززا بدليل آخر .  
 متى اطمأنت إليه .

( ١٦ ) إثبات ، شهود ، . حكم ، ما لا يعيبه في نطاق الدليل ، .  
 تناقض رواية المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم ما دام إستخلص الحقيقة منها  
 بما لا تناقض فيه .

( ١٧ ) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في إستخلاص الصورة الصحيحة  
 لواقعة الدعوى ، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . ما دام سائغا .

( ١٨ ) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده ؟

( ١٩ ) إثبات ، شهود ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، .

الأصل بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجر به المحكمة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا .

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا .  
أساس ذلك ؟

( ٢٠ ) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . نقض ، أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها ، .

سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه الطعن . مادام لا يدعى أن المحكمة منعت من إبداء دفاعه .

( ٢١ ) إثبات ، بوجه عام ، . استدالات . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

حق محكمة الموضوع تقدير الأدلة لكل متهم . لها الأخذ بما تظمن إليه منها في حق متهم وعدم إطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم آخر .

لمحكمة الموضوع أن تعول على التحريات بإعتبارها معززة للأدلة الأخرى . ولها أن تأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .



( ٢٢ ) أسباب الإباحة وموانع العقاب ، حالة الضرورة ، مسئولية جنائية ، حكم ، مالا يعيبه فى نطاق

التدليل ، ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، ،

حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية . ما هيته ؟

التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .

مثال لدفاع لا يتوافر به حالة الضرورة .

( ٢٣ ) حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، ،

إشارة الحكم إلى النصوص التى آخذ الطاعنين بها . كفايته بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه .

مثال .

( ٢٤ ) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، ، نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، ،

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

( ٢٥ ) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، ، استجواب ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، ، محاماة .

نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، ،

الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية أو جنحة لحضور الاستجواب أو المواجهة . شرطه : إعلان المتهم

اسم محاميه بالطريق القانونى . المادة ٢٤ إجراءات .

النعى ببطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم . غير مقبول . مادام المتهم لم يعلن اسم

محاميه بالطريق القانونى .

( ٢٦ ) تهريب جمركى . تعويض . دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . عقوبة ، توقيعها ، . نقض  
 ، حالات الطعن . الخطأ فى القانون ، .

التعويض الجمركى المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وجوب الحكم  
 به على الفاعلين والشركاء متضامين فى جريمة التهريب الجمركى .

جواز الحكم بمثل هذا التعويض فى حالة العود .

التعويض الجمركى محدد تحديداً تحكيميا مزج فيه بين العقوبة التكميلية والتعويض المدنى الجابر  
 للضرر . أثر ذلك ؟

إدانة الحكم الطاعنين بجريمتى جلب مواد مخدرة ومعاقبتهن بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب عملاً  
 بالمادة ١/٣٢ عقوبات دون عقوبة التعويض الجمركى . ثم الزامهم بعد ذلك بأدائه لمصلحة الجمارك  
 باعتباره تعويض مدنى بحت . خطأ فى القانون .

( ٢٧ ) نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، . محكمة النقض ، سلطتها ، .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . إذا ثبت لها أنه مبنى على  
 خطأ فى تطبيق القانون .

١ - لما كان المحكوم عليه ..... وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم  
 يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من  
 أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب  
 التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير  
 بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر  
 ولا يغنى عنه .

- ٢ - من المقرر أن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر في الأصل هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي .
- ٣ - إن استيراد المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو في مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها .
- ٤ - لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر غيره .
- ٥ - لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلا فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فىأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطتها تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجانى نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد .. قصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سائغ وتدليل مقبول أن الطاعنين الخمسة قد اتفقت ارادتهم على جلب المواد المخدرة وأن كلا منهم أسهم - تحقيقا لذلك - بالدور الذى أعد له فى خطة تنفيذ



تلك الجريمة على النحو الذى أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وملايساتها كافيا فى الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بأن إطارات الكاوتشوك تحوى مخدرا وكان الطاعنون لا ينازعون فى أن ما عول عليه الحكم من أدلة الثبوت له مأخذه الصحيح من الأوراق وقد انصبت مجادلته على ما استخلصه الحكم من هذه الأدلة ورتب عليه أن كلا منهم قد ارتكب جريمة جلب المخدر ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التى بُيّن لها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادة إلى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركى ، الأراضى ، والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » .

وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة « وأن يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى المحيطات المحيطة به . أما النطاق البحرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه » ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه ، يعد جلبا محظورا .

٧ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان ما أورده الحكم فى بيان أقوال الطاعن الثانى والمتهم .... كافيا فى تفهم أقوالهما كان ذلك محققا لحكم القانون ويضحق النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

٨ - من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهمون من أن اعترافاتهم نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يغير من ذلك عدول الطاعنين عن اعترافاتهم وانكارهم بجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليهم إذ أن المقرر أنه لا على الحكم إن أخذ باعتراف المتهم فى تحقيقات النيابة العامة لبراءته مما يشوبه من عيب الاكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك .

٩ - من المقرر أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .

١٠ - من المقرر أن مجرد حضور ضباط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستطل على المتهم بالأذى ماديا أو معنويا كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لاعمى ولا حكما .

١١ - من المقرر أن مجرد استتالة زمن التحقيق لاستكمال إجراءاته لا يؤثر على سلامة إرادة المتهم ولا يعيب اعترافه وهو مالم يغيب أمره على الحكم المطعون فيه في رده على الدفع ببطلان الاعتراف في السياق المتقدم بما يسوغ رفضه ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

١٢ - لما كانت المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه لايجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ماشابه ذلك، ومن ثم فإن ايجاب إذن النيابة العامة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون انما أراد حماية المسكن فحسب ، فانتشال المواد المخدرة من مياه البحر وبدون إذن لا غبار عليه ، ولا يعيب الحكم - من بعد - التفاته عن الرد على الدفع الذي أبداه الطاعنون ببطلان ضبط المواد المخدرة إذ هو دفع قانوني ظاهر البطلان ويضحى النعى في هذا الصدد غير سديد .

١٣ - لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب ، بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .



١٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير قويم .

١٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ، وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولو لم يكن معززا بدليل آخر .

١٦ - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته تناقض رواية المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لاتناقض فيه وما دام لم يورد هذه التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته وهو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١٨ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١٩ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا . إلا أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ - تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وهى وإن وردت فى الباب الثانى من الكتاب الثانى من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح إلا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون ذاته .

٢٠ - إن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع .

٢١ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . كما أن لها أن تعول فى عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ بها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٢٢ - الأصل فى القانون أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حلوله . وكان قصارى ما أورده الدفاع عن الطاعن الخامس أنه كان فى عرض البحر بصحبة

مسلحين وكان هذا القول - بفرض صحته - لا يوفر حالة الضرورة ما لم يقترن بالخطر الجسيم وبشرط ألا يكون لإرادة الطاعن دخل فى حلوله وهو ما لم يزعمه الطاعن ، فلا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لأنه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .

٢٣ - لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه يبين من ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأدلة الثبوت أشار إلى النصوص التى أخذهم بها بقوله « الأمر الذى يتعين معه وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية معاقبتهم طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٥ ، ١٢١/١ ، ١٢٢/١-٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ » وواقع على الطاعنين عقوبة واحدة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وفى ذلك ما يكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه ومن ثم فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢٤ - لما كان ما يشير الطاعنون من تعيب إجراءات التحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين قد طلبوا إلى المحكمة تدارك هذا النقص فليس لهم من بعد أن ينعوا عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة إلى إجراءاته بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهد .



٢٥ - لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان » . وكان مفاد هذا النص أن المشرع استأن سنة خاصة لكل متهم فى جناية هى وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة إلا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . وإذا كان الطاعن لم يزعم أنه أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون ومن ثم فإن استجوابه فى تحقيق النيابة العامة يكون قد تم صحيحا فى القانون ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير قويم .

٢٦ - لما كان الشارع بما نص عليه فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من ايجاب الحكم على الفاعلين والشركاء - فى جريمة التهريب الجمركى - متضامين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، ومثلى قيمة البضائع أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر إذا كانت البضائع من الأصناف الممنوعة ، ومن اجازة الحكم بمثلى التعويض فى حالة العود ، إذ حدد هذا التعويض تحديدا تحكيميا راعى فيه المزج بين العقوبة التكميلية من ناحية وبين التعويض المدنى الجابر للضرر من ناحية أخرى ، قد حصر التعويض الناشئ عن جريمة التهريب الجمركى فى النطاق الذى رسمه فى النص سالف الإشارة وخرج به عن مدلول التعويض المدنى البحت كما هو معرف به فى القانون ، وألزم المحكمة الجنائية القضاء به فى جميع الأحوال بلا توقف على الادعاء به من قبل

الخزانة . ومن ثم فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لئن كان للخزانة أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به وأن تطعن فيما يصدر في شأنه من أحكام ، إلا أن القضاء به لا يتوقف على هذا التدخل بل تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما أن الحكم به لا يكون إلا من المحكمة الجنائية فلا يجوز اللجوء إلى المحاكم المدنية للمطالبة به ، ولا تطبق في شأنه أحكام إعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه ، وتسرى عليه سائر الأحكام الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية ، ولا يقضى به إلا على مرتكب الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً فلا يمتد إلى ورثته ولا إلى المسئول عن الحقوق المدنية ، وأنه لا يحكم به إذا كانت جريمة التهريب الجمركي قد نشأت عن فعل واحد كون في الوقت ذاته جريمة أخرى ذات عقوبة أشد - كما هو الشأن في واقعة هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم مما خلص إليه - بحق - من إعمال الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاقتصار ، من ثم ، على توقيع العقوبة المقررة لجريمة جلب المواد المخدرة بإعتبارها ذات العقوبة الأشد ، دون عقوبة التعويض الجمركي ، قد عاد - من بعد - وألزم المحكوم عليهم بأدائه لمصلحة الجمارك على إعتباره من قبيل التعويض المدني البحت، مخالفاً بذلك النظر المتقدم ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

٢٧ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : أولاً : جلبوا إلى أراضى جمهورية مصر العربية جواهر مخدرة « حشيش » بأن ادخلوها دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة ، ثانيا : هربوا كمية المخدرات سالفة الذكر إلى جمهورية مصر العربية من غير المنافذ الرسمية ودون أداء الرسوم الجمركية المستحقة ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات الاسماعيلية لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهمين بمبلغ التعويض المناسب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ( للطاعنين ) عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١/١٢١ ، ١/١٢٢ - ٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بمعاقبة المتهمين ( الطاعنين ) بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريم كل منهم عشرة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة والمركبين المضبوطين وبالزامهم متضامين بأن يؤدوا إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٢.٤٩٦.٠٠٠ « مليونان وأربعمائة وستة وتسعون ألفا من الجنيهات » .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .



## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه ..... وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأنهم بجرمة جلب جواهر مخدرة وتهريبها قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والبطالان ذلك بأن ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى لا تتوافر به الأركان القانونية لجرمة جلب المخدر ولم يستظهر ما إذا كان الطاعنون قد تجاوزوا الخط الجمركى من عدمه ولم يورد مضمون أقوال كل من الطاعن الثانى والمتهم ..... بطريقة كافية وقد دفع الطاعنون ببطالان الاعتراف المعزى إليهم لصدوره تحت تأثير الاكراه المادى والمعنوى من رجال الشرطة وعدم زوال أثره أمام وكيل النيابة الذى ماكان له أن يباشر التحقيق فى دار المخابرات الحربية وفى حضور ضباطها لفترة استطالت إلى أكثر من عشرين ساعة بيد أن الحكم عول فى إدانتهم على هذا الاعتراف وأطرح هذا الدفع بما لا يصلح لأطراحه . والتفت عما اثاروه من بطلان

ضبط المخدر لعدم استصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وهذا إلى أن تحريرات الشرطة غير جدية واستقاهها الضابط من المتهم العاشر ..... كما أن ما أورده الحكم من أن المواد المخدرة كانت خارج المياه الإقليمية وتم نقلها إلى داخلها بقصد إدخالها البلاد ولا سند له من الأوراق . وعول الحكم على إقرار الطاعن الثانى رغم تناقض أقواله وأخذ بالتصوير الذى قال به الضابط رغم مجافاته لطبيعة الأمور إذ التعبير لا يكون بالطريقة التى قال بها الضابط واكتفت المحكمة بتلاوة أقوال الضابط بعد تنازل النيابة العامة والدفاع عن سماع أقواله دون أن تبدى رأيها فى هذا الشأن ودون أن تمكن الدفاع والنيابة العامة من مناقشة طبيب السجن وأغفل الحكم الرد على الدفع بعدم العلم بكنه المادة المضبوطة وإستند فى إدانة الطاعنين وحدهم إلى تحريرات الشرطة دون المتهمين الآخرين الذين قضى ببراءتهم مع أنها شملتهم كفاعلين فى الجريمة وأعرض عما تمسك به الطاعن الخامس من توافر حالة الضرورة فى حقه . ولم يشر إلى نص القانون الذى دان الطاعنين بمقتضاه . كما أن النيابة العامة لم تناظر المتهمين ولم تجر مواجهة بينهم فيما اختلفوا فيه ولم تعرض عليهم المواد المخدرة قبل وبعد تحريزها ولم تحطهم علما بنتيجة التحليل ولم تستوف التحقيق بسؤال أفراد قارب حرس الحدود الذى قام بنقل المواد المخدرة وأخيرا فإن إستجواب المتهم الخامس أمام النيابة العامة وقع باطلا لعدم حضور محام معه كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : أنها تتحصل فى أن التحريات السرية للرائد ..... قائد مكتب مخابرات أمن حرس حدود العريش قد دلت على أن أفراد طاقم مركبى الصيد ..... و ..... قد جلبوا كمية من المواد المخدرة داخل تسعة وعشرين إطاراً من الكاوتشوك سلمت

إليهم من مركب أجنبى إلتقوا بها خارج المياه الاقليمية ثم قاموا بحملها على مركبى الصيد سالفى الذكر حيث تم تصييرها فى مياه البحر على بعد خمس كيلو مترات داخل المياه الاقليمية أمام ساحل المساعيد بالعريش على عمق يخفيها عن الأعين تمهيدا لانتشالها بواسطة قوارب صغيرة تحملها إلى البر وأنه قد تمكن بالفعل من حفظ هذه الاطارات حيث كانت معلقة فى عرض البحر بخيوط تتصل بقرص من الفلين عائم على سطح المياه بذات المنطقة التى تم تصييرها فيها وأن تحرياته قد أسفرت عن أن الجناة هم المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس .... و ..... و ..... و ..... كما دلت على أن المتهم السابع ..... قد ساهم بطريق الاتفاق مع المتهم ..... لجلب المواد المخدرة المضبوطة وإذ أذنت النيابة بضبط واحضار هؤلاء المتهمين إعترف المتهم الثانى ..... أنه منذ ثلاثة أيام سابقة على يوم ..... قاد مركب الصيد الذى يمتلكه باسم ..... مصطحبا معه المتهمين الثالث والرابع ..... و ..... على ذات المركب وقد رافقهم المتهم الخامس ..... يقود مركب صيد آخر يمتلكه باسم ..... مصطحبا معه عليها كلا من المتهمين السادس والعاشر ..... و ..... حيث توجهوا معا لملاقاة مركب أجنبى تركى قادمة بعرض البحر خارج المياه الاقليمية واستلموا كمية المواد المخدرة المضبوطة محفوظة داخل تسعة وعشرون إطارا من الكاوتشوك قاموا بنقلها على مركبى الصيد سالفى الذكر حيث تم تصييرها معلقة فى عمق مياه البحر داخل المياه الاقليمية بالمنطقة المواجهة لساحل المساعيد بالعريش على مسافة خمسة كيلو مترات تمهيدا لانتشالها فى وقت لاحق وحملها إلى البر بواسطة زوارق صغيرة يستخدمونها لهذا الغرض ووضح بأن كل ماقام به كان تنفيذا لما إتفق عليه مع المتهم السابع ..... بهذا الخصوص ولقد إعترف كل من .....



و ..... و ..... و ..... بما إرتكبه من أفعال مرددين ذات التصوير على النحو السالف سرده وبيانه باعتراف المتهم الثانى ..... كما إعترف المتهم السابع ..... بتحقيقات النيابة العامة بما حاصله أنه أجرى إتفاقا مع المتهم الثانى ..... فى لقاء تم يوم ..... يقوم الأخير بمقتضاه باستلام كمية كبيرة من المواد المخدرة تقدر بنحو ٢ طن من مركب أجنبى قامت بجلبها من الخارج وأن - يقوم بنقلها من عرض البحر إلى البر على ظهر لنش بحرى « . لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم تتوافر به جريمة جلب جوهر مخدر فى حق كل من الطاعنين ، ذلك بأن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وإذا كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها ، وكان لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر غيره ، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلا فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فىأتى عمدا عملا من الأعمال المكونه لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطه تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا

مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجانى نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سائغ وتدليل مقبول أن الطاعنين الخمسة قد إتفقت إرادتهم على جلب المواد المخدرة وأن كلا منهم أسهم - تحقيقا لذلك - بالدور الذى أعد له فى خطة تنفيذ تلك الجريمة على النحو الذى أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وملابساتها كافيا فى الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بأن إشارات الكاوتشوك تحوى مخدرا وكان الطاعنون لا ينازعون فى أن ما عول عليه الحكم من أدلة الثبوت له مأخذه الصحيح من الأوراق وقد إنصبت مجادلته على ما إستخلصه الحكم من هذه الأدلة ورتب عليه أن كلا منهم قد إرتكب جريمة جلب المخدر ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ليس مقصورا على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب فضلا عن حظره

تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالأقليم الجمركى ، الأراضى ، والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » . وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة « وأن يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى المحيطات المحيطة به . أما النطاق البحرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه » . ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير إستيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه ، يعد جلبا محظورا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين قد إجتازوا بالمخدرات الخط الجمركى وذلك بنقلها من خارج المياه الإقليمية إلى داخلها فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان ما أورده الحكم فى بيان أقوال الطاعن الثانى والمتهم ..... كافيا فى تفهم أقوالهما كان ذلك محققا لحكم القانون ويضحق النعى على الحكم فى هذا الصدد



غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إقرار الطاعنين لأنه وليد إكراه وأطرحه في قوله « هذا الدفع مردود ولا تجد له المحكمة سندا تطمئن إليه يقنعها براءة ذلك أنه لا محل للنعي على إجراء التحقيق مع المتهمين بمقر إدارة مخبرات الحدود التي تولت ضبط الواقعة إذ فضلا عن أنه مقر حكومي له صفة الرسمية فإن انتقال المحقق إليه كان له ما يبرره على نحو ما أثبتته المحقق بصدر محضره لضخامة شحنة المخدر المضبوط ولتعذر نقلها إلى سراى النيابة الأمر الذي لا يعيب إجراءات التحقيق ولا ينال من سلامتها وأما عن القول بتعرض المتهمين لإكراه مادي ومعنوي أثر على إرادتهم بما يبطل الاعترافات التي صدرت منهم فهو دفاع مردود للأسباب الآتية :

( ١ ) أن الوقت الذي استطل إلى التحقيق منذ ساعة وتاريخ فتح محضر التحقيق الساعة ٩ صباح يوم ١٩٨٧/٧/٢٥ إلى تمام ساعة وتاريخ الانتهاء منه الساعة ٦.٣٠ صباح يوم ١٩٨٧/٧/٢٦ وهي مدة ٢٢ ساعة فإن إستجواب المتهمين لم يستغرق كل هذا الوقت بل تضمن مناقشة الضابط مع مراعاة طول الوقت الذي إستغرقه تفريغ الاطارات المضبوطة وهي تسعة وعشرين إطارا وإجراءات عند المضبوطات التي بلغت ٤٣٨٦ طرية ثم وزنها وتحريزها في مجموعات داخل اثنين وعشرين صندوقا وإجتزاء العينة التي أرسلت إلى معامل التحليل وتدوين البيانات الخاصة بكل صندوق وما يحتويه به عدا ووزنا إنتهاء بما إتخذته النيابة من قرارات الأمر الذي لا يستقيم معه القول بأن التحقيق مع المتهمين إستغرق وقتا طويلا أثر على سلامة إرادتهم .

( ٢ ) أن هناك عددا من المتهمين قد إلتزموا جانب الإنكار رغم تواجدهم بذات الظروف والملابسات وهم المتهمون الأول والثامن والتاسع فلم ينسب لأحد منهم إعترافا بما يتنافى مع القول بأن إعترااف المتهمين الآخرين كان وليد إكراه أو تحت ضغط .

( ٣ ) أن الاعترافات التي أدلى بها المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعاشر لم تكن على وتيرة واحدة أو فى قالب واحد بما ينبى عن أن تلك الاعترافات لم تصدر منهم عن تلقين من الغير ويرفع عنها شبهة الاكراه أو الضغط أو التهديد .

( ٤ ) أن الآثار التى بدت بجسم المتهم الخامس ..... عند نظر الغرفة تجديد حبسه بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٦ لم يساندها دليل يقينى تطمئن إليه المحكمة يقنعها بسداده ذلك أن ماورد بتقرير طبيب السجن المؤرخ ١٩٨٧/٩/٥ يفيد عدم وجود إصابات حديثة ظاهرة - وقد شهد ذلك الطبيب بأن آثار الخطوط الطولية التى شوهدت بجسم المتهم قديمه ولا يمكن الجزم بطبيعتها أو معرفة سبب حدوثها يضاف إلى ذلك أن الحديث عن إصابة هذا المتهم لم يرد له ذكر قبيل جلسة ١٩٨٧/٨/٢٦ وجاء بعد مضى مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ حبسه فى ١٩٨٧/٧/٢٦ ورغم سابقة عرضه على الهيئة القضائية التى نظرت تجديد حبسه بعد مضى الأيام الأربعة الأولى التى أمرت النيابة بحبسه على ذمتها منذ ١٩٨٧/٧/٢٦ الأمر الذى ينأى بهذا الدفاع عن داعى الاطمئنان وتبعاً لذلك كله فإن المحكمة تطمئن إلى سلامة ما أدلى به المتهمون من إقرافات تفصيلية بتحقيقات النيابة وقد تجردت من أثر للاكراه وتأخذ منها بالقدر المشترك فيما أجمعوا عليه بإعتبار أنه القدر المتيقن فى حقهم من واقع تلك الاعترافات . وهذا الذى أورده الحكم سائغ وكاف للرد على هذا الدفع ذلك بأن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهمون من أن إقرافاتهم نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يغير من ذلك عدول الطاعنين عن إقرافاتهم وانكارهم بجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليهم إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم إن أخذ بإقرار المتهم فى تحقيقات النيابة العامة لبراءته مما يشوبه من عيب الاكراه

وإطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ولا يؤثر في ذلك أن يكون الطاعن قد أدلى باعترافه في تحقيق النيابة العامة الذى باشرته في دار المخبرات وفي حضور ضباطها لما هو مقرر من أن إختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازه كما أن مجرد حضور ضباط المخبرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى ماديا أو معنويا كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لأمعنى ولا حكما ، كما أن مجرد إستطالة زمن التحقيق لاستكمال إجراءاته لا يؤثر على سلامة إرادة المتهم ولا يعيب إقراره وهو مالم يغيب أمره على الحكم المطعون فيه في رده على الدفع ببطلان الاعتراف في السياق المتقدم بما يسوغ رفضه ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أى محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك ، ومن ثم فإن إيجاب إذن النيابة العامة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فحسب ، فانتشال المواد المخدرة من مياه البحر بدون إذن لاغبار عليه ، ولا يعيب الحكم - من بعد - إلتفاته عن الرد على الدفع الذى أبداه الطاعنون ببطلان ضبط المواد المخدرة إذ هو دفع قانونى ظاهر البطلان ويضحى النعى في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب ، بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن



يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد إقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات . وكان من المقرر كذلك أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لا يجادلون في صحة ما نقله الحكم عنهم وعن الضابط وكان ما أورده من أن المواد المخدرة تم نقلها إلى داخل المياه الإقليمية بقصد إدخالها البلاد له سند من أقوال الضابط وإعتراف الطاعنين ومن ثم يضحى النعى على الحكم في هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه ، وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولو لم يكن معززا بدليل آخر . وكان لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته تناقض رواية المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها مادام قد إستخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصا سائغا لاتناقض فيه وما دام لم يورد هذه التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته وهو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد

إطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن تعيب الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكناً . إلا أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ - تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح إلا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون ذاته ، وإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافعين عن الطاعنين تنازلوا صراحة بجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ عن سماع الضابط إكتفاء بتلاوة أقواله فإنه لا تشرب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماعه ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان البين من محضر الجلسة ذاتها أن فريقاً من المدافعين عن المتهمين قد ناقش طبيب السجن ولم يدع أحد أن المحكمة منعت المدافعين الآخرين من مناقشته فلا محل للنعى عليها إن هم أمسكوا عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . كما أن لها أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ بها بما تظمن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ماعداه فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً

فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو لايجوز إثارتة أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى القانون أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حلوله . وكان قصارى ماأورده الدفاع عن الطاعن الخامس أنه كان فى عرض البحر بصحبة مسلحين وكان هذا القول - بفرض صحته - لا يوفر حالة الضرورة ما لم يقتترن بالخطر الجسيم وبشرط ألا يكون لإرادة الطاعن دخل فى حلوله وهو مالم يزعمه الطاعن ، فلا يعيب الحكم أن يلتفت عنه لأنه دفاع ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه يبين من ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأدلة الثبوت أشار إلى النصوص التى أخذهم بها بقوله « الأمر الذى يتعين معه وعملا بالمادة ٤٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية معاقبتهم طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣/أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٥ ، ١٢/١-٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ » وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وفى ذلك مايكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه ومن ثم فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان مايشير الطاعنون من تعيب إجراءات التحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن



على الحكم وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين قد طلبوا إلى المحكمة تدارك هذا النقص فليس لهم من بعد أن ينعوا عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن إطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . وعلى المتهم أن يعلن إسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الإقرار أو الاعلان » . وكان مفاد هذا النص أن المشرع إستثنى منه خاصة لكل متهم في جنابة هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة إلا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن إسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وهو التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . وإذا كان الطاعن لم يزعم أنه أعلن إسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون ومن ثم فإن إستجوابه في تحقيق النيابة العامة يكون قد تم صحيحا في القانون ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير قويم . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك وكان الشارع بما نص عليه في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من إيجاب الحكم على الفاعلين والشركاء - في جريمة التهريب الجمركي - متضامين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، ومثلى قيمة البضائع أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر إذا كانت البضائع من الأصناف الممنوعة ، ومن إجازة الحكم بمثلى التعويض في حالة العود ، إذ حدد هذا التعويض تحديداً تحكيميا راعى فيه المزج بين العقوبة التكميلية من ناحية وبين التعويض المدني الجابر للضرر من ناحية أخرى، قد حصر التعويض الناشئ عن جريمة التهريب الجمركي

فى النطاق الذى رسمه فى النص سالف الإشارة وخرج به عن مدلول التعويض المدنى البحت كما هو معرف به فى القانون ، وألزم المحكمة الجنائية القضاء به فى جميع الأحوال بلا توقف على الإدعاء به من قبل الخزنة ، ومن ثم فإنه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لئن كان للخزنة أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به وأن تطعن فيما يصدر فى شأنه من أحكام ، إلا أن القضاء به لايتوقف على هذا التدخل بل تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما أن الحكم به لا يكون إلا من المحكمة الجنائية فلا يجوز اللجوء إلى المحاكم المدنية للمطالبة به ، ولا تطبق فى شأنه أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه ، وتسرى عليه سائر الأحكام الخاصة بإنقضاء الدعوى الجنائية ، ولا يقضى به إلا على مرتكب الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً فلا يمتد إلى ورثته ولا إلى المستول عن الحقوق المدنية ، وإنه لا يحكم به إذا كانت جريمة التهريب الجمركى قد نشأت عن فعل واحد كون فى الوقت ذاته جريمة أخرى ذات عقوبة أشد - كما هو الشأن فى واقعة هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم مما خلص إليه - بحق - من إعمال الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاقتصار ، من ثم ، على توقيع العقوبة المقررة لجريمة جلب المواد المخدرة بإعتبارها ذات العقوبة الأشد ، دون عقوبة التعويض الجمركى ، قد عاد - من بعد - وألزم المحكوم عليهم بأدائه لمصلحة الجمارك على اعتباره من قبيل التعويض المدنى البحت ، مخالفاً بذلك النظر المتقدم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله . فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليه الذى لم يقبل طعنه شكلاً .

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قوره وحسن عميرة

ومحمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) قتل خطأ . دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، . موظفون عموميون .

تحقق القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه فى المادة ٦٣ إجراءات . رهن بأن تكون الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

( ٢ ) موظفون عموميون . قانون ، تفسيره ، .

الموظف العام . تعريفه ؟

( ٣ ) حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . موظفون عموميون . دفع ، الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية ، .

نقض ، حالات الطعن . الخطأ فى القانون ، . أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

قول الحكم بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى يسلب موظفيها الحماية التى أسفرتها عليهم

المادة ٦٣ إجراءات . خطأ فى القانون .

ترتيب الحكم على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها . إنقطاع صلته

بالوظيفة العامة . قصور . أساس ذلك ؟

( ٤ ) دعوى جنائية . دعوى مدنية . نقض ، سلطة محكمة النقض ، . أثر الطعن ، .

تعلق الوجه الذى بنى عليه الطعن بالدعوى الجنائية وحدها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه

بالنسبة للدعوى المدنية أيضاً . أساس وعلة ذلك ؟



١ - من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الثالثة على أنه « فيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها » فقد دلت بصريح ألفاظها ودلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد .

٢ - من المقرر كذلك أن الموظف العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، ويستوى في هذا الصدد أن يكون عمل الموظف في مرفق إداري أو مرفق صناعي أو تجاري ، كما يستوى أن تكون تبعية المرفق للحكومة المركزية أو لوحدات الإدارة المحلية .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ صحيح القانون إذ أطلق القول بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجاري يسلب موظفيها الحماية التي أسبغتها عليهم المادة ٦٣ المشار إليها ، فإنه قد رتب على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها إنقطاع صلتة بالوظيفه العامة دون أن يستظهر ما إذا كانت مخالفته لخط السير قد وقعت منه أثناء العمل أو بسببه فلا تعدو أن تكون مخالفته لتعليمات الجهة التابع لها ، أم أن ما قارفه الطاعن لم يكن أثناء أداء عمله ولا بسبب أدائه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقصه والاحالة .

٤ - لما كان الوجه الذى بنى عليه الطعن يتعلق بالدعوى الجنائية وحدها ، إلا إنه لما كان من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعه للدعوى الجنائية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضاً عملاً بالمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : تسبب خطأ فى موت ..... وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون التأكد من خلو الطريق أمامه فصدم المجنى عليها فحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياتها . ثانياً : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابة بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . وإدعى والد المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز المنصورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ عن التهمتين وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . إستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء عقوبة الحبس والإكتفاء بتغريم المتهم مبلغ مائتى جنية والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها على خلاف ما توجبه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أنها رفعت من وكيل النيابة في حين أن الطاعن موظف عام وقعت منه الجريمة أثناء وسبب أداء عمله ، فأطرح الحكم هذا الدفع بمقولة أن العمل الذي كان يباشره الطاعن يتعلق بنشاط تجارى للجهة الإدارية التى يتبعها وأن الطاعن خرج عن خط السير المحدد له مما يقطع الصلة بين الحادث وبين الوظيفة العامة ، فضلا عن أن كلا من الأمرين لا سند له من القانون فإن الحكم لم يبين خط السير الذى خرج الطاعن عنه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت فى فقرتها الثالثة على أنه « فيما عدا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لايجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها » فقد دلت بصريح ألفاظها ودلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد . وكان من المقرر كذلك أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد



أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، ويستوى فى هذا الصدد أن يكون عمل الموظف فى مرفق إدارى أو مرفق صناعى أو تجارى ، كما يستوى أن تكون تبعية المرفق للحكومة المركزية أو لوحدات الإدارة المحلية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الدفع المشار إليه بوجه الطعن وأورد أن الطاعن قدم شهادة تفيد أنه موظف ( سائق ) بالوحدة المحلية بأولاد صقر طرح ذلك الدفع بقوله « وحيث أنه عن الدفع المبدى من المتهم فمردود عليه بأن المستفاد من نص المادة ٦٣ أ . ج أنه يشترط لرفع الدعوى على الموظف العام من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة أن تكون الجريمة وقعت منه أثناء تأديته لأعمال وظيفته أو بسببها . وأن المتهم هنا فى الدعوى الماثلة لم يرتكب الجريمة المنسوبة إليه بمقتضى أعمال وظيفته أو بسببها إذ أنه خالف خط السير الممنوح له من قبل العمل التابع له كما أن عمله هذا يعد عملاً تجارياً خاصاً بالإدارة التابع لها لغرض نفع خاص بها وهذا العمل خارج عن نطاق العمل الوظيفى للمتهم ومن ثم لا يتمتع بالحصانة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ أ ج وبالتالي يضحى الدفع فى غير محله متعيناً رفضه ، فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ صحيح القانون إذ أطلق القول بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى يسلب موظفيها الحماية التى أسبغتها عليهم المادة ٦٣ المشار إليها ، فإنه قد رتب على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها إنقطاع صلته بالوظيفة العامة دون أن يستظهر ما إذا كانت مخالفته لخط السير قد وقعت منه أثناء العمل أو بسببه فلا تعدو أن تكون مخالفته لتعليمات الجهة التابع لها ، أم أن ما قارفه الطاعن لم يكن أثناء أداء عمله ولا بسبب أدائه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة .

لما كان ما تقدم ولئن كان الوجه الذى بنى عليه الطعن يتعلق بالدعوى الجنائية وحدها ، إلا إنه لما كان من المقرر أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة لبحث باقى ما يشيره الطاعن .

---

## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور عادل قوره وحسن

عميره . ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعي .

١٤

### الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، ما لا يعيبه ، تسببه .

تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، قتل عمد .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .

حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تظمن إليه وتطرح ما عداه .

إختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم مادام قد حصل أقوالهم بما لاخلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند إليها في تكوين عقيدته .

( ٢ ) إثبات ، شهود ، خبرة ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، .

إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى غير لازم مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .

المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة .

( ٣ ) قتل عمد . قصد جنائى . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، .

قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عليه . إستخلاص توافره . موضوعى .

مثال لتسبب سائق لإستظهار نية القتل في حق الطاعن .



( ٤ ) سبق إصرار . ظروف مشددة . محكمة الموضوع ، سلنتها في تقدير الدليل ، .

البحث في توافر ظرف سبق الإصرار . موضوعي .

مثال لتسبيب سائق على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن .

( ٥ ) محكمة الموضوع ، حقها في تعديل وصف التهمة ، . نيابة عامة . وصف التهمة . قتل عمد . ظروف

مشددة . ترصد . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . نقض ، المصلحة في الطعن ، .

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم .

حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

إقتصار التعديل على إستبعاد ظرف الترصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة . لامصلحة للطاعن في

النعي على الحكم في هذا الشأن . علة ذلك ؟

( ٦ ) سبق إصرار . مسئولية جنائية . قتل عمد . فاعل أصلي . تضامن . نقض ، أسباب الطعن . مالا

يقبل منها ، .

توافر سبق الإصرار في حق الطاعن يرتب تضامنا بينه وبين المحكوم عليه الآخر في المسؤولية

الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك بإعتبارهما

فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً

من بينهما أو غير معلوم .

( ٧ ) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب

الطعن . مالا يقبل منها ، .

النعي على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . غير مقبول .

عدم إلزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي .

مثال :

( ٨ ) إثبات ، بوجه عام ، محكمة الموضوع ، سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، .

سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذاً بأدلة الثبوت التي

اطمأنت إليها .

( ٩ ) محكمة الاعادة . محكمة الجنايات ، الإجراءات أمامها ، ، إعادة المحاكمة ، ، إجراءات ، إجراءات

المحاكمة ، .

إعادة المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ إجراءات . محاكمة مبتدأه . أثر ذلك : لمحكمة الاعادة

الفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي أو بالوصف القانوني

الذي يسبغه الحكم الغيابي على الفعل المسند إلى المتهم .

١ - من المقرر إنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده

من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ، وكان

من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود وإن

تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه

وتطرح ما عداه . ولما كان الطاعن لا يجادل في أن أقوال الشاهدين .....

و..... متفقه في جملتها مع ما إستند إليه الحكم منها في الواقعة

الجزهرية المشهود عليها وهي مشاهدتهما للطاعن وشقيقه - سبق الحكم عليه -

يخرجان عليهم أثناء عودتهما والمجنى عليه من مركز الشرطة عقب فشل إتمام

الصلح بين والد الطاعن وعمهما - المجنى عليه - وإعتدائهما على الأخير كل

منهما بمعية يحملها ولا يؤثر فى سلامة الحكم - على فرض صحة ما يقرره الطاعن  
إختلاف أقوالهما فى غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوال ثانيهما إلى  
ما حصله من أقوال أولهما إنه لم يستند فى قضائه إلى ما إختلفا فيه من أقوال  
طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه  
وإطراح ماعداه دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم فى  
هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم إختلاف الشهود .

فى تفصيلات معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه  
التفصيلات ولم يستند إليها فى تكوين عقيدته إذ أن عدم إيراد الحكم لهذه  
التفصيلات يفيد إطراحها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من حالة  
الفساد فى الإستدلال بدعوى أخذه بأقوال شاهدين إختلفت أقوالهما فى شأن الحديث  
الذى دار بينهما وبين المتهمين وموضع الإصابة ومستوى كل من المتهم والمجنى عليه  
إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة  
النقض .

٢ - لما كان مفاد أقوال الشهود أن الطاعن وشقيقه إعتديا على المجنى عليه  
بمديتين وأحداثاً إصاباته ، وقد نقل عن التقرير الطبى الشرعى أن المجنى عليه أصيب  
بثلاث جروح حيوية حديثة أولها بمقدم البطن وغير نافذ بتجويف البطن وثانيها  
بیسار مقدم البطن وثالثهما بأسفل مقدم البطن وأن الجرحين الأخيرين نافذين  
بتجويف البطن وأن الوفاة نتجت عنهما فقط وإنها جميعاً تحدثت من المصادمة بآلة  
صلبة ذات حافة حادة كمطواه أو ما يشابهها ، ولما كان الطاعن لا يجادل فى صحة  
ما حصله الحكم من الأدلة التى أقام عليها قضاءه وكانت أقوال الشهود كما أوردها  
الحكم لا تتعارض بل تتلام مع مانقله عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت إمكان  
حدوث إصابات المجنى عليه من المصادمة بمعية - « مطواه » - مما ينتفى معه دعوى



قيام التناقض بين الأدلة التي أخذ بها المحكم ، وكان ليس بلازم أن يسرد المحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى مادام أن ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها المحكم .

٣ - لما كان المحكم قد إستظهر نية القتل فى قوله « فإن نية القتل ثابتة فى حق المتهم من إحتدام النزاع بين والده وعمه المجنى عليه بسبب الخلاف على الميراث وثابت ذلك من المحاضر المحررة بينهما وما شهد به شهود الإثبات وعدم إتمام الصلح يوم الحادث مما أثار حفيظته وجعله ينتوى إزهاق روح عمه المجنى عليه والتخلص منه إنتقاماً منه وحتى يضع نهاية لهذا الخلاف بينهما ومن إحضاره الآلة المستعملة فى الحادث وطعنه المجنى عليه فى مواضع قاتلة بجسمه عدة ضربات متتالية قاصداً إزهاق روحه والتخلص منه مما نجم عنه وفاته - وهوما يقطع فى ثبوت نية القتل فى حقه » وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وكان ما أورده المحكم فيما سلف يكفى فى إستظهار نية القتل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ - من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلاً مع ذلك الاستنتاج وكان المحكم المطعون فيه قد دلل

على توافر ظروف سبق الاصرار بما ينتجه من وجود النزاع السابق بين المجنى عليه وبين والد الطاعن على الميراث - وتبييته النية على الايقاع به عقب خروجه من مركز الشرطة بعد فشل محاولات الصلح التي أجريت وإعدادة آلة حادة « مطواه » للاعتداء عليه فإن ما ساقه من تلك الشواهد يصلح لإقامة قضائه بتوافر هذا الظرف كما هو معرف في القانون ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير سديد .

٥ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه عليها ، كما أن مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توافر ظرف التردد واستبعاده بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم في هذا الشأن ، إذ لم يضار بهذا التعديل ، وإنما قد إنتفع منه بمحاكمته عن وصف أخف من الوصف الذي رفعت به الدعوى .

٦ - لما كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن ، مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينه وبين شقيقه - المحكوم عليه الآخر في محاكمة سابقة - في المسئولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه بأعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم فإن ما ينازع فيه الطاعن من شيوع التهمة بينه وبين شقيقه وإغفال الحكم الرد على دفاعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

٧ - لما كان المدافع عن الطاعن لم ينازع فى وقت وقوع الحادث وإنما جاء حديثه عن وجود المحكوم عليه الآخر بديوان الشرطة فى صدد الاستدلال على عدم ارتكابهما للجريمة ، ومن ثم فلا يحق له أن ينعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يتمسك به ، فضلاً عن إنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

٨ - لما كان ما يثيره الطاعن من منازعه فى شأن التكييف القانونى للواقعة ، وأنها فى حقيقتها ضرب أفضى إلى موت حسبما إنتهى إليه الحكم الغيابى الذى صدر ضده وعاقبه بالسجن ثلاث سنوات ، فإن ذلك مردود من وجهين أولهما أنه لا محل له لأنه لا يعدو أن يكون نعيماً وارداً على سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذاً بأدلة الثبوت التى وثقت بها وإطمأنت إليها مما تستقل به بغير معقب مادام قضائها فى ذلك سليم - كما هو الحال فى الدعوى .

٩ - من المقرر أن إعادة المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هى بحكم - القانون محاكمة مبتدأة - وبالتالي فإنه - وعلى ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الإعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابى ، ولها أن لا تتقيد بالوصف القانونى الذى يسبغه الحكم الغيابى على الفعل المسند إلى المتهم ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها فى كل الحالات صحيح قانوناً . لما كان ما تقدم ، فإن الظعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .



## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر سبق الحكم عليه أولا: قتلا ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتله وأعد كل منهما لذلك مطواه وتربصا له فى طريق عودته إلى منزله وما أن ظفرا به حتى إنهالا عليه طعنا قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة البيضاء « مطواة » واحالته إلى محكمة جنايات بنى سوف لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وإدعت أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على القاصرة ..... مدنيا قبل المتهم والآخر متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنى سوف قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمادتين ١/١ ، ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ١ المرفق بالقانون الأخير مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما نسب إليه والزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمتي القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور والتناقض في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع وإنطوى على الخطأ في تطبيق القانون ذلك إنه إستند من بين ما إستند إليه إلى شهادة الشاهدين الثاني والثالث وأحال في بيان شهادة الأخير إلى مضمون ما شهد به الأول رغم إختلاف شهادتهما في شأن الحديث الذي دار بينهما وبين الطاعن وفي موضع الإصابة ومستوى الضارب والمجنى عليه ، كما إنه إعتد على الدليلين القولي والفني رغم تعارضهما ولم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن ، هذا وقد دلل الحكم على ثبوت نية القتل وتوافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن بما لايسوغه وإستبعد من وصف الإتهام ظرف الترصد ، كذلك خلا الحكم من الرد على دفاعه القائم على شيع التهمة بينه وبين شقيقه المحكوم عليه الآخر لخلو أقوال الشهود من تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه يضاف إلى ذلك أنه رد بما لا يسوغ على ما أثاره الطاعن من انه وقت إرتكاب الحادث كان خارج البلاد وقد تأيد ذلك بشهادة رسمية ، ولم يعن بالرد على منازعته في وقت وقوع الحادث بدلالة ما قرره مساعد الشرطة من أن شقيقه المحكوم عليه الآخر كان في ذلك الوقت في مبنى الشرطة وأخيراً فإن الواقعة في حقيقتها جناية ضرب أفضى إلى الموت حسبما إنتهى إليه الحكم الغيابي الصادر ضد الطاعن والذي عاقبه بالسجن لمدة ثلاث سنوات مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبى الشرعى وإفادة مصلحة وثائق السفر والهجرة وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود وإن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعده . ولما كان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الشاهدين ..... و..... متفقة فى جملتها مع ما إستند إليه الحكم منها فى الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهى مشاهدتهما الطاعن وشقيقه - سبق الحكم عليه - بخرجان عليهم أثناء عودتهما والمجنى عليه من مركز الشرطة عقب فشل إتمام الصلح بين والد الطاعن وعمهما - المجنى عليه - وإعتدائهما على الأخير كل منهما بمديّة يحملها ولا يؤثر فى سلامة الحكم - على فرض صحة ما يقرره الطاعن إختلاف أقوالهما فى غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما إنه لم يستند فى قضائه إلى ما إختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ماعده دون أن يعد هذا تناقضا فى حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم إختلاف الشهود فى تفاصيل معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لاخلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند إليها فى تكوين عقيدته إذ أن عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل يفيد إطراحها ، فإن



ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة الفساد فى الإستدلال بدعوى أخذه بأقوال شاهدين إختلفت أقوالهما فى شأن الحديث الذى دار بينهما وبين المتهمين وموضع الإصابة ومستوى كل من المتهم والمجنى عليه إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لايجوز إثارتة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مفاد أقوال الشهود أن الطاعن وشقيقه إعتديا على المجنى عليه بمديتين واحدا إصاباته ، وقد نقل عن التقرير الطبى الشرعى أن المجنى عليه أصيب بثلاث جروح حيوية حديثة أولها بمقدم البطن وغير نافذ بتجويف البطن وثانيها بيسار مقدم البطن وثالثهما بأسفل مقدم البطن وأن الجرحين الأخيرين نافذين بتجويف البطن وأن الوفاة نتجت عنهما فقط وأنها جميعا تحدث من المصادمة بآلة صلبة ذات حافة حادة كمطواه أو مايشابهها ، ولما كان الطاعن لايجادل فى صحة ما حصله الحكم فى الأدلة التى أقام عليها قضاؤه وكانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم لا تتعارض بل تتلاءم مع مانقله عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت إمكان حدوث إصابات المجنى عليه من المصادمة بمديّة - « مطواه » - مما ينتفى معه دعوى قيام التناقض بين الأدلة التى أخذ بها الحكم ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى مادام أن ماأورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إستظهر نية القتل فى قوله « فإن نية القتل ثابتة فى حق المتهم من إحتدام النزاع بين والده وعمه المجنى عليه بسبب الخلاف على الميراث وثابت ذلك من المحاضر المحررة بينهما وما شهد به شهود الإثبات وعدم إتمام الصلح يوم الحادث مما أثار حفيظته وجعله ينتوى ازهاق

روح عمه المجنى عليه والتخلص منه إنتقاما منه وحتى يضع نهاية لهذا الخلاف بينهما ومن إحضاره الآلة المستعملة فى الحادث وطعنه المجنى عليه فى مواضع قاتلة بجسمه عدة ضربات متتالية قاصدا إزهاق روحه والتخلص منه مما نجم عنه وفاته - وهوما يقطع فى ثبوت نية القتل فى حقه ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ، وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى فى إستظهار نية القتل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بما ينتجه من وجود النزاع السابق بين المجنى عليه وبين والد الطاعن على الميراث - وتبييته النية على الإيقاع به عقب خروجه من مركز الشرطة بعد فشل محاولات الصلح التى أجريت وإعدادة آلة حادة « مطواه » للاعتداء عليه فإن ما ساقه من تلك الشواهد يصلح لإقامة قضائه بتوافر هذا الظرف كما هو معرف فى القانون ويكون النعى عليه فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه عليها ، كما أن مرد التعديل الذى أجرته المحكمة هو ، عدم قيام الدليل على توافر ظرف الترصد وإستبعاده بإعتباره ظرفا مشددا

للعقوبة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم في هذا الشأن ، إذ لم يضار بهذا التعديل ، وإنما قد إنتفع منه بمحاكمته عن وصف أخف من الوصف الذي رفعت به الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن ، مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينه وبين شقيقه - المحكوم عليه الآخر في محاكمة سابقة - في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه بإعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم فإن ما ينازع فيه الطاعن من شيوع التهمة بينه وبين شقيقه وإغفال الحكم الرد على دفاعه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن لم ينازع في وقت وقوع الحادث وإنما جاء حديثه عن وجود المحكوم عليه الآخر بديوان الشرطة في صدد الاستدلال على عدم إرتكابهما للجريمة ، ومن ثم فلا يحق له أن ينعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يتمسك به ، فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد فُتد دفاع الطاعن القائم على وجوده خارج البلاد وقت إرتكاب الحادث وأطرحه بقوله «فردود بما قرره الشاهدان ..... و ..... من إنهما شاهداه يعتدى على المجنى عليه بمطواه وقت الحادث ، كما أن إفادة مصلحة وثائق السفر والهجرة قد دحضت كذبه في هذا الشأن بعد أن وضع لها أن المتهم لم يغادر البلاد من ١٨/١٢/١٩٨٤ وحتى شهر ديسمبر سنة ١٩٨٥ وهو رد سائق مجزئ في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن - لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من منازعة في شأن التكييف القانوني للواقعة ، وإنها في حقيقتها ضرب أفضى إلى موت حسبما إنتهى إليه الحكم الغيابي الذي صدر ضده وعاقبه بالسجن ثلاث



سنوات ، فإن ذلك مردود من وجهين أولهما إنه لا محل له لأنه لا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذا بأدلة الثبوت التي وثقت بها وإطمأنت إليها مما تستقل به بغير معقب ما دام قضائها في ذلك سليم - كما هو الحال في الدعوى - وثانيهما إنه من المقرر أن إعادة المحاكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هي بحكم - القانون محاكمة مبتدأة - وبالتالي فإنه - وعلى ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن لا تتقيد بالوصف القانوني الذي يسبغه الحكم الغيابي على الفعل المسند إلى المتهم ولها أن تشدد العقوبة أو تخفئها وحكمها في كل الحالات صحيح قانونا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوي يوسف ومحمود البنا

نائبى رئيس المحكمة وسامير انيس والبشرى الشوربجى .

١٥

### الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض ، التقرير بالطعن ، ميعاده ، .

التقرير بالطعن بعد الميعاد دون قيام عذر يبرر تجاوزه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

( ٢ ) حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، . هتك عرض

التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

مثال لإنتقاء التناقض فى جريمة هتك عرض .

( ٣ ) هتك عرض ، جريمة ، اركانها ، . اكراه ، حكم تسببه ، تسبب غير معيب ، .

رضا ، المجنى عليها فى هتك العرض . مسألة موضوعية . لا رقابة لمحكمة النقض فيها طالما أن

الأدلة تؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم .

مثال لتدليل سائح على توافر ركن القوة فى جريمة هتك عرض .

( ٤ ) هتك عرض ، جريمة ، اركانها ، . مسئولية جنائية . حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، . اثبات

بوجه عام ، .

ثبوت أن سن المجنى عليها وقت وقوع جريمة هتك العرض أقل من ست عشر سنة كاملة عدم جدوى

قول الطاعنين بجهلهم حقيقة سن المجنى عليها . أساس ذلك ؟

( ٥ ) هتك عرض . خطف . وقاع أنثى بغير رضاها . وصف التهمة . حكم . تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

ادانة الحكم للطاعن . بجرمة هتك عرض أنثى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها دون جرمته الخطف والمواقعة بالاكراه الواردين بوصف النيابة وعدم مسايرته سلطة الاتهام فى شأن توافر ظرف السلطة الفعلية له على المجنى عليها . النعى على الحكم بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعن بشأن جرمته الخطف والمواقعة وظرف السلطة الفعلية . غير مقبول . أساس ذلك ؟

( ٦ ) هتك عرض . جريمة . أركانها ، . إثبات . بوجه عام ، . حكم . تسببيه . تسبيب غير معيب ، . كشف الجانى جزءاً من جسم المجنى عليها مما يعد من العورات . كفايته لتوافر جريمة هتك العرض ولو لم يقتصر بفعل ماذى آخر من أفعال الفحش . أساس ذلك ؟

( ٧ ) هتك عرض . جريمة . أركانها ، . إثبات . بوجه عام ، . حكم . تسببيه . تسبيب غير معيب ، . تحدث الحكم إستقلالاً عن الركنين المادى والمعنوى فى جريمة هتك العرض . غير لازم . طالما فيما أورده من وقائع وظروف مايكفى للدلالة على قيامها .

( ٨ ) محكمة الموضوع . سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، . إثبات . بوجه عام ، . ، . شهود ، . حكم . تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الادلة . إستقلال محكمة الموضوع به طالما كان استخلاصها سائفا .

( ٩ ) إجراءات . إجراءات التحقيق ، . إجراءات المحاكمة ، . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصلح سبباً للطعن على الحكم .



=====

(١٠) حكم ، ما لا يعيبه في نطاق الدليل ، . نقض ، اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

مثال :

(١١) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، تسببه ، تسبب غير

معيب ، . نقض ، اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

تجريح أدلة الدعوى تأديا إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة .

غير جائز أمام النقض :-

(١٢) خطف ، جريمة ، أركانها ، . إثبات ، بوجه عام ، . اكراه ، فاعل أصلي .

جريمة خطف الانثى بالتحيل أو الاكراه ، المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات . مناط محققها ؟

الفاعل الأصلي في جريمة الخطف طبقا للمادة ٣٩ عقوبات ؟

(١٣) خطف ، سلاح ، ارتباط ، عقوبة ، . عقوبة الجرائم المرتبطة ، . نقض ، المصلحة في الطعن ، .

إنتفاء ، مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بأوجه تتعلق بجريمة إحراز سلاح أبيض . مادامت

المحكمة قد دانتته بجريمة الخطف بالاكراه وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات بوصفها

الجريمة الأشد .

(١٤) إثبات ، بوجه عام ، . اعتراف ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أي دليل له مأخذه في الأوراق .

حق قاضي الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل

عنها . ما دام قد إطمأن إليها .

( ١٥ ) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ،

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت ، حسبها إيراد ما تظمن إليه منها وطرح ماعداه ، حقها في الأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون بيان العلة في ذلك ،  
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل ، غير جائز أمام النقض .

١ - من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٩  
وقدمت أسباب الطعن بالنسبة للطاعن الثاني في ١٨/١١/١٩٨٩ ، بيد أن التقرير  
بالطعن - منه - لم يحصل إلا في ٢٢/١١/١٩٨٩ - أي في اليوم الثاني  
والأربعين - بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يكون هذا الطعن  
غير مقبول شكلاً .

٢ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث  
ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وكان  
الحكم المطعون فيه وإن أورد - في تحصيله واقعة الدعوى - أن الطاعن الأول قام  
بواقعة المجنى عليها حتى أمني بها إلا إنه عاد فخلص إلى إنتفاء أركان جناية  
مواقعة أنشئ بغير رضاها بما إنتهى منه إلى أن الواقعة لاتعدو أن تكون جناية هتك  
عرض أنشئ دون السادسة عشرة بالقوة والتهديد ، ومن ثم تنتفى عن الحكم حالة  
التناقض التي رماه بها الطاعنان .

٣ - لما كانت مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضائها فى جريمة هتك عرضها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التى ذكرتها من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه مضموناً لأقوال المجنى عليها والتى لم يجادل الطاعنان فى صحة معينها من الأوراق أن الطاعن الثالث أراد أن يولج قضيبه فى فرجها إلا إنها لم تمكنه من ذلك فأتاها من الخلف حتى أمنى عليها ، وساق الحكم واقعة الدعوى بما يتوافر به ركن القوة فى جريمة هتك العرض ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٤ - غير مجد قول الطاعنين إنهما كانا يجهلان سن المجنى عليها الحقيقية ، ذلك بأن كل من يقوم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقم الدليل على إنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

٥ - من حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه دان الطاعن بجريمة هتك عرض أنشئ لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها وليس بجريمتى الخطف والمواقعة بالإكراه اللتين أسندتهما النيابة العامة إليه ، كما لم يساير الحكم سلطة الإتهام فى شأن توافر ظرف السلطة الفعلية للطاعن على المجنى عليها ، فإن النعى على الحكم بدعوى القصور فى الرد على دفع الطاعن بإنتفاء السلطة الفعلية له على المجنى عليها وعدم توافر أركان جريمة الخطف التى لا يفيد إقراره بمحضر الضبط علمه بها وإنتفاء رابطة السببية بين هذه الجريمة الأخيرة وجريمة هتك العرض وببطلان الوصف الذى أسبغته النيابة العامة على الواقعة بأمر الإحالة لا يكون كله متعلقاً بالحكم المطعون فيه ولا متصلاً به .



٦ - من المقرر إنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لايجوز العبث بحرمتها والتى هى جزء داخل فى خلقه كل إنسان وكيانه الفطرى ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليها .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة هتك عرض صبية لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكان ما أورده الحكم كاف لإثبات توافر هذه الجريمة بأركانها بما فيها ركنها المادى والمعنوى ولايلزم أن يتحدث الحكم عنهما على استقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامها .

٨ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذ كانت الصورة التى إستخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها وسائر الأدلة التى إطمأنت إليها وعولت عليها فى قضائها لاتخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله إذ هو فى حقيقته لايعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدى إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصها سائغاً - كما هو الحال فى واقعة الدعوى - فلا تجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٩ - لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٨٩ ، أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعن وجود قصور فى تحقیقات النيابة لعدم ترقبها نتيجة فحص الأحراز التى قرر الطبيب الشرعى إنه سوف يرسلها فى حرز مستقل ، بيد أن الدفاع لم يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معین فى هذا الخصوص ، ومن ثم فإن ما اثاره مما سلف لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقیق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا یصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ولا يعيبه إن أغفل الرد علیه .

١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن إرتكابه الجريمة التى دانه بها ، ولا عبرة - من بعد - بكيفية علمه بوجود المجنى عليها مع باقى المتهمین فى شقة الطاعن الثالث ويستوى فى هذا المقام أن يكون قد علم بذلك من المتهم السادس أو غيره ومن ثم فإن دعوى الخطأ فى الإسناد فى هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

١١ - لما كان ما أورده الحكم مضموناً لأقوال الشاهد الرائد ..... له صداه فى أوراق الدعوى ، فإن الطعن بدعوى الخطأ فى الإسناد فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معین تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدلیل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

١٢ - لما كانت جريمة خطف الأنثى بالتحیل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإنتزاع هذه الأنثى وإبعادها عن المكان الذى خطفت منه ، أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للجريمة وتوافر ركن الإكراه ، وكان ما أثبتته فى مدوناتہ كافياً للتدلیل على مقارفة الطاعن للجريمة مع المتهمین الأول والثانى وإتيانه عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها ومن ثم یصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى تلك الجريمة .

١٣ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة إحراز سلاح أبيض مادامت المحكمة قد دانت به جريمة الخطف بالإكراه وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ومن ثم يكون نعيه في هذا الصدد في غير محله .

١٤ - الأصل أن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد إقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، وأن من حقه أن يأخذ فى هذا الشأن بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك مادام قد اطمأن إليها .

١٥ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداه ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون بيان العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، وإذا كان الطاعن لا يمارى فى أن ما نقله الحكم عن إعترافه وأقوال الشاهد ..... له أصل ثابت بالأوراق ومن ثم فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بإعتراف الطاعن على الرغم من عدوله عنه بجلسة المحاكمة ، وتعويله على رواية للشاهد خالفت تلك التى أدلى بها بذات الجلسة إذ العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة وعولت عليه مما أنست الصدق فيه ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .



## الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... « طاعن » ، ٢ - .....  
 « طاعن » ، ٣ - ..... « طاعن » ، ٤ - ..... « طاعن » ،  
 ٥ - ..... « طاعن » ، ٦ - ..... بأنهم أولاً : المتهمون جميعاً خطفوا  
 بالإكراه أنثى هى ..... بأن إعترض المتهمان الأول والثانى طريقها أثناء  
 سيرها بالطريق العام مع قريب لها وهددها المتهم الخامس بسلاح أبيض « مطواه قرن  
 غزال » واعتدى على رفيقها بالضرب لشل مقاومته وحملها المتهمان الأول والثانى  
 عنوة على ركوب السيارة الأجرة قيادة المتهم السادس وإنطلقوا بها إلى مقربة من  
 مسكن المتهم الثالث حيث بارحوا السيارة واتجهوا عدا السادس إلى المسكن  
 واحتجزوا المجنى عليها فيه ثم لحق بهم المتهم الرابع وقد إقتربت هذه الجناية بجناية  
 أخرى هى أن المتهمين سالفى الذكر فى ذات الزمان والمكان واقعوا المجنى عليها بغير  
 رضاها بأن طرحها المتهم الأول أرضاً وجردها من ثيابها وجثم فوقها وهى عارية  
 وأولج قضيبه قسراً فى فرجها حتى أمنى بها ثم تغشاها تباعاً كل من المتهمين  
 الثانى والثالث وأتياها على غرار ما فعل بها المتهم الأول وقد وقعت الجناية الأخيرة  
 بالنسبة للمتهمين الرابع والخامس كنتيجة محتملة لمساهمتها فى جناية خطف  
 المجنى عليها - ثانياً : المتهمان الثالث والرابع هتكا عرض المجنى عليها سالفه  
 الذكر والتي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أتياها عنوة تباعاً  
 من دبر حالة كونهما ممن لهم سلطة فعلية عليها - ثالثاً : المتهم الخامس أحرز  
 بغير ترخيص سلاحاً أبيض « مطواه قرن غزال » - وأحالتهم إلى محكمة  
 جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

وإدعت ..... بصفتها وصية على ابنتها القاصر ( المجنى عليها ) قبل المتهمين بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض . وقررت المحكمة أولاً : إرسال القضية إلى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية ثم حددت جلسة ..... للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضورياً للمتهمين الخمسة الأول وغيابياً للأخير عملاً بالمواد ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٩٠ ، ٤٣ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٢٥ مكرراً/١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول الأول الملحق به مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولاً : بإجماع الآراء بمعاقبة كل من ..... و ..... و ..... بالإعدام شنقاً وذلك عما نسب إليهم - ثانياً : بمعاقبة كل من ..... و ..... و ..... بالأشغال الشاقة المؤبدة - ثالثاً : بإلزامهم جميعاً متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ خمسين ألف جنيه ومصادرة السلاح المضبوط فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض « قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ..... قضائية » ومحكمة النقض قضت أولاً : بقبول عرض النيابة العامة شكلاً ورفضه موضوعاً - ثانياً : بعدم قبول طعن المحكوم عليه ..... شكلاً - ثالثاً : بقبول طعن باقى الطاعنين شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والمدنية بالنسبة لهم والمحكوم عليه ..... وإعادة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة ..... لتفصل فيها من جديد مشكلة من هيئة أخرى . ومحكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٦٨/١ ، ٢ ، ١/٢٩٠ ، ٤٣ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير بمعاقبة كل من المتهمين ..... و ..... بالأشغال الشاقة المؤبدة - ثانياً

بمعاقبة ..... بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً - ثالثاً : بمعاقبة كل ..... و ..... بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات - رابعاً : بإلزامهم جميعاً متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية بصفتها مبلغ خمسين ألف جنيه - خامساً : مصادرة السلاح المضبوط وذلك بعد أن عدلت وصف التهمة إلى أن المتهمين الأول والثاني والخامس خطفوا المجنى عليها بالإكراه بأن هددها المتهم الخامس بسلاح أبيض ( مطواه قرن غزال ) لشل مقاومتها هي وقريب لها وهتكوا عرض المجنى عليها والتي لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن عبث كل منهم بموطن عفتها على النحو المبين بالأوراق والتحقيقات .

فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٩ وقدمت أسباب الطعن بالنسبة للطاعن الثاني في ١٨/١١/١٩٨٩ ، بيد أن التقرير بالطعن - منه - لم يحصل إلا في ٢٢/١١/١٩٨٩ - أي في اليوم الثاني والأربعين - بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يكون هذا الطعن غير مقبول شكلاً .

أولاً : عن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث



من حيث إن مبنى الطعن المقدم منهما هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانهما بجرمة هتك عرض أنثى لم تبلغ ست عشرة سنة بغير رضاها ، ودان أولهما أيضا بجرمة خطف المجنى عليها بالإكراه ، قد شابه التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه بعد أن أورد - ضمن تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعن الأول وآخر - المتهم الثانى - واقعا المجنى عليها كرها عنها عاد فذكر أن المحكمة لاتساير سلطة الإتهام فيما ذهبت إليه من أن المتهمين الثلاثة الأول واقعوا المجنى عليها وإنتهى إلى إنتفاء أركان جناية الاغتصاب وخلت أدلة الشبوت التى عول عليها فى إدانة الطاعن الثالث مما يفيد توافر ركن الإكراه فى حقه أو علمه بتوافره فى الواقعة ، كما أ طرح الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين بإنتفاء علمهما بحقيقة سن المجنى عليها بما لايسوغ إطرأحه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مدونات الحكم المعطون فيه إنه - فى بيانه واقعة الدعوى - أورد أنها : « تتحصل فى إنه مساء يوم ..... وأثناء سير المدعو ..... صاحبة ابنة خالته من تدعى ..... والتى تبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة وشهرين بشارع ..... إستوقفه المتهم ..... ( الطاعن الخامس ) مدعياً معرفته بالمدعوة ..... وعلى علاقة سابقة بها ولما أراد ..... مناقشته فى عدم صحة ما يدعيه أشهر المتهم المذكور فى وجهه سلاحاً أبيضاً « مطواه » قرن غزال وركله فى بطنه ثم قدم ..... و ..... الطاعنان الأول والثانى اللذان أشارا إلى المتهم ..... المحكوم عليه غيابياً وكان يقود سيارة أجرة فى ذلك الوقت وقام كل من ..... و ..... بدفع المجنى عليها ..... إلى داخل السيارة وتحرك قائدها بعد أن تعلق المتهم ..... بمؤخرتها وسار بهم دون أن يهتم بصياح ..... وكان ذلك كله على مرأى من ..... و ..... اللذان كانا يقفان مع المتهمين قبل وقوع الحادث وبعد أن

إبتعدوا بالمجنى عليها من مكان الخطف وقفوا فى أحد الشوارع الجانبية ثم أنزلوها من السيارة وكان المتهم ..... شاهراً المطواه للمجنى عليها واقتادوها إلى شقة يحوزها - الطاعن الثالث - والذي أحضره المتهم ..... ثم تشاوروا فيما بينهم على من يبدأ بمراقبتها بعد أن تعاطوا بعض المواد المخدرة ثم بدأ بها المتهم ..... بأن أدخلها حجرة فى مواجهة صالة الشقة وجردها من ملابسها حتى قطع عقدها التى كانت تتحلى به فى صدرها وعشر على إحدى حباته فى المعاينة التى أجرتها النيابة العامة بعد ذلك وطرحها أرضاً ثم قام بمراقبتها حتى أمنى بها وأمرها بعد ذلك بدخول الحمام لتغتسل وتابعها ثم حاول المتهم ..... أن يولج قضيبه بفرجها إلا إنه لم يتمكن من ذلك فأتاها من دبرها وأمنى عليها وبعد أن تركها قام ..... بمراقبتها وأمنى بها ، وبعد ذلك قام ..... الطاعن الرابع - الذى كان قد حضر إلى الشقة بعد أن أخبره المتهم ..... سائق السيارة بخطف المجنى عليها وتواجدها بشقة ..... ولما أراد ..... مراقبتها لم تمكنه من ذلك فأتاها من دبرها ولما إنصرف الجميع انفرد بها ..... الذى كان قد إتفق معهم على إنه سيمضى باقى ليلته معها ولكثره تعاطيه المخدرات إستغرق فى النوم ثم نامت هى الاخرى من فرط التعب وإنهاك قواها واستيقظت فى صباح اليوم التالى على صوت طرق باب الشقة وقد طلب منها أحد الأشخاص مغادرتها فنزلت صعبة ..... الذى أوقف سيارة أجرة ووضع المطواه أمامه على مقدم السيارة من الداخل ثم نزل أمام محله ( ورشته ) وكلف قائد السيارة والذي يعرفه بتوصيل المجنى عليها إلى ميدان ..... وقد قام بذلك وتم ضبط المطواه بالسيارة وبضبط المتهمين جميعاً عدا ..... إعترفوا تفصيلاً بارتكاب الواقعة، وفحص المجنى عليها طبياً أوردى التقرير الطبى الشرعى إنها بكر

وغشاء بكارتها من النوع اللحمى السميكة نوعاً ذو الفتحة الواحدة الضيقة والتي لا تسمح بإيلاج كامل لذكر بالغ دون إحداث تمزقات ويشير الدم الموصوف بغشاء البكارة مع الجرح الدامى المشاهد عند الالتقاء الخلفى للشفرين الغليظين إلى حدوث محاولة إيلاج لم تتم حديثاً فى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة المشار إليها كما وجد إرتخاء واضح بالعضلة العاصرة المحيطة بفتحة الشرج وهى حالة من شأنها أن تسهل حصول إعتداء وإعتداءات جنسية بإيلاج دون أن يتخلف عن ذلك أية إصابة بفتحة الشرج . وإستطرد الحكم - بعد ذلك - بقوله : « وحيث إن المحكمة لاتساير سلطة الإتهام فيما ذهبت إليه من واقعة كل من المتهم الأول والثانى والثالث للمجنى عليها بغير رضاها بأن أولج كل منهم قضيبه قسراً فى فرجها وأمنى فيه » وبعد أن عرض لأركان جريمة واقعة أنثى بغير رضاها خلص إلى إنتفاء هذه الجريمة - حسبما هى معرفة به فى القانون - فى واقعة الدعوى ، بما إنتهى منه إلى مسألة المتهمين عن جريمة هتك عرض أنثى لم تبلغ من العمر ستة عشرة كاملة بالقوة والتهديد المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد - فى تحصيله واقعة الدعوى - أن الطاعن الأول قام بمواقعة المجنى عليها حتى أمنى بها إلا أنه عاد فخلص إلى إنتفاء أركان جناية واقعة أنثى بغير رضاها بما إنتهى منه إلى أن الواقعة لا تعدو أن تكون جناية هتك عرض أنثى دون السادسة عشرة بالقوة والتهديد ، ومن ثم تنتفى عن الحكم قالة التناقض التى رماء بها الطاعنان . لما كان ذلك ، وكانت مسألة رضا المجنى عليها أو عدم



رضائها في جريمة هتك عرضها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه مضموناً لأقوال المجنى عليها والتي لم يجادل الطاعنان في صحة معينها من الأوراق أن الطاعن الثالث أراد أن يولج قضيبه في فرجها إلا إنها لم تمكنه من ذلك فأتاها من الخلف حتى أمني عليها ، وساق الحكم واقعة الدعوى بما يتوافق به ركن القوة في جريمة هتك العرض ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعنين بجهلهما حقيقة سن المجنى عليها بقوله إنه مردود « بما استقرت عليه أحكام القضاء من إفتراض علم الجاني في هتك العرض بسن المجنى عليها بحيث لا تتجشم سلطة الإتهام عناء إثبات علم المتهم بهذا الأمر كما إنه لا يقبل من المتهم الدفع بانتفاء القصد الجنائي لجهله بالسن ويتعين عليه لقبول هذا الدفع أن يثبت أن جهله كان يرجع لأسباب قهرية أو لظروف إستثنائية ولم يكن في مقدوره بحال الوقوف على حقيقة سن المجنى عليها وهو ماعجز الدفاع عن تقديم ما يوازر دفعه في هذا الصدد » لما كان ذلك ، وكان قد ثبت للمحكمة من الدليل الرسمي وهو كتاب مدرسة ..... للبنات أن سن المجنى عليها - وقت وقوع الجريمة - كانت أقل من ست عشرة سنة كاملة ، فإنه غير مجد قول الطاعنين إنهما كان يجهلان سن المجنى عليها الحقيقية ، ذلك بأن كل من يقوم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤتمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب مالم يقم الدليل على إنه لم يكن

في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتمز هذا النظر واطرح دفاع الطاعنين في هذا الشأن بما يسوغ إطراره فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الرابع

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمة هتك عرض أنثى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها قد شابه القصور والتناقض في التسبب فضلا عن الخطأ في الإسناد ، ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء السلطة الفعلية له على المجنى عليها وانتفاء القصد الجنائي لديه لإعتقاده برضاها ، كما دفع بانتفاء الركن المادي للجرمة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات فضلا عن إنتفاء أركان جريمة الخطف ورابطة السببية بينها وجريمة هتك العرض ، وببطلان الوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الواقعة بأمر الإحالة ذلك أن القدر المتيقن في حق الطاعن هو مقارفته للجرمة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بحسبان إنه هتك عرض صبية دون الثامنة عشر من عمرها بغير قوة أو تهديد ، ودفع - كذلك - ببطلان الإقرار المنسوب إليه بمحضر الضبط إذ لا يفيد علمه بواقعة الخطف ، وببطلان تحقيقات النيابة لعدم ترقبها نتيجة فحص الأحرار التي أرسلها للطب الشرعي للتحليل ، بيد أن الحكم المطعون فيه أغفل هذه الدفوع جميعها إيراداً ورداً ، وحين عرض واقعة الدعوى أثبت أن المتهمين جميعا واقعوا المجنى عليها ثم عاد فنفى عنهم جريمة الواقعة ، وأثبت علم الطاعن بجناية الخطف وعاد فقصر مسألته على جريمة هتك العرض بالقوة وأورد أن المتهمين الثلاثة الأول والخامس اعترفوا تفصيلاً بإرتكاب ما أسند إليهم وأن الطاعن أنكر

بيد إنه عاد - من بعد - فأورد أن التهمة ثابتة من إقرار المتهمين . وما أورده الحكم المطعون فيه من أن المتهم ..... سائق السيارة المحكوم عليه غيابياً - أفضى إلى الطاعن بواقعة خطف المجنى عليها وإنها موجودة بشقة المتهم ..... ، وأن المتهمين جميعاً - عدا ..... - إقراروا بإرتكاب الواقعة ، وأن الشاهد الرائد ..... شهد بأن المتهمين أقرروا - بما فيهم الطاعن - بإرتكاب الواقعة لا أصل له في الأوراق ، وهذا كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه دان الطاعن بجريمة هتك عرض أنثى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها وليس بجريمتي الخطف والمواقعة بالإكراه اللتين أسندتهما النيابة العامة إليه ، كما لم يساير الحكم سلطة الإتهام في شأن توافر ظرف السلطة الفعلية للطاعن على المجنى عليها ، فإن النعى على الحكم بدعوى القصور في الرد على دفع الطاعن بانتفاء السلطة الفعلية له على المجنى عليها وعدم توافر أركان جريمة الخطف لا يفيد إقراره بمحض الضبط علمه بها وانتفاء رابطة السببية بين هذه الجريمة الأخيرة وجريمة هتك العرض وببطلان الوصف الذي أسبغته النيابة العامة على الواقعة بأمر الإحالة لا يكون كله متعلقاً بالحكم المطعون فيه ولا متصلاً به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرض على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه



كل إنسان وكيانه الفطرى ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة هتك عرض صبية لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بغير رضاها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكان ما أورده الحكم كاف لإثبات توافر هذه الجريمة بأركانها بما فيها ركنيها المادى والمعنوى ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنهما على إستقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يشير به الطاعن من جدل بشأن تصوير الواقعة ومن أن القدر المتيقن فى حقه هو مقارفته الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بحسبانه أنه هتك عرض صبية دون الثامنة عشر من عمرها بغير قوة أو تهديد مردودا بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كانت الصورة التى إستخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها وسائر الأدلة التى إطمأنت إليها وعولت عليها فى قضائها لاتخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله إذ هو فى حقيقته لا يبعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدى إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصها سائغاً - كما هو الحال فى واقعة الدعوى -

فلا تجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بدعوى إغفال الرد على مثل هذا الدفاع في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٨٩ ، أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعن وجود قصور في تحقيقات النيابة لعدم ترقبها نتيجة فحص الأحراز التي قرر الطبيب الشرعى إنه سوف يرسلها في حوز مستقل ، بيد أن الدفاع لم يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، ومن ثم فإن ما أثاره مما سلف لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ولا يعيبه إن أغفل الرد عليه لما كان ذلك ، وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم بدعوى التناقض في التسبيب إستناداً إلى إنه بعد أن أورد في تحصيله واقعة الدعوى أن المتهمين جميعاً واقعوا المجنى عليها عاد ونفى عنهم جريمة الواقعة ، فقد سبق الرد على هذا النعى لدى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الأول والثالث ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد ، وهو الشأن كذلك فيما نعاه الطاعن على الحكم بقالة التناقض في التسبيب إستناداً إلى إنه بعد أن أورد أن المتهمين الثلاثة الأول والخامس إترفوا بإرتكاب الحادث وأنكر الطاعن عاد فذكر أن التهمة ثابتة من إقرار المتهمين ، ذلك أن الحكم لم ينسب للطاعن إقراراً ولم يشر إليه ضمن من عول على إقرارهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن إرتكابه الجريمة التى دانه بها ، ولا عبرة - من بعد - بكيفية علمه بوجود المجنى عليها مع باقى المتهمين في شقة الطاعن الثالث ويستوى في هذا المقام أن يكون قد علم بذلك من المتهم السادس أو غيره ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من إنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة

ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، هذا إلى إنه لما كان ما أورده الحكم مضموناً لأقوال الشاهد الرائد ..... له صده في أوراق الدعوى ، فإن الطعن بدعوى الخطأ في الإسناد في هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن - بدوره - يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### ثالثاً: عن الطعن المقدم من الطاعن الخامس :

من حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الخامس هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي خطف أنثى بالإكراه وهتك عرضها بغير رضاها حالة كونها لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة ، قد أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه دانه بجريمة واقعة أنثى بغير رضاها باعتبار أن هذه الجريمة نتيجة محتملة لجريمة الخطف بالرغم من عدم ثبوت إتفاق الطاعن مع مقترفي هذه الجريمة الأخيرة على ارتكابها مما لا محل معه لأعمال المادة ٤٣ من قانون العقوبات في حقه . هذا إلى أن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، وقد عدل الأخير - بالجلسة - عن إقراره الوارد بالتحقيقات الأولية كما نفى الشاهد ..... - بجلسته المحاكمة أيضاً - رؤيته لسلح مع الطاعن وأن الأخير إعتدى على مرافق المجنى عليها بيد أن الحكم أطرح هذه الأقوال ودان الطاعن بجريمة إحراز سلاح أبيض دون إيراد الأدلة على ثبوتها في حقه . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة خطف أنثى بالإكراه التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة



خطف الأثنى بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإنتزاع هذه الأثنى وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه ، أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للجريمة وتوافر ركن الإكراه ، وكان ما أثبتته فى مدوناته كافياً للتدليل على مقارفة الطاعن للجريمة مع المتهمين الأول والثانى وإتيانه عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً فى تلك الجريمة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ودان الطاعن بجناية الخطف وليس بجناية الواقعة بالإكراه على خلاف ما ذهب إليه الطاعن فى طعنه ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة له فيما يشيره بشأن جريمة إحراز سلاح أبيض مادامت المحكمة قد دانت به جريمة الخطف بالإكراه وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ومن ثم يكون نعيه فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن القاضى الجنائى حر فى أن يستمد إقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، وأن من حقه أن يأخذ فى هذا الشأن بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك مادام قد إطمأن إليها كما أن من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون بيان العلة فى ذلك ودون

أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، وإذا كان الطاعن لا يمارى فى أن ما نقله الحكم عن إقراره وأقوال الشاهد ..... له أصل ثابت بالأوراق ومن ثم فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بإقرار الطاعن على الرغم من عدوله عنه بجلسة المحاكمة ، وتعويله على رواية للشاهد خالفت تلك التى أدلى بها بذات الجلسة إذ العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة وعولت عليه مما آنست الصديق فيه ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مقبل شاكز ومجدي متصر

نائب رئيس المحكمة وحامد عبدالله وقتنى الصباغ .



### الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) تفتيش ، إذن التفتيش ، إصداره ، نطاقه ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، .

تقدير أن الاذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلا وليس لضبط جريمة محتملة . موضوعي .

مثال :

( ٢ ) إختصاص . تفتيش ، إذن التفتيش ، إصداره ، .

الاختصاص بمكان إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان الذي

يُضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .

( ٣ ) تفتيش ، إذن التفتيش ، بياناته ، دفع ، الدفع بطلان إذن التفتيش ، .

إذن التفتيش . بياناته ؟ النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره

غير واجب .

( ٤ ) إثبات ، بوجه عام ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسبب غير

معيب ، . نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، .

عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعانى لاعلى الألفاظ والمباني الخطأ فى الاسناد الذى يعيب

الحكم . ماهيته ؟



(٥) إثبات «شهود» ، حكم «مالا يعيبه في نطاق الدليل» ،

إحالة الحكم في بيانه لأقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا ينال من سلامته .

مادام ما حصله منها تتلاقى عندها أقوال كل منهما في جوهرها .

(٦) مواد مخدرة . إثبات «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ، «نقض «أسباب الطعن» .

مالا يقبل منها» ،

عدم جدوى منازعة الطاعن في نسبة المخدر الذي كان على اللقافة مادام أنه لا يتنازع في صحة

مانقله الحكم عن الشهود من ضبط قطعة مخدر أخرى في جيب جلابه .

(٧) حكم «مالا يعيبه في نطاق الدليل» ، «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب ، «نقض «أسباب الطعن» ، مالا

يقبل منها» ،

الخطأ المادى في رقم السيارة التي كان يستعملها الطاعن في نقل المخدر . لا يؤثر في سلامة

التحريرات . علة ذلك ؟

١ - لما كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة - بأمر المحكمة - أنه قد

أثبت بمحضر - التحريات - الذى رفع إلى نيابة مركز سمند للحصول على إذن

بضبط الطاعن وتفتيشه وتفتيش السيارة وسيلة إنتقاله وقائدها - أن التحريات

السرية دلت على أن الطاعن المقيم في بلدة ميت الكرماء التابعة لمركز طلخا يمارس

تجارة المخدرات ويتخذ من دائرة مركز سمند محلاً لبيع المخدرات التى يحوزها

ويحرزها وذلك بإستعمال سيارة يقودها مالكيها ..... ، وقد ذيل المحضر بأمر وكيل نيابة سمود بتفتيش الطاعن والسيارة وقائدها المذكور على أن يحرر محضراً بالإجراءات يعرض عليه ، من ثم لا يكون هناك مجالاً للشك في أن أمر التفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفها .

٢ - لما كان الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه ، وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣ - من المقرر أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكن مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه ، وإذا ما كان الثابت مما سلف إirاده بأن وكيل نيابة مركز سمود لم يتجاوز ولايته في إصدار الإذن ولم ينازع الطاعن في أن الإذن صدر محددًا للأشخاص والسيارة المراد تفتيشها ، فإن ما يثيره الطاعن من خلو الإذن من قيد تنفيذه بدائرة مركز سمود فهو لا يعيب الإذن بما يرميه به الطاعن في وجه طعنه .

٤ - من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعاني لاعلى الألفاظ والمباني ، وأن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٥ - لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أحال في إirاده أقوال الشاهد الثاني إلى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد الأول ، مادام الأمر الذي قصد الحكم اثباته إنما هو نسبة هذه اللقافة إلى الطاعن ، وهي الحقيقة التي إستقرت في عقيدة المحكمة والتي تتلاقى عندها أقوال كل من الشاهدين في جوهرها على حد سواء .

٦ - لاجدوى من منازعة الطاعن في نسبة المخدر الذي كان طى اللقافة إليه ، مادام إنه لا ينازع في صحة مانقله الحكم عن الشهود من ضبط قطعة مخدر أخرى في جيب جلبابه الأيسر العلوى .

٧ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه إعتبر إيراد رقم السيارة التي يستخدمها الطاعن في تنقلاته لبيع المواد المخدرة في محضر الضبط مغايراً لرقمها الصحيح من قبيل الخطأ المادى ، فهو تبرير سائق بدلالة أن إسم قائدها ذكر صحيحاً في محضر التحريات ، وهو ما لم ينازع الطاعن فيه ، ومن ثم يكن منعه في هذا الخصوص عديم الجدوى .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : أحرز بقصد الاتجار جوهرأ مخدرأ (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض (مطواة قرن غزال ) . وأحالاته إلى محكمة جنابات طنطا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق



بالقانون الأول والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المضبوطات وذلك عما أسند إليه بإعتبار أن الاحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش إستناداً إلى صدوره عن جريمة مستقبلية ، ومن وكيل نيابة غير مختص بإصداره . ولخروج إقامة الطاعن عن دائرة اختصاصه فضلاً عن عدم تحديد نطاق تنفيذه ، إلا أن المحكمة ردت عليه بأسباب غير سائغة . كما أسند الحكم إلى الشاهد الثالث إنه شهد في التحقيقات بمضمون ماشهد به الشاهد الأول الذي قرر أن الطاعن عند ضبطه كان ممسكاً بلفافة المخدر ويضعها على فخذه ، في حين أن الشاهد الثالث ذكر أن اللفافة كانت على قدمي الطاعن ، وهو قول لا يؤدي إلى نسبة المخدر بالذات إليه . فضلاً عن أن الطاعن عاب على التحريات خطئها في ذكر رقم السيارة التي ينتقل بها ، إلا أن المحكمة بررت ذلك بما لايسوغ ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

~~~~~

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة إستقاهها من أقوال كل من الرائد ..... والمقدم ..... والملازم أول ..... ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها من نتيجة - لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة - بأمر المحكمة - أنه قد أثبت بمحضر - التحريات - الذى رفع إلى نيابة مركز سمود للحصول على إذن بضبط الطاعن وتفتيشه وتفتيش السيارة وسيلة إنتقاله وقائدها - أن التحريات السرية دلت على أن الطاعن المقيم فى بلدة ميت الكرماء التابعة لمركز طلخا يمارس تجارة المخدرات ويتخذ من دائرة مركز سمود محلاً لبيع المخدرات التى يحوزها ويحوزها وذلك بإستعمال سيارة يقودها مالكيها..... ، وقد ذيل المحضر بأمر وكيل نيابة سمود بتفتيش الطاعن والسيارة وقائدها المذكور على أن يحزر محضراً بالإجراءات يعرض عليه ، ومن ثم لا يكون هناك مجالاً للشك فى أن أمر التفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفيها . ولما كان الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه ، وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان إذن التفتيش قد صدر من وكيل نيابة مركز سمود الذى تم فيه ضبط الطاعن ، فإن الإذن يكون قد صدر ممن يملك ولاية إصداره ، هذا ولما كان من المقرر أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً

مكانيًا بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضاءه ، وإذا ما كان الثابت مما سلف إirاده بأن وكيل نيابة مركز سمند لم يتجاوز ولايته في إصدار الإذن ولم ينازع الطاعن في أن الإذن صدر محدداً الأشخاص والسيارة المراد تفتيشها ، فإن ما يثيره الطاعن من خلو الإذن من قيد تنفيذه بدائرة مركز سمند فهو لا يعيب الإذن بما يرميه به الطاعن في وجه طعنه ، ولما كان الحكم المطعون فيه إعتنق هذا النظر المتقدم في رفضه الدفع ببطلان إذن التفتيش يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني ، وأن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان المعنى المشترك بين شهادة الشاهد الأول بأن الطاعن كان ممسكاً باللفافة التي تحوى المادة المخدرة ويضعها على فخذه وبين ما قرره الشاهد الثالث من أن الطاعن كان يضعها على قدميه هو معنى واحد في الدلالة على أن الطاعن هو صاحب اللفافة التي تحوى بداخلها المخدر ، فإنه لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أحوال في إirاده أقوال الشاهد الثانى إلى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد الأول ، مادام الأمر الذى قصد الحكم إثباته إنما هو نسبة هذه اللفافة إلى الطاعن ، وهى الحقيقة التى إستقرت فى عقيدة المحكمة والتى تتلاقى عندها أقوال كل من الشاهدين فى جوهرها على حد سواء ، فضلاً عن أنه لا جدوى من منازعة الطاعن فى نسبة المخدر الذى كان طى اللفافة إليه ، مادام أنه لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن الشهود من ضبط قطعة مخدر أخرى فى جيب جلبابه الأيسر العلوى . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إعتبر إيراد رقم السيارة التى يستخدمها الطاعن فى تنقلاته لبيع المواد المخدرة فى محضر الضبط مغايراً لرقمها الصحيح من قبيل الخطأ المادى ، فهو تبرير سائغ بدلالة أن إسم قائدها ذكر صحيحاً فى محضر التحريات ، وهو ما لم ينازع الطاعن فيه ، ومن ثم يكون منعه فى هذا الخصوص عديم الجدوى - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر ومجدي متصر

نائب رئيس المحكمة وتحي الصباغ ومصطفى كامل .



### الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) تزوير ، تزوير الأوراق الرسمية ، جريمة ، أركانها ، قصد جنائي .

متى يلزم التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ؟

(٢) حكم ، وضعه وإصداره ، تسببيه ، تسبب غير معيب ،

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم .

كفاية أن يكون ما أورده الحكم كافيا في فهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٣) اشتراك ، جريمة ، أركانها ، تزوير ، تزوير الأوراق الرسمية ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير

الدليل ، فاعل أصلي ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، نقص ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل

منها ،

من إشتراك في جريمة فعلية عقوبتها . ولو كان فاعل الجريمة غير معاقب لأي سبب من أسباب

الإباحة . أو لعدم توافر القصد الجنائي لديه . أساس ذلك ؟

(٤) إستعمال محرر مزور . تزوير . أوراق رسمية ، . جريمة ، أركانها ، . قصد جنائي . عقوبة ، العقوبة المبررة ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

عدم جدوى ما يثيره الطاعنان بشأن جريمة الاشتراك في التزوير طالما أن الحكم قد أثبت في حقهما توافر جريمة إستعمال المحرر المزور مع علمهما بذلك وأوقع عليهما عقوبتهما .

(٥) حكم ، بيانات حكم الإدانة ، . تسببه . تسبب غير معيب ، .

إيراد الحكم مواد الاتهام التي أخذ الطاعنين بها . كفايته بيانا لنص القانون الذي حكم بموجبه .

(٦) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . محاماه . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

للمحامي أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . شرط ذلك ؟

التعارض المخل بحق الدفاع . مناطه ؟

١ - من المقرر إنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة وإستقلالا عن كل ركن من

أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٢ - لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وإذا كانت الأدلة التي عول عليها

الحكم المطعون فيه والتي لا يمارى الطاعن أن لها أصلها الصحيح في أوراق الدعوى

من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليه من مقارفة الطاعنين لجريمة التزوير التي

دانها بها فإن النعى في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - من المقرر طبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات أن من إشتراك في جريمة فعلية عقوبتها وإنه طبقا لنص المادة ٤٢ من ذات القانون أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبات المنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم يكفي لبيان أن الطاعنين قد تعمدوا الاشتراك في التزوير بقصد الحصول على بطاقة شخصية مزورة تحمل اسم ..... - زوجة الطاعن الثاني - وصورة الطاعنة الأولى - وكان ما أورده الحكم بيانا لوصف التهمة واضح المعنى في أن التزوير قد وقع من موظفة عمومية حسنة النية حال تحريرها المختص بوظيفته - وكان عدم توفر القصد الجنائي لدى الموظفة لا يحول دون قيام جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين وهو ما أقام الدليل عليه قبلهما ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٤ - لاجدوى مما يشيره الطاعنان في هذا الوجه من الطعن مادام الحكم قد أثبت في حقهما توافر جريمة استعمال البطاقة المزورة مع علمهما بذلك - وهي مالم ينزع فيها الطاعنان - وأوقع عليهما عقوبة الحبس لمدة سنة واحدة وهي عقوبة مبررة لجريمة استعمال محرر مزور مع علمهما بتزويره .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعات الدعوى وأورد مؤدى أقوال الشهود خلص إلى ثبوت الجريمة قبل الطاعنين وعاقبهما بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات وطبق عليهما نص المادة ٢/٣٢ منه وعاملهما بالرأفة طبقا للمادة ١٧ من ذات القانون . وهو ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبها بموجبها .



٦ - من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعنين إتفاقهما على ارتكاب الجريمة التى دانهما بها وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل إسناد التهمة شائعا بينهما شيوعاً صريحاً أو ضمناً كما وأن القضاء بإدانة أحدهما لا يؤدي إلى تبرئة الآخر وكان تعارض المصالح الذى يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : إشتراكاً بطريق الاتفاق فيما بينهما وبطريق المساعدة مع موظفة عمومية حسنة النية هى ..... الموظفه بسجل مدنى مركز المحلة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم ..... الصادرة فى ..... حال تحريره المختص بوظيفته بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن تسمت المتهمة الأولى باسم ..... زوجة المتهم الثانى وقد سبق الحكم عليه الذى إستعمله على شهادة ميلادها وأعطاها للمتهمه سالفه الذكر بعد تدوين بياناتها بإستمارات طلب الحصول على البطاقة سالفه البيان ولصق صورتها عليها حيث تقدمت الأخيرة بها وبصمت على مطبوع

واستماراتها ببصمتها فإستخرجت لها الموظفة العمومية تلك البطاقة وتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : إستعملا المحرر المزور سالف الذكر بأن تقدما به إلى الجهات المختصة مصلحة الجوازات للاعتداد بما أثبت فيه مع علمهما بتزويره . وأحالتهم إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليهما .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الإشتراك فى تزوير محرر رسمى قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال وران عليه البطلان والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الثبوت عليها ولم يستظهر أركان الجريمة التى دانهما بها وأنه كان يتعين على المحكمة تعديل القيد والوصف إذ أنهما ليسا من أرباب الوظائف العمومية . كما لم يشر الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . وترافع عن الطاعنين مدافع واحد رغم قيام التعارض بين مصالحهما مما كان يوجب إعداد مدافع لكل منهما الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن طريق القرابة جمع بين الطاعنين فإتفقا على السفر إلى الخارج وفى سبيل ذلك عمد الطاعن الثانى إلى الحصول على شهادة ميلاد زوجته ..... وأعطائها للطاعنة الأولى التى قدمتها والصور الخاصة بها واستمارات طلب الحصول على بطاقة شخصية - بعد أن تسمت باسم ..... - إلى وظيفة السجل المدنى حسنة النية وتمكنا بذلك من إستخراج البطاقة رقم ..... فى ..... باسم زوجة الطاعن الثانى - واستعملا بذلك المحرر المزور مع علمهما بتزويره بأن قدماه إلى الجهات المختصة بالسفر إلى الخارج حيث تم لهما ما أاتفقا عليه . ولما كان من المقرر أنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وإذا كانت الأدلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه والتى لا يمارى الطاعن أن لها أصلها الصحيح فى أوراق الدعوى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها من مقارفة الطاعنين لجريمة التزوير التى دانها بها فإن النعى فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات أن من إشتراك فى جريمة فعليه عقوبتها وأنه طبقاً لنص المادة ٤٢ من ذات القانون أنه إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائى أو لأحوال أخرى خاصة وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبات المنصوص عليها قانوناً . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم يكفى لبيان أن الطاعنين قد تعمدوا الإشتراك فى التزوير بقصد الحصول على بطاقة شخصية مزورة تحمل اسم ..... - زوجة الطاعن الثانى - وصورة الطاعنة الأولى - وكان ما أورده الحكم بياناً لوصف التهمة واضح



المعنى فى أن التزوير قد وقع من موظفة عمومية حسنة النية حال تحريرها المختص بوظيفته - وكان عدم توافر القصد الجنائى لدى الموظفة لا يحول دون قيام جريمة الاشتراك فى التزوير فى حق الطاعنين وهو ما أقام الدليل عليه قبلهما ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . هذا فضلا على أنه لا جدوى مما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه من الطعن مادام الحكم قد أثبت فى حقهما توافر جريمة استعمال البطاقة المزورة مع علمهما بذلك - وهو ما لم ينازع فيها الطاعنان - وأوقع عليهما عقوبة الحبس لمدة سنة واحدة<sup>١</sup> وهى عقوبة مبررة لجريمة استعمال محرر مزور مع علمهما بتزويره ، ومن ثم يكون النعى غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعات الدعوى وأورد مؤدى أقوال الشهود خلص إلى ثبوت الجريمة قبل الطاعنين وعاقبهما بالمواد ٣/٤٠ ، ٤١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات وطبق عليهما نص المادة ٢/٣٢ منه وعاملهما بالرأفة طبقا للمادة ١٧ من ذات القانون وهو ما يكفى لبيان مواد القانون التى عاقبهما بموجبها ، ومن ثم يكون النعى ولا محل له . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعنين إتفاقيهما على ارتكاب الجريمة التى دانهما بها وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل إسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا كما وأن القضاء بإدانة أحدهما لا يؤدى إلى تبرئة الآخر وكان تعارض المصالح الذى يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه

أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم ييده بالفعل فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة . وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن كلا منهما أنكر التهمة المسندة إليه ولم يلق أيا منهما الاتهام على الآخر . كما وأن المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن الثانى على إقرار الطاعنة الأولى بتحقيقات النيابة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا ويسكون الطعن برمته على غير أساس بما يتعين رفضه .

---

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد نبيل رياض ومحمود

عبد الباري نائبي رئيس المحكمة وجابر عبد التواب ومصطفى الشناوى .



### الطعن رقم ١٠٨٧٣ لسنة ٥٩ القضائية

حكم ، بياناته . بيانات حكم الإدانة ، ، تسببيه . تسبب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . مايقبل منها .

وجوب إشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .  
والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة  
أو إرتكاب أى فعل أو الإمتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية . محذور . الحظر يشمل  
المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز . أساس ذلك ؟

ثبوت أن المخالف هو المالك أو نائبه . مايجب أن يتضمنه الحكم فى تلك الحالة ؟

لايجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . المادة ١٥١ ق ٥٣ لسنة ١٩٦٦

مثال لحكم بالإدانة فى جريمة تبوير خلا من بيان صفة المخالف .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل  
حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح  
وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون  
على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم المطعون فيه



قد سجل أن الطاعن قام بتبوير أرضه الزراعية بعد ١٩٨٥/٢/٢٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيكون القانون المذكور هو الذى يحكم واقعة الدعوى وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نصت على أنه تستبدل بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ النصاب الآتيان : م ١٥١ يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها الذى تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليهم إرتكاب أى عمل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية م ١٥٥ يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالإدانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة تأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين تعود بعدها الأرض لمالكها أو نائبه وذلك وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة وإذا كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد إكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما أثبت بمحضر الضبط من قيام الطاعن بتبوير مساحة ١٢ ط من الأرض الزراعية وإقامة تشوينات عليها بدون ترخيص دون أن

يبين ما إذا كان الطاعن هو المالك للأرض أم نائبه أو المستأجر أو الحائز لها وما إذا كان قد تركها غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة من عدمه على ماسلف بيانه - فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بور أرضاً زراعية رغم صلاحيتها للزراعة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح مركز قليوب قضت حضورياً بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً وغرامة عشرة آلاف جنيه والازالة . إستأنف ومحكمة بنها الابتدائية ( مأمورية قليوب ) - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذا دانه بجرمة تبوير أرض زراعية قد شابه القصور في التسبب ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه جاء محرراً على نموذج مطبوع ولم يحدد ما إذا كان الطاعن مالكا أو حائزا أو مستأجر ولم يبين ما إذا كان قد تم التنبيه على الطاعن بضرورة زراعة الأرض قبل عام سابق على تاريخ إتهامه طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله : « وحيث إن الواقعة تتحصل فيما أثبتته قيدا ووصفا السيد محرر المحضر بمحضره حيث أن التهمة ثابتة قبله أخذا بما أثبتته السيد محرر المحضر بمحضره ومن عدم دفعها عن المتهم بدفاع مقبول .. » ثم أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله « وحيث إنه لما كان الثابت بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٨٦/٤/٣ من أن المتهم قام بتبوير الأرض الزراعية ومساحتها ١٢ ط وإقامة تشوينات عليها عبارة عن صناديق زجاج وذلك دون الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة حيث أن ذلك يعد إرتكاب أفعال من شأنها التبوير ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى محضر الضبط ويتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً وإذ كان الحكم المطعون فيه قد سجل أن الطاعن قام بتبوير أرضه الزراعية بعد ١٩٨٥/٢/٢٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيكون القانون المذكور هو الذي يحكم واقعة الدعوى وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نصت على إنه وتستبدل بنص المادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ النصاب الآتيان : م ١٥١ يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو



المحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها الذي تحدد بقرار من وزير الزراعة كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية م ١٥٥ يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالادانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة تأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين تعود بعدها الأرض لمالكها أو نائبه وذلك وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة وإذا كان المخالف هو المستأجر أو المحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الايجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد إكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بما أثبت بمحضر الضبط من قيام الطاعن بتبوير مساحة ١٢ ط من الأرض الزراعية وإقامة تشوينات عليها بدون ترخيص دون أن يبين ما إذا كان الطاعن هو المالك للأرض أم نائبه أو المستأجر أو المحائز من عدمه على ماسلف بيانه - فإنه يكون قاصراً عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والتقارير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن نائب

رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم وأنور جبرى وفريد عوض .



### الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) دعوى جنائية ، انقضاؤها بالوفاء ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، .

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى الميعاد . وجوب القضاء بإنقضاء .

الدعوى الجنائية .

( ٢ ) نقض ، الصفة والمصلحة فى الطعن ، ، ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ، .

حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن

يكون هذا الحكم قد أضر به .

اقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم المستأنف الذى أغفل الفصل فى الاتهام المسند

للطاعن . أثره : عدم جواز طعنه فى الحكم الصادر برفض الاستئناف .

( ٣ ) نقض ، الصفة فى الطعن ، .

عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه أو تقديمه

توكيلا وردت عباراته بالتخصيص لأمر معينة ليس من بينها التقرير بالطعن بالنقض . أثره : عدم

قبول الطعن شكلا .

( ٤ ) حكم « بيانات التسبيب » ، « بطلانه » ، « بطلان » .

وجوب إشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها والاكان باطلا. المادة - ٣١ إجراءات .

المراد بالتسبيب المعتبر ؟

( ٥ ) حكم « بيانات حكم الادانة » ، « تسببيه » ، « تسبيب معيب » ، « نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها » ،

« أثر الطعن » ،

حكم الادانة . بياناته ؟

إكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة على الأوراق . دون إيراد مضمونها . قصور .

إتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالطاعن الذى لم يقبل طعنه شكلا . أثره ؟

١ - لما كان البين من الأوراق إنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع

أسبابه فى الميعاد ، قد توفى الطاعن المحكوم عليه المرحوم ..... بتاريخ

٦ مايو سنة ١٩٩٠ - كالثابت من شهادة الوفاء المرفقة صورتها - فإنه يتعين الحكم

بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته وذلك عملا بنص المادة ١٤ من قانون

الإجراءات الجنائية .

٢ - لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن .....

وآخرين فقضت محكمة أول درجة بإدانة جميع المتهمين عدا هذا الطاعن الذى أغفلت

الفصل فى الاتهام المسند له ، وإذ إستأنف مع باقى المحكوم عليهم قضت المحكمة

الاستئنافية ، بحكمها المطعون فيه . بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر عملا بنص المادة ٣٠ من



قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إنه لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح ، وبشرط أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر فيها يكون غير جائز ، وكان البين مما سبق أن الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن بشئ إذ إقتصر على تأييد الحكم المستأنف الذي أغفل الفصل في الاتهام المسند إليه فبأنه يتعين والحال هذه الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منه .

٣ - لما كان المحامي ..... قد قرر بالطعن بالنقض بصفته وكيلًا عن المحكوم عليهم ..... و ..... و ..... بيد أن التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه عن أولهم لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، كما أن البين من التوكيلات التي تم التقرير بموجبها عن الباقيين المرفقة بأوراق الطعن - إنها بعد أن وردت في صيغة التعميم في التقاضى عادت فخصصت بنص صريح أموراً معينة أجازت للوكيل مباشرتها نيابة عن الموكلين - ليس من بينها الطعن بطريق النقض بما مفاده أن ما سكتت تلك التوكيلات عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولاً يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق أو كان يتوب عنه في ذلك قانوناً ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليهم سالف الذكر يكون غير مقبول شكلاً .

٤ - الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون .

٥ - من المقرر أن القانون يوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى إستندت إليها وذكر مؤداه فى بيان جلى مفصل ، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقى الأدلة التى أخذت بها ، وإلا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد غفل كلية عن بيان واقعة الدعوى وإكتفى فى بيان الدليل بالاحاله على الأوراق دون بيان مضمونها ووجه إستدلالة بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعنين وكذلك بالنسبة لباقى المحكوم عليهم الذين لم يقبل طعنهم شكلا لإتصال وجه النعى الذى بنى عليه النقض بهم ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهم الأول : أحدث عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً ، وكان ذلك بإستخدام آداة ( سكين ) المتهم الثانى : أحدث عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً ، وكان ذلك بإستخدام آداة ( عصا ) المتهم الثالث : أحدث عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً ، وكان ذلك بإستخدام آداة ( عصا ) المتهمان الرابع والخامس : أحدثا عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بإستخدام أدوات ( سكين وعصى ) - المتهمان السادس والسابع : أحدثا عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بإستخدام آداة (سكينة وعصا ) المتهمون من الثانى حتى العاشر أحدثوا عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بإستخدام آداة (عصا ) والمتهمان الحادى عشر والثانى عشر : أحدثا عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً ، وكان ذلك بإستخدام آداة ( عصا ) . المتهمان الثالث عشر والرابع عشر : أحدثا عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بإستخدام آداة ( عصا ) المتهمان الخامس



عشر والسادس عشر : أحدثاً عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بإستخدام آداه (عصا وسكين ) المتهم السادس عشر أيضاً : أحدث عمداً بـ ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوماً وكان ذلك بإستخدام آداه ( عصا ) . المتهمون من السادس عشر حتى الثامن عشر: أتلفوا عمداً السيارة المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لـ ..... وذلك على النحو الوارد بالأوراق . المتهمون من التاسع عشر حتى الحادى والعشرين : اتلفوا عمداً السيارة المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لـ ..... وذلك على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابهم بالمادتين رقمى ١/٢٤٢ ، ٣ ، و ١/٣٦١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الحسينيه قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام أولاً : بحبس كل من المتهمين من الأول حتى الثانى عشر شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . ثانيا : بحبس كل من التاسع عشر والعشرين شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . عارضوا وإدعى المجنى عليه ..... مدنيا قبل المتهم ..... بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى فى معارضتهم فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وعدم قبول الدعوى المدنية . إستأنفوا ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

حيث إن البين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه في الميعاد ، قد توفى الطاعن المحكوم عليه المرحوم ..... بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٩٠ - كالثابت من شهادة الوفاء المرفقة صورتها - فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته وذلك عملاً بنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن ..... وآخرين فقضت محكمة أول درجة بإدانته جميع المتهمين عدا هذا الطاعن الذي أغفلت الفصل في الاتهام المسند له ، وإذا استأنف مع باقى المحكوم عليهم قضت المحكمة بالإستئناف ، بحكمها المطعون فيه ، بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر عملاً بنص المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لايجوز الطعن بطريق النقض إلا فى الأحكام النهائية الصادره من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح ، وبشرط أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه فى الحكم الصادر فيها يكون غير جائز ، وكان البين مما سبق أن الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن بشئ إذ إقتصر على تأييد الحكم المستأنف الذى أغفل الفصل فى الاتهام المسند إليه ، فإنه يتعين والحال هذه الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منه .

ومن حيث ان المحامى ..... قد قرر بالطعن بالنقض بصفته وكيلًا عن  
المحكوم عليهم ..... و ..... و ..... و ..... و ..... و .....  
..... و ..... و ..... و ..... و ..... و .....  
..... و ..... و ..... و ..... و ..... بيد أن التوكيل  
الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه عن أولهم لم يقدم للتثبت من صفة المقرر ، كما أن  
البين من التوكيلات التى تم التقرير بموجبها عن الباقيين المرفقة بأوراق الطعن - أنها  
بعد أن وردت فى صيغة التعميم فى التقاضى عادت فخصصت بنص صريح أمورًا  
معينة أجازت للوكيل مباشرتها نيابة عن الموكلين - ليس من بينها الطعن بطريق  
النقض - بما مفاده أن ما سكتت تلك التوكيلات عن ذكره فى معرض التخصيص  
يكون خارجًا عن حدود الوكالة . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى  
المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه  
مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلًا عنه توكيلا يخوله  
هذا الحق أو كان ينوب عنه فى ذلك قانونا ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليهم  
سالفى الذكر يكون غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانهم بجريمة  
الضرب قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى والأدلة  
الثابتة فى حقهم بيانا كافيا ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنه  
إقتصر فى بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعنين على قوله  
« وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا من الأوراق ومن عدم دفعه



للتهمة عنه بدفع أو بدفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام «  
لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن  
يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب  
المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع  
أو القانون ، كما إنه يوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبه  
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى  
إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مضمون كل  
دليل من أدلة الثبوت التى إستندت إليها وذكر مؤداه فى بيان جلى مفصل ، فلا  
تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية  
يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقى  
الأدلة التى أخذت بها ، وإلا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد غفل كلية عن بيان واقعة الدعوى  
وإكتفى فى بيان الدليل بالاحالة على الأوراق دون بيان مضمونها ووجه إستدلاله بها  
على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى  
التسبيب بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعنين وكذلك بالنسبة لباقى المحكوم  
عليهم الذين لم يقبل طعنهم شكلا لاتصال وجه النعى الذى بنى عليه النقض بهم  
ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة .

## جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ناجي اسحق نعيمون نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين / قتيبي خليفة

وسري هيام نائب رئيس المحكمة وعلى الصالح عثمان وإبراهيم عبد المطلب .



### الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض د الصفة في الطعن ، . نيابة عامة . قانون د تفسيره ، . حكم د وصف الحكم ، . نقض د مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام ، .

حكم البرامة الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنابة . حكم قطعي وليس مجرد حكم تهديدي . أثر ذلك : عدم سقوطه بحضور المتهم والقبض عليه . الطعن عليه بالنقض غير مقبول إلا من النيابة العامة . صيرورته باتاً إذا إستنفذت النيابة الطعن فيه بالنقض أو لم تطعن عليه في الميعاد المقرر في القانون . أساس ذلك ؟

( ٢ ) نقض د المصلحة في الطعن والصفة فيه ، د حالات الطعن . الخطأ في القانون ، د مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام ، . طعن د الصفة في الطعن ، د نظر الطعن والفصل فيه ، د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . نيابة عامة . سلاح . ضرب عمد . عقوبة د عقوبة الجرائم المرتبطة ، .

تصدى الحكم للدعوى الجنائية في خصوص جرمي إحراز السلاح الناري والذخائر بغير ترخيص وإدانة المطعون ضده بهما ، بعد الحكم غيابياً ببراءته منهما ، خطأ في القانون يؤذن بنقضه ، إعماله في حق المطعون ضده المادة ٢/٣٢ عقوبات بتوقيع عقوبة واحدة عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الضرب مع سبق الإصرار والترصد ، التي دانه بها ، أثره : عدم جدوى طعن النيابة على الحكم بشأن الخطأ السالف .

طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز . أساس ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده ..... - بجرائم إحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص والضرب مع سبق الإصرار والترصد ، وأعمل فى حقه نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما إسند إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الغيابى الصادر بالبراءة من محكمة الجنايات فى جناية لايسقط بحضور المتهم أو القبض عليه ، فهو حكم قطعى فى الدعوى ، وليس مجرد حكم تهديدى ، ولا يقبل الطعن عليه إلا من النيابة العامة بطريق النقض ، ويصير باتا إذا إستنفذت النيابة العامة الطعن فيه بالنقض أو لم يطعن عليه فى الميعاد المقرر فى القانون ، وذلك عملا بالمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى نصت فى فقرتها الأولى على أن « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » ، وهى بذلك قد جعلت سقوط الحكم الغيابى منوطا بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه ، ولا يوصف المحكوم ببراءته بأنه « محكوم عليه » ، كما يشير هذا النص إلى سقوط العقوبة بمضى المدة ويجعل زوال الحكم منصرفا إلى العقوبة والتضمنات ، وهو مالا محل له فى حالة الحكم بالبراءة .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه إذ تصدى لنظر الدعوى الجنائية فى خصوص جرمتى إحراز السلاح النارى والذخائر بغير ترخيص وقضى بإدانة المطعون ضده بهما ، رغم سبق الحكم غيابيا ببراءته منهما ، يكون قد خالف القانون ، بما كان يؤذن بنقضه ، إلا إنه ولئن كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن ، هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون ، إلا إنها تتقيد فى ذلك بقيد المصلحة ، بحيث إذا لم



يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم مصلحة فى الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المستقر عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه برغم خطئه فى تطبيق القانون وعلى النحو المار بيانه - إلا إنه يبين من مدوناته إنه أعمل فى حق المطعون ضده نص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، وأوقع عليه عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، وهى عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب مع سبق الإصرار والترصد ، التى دان الطاعن بها والسابق الحكم غيابياً بإدانتها بها ، ومن ثم فلا جدوى من طعن النيابة العامة على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن بفرض صحته ، لأنه لا يعدو أن يكون قائماً على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه بها ، ويتعين لذلك عدم قبوله .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده أولاً بأنه : شرع - وآخر - فى قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وعصاً وكمنأ له فى الطريق الذى أيقنا سلفاً مروره فيه ، وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه الأول عياراً نارياً وإنهال عليه الثانى ضرباً بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانياً : ( أ ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً ( مسدس ) . ( ب ) أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح المشار إليه حالة كونه غير مرخص له بإحراز سلاح نارى . وطلبت إلى مستشار الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات

لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائتى وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت غيابيا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمادتين ١/١ ، ٢/٢٦ ، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٧ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبند ( أ ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه . وإذا أعيدت إجراءات المحاكمة - قضت المحكمة المذكورة حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات عما نسب إليه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وإعادة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . ومحكمة الاعادة قضت غيابيا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر والزامه وآخر متضامين بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتى وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبراءته من التهمة الثانية المسندة إليه . وإذا أعيدت الإجراءات أمام تلك المحكمة قضت حضوريا بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه بعد أن عدلت وصف التهمة إلى الضرب العمد مع سبق الاصرار والترصد .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون ضده ..... بجريمتى إحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وذلك بأن المحكمة سبق أن قضت غيابيا بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٦ ببراءة المطعون ضده من هاتين الجريمتين ، وما كان لها أن تقضى بإدانته عنهما عند إعادة إجراءات المحاكمة ، لوجوب إقتصار تلك الإجراءات على الحكم الغيابى فى الشق الخاص بإدانة المطعون ضده ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه دان المطعون ضده ..... - بجرائم إحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص والضرب مع سبق الإصرار والترصد ، وأعمل فى حقه نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الغيابى الصادر بالبراءة من محكمة الجنايات فى جناية لايسقط بحضور المتهم أو القبض عليه ، فهو حكم قطعى فى الدعوى ، وليس مجرد حكم تهديدى ، ولا يقبل الطعن عليه إلا من النيابة العامة بطريق النقض ، وبصير باتا إذا إستنفذت النيابة العامة الطعن فيه بالنقض أو لم تطعن عليه فى الميعاد المقرر فى القانون ، وذلك عملا بالمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى نصت فى فقرتها الأولى على أن « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما



الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات وبعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » ، وهى بذلك قد جعلت سقوط الحكم الغيابى منوطا بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه ، ولا يوصف المحكوم ببراءته بأنه « محكوم عليه » ، كما يشير هذا النص إلى سقوط العقوبة بمضى المدة ويجعل زوال الحكم منصرفا إلى العقوبة والتضمينات ، وهو ما لا محل له فى حالة الحكم بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ تصدى لنظر الدعوى الجنائية فى خصوص جرميتى إحراز السلاح النارى والذخائر بغير ترخيص وقضى بإدانة المطعون ضده بهما ، رغم سبق الحكم غيابيا ببراءته منهما ، يكون قد خالف القانون ، بما كان يؤذن بنقضه ، إلا إنه ولئن كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن ، هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون ، إلا إنها تتقيد فى ذلك بقيد المصلحة ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم مصلحة فى الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المستقر عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه برغم خطئه فى تطبيق القانون وعلى النحو المار بيانه - إلا إنه يبين من مدوناته أنه أعمل فى حق المطعون ضده نص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، وأوقع عليه عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، وهى عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب مع سبق الإصرار والترصد ، التى دان الطاعن بها والسابق الحكم غيابيا بإدانتها بها ، ومن ثم فلا جدوى من طعن النيابة العامة على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن بفرض صحته ، لأنه لا يعدو أن يكون قائما على مصلحة نظرية بحتة لا يؤبه بها ، ويتعين لذلك عدم قبوله .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى خليفة وسرى صيام نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب واحمد عبد البارى سليمان .



### الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) اختلاس اموال اميرية . جريمة ، اركانها ، . قصد جنائى . موظفون عموميون . حكم ، تسببه .  
تسبب غير معيب ، .

القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات . تحققه بتصرف الموظف العام فى المال الذى بعهدته على إعتبار أنه مملوك له . تحدث الحكم إستقلالاً عن توافر هذا القصد . غير لازم .

مثال لتسبب كاف وسائق فى بيان نية الاختلاس .

( ٢ ) إثبات ، إقرار ، . إكراه . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

تقدير صحة الإقرار وقيمته فى الإثبات . موضوعى . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره كان وليد إكراه . لا معقب عليها فى ذلك .

( ٣ ) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لايقبل منها ، .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته امام محكمة النقض .

( ٤ ) حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . اكراه .

إطراح الحكم الإقرار المعزو إلى الطاعن الثانى بمحضر الشرطة وعدم الإستناد إليه . إirاده فى صدد بيان الواقعة أنها مستخلصة من سائر الأوراق . لا تناقض . مادام قد أفصح عن إستبعاد ذلك الاقرار من نطاق إستدلاله .

( ٥ ) إختلاس أموال (ميرية . عقوبة ، تطبيقتها ، . ظروف مخففة . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

نزول المحكمة بالعقوبة إلى أقل مما تسمح به المادة ١٧ عقوبات . متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه . هبوطها بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور أو قضاها بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها بالمادة ١١٨ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات . جوازى وفق ما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « أنه كانت قد وردت معلومات إلى إدارة شركة مصر لصناعة الكيماويات وهى إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة مفادها أن بعض السائقين العاملين على سياراتها النقل يختلسون جزءا من حمولة سياراتهم من الصودا الكاوية التى يكلفون بنقلها إلى جهات أخرى ، وفى يوم ١٩٨٩/٥/٢٧ تم تحميل السيارة رقم ..... نقل إسكندرية قيادة المتهم ..... ( الطاعن الأول ) بكمية من الصودا الكاوية كى يقوم بتوصيلها لمحطة كهرباء التبين بحلوان وكان وزن السيارة بحمولتها ساعة خروجها من الشركة ١٧,٨٠٠ طن ، ونظرا للشك فى سلوك المتهم



المذكور فقد كلف ..... مدير إدارة ورش السيارات بالشركة  
 ..... مشرف تشغيل نقل منتجات الشركة أن ينتظر السيارة بمدخل  
 إسكندرية عند محطة أبيس كي يعيد السائق وسيارته إلى مقر الشركة مرة أخرى -  
 وإذا أوفى الأخير ماكلف به وأعيدت السيارة حتى تم تشكيل لجنة ضمت إلى  
 عضويتها كل من ..... مدير عام الشؤون القانونية و .....  
 رئيس قسم الأمن و ..... مندوب إدارة الإنتاج للميزان الالكتروني  
 وقامت بإعادة وزن السيارة في حضور السائق فوجد نقص في حملتها قدره  
 مليم جنيه  
 ١٨٠, ٢ طن قيمتها ٤٥٩, ٦٧٠ وتبين أن هذه الكمية التي وجدت عجزا قام  
 السائق بإختلاسها بإتفاق سابق مع المتهم ..... ( الطاعن الثاني ) ،  
 وقام بتفريغها في مخزن الأخير مقابل مبلغ مائة جنيه ، وأورد الحكم على  
 ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعنين ما ينتج من وجوه الأدلة مما  
 لا يماريان في سلامة مأخذه . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم - على السياق  
 المتقدم - كافيا وسائغا في بيان نية الاختلاس ، ذلك بأنه يكفي لتوافر  
 القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون  
 العقوبات أن يكون الموظف العام المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على  
 إعتبار أنه مملوك له ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالا عن توافر القصد  
 الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل  
 على قيامه ، وهو الحال في الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثار في هذا الصدد لا يكون  
 له محل .

٢ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة

الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها دون غيرها

البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزوف إليه قد أنتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

٣ - لما كان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزل التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، ما دامت قد صدرت عنه إختيارا ، وهو ما خلصت إليه المحكمة في الدعوى ، فإن ما يشار في هذا الصدد ينحل إلى منازعة موضوعية في العناصر السائغة التي إستقت منها المحكمة معتقدها في الدعوى ويرتد في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان الحكم في معرض بيانه أدلة الثبوت ومؤداها لم يورد الإقرار المعزوف إلى الطاعن الثاني بمحضر الشرطة وأفصح صراحة - في مقام الرد على الدفع بصدوره وليد إكراه وحجز دون وجه حق - عن إطراح الإقرار ذاك وعدم الإستناد إليه في الإدانة ، ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم في صدد بيانه واقعة الدعوى انها مستخلصة من سائر الأوراق ما دام قد أفصح من بعد إلى ما قصد إليه من إستبعاد هذا الإقرار من نطاق إستدلالة ، ويكون بذلك قد برئ مما يشار في هذا الشأن من تناقض في التسبيب .

٥ - لما كان سبب التخفيف الذي أتى به نص المادة ١١٨ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، هو سبب جوازي خول المشرع للمحكمة بمقتضاه النزول إلى أقل مما تسمح به المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فتهدط بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور ، أو تقضى بواحد

أو أكثر من التدابير التي نصت عليها المادة ١١٨ مكررا ( أ ) المشار إليها ، وكانت المحكمة قد أوردت بمدونات حكمها طلب الدفاع تطبيق المادة الأخيرة ، ثم أعملت المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وهو ما يفصح بجلاء عن إتجاهها إلى عدم تطبيق المادة ١١٨ مكررا ( أ ) من القانون ذاته ، ولا تثريب عليها في هذا الشأن ما دام أن الأمر مرجعه إلى تقديرها وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها ، فإن النعى عليها في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ، المتهم الأول : بصفته موظفا عاما ( سائق بشركة مصر لصناعة الكيماويات ) إحدى وحدات القطاع العام اختلس الصودا الكاوية المبينة كما ونوعا بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٤٥٩,٦٧٠ مليم جنيه « أربعمائة وتسعة وخمسون جنيها وستمائة وسبعون مليما » المملوكة للشركة سالف الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته ، المتهم الثاني : إشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالف الذكر بأن إتفق معه على ذلك وساعده بأن قام بإدخال السيارة رقم ..... نقل إسكندرية ( قيادة المتهم سالف الذكر ) بمخزنه وتفرغ جزء من حمولتها به فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، ومحكمة أمن الدولة العليا بالإسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٧ ، ٤٠ / ثانيا وثالثا ، ٤١ ، ١١٢ / ١ ، ١١٨ ، ١١٩ / ب ، ١١٩ مكررا / هـ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل



لمدة سنتين ويتفرعهما مبلغ خمسمائة جنيه ويعزل أولهما من وظيفته لمدة أربع سنوات .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه دان أولهما بجريمة الاختلاس وثانيهما بجريمة الاشتراك فيها ، قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يدل على توافر نية الاختلاس ، وأطرح الدفع ببطلان إعتراف الطاعن الأول بمحضر ضبط الواقعة وكذلك أقوال الشاهدين ..... و ..... لصدورهما وليد إكراه وقع عليهم بما يسوغ رفضه ، وعول فى الالتفات عن الدفع ببطلان الإقرار المعزى إلى الطاعن الثانى بمحضر الضبط لكونه وليد إكراه وحجز دون وجه حق على إستبعاده الإقرار ذاك من نطاق إستدلالة غير أنه عاد وأفصح عن إستناده إلى سائر الأوراق والإقرار المذكور جزء منها ، ولم تستجب المحكمة إلى طلب تطبيق المادة ١١٨ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات الذى إبداه المدافع عن الطاعن الأول أمامها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « إنه كانت قد وردت معلومات إلى إدارة شركة مصر لصناعة الكيماويات وهى إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة مفادها أن بعض السائقين العاملين على سياراتها النقل يختلسون جزءا من حمولة سياراتهم من الصودا الكاوية التى يكلفون

بنقلها إلى جهات أخرى ، وفى يوم ١٩٨٩/٥/٢٧ تم تحميل السيارة رقم .....  
نقل إسكندرية قيادة المتهم ..... ( الطاعن الأول ) بكمية من  
الصودا الكاوية كى يقوم بتوصيلها لمحطة كهرباء التبين بحلوان وكان وزن السيارة  
بحمولتها ساعة خروجها من الشركة ١٧,٨٠٠ طن ، ونظرا للشك فى سلوك المتهم  
المذكور فقد كلف ..... مدير إدارة ورش السيارات بالشركة  
..... مشرف تشغيل نقل منتجات الشركة أن ينتظر السيارة بمدخل  
إسكندرية عند محطة أبيس كى يعيد السائق وسيارته إلى مقر الشركة مرة أخرى -  
وإذ أوفى الأخير ماكلف به وأعيدت السيارة حتى تم تشكيل لجنة ضمت إلى  
عضويتها كل من ..... مدير عام الشئون القانونية و .....  
رئيس قسم الأمن و ..... مندوب إدارة الإنتاج للميزان الالكتروني  
وقامت بإعادة وزن السيارة فى حضور السائق فوجد نقص فى حمولتها قدره  
٢,١٨٠ طن قيمتها ٤٥٩,٦٧٠ جنيها وتبين أن هذه الكمية التى وجدت عجزا قام  
السائق باختلاسها بإتفاق سابق مع المتهم ..... ( الطاعن الثانى ) ،  
وقام بتفريغها فى مخزن الأخير مقابل مبلغ مائة جنيه ، وأورد الحكم على ثبوت  
الواقعة على هذا النحو فى حق الطاعنين ماينتج من وجوه الأدلة مما لا يماريان فى  
سلامة مأخذه . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم - على السياق المتقدم - كافيا  
وسائغا فى بيان نية الاختلاس ، ذلك بأنه يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة  
الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف العام  
المتهم قد تصرف فى المال الذى بعهدته على إعتبار أنه مملوك له ، ولا يلزم أن  
يتحدث الحكم إستقلالا عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون  
فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، وهو الحال فى الدعوى ، ومن ثم  
فإن ما يثار فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون

فيده قد عرض للدفع ببطلان كل من إقرار الطاعنين الأول والثاني وأقوال الشاهدين ..... و ..... وأطرحه في قوله : ١ - أن الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم الأول قد تم سؤاله بمعرفة الشرطة في العاشرة من صباح ١٩٨٩/٥/٢٨ وتم عرضه في التاسعة والربع من صباح اليوم التالي على النيابة ومن ثم فإن القول بأنه ظل حبيساً بالقسم منذ ٢٧ / ٥ حتى ٢٩ / ٥ / ١٩٨٩ - لا أساس له من حقيقة أو واقع ٢ - أن ما أثاره المذكور من وقوع إعتداء عليه لحمله على الإقرار فمردود ، ذلك أنه قول مرسل لم يحدد فيه نوع الاعتداء الواقع عليه ولا سببه ولا شخص من أوقعه به ، هذا فضلاً عن أنه أقر بواقعة الاختلاس أمام الشاهد الثالث ولم يقل الأخير بأن أحداً أكرهه على ذلك - بالإضافة إلى ما تقدم فإنه لم يشر واقعة الإكراه هذه سواء عند إستجوابه بمعرفة النيابة أو عند عرضه لتجديد حبسه كما أن التحقيق الذي تولته النيابة لم يرد فيه ما يدل على وقوع مثل هذا الاعتداء المقال به أنه لا محل لما أثاره الدفاع مع المتهم من حجه دون وجه حق وإكراهه لحمله على الإقرار بعد أن أطرحت المحكمة هذا الإقرار المنسوب إليه بمحضر الشرطة ولم تعول عليه في أسباب إدانته وهو ما يستتبع بالتالي إطراح ما أثاره المتهم الأول من وقوع تناقض بين إقراره هذا وذلك أن ما أثاره الدفاع مع المتهم الثاني من أن أقوال العاملين لديه كانت وليدة إكراه فهو مردود كذلك لأنه جاء قولاً مرسلًا لم يحدد فيه نوع هذا الاعتداء ولا شخص من أوقعه ولا الصلة بينه وبين تلك الأقوال التي تم الإدلاء بها هذا بالإضافة إلى أن أياً من المذكورين لم يقل بحدوث مثل هذا الإكراه المدعى به ، وكان مفاد ما أورده الحكم على هذا السياق أن المحكمة قد إطمأنت لسلامة الإقرار الصادر من الطاعن الأول ولصحة أقوال الشاهدين ..... و ..... وإستخلصت معتقدها ذاك في



منطق سائق وتدليل مقبول ، وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها . وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، ما دامت قد صدرت عنه إختيارا ، وهو ما خلصت إليه المحكمة فى الدعوى ، فإن ما يثار فى هذا الصدد ينحل إلى منازعة موضوعية فى العناصر السائغة التى إستقت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى ويرتد فى حقيقته إلى جدل موضوعى لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم فى معرض بيانه أدلة الثبوت ومؤداها لم يورد الاقرار المعزى إلى الطاعن الثانى بمحضر الشرطة وأفصح صراحة - فى مقام الرد على الدفع بصدوره وليد إكراه وحجز دون وجه حق عن إطراح الإقرار ذاك وعدم الاستناد إليه فى الإدانة ، ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم فى صدد بيانه واقعة الدعوى أنها مستخلصة من سائر الأوراق ما دام قد أفصح من بعد إلى ما قصد إليه من إستبعاد هذا الإقرار من نطاق إستدلالة ، ويكون بذلك قد برئ مما يثار فى هذا الشأن من تناقض فى التسبيب . لما كان ذلك ، وكان سبب التخفيف الذى أتى به نص المادة ١١٨ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه ، هو سبب جوازى خول المشرع للمحكمة بمقتضاه النزول إلى أقل مما تسمح به المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فتهدى بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور ، أو تقضى

بواحد أو أكثر من التدابير التي نصت عليها المادة ١١٨ مكررا ( أ ) المشار إليها ، وكانت المحكمة قد أوردت بمذونات حكمها طلب الدفاع تطبيق المادة الأخيرة ، ثم أعملت المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وهو ما يفصح بجلاء عن إتجاهها إلى عدم تطبيق المادة ١١٨ مكرر ( أ ) من القانون ذاته ، ولا تشريب عليها في هذا الشأن ما دام أن الأمر مرجعه إلى تقديرها وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها ، فإن النعى عليها في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم واحمد جمال عبد اللطيف  
وبهيح حسن القصبجي .



### الطعن رقم ١٥٢١٢ لسنة ٥٩ القضائية

ضريبة استهلاك . نقض « حالات الطعن » الخطأ في القانون ، نظره والحكم فيه ، .

خضوع الرخام والمرمر لضريبة الاستهلاك . أساس ذلك ؟

تأسيس القضا ، بالبرائة من جريمة التهرب من ضريبة الاستهلاك على عدم خضوع الرخام الطبيعي

للضريبة على الاستهلاك . خطأ في القانون .

حجب الخطأ الحكم عن بحث سائر عناصر الجريمة . وجوب أن يكون مع النقض الإعادة .

لما كانت المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون  
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة  
بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » . وكان الجدول  
المشار إليه المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المنشور بالجريدة  
الرسمية بتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٨٢ قد أورد الرخام والمرمر في البند ١٢١ منه فإن  
الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تماثيل الرخام الطبيعي غير خاضعة للضريبة على  
الاستهلاك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ قد حجبه عن



بحث سائر عناصر الجريمة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز السلع المبينة بالمحضر الخاضعة للضريبة ودون أن تكون مصحوبة بمستندات تفيد سداد تلك الضريبة . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٣ ، ٥٤ / ٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ،  
مليم جنيه  
وأدعت مصلحة الضرائب على الاستهلاك قبل المتهم بمبلغ ١٧٣,٦٠٠ على سبيل التعويض ، ومحكمة جنح مركز الاسماعيلية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية ، إستأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعت هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن محاتنعا مصلحة الضرائب على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية تبعا لقضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة التهرب من الضريبة على الاستهلاك ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن التماثيل المضبوطة غير خاضعة للضريبة فى حين أنها من السلع الخاضعة لها

والمنصوص عليها في الجدول المرفق بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن بين الواقعة بما يجرى في أنه بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ ضبط لدى المطعون ضده عدد من الأطباق المطعمة بالصدف ، وعدد من التماثيل المصنوعة من الرخام الطبيعي - قد خلص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده إستنادا إلى أنه قدم ما يثبت أداء ضريبة الاستهلاك المستحقة على الأطباق ، وإلى أن تماثيل الرخام لا تستحق عليها ضريبة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » . وكان الجدول المشار إليه المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٧/٥ قد أورد الرخام والمرمر في البند ١٢١ منه فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تماثيل الرخام الطبيعي غير خاضعة للضريبة على الاستهلاك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب عنه بحث سائر عناصر الجريمة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
محمود رضوان وصلاح عطية نائبى رئيس المحكمة وانور جبرى وفريد عوض على .



### الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ القضائية

دعوى جنائية ، نظرها والحكم فيها ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . حكم ، تسببه . تسبب  
معيب ، . نقص ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

وجوب وقف الدعوى الجنائية متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى دعوى جنائية أخرى .  
المادة ٢٢٢ إجراءات .

الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها . هو تنمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل  
عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .

تمسك الطاعنة بطلب وقف الدعوى المطروحة لحين الفصل فى أخرى . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة  
له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .

لما كان البين من المفردات - والتي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه النعى أن  
الطاعنه قدمت خلال الاجل المحدد مذكرة صممت فيها على طلب وقف الدعوى لحين  
الفصل فى الجنبه رقم ..... الموسكى والدعاوى المضمومة إليها - لما كان ذلك  
وكانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا كان الحكم فى  
الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف  
الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية » . لما كان ذلك وكان الدفاع المكتوب فى مذكرة



مصرح بتقديمها إنما هو تنمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها أيضا ما يعن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى ومنتجه فيها وكان طلب الطاعنة وقف الدعوى لحين الفصل فى أخرى ، هو فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهري لما قد يترتب عليه من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستجيب له أو ترد عليه فى حكمها بما يدفعه - أما وأنها لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والإعادة .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أعطت شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمها بذلك . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الموسيقى قضت حضوريا إعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ . إستأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليها

فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن ما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب ذلك بأنه لم يعرض لما تمسكت به في مذكرتها إلى محكمة ثانى درجة من طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى أخرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية قررت بجلسة ..... حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . لما كان ذلك وكان البين من المفردات - والتي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى أن الطاعنة قدمت خلال الاجل المحدد مذكرة صممت فيها على طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى اللجنة رقم ..... الموسيقى والدعاوى المضمومة إليها - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية » ، لما كان ذلك وكان الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بتقديمها إنما هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها أيضا ما يعن له من طلبات التحقيق ما دامت متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وكان طلب الطاعنة وقف الدعوى لحين الفصل فى أخرى ، هو فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهرى لما قد يترتب عليه من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستجيب له أو ترد عليه فى حكمها بما يدفعه - أما وإنها لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمود رضوان وصلاح عطية وحسن عشيح نواب رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم .



### الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٩ القضائية

نقض ، ما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام ، .

الطعن بالنقض . قاصر على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنع

المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

القرارات الصادرة من محكمة الجنع المستأنفة فى غرفة المشورة . غير جائز الطعن فيها بطريق

النقض .

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنع مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض ، وهو طريق إستثنائى ، إلا فى الاحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إلا بنص ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجنع المستأنفة فى غرفة مشورة فى الطعون المرفوعة إليها فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق والنيابة العامة قرارات لا أحكاما فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩



## الوقائع

بتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٨٦ صدر قرار محكمة الجيزة الابتدائية المنعقدة  
فى هيئة غرفة مشورة بتسليم السيارة رقم ..... ملاكى القاهرة للمطعون  
ضده .....

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن ..... فى هذا  
القرار ... الخ .

## المحكمة

حيث إن البين من الأوراق أن نزاعا قام بين الطاعن والمطعون ضده على ملكية  
سيارة وإذ عرض أمره على محكمة الجناح المستأنفه منعقدة فى غرفة مشورة أصدرت  
فى ..... قرارها بتسليم السيارة إلى المطعون ضده فطعن عليه  
الطاعن بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق  
الطعن بالنقض على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات  
والجناح مما مفاده أن الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض ، وهو طريق إستثنائى ،  
إلا فى الاحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى ، أما  
القرارات والاوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إلا بنص ، لما كان ذلك ،  
وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجناح  
المستأنفه فى غرفة مشورة فى الطعون المرفوعة إليها فى الأوامر الصادرة من قاضى  
التحقيق والنيابة العامة قرارات لا أحكاما فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون غير  
جائز ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة عملا  
بنص المادة ٣٦/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

برئاسة السيد المستشار / نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعت  
الأكياي ومحمود عبد الباري نائبى رئيس المحكمة وأمين عبد العليم ومصطفى الشناوى .



### الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . تبديد . خيانة امانة .

دفاع الطاعن بعدم تسلمه المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة للتزين به .  
وعرضه على المدعية بالحق المدنى إستلام باقى المنقولات أو قيمتها . جوهرى . علة ذلك . إغفال الرد  
عليه . أثره ؟

(٢) تبديد . جريمة ، اركانها ، . قصد جنائى . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . دفاع ، الاخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره ، .

عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة التبديد بمجرد قعود الجانى عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت  
نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن إستظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه  
المنقولات على المجنى عليها . قصور .

١ - وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية -  
لدى نظر معارضة الطاعن الاستئنافية - أن دفاع الطاعن قام على أنه لم يتسلم  
المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة لتزين به ، وطلب إلى  
المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، إلا أن المحكمة فصلت فى الدعوى دون تحقيق هذا  
الدفاع ، كما عرض الطاعن على المدعية بالحق المدنى إستلام باقى المنقولات

أو قيمتها إلا أنها رفضت ، وقد إلتفت الحكم عن ذلك ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على الصورة أنه البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تظن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

٢ - من المقرر أن التأخير فى رد الشئ أو الامتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسى ولم يرد على دفاع الطاعن - فى شأن عرض المنقولات على المجنى عليها بما يفنده فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

### الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ..... ضد الطاعن بوصف أنه بدد المنقولات المبيعة وصفا بقيمة بالأوراق المملوكة لها والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فأختلسها لنفسه وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي لها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ..... عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيبها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .



إستأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات زوجية قد شابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وذلك بأن دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية قام على أنه لم يتسلم المصوغات الذهبية الوارد ذكرها فى قائمة المنقولات لأنها مما تتزين به الزوجة وطلب تحقيق تلك الواقعة ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه ، كما أن الطاعن قد عرض باقى المنقولات أو قيمتها على المدعية بالحق المدنى إلا أنها رفضت إستلامها مما ينفى القصد الجنائى لديه . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية - لدى نظر معارضة الطاعن الاستئنافية - أن دفاع الطاعن قام على أنه لم يتسلم المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة لتتزين به ، وطلب إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، إلا أن المحكمة فصلت فى الدعوى دون تحقيق هذا الدفاع ، كما عرض الطاعن على المدعية بالحق المدنى إستلام باقى

المنقولات أو قيمتها إلا أنها رفضت ، وقد إلتفت الحكم عن ذلك ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على الصورة أنه البيان يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغيير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع لما كان ذلك ، وكان التأخير فى رد الشىء أو الامتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكن مقروناً بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه أضراراً بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسى ولم يرد على دفاع الطاعن - فى شأن عرض المنقولات على المجنى عليها بما يفنده فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
محمود رضوان وصلاح عطية نائبى رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم وأنور جبرى .



### الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) غش . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . حكم . بيانات التسييب ، . تسييبه . تسييب  
معيب ، . نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

القضاء بالإدانة فى جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يوجب إثبات أن المتهم هو  
الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش .

دفع الطاعن للتهمة بعدم ارتكابه لفعل الغش أو علمه به . دفاع جوهرى . إعراض المحكمة عنه  
قصور وإخلال بحق الدفاع .

( ٢ ) نقض . أثر الطعن ، .

إتصال وجه الطعن بالمحكوم عليه الآخر الذى لم يقدم طعنا . أثره : إمتداد أثر الطعن إليه . المادة

٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - لما كان يبين من محضر جلسة ..... أمام محكمة الدرجة الثانية  
أن الطاعن دفع التهمة إستنادا إلى كتاب مديرية الشئون الصحية بمراقبة أغذية  
الجمارك بأن السلعة المضبوطة أفرج عنها بعد ثبوت إستيفائها للشروط الصحية وأنه  
لا يسأل عن سوء تخزينها بعد بيعها لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان



الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع تحقيقا له أو رداً عليه وكان يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، وإذا كان الطاعن قد نفى إرتكابه لفعل الغش أو علمه به ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشويا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والإعادة .

٢ - لما كان وجه النعى الذى إنبنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذى لم يقدم طعنا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

### الوقائع

- إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... ( طاعن ) ،
- ٢ - ..... : الأول إستورد شيئا من أغذية الانسان « خميرة حلويات » غير مطابقة للمواصفات . الثانى عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان مغشوشا « خميرة حلويات » مع علمه بذلك وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ومحكمة

جنع الشرايية - قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل متهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائتى جنيه والمصادرة والنشر وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ ، إستأنفا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم الأول مائتى جنيه والثانى عشرين جنيتها والتأييد فيما عدا ذلك .  
فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إستيراد مواد غذائية غير مطابقة للمواصفات المقررة فقد شابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعرض لدفاعه القائم على أنه لم يرتكب غشا ولم يعلم به ، الامر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة ..... أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعن دفع التهمة إستنادا إلى كتاب مديرية الشئون الصحية بمراقبة أغذية الجمارك بأن السلعة المضبوطة أفرج عنها بعد ثبوت إستيفائها للشروط الصحية وأنه لا يسأل عن سوء تخزينها بعد بيعها لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع تحقيقا له أو رداً عليه وكان يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو

الذى إرتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، وإذ كان الطاعن قد نفى إرتكابه لفعل الغش أو علمه به ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتة دون أن يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان وجه النعى الذى إنبنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذى لم يقدم طعنا ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩



برئاسة السيد المستشار / نبيل رياض - نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعت الاكيابي ومحمود عبد الباري نائبى رئيس المحكمة وجابر عبد التواب ومصطفى الشناوى .



### الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . معارضة ، نظرها والحكم فيها ، . نقض ، التقرير بالطعن وتقديم الأسباب . ميعاده ، .

ثبوت قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر معارضته . عدم صحة الحكم الصادر فيها .

ميعاد الطعن فى الحكم . لا يفتح إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره وهو فى هذه الحالة . ميعاد كامل .

مثال :

( ٢ ) دعوى جنائية ، إنقضاؤها بمضى المدة ، . تقادم ، إنقطاعه ، .

تحديد المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . للإجراءات التى تنقطع المدة .

متى تنقطع مدة التقادم ؟

سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟

( ٣ ) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، . دعوى جنائية ، إنقضاؤها بمضى المدة ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

مضى ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة . دون إتخاذ إجراء صحيح قاطع للمدة . أثره ؟

انقضاء الدعوى بمضى المدة . إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . جائزه .

١ - من المقرر أن قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا ينفذ ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه .

٢ - من المقرر أن قانون الاجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلالات إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

٣ - من المقرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة وصفا بقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها لصالح الاموال المقررة والتى سلمت إليه على سبيل

الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فإختلسها لنفسه إضراراً بالجهة الدائنة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مركز دسوق قضت غيابياً عملاً بمادتي الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس شهراً مع الشغل وكفالة جنيهين لوقف التنفيذ عارض وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد عارض وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن  
الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم  
بطريق النقض فى ... الخ .



من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في معارضته فى الحكم الغيابى الاستئنافى بإعتبارها كأن لم تكن قد شابه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التى حددت لنظر معارضته إلا لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بملف الطعن ، كما أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية ثابت فيها أنه يعانى من إلتهاب كبدى وبائى ويحتاج للراحة لمدة شهرين فى الفترة من ٨ / ١٠ / ١٩٨٧



حتى ١٩٨٧/١٢/٨ ، وكان الحكم المطعون قد صدر فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض - بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تطمئن إلى ما تضمنته هذه الشهادة فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن لم يعلن بالحكم المطعون فيه ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل اليوم الذى جرى فيه التقرير بالطعن وايداع الأسباب ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن قرر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ بالمعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنافى الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٨٢ والقاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - وتحدد لنظر جلسة المعارضة الاستئنافية جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، ولم تقدم النيابة العامة الدعوى بتلك الجلسة الأخيرة وحددت جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ مرة أخرى لنظر معارضته ، حيث صدر الحكم المطعون فيه بالجلسة الأخيرة ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية ينص فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بإنقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجناح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الاستدلالات إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة

من جديد إبتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء ، وإذا كان الثابت أنه قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ تقرير الطاعن بالمعارضة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٢ دون إتخاذ إجراء قاطع لتلك المدة - إذ خلت المفردات مما يفيد إعلان الطاعن بجلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٧ التى نظرت فيها الدعوى ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو ما تفصح به الأوراق فيما سلف بيانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

---

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين مصطفى .



### الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) تفتيش ، إذن التفتيش ، إصداره ، ، إستدلالات ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير جدية التحريات ، ، نقض ، اسباب الطعن ، ، مالا يقبل منها ، .

إقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره . عدم جواز التعقيب عليها فى هذا الشأن . علة ذلك ؟

( ٢ ) - تفتيش ، إذن التفتيش ، إصداره ، ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، ، نقض ، اسباب الطعن ، ، مالا يقبل منها ، ، دفع ، الدفع ببطالان إذن التفتيش ، ، إجراءات التحقيق ، ، تسجيلات تلفونية ، ،

إستظهار الحكم وقوع جريمة تسهيل الدعارة حين أصدر القاضى الاذن بالمراقبة النعى عليه إغفاله الرد على الدفع ببطالان الاذن لصدوره عن جريمة مستقبله . غير جائز .

( ٣ ) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، ، تسجيلات تلفونية ، ، مامورو الضبط القضائى . نيابة عامة . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، ، نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، ، حكم ، مالا يعيبه فى نطاق التدليل ، ،

إغفال الحكم الرد على دفاع قانونى ظاهر البطالان . لا يعيبه .

مثال .



(٤) قبض . دفع . الدفع ببطان القبض ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطان القبض .

(٥) إثبات ، شهود ، . نقض ، اسباب الطعن . هالا يقبل منها ، .

الجدل الموضوعى فى تقدير الادلة . غير جائز أمام النقض .

(٦) نقض ، اسباب الطعن . هالا يقبل منها ، .

وضوح أسباب الطعن وتحديدتها . شرط لقبولها .

(٧) حكم ، هالا يعيبه فى نطاق الدليل ، .

الخطأ الذى لا يؤثر فى سلامة منطق الحكم أو النتيجة التى إنتهى إليها . لا يعيبه .

١ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها الاذن وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة والقاضى الجزئى على تصرفهما فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ - لما كانت مدونات الحكم قد أبانت أيضا فى غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التى دان الطاعنين بها - كانت قد وقعت حين أصدر القاضى الاذن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعى على الحكم إغفاله الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبلية فى غير محله .

٣ - لما كان قيام ضابط الواقعة بتسجيل المحادثات التليفونية بناء على ندبه لذلك من النيابة العامة فإنه لا ينال من سلامة الحكم إلتفاته عن الرد على ما دفعت به الطاعنة الثانية فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض على الطاعنة الثانية وأطرحه تأسيسا على أن القبض عليها تم بناء على إذن صحيح صادر به عن جريمة وقعت بالفعل ، وهو رد كاف وسديد فى القانون .

٥ - لما كانت ما تثيره الطاعنة الثانية من جدل حول إستدلال الحكم بأقوال المتهمين السعوديين على الرغم من تناقضها فإنه مجرد جدل موضوعى فى تقدير الادلة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان من المقرر أنه ينبغى لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعنون لم يفصحوا عن أوجه الدفاع والدفع المغايرة لما أبدى أمام محكمة أول درجة وأغفل الحكم تحصيلها حتى يتضح وجه القصور الذى يزعمونه فى هذا الخصوص فإن ما يثيرونه فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

٧ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعنة الثانية للجرائم المسند إليها إرتكابها والتى دينت بها ، بما إستخلصته من عناصر الدعوى فى منطق سليم وبغير تناقض ، فإنه بفرض ما تقوله : الطاعنة الثانية من خطأ الحكم فيما أسنده إلى إحدى المتهمات فإن هذا الخطأ بعد أن إستوفى الحكم دليله لا يغيره ، طالما أنه لا يؤثر فى سلامة منطق أو النتيجة التى إنتهى إليها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم . الأول ١ - سهل دعارة الثانية والثالثة وأخرى على النحو المبين بالأوراق . ٢ - إستغل بغاء سالفات الذكر . ٣ - عاون سالفات الذكر على ممارسة الدعارة حالة كونه مستخدما السيارة رقم ..... فى نشاطة المؤتم . الثانية ١ - سهلت دعارة كل من الثالثة وأخرى على النحو المبين بالأوراق . ٢ - إستغلت بغاء سالفتى الذكر . ٣ - عاونت سالفتى الذكر على ممارسة الدعارة مستخدمة فى نشاطها السيارة رقم ..... وذلك على النحو المبين بالأوراق . المتهمتين الثانية والثالثة : إعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر - كما تحصلت الثانية على المبلغ النقدى المضبوط معها والذهب المبين بالأوراق نتيجة ممارستها الدعارة . وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمواد ١/١ ، ١/٦ - ب ، ٨ ، ٩/ج ، ٦٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ١/٣٠ عقوبات - ومحكمة جناح آداب القاهرة قضت حضوريا بجلسة ..... بحبس المتهم الأول سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائتى جنيه والمراقبة مدة مساوية للحبس ومصادرة السيارة رقم ..... والمصروفات الجنائية عن التهم الثلاث المسندة إليه ، ثانيا : بحبس المتهم الثانية ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثمائة جنيه والمراقبة مدة مساوية للحبس ومصادرة السيارة رقم ..... عن التهم الثلاث الأولى المسندة إليها وبحبسها سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثمائة جنيه والمراقبة مدة مساوية



للحبس ومصادرة ما ضبط معها من نقود وحلى عن التهمة الرابعة والمصروفات الجنائية . ثالثا : بحبس المتهم الثالثة مدة سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مائتى جنيه والمراقبة مدة مساوية للحبس ومصادرة ما ضبط معها من نقود ومصوغات والمصروفات الجنائية . إستأنف المحكوم عليهم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا فى الموضوع : أولا : برفض إستئناف المتهم ..... موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة له والزمته المصاريف الجنائية . ثانيا : وفى موضوع إستئناف المتهمه ..... عن المتهم الثلاث الأولى بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسها سنة واحدة مع الشغل ومثلها للمراقبة والتأيد فيما عدا ذلك بالنسبة للغرامة والمصادرة وتعديله بالنسبة للعقوبة المقضى بها عن التهمة الرابعة والاكتفاء بحبسها ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ومثلها للمراقبة والتأيد فيما عدا ذلك بالنسبة للغرامة والمصادرة ، ثالثا : بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمه ..... والاكتفاء بحبسها ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ومثلها للمراقبة وتأيد الحكم بالنسبة لها فيما عدا ذلك والزمته المصاريف الجنائية .

فطعن المحكم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول المحكمة برقم ..... القضائية . وهذه المحكمة قضت أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من ..... شكلا . ثانيا : قبول الطعن المقدم من باقى الطاعنين شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى بالنسبة لجميع الطاعنين .

ومحكمة الاعادة ( بهيئة أخرى ) قضت ..... حضوريا  
 للأول والثانية وحضوريا إعتباريا للثالثة . أولا : بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا :  
 وفى الموضوع بالنسبة للمتهم الأول برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبالنسبة للمتهم  
 الثانية عن التهم الثلاث الأولى بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسها سنة  
 واحدة مع الشغل ومثلها للمراقبة وتأيده بالنسبة للغرامة ومصادرة السيارة وبالنسبة  
 للتهمة الرابعة بتعديل الحكم المستأنف بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ومثلها  
 للمراقبة وتأيده فيما عدا ذلك بالنسبة للغرامة ومصادرة النقود والمصوغات وبالنسبة  
 للمتهمة الثالثة بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسها ستة أشهر مع الشغل  
 ومثلها للمراقبة والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

### المحكمة

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد إقتنعت بجدية  
 الاستدلالات التى بنى عليها الاذن وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة  
 والقاضى الجزئى على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه  
 بالموضوع لا بالقانون ، وكانت مدونات الحكم قد أبانت أيضا فى غير لبس أن جريمة  
 تسهيل الدعارة التى دان الطاعنين بها - كانت قد وقعت حين أصدر القاضى الاذن  
 بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعى على الحكم  
 إغفاله الرد على الدفع ببطلان الاذن لصدوره عن جريمة مستقبلية فى غير محله . لما

كان ذلك ، وكان قيام ضابط الواقعة بتسجيل المحادثات التليفونية بناء على ندبه لذلك من النيابة العامة فإنه لا ينال من سلامة الحكم إلتفاته عن الرد على ما دفعت به الطاعنة الثانية فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض على الطاعنة الثانية وأطرحه تأسيسا على أن القبض عليها تم بناء على إذن صحيح صادر به عن جريمة وقعت بالفعل ، وهو رد كاف وسديد فى القانون . لما كان ذلك ، وكانت ما تثيره الطاعنة الثانية من جدل حول إستدلال الحكم بأقوال المتهمين السعوديين على الرغم من تناقضها فإنه مجرد جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكان من المقرر أنه ينبغى لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعنون لم يفصحوا عن أوجه الدفاع والدفع المغايرة لما أبدى أمام محكمة أول درجة وأغفل الحكم تحصيلها حتى يتضح وجه القصور الذى يزعمونه فى هذا الخصوص فإن ما يثيرونه فى هذا الشأن يكون غير مقبول لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعنة الثانية للجرائم المسند إليها إرتكابها والتي دينت بها ، بما إستخلصته من عناصر الدعوى فى منطق سليم وبغير تناقض ، فإنه بفرض ما تقوله الطاعنة الثانية من خطأ الحكم فيما أسنده إلى إحدى المتهمات فإن هذا الخطأ بعد أن إستوفى الحكم دليله لا يضره ، طالما أنه لا يؤثر فى سلامة منطق أو النتيجة التى إنتهى إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يتعين التقرير بعدم قبوله .



جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
عبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين مصطفى .



### الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) ما مورر الضبط القضائى . محلات عامة . تفتيش ، التفتيش بغير إذن ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إباحة دخول مأمور الضبط القضائى المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . مقصور على أوقات مباشرة عملها دون غيرها .

( ٢ ) ضريبة على الاستهلاك . دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، . حكم ، بيانات حكم الادانة ، ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إغفال الحكم الصادر بالبراءة من جريمة التهرب من الضريبة على الاستهلاك الاشارة إلى طلب وزير المالية أو من ينوبه تحريك الدعوى الجنائية . لا عيب . علة ذلك ؟

١ - لما كان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى الأوقات التى تباشر تلك المحال نشاطها عادة ، فلا يباح من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التى تغلق فيها ، وإذا كان البين من المفردات المضمومة أن تفتيش محل المطعم ضده قد تم فى الساعة

الحادية عشر مساء من يوم ٣ / ١٠ / ١٩٨٣ وأن دفاع المطعون ضده قد قام على أنه فوجئ بعد غلق محله بقدوم رجال إدارة الضرائب على الاستهلاك وقيامهم بتفتيش محله بينما سار دفاع الطاعن بصفته على أن هناك رضا بالتفتيش ولم يجادل في واقعة تفتيش المحل بعد إنتهاء مواعيد العمل . ولما كان البين أن التفتيش قد تم بغير إذن من المطعون ضده وبغير رضائه ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم في غير الأحوال المصرح بها قانونا ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى بطلان إجراءات التفتيش شديد في القانون .

٢ - لما كان من المقرر أنه لا جناح على محكمة الموضوع إذ هي أغفلت الإشارة في حكمها إلى طلب وزير المالية أو من ينوبه بتحريك الدعوى الجنائية وذلك لأنه بيان متصل بالواقعة الجنائية فلا يلزم الإشارة إليه إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة دون تلك الصادرة بالبراءة كما هو الحال في الدعوى الراهنة . ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير مقبول .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده في ..... بأنه ١ - بصفته ملتزم بالضريبة على الاستهلاك « صاحب نادى ..... » لم يقوم بتقديم إقرار المخزون السلعي بما يحوزه من سلع ( شرائط فيديو مسجلة ) خاضعة للضريبة على الاستهلاك خلال الميعاد المحدد قانونا على النحو المبين بالأوراق - ٢ - بصفته السابقة قام بالتهرب من الضرائب المستحقة عليه بأن حاز

سلعا بقصد التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو ملصقات تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . وإدعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٩٤٣٥٦ جنيها . ومحكمة جنح النزهة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . إستأنفت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية بصفته . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعنت هيئة قضايا الدولة نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

١ - لما كان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى دخول المحال المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى الأوقات التى تباشر تلك المحال نشاطها عادة ، فلا يباح من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التى تغلق فيها ، وإذا كان البين من المفردات المضمومة أن تفتيش محل المطعم ضده قد تم فى الساعة الحادية عشر مساء من يوم ٣ / ١٠ / ١٩٨٣ وأن دفاع المطعمون ضده قد قام على أنه فوجئ بعد غلق محله بقدوم رجال إدارة الضرائب على الاستهلاك وقيامهم بتفتيش محله بينما سار دفاع الطاعن بصفته على أن هناك رضا بالتفتيش ولم يجادل فى واقعة تفتيش المحل بعد إنتهاء مواعيد العمل . ولما كان البين أن التفتيش قد تم بغير إذن



من المطعون ضده وبغير رضائه ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى بطلان إجراءات التفتيش شديد فى القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٨٣/١٠/٣ ومحضر الاستيفاء المؤرخ ١٩٨٤/٥/٥ أنهما خليا من إعتراف المطعون ضده بإرتكاب الواقعة المسند إليه إرتكابها بل أن دفاعه فيهما قام على أن النشاط الذى يمارسه لا يخضع لضرائب الاستهلاك - وذلك خلافا لما يذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه - ومن ثم يكون منعاه فى هذا الصدد غير شديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا جناح على محكمة الموضوع إذ هى أغفلت الإشارة فى حكمها إلى طلب وزير المالية أو من ينوبه بتحريك الدعوى الجنائية وذلك لأنه بيان متصل بالواقعة الجنائية فلا يلزم الإشارة إليه إلا فى الأحكام الصادرة بالإدانة دون تلك الصادرة بالبراءة كما هو الحال فى الدعوى الراهنة . ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول ، وكان الطعن برمته على غير أساس مما يتعين التقرير بعدم قبوله .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د . عادل قوره وحسن عميره نائبى رئيس المحكمة واحمد عبد الرحمن ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) تداخل فى وظيفة عمومية . جريمة ، اركانها ، . حكم ، تسببيه . تسبب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها . إلا إذا اقترن بعمل يعد إفتئاتاً عليها . تحقق ذلك بالاحتياال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها . ولو لم يقوم بعمل من أعمالها .  
مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة تداخل فى وظيفة عمومية .

( ٢ ) اجراءات ، اجراءات المحاكمة ، . محكمة استئنافية ، الاجراءات امامها ، . اثبات ، شهود ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . تحقيق ، التحقيق بمعرفة المحكمة ، . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شاهد الاثبات . عدم سماعه . يعيب إجراءات المحاكمة .

المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة إنما تبنى قضاها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول

درجة واستيفاء كل نقص فى إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .

اغفال طلب سماع شاهد الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ - من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتياى والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو لم يقم بعمل من أعمالها . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة التداخل فى وظيفة عمومية لمجرد انتحاله صفة ضابط مباحث دون أن يستظهر الأعمال الإيجابية التى صدرت من الطاعن والتى تعتبر إفتئاتاً على الوظيفة أو يبين ما أتاه الطاعن من احتياى ومظاهر خارجيه من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفته وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة .

٢ - الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرى المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأيه علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شاهد



الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً فى الجلسة وإنما تبنى قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إذ أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل أن القانون أوجب عليها طبقاً للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص فى إجراءات التحقيق ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اغفلت طلب الطاعن سماع شاهد الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه تداخل فى وظيفة عمومية ( عسكرية ) دون أن يكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك على النحو الوارد بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً . استأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى

هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التداخل في وظيفة عمومية قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دانه رغم عدم توافر الركن المادي للجريمة فضلا عن أن الطاعن تمسك أمام درجتي التقاضى بضرورة سماع شاهد الاثبات إلا أن محكمة أول درجة قضت بإدانته دون أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه وحذت المحكمة الاستئنافية حذوها ولم تحفل بما تمسك به من طلب سماعه مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أن المدعو ..... المفتش بسنترال الأهرام قد أبلغ وقرر بمحضر الضبط أن المتهم يحضر للسنترال وينتحل صفة ضابط مباحث أمن الدولة ويتخذ من هذه الصفة وسيلة لقضاء مصالح بعض الأشخاص وأنه تم ضبط بطاقة عسكرية لمقدم شرطة يدعى ..... وضع عليها المتهم صورة وقد خلص الحكم إلى ثبوت التهمة أخذا بما قرره المبلغ وضبط البطاقة العسكرية سالفة الذكر مع الطاعن . لما كان ذلك وكان من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد افتتاحاً عليها وهو يتحقق بالاحتيال والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يقوم بعمل من أعمالها . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة التداخل في وظيفة عمومية لمجرد انتحاله

صفة ضابط مباحث دون أن يستظهر الأعمال الايجابية التي صدرت من الطاعن والتي تعتبر إفتئاتاً على الوظيفة أو يبين ما أتاه الطاعن من احتيال ومظاهر خارجية من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفته وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عول فى قضائه بالادانة - من بين ما عول - على أقوال المبلغ / ..... بمحضر الاستدلالات وتبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن الطاعن تمسك بضرورة سماع شهادة المبلغ إلا أن كلا من محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية لم تعرض فى مدونات حكمها لهذا الطلب أو ترد عليه بما ينفى لزومه - رغم أن محكمة أول درجة قد أجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب - لما كان ذلك وكان الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرى المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً - وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شاهد الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً فى الجلسة وإنما تبنى



قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إذ أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل أن القانون أوجب عليهما طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص في إجراءات التحقق ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اغفلت طلب الطاعن سماع شاهد الاثبات الذي لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم فإن يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحاله بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر ومجدى منتصر وحسن حمزة نواب رئيس المحكمة ومجدى الجندي .



### الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) تسجيل المحادثات . دفع . الدفع بطلان إذن تسجيل المحادثات ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . بطلان .

إثارة الدفع بطلان إذن التسجيل لعدم تسببه أمام النقض لأول مرة . غير جائز . أساس ذلك ؟

( ٢ ) تسجيل المحادثات ، إذن التسجيل . اصداره ، . استدلالات . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . نيابة عامة .

إصدار النيابة إذن تسجيل المحادثات بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها . كفايته سندا لتسبب الاذن .

( ٣ ) تفتيش ، إذن التفتيش . اصداره ، . دفع ، الدفع بطلان إذن التفتيش ، . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل ، .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موكل لسلطة التحقيق . تحت إشراف محكمة الموضوع .

إيراد اسم والد المأذون بتفتيشه في محضر التحريات خطأ لا يقدر في جدية ما تضمنه من تحريات .

( ٤ ) اثبات ، شهود ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . حكم ، تسببيه . تسبیب غیر معيب ، .  
نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . محاماة .

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

( ٥ ) اثبات ، شهود ، . حكم ، تسببيه . تسبیب غیر معيب ، .

لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع  
ما إستند إليه الحكم منها .

( ٦ ) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . محضر الجلسة . حكم  
، تسببيه . تسبیب غیر معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

( ٧ ) حكم ، تسببيه . تسبیب غیر معيب ، . إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير  
الدليل ، .

عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

عدم إلتزام المحكمة برد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح  
ما عداه .

للمحكمة أن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت  
إليها .

تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك  
الأقوال مما لا تناقض فيه . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل لا يجوز إثارتة أمام النقض .



( ٨ ) حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التذليل ، ، تسببيه . تسبب غير معيب ، .

الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

( ٩ ) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب

الطعن . ما لا يقبل منها ، .

عدم التزام المحكمة تعقب المتهم فى مناحى دفاعه . الموضوعى .

١ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن بطلان إذن النيابة العامة بالتسجيل لعدم تسببيه ، فإنه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلان الإذن لهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

٢ - لما كان البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتسجيل مشار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من ضابط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطنه وتسويغاً لإصداره ، فإنه بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمشابتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه ، ومن ثم يكون هذا الأمر مسبباً فى حكم المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبيب ، ويكون هذا الوجه من النعى فى غير محله .

٣ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كان مجرد الخطأ في إيراد اسم والد الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له .

٤ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أقوال شهود الاثبات من رجال الشرطة بل اكتفى بتلاوة أقوالهم ، ومن ثم فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند إليه الحكم منها فإنه لا يضير الحكم حالته في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر طالما لا يمارى الطاعن في اتفاق أقوالهما فيما استند إليه الحكم منها .

٦ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما الاستماع إلى شريط تسجيل المحادثات ، فليس للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها لزوما لإجرائه .

٧ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما سمعدها ، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - وهو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٨ - من المقرر ان الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٩ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها الحكم .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا « مهندس تنظيم بحى ..... » طلب لنفسه وأخذ عطية لآداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب من ..... مبلغ أربعة آلاف جنيه وأخذ منه خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل انهاء إجراءات استخراج ترخيص بناء مصنع على الأرض المملوكة له . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالإسكندرية لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وبتغريم ألف جنيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه تساند إلى الاذن بتسجيل المحادثات رغم بطلانه لعدم تسببيه ، واطرح بما لا يصلح رداً الدفع ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه لقيام الإذن على تحريات غير جدية بدلالة إيرادها خطأ اسم والد الطاعن ،

ولم تسمع المحكمة شهود الاثبات من رجال الشرطة رغم أنها عولت فى قضائها على أقوالهم ، فضلا عن أن الحكم لم يورد سوى أقوال النقيب ..... وأحال فى بيان مضمون شهادة العقيد ..... إليها ، كما فات المحكمة الاستماع إلى شريط تسجيل المحادثات فى حين أنها ركنت إليه ، وتساند الحكم إلى أقوال المبلغ والمهندس التابع له بالتحقيقات ولم يلتفت إلى تناقضها مع شهادتهما بالجلسة ، أيضا فقد جاء متهاترا فى تحديد تاريخ حصول الواقعة ، وأورد مؤدى تقرير لجنة الفحص الذى أعتمد عليه فى الإدانة على نحو يخالف الثابت بالأوراق ، وأخيراً فإنه أغفل دفاع الطاعن بأن لقاءه بالمبلغ إنما كان لمجرد إفهامه بحقيقة المبالغ والالتزامات المفروضة عليه قانوناً ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئاً بشأن بطلان إذن النيابة العامة بالتسجيل لعدم تسببه ، فإنه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلان الإذن لهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض . هذا فضلا عن أن البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتسجيل مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من ضابط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغاً

لإصداره ، فإنه بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمشابتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه ، ومن ثم يكون هذا الأمر مسبباً فى حكم المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبيب ، ويكون هذا الوجه من النعى فى غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت للأسباب السائغة التى أوردتها بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك ، فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كان مجرد الخطأ فى إيراد اسم والد الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات لا يقدح فى جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أقوال شهود الاثبات من رجال الشرطة بل اكتفى بتلاوة أقوالهم ، ومن ثم فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم ، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلو بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند إليه الحكم منها فإنه لا يضير الحكم إحالته فى بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من



أقوال شاهد آخر طالما لا يمارى الطاعن فى اتفاق أقوالهما فيما أستند إليه الحكم منها . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما الاستماع إلى شريط تسجيل المحادثات ، فليس للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تره من جانبها لزوما لإجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها ، وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مجموع الحكم المطعون فيه أنه حدد تاريخ الإبلاغ عن الواقعة بيوم ١٩٨٨/٨/٢١ وتاريخ ضبطها بيوم ١٩٨٨/٨/٢٣ ، فإن ما يثيره الطاعن من تهاتر الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم نقلاً عن تقرير لجنة الفحص يتفق فى جملته مع ما جاء بهذا التقرير ولا يختلف عنه إلا فى تفاصيل يسيره ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة ، فإن هذا الخطأ لا ينال من سلامة الحكم لما هو مقرر من

أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد عليه على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ومن ثم فلا محل لمنعى الطاعن فى هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن ومحمود رضوان وحسن عشيخ نواب رئيس المحكمة وأنور جبرى .



### الطعن رقم ١١٦٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . حكم ، بيانات التسبيب ، ، تسببيه . تسبيب معيب ، . نقض  
، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

وجوب بيان الحكم أسماء المدعين بالحقوق المدنية وعلاقتهم بالمتهم وصفتهم فى الدعوى المدنية .  
اغفال ذلك : قصور .

حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه دون أن يبين علاقتهم بالمتهم وصفتهم فى الدعوى المدنية وأسمائهم وهى من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .



اتهمت النيابة العامة مورث الطاعنين بأنه اتلف عمداً الحوائط والأرضيات



الخاصة بالمنزل ملك ..... على النحو الثابت بالأوراق  
 وطلبت عقابه بالمادتين رقمى ٢٢١ ، ٣٦١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى  
 عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .  
 ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام أولا : فى  
 الدعوى الماثلة بتفريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ  
 مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ثانيا : فى الدعوى المنضمة بعدم  
 جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . إستأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية -  
 بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم  
 المستأنف وبانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم وفى الدعوى المدنية بتأييد الحكم  
 المستأنف .

فطعن ورثة المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ،  
 ذلك لخلوه من بيان أسماء المدعى عليهم « الطاعنون » ومدى حسلتهم بالمتهم مما  
 يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزام المدعى  
 عليهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض  
 المؤقت والمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه دون أن يبين علاقتهم

////////////////////////////////////  
بالمتهم وصفتهم فى الدعوى المدنية وأسمائهم وهى من الأمور الجوهرية التى كان  
يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون  
معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم ودون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن يتعين نقض الحكم  
المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به فى الدعوى المدنية .

---

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح عطية وحسن عشيح نائبى رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم وأنور جبرى .



### الطعن رقم ١٥٧٥٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، . اثبات ، بوجه

عام ، .

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث

الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . مادام استخلاصها سائغا وأن تطرح ما يخالفها .

( ٢ ) اثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة .

تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما

لا تناقض فيه .

( ٣ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

حق محكمة الموضوع فى الأخذ بما تظمن إليه فى أقوال الشهود واطراح ما عداه . أساس ذلك ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام النقض .



( ٤ ) إثبات ، شهود ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .  
محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . الواقعة انثى .

حق المحكمة فى الأخذ بأقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفى دون بيان العلة  
أو الاشارة إليها . علة ذلك ؟

( ٥ ) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . اثبات ، خبرة ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير  
الدليل ، .

النفى على المحكمة سكوتها عن طلب لم يبداه الدفاع . غير حائز .

( ٦ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . اثبات ، خبره ، . بوجه عام ، . حكم ، تسببيه .  
تسبيب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

تقدير اراء الخبراء والفصل فيما بوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعى .

قعود الطاعن عن اثاره التعارض بين الدليلين القولى والفنى أمام محكمة الموضوع . لا يسوغ له أن  
يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟

( ٧ ) اثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل  
منها ، . الواقعة انثى .

تعيب الحكم استناده إلى ماورد بتقرير الطبيب الشرعى وشهادته بجلسة المحاكمة . جدل موضوعى  
فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .

( ٨ ) حكم ، ما لا يعيب فى نطاق الدليل ، . تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

( ٩ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . اثبات ، خبرة ، .

حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير . مناطه ؟

(١٠) حكم ، ما لا يعيبه في نطاق الدليل ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . اثبات ، بوجه عام ، .

استناد الحكم إلى ما يعتبر من العلم العام . لا يعيبه .

(١١) الواقعة أنشئ بغير رضاها . جريمة ، أركانها ، . إكراه . محكمة الموضوع ، سلطاتها في تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لتوافر ركن القوة في جناية الواقعة . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .

(١٢) ظروف مشددة . الواقعة أنشئ بغير رضاها .

متى يعتبر المتهم من المتولين تربية المجنى عليها في جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها ؟

(١٣) الواقعة أنشئ بغير رضاها . محكمة الموضوع ، سلطاتها في تقدير الدليل ، .

تقدير توافر أو عدم توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها في جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها . موضوعي .

(١٤) دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . مسئولية مدنية . ضرر . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إدانة الطاعن عن الواقعة أنشئ بغير رضاها الذي حكم بالتعويض من أجلها . كفايته لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك ؟

(١٥) دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . تعويض . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

القضاء بتعويض مؤقت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها برغم أنها ادعت بمبلغ التعويض عن نفسها فقط . قضاء بما لم يطلب من المحكمة . يوجب التصحيح .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ولمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وكان التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة .

٣ - من المقرر أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ، وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليه قضاءها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن موضوعها وبما يكفي بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يشير الطاعن في هذا المنع لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو



ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وأن تعرض عن قوله شهود النفي ما دامت لم تثق بما شهدوا به دون بيان العلة أو الإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها - فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض لأقوال شاهدتي النفي واطرحها بأسباب سائغة ومن ثم فقد بات ما ينعاه الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٥ - لما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع أقوال المجنى عليها أو مواجهة طبيب مستشفى ..... بالطبيب الشرعى فيما اختلفوا فيه أو استدعاء كبير الأطباء الشرعيين ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته إلى طلب لم يبيده ومن ثم فإن النعى على المحكمة فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٦ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وما جاء بأقواله من أن اصابة المجنى عليها كانت من جراء دخول قضيب ذكر بالغ منتصب بدفع شديد مما ترتب عليه حدوث تمزق شامل بالجزء الخلفى لفشاء البكارة وممتد إلى الشوكة الخلفية لفتحة مدخل المهبل إلى الجزء الأمامى لمنطقة العجان وأنه لا يمكن حدوث اصابة المجنى عليها من مثل اصطدامها بدراجة أو إدخال

أصبح بفرجها ، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتطابق معه - فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل . فضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يشر شيئا عما أورده بوجه الطعن من حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يشر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعى لا يقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها .

٧ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تستند فى قضائها إلى التقرير الطبى الابتدائى ولا إلى أقوال الطبيب الذى حرره ولكن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية - اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الذى أكدته فى شهادته بجلطة المحاكمة وعلى النحو سالف بيانه ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فى ذلك أمام محكمة النقض .

٨ - من المقرر أن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى يكون واقعا فى الدليل الذى تأخذ به المحكمة فيجعله متهادما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

٩ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديدا .

١٠ - لما كان لا يعيب الحكم ما استطرده إليه تزيدها - مما لم يكن بحاجة إليه من عدم تمييز المجنى عليها - لصغر سنها - بين القضيبي والأصبع وانعدام خبرتها العملية - ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة وإطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيدها إليه في منطقة أو في النتيجة التي انتهت إليها ، هذا إلى أن ما استند إليه الحكم في هذا الشأن هو من العلم العام فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١١ - من المقرر أن ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمئن إليها أن الطاعن واقعها كرها عنها وبغير رضاها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة الواقعة انشئ بغير رضاها بآركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١٢ - لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة الواقعة انشئ بغير رضاها التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليها مع غيرها أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليها ولو كانت في مكان



خاص ، كما لا يشترط كذلك أن يكون الجانى محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى المجنى عليها اعطاؤها دروسا خاصة والاشراف عليها فى هذا الصدد .

١٣ - من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما أن الادلة والاعتبارات التى ذكرتها من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم .

١٤ - من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى ولا عدم بيانه عناصر الضرر ، ذلك بأن فى اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه بينهما ، ويوجب الحكم عليه بالتعويض ، وكان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التى أوردها ارتكاب الطاعن لجريمة واقعة المجنى عليها بغير رضاها وهى الفعل الضار الذى الزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تثريب على المحكمة من بعد إن لم تبين مدى الضرر ولا عناصره التى قدرت التعويض المحكوم به على أساسها ، إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

١٥ - لما كانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها بمبلغ مائتى وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت بالأوراق من أنها قد ادعت بذلك المبلغ عن نفسها فقط ، فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يوجب تصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به للمدعية بالحق المدنى عن نفسها فقط .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه واقع المجنى عليها بغير رضاها بأن ا طرحها ارضا ورفع ثيابها ونحى عنها سروالها وكم فاها وجثم فوقها وأولج قضيبه بقلبها على النحو المبين بالتحقيقات حالة كونه ممن لهم سلطة عليها ، واحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت والددة المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عمالا بالمادة ٢٦٧ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وبالزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة واقعة أنشئ لم تبلغ سنها ستة عشر سنة كاملة بغير رضاها قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور والتناقض فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه عول - من بين ما عول عليه - فى إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليها ووالدتها رغم تعدد رواية كل منهما فى مراحل التحقيق المختلفة وعلى الرغم من عدم سماع أقوال المجنى عليها . كما أن الحكم لم يحصل أقوال المجنى عليها وشاهدتى النفى بطريقة كافية . واطرح أقوال شاهدتى النفى بأسباب غير سائغة .

هذا إلى أن الحكم اعتنق تصوير المجنى عليها للواقعة على الرغم من أن لا يتفق والعقل والمنطق إذ لا يتصور أن يباشر الطاعن الجنس مع المجنى عليها فى حضور مدرس آخر . يضاف إلى ذلك أن الحكم اسند إلى المجنى عليها أنها قررت بأن الطاعن اطرحتها أرضا ونزع عنها سروالها وكم فاحا وجثم فوقها وادخل قضيبه فى فرجها كما أسند إلى والدة المجنى عليها أنها قررت بأن المجنى عليها ابلغتها بأن الطاعن ارتكب الفحشاء معها وكل ذلك لا أصل له فى الأوراق . كما أن الحكم عول على الدليلين القولى والفنى رغم ما بينهما من تعارض لم يعن برفعه كما لم يرفع التعارض بين أقوال طبيبى مستشفى ..... وأقوال الطبيب الشرعى فى خصوص وصف إصابة المجنى عليها ولم يواجههم بما اختلفوا فيه ولم يندب لذلك كبير الاطباء الشرعيين . هذا فضلا عن أن التقرير الطبى الشرعى أثبت وجود تهتك بجزء من



غشاء بكارة المجنى عليها ثم انتهى إلى حدوث ايلاج كامل وهو ما يجعل الحكم متناقضا إذ أن الايلاج الكامل يستتبع بالضرورة تهتك غشاء البكارة بالكامل . هذا إلى أن التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بارتكاب الطاعن للجريمة كما تناقض الحكم إذ أورد فى موضع منه أن الطاعن اولج قضيبه فى فرج المجنى عليها ثم أورد فى موضع آخر أن المجنى عليها صغيرة لا تستطيع التمييز بين الاصبع والقضيب . وقصر الحكم فى التدليل على توافر ركن القوة وعلى أن الطاعن من المتولين تربية المجنى عليها . وأخيرا فإن المحكمة قضت فى الدعوى المدنية بتعويض المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها على الرغم من أنها لم تطلب الحكم بالتعويض بصفتها ولم تبين المحكمة وجه الضرر الذى أصاب المدعية بالحق المدنى كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة واقعة أنشئ لم تبلغ سنها ستة عشر سنة كاملة بغير رضاها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير

الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ولمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وكان التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة - وكما أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ، وإذا كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها الأسباب التى أقامت عليه قضاها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيدها عن معناها ويحرفها عن موضعها وبما يكفى بيانا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وأن تعرض عن حالة شهود النفى ما دامت لم تثق بما شهدوا به دون بيان العلة أو الإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها - فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض لأقوال شاهدي النفى واطرحها بأسباب سائغة ومن ثم فقد بات ما ينعاه الطاعن عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع أقوال المجنى عليها أو مواجهة طبيب مستشفى ..... بالطبيب الشرعى فيما اختلفوا فيه أو استدعاء كبير الأطباء الشرعيين ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته إلى طلب لم يبيده ومن ثم فإن النعى على المحكمة فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان ما أقام الحكم المطعون فيه قضاها له سند من الأوراق

على ما يبين من المفردات المضمومة - مما ينتفى عنه دعوى مخالفة الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وما جاء بأقواله من أن إصابة المجنى عليها كانت من جراء دخول قضيب ذكر بالغ منتصب بدفع شديد مما ترتب عليه حدوث تمزق شامل بالجزء الخلفى لغشاء البكارة وممتد إلى الشوكة الخلفية لفتحة مدخل المهبل إلى الجزء الأمامى لمنطقة العجان وأنه لا يمكن حدوث إصابة المجنى عليها من مثل اصطدامها بدراجة أو ادخال أصبع بفرجها ، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتطابق معه - فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل . وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعى لا يقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تستند فى قضائها إلى التقرير الطبى الابتدائى ولا إلى أقوال الطبيب الذى حرره ولكن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية - اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الذى أكدته فى شهادته بجلسة المحاكمة وعلى النحو السالف بيانه ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فى ذلك أمام محكمة النقض . لما كان



ذلك ، وكان التقرير الطبى الشرعى قد خلا من شبهة التناقض الذى يسقطه ومن ثم فإن استناد الحكم إليه كدليل فى الدعوى يشهد على ادانة الطاعن لايعيبه لما هو مقرر من أن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى يكون واقعا فى الدليل الذى تأخذ به المحكمة فيجعله متهادما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها وهو ما خلا منه الحكم المطعون فيه ولا يؤثر فى ذلك ما يشيره الطاعن من أن تقرير الطبيب الشرعى بنى على الترجيح لا القطع فإنه - بفرض صحته - فهو مردود بأن - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزيدا - مما لم يكن بحاجة إليه من عدم تمييز المجنى عليها - لصغر سنها - بين القضيبي والأصبع وانعدام خبرتها العملية - ما دام أنه اقام قضاءه بثبوت الجريمة واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه فى منطقة أو فى النتيجة التى انتهى إليها ، هذا إلى أن ما استند إليه الحكم فى هذا الشأن هو من العلم العام فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القضاء قد استقر على أن ركن القوة فى جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال

المجنى عليها التي اطمئن إليها أن الطاعن واقعها كرها عنها وبغير رضاها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لأثبات توافر جريمة الواقعة انثى بغير رضاها باركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى القانون لتشديد العقاب فى جريمة الواقعة انثى بغير رضاها التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليها مع غيرها أو أن يكون فى مدرسة أو معهد تعليم بل يكفى أن يكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى عليها ولو كانت فى مكان خاص ، كما لا يشترط كذلك أن يكون الجانى محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى المجنى عليها اعطاؤها دروسا خاصة والاشراف عليها فى هذا الصدد . وكان من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وإذا كانت الأدلة التي ساقتها بالحكم للتدليل على أن المتهم كانت له سلطة على المجنى عليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فإن ما أثبتته من توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٦٧/٢ من قانون العقوبات يكون صحيحا فى القانون - ويضحى منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى ولا عدم بيانه عناصر الضرر ، ذلك بأن فى اثبات الحكم وقوع

الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن فى ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه بينهما ، ويوجب الحكم عليه بالتعويض ، وكان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التى أوردتها ارتكاب الطاعن لجريمة الواقعة المجنى عليها بغير رضاها وهى الفعل الضار الذى الزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تشريب على المحكمة من بعد أن لم تبين مدى الضرر ولا عناصره التى قدرت التعويض المحكوم به على أساسها ، إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها بمبلغ مائتى وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت بالأوراق من أنها قد ادعت بذلك المبلغ عن نفسها فقط ، فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يوجب تصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به للمدعية بالحق المدنى عن نفسها فقط .

---



جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
ناجي اسحق وفتحي خليفة وسرى صيام نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد البارى .



### الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) وكالة . محاماة . إثبات . اقرار ، . حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، . تسببيه . تسبيب غير  
معيب ، .

عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم . إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله . علة  
ذلك ؟

صحة مباشرة المحامى للاجراء قبل استصدار توكيل ممن كلفه بالعمل . ما لم ينص القانون على  
خلاف ذلك .

الإقرار اللاحق فى حكم التوكيل السابق .

( ٢ ) إثبات ، اوراق رسمية ، . وكالة . حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، . محكمة الموضوع ، سلطتهما  
فى تقدير الدليل ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الجدل الموضوعى . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

مثال .

( ٣ ) وكالة . محاماة . حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، . تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . ما دامت لا تمس جوهر قضائه ولا تؤثر فى

النتيجة التى انتهى إليها .

( ٤ ) حكم ، اصداره ، . محكمة ثانى درجة ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، .

إيجاب إجماع آراء قضاء محكمة ثانى درجة عند الغاء الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية برفضها أو بعدم قبولها والقضاء بالتعويض . لا ينصرف إلى مخالفة الحكم الابتدائى للقانون . علة ذلك .

( ٥ ) محكمة ثانى درجة ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، . دعوى مدنية . نقض ، حالات الطعن .

مخالفة القانون ، ، نظر الطعن والفصل فيه ، . محكمة النقض .

الغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية وقبولها . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا تفوت احدى درجتى التقاضى على المدعى بالحقوق المدنية . اساس ذلك ؟

اغفال المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى المدنية والفصل فيه ابتداءً بالزام الطاعن بالتعويض . مخالفة للقانون . لا تملك محكمة النقض نقض الحكم فى هذا الخصوص لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها . علة ذلك ؟

١ - لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكالاتهم إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن فى ذلك تجاوز فى الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامى اجراء قبل ان يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على صحة توكيل المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - محاميه من اقرار الأول بذلك أمام القنصل المصرى فى واشنطن ، وكان الإقرار اللاحق فى حكم التوكيل السابق ، فإن الحكم يكون قد صح استدلاله وتكون منازعة الطاعن

في صفة رافع الدعوى وسلامة التوكيل الصادر له وأثر الاجازة اللاحقة عليه على غير أساس .

٢ - لما كان ما نقله الحكم عن الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، أن البيانات المتاحة لديها عن تحركات المواطنين سفرا ووصولا هي عن المدة من أول يناير سنة ١٩٨٣ حتى ٨ من فبراير سنة ١٩٨٦ - تاريخ تحرير الشهادة - وأنه لم يستدل فيها على بيانات خاصة بالمطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - لا يقطع بأن الأخير كان في تاريخ تحرير التوكيل في ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٣ مقيما خارج البلاد ، وهو ما انتهى إليه الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم أن الأصل تيقن الموثق من شخصية الموكل ، هو تقرير صحيح لا يفسد استدلاله ، فإن الحكم يكون قد استقام تدليله ، وينحل ما يدعيه الطاعن من مخالفة حجية الشهادة الرسمية والتعويل على افتراض قابل لحصول عكسه إلى محض جدل موضوعي في استخلاص عقيدة المحكمة لايجوز أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما خلص إليه من صحة التوكيل الصادر من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - إلى محاميه فإنه لا يعيبه ما استطرده إليه - من بعد - من تقرير قانوني خاطئ مفاده أن إثارة أمر تزوير التوكيل ذاك لا يكون إلا بالادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب يبين فيه كل مواضع التزوير المدعى بها ، لما هو مقرر من أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .



٤ - من المقرر أنه لا يجوز الغاء الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية برفضها أو بعدم قبولها والقضاء بالتعويض إلا بإجماع آراء القضاة ، إلا أن النظر فى استواء حكم القانون لا يحتاج إلى إجماع ، وهو الحال فى الدعوى ، إذ خالف الحكم الابتدائى القانون حين تصدى لعلاقة المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بوكيله بغير أن ينكر صاحب الشأن هذه الوكالة وعول على ذلك فى قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً فى هذا النطاق ، وهو بذلك لم يكن بحاجة إلى صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة .

٥ - لما كانت المحكمة الاستئنافية ، وقد قضت - فى الاستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بالغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية وقبولها ، فقد كان يتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على الطاعن - المدعى عليه بالحقوق المدنية - وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤١٩/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وفصلت فيه فصلاً مبتدأً بالزام الطاعن بالتعويض فإنها تكون قد خالفت القانون بيد أن هذه المحكمة لا تستطيع أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لأن هذا النعى لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعى سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون

الاجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعيه ، وليس ذلك شأن المادة ٢/٤١٩ من القانون الأخير .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعويه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكين لا يقابلهما رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوتين واحالتهما بحالتهما إلى محكمة جنح مصر القديمة المختصة وإذا احيلت الدعويين لمحكمة جنح مصر القديمة قررت المحكمة ضم الدعويين للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد ثم قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢/٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، والمادة ١٨٧ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أولا : برد ويطان التوكيل رقم ..... لسنة ..... توثيق عام روض الفرج المنسوب صدوره من ..... إلى الاستاذ / .....

ثانيا : بقبول الدفع المبدى من المتهم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء حكم محكمة أول درجة فيما

قضى به فى الدعوى المدنية والزام المدعى عليه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها والزام الطاعن التعويض قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه أقام قضاءه على عدم جواز التصدى لعلاقة الخصوم بوكالاتهم مع أن المنازعة فى نيابة الوكيل عن الأصيل ( المطعون ضده ) هى منازعة فى الصفة تنطوى على دفع بعدم قبول الدعوى يجوز للطاعن التمسك به ، وعول على إقرار المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية أمام القنصل المصرى فى واشنطن بصحة التوكيل الصادر منه لوكيله فى حين أنه إقرار لاحق لا يسبغ الشرعية على التوكيل المزور الذى رفعت الدعوى بموجبه ، كما أنه يخالف ما تفيده الشهادة الرسمية الصادرة من مصلحة وثائق السفر والجنسية أن المطعون ضده لم يكن موجودا فى البلاد فى تاريخ صدور ذلك التوكيل ، وخلص بغير تدليل إلى أن الشهادة تلك لا تجزم بإقامة المطعون ضده خارج البلاد فى التاريخ ذاك مع أنها شهادة رسمية تعتبر حجة على الناس كافة ، وعاب على الحكم الابتدائى فساد افتراضه وجود المطعون ضده فى الخارج لأن الأصل فى موثق التوكيل



تثبته من شخصية الموكل رغم أنه ليس ثمة ما يمنح الموثق من مخالفة هذا الأصل ، وأورد أن الادعاء بالتزوير يجب أن يكون بتقرير فى قلم الكتاب تبين فيه مواضع التزوير مع أن الطعن بالتزوير فى أوراق الدعوى جائز لسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها وأن دفع الطاعن بعدم قبول الدعيين المدنية والجنائية استناداً إلى تزوير التوكيل هو وسيلة دفاع تجوز بغير سلوك ذلك السبيل . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يجوز أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكالاتهم إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن فى ذلك تجاوز فى الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فإذا باشر المحامى اجراء قبل ان يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على صحة توكيل المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - محاميه من اقرار الأول بذلك أمام القنصل المصرى فى واشنطن ، وكان الإقرار اللاحق فى حكم التوكيل السابق ، فإن الحكم يكون قد صح استدلاله وتكون منازعة الطاعن فى صفة رافع الدعوى وسلامة التوكيل الصادر له واثرا الاجازة اللاحقة عليه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما نقله الحكم عن الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، أن البيانات المتاحة لديها عن تحركات المواطنين سفرا ووصولا هى عن المدة من أول يناير سنة ١٩٨٣ حتى ٨ من فبراير سنة ١٩٨٦ - تاريخ تحرير الشهادة - وأنه لم يستدل فيها على بيانات خاصة بالمطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - لا يقطع بأن الأخير كان فى تاريخ تحرير التوكيل فى ٢١

أغسطس سنة ١٩٨٣ مقيما خارج البلاد ، وهو ما انتهى إليه الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم أن الأصل تيقن الموثق من شخصية الموكل ، هو تقرير صحيح لا يفسد استدلاله ، فإن الحكم يكون قد استقام تدليله ، وينحل ما يدعيه الطاعن من مخالفة حجية الشهادة الرسمية والتعويل على افتراض قابل لحصول عكسه إلى محض جدل موضوعي في استخلاص عقيدة المحكمة لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما خلص إليه من صحة التوكيل الصادر من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - إلى محاميه ، فإنه لا يعيبه ما استطرده إليه - من بعد - من تقرير قانوني خاطئ مفاده أن إثارة أمر تزوير التوكيل ذاك لا يكون إلا بالادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب يبين فيه كل مواضع التزوير المدعى بها ، لما هو مقرر من أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضاائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم . لما كان ما تقدم ، فإن أسباب الطعن برمتها تكون على غير أساس .

ومن حيث أنه ولئن كان من المقرر أنه لا يجوز الغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية التبعية برفضها أو بعدم قبولها والقضاء بالتعويض إلا باجماع آراء القضاة ، إلا أن النظر في استواء حكم القانون لا يحتاج إلى إجماع ، وهو الحال في الدعوى ، إذ خالف الحكم الابتدائي القانون حين تصدى لعلاقة المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بوكيله بغير أن ينكر صاحب الشأن هذه الوكالة وعول على ذلك في قضاائه بعدم قبول الدعوى المدنية وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تطبيق القانون تطبيقا سليما في هذا النطاق ، وهو بذلك لم

يكن بحاجة إلى صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة .

ومن حيث إن المحكمة الاستئنافية ، وقد قضت - في الاستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعوى المدنية ويقبولها ، فقد كان يتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على الطاعن - المدعى عليه بالحقوق المدنية - وذلك اعمالاً لحكم المادة ٤١٩/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وفصلت فيه فصلاً مبتدأ بالزام الطاعن بالتعويض فإنها تكون قد خالفت القانون بيد أن هذه المحكمة لا تستطيع أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لأن هذا النعى لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعى سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الاجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، وليس ذلك شأن المادة ٤١٩/٢ من القانون الأخير . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً ومصادرة الكفالة والزام الطاعن بالمصاريف المدنية .



برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي اسحق وفتحي خليفة وسرى صيام نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الباري .



### الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ القضائية

(١) تزوير ، تزوير الاوراق الرسمية ، جريمة ، اركانها ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، .

الضرر في تزوير المحررات الرسمية . مفترض . علة ذلك ؟

لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً . كفاية أن يكون من الممكن انخداع بعض

الناس به .

مثال .

(٢) تزوير ، تزوير الاوراق الرسمية ، نقض ، اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

وضع صورة شخص آخر مزوره على المحرر الرسمي . طريقاً للتزوير اضافته القانون ٩ لسنة ١٩٨٤

إلى طرق التزوير التي عددها نص المادة ٢١١ عقوبات .

عدم تمييز الشارع بين طريقه وأخرى من طرق التزوير . كفاية كل منها لترتيب المسؤولية ولو لم

تتوافر الطرق الأخرى .

(٣) تزوير ، تزوير الاوراق الرسمية ، نقض ، اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة

النقض . علة ذلك ؟

مثال .

( ٤ ) نقص ، المصلحة في الطعن ، ، ارتباط . عقوبة ، العقوبة المبرره ، ، تزوير ، التزوير في محرر  
رسمي ، ، العثور على شيء فاقد واحتباسه ، نصب .

عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم بشأن جرمته العثور على شيء فاقد واحتباسه بنية تملكه  
والنصب . ما دام الحكم قد دانه بالجرائم الأربعة المنسوبة إليه وعاقبه بعقوبة الجريمة الأشد وهي تزوير محرر  
رسمي واستعماله . عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

١ - لما كان من المقرر أن الضرر في تزوير المحررات الرسمية مفترض لما في  
التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في  
إثبات ما بها ، وكان لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم  
لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً لكشفه أو متقناً  
يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به  
بعض الناس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البطاقة المزورة قد انخدع بها  
بعض الناس فعلاً إذ تمكن الطاعن بموجبها من استئجار « جهاز فيديو وشريطين »  
بعد أن قدمها للمؤجر اثباتاً لشخصيته ، فإن ما يثيره بشأن افتضاح التزوير وانعدام  
الضرر يكون غير سديد . ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه من  
أن المؤجر طلب توقيع آخر كضامن له ، إذ أن ذلك - بفرض صحته - لا يعدو أن  
يكون قصداً من المؤجر إلى ضمان حقه ولا يفيد البتة عدم اعتداده بالبطاقة المقدمة  
من الطاعن .

٢ - لما كان الشارع قد أضاف بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ إلى طرق التزوير التى عددها نص المادة ٢١١ من قانون العقوبات طريقا آخر هو وضع صورة شخص آخر مزوره على المحرر الرسمى ، وكان من المقرر أن طرق التزوير التى نص عليها القانون تندرج جميعها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة التى يعاقب عليها القانون ولم يميز الشارع بين طريقه وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا ، وكانت كل طريقة من طرق التزوير تكفى لترتيب المسئولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى ، فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى إدانته بـ لصق صورته على البطاقة بدلا من صورة صاحبها والتفتت عن صور التزوير الأخرى ، يكون غير سديد .

٣ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه ، لم يشر شيئا بشأن اختلاف اسم صاحب البطاقة المزورة فى تحقیقات الشرطة عنه فى باقى مراحل التحقيق ، فإن ما ينعاه فى هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما هو مقرر من أن قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقیق يخرج عن وظيفتها .

٤ - لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بشأن جرمته العثور على شئ فاقد واحتباسه بنية تملكه والنصب ، ما دام الحكم قد دانه بالجرائم الأربع المسندة إليه وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهى التزوير فى محرر رسمى واستعماله وذلك إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم ، فإن نعيه فى هذا الشأن يكون غير مقبول .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم ..... سجل مدنى ..... الخاصة بالمواطن ..... وذلك بوضع صورة شخص آخر مزوره ، بأن انتزع الصورة الخاصة بصاحب البطاقة ووضع صورته هو مكانها . ثانيا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لـ ..... صاحب محل تأجير أجهزة فيديو اثباتا لشخصيته عند تأجيره أحد الأجهزة . ثالثا : عثر على البطاقة الشخصية رقم ..... سجل مدنى ..... والخاصة بالمواطن ..... ولم يردها إلى صاحبها أو يسلمها للشرطة خلال الموعد القانونى واحتبسها لنفسه بنية تملكها . رابعا : توصل إلى الاستيلاء على جهاز الفيديو والمبين وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوك لـ ..... وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية وانتحال اسم كاذب وجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويره بأن طلب من المجنى عليه أن يسلمه جهاز فيديو على سبيل الإيجار وقدم ضمانا لذلك أوراق مزورة هى البطاقة الشخصية المزورة موضوع التهمة الأولى والخاصة بشخص آخر هو ..... بعد أن وضع عليها صورته هو وانتحل اسم صاحبها فسلمه المجنى عليه الجهاز

المذكور بناء على هذه الوسائل من الإيهام . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٣٢١ مكرراً ، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم التزوير فى محرر رسمى واستعماله والعثور على شئ فاقد واحتباسه بنية تملكه والنصب قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه ثبت من التحقيق وجود عبث بتاريخ وجهة اصدار البطاقة المدعى بتزويرها وهو ما يجعل التزوير مفضوحاً ويستحيل وقوع ضرر منه بدلالة أن مالك الجهاز المؤجر لم يعتد بها وطلب توقيع آخر كضامن للطاعن ، والتفتت المحكمة عن صور التزوير التى شابت البطاقة واكتفت فى الإدانة بواقعة لصق الصورة عليها ، وقد اثبت اسم صاحب البطاقة بتحقيقات الشرطة على نحو يفاير ما أثبت بجميع مراحل التحقيق ، كما أن ما شاب البطاقة من عبث يفقدها شكلها القانونى ويبطلها وبالتالى تنتفى جريمة العثور على شئ فاقد واحتباسه بنية تملكه ، هذا فضلاً عن أن الواقعة - لو

صحت - لا تمثل سوى جريمة شروع فى نصب تختص بها محكمة الجناح ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله أنه « بتاريخ ١٩٨٨/٤/٤ استأجر المتهم ..... جهاز فيديو وشريطين له لمدة أربع وعشرين ساعة مقابل مبلغ ثلاثة وعشرين جنيها من محل مخصص لذلك مملوك للمدعو ..... وقدم المتهم اثباتا لشخصيته البطاقة الشخصية رقم ..... سجل مدنى شبرا ملصقا عليها صورته رغم أنها صادرة باسم ..... ووقع المتهم على الأوراق الخاصة باستلام الاشياء المؤجرة له باسم صاحب هذه البطاقة التى يحملها والتى انخدع بها المؤجر ووثق بالمتهم وبعد أن تسلم المتهم جهاز الفيديو وشريطيه توجه لبيعه بميدان العتبة حيث تم ضبطه » وساق للتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ..... و ..... وما أفادت به إدارة التسجيل المدنى للبطاقات واعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الضرر فى تزوير المحررات الرسمية مفترض لما فى التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التى يعتمد عليها فى اثبات ما بها ، وكان لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا لكشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام تغيير الحقيقة فى الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان الحكم المطعون فيه

قد اثبت أن البطاقة المزورة قد انخدع بها بعض الناس فعلا إذ تمكن الطاعن بموجبها من استئجار « جهاز فيديو وشريطين » بعد أن قدمها للمؤجر اثباتا لشخصيته ، فإن ما يشيره بشأن افتضاح التزوير وانعدام الضرر يكون غير سديد . ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه من أن المؤجر طلب توقيع آخر كضامن له ، إذ أن ذلك - بفرض صحته - لا يعدو أن يكون قصدا من المؤجر إلى ضمان حقه ولا يفيد البتة عدم اعتداده بالبطاقة المقدمة من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أضاف بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ إلى طرق التزوير التى عددها نص المادة ٢١١ من قانون العقوبات طريقا آخر هو وضع صورة شخص آخر مزوره على المحرر الرسمى ، وكان من المقرر أن طرق التزوير التى نص عليها القانون تندرج جميعها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة التى يعاقب عليها القانون ولم يميز الشارع بين طريقه وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا ، وكانت كل طريقة من طرق التزوير تكفى لترتيب المسئولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى ، فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى إدانته بلمصق صورته على البطاقة بدلا من صورة صاحبها والتفتت عن صور التزوير الأخرى ، يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه ، لم يثر شيئا بشأن اختلاف اسم صاحب البطاقة المزورة فى تحقیقات الشرطة عنه فى باقى مراحل التحقيق ، فإن ما ينعاه فى هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما هو مقرر من أن قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقیق يخرج عن وظيفتها . لما كان



ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بشأن جرميتى العثور على شئ فاقد واحتباسه بنية قتلته والنصب ، ما دام الحكم قد دانه بالجرائم الأربع المسنده إليه وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهى التزوير فى محرر رسمى واستعماله وذلك إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات لجامع الارتباط بين تلك الجرائم ، فإن نعيه فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

بإئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د . عادل

قوره وحسن عميره ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن .



### الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ القضائية

( ١ ) نقض د ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ، . دعوى مدنية .

الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بالنقض منذ

صدوره . علة ذلك ؟

( ٢ ) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش د التفتيش بغير إذن ، . تلبس . دفع د الدفع ببطلان القبض

والتفتيش ، . حكم د تسببيه . تسبیب معيب ، . نقض د اسباب الطعن . ما يقبل منها ، . تهريب جمركي .

حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع

ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية دون

غيرها . عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أساس وعلة ذلك ؟

قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون إستجلاء صفة القائم بالضبط وما

إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية أم خارجها . يعيب الحكم

بالقصور . علة ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه ولئن صدر في غيبة المطعون ضدهم إلا أنه

إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يعتبر قد أضر بهم حتى يصح أن يعارضوا فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزاً .

٢ - لما كان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ منه أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنه التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفاً لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة لصالح الخزانة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور بل أنه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين

الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنه التهريب من شخص موجود فى حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع . أما خارج نطاق الدائرة الجمركية فليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش الحاصل من الرقيب السرى لعدم توافر حالة التلبس دون أن يستجلى صفة من قام بالضبط وهل هو من موظفى الجمارك أم من غيرهم وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أم خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لمن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو التقيد بقيودها ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور فى البيان ويوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم شرعوا فى تهريب البضائع الأجنبية المبينة بالأوراق بقصد الاتجار فيها وذلك دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم



والجريمة متلبس بها ، وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير المالية رقم ١١٦ سنة ١٩٨٠ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات . وادعى وزير المالية « بصفته » مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٩٦٠,٩٥٩ جنيه ومحكمة جنح الميناء ببورسعيد قضت حضورياً اعتبارياً للأول والثاني وغيابياً للثالث ببراءة المتهمين من الاتهام المسند إليهم ورفض الدعوى المدنية استأنف المدعى بالحقوق المدنية « بصفته » . ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت إدارة قضايا الحكومة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه ولثته صدر في غيبة المطعون ضدهم إلا أنه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يعتبر قد أضر بهم حتى يصح أن يعارضوا فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزاً .

وحيث إن مما ينهأ المدعى بالحقوق المدنية - بصفته - هو أن الحكم المطعون فيه

إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة الشروع فى تهريب جمركى ورفض الدعوى المدنية قبلهم قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه استند فى قضائه إلى عدم توافر حالة التلبس المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ورتب على ذلك بطلان القبض والتفتيش وما أسفر عنهما من اجراءات مع أن موظفى الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى غير مقيدين فى ذلك بتوافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « تخلص فى أن الرائد ..... ضابط مباحث منفذ المنزلة تقدم بمذكرة إلى السيد رئيس وردية المنفذ أثبت بها أنه قد وردت معلومات تفيد أن بعض محترفى التهريب يعتزمون استقلال اللنش المسمى بالجوكر فى نقل بضائع المنطقة الغير خالصة الرسوم الجمركية بقنال القابوطى بجوار أحد اللنشات الذى سوف يتم نقل المهرجات أثناء السير ويقوم الأخير باخفائها بأماكن غير ظاهرة بجسم اللنش . وقد اشتبه الرقيب السرى ..... فى اللنش المذكور عندما شاهده يسير بجوار أحد اللنشات المشبوهه والسابق ضبطها فى قضايا تهريب ، فقام بمطاردته حتى تمكن من الإمساك به ومرافقيه حيث شاهد جوالا بصالون اللنش فتم التحفظ عليهم وقد تبين أن محتويات الجوال كمية من الأقمشة

الأجنبية الغير خالصة الرسوم الجمركية وبناء على ذلك شكلت لجنة لجرد المضبوطات التى بين أنها عبارة عن ثلاثة وسبعين كيلو ونصف قماش تركى غير خالصة الرسوم الجمركية وحيث أنه بسؤال المتهم الثانى أنكر صلته بالمضبوطات وقد قام باستقلال اللش ولكن لا صلة له بالمضبوطات ويسؤال المتهم الثالث أنكر التهمة المسندة إليه ثم بنى الحكم قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على قوله « وحيث أنه لما كان الثابت من الجوال المضبوط وما به من أقمشة أجنبية الصنع كان داخل كابية اللش ولم يكن بحالة ظاهرة ولم تكن هناك ثمة مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب جريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية غير خالصة الرسوم الجمركية وأن ورود معلومات لضابط مباحث المنفذ على أن اللش المسمى بالجوكر سوف يستخدم فى نقل بضائع أجنبية غير خالصة الرسوم الجمركية ومشاهدة اللش المذكور يسير بجوار اللش المشبوه وسبق ضبطه فى قضايا تهريب فذلك لا يكفى لقيام حالة التلبس بجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية غير خالصة الرسوم الجمركية ، إذ أن الشرطى السرى الذى قام بعملية الضبط لم يشاهد البضائع الأجنبية بأى حاسة من حواسه .. وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان القبض وتفتيش المتهمين قد تم باطلا ، إذ أن المتهمين لم يكونوا فى حالة من حالات التلبس ومن ثم يترتب على ذلك بطلان الدليل المستمد من هذا القبض والتفتيش الباطلين وبطلان كافة الاجراءات التى تلتها ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهمين من الاتهام المسند إليهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ أ . ج . » ومن حيث أنه وقد انتهت المحكمة إلى براءة المتهمين من

الاتهام المسند إليهم فإنها تقضى برفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ منه أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنه التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفا لأجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة لصالح الخزانة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل أنه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنه التهريب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .



أما خارج نطاق الدائرة الجمركية فليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات فإن الحكم المطعون فيه إذ أنهى إلى قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش الحاصل من الرقيب السرى لعدم توافر حالة التلبس دون أن يستجلى صفة من قام بالضبط وهل هو من موظفى الجمارك أم من غيرهم وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أم خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لمن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو التقيد بقيودها ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور فى البيان ويوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن والزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية .

---

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د . عادل عبد الحميد ومحمود البنا نائبى رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم والبشرى الشوربجى .



### الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض ، أسباب الطعن ، عدم تقديمها ،

التقرير بالطعن دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟

( ٢ ) دستور . قانون الغاؤه ، الإلغاء الضمنى للقانون ،

الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة . تعارض التشريعات الأدنى معه . أثره ؟

إيراد الدستور نصا صالحا بذاته للاعمال . يوجب اعماله من يوم العمل به واعتبار الحكم المخالف له

منسوخا ضمنا بقوة الدستور . دون حاجة إلى سن تشريع أدنى .

( ٣ ) دستور ، تفسيره ، تفتيش ، تفتيش المساكن ، التفتيش باذن ، تلبس ، حكم ، تسبيبه .

تسبيب معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ،

للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا للقانون .

عدم استثناء حالة التلبس من ذلك . أساس ذلك ومؤداه ؟

النص فى المادة ٤٤ من الدستور على صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائى

مسبب وفقا للقانون وقابل للاعمال بذاته .

تعويل الحكم فى إدانة الطاعن على الدليل المستمد من نتيجة التفتيش دون الرد على الدفع

ببطلانه . قصور .

## (٤) طعن ، أثر الطعن ، .

اتصال وجه الطعن بغير الطاعن يوجب نقض الحكم بالنسبة له لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

١ - لما كان الطاعن الأول وأن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - الدستور هو القانون الوضعى الاسمى ، صاحب الصداره فإن على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ماتعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع ادنى ، لزم أعمال هذا النص فى يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

٣ - لما كان الدستور قد قضى فى المادة ٤٤ منه على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون » وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائى المسبب ، وذلك صونا لحرمة المساكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق

بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى إليه . وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى فى ذلك حالة التلبس التى لا تجيز - وفقا لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . لما كان ذلك وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى إجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان فإن حكم المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تريض صدور قانون ادنى ، ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائى مسبب إجراء لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها أن تفتيش مسكن الطاعن الثالث كان بناء على اذن تفتيش مسبب ، وكان الحكم قد عول فى قضائه بادانة الطاعن - من بين ما عول - على الدليل المستمد من نتيجة التفتيش التى أسفرت عن المضبوطات التى عثر عليها بهذا المسكن والتى أكدت الطيبة الشرعية وجود حيوانات منوية بها ، دون أن يرد على اثارة الطاعن فى شأن بطلاته مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .

٤ - وجوب نقض الحكم بالنسبة لباقي الطاعنين بما فيهم الطاعن الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بهم وحسن سير العدالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين و « آخرين قضى ببراءتهما » فى قضية الجناية بأنهم أولا : خطفوا بالاكراه المجنى عليها ..... وقد اقترنت بهذه الجناية جناية موقعة المخطوفة بغير رضاها وذلك بأن اتفق المتهمون الأربعة الأول فيما بينهم على خطف وأغتصاب أية انشى تقابلهم فى الطريق وتنفيذا لهذا الاتفاق استقل المتهمون الثلاثة الأول سيارة أجرة قيادة متهم مجهول وأخذوا يتجولون بها إلى أن تقابلوا مع المجنى عليها وهى تقف بالطريق العام فقام كل من المتهمين الأولين بأشهار مطواه قرن غزال مهددين المجنى عليها وأرغموها على استقلال السيارة حتى هبطوا منها باحدى الكازينوهات ثم أرغموها على السير معهم تحت تهديد المطواه إلى شقة المتهم الثالث حيث قام المتهم الأول بتهديدها بالمطواه التى كان يحملها وخلع عنها ملابسها عنوة وتجرد هو من ملابسه وجثم فوقها وأولج قضيبه فى فرجها ثم قام كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع باتيان مثل هذه الأفعال معها كرها عنها . ثانيا : أحرزوا بغير ترخيص سلاحا أبيض ( مطاوى ) قرن غزال . واحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وأدعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٣٢ من

قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة والزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصادرة السلاح المضبوط .  
فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع الأسباب يكونان معا وحده اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه اذ دانه مع آخرين بجريمتى خطف أنشى بالأكراه ومواقعتها بغير رضاها قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأن المدافع عنه دفع ببطلان تفتيش مسكنه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل البتة الرد على هذا الدفع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثالث دفع ببطلان تفتيش مسكنه لحصوله بغير اذن من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الدستور هو القانون الوضعى الاسمى ، صاحب الصداره فإن على ما دونه من

التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص فى يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان الدستور قد قضى فى المادة ٤٤ منه على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون » وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائى المسبب ، وذلك صونا لحرمة المساكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى إليه . وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى فى ذلك حالة التلبس التى لا تجيز - وفقا لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد . لما كان ذلك وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى إجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان فإن حكم المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية يعتبر منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تريض صدور قانون أدنى ، ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائى مسبب اجراء لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ . لما كان ذلك ، وكان مدونات الحكم

المطعون فيه لا يبين منها أن تفتيش مسكن الطاعن الثالث كان بناء على اذن تفتيش مسبب ، وكان الحكم قد عول في قضائه بادانة الطاعن - من بين ما عول - على الدليل المستمد من نتيجة التفتيش التي أسفرت عن المضبوطات التي عشر عليها بهذا المسكن والتي أكدت الطبية الشرعية وجود حيوانات منوية بها ، دون أن يرد على ما اثاره الطاعن في شأن بطلانه مع أنه لو صرح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والإعاده بالنسبة له ولباقي الطاعنين بما فيهم الطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بهم وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---



جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر وحسن حمزة نائبى رئيس المحكمة وحامد عبد الله ومصطفى كامل .



### الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) اثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه . تسبیب

غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

تقدير الأدلة فى الدعوى الجنائية موضوعى . كفاية الشك فى توافر ركن من أركان الجريمة أو فى

صحة إسناده إلى المتهم سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة .

( ٢ ) إتلاف أموال عامة . عقوبة ، تطبيقها ، . حكم ، تسببيه . تسبیب معيب ، . نقض ، اسباب

الطعن . ما يقبل منها ، .

العقوبة المقررة لجريمة إتلاف موظف عام أموال عامة عمداً هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ودفع

قيمة الأموال التى أتلفها . المادة ١١٧ مكرراً عقوبات .

( ٣ ) عقوبة ، العقوبات الأصلية و التكميلية ، . جب العقوبة ، . إرتباط . إتلاف أموال عامة عمداً .

إستيلاء على مال للدولة . نقض ، حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون ، .

عقوبة الجريمة الأشد تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة دون العقوبات التكميلية

أساس ذلك ؟

إغفال الحكم القضاء بإلزام المتهم بدفع قيمة الأموال التى أتلفها المنصوص عليها فى المادة ١١٧

مكرراً عقوبات مع عقوبة الجريمة الأشد خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه .

خلو الأوراق من قيمة الأموال التى أتلفها المتهم يوجب نقض الحكم والإحالة .

١ - من المقرر أن تقدير الدليل في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ،  
فما اطمأنت إليه أخذت به ، وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه دون أن تسأل حساباً  
عن ذلك ما دامت قد تشككت في توافر ركن من أركان الجريمة أو في صحة  
إسناده إلى المتهم ، إذ ملاك الأمر يرجع إلى وجدان قاضيهما ، ما دام الظاهر أنه  
أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءً على أسباب تكفى لحمله كالحال في  
الدعوى .

٢ - لما كانت المادة ١١٧ مكرراً من قانون العقوبات تنص على أن « كل  
موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمداً في أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق  
أو غيرها للجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو للغير متى كان  
معهوداً بها إى تلك الجهة يعاقب بالعقوبة المقيدة للحرية المشار إليها بهذا النص ،  
كما يحكم على الجانى في جميع الأحوال بدفع قيمة الأموال التي خربها أو أتلفها  
أو أحرقها .

٣ - لما كان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها  
ارتباطاً لا يقبل التجزئه تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون  
أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طبيعتها فكرة رد الشيء  
إلى أصله أو التعويض المدنى للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة  
ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة  
الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من  
جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان مما يصدق  
عليه هذا النظر عقوبة دفع قيمة الأموال التي خربها الجانى أو أتلفها المنصوص

عليها في المادة ١١٧ مكررا من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بإلزام المطعون ضده الأول بدفع قيمة الأموال التي أتلّفها إعمالا لنص المادة سائلة البيان يكون قد خالف القانون . وإذا كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن قيمة الأموال التي أتلّفها المطعون ضده الأول غير محددة فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... ( طاعن )

٢ - ..... بأنهما أولا : المتهم الأول : بصفته موظفا عاما « كاتب بدائرة الأحوال المدنية بالقليوبية أتلّف عمداً أموالاً منقولة مملوكة لجهة عمله سائلة الذكر باتلاف الجزء المعدنى بباب المخزن المعد لوضع القفل الذى يحكم اغلاقه به « رزه » لمقر دائرة الأحوال المدنية بالقليوبية وكان ذلك بقصد تسهيل استيلائه بغير حق على مال عام والأوراق المملوكة لتلك الجهة وتوصل بذلك إلى الاستيلاء دون حق على مبلغ ٩٤٠ جنيها ، ٢٥٠ نموذج لبطاقة شخصية بيضاء ، ٥٠ نمودجا لبطاقات عائلية والمملوكة لجهة عمله سائلة الذكر . ثانيا : المتهم الثانى : أخفى أوراقاً متحصلة من جناية بأن أخفى المطبوعات المبينة بالبند أولاً مع علمه بأنها متحصلة من الجناية المسندة إلى المتهم الأول . واحالتهما إلى محكمة أمن الدولة العليا بنهما لمحاكمتهما طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٣ ، ١١٧ مكررا ، ١١٨ ، ١/١١٩ مكررا أ/٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون : أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ تسعمائة وأربعون جنيها ورد مبلغ أربعون جنيها وعزله من وظيفته عما أسند إليه . ثانيا : ببراءة المتهم الثانى مما أسند إليه .

فطعن كل من المحكوم عليه الأول والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده الثانى ..... من تهمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية ودان المطعون ضده الأول بجريمتى الاستيلاء بغير حق على أموال عامة واتلاف أموال عامة عمداً قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم أسس قضاءه بالبراءة على انتفاء علم المطعون ضده الثانى بأن المطبوعات متحصلة من جناية مستدلاً على ذلك بمبادرته بتقديمها إلى الضابط فور طلبها على الرغم من أن ذلك لا يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها سيما وأن المطبوعات غير مسموح بتداولها خارج السجل المدنى ، كما أنه - الحكم المطعون فيه - عندما دان المطعون ضده الأول وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد للإرتباط اغفل القضاء بالزامه بدفع قيمة الأموال التى أتلّفها المنصوص عليها بالمادة ١١٧



مكرراً من قانون العقوبات كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لتهمة اخفاء أشياء متحصلة من جناية المسندة إلى المطعون ضده الثانى ، خلص فى منطق سائع وتدليل مقبول إلى إنتفاء علمه بأن المضبوطات متحصلة من جناية استيلاء على الأموال العامة المسندة إلى المطعون ضده الأول - وبالتالي تخلف القصد الجنائى لديه ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الدليل فى الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، فما اطمأنت إليه أخذت به ، وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه دون أن تسأل حساباً عن ذلك ما دامت قد تشككت فى توافر ركن من أركان الجريمة أو فى صحة إسناده إلى المتهم ، إذ ملاك الأمر يرجع إلى وجدان قاضيه ، ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله كالحال فى الدعوى . فإنه يتعين رفض الطعن بالنسبة له موضوعاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان المطعون ضده الأول بهما قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ تسعمائة وأربعون جنيهاً ورد مبلغ أربعون جنيهاً وعزله من وظيفته عما أسند إليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٧ مكرراً من قانون العقوبات تنص على أن « كل موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمداً فى أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو للغير متى كان معهوداً بها أى تلك الجهة يعاقب بالعقوبة المقيدة للحرية المشار إليها بهذا النص ، كما يحكم على الجانى فى جميع الأحوال بدفع قيمة الأموال التى خربها أو أتلفها أو أحرقها ، ولما كان الأصل

أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئه  
تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى  
العقوبات التكميلية التى تحمل فى طبيعتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض  
المدنى للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى  
هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها  
مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع  
عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة دفع  
قيمة الأموال التى خربها الجانى أو أتلّفها المنصوص عليها فى المادة ١١٧ مكررا  
من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بإلزام المطعون ضده  
الأول بدفع قيمة الأموال التى أتلّفها إعمالا لنص المادة سالفه البيان يكون قد  
خالف القانون . وإذ كان يبين من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها  
أن قيمة الأموال التى أتلّفها المطعون ضده الأول غير محددة فإن محكمة  
النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض  
الاحالة . بالنسبة إلى المطعون ضده الأول ..... ودون حاجة لبحث أوجه  
الطعن المقدمة منه .

---

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مصطفى طاهر وحسن حمزة نائبى رئيس المحكمة ومجدى الجندي وحامد عبد الله .



### الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) دعوى جنائية ، تحريكها ، . نيابة عامة . إعلان . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى لا تعد الدعوى مرفوعة به التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به رفع الدعوى وترتب عليه كافة الآثار القانونية .

عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة . رهن بإعلان التكليف .

( ٢ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . إثبات ، شهود ، . حكم ، تسببيه ، تسبيب غير

معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود . أخذها بشهادة

شاهد . مؤداه : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام أنه إستخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض

فيه .

( ٣ ) إثبات ، شهود ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل

منها ، .

حق المحكمة فى الأخذ بأقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النفى دون بيان العله .

( ٤ ) دفع د الدفع بتلفيق التهمة ، . حكم د تسببيه . تسبیب غیر معيب ، . نقض د أسباب الطعن .

ما لا يقبل منها ، .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستأهل رداً صريحاً .

( ٥ ) إثبات د خبرة ، . محكمة الموضوع د سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض د أسباب الطعن . ما لا

يقبل منها ، .

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعى .

( ٦ ) إثبات د خبرة ، . محكمة الموضوع د سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض د أسباب الطعن . ما لا

يقبل منها ، .

حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لا يجزم به الخبير فى تقريره . حد ذلك ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر قانوناً - على ما جرت به نصوص قانون الإجراءات الجنائية فى

شأن رفع الدعوى من النيابة العامة أمام محاكم الجناح والمخالفات - أن الدعوى

الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن

التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً لإعداد ورقة التكليف بالحضور ، وأن

التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به رفع الدعوى ويترتب عليه كافة الآثار

وبدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى فى حوزة المحكمة .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها بما

ترتاح إليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها



اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان التناقض في أقوال الشاهد - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة منها استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه كما هو الشأن في الدعوى المطروحة .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وأن تعرض عن حالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان العلة .

٤ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا صريحا ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها .

٦ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل المستمد من تقرير الطبيب الشرعي مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً بـ ..... الإصابة

الموصوفه بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلفت عنها لديه من جرائمها عاهة مستديمة هى استئصال الخصية اليسرى . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا نهائيا والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ألفى جنيه تعويضا .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الطاعن تمسك ببطلان احالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بعد سابقة رفعها إلى محكمة الجناح وقبل فصلها فيها إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون ، وقد عول الحكم فى الإدانة على أقوال المجنى عليه برغم تناقضها ودون أن يبين علة اطراحه أقوال الشهود الذين نفوا صحة الاتهام أو يعرض لدفاع الطاعن بشأن تلفيقه كما أنه أعتمد على التقرير الطبى الشرعى - دون التقرير الطبى الابتدائى - مع أنه جاء لاحقا على تغير معالم إصابة المجنى عليه بالتداخل الجراحى مما يتناقض مع ما انتهى إليه من تحديد سببها بأنه

الاعتداء على المجنى عليه فضلا عن أن مبنى التقرير هو مجرد الجواز لا الجزم ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليه مستمدة من أقوال المجنى عليه وما أثبتته التقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرح الدفع المبدى من الطاعن ببطلان إجراءات حالته إلى محكمة الجنايات بعد سبق تقديمه إلى محكمة الجنح وقبل أن تفصل هذه الأخيرة في الدعوى تأسيساً على أن النيابة العامة كانت قد أمرت بتقديمه إلى محكمة الجنح عن جريمة الضرب البسيط ثم تبين لها قبل إعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمامها تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه مما يخولها الحق في إعادة رفع الدعوى - بعد تحقيقها - أمام محكمة الجنايات عن جنابة العاهة لعدم اتصال محكمة الجنح بها ، وإذا كان من المقرر قانوناً - على ما جرت به نصوص قانون الإجراءات الجنائية في شأن رفع الدعوى من النيابة العامة أمام محاكم الجنح والمخالفات - أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً لإعداد ورقة التكليف بالحضور ، وأن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به رفع الدعوى ويترتب عليه كافة الآثار وبدون إعلان هذا التكليف لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر في رفض الدفع المبدى من الطاعن يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها

مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها  
اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان  
التناقض في أقوال الشاهد - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص  
الإدانة منها استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه كما هو الشأن في الدعوى المطروحة .  
كما وأن من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض  
عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان العلة ، وكان الدفع  
بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً صريحاً ، فإن النعي  
على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد  
أثبت أن إصابة المجنى عليه التي نشأت عنها العاهة حدثت من الاعتداء عليه بالركل  
أخذاً بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي اطمأن إليه في حدود سلطته التقديرية ،  
وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم  
إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى التقرير الطبي الشرعي فهي غير ملزمة من بعد أن  
تعرض لغيره من التقارير التي لم تأخذ بها ، كما أن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن  
تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها  
وأكدته لديها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في  
تقدير الدليل المستمد من تقرير الطبيب الشرعي مما تستقل به محكمة الموضوع  
ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد أحمد حسن ومحمود رضوان وصلاح عطية نواب رئيس المحكمة وفريد عوض على .



### الطعن رقم ١١٠٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) حكم ، وصف الحكم ، بيانات الديباجة ، محضر الجلسة .

مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟

العبارة فى وصف الحكم . بحقيقة الواقع فى الدعوى . لا بما يرد خطأ فيه أو فى محضر الجلسة حضور الطاعن أولى الجلسات المتلاحقة التى أنتهت بصدر الحكم . يجعله حضورى اعتبارى وإن وصفته المحكمة بأنه غيابى .

( ٢ ) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، حكم ، وصفه ، .

المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى طبقا للمادة ٢٤١ إجراءات . ما يشترط لقبولها ؟

( ٣ ) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، دفاع ، الاخلال بحق

الدفاع . ما يوفره ، .

عدم صحة الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانته . إذا كان تخلفه

راجعا إلى عذر قهرى .

محل نظر العذر وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض .

سريان ذلك على المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى . علة ذلك ؟

( ٤ ) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الاتسباب » ، « ميعاده » ، « شهادة مرضية » ، « معارضة » .

إحتساب ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة من يوم صدوره . علته : علم الطاعن به فى

ذلك اليوم . إنتقاء العلة لمانع قهرى . أثره : بدء الميعاد من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

ثبوت أن العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه أثره . اعتبار الميعاد كاملا .

قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعا من مباشرة إجراءات الطعن . امتداد الميعاد بعد زوال

المانع بعشرة أيام .

اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن بما يثبت قيام العذر المانع من

حضور جلسة المعارضة . أثر ذلك ؟

١ - من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التى

تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى جلسة أخرى ، وأن العبرة فى

وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هو بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد خطأ فيه

أو فى محضر الجلسة . لما كان ذلك وكان الطاعن قد حضر بجلسته ١٩٨٦/١/١٩

ثم تخلف عن حضور باقى الجلسات فحكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا واصفة

حكمها بأنه غيابى مع أنه فى حقيقته حضورى اعتبارى مادام أن الثابت أنه حضر

أولى الجلسات المتلاحقة التى انتهت بصدور ذلك الحكم .

٢ - من المقرر أن المعارضة فى مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١

من قانون الاجراءات الجنائية إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام العذر الذى منعه من

الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى ،

ولما كان الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته فى الحكم

المحضورى الاعتبارى ولم يقدم بالتالى عذر تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وهو فى حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة .

٣ - لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة راجعا إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض ، ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة فى الحكم المحضورى الاعتبارى لأن المقتضى فى الحالتين واحد ، إذ أن من شأنه فى المعارضة فى الحكم الغيابى حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومن شأنه فى المعارضة فى الحكم المحضورى الاعتبارى حرمان المعارض من اثبات عذره فى عدم حضور الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم والذي يتوقف على ما يبيده فى هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها .

٤ - لما كانت علة احتساب ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم - وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعا من مباشرة إجراءات الطعن فى هذه الحالة وحدها جرى قضاء

هذه المحكمة على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام ، ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادتين الطبيتين السالفتين وتطمئن إلى صحتها فإنه يكون قد ثبت قيام العذر المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، وإذا كان العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل تقريره بالطعن وإيداع الأسباب ، فإن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لـ ..... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح ديرمواس قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية « مأمورية ملوى الاستئنافية » قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في معارضته الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن قد شابه البطلان ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي حددت لنظر معارضته إلا لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادتين الطبيتين المرفقتين بالطعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ، وأن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر الجلسة ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد حضر بجلسته ..... ثم تخلف عن حضور باقى الجلسات فحكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا واصفة حكمها بأنه غيابي مع أنه في حقيقته حضوري اعتبارا مادام أن الثابت أنه حضر أولى الجلسات المتلاحقة التي انتهت بصدر ذلك الحكم ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد عارض في ذلك الحكم . وكان من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام العذر الذي منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري ، ولما كان الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته في الحكم الحضوري الاعتباري ولم يقدم بالتالي عذر تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه فقضت

المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وهو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة راجعا إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض ، ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري لأن المقتضى في الحالتين واحد ، إذ أن من شأنه في المعارضة في الحكم الغيابي حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومن شأنه في المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري حرمان المعارض من اثبات عذره في عدم حضور الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم والذي يتوقف على ما يبيده في هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها . لما كان ذلك وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادتين طبييتين الأولى تفيد أنه كان مريضا في الفترة من ..... ولمدة أسبوع والثانية تفيد مرضه لمدة خمسة أشهر ابتداء من ..... وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ..... وهو تاريخ يدخل في فترة مرضه الأولى - باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الحضوري الاعتباري كأنها لم تكن - وهو حكم بعدم قبول المعارضة وفقا لصحيح القانون ولما كانت علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهري فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم - وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون

العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعا من مباشرة اجراءات الطعن ففي هذه الحالة وحدها جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام ، ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادتين الطبيتين السالفتين وتطمئن إلى صحتها فإنه يكون قد ثبت قيام العذر المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، وإذا كان العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل تقريره بالطعن وإيداع الأسباب ، فإن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

---

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين طلعت  
الاكياي ومحمود عبد الباري نائبى رئيس المحكمة وامين عبد العليم ومصطفى الشناوى .

٤١

### الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض د أسباب الطعن . عدم تقييمها ، .

عدم تقديم الطاعن أسباب الطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .

( ٢ ) إختصاص د الإختصاص الولائى ، . محكمة الجنايات د إختصاصها ، . محكمة أمن الدولة طوارئ .

قانون د تفسيره ، .

المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ  
إستثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية إختصاصها  
بالفعل فى هذه الجرائم .

( ٣ ) إختصاص د الإختصاص الولائى ، . محكمة الجنايات د إختصاصها ، . محكمة أمن الدولة طوارئ

. سرقة . سلاح . إرتباط . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إنعقاد الإختصاص بمحاكمة الطاعن عن جريمة السرقة ليلاً مع التعدد وحمل سلاح . للقضاء الجنائى

العادى . أساس ذلك ؟ .



(٤) محكمة الموضوع ، سلطتها في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، ، إثبات ، بوجه

عام ، ، نقض ، أسباب الطعن ، ، ما لا يقبل منها ، ،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، موضوعي ، ما دام سائغا .

(٥) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، ، نقض ، أسباب الطعن ، ، ما لا يقبل منها ، ،

وزن أقوال الشهود ، موضوعي .

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . ما دام إستخلاصه سائغا .

تقدير الأدلة . تستقل به محكمة الموضوع .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضوريا بتاريخ

١٩٨٩/١١/١٢ فقرر الطاعن الثاني ..... بالطعن فيه بطريق

النقض في ١٩٨٩/١١/٢٢ في الميعاد - بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعنه لم

تودع حتى انقضى الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن

أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعون يوما من

تاريخ الحكم الحضوري ، دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد . ومن ثم يتعين

القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من

القانون المشار إليه .

٢ - من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن

محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم إستثنائية ، ولما كان القانون رقم ١٦٢

لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١

والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وإن اجاز في المادة التاسعة منه احواله الجرائم

التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه  
أو في تشريع آخر أي نص على انفرادها في هذه الحالة باختصاص بالفصل  
فيها .

٣ - لما كانت الجرائم المسندة إلى الطاعن وغيره من المتهمين هي السرقة  
ليلا مع التعدد وحمل سلاح واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين واحراز  
أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم إلى  
المحاكم العادية فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائي العادي ،  
يؤيد هذا ما نصت عليه المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها  
الأخيرة من أنه في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع  
الجرائم أمام محكمة واحدة إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية  
وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم  
العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وإذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠  
لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وكذلك أمر رئيس الجمهورية رقم ( ١ ) لسنة  
١٩٨١ بحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص  
عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين  
المعدلة له قد خلا أيهما كما خلا أي تشريع آخر من النص على انفراد محاكم أمن  
الدولة المشكلة وفق قوانين الطوارئ بالفصل وحدها دون غيرها في هذه الجرائم أو  
الجرائم المرتبطة بها أو المرتبطة هي بها ، فإنه لا يغير من هذا الأصل العام ما نصت  
عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه « إذا كون  
الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد

وكانت احدى تلك الجرائم داخله فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة طوارئ وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات « ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد إفراد محاكم أمن الدولة بالفصل وحدها دون سواها فى أى نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الاحوال المماثلة .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب .

٥ - لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . وكانت المحكمة قد بينت فى حكمها واقعة الدعوى على الصورة التى استقرت فى وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية لها . ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا فى تعويله فى قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تضارب أقوالهم ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم ( ١ ) سرقوا جهاز التلفزيون المبين وصفا بقيمة بالأوراق والمملوك لـ ..... وكان ذلك ليلا حالة كونهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة ( ٢ ) استعملوا القوة والعنف والتهديد مع موظفين عموميين هم الرائد ..... رئيس وحدة البحث الجنائي لمركز شرطة ..... وأفراد الشرطة السريين المرافقين له لحملهم بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من أعمال وظيفتهم بأن أطلقوا عليهم وابلا من الأعيرة النارية من أسلحة كانت بحوزتهم لمنعهم من مطاردتهم ولم يبلغوا بذلك مقصدهم ( ٣ ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة بندقية المانى عيار ٧, ٩٢ وأخرى طراز لى انفليد عيار ٣٠٣ من البوصة وسلاح يدوى محلى الصنع عيار ٦٢, ٧, ٣٩ مم . ( ٤ ) أحرزوا ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لأى منهم باحرازها وحيازتها . وأحالتهم إلى محكمة جنيات قنا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ..... عملا بالمواد ١٣٧ مكرراً / ١ / ٢ ، ٣١٦ عقوبات المعدلتين بالقانون ٦٢/١٢٠ و ١ ، ٦ ، ١/٢٦ ، ٢ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٧٨/٢٦ ، ١٩٨١/١٦٥ والجدول رقم ( ٢ ) والبند ( ب ) من القسم الأول من الجدول رقم ( ٣ ) الملحقين بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ عقوبات بمعاقبتهم بالسجن لمدة خمس



سنوات عما أسند إلى كل منهم وبمصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة وبتفريم كل  
منهما خمسون جنيهاً ٢٠ ج.د.

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضورياً بتاريخ  
١٩٨٩/١١/١٢ فقرر الطاعن الثانى ..... بالطعن فيه بطريق  
النقض فى ١٩٨٩/١١/٢٢ فى الميعاد - يبدو أن الأسباب التى بنى عليها طعنه لم  
تودع حتى انقضى الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعون يوماً من  
تاريخ الحكم الحضورى ، دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد . ومن ثم يتعين  
القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من  
القانون المشار إليه .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم السرقة  
ليلاً مع التعدد وحمل سلاح ظاهر واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين  
واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور  
فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه كان يتعين على محكمة الجنايات التى  
أصدرت الحكم إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ المختصة  
بنظرها ، كما عول الحكم على أقوال شهود الإثبات رغم ما شابها من تناقض ، كما

تضارب الشاهد الأول فى أقواله بالتحقيقات عن مقاومة المتهمين للقوة . هذا فضلا عن أن أقوال هؤلاء الشهود على أن الواقعة حدثت ليلا بما لم يمكنهم من التعرف على المتهمين ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن الأول والمحكوم عليهما الآخرين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والمتهمين الثانى والثالث بالتحقيقات ومن تقريرى فحص الأسلحة والطلقات المضبوطة وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم إستثنائية ، ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وإن اجاز فى المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أو فى تشريع آخر أى نص على انفرادها فى هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها ، ولما كانت الجرائم المسندة إلى الطاعن وغيره من المتهمين هى السرقة ليلا مع التعدد وحمل سلاح واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم إلى المحاكم العادية فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائى العادى ، يؤيد هذا ما نصت عليه المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الأخيرة من أنه فى أحوال الارتباط التى يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة

إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وإذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وكذلك أمر رئيس الجمهورية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا أيهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على إنفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قوانين الطوارئ بالفصل وحدها دون غيرها في هذه الجرائم أو الجرائم المرتبطة بها أو المرتبطة هي بها ، فإنه لا يغير من هذا الأصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخله في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة طوارئ وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » ذلك أنه لو كان الشارع قد أراد إفراد محاكم أمن الدولة بالفصل وحدها دون سواها في أى نوع من الجرائم لعمد إلى الإفصاح عنه صراحة على غرار نهجه في الأحوال المماثلة ، لما كان ذلك فإن النعى بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائياً يكون على غير أساس .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل

والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . وكانت المحكمة قد بينت فى حكمها واقعة الدعوى على الصورة التى استقرت فى وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية لها . ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا فى تعويله فى قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تضارب أقوالهم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
ناجى اسحق وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى سليمان .

٤٢

### الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض ، أسباب الطعن ، ايداعها ، .

عدم ايداع الطاعن أسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . أساس ذلك ؟

( ٢ ) حريق عمد . تلبس . مأمورو الضبط القضائى ، سلطاتهم ، . جناية . جنحه . تفتيش ، التفتيش

بغير اذن ، .

لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على  
ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه . جواز اصدار أمر بضبطه  
وإحضاره عند عدم وجوده . أساس ذلك ؟

( ٣ ) حريق عمد . تلبس . مأمورو الضبط القضائى ، سلطاتهم ، . قبض . تفتيش ، التفتيش بغير اذن

، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . دفع ، الدفع بىطلان القبض ، .

التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .

تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة

الموضوع .

انتقال مأمور الضبط إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمان . لا ينفى قيام حالة التلبس . ما دام قد

بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة وشاهد آثار الجريمة بادية .

صدر أمر بالقبض على المتهم من يملكه قانوناً . يوجب على رجال السلطة العامة جميعاً تنفيذه .  
مثال لتسبيب كاف لقيام حالة تلبس فى جريمة حريق عمد .

خطأ : ومثاله

( ٤ ) نقض : اسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

عدم قبول إثارة الطاعنين لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان اقرارهما للأمور الضبط بسبب  
استجوابه لهما . مادام أيا منهما لم يثر ذلك أمام محكمة الموضوع .

( ٥ ) حكم : تسببيه . تسبيب غير معيب . محكمة الموضوع : سلطتها فى تقدير الدليل . نقض :

اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . إثبات : بوجه عام ، : شهود ، : أوراق ، .

الجدل فى تقدير أدلة الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به .

مثال .

( ٦ ) حكم : ما لا يعيبه فى نطاق التدليل .

الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم . ما هيته ؟

مثال لخطأ فى الاسناد . لا يعيب الحكم .

( ٧ ) إثبات : شهود .

للمحكمة الأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وإن خالف قولاً آخر له فى جلسة المحاكمة .

( ٨ ) إثبات : شهود . محكمة الموضوع : سلطتها فى تقدير الدليل .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

( ٩ ) اثبات ، شهود ، معاينه ، . اجراءات ، اجراءات التحقيق ، . اجراءات المحاكمة ، . محكمة

الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . حريق عمد .

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم تر هي حاجه إلى

إجرائه .

مثال .

( ١٠ ) حريق عمد . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

كفاية بيان الحكم أن الطاعنين قد اسهما في ارتكاب جريمة الحريق العمد ، كفاعلين أصليين فيها .

بيان دور كل منهما فيها غير لازم .

١ - لما كان الطاعن ..... وإن قرر بالطعن بالنقض في

الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه عدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم

المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

٢ - لما كانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون

رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد اجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات

أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم

الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فإذا لم يكن حاضراً جاز للمأمور اصدار

أمر بضبطه واحضاره .

٣ - من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمان ، ما دام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن الأول ببطلان القبض عليه لانعدام حالة التلبس ورد عليه بقوله « بأن حالة التلبس متوافرة في الجريمة إذ انها حالة تلازم الجريمة ذاتها وكون انتقال ضابط الواقعة إلى محل الجريمة فور ابلاغه بحدوثها من شرطة النجدة ومشاهدته آثار حدوثها وآثار الحريق الحاصل في محل المجنى عليه وقيامه بمعاينة ذلك بعد برهة يسيرة من إطفاء الحريق وتأكدته من شخص مرتكبها من شهود الواقعة فإن المحكمة ترى أن ذلك يعد كافيا لقيام حالة التلبس التي تجيز له القبض على المتهمين ويكون ما قام به من اجراءات قبضه على المتهمين والتحفظ على مكان الجريمة واططار النيابة العامة لتولى التحقيق وعرض الأمر عليها مع شهود الواقعة قد تم صحيحا ويصح ما يترتب عليه من اجراءات ومن ثم يكون الدفع قائم على غير سند من القانون والواقع » فإن ما أورده الحكم فيما تقدم ردا على الدفع ببطلان القبض وسلامة الاجراءات التالية له يكون سديدا في القانون - ولا ينال من ذلك ما يثيره الطاعن الأول من أن الضابط الذي قام بالقبض غير الذي انتقل إلى مكان الحادث فور الابلاغ به - ما دام لا يدع بأن من قام بالقبض لم يكن مأمورا به من زميله الأمر الذي شاهد الجريمة في حالة تلبس ، ولان



صدور أمر بالقبض على المتهم ممن يملكه قانونا يوجب على رجال السلطة العامة جميعا تنفيذه .

٤ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين لم يشر شيئا أمام محكمة الموضوع بخصوص بطلان اقرارهما لمأمور الضبط بالجريمة - لأنه كان وليد استجوابه لهما - فلا يقبل منهما طرح هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعن الأول وما اثاره عن عدم وجود اسم شهرة له - وأن المجنى عليه في إقراره المكتوب لم يسند له فيه أى إتهام ثم ا طرح دلالتهم اطمئنانا منه لأدلة الثبوت التى أوردها ، فإنه يكون قد واجه فحوى المستنديين المقدمين للمحكمة بما يغنى عن ايراد مؤدى كل منهما على استقلال ، ويضحى ما يثيره الطاعن الأول بصدد ذلك بأن المحكمة أخطأت وصف ثانيهما ولم تناقش المجنى عليه فى مضمونه أو ترفع التناقض بين أقواله فى التحقيقات مع ما ورد فى الاقرار محض جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .

٦ - لا محل لتعيب الحكم فيما أورده عن وجود اسم شهرة للطاعن ..... خلافا للحقيقة لأنه - وبفرض خطأ الحكم فى ذلك - غير مؤثر فى منطقته ولا فى النتيجة التى انتهى إليها ما دام الطاعن لا ينازع فى أن الحكم أورد اسمه الأسمى الصحيح وذلك لما هو مقرر من أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة .

٧ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وإن خالف قولاً آخر له فى جلسة المحاكمة فإن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أخذه

بأقوال ..... بالتحقيقات - والتي لم تتناقض مع ما نقله  
الحكم عن معاينة النيابة يكون غير مقبول .

٨ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم  
وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات  
كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي  
تطمئن إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، فإن  
منعاه في هذا الشأن يكون غير سديد .

٩ - لما كان ما يثيره الطاعن الثاني في خصوص قعود النيابة عن إجراء تجربة  
للتحقق من أن مكان وقوف الشاهدة ..... يسمح لها  
برؤية الحادث ، والتحقق مما إذا كان ثمة فراغ أسفل باب محل المجنى عليه يسمح  
بانسياب الوقود المشتعل إلى داخله لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في  
المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، وكان  
لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطاعن قد طلب إلى المحكمة تدارك هذا  
النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم  
تره حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود ،  
ويضحي تعيب الحكم من بعد عن عدم معقولية شهادتهم وتعذر رؤية بعضهم  
للحادث وانكار التهمة وتلفيقها مجرد جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به  
محكمة الموضوع وحسبها ما اطمأنت إليه من أدلة سائغة تفيد ضمناً أطراحها كل  
هذا الدفاع .

١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعنين قد أسهما في ارتكاب

جناية الحريق العمد كفاعلين أصليين فيها ، فإن منعاهما بعدم بيان دور كل منهما فيها وتعييب أمر الاحالة لإسناده - اسم شهرة خطأ للأول يكون غير مقبول .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم وضعوا النار عمدا في حانوت .....  
الغير مسكون بأن سكبوا كمية من سائل الجازولين ( بنزين ) على بابه وأشعلوا عود  
ثقاب والقوه فوقه فامتد لهبه إليه وحدث الحريق المبين اثاره بالتحقيقات . واحالتهم  
إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .  
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات بمعاقبة  
المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة عما اسند إليهم .  
فطعن المحكوم عليه الأول والاستاذ / ..... نيابة عن  
المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ..... وإن قرر بالطعن بالنقض فى  
الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه عدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم  
المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الحريق العمد قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول على اعترافهما في محضر الضبط رغم أنه جاء نتيجة استجواب لا يملكه مأمور الضبط القضائي ووليد قبض باطل لأن الجريمة لم تكن في حالة تلبس ولأن الضابط الذي قام بالقبض في اليوم التالي لوقوع الحادث غير الذي انتقل إلى مكانه فور الإبلاغ له ، إلا أن الحكم رد على الدفع ببطلان هذا القبض بما لا يصلح ردا ، ولم يورد فحوى المستنديين الذين قدمهما الطاعن ..... للتدليل على أنه ليس له اسم شهرة - خلافا لما أثبتته الحكم - يغاير اسم الشهرة الوارد في أمر الاحالة ، وعلى أن المجنى عليه قد اقر باستبعاده من الاتهام ، واكتفى في رده على هذا الدفاع بإطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه في التحقيقات دون مناقشة ما جاء بالاقرار - الذي وصفه الحكم خطأ بأنه محضر صلح - ولم يرفع التناقض بين ما ورد فيه - وبين شهادة المجنى عليه في التحقيقات ، وعول الحكم على أقوال ..... بالتحقيقات - دون أقوالها بجلسة المحاكمة - رغم تناقض هذه الأقوال مع المعاينة التي اثبتت استحالة رؤيتها للحادث وقت وقوعه من مكان وقوفها - ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع الذي قعدت النيابة عن تحقيقه ، كما لم تحقق المحكمة ما أغفلته معاينة النيابة بخصوص ما إذا كان يوجد أسفل باب المحل المحترق فراغ يسمع بتسرب الوقود المشتعل إلى داخله ، كما عول الحكم على أقوال المجنى عليه رغم تناقضها مع أقوال الشاهد ..... في خصوص وقت حضور المتهمين لمكان الحادث ، ورغم عدم معقولية ما قرره هذا الشاهد عن مناداة المتهمين للمجنى عليه وهو غائب وسكبهم الوقود على محله



المغلق ، وعدم ابلاغ المجنى عليه عن تهديد المتهمين له عندما رفض أن يخرج لهم من محله السيدة التي لم يعرف اسمها والتي كانت تصفف في محله شعرها ، ولا امكان سماع ما يدور بداخل المحل من خارجه ، هذا إلى تناقض الشهود عموما وتلفيق الاتهام بدلالة الصلح الموثق وعدم تعرف الشاهدة بالجلسة على أحد من المتهمين - الذى لم يكشف الحكم عن دور كل منهم فى الجريمة ووجه مساهمته فيها فاعلا أصليا كان أو شريكا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الحريق العمد التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ..... و ..... والتحقيقات ، واعتراف المتهمين بالاستدلالات ومعاينة النيابة لمكان الواقعة وتقرير العمل الجنائى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد اجازتا لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور اصدار أمر بضبطه واحضاره ، وكان من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بدامة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه لا ينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل

الحادث بعد وقوعه بزمان ، ما دام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن الأول ببطلان القبض عليه لانعدام حالة التلبس ورد عليه بقوله « بأن حالة التلبس متوافرة في الجريمة إذ انها حالة تلازم الجريمة ذاتها وكون انتقال ضابط الواقعة إلى محل الجريمة فور ابلاغه بحدوثها من شرطة النجدة ومشاهدته آثار حدوثها وآثار الحريق الحاصل في محل المجنى عليه وقيامه بمعاينة ذلك بعد برهة يسيرة من إطفاء الحريق وتأكد من شخص مرتكبها من شهود الواقعة فإن المحكمة ترى أن ذلك يعد كافيا لقيام حالة التلبس التي تجيز له القبض على المتهمين ويكون ما قام به من اجراءات قبضه على المتهمين والتحفظ على مكان الجريمة واطار النيابة العامة لتولى التحقيق وعرض الأمر عليها مع شهود الواقعة قد تم صحيحا ويصح ما يترتب عليه من إجراءات ومن ثم يكون الدفع قائم على غير سند من القانون والواقع » . فإن ما أورده الحكم فيما تقدم ردا على الدفع ببطلان القبض وسلامة الإجراءات التالية له يكون سديدا في القانون - ولا ينال من ذلك ما يشير الطاعن الأول من أن الضابط الذي قام بالقبض غير الذي انتقل إلى مكان الحادث فور الإبلاغ به - ما دام لا يدع بأن من قام بالقبض لم يكن مأمورا به من زميله الأمر الذي شاهد الجريمة في حالة تلبس ، ولأن صدور أمر بالقبض على المتهم ممن يملكه قانونا يوجب على رجال السلطة العامة جميعا تنفيذه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين لم يشر شيئا أمام محكمة الموضوع بخصوص بطلان اقرارهما لمأمور الضبط بالجريمة - لأنه كان وليد استجوابه لهما - فلا يقبل منهما طرح هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد

حصل دفاع الطاعن الأول وما اثاره عن عدم وجود اسم شهرة له - وأن المجنى عليه فى إقراره المكتوب لم يسند له فيه أى اتهام ثم ا طرح دلالتهما إطمئنانا منه لأدلة الثبوت التى أوردها ، فإنه يكون قد واجه فحوى المستنديين المقدمين للمحكمة بما يغنى عن إيراد مؤدى كل منهما على استقلال ، ويضحى ما يشيره الطاعن الأول بصدد ذلك وان المحكمة أخطأت وصف ثانيهما ولم تناقش المجنى عليه فى مضمونه أو ترفع التناقض بين أقواله فى التحقيقات مع ما ورد فى الاقرار محض جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ، كما لا محل لتعيب الحكم فيما أورده عن وجود اسم شهرة للطاعن ..... خلافا للحقيقة لأنه - ويفرض خطأ الحكم فى ذلك - فإنه غير مؤثر فى منطقته ولا فى النتيجة التى انتهى إليها ما دام الطاعن لا ينازع فى أن الحكم أورد اسمه الأسمى الصحيح وذلك لما هو مقرر من أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة ، لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وإن خالف قولاً آخر له فى جلسة المحاكمة فإن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أخذه بأقوال ..... بالتحقيقات - والتى لم تتناقض مع ما نقله الحكم عن معاينة النيابة يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، فإن منعاه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن الثانى فى خصوص قعود



النيابة عن إجراء تجربة للتحقق من أن مكان وقوف الشاهدة .....  
يسمح لها برؤية الحادث ، والتحقق مما إذا كان ثمة فراغ أسفل باب محل المجنى  
عليه يسمح بانسياب الوقود المشتعل إلى داخله لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق  
الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على  
الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن هذا الطاعن قد طلب إلى المحكمة  
تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم  
يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها  
الشهود ، ويضحي تعيب الحكم من بعد عن عدم معقولية شهادتهم وتعذر رؤية  
بعضهم للحادث وانكار التهمة وتلفيقها مجرد جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما  
تستقل به محكمة الموضوع وحسبها ما اطمأنت إليه من أدلة سائغة تفيد ضمناً  
اطراحها كل هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعنين  
قد اسهما فى ارتكاب جناية الحريق العمد كفاعلين أصليين فيها ، فإن منعاهما بعدم  
بيان دور كل منهما - فيها وتعيب أمر الاحالة لاسناده - اسم شهرة خطأ للأول  
يكون غير مقبول ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

بإكسبة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عبد الوهاب الخطاط وعبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وبهيح حسن القصبجى .



### الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٠ القضائية

اختصاص ، الاختصاص النوعى ، محكمة الجنايات ، اختصاصها ، الإجراءات امامها ،  
إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، معارضة ، إرباط ، نقض ، حالات الطعن ، الخطأ فى القانون ، نظر  
الطعن والحكم فيه ، محكمة النقض ، سلطتها ، طعن ، الصفة فى الطعن ،

شمول التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالتها جميعا إلى  
المحكمة الأعلى درجة .

غياب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات . وجوب اتباع الاجراءات المعمول بها أمام محكمة  
الجنح فى شأنه . مؤدى ذلك : قابلية الحكم الصادر فيها للمعارضة .

صدور حكم غيابى ببراءة المتهم من جناية وبادانته عن جنحة مرتبطة بها . أثره : أن تكون المعارضة  
هى السبيل الوحيد لإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . علة ذلك ؟

الاصل أن المحكمة لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه .

تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جنحه صدر فيها حكم غيابى دون الطعن فيها بالمعارضة خطأ

فى القانون - يؤذن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟

لما كانت الفقرة الرابعة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية وان قررت قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال جميعا إلى المحكمة الأعلى درجة تغليباً لاختصاص الأخيرة على غيرها من المحاكم الأدنى منها درجة ، إلا أنه من المقرر أيضا طبقا لنص المادة ٣٩٧ من القانون ذاته أنه إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح ويكون الحكم الغيابي الصادر فيها قابلا للمعارضة ، ومن ثم فإنه إذا رفعت الدعوى بجناية وجنحة مرتبطة بها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - وصدر حكم غيابي ببراءة المتهم من الجناية وبإدانته عن الجنحة فإنه لا تبقى سوى الأخيرة ويزول عنها حكم الارتباط فلا يسقط الحكم الغيابي الصادر فيها لمجرد القبض على المتهم ، ويكون هذا الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة ، ويكون الطعن بهذا الطريق هو السبيل الوحيد لإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة ، وذلك لما هو مقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، وإذا كان الثابت من الأطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر ضده عن جنحة التهريب . وكان الأصل في الطعون عامة أن المحكمة لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه . فإنه ما كان يجوز للمحكمة وقد سعى بالدعوى إلى ساحتها بغير الطريق القانوني أن تعود إلى نظرها ويكون

اتصالها بها فى هذه الحالة معدوما قانونا فلا يحق لها أن تتعرض لموضوعها .  
 وإذا كانت المحكمة قد تصدت للدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة الواردة بالحكم  
 المطعون فيه فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويكون حكمها لغوا لا يعتد  
 به ، مما يؤذن لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص  
 الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
 رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

### الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... ٢ - .....  
 ٣ - ..... ( طاعن ) ٤ - ..... ٥ - .....  
 ٦ - ..... ٧ - ..... المتهمان الأول والثانى أولا : بصفتها  
 موظفين عامين الأول معاون صرف بمصلحة الجمارك والثانى مندوب أمن بمراقبة الأمن  
 الجمركى بها سهلا للمتهمين من الثالث إلى السابع الاستيلاء بغير حق على  
 الرسوم الجمركية المملوكة للدولة والمستحقة على البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ  
 قيمتها ١٢٨٦٨٧, ٤٩٠ جنيه . ثانيا : بصفتها السالفة أضرا عمدا بأموال  
 مصلحة الجمارك التى يعملان بها بأن مكنا باقى المتهمين من تهريب البضائع سالفة  
 الذكر دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها واضاعا على الدولة تحصيل تلك  
 الرسوم والبالغ قيمتها ١٢٨٦٨٧, ٤٩٠ . المتهمون من الثالث إلى السابع : اشتركوا  
 ملزم جنيه

بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب الجريمتين موضوع التهمتين السالفتين بأن اتفقوا معهما على ارتكابهما وقاموا باستيراد البضاعة من الخارج وأعدوا سيارة لتفريبها من الباب الجمركى الذى يتولى المتهمان المراقبة عليه وقاموا بتحميلها بها وإخراجها من الدائرة الجمركية . فوقعت الجريمتان بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . المتهمون جميعا أيضا : هربوا البضائع الجمركية آنفة البيان والبالغ قيمتها ٩١٦٧٠ جنيه بأن اخفوها عن رجال الجمارك دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين مليم جنيه ٢٥٧٣٧٤, ٩٨٠ على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للثالث ( الطاعن ) وحضوريا للباقيين عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١/١١٣ ، ١/١١٦ مكررا ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١/١١٩ ، أ/١١٩ مكررا من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١/١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ بمعاقبة أولا : الأول والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما عشرين ألف جنيه وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره مليم جنيه ٢٥٧٣٧٤, ٩٨٠ وبمصادرة البضائع موضوع التفريب وذلك عن جريمة التفريب الجمركى التى تضمنتها التهمة الأخيرة الواردة بأمر الاحالة وبرائتهما من باقى ما اسند إليهما . ثانيا : براءة باقى المتهمين مما أسند إليهم . واذا قبض على المتهم الثالث واعيدت إجراءات محاكمته قضى عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٧ من قانون



العقوبات و ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١/١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه والزامه بأن يؤدي لمصلحة الجمارك ٩٨٠, ٢٥٧٣٧٤ جنيه ومصادرة البضائع موضوع التهريب . بإعتبار أنه شرع فى تهريب البضائع الاجنبية المبينة بالتحقيقات .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت ضد كل

من ١ - ..... ٢ - ..... ٣ - ..... ( الطاعن )

٤ - ..... ٥ - ..... ٦ - .....

٧ - ..... بوصف أنهم فى يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٢ بدائرة

قسم المينا - محافظة الاسكندرية المتهمان الأول والثانى : أولا : بصفتهم

موظفين عامين الأول معاون صرف بمصلحة الجمارك والثانى مندوب أمن بمراقبة

الأمن الجمركى بها سهلا للمتهمين من الثالث إلى السابع الاستيلاء بغير حق على

الرسوم الجمركية المملوكة للدولة والمستحقة على البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ

قيمتها ٤٩٠, ١٢٨٦٨٧ جنيه . ثانيا : بصفتهم السالفة أضرا عمدا بأموال

مصلحة الجمارك التى يعملان بها بأن مكنا باقى المتهمين من تهريب البضائع سالفة

الذكر دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأضاعاً على الدولة تحصيل تلك  
 الرسوم والبالغ قيمتها ٤٩٠, ١٢٨٦٨٧ جنية . المتهمون من الثالث إلى السابع : اشتركوا  
 بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب الجريمتين موضوع  
 التهمتين السالفتين بأن اتفقوا معهما على ارتكابهما وقاموا باستيراد البضاعة من  
 الخارج وأعدوا سيارة لتفريبها من الباب الجمركى الذى يتولى المتهمان المراقبة عليه  
 وقاموا بتحميلها بها واخراجها من الدائرة الجمركية . فوقعت الجريمتان بناء على ذلك  
 الاتفاق وتلك المساعدة . المتهمون جميعا : أيضا هربوا البضائع الجمركية آنفة البيان  
 والبالغ قيمتها ٩١٦٧٠ جنية بأن اخفوها عن رجال الجمارك دون سداد الرسوم  
 الجمركية المستحقة عليها . وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا للمواد ٣٠ ٢/٤٠ ،  
 ٤١ ، ١/١١٣ ، ١/١١٦ مكررا ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١/١١٩ ، ١/١١٩ مكررا  
 مكررا من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١/١٢٤ ،  
 ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠  
 ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٧ غيابيا  
 للمتهم الثالث - الطاعن وحضوريا للباقيين : أولا : بمعاقبة كل من المتهمين الأول  
 والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وبتعزيم كل منهما عشرين ألف جنية  
 وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره  
 ٩٨٠, ٢٥٧٣٧٤ جنية ويصادرة البضائع موضوع التهريب وذلك عن جريمة التهريب  
 الجمركى التى تضمنتها التهمة الأخيرة الواردة بأمر الاحالة ولزمتها بالمصاريف  
 الجنائية وبرائتهما من باقى ما اسند إليهما . ثانيا : ببرائة باقى المتهمين عما اسند

إليهم . واذ قبض على الطاعن فإن المحكمة مستندة لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - قد أعادت نظر الدعوى بالنسبة فقط لجنحة التهريب الجمركي التي سبق أن دانه الحكم الغيابي بها وحدها وبعد تبرئته من الجناية التي ارتبطت بها . وانتهت المحكمة من ذلك إلى إصدار حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإن قررت قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال جميعها إلى المحكمة الأعلى درجة تغليباً لاختصاص الأخيرة على غيرها من المحاكم الأدنى منها درجة ، إلا أنه من المقرر أيضاً طبقاً لنص المادة ٣٩٧ من القانون ذاته أنه إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجench ويكون الحكم الغيابي الصادر فيها قابلاً للمعارضة ، ومن ثم فإنه إذا رفعت الدعوى بجناية وجنحة مرتبطة بها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - وصدر حكم غيابي ببراءة المتهم من الجناية وبإدانتته عن الجنحة فإنه لا تبقى سوى الأخيرة ويزول عنها حكم الارتباط فلا يسقط الحكم الغيابي الصادر فيها لمجرد القبض على المتهم ، ويكون هذا الحكم قابلاً للطعن فيه بطريق المعارضة ، ويكون الطعن بهذا الطريق هو السبيل الوحيد لإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة ، وذلك لما هو مقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، وإذا كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن

الطاعن لم يقرر بالمعارضة فى الحكم الغيابى الصادر ضده عن جنحه التهريب . وكان الأصل فى الطعون بعامة أن المحكمة لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه . فإنه ما كان يجوز للمحكمة وقد سعى بالدعوى إلى ساحتها بغير الطريق القانونى أن تعود إلى نظرها ويكون اتصالها بها فى هذه الحالة معدوما قانونا فلا يحق لها أن تتعرض لموضوعها . وإذا كانت المحكمة قد تصدت للدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة الواردة بالحكم المطعون فيه فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويكون حكمها لغوا لا يعتد به ، مما يؤذن لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغير حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

---



جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى وبهيح حسن القصبي .

٤٤

### الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ القضائية

مواد مخدرة . قبض . دفعوع ، الدفع ببطلاق القبض ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، .  
حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .  
دفاع الطاعن بوقوع القبض عليه قبل صدور اذن التفتيش وخارج نطاق اختصاص الضابط .  
جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .

مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بوقوع القبض قبل صدور الاذن بالتفتيش .

إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بالدفاع المبين  
بوجه النعى بالقبض عليه قبل صدور اذن التفتيش وخارج دائرة اختصاص الضابط ،  
وإذ عرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع فقد اطرحه فى قوله « اما عن أن القبض  
كان قبل الاذن فإنه لما كان يبين من مطالعة محضر التحريات أنه حرر الساعة  
العاشرة من صباح يوم ١٩٨٦/١/١٧ وأن الاذن صدر فى الساعة الثالثة من مساء  
يوم ١٩٨٦/١/١٧ وكان الشاهد قد شهد على أن الضبط تم فى الساعة السادسة  
تقريبا من مساء يوم ١٩٨٦/١/١٧ وإذ تثق المحكمة فى صدقه وخلو ما حصلته

أنفا من أقواله من قالة التلفيق أو عدم المعقولية فإنها تطرح كل ما ساقه المتهم والمدافع عنه من أوجه دفاع للتشكيك في رواية شاهد الاثبات خاصة وأن الشهادة المنسوب صدورها إلى نقطة منشأة القناطر المقدمة من الدفاع قد خلت تماما من ذكر اسم المتهم . ومن ثم تلتفت عنها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم بيانه يعد في صورة الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لاتصاله بواقعتها وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، ومن شأنه لو ثبتت صحته أن يتغير به وجه الرأي فيها ، وإذ لم تقسطه المحكمة فقه ولم تعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه اكتفاء بما أوردته في أسباب حكمها من رد قاصر لايسوغ اطراحه ويمثل مصادرة من الحكم لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم امره فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا . ( حشيش ) في غير الاحوال المصرح بها قانونا . واحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن احراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الاحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن نفى ما ادعاه الضابط من أنه قد قبض عليه الساعة السادسة مساء بدائرة نقطة وردان مقيما دفاعه على أنه إنما قبض عليه الساعة ٢,٣٠ مساء بدائرة نقطة المناشى - قبل صدور اذن التفتيش وخارج دائرة اختصاص الضابط - مستدلا على صحة هذا الدفاع بشهادة صادرة من نقطة شرطة المناشى تفيد أن الشرطى ..... تسلم في الساعة الثانية والنصف متهما بمخدرات - والمعنى به الطاعن - لترحيله إلى نقطة شرطة وردان وطلب الطاعن تحقيقا لدفاعه ضم دفتر احوال نقطة المناشى إلا أن المحكمة لم تستجب له ، ولم تكن بتحقيق دفاعه عن طريق سؤال الشرطى المشار إليه بالمذكرة سالفة البيان . وردت على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بالدفاع المبين بوجه النعى وإذ عرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع فقد اطرحه في قوله « اما عن أن القبض كان قبل الاذن فإنه لما كان يبين من مطالعة محضر

التحريرات أنه حرر الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٨٦/١/١٧ وأن الاذن صدر في الساعة الثالثة من مساء يوم ١٩٨٦/١/١٧ وكان الشاهد قد شهد على أن الضبط تم في الساعة السادسة تقريبا من مساء يوم ١٩٨٦/١/١٧ وإذ تثق المحكمة في صدقه وخلو ما حصلته آنفا من أقواله من قالة التلفيق أو عدم المعقولية فإنها تطرح كل ما ساقه المتهم والمدافع عنه من أوجه دفاع للتشكيك في رواية شاهد الإثبات خاصة وأن الشهادة المنسوب صدورها إلى نقطة منشأة القناطر المقدمة من الدفاع قد خلت تماما من ذكر اسم المتهم . ومن ثم تلتفت عنها المحكمة « . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم بيانه يعد في صورة الدعوى المطروحة هاما وجوهريا لاتصاله بواقعتها وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، ومن شأنه لو ثبتت صحته أن يتغير به وجه الرأي فيها ، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه ولم تعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه اكتفاء بما أوردته في أسباب حكمها من رد قاصر لايسوغ اطراحه ويمثل مصادرة من الحكم لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم امره فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

---



جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الصاوي يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وحسين الشافعى وسمير أنيس .



### الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) علامات تجارية . قانون ، تفسيره ، . تقليد . جريمة ، أركانها ، .

مناطق الحماية التى أسبغها الشارع على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكها هو بتسجيلها والذي يعتبر ركنا من أركان جريمة تقليدها .

المقصود بالتقليد ؟

( ٢ ) حكم ، بياناته ، . تسببه . تسبب معيب ، . علامات تجارية . تقليد

حكم الادانة . بياناته . المادة ٣١٠ اجراءات .

عدم استظهار الحكم ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها والعلامة المقلدة من وجوه التشابه . قصور .

( ٣ ) علامات تجارية . تقليد . إثبات ، بوجه عام ، . خبرة ، . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، .

نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، .

وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به

وحده . تأسيس حكمه على رأى غيره . غير جائز .

استناد الحكم على توافر التقليد في حق الطاعن على ما جاء بمحضر الاستدلالات دون تحقيق التشابه بنفسها أو ندب خبير لذلك . قصور .

١ - من المقرر أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر في شأن العلامات والبيانات التجارية قد عرف العلامة التجارية في المادة الأولى منه ، ونص في المادة الثالثة منه على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا إستعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها ، ثم نظم في المادة السادسة وما بعدها إجراءات التسجيل وأفرد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبة التي يتعين تطبيقها على ( ١ ) من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من إستعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة ( ٢ ) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره ( ٣ ) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك . لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد أفصح عن مراده بأن مناط الحماية التي أسبغها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو إستعمالها من غير مالكيها هو بتسجيلها والذي يعتبر ركنا من أركان جريمة تقليدها وأن المقصود بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ما إذا كانت العلامة المؤثم تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فإنه يكون معيباً بالقصور .

٣ - لما كان إستناد الحكم المطعون فيه على توافر التقليد فى حق الطاعن على ما جاء بمحضر الاستدلالات على لسان وكيل المدعى بالحق المدنى غير كاف لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يحق له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، وإنما كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تندب خبيراً لذلك وصولاً إلى تحقيق دفاع الطاعن الذى قد يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن « وآخرين قضى ببراءتهما » بأنه باع منتجات عليها علامة تجارية مقلدة خاصة بشركة ( ..... ) مع علمه بذلك - وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٣ ، ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ . وادعى ..... بصفته الممثل القانونى للشركة مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدقى قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة

أشهر مع الشغل وكفالة ألف جنيه وتغريمه ثلاثمائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلاثين جنيها وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة بيع منتجات تحمل علامة تجارية مقلدة مع علمه بذلك قد شابه قصور في التسبب ذلك أنه دفع بأن العلامة المدعى بتقليدها لم تسجل ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يبين أوجه التشابه بين العلامتين التجاريتين كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر في شأن العلامات والبيانات التجارية قد عرف العلامة التجارية في المادة الأولى منه ، ونص في المادة الثالثة منه على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه ، ولا تهوز المنازعة في ملكية العلامة إذا إستعملها من قام بتسجيلها بصفة



مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها ، ثم نظم فى المادة السادسة وما بعدها إجراءات التسجيل وأفرد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبة التى يتعين تطبيقها على ( ١ ) من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من إستعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة ( ٢ ) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره ( ٣ ) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك . لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد أفصح عن مراده بأن مناط الحماية التى أسبغها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو إستعمالها من غير مالكيها هو بتسجيلها والذي يعتبر ركنا من أركان جريمة تقليدها وأن المقصود بالتقليد هو المحاكاة التى تدعو إلى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه وعلى هدى ما تقدم فإنه إذا كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فإنه يكون معيباً بالقصور ، كما أن إستناد الحكم المطعون فيه على توافر التقليد فى حق الطاعن على ما جاء بمحضر الإستدلالات على لسان وكيل المدعى بالحق المدنى غير كاف لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يحق له أن يؤسس

حكمه على رأى غيره ، وإنما كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تندب خبيراً لذلك وصولاً إلى تحقيق دفاع الطاعن الذى قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الصاوي يوسف وعادل عبد الحميد نائبى رئيس المحكمة وسمير انيس وحسن أبو المعالى أبو النصر .



### الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) تفتيش ، إذن التفتيش . إصداره ، . نيابة عامة . استدالات . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير

الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . مواد مخدرة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعى .

( ٢ ) تفتيش ، التفتيش بغير إذن ، . نيابة عامة . مواد مخدرة .

إيجاب إذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على المساكن وما يتبعها من ملحقات .

تفتيش المزارع بدون إذن . صحيح . حد ذلك ؟

( ٣ ) مواد مخدرة . قصد جنائى . جريمة ، ( أركانها ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات المنوع زراعتها قوامه : علم الزارع بأن النبات

الذى يزرعه من النباتات المنوع زراعتها .

تحدث المحكمة استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة . غير لازم . حد ذلك ؟

( ٤ ) مواد مخدرة . جريمة ، أركانها ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه .  
تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

زراعة النبات المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما  
يقيمها على ما ينتجها .

مثال لتسبب سائق على توافر قصد الاتجار .

( ٥ ) حكم ، بيانات التسبب ، . تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا  
يقبل منها ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده كافيا لتفهم  
الواقعة بأركانها وظروفها .

( ٦ ) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير  
معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إحالة الحكم في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت متفقة مع  
ما أستند إليه الحكم منها .

( ٧ ) مواد مخدرة . جريمة ، أركانها ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها ولو أحرزها ماديا غيره .

تحدث الحكم استقلا عن هذا الركن غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده كافيا للدلالة عليه .

( ٨ ) دفع ، الدفع بتفريق التهمة ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . محكمة

الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . مواد مخدرة . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض  
، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .



الدفع بتلقيق التهمة أو احتمال دس بذور النبات المخدر . موضوعى . استفادة الرد عليه ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .

( ٩ ) اثبات ، خبرة ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . مواد مخدرة . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

حق المحكمة فى الاعراض عن الدفاع الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطأنت إليها المحكمة .

١ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى ما سلف بيانه - بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لاغبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمسكن وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الخشخاش ضبطت بحقل الطاعن وهو غير ملحق بمسكنه فإن ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك .

٣ - لما كان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته .

٤ - لما كان زراعة نبات المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار فقد توافر في حق المتهم وذلك من اتساع رقعة الأرض المنزرعة ومن ضخامة عدد شجيرات النباتات المخدرة والمضبوطة ومما أسفرت عنه التحريات من أن المتهم يقوم بزراعة تلك النباتات بقصد الاتجار ومما شهد به ضابط الواقعة في هذا الخصوص » وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - من أن زراعة الطاعن لنبات المخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبيب في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

٥ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة

وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وكان ذلك محققا لحكم القانون .

٦ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر - على فرض صحة ما يشيره الطاعن - ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٧ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الحائز حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً على هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه .

٨ - الدفع بتلفيق التهمة أو باحتمال دس بذور نبات المخدر دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٩ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قد قرر أن الخبير الزراعي هو الذي يختص بمعرفة نوع النباتات المضبوطة وليس الخبير الكيماوي بمصلحة الطبيب الشرعي وكان هذا القول من الدفاع لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هي أعرضت عنه والتفتت عن إجابته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زرع نبات الخشخاش المنتج لمادة الأفيون وذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات ..... لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٨ ، ٣٤/ب ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٢٥ من الجدول رقم ٥ الملحق مع تطبيق المادة رقم ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة النباتات المخدرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبيب وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى سبقته مدللاً على ذلك بأن مستصدر الإذن لم



يورد بمحضره اسم الطاعن صحيحا كما لم يحدد معالم وحدود الأرض محل الضبط إلا أن المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي إليه ، ولم تتناول بالرد على الدفع بعدم العلم بكنه النبات المضبوط ، يضاف إلى ذلك أن ما ساقه الحكم للتدليل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن لا يكفي في إثبات هذا القصد ، كما أنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ومضمون الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة وفق ما تطلبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولم يورد مؤدى أقوال الشهود اكتفاء بالاحالة في شأنها إلى أقوال شاهد منهم ، وأغفل دفاع الطاعن القائم على أن الأرض التي ضبطت بها النباتات المخدرة ليست تحت سيطرته إذ كان مقيد الحرية بالقاهرة في فترة وخارج البلاد في فترة أخرى ويسهل للغير دخول الأرض ودس بذور النباتات المخدرة بها وأخيرا كان يتعين فحص النباتات المضبوطة بمعرفة خبير زراعى ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الاثبات ومن تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ومن إقرار الطاعن بالتحقيقات ومن معاينة النيابة العامة وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه في قوله ( وحيث أنه عن الدفع بقالة أن اذن النيابة قد صدر باسم يغاير اسم المتهم فمردود بأن ما شهد به الضابط

في التحقيقات من أن المأذون بتفتيشه إنما هو نفس المتهم الذي انصبت عليه التحريات وبذاته يضاف إلى ذلك أن الأرض الزراعية التي ضبطت بها النباتات المخدرة هي أرض مكشوفة وليست مستورة وبالتالي فليس هناك ما يحول بين أمور الضبط القضائي وبين مشاهدة ما بها من النباتات المخدرة وهي من حالات التلبس التي تميز لمأمور الضبط القضائي ضبطها وضبط صاحبها وضبط كل ما يتصل بها وفقا لصحيح القانون دون ما حاجة لإذن من النيابة العامة وتبعاً لذلك فلا محل للنعي على الإذن الذي أصدرته النيابة بضبط المتهم وتفتيشه وضبط ما قد يكون بالأرض الزراعية التي تخصه من زراعات مخدرة ) لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - وعلى ما سلف بيانه - بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . هذا إلى أنه من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمسكن . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الخشخاش ضبطت بحقل الطاعن وهو غير ملحق بمسكنه فإن ضبطها لم يكن بحاجة لإستصدار إذن من النيابة العامة بذلك . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات المنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات المنوع زراعتها وكانت المحكمة غير مكلفة

في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنة النبات المضبوط ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع بعدم علم المتهم لما ضبط بأرضه من نباتات مخدرة بأن من في مثل ظروف المتهم وحرفته الزراعة وضخامة عدد شجيرات النباتات المخدرة التي ضبطت منزرعة بأرضه إذ بلغت ٤٩٧٥ شجيرة وقد وجدت على شكل مجموعات مكشفة بين زراعات الفول والطماطم الأمر الذي يلفت النظر ويشد انتباه صاحبها ويدعوه للتحري عنها كنبات غريب يختلف عما يقوم بزراعته أو العناية به في أرضه فإن إبقائه وتعهده بالرعاية في أطوار نمو مختلفة ويمثل هذا الكم الضخم والكثيف ليرشح ويعين إلى القول بأن للمتهم إنما كان على علم بكنة هذه النباتات يضاف إلى ذلك ما كشفت عنه التحريات السرية من أن المتهم يقوم بزراعة النباتات المخدرة وما شهد به ضابط الواقعة من أن المتهم هو الزارع لتلك النباتات وأنه يزرعها بقصد الاتجار بها » وإذا كان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفي في الدلالة على علم الطاعن بكنة النباتات المضبوطة ، فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان زراعة نبات المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار فقد توافر في حق المتهم وذلك من اتساع رقعة الأرض المنزرعة ومن ضخامة عدد



شجيرات النباتات المخدرة والمضبوطة وما أسفرت عنه التحريات من أن المتهم يقوم بزراعة تلك النباتات بقصد الاتجار وما شهد به ضابط الواقعة في هذا الخصوص « وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - من أن زراعة الطاعن لنبات المخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبب في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كما بين مضمون الأدلة خلافا لقول الطاعن وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وكان ذلك محققا لحكم القانون ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ومع ذلك فإن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد أقوال المقدم ..... - شاهد الاثبات - ولم يحل إليها في شأن إirاده لأية أقوال أخرى ومن ثم يكون نعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الحائز حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها



ولو لم يكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامه وكان الدفع بتلفيق التهمة أو باحتمال دس بذور نبات المخدر دفع موضوعى لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم وذلك فضلا عن أن المحكمة قد ردت عما يثيره الطاعن فى هذا الشأن واطرحته فى منطق سائع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على حيازة الطاعن للنباتات المخدرة المضبوطة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص بدعوى القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع قد قرر أن الخبير الزراعى هو الذى يختص بمعرفة نوع النباتات المضبوطة وليس الخبير الكيماوى بمصلحة الطبيب الشرعى وكان هذا القول من الدفاع لا يتجه مباشرة إلى نفى الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هى أعرضت عنه والتفتت عن إجابته ، هذا بالإضافة إلى أن الطاعن لا يمارى فى أن ما أورده الحكم نقلا عن تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن عينة النباتات محل الضبط لنبات الخشخاش المنتج للأفيون له صداه من الأوراق . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى طاهر ومقبل شاكر ومجدى منتصر نواب رئيس المحكمة ومصطفى كامل .



### الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) إختلاس اموال اميرية . جريمة ، اركانها ، . حكم ، تسببه ، تسبب معيب ، . نقض ، اسباب

الطعن . ما يقبل منها ، . اثر الطعن ، .

جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟

العبرة بتسليم المال للجانى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

عدم استظهار الحكم ما إذا كان من إختصاص الطاعن الوظيفى استلام المعدات الواردة للورشة التى

يعمل بها لاصلاحها . أو أنها أودعت عهده بسبب وظيفته . قصور .

اتصال وجه الطعن بطاعن آخر ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة : يوجب امتداد أثر الطعن إليه .

( ٢ ) حكم ، تسببه ، تسبب معيب ، . نقض ، اوجه الطعن . تصدرها ، . محكمة الإحالة ، سلطتها

عند نظر الدعوى ، . محكمة النقض ، سلطتها ، .

تصدر القصور فى التسبب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بتنقضه . وجوب النقض والإعادة .

١ - لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان من عمل الطاعن الثانى واختصاصه الوظيفي استلام المعدات الواردة إلى الورشة التى يعمل فيها لأصلاحيها والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض أو أنها أودعت عهده بسبب وظيفته فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه والاحاله بالنسبة إليه وإلى الطاعن الأول دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منه لوحدة الواقعة واتصال هذا الوجه به تحقيقا لحسن سير العدالة .

٢ - من المقرر أن القصور فى التسبب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه معيباً لقصوره ، فإن هذه المحكمة لا تملك التعرض للعقوبة التى يجب إنزالها ، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تقضى بالعقوبة المقررة فى القانون إذا رأت أن تدين المتهم .

### الوقائع

( ٣ ) ..... بأنهم : المتهمان الأول والثانى : بصفتهم موظفين عموميين « مهندسان بشركة ..... إحدى شركات هيئة قناة السويس » اختلسا كرنك المولد المبين وصفه بالأوراق والبالغ قيمته ١٠٠٠٠ جنيه والملوك للشركة المصرية للملاحة البحرية « إحدى وحدات القطاع العام » والذي وجد فى حيازتهما بسبب وظيفتهما . المتهم الأول أيضا : بصفته السابقة استولى على عدد ٢ قميص اسطوانة المبين وصفها بالأوراق والبالغ قيمتها خمسة آلاف جنيه والملوكين للشركة المصرية للملاحة البحرية على النحو المبين بالتحقيقات . المتهم الثالث : أشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى اختلاس كرنك المولد موضوع التهمة الأولى بأن اتفق معهما على ذلك وساعدهما إذ مكنهما من تركيبه بالسفينة ..... الملوك له بدلاً من عامودها الذى أرسله للشركة التى يعملان بها لاصلاحه فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم الأول أيضا : أشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى تزوير محرر عرقى هو الايصال المؤرخ ..... والذي يفيد تسليمه عدد ٢ قميص موضوع التهمة الثانية بأن اتفق معه على ذلك وساعده إذ أمده بالبيانات اللازمة التى أثبتها بذلك الايصال ومهره بتوقيع مزور ونسبه زوراً لـ ..... مهندس ثانى السفينة الشاطىء فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت



حضوريا للأول والثاني وغيابيا للأخير عملا بالمواد ٤٠/ثانيا - ثالثا ، ٤١ ، ١/١١٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/هـ ، ٢١٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ويعزل الأول والثاني من وظيفته وبالزامهم متضامين برد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه « عشرة آلاف جنيه » ويتغريمهم مبلغا مماثلا وبالزام الأول برد مبلغ ٥٠٠٠ « خمسة آلاف جنيه » .

قطع كل من المحكوم عليه الأول والأستاذ / .....  
المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثانى وكما طعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الثانى ..... على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الاختلاس قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن ما أورده فى مدوناته لا يكفى فى بيان ما إذا كان المال موضوع جريمة الاختلاس قد سلم للطاعن بمقتضى وظيفته ، فإنه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة لتهمة الاختلاس المسندة إلى الطاعنين الأول والثانى بما مفاده أنهما وهما مهندسان يعملان

بشركة ..... تسليما عامود الكرنك الذى تم نقله إلى ورشة تلك الشركة لإصلاحه بموافقة الشاهد الأول الذى يعمل بالشركة المصرية للملاحة البحرية - مالكة ذلك العامود - وعند اعادته تبين استبداله بآخر مملوك للمتهم الثالث فى الدعوى ، وأنهما باعا له العامود المملوك للشركة المجنى عليها وقاما بتركيبه بسفينته . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استناداً إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان من عمل الطاعن الثانى واختصاصه الوظيفى استلام المعدات الواردة إلى الورشة التى يعمل بها لإصلاحها والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض أو أنها أودعت عهده بسبب وظيفته فإن يكون قاصر البيان واجب النقض بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه وإحالة بالنسبة إليه وإلى الطاعن الأول دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منه لوحدة الواقعة واتصال هذا الوجه به تحقيقاً لحسن سير العدالة ، أو بحث طعن النيابة العامة الذى تنعى فيه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون لاغفاله القضاء على الطاعن الأول بالغرامة النسبية عن تهمة الاستيلاء المسندة إليه طبقاً للمادة ١١٨ من قانون العقوبات رغم إدانته عنها والزامه برد قيمة المال محل الاستيلاء ولأنه رغم معاملة الطاعنين بالرفقة والحكم عليهما بالحبس لم يؤقت عقوبة العزل ، لا موجب لبحث هذا الخطأ

القانونى ، ذلك بأن القصور فى التسبب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه معيباً لقصوره ، فإن هذه المحكمة لا تملك التعرض للعقوبة التى يجب إنزالها ، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تقضى بالعقوبة المقررة فى القانون إذا رأت أن تدين المتهم .

---

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين نبيل رياض وطلعت الاكيابي ومحمود عبد الباري نواب رئيس المحكمة وامين عبد العليم .



### الطعن رقم ٢٢١٣٠ لسنة ٥٩ القضائية

هتك عرض . إثبات بوجه عام ، خبرة ، حكم ، تسببيه . تسبب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .

إطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان تاريخ ميلاده . ما تساند إليه في تحديد سنه مع أن سنه ركن جوهري في الجريمة . قصور .

من المقرر أن سن المجنى عليها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة ، كما إن الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن المجنى عليها لم تبلغ ثمانى عشر عاماً وقت وقوع الجريمة دون أن يبين تاريخ ميلاد المجنى عليها والأساس الذى استند إليه في تحديد سنها ، مما يصبم الحكم بالقصور في البيان .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ..... بغير قوة أو تهديد وذلك بأن أمسك بشديها حال كونها لم تبلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩ / ١ عقوبات وادعى والد المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح شبين الكوم قضت حضورياً بمعاقبة المتهم بالحبس شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض صبيه لم يبلغ عمرها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوه أو تهديد قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر سن المجنى عليها من واقع أوراق رسمية مما

يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه  
دان الطاعن بجريمة هتك عرض صبيه بغير قوة أو تهديد حالة كونها لم تبلغ ثمانى  
عشر عاماً من عمرها ، ولم يبين الحكم الأساس الذى استند إليه فى تحديد سن  
المجنى عليها . لما كان ذلك . وكان المقرر أن سن المجنى عليها ركن جوهري فى  
الجريمة موضوع المحاكمة ، كما أن الأصل أن القاضى لا يلجأ فى تقدير السن إلى  
أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق  
رسمية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن المجنى عليها لم تبلغ ثمانى  
عشر عاماً وقت وقوع الجريمة دون أن يبين تاريخ ميلاد المجنى عليها والأساس الذى  
استند إليه فى تحديد سنها ، مما يصم الحكم بالقصور فى البيان ، ويعجز محكمة  
النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ويوجب  
نقضه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة  
لبحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
محمود رضوان وصلاح عطية نائبى رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم وفريد عوض .

٤٩

### الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) اختصاص ، الاختصاص الولائى ، . قانون ، تفسيره ، . محاكم أمن الدولة ، طوارئ ، . سلاح .

طوارئ .

خلو قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ وأى  
تشريع آخر على أفراد محاكم أمن الدولة طوارئ دون سواها بجرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

( ٢ ) اختصاص ، الاختصاص الولائى ، . محاكم أمن الدولة ، طوارئ ، .

محاكم أمن الدولة طوارئ . استثنائية . اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع  
بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . ولو كانت فى الأصل مؤتمنة  
بالقوانين المعمول بها وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .

( ٣ ) اختصاص ، الاختصاص الولائى ، . محاكم أمن الدولة ، طوارئ ، . محكمة عادية . سلاح .

المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . اختصاصها بالفصل فى كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص

خاص .

اشتراك المحاكم العادية مع محاكم أمن الدولة طوارئ فى الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص

عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

الاختصاص المشترك بينهما لا يمنع أيهما من نظر القضايا التي تنظرها الأخرى إلا أن يحول دون ذلك قوة الأمر المقضى<sup>١</sup>.

(٤) اختصاص ، الاختصاص الولائي ، دستور ، حكم ، تسببيه ، تسبب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، .

قضاء المحاكم العادية خطأ بعدم الاختصاص وتخليها عن الفصل في موضوع الدعوى . يعد مانعاً من السير فيها لحرمان المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور . أثر ذلك ؟ مثال .

(٥) نيابة عامة ، نقض ، المصلحة في الطعن والصفة فيه ، . طعن ، الصفة في الطعن ، .

للنيابة العامة الطعن في الحكم ولو كانت المصلحة للمتهم . أساس ذلك ؟

(٦) نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، . محكمة الإعادة ، تشكيلها ، .

قضاء المحكم خطأ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . كون هذا الخطأ قد حجبها عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والاعادة .

عدم اشتراط أن تكون محكمة الاعادة في هذه الحالة مكونة من قضاة آخرين .

١ - لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة

الطوارئ ، وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ، قد خلا



كلاهما وكما خلا أى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون ماسواها - بجرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أنف البيان .

٢ - إن قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه .

٣ - إن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصيل الذى أطلقتته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ولا يحول بين هذه المحاكم وبين اختصاصها بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص فى شأنها مشتركا بين المحاكم العادية ومحاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ، لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .

٤ - لما كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضدها أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أنها رفعت أمام محكمة أمن الدولة وقضى فيها بحكم بات ، فإنه ما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك وأن تقضى بعدم اختصاصها بحجة إن محكمة أمن الدولة هي المختصة بالفصل في الدعوى ويكون قضاؤها المطعون فيه مشوبا بمخالفة التأويل الصحيح للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئا - بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى إلا أنه يعد في الواقع - وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها - ما دام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثول أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور بنصه في الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أن « لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي » وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء خاص أو استثنائي وما دامت محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ليست فرعا من القضاء العادي صاحب الولاية العامة الذي يتعين تغليب اختصاصه على غيره من جهات القضاء ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد تخلى - على غير سند من القانون - عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديه ، وانهى بذلك الخصومة أمامه دون أن ينحسر سلطانه عنها ، يكون قابلا للطعن فيه بالنقض .

٥ - لما كانت النيابة العامة - فى مجال الصفة والمصلحة فى الطعن - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعى الجنائية ، فلها بهذه المشابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمتهم وتمثل - فى صورة الدعى - فى الضمانات التى توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون قضاء الطوارئ - وأخصها حقه فى الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - فى الحكم الذى قد يصدر ضده ، فإن صفة النيابة العامة فى الإنتصاب عنه فى طعنها تكون قائمة ، ومن ثم فإن الطعن فى الحكم يكون جائزا ومستوفيا للشكل المقرر فى القانون .

٦ - لما كانت المحكمة قد اخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة إلى المحكمة التى أصدرته لنظر الموضوع ، وذلك عملا بالمادة ١/٤٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، من غير اشتراط أن تكون محكمة الإعادة فى هذه الحالة مشكلة من قضاة آخرين - على خلاف حالات النقض الأخرى إذا وقع بطلان فى الحكم - التى نصت عليها المادة ٢/٣٩ من القانون ذاته .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما المتهم الأول : ( أ ) شرع في قتل ..... عمداً بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من سلاح نارى قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( ب ) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً ( فرد صناعة محلية ) وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ( جـ ) حاز ذخائر ( ثلاث طلقات ) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحيازة أو احراز ذلك السلاح . المتهم الثانى : ( أ ) شرع فى قتل ..... عمداً بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من سلاح نارى قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( ب ) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن ( فرد صناعة محلية ) معداً لإطلاق الطلقات الخرطوش عيار ١٢ مم . ( جـ ) حاز ذخائر ( طلقة واحدة ) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحيازته أو إحرازه ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبتهما طبقاً للمقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت غيابياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها فيها .



قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه إنتهى - بغير حق - إلى القول بأن الاختصاص بنظر هذه الدعوى إنما ينعقد لمحكمة أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها ، الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما عن جرائم الشروع فى القتل وإحراز سلاح نارى وذخيرة وطلبت عقابهما بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت - بحكمها المطعون فيه - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها فيها . وعولت فى قضائها على أن تهمتى إحراز السلاح النارى والذخيرة مرتبطتان بتهمة الشروع فى القتل ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى برمتها لمحكمة أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ عملا بنص الأمر الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٨١ دون القضاء العادى . لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ،

وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما وكما خلا أى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون ماسواها - بجرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصل الذي أطلقتته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ولا يحول بين هذه المحاكم وبين اختصاصها بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص في شأنها مشتركاً بين المحاكم العادية ومحاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ، لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضدهما

أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أنها رفعت أمام محكمة أمن الدولة وقضى فيها بحكم بات ، فإنه ما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك وأن تقضى بعدم اختصاصها بحجة أن محكمة أمن الدولة هي المختصة بالفصل في الدعوى ويكون قضاؤها المطعون فيه مشوباً بمخالفة التأويل الصحيح للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئاً - بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى إلا أنه يعد في الواقع - وفقاً لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعاً من السير فيها - ما دام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المشول أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور بنصه في الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أن « لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي » وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء خاص أو استثنائي وما دامت محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ ليست فرعاً من القضاء العادي صاحب الولاية العامة الذي يتعين تغليب اختصاصه على غيره من جهات القضاء ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد تخلى - على غير سند من القانون - عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديه ، وانتهى بذلك الخصومة أمامه دون أن ينحسر سلطانه عنها ، يكون قابلاً للطعن فيه بالنقض . ولما كانت النيابة العامة - في مجال الصفة والمصلحة في الطعن - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المشابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن ، بل

كانت المصلحة هي للمتهم وتتمثل - في صورة الدعوى - في الضمانات التي توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون قضاء الطوارئ - وأخصها حقه في الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - في الحكم الذي قد يصدر ضده ، فإن صفة النيابة العامة في الانتصاب عنه في طعنها تكون قائمة ، ومن ثم فإن الطعن في الحكم يكون جائزاً ومستوفياً للشكل المقرر في القانون ، ولما كانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع ، وذلك عملاً بالمادة ١/٤٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٦ ، من غير اشتراط أن تكون محكمة الإعادة في هذه الحالة مشكلة من قضاة آخرين - على خلاف حالات النقض الأخرى إذا وقع بطلان في الحكم - التي نصت عليها المادة ٢/٣٩ من القانون ذاته .



جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد احمد حسن ومحمود رضوان وحسن عشيح نواب رئيس المحكمة وفريد عوض .



### الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) ما مور و الضبط القضائي . تلبس . تفتيش . التفتيش بغير إذن .

سقوط لفافة المخدر عرضا من المتهم لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها .

عدم استبانة الضابط محتوى اللفافة إلا بعد أن قام بفضها . لا يوفر حالة التلبس .

( ٢ ) قبض . دستور .

لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفثتات على حريات الناس والقبض

عليهم بدون وجه حق .

الحرية الشخصية . حق كفله الدستور . مؤدى ذلك ؟

( ٣ ) اثبات . شهود . تفتيش . بطلانه . مواد مخدرة . حكم . تسبيبه . تسبيب معيب .

نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها .

بطلان التفتيش : مقتضاه : عدم التعويل على الدليل المستمد منه .

شهادة من قام بالإجراء الباطل . لا يعتد بها .

إدانة الطاعن استنادا إلى الدليل الباطل دون سواه . وجوب القضاء بالبراءة . أساس ذلك ؟

١ - لما كان سقوط الكيسين عرضا من الطاعنة عند وقوفها عندما أدركت الضابط ومرافقيه يتجهون إليها ، لا يعتبر تخليا منها عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازتها القانونية ، وإذ كان الضابط على ما حصله الحكم لم يستبن محتوى الكيسين قبل فض ما بداخلهما من لفافات - فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن توافر جريمة متلبس بها تميز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهمه وتفتيشها .

٢ - من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق ، وكان الدستور قد كفل هذه الحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه من أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون » .

٣ - لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل فى الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منه ، وبالتالى فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل . ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون

فيه لا يوجد فيها من دليل سواء ، فإنه يتعين المحكم ببراءة الطاعنة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( حشيش ) وعقار السيكونال المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتها إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالبندين ٥٧ ، ٦٦ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق بمعاقبة المتهممة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمها ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجردا من القصد .

فطعنتم المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحراز  
جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في  
تطبيق القانون ، ذلك بأنه دانها على أساس أن الجريمة كانت في حالة تلبس تبيح  
لرجل الضبط القضائي القبض والتفتيش ، مع أن سقوط الكيس عرضاً أثناء وقوفها  
عندما شاهد الضابط ومرافقوه دون أن ينكشف ما بداخله من مخدر إلا بعد أن قام  
الضابط بفضه ، لا يوفر الحالة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « وحيث إن واقعات  
الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من  
مطالعة سائر الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة  
تتحصل أنه في يوم ..... بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة وأثناء توجه  
المقدم ..... بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة لتنفيذ إذن النيابة العامة  
بضبط وتفتيش شخص ومسكن ..... والمقيم .....  
دائرة قسم بولاق تم له ضبط المتهم ..... زوجة المأذون  
بتفتيشه محرزة لمواد مخدرة حشيش وعقار السيكونال وذلك في غير الأحوال  
المصرح بها قانوناً ، إذ أنه لدى دخوله حوش جاد شاهدها تجلس على حجر في مواجهة



الداخل لذلك الحوش ويجوارها طفل وأنه ما أن شاهده و خلفه أفراد القوة يقترب منها حتى هبت واقفه فسقط من حجر ملابسها كيسان من النايلون بهما لفافات حمراء وصفراء التقطها فتبين له أن أولهما حوى على عشرين لفافة سلوفانية حمراء بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش وتبين له أن الكيس الثانى حوى على تسعة عشر لفافة سلوفانية عديمة اللون وكذا ثلاثون لفافة سلوفانية صفراء اللون بكل لفافة قطعة من مخدر الحشيش وبمواجهته لها بالمضبوطات أقرت له بإحرازها بقصد الاتجار وباستفساره لها إذا كانت تخفى شئ معها أخرجت كيس نقود حرمى جلد بداخله كيس نايلون به كمية من أقراص السيكونال المخدرة ومبلغ ١١٣ جنيه . واستند الحكم فى إدانة الطاعنة على أقوال المقدم ..... بمكتب مكافحة قسم المخدرات بالقاهرة وبما ورد بتقرير التحليل - ورد على ما دفع به محامى الطاعنة من بطلان القبض والتفتيش لأن الجريمة لم تكن فى حالة تلبس بقوله : « وحيث إنه بشأن الدفع ببطلان القبض لانتقاء حالة التلبس بمقولة أن التخلّى لم يكن إراديا واختيارا وإنما كان سقوطا عرضيا من حجر التهمة لحشيتها من اتخاذ إجراءات القبض عليها فمردود عليه أن الثابت أن التهمة كانت تجلس على مدخل حوش بالسبتية وأنها إذ شاهدت ضابط الواقعة وخلفه أفراد قوته يقترب تجاهها هبت واقفه رغم علمها أنها تخفى فى حجرها كيسين من النايلون بهما لفافات لمخدر الحشيش فسقط المخدر الذى كانت تخفيه بحجرها وتحزره وكان ذلك السقوط هو فى حقيقته تخليا إراديا واختيارا عن طوعية واختيار إذ لم يكن نتيجة لإجراء غير مشروع وقع من ضابط الواقعة أو أحد من أفراد قوته ذلك أن مجرد الاقتراب تجاه التهمة وتوهمها

وتخوفها من أفراد القوة لا يصح اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على التخلي الإرادى الصحيح إذا لم يبدر من أى منهم ثمة إجراء للقبض أو التعرض لحريتها وإنما هى التى تخلت عن طوعية واختيار عن المخدر الذى تخفيه فى حجرها بأن هبت واقفه فأسقطت المخدر الذى تعلم بأنها تحزره فى حجرها من تلقاء نفسها وعن طوعية واختيار ووضعت نفسها فى أظهر حالات التلبس ويتعين بالتالى رفض ذلك الدفع » . لما كان ذلك ، وكان سقوط الكيسين عرضا من الطاعنة عند وقوفها عندما أدركت الضابط ومرافقيه يتجهون إليها لا يعتبر تخليا منها عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازتها القانونية ، وإذا كان الضابط على ما حصله الحكم لم يستبن محتوى الكيسين قبل فض ما بداخلهما من لفافات - فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن توافر جريمة متلبس بها تميز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهمه وتفتيشها . لما كان ذلك ، وكان لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق ، وكان الدستور قد كفل هذه الحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه من أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القضاة المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام

القانون . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل فى الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمداً منه ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل . ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواء ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعنة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

---

جلسة ١٩ من أيلول سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن و محمود

رضوان حسن عشيخ . نواب رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم



الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٠ القضائية

مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة " أركانها " . حكم " تسببيه . تسبب معيب " . نقض " أسباب

الطعن . ما يقبل منها " .

عدم توافر القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . بمجرد الحيازة المادية له . وجوب ثبوت علم الجاني

بأن ما يحزره من المواد المخدرة المحظورة .

الدفع بعدم العلم بوجود المخدر . يوجب على المحكمة أن تورد في حكمها ما يبرر توافره فعليا لا

افتراضيا .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقيق

الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره من الجواهر

المخدرة المحظورة إحرازها قانونا وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر

بالحقبة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها فإنه كان يتعين على الحكم

المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقبة

أما استناده إلى مجرد ضبط الحقبة معه وبها المخدر فإن فيه إنشاء لقرينة قانونية

مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره

قانونا مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا

لا افتراضيا .



### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرًا ( هيروين ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق وقرار الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه بنى دفاعه على أنه تسلم الحقيبة من مساعد الشرطة صديقه لتوصيلها إلى المسجون ولا يعلم بوجود المخدر بها فأطرح المحكمة هذا الدفاع برد قاصر وغير سائغ .

وحيث إنه من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحرزه من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانونًا ، وإذ كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقيبة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها فإنه كان يتعين

على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقيبة أما استناده إلى مجرد ضبط الحقيبة معه وبها المخدر فإن فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناهما افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانونا مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا . لما كان ما تقدم فإن معنى الطاعن يكون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ...

---

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قوره ومحمد زايد

ومحمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن .

٥٢

### الطعن رقم ٧٨٢٨ لسنة ٥٨ القضائية

قانون " تفسيره " . بلاغ كاذب . جريمة ، أركانها ، . مسؤولية جنائية .

البلاغ الكاذب . لا عقاب عليه إذا لم يتضمن أمراً مستوجباً لعقوبة فاعله .

إسناد المتهم إلى المدعى بالحقوق المدنية أنه اشترى منه كمية من قطع غيار السيارات لم يسدد له

باقى ثمنها . منازعة مدنية . سريان أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤١٨ وما

بعدها من القانون المدنى عليها . عدم انطواء ذلك على أية جريمة .

مثال للحكم بالبراءة صادر من محكمة النقض فى جريمة بلاغ كاذب .

من المقرر أن القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمراً

مستوجباً لعقوبة فاعله ، وكان ما أسنده المتهم إلى المدعى بالحقوق المدنية من أنه

اشترى منه كمية من قطع غيار السيارات لم يسدد له باقى ثمنها بالكامل لا

ينطوى على أية جريمة تستوجب معاقبته جنائياً ، إذ لم يتعد بلاغه المطالبة بباقى

ثمن المبيع وهى منازعة مدنية تسرى عليها أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة

٤١٨ وما بعدها من القانون المدنى الأمر الذى تنتفى معه تهمة البلاغ الكاذب ،

ومن ثم تكون المعارضة الاستئنافية فى محلها ويتعين تبعاً لذلك القضاء بالغاء

الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها

مصرفاتها عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماه عملاً بالمواد ١/٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح الإزبكية ضد الطاعن بوصف أنه أبلغ ضده كذبا على النحو المبين بالصحيفة ، وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وألزمته بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الإعادة قضت غيابيا بقبول المعارضة الاستئنافية شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف المعارض فيه .

فطعن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسته لنظر الموضوع ..... إلخ .



### المحكمة

حيث إن هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع إعمالاً للمادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن المعارضة أقيمت من المتهم في الميعاد عن حكم قابل لها فهي مقبولة شكلاً .

وحيث إن الوقائع - حسبما تبينتها المحكمة - تتحصل في أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر بعريضة أورد فيها أن المتهم المعارض - باع له كمية كبيرة من قطع غيار السيارات وأنه قام بدفع ثمنها له بالكامل . إلا أنه فوجئ بعد ذلك بالمتهم يتوجه إلى نيابة الأزيكية وقدم ضده شكوى قرر فيها بأنه لم يدفع له ثمن المبيع كاملاً وأخذ يماطله في دفع باقي الثمن الأمر الذي يكون في حق المتهم الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وطلب عقابه بهما مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مقابل الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة فضلاً عن المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وركن في إثبات دعواه إلى ما تضمنه المحضر رقم ..... لسنة .... إداري الأزيكية .

وحيث أن البين من الاطلاع على صورة الشكوى رقم ..... لسنة .... إداري الأزيكية أن محرر محضر جمع الاستدلالات أثبت به ما لا يخرج عما جاء بعريضة المدعى بالحقوق المدنية آنفة البيان .

وحيث إن المتهم أنكر ما أسند إليه وطلب محاميه القضاة ببراءته ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على أنه تقدم بشكوى مطالبا بحقه في نزاع مدني وكان صادقا فيما أبلغ به .

وحيث إن من المقرر أن القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله ، وكان ما أسنده المتهم إلى المدعى بالحقوق المدنية من أنه اشترى منه كمية من قطع غيار السيارات لم يسدد له باقى ثمنها بالكامل لا ينطوي على أية جريمة تستوجب معاقبته جنائيا ، إذ لم يتعد بلاغه المطالبة بباقي ثمن المبيع وهي منازعة مدنية تسرى عليها أحكام البيع المنصوص عليها في المادة ٤١٨ وما بعدها من القانون المدني الأمر الذي تنتفى معه تهمة البلاغ الكاذب ومن ثم تكون المعارضة الاستثنائية في محلها ويتعين تبعا لذلك القضاة بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها مصروفاتها عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عملا بالمواد ١/٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / د . عادل قوره . وحسن عميره

ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعي .



## الطعن رقم ١١٧٥٥ لسنة ٥٩ القضائية

جريمة " أركانها " . حكم . تسببه . تسبب معيب . . نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها . . إهانة .

جريمة الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٣ عقوبات . بشرط لتوافر

أركانها أن تتوافر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه وأن تقع الإهانة أثناء تأديته

لوظيفته أو بسببها .

خلو الحكم من استظهار ذلك . قصور .

يشترط لتوافر أركان جريمة الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة

١٣٣ من قانون العقوبات أن تتوافر صفة الموظف العام - أو من في حكمه -

في المجنى عليه ، وأن تقع الإهانة أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها . وإذا كان

الحكم قد خلا من استظهار ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب

نقضه والإحالة .



اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أهان بالقول .... وكان ذلك أثناء وسبب

تأديتها وظيفتها ، وطلبت عقابة بالمادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات . وادعت المجنى

عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح مركز قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً  
والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهاً على سبيل التعويض  
استأنف كل من المحكوم عليه والمدعية بالحق المدني ومحكمة بنها الابتدائية - بهينة  
استئنافيه - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم  
المستأنف بالنسبة للشق الجنائي وبالنسبة للدعوى المدنية بتعديلها وإلزام المتهم  
بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .  
فطعن الأستاذ ..... المحامي عن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه  
في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إهانة  
موظف عمومي قد شابه القصور في التسبب ذلك أنه لم يستظهر ما إذا كان فعل  
الإهانة قد وقع أثناء تأدية المجنى عليها لوظيفتها أو بسببها مما يعيبه ويستوجب  
نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة  
الدعوى بما مؤداه أنه لخلاقات عائلية بين المجنى عليها والطاعن فقد أساء الأخير  
إلى سمعتها بالقول والسب العلني . لما كان ذلك وكان يشترط لتوافر أركان جريمة  
الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات  
أن تتوافر صفة الموظف العام - أو من في حكمه - في المجنى عليه وأن تقع



الإهانة أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها . وإذا كان الحكم قد خلا من استظهار ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل

حسن وعبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة واحمد جمال عبد اللطيف و بهيج حسن القصبجى .



### الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نيابة عامة . نقض ، المصلحة فى الطعن والصفة فيه . .

للىابة العامة الطعن فى الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه . أساس ذلك ؟

( ٢ ) عقوبة ، العقوبة التكميلية ، اختلاس أموال اميرية . نقض ، حالات الطعن . الخطأ

فى القانون ، اسباب الطعن . ما يقبل منها . .

جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات . يدور مع موجبه من بقاء

المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

القضاء بالرد رغم ضبط الأشياء المستولى عليها . يوجب النقض والتصحيح .

( ٣ ) عقوبة ، العقوبة التكميلية ، موظفون عموميون . عزل . اختلاس أموال اميرية . نقض

، حالات الطعن . الخطأ فى القانون ، اسباب الطعن . ما يقبل منها . .

معاملة الطاعن بالرافة والقضاء عليه بالحبس فى جناية اختلاس أموال أميرية .

دون توقيع عقوبة العزل . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح .

( ٤ ) اختلاس أموال أميرية . عقوبة « تطبيقها » . غرامة .

الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية المشار إليها في المادة ٤٤ عقوبات . وجوب الحكم بها على المتهمين معا . التنفيذ عليهما بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم . غير جائز .

التضامن بين المتهمين في الغرامات النسبية . شرطه . صدور حكم واحد بها على المتهمين .

( ٥ ) دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » .

عدم جواز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

( ٦ ) دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى .

ليس للمحكمة تعديل حكم أصدرته . ما لم يطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . علة ذلك ؟

حكم القضاء . هو عنوان الحقيقة .

طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه غير جائز .

١ - لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم

عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المشابة أن تطعن

فى الأحكام وإن لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة .

٢ - لما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات نصت على أنه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١١٧ فقرة أولى ، يعزل الجانى من وظيفته أو تزول صفته ، كما يحكم عليه فى الجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه » . لما كان ذلك ، وكان جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نفسه أن الأشياء المستولى عليها قد ضبطت ، فإن الحكم إذ قضى بالرد يكون معيبا بما يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من رد .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل المحكوم عليه بالرافة إعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من ذات القانون ، فإنه يكون أيضا قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه فى هذا الخصوص أيضا ، وذلك بتوقيف عقوبة العزل وجعله لمدة سنتين .



٤ - لما كانت المادة ٤٤ من قانون العقوبات تنص على أنه « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك » وكان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ سالفه الذكر والتي يجب الحكم بها على المتهمين معا ولايستطاع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه ، بيد أنه لما كان التضامن بين المتهمين في الغرامات النسبية طبقا لصريح نص المادة ٤٤ آنفة البيان - مشروطا بأن يكون قد صدر بها على المتهمين حكم واحد وكان المطعون ضده والمحكوم عليه الآخر قد صدر ضد كل منهما حكم مستقل فإن شرط تضامنها في الغرامة يكون قد تخلف .

٥ - أن القول بإلزام المحكوم عليه الآخر والمطعون ضده بالغرامة المقضى بها متضامنين يخالف ما هو مقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

٦ - متى أصدرت المحكمة حكما في الدعوى فإنها لا تملك تعديله لزوال ولايتها في الدعوى ما لم يطعن فيه بالطرق المقررة قانونا ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وآخر سبق الحكم عليه - بصفته فى حكم الموظف العمومى - عامل بشركة ..... إحدى شركات القطاع العام استولى بغير حق وبنية التملك على المعدات المبينة الوصف بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٧٥, ٢١٤٣ جنيها المملوك للشركة سالفة الذكر والمملوكة للدولة . واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بينها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمواد ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكرراً هـ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبعزله من وظيفته وإلزامه بأن يرد مبلغ ١٧٥, ٢١٤٣ جنيها وتغريمه مبلغ مساو للمبلغ السابق .

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إنه لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة .

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه دان المطعون ضده بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى وحدات القطاع العام ، والزمه برد الأشياء المستولى عليها رغم ضبطها ، كما أنه

ومن حيث إن المادة ١١٨ من قانون العقوبات نصت على أنه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١١٧ فقرة أولى يعزل الجاني من وظيفته أو تزول صفته ، كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه » . لما كان ذلك وكان جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نفسه أن الأشياء المستولى عليها قد ضبطت ، فإن الحكم إذ قضى بالرد يكون معيبا بما يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من رد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عامل المحكوم عليه بالرأفة إعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون أيضا قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه في هذا الخصوص أيضا ، وذلك بتوقيف عقوبة العزل وجعله لمدة



سنتين . أما بالنسبة لما تشير الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بتغريم المطعون ضده مبلغ مساو لقيمة الأشياء المستولى عليها رغم أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وسبق القضاء بها على متهم آخر في ذات الدعوى . مما كان يتعين معه جعلها مبلغا واحدا يلزم به المتهمان بالتضامن - فهو مردود بأن الثابت من الاطلاع على المفردات أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده وآخر بتهمة الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى شركات القطاع العام وصدر الحكم غيابيا بإدانتها ، وإذ ضبط المتهم الآخر في الدعوى فقد أعيدت الإجراءات بالنسبة له وصدر حكم محكمة أمن الدولة العليا فيها بتاريخ ..... حضوريا بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ويعزله من وظيفته وإلزامه برد مبلغ ٢١٤٣١٧٥ وتغريمه بمثل هذا المبلغ وقد أصبح هذا الحكم باتا . ثم ضبط المطعون ضده وأعيدت الإجراءات بالنسبة له وأصدرت ذات المحكمة حكمها المطعون فيه بتاريخ ..... ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من قانون العقوبات تنص على أنه « إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد ، خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك » . وكان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ سالفة الذكر والتي يجب الحكم بها على المتهمين معا ولا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه ، بيد أنه لما كان التضامن بين المتهمين في الغرامات



النسبية طبقا لصريح نص المادة ٤٤ آنفة البيان - مشروطا بأن يكون قد صدر بها على المتهمين حكم واحد ، وكان المطعون ضده والمحكوم عليه الآخر قد صدر ضد كل منهما حكم مستقل فإن شرط تضامنها فى الغرامة يكون قد تخلف ، هذا فضلا عن أن القول بالزام المحكوم عليه الآخر والمطعون ضده بالغرامة المقضى بها متضامين يخالف ما هو مقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامه عليه الدعوى ، وأنه متى أصدرت المحكمة حكما فى الدعوى فإنها لا تملك تعديله لإزالة ولايتها فى الدعوى مالم يطعن فيه بالطرق المقررة قانونا ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون غير سديد .

---

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل

حسن و عبد الوهاب الخياط و عبد اللطيف أبو النيل نواب رئيس المحكمة و احمد جمال عبد اللطيف



### الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ القضائية

١ - إثبات ، خبرة ، . حكم ، مالا يعيبه في نطاق التدليل ، .

عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبر بكامل أجزائه . لا يعيبه .

٢ - إثبات ، " بوجه عام " . جريمة ، أركانها ، . رابطة السببية . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير

الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . ضرب ، أحدث

عاهه .

رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . المجادلة في ذلك أمام النقض غير جائزة .

مثال لتسبب سائح للتدليل على توافر رابطة السببية في جريمة ضرب أحدث عاهة .

٣ - إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن

يكون من شأنها أن تؤدى إليها باستنتاج سائح تجريره المحكمة .

٤ - إثبات ، بوجه عام ، .

مبدأ تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

٥ - إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، ، محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض " . أسباب الطعن . مما لا يقبل منها " .

تقدير الأدلة ووزن أقوال الشهود . موضوعي .

لمحكمة الموضوع الإعراض عن قالة شهود النفي . مادامت لا تشق بما شهدوا به

الجدل في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .

٦ - ارتباط . جريمة ، عقوبة الجرائم المرتبطة ، ، دفع ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل

فيها ، ، حكم ، حجتيه ، ، قوة الأمر المقضي . ضرب ، أحدث عاهه ، ، حكم ، تسببيه . تسبیب

غير معيب ، ، نقض ، أسباب الطعن . مما لا يقبل منها ، ،

تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مقتضاه الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . سبق معاقبة

الطاعن عن الجنحة المرتبطة بجناية إحداث العاهة المستديمة . لا يمنع محاكمة عن تلك الجناية .

علة ذلك ؟

١ - من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل

أجزائه .

٢ - لما كان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفر

بتقديرها قاضي الموضوع ، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، مادام

الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون

فيه قد أثبت استنادا إلى ما أورده من أدلة أن الطاعن ألقى بزجاجة بها حامض

كبريتيك على المجنى عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بأوراق علاجه وبالتقرير

الطبي الشرعى والتي تخلف عنها فقد إبصار العين اليمنى وانقلاب جفنها السفلى للخارج ، وأورد الحكم مؤدى أوراق العلاج والتقرير الطبي الشرعى فى قوله « وقد أورى التقرير الطبي وأوراق علاج المجنى عليه بالمستشفى أن المجنى عليه أصيب بحروق من الدرجة الأولى والثانية فى الوجه واليد اليمنى والصدر ، كما أشار التقرير الطبي الشرعى إلى أن المجنى عليه أصيب من جراء الحادث بجرح رضى بأعلى يمين مقدم الجبهة يحدث من مثل القذف بزجاجة ، كما وجدت به عدة إصابات نتيجة ملامسة الجلد لمادة كاوية تبين من التحليل أنها حامض كبريتيك مركز وتعدد وصف تلك الإصابات تفصيلا بالتقرير وتخلف لدى المجنى عليه من جرائها عاهة مستديمة تتمثل فى فقد إبصار العين اليمنى وانقلاب الجفن السفلى للخارج مما يؤدى إلى فقد القدرة على غلق العينين تماما بالإضافة إلى إعاقة بنهاية حركة بسط العنق وحركته الجانبية نحو اليمين وتيبس المرفق الأيمن ومن شأن ذلك تقليل كفاءته عن العمل بنحو ستين فى المائة » فإن ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بتخلف العاهة ارتباط السبب بالمسبب ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يكون غير سديد .

٣ - الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلائم به ما قاله كل منهم بالقدر الذى رواه مع ما رواه الآخرون .

٤ - لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية



متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال شاهدة النفى ثم أفصح عن عدم اطمئنانه إليها ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة ، كما أن لها أن تزن أقوال الشهود وأن تنزلها المنزلة التى تراها وتقديرها التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب وأن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

٦ - لما كان مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، ومن ثم فإن سبق معاقبة الطاعن عن الجنحة المرتبطة بجناية إحداث العاهة المستديمة لا يمنع من محاكمته عن هذه الجناية ، لأن العقوبة التى قضى عليه بها عن الجنحة ليست هى التى يقررها القانون للجريمتين المرتبطتين ، وهى عقوبة جناية العاهة بوصفها أشد العقوبتين ، ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جناية إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب .... عمدا بأن قذفه بزجاجة بها مادة كاوية ( حامض كبريتيك مركز ) فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ما تتمتع به العين اليمنى من إبصار وانقلاب الجفن السفلى للخارج مما يقلل من كفاءته وقدرته على العمل بنحو ٦٠ ٪ . وأحالته إلى محكمة جنابات الإسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١ / ٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه تعويضا نهائيا .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة وألزمه بالتعويض قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه اغفل بيان إصابات المجنى عليه وأحال فى ذلك إلى التقرير الطبي الشرعى مكتفيا بعبارة مرسلة لا تكفى لبيان رابطة السببية بين الفعل والعاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، كما عول - ضمن

مأعول عليه - فى إدانة الطاعن على شهادة كل من ..... و .....  
 رغم أن أقوالهما - كما حصلها الحكم لاتجدى فى اثبات ارتكاب الطاعن للجريمة ،  
 واطرح الحكم أقوال شاهدة النفى ..... رغم صدق شهادتها ، ورد بما لا  
 يصلح ردا على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم  
 .... لسنة .... جنح ..... التى قضى فيها بإدانة الطاعن بجريمة مرتبطة . كل  
 ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
 العناصر القانونية لجريمة إحداث العاهة المستديمة التى دان الطاعن بها وأورد على  
 ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وسائر شهود الاثبات ومن  
 التقرير الطبى الابتدائى والتقرير الطبى الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن  
 تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا ينال من  
 سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه ، وأن إثبات علاقة السببية  
 فى المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ، فلا تجوز  
 المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض ، مادام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب  
 تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت استنادا إلى ما أورده  
 من أدلة أن الطاعن ألقى بزجاجة بها حامض كبريتيك على المجنى عليه فأحدث به  
 الأصابات الموصوفة بأوراق علاجه وبالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف عنها فقد  
 إبصار العين اليمنى وانقلاب جفنها السفلى للخارج ، وأورد الحكم مؤدى أوراق  
 العلاج والتقرير الطبى الشرعى فى قوله « وقد أوردى التقرير الطبى وأوراق علاج  
 المجنى عليه بالمستشفى أن المجنى عليه أصيب بحروق من الدرجة الأولى والثانية



فى الوجه واليد اليمنى والصدر ، كما أشار التقرير الطبى الشرعى إلى أن المجنى عليه أصيب من جراء الحادث بجرح رضى بأعلى يمين مقدم الجبهة يحدث من مثل القذف بزجاجة ، كما وجدت به عدة إصابات نتيجة ملامسة الجلد لمادة كاوية تبين من التحليل أنها حامض كبريتيك مركز وتعدد وصف تلك الاصابات تفصيلا بالتقرير وتخلف لدى المجنى عليه من جرائها عاهة مستديمة تتمثل فى فقد إبصار العين اليمنى وانقلاب الجفن السفلى للخارج مما يؤدى إلى فقد القدرة على غلق العينين تماما بالإضافة إلى اعاقبة بنهاية حركة بسط العنق وحركته الجانبية نحو اليمين وتيبس بالمرفق الأيمن ومن شأن ذلك تقليل كفاءته عن العمل بنحو ستين فى المائة . فإن ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - يوفر فى حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بتخلف العاهة ارتباط السبب بالمسبب ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن شهود الاثبات الثلاثة الأول أن الطاعن قذف اولهم وهو المجنى عليه بزجاجة الحامض فأصابه ، كما نقل عن الشاهدين .. أنهما شاهدا الزجاجة تقذف من محل الطاعن فتصيب المجنى عليه ، وكان الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق اقوال الشهود على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلائم به ما قاله كل منهم بالقدر الذى رواه مع مارواه الآخرون ، كما لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ،



فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص الإدانة استخلاصا سائغا من مجموع ما أورده من عناصر ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم جدوى الاستدلال بأقوال الشاهدين الأخيرين من شهود الاثبات لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال شاهدة النفى ثم أفصح عن عدم اطمئنانه إليها ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة ، كما أن لها أن تزن أقوال الشهود وأن تنزلها المنزلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب وأن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، ومن ثم فإن سبق معاقبة الطاعن عن الجنحة المرتبطة بجناية إحداث العاهة المستديمة لا يمنع من محاكمته عن هذه الجناية ، لأن العقوبة التى قضى عليه بها عن الجنحة ليست هى التى يقررها القانون للجريمتين المرتبطتين ، وهى عقوبة جناية العاهة بوصفها أشد العقوبتين ، ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جناية إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قسوره وحسن عميره و محمد زايد و محمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة .



### الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ القضائية

١ - إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، ضرب ، افضى إلى موت ، لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة فى ذلك .

٢ - إثبات ، خبرة ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر والفصل فيما يوجه إليه من إعتراضات ، موضوعى ، عدم التزام المحكمة باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها أو أن المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى .

٣ - إثبات بوجه عام ، شهود ، محكمة الموضوع "سلطتها فى تقدير الدليل" ، نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، ضرب ، افضى إلى موت ، حق محكمة الموضوع فى التعويل على تقرير طبي يتسق وشهادة شهود الاثبات فى تعزيز شهادتهم واطراح تقرير آخر لا يتفق معها .

- ٤ - ضرب ، أفضى إلى موت ، إثبات ، خبرة ، حكم ، تسببية ، تسبب غير معيب ،  
نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

التقارير الطبية لاتدل بذاتها على نسبة إحداث الاصابات إلى المتهمين . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .

- ٥ - ضرب ، أفضى إلى موت ، مسئولية جنائية ، رابطة السببية ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ،

إثبات الحكم إعتداء الطاعنين على المجنى عليها وإحداث إصابتيها وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربها وأن هاتين الاصابتين قد ساهمتا في إحداث الوفاة . كاف وسائع في مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت .

- ٦ - إثبات ، خبرة ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفر ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ،

عدم تبيان الطاعن سبب طلبه سؤال الطبيب . لاثريب على المحكمة إن هى التفتت عن إجابة هذا الطلب . مادامت قد اطمأنت إلى تقرير الصفة التشريحية المقدم للأسانيد الفنية التى بنى عليها .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة فى ذلك مادام له أساس فيها .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما وجه إليه من اعتراضات ، وأنها لاتلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى

الدعوى ، وطالما أن استنادها إلى رأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لايجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها فى ذلك .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع - فى حدود سلطتها التقديرية - أن تعول على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الإثبات فى تعزيز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لايتفق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .

٤ - من المقرر أن التقارير الطبية وإن كانت لاتدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهمين ، إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود فى هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده إليها ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعنين فى أن المحكمة لم تأخذ بما تضمنه تقرير المستشفى أو أنها عولت على تقرير الصفة التشريحية فى نسبة إحداث إصابات المجنى عليها إليهما لا يكون لها محل .

٥ - لما كان مفاد ما أورده الحكم - على ما سلف - أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على المجنى عليها وأحدثا إصابتهما ولم يشترك أحد غيرهما فى ضربها وأن هاتين الإصابتين قد ساهمتا مجتمعتين فى إحداث الوفاة ، فإن ما أثبتته المحكمة من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى إليه فى قضائه من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت واطراح دفاعهما فى هذا الصدد .

٦ - لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن أنهى مرافعته بطلب سؤال الطبيب ..... إلا أنه لم يبين سبب طلبه سؤال هذا الطبيب ومن ثم فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلاً بحيث لايبين منه أن لسؤاله أثراً منتجاً فى الدعوى ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الصفة التشريحية للأسانيد الفنية التى بنى عليها فلا تثريب عليها إن هى التفتت عن إجابة طلب سؤال الطبيب المذكور .



### الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعنين بأنهما ضربا.... بعضا فى مواضع متفرقة من بطنها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موتها على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى نجل المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات « مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للمتهم الثانى فقط » بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقبه المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة عما أسند إليهما وألزمتهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول فى الإدانة على قول الشاهد من أن كلا من الطاعنين ضرب المجنى عليها ضربة واحدة على بطنها فى حين أن الشاهد فصل هذا القول بأن الطاعن الأول ضربها ضربتين وأن الطاعن الثانى ضربها ضربة واحدة دون أن يحدد موضع الإصابة التى أحدثتها كل ضربة بالمجنى عليها والتى أثبت تقرير الصفة التشريحية وجود أصابتين فحسب بها مما يؤكد دفاع الطاعن الثانى من شيوع

اللاتهام فى حقه بما يؤدى إلى تبرئته ، كما استند الحكم فى نسبة إصابات المجنى عليها إلى الطاعنين على ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية رغم أن التقرير لم يتضمن ما يعين على تلك النسبة ، إذ أشار المدافع عن الطاعنين إلى أن إصابات المجنى عليها لا تحدث وفق تصوير شاهد الاثبات ودفع بوجود تناقض بين تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت وجود أصابتين بها وبين تقرير المستشفى الذى أعرض عنه الحكم والذى أثبت وجود إصابة واحدة بالمجنى عليها وطلب استدعاء الطبيب الشرعى وطبيب ذكره شاهد الاثبات لتحقيق هذا الدفاع فقد التفتت المحكمة - دون رد - عن هذا الطلب مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما حاصله أنه على أثر مشادة بين الطاعنين وبين المجنى عليها قام الطاعن الأول بضربها بعصا على بطنها فسقطت أرضا وإذا حاولت الوقوف ضربها الطاعن الثانى بعصا على بطنها أيضا فأحدثا بها إصاباتهما الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ، ولم يكن قصدهما من الضرب قتلها ، ولكن الضرب أفضى إلى موتها ، وعول الحكم فى اثبات هذه الواقعة فى حق الطاعنين على ما حصلت من أقوال الشاهد .... فى تحقيقات النيابة من أن كلا من الطاعنين ضرب المجنى عليها بعصا على بطنها وعلى ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية من وجود أصابتين رضيتين ببطن المجنى عليها جائزتى الحدوث وفق التصوير الذى ذكره هذا الشاهد ومن أن وفاتها تعزى إلى هاتين الاصابتين مجتمعتين لما أحدثناه من ثقب بالأعضاء الدقيقة وتمزق بالمساريتا وما ضاعف الحالة من التهاب بريتونى أدى إلى تسمم دموى وهبوط بالدورة الدموية والتنفسية . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد

في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك مادام له أساس فيها ، وإذ كان الطاعنان يسلمان بأسباب طعنهما - بأن ما حصله الحكم من أقوال شاهد الاثبات يتفق وقول له بتحقيقات النيابة فإن النعى على الحكم بأخذه بأحدى روايات الشاهد دون غيرها يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما وجه إليه من اعتراضات ، وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، وطالما أن استنادها إلى رأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك . وكان لمحكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - أن تعول على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الاثبات في تعزيز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لا يتفق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى ، وكان من المقرر كذلك أن التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهمين ، إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده إليها ، ومن ثم فإن مجادلة الطاعنين في أن المحكمة لم تأخذ بما تضمنه تقرير المستشفى أو أنها عولت على تقرير الصفة التشريحية في نسبة إحداث إصابات المجنى عليها إليهما لا يكون لها محل ، إذ كان مفادها أورده الحكم - على ما سلف - أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على المجنى عليها وأحدثا إصابتهما و لم يشترك أحد غيرهما في ضربها وأن هاتين الإصابتين قد ساهمتا مجتمعتين في إحداث الوفاة فإن ما اثبتته المحكمة من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى إليه في قضائه

من مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت واطراح دفاعهما فى هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة إن المدافع عن الطاعن وإن أنهى مرافعته بطلب سؤال الطبيب ..... إلا أنه لم يبين سبب طلبه سؤال هذا الطبيب ومن ثم فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلا بحيث لا يبين منه أن لسؤاله أثرا منتجا فى الدعوى ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الصفة التشريعية للأسانيد الفنية التى بنى عليها فلا تشرب عليها إن هى التفتت عن إجابة طلب سؤال الطبيب المذكور . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / الصاوي يوسف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا نائب

رئيس المحكمة وحسين الشافعي وسمير أنيس وحسن أبو المعالي أبو النصر



## الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الإدانة » ، « تسببيه » ، « تسبیب معيب » ،

وجوب احتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .  
اكتفاء الحكم المطعون فيه في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية . قصور .

(٢) حكم « بيانات حكم الإدانة » ، « تسببيه » ، « تسبیب معيب » ، « بطلانه » ،

حكم الإدانة . وجوب اشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .  
خلو حكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن . يبطله . لا يعصمه من ذلك . اشارة الحكم الابتدائي بديباجته إلى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه أو اثباته بعجزه أن يتعين معاقبة الطاعن بمواد الاتهام . مادام لم يبين تلك المواد التي طبقها على واقعة الدعوى .

(٣) دعوى جنائية « قيود تحريكها » ، « ضريبة » ، « ضريبة الاستهلاك » ، « حكم » ، « بيانات التسبیب » ،

« تسببيه » ، « تسبیب معيب » ، « بطلانه » ،

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهرب الضريبي إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من

ينيبه . المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل .

اثبات هذا البيان فى الحكم . جوهرى . لا يفتى عنه . أن يكون ثابتا بالاوراق صدوره . خلو الحكم المطعون فيه من الاشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من ينيبه . يبطله .

١ - المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً ، وإن كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة وإكتفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن موازنة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

٢ - من المقرر قانوناً أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعنين فإنه يكون باطلاً ، ولا يعصمه من البطلان أن يكون قد أشار بديباجة الحكم الابتدائى إلى رقم القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعنين بمواده طالما أن الحكم لم يبين

مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى كما لم يرفع عواره فى هذا الشأن أن يكون قد أثبت بعجزه أنه يتعين معاقبة الطاعنين بمواد الإتهام مادام أنه لم يفصح عن تلك المواد .

٣ - ولما كان مؤدى نص المادة ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينوبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب المشار إليه آنفا وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه به أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من ينوبه فى ذلك فإنه يكون مشوباً بالبطلان .

**الوقائع**

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : بصفتها مسؤولين عن الإنتاج بشركة ..... للأدوية والصناعات الكيماوية وملتزمين بالضريبة على الإستهلاك قاما باستخدام حصة الشركة من الكحول النقى المخصصة للأغراض الطبية فى غير الغرض المخصص وذلك لصناعة العطور بقصد التهرب من الضريبة على النحو المبين بالأوراق - ٢ - بصفتها سالفه الذكر قاما باستخدام الكحول النقى فى صناعة العطور والكولونيا دون إخطار المصلحة فى الميعاد المحدد قانوناً وذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وإدعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٤٥٠.٠٤٥ جنيه على سبيل التعويض ومحكمة جناح الساحل قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بتغريم كل من المتهمين خمسمائة جنيه وإلزامهما بأداء الضريبة المستحقة وتعويض ثلاثة أمثال الضريبة استأنفاً ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ..... المحامى عن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .



### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمتي إستعمال كحول في غير الغرض المخصص له بقصد التهرب من الضريبة وإستعماله في صناعة العطور دون إخطار مصلحة الضرائب على الإستهلاك قد شابه قصور في التسبب وران عليه البطلان ذلك بأنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مضمون أدلة الشبوت ولم يشر إلى نص القانون الذي حكم بالإدانة بموجبيه ، فضلاً عن أنه خلا من بيان طلب وزير المالية بتحريك الدعوى الجنائية قبلهما ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف النيابة العامة للتهمة المسندة إلى الطاعنين إقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " وحيث إن المحكمة ترى أن التهمة المسندة إلى المتهمين ثابتة قبلهما ما جاء بمحضر ضبط الواقعة الأمر الذي يتعين معه معاقبتهم بمواد الإتهام عملاً بنص المادة ٣٠٤/١٢ ج " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً ، وإذ كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا . من بيان الواقعة وإكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ولم يبين وجه إستدلاله به على ثبوت التهمة

بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعنين فإنه يكون باطلاً ، ولا يعصمه من البطلان أن يكون قد أشار بديباجة الحكم الابتدائى إلى رقم القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعنين بمواده طالما أن الحكم لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى كما لم يرفع عواره فى هذا الشأن أن يكون قد أثبت بعجزه أنه يتعين معاقبة الطاعنين بمواد الإتهام مادام أنه لم يفصح عن تلك المواد . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بإصدار قانون الضريبة على الإستهلاك من أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينوبه " هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب المشار إليه آنفاً وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه به أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من الوزير المختص أو من ينوبه فى ذلك فإنه يكون مشوباً بالبطلان . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / الصاوى يوسف . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا نائب

رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسمير انيس والبشرى الشوربجى .



## الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « الصفة فى الطعن » .

عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقق من صفته . أثره :  
عدم قبول الطعن شكلا . اساس ذلك ؟

(٢) قمار . قانون « تفسيره » . حكم « ما يعيبه » . تسببيه . تسبب معيب . « نقض « اسباب

الطعن . ما يقبل منها » .

ألعاب القمار هى الالعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .  
ورود بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وهى تلك التى يكون الريع فيها موكولا للحظ أكثر منه  
للمهارة . قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .

خلو الحكم من بيان نوع اللعب الذى كان يمارس بالمحل . يعيبه .

(٣) نقض « اثر الطعن » .

اتصال العيب الذى شاب الحكم بباقى المحكوم عليهم اللذين كانوا طرفاً فى الخصومة الاستئنافية أثره :  
نقض الحكم بالنسبة لهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر

الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه

في مباشرة هذا الحق إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك ، لما كان ذلك وكان المحامي الذي قرر بالطعن بصفته وكيلا عن كل من الطاعنين الأول والثاني والثالث لم يقدم ما يثبت هذه الصفة ، وإنما قدمت صور ضوئية لتوكيلات غير مصدق عليها رسميا ، فإن الطعن المقدم من كل منهم يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، فيتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المراد بالألعاب القمار في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها - وذلك نهيا عن مزاولتها في المحال والمنتديات العامة - وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، ولما كان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت ممارسته فإن كان من غير الألعاب الواردة في نص القرار المشار إليه وجب عليها فوق ذلك أن تدلل على توافر الشرط السالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نوع اللعب الذي كان يمارس بالمحل اكتفاء بما أورده من أن المحكوم عليهم كانوا يلعبون بأوراق اللعب ( الكوتشينة ) فإنه يكون قد جاء مجهلا في هذا الخصوص ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، الأمر الذي يعيب الحكم .

٣ - لما كان هذا العيب يتصل بباقي المحكوم عليهم - اللذين كانوا أطرافا في الخصومة الاستئنافية - فإنه يتعين عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم



المطعون فيه والإعادة بالنسبة إلى المحكوم عليهم الطاعنين الثلاثة الأول - الذين قضى بعدم قبول طعنهم شكلا - وكذا بالنسبة للمحكوم عليه الخامس ..... الذى لم يقرر بالطعن بالنقض - نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر هو .... بأنهم (١) المتهمون جميعا : قاموا بلعب القمار فى مسكن أحدهم . (٢) المتهم الثالث أدار مسكنا للعب القمار بدون تمييز . وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤-٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ ومحكمة جنح العجوزة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه عن التهمة الأولى وحبس المتهم الثالث ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه عن التهمة الثانية . عارضوا وقضى فى معارضتهم بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنفوا ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل منهم أسبوعين مع الشغل . وحبس المتهم الثالث شهراً عن التهمتين .

فطعن المحكوم عليهم الأربعة الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثانى والثالث :

من حيث إن من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حق شخصى

لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك ، لما كان ذلك وكان المحامى الذى قرر بالطعن بصفته وكيلا عن كل من الطاعنين الأول والثانى والثالث لم يقدم ما يثبت هذه الصفة ، وإنما قدمت صور ضوئية لتوكيلات غير مصدق عليها رسميا ، فان الطعن المقدم من كل منهم يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، فيتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .

#### ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الرابع :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن " الرابع " على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة لعب القمار فى محل عام ، قد شابه قصور فى البيان ، ذلك بأنه لم يستظهر أركان الجريمة وظروفها ولم يذكر الأدلة التى عول عليها فى الادانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى - الذى احوال عليه الحكم المطعون فيه فى بيان واقعة الدعوى - قد خلا من هذا البيان ، واقتصر على ايراد وصف النيابة العامة للتهمة واستطرد من ذلك مباشرة إلى قوله ( حيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر الشرطة ومن عدم دفع المتهم للتهمة المنسوبة إليه بشمة دفاع مقبول الأمر المتعين معه عقابه بمواد الاتهام " . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - فيما أضافه من أسباب - قد خلا كذلك من بيان نوع اللعبة التى دان الطاعن وبقية المحكوم عليهم بمزاولتها . ، وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن

المراد بالألعاب القمار فى معنى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة إنما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها أو تكون مشابهة لها - وذلك نهيا عن مزاولتها فى المحال والمنتديات العامة - وهى التى يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، ولما كان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذى ثبت ممارسته فإن كان من غير الألعاب الواردة فى نص القرار المشار إليه يجب عليها فوق ذلك أن تدلل على توافر الشرط السالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نوع اللعب الذى كان يمارس بالمحل اكتفاء بما أورده من أن المحكوم عليهم كانوا يلعبون بأوراق اللعب ( الكوتشينة ) فإنه يكون قد جاء مجهولا فى هذا الخصوص ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، الأمر الذى يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة إلى الطاعن بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعنه ، لما كان ذلك وكان هذا العيب يتصل بباقى المحكوم عليهم - الذين كانوا أطرافا فى الخصومة الاستئنافية - فإنه يتعين عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة إلى المحكوم عليهم الطاعنين الثلاثة الاول - الذين قضى بعدم قبول طعنهم شكلا - وكذا بالنسبة للمحكوم عليه الخامس ..... الذى لم يقرر بالطعن بالنقض - نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مقل شاكز ومجدى منتصر

وحسن حمزة نواب رئيس المحكمة ومجدى الجنى .



### الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٥٩ القضائية

امر بالالوجه . نيابة عامة . دفع . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . نقض . حالات الطعن . الخطأ فى

تطبيق القانون . الحكم فى الطعن .

الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحا وكتابة . جواز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء .  
يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلى ذلك الأمر .

قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمرا ضميا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .  
الغاء الحكم المطعون فيه ذلك الحكم والقضاء بأدانة الطاعنين . مخالفة للقانون . وجوب نقضه وإلغائه  
وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان الحكم الابتدائى الذى قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر  
بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد استند إلى سبق إجراء تحقيق من قبل  
النيابة العامة فى الدعوى تناول الطاعنين وأن النيابة العامة تصرفت فى الدعوى  
دون إقامة الدعوى الجنائية عليهما مما يعد أمرا ضميا بعدم وجود وجه لإقامة  
الدعوى الجنائية قبلهما ، وهو ما يتفق وصحيح القانون ، ذلك لأنه ولئن كان  
الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، إلا أنه  
قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء



يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلى - ذلك الأمر ، وهو الحال فى الدعوى المطروحة حسبما أورده حكم محكمة أول درجة سالف الذكر ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الغيابى الاستثنائى وتأييد الحكم المستأنف الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للطاعنين .

### الوقائع

- ١ - اتهمت النيابة العامة كلا من .....
  - ٢ - ..... ٣ - .....
  - ٤ - ..... ٥ - .....
  - ٦ - ..... (طاعنة) ٧ - ..... (طاعن) بأنهم
- أولا : المتهمتان الأولى والثانية : اعتادتتا ممارسة الدعارة على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : المتهمون الثالث والرابع والخامس : ١ - أداروا الشقة المبينة بالأوراق فى أعمال الدعارة على النحو المبين بالأوراق ٢ - اعتادوا ممارسة الفجور
- ثالثا : المتهمان السادسة والسابع ( الطاعنان ) : ١ - حرضا وسهلا وساعدا واستخدما المتهمتين الأولى والثانية على ارتكاب الدعارة على النحو المبين بالأوراق ٢ - استغلا بغاء المتهمتين الأولى والثانية على النحو المبين بالأوراق
- ٣ - المتهمة السادسة بصفتها مستغلة لبار ( ..... ) والسابع بصفته مديراً له استخدما المتهمتين الأولى والثانية للعمل به وهما معتادتتا الدعارة وذلك بقصد تسهيل دعارتهما ويقصد استغلالهما فى ترويج المحل المذكور . وطلبت معاقبتهم بمواد القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ومحكمة جناح الآداب الإسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمتين الأولى والثانية ثلاثة شهور مع الشغل

وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة العقوبة تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذها وإيداعها مركز البغايا بامبابة بعد انتهاء تنفيذ العقوبة إلى أن تأمر الجهة الإدارية باخراجها منه وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم الثالث وعلى النيابة اتخاذ شئونها وبراعة كل من المتهمين الرابع والخامس عما أسند إليهما وعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للمتهمين السادسة والسابع ( الطاعنان ) لسبق صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ( ضمنى ) بالنسبة لهما . استأنفت النيابة العامة والمحكوم عليهم الأولى والثانية ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا للمتهم الرابع وغيابيا للباقيين أولا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد بالنسبة للأولى والثانية . ثانيا : بقبول استئناف النيابة شكلا بالنسبة للمتهمين السادس والسابع ( الطاعنان ) وفى الموضوع وباجتماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس كل منهما ثلاثة شهور مع الشغل وبوضع كل منهما تحت المراقبة مدة مساوية لمدة العقوبة عارضا وقضى فى معارضتهما بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالغاء الحكم المستأنف الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم الأخير أقيم على أسباب تتفق وصحيح القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم الابتدائى الذى قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد استند إلى سبق إجراء تحقيق من قبل النيابة العامة فى الدعوى تناول الطاعنين وأن النيابة العامة تصرفت فى الدعوى دون إقامة الدعوى الجنائية عليهما مما يعد أمراً ضمنياً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبلهما ، وهو ما يتفق وصحيح القانون ، ذلك لأنه ولئن كان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً - وبطريق اللزوم العقلى - ذلك الأمر ، وهو الحال فى الدعوى المطروحة حسبما أورده حكم محكمة أول درجة سالف الذكر ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغيابى الاستثنائى وتأييد الحكم المستأنف الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للطاعنين .

---

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ناجي اسحق وقصى خليفة وسري صيام نواب رئيس المحكمة وبدر الدين السيد .



### الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩ القضائية

دعوى مباشرة " تحريكها " ، سقوط الحق فيها ، . دعوى مدنية . سب وقذف . تقادم . نقض ، حالات الطعن .  
الخطأ في تطبيق القانون ، " نظر الطعن والفصل فيه " .

حق المجنى عليه . الذى يدعى بحقوق مدنية . فى الادعاء المباشر ولو بدون شكوى سابقة فيما لا  
يجوز رفع الدعوى فيه بغيرها . أساس ذلك : الادعاء المباشر بمشاة شكوى . شريطة أن يتم فى خلال المدة  
المقرره وهى ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .

جعل الحكم لبداية سريان مدة سقوط الحق فى الشكوى واقعة أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة  
ومرتكبها . خطأ فى القانون .

حجب الخطأ المحكمة عن بحث ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق وتقدمت بشكوى عن الجريمة  
التي دين بها الطاعن خلال المدة المقررة وأثر ذلك فى عدم سقوط حقها فى إقامة دعواها المباشرة . وجوب  
أن يكون مع النقض الاعادة .

لما كانت الدعوى الجنائية قد حركت عن جريمة السب العلنى وهى من جرائم  
الشكوى بطريق الادعاء المباشر ، وكان من المقرر أن للمجنى عليه المضرورة الذى  
يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة  
لأن الادعاء المباشر هو بمشاة شكوى إنما يشترط أن يتم الادعاء المباشر فى خلال



المدة التى تقبل فيها الشكوى والمنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية وهى ثلاثة أشهر من يوم علم المجرى عليه بالجريمة ومرتكبها ، وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب المدة المذكورة من تاريخ صدور قرار الاتهام من النيابة العامة فى قضية أخرى وعدم شموله جريمة السب العلنى التى رفعت عنها الدعوى الماثلة ضد الطاعن بطريق الادعاء المباشر ، فانه يكون قد جعل لبداية سريان مدة سقوط الحق فى الشكوى واقعة أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة وبمرتكبها التى نص عليها القانون . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئا فى تطبيق القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، متعينا نقضه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق لها أن تقدمت بشكوى عن الجريمة التى دين بها الطاعن خلال المدة القانونية وأثر ذلك فى عدم سقوط حقها فى إقامة دعواها المباشرة ، وهو ما تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

### الوقائع

اقامت المدعية بالحق المدنى دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الدقى ضد الطاعن بوصف أنه وجه إليها عبارات السب الموضحة بالصحيفة وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٦ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يؤدى لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه وإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافيه - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن الأستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم  
بطريق النقض .... إلخ

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة السب العلنى وألزمه التعويض قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه قبل - بتبريرات غير قانونية - الدعوى الجنائية التى رفعتها المدعية بالحقوق المدنية عن جريمة شكوى بعد مضى أكثر من ثلاثة أشهر على علمها بالجريمة وبمتركبها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بعد الميعاد واطرحه فى قوله : " وحيث إنه بخصوص الدفع الثانى بانقضاء الدعوى الجنائية لرفعها بعد الميعاد أيضا دفع غير سديد ذلك أن المدة المقررة وهى الثلاثة أشهر التى حددها القانون تبدأ هنا من تاريخ قرار الاتهام الصادر من النيابة العامة فى اللجنة رقم ..... لسنة ..... وهو ١٩٨٥/٢/١٣ وبمطالبة اللجنة المباشرة الماثلة نجد أن تاريخ اعلان المتهم هو ١٩٨٥/٤/١٦ أى خلال المدة وعدم شمول قرار الاتهام الصادر من النيابة على جريمة السب العلنى لا يمنع المدعية من تحريكها طالما توافرت لها الشروط المقررة قانونا فىكون الدفع غير قائم على سند متعينا الالتفات عنه " . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد حركت عن جريمة السب العلنى وهى من جرائم الشكوى بطريق الادعاء المباشر ، وكان من المقرر أن للمجنى عليه المضرور الذى يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الادعاء المباشر فى خلال المدة

التي تقبل فيها الشكوى والمنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب المدة المذكورة من تاريخ صدور قرار الاتهام من النيابة العامة في قضية أخرى وعدم شموله جريمة السب العلني التي رفعت عنها الدعوى الماثلة ضد الطاعن بطريق الادعاء المباشر ، فانه يكون قد جعل لبداية سريان مدة سقوط الحق في الشكوى واقعة أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة وبمرتكبها التي نص عليها القانون . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في تطبيق القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، متعينا نقضه . وإذ كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق لها أن تقدمت بشكوى عن الجريمة التي دين بها الطاعن خلال المدة القانونية وأثر ذلك في عدم سقوط حقها في إقامة دعواها المباشرة ، وهو ما تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المدعية بالحقوق المدنية ( المطعون ضدها ) المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قورة وحسن عميرة

ومحمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة واحمد عبد الرحمن .



## الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استئناف ، نظره والحكم فيه ، . محكمة استئنافية ، تسبب احكامها ، . اجراءات ، اجراءات المحاكمة ، . وصف التهمة .

الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده .  
عليها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف  
الصحيح هو الأشد . شرط ذلك ؟

(٢) محكمة استئنافية ، سلطاتها في تعديل وصف التهمة ، . وصف التهمة . قتل خطأ . إصابة خطأ .  
نقض ، حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ، .

حق المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف التهمة من الاصابة الخطأ إلى القتل الخطأ المنطبق على  
المادة ٢٣٨ عقوبات إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ . أساس ذلك ؟  
مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون .

(٣) نقض ، ما يجوز الطعن فيه من احكام ، . دعوى جنائية . اجراءات ، اجراءات المحاكمة ، .

صدور الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها ، وإن كان صادرا قبل  
الفصل في موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها . جواز الطعن فيه بطريق  
النقض أساس وعلة ذلك ؟



(٤) نقض « حالات الطعن - الخطأ في تطبيق القانون ، « أسباب الطعن - ما يقبل منها ، .

متى يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ؟

١ - من المقرر أن الاستئناف - ولو كان مرفوعا من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده .

٢ - لما كان ما تبين لمحكمة الدرجة الثانية لدى نظر الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه من أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو جنحة القتل الخطأ المعاقب عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - وهي أشد من جنحة الإصابة الخطأ التي رفعت بها الدعوى ليس من شأنه أن يحول بين محكمة الدرجة الثانية وبين نظر موضوع الدعوى والفصل فيه طالما أنها لا توجه للمتهم أفعالا جديدة ولا تشدد عليه العقوبة ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تعدل وصف التهمة من الإصابة الخطأ إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت من الإصابة الخطأ ، والمحكمة في هذا الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المتهم فعلا جديدا ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابات التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

- ٣ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن كان حكما صادرا قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع السير فيها لما يترتب على قيامه من عدم إمكان محاكمة المتهم بعد أن استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فى موضوع الدعوى ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون جائزا عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
- ٤ - لما كان خطأ الحكم قد حجب عن النظر فى موضوع الاستئناف فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : تسبب خطأ فى جرح كل من ... و ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم العربة الكارو التى كان يستقلها المجنى عليهما فحدثت أصابتهما الموصوفة بالتقريرين الطبيين والتى تقرر لعلاجهما مدة لاتزيد على عشرين يوما ثانيا : أتلف باهماله العربة الكارو على النحو الموضح بالمحضر ثالثا : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦٣ ، ٧٤ / ٧ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

وادعت ..... أرملة المجنى عليه الثانى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح أشمون قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة

شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإحالة الدعوى للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه شكلا وفي الموضوع بإحالة الدعوى للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن محكمة الدرجة الثانية حجت نفسها عن نظر موضوع الاستئناف رغم اختصاصها بنظره وبعد أن استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده إلى محكمة الجنح بوصف أنه في يوم ..... تسبب باهمالة في إصابة المجنى عليهما واتلاف منقول وقاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فقضت بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وإلزمته بالتعويض المؤقت الذي طلبه المدعى بالحقوق المدنية ، وإذ استأنف المحكوم عليه - وحده - هذا الحكم قضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإحالة الدعوى للنيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها، ويرر الحكم المطعون فيه هذا القضاء بقوله « وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن المجنى عليه ..... توفى إلى رحمة مولاه متأثرا باصابته كما هو ثابت بملحق محضر الضبط المؤرخ ..... وكذا التقرير الطبي الصادر من مفتش صحة أشمون المؤرخ ..... من أن المجنى عليه ..... توفى متأثرا بجراحه في حين أن المتهم مقدم للمحاكمة الجنائية بتهمة



إصابة خطأ " . ولما كان من المقرر أن الاستئناف - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتيها على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك وكان ما تبين لمحكمة الدرجة الثانية لدى نظر الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه من أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو جنحة القتل الخطأ المعاقب عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - وهي أشد من جنحة الإصابة الخطأ التي رفعت بها الدعوى ليس من شأنه أن يحول بين محكمة الدرجة الثانية وبين نظر موضوع الدعوى والفصل فيه طالما أنها لا توجه للمتهم أفعالا جديدة ولا تشدد عليه العقوبة ومن ثم فإنه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تعدل وصف التهمة من الإصابة الخطأ إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ ، والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المتهم فعلا جديداً ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابات التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن كان حكماً صادراً قبل الفصل في موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع السير فيها لما يترتب على قيامه من عدم إمكان محاكمة المتهم بعد أن استنفذت محكمة أول درجة ولايتها بالفصل



في موضوع الدعوى ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون جائزا عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، وكان خطأ الحكم قد حجبته عن النظر في موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

---

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. على فاضل حسن

وعبد اللطيف أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين .



### الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم ، وصف الحكم ، . معارضة . نقض . ميعاده ، . ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ، .

العبارة في وصف الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطعن

فيها . رجوع المحكمة إلى قانون المرافعات في أحكام الغيبة . غير جائز . أساس ذلك ؟

حضور المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور الجلسات التي

تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضوريا . جواز المعارضة فيه .

شرط ذلك ؟

ميعاد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري . بدؤه من تاريخ اعلائه .

عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم متى كان الطعن فيه بالمعارضة جائزا .

(٢) نقض ، الصفة في الطعن ، .

الطعن بالنقض في المواد الجنائية . حق شخصي للمحكوم عليه . ليس لغيره مباشرة نيابة عنه إلا

إذا كان موكلا عنه أو كان ينوب عنه قانونا في ذلك .

التقرير بالطعن نيابة عن وكيل الطاعن دون تقديم التوكيل الصادر من المحكوم عليه لوكيله . أثره :

عدم قبول الطعن شكلا .

(٣) إثبات « بوجه عام » .

الدليل الذى يعول عليه يجب أن يكون مؤديا إلى مارتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

(٤) إثبات « بوجه عام » . حكم « ما يعيبه فى نطاق الدليل » ، « تسببيه » ، « تسبب معيب » ، « نقض » أسباب

الطعن « ما يقبل منها » ، « اثر الطعن » .

وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين المؤسس على الأدلة التى توردها المحكمة .

اتصال وجه الطعن بطاعن آخر ومحكوم عليه لم يقبل طعنه شكلا وجوب امتداد أثر نقض الحكم إليهما .

مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جرمينى إتلاف وتبديد .

١ - إن العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون " وكان مؤدى هذا النص أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية فى سير المحاكمة والأحكام والطعن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد ولا تخضع فى شىء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية ولو انحصرت الخصومة - بسبب عدم استئناف النيابة العامة حكم البراءة - فى الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحقوق المدنية ، فليس للمحكمة أن ترجع إلى قانون

المرافعات فى أحكام الغيبة ، لأن حالات الحكم فى الغيبة عند تخلف أحد اطراف الخصومة عن الحضور امام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة فى قانون الإجراءات ، ويتعين على المحكمة أن تحكم فى موضوع الدعوى غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولا « وكان مؤدى هذا النص أن الحكم الصادر فى الاستئناف بالنسبة للطاعنين - عدا الأول والثانى - هو حكم حضورى اعتبارى وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليهم قيام عذر منعهم من الحضور ولم يستطعوا تقديمه قبل الحكم ، ولما كان ميعاد المعارضة فى هذا الحكم بالنسبة للطاعنين - عدا الأول والثانى - لا يبدأ إلا من تاريخ اعلانهم به ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعنين ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد فى القانون فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا أمام الطاعنين - عدا الأول والثانى - ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

٢ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فيه مباشرة إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله ذلك الحق أو كان ينوب عنه قانونا



ففى ذلك ، لما كان ذلك وكان المحامى ..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمشابهته  
وكيلا عن المحكوم عليه ..... بموجب توكيل صادر له من وكيل الطاعن ، وإذا كانت  
الأوراق . قدخلت من سند الوكالة الصادر من الطاعن لوكيله للتعرف على حدود  
وكالته وما إذا كانت تجيز له الطعن بطريق النقض نيابة عن الطاعن وتوكيل غيره  
فى ذلك ، فإن الطعن يكون قد تم التقرير به من غير ذى صفة مما يتعين معه الحكم  
بعدم قبوله شكلا .

٣ - من اللازم فى أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم  
مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم  
العقل والمنطق .

٤ - لما كان يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا  
الجزم على الأدلة التى توردها المحكمة والتى يجب أن تبين مؤداها فى الحكم بيانا  
كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة التى اقتنعت بها المحكمة . وكان الحكم  
المطعون فيه قد انتهى إلى قيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعن والمحكوم عليهم  
الآخرين رغم ما خلص إليه من قيام حالة الشيع فيما بينهم ، فانه لا يكون قد دلل  
على النتيجة التى انتهى إليها تدليلا سائغا كافيا لحملها ، فضلا عما شابه من  
اضطراب بنىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها فى واقعة الدعوى وبيان توافر  
أركان الجريمة التى نسب إلى الطاعن إرتكابها وبالتالى إلزامه بالتعويض  
عنها ، مما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإعادة بالنسبة  
للطاعن الأول ..... والطاعن الثانى ..... الذى  
قضى بعدم قبول طعنه شكلا وذلك لاتصال وجه الطعن به .

## الوقائع

- أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة  
 جناح بولاق الدكرور ضد كل من ١ - ..... طاعن  
 ٢ - ..... ٣ - ..... طاعن  
 ٤ - ..... طاعنه ٥ - ..... طاعنة  
 ٦ - ..... مورثة الطاعن السادس بصفته  
 ٧ - ..... طاعن ٨ - ..... طاعن  
 ٩ - طاعن ..... ١٠ - ..... طاعنة  
 ١١ - ..... طاعن ..... ١٢ - ..... طاعنة  
 بوصف أنهم : قام الأول بالاشتراك مع الآخرين بتبديد واتلاف المبانى والمتعلقات  
 والأدوات والعدد المسلمة إليه رسمياً بمقتضى المحضر الرسمى المؤرخ  
 ١٩٧٩/٣/٢٩ وكان ذلك بسوء قصد للإضرار به وبمصلحه . وطلب عقابهم بالمادتين  
 ٣٤١ ، ٣٦١ من قانون العقوبات وإلزامهم متضامين بأن يؤدوا له مبلغ مائة ألف  
 جنيه على سبيل التعويض ، ثم عدل طلباته إلى إلزامهم متضامين بدفع مبلغ ٥١ ج  
 على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح بولاق الدكرور قضت حضوريا بالنسبة  
 للمتهمين الأول والثالث والشامن وغيابيا لباقي المتهمين ببراءة المتهمين مما أسند  
 إليهم ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الجيزة  
 الابتدائية قضت حضوريا وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق  
 بالدعوى المدنية وإلزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج  
 على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن الطاعنين الأول والثاني والرابعة والخامسة وورثة السادسة والسابع والعاشر والحادي عشر والثانية عشرة والأستاذ ..... نيابة عن الأستاذ ..... نيابة عن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية رفع الدعوى بالطريق المباشر وقضت محكمة أول درجة ببراءة المتهمين مما أسند إليهم ويرفض الدعوى المدنية ، فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا القضاء بينما لم تستأنفه النيابة العامة ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعنين حضروا بوكيل عنهم جلستى ١٩٨٢/٢/١ ، ١٩٨٢/٦/٢١ ثم تخلفوا - عدا الأول والثاني - عن الحضور باقى جلسات المحاكمة إلى أن أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه بجلسته ١٩٨٦/٦/٢ ووصفته بأنه حضوري بالنسبة للطاعنين .

وحيث إن العبرة فى وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري هي بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون " وكان مؤدى هذا النص أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية فى سير المحاكمة والأحكام والطعن فيها من حيث الإجراءات والمواعيد ولا تخضع فى شئ من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية ولو انحصرت الخصومة - بسبب عدم

استئناف النيابة العامة حكم البراءة - فى الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحقوق المدنية ، فليس للمحكمة أن ترجع إلى قانون المرافعات فى أحكام الغيبة ، لأن حالات الحكم فى الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة فى قانون الإجراءات الجنائية ، ويتعين على المحكمة أن تحكم فى موضوع الدعوى غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا " وكان مؤدى هذا النص أن الحكم الصادر فى الاستئناف بالنسبة للطاعنين - عدا الأول والثانى - هو حكم حضورى اعتبارى وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليهم قيام عذر منعهم من الحضور ولم يستطيعوا تقديمه قبل الحكم ، ولما كان ميعاد المعارضة فى هذا الحكم بالنسبة للطاعنين - عدا الأول والثانى - لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانهم به ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعنين ، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا أمام الطاعنين - عدا الأول والثانى - ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز . ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن بالنسبة لهؤلاء الطاعنين .



ومن حيث إنه من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله ذلك الحق أو كان ينوب عنه قانونا فى ذلك ، لما كان ذلك ، وكان المحامى ..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بثابته وكيلا عن المحكوم عليه ..... بموجب توكيل صادر له من وكيل الطاعن ، وإذا كانت الأوراق قد خلت من سند الوكالة الصادر من الطاعن لوكيله للتعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تجيز له الطعن بطريق النقض نيابة عن الطاعن وتوكيل غيره فى ذلك ، فإن الطعن يكون قد تم التقرير به من غير ذى صفة مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

ومن حيث أن الطعن المقدم من الطاعن الأول ..... قد أستوف الشك المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه ، القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه بعد أن كانت محكمة أول درجة قد قضت ببراءة الطاعن والمتهمين الآخرين من جريمتى التبديد والإتلاف العمدى وبرفض الدعوى المدنية التى أقامها المدعى بالحق المدنى قبلهم بطريق الإدعاء المباشر ، قضى الحكم الاستئنافى المطعون فيه فى موضوع الدعوى المدنية وباجتماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، رغم أنه خلص إلى شيعوع الإتهام ، ودون أن يبين أيا من الطاعنين - الذى قام باحداث الإتلاف ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد تبريرا لقضائه قوله : " وحيث أنه لما كان ذلك ، وكان الثابت من التقرير - تقرير الخبير - أن المصنع موضوع الدعوى قد لحقت به تلفيات وإن كان الحكم الجنائي الصادر من محكمة أول درجة قد حكم ببراءة المتهمين من تهمة الاتلاف إلا أن الظاهر من الأوراق أن ثمة جريمة قد وقعت وإن كان هناك شيع في الاتهام قبل المتهمين وهذا في حد ذاته يدل على وجود جريمة اثبتت الأوراق وجودها لمثل ذلك في تقرير الخبير المرفق بالأوراق ، وحيث أنه لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة ولما كانت قد انتهت إلى وجود جريمة جنائية قد وقعت على المصنع محل الدعوى ، وأن هذه الجريمة منسوبة إلى المتهمين المستأنف عليهم فإن هذا لاينفي حق المدعى بالحق المدني وهو المستأنف في التعويض ، وتقضى معه المحكمة في موضوع الدعوى المدنية بالزام المستأنف ضدهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت متضامنين فيما بينهم عملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ اجراءات جنائية .....» لما كان ذلك ، وكان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولاتنافر مع حكم العقل والمنطق ، وأنه يجب أن تبني الأحكام الجنائية على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى قيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين رغم ما خلص إليه من قيام حالة الشيع فيما بينهم ، فانه لا يكون قد دلل على النتيجة التي انتهى إليها تدليلا سائغا كافيا لحملها ، فضلا عما شابه من اضطراب يبنى عن إختلال فكرته من حيث تركيزها في واقعة الدعوى وبيان توافر

أركان الجريمة التى نسب إلى الطاعن ارتكابها وبالتالى إلزامه بالتعويض عنها ، مما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإعادة بالنسبة للطاعن الأول والطاعن الثانى الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلا وذلك لاتصال وجه الطعن به ، دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

---

٧ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٨ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها .

٩ - لما كان لا يقدح في سلامة الحكم أو ينال من استدلاله إعراضه عن حالة شاهدي النفي وعدم إشارته إليها وتناولها بالرد ذلك أن قضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينها يفيد دلالة أنه اطرح شهادتهما ولم ير الأخذ بها ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص بدوره غير مقبول .

١٠ - لما كان نقض الحكم وإعادة المحاكمة وإن كان يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض إلا أن ذلك لا يمتد إلى طلبات التحقيق التي لامشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع إلى المتهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويترك منها ما قد يرى أنه ليس كذلك ، وإذا كان الدفاع عن الطاعن قد طلب في المحاكمة السابقة على الطعن بالنقض لأول مرة إجراء معاينة لمسكن الطاعن إلا أنه لا يبين من الأوراق أنه عاد إلى التمسك بهذا الطلب أمام محكمة الإعادة ، فلا يكون له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .



١١ - لما كان طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من قضاها بالإدانة . ومن ثم فلا محل لما يشيره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلب اجراء المعاينة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببرائة المتهم مما هو منسوب إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ٤١٩٠ لسنة ٥٧ القضائية ) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات كفر الشيخ للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . ومخكمة الإعادة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٢/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الإذن بالقبض عليه وتفتيشه لابتنائه على تحريات غير جدية ، بيد أن الحكم تناول هذا الدفع برد قاصر وغير سائغ ، أورد فيه أنه لضرورة لوصف مسكن المتهم فى محضر التحريات وهو مالا يتمشى مع ظروف الواقعة موضوع الدعوى وتزامن صدور الإذن مع صدور إذن آخر بتفتيش مسكن شقيق الطاعن المقيم فى ذات العقار مما كان يوجب إعطاء وصف محدد لمسكن كل منهما . ولم يدلل الحكم تدليلا سائغا وكافيا على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن . كما شاب الحكم غموض وابهام واضطراب وتخاذل فى بيان الواقعة والتدليل على توافر أركانها ، ورد بما لا يصلح ردا على ما قام عليه دفاع الطاعن من تلفيق الاتهام وشيوعه وعدم معقولية تصوير شاعدى الإثبات للواقعة ، ملتفتا عما ساقه الدفاع من شواهد ذلك وعن أقوال شاعدى النفى المؤيده لهذا الدفاع ، كما أعرض عن طلبه إجراء معاينة لمكان الضبط ، كل ذلك بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن نقل عن شاعدى الإثبات أن التحريات التى قاما بها بالاشتراك مع آخرين من ضباط الشرطة دلت على أن الطاعن يتاجر فى المواد المخدرة ويحتفظ بها معه وبمسكنة بناحية جماجون قد عرض للدفع ببطلان

إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه في قوله : " وحيث أنه عن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم على سند من القول بأن التحريات التي بنى عليها الإذن غير جدية فإن هذا الدفع مردود وفي غير محله ذلك بأن المحكمة تقتنع بجدية التحريات التي قام عليها إذن الضبط والتفتيش وكفايتها وتقر النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن " . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد سوغ الأمر بالتفتيش وأقر النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، وكان خلو محضر الاستدلال من ذكر أوصاف مسكن الطاعن - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان توافر قصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام هذا القصد في حق الطاعن في قوله « وحيث أن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى وأخصها كبر حجم كمية مخدر الحشيش المضبوطة والتي بلغت سبعة طرب كاملة ، ومن سابقة الحكم على المتهم بالإدانة في العديد من قضايا المخدرات فضلا عن تحريات الشرطة من أن قصد المتهم من حيازة المخدر هو الاتجار » . وهو تدليل كاف وسائغ يحمل قضاء الحكم ولايمارى الطاعن في أصوله الثابتة بأوراق الدعوى ، فإن النعى على الحكم بدعوة القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المقدم .....



المفتش بمنطقة مكافحة المخدرات الغربية قام بعد استئذان النيابة العامة بتفتيش مسكن الطاعن فى حضور الرائد ..... فعشر على سبع طرب لمخدر الحشيش أسفل السرير الذى كان الطاعن جالسا عليه وقت مداهمة مسكنه ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة استمدها من شهادة الضابطين سالفى الذكر التى حصلها بما يتفق وما اوردته فى بيان الواقعة ، ومن تقرير المعامل الكيماوية بالطب الشرعى ، فإن هذا بحسب الحكم بيانا لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن وكاف لحمل قضاء الحكم . لما هو مقرر من أن القانون وإن أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من غموض واضطراب الحكم ، وتخاذه فى بيان الواقعة وأدلة ثبوتها يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما قام عليه دفاع الطاعن من تلفيق الاتهام واطرحه بأسباب سائغة افصح فيها عن اطمئنانه لأدلة الثبوت السائغة التى اوردتها فإنه يكون من غير المقبول العودة إلى إثارة مثل هذه الامور لكونها من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من من المقرر أن الدفاع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن إليها . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على جوهر الحشيش المضبوط استنادا إلى أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن



حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها . وكانت المحكمة قد اقتنعت بحصول الواقعة على الصورة التي رواها شاهد الإثبات اطمئنانا منها إلى صدق أقوالهما مما مفاده أنها اطرحت دفاع الطاعن القائم على عدم معقولية حدوث الضبط على تلك الصورة ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم أوينال من استدلاله إعراضه عن قالة شاهدي النفي وعدم إشارته إليها وتناولها بالرد ذلك أن قضاءه بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينها يفيد دلالة أنه اطرح شهادتهما ولم ير الأخذ بها ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص بدوره غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم وإعادة المحاكمة وإن كان يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض إلا أن ذلك لا يتناهى إلى طلبات التحقيق التي لامشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع إلى المتهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويترك منها ما قد يرى أنه ليس كذلك ، وإذا كان الدفاع عن الطاعن قد طلب في المحاكمة السابقة على الطعن بالنقض لأول مرة إجراء معاينة لمسكن الطاعن إلا أنه لا يبين من الأوراق أنه عاد إلى التمسك بهذا الطلب أمام محكمة الإعادة ، فلا يكون له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . هذا فضلا عما هو مقرر من أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي

الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من قضاءها بالإدانة . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلب إجراء المعاينة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

---

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مصطفى طاهر ومقبل شاكر  
ومجدي منتصر وحسن حمزة نواب رئيس المحكمة .



### الطعن رقم ١٠٨٩٠ لسنة ٥٩ القضائية

حكم ، وضعه والتوقيع عليه ، ، إصداره ، ، بطلانه ، ، بطلان . شهادة سلبية .

وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ، المادة ٣١٢ إجراءات .

إيداع مسودة الحكم خلال الميعاد لا يزيل البطلان . إيداع نسخة الحكم الأصلية موقعاً عليها من القاضي هو المعول عليه لصحة الحكم في هذا الخصوص .

مسودة الحكم مشروع للمحكمة الحرة في تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .

أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من أسبابه دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة . يبطله .

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بالحكم وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ بإدانة الطاعن ، ولم تحرر نسخته الأصلية حتى الآن ، على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - فإنه يكون قد خلا من أسبابه ، ولا يشفع في هذا أن تكون مسودة أسباب ذلك الحكم قد أودعت ملف الدعوى موقعاً عليها من القاضي الذي أصدره إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها

الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية فى تفسيره وفى إجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب بما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه التى أفصح عن أخذه بها دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة مستقلة بذاتها عن أسباب الحكم المستأنف الذى خلا من أسبابه فإنه يكون قد أحال إلى أسباب الحكم المستأنف الذى خلا من أسبابه فإنه يكون قد أحال إلى أسباب حكم لا وجود له ،

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تسبب بخطئه فى إصابه أكثر من ثلاثة أشخاص وكان ذلك ناشئاً عن إهماله . ثانياً : قاد سياره بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالماده ٢٤٤ / ١ ، ٣ من قانون العقوبات . ومحكمه جنح البدرشين قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ . استأنف ومحكمة الجيزه الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثه أشهر مع الشغل .

فطعن الاستاذ ..... المحامى عن الاستاذ ..... المحامى نيابه عن

المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ



**المحكمة**

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان الواقعة بيانا كافيا طبقا لما توجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ولم يستظهر رابطة السببية استنادا إلى دليل فني . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بالحكم وإلا كانت باطلة مالم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ بإدانة الطاعن ، ولم تحرر نسخته الأصلية حتى الآن ، على مايبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - فإنه يكون قد خلا من أسبابه ، ولا يشفع في هذا أن تكون مسودة أسباب ذلك الحكم قد أودعت ملف الدعوى موقعا عليها من القاضى الذى أصدره إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تفسيره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب بما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه التي أفصح عن أخذه بها دون أن ينشئ لنفسه أسبابا فإنه يكون قد أحال إلى أسباب الحكم المستأنف الذى خلا

من أسبابه فإنه يكون قد أحال إلى أسباب حكم لا وجود له ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، فإنه يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ناجي اسحق

وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان وبدر الدين السيد



### الطعن رقم ١١٣٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

استئناف ميعاده ، نظره والحكم فيه ، . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب ، . نقض «حالات الطعن» .  
مخالفة القانون ، . نظام عام .

ميعاد الاستئناف من النظام العام .

اشتغال الحكم على بيانات دالة على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد الميعاد المحدد قانوناً .  
انتهاء المحكمة إلى قبوله شكلاً دون إيراد أسباب ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى عذر أو دليلاً  
وقبولها له من عدمه . قصور ومخالفة للقانون . أثر ذلك ؟

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه ضمن ديباجته أن الحكم المستأنف صدر  
بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٧ باعتبار معارضة المطعون ضده كأن لم تكن وأنه  
استأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٨٧ ، وقضى الحكم المطعون فيه  
بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع  
الشغل . لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن الميعاد  
المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه  
رغم اشتغاله على بيانات دالة بذاتها على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد  
فوات ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون  
الإجراءات الجنائية ، فإنه انتهى إلى قبوله شكلاً دون أن تورد المحكمة الأسباب التى

حدث بها إلى ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى عذراً ودليلاً وقبولها له من عدمه ، فإن حكمها يكون قد شابه قصور في التسبب فضلاً عن مخالفته القانون ، مما يتعين معه نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتحكم فيها من جديد مشكلة بدائرة أخرى على ضوء ما قد يكون قد أثاره المطعون ضده من دفاع في شأن ميعاد الاستئناف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه خالف شروط المراقبة القضائية الموضوع تحت أحكامها قانوناً في القضية رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ جنح تدابير باب الشعرية بأنه لم يتواجد بديوان القسم من غروب الشمس إلى شروقها وطلبت عقابه بالمواد ١/١ ، ٥ ، ٢/٧ ، ١٣ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل . ومحكمة جنح الاشتباه بالقاهرة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم مدة ثلاثة شهور مع الشغل .

فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول استئناف المطعون ضده شكلاً للحكم الصادر باعتبار معارضته الابتدائية كأن لم تكن



وتعديل العقوبة المقررة بها قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قرر بالاستئناف بعد فوات الميعاد المحدد لذلك دون أن يقدم عذراً مقبولاً ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ضمن ديباجته أن الحكم المستأنف صدر بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٧ باعتبار معارضة المطعون ضده كأن لم تكن وأنه استأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٨٧ ، وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه رغم اشتماله على بيانات دالة بذاتها على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد فوات ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه انتهى إلى قبوله شكلاً دون أن تورد المحكمة الأسباب التي حدت بها إلى ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى عذراً ودليلاً وقبولها له من عدمه ، فإن حكمها يكون قد شابه قصور في التسبيب فضلاً عن مخالفته القانون ، مما يتعين معه نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لتحكم فيها من جديد مشكلة بدائرة أخرى على ضوء ما قد يكون قد أثاره المطعون ضده من دفاع في شأن ميعاد الاستئناف .

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ناجي إسحق وفتح

خليفة وسري هيام نواب رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب .



### الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

سب وقذف . اسباب الإيابة ، استعمال حق مقرر بمقتضى القانون ، حكم ، تسببيه . تسبب معيب ، مسئولية جنائية ، جريمة ، أركانها ، نقص ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات . مناطه : أن تكون عبارات السب والقذف التى وجهت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع . الفصل فى ذلك موضوعى .

عدم بيان الحكم سياق القول الذى اشتمل على عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع المطروح والقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ووجه استخلاصه أن تلك العبارات ليست مما يستلزمه حق الدفاع فى النزاع المطروح . قصور .

لما كان صحيحاً أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التى وجهت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع ، وإن الفصل فى ذلك متروك لمحكمة الموضوع إلا أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن أورد نقلاً عن صحيفة الادعاء المباشر فى الدعوى أن موضوع الدعوى المدنية التى قدم فيها الطاعن مذكرة الدفاع التى تضمنت عبارات القذف هو إثبات علاقة إجارية وطلب تحرير عقد إيجار إلا أنه لم يبين سياق القول الذى اشتمل على العبارات تلك ومدى اتصالها بالنزاع المطروح والقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من

ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه اعتدى عليه بالسب العلني والقذف في حقه على النحو المبين بالأوراق وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط .

فطعن الأستاذ ..... والمحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة القذف قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه لم يشمل الطاعن بالإعفاء الوارد في المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات قولاً أن عبارات القذف التي تضمنتها مذكرة دفاعه في

الدعوى المدنية المقامة ضده من المدعى بالحقوق المدنية ليست مما يقتضيه حق الدفاع دون بيان مدى اتصال هذه العبارات بالنزاع المطروح والقدر الذي يقتضيه الدفاع فيه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد دفع الطاعن بإعفائه من المسؤولية الجنائية إعمالاً لحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، وساق العبارات التي أوردتها الطاعن في مذكرة دفاعه المقدمة في الدعوى المدنية المقامة ضده من المدعى بالحقوق المدنية والتي وصفه فيها بعدم الأمانة وبالكذب وبأن واجب وشرف مهنته كمحام يحتمان عليه البعد عن لوى الحقائق والادعاء بأمور غير مقبولة لرجل الشارع وبأنه استغل خبرته القانونية في الاحتيال وسلب شقة الطاعن ، ثم خلص إلى عدم إفادة الطاعن بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٠٩ المشار إليها استناداً إلى أن العبارات تلك ليست مما يقتضيه حق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان صحيحاً أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التي وجهت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وإن الفصل في ذلك متروك لمحكمة الموضوع إلا أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن أورد نقلاً عن صحيفة الادعاء المباشر في الدعوى أن موضوع الدعوى المدنية التي قدم فيها الطاعن مذكرة الدفاع التي تضمنت عبارات القذف هو إثبات علاقة إجارية وطلب تحرير عقد إيجار إلا أنه لم يبين سياق القول الذي اشتمل على العبارات تلك ومدى اتصالها بالنزاع المطروح والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص



الحكم أن عبارات القذف ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى متعيناً نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية .

---

## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميره ومحمد زايد

ومحمد حسام الدين الفريانى نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الراملى .



## الطعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٧ القضائية

دعوى جنائية ، إنقضاءها بمضى المدة ، . تقادم ، نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، . سرقة

مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ فى معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بإدانتة بجنحة السرقة من مكان مسكون بطريق الكسر من الخارج بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ وأودعت أسباب طعنه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ إيداع الأسباب إلى أن نظرت بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ إيداع أسباب الطعن الحاصل فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وآخرون سبق الحكم عليهم - المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة لمحمود وجيه عبد الكريم من مسكنه بواسطة الكسر حالة كون إثنين من المتهمين الآخرين عائدين وسبق الحكم على أولهما بست عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بالأشغال الشاقة لمدة سنتين فى الجناية رقم ٩٦٦٩ لسنة ١٩٦٥ مصر القديمة وسبق الحكم على ثانيهما بأربع عشرة عقوبة مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها وخيانة أمانة إحداهما بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لسرقة فى الجناية رقم ١١٠٦٦ لسنة ١٩٦٠ روض الفرج . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بالمواد ٤٩ ، ٥١ ، ٣١٦ ثانياً مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ فى معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بإدانتة بجنحة السرقة من مكان مسكون بطريق الكسر من الخارج بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً،

فقرر بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ وأودعت أسباب طعنه بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ إيداع الأسباب إلى أن نظرت بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ إيداع أسباب الطعن الحاصل فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنع دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .



جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قوره وحسن عميره

ومحمد زايد ومحمد حسام الدين الفريانى نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ١٢٦٧٦ لسنة ٥٩ القضائية

مزاولة إلحاق المصريين بالعمل بالخارج . عقوبة ، تطبيقها ، . نقض ، حالات الطعن . الخطأ فى القانون ، دنظر الطعن والحكم فيه ، .

العقوبة المقررة لجريمة مزاولة إلحاق المصريين بالعمل بالخارج هى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . أساس ذلك ؟

قضاء المحكمة الإستئنافية بتفريم المتهم مائتى جنيه عن تلك الجريمة . خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم وتصحيحه .

لما كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بتعديل القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى ١٩٨٢/٨/٥ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة فى ١٩٨٧/٢/٢٧ وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - قد أضاف المادة ١١٩ مكرراً إلى القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والتى تنص على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين لكل من خالف الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٨ مكرراً من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بأن قام بمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل بالخارج دون الحصول على ترخيص من وزارة

القوى العاملة والتدريب وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتفريم المتهم مائتى جنيه ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان ، ويتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتفريم المطعون ضده ألف جنيه وذلك عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بمزاولة عمليات إلحاق المصريين للعمل بالخارج دون الحصول على ترخيص من وزارة القوى العاملة والتدريب . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٨ - ٢ مكرراً ، ١/١٦٩ - ٢ مكرراً ، ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح عابدين قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائتى جنيه .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة مزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل بالخارج بدون الحصول على ترخيص من

وزارة القوى العاملة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة التي دانه بها . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة أقامت الدعوى قبل المطعون ضده بوصف أنه قام بمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل بالخارج دون الحصول على ترخيص من وزارة القوى العاملة . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٨ - ٢ مكرراً و ١/١٦٩ - ٢ مكرراً و ١٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ . وقد دانتته محكمة أول درجة وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . وإذا استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائتى جنيه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بتعديل القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى ١٩٨٢/٨/٥ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة فى ١٩٨٧/٢/٢٧ وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - قد أضاف المادة ١١٩ مكرراً إلى القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين لكل من خالف الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٨ مكرراً من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بأن قام بمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل بالخارج دون الحصول على ترخيص من وزارة القوى العاملة والتدريب وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتغريم المتهم مائتى جنيه ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد

الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان ، ويتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتفريم المطعون ضده ألف جنيه وذلك عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

---



جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب الخياط

وعبد اللطيف أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم واحمد جمال عبد اللطيف .



### الطعن رقم ٤٦٨٢٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) محكمة النقض «حقها في الرجوع عن أحكامها»

الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم وكيل الطاعن سند وكالته . وجوب الرجوع عنه . متى تبين أن التوكيل كان مرفقاً بالمفردات .

(٢) دعوى مدنية «نظرها والحكم فيها» . تحكيم . حكم «تسبيه . تسبيب معيب» . نقض «أسباب الطعن . مايقبل منها» .

الاتفاق على التحكيم . عدم امتداده إلى غير أطرافه .

لمحكمة الموضوع بناء أحكامها على حكم المحكمين . حد ذلك : أن يكون صادراً بين الخصوم أنفسهم .

إقامة الحكم قضاء برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون بيان ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية ممثلة فيه من عدمه . قصور .

١ - لما كان سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسته ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٠

بعدم قبول طعن المدعية بالحقوق المدنية شكلاً استناداً إلى أن المحامي الذي قرر بالطعن بصفته وكيلاً عنها لم يقدم سند وكالته الذي يخوله ذلك ، وإذ تبين بعدئذ أن هذا التوكيل كان مرفقاً بالمفردات وظل بها ، دون أن يعرض على هذه المحكمة ضمن مرفقات ملف الطعن ، فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

٢ - لما كان من المقرر أن الاتفاق على التحكيم لا يمتد أثره إلى غير أطرافه .  
ومن ثم فإنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تبني قضاؤها على حكم المحكمين - إذا  
استوفى شرائطه القانونية إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادراً بين  
الخصوم أنفسهم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى المدنية  
على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون أن يبين أن  
المدعية بالحقوق المدنية كانت ممثلة فيه فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الموجب  
لنقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم وآخر حكم ببراءته بأنهم : أولاً : المتهمون  
جميعاً قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على  
قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية - ومسدسين وسيارة) وتحركوا  
بالسيارة إلى المكان الذي أيقنوا سلفاً تواجد فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه  
عدداً من الأعيرة النارية قاصدين قتله بينما وقف المتهم الآخر يشد من أزرهم متأهباً  
لنقلهم بالسيارة بعد إنجاز مهمتهم فأحدثوا بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بتقرير  
الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات أخرى هي  
أن المتهمين في ذات الزمان والمكان قتلوا ..... و .....  
وشرعوا في قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم  
على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية ومسدسين وسيارة) وتحركوا

صوبهم إلى حيث المكان الذي أيقنوا سلفاً تواجدهم فيه وما أن ظفروا بهم حتى فتح المتهمون نيران أسلحتهم عليهم قاصدين قتلهم في حين وقف المتهم الآخر يشد من أزهرهم مستعداً للإسراع بنقلهم بالسيارة من مكان الحادث بعد القضاء على ضحاياهم فأحدثوا بالمجنى عليهم الثلاثة الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياة الأول والثاني بينما خاب أثر الجريمة بالنسبة للثالث لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إسعافه ومداركته بالعلاج الأمر المنطبق عليه المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . ثانياً : المتهم الأول أيضاً : ١ - أحرز سلاحاً نارياً مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو إحرازه (بندقية آلية) . ٢ - أحرز ذخائر «عدة طلقات» مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر غير الجائز حيازته أو إحرازه . ثالثاً : المتهم الثاني أيضاً : ١ - أحرز سلاحاً نارياً مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو إحرازه (بندقية آلية) ٢ - حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً «مسدس» ٣ - أحرز ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل في السلاح الأول غير الجائز حيازته أو إحرازه . رابعاً : المتهم الثالث أيضاً : ١ - حاز وأحرز سلاحاً نارياً مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو إحرازه (بندقية آلية) ٢ - حاز وأحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر (ضبط لديه منها ثمانون طلقة) دون أن يكون ذلك مصرحاً بالترخيص بحيازته أو إحرازه . خامساً : المتهم الرابع أيضاً : ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس) ٢ - أحرز ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه . سادساً : المتهم الخامس أيضاً : ١ - حاز وأحرز بغير ترخيص

سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس) ٢ - أحرز ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته وإحرازه . وأحالتهم إلى محكمة جنابات الجيزة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت ..... مدنياً قبل المتهمين . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد أرقام ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٢ / ٢٦ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبندين أ ، ب من الجدول رقم ٢ المرفق مع تطبيق المادتين ٣٢ / ٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الأستاذ ..... المحامى عن الأستاذ ..... المحامى عن المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ . وهذه المحكمة قضت بعدم قبول طعن المدعية بالحقوق المدنية شكلاً وألزمت الطاعنة المصاريف المدنية وأمرت بمصادرة الكفالة . فقدم وكيل الطاعنة المدعية بالحقوق المدنية إلى المحكمة بطلب للرجوع عن هذا الحكم .

### المحكمة

من حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ بعدم قبول طعن المدعية بالحقوق المدنية شكلاً إستناداً إلى أن المحامى الذى قرر



بالطعن بصفته وكيلاً عنها لم يقدم سند وكالته الذى يخوله ذلك ، وإذ تبين بعدئذ أن هذا التوكيل كان مرفقاً بالمفردات وظل بها ، دون أن يعرض على هذه المحكمة ضمن مرفقات ملف الطعن ، فإنه يتعين الرجوع فى ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه استند إلى حكم المحكمين المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بمقوله أنه قضى بجبر الضرر الذى لحق بالمدعية رغم أنها لم تكن طرفاً فى هذا الحكم ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قد برر قضاءه بذلك بقوله : « وحيث إن الثابت من مطالعة حكم المحكمين المؤرخ ١٥/١١/١٩٨٨ المقدم فى الدعوى بين عائلتى المتهمين والمجنى عليهم عن مقتل وإصابة المجنى عليهم سالفى الذكر أنه موضع به بالبند أولاً الحكم على الطرف الأول - عائلة المتهمين - بأن تدفع لعائلة الطرف الثانى - عائلة المجنى عليهم - مبلغ مائة وخمسة عشر ألف جنيه وقد قبل الطرفان الحكم المذكور بعمل المقاصة واستلام الطرف الثانى - عائلة المجنى عليهم - مبلغ تسعون ألف جنيه فعلاً بجلسة التحكيم ومذيل هذا الحكم بتوقيعات منسوبة إلى الطرفين ولم يجحدها أى من الطرفين ، ومن ثم فقد ثبت للمحكمة إستلام المدعين بالحق المدنى للتعويض الجابر للضرر الذى أصابهم ويضحي أساس الدعوى المدنية على غير أساس صحيح متعیناً رفضها وإلزام رافعتها

بالمصروفات عملاً بنص المادتين ٣٠٩ ، ٣٢٠ / ٢ أ.ج. . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتفاق على التحكيم لا يمتد أثره إلى غير أطرافه . ومن ثم فإنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تبني قضاها على حكم المحكمين - إذا استوفى شرائطه القانونية إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادراً بين الخصوم أنفسهم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون أن يبين أن المدعية بالحقوق المدنية كانت ممثلة فيه فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الموجب لنقضه وإعادة في خصوص الدعوى المدنية مع إلزام المدعى عليهم فيها المصاريف المدنية .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

بإئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب

الخطاط وعبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة وأحمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبجى .



### الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) دستور . دفع «الدفع بعدم الدستورية» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية» . حكم «تسببه . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

حق محكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية - من إطلاقاتها .

(٢) سجون . تفتيش «التفتيش الوقائى» . دفع «الدفع بطلان التفتيش» . مواد مخدرة . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

حق ضباط السجن تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن . ولو كان من غير المسجونين .

١ - لما كان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ينص فى المادة ٢٩ منه على أنه : «إذا دفع أحد الخصوم أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع

ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » . وكان هذا النص يتسق والقاعدة العامة المقررة فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المعدل ، ومفادها أن محكمة الموضوع وحدها هى الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ، وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية ، جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة فى حدود سلطتها قد قدرت استناداً إلى ما أوردته من أسباب سائغة أن الدفع بعدم الدستورية غير جدى ورأت أنه لا محل لإجابة طلب الوقف لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٢ - لما كانت المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تنص على أن « لضباط السجون حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن الضبط تم أثناء وجوده داخل السجن مما كان يبيح لضابط السجن الذى اشتبه فى أمره أن يقوم بتفتيشه إعمالاً للنص سالف الذكر ، الذى لا يفرق فى شأن جواز التفتيش بين المسجونين وغيرهم من الموجودين داخل السجن ، فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان تفتيشه يكون غير سديد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جوهراً مخدراً (أفيون) وكان ذلك بقصد



التعاطى وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وبدون تذكرة طبية . وأحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٩ من القسم الثانى من الجدول رقم واحد الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أولاً : بعدم قبول الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ . ثانياً : بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه عشر آلاف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطى ، فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه دفع بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى أعمله الحكم فى حقه ، وببطلان تفتيشه بمعرفة ضابط السجن لانتفاء التلبس بالجريمة ولعدم سريان قانون السجن عليه ، إذ كان القضاء قد أصدر قراراً بالإفراج عنه فى وقت سابق على الضبط ، بيد أن الحكم اطرح هذين الدفعين بما لا يسوغ اطراحهما ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دانه الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة

تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ينص في المادة ٢٩ منه على أنه : « إذا دفع أحد الخصوم أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » . وكان هذا النص يتسق والقاعدة العامة المقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية المعدل ، ومفادها أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ، وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها قد قدرت استناداً إلى ما أوردته من أسباب سائغة أن الدفع بعدم الدستورية غير جدي ورأت أنه لا محل لإجابة طلب الوقف لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون تنص على أن « لضباط السجون حق تفتيش أي شخص يشتبه في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » ، وكان الطاعن لا ينازع في أن الضبط تم أثناء وجوده داخل السجن مما كان يبيح لضباط السجن الذي اشتبه في أمره أن يقوم بتفتيشه إعمالاً للنص سالف الذكر ،

الذى لا يفرق فى شأن جواز التفتيش بين المسجونين وغيرهم من الموجودين داخل السجن ، فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان تفتيشه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب الخياط

وعبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال .



الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ القضائية

(١) قتل عمد . جريمة ، أركانها ، . قصد جنائى . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير توافر نية القتل ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى بأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه . إدراك توافره . موضوعى .

محاولة الطاعن تقبيل المجنى عليها بمجرد دخوله منزلها . لا يتعارض مع شروعه بعد ذلك فى قتلها .

مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل .

(٢) إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها .

لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الواقعة المراد إثباتها . كفاية استخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج وترتيب النتائج على المقدمات .

(٣) شروع . قتل عمد . إثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم

تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تقدير أسباب عدم إتمام الجريمة وما إذا كانت راجعة لإرادة الجانى أم لا . موضوعى .



(٤) قتل عمد . ظروف مشددة . سبق إصرار . عقوبة «العقوبة المبررة» . شروع .  
نقض «المصلحة في الطعن» .

لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره في استظهار سبق الإصرار . متى كانت العقوبة المقضى بها تدخل في الحدود المقررة لجناية الشروع في القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .

١ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة في نفسه ، وكان استخلاص هذه النية موكولاً إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن أثبت إستناداً إلى التقرير الطبى الشرعى أن الطاعن وجه إلى المجنى عليها إحدى عشرة طعنة بالسكين شقت أحدها قفصها الصدرى ، ونفذت أخرى إلى الفص الأيسر للرئة - قد عرض لنية القتل واستظهرها في قوله : «ومن حيث إنه عن نية القتل ، فالثابت أن المتهم كان موغراً الصدر من المجنى عليها لعدم مجاراته في محاولته الارتباط بها عاطفياً دون التقدم لخطبتها ولسخريتها منه وأنه توجه إليها في مسكنها منتهزاً فرصة وجودها بمفردها ومعه سكين خبأه في طيات ملابسه ثم اقتحم باب المسكن رغم أن المجنى عليها ردت عنه وبادر بطعنها في صدرها طعنة قاتلة وظل يطعنها رغم صراخها حتى بلغت طعناته لها إحدى عشرة طعنة ، ولم يتوقف إلا عند حضور الجيران الأمر الذى يؤكد أن المتهم كان يقصد ازهاق روح المجنى عليها وليس مجرد الإيذاء والتعدي» . وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كافياً وسائغاً في إثبات توافر نية القتل لدى الطاعن، وكان ما حاوله الطاعن من تقبيل المجنى عليها بمجرد دخوله منزلها لا يتعارض مع شروعه بعد ذلك في قتلها ، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٢- لما كان من المقرر أن المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة وحدها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يستخلص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن المجنى عليها أنها كانت تصد محاولات الطاعن للإرتباط بها عاطفياً وأنه اتصل بها هاتفياً في مساء يوم الحادث طالباً مقابلتها ، ولكنها رفضت ذلك وانتهت المكالمة ، كما نقل الحكم عن الطاعن أن المجنى عليها سخرت منه عند اتصاله الهاتفي بها فتوجه إلى مسكنها حيث حدثت بينهما مشادة ، وكان الطاعن لا يناع في أن لهذه الأقوال مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما استخلصه منها الحكم من أن الطاعن حضر إلى مسكن المجنى عليها وهو موغر الصدر منها لرفضها الارتباط به عاطفياً يكون استخلاصاً سائغاً لا خروج فيه عن الاقتضاء العقلي والمنطقي مما لا محل معه لما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص .

٣- لما كان تقدير الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة ، وما إذا كانت هذه الأسباب راجعة إلى إرادة الجاني أم أنه لا دخل لإرادته فيه هو أمر يتعلق بالوقائع التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من القرائن وسائر أدلة الثبوت القائمة في الدعوى أن الطاعن استنفذ نشاطه الإجرامي كاملاً بما وجه إلى المجنى عليها من طعنات في مقتل من جسمها بقصد الإجهاز عليها ، وأن الجريمة إنما خاب أثرها لسبب خارج عن إرادته هو مداركة المجنى عليها بالعلاج ، فإن الحكم يكون قد فصل في أمر

موضوعى لا معقب عليه فيه ، ويكون ما انتهى إليه من ادانة الطاعن بوصف الشروع فى ارتكاب جناية قتل عمد صحيحا فى القانون مما لا محل معه لما يشيره الطاعن من أنه كف باختياره عن مواصلة الإعتداء .

٤ - لما كانت العقوبة المقررة لجنایة الشروع فى القتل العمد مجردة من أى ظروف مشدد فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يشيره من فساد استدلال الحكم وقصوره فى إستظهار سبق الإصرار .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد العدة لذلك فحمل سكيناً وما أن ظفر بالمجنى عليها حتى انهال عليها طعناً بالسكين قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجنى عليها بالعلاج وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت المجنى عليها ووالدها مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حاضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ، ١/٣٠ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . وإلزامه بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في القتل عمداً مع سبق الإصرار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لم يدل تدليلاً سائغاً على توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار ، وأورد في صدد التدليل على نية القتل أن الطاعن حضر إلى مسكن المجنى عليها وهو موغر الصدر منها لرفضها الارتباط به عاطفياً ، وأنه ظل يطعننها بالسكين إلى أن حضر الجيران دون أن يبين الحكم من أين استقى هاتين الواقعتين ، فضلاً عن أن ما أورده الحكم في هذا الصدد يتعارض مع ما حصله من أقوال المجنى عليها من أن الطاعن حاول تقبيلها بمجرد دخوله مسكنها ، هذا إلى أن الحكم لم يلتفت إلى ما هو ثابت من أن الطاعن كف من تلقاء نفسه عن الإعتداء على المجنى عليها وتركها تفتح الباب الذي دخل منه الجيران ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها وشهود الإثبات الآخرين ومن أقوال المتهم بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجانى وتتم عما يضره في نفسه ، وكان استخلاص هذه النية موكولاً إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته



التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن أثبت استناداً إلى التقرير الطبي الشرعى أن الطاعن وجه إلى المجنى عليها إحدى عشرة طعنة بالسكين شقت أحدها قفصها الصدرى ، ونفذت أخرى إلى الفص الأيسر للرئة - قد عرض لنية القتل واستظهرها فى قوله : «ومن حيث إنه عن نية القتل ، فالثابت أن المتهم كان موغراً الصدر من المجنى عليها لعدم مجاراته فى محاولته الارتباط بها عاطفياً دون التقدم لخطبتها ولسخريتها منه وأنه توجه إليها فى مسكنها منتهزاً فرصة وجودها بمفردها ومعه سكين خبأه فى طيات ملابسه ثم اقتحم باب المسكن رغم أن المجنى عليها ردت عنه وبادر بطعنها فى صدرها طعنة قاتلة وظل يطعنها رغم صراخها حتى بلغت طعناته لها إحدى عشرة طعنة ، ولم يتوقف إلا عند حضور الجيران الأمر الذى يؤكد أن المتهم كان يقصد ازهاق روح المجنى عليها وليس مجرد الإيذاء والتعدى » . وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كافياً وسائغاً فى إثبات توافر نية القتل لدى الطاعن ، وكان ما حاوله الطاعن من تقبيل المجنى عليها بمجرد دخوله منزلها لا يتعارض مع شروعه بعد ذلك فى قتلها ، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة وحدها ، وإنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يستخلص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن المجنى عليها أنها كانت تصد محاولات الطاعن للارتباط بها عاطفياً ، وأنه اتصل بها هاتفياً فى مساء يوم الحادث طالباً مقابلتها ، ولكنها رفضت ذلك وأنهت المكالمة ، كما نقل الحكم عن الطاعن أن المجنى عليها سخرت منه عند اتصاله الهاتفى بها

فتوجه إلى مسكنها حيث حدثت بينهما مشادة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن لهذه الأقوال مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما استخلصه منها الحكم من أن الطاعن حضر إلى مسكن المجنى عليها وهو موغر الصدر منها لرفضها الارتباط به عاطفياً يكون استخلاصاً سائغاً لا خروج فيه عن الاقتضاء العقلي والمنطقي مما لا محل معه لما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد أيضاً فيما حصله من أقوال المجنى عليها أن الطاعن تابع اعتداءه عليها حتى سقطت على الأرض بيد أنها تمكنت من فتح الباب فدخل منه الجيران ، فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه تلك الواقعة يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان تقدير الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة ، وما إذا كانت هذه الأسباب راجعة إلى إرادة الجاني أم أنه لا دخل لإرادته فيها هو أمر يتعلق بالوقائع التي يفصل فيها قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من القرائن وسائر أدلة الثبوت القائمة فى الدعوى أن الطاعن استنفذ نشاطه الإجرامى كاملاً بما وجهه إلى المجنى عليها من طعنات فى مقتل من جسمها بقصد الإجهاز عليها ، وأن الجريمة إنما خاب أثرها لسبب خارج عن إرادته هو مداركة المجنى عليها بالعلاج ، فإن الحكم يكون قد فصل فى أمر موضوعى لا معقب عليه فيه ، ويكون ما إنتهى إليه من إدانة الطاعن بوصف الشروع فى ارتكاب جناية قتل عمد صحيحاً فى القانون مما لا محل معه لما يثيره الطاعن من أنه كف باختياره عن مواصلة الإعتداء . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهى السجن لمدة خمس سنوات - تدخل فى الحدود المقررة لجناية الشروع فى القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد فإنه لا يكون للطاعن

مصلحة فيما يثيره من فساد استدلال الحكم وقصوره في استظهار سبق الإصرار . لما  
كان ما تقدم . فإن النعي برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً مع  
إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

---

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو

النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبي .



### الطعن رقم ١٣٦٩٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض «نطاق الطعن» . معارضة .

الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شموله الحكم الغيابي المعارض فيه .

(٢) بناء على أرض زراعية . نقض «حالات الطعن» . اخطأ في القانون «نظر الطعن والحكم فيه» . محكمة النقض «سلطتها» .

إقامة مبان في نطاق الحيز العمراني للقرى . خروجه من حظر البناء في الأراضي الزراعية . إقامة مبان على أرض زراعية للقرى قبل تحديد الحيز العمراني لها . أثره : وجوب وقف الإجراءات والدعوى المرفوعة على مقيمي تلك المباني . أساس ذلك ؟ إغفال الحكم وقف الدعوى قبل الطاعة رغم عدم صدور قرار بتحديد الحيز العمراني للقرية . خطأ في القانون .

حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى بنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

١ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن

لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

٢ - لما كان قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل

بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد أن نص في المادة ١٥٢ منه على حظر إقامة أية



مبان في الأراضي الزراعية ، واستثنى أراضي معينة من هذا الحظر منها الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ على أن «توقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت المباني داخلة في نطاق الحيز العمراني للقرية» . وكان الحكم المطعون فيه - اذ خلص إلى إدانة الطاعنة - قد أطلق القول بثبوت التهمة في حقها لمجرد أنه لم يصدر قرار بتحديد الحيز العمراني للقرى ، دون مراعاة لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ سالف الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن تمحيص دفاع الطاعنة وبحث مدى توافر موجبات وقف الدعوى طبقاً للنص آنف البيان ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أقامت مبان على أرض زراعية بغير ترخيص. وطلبت عقابها بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح طوخ قضت حضورياً ببراءة المتهم . استأنفت النيابة العامة ومحكمة

بناها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمها مبلغ عشرة آلاف جنيه والإزالة . عارضت المحكوم عليها وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابه عن المحكوم عليها فى هذا

الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنة بوصف أنها أقامت بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابها بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ومحكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعنة مما أسند إليها . فاستأنفت النيابة العامة والمحكمة الاستئنافية قضت غيابياً بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس الطاعنة ثلاثة أشهر وتغريمها عشرة آلاف جنيه والإزالة فعارضت وقضى باعتبار معارضتها كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابى المعارض فيه ، وكان الحكم الغيابى الاستئنافى بعد أن أشار إلى أن الطاعنة تقدمت بشهادة تفيد أن البناء أقيم داخل الحيز العمرانى للقريه - قدأطرح الدفاع المستند إلى هذه الشهادة تأسيساً على ما قال من أنه لم يصدر بعد قرار بتحديد الحيز العمرانى للقري وأن هذا القرار يفرض صدوره لا يعفى الطاعنة من العقاب اذ كان

عليها أن تحصل على ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى إقامة البناء ، وإذ كان قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد أن نص فى المادة ١٥٢ منه على حظر إقامة أية مبان فى الأراضى الزراعية ، واستثنى أراضى معينة من هذا الحظر منها الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة قد نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ على أن «توقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأراضى الزراعية فى القرى قبل تحديد الحيز العمرانى لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى اذا كانت المباني داخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرية» . وكان الحكم المطعون فيه - إذ خلاص إلى إدانة الطاعنة - قد أطلق القول بثبوت التهمة فى حقها لمجرد أنه لم يصدر قرار بتحديد الحيز العمرانى للقرى ، دون مراعاة لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ سالفه الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجب به هذا الخطأ عن تمحيص دفاع الطاعنة وبحث مدى توافر موجبات وقف الدعوى طبقاً للنص آنف البيان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك بدون حاجة إلى بحث ما تشيره الطاعنة فى أسباب طعنها .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قورة و حسن عميره

ومحمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ القضائية

- (١) اثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» حكم «تسببه» .  
تسبب غير معيب» . ضرب «أفضى إلى موت» .  
وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعى .  
(٢) محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» .  
إثبات «بوجه عام» .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

- (٣) إثبات «بوجه عام» «قرائن» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» .  
نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .  
تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . حقها فى الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً  
لحكمها .

قرائن الحال طريق أصلى فى الإثبات فى المواد الجنائية .

- (٤) إثبات «بوجه عام» . استدلالات . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . ضرب  
«أفضى إلى موت» .

تحريرات الشرطة . قرينة معززة للأدلة الأساسية .

عدم افصاح مأمور الضبط القضائى عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته فى التحرى . لاعيب .  
تقدير أدلة الدعوى . موضوعى .

- (٥) حكم «مالا يعيبه فى نطاق التدليل» .

الخطأ المادى الذى لم يكن بذى أثر على منطقة أو على سلامة النتيجة التى إنتهى إليها . لا

يعيبه .

مثال .



(٦) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

مثال .

(٧) دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل

منها» .

النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . إثارة

الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(٨) حكم «وضعه والتوقيع عليه وإصداره» «حجيته» «تسببه» . تسبب غير معيب» .

إجراءات «إجراءات المحاكمة» . محضر الجلسة . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مجلس القضاء . وما هو ثابت في

محضر الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي إذ هي المرجع في أخذ

الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن .

النعي بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة . عدم قبوله ما دام الثابت أن محضر الجلسة التي

صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم الأصلية تضمنتا منطوق الحكم بحبس الطاعن مع الشغل لمدة

سنتين .

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته

وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك

مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه

دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر

العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها

سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣ - من المقرر أن تقدير الدليل موكولاً لمحكمة الموضوع ومتى إقتنعت به وإطمأنت إليه فلا معقب عليها فى ذلك ، ومن سلطتها أن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها ، فلا تشرب عليها فى إستدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده ، كما أن لها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهى من طرق الإثبات الأصلية فى المواد الجنائية .

٤ - للمحكمة أن تعول على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية ، ولا يعيب تلك التحريات ألا يفصح مأمور الضبط القضائى عن مصدرها أو عن وسيلته فى التحرى ، وإذ كانت الأدلة والاعتبارات والقرائن التى أوردتها الحكم من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها ، فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو وأن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع .

٥ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المضبوطات عبارة عن سلاح نارى واحد وذخيرة وهى التى زعم الطاعن وشهوده أنها كانت بحوزة المجنى عليه ، فإن قول الحكم عند تحصيله لأقوال ضابط المباحث أن المجنى عليه لا علاقة له بالسلاح والبندقية المضبوطين لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لم يكن بذى أثر على منطقة أو على سلامة النتيجة التى انتهى إليها .

٦ - لما كان البين من الاطلاع على المفردات أن الاصابات التى ناظرها وكيل النيابة المحقق بالرجل اليسرى وبالكف اليمنى للمجنى عليه ووصفها بأنها نارية قد

تضمنها تقرير الصفة التشريحية وإنما وصفها الطبيب الشرعى بأنها إصابات قطعية حدثت من المصادمة بجسم صلب له حافة حادة وأكد أنها لا دخل لها فى إحداث الوفاة ، وكان الحكم قد اعتمد فى بيان إصابات المجنى عليه على ما تضمنه هذا التقرير الفنى وحده فإن النعى عليه فى هذا الشأن بدعوى مخالفته لما ارتأه وكيل النيابة المحقق ينحل إلى جدل فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه مما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

٧ - لما كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يدع أن من جرى سؤاله بالمستشفى لم يكن هو المجنى عليه بل كان قصارى ما أثاره هو أن المجنى عليه تعمد إخفاء اسمه الحقيقى ، كما يبين منها أن المدافع عن الطاعن وإن اثار أمر التعارض فى وصف بعض إصابات المجنى عليه بين ما جاء بتحقيق النيابة وبين ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية بشأنها إلا أنه لم ينازع فى أن الجثة التى جرى تشريحها هى جثة المجنى عليه ولم يطلب إجراء تحقيق فى هذا الأمر ، ومن ثم فلا يقبل منه النعى على المحكمة أنها لم ترد على دفاع لم يشره لديها أو أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨ - لما كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى والتى تحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن ، وكان يبين من مراجعة كل من محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم

الأصلية أن كلا منهما تضمن منطوق الحكم على الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، فإن النعى بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة - بفرض صحته - يكون غير منتج .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب ..... بآلة صلبة راضة فأحدث به الجروح الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وأحالته إلى محكمة جنايات بنى سويف لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما نسب إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال . ذلك بأنه اعتنق تصوراً للحادث على غير مؤدى أقوال الشهود المؤيدة لرواية الطاعن من أن المجنى عليه وآخرين كانوا يسرقون من برج للحمام خاص بالطاعن وأن زملاء المجنى عليه هم الذين اعتدوا على الأخير وأحدثوا به الإصابات التى أودت بحياته ، وعول فى إدانة الطاعن على تحريات المباحث وجدها رغم أن ضابط المباحث أمسك - بغير مبرر - عن الكشف عن مصدرها ، كما عول على ما



قررہ الأخير من أن المجنى عليه افضى إليه بأقواله قبل وفاته فى حين أن المستشفى أفاد بعدم إمكان استجوابه ونسب الحكم للمجنى عليه أنه قرر بأن الطاعن هو الذى اعتدى عليه خلافاً للثابت بالأوراق ، كما أشار إلى ضبط أكثر من سلاح بينما الذى ضبط سلاح نارى واحد ، ولم تحفل المحكمة بدفاعه بشأن خلو تقرير الصفة التشريحية من الإشارة إلى الإصابات النارية التى وصفتها النيابة العامة بجثة المجنى عليه وبشأن اختلاف الجثة التى ناظرتها النيابة العامة عن تلك التى جرى تشريحها وأن المجنى عليه أشير إليه فى الأوراق بأسماء مختلفة ، وأخيراً فقد خلت مسودة الحكم المطعون فيه من تحديد مدة العقوبة المقضى بها وكل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن وجد المجنى عليه نائماً بالقرب من برج للحمام مملوك له واعتقد أنه قد أتى بقصد السرقة فاعتدى عليه بآلة صلبة راضة فأحدث به الإصابات التى أفضت إلى موته . وبعد أن أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه بمحضر جمع الاستدلالات ومن أقوال ضابط المباحث ومن تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة مؤدية إلى ما رتب عليها ، عرض إلى دفاع الطاعن من أن المجنى عليه لم يكن فى حالة تسمح له بالتحدث إلى ضابط المباحث ورد عليه بقوله : « وحيث إنه بالنسبة لما قررہ المجنى عليه بمحضر جمع الاستدلالات فإن ضابط المباحث اثبت أنه تقابل مع طبيب أول المستشفى واستفسر منه عما إذا كانت حالة المجنى عليه تسمح بسؤاله فأفاد بأن حالته تسمح بذلك ، وأنه لا يوجد ما يجعل ضابط المباحث يقرر ذلك دون

موافقة الطبيب المختص لانتفاء الغرض من ذلك» وما أورده الحكم من ذلك سائق في العقل والمنطق ويكفى للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها وكان الثابت من مراجعة المفردات أن أقوال المجنى عليه تتفق في جملتها مع ما حصله الحكم منها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان تقدير الدليل موثقاً لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به وأطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، ومن سلطتها أن تأخذ من أي بيئة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها ، فلا تثريب عليها في استدلالها على مقارفة الطاعن للجريمة بأقوال المجنى عليه وحده ، كما أن لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال وهي من طرق الإثبات الأصلية في المواد الجنائية ، وأن تعول على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية ، ولا يعيب تلك التحريات ألا يفصح مأمور الضبط القضائي عن مصدرها أو عن وسيلته في التحري ، وإذا كانت الأدلة والاعتبارات والقرائن التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعن لجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دين بها ، فإن

ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو وأن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير ادلتها مما تستقل به محكمة الموضوع لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المضبوطات عبارة عن سلاح نارى واحد وذخيرة وهى التى زعم الطاعن وشهوده أنها كانت بحوزة المجنى عليه ، فإن قول الحكم عند تحصيله لأقوال ضابط المباحث أن المجنى عليه لا علاقة له بالسلاح والبندقية المضبوطين لا يعدو وأن يكون خطأ مادياً لم يكن بذى أثر على منطقته أو على سلامة النتيجة التى انتهى إليها. لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات أن الاصابات التى ناظرها وكيل النيابة المحقق بالرجل اليسرى وبالكف اليمنى للمجنى عليه ووصفها بأنها نارية قد تضمنها تقرير الصفة التشريحية وانما وصفها الطبيب الشرعى بأنها إصابات قطعية حدثت من المصادمة بجسم صلب له حافة حادة وأكد أنها لا دخل لها فى إحداث الوفاة ، وكان الحكم قد اعتمد فى بيان إصابات المجنى عليه على ما تضمنه هذا التقرير الفنى وحده فإن النعى عليه فى هذا الشأن بدعوى مخالفته لما أرتأه وكيل النيابة المحقق ينحل إلى جدل فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تظمن إليه واطراح ما عداه مما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدع أن من جرى سؤاله بالمستشفى لم يكن هو المجنى عليه بل كان قصارى ما أثاره هو أن المجنى عليه تعمد إخفاء اسمه الحقيقى ، كما يبين منها أن المدافع عن الطاعن وإن أثار أمر التعارض فى وصف بعض إصابات المجنى عليه بين ما جاء بتحقيق النيابة وبين ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية بشأنها إلا أنه لم ينازع فى أن الجثة التى جرى تشريحها هى جثة

المجنى عليه ولم يطلب إجراء تحقيق فى هذا الأمر ، ومن ثم فلا يقبل منه النعى على المحكمة أنها لم ترد على دفاع لم يشره لديها أو أن يشير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى والتى تحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن ، وكان يبين من مراجعة كل من محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم الأصلية أن كلا منهما تضمن منطوق الحكم على الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، فإن النعى بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة - بفرض صحته - يكون غير منتج . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعموية السادة المستشارين / ناجي إسحق

وفتحى خليفة نائبى رئيس المحكمة على الصديق عثمان واحمد عبد البارى .



### الطعن رقم ٢٩٤١ لسنة ٥٩ القضائية

حكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » « بطلانه » . دعوى جنائية . « قوة الشئ المحكوم فيه » . نقض « نظر الطعن والفصل فيه »

ورقة الحكم . السند الوحيد الذى يشهد بوجوده . العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية .

صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه . ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

صدور الحكم الابتدائى دون تحرير نسخته الأصلية . اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب ذلك الحكم يستوجب إعادة المحاكمة . ما دامت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت . المادة ٥٥٧ إجراءات جنائية .

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة وعلى كتاب القلم الجنائى المختص أن ملف الدعوى حوى مسودة الحكم الابتدائى المحرره بخط القاضى فقط ولم تحرر النسخة الأصلية لهذا الحكم والتي يوقعها القاضى والكاتب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب هذا الحكم ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، وكانت العبرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة

التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ لما كان ذلك ، وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملاً بنص المادة ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها إرتكبت جريمة نصب ضد .....  
على النحو الوارد بالأوراق وطلبت عقابها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهمة بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز أوسيم قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهمة سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ وإلزامها بأن تؤدي للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمة شهرًا مع الشغل وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا

الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة وعلى كتاب القلم الجنائى المختص أن ملف الدعوى حوى مسودة الحكم الابتدائى المحرره بخط

القاضى فقط ولم تحرر النسخة الأصلية لهذا الحكم والتي يوقعها القاضى والكاتب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب هذا الحكم ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، وكانت العبرة فى الحكم هي بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . لما كان ذلك ، وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملاً بنص المادة ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف

أبو النيل نائب رئيس المحكمة وأحمد جمال ومحمد حسين وبهيح التصبجي .

٧٩

### الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) تزوير ، تزوير الأوراق الرسمية ، جريمة ، أركانها ، موظفون عموميون .

مناط رسمية الورقة . أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته .

المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير . اكتساب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتها

الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات

في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة لا يحتاج إثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير .

صفة المحرر تختلف عن حجته في الاثبات .

(٢) تزوير ، تزوير الأوراق الرسمية ، جريمة ، أركانها ، موظفون عموميون .

أحوال شخصية . نقض ، حالات الطعن . الخطأ في القانون ،

عدم إكتمال أركان التزوير في المحررات . إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر

لإثباته .

عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط التزوير فيها أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلل أحد الزوجين من

الموانع الشرعية مع العلم بذلك . علة ذلك ؟

تغيير الحقيقة في البيانات غير الجوهرية لعقد الزواج . لا يعد من قبيل التزوير وإن خضعت للتأثير

طبقاً لنصوص أخرى .

القول بأن الطاعن ليس في عصمته زوجة أخرى يلتقى في النتيجة مع القول بأنه تزوج من أخرى .

أساس ذلك ؟

خلط الحكم بين صفة المحرر ومناط العقاب على التزوير في المحرر الرسمي . خطأ في القانون .



### (٣) أحوال شخصية . عقوبة «تطبيقها» .

تقديم الزوج إقراراً كتابياً للموثق يتضمن حالته الإجتماعية واسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد . واجب . مخالفة ذلك . عقابه الحبس ، مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحداها . المادتان ٦ مكرر و ٢٣ مكررا من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .

### (٤) دستور . حكم «حجته» . محكمة دستورية . قانون «تطبيقه» . أحوال شخصية .

أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .  
الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .  
تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائي . أثره : إعتبار الأحكام الصادرة بالإدانة استناداً إليه كأن لم تكن . أساس ذلك ؟  
مثال .

### (٥) أحوال شخصية . دستور . قانون «سريانه» .

العقاب لا يكون إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليه . تأييم الفعل بقانون لاحق .  
غير جائز . أساس ذلك ؟

واقعة ادلاء الطاعن ببيانات غير صحيحة عن حالته الإجتماعية للمأذون . جريمة وقتية . وقوعها قبل نفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . أثره : عدم جواز مسامحته عنها .

### (٦) دعوى جنائية «علاقتها بالدعوى المدنية» . دعوى مدنية «إختصاص المحكمة الجنائية بنظرها» «الحكم بالبراءة وأثره على الدعوى المدنية» .

كون الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعريض في الدعوى المدنية التبعية غير معاقب عليه .  
وجوب القضاء بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .

### (٧) نقض «حالات الطعن» . اخطأ في القانون» . نقض «نظر الطعن والحكم فيه» .

اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه . يوجب القضاء بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

١ - لئن كان قانون العقوبات لم يضع تعريفاً محدداً للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة العاشرة من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ، ومفاد ذلك أن المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير يعتبر رسمياً في جميع أجزائه ، وتكتسب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتتها الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه بإعتبار أنها حصلت منه أو وقعت بين يديه ، أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقارير في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة والتي لا يحتاج في إثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير ، ذلك أن صفة المحرر تختلف عن حجيته في الإثبات .

٢ - لما كان من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته ، وكان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى ، وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومن ثم فإن مناط التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو

أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، بإعتبار أن ذلك هو من قبيل البيانات الجوهرية التي أعد عقد الزواج لإثباتها وإن كل تغيير للحقيقة في ذلك يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه . بعكس البيانات التي ليست من هذا القبيل أى البيانات غير الجوهرية فلا يعد تغيير الحقيقة فيها من قبيل التزوير وإن خضعت للتأثيم طبقاً لنصوص أخرى غير النصوص التي تعاقب على جريمة التزوير ذلك لحكمة خاصة ارتأها المشرع . لما كان ذلك ، وكانت وثيقة الزواج أعدت فقط لإثبات الزواج ولم تعد لإثبات وجود زوجه أخرى فى عصمة الزوج ، ذلك لأن القول بأن الطاعن ليس فى عصمته زوجة أخرى كما جاء فى وثيقة زواجه يستوى فى النتيجة مع القول بأنه متزوج من أخرى وهو ما يحل به العقد الجديد ما دام الأمران يلتقيان مع الواقع فى الدلالة على خلو الزوج من الموانع الشرعية عند العقد ، وما دام أنه لم يجمع فى عصمته أكثر من أربع زوجات ، مما يجعله مطابقاً للواقع فى نتيجته ويجعل بالتالى إنعقاد العقد صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخلط بين صفة المحرر وبين مناط العقاب على التزوير فى المحرر الرسمى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، ومن ثم يكون ما ارتكبه الطاعن من تغيير للحقيقة فى وثيقة الزواج بشأن حالته الإجتماعية لا تتحقق به جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى المؤتممة بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات .

٣ - إن المادة السادسة مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض

أحكام الأحوال الشخصية والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد نصت فى

فقرتها الأولى على أنه «على الزوج أن يقدم للموثق إقراراً كتابياً يتضمن حالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال اقامتهن ، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه» . واورد نص المادة ٢٣ مكرراً من ذات القانون والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عقوبة مخالفة نص المادة السادسة مكرراً سائلة الإشارة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤ - لما كانت وثيقة زواج الطاعن بالمدعية بالحقوق المدنية قد حررت بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ - أى فى ظل سريان أحكام المادتين ٦ مكرراً ، ٢٣ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافتين بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ حكمها فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية - دستورية - القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وجرى نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن «أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو



لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه . وإذا كان نص كل من المادتين ٦ مكرراً ، ٢٣ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافتين بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذى قضى بعدم دستوريته - من النصوص الجنائية ، فإن الفعل الذى قارفه الطاعن بعدم إقراره للمأذون فى عقد زواجه بأسم زوجته السابقة التى فى عصمته ومحل إقامتها ، يعتبر وكأنه لم يؤثم .

٥ - لما كان قد صدر بتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٨٥ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وأضاف إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ نصاً يجرم ادلاء الزوج للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الإجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته ، وعمل بهذا النص فى ٥ من يولييه من ١٩٨٥ - فى اليوم التالى لنشره - وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٦٦ من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات ، أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها وذلك طبقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب من أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق ، إذ أن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج قد حرر فى ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ - أى فى تاريخ سابق لنفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - فإنه لا يمكن مساءلة الطاعن عن الفعل

المسند إليه طبقاً لأحكام هذا القانون ، ذلك أن واقعة ادلاء الزوج ببيانات غير صحيحة عن حالته الإجتماعية للمأذون هي بطبيعتها من الجرائم الوقتية التي يتم وجودها قانوناً في تاريخ تحرير المأذون لوثيقة الزواج وليست من الجرائم المستمرة حتى يقال بسرمان القانون الجديد عليها . لما كان ما تقدم ، وإذا كان الفعل المسند إلى الطاعن ارتكابه غير معاقب عليها قانوناً في تاريخ حدوثه مما كان يتعين معه القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية .

٦ - لما كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه فإنه كان يتعين على المحكمة أيضاً أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

٧ - لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فإنه يتعين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - القضاء بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

### الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الوابلي ضد الطاعن بوصف أنه قام بتطليقها غيابياً دون أن يعلنها بذلك الطلاق . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣ مكرراً من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والزامه بأن يؤدي إليها مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ثم عدلت المدعية بالحقوق المدنية وصف التهمة بأضافة تهمة الادلاء بمعلومات غير حقيقية في وثيقة الزواج عن حالته الاجتماعية حالة كونه متزوج من أخرى قبل زواجه منها . وطلبت عقابه بالمادة رقم ٦

مكررا من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت حضورياً بعد أن عدلت وصف التهمة إلى اشتراك في تزوير محرر عرفى (وثيقة زواجه بالمدعية بالحقوق المدنية فى بيان غير جوهري) . بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

### المحكمة

من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك فى تزوير محرر عرفى هو وثيقة زواجه بالمدعية بالحقوق المدنية ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، ذلك بأنه اعتبر اقرار الطاعن - على خلاف الحقيقة - أمام المأذون بأنه ليس فى عصمته زوجه اخرى ، فعل مؤثم قانوناً ، رغم أنه لم يكن مؤثماً وقت تحرير العقد . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه عقد قران الطاعن والمدعية بالحقوق المدنية بتاريخ ٦ من فبراير

سنة ١٩٨٥ ، وأقر الطاعن أمام المأذون بأنه لا يجمع في عصمته زوجة أخرى وذلك على خلاف الحقيقة ، ثم خلاص الحكم إلى القول بأن التزوير الواقع في بيانات وثيقة الزواج الجوهري والتي تتعلق بخلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية يعد من قبيل التزوير في المحررات الرسمية أما مادون ذلك من بيانات - كما هو الأمر في الدعوى المطروحة - فإنه يعد من قبيل التزوير في المحررات العرفية ، ثم انتهى - بعد هذه التفرقة - إلى إدانة الطاعن بجرمة الاشتراك في تزوير محرر عرفي وعاقبه طبقاً لنص المادة ٢١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، ولئن كان قانون العقوبات لم يضع تعريفاً محدداً للورقة الرسمية ، إلا أنه أود في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة العاشرة من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ماتم على يديه أو ماتلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ، ومفاد ذلك أن المحرر الرسمي بالنسبة لجرمة التزوير يعتبر رسمياً في جميع أجزائه ، وتكتسب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتتها الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه باعتبار أنها حصلت منه أو وقعت بين يديه ، أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة والتي لا يحتاج في إثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير ، ذلك



أن صفة المحرر تختلف عن حجيته في الإثبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانها إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته ، وكان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى ، وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومن ثم فإن مناط التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، بإعتبار أن ذلك هو من قبيل البيانات الجوهرية التى أعد عقد الزواج لإثباتها وأن كل تغيير للحقيقة في ذلك يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه . بعكس البيانات التى ليست من هذا القبيل أى البيانات غير الجوهرية فلا يعد تغيير الحقيقة فيها من قبيل التزوير وإن خضعت للتأثير طبقاً لنصوص أخرى غير النصوص التى تعاقب على جريمة التزوير وذلك لحكمة خاصة ارتأها المشرع . لما كان ذلك ، وكانت وثيقة الزواج أعدت فقط لإثبات الزواج ولم تعد لإثبات وجود زوجه أخرى فى عصمة الزوج ، ذلك لأن القول بأن الطاعن ليس فى عصمته زوجة أخرى كما جاء فى وثيقة زواجه يستوى فى النتيجة مع القول بأنه متزوج من أخرى وهو ما يحل به العقد الجديد ما دام الأمران يلتقيان مع الواقع فى الدلالة على خلو الزوج من الموانع الشرعية عند العقد ، وما دام أنه لم يجمع فى عصمته أكثر من أربع زوجات ، مما يجعله مطابقاً للواقع فى نتيجته ويجعل بالتالى انعقاد العقد صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخلط بين صفة المحرر وبين مناط

العقاب على التزوير فى المحرر الرسمى فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، ومن ثم يكون ما ارتكبه الطاعن من تغيير للحقيقة فى وثيقة الزواج بشأن حالته الاجتماعية لا تتحقق به جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى المؤتممة بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه «على الزوج أن يقدم للموثق اقراراً كتابياً يتضمن حالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين فى الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته وقت العقد الجديد ومحال اقامتهن ، وعلى الموثق اخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه» . وأورد نص المادة ٢٣ مكرراً من ذات القانون والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عقوبة مخالفة نص المادة السادسة مكرراً سالفه الاشارة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وإذا كانت وثيقة زواج الطاعن بالمدعية بالحقوق المدنية قد حررت بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ - أى فى ظل سريان أحكام المادتين ٦ مكرراً ، ٢٣ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافتين بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ حكم فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية - دستورية - القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وجرى نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ . لما كان ذلك ، وكانت

المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩  
قد نصت على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة  
لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة  
السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من  
تاريخ صدورها ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم  
جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً  
بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن  
ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء  
مقتضاه ». وإذا كان نص كل من المادتين ٦ مكرراً ، ٢٣ مكرراً من القانون رقم ٢٥  
لسنة ١٩٢٩ والمضافتين بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذي قضى بعدم  
دستوريته - من النصوص الجنائية ، فإن الفعل الذي قارفة الطاعن بعدم إقراره  
للمأذون في عقد زواجه باسم زوجته السابقة التي في عصمته ومحل إقامتها ، يعتبر  
وكأنه لم يؤثم . لما كان ذلك ، وكان قد صدر بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٨٥ القانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وأضاف إلى  
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ نصاً يجرم ادلاء الزوج للموثق ببيانات غير صحيحة  
عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته وعمل بهذا النص في ٥ من  
يولية سنة ١٩٨٥ - في اليوم التالي لنشره - وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ٦٦  
من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات ، أنه لا عقاب إلا على الأفعال  
اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها وذلك



طبقاً للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب من أنه لا يجوز تأثيم الفعل بقانون لاحق ،  
إذ أن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل  
إصدارها . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج قد حرر في ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ -  
أى فى تاريخ سابق لنفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - فإنه لا يمكن مساءلة  
الطاعن عن الفعل المسند إليه طبقاً لأحكام هذا القانون ، ذلك أن واقعة ادلاء الزوج  
ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية للمأذون هى بطبيعتها من الجرائم الوقتية  
التي يتم وجودها قانوناً فى تاريخ تحرير المأذون لوثيقة الزواج وليست من الجرائم  
المستمرة حتى يقال بسريان القانون الجديد عليها . لما كان ما تقدم ، وإذا كان الفعل  
المسند إلى الطاعن ارتكابه غير معاقب عليه قانوناً فى تاريخ حدوثه مما كان يتعين  
معه القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية . وإذا  
كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعريض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً  
لها غير معاقب عليه فإنه كان يتعين على المحكمة أيضاً أن تقضى بعد اختصاصها  
بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه  
مقصوراً على الخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها  
بالحكم فإنه يتعين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - القضاء بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى  
القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما اسند إليه  
وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدها -  
المدعية بالحقوق المدنية - مع إلزامها بمصاريفها .



جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور على فاضل حسن نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة المستشارين عبد اللطيف أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين مصطفى وبهيح القصبجي .



### الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى مدنية «نظرها والحكم فيها» . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» . إعلان .

تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر تقبله المحكمة . أثره : اعتباره تاركاً لدعواه . المادة ٢٦١ إجراءات .

التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه لأول مرة أمام النقض غير جائز . علة ذلك ؟

(٢) إجراءات «إجراءات المحاكمة» . محكمة استئنافية «الإجراءات أمامها» . بطلان . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

إثارة بطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

(٣) دعوى جنائية «انقضاؤها بمضي المدة» . تقادم «انقطاعه» . معارضه . استئناف . نقض «أثر الطعن» «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض وكل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع التقادم . أساس ذلك ؟

سريان مدة جديدة للتقادم . متى يبدأ ؟

مثال لإجراءات قاطعة للتقادم .

١ - لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه «يعتبر

تاركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه

أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة» فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، وإذ لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان من المقرر أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية وكان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يثر أمامها شيئاً في شأن البطلان المدعى به في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقادم وأن مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ذلك أن إنقضاء الدعوى بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم إتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائي الغيابي قد صدر بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٢ وأن الطاعن

قد عارض فى هذا الحكم قبل تاريخ أول جلسة نظرت فيها معارضته فى ١١/٦/١٩٨٥ ثم صدر الحكم فى معارضته بجلسته ١٩/١١/١٩٨٥ فاستأنف بوكيله فى ٣٠/١١/١٩٨٥ وصدر الحكم فى استئنافه بجلسته ٨/١٠/١٩٨٦ ثم عارض استئنافاً وصدر الحكم المطعون فيه بجلسته ١٤/٦/١٩٨٦ . لما كان ذلك ، وكانت كل هذه الاجراءات متلاحقة متتالية بحيث لم تنقض بين أى منها والآخر المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجرح وهى ثلاث سنوات . فإن دفع المتهم بالتقادم يكون على غير أساس .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح بندر بنى سويف ضد الطاعن بوصف أنه : أعطى له بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ جنيهاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن  
المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه « يعتبر تركا  
للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو  
عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة » فقد اشترطت أن يكون  
غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ولذا  
فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل  
التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً ، وإذ لم يتمسك الطاعن بما يثيره فى وجه طعنه أمام  
محكمة الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية ، فليس له أن  
يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون  
فيه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ،  
وكان من المقرر أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية  
وكان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم  
يشر أمامها شيئاً فى شأن البطلان المدعى به فى إجراءات المحكمة أمام محكمة أول  
درجة ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض . لما  
كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع  
التقادم وأن مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن كل إجراء من  
إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لإنقضاء



الدعوى الجنائية وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ذلك أن انقضاء الدعوى بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها فمتى تم اتخاذ أى إجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان انتهت علة الانقضاء . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائى الغيابى قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٦ وأن الطاعن قد عارض فى هذا الحكم قبل تاريخ أول جلسة نظرت فيها معارضته فى ١٩٨٥/٦/١١ ثم صدر الحكم فى معارضته بجلسته ١٩٨٥/١١/١٩ فاستأنف بوكيله فى ١٩٨٥/١١/٣٠ وصدر الحكم فى استئنافه بجلسته ١٩٨٦/١٠/٨ ثم عارض استئنافاً وصدر الحكم المطعون فيه بجلسته ١٩٨٦/٦/١٤ . لما كان ذلك ، وكان كل هذه الاجراءات متلاحقة متتالية بحيث لم تنقض بين أى منها والآخر المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجنع وهى ثلاث سنوات . فإن دفع المتهم بالتقادم يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون قد أفصح عن عدم قبوله موضوعاً بما يوجب معه إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

---

## جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة المستشارين / مقبل شاكر ومجدى منتصر

نائبى رئيس المحكمة وحامد عبد الله ومصطفى كامل .



## الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إثبات «بوجه عام» و«خبره» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

كفاية إيراد الحكم مضمون التقارير الطبية التى عول عليها فى قضائه . عدم إيراده نص تقرير الخبير بكل فحواه . لا يعيبه .

(٢) قتل عمد «رابطة السببية» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» .  
إستظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل ، وبين وفاته نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .

(٣) إثبات «بوجه عام» «شهود» . حكم «مالا يعيبه فى نطاق التدليل» «تسببه» . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .  
تحصيل الحكم من أقوال كلا من الشاهدين بما له صداه وأصله فى الأوراق ينتفى معه الخطأ فى الاسناد .

العدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(٤) قتل عمد . قانون «تفسيره» «تطبيقه» . إعدام . إجراءات «إجراءات المحاكمة» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» و «بطلانه» بطلان . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها» .

صدور الحكم بالإجماع واستطلاع رأى المفتى . شرطاً بالحكم بالإعدام - إستقلال كل منهما عن

الآخر .

إستطلاع رأى المفتى . لا يشترط فيه النص على الاجماع .

(٥) نيابة عامة . إعدام . نقض «ميعاده» .

قبول عرض النيابة العامة لقضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك . علة ذلك ؟

(٦) إعدام . حكم «حكم الإعدام» . محكمة النقض «وظيفتها» . نيابة عامة .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟

(٧) قتل عمد . إعدام . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب .

الحكم بالإعدام . ما يلزم من تسبب لقراره ؟

١ - لما كان فيما حصله الحكم من التقارير الطبية الشرعية - التي عول عليها في قضائه - ما يكفي بياناً لمضمون هذه التقارير ، فإن هذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه .

٢ - لما كان الحكم قد استظهر قيام علاقة السببية بين إصابة كل من المجنى عليهما الأولين - التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية - وبين وفاته ، فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة كل منهما حدثت من الإصابات النارية وما أحدثته من تهتك بالأنسجة وما صاحبها من نزيف دموي غزير ، ومن ثم تنتفى عن الحكم حالة القصور في هذا المنحى .

٣ - لما كان البين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال كل من الشاهدين ..... و ..... في تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت في الأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد في هذا الشأن لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة ومصادرة لها في عقيدتها وهو مالا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

٤ - المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالاعدام الا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية » ، وبين من النص المتقدم - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون بشأنه - أن الشارع إذ استلزم انعقاد الاجماع عند اصدار الحكم بالإعدام كإجراء منظم لإصداره وشرط لازم لصحته - خروجاً على القاعدة العامة في الأحكام من صدورهما بأغلبية الآراء - إنما كان ذلك تقديراً منه لجسامه الجزاء في عقوبة الإعدام ، وحرصاً على احاطتها بضمان إجرائي يكفل أن ينحصر النطق بها في الحالات التي يرجح فيها - إلى ما يقرب من اليقين - أن تكون مطابقة للقانون ، وقد استوجب الشارع أن يسبق إصدار الحكم مقترباً بشرط الإجماع إجراء آخر هو أخذ رأى مفتى الجمهورية فقطع بذلك استقلال كل من الإجراءين عن الآخر ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أنه لا يجوز الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على بيان المراد منه ، وكان النص المنوه عنه آنفاً لم يستلزم انعقاد الاجماع الا عند اصدار الحكم بعقوبة الإعدام فلا يلزم توافره في الإجراء السابق على الحكم وهو أخذ رأى المفتى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بالبطلان لهذا السبب غير سديد .

٥ - لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعه بمذكرة برأيها في الحكم - عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليها في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور



لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرّد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى جميع الأحوال متى صدر الحكم حضورياً .

٦ - من المقرر أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرّد عرضها عليها - طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر - وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

٧ - لما كان البين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان بها المحكوم عليه بالإعدام وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها - على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه - كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أ ) قتل كلا من ..... ونجلته ..... عمداً مع سبق الاصرار بأن عقد العزم على الخلاص منهما وتنفيذاً لهذا المشروع الاجرامى أعد سلاحاً نارياً «بندقية» وقصد محلهما وقتما أيقن وجودها به وما أن رآهما حتى أطلق النيران عليهما قاصداً قتلها فحدث بهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتهما . وقد تقدمت هاتين الجنايتين جنابة أخرى هي أن المتهم فى ذات الزمان والمكان شرع فى قتل ..... عمداً مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وعندما علم بمجيئه إلى مسكنه أعد السلاح النارى سالف الذكر وما أن شاهده حتى أطلق عليه النيران قاصداً قتله فحدث به الاصابات المبية بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . (ب) أحرز بدون ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً «بندقية» . (ج) أحرز ذخائر «عدة طلقات» مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحراز سلاح نارى . (د) أتلف عمداً أجزاء السيارة المبينة وصفاً بقيمة بالأوراق المملوكة للمجنى عليه ..... وذلك على النحو المبين بالأوراق . وأحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت حضورياً بجلسة ..... إرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى فيها وحددت جلسة ..... للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة المذكورة حضورياً عمل بالمواد ٢٣٠ ، ١/٢٣٤ ، ٢ ، ١/٣٦١ ، ٢ ، ٣ من قانون

العقوبات وبالمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والقسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق مع أعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وبإجماع الآراء بمعاينة المتهم بالاعدام شنقاً عما أسند إليه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة بالرأى ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بالشروع فى القتل ، وإحراز سلاح نارى وذخيرة بدون ترخيص والاتلاف العمدى قد شابه القصور فى التسبب واعتوره الخطأ فى الاسناد وران عليه البطلان ذلك بأنه اكتفى بإيراد نتيجة التقارير الطبية الشرعية التى عول عليها كدليل اثبات دن بيان مضمونها من وصف الاصابات التى نسب إلى الطاعن إحداثها بالمجنى عليهم ومواضعها من جسد كل منهم وكيفية حدوثها والصلة بين تلك الاصابات والوفاة ، وأورد فى تحصيله لشهادة كل من الشاهدين ..... و ..... أن المتهم مر عليه بسيارته حالة أن أقوال كل منهما بالتحقيقات لم يرد بها أن من شاهدها يقود السيارة هو المتهم ، فضلاً عن أن قرار المحكمة بإحالة أوراق القضية إلى فضيلة المفتى لم يصدر بإجماع الآراء ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم دأب على إساءة معاملة زوجته ( ..... ) مما أدى إلى تكرار هربها منه وإبلاغها

بضربه لها فى الجنبه رقم ..... الأهرام التى قضى فيها بحبسه شهراً مع الشغل ولما عادت إليه خوفاً من تهديده لوالدها - جردها من مصاغها واستمر فى الإساءة إليها مما دفعها إلى اللجوء إلى منزل أسرتها ، وتوسط البعض وعقدوا - بتاريخ ..... مجلساً للصلح ، إلا أن تماسك المتهم مع والد زوجته اضطرهم إلى تأجيل الاجتماع أسبوعاً لتهدأ النفوس ، وفى الموعد المحدد للقاء امتنع المتهم عن الذهاب إلى منزل أسرة زوجته بعد أن إنتوى تنفيذ ما بيت النية عليه منذ عشرة أيام سابقة من ضرورة التخلص من والد زوجته ..... ومن شقيقتها ..... التى كان يعتقد أنها تحرض زوجته ضده ، وانتظر بمسكنه - بعد أن أعد بندقية عباها بالطلقات - مترصداً من يحضر إليه من أهل زوجته ، وفى الساعة الأولى من صباح يوم ..... شاهد شقيق زوجته ..... قادماً بسيارته ، فبادر يحمل سلاحه واتجه إلى حديقة مجاورة ليحيط بالسيارة من الخلف وأطلق عليه - إثر نزوله من السيارة - عياراً أصابه فى فخذه الأيسر ، وإذ عاد المجنى عليه إلى السيارة محاولاً الابتعاد بها غاصت عجلاتها فى الرمال بينما قام المتهم باحضار سيارته وسلط أضواءها على المجنى عليه المذكور وأطلق عليه عياراً نارياً ثانياً . أصابه فى صدره ، ولكن المجنى عليه تمكن من الفرار مترجلاً وتوجه إلى القسم مبلغاً بالواقعة ، وبعد أن قام المتهم بإشعال النار فى السيارة التى تركها المجنى عليه أعاد تعبئة البندقية وأخذ معه خمسة طلقات إضافية ، واستقل سيارته إلى حيث زودها بالوقود من بلدة شبرامنت ، ثم توجه إلى محل بيع الفاكهة الخاص بوالد زوجته بمنطقة المنصورية - سالكاً طريق المربوطية ثم شارع الملك فيصل - وأوقف ، السيارة فم ، مواجهة المحل وأطلق إثر ترجله منها عياراً فى الهواء ،



فأسرعت نحوه شقيقة زوجته مستعطفه ولكنه عاجلها بعبارة أصابها أسفل الصدر ثم أطلق على والدها عبارة اخترق ساعده الأيسر ونفذ إلى صدره محدثاً تهتكاً بالقلب والرئة اليسرى فسقط جثة هامدة ، ثم إتجه إلى حيث كانت شقيقة زوجته ملقاة على ظهرها تلفظ أنفاسها الأخيرة وأطلق عليها عبارة ثانياً أصابها في يسار الصدر إشفاءً لغليله منها ، ثم استقل سيارته وانطلق بها ، وتم بعد ذلك ضبطه واعترف تفصيلاً بما ارتكبه وأرشد عن السلاح المستعمل في الحادث ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة وصحة إسنادها إلى الطاعن - على الصورة آنفه البيان . أدلة مستمدة من أقوال كل ..... و ..... و ..... و ..... و ..... و ..... و ..... ومن اعتراف المتهم ومن تقرير الأدلة الجنائية بفحص السيارة المحترقة ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل مؤدى التقارير الطبية الشرعية في قوله « كما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بالنسبة لـ ..... أن الإصابة الموصوفة بالساعد الأيسر نارية حيوية حديثة تحدث من عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد ، وأن الإصابة الموصوفة بيسار مقدم الصدر نارية حيوية حديثة حدثت من عيار نارى واحد معمر بمقذوف داخل الجسم في الوضع الطبيعى والقائم له من الأمام إلى الخلف وباتجاه أفقى تقريباً ، وأن الساعد الأيسر من الأعضاء المتحركة ومن الجائز حدوث إصابته المجنى عليه من عيار نارى واحد في حالة وجود الساعد الأيسر أمام موضع الإصابة بالصدر وأن مسافة الاطلاق قد تجاوزت المدى القريب ، وأن الوفاة حدثت من إصابته النارية لما أحدثته من تهتك

بالرئة اليسرى والقلب وكسر بعظمة الكعبرة بالساعد الأيسر وما صاحبها من نزيف دموى غزير ، وثبت من تقرير الصفة التشريحية بالنسبة ل ..... أن إصابتيها الموصوفتين بيسار الصدر وأعلى يسار مقدم البطن ناريتان حيويتان حديثتان ، حدثتا من عيارين ناريتين كل منهما معمر بمقذوف مفرد ، والمقذوف الذى أصابها بيسار الصدر قد نفذ دون أن يستقر أو أى جزء منه بالجسم ، أما المقذوف الذى أصابها بأعلا يسار مقدم البطن فقد استقر بالجسم وتم استخراجاه وهو من عيار ٦٢ ، ٧ مم ، ومسافة الاطلاق تجاوزت المدى القريب ، والوفاة حدثت من إصابتيها الناريتين لما أحدثناه من تهتك بالأحشاء البطنية والصدرية وما صاحبهما من نزيف دموى غزير ، وثبت من التقرير الطبى الشرعى أن ..... أصيب بعيار نارى مطلق عن قرب بالصدر مر سطحياً دون أن يستقر وأصيب كذلك بعيار نارى بالفخذ الأيسر باتجاه أساس من الخلف للأمام مطلق عن قرب ، وحكما على شكل المقذوف المستقر فإنه من عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد يشبه شكله المتطور المقذوفات المستعملة فى الأسلحة الروسية من عيار ٦٢ ، ٧ مم . « لما كان ذلك ، ولما كان فيما حصله الحكم من التقارير الطبية الشرعية - التى عول عليها فى قضائه - ما يكفى بياناً لمضمون هذه التقارير ، فإن هذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه ، كما أن الحكم قد استظهر قيام علاقة السببية بين إصابة كل من المجنى عليهما الأوكين - التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية - وبين وفاته ، فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة كل منهما حدثت من الاصابات النارية وما أحدثته من تهتك بالأنسجة وما صاحبها من نزيف دموى غزير ، ومن ثم تنتفى عن الحكم قالة القصور

في هذا المنحى ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال كل من الشاهدين ..... و ..... في تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت في الأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد في هذا الشأن لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة ومصادرة لها في عقيدتها وهو مالا تقبل إثارته لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالاعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية » ، ويبين من النص المتقدم - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون بشأنه - أن الشارع إذ استلزم انعقاد الاجماع عند اصدار الحكم بالإعدام كإجراء منظم لإصداره وشرط لازم لصحته - خروجاً على القاعدة العامة في الأحكام من صدورهما بأغلبية الآراء - إنما كان ذلك تقديرأ منه لجسامة الجزاء في عقوبة الإعدام ، وحرصاً على احاطتها بضمان إجرائي يكفل أن ينحصر النطق بها في الحالات التي يرجع فيها - إلى ما يقرب من اليقين - أن تكون مطابقة للقانون ، وقد استوجب الشارع أن يسبق إصدار الحكم مقترناً بشرط الإجماع إجراء آخر هو أخذ رأى مفتى الجمهورية فقطع بذلك استقلال كل من الاجرائين عن الآخر ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أنه لا يجوز الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على بيان المراد منه ، وكان النص المنوه عنه آنفاً لم يستلزم انعقاد الاجماع إلا عند إصدار الحكم بعقوبة الإعدام فلا يلزم توافره في الإجراء السابق على الحكم وهو أخذ رأى المفتى ، وإذا ألزم الحكم المطعون

ففيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بالبطلان لهذا السبب غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

وحيث إن النيابة العامة كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعه بمذكرة برأيها في الحكم - عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليها في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في جميع الأحوال متى صدر الحكم حضورياً وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها - طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر - وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها - على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه - كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقضى به الفقرة



الثنائية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالاعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

---

## جلسة ١ من إبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر ومقبل شاكر

نائبى رئيس المحكمة وفتحى الصباغ ومصطفى كامل .



## الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ القضائية

(١) تفتيش « إذن التفتيش . بياناته » «إصداره» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .  
نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

توقيع مصدر إذن التفتيش . شرط لقيامه . التوقيع على الصفحة الأخيرة يغنى عن التوقيع على  
باقي الصفحات إن تعددت . أساس ذلك ؟

(٢) تفتيش «إذن التفتيش . إصداره» . إثبات «بوجه عام» . استدلالات . نقض  
«أسباب الطعن . مالا يقبل منها» .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .

المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير مقبولة .

(٣) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . تفتيش «التفتيش بإذن» . إثبات  
«بوجه عام» . قصد جنائى . استدلالات . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

أخذ الحكم بالتحريات مسوغا للإذن بالتفتيش لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى خصوص قصد  
الاتجار .

(٤) محكمة الموضوع «سلطانها فى تقدير الدليل» . دفاع «الاخلال بحق الدفاع .  
مالا يوفره» . نقض «أسباب الطعن . مالا يقبل منها» . مواد مخدرة .

مجادلة المتهم بإحراز مخدرات فيما إطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى  
تحليله . جدل فى تقدير الدليل . إثارة أمام محكمة النقض . غير مقبول .

(٥) مصادرة . قانون «تفسيره» «تطبيقه» . عقوبة «العقوبة التكميلية» . حكم

«تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟

مصادرة السيارة المضبوطة التي اثبت الحكم ان الطاعن قد استخدمها فى نقل المواد المخدرة .

صحيح .

١ - من المقرر أنه يتعين أن يكون إذن التفتيش مكتوباً وموقعاً عليه ممن صدر عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدوره عمن صدر عنه على الوجه الذى صدر به ، وينائه على الأسباب التى أقيم عليها ، وكان التوقيع على صفحته الأخيرة وهو المعتبر - يغنى عن توقيع باقى صفحاته إن تعددت ، إذ أن القانون لم يوجب هذا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بصحة إذن التفتيش تأسيساً على كفاية توقيع وكيل النيابة الذى أصدره على صفحته الأخيرة ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته ، فإن مجادلة الطاعن فى ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة .

٣ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى التحريات ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن حيازة الجوهر المخدر كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً فى حكمها .

٤ - من المقرر أن جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة المثبتة بمحضر الشرطة عن تلك المقدمة للنياية والتى أجرى عليها التحليل

إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال رجال مكتب مكافحة المخدرات وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع ، فلا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها .

٥ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن السيارة المضبوطة قد استخدمها الطاعن فى نقل المواد المخدرة فإن قضائه بمصادرة هذه السيارة لا يكون قد جانب التطبيق القانونى الصحيح .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وإحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكور قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ / ١ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات والسيارة المضبوطة وذلك باعتبار أن الاحراز مجرد من القصد .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

..... إلخ .



### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم رفض بغير سبب سائغ الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلو صفحته الأولى من توقيع وكيل النيابة الذي أصدره ، ولعدم جدية التحريات مع أنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار الذي تضمنته هذا ولم تستجب المحكمة لطلب الطاعن سماع شهود الاثبات بحجة تنازله عن ذلك في حين أنه كان يقصد التنازل عن سماع شهود النفي الذين طلب سماعهم في الجلسة الأولى للمحاكمة . كما رد الحكم على دفاع الطاعن بشأن تغاير الكتابة المدونة على طريتين من طرب الحشيش المضبوطة بين ما أثبت في محضر الضبط وتحقيق النيابة بما لا يصلح . وقضى بمصادرة سيارته على غير موجب قانوني وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستقاة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير المعامل الكيمائية لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يتعين أن يكون إذن التفتيش مكتوباً وموقعاً عليه ممن صدر عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدوره ممن صدر عنه على الوجه الذي صدر به ، وبناءً على الأسباب التي أقيم عليها ، وكان التوقيع على صفحته الأخيرة - وهو المعتبر - يفنى عن توقيع باقى صفحاته إن تعددت ، إذا أن القانون لم يوجب

هذا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بصحة إذن التفتيش تأسيساً على كفاية توقيع وكيل النيابة الذى أصدره على صفحته الأخيرة ، يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أ طرح الدفع بىطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فى قوله « بأن الثابت من محضر التحريات أنه عين اسم المتهم صحيحاً ، وفصل عنوان مسكنه وحدد رقم سيارته وأوصافها ، الأمر الذى تطمئن معه إلى جدية التحريات ، وتقر سلطة التحقيق على تصرفها فى هذا الشأن » . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته ، فإن مجادلة الطاعن فى ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة ، ولا ينال من ذلك أن الحكم لم يتقيد بتلك التحريات فى شأن قصد الاتجار الذى نفاه عن الطاعن ، لأنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى التحريات ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن حيازة الجوهر المخدر كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً فى حكمها - لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضرى جلستى المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب فى الأولى سماع شهود الاثبات فحسب ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة تالية تنازل فيها عن طلب سماع الشهود وترافع فى الدعوى طالباً الحكم ببراءة الطاعن ، مما مفاده أن تنازله قد انصرف أثره إلى شهود الاثبات وليس إلى شهود نفي لم يطلب سماعهم ومناقشتهم ولم يذكر عنهم أمراً ما فى مرافعته كما يزعم فى أسباب طعنه ، ومن ثم فإن منعه

في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تغاير الكتابة المدونة على طريتين من طرب الحشيش المضبوطة بقوله « وحيث إنه عن النعى بأن محرر محضر الضبط لم يذكر الطريتين ماركة نخلة الوادي فإن حسب المحكمة أن باقى الطرب قد أخذت منها عينات ثبت أنها لمخدر الحشيش وهو ما يكفى لإقامة الاتهام قبل المتهم وإدانته خاصة وإن عدد الطرب المضبوطة هو عشرين طرية وجاء وزنها مماثلاً تقريباً للوزن الذى أقرته النيابة » وهو رد سائغ أوضح به الحكم اطمئنان المحكمة إلى سلامة كمية المخدر المضبوط دون حدوث أى عبث بها ، هذا فضلاً عن أن جدل الطاعن والتشكيك فى إنقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة المثبتة بمحضر الشرطة عن تلك المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال رجال مكتب مكافحة المخدرات وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع ، فلا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السيارة المضبوطة قد استخدمها الطاعن فى نقل المواد المخدرة فإن قضائه بمصادرة السيارة لا يكون قد جانب التطبيق القانونى الصحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢ من إبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حمدي رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / سمير ناجي ومحمد نبيل

رياض وطلعت الاكيابي نواب رئيس المحكمة وامين عبد العليم .



### الطعن رقم ٦٠١٦ لسنة ٥٩ القضائية

حكم «بطلانه» «اصداره» . بطلان . نقض «ميعاده» .

عدم إيداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدني عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض . عله ذلك ؟  
أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

من المقرر أن عدم إيداع الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب ، إذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي ضربه القانون وهو أربعون يوماً . وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى



علة التعديل - وهي ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (١) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين هما الصورتين الرسميتين للحكمين رقمى ..... لسنة ..... مدنى كلى طنطا ، ..... لسنة ..... مدنى كلى السويس وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اتفق معه على إنشاء صورتى هذين الحكمين على غرار الصورة الرسمية الصحيحة وأمده بالبيانات اللازمة فقام المجهول بتدوينها ووقع عليها بإمضاءات نسبها زوراً إلى المختصين بالمحكمتين سالفتى الذكر وبصمهما بخاتمين مقلدين لخاتمى شعار الجمهورية لهاتين الجهتين فتتم الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (٢) قلد بواسطة غيره خاتمى شعار الجمهورية لمحكمتى طنطا والسويس الابتدائيتين واستعملهما بأن بصما بهما على المحررين سالفى الذكر مع علمه بتقليدهما (٣) استعمل المحررين المزورين سالفى الذكر بأن قدمهما للمأمورية الشهر العقارى بقطور مع علمه بتزويرهما . واحالته إلى محكمة جنايات طنطا

لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه برفض الدعوى المدنية .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض فى ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله ، وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ قرر المدعى بالحقوق المدنية بالطعن بالنقض فى هذا الحكم ، بيد أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ متجاوزاً بذلك - فى تقديم الأسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان عدم إيداع الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب ، إذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه القانون وهو أربعون يوماً . وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة

٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى علة التعديل - وهي ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه. لما كان ما تقدم ، فإنه كان من المتعين على الطاعن وهو المدعى بالحقوق المدنية وقد حصل على الشهادة المقدمة منه المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن يبادر بتقديم أسباب الطعن تأسيساً على هذه الشهادة في الأجل المحدد ، أما وقد تجاوز الأجل في تقديم الأسباب ، ولم يقم به عذر يبرر تجاوزه له ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

## جلسة ٤ من إبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قورة وحسن عميره

ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى .



## الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

(١) طعن «ما يجوز الطعن فيه من الأحكام» . نيابة عامة . نقض «ما يجوز الطعن فيه من الأحكام» . دعوى جنائية . وصف التهمة .

العبرة فى قبول الطعن . بوصف الواقعة الذى رفعت به الدعوى .

(٢) نقض «ما يجوز الطعن فيه من الأحكام» «مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

الحكم الصادر فى المخالفة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . حد ذلك ؟

(٣) قانون «تطبيقه» . وصف التهمة . دعوى جنائية «انقضاؤها بمضى المدة» .

محكمة النقض «سلطتها» . نقض «نظر الطعن والحكم فيه» .

العبرة فى تكييف الواقعة فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة هى بالوصف

القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة .

انقضاء مدة السنة المقررة قانوناً لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات دون اتخاذ إجراء قاطع

للمدة منذ التقرير بالطعن إلى يوم عرضه على المحكمة . بوجب النقض والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية.

١ - العبرة فى قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى بوصف

الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً ، وكان الشأن فى هذه الدعوى أنها أقيمت على

الطاعن على أساس أن التهمة المسندة إليه جنحة - طبقاً للقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧

المعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ - على ما يبين من المفردات التى أمرت

المحكمة بضمها - فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون جائزاً .



٢ - النص على عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى المخالفة محله الطعن الموجه إلى الحكم الذى يصدر فى المخالفة وحدها ، أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه فى القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة فى وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر فى المخالفة يصح أن يكون محلاً للطعن الذى يرفع عنها وعن الجنحة معاً ، وإذا كان الطعن قد استوفى سائر أوجه الشكل المقررة فى القانون فيستعين قبوله شكلاً .

٣ - من المقرر أن العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٩٨٦/٥/٢٩ وقدم أسباب طعنه فى ١٩٨٦/٥/٣١ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة ١٩٨٩/٣/٩ وإذا كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم إلى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ولا يغير من ذلك أن تكون التهمة الثانية مخالفة بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ الذى أطال مدة التقادم فى

المخالفات التي تقع طبقاً لأحكامه إلى ثلاث سنوات مادامت المدة المقررة لانقضاء الدعوى قد اكتملت قبل صدوره .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : غسل سيارته فى الطريق العام على النحو المبين بالمحضر . ثانياً : انتظر بسيارته فى مكان ممنوع ، وطلبت عقابه بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ ، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . ومحكمة جنح مركز السنبلاوين قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى وتفرغه ثلاثين جنيهاً عن التهمة الثانية . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذ / .....

المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى غسل سيارته فى الطريق العام والوقوف بها فى غير الأماكن المحددة قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه خلا من بيان واقعة

الدعوى ولم يورد مؤدى الأدلة التى قام عليها قضاؤه ، ورغم ما قام عليه دفاعه من أنه تصالح مع الجهة الإدارية المختصة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه غسل سيارته بالطريق العام على النحو المبين بالمحضر ، وانتظر بسيارته فى مكان ممنوع وطلبت معاقبته بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل وقضت محكمة أول درجة غيابياً بحبسه ثلاثة أشهر وتغريمه ثلاثين جنيهاً فاستأنف وقضت محكمة ثانى درجة غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضى الحكم المطعون فيه بقبول المعارضه شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه ، لما كان ذلك . وكانت العبرة فى قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً ، وكان الشأن فى هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعن على أساس أن التهمة المسندة إليه جنحة - طبقاً للقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ - على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها - فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون جائزاً ، ولا يحول دون ذلك أن يكون وصف التهمة قد انطوى على مخالفة طبقاً لأحكام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ذلك أن النص على عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى المخالفة محله الطعن الموجه إلى الحكم الذى يصدر فى المخالفة وحدها ، أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه فى القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة فى وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام

الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر فى المخالفة يصح أن يكون محلاً للطعن الذى يرفع عنها وعن الجنحة معاً ، وإذا كان الطعن قد استوفى سائر أوجه الشكل المقررة فى القانون فيتعين قبوله شكلاً . لما كان ذلك ، وكان قد صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، والمعمول به من اليوم التالى لنشره فى ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ ونص فى مادته الرابعة بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون المشار إليه على أن « يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامه لا تزيد على مائة جنيه » بما مؤداه أن التهمة الأولى المنسوبة إلى الطاعن أصبحت مخالفة وفقاً لنص المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ٤/١١/١٩٨١ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو براه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٩٨٦/٥/٢٩ وقدم أسباب طعنه فى ١٩٨٦/٥/٣١ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة ١٩٨٩/٣/٩ وإذا كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم إلى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع للمدة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ولا يغير من ذلك أن تكون التهمة الثانية مخالفة بقانون المرور



رغم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ الذى أطال مدة التقادم فى المخالفات التى تقع طبقاً لأحكامه إلى ثلاث سنوات مدامت المدة المقررة لانقضاء الدعوى قد اكتملت قبل صدوره .

---

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قوره وحسن عميرة

و محمد زايد نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن .



## الطعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٩ القضائية

اجراءات ، اجراءات المحاكمة ، . محكمة الجنایات ، الاجراءات امامها ، . دعوى جنائية ، انقضائها  
بمضى المدة ، . عقوبة ، سقوطها ، . نقض ، حالات الطعن ، . الخطأ فى القانون ، . اسباب الطعن ، . ما يقبل منها ، .  
سقوط الحكم الغيابي عن الجنایة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنایات بانقضاء مدة السقوط  
المقررة للعقوبة فى الجنایات . أساس ذلك ؟  
قضاء الحكم المطعون فيه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة بالرغم من  
صدور حكم غيابي بمعاقبة المطعون ضده بالاشغال الشاقة المؤبدة دون أن تنقضى مدة العشرين سنة ميلادية  
المقررة لسقوط العقوبة فى مواد الجنایات . مخالفة للقانون .

حجب هذه المخالفة المحكمة عن الفصل فى موضوع الدعوى . أثره ؟

لما كان قانون الاجراءات الجنائية فى الفصل الثالث ( من الباب الثانى من  
الكتاب الثانى ) الذى عنوانه فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنایات فى حق  
المتهمين الغائبين قد نص فى المادة ٣٩٤ على أنه « لا يسقط الحكم الصادر غيابيا  
من محكمة الجنایات فى جنایة بمضى المدة وانما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح  
الحكم نهائيا بسقوطها » . ونص فى المادة ٣٩٥ على أنه « إذا حضر المحكوم عليه  
فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق

صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات وبعاد نظر الدعوى أمام المحكمة» ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه « تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الاعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة ». وواضح من هذه النصوص انه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة . واذن فمتى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لارتكاب جنايات القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص وقضت محكمة الجنايات غيابيا في ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٤ بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة وانه لم يمض منذ صدور ذلك الحكم حتى وقت ضبط المطعون ضده في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦ مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنايات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة وهي عشر سنوات يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ، ولما كانت هذه المخالفة قد حجت المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا - قتل .... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا « مسدس » وتوجه إليه بمكان وجوده وأطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( مسدس ) ثالثا - أحرز ذخائر ( طلقتان ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بإحراز سلاح نارى . واحالته إلى

محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .  
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٥ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية  
بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض فى ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء  
الدعوى الجنائية بمضى المدة قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المطعون  
ضده اتهم بجنايات القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح نارى وذخيرة بغير  
ترخيص وصدر ضده حكما غيابيا فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بمعاقبته بالاشغال  
الشاقة المؤبدة وقبض عليه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، ولما كانت المادة ٣٩٤  
من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن الحكم الغيابى الصادر من محكمة  
الجنايات فى جناية لا يسقط إلا بمضى المدة المسقطه للعقوبة وكانت المادة ٥٢٨ منه  
تنص على أن العقوبة المحكوم بها فى جناية لا تسقط إلا بمضى عشرين سنة ، وأن  
المطعون ضده قبض عليه قبل هذه المدة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء  
الدعوى الجنائية لسقوطها بمضى عشر سنوات المقررة لسقوط الجريمة يكون قد خالف  
القانون ، بما يستوجب نقضه والاحالة .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون  
ضده لاتهامه بارتكاب جنايات القتل العمد واحراز سلاح نارى وذخيرة بدون ترخيص  
، وأن محكمة جنايات طنطا قضت عليه غيابيا بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٤  
بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة وأنه قبض عليه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦



وأعيدت محاكمته فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٧ بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وقالت المحكمة في اسباب حكمها ان الحادث وقع بتاريخ ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٢ وفيها حبس المتهم وافرغ عنه فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ وانه منذ هذا التاريخ لم يتخذ فى مواجهته أى إجراء رسمى حتى قبض عليه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦ على ذمة الحكم الغيابى الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٤ فيكون قد انقضى على الدعوى أكثر من عشر سنوات دون اتخاذ أى إجراء فيها قبل ضبط المطعون ضده ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية فى الفصل الثالث « من الباب الثانى من الكتاب الثانى » الذى عنوانه فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين قد نص فى المادة ٣٩٤ على أنه ( لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى جناية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ) ، ونص فى المادة ٣٩٥ على أنه « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه « تسقط العقوبة المحكوم بها فى جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الاعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة » ووضح من هذه النصوص أنه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرين سنة ، واذن فمتى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده لارتكاب جنايات القتل العمد واحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص وقضت محكمة الجنايات غيابيا فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٤ بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة وانه لم يمض منذ صدور ذلك الحكم حتى وقت ضبط

المطعون ضده في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٦ مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنابات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة وهي عشر سنوات يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ، ولما كانت هذه المخالفة قد حجبت المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---

جلسة ٤ من إبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن و عبد اللطيف أبو النيل نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وبهيح القصبجى .



## الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) طعن ، نطاقه ، ، قانون ، تفسيره ، ، محكمة الإعادة ، نقض ، أثر الطعن ، ، نظره والحكم فيه ، ، محكمة النقض ، سلطتها ، ، دعوى مدنية .

الاصل فى الطعون . أن المحكمة لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن فى

النظر

قاعدتى استقلال الطعون والاثـر النسبى للطعن . مفادهما : أن لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

تدخل المدعى بالحقوق المدنية أمام محكمة الإعادة مرة أخرى : غير جائز متى كان القضاء برفض دعواه المدنية قد صار نهائيا بعدم الطعن عليه .

نقض الحكم لغير الطاعن . شرطه . أن تعين محكمة النقض فى حكمها من يتعدى إليه أثر النقض

تصدى محكمة الإعادة لما لم ينقل إليها . خطأ فى القانون . يجوز لمحكمة النقض أن تنقض الحكم

من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟

اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . يوجب تصحيحه .

مثال

=====

(٢) دعوى مدنية ، اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها ، ، التعويض ، تعويض ، مسئولية مدنية .

حكم ، تسببه ، تسبب معيب ، ، نقض ، الطعن لثاني مرة .

رفع دعاوى الحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية . شرطه أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن الجريمة

الحكم بالتعويض عن الضرر المادي رهن بوجود اخلال بمصلحة مالية للمضرور .

لاتشرب على الحكم القاضى بالتعويض عدم بيان عناصر الضرر . متى كان قد أحاط باركان

المسئولية التقصيرية .

نقض الحكم لثاني مرة . وجوب تحديد جلسه لنظر الموضوع . اساس ذلك ؟

مثال لتسبب معيب لحكم بالتعويض .

١ - لما كان الاصل فى الطعون بعامة أن المحكمة المطعون امامها لاتنظر فى

طعن لم يرفعه صاحبه ، ولاتجاوز موضوع الطعن فى النظر ، وانه لا يفيد من الطعن

إلا من رفعه ولا يتعدى اثره إلى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدة استقلال الطعون

وقاعدة الاثر النسبى للطعن ، وكانت الدعوى المدنية - بالنسبة ل.....

المدعى بالحقوق المدنية الثانى - قد انحسم الامر فيها برفضها طبقا لحكم المحكمة

الاستئنافية بتاريخ ..... وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن

عليه من المدعى بالحقوق المدنية الثانى بطريق النقض فإنه لا يكون له حق التدخل

أمام المحكمة الاستئنافية مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذى

اصدرته محكمة النقض فى ..... بناء على طعن المدعى بالحقوق

المدنية الأول وحده ، ذلك أن نقض الحكم بالنسبة للطاعن وإلى غيره إذا اتصل بهم

وجه الطعن ولو لم يقدموا طعنا مشروط بأن تعين محكمة النقض فى حكمها من

الذى يتعدى إليه أثر النقض لأنها هى وحدها التى يكون لها تقدير مدى ما تعرضت



له من الحكم المطعون فيه ، وخلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - مفادة اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده ، ومن ثم فإنه ما كان يجوز لمحكمة الإعادة أن تتصدى للدعوى المدنية بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية الثانى الذى لا يستفيد من طعن المدعى بالحقوق المدنية الأول - وان تحكم له بطلباته ، إذ هى بذلك تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما يخالف القانون ويؤذن لهذه المحكمة - بغير حاجة لبحث أوجه الطعن - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعنين عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بالنسبة لما قضى به الحكم فى دعوى المدعى الثانى بالحقوق المدنية ، لما كان ذلك ، وكان الطعن لثانى مرة ، إلا أنه ازاء اقتصار العيب الذى شاب هذا الشق من الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون ، فإنه يتعين عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وذلك بإلغاء ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض للمدعى الثانى بالحقوق المدنية مع الزامه بمصاريف دعواه ، دون حاجة لإعمال حكم المادة ٤٥ من القانون آنف البيان بتحديد جلسة لنظر الموضوع فى هذا الشق .

٢ - لما كان من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناءً للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اختلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً ، وأنه وإن كان لا تشرب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى إن هو لم يبين

عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون المحكم قد احاط بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان المحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين البتة أساس قضائه به ، إذ لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعنين فضلاً عن أنه خلا من بيان ركن الضرر الذي لحق بالمدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها ، مما يعيبه بالقصور الذي يوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع في هذا الشق من الدعوى وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض السالف الإشارة إليه .

### الوقائع

اقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الادعاء المباشرة امام محكمة جنح الزقازيق ضد كل من - ١ - ..... - ٢ - ..... طاعن ، ٣ - ..... طاعن بوصف انهم امتنعوا عن تنفيذ قرار غرفة المشورة وقرار رئيس نيابة الزقازيق ، وطلبوا عقابهم بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات والزامهم بأن يؤدوا إليهما مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم أول الزقازيق قضت حوريا للأول وحوريا اعتبارياً للثاني والثالث بمعاقبتهم بالحبس لمدة ثلاث أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامهم بدفع مبلغ مائة جنيه للمدعين بالحقوق المدنية على سبيل التعويض المؤقت استأنف المحكوم عليهم ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( بهينة استئنافية ) قضت حوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية الأول فى هذا الحكم بطريق النقض وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى فى خصوص الدعوى المدنية ومحكمة الإعادة ( بهيئة استئنافية أخرى ) قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالزام ورثة المستأنف ضده الأول والمستأنف ضدهما الثانى والثالث والمستول عن الحقوق المدنية بأن يؤدوا للمدعيين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما الثانى والثالث والاستاذ ..... المحامى عن المستول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إن كلا من ..... ، ..... أقاما دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قسم أول الزقازيق ضد كل من ..... ( الطاعن الأول ) و ( الطاعن الثانى ) بوصف أنهم امتنعوا عن تنفيذ قرار غرفة المشورة وطلبوا عقابهم بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات وبالزامهم بأن يدفعوا لهما مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتبارياً للثانى والثالث بمعاقتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والزامهم بدفع مبلغ مائة جنيه للمدعين بالحقوق المدنية ، فأستأنف المحكوم عليهم ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بتاريخ ..... بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية فطعن - المدعى بالحقوق المدنية



الأول - فى هذا الحكم بطريق النقض بينما لم يطعن عليه المدعى بالحقوق المدنية  
 الثانى ، أو النيابة العامة ، وقضت محكمة النقض بتاريخ ..... بقبول  
 الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى للمحكمة  
 الاستئنافية لتحكم فيها من جديد مشكلة من هيئة أخرى فى خصوص الدعوى  
 المدنية ، ولدى إعادة نظر الدعوى امام المحكمة الاستئنافية تدخل المدعى بالحقوق  
 المدنية الثانى مع المدعى بالحقوق المدنية الأول وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها  
 المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلزام ورثة  
 ..... والمستول عن الحقوق المدنية بأن يؤدوا للمدعين  
 بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان  
 الأصل فى الطعون بعامة ان المحكمة المطعون أمامها لا تنظر فى طعن لم يرفعه  
 صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر ، وأنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه  
 ولا يتعدى أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر  
 النسبى للطعن ، وكانت الدعوى المدنية - بالنسبة لـ ..... المدعى بالحقوق  
 المدنية الثانى قد انحسم الأمر فيها برفضها طبقا لحكم المحكمة الاستئنافية بتاريخ  
 ..... وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعى بالحقوق  
 المدنية الثانى بطريق النقض فإنه لا يكون له حق التدخل أمام المحكمة الاستئنافية  
 مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذى أصدرته محكمة النقض فى  
 ..... بناء على طعن المدعى بالحقوق المدنية الأول وحده ، ذلك ان  
 نقض الحكم بالنسبة للطاعن وإلى غيره إذ اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعنا  
 مشروط بأن تعين محكمة النقض فى حكمها من الذى يتعدى إليه أثر النقض لأنها  
 هى وحدها التى يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه ، وخلو



الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - مفادة اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده ومن ثم فإنه كان يجوز لمحكمة الإعادة أن تتصدى للدعوى المدنية بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية الثانية - الذي لا يستفيد من طعن المدعى بالحقوق المدنية الأولى - وإن تحكم له بطلباته ، إذ هي بذلك تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما يخالف القانون ويؤذن لهذه المحكمة - بغير حاجة لبحث أوجه الطعن - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعنين عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بالنسبة لما قضى به الحكم في دعوى المدعى الثاني بالحقوق المدنية ، لما كان ذلك ، وكان الطعن لثاني مرة ، إلا أنه إزاء اقتصار العيب الذي شاب هذا الشق من الحكم على الخطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وذلك بإلغاء ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض للمدعى الثاني بالحقوق المدنية مع إلزامه بمصاريف دعواه ، دون حاجة لإعمال حكم المادة ٤٥ من القانون آنف البيان بتحديد جلسه لنظر الموضوع في هذا الشق .

ومن حيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذا ألزمهم بتعويض المطعون ضده الأول ، قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يورد أسباباً لقضائه واقتصر على إيراد أسباب الحكم الصادر من محكمة النقض الذي أعيد بمقتضاة الفصل في الدعوى المدنية ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعه الدعوى على نقل فقرات من الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن المقدم لأول مرة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققا ، وأنه وإن كان لا تشرب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى أن هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده في هذه الخصوص مؤديا إلى النتيجة التى انتهى إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين البتة أساس قضائه به ، إذ لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعنين فضلا عن أنه خلا من بيان ركن الضرر الذى لحق بالمدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها ، مما يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسه لنظر الموضوع في هذا الشق من الدعوى وذلك إعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض السالف الإشارة إليه .

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل حسن وعبد اللطيف أبو النيل نائبي رئيس المحكمة ومحمد حسين مصطفى وبهيح حسن القصبجي .



### الطعن رقم ١٢٧٧٠ لسنة ٥٩ القضائية

خلو رجل . جريمة . أركانها ، . قانون ، تفسيره ، . حكم ، تسببه . تسبب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

وجوب احتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الإدانة .

جريمة خلو الرجل وفق المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تحققها . شرطه : توافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار .

اكتماء الحكم بأثبات تقاضى الطاعن مبلغا من النقود دون بيان سبب تقاضيه ومناسبة ذلك وتعويله على أدلة دون بيان مؤداها . قصور .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتي يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نص في المادة ٢٦

منه على أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة علي التأمين أو الأجرة المنصوص عليها في العقد ، كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار » . وكانت جريمة خلو الرجل لا تتحقق وفقا لهذا النص إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى بإثبات تقاضى الطاعن مبلغا من النقود من آخر دون أن يبين سبب تقاضى هذا المبلغ ومناسبة ذلك ، ودون أن يستظهر توافر مناط التأييم وفقا لأحكام المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، هذا إلى أنه عول في قضائه بالإدانة علي ما تضمنه محضر الضبط وعلى أقوال الشاهدين .....و..... دون أن يورد بيانا بمؤدى هذه الأدلة ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه وإعادة

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى مبلغ ألفي جنيه كخلو رجل من ..... علي النحو الثابت بالأوراق وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ١/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة جنح شبين الكوم قضت حضوريا عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا وتفرغه ألفي جنيه وضعفه لصندوق الإسكان ورد المبلغ وكفالة خمسين جنيها . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإيقاف عقوبة الحبس والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .



### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن علي الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه القصور في التسبب ذلك انه لم يستظهر أركان الجريمة التي دانه بها ولم يورد مؤدي الأدلة التي عول عليها في قضائه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوي في قوله « ان وقائع الدعوي تتحصل فيما أبلغ به المواطن ..... من أن المتهم « الطاعن » قد أخذ منه مبلغ وقدره ألفي جنيه وأن لديه شهودا قام بالدفع أمامهم وحيث إنه بالاطلاع علي الأوراق تبين أن التهمة المسندة إلي المتهم ..... ثابتة في حقه ثبوتا كافيا من واقع محضر الضبط ومن أقوال شهود الواقعة الذين استشهد بهم المتهم في شكواه وهم ..... الذي يعمل نقاش والذي قام ببياض الشقة وكذلك ..... وهو الذي قام بتركيب بلاط الشقة وان المحكمة تظمن إلي صحة الاتهام المسند إلي المتهم ، وما أورده المتهم في شكواه ، ولا تظمن إلي دفاع المتهم بجلسة اليوم مما يتعين معه القضاء بإدانة المتهم » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة علي بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة ، حتي يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون علي الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نص في المادة ٢٦ منه علي أنه « لا يجوز للمؤجر مالكا

كان أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة علي التأمين أو الأجرة المنصوص عليها في العقد ، كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أي مقدم إيجار . وكانت جريمة خلو الرجل لا تتحقق وفقا لهذا النص إلا بتوافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى باثبات تقاضى الطاعن مبلغا من النقود من آخر دون أن يبين سبب تقاضى هذا المبلغ ومناسبة ذلك ، ودون أن يستظهر توافر مناط التأثيم وفقا لأحكام المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، هذا إلي أنه عول في قضائه بالإدانة علي ما تضمنه محضر الضبط وعلى أقوال الشاهدين ..... و ..... دون أن يورد بيانا بمؤدى هذه الأدلة ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

.....

بإشاعة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قورة وحسن عميره

ومحمد زايد نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعي .



### الطعن رقم ٢٨٤٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

محكمة النقض ، سلطتها في الرجوع في احكامها ، . نقض ، التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده ،

مجرد وجود الطاعن في السجن لا ينهض عذرا لعدم التقرير بالطعن بالنقض . مادام لا يدعى أنه

حيل بينه وبين ابداء رغبته في الطعن .

مثال لتسبب محكمة النقض برفض طلب الرجوع من الحكم .

من حيث إن هذه المحكمة قضت بعدم قبول الطعن شكلا استناداً إلى أن الطاعن

لم يقرر بالطعن بالنقض في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ،

إلا أن وكيل الطاعن تقدم بطلب إلى المحكمة طالبا فيه الرجوع عن هذا الحكم

تأسيساً على أن الطاعن كان مقيد الحرية بالسجن العمومي للقوات المسلحة يوم

صدور الحكم الصادر ضده ، لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن في السجن لا ينهض

بمجرده ، عذرا لعدم التقرير بالطعن بالنقض ما دام لا يدعى أنه حيل بينه وبين ابداء

رغبته في الطعن يضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض حتى الآن ،

ومن ثم يتعين القضاء برفض الطلب .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - وآخر سبق الحكم عليه - بأنهما أولا : سرقا

وثالث مجهول السلسلة الذهبية المبينة وصفاً وقيمه بالتحقيقات المملوكة .....

وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أشهر كل من الأول ( الطاعن ) والمجهول مطواه فى وجهه وطعنه المجهول فى يده وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومته وبث الرعب فى نفسه والاستيلاء على المسروقات والفرار بها وقد ترك الاكراه بالمجنى عليه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق ، ثانيا - المتهم الأول ( الطاعن ) - أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض ( مطواه قرن غزال ) . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ، ٢٥ مكرراً ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه .

قدم المحكوم عليه مذكرة بأسباب الطعن موقعها عليها من الأستاذ .  
..... المحامى دون أن يقرر بالطعن بالنقض ، وهذه المحكمة قضت بعدم قبول الطعن شكلا . تقدم وكيل المحكوم عليه بطلب للرجوع عن الحكم

### المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة قضت بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن وكيل الطاعن تقدم بطلب إلى المحكمة طالبا فيه الرجوع عن هذا الحكم تأسيساً على أن الطاعن كان مقيد الحرية بالسجن العمومى للقوات المسلحة يوم صدور الحكم الصادر ضده . لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن فى السجن لا ينهض بمجرد عذرا لعدم التقرير بالطعن بالنقض ما دام لا يدعى أنه حيل بينه وبين إبداء رغبته فى الطعن يضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض حتى الآن ومن ثم يتعين القضاء برفض الطلب .



برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طلعت الاكيلي ومحمود

عبد الباري نقيب رئيس المحكمة وجابر عبد التواب و مصطفى الشناوي



## الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفّر ، . محكمة الموضوع ، سلطتها ، .

رفض المحكمة طلب التأجيل إذا رأت أنه غير جدي ولم يقصد منه سوى عرقلة الفصل في الدعوي .

لا إخلال بحق الدفاع .

(٢) دعوي جنائية ، نظرها و الحكم فيها ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، .

قرارات تجهيز الدعوي وجمع الأدله . تحضيره . جواز العدول عنها .

(٣) شيك بدون رصيد ، اسباب الإيابة ، حالة الضرر ، . مسئولية جنائية . جريمة ، لركائها ، .

تذرع الطاعن بأن الشيك كان مسلماً للمدعي المدني علي سبيل الوديعة والرهن ضماناً لمديونية

لا ينفي مسئوليته الجنائية . ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل في حكمها التي يحصل

فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به

ماله إستناداً إلى سبب من أسباب الإيابة

(٤) نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً .

١ - من المقرر انه إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدى وأنه لم يقصد به سوى عرقلة الفصل في الدعوى فإن من حقها بل من واجبها أن ترفضه وتنظر الدعوى ولا يكون في عملها هذا اخلال يحق الدفاع .

٢ - من المقرر إن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم . يوجب حتما العمل علي تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فلا تشريب علي المحكمة إن عدلت عن تأجيل الدعوى للسداد وفصلت فيها - فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تعرض لطلب التأجيل ايراد وردا يكون غير سديد .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك استوفي شرائطه القانونية فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره من جدل في صدد نفي مسئوليته الجنائية من أن الشيك كان مسلماً لبنك الشرق الأوسط علي سبيل الوديعة والرهن ضمانا لمديونيته ولأن هذه الحالة لا تدخل بالنسبة إلي الطاعن في حالات الاستثناء التي تندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهي الحالات التي يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدي جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف النصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف علي حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال علي حق المستفيد استنادا إلي سبب من أسباب الإباحة وهو مالا يصدق علي الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوي ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وكان الطاعن لم ينصع عن ما يهيه أوجه الدفاع التي يقول أنه أثارها وأغفل الحكم

التعرض لها حتي يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يشيره في هذه الصدد لا يكون مقبولا .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواة بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل السحب مع علمه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وأن يؤدي له مبلغ مائه وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس سنتين مع الشغل وكفالة ثلاثة الاف جنيه والزامه بأن يدفع مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه أستاذف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافيه ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى .... إلخ .

### المحكمة

حيث إن البين من مطالعة محضر جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧ أن الطاعن مثل أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب أجلا للسداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى عدة تأجيلات ثم قضت المحكمة فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدى وأنه لم يقصد به سوى عرقلة الفصل فى الدعوى فإن من حقها بل من واجبها أن ترفضه وتنظر الدعوى ولا يكون فى عملها هذا اخلال بحق الدفاع ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فلا تشرب على المحكمة إن عدلت عن تأجيل الدعوى للسداد

وفصلت فيها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تعرض لطلب التأجيل ايرادا ورداً يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك استوفى شرائطه القانونية فإنه لا يجدى الطاعن ، ما يثيره من جدل في صدد نفي مسئوليته الجنائية من أن الشيك كان مسلماً لبنك الشرق الأوسط على سبيل الوديعة والرهن ضماناً لمديونيته ولأن هذه الحالة لا تدخل بالنسبة إلى الطاعن في حالات الاستثناء التي تندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهي الحالات التي يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف النصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحالة على حق المستفيد استناداً إلى سبب من أسباب الإباحة وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سبباً للإباحة ، لما كان ذلك وكفى من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول انه أثارها وأغفل الحكم التعرض لها حتي يتضح مدي أهميتها في الدعوى المطروحة فإن يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .



جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل

نائب رئيس المحكمة وأحمد جمال الدين عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى وبهيح حسن القصبي .

٩٠

## الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم د مالا يعيبه في نطاق التدليل ، . نقض د أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

إيراد الحكم واقعة الدعوى بما يتضمن تعيين المجنى عليه باسمه الثلاثي وحديثا عن الطاعنين على

انفراد . مفاده أن اشارته إلى المجنى عليه بصيغة المؤنث وإلى الطاعنين بصيغة المفرد . خطأ مادي .

(٢) إثبات د بوجه عام ، د شهود ، . محكمة الموضوع د سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى ، د سلطتها في تقدير الدليل ، . نقض د أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

وزن أقوال الشهود . لمحكمة الموضوع بغير معقب .

أخذ المحكمة بأقوال الشهود . مفاده . اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم

الأخذ بها .

- الجدل الموضوعي . في وزن أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .

(٣) إثبات د خبرة ، د شهود ، . نقض د أسباب الطعن . تحديد د أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير

متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق .

////////////////////////////////////

وجه الطعن يجب لقبوله أن يكون واضحا محددا.

(٤) محكمة الدرجة الثانية : إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها ، . إجراءات : إجراءات المحاكمة ، .

إثبات : شهود ، . نقض : أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

محكمة الدرجة الثانية . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لاجرائه .

النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

(٥) استئناف : نظره والحكم فيه ، . تقرير التلخيص . إجراءات : إجراءات المحاكمة ، . محكمة

استئنافيه : الاجراءات امامها ، . بطلان . نقض : أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تقرير التلخيص . ماهيته ؟

وجود نقص أو خطأ في تقرير التلخيص . لا يعيب الحكم .

النعي على تقرير التلخيص لأول مرة امام النقض . غير جائز .

(٦) إجراءات : إجراءات المحاكمة ، . محكمة استئنافية : الاجراءات امامها ، . استئناف : نظره والحكم

فيه ، . حكم : حجيته ، . نقض : أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، . تزوير : الادعاء بالتزوير ، .

ورقة الحكم . تعتبر متممه لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة .

الأصل في الإجراءات انها روعيت .

إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . عدم جواز جحد ذلك إلا بالطعن بالتزوير .

(٧) معارضة : نظرها والحكم فيها ، . دعوى جنائية . دعوى مدنية : الادعاء مدنيا امام قضاء الحكم ، .

الادعاء مدنيا لأول مرة أثناء نظر المعارضة الابتدائية جائز . عله ذلك ؟

(٨) محكمة الاعادة . عقوبة : تطبيقها ، . نقض : حالات الطعن . الخطأ في القانون ، « نظر الطعن

والحكم فيه ، . محكمة النقض : سلطاتها ، .

نقض الحكم بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض .

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى كان مبنيا على مخالفة القانون

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب التى دان بها الطاعنين وتضمن بيانه لها تعيينا للمجنى عليه باسمه الثلاثى كما تضمن حديثا عن كل من الطاعنين على انفراد مما مفاده أن ما ورد فى موضع منه من الإشارة إلى المجنى عليه بصيغة المؤنث وإلى الطاعنين بصيغة المفرد كان خطأ ماديا ، ولم يكن نتيجة خطأ المحكمة فى فهم الواقع فى الدعوى مما لا محل معه لما ينعاه الطاعنان فى هذا الخصوص .

٢ - لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدله مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه ، وهى متى أخذت بأقوالهم فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتصوير المجنى عليه للواقعة اطمئناناً منه لأقواله ، فإن ما يشيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من أن الطاعنين ضرباه بالسنج والعصى لا يتعارض مع

ما نقله عن التقرير الطبي من إصابة المجنى عليه بكدمات وسحجات وخدوش بالجسم هذا إلى أنه لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان الطاعنان لم يبيننا أوجه التناقض بين الدليلين القولى والفنى التى يدعيان أنهما أثاراها أمام محكمة الموضوع ولم يعرض لها الحكم المطعون فيه ، فإن منعاهما فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٤ - لما كان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية انما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ماترى هى لزوماً لإجرائه ، وكان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ - آخر جلسات المرافعة - أن الطاعنين لم يطلبوا سماع شهود فليس لهما أن ينعيا على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبها منها ولا تلتزم هى بإجرائه .

٥ - لما كان تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وماتم فيها من تحقيقات واجراءات ، ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق الحكم الصادر فى الدعوى ، وكان الثابت بمحاضر الجلسات أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى عليه بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها فى دفاعه .

٦ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه قد أثبت به تلاوة تقرير التلخيص ، وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المحاكمة وكان الأصل فى الاجراءات أنها روعيت ، ومتى اثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص ، فلا يجوز للطاعنين أن يجحدا ما اثبته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعلاه ، فإن النعى على الحكم بدعوى البطلان لا يكون له محل

٧ - لما كان يجوز للمضروور الادعاء مدنيا فى المعارضة المرفوعة من المتهم أمام



محكمة أول درجة لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضى ، بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وإذا كانت محكمة أول درجة - أثناء نظر المعارضة - قد قبلت الإدعاء المدنى وقضت بالتعويض المؤقت المطلوب ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

٨ - لما كان البين من مطالعة الأوراق أنه سبق لمحكمة ثانى درجة أن أمرت فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها على الطاعنة الثانية ، ثم طعن المحكوم عليه الأول وحده بطريق النقض وقضى بنقض الحكم بالنسبة له ، وأيضاً بالنسبة للطاعنة الثانية وإن لم تكن طرفاً فى ذلك الطعن المقدم لأول مرة . ولما كانت المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، قد أفادت بأنه لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التى قضى بها الحكم السابق لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناءً على طعن من النيابة العامة فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار نهائياً فى مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم فى هذه الحالة لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى فى حدود مصلحة رافعى الطعن ، بحيث لا يجوز لمحكمة الاعادة تجاوز أو تغليظ العقوبة التى قضى بها الحكم المنقوض ، ولا سند للتفرقة عند اعادة المحاكمة بين من طعن وقبل طعنه وغيره ممن امتد إليه أثر الطعن استثناءً عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أنه إذا كان المشرع قد توخى بهذا الاستثناء تحقيق العدالة التى تأبى التفرقة بين مراكز الخصوم المتماثلة عند وحدة الواقعة ، فإنه يتعين الالتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين فى الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ، ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبلهم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا

النظر بما قضى به من تأييد الحكم المستأنف دون أن يأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعنة الثانية على نحو ما فعل الحكم الاستئنافى الصادر قبل النقض لأول مرة فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالقضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعنة الثانية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما احداثا عمدا بـ ..... الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح شبرا الخيمة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما شهراً وكفالة عشرة جنيهاً . عارض المحكوم عليهما وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه والزام المتهمين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا ، ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافيه - قضت حضوراً للأول وغيابياً للثانية بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارضت المحكوم عليها وقضى فى معارضتها بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه مع ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن ..... فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... ) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن والمحكوم عليها الأخرى وأحالة القضية

إلى محكمة بنها الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .  
ومحكمة الإعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد  
الحكم المستأنف .

قطعن الاستاذ ..... المحامي عن الاستاذ ..... المحامي  
نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب  
قد شابه الاضطراب والقصور في التسبيب ، والإخلال بحق الدفاع ، والبطلان ،  
والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه في موضع منه قد تحدث عن المجنى عليه  
بصيغة المؤنث وعن الطاعنين بصيغة المفرد مما ينبئ عن اختلال فكرته عن عناصر  
الواقعة ، كما أنه لم يبين أدلة الثبوت ، ولم يشر إلى مواد القانون التي حكم  
بموجبها ، ولم يعرض لما قام عليه دفاع الطاعنين من عدم صحة تصوير المجنى عليه  
وتناقض أقواله مع الدليل الفني المستمد من التقرير الطبي ، كما أن المحكمة  
الاستئنافية لم تستجب لطلب سماع الشهود ، فضلا عن قصور تقرير التلخيص  
وعدم تلاوته بالجلسة ، وأخيرا فقد قبلت المحكمة الإدعاء المدني رغم أنه أبدى لأول  
مرة في مرحلة المعارضة أمام محكمة أول درجة . كل ذلك مما يعيب الحكم  
ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر  
القانونية بجريمة الضرب التي دان بها الطاعنين وتتضمن بيانها لها تعيينا للمجنى  
عليه باسمه الثلاثي ، كما تتضمن حديثا عن كل من الطاعنين على انفراد مما مفاده  
أن ما ورد في موضع منه من الإشارة إلى المجنى عليه بصيغة المؤنث وإلى الطاعنين  
بصيغة المفرد كان خطأ ماديا ، ولم يكن نتيجة خطأ المحكمة في فهم الواقع في



الدعوى مما لا محل معه لما ينعاه الطاعنان فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد ساق على ثبوت التهمة فى حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال كل من المجنى عليه والشاهد ومن التقرير الطبى وأورد بيانا كافيا بمؤدى هذه الأدلة يكشف عن وجه استشهادها بها ويسوغ ما انتهى إليه من قضائه بالإدانة ، كما أن الحكم بعد أن ذكر مادة الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها قد أفصح عن أخذه بها مما يكفى بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه ، ومن ثم فإن النعى عليه فى صدد بيان أدلة الثبوت وبيان النص الذى أنزل بموجبه العقاب يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه ، وهى متى أخذت بأقوالهم فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتصوير المجنى عليه للواقعة اطمئنانا منه لأقواله ، فإن ما يشيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من أن الطاعنين ضرباه بالسنج والعصى لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير



الطبي من اصابة المجنى عليه بكدمات وسحجات وخدوش بالجسم ، هذا إلى أنه لما كان المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددًا ، وكان الطاعنان لم يبيننا أوجه التناقض بين الدليلين القولى والفنى التى يدعيان أنهما أثاراها أمام محكمة الموضوع ولم يعرض لها الحكم المطعون فيه ، فإن منعاهما فى هذا الشأن لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك . وكان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه ، وكان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٧/٢/١٥ - آخر جلسات المرافعة - أن الطاعنين لم يطلبوا سماع شهود ، فليس لهما أن ينعيا على المحكمة قعودهما عن إجراء تحقيق لم يطلباه منها ولا تلتزم هى بإجرائه ، لما كان ذلك ، وكان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ، ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى ، وكان الثابت بمحاضر الجلسات أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى عليه بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمة أن يوضحها فى دفاعه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به تلاوة تقرير التلخيص ، وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات إجراءات المحاكمة وكان الأصل فى الإجراءات انها روعيت ، ومتى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص ، فلا يجوز للطاعنين أن يجعدا ما أثبتته المحكمة من تمام هذا الاجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعلاه ، فإن النعى على الحكم بدعوى البطلان لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان يجوز للمضرور الإدعاء مدنيا فى المعارضة المرفوعة من المتهم أمام

محكمة أول درجة لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضى ، بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض ، وإذا كانت محكمة أول درجة - أثناء نظر المعارضة - قد قبلت الإدعاء المدنى وقضت بالتعويض المؤقت المطلوب ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق أنه سبق لمحكمة ثانى درجة أن أمرت فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها على الطاعنه الثانية ، ثم طعن المحكوم عليه الأول وحده بطريق النقض وقضى بنقض الحكم بالنسبة له ، وأيضاً بالنسبة للطاعنه الثانية وإن لم تكن طرفاً فى ذلك الطعن المقدم لأول مرة ، ولما كانت المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، قد أفادت بأنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التى قضى بها الحكم السابق لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناءً على طعن من النيابة العامة ، فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة ، بل ارتضته فصار نهائياً فى مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم فى هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى فى حدود مصلحة رافعى الطعن ، بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة تجاوز أو تغليظ العقوبة التى قضى بها الحكم المنقوض ، ولا سند للتفرقة عند إعادة المحاكمة بين من طعن وقبل طعنه وغيره ممن امتد إليه أثر الطعن استثناءً عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك انه إذا كان المشرع قد توخى بهذا الاستثناء تحقيق العدالة التى تأبى التفرقة بين مراكز الخصوم المتماثلة عند

~~~~~

وحدة الواقعة ، فإنه يتعين الالتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين فى الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ، ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبلهم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما قضى به من تأييد الحكم المستأنف دون أن يأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعنة الثانية على نحو ما فعل الحكم الاستئنافى الصادر قبل النقض لأول مرة فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالقضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعنة الثانية .

---

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قنورة وحسن عميره

ومحمد هسام الدين القرياني نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن .



## الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ القضائية

(١) اختصاص ، الاختصاص الولائي ، محكمة أمن الدولة ، طوارئ ، اختصاصها ، محكمة الجنايات

، اختصاصها ، قانون ، تفسيره ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . استثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها

بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

النفي بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر جنحة إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص المحالة لها

لارتباطها بجناية إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار عملاً بالمادة ٢١٤ إجراءات . غير مقبول .

(٢) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . جريمة ، أركانها ، قصد جنائي . حكم ، تسببه . تسبب غير

معييب ، .

مناطق المسئولية في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو

بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .

(٣) نقض ، المصلحة في الطعن ، عقوبة ، العقوبة المبررة ، ارتباط . مواد مخدرة . سلاح .



اعتبار الحكم جرمي إحرار جواهر مخدر بقصد الاتجار وأحرار سلاح أبيض بغير ترخيص . جريمة واحدة ومعاقبته المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . لا عيب .

(٤) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، لغة المحاكمة ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ،

الأصل أن تجري المحاكمة باللغة العربية مالم يتعذر مباشرة إجراءاتها بهذه اللغة دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها .

(٥) إثبات ، اعتراف ، بوجه عام ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، تفتيش ، بطلانه ، قبض ، بطلانه ، بطلان ، مواد مخدرة .

جواز الأخذ بالاعتراف وحده دليلاً : ولو مع بطلان القبض والتفتيش .

(٦) إثبات ، اعتراف ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، مواد مخدرة .

تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي .

سلطة محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه بعد ذلك .

اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده ؟

(٧) مواد مخدرة . إثبات ، اعتراف ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ،

لا محل للنفي على الحكم خلوه من بيان واقعة ضبط المخدر ما دام قد عول في إدانته الطاعن على

اعترافه بإحرار المخدر المضبوط ولم يستند في ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ، محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصلي الذي أطلقتته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن جنحة إحراز السلاح الأبيض بغير ترخيص قد أحلت إلى محكمة الجنايات لارتباطها بجناية إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فإن النعى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر تلك الجنحة يكون غير سديد .

٢ - من المقرر ان مناط المسؤولية في حالات احراز أو حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا بالذات أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

٣ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمتين المسندتين إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لاشدها ، فإنه لا مصلحة له فيما يشيره بشأن جنحة إحراز السلاح الأبيض مادامت المحكمة قد أدانته بجناية

أحرار الجواهر المخدر وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

٤ - الأصل أن يجرى التحقيق أو المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها .

٥ - من المقرر أنه من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش .

٦ - من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صله هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبا يتكشف لها من ظروف الدعوى ، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لها الأخذ بها ، كما أن لها سلطه مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك ، ومتى اطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فان مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .

٧ - لما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن الاعتراف الذى صدر من الطاعن أمام النيابة العامة فى اليوم التالى لضبطه وفى غير حضور أى من مأمورى الضبط القضائى كان دليلا مستقلا

عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت إلى صحته وسلامته والتفتت عن عدول الطاعن عن هذا الاعتراف بجلسة المحاكمة فإن النعى على الحكم بدعوى القصور في هذا الصدد يكون على غير أساس ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على اعترافه بإحراز المخدر المضبوط ولم يستند في ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر فإن النعى بخلوه من بيان تلك الواقعة يكون في غير محله .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا ( حشيش ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض « مطواه » . وأحالته إلى محكمة جنايات السويس لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ١/٣٤ (أ) ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق والمواد ، ٢٥ مكرراً ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المواد ٣٠ ، ٣٢/٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من



~~~~~  
 محكمة غير مختصة ، ذلك بأن محاكمة الطاعن جرت أمام محكمة الجنايات عن  
 جنحة احراز سلاح أبيض ( مطواة ) بغير ترخيص المؤثمة بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة  
 ١٩٥٤ المعدل والتي تختص بنظرها محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقا لقانون  
 الطوارئ .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا  
 لقانون الطوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي  
 تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ،  
 ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها  
 بالقانون العام وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم  
 يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الاصيل الذي أطلقته  
 الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية ، ليشمل الفصل في الجرائم  
 كافة - إلا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في  
 الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، لما كان ذلك .  
 وكان البين من الاوراق أن جنحة إحراز السلاح الأبيض بغير ترخيص قد أحيلت إلى  
 محكمة الجنايات لارتباطها بجناية إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة  
 ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فإن النعى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر  
 تلك الجنحة يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن  
 بجريمتي إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه  
 القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في إدانة الطاعن على

اعترافه وعلى ما جاء بتقرير المعامل الكيماوية دون أن يورد مؤدى أى من هذين الدليلين ، وخلا من بيان واقعة ضبط الطاعن ومن وصف المضبوطات وكيفية وظروف إحرازها ومن إستظهار طبيعة السلاح المضبوط ، وأعرض الحكم عن عدول الطاعن بجلسة المحاكمة عن اعترافه بالتحقيقات ، ورد على الدفع ببطلان هذا الاعتراف ويصدر ممن لا يحسن اللغة العربية بما لا يصلح ردا عما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار واحراز سلاح أبيض بغير ترخيص اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتيهما فى حقه أدلة سائغة إستبقاها من اعترافه بالتحقيقات ومن تقرير المعامل الكيماوية بالطب الشرعى ، وحصل من اعتراف الطاعن أنه كان يرغب فى السفر إلى استراليا فهداه تفكيره إلى الاتجار فى المواد المخدرة وأنه أحرز لهذا الغرض كمية من مخدر الحشيش ومطواه ابان تواجده بمحطة أتوبيس ذهب وهو فى طريقه إلى مدينة شرم الشيخ يوم ١٣/١/١٩٨٩ ، ونقل الحكم عن التحقيقات أن وزن ما كان يحزره الطاعن من المخدر ، ٥١٠ و ٣٨٠ جراما ، كما نقل عن تقرير المعامل الكيماوية أنه بتحليل العينات التى أخذت عن تلك الكمية ثبت أنها لمخدر الحشيش وأن نصل المطواه عالق به آثار من ذلك المخدر فإن ما أورده من ذلك يكفى لتبرير قضائه بأدانة الطاعن ويضحى النعى عليه بعدم إيراد مضمون الأدلة ووصف المضبوطات وظروف إحرازها فى غير محله ، لما كان ذلك وكان مناط المسئولية فى حالتى احراز أو حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا بالذات أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة

عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان فيما أورده الحكم من اعتراف الطاعن على نحو ما سلف ما يكفي لبيان توافر أركان جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التي دانه بها فإن النعى عليه بأنه لم يبين كيفية ذلك الإحراز يكون غير منتج . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمتين المسندتين إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدهما ، فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جنحة إحراز السلاح الأبيض ما دامت المحكمة قد أدانته بجناية احراز الجوهر المخدر وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن يجرى التحقيق أو المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وكان مؤدى ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن بشأن جهله باللغة العربية أن المحكمة اطمأنت مما جرى به التحقيق الابتدائي ومما دار بجلسة المحاكمة إلى أن الطاعن يجيد اللغة العربية التي جرى استجوابه بها في تحقيق النيابة العامة دون الاستعانة ب مترجم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش وكان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر إجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الإجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء جاز لها الأخذ بها ، كما

أن لها سلطه مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك ، ومتى اطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به . لما كان ذلك ، وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت فى حدود سلطتها التقديرية أن الاعتراف الذى صدر من الطاعن أمام النيابة العامة فى اليوم التالى لضبطه وفى غير حضور أى من مأمورى الضبط القضائى كان دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت إلى صحته وسلامته والتفتت عن عدول الطاعن عن هذا الاعتراف بجلسة المحاكمة فإن النعى على الحكم بدعوى القصور فى هذا الصدد يكون على غير أساس ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعن على اعترافه بإحراز المخدر المضبوط ولم يستند فى ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر فإن النعى بخلوه من بيان تلك الواقعة يكون فى غير محله ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

\*\*\*\*\*



بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو

النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبي .

٩٢

## الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض د أسباب الطعن . إيداعها .

عدم إيداع الطاعن أسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) إجراءات د إجراءات المحاكمة . دفاع د الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، إثبات خبرة .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق اهدى امام هيئة سابقة أو الرد عليه . ما دام مقدمه لم يصر

عليه أمامها .

مثال :

(٣) إجراءات د إجراءات المحاكمة . إثبات د خبرة . دفاع د الإخلال عن الدفاع . ما لا يوفره . نقض

د أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الخبير . متى كانت الواقعة قد وضعت لديها ولم ترهى حاجة

إليه .

(٤) إثبات د خبرة . دفاع د الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

النعي على المحكمة سكوتها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها . غير جائز .

مثال

(٥) دفع ، الدفع بنفي التهمة ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا

يقبل منها ، .

لمحكمة الموضوع تقدير المسائل الواقعية بغير معقب .

مثال لتسبب سائق للرد على دفاع الطاعن بنفي صلته بالحادث .

١ - لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة باجابة طلب تحقيق أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد اصر عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وان طلب بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ مناقشة الطبيب الشرعى بيانا لكيفية الوفاة ، بيد أنه لم يعد إلى التمسك بهذا الطلب أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى واصدرت الحكم المطعون فيه فلا يكون له ان يطالب هذه الهيئة باجابة طلب لم يطرحه عليها .

٣ - لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة الدفاع إلى طلب مناقشة الخبير مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى ما أوضحه تقرير الصفة التشريعية من أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى اصابته بحروق نارية نشأت من ملامسة الجسم للهب ، فإن النعى عليه بعدم استجابته لطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى كيفية حصول الوفاة يكون غير سديد .

٤ - إن ما يتعلق بوعى المجنى عليه وقدرته على السير والتكلم بتعقل بعد الحادث والارشاد عن قاتليه فإن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئاً بشأنها امام محكمة الموضوع ولم تكن من بين الامور التى طلب مناقشة الطبيب الشرعى فيها ، فليس له من بعد ان ينعى عليها سكوتها على الرد على هذا الدفاع الذى لم ييده امامها .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه - فضلا عما اورده من أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها من ثبوت الاتهام فى حق الطاعن الثانى - قد عرض لما قام عليه دفاعه من نفى صلته بالحادث ، وما اثاره من أن المجنى عليه ذكر أن من اسهم فى ارتكابه مع الطاعن الأول والمتهم الحدث هو شخص يدعى ..... وأنه يوجد شخص بهذا الاسم من أبناء قرية ، واطرحه اطمئنانا منه إلى ما ساقه من أدلة الثبوت ، وما جاء باعترافات الطاعن الأول والمتهم الحدث بالنسبة له ، وإلى أن المجنى عليه وان اخطأ فى ذكر اسمه بما قاله من انه يدعى ..... ، وهو ما يرجع إلى انه ليس من اهالى بلدته وغير معروف لديه بالاسم ، إلا أنه وصف الملابس العسكرية التى كان يرتديها والتى ضبطت بعد ذلك فى منزله ، فضلا عن أنه لا دليل على صحة ما ادعاه من وجود شخص آخر ينطبق عليه ما جاء باقوال المجنى عليه ، وإذ كان ما اورده الحكم على هذا السياق كافيا وسائغا فى الرد على دفاع الطاعن ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتلا - وآخر حدث - .....  
عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتله واعدا لذلك  
كبروسينا وعلبة ثقاب واستدرجه المتهم الحدث إلى المكان الذي كمن له فيه المتهمان  
وما ان ظفرا به حتى سكبا عليه مادة الكبروسين واشعلوا النار فيه قاصدين من ذلك  
قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .  
واحالتهم إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين  
بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢  
من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالاشغال  
الشاقة المؤبدة ،

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول ..... وان قرر بالطعن بالنقض في  
الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا  
عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر  
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة  
القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في  
التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنه طلب من المحكمة استدعاء  
الطبيب الشرعي لمناقشته في ظروف وفاة المجنى عليه الذي سبق له ان حاول



الانتحار ، وبيان ما إذا كان يمكنه السير والنار مشتعله في جسمه لمسافة سبعمائة متر وان يكون بعد ذلك في حالة من الوعي يستطيع معه الارشاد عن قاتليه ، بيد أن المحكمة لم تجب هذا الطلب وتناولته برد غير سائغ ، كما ان الطاعن أقام دفاعه على إنتفاء صلته بالحادث مستدلا على ذلك بأن المجنى عليه لم يتهمه وإنما ذكر لمأمور المركز وشيخ الخفراء ان من اسهم مع الطاعن الأول والمتهم الحدث في قتله هو جندي يدعى ..... بيد أن الحكم لم يمحص هذا الدفاع واطرحه بقالة ان المجنى عليه كان يعنيه بهذا الاسم وهو افتراض لا يسانده دليل خاصة وأنه ليست له شهرة باسم ..... وأن من بين ابناء قريته جندي بهذا الأسم ، فضلا عن أن اسمه الصحيح كان معروفا للمجنى عليه على ما تفيد أقوال المتهم الحدث ، وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حاصلة أن الطاعن الأول الذي كان على علاقة أئمه بزوجة شقيقه المجنى عليه عزم على التخلص من هذا الشقيق بقتله ، واتفق على ذلك مع الطاعن الثاني والمتهم الحدث ، وتنفيذا للخطة التي وضعوها سويا قام المتهم الحدث باستدراج المجنى عليه إلى مكان الحادث وهناك أمسك به الطاعن الثاني وطرحة ارضا وسكب عليه الجناة كيروسيينا واشعلوا النار فيه ثم لاذوا بالفرار فأخذ المجنى عليه يجرى حتى سقط امام أحد المنازل ، وخف إليه أحد الخفراء النظاميين وهو مازال على قيد الحياة حيث علم منه بما وقع له وأورد الحكم على ثبوت حصول الواقعة على هذه الصورة أدلة استمدها مما أدلى به المجنى عليه قبل وفاته ومن اقوال ..... والخفير النظامي ..... اللذين خفا إلى مكان سقوط المجنى عليه أمام منزل أولهما وسمعا منه بما وقع له ، ومن

اقوال الشاهد ..... الذى حصل فى منزله الاتفاق بين الطاعنين والمتهم الحدث على ارتكاب الحادث ، ورأى الطاعن الأول ينقد الطاعن الثانى مبلغا من النقود مقابل اسهامه فى الجريمة وسمعه يعده بمبلغ آخر يدفعه له بعد تنفيذها ومن اعترافات الطاعن الأول والمتهم الحدث ، ومن تحريات الشرطة ومعاينة مكان الحادث وتقرير الصفة التشريحية الذى نقل عنه الحكم ان وفاة المجنى عليه تعزى إلى اصابته بحروق نارية حيوية حديثة منتشرة بالوجه ومقدم ومؤخر العنق والصدر والبطن والالبتين والطرفين العلويين ومقدم ومؤخر الفخدين ومقدم ومؤخر الثلثين العلويين بقرب الساقين ، وان هذه الحروق من ملامسة الجسم للهب . لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة لا تكون ملزمة باجابة طلب تحقيق او الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وان طلب بجلسة ١٧/١١/١٩٨٨ مناقشة الطبيب الشرعى بيانا لكيفية الوفاة . بيد أنه لم يعد إلى التمسك بهذا الطلب امام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى واصدرت الحكم المطعون فيه فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة باجابة طلب لم يطرحه عليها ، هذا إلى أنه لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة الدفاع إلى طلب مناقشة الخبير ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى ما أوضحه تقرير الصفة التشريحية من أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى إصابته بحروق نارية نشأت من ملامسة الجسم للهب ، فإن النعى عليه بعدم استجابته لطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى كيفية حصول الوفاة يكون غير سديد ، أما فيما يتعلق بوعى المجنى عليه وقدرته على السير والتكلم بتعقل بعد الحادث والارشاد عن قاتليه فإن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأنها أمام محكمة

الموضوع ولم تكن من بين الامور التي طلب مناقشة الطبيب الشرعى فيها ، فليس له من بعد أن ينعى عليها سكوتها على الرد على هذا الدفاع الذى لم ييده أمامها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - فضلا عما اورد من ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها من ثبوت الاتهام فى حق الطاعن الثانى - قد عرض لما قام عليه دفاعه من نفى صلتة بالحادث ، وما اثاره من ان المجنى عليه ذكر ان من اسهم فى ارتكابه مع الطاعن الأول والمتهم الحادث هو شخص يدعى ..... وانه يوجد شخص بهذا الاسم من ابناء قريته ، واطرحه اطمئنانا منه إلى ما ساقه من ادلة الثبوت ، وما جاء باعترافات الطاعن الأول والمتهم الحادث بالنسبة له ، وإلى أن المجنى عليه وإن أخطأ فى ذكر اسمه بما قاله من أنه يدعى ..... وهو ما يرجع إلى أنه ليس من اهالى بلدته وغدير معروف لديه بالاسم ، إلا أنه وصف الملابس العسكرية التى كان يرتديها والتى ضبطت بعد ذلك فى منزله ، فضلا عن انه لا دليل على صحة ما ادعاه من وجود شخص آخر ينطبق عليه ما جاء باقوال المجنى عليه ، وإذا كان ما أورده الحكم على هذا السياق كافيا وسائغا فى الرد على دفاع الطاعن ، فإن ما يشيره فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمر إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .

٩٣

### الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إثبات د شهود ، . إكراه . دفع د الدفع بإكراه الشاهد ، . محكمة الموضوع د سلطتها في تقدير الدليل ،

نقض د أسباب . الطعن . ما لا يقبل منها .

- دفاع الطاعن بأن رواية الشاهد من تلفيق ضابط المباحث ، لا يعد دفعا بالإكراه . طالما لم يدع أن الشاهد أدلى بأقواله تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو أن سلطان الضابط قد استطال إليه بالأذى ماديا أو معنويا .

حق محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها . لها أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات ولو خالفت قوله أمامها .

الدفع بأن أقوال الشاهد كانت وليدة إكراه لأول مرة أمام النقض . لا يقبل .

(٢) دفع د الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل ، . إثبات د شهود ، . خبرة ، حكم د تسييه .

تسبب غير معيب ، . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل . .



(٣) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، ، حكم ، ما لا يعيبه في نطاق الدليل ، ، نقض ، ، أسباب ، الطعن ، ما لا

يقبل منها ، .

- تناقض الشهود لا يعيب الحكم متى استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال  
متى كان الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(٤) قتل عمد ، جريمة ، أركانها ، ، قصد جنائي ظروف مشددة ، سبق إصرار ، ترصد ، إثبات ، بوجه عام ،

محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، ، نقض ، ، أسباب  
الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

قصد القتل أمر خفي إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التي يأتيها الجاني وتنم  
عما يضره في نفسه ، استخلاصه ، موضوعي ،

سبق الإصرار حالة ذهنية ، استفادتها من وقائع خارجية يستخلصها القاضي .

ظرف الترصد ، متى يتحقق ؟

البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد ، موضوعي .

مثال لتسبب سائغ لاستظهار ، نية القتل وتوافر ظرفي سبق الإصرار والترصد .

(٥) قتل عمد ، ظروف مشددة ، سبق إصرار ، ترصد ، عقوبة ، العقوبة المبررة ، ، نقض ، المصلحة في

الطعن ، .

النفي على الحكم بالقصور في استظهار ظرفي سبق الإصرار والترصد ، غير مجد ، متى كانت

العقوبة الموقعة على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .

٦ - (امر بالأوجه ، حجيته ، إثبات ، قرائن قانونية ، قوة الأمر المقضى ، نقض ، اسباب الطعن ، ما لا

يقبل منها ، .

الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية . المبنى على أسباب عينية . امتداده لجميع المساهمين في الفعل ابتناؤه على أحوال خاصة بأحد المساهمين . اقتصار حجيته على من صدر لصالحه .

مثال .

١ - لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بأن رواية الشاهد - والتي عدل عنها بالجلسة - هي من تلفيق ضابط المباحث وكان دفاع الطاعن على هذه الصورة لا يعد دفعا بالإكراه طالما أنه لم يدع بأن الشاهد أدلى بأقواله في التحقيقات تحت تأثير الإكراه والتهديد والضغط ، ولم يذهب إلى حد القول بأن سلطان الضابط قد استتال إلى الشاهد بالأذى ماديا أو معنويا فأثر في إرادته ، وحمله على الادلاء بما أدلى به ، وإذا كان من المقرر أن تقدير اقوال الشهود ووزنها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، وأن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات ولو خالفت قوله أمامها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة أقوال الشاهد ..... في التحقيقات ومطابقتها للحقيقة التي استخلصتها المحكمة من سائر الأدلة القائمة في الدعوى فإنه لا يكون ثمة محل لتعيبه في هذا الخصوص ، كما لا يقبل من الطاعن ما يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض من أن اقوال الشاهد كانت وليدة إكراه .

٢ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن عدم قدرة المجنى عليه على

الناطق عقب نقله إلى المستشفى وأطرحه بقوله « كما تظمن المحكمة إلى ما قرره كل من ..... المدرس بمدرسة ..... والذي بادر بنقل المجنى عليه إلى المستشفى والذي قرر بصدق محاولته سؤال المجنى عليه حال نقله إلا أن الأخير لم يتمكن من الإجابة عليه إلا بعد وصوله إلى المستشفى وفي حضور ..... الذي لم يسمع سوى اسم المتهم فقط دون نطق اسمه وتوضيح واقعة نقل المجنى عليه إلى المستشفى عما سمع به بالإضافة إلى تبين المرضتين المتواجدين في ذلك الوقت وقد قطع السيد الطبيب الشرعي لدى سؤاله أمام هذه المحكمة بأنه في مكنة المجنى عليه التحدث بتعقل بعد الحادث ولفترة لا يمكن تحديدها ولم يقطع الطبيب المعالج بأن المجنى عليه كان في غيبوبة وقت الكشف عليه حينما قرر أنه لم يسأله لأنه كان في شبه غيبوبة ، وإذا كان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - سائغا في العقل والمنطق وكافيا في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ويكشف عن اقتناع المحكمة بصدق ما رواه الشاهدان ..... و ..... من أن المجنى عليه أفضى إليهما عقب نقله إلى المستشفى بأن الطاعن هو الضارب له مما يتسق مع الدليل الفني المستمد مما شهد به الطبيب الشرعي بالجلسة من أن إصابات المجنى عليه لم تكن تحول بينه وبين التحدث بتعقل إلى ما قبل دخوله مرحلة الغيبوبة التي لم يقطع الطبيب المعالج بدخوله فيها إثر وصوله إلى المستشفى ، ومن ثم تنتفى عن الحكم ما يرميه به الطاعن من فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب في هذا الصدد ويكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

٣ - لما كان تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من

أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكانت

المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ما دام الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها المحكمة فإن كافة ما يثيره الطاعن بشأن تناقض الشهود واستبعاد بعضهم من قائمة الشهود ومحاولة أهل المجنى عليه إخفاء الفاعل الحقيقي لا يكون له محل .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض على استقلال لنية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد واستظهر توافرها في حق الطاعن في قوله « وحيث إنه عن نية القتل العمد وليد الإصرار السابق والترصد فهي ثابتة في حق المتهم ثبوتا قاطعا مما تكشف عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، وما استقر في يقين المحكمة عن صورتها وأسلوب وكيفية تنفيذ مخططاتها ، فضلا عن السبب الدافع للمتهم إلى مقارفة ذلك الجرم ، ومما استظهرته من أوراقها عما اعتمل في نفسه وما اضمره للإجهاز على المجنى عليه انتقاما منه واشفاء لغليل الثأر الذى ملك عليه نفسه وسيطر على جنانه بعد اقتناعه بشائعات مريضة عن اشتراك المجنى عليه في قتل شقيقه وإفلاته من العقاب فدبر لقتله وسعى إلى مكنن في طريق عودة المجنى عليه من حفل عرس علم بتواجده فيه متزودا بسلاحه القاتل حتى إذا ملاح له وظفر به اتجه إليه وهم به وانقض عليه بمطواته طاعنا إياه عدة طعنات قوية نفذت إلى تجويف صدره وآخرين في بطنه ويده فأرداه صريعا مثخنا بجراحه وإذا تحقق له مقصده وما كان قد صمم عليه ، وتأكد من وفاة المجنى عليه لا محالة خلى عنه وتركه وفر هاربا . » وإذا كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما بضمرة في نفسه ، وكان استغلاص هذا القصد موكولا إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ،



وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، بل هى تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها منها القاضى ، كما أن ظرف الترصد يتحقق بترصد الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء ، وكان البحث فى توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب هذه الظروف والعناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق سالف البيان كافيا فى استظهار نية القتل وثبوت قيامها فى حق الطاعن كما يسوغ به استخلاص توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٥ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن - وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات - تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة ، فانه لا تكون له مصلحة فيما يشيره من قصور الحكم فى استظهار ظرفى سبق الإصرار والترصد .

٦ - لما كان ذلك وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا تكون له حجية بالنسبة لجميع المساهمين فى الفعل إلا إذا كان مبنيا على أسباب عينية كثبوت أن الجريمة لم تقع أصلا أو أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا ، أما إن كان الأمر مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجية إلا فى حق من صدر لصالحه ، وإذا كان الطاعن على ما يذهب إليه فى وجه نعيه - ويفرض صحته - يقرر أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إنما صدر لعدم كفاية الأدلة قبل المتهم الآخر فان الأمر فى هذه الحالة يكون قائما على أسباب خاصة ولا يحوز حجية فى حق الطاعن ، ومن ثم يكون منعاه فى هذا الشأن غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لهذا الغرض آلة حادة « مطواه » وكمن له فى الطريق الذى أيقن مروره فيه وما أن ظفر به حتى انهال عليه طعنا فى صدره وبطنه قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وأحالتة إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه عول فى قضائه على أقوال الشاهد ..... رغم بطلانها لصدورها تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من ضابط المباحث واطرح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بما لا يسوغ اطراحه ، كما عول على ما

جاء بأقوال شاهدة الإثبات ..... و ..... من أن المجنى عليه  
أفضى إليهما عقب وصوله إلى المستشفى بأن الطاعن هو الضارب له ، ورد بما لا  
يصلح ردا على ما أثاره الدفاع من عدم قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل  
حينئذ بدليل ما أثبتته طبيب المستشفى من أنه كان في حالة سيئة وفاقد النطق ،  
وكذلك فقد أخذ الحكم بأقوال سائر شهود الإثبات رغم تناقضها وعدم صحتها بدليل  
أن ضابط المباحث قدم للنيابة أربعة شهود زعم مشاهدتهم للحادث إلا أن قائمة أدلة  
الإثبات خلت من إيراد ثلاثة منهم ، هذا إلى أن والد المجنى عليه ذكر أن الباعث  
على الجريمة هو الشار ومن المعلوم أن ذوى المجنى عليهم في هذا النوع من الجرائم  
يخفون الفاعل الحقيقي حتى يثأروا منه بأنفسهم و كما استدل الحكم على توافر نية  
القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد بما لا يسوغ توافرها ، وقد كان من بين ما قام  
عليه دفاع الطاعن أن النيابة العامة اسندت إلى آخر تهمة الاشتراك مع الطاعن في  
ارتكاب الجريمة ثم أصدرت قرار بعدم وجود لاقامة الدعوى الجنائية قبل هذا الآخر  
لعدم كفاية الأدلة بما كان لازمه أن تقرر بذلك بالنسبة للطاعن أيضا لوحدة الواقعة  
غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر  
القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دان الطاعن بها وساق  
على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تحريات الشرطة وما  
ثبت من تقرير الصفة التشريعية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب  
عليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع  
عن الطاعن تمسك بأن رواية الشاهد ..... والتي عدل عنها بالجلسة -



هـى من تلفيق ضابط المباحث ، وكان دفاع الطاعن على هذه الصورة لا يعد دفاعا بالاكراه طالما انه لم يدع بأن الشاهد أدلى بأقواله فى التحقيقات تحت تأثير الإكراه والتهديد والضغط ، ولم يذهب إلى حد القول بأن سلطان الضابط قد استطال إلى الشاهد بالأذى ماديا أو معنويا فأثر فى إرادته ، وحمله على الإدلاء بما ادلى به ، وإذا كان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود ووزنها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، وأن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى التحقيقات ولو خالفت قوله أمامها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة أقوال الشاهد ..... فى التحقيقات ومطابقتها للحقيقة التى استخلصتها المحكمة من سائر الأدلة القائمة فى الدعوى فإنه لا يكون ثمة محل لتعيبه فى هذا الخصوص ، كما لا يقبل من الطاعن ما يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض من أن أقوال الشاهد كانت وليدة إكراه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن عدم قدرة المجنى عليه على النطق عقب نقله إلى المستشفى واطرحه بقوله ، كما تطمئن المحكمة إلى ما قرره كل من ..... المدرس بمدرسة ..... والذى بادر بنقل المجنى عليه إلى المستشفى والذى قرر بصدق محاولته سؤال المجنى عليه حال نقله إلا ان الأخير لم يتمكن من الإجابة عليه الا بعد وصوله إلى المستشفى وفى حضور ..... الذى لم يسمع سوى اسم المتهم فقط دون نطق اسمه وتوضيح واقعة نقل المجنى عليه إلى المستشفى عما سمع به بالإضافة إلى تبين المرضتين المتواجدتين فى ذلك الوقت وقد قطع السيد الطبيب الشرعى لدى سؤاله أمام هذه المحكمة بأنه فى مكنة المجنى عليه التحدث بتعقل بعد الحادث ولفترة لا يمكن تحديدها ولم يقطع الطبيب المعالج بأن المجنى عليه كان فى غيبوبة



وقت الكشف عليه حينما قرر أنه لم يسأله لأنه كان فى شبه غيبوبة وإذا كان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - سائغا فى العقل والمنطق وكافيا فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، ويكشف عن اقتناع المحكمة يصدق مارواه الشاهدان ..... و ..... من أن المجنى عليه أفضى إليهما عقب نقله إلى المستشفى بأن الطاعن هو الضارب له مما يتسق مع الدليل الفنى المستمد مما شهد به الطبيب الشرعى بالجلسة من ان إصابات المجنى عليه لم تكن تحول بينه وبين التحدث بتعقل إلى ما قبل دخوله مرحلة الغيبوبة التى لم يقطع الطبيب المعالج بدخوله فيها إثر وصوله إلى المستشفى ، ومن ثم تنتفى عن الحكم ما يرميه به الطاعن من فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب فى هذا الصدد ويكون هذا الوجه من الطعن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهه يثيرها على استقلال ما دام الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، فإن كافة ما يثيره الطاعن بشأن تناقض الشهود واستبعاد بعضهم من قائمة الشهود ، ومحاولة أهل المجنى عليه اخفاء الفاعل الحقيقى لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض على استقلال لنية القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد واستظهر توافرها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث إنه عن نية القتل العمد وليد الإصرار السابق والترصد فهى ثابتة فى حق المتهم ثبوتا قاطعا مما تكشف عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، وما استقر فى يقين المحكمة عن صورتها وأسلوب وكيفية تنفيذ مخططاتها ، فضلا

عن السبب الدافع للمتهم إلى مقارفة ذلك الجرم ، وما استظهرته من أوراقها عما اعتمل في نفسه وما أضمره للاجهاز على المجنى عليه انتقاماً منه وإشفاءً لغليل الثأر الذي ملك عليه نفسه وسيطر على جنانه بعد اقتناعه بشائعات مريضة عن اشتراك المجنى عليه في قتل شقيقه وإفلاته من العقاب فدبر لقتله وسعى إلى مكن في طريق عودة المجنى عليه من حفل عرس علم بتواجده فيه متزوداً بسلحة القاتل حتى إذا ملاح له وظفر به اتجه إليه وهم به وأنقض عليه بمطواته طاعناً إياه عدة طعنات قوية نفذت إلى تجويف صدره وآخرين في بطنه ويده فأرداه صريعاً مشخناً بجراحه وإذا تحقق له مقصده وما كان قد صمم عليه ، وتأكد من وفاة المجنى عليه لا محالة خلى عنه وتركه وفر هارباً . وإذا كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، وكان استخلاص هذا القصد موكولاً إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، بل هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها منها القاضي ، كما أن ظرف الترصد يتحقق بتريص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء ، وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب هذه الظروف والعناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق سالف البيان كافياً في إظهار نية القتل وثبوت قيامها في حق الطاعن كما يسوغ به استخلاص توافر ظرفي سبق

الإصرار والترصد ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد ، هذا إلى أنه لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن - وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات - تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظروف مشددة ، فإنه لا تكون له مصلحة فيما يشيره من قصور الحكم فى استظهار ظرفى سبق الإصرار والترصد ، لما كان ذلك ، وكان الأصل ان الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا تكون له حجية بالنسبة لجميع المساهمين فى الفعل إلا إذا كان مبنيًا على أسباب عينية كثبتت أن الجريمة لم تقع أصلاً أو ان الواقعة غير معاقب عليها قانوناً ، أما إن كان الأمر مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يحوز حجية إلا فى حق من صدر لصالحه ، وإذا كان الطاعن على ما يذهب إليه فى وجه نعيه - ويفرض صحته - يقرر أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إنما صدر لعدم كفاية الأدلة قبل المتهم الآخر فإن الأمر فى هذا الحالة يكون قائماً على أسباب خاصة ولا يحوز حجية فى حق الطاعن ، ومن ثم يكون منعه فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

~~~~~

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قورة . وحسن عميرة

ومحمد زايد ومحمد حسام الدين الغرياني نواب رئيس المحكمة



## الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إثبات «خبرة» ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما يفره ، ، حكم «تسبيبه» ، تسبب معيب» ، قتل عمد ، ،

تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمي ، مسألة فنية بحث المنازعة فيه ، دفاع جوهري .

وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً . مخالفة ذلك : يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي ينازع فيه . لا يقدر

في اعتبار دفاعه جوهرياً يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه .

حدود سلطة المحكمة في تقرير القوة التدليلية لعناصر الدعوى ؟

(٢) نقض « أثر الطعن » ، نطاق الطعن ، ،

اتصال وجه الطعن الذي نقض الحكم استناداً إليه بطاعن آخر . يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه

أساسي وعله ذلك ؟

١ - لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن

الطاعنين الأول والثاني قد أشار أن القتل لم يحدث في الوقت الذي حددته شاهدتا



الإثبات واستشهد بما ورد فى تقرير الطب الشرعى من أن جثتى المجنى عليهما كانتا فى حالة تيبس رمى . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنان الأول والثانى فى الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدتى الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد ينبى عليه - لوصح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسأله فنية بحث وأن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين الأول والثانى فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى فى مقام تحديد وقت وقوع الحادث ، ذلك أنه إذا كان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتا التى لاتستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء الرأى فيها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة .

٢ - لما كان العيب الذى شاب الحكم وبنى عليه النقض بالنسبة للطاعنين الأول والثانى يتصل بالطاعن الثالث الذى لم يشر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولا

يحق له بالتالى أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليه عملاً بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات الطعن أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون الثلاثة : قتلوا .....  
و ..... عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتل الأول وأعدوا لهذا الغرض الاسلحة النارية المضبوطة وكمنوا له بالقرب من مسكنه وترصدوه حال خروجه منه ووقوفه مع المجنى عليه الثانى وما أن ظفروا بهما حتى اطلقوا عليهما أعيرة نارية من الأسلحة التى يحملونها قاصدين من ذلك إزهاق روحهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياتهما على النحو المبين بالاوراق . المتهم الأول : ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً ( بندقية آلى ) . ٢ - أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه المتهم الثانى : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخن ( طبنجة حلوان ) . (٢) أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه . المتهم الثالث : - (١) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً ( طبنجة ايطالى ) (٢) أحرز ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه . وأحالتهم إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الوارد بين بأمير الاحالة . وادعى والدا المجنى عليهما مدنياً قبل المتهمين

بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت  
 حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ،  
 ٢٦ / ١-٢ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي  
 ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبندين أ ، ب من القسم الأول من الجدول  
 رقم ٣ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات  
 بمعاقبة المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً عما أسند إليهم وبمصادرة  
 المضبوطات وفي الدعوى المدنية بالزام المحكوم عليهم بأن يؤدوا للمدعين بالحقوق  
 المدنية ..... و ..... مبلغ مائة وواحد جنيه  
 على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرائم القتل  
 العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز أسلحة نارية وذخائر مما تستعمل في تلك  
 الأسلحة بغير ترخيص قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن  
 الطاعنين أثاروا في دفاعهم لدى محكمة الموضوع أن المجنى عليهما قتل في وقت  
 مغاير للوقت الذي حددته شاهدتا الإثبات ، واستندوا في دفاعهم إلى ما دل عليه  
 تقرير الطب الشرعي من مشاهدة الجثة في دور التيبس الرمي وهو ما يقطع بأن  
 الحادث وقع في وقت آخر غير ذلك الذي حددته الشاهدتان ، وعلى الرغم من

جوهرية هذا الدفاع فإن المحكمة لم تعن بتحقيقه والرد عليه بما يفنده مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسه المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين الأول والثاني قد أثار أن القتل لم يحدث في الوقت الذي حددته شاهدتا الإثبات واستشهد بما ورد في تقرير الطب الشرعى من أن جثتى المجنى عليهما كانتا في حالة تيبس رمى لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنان الأول والثاني فى الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعا جوهريا لتعلقة بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدتى الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث وأن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين الأول والثاني فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدث فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى فى مقام تحديد وقت وقوع الحادث ، وذلك بقوله « ولا يفوت المحكمة أن تسجل أنها وإذا أخذت بأدلة الشبوت المذكورة آنفه البيان ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها » ذلك أنه إذا كان الأصل أن المحكمة



لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لا بداء الرأى فيها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . ولما كان العيب الذى شاب الحكم وبنى عليه النقض بالنسبة للطاعنين الأول والثانى يتصل بالطاعن الثالث الذى لم يشر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولا يحق له بالتالى أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليه عملا بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / د. عادل قورة وحسن عميره

ومحمد زايد ومحمد حسام الدين الغرياني نواب رئيس المحكمة .

٩٥

## الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ القضائية

(١) قانون ، تفسيره ، . محكمة دستورية عليا ، اختصاصها ، . نظام عام ، حكم ، تسببه ، تسبب غير

معيب ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ما لا يؤثره ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . مولا مخدرة .

الفصل فى دستورية القوانين واللوائح . مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من

القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . غير متعلق بالنظام العام . أساس ومؤدى ذلك ؟

عدم إثارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطان تشكيل مجلس

الشعب الذى وافق عليه . النعى على الحكم تطبيقه أحكام ذلك القانون على الدعوى . غير مقبول .

(٢) تفتيش ، التفتيش بالذن ، ذلن التفتيش . إهذاره ، . حكم تسببه . تسبب غير معيب ، . دفع

د الدفع ببطان ذلن التفتيش .

صدر الإذن بالتفتيش إستنادا إلى ما جاء بالتحريات من حيازة الطاعن وأحرازه جواهر مخدرة .

الادعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .

إلتفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله لا يعيبه . ما دام أنه دفع قانونى ظاهر البطلان .

(٣) تفتيش ، إذن التفتيش ، إصداره ، استدلالات ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، مواد مخدرة

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .

عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش .

خطأ إذن التفتيش فى محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم السيارة التى يستخدمها لا يعيبه . طالما

كان هو الشخص المقصود بالإذن .

(٤) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق الدليل،

، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، ،

إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه . ما دامت أقوالهم

متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تظمن إليه .

(٥) مواد مخدرة ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، ،

النعى باختلاف أوزان المادة المخدرة عند التحليل عنها لدى التحريز . دفاع موضوعى . لا يجوز

إثارة لأول مرة أمام النقض .

١ - لما كانت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد اختصت هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فى دستورية

القوانين واللوائح ، وكان النص فى المادة ٢٩ من هذا القانون على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ... (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم .... بعدم دستورية نص فى قانون أولاتحة ورأت المحكمة .... أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » مفاده أن الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة غير متعلق بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز لصاحب الشأن إثارته أمام محكمة النقض مالم يكن قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، وكان البين من محضر جلسته المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع أيهما بعدم دستورية أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه ، فإن النعى على الحكم تطبيقاً أحكام ذلك القانون على الدعوى - وأياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة ، وقد أذنت النيابة العامة بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات بضبط وتفتيش الطاعن والسيارة التى يستخدمها . وبناء على هذا الإذن تم ضبطه ، فى كمين أعد له أثناء قدومه بسيارته . حيث عثر بجواره على كيس بلاستيك حوى أربعة أكياس بكل منها أربع طرب لمخدر الحشيش ، مما يدل على أن الإذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق



وقوعها من الطاعن وليس عن جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جديده التحريات ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان التحريات وبالتالي بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة فهو مردود ذلك أن الخطأ فى رقم السيارة التى قيل أن المتهم يستعملها فى تنقلاته لا ينال من التحريات طالما أنها - أى التحريات - لم تقصر فى الكشف عن شخص المتهم ومحل إقامته وعمله والمكان الذى تواجد فيه بكمية المخدر ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على هذا الدفع .

٣ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ فى محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم السيارة التى يستخدمها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

٤ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذه بما اقتنعت به بل حسبها أن توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٥ - لما كان الدفاع عن الطاعن لم يتحدث بشيء عما قاله في طعنه بشأن اختلاف أوزان المادة المخدرة عند التحليل عنها لدى التحريز وهو دفاع موضوعي لا يشار أمام محكمة النقض لأول مرة فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيش ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٠١ ، ١/٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول الأول الملحق بالقانون الأخير بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الأحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر الحشيش بغير قصد من القصد قد شابهة البطلاق والقصور والتناقض في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه أعمل في حقه أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

رغم عدم دستوريته لصدوره عن مجلس شعب تكوينه باطل ، كما أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ولابتنائه على تحريرات غير جدية إلا أن الحكم أغفل الرد على الشق الأول من الدفع ورد على الشق الثانى بما لا يصلح رداً ، يضاف إلى ذلك أنه عول فى الإدانة على أقوال الشهود وأورد شهادة الشاهد الأول بطريقة غير وافية وأحال فى بيان مضمون شهادة الشاهدين الأول والثانى إلى شهادة الشاهد الأول رغم اختلاف شهادتهم فى شأن مراقبة الطاعن ومحل إقامته وكيفية ضبطه ، وأخيراً فإن الحكم استند إلى تقرير التحليل على الرغم من اختلاف أوزان المادة المخدرة عند التحليل عنها لدى التحريز كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدله سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد اختصت هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وكان النص فى المادة ٢٩ من هذا القانون على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ..... (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم .... بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة ..... أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع

الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » مفاده أن الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لاتحة غير متعلق بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز لصاحب الشأن إثارته أمام محكمة النقض ما لم يكن قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع أيهما بعدم دستورية أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه ، فإن النعى على الحكم تطبيقه أحكام ذلك القانون على الدعوى - وأيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يحوز ويحوز جواهر مخدرة ، وقد أذنت النيابة العامة بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات بضبط وتفتيش الطاعن والسيارة التى يستخدمها . وبناء على هذا الإذن تم ضبطه فى كمين أعد له أثناء قدومه بسيارته ، وحيث عثر بجواره على كيس بلاستيك حوى أربعة أكياس بكل منها أربع طرب لمخدر الحشيش ، مما يدل على أن الإذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن وليس عن جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان التحريات وبالتالي بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة فهو مردود ذلك أن الخطأ فى رقم السيارة التى قيل



أن المتهم يستعملها في تنقلاته لا ينال من التحريات طالما أنها . أى التحريات - لم تقصر في الكشف عن شخص المتهم ومحل إقامته وعمله والمكان الذى تواجد فيه بكمية المخدر ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على هذا الدفع ، ولما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ فى محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم السيارة التى يستخدمها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الشاهد الأول فى أن تحرياته التى قام بها والشاهدان الثانى والثالث قد دلت على إحراز الطاعن لمواد مخدرة وبناء على إذن من النيابة كمنوا له فى الطريق حيث تم ضبطه أثناء قدومه بسيارة يقودها عشر فيها بجواره على المخدر المضبوط ، وأنه واجهه به فاعترف له بحيازته . فإن ما أورده الحكم يعد كافياً لبيان شهادة الشاهد بطريقة وافية ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذه بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . وإذا كان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الشهود الثلاثة متفقة فى جملتها مع ما استند إليه الحكم منها فى الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهى مشاهدة المخدر بجواره فى

داخل السيارة التي يقودها فلا يؤثر في سلامة الحكم - بفرض صحة ما يقوله الطاعن - اختلاف أقوالهم في غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهدين الثاني والثالث إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى ما اختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئه أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها أو خطأ منها في الإسناد ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتحدث بشيء عما قاله في طعنه بشأن اختلاف أوزان المادة المخدرة عند التحليل عنها لدى التحريز وهو دفاع موضوعي لا يشار أمام محكمة النقض لأول مرة فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما كان ما تقدم . فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

---

بإدارة السيد المستشار / نجاح نهار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : مجدى متصر نائب رئيس المحكمة

وحامد عبد الله وفتحي الصباغ ومصطفى كامل .



## الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ القضائية

١ - مسئولية جنائية ، الإغفاء منها ، . أسباب الإيلاحه وموانع العقاب . ، موانع العقاب ، . قانون

، تفسيره ، حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . مواد مخدرة .

الإغفاء من المسئولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

حده ومناطه وعلته ؟

إنهاء الحكم إلى جديّة إبلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه فى الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم

متلبسين ليس مرجعه إلى عدم صحة بلاغه . وجوب إغفاء من العقوبة .

مثال لتسبب سائق لحكم صادر من محكمة النقض للإغفاء من العقوبة طبقا للمادة ٤٨ من القانون

١٨٢ لسنة ١٩٦٠

٢ - مواد مخدرة . أسباب الإيلاحه وموانع العقاب ، الإغفاء من العقاب ، .

الإغفاء من العقوبة . معناه . أثره ؟

## ٣ - مواد مخدرة : جلب . تهريب جمركى . إرتباط . موانع العقاب .

مناطق الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة .

إمتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الإعفاء منها . إقتضاؤه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركى الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى .

١ - لما كان الدفاع الحاضر مع المتهم قد طلب إعفاءه من العقاب لإرشاده عن الجناه استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وإذا كان مفاد هذا النص المشار إليه أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه إسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا فى معاونة السلطات للتوصل إلى مهربى المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لإتتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التى يجزى عنها بالإعفاء وهى تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة ، وكان من المقرر أن مناطق الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء



والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلي ضبط الجناة - وإذا كان الثابت من الأوراق أن أقوال جميع شهود الإثبات من رجال مكتب مكافحة المخدرات والجمارك أن المتهم فور ضبطه أخبرهم بأن .... هو الذي سلمه الحقيبة بالأردن للعودة بها إلى القاهرة على أن يلحق به صباح اليوم التالي وأن ..... سيكون في انتظاره خارج الدائرة الجمركية بميناء القاهرة الجوي لإستلامها منه وأنهم سمحوا له بالخروج بأمتعته وأنه حال خروجه كان المذكور ومعه ابنه ..... وآخرين في انتظاره واتجهوا إليه وما أن صافحوه حتى أطبق عليهم ضباط الشرطة وضبطوهم وتم ضبط ..... فور وصوله إلي مطار القاهرة صباح اليوم التالي لضبط المتهم والآخرين وقد أحالتهم النيابة العامة للمحاكمة حيث أدين الجميع عدا ..... وبعد إعادة المحاكمة إثر نقض الحكم قضى ببراءة الآخرين ، ومن ثم فإن المتهم يكون قد أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلى القبض على ..... و ..... و ..... وتقديمهم للمحاكمة مع مصدر المادة المخدرة ..... السوري الجنسية فيكون مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق ولا يحتاج في هذا الصدد بأن أمر هؤلاء الذين قضى ببراءتهم كان معلوماً لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات ما دام إقرار المتهم قد أضاف جديداً إلي المعلومات السابقة عليهم من شأنه تمكين السلطات من القبض عليهم ، أو أن يكون قد قضى ببراءتهم إذ لا يقتضى أن يسفر ضبط المبلغ عنهم عند إحرازهم أو حيازتهم مخدراً ولا يشترط لإنتاج الإخبار أثره بالإعفاء من العقاب أن يقضى بإدانة هؤلاء الأشخاص المبلغ

عنهم إذ أن المبلغ غير مستول عن هذا الأمر ، هذا إلى أن عدم ضبط من أبلغ عنهم المتهم متلبسين بالجريمة لا يرجع إلي عدم صدق الإبلاغ عنهم بل إلى تسرع ضباط مكتب مكافحة المخدرات بضبطهم فور مصافحتهم للمتهم دون إنتظار لما تسفر عنه تلك المقابلة من استلامهم الحقيبة منه من عدمه وهو مالا يسأل عنه ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين إعفاء المتهم من العقاب عن جريمة جلب المادة المخدرة والمضبوطة المسندة إليه .

٢ - من المقرر أن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محواً للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجاني الذي تحققت في فعله وفي شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل مالمعذر المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجاني بعد إستقرار إدانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة في ذاتها أو إعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولاً عنها ومستحقاً للعقاب أصلاً .

٣ - من المقرر أن مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة ، وكانت جريمة تهريب مخدر الهيروين المسندة إلى المتهم ، مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدر ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقد وقعت الجريمتان لغرض واحد ، فقد وجب إعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجلب ، وإذا امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة - بعد أن اطمأنت إلي إدانته - لما إرتأته من قيام موجب الإعفاء منها ، فإن لازمه ألا يحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف ( التهريب الجرمي ) المرتبطة بالجريمة الأولى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) ..... ( طاعن ) و (٢)

..... و (٣) ..... و (٤) ..... و (٥)

..... بأنهم : المتهمون جميعا : جلبوا إلي داخل أراضي جمهورية مصر العربية عقارا مخدرا « هيروين » وذلك دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . (٢) المتهم الأول : شرع في تهريب البضائع موضوع التهمة الأولى إلي داخل البلاد بأن أخفاها عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد التخلص من الرسوم الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها ، واحالتهم إلي محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٣ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ وبالبند ١٠٣ من الجدول الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . أولا : حضوريا بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث وغيابيا للخامس بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وتغريم كل منهم عشرة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . ثانيا : حضوريا ببراءة ..... مما اسند إليه .

فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم ..... والمحكمة المذكورة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة قضت حضوريا أولا بمعاقبة (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة وتتفرغ به عشرة آلاف جنيه ، ثانيا : ببراءة كل من ..... و ..... ، ثالثا : بمصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ويجلسة ..... أعادت المحكمة النظر في الطعن وقضت بالعدول عما قضي بالحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ..... من إحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة وتحديد جلسة ..... لنظر الموضوع .

### المحكمة

حيث إن الواقعة حسبما استقر في يقين المحكمة واطمأن إليه وجدانها مستخلصة من مطالعة الأوراق وما أجرى فيها من تحقيقات وما دار بشأنها في الجلسة تتحصل في أن تحريات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية قد دلت على أن المتهم ..... قد سافر إلى عمان بالأردن لجلب شحنة من المواد المخدرة مصدرها المدعو ..... السوري الجنسية ( السابق المحكم عليه غيابيا ) وأن المتهم سيعود ومعه حقيبته بداخلها المواد المخدرة على متن الطائرة



المصرية يوم ١٢/١١/١٩٨٤ وبعد دخول الطائرة إلي المجال الجوي المصري أذنت النيابة العامة لرجال مكافحة المخدرات بضبط المتهم ..... وتفتيشه لضبط ما يحزره أو يحوزه من مواد مخدرة ، وحال وصوله قام بسحب أمتعته وهي عبارة عن حقيبة واحدة كبيرة وأخرى صغيرة « هاند باج » و « كيس بلاستيك » وتوجه بها إلي الصالة الجمركية بالخط الأخضر حيث تم ضبطه وتفتيش أمتعته وأسفر التفتيش عن العثور بالحقيبة الأولى علي تجويف به فراغ يحتوى على حزام من البلاستيك بطول جوانبها مثبت به أكياس صغيرة الحجم بداخل كل منها مسحوق بنى اللون لجوهر الهيروين المخدر ، وقد أقر المتهم فور ضبطه بأنه سافر إلى عمان صاحبه ..... بتكليف من ..... وشهرته ..... ( السابق الحكم ببرائتها ) لإحضار هذه الحقيبة من الخارج وأن أولهما هو الذى سلمها له هناك للعودة بها إلى القاهرة بمفرده على أن يحلق به اليوم التالى وأن الثانى سيكون فى انتظاره خارج الدائرة الجمركية لاستلام الحقيبة منه فسمح له رجال الجمارك ومكتب مكافحة المخدرات بمغادرة الدائرة الجمركية بأمتعته تحت رقابتهم لضبط المذكور ، وما أن خرج حتى أقبل نحوه ..... وإبته ..... « السابق الحكم ببراءته هو الآخر » وآخرين وما أن صافحوه حتى داهمهم رجال مكتب مكافحة المخدرات وضبطوهم ، وثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة تحتوى على الهيروين المدرج بجدول المخدرات وتزن ١,١٠١ كيلو جراما .

وحيث أن الواقعة على هذا النحو الذي اطمأنت إليه المحكمة قد توافرت الأدلة على صحة إسنادها إلي المتهم ..... وثبوتها في حقه من شهادته كل من المقدم ..... والعقيد ..... والرائد ..... من ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية ..... و ..... و ..... و ..... من رجال الجمارك بميناء القاهرة الجوى وما قرره المتهم بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى .

فقد شهد المقدم ..... بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات أن تحرياته السريه أكدت له أن المتهم قد سافر إلى عمان بالأردن لجلب شحنة من المواد المخدرة مصدرها المدعو ..... السوري الجنسية ، وأن المتهم سيعود ومعه حقيبة بداخلها المواد المخدرة على متن الطائرة المصرية يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ ، وبعد دخول الطائرة إلى المجال الجوى المصرى استأذن النيابة العامة بضبط المتهم وتفتيشه لضبط ما يحزره أو يحوزه من مواد مخدرة ، ثم أخطر الشاهد ..... من رجال الجمارك الذى شكل لجنة تحت إشرافه وبحضور الشاهد الثانى المقدم ..... وضمن أعضائها الشهود من الخامس إلى السابع لتنفيذ إذن النيابة العامة ، وحال وصول المتهم إلى ميناء القاهرة الجوى قام بأخذ أمتعته وهى عبارة عن حقيبة ملابس حمراء كبيرة وأخرى صغيرة « هاندباغ » وكيس بلاستيك وتوجه بها إلى الصالة الجمركية بالخط الأخضر ، وتفتيش الحقيبة الأولى تبين وجود تجويف به فراغ يحتوى على حزام من البلاستيك

بطول جوانبها مثبت به أكياس صغيرة الحجم بداخل كل منها مسحوق الهيروين وقد أقر المتهم بأنه سافر إلى عمان صحبة ..... بتكليف من ..... وشهرته ..... لإحضار هذه الحقيبة من الخارج وأن أولهما هو الذى سلمها له هناك للعودة بها إلى القاهرة بمفرده على أن يلحق به اليوم التالى وأخبره بأن الثانى وأنجاله سيكونون فى انتظاره خارج الدائرة الجمركية لاستلام الحقيبة منه ، فسمح له بالخروج بمفرده تحت سيطرته والشاهدين الثانى والثالث وبموافقة رجال الجمارك ، وأمام صالة الخروج من الخارج توقف للحظات معدودة حيث شاهد ..... وابنه ..... ومعهما آخرين يتجهون إليه وما أن صافحوه حتى قاموا بضبطهم . وشهد العقيد ..... رئيس فرع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بميناء القاهرة الجوى والرائد ..... الضابط بذات الفرع بمضمون ما شهد به الشاهد الأول . وقد شهد ..... نائب رئيس قسم بجمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى أنه تلقى بلاغا كتابيا بتفتيش أمتعة المتهم وأن النيابة العامة قد أذنت بالضبط والتفتيش ، وقد تبين دخول المتهم للخط الأخضر بالدائرة الجمركية دافعا أمامه عربة نقل أمتعة تحمل حقيبة ملابس واحدة كبيرة وأخرى صغيرة « هاند باج » وكيس بلاستيك ، وتفتيش الحقيبة الأولى عشر بها على تجويف به فراغ يحتوى على حزام من البلاستيك بطول جوانبها مثبت به أكياس صغيرة الحجم بكل منها مخدر الهيروين وقد أقر المتهم بأن ..... هو الذى كلفه بالسفر إلى عمان لحمل هذه الحقيبة وأنه سيكون

في انتظاره خارج الدائرة الجمركية فسمح له بالخروج تحت إشراف الشهود من الأول إلى الثالث حيث تم ضبط المذكور وابنه ..... وآخرين .

وشهد ..... و ..... من رجال الجمارك بميناء القاهرة الجوى بمضمون ما شهد به الشاهد سالف الذكر . وثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة تحتوى الهيروين المخدر وتزن ١٠١ , ١ كيلو جرام . وأقر المتهم بتحقيقات النيابة العامة بضبط المادة المخدرة داخل الحقيبة التى كان يحملها وأن ..... هو الذى سلمها له فى عمان بالأردن لنقلها إلى القاهرة على أن يلحق به هو فى اليوم التالى وذلك بتكليف من ..... الذى سيكون فى انتظاره خارج الدائرة الجمركية لاستلام الحقيبة منه ، وذلك مقابل مبالغ مالية يتقاضاها من هذا الأخير .

ومن حيث إنه إذ كانت كمية مخدر الهيروين المجلوب تزن ١٠١ , ١ كيلو جراما ضبطت مخبأة فى مكان سرى بحقيقته المتهم ودخل بها ميناء القاهرة الجوى قادما من الأردن فان ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر فى التعامل لكبر حجم الكمية المضبوطة منه ، ولا تلتفت المحكمة لما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهم من أنه لا يعلم أن الحقيبة بداخلها مواد مخدرة ذلك أن الثابت من أقوال شهود الإثبات والمتهم أن أمتعته التى عاد بها من الخارج هى حقيبة واحدة كبيرة وأخرى صغيرة « هاند باج » وكيس بلاستيك ولم يعثر بها بخلاف الجوهر المخدر المضبوط على أشياء أخرى مخالفة ، مما يستوجب دفع ضرائب



أو رسوم جمركية عنها مما يدحض مزاعم المتهم بأن سبب السفر هو إحضار أقمشة وقطع غيار سيارات لمحلات ..... إذ لو كان صحيحا لضبط بالحقيبة مثل هذه البضائع التي يستحق سداد الضرائب والرسوم الجمركية عنها وهو ما نفاه شهود الإثبات من رجال الجمارك ومكافحة المخدرات هذا إلى وضع المخدر المجلوب داخل أكياس صغيرة تشكل حزاماً من البلاستيك بطول جوانب الحقيبة لا بد نظراً لطبيعة مادة البلاستيك من أن تحدث صوتاً يشير الانتباه عند استعمال المتهم للحقيبة ووضع ملابس فيها كما أن سفر المتهم مع ..... قبل عدة أيام من الضبط إلى الأردن وسفر الأخير وحده إلى سوريا ثم عودته منها وتسليمه الحقيبة للمتهم وأمره بأن يعود وحده بها إلى القاهرة على أن يلحق به المذكور صباح اليوم التالي مباشرة دون مبرر لذلك رغم أهمية تواجده معه داخل الدائرة الجمركية لسداد الضرائب والرسوم الجمركية عن البضائع التي يدعى أنه سافر لاحتضارها وذلك في حالة ضبطها بمعرفة رجال الجمارك بدلاً من مصادرتها كل ذلك مع سبق سفر المتهم عدة مرات وعودته بذات الطريقة مع ..... و ..... يقطع بعلمه بوجود المادة المخدرة المضبوطة داخل الحقيبة التي عاد بها من الأردن وهو تأكيد لما أسفرت عنه تحريات رجال مكتب مكافحة المخدرات من أن المتهم سافر إلى الأردن لجلب مواد مخدرة ومن ثم تطرح المحكمة هذا الدفاع ولا تعول عليه ، وإذا كانت المحكمة تطمئن إلى أدلة الثبوت في الدعوى على النحو سالف البيان ولا يؤثر في ذلك إنكار المتهم بجلسة المحاكمة إذ تعتبره ضرباً من ضروب الدفاع أراد به

التخلص من الاتهام ، وبالتالي فقد وقر في يقينها واطمأن وجدانها بما لا يقبل الشك أن المتهم ..... في يوم ١٢ / ١١ / ١٩٨٤ بدائرة قسم النزاهة محافظة القاهرة : أولا : جلب إلي داخل أراضي جمهورية مصر العربية عقاراً مخدراً « هيروين » وذلك دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة .

ثانيا : شرع في تهريب البضائع موضوع التهمة الأولى إلى داخل البلاد بأن أخفاها عن أعين السلطات الجمركية بقصد التخلص من الرسوم الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها . الأمر الذي يتعين معه إدانته عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ١٠٣ من الجدول الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١ / ١٢٤ ، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٥ . إلا أنه ولما كان الدفاع الحاضر مع المتهم قد طلب إعفاءه . من العقاب لارشاده عن الجناة استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وإذا كان مفاد هذا النص المشار إليه أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه اسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون

باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة ، وكان من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمه التشريع هو تعدد الجناه المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلي ضبط الجناة - وإذا كان الثابت من الأوراق أن أقوال جميع شهود الاثبات من رجال مكتب مكافحة المخدرات والجمارك أن المتهم فور ضبطه أخبرهم بأن ..... هو الذي سلمه الحقيبة بالأردن للعودة بها إلى القاهرة على أن يلحق به صباح اليوم التالي وأن ..... سيكون في انتظاره خارج الدائرة الجمركية بميناء القاهرة الجوى لاستلامها منه وأنهم سمحوا له بالخروج بأمتهته وأنه حال خروجه كان المذكور ومعه ابنه ..... وآخرون في انتظاره واتجهوا إليه وما إن صافحوه حتى أطبق عليهم ضباط الشرطة وضبطوهم وتم ضبط ..... فور وصوله إلي مطار القاهرة صباح اليوم التالي لضبط المتهم والآخرين وقد أحالتهم النيابة العامة للمحاكمة حيث أدين الجميع عدا ..... وبعد إعادة المحاكمة اثر نقض الحكم قضي ببراءة الآخرين ، ومن ثم فإن المتهم يكون قد أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلي

القبض على ..... و ..... و ..... وتقديمهم  
 للمحاكمة مع مصدر المادة المخدرة المدعو ..... السوري الجنسية  
 فيكون مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق ولا  
 يحتاج في هذا الصدد بأن أمر هؤلاء الذين قضى ببراءتهم كان معلوما لرجال الشرطة  
 من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات ما دام إقرارا لمتهم قد أضاف جديدا إلى  
 المعلومات السابقة عليهم من شأنه تمكين السلطات من القبض عليهم ، أو أن يكون  
 قد قضى ببراءتهم إذ لا يقتضى أن يسفر ضبط المبلغ عنهم عند إحرازهم أو حيازتهم  
 مخدرا ولا يشترط لإنتاج الإخبار أثره بالإعفاء من العقاب أن يقضى بإدانة هؤلاء  
 الأشخاص المبلغ عنهم إذ أن المبلغ غير مسئول عن هذا الأمر ، هذا إلى أن عدم ضبط  
 من أبلغ عنهم المتهم متلبسين بالجريمة لا يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ عنهم بل إلى  
 تسرع ضباط مكتب مكافحة المخدرات بضبطهم فور مصافحتهم للمتهم دون انتظار  
 لما تسفر عنه تلك المقابلة من استلامهم الحقيبة منه من عدمه وهو ما لا يسأل عنه ، لما  
 كان ذلك ، فإنه يتعين إعفاء المتهم من العقاب عن جريمة جلب المادة المخدرة  
 المضبوطة المسندة إليه ، لما كان ما تقدم ، وكان الإعفاء من العقاب ليس إباحة  
 للفعل أو محواً للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجاني الذي تحققت في  
 فعله وفي شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعدر  
 المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجاني بعد استقرار إدانته دون أن يمس  
 ذلك قيام الجريمة في ذاتها أو اعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولا عنها



ومستحقا للعقاب أصلا ، وكان مناط الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة ، وكانت جريمة تهريب مخدر الهيروين المسندة إلى المتهم ، مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقعت الجريمتان لغرض واحد ، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى عقوبة الجلب ، وإذا امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة - بعد أن اطمأنت إلى إدانته لما ارتأته من قيام موجب الإعفاء منها ، فإن لازمه ألا يحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف ( التهريب الجمركى ) المرتبطة بالجريمة الأولى ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم عما أسند إليه عملا بالمادة ٤ / ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية مع مصادرة المادة المخدرة المضبوطة عملا بالمادتين ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ٣٠ من قانون العقوبات .

.....

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى متصر وحسن حمزه

( نائبى رئيس المحكمة حامد عبد الله ومصطفى كامل .



## الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) كفالة . نقض . إجراءات الطعن ، ، عدم إيداع الكفالة ، .

عدم إيداع المحكوم عليه بعقوبة الغرامة أو المستول بالحقوق المدنية الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وعدم حصوله على قرار باعفائه منها . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) سب وقذف . موظفون عموميون . قانون ، تفسيره ، .

سقوط حق المتهم بجريمة القذف بطريق النشر فى إقامة الدليل لاثبات وقائع القذف إذا لم يقدمه خلال الميعاد المحدد فى المادة ١٢٣/٢ إجراءات

(٣) سب وقذف . موظفون عموميون . حكم ، تسيبه . تسيب معيب . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل

منها ، ، أثر الطعن ، .

قبول الحكم مستندات من المتهم وسماع شهوده على صحة وقائع القذف . رغم تسليمه بسقوط حقه فى ذلك لفوات المواعيد المقررة قانونا . تناقض يعيبه .

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، بوجبان امتداد أثر الطعن للطاعن الآخر .

١ - إن قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت لقبول طعن المحكوم عليهم بعقوبة غير مقيدة للحرية أن يودع الكفالة المبينة بالمادة ٣٦ منه وكان المحكوم عليهم ( المتهمان والمستول عن الحقوق المدنية ) لم يودع أيا منهم خزينة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون حتى نظر الطعن ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدات القضائية بإعفائه منها ومن ثم فإن طعنهم يكون غير مقبول شكلا .

٢ - إن الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم المحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة أيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة العامة والمدعى بالحق المدني بيان الأدلة في الخمسة أيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه في إقامة الدليل . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات أجازت للقاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به في الحالة المبينة في الفقرة الثانية منها وهي الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة إذا ما حصل القذف بحسن نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٣/٢ من

قانون الاجراءات الجنائية على نحو ما سلف بسطه ، وكان انقضاء هذا الميعاد يترتب عليه سقوط الحق في إقامة الدليل لإثبات وقائع القذف بحسابه جزاءً إجرائيا على عدم ممارسة الحق في مباشرة العمل الإجرائي خلال المدة الى حددها القانون .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه على نحو ما سلف بيانه قد سلم بسقوط حق المطعون ضده في إقامة الدليل على صحة الوقائع المذدوف بها لفوات المواعيد المقررة في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه عاد وقبل منه مستندات وسمع شهودا على صحة وقائع القذف قولا منه أنه يجوز له إثبات وقائع القذف بكافة طرق الإثبات . فإن ما تردى إليه الحكم من سماحه للمطعون ضده في إقامة الدليل على صحة الوقائع المذدوف بها واتخاذها أساسا لقضائه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية على الرغم من تقريره - بسقوط الحق في إقامة الدليل لفوات المواعيد المقررة في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى الرغم من أن ماسلكه انما هو في حقيقته تمكين المطعون ضده من إقامة الدليل على صحة وقائع القذف والتي سبق للحكم أن قرر بسقوط حقه في إقامتها - فضلا عن خطئه في فهم القانون - يكون قد ران عليه عوار التناقض والتضارب - الذي يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة لهذا الطاعن وكذلك الطاعن الآخر ( ..... ) وذلك لوحده الواقعة وحسن سير العدالة دون ما حاجة لبحث باقي أوجه طعنهما .



## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية ..... دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنايات الجيزة ضد المتهمين ( الطاعنين ) وآخر بوصف أنهم أسندوا إليه بواسطة النشر أموراً لو كانت صادقة لا وجبت عقابه بالعقوبات المقررة قانوناً ولأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وذلك حال كون الطالب موظفاً عاماً ، وطلب عقابهم بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ من قانون العقوبات والمادة ١٧١ من ذات القانون وإلزامهم والمستول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت كما أقام المدعى بالحقوق المدنية ..... دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنايات الجيزة ضد المتهمين ( الطاعنين ) وآخر بوصف أنهم أسندوا إليه بواسطة النشر أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالعقوبات المقررة قانوناً ولأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وذلك حال كونه موظفاً عاماً ، وطلب عقابهم بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات والمادة ١٧١ من ذات القانون وإلزامهما والمستول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يؤدوا له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة بعد أن عدلت وصف التهمة سب وقذف قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من ذات القانون أولاً في الجنبحة رقم ..... براءة ..... ، عما أسند إليهما ويرفض الدعوى المدنية ، ثانياً : في الجنبحة ..... براءة ..... مما أسند إليه ويتفرم ..... مائة جنيه و ..... مبلغ ألفي جنيه عما أسند

إليهما وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لهما لمدة ثلاث سنوات ورفض الدعوى المدنية بالنسبة ..... وبالزام ..... و ..... بالتضامن مع المدعى عليه الأول ..... بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مائة جنيه تعويضاً نهائياً ورفض ماعدا ذلك من طلبات .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهما وعن الاستاذ ..... المحامى بصفته وكيلًا عن المسئول عن الحقوق المدنية فى ضد الحكم بطريق النقض كما حضر الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت لقبول طعن المحكوم عليهم بعقوبة غير مقيدة للحرية أن يودع الكفالة المبينة بالمادة ٣٦ منه وكان المحكوم عليهم ( المتهمان والمسئول عن الحقوق المدنية ) لم يودع أيا منهم خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة فى القانون حتى نظر الطعن ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدات القضائية بإعفائه منها ومن ثم فإن طعنهم يكون غير مقبول شكلاً .

وحيث إن طعن المدعين بالحقوق المدنية قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إنه مما ينعاها الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة القذف - بطريق النشر - فى حق موظفين عموميين

ورفض الدعوى المدنية ضدهم قد انطوى على مخالفة للقانون ، ذلك أن المحكمة أعملت نص المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات وذلك لتوافر سببا للإعفاء وهما حسن النية وإثبات صحة ما قذف به . إلا أن المحكمة لم تعمل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من سقوط حق القاذف في إثبات صحة ما قذف به خلال المواعيد المقررة فيها وكان يتعين عليها أن تمتنع عن تمكين المطعون ضدهم من إقامة الدليل على صحة وقائع القذف بعد فوات المواعيد المقررة أما وقد حدث عن ذلك فإن حكما يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في خصوص ما نعهه عليه الطاعن الأول قوله « لما كان الثابت أن ورقة التكليف بالحضور قد أعلنت للمطعون ضده ..... في ١٩٨٥/٨/١ فإن إعلانه ببيان الأدلة إلى النيابة العامة والمدعين بالحق المدني في ١٩٨٥/٨/٨ ، ١٩٨٥/٨/١١ حسبما تبين من مطالعتها يكون قد تم بعد انقضاء مدة الخمسة أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية وبعد أن سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في المادة ٣٠٢/٢ من قانون العقوبات ، إلا أنه رغم انتهاء المحكمة إلى النتيجة السابقة فإنها ترى أنه من حق المتهم في المسائل الجنائية أن يتقدم إليها بمسندات أو شهود وعندئذ للمحكمة إجابته إلى طلبه حتى لا تخل بحقه في الدفاع ، وأنها إذا قدمت إليها مستندات أو قامت بسماع شهود فعليها أن تزن وتقيم ذلك كله في مجال إثبات وقائع القذف انطلاقا من ذات الرأي إذ أن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلاً معيناً بل يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات وذلك كله في

إطار حكم المادتين ٢٧٧ ، ٢٩١ من قانون الإجراءات الجنائية « لما كان ما تقدم وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه « ويجب على المتهم بإرتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم المحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة أيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات فاذا كلف المتهم بالحضور امام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة العامة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في الخمسة أيام التالية لإعلان التكليف بالحضور وإلا سقط حقه في إقامة الدليل » . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات أجازت للقاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به في الحالة المبينة في الفقرة الثانية منها وهي الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة إذا ما حصل القذف بحسن نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٣/٢ من قانون الاجراءات الجنائية على نحو ما سلف بسطه ، وكان انقضاء هذا الميعاد يترتب عليه سقوط الحق في إقامة الدليل لإثبات وقائع القذف بحسابه جزاءً إجرائياً يترتب على عدم ممارسة الحق في مباشرة العمل الإجرائي خلال المهلة التي حددها القانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على نحو ما سلف بيانه قد سلم بسقوط حق المطعون ضده في إقامة الدليل على صحة الوقائع المقذوف بها لفوات المواعيد المقررة



في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه عاد وقبل منه مستندات وسمع شهودا على صحة وقائع القذف قولا منه أنه يجوز له إثبات وقائع القذف بكافة طرق الإثبات ، فإن ما تردى إليه الحكم من سماحه للمطعون ضده في إقامة الدليل على صحة الوقائع المذوف بها واتخاذها أساسا لقضائه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية على الرغم من تقريره - بسقوط الحق في إقامة الدليل لفوات المواعيد المقررة في المادة ١٢٣/٢ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى الرغم من أن ما سلكه إنما هو في حقيقته تمكين المطعون ضده من إقامة الدليل على صحة وقائع القذف والتي سبق للحكم أن قرر بسقوط حقه في إقامتها - فضلا عن خطئه في فهم القانون - يكون قد ران عليه عوار التناقض والتضارب . الذي يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة لهذا الطاعن وكذلك الطاعن الآخر ( ..... ) وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة دون ما حاجة لبحث باقى أوجه طعنهما .

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نبيل رياض و طلعت الإكيابى

ومحمود عبد البارى نواب رئيس المحكمة وامين عبد العليم .

٩٨

## الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) حكم « بطلان الحكم ، . بطلان . نقض » التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده ، .

الحكم غيابياً فى جناية بغير الإدانة ، لا يبطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه على ذلك ؟

إنفتاح ميعاد الطعن بالنقض فى ذلك الحكم من تاريخ صدوره .

(٢) إثبات « بوجه عام ، . محكمه الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . هتك عرض . نقض » اسباب

الطعن . مالا يقبل منها ، .

كفاية الشك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم سنداً للبراءة متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر

وبصيرة .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل ، غير جائز إثارته امام النقض .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده من محكمة

الجنايات إلا أنه لا يعتبر أنه أضرب به لأنه لم يقض بادانته ، ومن ثم فهو لا يبطل

بحضوره أو القبض عليه - لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات

مقصودان على الحكم الصادر بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية ، حسبما يبين من

صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن احاطت المحكمة بظروف الدعوى وأملت بها وبالأدلة المقدمة فيها ، ثم انتهت بعد ذلك إلى عدم اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليها ، وعدم ثبوت التهمة في حق المتهم للأسباب السائغة التي أوردها الحكم والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها . ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الصدد يعد نعيًا على تقدير الدليل وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هتك عرض ..... بالقوة بأن اقتحم عليها غرفة نومها واستلقى بجوارها على سريرها واحتضنها ولامس بيده فخذها على النحر المبين بالأوراق . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت غيابيا في .....

براءة المتهم مما أسند إليه .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات إلا أنه لا يعتبر أنه أضربه لأنه لم يقض بادانته ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه - لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية ، حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة هتك عرض المجنى عليها بالقوة قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على عدم اطمئنانه لأقوال المجنى عليها لتناقضها مع أقوال شقيق زوجها ، في حين أن هذا التناقض لا يمس جوهر الواقعة المشهود عليها ولا ينال منها كدليل يصح الاعتماد عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام وحصل أقوال المجنى عليها ، وشقيق زوجها ، ونتيجة المعاينة ، قال تبريرا لقضائه بالبراءة : « وحيث إنه بعد أن ألت المحكمة بكافة عناصر الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، فإنها لا تطمئن إلى أقوال المجنى عليها ، ذلك أنها تناقضت مع أقوال ..... - شقيق زوجها - إذ قررت هي بأنها توجهت إليه وطرقت عليه



الـباب الـلـحظة وقـوع الـحادـث ، بـينـما قـرر هـو بـأنـه هـو الـذـى تـوجـه إلـيـها فـى مـسـكـنـها إـثر سـمـاعـه إـسـتـغـاثـتـها ، وـمـن ثـم فـان الـمـحـكـمة لا تـعـول عـلى شـهـادـة الـمـجـنـى عـلـيـها ، وإـذ كـان الـشـاهـد الـثـانـى ..... لم يـشـاهـد الـواقـعة وكـانـت تـحـريـات الـشـرـطـة لم تـتـوصـل إلـى مـعـرفـة صـحـة الـواقـعة مـن عـدمـها فـقـد بـات الـاتـهـام مـحـل شـك كـبـير الـامـر الـذـى يـتـعـين مـعـه الـحـكـم بـبرائـته ..... » لما كـان ذـلك وكـان مـن الـمـقـرر أنـه يـكـفـى فـى الـمـحـاكـمة الـجـنـائـية أن يـتـشـكـك الـقـاضـى فـى صـحـة اسـناد الـتـهـمة إلـى الـمـتـهـم لكـى يـقـضـى بـالـبراءة إذ مـرجـع الـأمر فـى ذـلك إلـى ما يـطـمـئن إلـيـه فـى تـقـدير الـدليل ما دام الـظـاهـر مـن الـحـكـم أنـه أحـاط بـالدعـوى عـن بـصر و بـصيرـه وكـان الـحـكـم الـمـطـعـون فـيـه لم يـقـض بـالـبراءة إلا بـعد أن أحـاطـت الـمـحـكـمة بـظـروف الـدعـوى وألـمـت بـها وبـالأدلة الـمـقـدـمة فـيـها ، ثم انـتـهت بـعد ذـلك إلـى عـدم اطمـئـنانـها إلـى أقـوال الـمـجـنـى عـلـيـها ، وعـدم ثـبـوت الـتـهـمة فـى حـق الـمـتـهـم لـلأسـباب الـسـائـغة الـتى أوردـها الـحـكـم والـتى تـكـفـى لـحـمل الـنـتـيـجة الـتى خـلـص إلـيـها وـمـن ثـم فـان ما تنـعـاه الـنـيـابة الـعامـة عـلى الـحـكـم فـى هـذا الـصـدد يـعـد نـعـياً عـلى تـقـدير الـدليل وهـو ما لا تـجـوز الـمـجادلة فـيـه أـمام مـحـكـمة النـقض . لما كـان ما تـقـدم فـان الطـعن يـكـون عـلى غـير أسـاس مـتـعـينا رـفـضـه مـوضـوعـاً .

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نبيل رياض و طلعت الإكيابى

نواب رئيس المحكمة ومحمود عبد البارى وجابر عبد التواب .

٩٩

## الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٦٠ القضائية

خطف . وقاع أنشئ بغير رضاها . جريمة ، الجريمة المقرنة ، . عقوبة ، تقديرها ، . ظروف مشددة .

حكم ، تسببه ، تسبب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

العقوبة المقررة لجناية خطف أنشئ بالتحيل أو الإكراه وموافقها طبقاً للمادة ٢٩٠ عقوبات ما هيته؟

تفليظ العقاب طبقاً لنص المادة ٢/٢٩٠ عقوبات شرطه . ثبوت استقلال جناية وقاع أنشئ بغير

رضاها عن جناية الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبه الزمنية بينهما .

إثبات الحكم المطعون فيه مقارفة المطعون ضده لجناية الخطف بالإكراه والوقاع بغير رضا المجنى

عليها فى مسرح واحد وفى فترة زمنية قصيرة من الزمن . إستبعاد ظرف الاقتران خطأ فى القانون .

حجب الخطأ المحكمة عن تقدير العقوبة فى الحدود القانونية الصحيحة وجوب أن يكون مع النقض

الإحالة .

مثال

لما كانت المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ قد جرى نصها على أن ، كل من خطف بالتحيل أو الإكراه أنشى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالإعدام إذا اقترنت بها جريمة الواقعة المخطوفة بغير رضاها . وإذا كان قانون العقوبات قد تعرض للحالات المشار إليها فى المادة ٢٩٠ منه المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لم يجر على ما نهجه فى المادة ٢٢ منه من اعتبار الجرائم التى تنشأ عن فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها وذلك بما نص عليه فى عجز المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ من أنه ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالإعدام إذا اقترنت بها الواقعة المخطوفة بغير رضاها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهمين قارفوا جريمة خطف المبنى عليها بالإكراه ثم أتبعوا ذلك بمواقعتها بغير رضاها من المطعون ضده وآخر بأفعال مستقلة عن الجريمة الأولى التى سبقتها وقد ارتكبت الجنايتان فى فترة قصيرة من الزمن وفى مسرح واحد فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف الاقتران يكون غير سديد ، لما هو مقرر من أنه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من

الزمن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رأى معاملة المطعون ضده بالرافة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات من ثم كان يتعين عليه أن ينزل بعقوبة الإعدام إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أما وقد نزل بها إلى عقوبة السجن فيكون قد أخطأ في تقديرها وإذا حجب هذا لخطأ محكمة الموضوع عن أعمال التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فيتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده - وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم خطفوا بالإكراه ..... بأن هددها الأول بمطواه ووضعها على عنقها وأجبرها كذلك من الخروج من مكان اختبائها « حظيرة دواجن » وجذبها المتهم الثانى ( السابق الحكم عليه ) من يدها وكان المتهم المائل يضربها على وجهها وجذبها عنوه وأدخلها سيارة مستأجرة وتوجهوا بها إلى مبنى فى دور البناء ( شقة تحت التشطيب ) وتمكنوا بذلك من قطع الصلة بينها وبين ذويها وقد اقترنت هذه الجريمة بجناية أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالف الذكر واقع المتهمين الأول السابق الحكم عليه والمتهم المائل المجنى عليها بغير رضاها بأن هددها المتهم الأول ( السابق الحكم عليه ) بمطواه وحسر عنها ملابسها الخارجية ومزق سروالها ودفعها المتهم المائل أرضا وجثم فوقها وأولج قضيبه بفرجها وتلاه المتهم الأول السابق الحكم عليه . وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة



والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٦٧ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه بعد استبعاد ظرف الاقتران .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه - قد دان المطعون ضده عن جنايتى خطف المجنى عليها بالإكراه ومواقعتها بغير رضاها وأعمل فى حقه حكم الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ عقوبات ، وعلى الرغم من كون الجناية الأخيرة ظرفا مشددا لجناية الخطف والتي أوجب المشرع القضاء لهما بعقوبة واحدة هى الإعدام طبقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ بما كان يتعين معه على الحكم وقد أعمل المادة ١٧ عقوبات فى حق الطاعنين أن ينزل بعقوبة الإعدام إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أما وقد خالف ذلك فإنه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والإحالة .

وحيث إن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ قد جرى نصها على أن « كل من خطف بالتحايل أو الاكراه أنشئ بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا اقترنت بها جناية الواقعة المخطوفة بغير رضاها » وإذا كان قانون

العقوبات قد تعرض للحالات المشار إليها في المادة ٢٩٠ منه المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لم يجر على ما نهجه في المادة ٣٢ منه من اعتبار الجرائم التي تنشأ عن فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها وذلك بما نص عليه في عجز المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ من أنه ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالإعدام إذا اقترنت بها واقعة المخطوفة بغير رضاها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهمين قارفوا جريمة خطف المجنى عليها بالإكراه ثم أتبعوا ذلك بمواقعتها بغير رضاها من المطعون ضده وآخر بأفعال مستقلة عن الجريمة الأولى التي سبقتها وقد ارتكبت الجنايتان في فترة قصيرة من الزمن وفي مسرح واحد فان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف الاقتران يكون غير سديد ، لما هو مقرر من أنه يكفي لتغليب العقاب عملاً بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن . لما كان ذلك ، كان الحكم المطعون فيه ، قد رأى معاملة المطعون ضده بالرأفة طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات من ثم كان يتعين عليه أن ينزل بعقوبة الإعدام إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أما وقد نزل بها إلى عقوبة السجن فيكون قد أخطأ في تقديرها وإذا حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فيتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : مجدى منتصر وحسن حمزه نالبي

رئيس المحكمة وحامد عبد الله ومتحى الصباغ .



### الطعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٩ القضائية

دعوى جنائية . حكم . حجية . . قوة الشيء المحكوم فيه . نقض . نظر الطعن والحكم فيه . .

صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

فقد الحكم المطعون فيه . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة

أساس ذلك ؟

لما كان البين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائي المختص أن

الحكم الصادر من محكمة أول درجة - فى الجنبه رقم ..... مركز الزقازيق -

المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة

رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا

تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت

طرق الطعن فيه لم تستنفذ ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد

استوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات

الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأموال والمنقولات المملوكة ..... والمسلمة إليه على سبيل الوكالة فبددها إضراراً بمالكها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح الزقازيق قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة خمسة جنيهاً لإيقاف التنفيذ وبإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة مركز الزقازيق . استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

## المحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائي المختص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة - في الجنبه رقم ..... مركز الزقازيق - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد

نائبى رئيس المحكمة / احمد عبد الرحمن ومحمد طلعت الرفاعى



## الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ القضائية :

( ١ ) شيك بدون رصيد . جريمة ، أركانها ، .

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هي جريمة الساحب . أساس ذلك ؟

( ٢ ) شيك بدون رصيد . جريمة ، أركانها ، .

عدم اشتراط القانون تحرير بيانات الشيك بخط الساحب .

تحرير بيانات الشيك . من الأعمال التحضيرية غير المؤتممة .

عدم توافر شروط صحة الشيك إلا بتوقيع الساحب عليه .

( ٣ ) نصب . جريمة ، أركانها ، . حكم ، تسببيه . تسبیب معيب ، .

تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات . رهن بوقوع احتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله .

عدم تحقق الطرق الاحتمالية فى النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب

أو واقعة مزورة . . أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ عقوبات .

وجوب أن يكون تسليم المجنى عليه ماله لاحقاً على الطرق الاحتمالية التى قارفها المتهم .

( ٤ ) حكم ، بياناته ، ، بيانات حكم الإدانة ، ، تسببيه . تسبیب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما

يقبل منها ، . نصب . شيك بدون رصيد .

ما يتطلبه القانون فى الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة النصب ؟

مثال لتسبیب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة نصب وشيك بدون رصيد .

١ - جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذي أصدر الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهى تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول لمجرد أنه سلم الشيك لمدوب المدعى بالحقوق المدنية دون أن يستظهر ما إذا كان هو الساحب فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه .

٢ - إن القانون لا يشترط أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب كما أن تحرير بيانات الشيك ولو كانت من الساحب تعتبر أعمال تحضيرية بنأى عن التأييم ولا تتوافر للشيك شروط صحته إلا بتوقيع الساحب عليه .

٣ - من المقرر أن جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو إتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أوغير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها وأنه يجب أن يكون تسليم المجنى عليه ماله لاحقاً على الطرق الاحتيالية التى قارفها المتهم .

٤ - لما كان يجب على الحكم الصادر بالادانة فى جريمة النصب أن يعنى ببيان ما صدر من المتهم من قول أو فعل فى حضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم فى

ماله وهو ما خلا الحكم المطعون فيه من إستظهاره ، هذا فضلا عن أن المستفاد مما حصله الحكم بيانا لواقعه الدعوى والأدلة القائمة فيها أن تسليم البضاعة كان سابقا على واقعة تحرير الشيك الذى حرر بقيمتها وهو ما يتناقض مع ما أورده الحكم فى سياق استدلاله على ثبوت جريمة النصب فى حق الطاعن الثانى إذ أنه أورد أن تسليم البضاعة جاء لاحقا على واقعه تحرير الشيك ومن ثم فانه يكون فوق قصوره قد شابه التناقض والاضطراب الذى ينبئ عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة . مما يعجز محكمه النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول أعطى بسوء نية لـ ..... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . الثانى توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبلغ المبين القدر بالأوراق المملوك للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بإيهامه تبديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ / ١ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى المتهم الثانى مدنيا قبل المجنى عليه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمه جنح مصر الجديدة قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها والزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض الادعاء المدنى من المتهم الثانى

استأنف . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن كل من الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثانى والاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأول بجرمة إعطاء شيك بدون رصيد ودان الثانى بجرمة النصب قد شابه القصور فى التسبيب ذلك أنه استند فى ادانه الطاعن الأول إلى مجرد تحريره بيانات الشيك رغم أنه لم يوقع منه ودون أن يتحقق من توافر أركان الجريمة واستيفاء الشيك لشرائط صحته كما دان الطاعن الثانى دون أن يعنى باستظهار الطرق الاحتيالية التى اقترفها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى أخذا مما قرره المجنى عليه بما يجرى فى أنه بناء على إعلان من الطاعن الثانى عن حاجته إلى كمية من العطور فقد تم الاتفاق مع المجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - على توريدها وقام مندوب الأخير بتسليم الكمية المطلوبه إلى مكتب الطاعن الثانى فحرر الطاعن الأول شيكا بقيمتها وقدمه إلى الطاعن الثانى للتوقيع عليه إلا أن الأخير سلمه لشخص ثالث وقع عليه بتوقيع يقرأ ..... أو ..... وتبين بعد ذلك أن رقم الحساب المدرج بالشيك لا يخص صاحب التوقيع أو الطاعن الثانى بل يخص شخصا آخر وأن التوقيع غير



مطابق ، كما حصل أقوال مندوب المجنى عليه المدعو ..... بما بمؤداه أنه بعد أن سلم البضاعة تسلم شيكا بقيمتها وحصل أقوال الطاعن الأول بأنه بعد استلام البضاعة حرر بيانات الشيك وسلمه للطاعن الثانى لتوقيعه إلا أن الأخير أعطاه لشخص آخر وقع عليه ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن الأول بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد واستدل على ثبوت التهمة قبله من تسليمه الشيك موضوع الدعوى إلى مندوب المجنى عليه كما انتهى إلى ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن الثانى بقوله « إن المتهم الثانى قام بالاستيلاء على البضاعة المرسلة من شركة ..... للعطور بعد أن قام المتهم الثانى - مقصود الحكم المتهم الأول - بكتابة بيانات الشيك ليقدم المتهم الأول - والمقصود المتهم الثانى - بالتوقيع عليه إلا أنه سلمه لشخص آخر قام بالتوقيع عليه » . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هى جريمة الساحب الذى أصدر الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهى تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول لمجرد أنه سلم الشيك لمندوب المدعى بالحقوق المدنية دون أن يستظهر ما إذا كان هو الساحب فانه يكون قاصراً بما يوجب نقضه ولا يقدح فى ذلك أن يكون الطاعن الأول قد حرر بيانات الشيك ذلك أن القانون لا يشترط أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب كما أن تحرير بيانات الشيك ولو كانت من الساحب تعتبر أعمالاً تحضيرية بمنأى عن التأثيم ولا تتوافر للشيك شروط صحته إلا بتوقيع الساحب عليه. لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة النصب كما هى معرفه فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع

المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها وأنه يجب أن يكون تسليم المجنى عليه ماله لاحقاً على الطرق الاحتيالية التي قارفها المتهم ومن ثم فإنه يجب على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب أن يعنى ببيان ما صدر من المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حمّله على التسليم في ماله وهو ما خلا الحكم المطعون فيه من استظهاره ، هذا فضلاً عن أن المستفاد مما حصله الحكم بيانا لواقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها أن تسليم البضاعة كان سابقاً على واقعة تحرير الشيك الذي حرر بقيمتها وهو ما يتناقض مع ما أورده الحكم في سياق استدلاله على ثبوت جريمة النصب في حق الطاعن الثاني إذ أنه أورد أن تسليم البضاعة جاء لاحقاً على واقعة تحرير الشيك ومن ثم فإنه يكون فوق قصوره قد شابه التناقض والاضطراب الذي ينبئ عن اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة . مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩١

بإئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد

نائبى رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن ومحمد طلعت الرفاعى



## الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) قتل عمد . قصد جنائى . جريمة ، أركانها ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .  
حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .  
قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والإمارات الخارجية التى تتم  
عليه . استخلاص توافره . موضوعى .

مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل فى حق الطاعنين .

( ٢ ) سبق الإصرار . ظروف مشددة . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه .  
تسبيب غير معيب ، .

البحث فى توافر ظروف سبق الإصرار . موضوعى .

مثال لتسبيب سائق على استخلاص توافره فى حق الطاعنين .

( ٣ ) قتل عمد . ترصد . ظروف مشددة . حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، .

حصول الترصده فى مكان خاص بالجائى . لا ينفى توافره .

خطأ الحكم فى بيان المكان الذى كمن فيه المتهمان لترقب المجنى عليهما . لا يعيبه . طالما أنه غير

مؤثر فى منطقه أو فى النتيجة التى انتهى إليها .

( ٤ ) حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . اثبات ، بوجه عام ، .

إبتناء الحكم على أدله ليس بينها تناسق تام لا يعيبه . مادام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضيا

نهما فى منطق العقل بعدم التناقض .

.....

(٥) قتل عمد . اثبات . بوجه عام . استدلالات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل .

. حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب . . نقض . اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . .

حق محكمة الموضوع في تجزئة التحريات والأخذ بها فيما تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث

دون تحديد مطلق الأعباء منهم .

(٦) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . .

إجراءات . إجراءات المحاكمة . . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب . . نقض . اسباب الطعن . ما لا

يقبل منها . .

النعي على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . عدم قبوله .

عدم جواز إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

(٧) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب . . دفاع

. الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . . إثبات . بوجه عام . .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالاً . كفاية أن

يكون الرد مستفاداً من أدله الثبوت التي أوردتها .

(٨) اثبات . شهود . . خبرة . . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب . . دفاع . الاخلال بحق

الدفاع . ما لا يوفره . . نقض . اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . .

إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام النقض غير مقبولة . علة ذلك ؟

(٩) اثبات . شهود . . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب . . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير

الدليل . .

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة من أقواله بما لا تناقض فيه .

(١٠) إجراءات . إجراءات المحاكمة . . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب . . دفاع . الاخلال بحق

الدفاع . ما لا يوفره . . نقض . اسباب الطعن . ما لا يقبل منها . . قتل عمد .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالاً . كفاية أن يكون الرد

مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها .



( ١١ ) طعن ، الصفة في الطعن ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن . شرط لقبولها .

( ١٢ ) قتل عمد ، ارتباط ، عقوبة ، عقوبة الجرائم المرتبطة ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، .

نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبها الطاعنان وقعت لغرض واحد ومعاقبته على كل منها بعقوبة

واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامة إغفال ذكر الجريمة الأشد .

( ١٣ ) حكم ، وضعه وإصداره ، ، بياناته ، ، تسببه ، تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا

يقبل منها ، .

خلو القانون من النص على وجوب تعيين المتهم بأسمه في منطوق الحكم .

عدم تحديد الحكم في منطوقه من صدر عليه الحكم حضورياً ومن صدر عليه غيابياً من المتهمين . لا

يعيبه . ما دام ذلك واضحاً في مدوناته .

( ١٤ ) حكم ، تسببه ، بيانات التسبب ، ، بطلان . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

بيانات تسبب الأحكام ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .

بطلان حكم الأدانة لعدم إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . مقصور على عدم الإشارة إلى

نصوص القانون الموضوعي دون نصوص القانون المدني . أساس ذلك ؟

١ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف

المحيطة بالدعوى والمظاهر والامارات الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره

في نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكلول إلى قاضى

الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله « أما عن نية القتل التى هى أمر فى نفس الجانى يقصد به ازهاق روح انسان حى وهى متوافرة فى حق المتهمين من اطلاقهم الاسلحة النارية التى أعدوها على المجنى عليهما وموالة ذلك الاطلاق عليهما فى مواضع قاتلة منهم ومن اتجاهات عدة وعدم تركهم لهما إلا من بعد سقوطهما وقد غلب على ظنهم مفارقتهما للحياة » . وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا فى التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين ، فانه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد .

٢ - من المقرر أن البحث عن توافر ظروف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر أن الضغينة التى فى نفوس المتهمين قد ولدت أثراً دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير ورؤية وتدبير فإن استخلاصه لظروف سبق الاصرار يكون سليماً وصحيحاً فى القانون .

٣ - لما كان ما أورده الحكم تدليلاً على توافر ظروف الترصّد كافياً وسائغاً ولا ينفى أن يكون الترصّد فى مكان خاص بالجناه أنفسهم ولا يعيب الحكم من بعد خطؤه - فى موضع منه - فى بيان المكان الذى كمن فيه المتهمان الثالث والرابع طالما أنه غير مؤثر فى منطقة أو النتيجة التى انتهى إليها .

٤ - إن ابتناء الحكم على أدله ليس بينها تناسق تام لا يعيبه مادام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها فى منطق العقل بعدم التناقض .

٥ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ التحريات وتأخذ بها فيما

تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث دون تحديد مطلق الأعيان منهم هذا فضلا عن أن هذا الخلاف لا يؤثر في عقيدة المحكمة باعتبار أن المتهمين جميعا فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ومن ثم فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد .

٦ - لما كان البين من محاضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم ينازع في الوقت الذي حدده شاهد الاثبات استناداً إلى حالة التيبس الرمي والزرقة الرمية بجثة المجنى عليه الأول على نحو ما يدعيه في أسباب طعنه ومن ثم فلا يقبل منهما النعى على المحكمة أغفالها الرد عليه ما دام أنهما لم يتمسكا به أمامها ولا يجوز لهما من بعد إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة هذه المحكمة .

٧ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها والرد عليها رداً صريحاً وإنما يكفي أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .

٨ - لما كان البين في محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يثيرا شيئاً عن التناقض بين الدليلين القولي والفني في شأن مسافهة الإطلاق واستقرار أحد المقدوفات بأمعاء أحد المجنى عليهما ومن ثم فلا يسوغ لهما إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة لأنه دفاع موضوعي .

٩ - من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

١٠ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

١١ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن فإن ما يثيره الطاعنان نعيًا على الحكم من خطأ في مصادرة السلاح المملوك للمتهم الثالث لا يكون مقبولا .

١٢ - لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبتها الطاعنان المستوجبة لعقابهما وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم على كل منهما بعقوبة واحدة هي المقررة لاشد هذه الجرائم وكان الحكم قد قضى على كل منهما بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد .

١٣ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد بين أسماء المتهمين وبين الحاضر منهم والغائب ولم يرد في القانون نص يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه في منطوق الحكم ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحديده في منطوقه من صدر عليه الحكم حضوريا ومن صدر عليه الحكم غيابيا ما دام ذلك واضحا من مدوناته .

١٤ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية إذا نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٠ على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون



الموضوعى على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التى تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات أما اغفال الإشارة إلى نصوص القانون المدنى المتعلقة بالدعوى المدنية فإنه لا يبطل الحكم ويضحى النعى عليه لهذا السبب غير سديد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين - وآخرين حكم عليهما غيابيا - بأنهم - أولا :  
 - قتلوا عمداً ..... مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية معمرة بالذخيرة وترصدوا له بالمكان الذى أيقنوا سلفا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات أخرى هى انهم فى المكان والزمان سالفى الذكر (١) قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية سالفه الذكر وتوجهوا إليه فى المكان الذى أيقنوا سلفا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته . (٢) قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد ..... بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية سالفه الذكر وتوجهوا إليه فى المكان الذى أيقنوا سلفا وجوده فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عيارين ناريتين قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به

الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (٣) شرعوا فى قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتل المجنى عليه سالف الذكر عمداً مع سبق الاصرار والترصد فحاد أحدها وأصاب المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانياً : أحرزوا أسلحة نارية مششخنة مما لا يجوز الترخيص بحيازتها أو احرازها . ثالثاً : أحرزوا ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة سالفه الذكر حاله كونها مما لا يجوز الترخيص بحيازتها واحرازها . وأحالتهم إلى محكمة جنايات أسيوط لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعت كل من ..... ، ..... مدنياً قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائتين وواحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوراً للمتهمين الأول والرابع ( الطاعنان ) عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦ ، / ٢ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع أعمال المواد ٣٢ / ٢ ، ١٧ ، ٣٠ / ٢ من قانون العقوبات أولاً : بمعاقبتهمما بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة لما أسند إليهما وأمرت بمصادرة الأسلحة المضبوطة . ثانياً : فى الدعوى المدنية بالزام المتهمين الاربعة متضامين بأن يؤدوا إلى المدعيتين بالحق المدنى مبلغ مائتين وواحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت باعتبار أن مانسب إليهم هو قتل .....

عمداً مع سبق الأصرار والترصد المقترن بجناية قتل ..... عمداً مع سبق الأصرار والترصد واحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرة بدون ترخيص .  
فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعنان ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانهما بجرائم القتل العمد المقترن مع سبق الاصرار والترصد واحراز الأسلحة النارية والذخيرة بغير ترخيص قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون والبطلان ذلك أن ما أورده الحكم بيانا لنية القتل لا يكفى لاستظهارها ، واستخلاص توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من أمور لا تتجهما ورغم تمسك الدفاع بأنتفائهما ، وجمع بين صورتين متناقضتين للدعوى ذلك أنه فى بيانه لها وتحصيله لأقوال الشاهد ..... أورد أن المتهمين الأربعة أطلقوا النار صوب المجنى عليهما ثم حصل تحريات الشرطة فى أن المتهمين الأول والثانى فقط هما اللذان أطلقا النار على المجنى عليهما بينما وقف المتهمان الثالث والرابع يشدان من أزرهما ، وعول على هذين الدليلين رغم اختلافهما فى تحديد مطلق الأعيرة ، كما تردد فى تحديد المكان الذى كمن فيه المتهمان الثالث والرابع بين منزل أولهما والثانى ، وقد أثار الطاعنان دفاعا قام على المنازعة فى الوقت الذى حدده شاهد الأثبات لوقوع الحادث استنادا

إلى ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن جثة المجنى عليه الأول وجدت في حالة التيبس الرمى والزرقة الرمية بها والتي لا تظهر عادة الا بمرور أكثر من يوم رغم أن تشريح الجثة تم بعد تسع عشر ساعة فقط من الوقت الذي حدده الشاهد لارتكاب الجريمة ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع ولم يعن بتحقيقه رغم جوهريته ، كما أنهما نازعا في المكان الذي قرر شاهد الاثبات أن الحادث وقع فيه واستدلا على ذلك بعدم العثور على طلقات فارغة - رغم كثرتها على حد قول الشاهد - أثناء المعاينة وعدم وجود آثار الإطلاق على حوائط وأبواب المنازل المحيطة بمكان الحادث وعدم وجود آثار دماء إلا أن الحكم قد أطرح هذا الدفاع برد غير سائق لم يتناول فيه كل ما ساقه الطاعنان دليلا على صدقه ، ولم يعرض الحكم لما أثاره الدفاع عما ورد بتقرير الصفة التشريحية من وجود مقذوف استقر في أمعاء المجنى عليه وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الإطلاق من مسافة لا تقل عن خمسة وعشرين مترا وهو ما يتناقض مع قول الشاهد من أن مسافة الإطلاق كانت بين ثلاثة أو أربعة أمتار ، هذا فضلا عن أن ما خلص إليه الحكم من إنتفاء التناقض بين أقوال الشاهد في تحقيقات النيابة وأثناء المعاينة في خصوص تحديد مسار المجنى عليهما واتجاههما قبل الحادث يخالف الثابت بالأوراق ، هذا إلى أن الحكم أطرح أوجه الدفاع المبدأة من الطاعنين قولا منه بعدم أطمئنانه إليها دون بيان ماهيتها واجتزأ بعضها ورد عليها بما لا يصلح ردا . وأخطأ الحكم في قضائه بمصادرة السلاح المملوك للمتهم الثالث رغم أنه مرخص له بحيازته واحرازه ، وأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات دون أن يبين أيا من



الجرميتين اللتين دان الطاعنين بهما هي الاشد ، ولم يحدد فى منطوقه بالاسم من صدر عليه الحكم حضوريا ومن صدر عليه الحكم غيابيا ، وأخيرا فقد قضى الحكم فى الدعوى المدنية بالزام الطاعنين بالتعويض المؤقت - بالتضامن مع باقى المحكوم عليهم - دون الاشارة إلى نص المادة ١٦٩ من القانون المدنى . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد المقترن مع سبق الأصرار والترصد واحراز الأسلحة النارية والذخيرة بغير ترخيص التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ولا يمارى الطاعنان فى أن لها أصل ثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والامارات الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما بضمرة فى نفسه ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكلول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله « أما عن نية القتل التى هى أمر فى نفس الجانى يقصد به ازهاق روح انسان حى وهى متوافرة فى حق المتهمين من اطلاقهم الاسلحة النارية التى أعدها على المجنى عليهما وموالة ذلك الأطلاق عليهما فى مواضع قاتلة منهم ومن اتجاهات عدة وعدم تركهم لهما إلا من بعد سقوطهما وقد غلب على ظنهم مفارقتهما للحياة » . وإذا كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا

وسائغا فى التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين ، فانه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر سبق الاصرار فى قوله : « انه لما كان سبق الاصرار الذى هو أمر نفسى يضمه الجانى وتنم عنه أمارات خارجية قد ثبت فى حق المتهمين وذلك أخذاً من سابق الخلافات بينهم والمجنى عليهما والشاهد بسبب اتهام الأخير فى اصابة والد الأوليين منهما ومن اجتماع كلمتهم على اعداد وسائل الاعتداء القاتلة بطبيعتها - الاسلحة النارية المشخنة - وحشوها بذخائر عدة ومن توجههم إلى مكان الحادث بغية اطلاقها على المجنى عليه فيه » . كما استظهر توافر ظرف الترصد بقوله « وحيث أنه عن ظرف الترصد الذى هو ظرف مكانى يراد به ترصد الجانى بالمجنى عليه فترة من الوقت طالت أو قصرت فى مكان يوقن مرورة فيه سلفاً رصداً لحركته بقصد الاعتداء على حياته وهو متوفر من أعداد المتهمين لكميين مختلفين تكون الأول من المتهمين الأول والثانى بمنزل ..... وضم الثانى كلا من المتهمين الثالث والرابع بمنزل المتهم الأخير حاملين الاسلحة النارية محشوه بالذخائر فى وضع الاطلاق انتظاراً للمجنى عليهما الواقع مسكنها بطريق مكنهم مع يقينهم الكامل المسبق بأن المجنى عليهما لا بد مارين بهما بطريق الكمين " وكان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر أن الضغينة التى فى نفوس المتهمين قد ولدت أثراً دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن استخلاصه لظرف سبق

الأصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون . كما أن ما أورده الحكم تدليلاً على توافر ظرف الترصد كافياً وسائغاً ولا ينفيه أن يكون الترصد في مكان خاص بالجناة أنفسهم ولا يعيب الحكم من بعد خطؤه - في موضع منه - في بيان المكان الذي كمن فيه المتهمان الثالث والرابع طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اعتنق صورة واحدة للدعوى مؤداها أن المتهمين الأربعة أطلقوا النار على المجنى عليهما وكان اعتناق الحكم لهذه الصورة لا يتناقض مع ما أورده من تحريات عول عليها في قضائه تضمنت أن إطلاق النار كان من المتهمين الأول والثاني دون المتهمين الثالث والرابع اللذين اقتصر دورهما على شد أزر زميليهما . ذلك أن ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام لا يعيبه مادام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضياً لها في منطق العقل بعدم التناقض . هذا فضلاً عن أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ التحريات وتأخذ بها فيما تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث دون تحديد مطلق الأعيان منهم هذا فضلاً عن أن هذا الخلاف لا يؤثر في عقيدة المحكمة باعتبار أن المتهمين جميعاً فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم ينازع في الوقت الذي حدده شاهد الاتبات استناداً إلى حالة التيبس الرمي والزرقة الرمية بجثة المجنى عليه الأول على

نحو ما يدعيه في أسباب طعنه ومن ثم فلا يقبل منهما النعى على المحكمة أغفالها الرد عليه مادام أنهما لم يتمسكا به أمامها ولا يجوز لهما من بعد إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة هذه المحكمة لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين وأن نازعا في مكان وقوع الحادث إلا أنهما لم يستندا إلى عدم وجود دماء بمكانه على نحو ما ورد بأسباب طعنهما ومن ثم فلا يجوز لهما الاستناد إلى أساس جديد للتدليل على صحة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على منازعة الطاعنين في مكان الحادث استدلالا بعدم وجود طلقات فارغة فيه واطرحه بقوله « أما ما أثاره الدفاع عن عدم وجود طلقات فارغة بمكان الحادث فلا ينال من صحة الدليل في الدعوى ذلك أن الثابت أن الواقعة حدثت في زهاء الثالثة والنصف مساء ولم تجر معاينة إلا في التاسعة مساء أى بعد انقضاء خمس ساعات ونصف الساعة ومكان الحادث طريق عمومي عج به جمهور الناس على ما شهد به ..... ولم يشبت بالأوراق أن أحداً قد عني أثر الحادث بالتحفظ على أثاره عقب وقوعه » ، وكان ما أورده الحكم رداً على دفاع الطاعنين سائفاً وكافياً لا طراحه ومن ثم فإنه لا محل للنعى على الحكم في هذا الخصوص ولا يعيب الحكم أغفاله الرد على ما استدل به الطاعنان على صحة هذا الدفاع من عدم وجود آثار للمقذوفات بحوائط وأبواب المنازل المحيطة بمكان الحادث . لما هو مقرر



من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وتفصيلها في كل جزئية منها والرد عليها ردا صريحا وانما يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها ولا يعدو أن يكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد سوى محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان محكمة الموضوع بالدليل الصحيح وهو مالا يقبل لدى محكمة النقض . هذا فضلا عن أن هذا الدفاع يدحضه الواقع الذى أثبتته الحكم فى مدوناته نقلا عن معاينة النيابة - التى لا يمارى الطاعنان فى صحة اسناد الحكم بشأنها - من أنه وجد أسفل جثتى المجنى عليهما آثار دماء غزيرة . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يثيرا شيئا عن التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى شأن مسافة الاطلاق واستقرار أحد المقذوفات بأعضاء أحد المجنى عليهما ومن ثم فلا يسوغ لهما إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة لانه دفاع موضوعى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الدفاع عن تناقض الشاهد ..... فى تحديد مسار المجنى عليهما واتجاههما قبل الحادث واطراحه بقوله « أما عن قول الدفاع بتناقض الشاهد فى بيان وجهة قدوم المجنى عليهما واتجاه سيرهما قبل الاعتداء بين ما قرره بالتحقيقات عما ذكره بالمعاينة طالما كان الثابت بالتحقيقات ( ص ١٦ ) قول الشاهد لمقدم المجنى عليهما وسيرهما بالشارع موقع الحادث مرورا بمنزل

..... واتجاهها إلى منزل ..... وكان قد بان من الرسم الكروكي  
 لمكان الحادث أن ذلك الاتجاه من الشمال إلى الجنوب وهو ذات القول الذى أصر عليه  
 لدى تصويره للحادث أثناء المعاينة ومن ثم فإن المحكمة تعتقد بعدم التناقض فى  
 هذا الصدد بين روايته بالتحقيقات وما قرره بالمعاينة « وكان البين من المفردات  
 التى أمرت المحكمة بضمها سلامة ما خلص إليه الحكم فى هذا الخصوص فإن النعى  
 عليه بدعوى مخالفة الثابت بالأوراق لا يكون له محل ولا يعيبه أن يكون الشاهد قد  
 تناقض فى تسمية الاتجاه الذى قدم منه المجرى عليهما لما هو من المقرر أن تناقض  
 الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة من تلك  
 الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد  
 تناول بالرد على ما أثاره الدفاع من أوجه دفاع جوهرية واطرحها برود سائغة .  
 وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد  
 على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدله الثبوت السائغة  
 التى أوردها الحكم وكان الطاعنان لا يدعيان أن الحكم قد أغفل الرد على دفاع هام  
 مؤثر فى الدعوى فإن ما يثيراه نعيًا على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما  
 كان ذلك وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا  
 بشخص الطاعن فإن ما يثيره الطاعنان نعيًا على الحكم من خطأ فى مصادرة السلاح  
 المملوك للمتهم الثالث لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين الجرائم التى

ارتكبتها الطاعنان المستوجبة لعقابهما وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم على كل منهما بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم وكان الحكم قد قضى على كل منهما بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد بين أسماء المتهمين وبين الحاضر منهم والغائب ولم يرد في القانون نص يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحديده فى منطوقه من صدر عليه الحكم حضوريا ومن صدر عليه الحكم غيابيا مادام ذلك واضحا من مدوناته . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية اذ نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٠ على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاشارة إلى نصوص القانون الموضوعى على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التى تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات أما اغفال الاشارة إلى نصوص القانون المدنى المتعلقة بالدعوى المدنية فإنه لا يبطل الحكم ويصحى النعى عليه لهذا السبب غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو

النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .



### الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ القضائية

اثبات ، اعتراف ، شهود ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، محاماة ، دفاع ، الاخلال بحق

الدفاع ، ما يوفره ، . . نقض ، اسباب الطعن ، ما يقبل منها ، .

اعتبار متهم شاهداً على متهمين آخرين بتحقيق به التعارض بين مصالحهم بما يستلزم فصل دفاعه

عنهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً . اخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محامياً واحداً تولى الدفاع عن الطاعنين الثلاثة ، كما يتضح من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بادانتهم على اعتراف الطاعن الثالث بارتكابه الحادث مع الطاعنين الأول والثاني اللذين إلتزما جانب الإنكار ، مما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن الثالث شاهد اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم ويستلزم فصل دفاع الطاعن الثالث عن دفاع الطاعنين الأول والثاني . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع . مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا - وآخر حدث ..... عمدا بأن  
صعدوا إليها بمسكنها بهدف سرقة متاعها ولما حاولت الاستغاثة بادر المتهمان الثانى  
والثالث بشل مقاومتها فى حين قام المتهم الأول بكتم أنفاسها والاطباق على عنقها  
قاصدين قتلها فأحدثوا بها الاصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية  
والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وكان القصد من الأولى  
ارتكاب جنحة السرقة . ذلك أن الجناة فى ذات الزمان والمكان (١) واقعوا المجنى  
عليها سائلة الذكر بغير رضاها بأن شلوا مقاومتها وتتابعوا على اغتصابها الأمر  
المنطبق عليه المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات . (٢) سرقوا الحلى الذهبية المبينة  
الوصف بالتحقيقات للمجنى عليها المذكورة وكان ذلك من مسكنها وبطريق التسور  
من الخارج الأمر المنطبق عليه المادة ٣١٦ مكررا ثانيا / ثالثا من قانون العقوبات .  
واحالتهم إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر  
الاحالة . وادعى ..... أرمل المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ  
واحد على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى ..... ( ابن المجنى عليها )  
عن نفسه وبصفته مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت  
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقة  
المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ  
قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وبأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية عن  
نفسه وبصفته مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت بعد استبعاد جريمة  
مواقعة المجنى عليها بغير رضاها من الوصف .

فطعن الاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه إنه اذ دانهم بجريمة القتل العمد بقصد ارتكاب جنحة سرقة والزامهم بالتعويض ، قد شابه بطلان فى الإجراءات أثر فيه وأنطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد بالدفاع عنهم جميعا على الرغم من تعارض مصالحهم ، اذ عول الحكم من بين ما عول عليه فى قضائه على اعتراف الطاعن الثالث على نفسه وعلى الطاعنين الأول والثانى مما كان يتعين معه أن توكل مهمة الدفاع عن الأخيرين إلى محام مستقل ، وذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعنين الثلاثة ، كما يتضح من الحكم المطعون فيه أنه أعتمد فى قضائه بادانتهم على اعتراف الطاعن الثالث بارتكابه الحادث مع الطاعنين الأول والثانى اللذين التزما جانب الإنكار ، مما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن الثالث شاهد اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم ويستلزم فصل دفاع الطاعن الثالث عن دفاع الطاعنين الأول والثانى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع . مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المدعيين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد

نائبى رئيس المحكمة واحمد عبد الرحمن ومحمد طلعت الرفاعى



## الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض ، سقوط الطعن ، .

عدم تقدم المحكوم عليه لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر

طعنه . أثره : سقوط الطعن .

( ٢ ) محكمة الجنايات . حكم ، سقوطه ، . نقض ، مايجوز الطعن فيه من احكام ، . نيابة عامة .

طعن ، الطعن بالنقض ، .

جواز طعن النيابة العامة بالنقض فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى جنابة . أساس ذلك ؟

( ٣ ) اختلاس اموال اميرية . استيلاء على مال عام . جريمة ، اركانها ، . موظفون عموميون . قصد

جنائى .

اختلاف جريمة الاختلاس عن جريمة الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق . رغم

وقوعها جميعاً من موظفين عموميين على مال عام .

جريمة الاختلاس . من صور خيانة الامانة ويكون المال فيها فى حيازة الجانى . تحقيقها بتغيير

الأمين نيته فى حيازة المال الموقن عليه من حيازة ناقصة على سبيل الأمانة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

تسهيل الاختلاس . يخضع للقواعد العامة فى الاشتراك فى أحوال المساهمة الجنائية فى الاختلاس .

(٤) استيلاء على مال عام . جريمة ، أركانها ، . موظفون عموميون . فاعل أصلي . شريك . حكم

« تسببه . تسبب معيب » .

قيام جرمي الاستيلاء على مال عام أو تسهيل الاستيلاء عليه . ليس رهنا بكون المال فيهما في حيازة الجاني .

جرمنا الاستيلاء على مال عام أو تسهيل الاستيلاء عليه . مناط تحققهما ؟

إدانة الحكم المطعون فيه المتهم الأول بجريمة اختلاس أموال عامة وجدت في حيازته بسبب وظيفته وإدانة المتهم الثاني بجريمة تسهيل إستيلاء المتهم الأول على ذات المال موضوع تهمة الاختلاس رغم اقتضاها ألا يكون المال في حيازته . يعيبه بالاضطراب والتخاذل .

(٥) نقض ، أثر الطعن ، ، الحكم في الطعن ، .

امتداد أثر الطعن للمحكوم عليه الذي قضى بسقوط طعنه وكذلك للمحكوم عليه غيابيا الذي

طعنتم النيابة العامة ضده بالنقض . علة ذلك ؟

١ - لما كان المحكوم عليه ..... - وفق ما أفصحت عنه النيابة

العامة - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابياً من محكمة أمن الدولة العليا بإدانة المطعون ضده - ..... - إلا أنه وقد أفصحت النيابة العامة عن

أن هذا الحكم مازال قائماً لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره وصدور حكم فيها ، وكانت المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادرة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد أجازت للنسبة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنابات فـ ، غيبة المتهم بجناية فإن طعنها يكون جائزاً .



٣ - إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وجريمتى الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق المنصوص عليهما في المادة ١١٣ من ذات القانون وإن كانت من الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين على المال العام إلا أن كلا منهما تختلف عن الأخرى ، فجريمة الاختلاس ما هي إلا من صور خيانة الأمانة ويكون فيها المال في حيازة الجاني وتحقق الجريمة بتغيير الأمين نيته في حيازة المال المؤتمن عليه من حيازة ناقصة على سبيل الأمانة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، ولذلك فإن تسهيل الاختلاس لم يكن بحاجة إلى أن يجعله المشرع جريمة خاصة اكتفاء بتطبيق القواعد العامة في الاشتراك في أحوال المساهمة الجنائية في الاختلاس .

٥ - جريمتى الاستيلاء على المال العام أو تسهيل الاستيلاء عليه فإن المال لا يكون في حيازة الجاني - فإذا قام الموظف بنشاط إيجابي أو سلبي بقصد تسهيل استيلاء الغير على هذا المال فإنه وفقا للقواعد العامة يعتبر الموظف في هذه الحالة مجرد شريك بالمساعدة للغير الذي استولى على المال العام وقد يكون هذا الغير فرداً عادياً من آحاد الناس مما يجعل جرمته سرقة عادية أو نصباً فيستفيد الموظف باعتباره شريكاً له لذلك تدخل المشرع في المادة ١١٣ من قانون العقوبات للحيلولة دون هذه النتيجة باعتبار أن الموظف العام هو المستول عن وقوع هذه الجريمة ولولا فعله الاجرامي لما استولى هذا الغير على المال فاعتبر الموظف فاعلاً أصلياً في جريمة خاصة تسمى بتسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو ما في حكمها وبناء على هذا الوصف الجديد فإن الغير هو الذي يصبح شريكاً للموظف في هذه الجريمة الخاصة ما لم يكن هذا الغير موظفاً عاماً لأنه في الحالة الأخيرة يسأل بوصفه فاعلاً

أصلها في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم الأول - المحكوم عليه غيابيا والمطعون ضده في الطعن المقدم من النيابة العامة - بجريمة اختلاس أموال عامة وجدت في حيازته بسبب وظيفته ودان الطاعن بجريمة تسهيل إستيلاء المتهم الأول على ذات المال موضوع تهمة الاختلاس وهي جريمة مقتضاها ألا يكون المال في حيازته فان الحكم المطعون فيه يكون قد جمع بين صورتين متعارضتين وأخذ بهما معاً مما يشوبه بالاضطراب والتخاذل ويدل على اختلال فكرته عن العناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها وهو ما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

٦ - لما كان السبب الذي من أجله نقض الحكم يتصل بالمحكوم عليه -  
..... - الذي قضى بسقوط طعنه وكذلك المحكوم عليه غيابيا المتهم الأول - ..... - الذي طعنت النيابة العامة ضده بالنقض فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهما .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... - ٢ ..... ( طاعن )  
 ٣ - ..... - ٤ ..... - ٥ ..... ( طاعن ) ٦ - .....  
 بأنهم المتهم الأول - بصفته موظفا عموميا ( صراف خزينة شركة ..... فرع  
 ..... اختلس مبلغ ٣٣٠, ٤١٩٥٣ المملوك للجهة سالفه الذكر والذي وجد في  
 حيازته بسبب وظيفته حال كونه من الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة وقد  
 ارتبطت هذه الجناية بجنايتي تزوير في محرر رسمي واستعماله ارتباطا لا يقبل  
 التجزئة هما أنه في الزمان والمكان سالف الذكر ( أ ) بصفته سالفه الذكر ارتكب  
 أثناء تأديته لوظيفته تزويرا في محرر رسمي هو تابلوه الصراف بجعله واقعة مزورة  
 في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن لم يثبت عدد ٢٧٩ قسيمة والبالغ  
 قيمتها ٩١٥, ١٨٦ جنيه المبينة بالتحقيقات بالتابلوه حالة تحريره المختص بوظيفته  
 وتمكن بهذه الوسيلة من اختلاس قيمتها (ب) استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن  
 قدمه للمختصين بالشركة للمحاسبة على أساسه مع علمه بتزويره . المتهمون الثاني  
 (طاعن) والثالث والسادس بصفتهم موظفين عموميين ( الثاني والثالث أمينا قسم  
 المعصرة بشركة ..... فرع ..... والسادس كمنترول بذات الشركة »  
 سهلوا للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٩١٥, ٣٩١٨ جنيه المملوك للجهة  
 سالفه الذكر وارتبطت هذه الجناية بجنايتي تزوير في محررات رسمية واستعمالها  
 ارتباطا لا يقبل التجزئة هما أنه في الزمان والمكان سالف الذكر ( أ ) المتهمان

الثنائ والثالث - بصفئها سالفه الذكر ارتكبا أثناء تأديتهما لوظيفتهما تزويرا فى محررات رسمية هى كشوف مسلسل مبيعات يومى والقسائم المبينة بالتحقيقات بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن لم يثبتا القسائم البالغ عددها ٢٧٩ والتي ضبطت لدى المتهم الأول بكشوف مسلسل المبيعات اليومى ولم يثبتا تاريخ تحرير هذه القسائم بها حال تحريرها المختصين بوظيفتهما مما مكن المتهم الأول من الاستيلاء على قيمتها (ب) - استعملا المحررات المزورة « كشوف مسلسل المبيعات اليومى » بأن قدماها للمختصين بالشركة للمحاسبة على أساسها مع علمهما بتزويرها . المتهمان الثانى ( طاعن ) والثالث - اختلسا البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٢٣١٢٣, ٤٩٧ جنيه المملوكة للجهة سالفه الذكر والتي وجدت فى حيازتهما بسبب وظيفتهما حال كونهما من الأمناء على الودائع وسلم إليهما المال بهذه الصفة المتهم الثانى ( طاعن ) - أختلس البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٧٦٤, ٤٧٠٩ جنيه المملوكة للشركة سالفه الذكر والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة . المتهم الرابع - بصفته موظفا عموميا ( أمين عهدة المنزلية ج بشركة ..... فرع ..... اختلس البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٥٣١٦, ٤٩١ جنيه المملوكة للجهة سالفه الذكر والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة . المتهم الخامس ( طاعن ) أ - بصفته موظفا عموميا ( مدير فرع شركة ..... أضر عمدا بأموال ومصالح الجهة التى يعمل بها بأن مكن المتهمين من الأول حتى



الرابع من اختلاس عهدهم على النحو سالف الذكر بان تعتمد عدم جرد عهدة الصراف يوميا وتوريد الحصيلة لحساب الشركة بالبنك . ب - بصفته سالفه الذكر سهل للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق على قيمة القسائم المبينة بالتحقيقات والبالغة ٣٩١٨٦,٩١٥ جنيه المملوكة للشركة سالفه الذكر بتعمده عدم جرد الصرافه وتوريد حصيلتها لحساب الشركة بالبنك ، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للمتهمين الأول والثالث وحضوريا للباقيين عملا بالمواد ١١٢/١ ، ٢ ، (أ) ، ١١٣/١ ، ٢ ، ١١٦/١ مكرراً ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٩/ب ، ١١٩/هـ مكرراً من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من ذات القانون أولا - بمعاقبة الأول بالاشغال الشاقة المؤبدة عما نسب إليه ويعزله من وظيفته وبالزامه برد مبلغ ٣٩١٨٦,٩١٥ جنيه وبغرامة مساوية لمبلغ الرد المحكوم به ثانيا - بمعاقبة كل من الثانى والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنوات ويعزلهما من وظيفتها عن التهمة الأولى المسندة إليهما وببراءتهما من باقى التهم المسندة إليهما . ثالثا - بمعاقبة الخامس بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه ويعزله من وظيفته . رابعاً - براءة كل من الرابع والسادس عما أسند إليهما .

فطعن كل من الاستاذ / ..... عن المحكوم عليه الثانى ، والاستاذ /

..... المحامى عن المحكوم عليه الخامس والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق

النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه ..... وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة -  
لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر  
طعنه فيتعين الحكم بسقوطه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا من محكمة أمن الدولة العليا  
بادانة المطعون ضده - ..... - إلا أنه وقد أفصحت النيابة العامة عن  
أن هذا الحكم ما زال قائما لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه واعادة نظر الدعوى  
فى حضوره وصدور حكم فيها ، وكانت المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد أجازت للنياية  
العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من  
محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية فإن طعنها يكون جائزا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن ..... على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه  
بجريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام بغير حق للغير قد شابه القصور والتناقض  
فى التسبيب ذلك بانه استدل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن بأمر لا تتجه  
ولا تستقيم مع ما قضى به الحكم من براءته من تهمة الاختلاس التى اسندت إليه مما  
يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات

وجريمتى الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق المنصوص عليهما في المادة ١١٣ من ذات القانون وإن كانت من الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين على المال العام إلا أن كلا منها تختلف عن الأخرى ، ف الجريمة الاختلاس ماهى إلا من صور خيانة الأمانة ويكون فيها المال فى حيازة الجانى وتتحقق الجريمة بتغيير الأمين نيته فى حيازة المال المؤتمن عليه من حيازة ناقصة على سبيل الامانة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، ولذلك فإن تسهيل الاختلاس لم يكن بحاجة إلى أن يجعله الشرع جريمة خاصة أكتفاء بتطبيق القواعد العامة فى الاشتراك فى أحوال المساهمة الجنائية فى الاختلاس . بعكس الحال فى جريمتى الاستيلاء على المال العام أو تسهيل الاستيلاء عليه فإن المال لا يكون فى حيازة الجانى - فإذا قام الموظف بنشاط ايجابى أو سلبى بقصد تسهيل استيلاء الغير على هذا المال فإنه وفقا للقواعد العامة يعتبر الموظف فى هذه الحالة مجرد شريك بالمساعدة للغير الذى استولى على المال العام وقد يكون هذا الغير فرداً عادياً من أحاد الناس مما يجعل جريمته سرقة عادية أو نصباً فيستفيد الموظف باعتباره شريكاً له لذلك تدخل المشرع فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات للحيلولة دون هذه النتيجة باعتبار أن الموظف العام هو المسئول عن وقوع هذه الجريمة ولولا فعله الاجرامى لما استولى الغير على هذا المال فاعتبر الموظف فاعلاً أصلياً فى جريمة خاصة تسمى بتسهيل الاستيلاء ، بغير حق على مال الدولة أو ما فى حكمها وبناء على هذا الوصف الجديد فإن الغير

هو الذى يصبح شريكا للموظف فى هذه الجريمة الخاصة مالم يكن هذا الغير موظفا عاما لأنه فى الحالة الأخيرة يسأل بوصفه فاعلا أصليا فى جريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم الأول - المحكوم عليه غيابيا والمطعون ضده فى الطعن المقدم من النيابة العامة - بجريمة اختلاس أموال عامة وجدت فى حيازته بسبب وظيفته ودان الطاعن بجريمة تسهيل استيلاء المتهم الأول على ذات المال موضوع تهمة الاختلاس وهى جريمة مقتضاها إلا يكون المال فى حيازته فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جمع بين صورتين متعارضتين وأخذ بهما معاً مما يشوبه بالاضطراب والتخاذل ويدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها وهو ما يعجز محكمة النقض أعمال رقابتها على الوجه الصحيح ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان السبب الذى من أجله نقض الحكم يتصل بالمحكوم عليه - ..... - الذى قضى بسقوط طعنه وكذلك المحكوم عليه غيابيا المتهم الأول - ..... - الذى طعنت النيابة العامة ضده بالنقض فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهما بغير حاجة لبحث وجه الطعن المقدم من النيابة العامة ضد المتهم الأول .



جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوي يوسف وعادل

عبد الحميد ومحمود البنا نواب رئيس المحكمة وسمير انيس



### الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) مواد مخدرة . وصف التهمة . قصد جنائي . نقص ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

اقتصار التعديل على إستبعاد قصد التعاطي وإعتباره محرزا للمخدر مجردا من القصور لا يقتضي تنبيه الدفاع . أساس ذلك ؟

( ٢ ) نيابة عامة . اختصاص ، الاختصاص المكاني ، إجراءات ، إجراءات التحقيق ، تفتيش ، إذن التفتيش . اصدارة ، .

قيام وكيل النيابة بإجراء تحقيق في جريمة رفعت في دائرة اختصاصه المكاني بجيز له تعقب المتهم ومتابعة التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأ منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني . ما دامت ظروف التحقيق ومقتضياته استوجبت متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . ويكون إذن التفتيش الصادر منه في هذه الحالة صحيحا ومنتجا لآثاره .

( ٣ ) نيابة عامة . إجراءات ، إجراءات التحقيق ، مأمورو الضبط القضائي ، اختصاصهم ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، . نقص ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

لعضو النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه تكليف أي من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .

سريان النص على كافة إجراءات التحقيق . شرط ذلك ؟

(٤) مواد مخدرة . جريمة ، اركانها ، . قصد جنائي . اثبات ، بوجه عام ، . حكم ، تسببيه . تسبيب

غير معيب ، .

كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها ولو أحرزها ماديا شخصا غيره .

( ٥ ) مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه . تسبيب

غير معيب ، .

القصد الجنائي في جريمة احرار أو حيازة جوهر مخدر . متى يتحقق ؟

تحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر غير لازم . كفاية إيراد الوقائع والظروف الدالة عليه .

( ٦ ) اثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . حكم ، ما لا يعيبه ، . تسببيه .

تسبيب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ،

إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت أقوالهم

متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها .

( ٧ ) دفع ، الدفع بشيوع الاتهام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ،

الدفع بشيوع الاتهام . موضوعي . الرد عليه صراحة غير لازم . استفادة الرد ضمنا من القضاء بالادانة .

( ٨ ) دفع ، الدفع بنفي التهمة ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . دفاع ، الاخلال

بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

نفي التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

( ٩ ) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، إجراءات المحاكمة ، إحالة ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا

يقبل منها ، .

عدم قبول النعى ببطالان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . ما دام لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

( ١٠ ) استدالات ، تلبس ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

عدم قبول نعى الطاعن بأسباب الطعن بشأن عدم جدية التحريات والخوض فى أمر التلبس بالجريمة .

لعدم اتصاله بقضاء الحكم .

١ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم ، وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد التى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد التعاطى لدى الطاعن ومن ثم استبعاده دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد ، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين أعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجرداً من قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى لا يقتضى تنبيه الدفاع ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته

متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التى بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق ان يتعقب المتهم وان يتابع التحقيق فى مكان آخر غير الذى بدأه منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى ومن ثم تكون هذه الاجراءات كلها صحيحة ولما كان ما اثبتته الحكم وتقره عليه المحكمة أخذاً بما جاء بالمفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ان وكيل نيابة ..... تولى اجراءات التحقيق فى جناية قتل اقترفت بدائرة اختصاصه المحلى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فأصدر اذناً بتفتيش مسكن الطاعن . المتهم فى الجناية سالفه الذكر - الكائن بدائرة مركز ديروط ، فإن هذا الاذن يكون قد صدر ممن يملكه وينتج اثره القانونى .

٣ - لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق ويتيح أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير أستجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق المندوب له خارج دائرة اختصاصه المكانى طالما كان هذا الإجراء فى صدد دعوى بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها فى دائرة اختصاصه وانعقد الاختصاص فيها لسلطة التحقيق النادرة .

٤ - لما كان لا يشترط لاعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المخدرة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره .

٥ - القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة جوهر مخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت محكمة



الموضوع غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما أوردته فى حكمها من الوقائع والظروف كافيا فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

٦ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٧ - الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا - تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .

٨ - نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم وبحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه أطرحها ومن ثم فان ما يشيره الطاعن من قول بأن المحكمة لم تعرض لما ساقه من قرائن على عدم اقترافه الجريمة وأن الاتهام ملفق لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط - معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٩ - لما كان الثابت من مطالعة معاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الإحالة وكان هذا القرار إجراء سابق على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن اثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

١٠ - لما كان باقى مايشيره الطاعن بأسباب طعنه بشأن عدم جدية التحريات وخوض فى أمر التلبس بالجريمة ، أمر لم يتصل بقضاء الحكم ومن ثم فان منعاه فى هذا الخصوص يضحى غير مقبول .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - حاز بقصد التعاطى جوهرًا مخدرًا "حشيش" بدون تذكرة طبية وفى غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورًا عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريمه ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجردا من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وشابه الخطأ فى تطبيق القانون واعتراه قصور فى التسبيب وراى عليه البطلان ، ذلك بأنه نفى عن الطاعن قصد التعاطى دون أن ينبه الدفاع إلى هذا التعديل فى وصف التهمة ، كما أن محامى الطاعن دفع ببطلان اذن تفتيش مسكن الطاعن الصادر من وكيل نيابة ..... لتجاوزه حدود اختصاصه المحلى لأن

مسكنه إذ يقع بناحية مركز ديروط محافظة أسيوط فانه يخرج عن نطاق اختصاصه مكانيا وكذلك أن من اسند إليه تنفيذ هذا الاذن لا يختص - باجرائه محليا بيد أن الحكم تناول هذا الدفع وأطرحه بتبرير غير سائغ هذا إلى أن الحكم اكتفى فى بيان مؤدى أقوال الشاهد الثانى بالاحالة إلى شهادة الشاهد الأول . كما أنه التفتت عن دفاعه بشيوع التهمة ودفاعه بنفى التهمة بالاضافة إلى ذلك فقد شابه البطلان ، ذلك بأن قرار المستشار المحامى العام لنيابة أسيوط باحالته إلى محكمة الجنايات تم بناء على تحقيقات نيابة ..... التابعة لمحافظة المنيا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدر مجردا من القصد التى دان الطاعن بها ، وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الأصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم ، واذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا للوصف الجديد التى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل

على توافر قصد التعاطي لدى الطاعن ومن ثم استبعاده دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عنصر جديد ، فان الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا من قصود الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى لا يقتضى تنبيه الدفاع ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان التفتيش واطرحه تأسيسا على أن وكيل نيابة دير مواس بدأ التحقيق فى جناية وقعت فى دائرة اختصاصه وقد اقتضت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها إلى خارج النطاق المحلى لنيابة دير مواس وان له ان يتعقب المتهم فى ذلك المكان الذى يتجاوز اختصاصه لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فان هذه الاجراءات التى بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق فى مكان آخر غير الذى بدأه منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى ومن ثم تكون هذه الإجراءات كلها صحيحة ولما كان ما أثبتته الحكم وتقره عليه المحكمة أخذا بما جاء بالمفردات المضمونة تحقيقا لوجه الطعن أن وكيل نيابة ديرمواس تولى إجراءات التحقيق فى جناية قتل اقترفت بدائرة اختصاصه المحلى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات امتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فأصدر اذنا بتفتيش مسكن الطاعن .



المتهم في الجناية سالفة الذكر - الكائن بدائرة مركز ديروط ، فإن هذا الاذن يكون قد صدر ممن يملكه وينتج أثره القانوني أما ما ينعاه الطاعن من بطلان إجراءات التفتيش التي تمت نفاذا لاذن التفتيش سالف الذكر بمقولة أن من نيط به تنفيذه من رجال الضبط القضائي غير مختص مكانيا بإجرائه فمردود بدوره بأنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن رئيس مباحث ..... قد قام بالتفتيش بناء على نديه لذلك من نيابة ..... التي انعقد لها الاختصاص به على النحو السالف ، وكان للنيابة أن تباشر بنفسها أعمال التحقيق التي اختصها بها القانون أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذه عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تميز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق المندوب له خارج دائرة اختصاصه المكاني طالما كان هذا الإجراء في صدد دعوى بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في دائرة اختصاصه وانعقد الاختصاص فيها لسلطة التحقيق النادية . الأمر الذي رعاه الحكم المطعون فيه ويرد ترتيبها عليه رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش وإجراءات التفتيش وما ترتبت عليهما ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا

لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . وكان القصد الجنائي في جريمة احراز أو خيانة جوهر مخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة . وكانت محكمة الموضوع غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما أوردته في حكمها من الوقائع والظروف كافيا في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم استظهار الحكم علم الطاعن بكنه المخدر المضبوط يكون على غير اساس لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم أن يجيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال المقدم ..... متفقة مع أقوال الرائد ..... التي أحال عليها الحكم فان منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن من قالة القصور يكون في غير محله لما كان ذلك ، وكان التفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة

الاثبات التي أوردها الحكم وبحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قول بأن المحكمة لم تعرض لما ساقه من قرائن على عدم اقترافه الجريمة وأن الاتهام ملفق لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الاحالة ، وكان هذا القرار اجراء سابق على المحاكمة فانه لا يقبل من الطاعن اثاره أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة الموضوع ومن ثم يضحى هذا النعى غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه بشأن عدم جدية التحريات وخوض فى أمر التلبس بالجريمة ، أمر لم يتصل بقضاء الحكم ومن ثم فإن منعه فى هذا الخصوص يضحى غير مقبول . ويضحى الطعن برمته على غير اساس متعين الرفض .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن ومحمود

رضوان وصلاح عطية نواب رئيس المحكمة ورضوان عبد العليم .



## الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) إعدام . نقض . ميعاده . نيابة عامة .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام دون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟

( ٢ ) قتل عمد . إعدام . نقض . حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون .

رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب

نقضها الحكم للخطأ في القانون أو بطلانه . غير مقبذة بأوجه الطعن أو مبنى رأي النيابة العامة . المواد

٢/٣٥ ، ٢/٣٩ ، ٣ ، ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ٣ ) محكمة الجنايات . الإجراءات امامها . إجراءات . إجراءات المحاكمة . دفاع . الاخلال بحق

الدفاع . ما يوفره . محاماة . عقوبة . تطبيقها .

حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتي يكفل له دفاعا حقيقيا لاشكليا . أساس ذلك

وعلته ؟

توقيع عقوبة الغرامة علي كل محام منتدبا كان أو موكلا عن المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم

مقامه . المادة ٣٧٥ إجراءات .

إبداء المحامي المنتدب عن المحكوم عليه دفاعا لا يتحقق به الفرض الذي أوجب الشارع من أجله

حضوره . أثر ذلك : بطلان إجراءات المحاكمة توجب نقض الحكم .



(٤) نقض « الطعن لثاني مرة » ، نظره والحكم فيه . .

نقض الحكم للمرة الثانية بوجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع .

١ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها أنه انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضورياً من إعدام المحكوم عليه ، دون إثبات تاريخ تقديمها للتعرف عما إذا كان قد روعي عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من القانون المشار إليه ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها ، وتستبين - من تلقاء نفسها ودون التقيد بمبنى الرأي الذي تضمنه النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد أم بعد فواته ، ومن ثم فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلاً .

٢ - المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ و تحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥

والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ، ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة ، شكلية وموضوعية ، وتقضى بنقض الحكم إذا كان مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو شابه بطلان أو وقع فى الإجراءات بطلان أثر فيه ، غير مقيدة فى ذلك بأوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك القضايا .

٣ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن المحكوم عليه اقتصر دفاعه على القول بأن المتهم لم يكن بمفرده ، وربما يكون غيره قد ارتكب الحادث والتمس أصليا البراءة واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة ، ولما كانت المادة ٦٧ من الدستور توجب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الاساسية التى يوجبها القانون أن تكون الاستعانة الزامية لكل متهم بجناية احيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تتحقق ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه ، وحرصا من الشارع على ضمان فاعليه هذا الضمان الجوهري فرض عقوبه الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام ، منتدبا كان أم موكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية ، إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقاومه للدفاع عن المتهم فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال . لما كان ذلك ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب عن المحكوم عليه من دفاع ، على السياق المتقدم ، لا يتحقق به - فى صورة الدعوى - الغرض الذى من أجله أوجب الشارع حضور محام مع المتهم بجناية ويقصر

عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بطلانا أثر في الحكم ، بما يوجب نقضه حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا ، لا مبتسرا ولا شكليا ، أمام سلطة القضاء .

٤ - لما كان نقض الحكم حاصلًا للمرة الثانية ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة صلبه حادة « سكين » واستدرجه إلى مكان الحادث وانهاى عليه ضربا وطعنا فى سائر أنحاء جسده قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وكان ذلك بقصد ارتكاب جنحه هي أنه فى ذات الزمان والمكان سالف الذكر سرق مبلغ النقود والسيارة المملوكين للمجنى عليه سالف الذكر حالة كونه - يحمل سلاحا ظاهرا « سكين » ، واحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بإجماع الآراء إحالة أوراق القضية إلى مفتى الجمهورية لأبداء رأيه فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبإجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣١٦ / ٢ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات باعدام المتهم شنقا . فعرضت النيابة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها ( قيدت بجدول المحكمة برقم ..... لسنة .... القضائية ) وهذه المحكمة قضت بقبول عرض النيابة العامة للقضية وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق

للفصل فيها من جديد بهيئة أخرى . ومحكمة الاعادة بهيئة أخرى قضت حضوريا بإجماع الآراء باعدام المتهم شنقا .

فعرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض بمذكرة مشفوعة برأيها .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من إعدام المحكوم عليه ، دون اثبات تاريخ تقديمها للتعرف عما إذا كان قد روعى عرض القضية في ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من القانون المشار إليه ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها ، وتستبين - من تلقاء نفسها ودون التقيد بمبنى الرأي الذى تضمنه النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد أم بعد فواته ، ومن ثم فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا .

ومن حيث إن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالاحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى



الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفترة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ « ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالأعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة ، شكلية وموضوعية ، وتقضى بنقض الحكم إذا كان مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو شابه بطلان أو وقع فى الإجراءات بطلان أثر فيه ، غير مقيدة فى ذلك بأوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك القضايا . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن المحكوم عليه اقتصر دفاعه على القول بأن المتهم لم يكن بمفرده وربما يكون غيره قد ارتكب الحادث والتمس أصليا البراءة واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة ، ولما كانت المادة ٦٧ من الدستور توجب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الاساسية التى يوجبها القانون أن تكون الاستعانة الزامية لكل متهم بجناية احيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تتحقق ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة إيجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه ، وحرصا من الشارع على ضمان فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام ، منتدبا كان أم موكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية ، إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال . لما كان ذلك ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب عن المحكوم عليه من دفاع ، على السياق المتقدم ، لا يتحقق به - فى صورة الدعوى - الغرض الذى من أجله أوجب الشارع حضور محام مع المتهم بجناية ويقصر

عن بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة بطلانا أثر في الحكم ، بما يوجب نقضه حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا ، لا مبتسرا ولا شكليا ، أمام سلطة القضاء . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم حاصلا للمرة الثانية ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة .

---

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي خليفة

وسرى صيام نائبي رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري



### الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٥٩ القضائية

بلاغ كاذب . جريمة « اركانها » . حكم « تسببيه » . تسبب معيب . . نقض « حالات الطعن » . الخطأ

فى القانون « . نظر الطعن والفصل فيه » .

تلقائية الأخبار . شرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب .

الحكم بادانة الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب . ثبت أنه لم يتخذ المبادرة ببلاغ لجنة تقدير أتعاب المحاماه بالأمر الذى نسبته إلى المدعى بالحقوق المدنية بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم إليه ويتعلق بموضوع هذا الطلب . يعيب الحكم بالخطأ فى القانون . وجوب نقضه والقضاء بالبراءة .

لما كان القانون يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد بادر من تلقاء نفسه إلى الأخبار بالأمر المستوجب لعقوبة فاعله ، وذلك دون طلب من الجهة التى حصل لها الأخبار ، وبغير أن يكون اقدمه عليه فى مقام الدفاع عن نفسه فى موضوع يتصل به ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن لم يتخذ المبادرة ببلاغ لجنة تقدير أتعاب المحاماه بالأمر الذى نسبته إلى المدعى بالحقوق المدنية ، بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم إليه ، وهو متعلق بموضوع هذا الطلب ، فان تلقائية الأخبار كشرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب التى دان الحكم الطاعن بها لا تكون متوافرة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى فى الوقت

ذاته ببراءة الطاعن عن تهمتي السب والقذف في شأن الواقعة نفسها ، فانه يكون بمعاقبته الطاعن عن جريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه و القضاء ببراءة الطاعن من تهمة البلاغ الكاذب المسندة إليه .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أسند إليه جرائم الكذب واتخاذ الطرق الاحتيالية وابتزاز أمواله وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات . وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض عن الاضرار التي لحقت به . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي جنيه عن التهمة الأولى وبراءته من باقى الاتهامات المسنده إليه وإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة الجيزة الابتدائية للاختصاص القيمى . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ ..... المحامى عن الاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبادر من تلقاء نفسه بالاعتراف بما نسبته إلى المدعى بالحقوق المدنية وإنما ادلى به فى مقام الدفاع عن نفسه أمام هيئة مختصة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المدعى بالحقوق المدنية تقدم إلى لجنة تقدير أتعاب المحاماة بنقابة المحامين ..... يطالب الطاعن بتقدير أتعابه المستحقة لديه عن مباشرته الدعوى رقم .... لسنة ..... مدنى أشمون ، ولدى نظر اللجنة هذا الطلب إبدى الطاعن أمامها بالجلسة دفاعا مكتوبا أورد فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى المدنية المذكورة التى يطالب بالاعتاب عنها دون علمه ، وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن بجرime البلاغ الكاذب استنادا إلى أنه قد ثبت لدى المحكمة أن الطاعن قد عهد إلى المدعى بالحقوق المدنية بالدعوى المشار إليها بموجب توكيل خاص أقر بصدوره منه ، كما أنتهى الحكم إلى أن كافة ما أورده الطاعن من عبارات فى دفاعه المكتوب لدى نظر طلب تقدير الاعتاب سالف البيان هو مما يقتضيه الدفاع فى موضوع الطلب ذاك وعول على ذلك فى تبرئة الطاعن من تهمة السب والقذف المسندتين إليه . لما كان ذلك ، وكان القانون يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد بادر من تلقاء نفسه إلى الأخبار بالأمر المستوجب عقوبة فاعله وذلك دون طلب من الجهة التى حصل لها الأخبار ، وبغير أن يكون أقدامه عليه فى مقام الدفاع عن نفسه فى موضوع يتصل به ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن لم يتخذ المبادرة بإبلاغ لجنة تقدير أتعاب المحاماه بالأمر الذى نسبته إلى المدعى بالحقوق المدنية ، بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم إليه ، وهو متعلق بموضوع هذا الطلب ، فان تلقائية الاخبار كشرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب

التي دان الحكم الطاعن بها لا تكون متوافرة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الوقت ذاته ببراءة الطاعن عن تهمتي السب والقذف في شأن الواقعة نفسها ، فإنه يكون بمعاقبته الطاعن عن جريمة البلاغ الكاذب قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من تهمة البلاغ الكاذب المسند إليه .

---

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي خليفة

وسرى صيام نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب واحمد عبد البارى



الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ القضائية

- (١) تفتيش ، إذن التفتيش ، اصداره ، استدلالات ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، ، .  
تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش ، موضوعى .
- (٢) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، محكمة الجنايات ، الإجراءات امامها ، ، محاماه ، دفاع ،  
الاخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، ، .  
وجوب دعوة محامى المتهم فى جنابة لحضور الاستجواب أو المواجهة . شرطه : أن يكون قد أعلن  
اسم محاميه بالتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .
- (٣) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، نيابة عامة ، حكم ، تسببه ، تسببه غير معيب ، دفع ، الدفع  
ببطلان التحقيق ، ، .  
كفاية إثبات الحكم أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدباً . لاعتبار التحقيق  
صحيحاً . بيان مصدر النذب . غير لازم .
- (٤) مواد مخدرة ، قصد جنائى ، نقض ، اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، ، .  
النعى بأن التحليل لم يتناول كل كمية المخدر المضبوط - والتي عول الحكم على كبر حجمها فى  
استظهار قصد الاتجار . منازعه موضوعية فى كنهه مالم يرسل من المخدر للتحليل . عدم جواز إثارتها  
لأول مرة أمام النقض .  
القول لدى محكمة الموضوع بأن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها . لا يعد بمجرد منازعة جدية فى  
كنه المواد التى لم يتم تحليلها .

( ٥ ) عقوبة « توقيعهما ، « عقوبة الجرائم المرتبطة ، « العقوبة التكميلية ، « مصادرة . نقص ، حالات

الطعن . الخطأ في القانون ، « نظر الطعن والفصل فيه ، « مواد مخدرة .

العقوبة الأصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات التكميلية كالمصادرة .

خلوص الحكم إلى أن جريمة إحراز الطاعن السلاح الأبيض بدون ترخيص قد ارتبطت بجريمة حيازته وإحرازه المخدر بقصد الاتجار الأشد . انزاله به عقوبتي الحبس والغرامة عن الجريمة الأولى الأخف . خطأ في القانون . وجوب تصحيح ذلك الخطأ بالغاء العقوبتين المذكورتين .

١ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ - لما كان وجوب دعوة محامى المتهم فى جناية لحضور الاستجواب أو المواجهة مشروطا بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن ، وكان الطاعن لم يدع سلوك هذا الطريق ، وكان الحكم قد أطرح دفع الطاعن ببطلان استجوابه لعدم حضور محاميه بأسباب سائغة أورد منها أن الاستجواب لم يتضمن سوى إنكار الطاعن ، فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .



٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدبا ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، فإن مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك نذبه قانونا ولو لم يشر إليه صراحة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم يكفى لاعتبار التحقيق صحيحا ويكون الحكم سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التحقيق الذى بنى على مجرد عدم بيان مصدر النذب ، وذلك دون حاجة إلى كتاب المحامى العام الذى عول عليه الحكم والذى يدعى الطاعن أنه لم يملك من أوراق الدعوى ولم يطرح بجلسة المحاكمة .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعن أن التحليل لم يتناول كل الكمية المضبوطة البالغة ١٣٣٢ جراما والتي عول الحكم على كبر حجمها فى استظهار قصد الاتجار ، هو منازعة موضوعية فى كنه ما لم يرسل من الكمية المذكورة للتحليل ، لم تبد أمام محكمة الموضوع ، فانه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد لا يغير من هذا ما ورد فى محضر جلسة المحاكمة من أن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها لأن هذا لا يعد بمجرد منازعة جدية فى كنه المواد التى يدعى الطاعن أنه لم يتم تحليلها .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إحراز الطاعن المديتين كان لاستعمالهما فى تقطيع المادة المخدرة المضبوطة ، وهو ما مفاده أن جريمة إحراز الطاعن السلاح الأبيض بدون ترخيص قد ارتبطت بجريمة حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار الأشد ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومع ذلك فإن المحكمة قد أنزلت به عقوبة مستقلة للجريمة الأخف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دن أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات - التكميلية كعقوبة

المصادرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أنزل بالطاعن عقوبتى الحبس والغرامة عن الجريمة الأخف سالفه البيان يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء العقوبتين المذكورتين دون عقوبة المصادرة التكميلية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - حاز وأحرز بقصد الإتجار جوهرا مخدراً ( حشيش ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . ٢ - حاز وأحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض ( عدد ٢ مطواه قرن غزال ) وأحاله إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٤/أ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ١ المرفق بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة شهر وتغريمه خمسين جنيها عن التهمة الثانية وبمصادرة الجواهر المخدرة والمطواتين المضبوطتين .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمتي حيازة وإحراز مخدر بقصد الاتجار وسلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه أ طرح بأسباب غير سائغة دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات للخطأ في سن الطاعن ودفعه ببطلان الاستجواب لعدم امهاله لاختار محاميه الذي أعلن اسمه ، وعول في رفض الدفع ببطلان التحقيق لحصوله من معاون نيابة لم يحدد مصدر ندبه على كتاب للمحامى العام لم يكن من أوراق الدعوى ولم يطرح بجلسة المحاكمة وعلى محض احتمال أن مصدر النذب هو وكيل أو مساعد النيابة ، واستظهر قصد الاتجار من كبر حجم كمية المخدر المضبوط البالغة ١٣٣٢ جراما مع أن التحليل لم يتناول كل هذه الكمية . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم أورد دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه في قوله « وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف سن المتهم عن الثابت فيه فإنه لما كانت المحكمة تطمئن إلى التحريات التي أجريت وترتاح إليها لأنها تحريات صريحة وواضحة وتحوى بيانات كافية لاصدار الإذن وتصديق من أجازها وتقتنع بأنها أجريت فعلا بمعرفة الرائد ..... ولا ينال منها اختلاف سن المتهم ومن ثم يكون الدفع على غير سند صحيح ويتعين القضاء برفضه » وكان تقدير جدية

التحريرات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان وجوب دعوة محامى المتهم فى جنابة لحضور الاستجواب أو المواجهة مشروطا بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن ، وكان الطاعن لم يدع سلوك هذا الطريق ، وكان الحكم قد أطرّح دفع الطاعن ببطلان استجوابه لعدم حضور محاميه بأسباب سائغة أورد منها أن الاستجواب لم يتضمن سوى إنكار الطاعن ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدبا ، وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، فإن مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك نديه قانونا ولو لم يشر إليه صراحة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم يكفى لاعتبار التحقيق صحيحا ويكون الحكم سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التحقيق الذى بنى على مجرد عدم بيان مصدر النذب ، وذلك دون حاجة إلى كتاب المحامى العام الذى عول عليه الحكم والذى يدعى الطاعن أنه لم يكن من أوراق الدعوى ولو لم يطرح بجلسة المحاكمة ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن أن التحليل لم يتناول كل الكمية المضبوطة البالغة ١٣٣٢ جراما والتي عول الحكم على كبر حجمها فى استظهار قصد الاتجار ، هو منازعة



موضوعية فى كنه ما لم يرسل من الكمية المذكورة للتحليل ، لم تبد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . ولا يغير من هذا ما ورد فى محضر جلسة المحاكمة من أن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها لأن هذا لا يعد بمجرد منازعة جدية فى كنه المواد التى يدعى الطاعن أنه لم يتم تحليلها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إحراز الطاعن المديتين كان لاستعمالهما فى تقطيع المادة المخدرة المضبوطة ، وهو ما مفاده أن جريمة إحراز الطاعن السلاح الأبيض بدون ترخيص قد ارتبطت بجريمة حيازة وإحراز المخدر بقصد الاتجار الأشد ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومع ذلك فإن المحكمة قد أنزلت به عقوبة مستقلة للجريمة الأخف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات - التكميلية كعقوبة المصادرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أنزل بالطاعن عقوبتى الحبس والغرامة عن الجريمة الأخف سالفه البيان يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء العقوبتين المذكورتين دون عقوبة المصادرة التكميلية .

برئاسة السيد المستشار / احمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد

نائبى رئيس المحكمة واحمد عبد الرحمن ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ٣٠٢٥٥ لسنة ٥٩ القضائية

نقض « مالا يجوز الطعن فيه من أحكام ، « مزاولة التجارة » عقوبة « توقيعها ، «

عدم جواز الطعن بالنقض فى المخالفات . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

تعريف المخالفات فى مفهوم المادة ١٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ؟

مزاولة التجارة فى محل تجارى دون قيد الأسم بالسجل التجارى الواقع فى دائرته المحل . مخالفة

بالمادتين ١٧ ، ١٩ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ . مؤدى ذلك ؟

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض فى الأحكام

الصادرة فى مواد المخالفات والتى عرفتها المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بانها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد

أقصى مقدارها على مائة جنيه وكانت الجريمة التى رفعت بها الدعوى الجنائية على

الطاعن ودانه بها الحكم المطعون فيه مخالفة بالمادتين ١٧ ، ١٩ من القانون ٣٤

لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى وكانت المادة الأخيرة قد نصت على أن « كل

مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه وتتضاعف الغرامة في حالة العود وفي حالة مخالفة المادة ١٧ تأمر المحكمة فضلاً عن الحكم بالغرامة بإغلاق المحل « فإن هذا الطعن يكون غير جائز مع مصادرة الكفالة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه زوال التجارة في محل تجارى دون أن يكون اسمه مقيدا بالسجل التجارى الواقع في دائرته المحل . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جناح قسم أول أسبوط قضت عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيهاً والغلق على نفقته استأنف ومحكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام

الصادرة في مواد المخالفات والتي عرفتها المادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل

////////////////////

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه وكانت الجريمة التي رقت بها الدعوى الجنائية على الطاعن ودانه بها الحكم المطعون فيه مخالفة بالمادتين ١٧ ، ١٩ من القانون ٣٤ سنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى وكانت المادة الأخيرة قد نصت على أن « كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه وتتضاعف الغرامة فى حالة العود وفى حالة مخالفة المادة ١٧ تأمر المحكمة فضلا عن الحكم بالغرامة بإغلاق المحل » فان هذا الطعن يكون غير جائز مع مصادرة الكفالة .

////////////////////



جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد  
محمد حسام الدين الغريانى نواب رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن .



### الطعن رقم ١ لسنة ٦٠ القضائية

(١) تهريب جمركى ، الضريبة على الاستهلاك ، قانون ، تفسيره ، .

السلع التى تفرض عليها الضريبة على الاستهلاك ؟ المادة ٢ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .  
سريان أحكام هذا القانون على كل منتج صناعى وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة . أساس  
ذلك ؟

متى تستحق الضريبة على السلعة ؟ المادة ٤ من القانون سالف الذكر .

(٢) تهريب جمركى ، ضرائب ، الضريبة على الاستهلاك ، جريمة ، أركانها ، حكم ، تسببه .  
تسبب معيب ، نقض ، حالات الطعن ، الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، أسباب الطعن ، ما يقبل  
منها ، نظر الطعن والحكم فيه ، .

صحة الحكم بالإدانة فى جريمة التهريب من سداد الضريبة على الاستهلاك رهن بورود السلعة بالجدول  
المرفق للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟

بيع الطاعن مواترات كهربائية لم ترد بالجدول المذكور غير مؤتم .

إدائه الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمة التهريب من سداد الضريبة على الاستهلاك رغم ذلك . خطأ  
فى القانون .

عدم خضوع واقعة الدعوى لأى نص عقابى . أثره : القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن .

١ - لما كان قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة الثانية منه على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول .... » وينص فى المادة الثالثة منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل منتج صناعى وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة ». وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة ويعتبر فى حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها فى أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر فى حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيعها أو من المخازن ، أما السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون فتستحق الضريبة عليها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة للضريبة الجمركية ».

٢ - الشرط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك بصريح نص المادة الثانية من القانون سالف الذكر أن تكون السلعة من عداد السلع المبينة حصرا فى الجدول المرافق للقانون وكان البين من هذا الجدول المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٨٢ - والذي تكفل ببيان السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك - أنه لا يتضمن الموتورات الكهربائية المستوردة - فهى غير خاضعة بذاتها للضريبة على الاستهلاك - لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد قام بالتصرف فى بعض الموتورات الكهربائية التى قام بشرائها من الشركة العامة للأعمال الهندسية بالبيع دون استخدامها فى أغراض التصنيع وكان هذا التصرف ينحصر عنه تطبيق المادتين ٥٣ ، ٨/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إذ أن الموتورات الكهربائية - محل الاتهام لم تكن من عداد

السلع المبينة حصراً في الجدول المرافق للقانون - فهي غير خاضعة بذاتها للضريبة على الاستهلاك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك المستحقة قانوناً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى حسبما جاءت بمدونات الحكم لا تقع تحت نص عقابي فانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته ممولاً ملزماً بالضريبة خاضعاً لأحكام الضريبة على الاستهلاك تهرب من أداء الضريبة على الاستهلاك المقررة قانوناً بأن تصرف في سلع معفاة دون سداد الضريبة المستحقة عليها وذلك على النحو المبين بالاوراق . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٣ ، ٨/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية . ومحكمة جنح مركز الجيزة قضت حضورياً اعتبارياً بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأداء الضريبة المستحقة وقدرها ٨٥٥٠ جنيه عن السلع المهربة وإلزامه بتعويض يوازي ثلاثة أمثال الضريبة قدرها ٢٥٦٥٠ جنيه وإلزامه بأداء قيمة السلع المهربة وقدره ٩٠٠٠٠ جنيه . استأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريم المتهم ألف جنيه وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم  
بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمه التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك المستحقة قانونا قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الموتورات الكهربائية المستوردة - محل الجريمة التى دين الطاعن بها - ليست من السلع الخاضعة أصلا للضريبة ولم ترد بالجدول المرافق للقانون رقم ١٣٣ - ١٩٨١ فى شأن الضريبة على الاستهلاك والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٨٢ المبين للسلع الخاضعة للضريبة قانونا ، وبذلك يكون الحكم قد عاقب الطاعن على التصرف ببيع سلعه غير خاضعة أصلا للضريبة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه « بصفته ممولا ملزما بالضريبة خاضعا لأحكام الضريبة على الاستهلاك تهرب من أداء الضريبة على الاستهلاك المقررة قانونا بأن تصرف فى سلع معفاة دون سداد الضريبة المستحقة عليها وذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٣ ، ٨/٥٤ من القانون ١٣٣ سنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٠٢ سنة ١٩٨٢ بشأن الضريبة على الاستهلاك ولائحته التنفيذية - فقضت محكمة أول درجة - بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وكفالة ٥٠٠ جنيه والزامه بأداء الضريبة المستحقة وقدرها ٨٥٥٠ ثمانية آلاف وخمسة وخمسين جنيها عن السلع المهربة وتعويض يوازى ثلاثة أمثال الضريبة



وقدره ٢٥٦٥٠ . وأداء قيمه السلع المهرية وقدره ٩٠٠٠٠ جنيه والمصروفات الجنائية - فاستأنف - ومحكمة ثانى درجة - حكمت حضورياً بتعديل الحكم المستأنف والغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريمه ألف جنيه وتأيد الحكم فيما عدا ذلك - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعه الدعوى وأورد الأدله على ثبوتها فى حق الطاعن خلص إلى قوله « إن المتهم - الطاعن - وبموجب اذن الصرف الرقمى ٢٥٢ المؤرخ فى ٣٠ - ٣ - ١٩٨٢ قد قام بشراء ٢٢٠٠ موتور صينى قوة  $\frac{1}{3}$  حصان لأغراض صناعة الغسالات ماركة ..... فول اوتوماتيك بمصنعه - وكان الثابت أيضا انه يستحق عليها ضريبة على الأستهلاك بدخولها تحققت واقعة إنشاء الضريبة طبقا للقانون وإنه قد استخدم فى تصنيع تلك الغسالات حسب الثابت بالأوراق عدد ٨٠٧ موتور صينى قوة  $\frac{1}{3}$  حصان من إجمالى الكمية المذكورة ، واذ ثبت بمحضر إثبات الحالة إنه قام بإخراج عدد ٥٠٠ مونور من ذات الماركة من مخازنه دون أن يثبت بتلك الأوراق أن هذه الكمية قد استخدمت فعلا فى أغراض التصنيع وكان الثابت بيقين للمحكمة أن المتهم قد استخدم من الطرق الاقرب إلى الاحتيال بإخفاء تصرفه فى هذه الكمية بمقولة إنه قام ببيعها لشركة ثبت فيما بعد أنها شركة وهمية لا وجود لها إلا فى مخيلة المتهم ، وكان دفاعه المتعلق باستبدال تلك الكمية بموتورات جنرال الكتريك دفاع لا يمكن لارتكاب إليه لنفى الاتهام إذ أنه وعلى فرض حدوث الاستبدال فان الثابت بيقين للمحكمة تمامه بطريقه تعرض حق الدولة فى الضريبة للضياع بالمخالفة لما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من القانون ١٣٣ سنة ١٩٨١ المعدل - الأمر الذى يحمل على الاقتناع بكذب الباعث الذى أورده المتهم بدفاعه من أن هذه الموتورات كانت غير صالحة للاستعمال فى التصنيع لدورانها عكس عقارب الساعة ويبعث على صدق وسلامة ما جاء

بمحضر الضبط من أن المتهم قد تصرف فيها لأغراض أخرى غير تلك التي أعفيت من أجلها ..... » وإذا كانت الواقعة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً لا يتطرق إليه أدنى شك ومن ثم فانه يتعين والحال كذلك ادانته عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ٢ أ ج « - لما كان ذلك ، وكان قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة الثانية منه على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول .... وينص في المادة الثالثة منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل منتج صناعي وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة » ، تنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة ويعتبر في حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر في حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيعها أو من المخازن ، أما السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون فتستحق الضريبة عليها بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة للضريبة الجمركية » لما كان ذلك ، وكان الشرط لصحة الحكم بالادانته في جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك بصريح نص المادة الثانية من القانون سالف الذكر أن تكون السلعة من عداد السلع المبينة حصراً في الجدول المرافق للقانون وكان البين من هذا الجدول المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٨٢ - والذي تكفل ببيان السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك - أنه لا يتضمن الموتورات الكهربائية المستوردة - فهي غير خاضعة بذاتها للضريبة على الاستهلاك - لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد قام بالتصرف في بعض الموتورات الكهربائية التي قام بشرائها من الشركة العامة للأعمال الهندسية بالبيع دون

استخدامها في أغراض التصنيع وكان هذا التصرف ينحصر عنه تطبيق المادتين ٥٣ ، ٨/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٨١ إذ أن الموتورات الكهربائية - محل الاتهام لم تكن من عداد السلع المبينة حصرا في الجدول المرافق للقانون - فهي غير خاضعة بذاتها للضريبة على الاستهلاك فإن الحكم المطعون فيه اذا دان الطاعن بجريمه التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك المستحقة قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ماتقدم ، وكانت واقعة الدعوى حسبما جاءت بمدونات الحكم لا تقع تحت نص عقابى فانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببرائة الطاعن من التهمة المسندة إليه .

////////////////////

بإئاسة السيد المستشار / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد

نائبى رئيس المحكمة وأحمد عبد الرحمن . ومحمد طلعت الرفاعى



### الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . جريمة د اركانها ، . قصد جنائى . حكم د تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

مناط المسئولية فى جريمة إحراز وحيازة جواهر مخدرة . ثبوت . إتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .

القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر . قوامه العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالاً غير لازم متى كان ما أورده كافياً فى الدلالة عليه .

( ٢ ) إثبات د شهود ، . حكم د ما لا يعيبه ، د تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

احالة الحكم فى إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

( ٣ ) إثبات د شهود ، . محكمة الموضوع د سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم د تسببيه . تسبيب غير

معيب ، . دفاع د الإخلال بحق الدفاع . ما لا يؤثره ، .

حق محكمة الموضوع فى الأعراض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق فى أقوالهم - عدم إلزامها بالإشارة إلى هذه الأقوال طالما لم تستند إليها .



(٤) تفتيش ، إذن التفتيش ، اصداره ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، حكم ، تسببه .

تسبب غير معيب ، ، مواد مخدرة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالتفتيش . موضوعى .

( ٥ ) تفتيش ، إذن التفتيش ، إصداره ، بياناته ، تنفيذه ، ، ما' مور الضبط القضائى . قبض . مواد

مخدرة . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

لا يعيب إذن التفتيش عدم تعيينه مكاناً يجرى التفتيش فى نطاقه .

صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه تنفيذه عليه

أينما وجده . شرط ذلك ؟

(٦) تفتيش ، إذن التفتيش ، دفع ، الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط ، حكم ، تسببه .

تسبب غير معيب ، ، مواد مخدرة . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . دفاع موضوعى . كفاية إطمئنان المحكمة إلى وقوع

الضبط بناء على الأذن رداً عليه .

( ٧ ) مواد مخدرة . إجراءات ، إجراءات التحقيق ، ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، ،

إثبات ، خبرة ، .

تشكيك الطاعن بأن المخدر المضبوط غير ما تم تحليله . جدل فى حق محكمة الموضوع فى تقدير

الدليل . غير جائز .

( ٨ ) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، ، نقض ، اسباب

الطعن . ما لا يقبل منها ، ، مواد مخدرة .

تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح سبباً للنعى على الحكم .

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير مقبول .

(٩) دفع ، الدفع بتلفيق التهمة ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، . نقض ، اسباب

الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الدفع بعدم صحة الواقعة وتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستأهل رداً خاصاً .

(١٠) حكم ، بياناته ، بيانات التسبيب ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، . نقض ، اسباب الطعن .

ما لا يقبل منها ، . مواد مخدرة .

إشارة الحكم إلى أن القانون الذي دان الطاعن بمقتضاه قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لا

يعيبه . أساس ذلك ؟

مثال .

(١١) مواد مخدرة . مصادرة . نقض ، حالات الطعن . الخطأ في القانون ، . اسباب الطعن . ما

يقبل منها ، . نظر الطعن والحكم فيه ، .

نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص

عليها في المادة ٣٠ عقوبات .

إغفال القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة رغم ثبوت إستخدام الطعون ضده لها في إرتكاب جريمة

حيازة المخدر المضبوط . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .

١ - إن مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت

إتصال الجانى بالمخدرات إتصالا مباشرا أو بالواسطة وسط سلطانه عليه بأى صورة

عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك

والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائى في جريمة إحراز أو

حياسة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحزره فى المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه أو يحزره من المواد المخدرة .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحول فى بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده عن أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفى قضائها بالإدانة لأدله الثبوت التى أوردها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لامعقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٥ - لا يعيب إذن التفتيش أنه لم يعين مكانا يجرى التفتيش فى نطاقه لما هو مقرر من أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعاً فى دائرة إختصاص من أصدر الأمر بمن نفذه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ويضحي منعى الطاعن فى هذا الصدد لا محل له .

٦ - من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناءً على هذا الاذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان مارد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغاً في إطاره فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

٧ - لما كان مما أثاره الطاعن من دفاع إستناداً إلى الفرق في وزن المخدر إنما قصد به تشكيك المحكمة في أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله . وكانت المحكمة بما أوردته رداً على هذا الدفاع قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أن ما تم ضبطه هو ما جرى تحليله ومن ثم فإن ما يثير الطاعن في هذا الخصوص إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

٨ - لما كان تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم كما أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وأن عاب على التحقيقات قصورها إلا أنه لم يطلب من المحكمة إستكمالها ومن ثم فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض .

٩ - إن الدفع بعدم صحة الواقعة وتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكتفاءً بما توردته من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، بما يفيد إطرحها فإن ما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم في هذا الصدد - يكون غير مقبول .



١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إدانة الطاعن طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق به وعنى بالإشارة إلى أنه قد عدل ومن ثم فليس بلازم أن يشير إلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما إستحدثه من أحكام قد أندمج فى القانون الاساسى وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه وبالتالي يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

١١ - إن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه « يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد إستخدمت فى إرتكاب الجريمة » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية . لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبتت إستخدام المطعون ضده للسيارة المضبوطة فى إرتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط ولم ينازع الطاعن فيما أورده الحكم من أنه مالك للسيارة المضبوطة - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرتها على خلاف ما توجبه المادة ٤٢ سالفه البيان يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ..... بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « هيروين » وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وإحالاته إلى محكمة جنابات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضية حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٧ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق بمعاقبه المتهم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الحيازة كانت بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

أولاً : - عن الطعن المقدم من المحكوم عليه :

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر وبغير قصد الاتجار ، أو التعاطي ، أو الاستعمال الشخصي ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والبطلان ، ذلك أنه لم يبين واقعه الدعوى بياناً كافياً واستدل على توافر ركنيها المادي والمعنوي بما لا ينتجها ولم يورد مؤدى أقوال الرائد ..... واكتفى في بيانها بالاحالة إلى أقوال العقيد ..... ، ولم يعرض لأقوال شهود النفي سواء من سمع منهم بجلسة

المحاكمة أو من سئل بالتحقيقات رغم وضوح دلالتها فى نفى التهمة عنه ، وأطرح ما دفع به من بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وعدم تحديده مكانا لإجرائه وبطلان التفتيش لعدم جدية التحريات وعدم تحديده مكانا لإجرائه وبطلان التفتيش ذاته لانه تم قبل صدور الاذن به بما لا يصلح ردا ، كما أطرح ما قام عليه دفاعه من وجود فرق ملحوظ بين وزن المخدر بمحضر الضبط ووزنه بتقرير المعمل الكيماوى وافترض أن الضابط قد وزن المخدر ملفوفا على خلاف ما يستفاد من محضر الضبط بمن أن الضابط قد وزن المخدر صافيا ولم يعرض لدلاله الفرق بين وزن المخدر ملفوفا فى الحالتين ، والتفت عما أثاره من قصور فى التحقيقات وأغفل الرد على ما دفع به من عدم صحة الواقعة وتلفيق التهمة وأخيرا فان الحكم لم يشر إلى أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى دان الطاعن به قد عدل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى فى قوله أنها « تتحصل فى أن التحريات السرية التى قام العقيد ..... مفتش النشاط الخارجى بالادارة العامة لمكافحة المخدرات قد دلت على أن ..... من أهالى ناحية ..... محافظة أسيوط - يحرز ويحوز المواد المخدرة بمدينة القاهرة مستخدما فى ذلك سيارته رقم ..... وقد أذنت له النيابة العامة لمخدرات القاهرة فى ..... الساعة الواحدة ظهرا بسرأى النيابة له أو من ينتدبه أو من يعاونه من مأمورى الضبط القضائى المختصين بضبط وتفتيش ..... وسيارته الملاكى المار

ذكرها لضبط ما يحوزة أو يحزره من مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا  
 لمرة واحدة خلال ثلاثة أيام من ساعة وتاريخ إصدار الاذن - وأنه قام بتنفيذ الإذن  
 فأعد عده أكمه متصله لا سلكيا برجاله وبالسيارات بأحد الشوارع المجاورة بشارع  
 ..... وأثناء سيره مع الرائد ..... المفتش بالإدارة باحدى سيارات الإدارة  
 بشارع العزيز المصرى بالقرب من مستشفى منشية البكرى شاهد المأذون بتفتيشه  
 ..... قادما وهو يقود سيارته المأذون بتفتيشها من ناحية شارع جسر  
 السويس فتتبعه وتوقفت السيارة على أحد جانبي الشارع وإذا هم بالنزول منها أسرع  
 إليه ومعه الرائد ..... وقام بالقبض عليه وهو يقف بجوار باب سيارته الأيسر  
 الأمامى وفتشه فعثر معه على مبلغ ٦٠٠ حنيه بجيب جلبابه الأيمن ثم فتش  
 السيارة فعثر أسفل الكرسي الأمامى الأيسر وهو مقعد القيادة على لفافة من ورق  
 الجرائد وعثر بداخلها على كيس من النايلون الشفاف بداخله كيسين من النايلون  
 الشفاف كل كيس يحتوى على كمية من مسحوق مخدر الهيروين وقد اعترف الجانى  
 بملكيته للنقود المضبوطة معه وأنكر صلته بالمخدر وقام بضبط الواقعة وكانت ساعة  
 الضبط والتفتيش الساعة ٢, ٤٥ مساء يوم ١٩٨٧/٩/٣٠ وقد تبين من تقرير  
 معامل الطب الشرعى أن المخدر المضبوط لجوهر الهيروين وأن زنته بدون لفافة  
 الجرائد ٤٢٢, ٣٠ جم « أربعمئة واثنين وعشرين جراما وثلاثون سنتجرام » . وقد  
 أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدله مستمدة من  
 أقوال ضابطى إدارة مكافحة المخدرات ومن تقرير معامل الطب الشرعى وهى أدله



سائغه تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها معينها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك . وكان مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلا عن هذا الركن اذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه أو يحزره من المواد المخدرة . وإذ كان يبين من محضر جلسه المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتقاء هذا العلم وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعه الدعوى على السياق المتقدم كافيا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى التسبيب أو فساد فى الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالها متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها وكان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الرائد ..... متفقه مع أقوال العقيد ..... التى أحال عليها الحكم فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك . وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن

قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بالاشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ، وفى قضائها بالإدانة لأدله الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه بقوله « أما ما دفع به محامى المتهم من بطلان اذن النيابة بمقوله عدم جدية التحريات فمردود بأن التحريات التى قام بها العقيد ..... والتى أثبتتها فى محضره المؤرخ ١٩٨٧/٩/٣٠ الساعة ١١ صباحا قد تناولت اسم المتهم ..... وبلدته ورقم سيارته ..... ماركة بيجو وقد إطمأنت إليها النيابة العامة وأن هذه التحريات تطمئن إليها المحكمة وتسوغ للنيابة العامة إصدار الاذن بالضبط والتفتيش ولا ينال من هذه التحريات أنها لم تذكر سكن المأذون له لأنها لم تتضمن أن المأذون له يخفى المخدرات فى مسكنه وإنما ركزت هذه التحريات على شخص المأذون له وسيارته وقد تضمنتها التحريات بكل دقة إذ ذكرت رقم السيارة ذكرا نافيا للجهالة وذكرت ماركة السيارة بأنها بيجو ومن ثم فان هذه التحريات لا ينالها أى عوار ومن أجل ذلك يكون الدفع غير سديد . وكان من المقرر أن تقدير جديد التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة

على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولا يعيب إذن التفتيش أنه لم يعين مكانا يجرى التفتيش في نطاقه لما هو مقرر من أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ويضحي منعى الطاعن في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع الخاص بصدور إذن النيابة العامة بعد الضبط والتفتيش في قوله « أما مادفع به محامى المتهم من التشكيك في أن الضبط والتفتيش قد تما قبل صدور الإذن فمردود أيضا بأن الأوراق والتحقيقات قد خلت مما يؤكد هذا القول بل أن التحقيقات تدحض هذا الوجه من أوجه الدفاع فلا يوجد تلاحق زمنى شديد بين ساعه وتاريخ محضر التحريات وبين ساعة وتاريخ إذن النيابة وبين ساعة وتاريخ الضبط والتفتيش الذى تم ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الدفاع غير شديد » لما كان ذلك . وكان من المقرر أن الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الأذن أخذاً منها بالادلة السانغة التى أوردتها وكان وارد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا في إطاره فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح ما قام عليه دفاع الطاعن من اختلاف وزن المخدر المضبوط بقوله « أما ما نادى به

محامى المتهم بشأن وزن المخدر المضبوط والفرق بين وزن الضابط ووزن معامل الطب الشرعى فإن الثابت من محضر ضبط الواقعة أنه قد وزن المخدر المضبوط على ميزان غير حساس فجاء وزنها خمسمائة جرام ومفاد محضره أنه قد تم الوزن بورق الجرائد والأكياس اذ لم يذكر الضابط أنه قد وزن المادة صافية بينما جاء بنتيجة معامل الطب الشرعى أن وزن المادة بالأكياس ولفافة الجرائد ٤٤٥ جرام ووزنها بالأكياس وبدون لفافة الجرائد ٣٠ , ٤٢٢ جم أربعمائة اثنين وعشرين جراما وثلاثون سنتجرام وهذا الفرق الذى ينادى به محامى المتهم لا يشكك فى الواقعة وصحتها وثبوتها فى حق المتهم « لما كان ذلك . وكان ما أثاره الطاعن من دفاع إستناداً إلى الفرق فى وزن المخدر إنما قصد به تشكيك المحكمة فى أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله . وكانت المحكمة بما أوردته رداً على هذا الدفاع قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أن ما تم ضبطه هو ما جرى تحليله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التى إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلته أو مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن . لما كان ذلك . وكان تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم كما أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها وكان البين من محضر جلسه المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن عاب على التحقيقات قصورها إلا أنه لم يطلب من المحكمة إستكمالها ومن ثم فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان الدفع بعدم صحة الواقعة



وتلقيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا إكتفاء بما تورده من أدله الثبوت التي تطمئن إليها ، بما يفيد إطراحها فان ما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إدانة الطاعن طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق به وعنى بالاشارة إلى أنه قد عدل ومن ثم فليس بلام أن يشير إلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما إستحدثه من أحكام قد إندمج فى القانون الأصلى وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه وبالتالي يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

ثانياً : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دان المطعون ضده بجريمه إحراز مخدر ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة والتي استخدمت فى ارتكاب الجريمة فى حين أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها توجب القضاء بمصادرتها مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه .

~~~~~  
 وحيث أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة  
 المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه « يحكم في جميع  
 الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥  
 وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد إستخدمت في إرتكاب  
 الجريمة » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب تفسير هذا النص على هدى  
 القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى حقوق الغير  
 حسن النية . لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبتت إستخدام  
 المطعون ضده للسيارة المضبوطة في إرتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط ولم ينازع  
 الطاعن فيما أورده الحكم من أنه مالك للسيارة المضبوطة - ومن ثم فإن الحكم  
 المطعون فيه أذ أغفل القضاء بمصادرتها على خلاف ما توجبه المادة ٤٢ سالفه البيان  
 يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه  
 بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

~~~~~

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف وعادل  
عبد الحميد (نائبى رئيس المحكمة ) وحسام عبد الرحيم والبشرى الشوربجى .



الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) سرقة ، سرقة بالاكراه ، ، إكراه . حكم ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، ،

الاکراه فى السرقة . متى يتحقق ؟ .

إثبات الارتباط بين السرقة والاکراه . موضوعى . ما دام سائفا .

( ٢ ) سرقة . جريمة ، أركانها ، ، قصد جنائى . حكم ، بيانات التسبیب ، ،

إستخلاص المحكمة وقوع السرقة . كفايته تدليلا على توافر فعل الاختلاس . تحدث الحكم عنه

صراحة . غير لازم .

القصد الجنائى فى جريمة السرقة . هو علم الجانى وقت إرتكاب الفعل بأنه يختلس منقولا مملوكا

للغير من غير رضاه بنية قلمكه . تحدث الحكم عنه إستقلا . غير لازم .

( ٣ ) إثبات ، شهود ، ، حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، ، نقض ،

اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، ،

إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه مادامت أقوالهما

متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها .

إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل . لا يؤثر فى سلامة الحكم . أساس ذلك ؟

(٤) إثبات « بوجه عام ، « شهود ، « حكم « ما لا يعيبه في نطاق الدليل ، « نقض « أسباب الطعن .

ما لا يقبل منها ، .

خطأ الحكم فيما لا أثر له في عقيدته . لا يعيبه .

الخطأ في الإسناد . ماهيته ؟

( ٥ ) إثبات « بوجه عام ، « محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل ، « حكم « تسببه « تسبب

غير معيب ، « نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ،

لمحكمة الموضوع الحق أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي أنتهت

إليها .

كون الدليل صريحا دالا على الواقعة المراد إثباتها . غير لازم . كفاية إستخلاصها ثبوتها عن

طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

الجدل الموضوعي في مسائل واقعية . حق محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب .

( ٦ ) إثبات « خبره ، « محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل ، « نقض « أسباب الطعن . ما لا

يقبل منها ، .

الطعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . جدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .

( ٧ ) سرقة « سرقة بالاكراه ، « التوقيع على سند دين بالقوة . إرتباط . عقوبة « عقوبة

الجرائم المرتبطة ، « نقض « المصلحة في الطعن ، « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

إنتفاء مصلحة الطاعنان في النص على الحكم بشأن إدانتهم بجريمة إكراه بالتوقيع بالقوة على

سند موجودا لدين . مادام الحكم قد أثبت في حقهما مقارفة جريمة السرقة بالاكراه ، وطبق عليهما حكم

المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليها عقوبة الجريمة الأشد .



١ - لما كان الإكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلاتا للسرقة ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناتہ تتوافر به جنابة السرقة بالاكراه بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان إثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد إستخلصه مما ينتجه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة قيام الارتباط بين السرقة وشل مقاومة الطاعنين للمجنى عليهما تسهيلاتا للسرقة فإن محاولة الطاعنين فى هذا الصدد تضحى غير مقبولة .

٢ - من المقرر أنه يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة وكان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت إرتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية إمتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون مستفاداً منه .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم وذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحه لها - ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ - لما كان ما يشيره الطاعنان بشأن خطأ الحكم فيما نسبته إلى المجنى عليه ..... من قاله أن الطاعن الثانى هدد المجنى عليهما بسلاحه الذى

يضعه بالحجرة ، فانه على فرض صحة ما يدعيه الطاعنان ، فان ذلك القول لا أثر له في منطق الحكم وإستدلالة على إرتكاب الطاعنين لجريمة السرقة بالاكراه والتي أوقع الحكم على الطاعنين عقوبتها باعتبار أنها الجريمة ذات العقوبة الأشد فضلا عن أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة ومن ثم فان معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

٥ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي إنتهت إليها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها فيه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر بأسباب سائغة من ظروف الواقعة وما توحى به ملابساتها أن ما أثاره الطاعن الأول من دفاع غير صحيح فان ما يثيره الطاعن بدعوى الفساد في الاستدلال يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .

٦ - لما كان ما يثيره الطاعنان من مطاعن فى تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان الحكم ، وقد أثبت فى حق الطاعنين مقارفتهم لجريمة السرقة بالاكراه إستنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها فانه لا يجدى الطاعنان ما يثيرانه فى شأن إدانتهم بجريمة إكراه بالتوقيع بالقوة على سند موجد لدين طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق فى حقهما حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة الجريمة الأشد فيهما .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : سرقا ساعتى اليد ومبلغ النقود والملوكين ..... و ..... وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليهما بأن قاما بضربهما وتهديدهما بالسلاح وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من شل مقاومتهما وإتمام السرقة وقد ترك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليه الأول على النحو المبين بالتقرير الطبى . ثانيا : أكرها ..... على التوقيع على بياض على سند قام باثبات ما يفيد مديونيته فيه بمبلغ ٦١٠٠ جنيه ( ستة آلاف ومائة جنيه ) للمتهم الأول وذلك بأن ضرباه وهدداه بسلاح نارى لحمله على التوقيع عليه وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من إتمام توقيععه على السند سالف الذكر . وأحالتهم لمحكمة جنايات الأسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٤ ، ٣٢٥ من قانون العقوبات والمواد ١٧ ، ٣٢ / ٢ ، ٥٥ / ١ ، ٥٦ / ١ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما هو منسوب إليهما وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانهما بجريمة إكراه أحدا بالتوقيع بالقوة على سند موجد لدين وجريمة السرقة بالاكراه قد شابه القصور فى التسبب ، والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد وفى تطبيق القانون ذلك بأنه لم يدل على قيام الارتباط بين الاكراه والسرقة كما خلا من بيان القصد الجنائى

في تلك الجريمة هذا إلى أنه لم يورد مؤدى أقوال الشاهد ..... الذى إعتمد على أقواله فى قضائه بادانة الطاعن وأحال فيها إلى أقوال الشاهد ..... على الرغم من اختلاف شهادتهما فى وقائع جوهرية سردها الطاعن فى أسباب طعنه ، كما أورد بعضها من أقوال الشاهد الثانى مما تخالف الثابت بالأوراق . كما أهدر دفاع الطاعن الأول على قول نسبه له يخالف الواقع فضلا عن أن الحكم نسب إلى الطاعنين جريمة إكراه ..... بالقوة على التوقيع على سند موجد لدين رغم أن ماحصله الحكم من وقائع بشأنها يخرجها عن نطاق التأثيم فضلا عن أنه تساند فى قضائه بادانتها عن هذه الجريمة إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير رغم أنه لا يصلح لذلك لإغفاله المضاهاه على أوراق تحمل توقيع المجنى عليه فى تاريخ معاصر لتاريخ الحادث . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد فى بيانه لواقعة الدعوى « قام المتهمان ..... و ..... وهما صاحبا فندق ..... الكائن بدائرة قسم باب شرق بالضرب وبالتهديد على عامل الصندوق ..... و ..... بعد أن نسبا إلى الاخيرين استيلاتهما على ثمن بعض المشروبات المقدمة للزبائن فى اليوم السابق واستولى المتهمان على قداحة ومبلغ من النقود من المجنى عليه ..... أثر هذا التعدى والتهديد كما أكرها المجنى عليه ..... على إمضاء ورقة بقصد إيجاد دين فى ذمته ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه فى حق الطاعنين على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهما وشاهدى الاثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وهى أدله من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . لما



كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص أن الطاعنين تمكنا من إعدام مقاومة المجنى عليهما بالضرب والتهديد بالقتل ، وكان الإكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جناية السرقة بالإكراه بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد إستخلصه مما ينتج ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة قيام الارتباط بين السرقة وشل مقاومة الطاعنين للمجنى عليهما تسهيلا للسرقة فإن محاولة الطاعنين فى هذا الصدد تضحى غير مقبولة . لما كان ذلك وكان يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، وكان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت إرتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنيه إمتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون مستفاداً منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بالإكراه التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت بالأوراق حسبما سبق بيانه فإن ما يشير الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه الحكم بها ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل

التي لم يوردها الحكم ، وذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن<sup>٢</sup> تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد إطراحه لها - ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان بشأن خطأ الحكم فيما نسبته إلى المجنى عليه ..... من قاله أن الطاعن الثانى هدد المجنى عليهما بسلاحه الذى يضعه بالحجرة ، فانه على فرض صحة ما يدعيه الطاعنان ، فإن ذلك القول لا أثر له فى منطق الحكم وإستدلالة على إرتكاب الطاعنين لجريمة السرقة بالاكراه والتي أوقع الحكم على الطاعنين عقوبتها باعتبار أنها الجريمة ذات العقوبة الأشد فضلا عن أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الأول من تعيب للحكم لاهداره ما قرره بشأن واقعة تسليم مبلغ الستة آلاف جنيه ، مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها ، وأنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها فيه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر بأسباب سائغة من ظروف الواقعة وما توحى به ملابساتها أن ما أثاره الطاعن الأول من دفاع غير صحيح فإن ما يثيره الطاعن بدعوى الفساد فى الاستدلال يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير

فيها بلا معقب من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مايشيره الطاعنان من مطاعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سديد ، هذا فضلا عن أن الحكم ، وقد أثبت في حق الطاعنين مقارفتهم لجريمة السرقة بالإكراه إستنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها فإنه لا يجدى الطاعنان ما يثيرانه في شأن إدانتهم بجريمة إكراه بالتوقيع بالقوة على سند موجد لدين طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقهما حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة الجريمة الأشد فيها . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

////////////////////////////////////

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي خليفة

وسرى صيام نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد البارى



### الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٩ القضائية

نقض ، الطعن لثانى مرة ، دنظره والحكم فيه ، . خلورجل .

مثال لقضاء بالبراءة صادر من محكمة النقض فى جريمة خلورجل .

إن المحكمة لا تطمئن إلى أقوال المجنى عليه الذى إدعى أنه دفع مبلغ الخلو للمتهم نظير تحرير عقد إيجار وقد تبين أن الإيجار قد تم فى ١٩٧٨/٩/١ ولم يتم الإبلاغ بالواقعة إلا فى ١٩٧٩/٦/١٠ دون أن يكون ثمة مبرر للتراخى فى الإبلاغ طوال هذه المدة ، ولا تطمئن المحكمة لأقوال الشاهدة ..... والتي لم تدل بأقوالها إلا أمام المحكمة ولم يقل المجنى عليه فى محضر الضبط أنها كانت حاضرة وقت الاتفاق على اقتضاء مبلغ الخلو ، ومن ثم فإن التهمة تكون محل شك ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر ( توفى وقضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له لوفاته ) . بأنهما تقاضيا من مستأجرين المبالغ المبينة بالأوراق بما يجاوز مجموع أجرة شهرين كخلورجل وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم



٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وادعى كل من ..... و ..... و ..... و .....  
مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة  
جنتح أمن الدولة القاهرة قضت حضوريا عملا بمادتى الإتهام : أولا : بحبس المتهم  
سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لا يقاف التنفيذ وتغريمه خمسة عشر ألفا  
 وخمسمائة جنيها والزامه برد مبلغ أربعة آلاف جنيه للمدعى ..... ومبلغ ثلاثة  
آلاف وسبعمائة وخمسون جنيها للمدعى ..... ثانيا : إحالة الدعوى المدنية إلى  
محكمة مصر الجديدة للاختصاص . إستأنف المحكوم عليه والمدعين بالحقوق المدنية  
ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول  
الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ  
العقوبة المقررة بها بالنسبة لعقوبتى الحبس والغرامة فقط لمدة ثلاث سنوات تبدأ من  
يوم الحكم وعدم قبول إستئناف المدعين بالحقوق المدنية . فطعن المحكوم عليه فى هذا  
الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ٢٠٥٥ لسنة ٥٩ القضائية ) .  
وتلك المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه  
وإحالة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة  
إستئنافية أخرى . ومحكمة الإعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى  
الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيه والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر وتغريمه  
سبعة آلاف وستمائة جنيه ورد مبلغ ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه للمجنى عليه  
..... وأمرت بإيقاف عقوبتى الحبس والغرامة والتأيد فيما عدا ذلك .  
فطعن الاستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه ( للمرة  
الثانية ) فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن المعارضة الإستثنائية سبق أن قضى بقبولها شكلا بالحكم المنقوض بناء على الطعن المقدم للمرة الثانية من المحكوم عليه .

ومن حيث أن الواقعة حسبما صورتها سلطة الاتهام تتحصل في أن المتهم وهو ابن مالكة العين المؤجرة للمجنى عليه ..... تقاضى منه مبلغ ٣٨٠٠ جنيه كخلو رجل وقد ركنت سلطة الاتهام في إثبات التهمة إلى أقوال المجنى عليه الذي قرر في محضر الضبط المؤرخ ١٠/٦/١٩٧٩ أن المتهم وهو ابن مالكة العين المؤجرة تقاضى منه مبلغ ٣٨٠٠ جنيه كخلو رجل - وقدم عقد إيجار مؤرخ ١/٩/١٩٧٨ صادر له من ..... عن الشقة الكائنة بالطابق الثالث بالعقار رقم ٣٢ شارع ..... قسم النزهة وقد شهد المجنى عليه ..... وقد سمعت محكمة أول درجة أقوالها بجلسة ٨٠/٢/٤ وقررت أنها علمت من المتهم أنه يمكنه أن يؤجر شقة خالية مقابل ٤٥٠٠ وإذا كان المجنى عليه ..... في حاجة إلى سكن فقد عرضت عليه الأمر وتم الاتفاق مع المتهم على تحديد ميعاد للقاء وبعد معاينة الشقة المزمع تأجيرها توجهت مع المتهم والمجنى عليه إلى شقة أولها وتساوماً على تحديد المبلغ المطلوب ، وتسلم المتهم مبلغ ٣٥٠٠ جنيه على أن يحصل فيما بعد على مبلغ خمسمائة جنيه وانصرفوا وعلمت فيما بعد أن المجنى عليه أوفى بوعده هذا ثم دفع للمتهم مبلغ ثلاثمائة جنيه .

ومن حيث إن الحاضر عن المتهم طلب القضاء ببرائته تأسيساً على الشك في صحة الواقعة .

ومن حيث أن المحكمة لا تطمئن إلى أقوال المجنى عليه الذي إدعى أنه دفع مبلغ الخلو للمتهم نظير تحرير عقد إيجار وقد تبين أن الإيجار قد تم في ١٩٧٨/٩/١ ولم يتم الإبلاغ بالواقعة إلا في ١٩٧٩/٦/١٠ دون أن يكون ثمة مبرر للتراخي في الإبلاغ طوال هذه المدة ، ولا تطمئن المحكمة لأقوال الشاهدة ..... والتي لم تدل بأقوالها إلا أمام المحكمة ولم يقل المجنى عليه في محضر الضبط أنها كانت حاضرة وقت الاتفاق على إقتضاء مبلغ الخلو ، ومن ثم فإن التهمة تكون محل شك ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجى اسحق  
وقتحي خليفة نائبى رئيس المحكمة وعلى الصادق عثمان وإبراهيم عبد المطلب .



الطعن رقم ١١٢٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ، .

عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى المخالفات . إلا ما كان مرتبطا منها بجناية أو جنحة .  
ثبوت أن الحكم المطعون فيه صادر فى مخالفة . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن . لا يغير من ذلك  
ما نص عليه المشرع من توقيع عقوبة الغرامة المقررة لها عن كل يوم إمتناع عن التنفيذ عله ذلك : إرتفاع  
مبلغ الغرامة المحكوم بها لتعدد أيام الامتناع لا يغير من نوع الجريمة وإعتبارها مخالفة .

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية  
الصادرة فى مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها ، وكان  
البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن  
بوصف أنه « إمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح أعمال البناء المخالفة وهى  
الجريمة المعاقب عليها بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن  
توجيه وتنظيم أعمال البناء بعقوبة الغرامة التى لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة  
جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائى للجنة  
المختصة من إزالة أو تصحيح أو إستكمال أعمال البناء المخالفة ، مما يدخلها فى



عداد المخالفات طبقا لنص المادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، ولا يغير من ذلك مانص عليه المشرع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ ، إذ لا يعدو ذلك أن يكون إستثناء من مبدأ وحده الواقعة فى الجرائم المستمرة ، إعتبر فيه الشارع كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها تستحق عنها غرامة مستقلة ، ومن ثم فانه مهما تعددت أيام الامتناع وإرتفع تبعا لتنفيذها مبلغ الغرامة المحكوم بها ، فان ذلك لا يغير من نوع الجريمة وإعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يقم بتنفيذ ما قضى به الحكم من تصحيح أعمال البناء خلال المدة التى حددتها اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح البلدية بالأسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش عن كل يوم تأخير فى تنفيذ الحكم السابق . إستأنف المحكوم عليه - ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ، وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه .

فطعن الاستاذ / ..... المحامى عن الاستاذة .....

المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

**المحكمة**

ومن حيث إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه « إمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر بتصحيح أعمال البناء المخالفة » وهي الجريمة المعاقب عليها بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء بعقوبة الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن تنفيذ الحكم أو القرار النهائي المختصة من إزاله أو تصحيح أو إستكمال أعمال البناء المخالفة ، مما يدخلها في عداد المخالفات طبقا لنص المادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه المشرع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ ، إذ لا يعدو ذلك أن يكون إستثناء من مبدأ وحدة الواقعة في الجرائم المستمرة ، إعتبر فيه الشارع كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها تستحق عنها غرامه مستقلة ، ومن ثم فانه مهما تعددت أيام الامتناع وإرتفع تبعاً لتعدد مبالغ الغرامة المحكوم بها لا يغير من نوع الجريمة وإعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض ، مما يتعين معه عدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجى إسحق

و قتحى خليفة وسرى صيام نواب رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب



الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ القضائية

- (١) تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » . جريمة « أركانها » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .
- عدم اشتراط صدور جريمة تزوير المحررات الرسمية من الموظف المختص بتحريرها كفاية إصطناع المحرر نسبته كذباً إلى موظف عام للأيهام برسميته .
- (٢) تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
- القصد الجنائي فى جريمة التزوير - تعلقه بوقائع الدعوى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه على ضوء الظروف المطروحة عليها .
- تحدث الحكم استقلالاً عن ذلك القصد . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع مايدل عليه .
- (٣) إثبات « خبرة » . دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .
- إغفال المحكمة دفاع الطاعن بطلب ندب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى . لا عيب . مادامت قد عولت فى إدانته على الأدلة الفنية الأخرى بما يفصح عن أنها لم تكن بحاجة إلى ندب خبير آخر .

(٤) إختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . جريمة « أركانها » .

جريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟

( ٥ ) إستيلاء على أموال أميرية . جريمة ، أركانها ، . موظفون عموميون .

جريمة الإستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ عقوبات . متى تتحقق أركانها ؟

( ٦ ) إختلاس أموال أميرية . إستيلاء على أموال أميرية . إثبات ، بوجه عام ، .

إثبات جريمة الإختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات - لا يشترط فيه طريقه خاصه . كفاية إقتناع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينه تقدم إليها .

( ٧ ) إختلاس أموال أميرية . إستيلاء على أموال أميرية . قصد جنائي . جريمة ، أركانها ، .

تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمتي الإختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل عليه .

( ٨ ) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . إثبات ، بوجه عام ، . إختلاس أموال أميرية .

إستيلاء على أموال أميرية . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الدفاع الموضوعي . لا يتسأهل رداً . إستفادة الرد عليه من أدله الثبوت التي يوردها الحكم .

تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه غير لازم . مفاد التفات الحكم عنها أنه أطرحها

مثال في جريمتي إختلاس أموال أميرية والاستيلاء عليها .

( ٩ ) إختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . قانون ، تفسيره ، . عقوبه ، تطبيقها ، .

حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ؟

إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن عن جريمتي إختلاس أوراق القضايا والاستيلاء عليها بغير حق

ومعاقبته بالمادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . لا خطأ في تطبيق القانون .



(١٠) إختلاس أموال أميرية . تزوير في محرر رسمي . عقوبة ، تقديرها ، ، العقوبة المبررة ، .

نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ،

إدانة الطاعن بعدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة الجريمة الأشد إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . عدم قبول نفيه على الحكم في ذلك .

(١١) حكم ، بيانات التسبيب ، ، بيانات حكم الإدانة ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(١٢) إثبات ، بوجه عام ، .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

(١٣) إشترك ، طريقه ، ، إثبات ، بوجه عام ، ، اتفاق . تزوير ، الإشترك في التزوير ، . إختلاس

إستيلاء . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

الإشترك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرفه على إرتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .

الإشترك في التزوير ، تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال عادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المعكنة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائفاً .

مثال لإستدلال سائق على توافر إشترك الطاعن في جرائم تزوير وإختلاس وإستيلاء .

(١٤) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ،

حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

نفي التهمة . دفاع موضوعي . لا يستوجب رداً .

(١٥) إثبات ، بوجه عام ، ، خبرة ، ، محكمة الموضوع ، سلطاتها في تقدير الدليل ، ، حكم ، تسببه ، ، تسبب غير معيب ، ،

إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . ليس بلام .

تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها . موضوعي . حق المحكمة في الأخذ بما تراه من تلك التقارير وإطراح ما عداه .

مثال

(١٦) نقض ، المصلحة في الطعن ، ، عقوبة ، العقوبة المبررة ، ، إرتباط ، إختلاس ، تقليد إختام ، إستيلاء ، أموال أميرية .

إعتبار الحكم جرائم الإختلاس وتقليد الإختام والإستيلاء جريمة واحدة ومعاقبته المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي الاشتراك في جرمي الإختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة . لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة تقليد الإختام .

(١٧) دفاع ، الإختلال بحق الدفاع ، ما لا يوفره ، ، دفع ، الدفع بعدم جدية التحريات ، ، محكمة الموضوع ، سلطاتها في تقدير الدليل ، ، حكم ، تسببه ، ، تسبب غير معيب ، ،

مثال لرد كاف لإطراح الدفع بعدم جدية التحريات في جرائم إختلاس وتزوير وإستيلاء .

(١٨) إجراءات ، إجراءات التحقيق ، ، دفع ، الدفع ببطالان إجراءات التحقيق ، ،

مثال لرد سائق لإطراح الدفع ببطالان تحقيقات النيابة .

(١٩) محاماة ، قانون ، تفسير ، ، تفتيش ، بطلانه ، ، دفع ، الدفع ببطالان التفتيش ، ، حكم ، تسببه ، ، تسبب غير معيب ، ، نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، ،

وجوب إخطار النيابة العامة مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب . غير لازم . قبل تفتيش مكتب المحامي أو وقت حصوله . المادة ٥١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة .

الدفع ببطالان تفتيش مكتب الطاعن لعدم إخطار نقابة المحامين العامة أو الفرعية قبل حصوله بوقت كاف . دفعا قانونيا ظاهر البطلان .

( ٢٠ ) نقض ، أسباب الطعن . تحديد ها . ما لا يقبل منها ، .

وجه الطعن . يجب أن يكون واضحاً محدداً .

النعى على الحكم خلوه من المستندات التى لم يعرض لها . دون بيان ما هيتها عدم قبوله .

( ٢١ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

الجدل الموضوعى فى أدلة الدعوى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢٢ ) نقض ، المصلحة فى الطعن ، ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . إختلاس . تزوير . استيلاء

أموال أميرية .

المصلحة وإتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن . شرط لقبول الطعن .

عدم قبول النعى على الحكم عدم توفيره دفاعاً حقيقياً - للمتهم الثانى - بعد وفاة محاميه أثناء

المحاكمة . عله ذلك : إنعدام مصلحته .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين فى معرض سرده لواقعة الدعوى وإيراده

لأدلتها والرد على دفاع الطاعن ، أنه إرتكب تزويراً فى صور الجنايات المبينة فى

الحكم وذلك بتغيير الحقيقة فى محاضر الضبط وتحقيقات النيابة والتقارير الكيميائية

لمصلحة الطب الشرعى ومحضر جلسة وحكم لمحكمة الجنايات ، بطريق إصطناعها

على غرار المحررات الصحيحة منها ، وإعطائها شكل ومظهر الأوراق الرسمية ،

والتوقيع عليها بتوقيعات نسبها زوراً إلى المختصين أصلاً بالتوقيع على الأوراق

الصحيحة لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى جريمة تزوير المحررات الرسمية أن

تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحريرها ، بل أن الجريمة - كما هو الحال فى

الدعوى الراهنة - تتحقق بإصطناع المحرر ونسبته كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميته .

٢ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ، ما دام الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى مقام التدليل على توافر جريمة التزوير فى المحررات الرسمية فى حق الطاعن ، وما إستدل به على علمه بالتزوير ، تتحقق به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة التى دانه بها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعته حول رسمية الأوراق موضوع الجريمة ، وأنه كان مأمورا من المتهم الثالث بتحرير ما يمليه عليه من بيانات فى تلك الأوراق ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وفى سلطتها فى وزن عناصرها وإستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كانت المحكمة إطمأنت إلى الدليل الفنى المستمد من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وقسم الأدلة الجنائية بمديرية أمن القاهرة ، وعولت عليه فى إدانه الطاعن ، بما يفصح عن أنها لم تكن بحاجة إلى ندب خبير آخر ، فإنه لا تثير عليها إن هى أغفلت دفاع الطاعن فى شأن طلب ندب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، ويضحي النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

٤ - من المقرر أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١٢ من قانون العقوبات ، تتحقق إذا كانت الأموال أو الأشياء المختلسة قد وجدت فى حيازة الموظف العام أو من فى حكمه بسبب وظيفته ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الأموال أو الأشياء قد سلمت إليه تسليما ماديا ، أو وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته .



٥ - جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣ من قانون العقوبات ، تتحقق أركانها متى إستولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من القانون ذاته ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم له الإستيلاء على مالها ، وذلك بإنتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وأضاعته على ربه .

٦ - من المقرر أنه لا يشترط لإثبات جريمة الإختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من القانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الإستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينه تقدم إليها .

٧ - لما كان ما أورده الحكم - على النحو المار بيانه - يعد كافيا وسائفا في تدليل الحكم على ثبوت إستلام الطاعن للأوراق المختلسة والتي أشار إليها الحكم في مدوناته ، وعلى توافر جرمته الإختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة في حق الطاعن ، بأركانهما المادية والمعنوية ، إذ لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالا عن توافر القصد الجنائي في هاتين الجريمتين ، بل يكفي أن يكون ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه .

٨ - لما كان دفاع الطاعن في شأن تداول القضايا موضوع جرمته الإختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، بين موظفي القلم الجنائي بالمحكمة التابع لها ، مما يسهل على غيره من الموظفين أن تمتد يده إلى تلك القضايا ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا يستأهل من الحكم ردا ، إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت

التي أوردتها وصحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمتين - المار ذكرهما - ونسبتهما إلى الطاعن ، ولا عليه إن لم يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .

٩ - لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ نص في مادته الأولى على تعديل الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ليشمل فصلا عن جرائم إختلاس الأموال الأميرية والغدر والصور المختلفة الأخرى للعدوان على المال العام ، وإستبدل بعنوان الباب المذكور عنوان « إختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، بما يحقق التوسع فى مدلولى المال العام والموظف العام ، وأدخل من التعديلات على نص المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، بحيث يتسع مدلولهما للعقاب على إختلاس الموظف العام أو من فى حكمه للأموال والأوراق أو - الإستيلاء عليها بغير حق ، سواء كانت تلك الأموال والأوراق مملوكة للدولة أو لأحدى الجهات المبينه بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات ، أم كانت أموالا خاصة مملوكة للأفراد . متى كان هذا المال موجودا فى حيازته بسبب وظيفته ، وذلك بالنسبة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، أو كان تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من القانون ذاته بالنسبة لجريمة الاستيلاء عليه بغير حق أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، وغلظ الشارع العقوبة المقررة فى هاتين الجريمتين إذا ما إقترن الفعل بظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فيهما ، كما أضاف القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ إلى أحكام ذلك الباب الرابع نص المادة ١١٧ مكررا ليقرر عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لكل موظف عام يضع النار عمداً أو يخرب أو يتلف أموالا ثابتة أو منقولة أو أوراقا أو غيرها لأحدى الجهات التى يعمل بها أو

يتصل بها بحكم عمله أو للغير متى كان معهودا بها إلى تلك الجهة ، وقد إستهدف الشارع من كل هذا التعديل مواجهة حالات سرقة وإختلاس وإتلاف الأموال والأوراق التى تقع من الموظف الحافظ لها ، فشدد العقاب عليها ومن ثم فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - المار ذكره - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتى إختلاس أوراق القضايا والإستيلاء عليها بغير حق وعاقبه عليها طبقا للمادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، وإذ كان الحكم قد أشار فى مدوناته إلى نص المادتين - المار ذكرهما - وأفصح عن تطبيقهما فى حق الطاعن ، فإن النعى عليه بقاتلى الخطأ فى تطبيق القانون والبطلان يكون على غير أساس .

١٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والتزوير فى محررات رسمية والإشتراك مع المتهم الأول فى إرتكاب تزوير فى محررات رسمية ، وأوقع عليه العقوبة المقررة فى القانون لجريمة الاختلاس بإعتبارهما عقوبة الجريمة الأشد عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فانه لا يجدى الطاعن مايشيره فى صدد قصور الحكم فى بيان أركان جريمة التزوير المسندة إليه ، وفى التدليل على إشتراكه مع المتهم الأول فى إرتكاب التزوير فى المحررات الرسمية ، ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

١١ - القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، ومتى كان مجموع كا أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة ، فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .



١٢ - من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعته تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشة على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى مارتبه الحكم عليها ، فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم فى بيان الواقعة وفى شأن تعويله على أقوال الشاهدين - المار ذكرهما - على الرغم من أنها لا تدل بمجردا على مقارفة الطاعن الجرائم التى دين بارتكابها - لا يكون مقبولا .

١٣ - من المقرر أن الاشتراك بطريق الإتفاق ، إنما يكون بإتحد نيه أطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضى إذا لم يقوم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه . ومن المقرر أن الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الأستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون إعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى أثبتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السائغة التى أوردها ، على أن الطاعن قد جند المتهمين الأول والثانى وإستعان بهما على تزوير قضايا المخدرات التى وكل للدفاع عن المتهمين فيها بقصد الحصول على أحكام بالبراءة لموكليه ، وكان المتهم الأول سبيله فى إرتكاب التزوير فى الأوراق الرسمية الخاصة بتلك القضايا ، وكان المتهم الثانى سبيله فى إختلاس أوراق قضايا المخدرات والإستيلاء عليها بغير حق بوصفه موظفا بالإدارة الجنائية بمحكمة إستئناف القاهرة ومن الأمناء على تلك الأوراق ، وأورد الحكم من الأدلة القولية والفنية مما يكشف عن إعتقاد المحكمة بإشتراك الطاعن مع المتهمين الأول والثانى فى إرتكاب جرائم التزوير والاختلاس والاستيلاء



على مال للدولة بغير حق ، فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها ، مادام في تلك الوقائع ما يسوغ الإعتقاد بوجوده ، وهو ما لم يخطئه المحكم في تقديره ، ومن ثم فان النعى على المحكم بقالة التصور في التسبب لعدم إظهار عناصر الاشتراك والتدليل على توافره في حق الطاعن لا يكون محل له

١٤ - لما كان ما يشيره الطاعن من إغفال المحكم لدفاعه في شأن عدم إتقان عبارات التزوير بالأوراق المزورة ، ودالاتها على نفى صدور التزوير فيه أو إسهامه فيه ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا يستلزم من المحكمة ردا خاصا ، إكتفاء بما أوردته من أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها وأخذت بها ، ويضحي النعى على المحكم في هذا الصدد غير قويم .

١٥ - من المقرر أنه لا ينال من سلامة المحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، وإن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، ولا معقب عليها في ذلك ، وكان ما أورده المحكم المطعون فيه نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير في شأن الصورة الضوئية لأصل محضر التحريات الصحيح الخاص بالجناية رقم ..... مخدرات المطرية ، يعد كافيا في بيان وجه استدلال المحكم بما ثبت من ذلك التقرير من حدوث تعديل بمحضر التحريات بخط الطاعن ومسئوليته عن ذلك التعديل ، وأطاحت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية تقرير

الخبير الاستشاري المقدم منه ، فانه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض ، وهي غير ملزمة من بعد أن ترد إستقلالا على تقرير الخبير الاستشاري الذي لم تأخذ به أو على ما يكون الطاعن قد أثاره من مطاعن على التقرير الفني الذي إطمأنت إليه وأخذت به .

١٦ - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبة بالعقوبة المقررة لاشدهما ، وهي جريمة الاشتراك مع المتهم الثاني في إتكاب جريمتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، وأوقعت عليه عقوبتها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ، فانه لا مصلحة له فيما يشير بشأن جريمة تقليد الأختام .

١٧ - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع بعدم جدية التحريات إستنادا إلى إطمئنان المحكمة إلى صحة الإجراءات التي أجراها الشاهد الأول وجديتها ، وهو ما يعد كافيا للرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فان معناه في هذا الشأن لا يكون له محل .

١٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة ورد عليه في قوله « إن المحكمة تطمئن تماما إلى التحقيقات التي تمت بمعرفة النيابة العامة في هذه الدعوى ، وترى أنها تمت في حيدة كاملة ، ولا يوجد بالأوراق ما يشير إلى عدم حيدة من قاموا على التحقيق فيها ، إما ما يشير الدفاع من أن أحد المختصين قام بتمزيق ورقتين من أوراق التحقيق ، فانها وان كانت تشير إلى عدم دقة المحقق ، إلا أنها لا تدل على إنحرافه بالتحقيق أو فقد انه لحيدته ، ومن ثم تكون التحقيقات صحيحة ، ويكون الدفع ببطلانها على غير سند من صحيح القانون » ، وكان ما أورده الحكم - على النحو المار بيانه - يعد سائغا وكافيا في

إطراح الدفع ببطلان تحقيقات النيابة ، وفى بيان وجه إقتناع المحكمة بصحتها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

١٩ - لما كانت المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماه قد نصت على أنه « لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبة إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ، ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامى متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينوبه من المحامى التحقيق » ، وإذا كانت المادة ٥١ من القانون - المار ذكره - قد أوجبت أن يكون التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبة بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ، وأوجبت على هذه الجهة إخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، إلا أنها لم توجب عليها إتخاذ ذلك الإخطار قبل تفتيش مكتب المحامى أو وقت حصوله ، ومن ثم فإن تفتيش النيابة العامة لمكتب المحامى دون إخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية لا يترتب عليه بطلان ذلك التفتيش ، وبالتالي يعد الدفع ببطلان تفتيش مكتب الطاعن لعدم إخطار نقابة المحامين العامة أو الفرعية قبل حصوله بوقت كاف ، دفعا قانونيا ظاهر البطلان ، وإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى رفض ذلك الدفع ، لا يكون قد خالف القانون ، ويضحى النعى عليه بقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير قويم .

٢٠ - لما كان ينبغى لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن

لم يفصح عن ماهية المستندات التى لم يعرض لها الحكم ، حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى ، فإن منعه فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

٢١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما عول عليه - على إقرار الطاعن بالتحقيقات بالهروب إلى خارج البلاد أثر علمه بالأتهم المسند إليه ، وكان الطاعن لا يجادل فى أسباب طعنه أن لهذا الإقرار معينه الصحيح من الأوراق ، وقد خلت محاضر جلسات المحاكمة مما يدل على أن المحكمة قد ندبت النيابة العامة لإجراء تحقيق فى شأن القبض على الطاعن بمعرفة الشرطة الجنائية الدولية بأبى ظبى وترحيله إلى القاهرة ، وأن ما إتخذته المحكمة من إجراء فى هذا الخصوص ، هو مجرد الاستعلام عن ذلك من الجهة المختصة ، وبناء على طلب المدافع عن الطاعن ، وقد نفذته النيابة العامة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا قصد به التشكيك فى أدله الدعوى ، وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢٢ - من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع لأنه لم يوفر للمتهم الثانى دفاعا حقيقيا فى الدعوى بعد وفاه محاميه الموكل أثناء إجراءات المحاكمة ، لا يتصل بشخص الطاعن وليس له مصلحة فيه ، ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .



### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم المتهم الأول : ( ١ ) إرتكب تزويرا فى محررات رسمية هى محاضر تحريات الشرطة وإذون النيابة ومحاضر الضبط وتحقيقات النيابة وتقارير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وقوائم أدلة الثبوت وأوامر الإحالة وأحكام محاكم الجنايات ، وذلك بأن أصطنع محررات مزورة على غرار المحررات الصحيحة ووضع عليها إمضاءات نسبها زورا إلى المختصين بتحريرها وذلك فى جنايات المخدرات أرقام ..... ، وكذا محضرى معاينة النيابة فى الجنايتين رقمى ..... و ..... وكذا لمستندات أخرى رسمية هى وثيقة عقد الزواج المقدمة فى الجناية رقم ..... وإشهارات الطلاق المقدمة فى الجنايات أرقام ..... و ..... السلام وصورة الشكوى الإدارية فى الجنايتين الأخيرتين والكتاب المنسوب زورا إلى إدارة مرور القليوبية المقدمة فى الجناية ..... حدائق القبة والشهادة المنسوبة إلى مصلحة الأحوال المدنية فى الجناية ..... السلام وشهادة الجدول المزعوم صدورها من نيابة مصر القديمة الجزئية فى الجناية رقم ..... ، والإفادة المنسوبة إلى إدارة الإسكان فى الجناية ..... ، وصورة محضر الشكوى الإدارية المقال بنسبتها إلى نيابة المعادى الجزئية فى الجناية ..... وطلب القيد فى السجل التجارى فى ذات الجناية الأخيرة ، وصورة من تحقيقات الجناية رقم ..... أمن دولة طوارئ السلام نسبها زورا إلى نيابة ..... ، وصورة حكم زعم صدره عن محكمة جنايات القاهرة فى الجناية رقم ..... لسنة ..... السلام المقدمة من

الجناية ..... أمن دولة عليا طوارئ السلام ، وكذا شهادة بنهائية الحكم المشار إليه نسبها إلى نيابة مخدرات القاهرة فى ذات - الجناية ، وكذا الشهادة المنسوب صدورها عن نيابة مخدرات القاهرة فى الجناية ..... المطرية . كما تناول بالتعديل بعض بيانات محضر التحريات وإذن النيابة المذيل به ومحضر الضبط وتحقيقات النيابة وشهادة الوزن فى جنابات المخدرات - أرقام ..... ، ..... ، ..... على النحو التالى المبين بالتحقيقات . ( ٢٠ ) إستحصل بغير حق على ختم لجهة حكومية هى نيابة المطرية الجزئية وإستعمله إستعمالا ضارا بالمصلحة العامة بأن بصم به على الصورة الضوئية لتحقيقات الجناية رقم ..... أمن دولة طوارئ السلام والمقدمة فى جناية المخدرات رقم ..... السلام ، المتهمان الثانى والثالث : ( ١ ) إشتراكا بطريقى الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى إرتكاب جناية التزوير موضوع التهمة الأولى بأن إتفقا معه على إرتكابها وساعدها على ذلك بأمداء بالبيانات والأوراق اللازمة فوَقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلا المساعدة ( ٢ ) إستعمالا المحررات المزورة موضوع التهمة الأولى بأن إستبدل المتهم الثانى الأوراق المزورة للقضايا بأوراقها الصحيحة المودعه بالقلم الجنائى بمحكم إستئناف القاهرة وقدم الثالث بنفسه فى مرافقاته باقى المستندات المزورة الأخرى إلى دوائر محاكم الجنايات معتمدا على ما بها من بيانات مخالفة للحقيقة مع علمهم بتزويرها . المتهم الثانى أيضا : ( ١ ) بصفته موظفا عاما ( إدارى بالإدارة الجنائية بمحكمة إستئناف ..... وأمين سر مساعد بدوائر الجنايات بها ) - إختلس الأوراق الصحيحة لجنايات المخدرات أرقام ..... ، ..... ، ..... ، ..... - والتى وجدت فى حيازته بسبب وظيفته بأن أبدل بها الأوراق المزورة التى إصطنع على الأوراق الصحيحة وقد إرتبطت هذه الجريمة بجنايتى التزوير والاستعمال آنفه

البيان حالة كونه من الامناء على الودائع (٢) بصفته سالفه الذكر إستولى بغير حق على الأوراق الصحيحة والمزورة فى باقى الجنايات المبينة بالتهمة الأولى والمسندة إلى المتهم الأول ، وقد إرتبطت هذه الجناية بجنايتى التزوير والاستعمال سالفتى البيان (٣) إرتكب تزويرا فى محررات رسمية هى طلبات الحصول على صور جنائيات المخدرات أرقام ..... من قلم الحفظ بمحكمة إستئناف ..... بأن إصطنع هذه الطلبات على غرار الطلبات الصحيحة ووضع إمضاءات نسبها زورا إلى كل من السادة المحامين ..... و ..... و ..... والتى تأشر على كل منها من الموظف المختص بالإدارة الجنائية بمحكمة استئناف ..... بالمعلومات ، وتقدير الرسم المقرر عليها ، وما يفيد سداده لخزينة المحكمة ووقع بأسماء المحامين المذكورين على دفاتر التسليم وتمكن بهذه الوسيلة من الحصول على الصور الباقية من تلك القضايا بهدف إستنفادها من قلم الحفظ ولعدم إفتضاح أمر تزويرها (٤) إستعمل الطلبات المزورة سالفه البيان بأن قدمها إلى المختصين بقلم الحفظ بمحكمة إستئناف القاهرة مع علمه بتزويرها المتهم الثالث أيضا : (١) إشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى إرتكاب جريمة التزوير المشار إليها فى البند (٣) بأن إتفق على إرتكابها وساعده بأن أمدّه بالبيانات اللازمة فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . (٢) إشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى إرتكاب جريمتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق المشار إليها سلفا بأن أتفق معه على إرتكابها وساعده بأن أمدّه بالبيانات اللازمة فوقعت الجريمتين بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة (٣) إشتراك بطريقى الاتفاق مع المتهم الأول فى إرتكاب التهمة الثانية (الاستحصال على الختم ) بأن إتفق معه على إرتكابها فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق . المتهمون جميعا : قلدوا

بواسطة الغير أختاماً لبعض جهات الحكومة ( المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ونيابات المعادى والمطرية ومخدرات القاهرة وإدارة مرور القليوبية والسجل التجارى والسجل المدنى ومصلحة الأحوال المدنية وإدارة الاسكان بحى مصر القديمة ) (٢) إستعملوا الأختام سالفة الذكر بأن بصموا بها على المحررات موضوع التهمة السابقة والتي قدمها المتهم الثالث إلى محاكم الجنايات مع علمه بتقليدها وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة ومحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/ثانيا - ثالثا ، ١/٤١ ، ١/١١٢ ، ٢ أب ، ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩/أ ، ١١٩ مكررا أ ، ٢٠٦/٢-٣ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢/٢ من القانون ذاته أولا : بمعاقبة ..... بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . ثانيا : وبمعاقبة كل من ..... و ..... بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثالثا : وعزل كل من ..... و ..... من وظيفته وزوال صفة ..... كمحام . رابعا : نشر منطوق الحكم بصحيفتى الأهرام والأخبار على نفقة المحكوم عليهم .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

أولا : - عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التزوير فى محررات رسمية ، وقد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، وذلك بأن ما ساقه الحكم للتدليل على توافر الجريمة فى حقه لا يؤدى إلى توافر



عناصرها وبخاصة القصد الخاص الذى يتمثل فى إتجاه نية الجانى وقت إرتكاب الفعل إلى إستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ولم يفتن الحكم إلى أن ما قارفه الطاعن هو مجرد تحرير لأوراق عرفية بناء على أمر صادر إليه من المتهم الثالث ، وأن الأخير هو الذى كان يملأ عليه ما يكتبه بوصفه كاتباً بمكتبه ، وتمسك الدفاع عن الطاعن بطلب ندب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير لإعادة إجراء المضاهاة بين خط الطاعن وما حرر من محاضر وتوقيعات وبصمات نفى صدورها منه ، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الطلب إيراداً ورداً - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين فى معرض سرده لواقعة الدعوى وإيراده لأدلتها والرد على دفاع الطاعن ، أنه إرتكب تزويراً فى صور الجنايات المبينة فى الحكم وذلك بتغيير الحقيقة فى محاضر الضبط وتحقيقات النيابة والتقارير الكيميائية لمصلحة الطب الشرعى ومحضر جلسة وحكم لمحكمة الجنايات ، بطريق إصطناعها على غرار المحررات الصحيحة منها ، وإعطائها شكل ومظهر الأوراق الرسمية ، والتوقيع عليها بتوقيعات نسبها زوراً إلى المختصين أصلاً بالتوقيع على الأوراق الصحيحة . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحريرها ، بل أن الجريمة - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - تتحقق بإصطناع المحرر ونسبته كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميته ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ، مادام الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه فى مقام

التدليل على توافر جريمة التزوير فى المحررات الرسمية فى حق الطاعن ، وما إستدل به على علمه بالتزوير ، تتحقق به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة التى دانه بها ، فان ما يثيره الطاعن من منازعته حول رسمية الأوراق موضوع الجريمة ، وأنه كان مأمورا من المتهم الثالث بتحرير ما يمليه عليه من بيانات فى تلك الأوراق ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وفى سلطتها فى وزن عناصرها واستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إطمأنت إلى الدليل الفنى المستمد من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وقسم الأدلة الجنائية بمديرية أمن القاهرة ، وعولت عليه فى إدانه الطاعن ، بما يفصح عن أنها لم تكن بحاجة إلى ندب خبير آخر ، فإنه لا تشريب عليها أن هى أغفلت دفاع الطاعن فى شأن طلب ندب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، ويضحي النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثانى :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاختلاس والاستيلاء بغير حق على أوراق لجنايات مخدرات ، والتزوير فى أوراق رسمية واستعمال محررات مزورة مع العلم بتزويرها ، والاشتراك مع المتهم الأول فى إرتكاب جريمة التزوير فى محررات رسمية ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه البطلان والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن الحكم خلا من الأسباب التى إستند إليها فى ثبوت واقعتى الاختلاس الأستيلاء بغير حق على أوراق جنائيات المخدرات فى حق الطاعن ، اذ لم يبين الحكم الأعمال المادية التى قارفها الطاعن وماهية الأوراق التى إختلسها

وإستولى عليها بغير حق ومضمونها وكيفية حصوله عليها ، وبرغم أن القضايا الخاصة بتلك الأوراق لم تكن مسلمة إليه ، ولم يستظهر نيه الاختلاس ، وإن ما أورده الحكم فى مقام التدليل على ثبوت إشتراك الطاعن مع المتهم الأول فى إرتكاب جريمة التزوير ، وفى معرض الرد على دفاعه فى شأن إنتفاء صفة الرسمية عن الطلبات المقدمة بأسماء بعض المحامين لاستلام صور الجنايات ، والدفع بعدم جدية التحريات ، لا يعد كافيا فى إستظهار أركان جريمتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق المسندتين إليه وتوافرها فى حقه ، كما لا يكفى فى ذلك ماعول عليه الحكم من إقرار الطاعن بالتحقيقات باستلامه كافة القضايا عهدته موضوع تهمة الاختلاس ، لأن الإقرار بمفرده لا يعد دليلا على الاختلاس ، وأغفل الحكم دفاع الطاعن فى شأن تداول تلك القضايا بين موظفى القلم الجنائى بمحكمة إستئناف ..... ، قبل أن يتسلمها الطاعن ، وهو ما تأيد بأقوال ..... رئيس الإدارة - الجنائية ، ..... الموظف بتلك الإدارة ، مما يسهل على غيره من الموظفين أن تمتد يده إلى القضايا - المار ذكرها - ، وأن وقائع الاختلاس والاستيلاء بغير حق المسندة إلى الطاعن لا ينطبق عليها وصف الجناية المنصوص عليها فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، وإنما تعد من الجناح المعاقب عليها طبقا للمادتين ١٥٦ - ١٥٢ من القانون ذاته وأغفل الحكم بيان نص القانون الذى عاقب الطاعن بمقتضاه وأن ما ساقه للتدليل على ثبوت جريمة التزوير فى المحررات الرسمية المسندة إلى الطاعن لا يتفق والتطبيق القانونى الصحيح لإنتقاء صفة الرسمية عن تلك المحررات ، وأن ما أسند إليه من إشتراك مع المتهم الأول فى إرتكاب جريمة التزوير المسندة إليه ، لم يقم عليه دليل من الأوراق ، ولم يدلل الحكم على ثبوته فى حقه ، وأغفلت المحكمة إثبات إطلاعها على الأوراق المزورة وأقتصرت على ما أورده فى حكمها من بيانات



لتلك الأوراق نقلا عن تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وإن فض المحكمة الإحراز لا يفيد أنها إطلعت عليها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض بيانه لواقعه الدعوى وتدليله على ثبوت جريمتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة في حق الطاعن ، أنه كان سبيل المتهم الثالث إلى استبدال الأوراق المزورة بالأوراق الصحيحة في القضايا التي بعهدته ، وتلك التي كانت بعهدته زملائه بالإدارة الجنائية بمحكمة إستئناف ..... التي يعمل بها ، وأنه أقر بالتحقيقات أنه تسلم كافة القضايا عهده موضوع تهمة الاختلاس بسبب وظيفته بالإدارة - المار ذكرها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، تتحقق إذا كانت الأموال أو الأشياء المختلسة قد وجدت في حيازة الموظف العام أو من في حكمه بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأموال أو الأشياء قد سلمت إليه تسليما ماديا ، أو وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته ، وإن جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، تتحقق أركانها متى إستولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من القانون ذاته ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم له الاستيلاء على مالها ، وذلك بإنتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وأضاعته على ربه . من المقرر أنه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من القانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أي دليل أو قرينه تقدم إليها ، وكان ما أورده الحكم - على النحو



المار بيانه - يعد كافيا وسائغا في تدليل الحكم على ثبوت إستلام الطاعن للأوراق المختلصة والتي أشار إليها الحكم في مدوناته ، وعلى توافر جريمتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة في حق الطاعن ، بأركانهما المادية والمعنوية ، إذ لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالا عن توافر القصد الجنائي في هاتين الجريمتين ، بل يكفي أن يكون ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه . كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في التسبب في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن في شأن تداول القضايا موضوع جريمتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، بين موظفي القلم الجنائي بالمحكمة التابع لها ، مما يسهل على غيره من الموظفين أن تمتد يده إلى تلك القضايا ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا يستأهل من الحكم ردا ، إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها وصحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمتين - المار ذكرها - ونسبتهما إلى الطاعن ، ولا عليه أن لم يتعقبه في كل جزئيه من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ نص في مادته الأولى على تعديل الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ليشمل فصلا عن جرائم إختلاس الأموال الأميرية والغدر والصور المختلفة الأخرى للعدوان على المال العام ، وإستبدال بعنوان الباب المذكور عنوان « إختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ، بما يحقق التوسع في مدلولي المال العام والموظف العام ، وأدخل من التعديلات على نص المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، بحيث يتسع مدلولهما للعقاب على إختلاس الموظف العام أو من في حكمه للأموال

والأوراق أو - الاستيلاء عليها بغير حق ، سواء كانت تلك الأموال والأوراق مملوكة للدولة أو لاحدى الجهات المبينه بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات ، أم كانت أموالا خاصة مملوكة للأفراد . متى كان هذا المال موجودا فى حيازته بسبب وظيفته ، وذلك بالنسبة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، أو كان تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ من القانون ذاته بالنسبة لجريمة الاستيلاء عليه بغير حق أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، وغلظ الشارع العقوبة المقررة فى هاتين الجريمتين إذا ما إقترن الفعل بظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فيهما ، كما أضاف القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ إلى أحكام ذلك الباب الرابع نص المادة ١١٧ مكررا ليقرر عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لكل موظف عام يضع النار عمداً أو يخرب أو يتلف أموالا ثابتة أو منقولة أو أوراقاً أو غيرها لاحدى الجهات التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو للغير متى كان معهودا بها إلى تلك الجهة ، وقد إستهدف الشارع من كل هذا التعديل مواجهة حالات سرقة وإختلاس وإتلاف الأموال والأوراق التى تقع من الموظف الحافظ لها ، فشدد العقاب عليها ومن ثم فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - المار ذكره - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتى إختلاس أوراق القضايا والاستيلاء عليها بغير حق وعاقبه عليهما طبقا للمادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، واذ كان الحكم قد أشار فى مدوناته إلى نص المادتين - المار ذكرهما -

وأفصح عن تطبيقهما فى حق الطاعن ، فإن النعى عليه بقالتى الخطأ فى تطبيق القانون والبطلان يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والتزوير فى محررات رسمية والاشتراك مع المتهم الأول فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية ، وأوقع عليه العقوبة المقررة فى القانون لجريمة الاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا يجدى الطاعن مايشيره فى صدد قصور الحكم فى بيان أركان جريمة التزوير المسندة إليه ، وفى التدليل على إشتراكه مع المتهم الأول فى ارتكاب التزوير المحررات الرسمية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مقبول - لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ ، أن المحكمة فضت الإحراز التى تحوى الأوراق المزورة وصرحت للدفاع بالاطلاع عليها والحصول على صور لها ، كما صرحت للخبير الاستشارى بالإطلاع على الأوراق الخاصة بالمتهم الثالث ، ثم ترفع الدفاع عن الطاعن فى الدعوى فإن مايشيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس تعينا رفضه .

ثالثاً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثالث :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإشتراك مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب التزوير فى محررات رسمية ، وإستعماله محررات مزورة مع علمه بتزويرها ، والإشتراك مع المتهم الثانى فى إتكاب جريمتى الاختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة المسندتين إليه ، وتقليد أختام بعض الجهات



الحكومية وإستعمالهما مع العلم بتقليدها ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه بطلان فى الإجراءات وقصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم لم يبين واقعه الدعوى فى بيان جلى مفصل تتحقق به العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وإن ما أورده من أقوال الشاهدين - المقدم ..... و ..... - ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من ثبوت تلك الجرائم فى حقه ، وعول فى الإدانة - ضمن ما عول عليه - على ما قرره أعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة الذين باشروا القضايا التى إمتدت إليها يد العبث إكتفى فى بيان أقوالهم بأنهم والمختصون بمعامل التحاليل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى والجهات الحكومية ، جحدوا تحريرهم لطلب المستندات - والتوقيعات المنسوبة إليهم زورا وبصمات الأختام ، دون أن يورد أسماء هؤلاء الأشخاص ومضمون أقوال كل منهم ، وحصل الحكم من أقوال الشاهدة - ..... أن الطاعن قد تقاضى من زوج شقيقها مبلغ خمسة آلاف جنيه كأتعاب ، فى حين أن تلك الشاهدة قررت بالتحقيقات أنها علمت من شقيقتها وزوجها أن الأخير دفع للطاعن مبلغ إثنى عشر ألف جنيه ، وجاء الحكم قاصرا فى إستظهار أركان جرائم التزوير والاختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة المسندة إلى المتهمين الأول والثانى ، وأن ماساقه فى مقام التدليل على توافر صفة الرسمية للأوراق التى أسند إلى المتهم الثانى تزويرها لا يتفق والتطبيق الصحيح للقانون ، وأغفل دفاع المتهم الأول فى شأن طلب ندب لجنة ثلاثية من خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير لأعادة إجراء المضاهاة بين خطه وما حرر من محاضر وتوقيعات وبصمات منسوبة إليه وإلتفت عن المستندات المقدمة من ذلك المتهم ولم



تطلع المحكمة على الأوراق المزورة في حضور الطاعن والمدافع عنه لم يدلل الحكم على توافر عناصر إشتراك الطاعن مع المتهمين الأول والثاني في إرتكاب الجرائم المسندة إليهما ، إذا لا يكفي في هذا الصدد ما أورده الحكم من أن الطاعن صاحب مصلحة شخصية في الحصول على أحكام البراءة ، وأنه مد المحكوم عليهما الأول والثاني بالبيانات والأوراق ، لأن ذلك لا يعد دليلا على ثبوت إشترাকে في جرائم التزوير ، وقد أغفل الحكم بيان ما هية الأوراق والبيانات التي تقطع بتوافر ذلك الأشتراك ، وأن مساقفه في مقام التدليل على علم الطاعن بالتزوير ، وفي معرض الرد على دفاعه في ذلك الخصوص ، لا يؤدي على وجه القطع واليقين إلى ثبوت علمه بالتزوير ، وإن مجرد تقديم الطاعن للأوراق المزورة أثناء مرافعته أمام المحاكم ، لا ينهض دليلا على علمه بتزويرها ، ما دام الحكم لم يثبت أنه هو الذي قارف التزوير أو شارك فيه ، كما أغفل الحكم دفاع الطاعن المكتوب من أن العبارات التي زورت في أوراق القضايا ، لم تكن على درجة من الإتقان الذي ينخدع به الغير من المختصين ، وما كان له أن يتراجع على سند من تلك الأوراق دون أن يجعل صياغتها متفقه والمنطق القانوني السليم ، وهو ما يقطع بعدم صدورهما منه أو إسهامه في تزويرها ، وخلت مدونات الحكم من تحديد الأوراق المزورة بما يكشف عن ماهيتها والبيانات التي إحتوتها ، ولم يورد مؤدى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الخاص بالصورة الضوئية لمحضر التحريات الصحيح في الجناية رقم ..... ، والأسانيد التي أقيم عليها ذلك التقرير ، وأغفل الاعتراضات التي ساقها الدفاع في شأنه والتي تأيدت بتقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن ، والذي إلتفت الحكم عنه وأن - ما حصله الحكم من تقارير قسم

الأدلة الجنائية بمديرية أمن ..... فى شأن فحص البصمات الموقع بها على محاضر تحقيق النيابة العامة فى جنایات المخدرات ، لا يبين منه أصحاب تلك البصمات التى نسبت زور إليهم ، ولا مضمون المحاضر التى وضعت عليها تلك البصمات وكافة بياناتها التى أسبغت عليها صفة الرسمية ، وإكتفى فى إيراد نتيجة فحص الاختام المقلدة على القول بأنها لم تؤخذ من قوالبها الصحيحة ، وأنه أجرى تقليدها على نحو ينخدع به عامة الناس ، دون أن يبين فى مدوناته أوجه الشبه بين تلك الأختام والأسباب التى من أجلها إنتهى إلى كفايتها لخداع آحاد الناس ، ورد الحكم على الدفع بعدم جدية التحريات بما لا يصلح ردا ، وأطرح الدفع ببطلان تحقیقات النيابة لافتقادها الحيذة بما لا يسوغه ، كما أطرح الدفع ببطلان تفتيش مكتب الطاعن لعدم إخطار نقابة المحامين العامة أو الفرعية بوقت كاف ، بما لا يتفق والتطبيق القانونى الصحيح ، ولم يعرض لمستندات الطاعن أو يعنى بتمحيض دفاعه المؤسس عليها فى شأن الوقائع المسندة إليه وتمسك الطاعن بطلب تحقيق دفاعه فى خصوص عدم فراره من وجه العداله إثر علمه بالإتهام الموجه إليه ، وأنه لم يضبط بمعرفة الشرطة الدولية بأبى ظبى ، إلا أن المحكمة قررت ندب النيابة العامة لاجراء ذلك التحقيق ، وهو ما يعيب قرارها بمخالفة القانون ويشوبه بالبطلان الذى يستطيل أيضا إلى التحقیقات التى تباشرها النيابة العامة تنفیذاً له ، إلى الدلیل المستمد منه الذى عول عليه الحكم فى الإدانة ، كما أن إستناد الحكم إلى مغادرة الطاعن أرض الوطن هاربا من الاتهام هو إسناد لواقعة لا دليل عليها فى الأوراق وسمحت المحكمة للمحامى المنتدب من نقابة المحامين بالحضور للدفاع عن المتهم الثانى بعد وفاء المحامى الموكل للدفاع عنه ، دون أن يكون حضر ولا علم بإجراءات

المحاكمة السابقة وما تم فيها من تحقيقات مما كان يجب عليها أن تعيد سماع الشهود ومرافعة النيابة وياقضى الخصوم فى حضوره ، وبالتالى لم تحقق للمتهم الثانى دفاعا حقيقيا فى الدعوى - كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستجوبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، ومتى كان مجموع كا أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة ، فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقتصر فى إثبات واقعه فى حق الطاعن على مجرد أقوال الشاهدين ..... وإنما إستند إلى أدلة الثبوت التى أوردها ومن شأنها فى مجموعها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها .

- وإذ كانت الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى مارتبه الحكم عليها ، فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم فى بيان الواقعة وفى شأن تعويله على أقوال الشاهدين - المار ذكرهما - على الرغم من أنها لا تدل بمجردا على مقارفة الطاعن الجرائم التى دين بإرتكابها - لا يكون مقبولا لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم من مؤدى أقوال ضابط الشرطة وأعضاء النيابة العامة والمختصين بمعامل التحليل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى والجهات الحكومية الأخرى فى شأن جحدهم تحرير طلب المستندات والتوقيعات المنسوبة زورا إليهم وبصمات الأختام الموضوعة على البعض منها يعد كافيا فى بيان ما إستخلصه الحكم من مؤدى أقوالهم وإذ كان



الطاعن لا يجادل فى أن ما حصله من تلك الأقوال وإستند إليه فى قضائه له معينه الصحيح فى الأوراق كما لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود فإن منعاه على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل لما كان ذلك وكان خطأ الحكم فى تحصيل أقوال الشاهدة ..... فى شأن مبلغ النقود الذى إقتضاه الطاعن فى زوج - شقيقتها بأتعاب بفرض وجوده - لا تأثير له على عقيدة المحكمة فيما إطمأنت إليه من أقوال تلك الشاهدة وأخذت به فى مقام الدليل على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن ومن ثم فإن النعى على الحكم بقاله الخطأ فى التحصيل والفساد فى التدليل يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن فى شأن قصور الحكم فى إستظهار أركان جرائم التزوير والإختلاس والإستيلاء بغير حق على مال للدولة وإغفاله دفاع المتهم الأول بشأن طلب ندب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير لإعادة إجراء المضاهاة والتفتاته عن المستندات المقدمة منه وإغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المزورة قد سبق الرد عليه لدى بحث أوجه الطعنين المقدمين من الطاعنين الأول والثانى على النحو المتقدم - فإن النعى على الحكم فى هذه الصدد بالقصور فى التسبيب والبطلان فى الإجراءات والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل لما كان ذلك وكان المقرر أن الاشتراك بطريق الاتفاق ، إنما يكون بإتحاد نية أطرافه على إرتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضى إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه . ومن المقرر أن الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الأستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت



حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وإن يكون إعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السائغة التى أوردها ، على أن الطاعن قد جند المتهمين الأول والثانى وإستعان بهما على تزوير قضايا المخدرات التى وكل للدفاع عن المتهمين فيها بقصد الحصول على أحكام بالبراءة لموكلية ، وكان المتهم الأول سبيله فى إرتكاب التزوير فى الأوراق الرسمية الخاصة بتلك القضايا ، وكان المتهم الثانى سبيله فى إختلاس أوراق قضايا المخدرات والإستيلاء عليها بغير حق بوصفه موظفا بالإدارة الجنائية بمحكمة إستئناف ..... ومن الأمناء على تلك الأوراق ، وأورد الحكم من الأدلة القولية والفنية مما يكشف عن إعتقاد المحكمة بإشتراك الطاعن مع المتهمين الأول والثانى فى إرتكاب جرائم التزوير والاختلاس والاستيلاء على مال للدولة بغير حق ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإشتراك بطريق الإتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيتها للقول بقيام الاشتراك أن تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها ، مادام فى تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة القصور فى التسبب لعدم إستظهار عناصر الاشتراك والتدليل على توافره فى حق الطاعن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن إشتراكه مع المتهمين الأول والثانى فى إرتكاب جرائم التزوير فى الأوراق الرسمية المسندة إليهما ، وأورد الأدلة التى صحت لديه على ذلك ، وكان الاشتراك فى التزوير يفيد حتما علم الطاعن بأن أوراق القضايا التى إستعملها مزورة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى إستظهار ركن العلم بالتزوير يكون على غير

أساس . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم لدفاعه فى شأن عدم إتقان عبارات التزوير بالأوراق المزورة ، ودالاتها على نفى صدور التزوير فيه أو إسهامه فيه ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا يستلزم من المحكمة ردا خاصا ، إكتفاء بما أوردته من أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها وأخذت بها ، ويضحي النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه نقلا عن تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير وقسم الأدلة الجنائية ، يعد كافيا فى تحديد الأوراق المزورة بما يكشف عن ما هيتها ، وكاشفا عما لحق بكل ورقة من تلك الأوراق من تزوير ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، وإن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ، ولا معقب عليها فى ذلك ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى شأن الصورة الضوئية لأصل محضر التحريات الصحيح الخاص بالجناية رقم ..... مخدرات المطرية ، يعد كافيا فى بيان وجه إستدلال الحكم بما ثبت من ذلك التقرير من حدوث تعديل بمحضر التحريات بخط الطاعن ومسئوليته عن ذلك التعديل ، وأطاحت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشارى المقدم منه ، فإنه لا يجوز مجادلتها فى ذلك أمام محكمة النقض ، وهى غير ملزمة من بعد أن ترد إستقلالا على تقرير الخبير

الاستشارى الذى لم تأخذ به أو على ما يكون الطاعن قد أثاره من مطاعن على التقرير الفنى الذى إطمأنت إليه وأخذت به . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور فى التسبيب فيما حصله من تقارير قسم الأدلة الجنائية بمديرية أمن القاهرة فى شأن البصمات المزورة الموقع بها على محاضر تحقيق النيابة العامة فى جنايات المخدرات مردوداً بما سبق بيانه فى مقام الرد على أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول عن جريمة التزوير فى المحررات الرسمية ، فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبة بالعقوبة المقررة لاشدهما ، وهى جريمة الإشتراك مع المتهم الثانى فى إتكاب جرمتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ، فإنه لا مصلحة له فيما يشيره بشأن جريمة تقليد الأختام لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع بعدم جدية التحريات إستناداً إلى إطمئنان المحكمة إلى صحة الإجراءات التى أجراها الشاهد الأول وجديتها ، وهو ما يعد كافياً للرد على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة ورد عليه فى قوله « إن المحكمة تطمئن تماماً إلى التحقيقات التى تمت بمعرفة النيابة العامة فى هذه الدعوى ، وترى أنها تمت فى حيدة كاملة ، ولا يوجد بالأوراق ما يشير إلى عدم حيدة من قاموا على التحقيق فيها ، إما ما يشيره الدفاع من أن أحد المختصين قام بتمزيق ورقتين من أوراق التحقيق ، فإنها وإن كانت تشير إلى عدم دقه المحقق ، إلا أنها لا تدل

على إنحرافه بالتحقيق أو فقدانه لحيدته ، ومن ثم تكون التحقيقات صحيحة ، ويكون الدفع ببطلانها على غير سند صحيح القانون » ، وكان ما أورده الحكم - على النحو المار بيانه - يعد سائغا وكافيا فى إطار الدفع ببطلان تحقيقات النيابة ، وفى بيان وجه إقتناع المحكمة بصحتها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ شأن إصدار قانون المحاماه قد نصت على أنه « لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبة إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ، ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامى متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينوبه من المحامى التحقيق » ، وإذ كانت المادة ٥١ من القانون - المار ذكره - قد أوجبت أن يكون التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ، وأوجبت على هذه الجهة إخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، إلا إنها لم توجب عليها إتخاذ ذلك الإخطار قبل تفتيش مكتب المحامى أو وقت حصوله ، ومن ثم فإن تفتيش النيابة العامة لمكتب المحامى دون إخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية لا يترتب عليه بطلان ذلك التفتيش ، وبالتالي يعد الدفع ببطلان تفتيش مكتب الطاعن لعدم إخطار نقابة المحامين العامة أو الفرعية قبل حصوله بوقت كاف ، دفعا قانونيا ظاهر البطلان ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى رفض ذلك الدفع ، لا يكون قد خالف القانون ، ويضحى النعى عليه بقالة الخطأ فى تطبيق القانون غير قويم لما كان ذلك ، وكان



ينبغي لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية المستندات التي لم يعرض لها الحكم ، حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى ، فان منعاه في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما عول عليه - على إقرار الطاعن بالتحقيقات بالهروب إلى خارج البلاد إثر علمه بالأتهم المسند إليه ، وكان الطاعن لا يجادل في أسباب طعنه أن لهذا الإقرار معينه الصحيح من الأوراق ، وقد خلت محاضر جلسات المحاكمة مما يدل على أن المحكمة قد ندبت النيابة العامة لإجراء تحقيق في شأن القبض على الطاعن بمعرفة الشرطة الجنائية الدولية بأبى ظبى وترحيله إلى القاهرة ، وأن ما إتخذته المحكمة من إجراء في هذا الخصوص ، هو مجرد الاستعلام عن ذلك من الجهة المختصة ، وبناء على طلب المدافع عن الطاعن ، وقد نفذته النيابة العامة فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا قصد به التشكيك في أدله الدعوى ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع لأنه لم يوفر للمتهم الثانى دفاعا حقيقيا في الدعوى بعد وفاة محاميه الموكل أثناء إجراءات المحاكمة ، لا يتصل بشخص الطاعن وليس له مصلحة فيه ، ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

برئاسة السيد المستشار / احمد ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن عميرة ومحمد زايد

نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسام الدين الغريانى واحمد عبد الرحمن .



### الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ القضائية

إعلان . دفاع . الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره . إجراءات . إجراءات المحاكمة . بطلانها .  
بطلان . نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها .

- ليس للمتهم أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . ما دام قد حضر فى الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . حقه فى طلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه والتأجيل لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . عدم إجابة المحكمة طلبه دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ، فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه » وكان يبين من مراجعة المفردات أن تقرير الإستئناف المرفوع من الطاعن والموقع عليه منه حددت به جلسة ١٩٨٧/٢/٤ لنظر الإستئناف ثم تأشر على ظهر التقرير من وكيل النيابة بتعديل تاريخ الجلسة إلى ١٩٨٧/٥/٦ وإعلان المتهم ، غير أن المفردات خلت مما يفيد إعلانه . كما يبين مما أثبت بمحضر هذه الجلسة أن المتهم حضر من السجن وطلب أجلاً للإطلاع وإبداء الدفاع ثم أصدرت المحكمة

حكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكان قول الطاعن بوجه النعى أنه سيق إلى الجلسة التي حددت لنظر إستئنافه بغير إعلان وقبل أن يتيسر له إعداد دفاعه هو قول يظاهرة الواقع على نحو ما سلف ، وكانت المحكمة قد إلتفتت عن طلب الطاعن التأجيل لتحضير دفاعه ومضت في نظر الدعوى ولم تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابة هذا الطلب ، فإن ذلك منها يعد إخلالا بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابيا ( عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة عشرة آلاف جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه إستئناف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا قد بنى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تصادف وجود

الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه للحضور فى قضية أخرى وبوغت بنظر إستئنافه فى الدعوى الماثلة دون إعلان وطلب من المحكمة أجلا لاعداد دفاعه فلم تستجب له مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ، فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطاءه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه » وكان يبين من مراجعة المفردات أن تقرير الإستئناف المرفوع من الطاعن والموقع عليه منه حددت به جلسة ١٩٨٧/٢/٤ لنظر الإستئناف ثم تأشر على ظهر التقرير من وكيل النيابة بتعديل تاريخ الجلسة إلى ١٩٨٧/٥/٦ وإعلان المتهم ، غير أن المفردات خلت مما يفيد إعلانه . كما يبين مما أثبت بمحضر هذه الجلسة أن المتهم حضر من السجن وطلب أجلا للاطلاع وإبداء الدفاع ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا . لما كان ذلك وكان قول الطاعن بوجه النعى أنه سيق إلى الجلسة التى حددت لنظر إستئنافه بغير إعلان وقبل أن يتيسر له إعداد دفاعه هو قول يظاهرة الواقع على نحو ما سلف ، وكانت المحكمة قد إلتفتت عن طلب الطاعن التأجيل لتحضير دفاعه ومضت فى نظر الدعوى ولم تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابة هذا الطلب ، فإن ذلك منها يعد إخلالا بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٩١

بإئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل  
حسن وعبد اللطيف أبو الليل نائبى رئيس المحكمة ومحمد حسين مصطفى وبهيح حسن القصبجى



### الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) تجريف . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .

القصد الجنائى اللازم لتوافر جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . مناطه : إزالة الجانى  
الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على ترخيص عن علم وإرادة . توافر قصد خاص فى هذه  
الجريمة . غير لازم .

( ٢ ) إثبات « قرائن قانونية » . قوة الأمر المقضى . دفع « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل

فيها » . حكم « حجيته » .

مناط حجية الأحكام . وحدة الخصوم والموضوع والسبب .

( ٣ ) تجريف . قانون « القانون الاصلح » .

صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم نهائى فى  
جريمة أرض زراعية إعتباره أصلح للمتهم من القانون القديم لهبوطه بالحد الأدنى لعقوبة الحبس مع إجازته  
وقف تنفيذها . لا يغير من ذلك رفعه عقوبة الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى .

العبرة فى المقارنة بين العقوبات بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ ، ١١ ،

١٢ عقوبات .

عقوبة الغرامة مهما إرتفع قدرها . أخف دائما من عقوبة الحبس .

(٤) طعن ، نظره والحكم فيه ، ، إستئناف نظره والحكم فيه ، ، معارضة ، نظرها والحكم فيها ، ،

عقوبة ، تطبيقها ، ، نقض ، نظره والحكم فيه ، ،

قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . سريانها على كافة طرق الطعن العادية وغير العادية

أساس ذلك ؟

القضاء ، في معارضة الطاعن بغرامة تتجاوز الغرامة المحكوم بها غيابيا . غير جائز .

مثال .

(٥) عقوبة ، وقف تنفيذها ، ، محكمة النقض ، سلطتها ، ، نقض ، الطعن لثاني مرة ، ، حكم ،

تسببه ، تسبب غير معيب ، ،

مثال لحكم صادر من محكمة النقض بالإدانة في جريمة تجريف أرض زراعية مع وقف تنفيذ عقوبة

الحبس لدى نظرها موضوع الدعوى .

١ - إن جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل - وهو إزالة الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر - عن إرادة وعن علم ، وكان المتهم في الدعوى المطروحة يسلم بقيامه بتجريف مساحة ثمانية قراريط من أرضه الزراعية دون أن يحصل على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، فإنه لا يؤثر في تحقيق القصد الجنائي لتلك الجريمة في حقه ما ساقه من دفاع مسطور من إضطراره لتجريف أرضه حتى يتمكن من ريها وليمنع تسرب مياه الري منها بعد أن

قام جيرانه الملاصقين له بتجريف أراضيهم وذلك طالما أن المتهم - وبفرض صحة دفاعه - لا يمارى فى عدم حصوله على الترخيص اللازم من الجهة المختصة بتجريف أرضه الزراعية ، وإذ كان ذلك ، وكانت تلك الجريمة فوق ما تقدم لا تستلزم قصدا خاصا فإن ما أتاه المتهم يوفر فى حقه جريمة التجريف كما هى معرفة به فى القانون .

٢ - إن كان مناط حجية الأحكام هو وحده الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن هذه المحكمة تقضى برفض هذا الدفع .

٣ - لما كان الحكم الابتدائى الذى دان المتهم بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، عاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة خمسمائة جنيه وذلك إعمالا لنص المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والتي كانت ترصد فى فقرتها الثالثة لجريمة التجريف المنصوص عليها فى المادة ٧١ مكررا من القانون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة إذا كان المخالف هو المالك . كما نصت الفقرة الخامسة منها على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٣ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى الماثلة بحكم نهائى - وإستبدال المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ على التوالى بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة ونص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة » ثم إستطرد

في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله « فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر » . كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه « في جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي إستخدمت في عملية التجريف أو النقل ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » فإن هذا القانون الجديد يعد قانونا أصلح لمالك الأرض الزراعية الذي يقوم بتجريفها دون أن تتعدد المخالفة ، إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهي الحبس من سنة - طبقا للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع اجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة ، وإن رفع العقوبة الأدنى درجة وهي الغرامة - في حديها الأقصى والأدنى ، ذلك بأن العبرة في المقارنة بين العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم - وتطبيقا للمادة ١١ من القانون فإن عقوبة الغرامة مهما إرتفع قدرها أخف دائما من عقوبة الحبس في صحيح القانون ، بالإضافة إلى أن القانون الجديد قد أجاز وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما سلف القول وهو ما لم يكن جائزا في القانون القديم لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، فإن القانون الجديد سالف البيان يصبح هو القانون الأصلح الواجب التطبيق في حق المتهم عملا بتلك الفقرة حالة كونه المالك للأرض محل التجريف .

٤ - من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بناء على الطعن المرفوع منه وأن هذه القاعدة هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو



غير عادية وفقا للمادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائى الذى صدر بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ قاضيا بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه فإنه ما كان يحق للمحكمة الاستئنافية وقد إتجهت إلى إدانة المتهم - المستأنف - أن تقضى عليه فى المعارضة المرفوعة منه بعقوبة غرامة تجاوز الغرامة المحكوم عليه بها غيابيا لأنها بذلك تكون قد سأت مركزه وهو ما لا يجوز ، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به فى موضوع الاستئناف وبتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه وذلك عملا بحكم المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الواجب التطبيق على الواقعة .

٥ - لما كانت هذه المحكمة ترى من الظروف التى إرتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى مخالفة القانون . فإنها تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها إعمالا للمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف أرض زراعية على النحو المبين بالمحضر بدون ترخيص . وطلبت عقابة بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ومحكمة جناح مركز أجا قضت حضوريا إعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ

وتغريمه خمسمائة جنيه . إستأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية -  
 بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه  
 وتأيد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع  
 برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق  
 النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم ٣٤٠٠ لسنة ٥٥ القضائية . وهذه المحكمة  
 قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى  
 محكمة المنصورة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى . ومحكمة  
 الإعادة - بهيئة استئنافية أخرى قضت حضوريا فى ..... بقبول الاستئناف  
 شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم  
 بطريق النقض - للمرة الثانية - فقضت هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه  
 وتحديد جلسة لنظر الموضوع وعلى النيابة إعلان المتهم .

### المحكمة

ومن حيث إن المعارضة حازت كافة أوضاعها المقررة قانونا فهى مقبولة شكلا .  
 وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بوصف أنه بتاريخ  
 ..... بدائرة مركز أجا » قام بتجريف الأرض الزراعية بدون الحصول على  
 ترخيص من الجهة المختصة » وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ ، ١٠٦ مكررا من قانون  
 الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . وحيث أن

واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات تتحصل فى أنه بتاريخ ..... جرى ضبط المتهم أثناء تواجده بالأرض الزراعية المملوكة له وهو يقوم بتجريف تلك الأرض بعمق أربعة أمتار دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وقد بلغت المساحة التى قام المتهم بتجريفها وقت الضبط ثمانية قراريط ، واذ سئل المتهم تمسك بسبق تحرير محضر ضده ، بتجريف ذات العين ، وقد قام الدليل على حصول الواقعة على هذه الصورة مما أثبتته وكيل التجريف والمبانى بمديرية الزراعة بمحضره المؤرخ ..... . فقد أثبت وكيل التجريف والمبانى بمديرية الزراعة وأعضاء اللجنة المرافقين له بالمحضر المؤرخ ..... أنهم أثناء مرورهم على الأرض الزراعية التابعة لمركز أجا شاهدوا المتهم والذى يملك مساحة فدان من الأرض الزراعية - يقوم بتجريف أرضه الزراعية بعمق أربعة أمتار دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وأنه تمكن من تجريف مساحة ثمانية قراريط من أرضه بالعمق المنوه عنه كما وجدوا المتهم يقوم بذلك بواسطة الجرارات وينقل الأتربة الناتجة من التجريف إلى مصانع الطوب ، وقد جرى ضبط المتهم وتحرير محضر بضبط الواقعة . وحيث أن جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجانى الفعل - وهو إزالة الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر - عن إرادة وعن علم ، وكان المتهم فى الدعوى

المطروحة يسلم بقيامه بتجريف مساحة ثمانية قراريط من أرضه الزراعية دون أن يحصل على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، فإنه لا يؤثر فى تحقيق القصد الجنائى لتلك الجريمة فى حقه ما ساقه من دفاع مسطور من إضطراره لتجريف أرضه حتى يتمكن من ريها وليمنع تسرب مياه الري منها بعد أن قام جيرانه الملاصقين له بتجريف أراضيهم وذلك طالما أن المتهم - ويفرض صحة دفاعه - لا يمارى فى عدم حصوله على الترخيص اللازم من الجهة المختصة بتجريف أرضه الزراعية ، وإذا كان ذلك ، وكانت تلك الجريمة فوق ما تقدم لا تستلزم قصدا خاصا فإن ما أتاه المتهم يوفر فى حقه جريمة التجريف كما هى معرفة به فى القانون .

وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعويين رقمى ..... لسنة ..... جنح أجا ، ..... لسنة ..... جنح أجا اللتين قضى فيهما نهائيا ببراءة الطاعن ، فإن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن البين من مطالعة الأوراق أن جريمة التجريف موضوع الدعوى المطروحة قد وقعت فى تاريخ وقوع الجريمتين موضوع الدعويين المشار إليهما كما أنصبت جريمة الدعوى الماثلة على مساحة ثمانية قراريط أخرى تختلف عن الأرض الزراعية - التى قام بتجريفها المتهم فى الدعويين المنوه عنهما ، وكان مناط حجية الأحكام هو وحده الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن هذه المحكمة تقضى برفض هذا الدفع .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى دان المتهم بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، عاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة خمسمائة جنيه



وذلك إعمالاً لنص المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والتي كانت ترصد في فقرتها الثالثة لجريمة التجريف المنصوص عليها في المادة ٧١ مكرراً من القانون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة إذا كان المخالف هو المالك . كما نصت الفقرة الخامسة منها على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ قد صدر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى الماثلة بحكم نهائي - وإستبدال المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ على التوالي بالمادتين ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ على أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة » ثم إستطرد في الفقرة الثانية من هذه المادة بقوله « فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر » . كما نص في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها على أنه « في جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي إستخدمت في عملية التجريف أو النقل ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة » فإن هذا

القانون الجديد يعد قانونا أصلح لمالك الأرض الزراعية الذي يقوم بتجريفها دون أن تتعدد المخالفة ، إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح بهبوطه بالحد الأدنى للعقوبة الأعلى درجة وهي الحبس من سنة - طبقا للقانون القديم - إلى ستة أشهر فقط مع إجازته وقف تنفيذ تلك العقوبة ، وإن رفع العقوبة الأدنى درجة وهي الغرامة - في حديها الأقصى والأدنى ، ذلك بأن العبرة في المقارنة بين العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم - وتطبيقا للمادة ١١ من القانون فإن عقوبة الغرامة مهما إرتفع قدرها أخف دائما من عقوبة الحبس في صحيح القانون ، بالإضافة إلى أن القانون الجديد قد أجاز وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما سلف القول وهو ما لم يكن جائزا في القانون القديم لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، فإن القانون الجديد سالف البيان يضحى الأصلح الواجب التطبيق في حق المتهم عملا بتلك الفقرة حالة كونه المالك للأرض محل التجريف لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بناء على الطعن المرفوع منه وأن هذه القاعدة هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقا للمادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم

الإبتدائي الذي صدر بتاريخ ..... قاضيا بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية وقد إتجهت إلى إدانة المتهم - المستأنف - أن تقضى عليه فى المعارضة المرفوعة منه بعقوبة غرامة تجاوز الغرامة المحكوم عليه بها غيابيا لأنها بذلك تكون قد سأت مركزه وهو ما لا يجوز ، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التى رفعها . لما كان ذلك ، فإن المحكمة تقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به فى موضوع الإستئناف وبتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه وذلك عملا بحكم المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الواجب التطبيق على الواقعة .

وحيث أن لما كانت هذه المحكمة ترى من الظروف التى إرتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الإعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى مخالفة القانون . فإنها تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها إعمالا للمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات .

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / سمير ناجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / نبيل رياض وطلعت  
الأكيايى نائبى رئيس المحكمة وجابر عبد التواب وأمين عبد العليم.



## الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ القضائية

(١) إثبات ، بوجه عام ، ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غیر معيب ، ، نقض ، اسباب الطعن ، ، ما لا يقبل منها ، ،

حق محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها .

مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟

( ٢ ) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ، ما لا يوفره ، ، نقض ، ، اسباب الطعن ، ، ما لا يقبل منها ، ،

عدم إلزام المحكمة بالرد إستقلالاً على دفاع متعلق بدليل لم تبين قضاها عليه .

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز أمام النقض .

( ٣ ) دفع ، الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، ، نقض اسباب ، الطعن ما لا يقبل منها ، ، المصلحة فى

الطعن ، ،

الدفع ببطلان القبض لحصوله فى غير منزل الطاعن وبطلان الاذن لتلاحق الإجراءات ، دفع موضوعى .

غير جائز إثارته لأول مرة أمام النقض .

إدانة الحكم للطاعن إستناداً إلى أدلة أخرى غير الدليل المستمد من الإجراءات المدعى ببطلانه . أثره ؟

مثال .

(٤) وصف التهمة ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ، ما لا يوفره ، ، رشوة .

عدم تقييد المحكمة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها فى رد

الواقعة إلى الوصف القانونى السليم .

إستناد الوصف الذى دين به الطاعن على ذات الوقائع المرفوع بها الدعوى عليه دون إضافة جديد

عليها لا يستأهل لفت نظر الدفاع .



(٥) رشوة . جريمة ، أركانها ، . موظفون عموميون . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

جريمة الرشوة المنصوص عليها بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . مناط تحققها ؟

مثال لتسبب سائق .

(٦) إثبات ، . إقرار ، . إقرار ، دفع ، الدفع ببطالان الاعتراف ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل

منها ،

الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الإثبات .

موضوعي .

حق المحكمة الأخذ بالإقرار الصادر من المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه . متى

اطمأنت إليه .

إثارة الدفع ببطالان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر

المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى حسبما يؤدي

إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام

إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولا يشترط أن تكون

الأدلة التي إعتد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من

جزئيات الدعوى إذا أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها

مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون

باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم

منها .

٢ - لما كان الحكم قد أطرح الأحرار . ولم ين قضاءه بصفه أصلية على فحوى الدليل المستمد منها إنما بنى قضاءه على ما إطمأن إليه من إعتراف الطاعن فى التحقيقات إلى جانب باقى أدلة الثبوت فقد إنحسر عنه الالتزام بالرد إستقلالاً على أى دفاع يتصل بهذه الأحرار فضلاً عن أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن إكتفى بتفريغ التسجيلات الخاصة والمحرزة على ذمة الدعوى ولم يشر شيئاً بشأن الحرز المتضمن مبلغ الرشوة وباقى الأوراق المضبوطة ومن ثم فإن ما يشيرة الطاعن من نعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل إذا ولا يقبل منه أن يشير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش ورد عليه بقوله « وحيث إنه عن الدفع ببطلان التفتيش للتجهيل بمكان الضبط والتفتيش فإن هذا الدفع مردود أن التحريات قد إقتصرت على طلب الاذن بضبط المتهم حال تقاضيه الرشوة بمنزل المبلغ وأن المكان الخاص الذى تضمنه إذن التفتيش قد إنصرف إلى منزل المبلغ المذكور ولم يكن مجهلاً ومن ثم فإن هذا الدفع فى غير محله .. وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لإنصراف تنفيذه لأى من مأمورى الضبطية القضائية وأن الرقابة الإدارية غير مختصة بتنفيذ هذا الاذن فإن هذا الدفع مردود بأن سائر أعضاء الرقابة الإدارية لهم سلطة الضبطية القضائية فى الكشف عن الجرائم الجنائية التى تقع من العاملين فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة وجميع الجهات التى تتبعهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه إعمالاً بالمواد ٢/ج ، ٤ ، ٦١ من القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية المعدل .. فإن ..... عضو الرقابة الإدارية له صفة الضبطية

القضائية وأن مقام به من التحريات والكشف عن جريمة الرشوة للمتهم الذى يعمل بشركة القنال العامة للمقاولات وضبطه وتفتيشه بمنزل المقاول كل ذلك كان فى حدود السلطة المخولة له قانونا ومن ثم فإن هذا الدفع فى غير محله متعين الرفض . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى رده على الدفع سالف الذكر صائبا فى إطراره فإن ما يثيره الطاعن من القول بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة رشوة لم يتحدد مكانها ولعضو الرقابة الإدارية وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى يكون دفعا ظاهر البطلان . واذ كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه على الأساس الذى يتحدث عنه فى وجه الطعن لحصوله فى غير منزله كما لم يدفع ببطلان الإذن لتلاحق الإجراءات فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لانه فى الحقيقة دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها المحكمة عقيدتها ولا يقدح فى ذلك مادفع به الطاعن بجلسة المحاكمة من مخالفة مسلك الشاهد فى التفتيش لنص المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن الحكم عول فى إدانة الطاعن على إقراره وما أورده شهود الاثبات بإعتبار أن هذه الأدلة من عناصر الاثبات المستقلة عن الأدلة المدعى ببطلانه مما تنتفى معه مصلحة الطاعن فى تمسكه بالبطلان ويكون منعاه فى هذا الخصوص على غير أساس .

٤ - لما كان الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها مادام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . لما كان ذلك وكانت الواقعة المادية التى إتخذت أساساً لجريمة

الرشوة التي قدم الطاعن من أجلها للمحاكمة طبقا للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات هي أنه بصفته موظفا عموميا أخذ لنفسه رشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته ودارت مرافعة الدفاع على هذه الواقعة أمام المحكمة وطلب تطبيق المادة ١١١ من قانون العقوبات بإعتبار أن الطاعن ليس موظفا وهو ما خلصت إليه المحكمة بالفعل وإنتهت إليه في حكمها بإعتبار الطاعن في حكم الموظف العام طبقا لنص المادة ١١١/٦ من قانون العقوبات فإنه لا يصح النعى عليها أنها أجرت تعديلا للتهمة دون لفت نظر الدفاع ذلك أن تصدى المحكمة لشرط الصفة لبيان ما إذا كان الطاعن موظفا عموميا أم هو في حكم الموظف العمومي هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد إستجلاء حقيقة ركن من أركان الجريمة وليس فيه إضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محامية أثناء المحاكمة . وإذا كان الوصف الذي دين به الطاعن لم يبن على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المقامة عليه دون أن تضيف المحكمة إليها جديدا مما يستأهل لفت نظر الدفاع .

٥ - لما كان المستفاد من نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تعتبر متوافرة الأركان في حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لأداء عمل زعم أنه من إختصاصه وإتجهت إرادته إلى هذا الطلب وذلك الأخذ وهو يعلم أن ما أخذه ليس إلا مقابل استغلال وظيفته لما كان ذلك وكان الشارع قد استهدف بذلك الضرب على يدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الإختصاص المزعوم ويكفى لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لآدائه



يدخل فى أعمال وظيفته والزمع هنا هو مطلق القول دون إشتراط إقتترانه بعناصر أو وسائل إحتيال وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى إعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى فيما سلف بيانه بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات التى دان الطاعن بها وفطن إلى المعانى القانونية المتقدمة فى رده دفاع الطاعن فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون ويكون منعاه فى هذا الصدد فى غير محله .

٧ - لما كان ذلك وكان من المقرر أن الإعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل أخرى وإذ كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الإعتراف الصادر منه فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما ( مهندس بشركة ..... ) طلب وأخذ لنفسه رشوة لآداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته بأن طلب لنفسه من ..... مبلغ خمسمائة جنيهه أخذ منه مبلغ مائتين وخمسون جنيهها على سبيل الرشوة مقابل تخفيض قيمه غرامه التأخير المستحقة على الأخير لصالح شركة ..... زاعما إختصاصه بذلك وأحالته إلى محكمة أمن

الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبة طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر ، ١١١ / ٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه عما إسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم تساند إلى أدلة جاءت وليده إجراءات باطلة إذ لم تقم المحكمة بفض الأحرار وعرضها على الطاعن وإثباتها بمحضر الجلسة كما أن إذن التفتيش قد شابه البطلان لأن المنوط به ليس له صفة الضبطية القضائية وخلا الإذن من بيان عنصر المكان كما أن الدفاع عن الطاعن دفع بأنه ليس موظفا عموميا بل هو عامل بإحدى شركات القطاع العام ولا تقوم جريمة الرشوة فى حقه إلا أن الحكم غير وصف التهمة إلى أنه فى حكم الموظف العام دون تنبيه للمتهم أو منحه أجلا لتحضير دفاعه على أساس الوصف الجديد كما أخطأ الحكم فى القانون ذلك أن نيابة أمن الدولة تباشر اختصاصها فى التحقيق وفقا لقانون الإجراءات ولم ينص القانون ١٠٥ سنة ١٩٨٠ على إلغاء المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب إذن القاضى بالتسجيل كما أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن ببطلان الاعتراف مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وإعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وهي أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولا يشترط أن تكون الأدلة التي إعتد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذا أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها وإذا كان الحكم قد أ طرح الأحرار . ولم يبن قضاءه بصفة أصلية على فحوى الدليل المستمد منها إنما بنى قضاءه على ما أطمأن إليه من إعتراف الطاعن في التحقيقات إلى جانب باقى أدلة الثبوت فقد إنحسر عنه الالتزام بالرد إستقلال على أى دفاع يتصل بهذه الأحرار فضلا عن أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن إكتفى بتفريغ التسجيلات الخاصة والمحرزة على ذمة الدعوى ولم يثر شيئا بشأن الحرز المتضمن مبلغ الرشوة وباقى الأوراق المضبوطة ومن ثم فإن ما يشيرة الطاعن من نعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ ليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان التفتيش للتجهيل بمكان الضبط والتفتيش فإن هذا الدفع مردود أن التحريات قد أقتصرت على طلب الاذن بضبط المتهم حال تقاضيه الرشوة بمنزل المبلغ وأن المكان الخاص الذى تضمنه إذن التفتيش قد إنصرف إلى منزل المبلغ المذكور ولم يكن مجهلا ومن ثم فإن هذا الدفع فى غير محله .. وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لإنصراف تنفيذه لأى من مأمورى الضبطية القضائية وأن الرقابة الإدارية غير مختصة بتنفيذ هذا الاذن فإن هذا الدفع مردود بأن سائر أعضاء الرقابة الإدارية لهم سلطة الضبطية القضائية فى الكشف عن الجرائم الجنائية التى تقع من العاملين فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التى تتبعهم الدولة فيها بأى وجه إعمالا بالمواد ٢/ج ، ٤ ، ٦١ من القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية المعدل .. فان ..... عضو الرقابة الإدارية له صفة الضبطية القضائية وأن ما قام به من التحريات والكشف عن جريمة الرشوة للمتهم الذى يعمل بشركة القنال العامة للمقاولات وضبطه وتفتيشه بمنزل المقاول كل ذلك كان فى حدود السلطة المخولة له قانونا ومن ثم فإن هذا الدفع فى غير محله متعين الرفض » . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى رده على الدفع سالف الذكر سائغا فى إطاره فان ما يشير به الطاعن من القول بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمه رشوه لم يتحدد مكانها لعضو الرقابة الإدارية وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى يكون دفعا ظاهر البطلان . واذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه على الأساس الذى يتحدث عنه فى وجه الطعن لحصوله فى غير منزله كما لم يدفع ببطلان الاذن لتلاحق الإجراءات فإنه لا يقبل منه إثارة هذا



الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه فى الحقيقة دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كوت منها المحكمة عقيدتها ولا يقدر فى ذلك مادفع به الطاعن بجلسة المحاكمة من مخالفة مسلك الشاهد فى التفتيش لنص المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن الحكم عول فى إدانته الطاعن على إعترافه وما أورده شهود الاثبات بإعتبار أن هذه الأدلة من عناصر الاثبات المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه مما تنتفى معه مصلحة الطاعن فى تمسكه بالبطلان ويكون منعاه فى هذا الخصوص على غير أساس لما كان الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحصها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها مادام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . لما كان ذلك وكانت الواقعة المادية التى إتخذت أساسا لجريمة الرشوة التى قدم الطاعن من أجلها للمحاكمة طبقا للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات هى أنه بصفته موظفا عموميا أخذ لنفسه رشوة لآداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته ودارت مرافعة الدفاع على هذه الواقعة أمام المحكمة وطلب تطبيق المادة ١١١ من قانون العقوبات بإعتبار أن الطاعن ليس موظفا وهو ما خلصت إليه المحكمة بالفعل وإنتهت إليه فى حكمها بإعتبار الطاعن فى حكم الموظف العام طبقا لنص المادة ١١١/٦ من قانون العقوبات فإنه لا يصح النعى عليها أنها أجرت تعديلا للتهمة دون لفت نظر الدفاع ذلك أن تصدى المحكمة لشرط الصفة لبيان ما إذا كان الطاعن موظفا عموميا أم هو فى حكم الموظف العمومى هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد إستجلاء حقيقة ركن من أركان الجريمة وليس فيه إضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محامية أثناء المحاكمة . واذ

كان الوصف الذى دين به الطاعن لم يبن على وقائع جديدة غير التى كانت أساسا للدعوى المقامة عليه دون أن تضيف المحكمة إليها جديدا مما يستأهل لفت نظر الدفاع من ثم يكون منعاه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان المستفاد من نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تعتبر متوافرة الأركان فى حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لآداء عمل زعم أنه من اختصاصه وإتجهت إرادته إلى هذا الطلب وذلك الأخذ وهو يعلم أن ما أخذه ليس إلا مقابل استغلال وظيفته لما كان ذلك وكان الشارع قد إستهدف بذلك الضرب على يدى العابثين عن طريق التوسع فى مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ويكفى لمساءلة الجانى على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذى يطلب الجعل لادائه يدخل فى أعمال وظيفته والزعم هنا هو مطلق القول دون إشتراط إقتترانه بعناصر أو وسائل إحتيال وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى إعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى فيما سلف بيانه بما تتوافره العناصر القانونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات التى دان الطاعن بها وفطن إلى المعانى القانونية المتقدمة فى رده على دفاع الطاعن فانه لا يكون قد أخطأ فى القانون ويكون منعاه فى هذا الصدد فى غير محله لما كان ذلك وكان من الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل المستمد من إجراء التسجيلات التى تمت فى الدعوى ومن ثم فان النعى ببطلان الدليل المستمد من هذه التسجيلات لصدور الأذن بها على خلاف القانون

وقصور الحكم فى رده على الدفع ببطلان هذه التسجيلات لا يكون له محل لعدم الجدوى منه طالما أن الحكم آخذ الطاعن بأعترافه وأقوال شهود الإثبات إعتباراً بأن هذا الاعتراف وتلك الأقوال من عناصر الإثبات المستقلة عن الأجراء المدعى ببطلانه والتي إطمأنت المحكمة إلى صحتها مما تنتفى معه مصلحة الطاعن فى تمسكه بالبطلان وبالقصور ويكون منعاه فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع وان عدل عنه فى مراحل أخرى وإذ كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض . ويكون منعاه فى هذا الصدد على غير أساس - لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

=====

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / ناجي إسحق

وفتحى خليفه نائبى رئيس المحكمة وإبراهيم عبد المطلب وأحمد عبد الباري



## الطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض ، ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ، . معارضه

عدم قبول الطعن بالنقض فى الحكم . مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً . أساس ذلك ؟

(٢) نقد . مصادره . عقوبه . تطبيقها ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الحكم بالمصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ أو الشروع فى مخالفتها أو القواعد المنفذة لها . مناطه ؟

حيازة النقد الأجنبى دون التعامل فيه على خلاف الشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون السالف . لا تعد جريمة .

(٣) نقد . جريمة ، أركانها ، شروع . حكم ، تسبيبه . تسبيب غير معيب ، . قانون ، تفسيره ،

نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

جريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة فى القانون . طبقاً لنص المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . متى تتحقق ؟ .

لا يشترط لقيام تلك الجريمة وجود المقابل من النقد المصرى المراد استبداله بالنقد الأجنبى .

المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تعاقب على ارتكاب جريمة

التعامل فى النقد والشروع فيها .



(٤) نقد . حكم . ما لا يعيبه في نطاق الدليل ، . تسببه . تسبب غير معيب ، .

مثال لتدليل غير معيب على ارتكاب الطاعن لجريمة التعامل في النقد الأجنبي .

(٥) مأمور والضبط القضائي ، اختصاصهم ، استدلالات ، نقد ، تلبس ، قبض ، تفتيش ، التفتيش

بغير إذن ، .

كل إجراء يقوم به مأمور والضبط القضائي في الكشف عن الجريمة صحيح ولو اتخذوا في سبيل ذلك

التخفي وانتحال الصفات . حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ما دام لم يقع منهم تحريض عليها وطالما

بقيت إرادة الجناه حرة غير معدومة .

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها . موضوعي .

أحوال التلبس بالجنح التي تجبزم لمأمور الضبط القبض والتفتيش . المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات .

مثال لاحدى حالات التلبس وصحة إجراءات ضبط النقد الأجنبي الناشئ عنه .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر في حقيقة الأمر بالنسبة للمطعون ضده

الأول ..... غيابيا ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة فيه ، وإذا كان

البين من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن للمطعون ضده المذكور ،

ولم يعارض فيه ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون مازال قائما ، ومن ثم لا

يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات

ميعادها ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام

محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على ألا يقبل

الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .

٢ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت بمصادرة مبلغ ١٩٠٠٠ دولارا أمريكيا محل التعامل فى الجريمة التى دانت المتهمين بها ، ورد باقى المبالغ المضبوطة من النقد المصرى والأجنبى ، وأسست قضاءها برد تلك المبالغ على أنها لم تكن متحصلة من الجريمة موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان مناط الحكم بمصادرة المبالغ والأشياء فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والمعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ ، أو الشروع فى مخالفتها أو القواعد المنفذة لها ، وطبقا لما نصت عليه المادة ١٤ من هذا القانون . أن تكون تلك المبالغ أو الأشياء متحصلة من الجريمة وكانت حيازة النقد الأجنبى بمجرد ما دون التعامل فيه على خلاف الشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون لا تعد جريمة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برد المبالغ المضبوطة التى لم تكن محلا للتعامل أو متحصلة من الجريمة موضوع الدعوى ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، ويضحى النعى عليه فى هذا الشأن غير قويم .

٣ - ولما كانت جريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة فى القانون ، طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، يكفى لتحقيقها وجود النقد الأجنبى والاتفاق على بيعه أو شرائه على خلاف الشروط والأوضاع المقررة فى هذه المادة ، وعن غير طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لاحكام القانون ، وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى ، من عرض المتهم الأول على الضابط ان يبيع له نقدا اجنبيا - دولارات أمريكية - واتفاقهما على سعر بيع الدولار ، وحضور المتهم الثانى - الطاعن - واتفاقه مع الضابط على أن يستبدل مبلغ

١٩٠٠ ألف دولارا أمريكيا مقابل مبلغ محدد من النقد المصرى ، وإخراجه لذلك الكم من النقد الاجنبى من الحقيبة التى كان يحملها معه ، كى يقوم الضابط بفحصه وعده ، تتحقق به اركان الجريمة التى دان الحكم الطاعن بها ، وكان لا يشترط لقيام تلك الجريمة وجود المقابل من النقد المصرى المراد استبداله بالنقد الأجنبى ، وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تعاقب على ارتكاب جريمة التعامل فى النقد والشروع فى ارتكابها ، فان ما يثيره الطاعن من عدم تحقق أركان الجريمة لانعدام المقابل من النقد المصرى ، وان الفعل المسند إليه يعد شروعا فى ارتكاب الجريمة ، لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو التفت عنه .

٤ - لما كان ما حصله الحكم فى مدوناته من أن الضابط حينما اقترب من المتهم الأول سمعه وهو يهمس له بعبارة « دولار - دولار » ، يحمل فى معناه أن المتهم الأول هو الذى سعى إلى الضابط وعرض عليه شراء العملة الأجنبية - وهو ماله أصله الصحيح فى الأوراق - ، كما أن سعى المتهم الأول إلى الضابط وعرضه عليه شراء النقد الأجنبى ، أو تظاهر الأخير برغبته فى شراء ذلك النقد ، لا تأثير له على عقيدة المحكمة فى اقتناعها بقيام الجريمة وثبوتها فى حق الطاعن ، فان النعى على الحكم فى هذا الصدد بدعوى الفساد فى التدليل يكون غير سديد .

٥ - لما كان من المقرر أنه لا تثريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها ، لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناد ، مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ، وما دام لم يقع منهم

تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب - سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش ورد عليه في قوله « ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المتهمين حال تقابلهما مع ضابط الواقعة ، لم يمارس عليهما هذا الأخير ثمة ضغط أو اكراه ، وإنما سأله الأول عما إذا كان يرغب في شراء عمله من عدمه ، فوافقه ، ثم اتى المتهم الثانى الذى قام بعرضه على الضابط لقاء سعر اتفق عليه ، ومن ثم فإن ضبطهما والجريمة متلبس بها يكون قد وقع صحيحا ، ويكون ما اتخذ من إجراءات ضبط صحيحا » ، واذا كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد إستخلصت في حدود سلطتها الموضوعية ومن الأدلة السائغة التي أوردتها ، ان لقاء الضابط بالمتهمين تم في حدود إجراءات التحرى المشروعة قانونا ، وان القبض على المتهمين ، وضبط النقد الأجنبى المعروض للبيع تم بعدما كانت جريمة التعامل في هذا النقد متلبساً بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط برغبته في شرائه من المتهمين ، واذا كانت هذه الجريمة من الجناح المعاقب عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة أشهر ، وقد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - على النحو المار بيانه - دلائل جدية وكافية على اتهام الطاعن بارتكابها ، فانه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه ما دام أنه كان حاضرا ، وذلك طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، كما يجوز له تفتيشه طبقا لنص المادة ٤٦ من القانون ذاته ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس ، وردا على مادفع به الطاعن من عدم توافر هذه



الحالة ، ومن بطلان إجراءات الضبط والتفتيش يعد كافيا وسائغا فى الرد على الدفع ويتفق والتطبيق القانونى الصحيح .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... - ٢ ..... (طاعن) بأنهما - تعاملتا فى أوراق النقد الأجنبى على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمادتين ١ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ والمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية . ومحكمة جنح الجرائم المالية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائتى جنيه ومصادرة مبلغ ١٩٠٠٠ ( تسعة عشر ألف دولار أمريكى ) ورد المبالغ الأخرى . استأنف المحكوم عليهما والنيابة العامة ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

أولا : - عن الطعن المقدم من النيابة العامة : -

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر فى حقيقة الأمر بالنسبة للمطعون ضده الأول - ..... غيابيا ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة فيه ، واذ كان البين من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن للمطعون ضده المذكور ، ولم يعارض فيه ، فان ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون مازال قائما ، ومن

ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها .  
أوفوات ميعادها ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على ألا يقبل  
الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . لما كان ما  
تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول .

ومن حيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان - المطعون ضده  
الثانى ..... - بجريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبى على  
خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه البطلان  
والقصور فى التسبيب ، ذلك بان الحكم خلا من بيان الاذن الصادر بطلب تحريك  
الدعوى الجنائية ، وقصر عقوبة المصادرة على مبلغ ١٩٠٠٠ دولارا أمريكيا دون  
باقى المبالغ المضبوطة التى أمرت المحكمة بردها ، رغم وجوب مصادرتها لكونها  
متحصلة من الجريمة التى دين المطعون ضده بها ، ولم تورد فى أسباب حكمها تبريرا  
لما قضت به فى خصوص رد تلك المبالغ - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه -  
أنه اشتمل على بيان كتاب وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الأجنبى المؤرخ  
..... بشأن الاذن بتحريك الدعوى الجنائية ضد المتهمين - خلافا لما تدعيه  
الطاعنه فى أسباب طعنها فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير  
سديد ، لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت بمصادرة  
مبلغ ١٩٠٠٠ دولاراً أمريكياً محل التعامل فى الجريمة التى دانت المتهمين بها ،  
ورد باقى المبالغ المضبوطة من النقد المصرى والأجنبى ، وأسست قضاءها تلك برد  
تلك المبالغ على أنها لم تكن متحصلة من الجريمة موضوع الدعوى . لما كان ذلك ،

وكان مناط الحكم بمصادرة المبالغ والأشياء فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والمعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ ، أو الشروع فى مخالفتها أو القواعد المنفذة لها ، وطبقا لما نصت عليه المادة ١٤ من هذا القانون أن تكون تلك المبالغ أو الأشياء متحصلة من الجريمة وكانت حيازة النقد الأجنبى بمجردھا دون التعامل فيه على خلاف الشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون لا تعد جريمة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برد المبالغ المضبوطة التى لم تكن محلا للتعامل أو متحصلة من الجريمة ، موضوع الدعوى ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليماً ، ويضحى النعى عليه فى هذا الشأن غير قويم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجرية التعامل فى أوراق النقد الأجنبى على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة المسندة إلى الطاعن ، ولم يورد الأدلة التى استخلص منها الإدانة فى بيان جلى وجاءت أسبابه مشوبة بالأجمال والإبهام ، وأغفل الرد على دفاعه بعدم توافر أركان الجريمة ، تأسيسا على أن الواقعة على النحو الثابت بمحضر الشرطة والمؤرخ ..... وما شهد به الضابط محرر المحضر فى أقواله أمام محكمة أول درجة ، لا تتحقق بها عناصر الجريمة المسندة إليه ، لعدم وجود المقابل من النقد المصرى لشراء أوراق النقد الأجنبى وانعدام ذلك المقابل يستحيل معه قيام الجريمة ، ويعد الفعل شروعا فى إرتكابها ، وهو غير معاقب عليه فى القانون ، وأورد الحكم على خلاف الثابت بالأوراق ، إن المتهم الأول هو الذى سعى إلى الضابط وعرض عليه شراء العملة الأجنبية ، فى حين أن الأخير هو الذى تظاهر

برغبته فى شراء تلك العملة ، كما أن تظاهرة بشرائها بالسعر الذى عرضه عليه المتهم الأول وبالكم الذى عرضه عليه المتهم الثانى يعد تحريضا على الجريمة وخلقاً لحالة التلبس ، وعلى خلاف ما تفرضه عليه واجبات وظيفته من عدم التحريض على ارتكاب الجرائم ، وضرورة الحصول على إذن بالضبط والتفتيش من الجهة المختصة ، وتمسك الطاعن بالدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لذلك السبب الأخير ولانتقاء حالة التلبس إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع فى عبارات مجملة مبهمة - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من محضر الضبط المؤرخ .....  
والذى أورده فى بيان جلى مفصل ، ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها لما كان ما تقدم ولما كانت جريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة فى القانون ، طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ،  
يكفى لتحقيقها وجود النقد الأجنبى والاتفاق على بيعه أو شرائه على خلاف الشروط والأوضاع المقررة فى هذه المادة ، وعن غير طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لاحكام القانون ، وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى ، من عرض المتهم الأول على الضابط ان يبيع له نقداً اجنبياً - دولارات أمريكية - واتفاقهما على سعر بيع الدولار ، وحضور المتهم الثانى - الطاعن - واتفاقه مع الضابط على أن يستبدل مبلغ ١٩٠٠٠ ألف دولاراً أمريكياً مقابل مبلغ محدد من النقد المصرى ، وإخراجه



لذلك الكم من النقد الاجنبى من الحقيقة التى كان يحملها معه ، كى يقوم الضابط بفحصه وعده ، تتحقق به اركان الجريمة التى دان الحكم الطاعن بها ، وكان لا يشترط لقيام تلك الجريمة وجود المقابل من النقد المصرى المراد استبداله بالنقد الأجنبى ، وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تعاقب على ارتكاب جريمة التعامل فى النقد والشروع فى ارتكابها ، فان ما يثيره الطاعن من عدم تحقق أركان الجريمة لانعدام المقابل من النقد المصرى ، وإن الفعل المسند إليه يعد شروعا فى ارتكاب الجريمة ، لا يعدوان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا تشريب على الحكم المطعون فيه أن هو التفت عنه ، ومن ثم فان ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم فى مدوناته من أن الضابط حيثما أقترب من المتهم الأول سمعه وهو يهمس له بعبارة « دولار - دولار » ، يحمل فى معناه أن المتهم الأول هو الذى سعى إلى الضابط وعرض عليه شراء العملة الأجنبية - وهو ماله أصله الصحيح فى الأوراق - ، كما أن سعى المتهم الأول إلى الضابط وعرضه عليه شراء النقد الأجنبى ، أو تظاهر الأخير برغبته فى شراء ذلك النقد ، لا تأثير له على عقيدة المحكمة فى اقتناعها بقيام الجريمة وثبوتها فى حق الطاعن ، فان النعى على الحكم فى هذا الصدد بدعوى الفساد فى التدليل يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تشريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة

رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها ، لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناء ، مادام أن أرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ، وما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش ورد عليه فى قوله « ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المتهمين حال تقابلهما مع ضابط الواقعة ، لم يمارس عليهما هذا الأخير ثمة ضغط أو اكراه ، وإنما سأله الأول عما إذا كان يرغب فى شراء عمله من عدمه ، فوافقه ، ثم اتى المتهم الثانى الذى قام بعرضه على الضابط لقاء سعر اتفق عليه ، ومن ثم فإن ضبطهما والجريمة متلبس بها يكون قد وقع صحيحا ، ويكون ما اتخذ من إجراءات ضبط صحيحا » ، واذا كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية ومن الأدلة السائغة التى أوردتها ، إن لقاء الضابط بالمتهمين تم فى حدود إجراءات التحرى المشروعة قانونا ، وإن القبض على المتهمين ، وضبط النقد الأجنبى المعروض للبيع تم بعد ما كانت جريمة التعامل فى هذا النقد متلبسا بها بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط برغبته فى شرائه من المتهمين ، وإذا كانت هذه الجريمة من الجناح المعاقب عليها بالحبس الذى تزيد مدته على ثلاثة أشهر ، وقد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - على النحو المار بيانه - دلائل جدية وكافية على اتهام الطاعن بارتكابها ، فانه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه ما دام أنه

كان حاضرا ، وذلك طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، كما يجوز له تفتيشه طبقا لنص المادة ٤٦ من القانون ذاته ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس ، وردا على مادفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ، ومن بطلان إجراءات الضبط والتفتيش يعد كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق والتطبيق القانوني الصحيح ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول - لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ومصادرة الكفالة .

////////////////////

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل

حسن نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم واحمد جمال عبد اللطيف وبهيح حسن القصبجي



### الطعن رقم ٦٠٣٧ لسنة ٥٩ القضائية .

إختصاص ، الإختصاص النوعي ، محاكم أمن الدولة ، إختصاصها ، نظام عام ، دفع ، الدفع بعدم الإختصاص ، نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، أضرار عمدي .

إختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها .  
المادة ٣ / ١ م القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

تعلق قواعد الإختصاص في المواد الجنائية بالنظام العام . علة ذلك ؟

تصدى محكمة الجنايات للفصل في جناية لا تختص بنظرها . خطأ في القانون .

مثال .

لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١١/٥/١٩٨٥ أولا : - وهو من الموظفين العموميين ( باحث قانوني بمحافظة شمال سيناء ) أضر عمدا بأموال محافظة شمال سيناء بأن عمد إلى تقدير قيمة مساحة الأرض موضوع التحقيقات باعتبارها أرضا معده للبناء على خلاف الثابت أمامة بالأوراق على النحو المفصل في التحقيقات ثانيا : توصل بطريق الاحتيال إلى



بالاستيلاء على مبلغ ٢٤٧٤٨ ( أربعة وعشرون ألف جنيه وسبعمائة وثمانية وأربعون  
جنيها والمملوك ..... » ومحكمة الجنايات قضت بحكمها المطعون فيه  
ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه . لما كان ذلك وكان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠  
بإنشاء محاكم أمن الدولة ينص في الفقرة الأولى من مادته الثالثة على أن « تختص  
محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب  
الأول والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات  
والجرائم المرتبطة بها » ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام  
العام ويجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض بالنظر إلى أن  
الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة  
وكانت الجريمة موضوع التهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده معاقبا عليها بالمادة  
١١٦ مكرراً الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ومن ثم  
فقد كان يتعين على محكمة الجنايات أن تقضى اعمالاً لنص المادة ١/٣ من القانون  
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ آنف البيان بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وهي إذ لم تفعل  
وتصدت للفصل فيها وهي غير مختصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحكمة  
بنظر الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولاً : - وهو من الموظفين العموميين  
( باحث قانوني بمحافظة شمال سيناء ) أضر عمداً بأموال محافظة شمال سيناء بأن  
عمد إلى تقدير قيمة مساحة الأرض موضوع التحقيقات باعتبارها أرضاً معدة للبناء

على خلاف الثابت أمامه بالأوراق على النحو المفصل في التحقيقات ثانيا : توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ . . . . ٢٤٧٤٨ جنيها المملوكه . . . . . وذلك بأن أوهمه أن ذلك المبلغ مستحق لآخرين معه وقدم له إيصالين يؤيدان ذلك وإحالته إلى محكمة جنايات الإسماعيلية لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حذوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ

### المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة الاضرار عمدا بالمال العام ، والنصب قد خالف القانون ذلك أن محكمة الجنايات فصلت في موضوع الدعوى رغم عدم اختصاصها بنظرها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١١ / ٥ / ١٩٨٥ أولا : - وهو من الموظفين العموميين ( باحث قانوني بمحافضة شمال سيناء ) أضر عمدا بأموال محافظة شمال سيناء بأن عمد إلى تقدير قيمة مساحة الأرض موضوع التحقيقات باعتبارها أرضا معدة للبناء على خلاف الثابت أمامه بالأوراق على النحو المفصل في التحقيقات ثانيا : توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٤٧٤٨ ( أربعة وعشرون ألف جنيه وسبعمائة وثمانية وأربعون جنيها والمملوك . . . . . » ومحكمة الجنايات قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه . لما كان ذلك وكان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء محاكم أمن الدولة ينص في الفقرة الأولى من مادته الثالثة على أن « تختص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها » ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام ويجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وكانت الجريمة موضوع التهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده معاقبا عليها بالمادة ١١٦ مكررا الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة الجنايات أن تقضى اعمالا لنص المادة ١ / ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ أنف البيان بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وهي إذ لم تفعل وتصدت للفصل فيها وهي غير مختصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

---

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم البنا نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الدكتور على فاضل

حسن نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .



### الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض ، ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ، .

• كون الحكم لم يصبح نهائيا . أثره : عدم جواز الطعن فيه .

( ٢ ) اختلاس أموال أميرية . غرامة ، الغرامة النسبية ، عقوبة ، تطبيقها ، العقوبة التكميلية ، .

نقض ، حالات الطعن ، الخطأ فى القانون ، نظر الطعن والحكم فيه ، .

الغرامة النسبية المقررة لجناية اختلاس الأموال الأميرية تحديدها بمقدار المال المختلس .

اكتفاء الحكم المطعون فيه بتغريم الطاعن بقيمة الفرق بين الإطارات المختلسة وتلك التى استبدلت

بها . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟

( ٣ ) حكم ، بيانات التסיب ، ، تسيبه . تسيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن ، ما لا يقبل

منها ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم .



( ٤ ) اختلاس اموال اميرية . جريمة ، اركانها ، . قصد جنائى . موظفون عموميون . حكم ، تسببيه .  
تسبيب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات - مناطه : تصرف  
الموظف فى المال المعهود اليه باعتبار انه مملوك له . تحدث الحكم عنه استقلالا - غير لازم - كفاية أن  
يكون فيما أورده من وقائع ما يدل على قيامه .

( ٥ ) إثبات ، بوجه عام ، ، اوراق رسمية ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . مساهمة  
جنائية . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .  
تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال . غير لازم .  
استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

أبلاغ الطاعن عن تأخر السيارة وضبط محضر عنها ، لا ينفى بطريق اللزوم مساهمته فى الجريمة .  
للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح فى العقل أن يكون غير  
ملتئم مع الحقيقة التى اقتنعت بها .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل ، غير جائز أمام النقض .

( ٦ ) اختلاس اموال اميرية . موظفون عموميون . ظروف مشددة . حكم ، تسببيه . تسبيب غير  
معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

ثبوت توافر صفة الموظف العام فى حق الطاعن وانه من الأمناء على الودائع ، اختلاسه لها ،  
اندراجه تحت المادة ١١٢ عقوبات .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يصبح نهائيا بالنسبة للمطعون ضده الثالث . ومن ثم فإن الطعن بالنسبة له يكون غير جائز .

٢ - لما كان البين من الأوراق أن قيمة الاطارات المختلصة هو أربعة آلاف جنيه. وهو ما يعادل قيمة الغرامة النسبية التي كان يتعين القضاء بها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام المطعون ضدهم بمبلغ سبعمائة جنيه فقط على سند من القول إنه يمثل الفارق بين قيمة الاطارات المختلصة وتلك التي استبدلت بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين - حسبما أوضحت الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الحكم بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون وذلك بجعل مقدار الغرامة النسبية المحكوم بها على المطعون ضدهما أربعة آلاف جنيه بدلا من سبعمائة جنيه ، مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

٣ - لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون . ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

٤ - من المقرر إنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى بعهدته على اعتبار إنه مملوك له ، وليس بـ لازم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي فى تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع الدعوى وظروفها ما يدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم فى استظهار هذا القصد يكون فى غير محله .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على انتفاء صلتة بالواقعة وما ساقه من شواهد للتدليل عليه ، واطرحه بأسباب سائغة ، واتخذ من أقوال شهود الاثبات واعترافات المتهمين الثانى والثالث التى أفصح عن اطمئنانه لها . والتى لا يمارى الطاعن فى سلامة ما حصله الحكم منها . سنداً ودعامه كافية وسائغة لاطراح هذا الدفاع ، فإن هذا بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ولا عليه أن يتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . ولا ينال من ذلك إغفال الحكم ما اثاره الطاعن فى شأن واقعة إبلاغه عن تأخر السيارة وضبط محضر عنها وتقديم صورتها للمحكمة . إذ أن ذلك وحده - ويفرض صحته - ليس من شأنه بطريق الضرورة والـ لزوم نفي مساهمته فى الجريمة ، هذا فضلاً عن كونه لا يعدو أن يكون من قبيل دليل النفي ولا جناح على الحكم إن هو التفت عنه حتى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل والمنطق أن لا يكون ملتثماً مع الحقيقة التى اقتنعت بها المحكمة واستمدتها من أدلة الدعوى مما هو قائم

ومنتج فيها ، ويضحى بذلك كافة ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان البين من واقعة الدعوى أن الطاعن يشغل وظيفة وكيل لإدارة الأموال المتحفظ عليها - ..... - وهو يواكب ما أقرب به الطاعن من قيامه بتسليمه السيارة للمتهم الثانى - مما يؤكد صفته الفعلية كأمين على تلك السيارة فإنه بهذه المثابة تتوافر له صفة الموظف العام ومن الأمانة على الودائع ، ويكون اختلاسه لها مما يندرج تحت نص الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم تضحى منازعته فى هذا الصدد وما يثيره بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون على غير سند .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم - أولاً المتهم الأول : بصفته موظفاً عمومياً وكيلاً معيناً لإدارة أطيان ..... المتحفظ عليها بقرار النائب العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ اختلس أموالاً وجدت فى حيازته بسبب وظيفته وذلك بأن اختلس الإطارات البالغ قيمتها أربعة آلاف جنيه الخاصة بالسيارة رقم ..... نقل غربية والمتحفظ عليها نفاذاً للقرار سالف الذكر بأن اتفق مع باقى المتهمين على تغييرها وبيعها لحسابهم بعد وضع أخرى قديمة مكانها حالة كونه من الأمانة على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة - ثانياً : المتهمين الثانى والثالث : اشتركا - وآخرين



ت. قضى ببراءتهما - بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جناية الاختلاس المنوه عنها بالبند أولا ذلك بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه فى ذلك باحضار إطارات قديمة لاحتلالها إلى مكانها دون حق فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . واحالتهم إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول والثانى وغيابيا للثالث عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١/١١٢ ، ٢ - أ ، ١١٨ ، ١١٩/أ ، ١١٩/مكرراً من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنين وتغريمهم سبعمائة جنيه عما أسند إليهم وبغزل المتهم الأول من وظيفته .

فطعن كل من النيابة العامة والمحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألخ .

### المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن الحكم المطعون فيه لم يصبح نهائيا بالنسبة للمطعون ضده الثالث ، ومن ثم فإن الطعن بالنسبة له يكون غير جائز .

ومن حيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة ضد المطعون ضدهما الأول والثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ احتسب الغرامة النسبية المقضى بها على أساس الفارق بين قيمة الاطارات المختلصة وقيمة الاطارات التى استبدلت بها فى حين إنه كان يتعين التقدير على أساس قيمة المال المختلس فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن البين من الأوراق أن قيمة الاطارات المختلصة هو أربعة آلاف جنيه . وهو ما يعادل قيمة الغرامة النسبية التي كان يتعين القضاء بها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام المطعون ضدهم بمبلغ سبعمائة جنيه فقط على سند من القول إنه يمثل الفارق بين قيمة الاطارات المختلصة وتلك التي استبدلت بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين - حسبما أوضحته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الحكم بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون وذلك بجعل مقدار الغرامة النسبية المحكوم بها على المطعون ضدهما أربعة آلاف جنيه بدلا من سبعمائة جنيه ، مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

#### ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه : .....

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أورد واقعة الدعوى في صورة غامضة ومجهلة وتتسم بالعموم ولا يبين منها أركان الجريمة ، ولم يوضح الأفعال المادية التي قارفها ، وأتخذ من مجرد ضبط المتهمين الثانى والثالث في مكان ضبط السيارة دليلا على توافر الركن المادى للجريمة ، ولم يدلل على توافر القصد الجنائى بما يكفى ويسوغ قيامه فى حقه ، ولم يورد الحكم أدلة ثبوت الاتهام قبله ووجه الاستدلال بأقوال من استشهد بهم ، وأعرض عن تمحيص دفاعه القائم على انتفاء صلته بالواقعة تأسيسا على عدم ضبط أى من الاطارات فى حوزته وأنه لم يكن طرفا فى الاتفاق الذى جرى

«بشأن استبدالها ، وأن شخصا آخر عين لإدارة الأموال المتحفظ عليها ، وجاءت تحريات الشرطة مجهلة لاسمه ولم تورده تحديدا رغم وجود شخص آخر منوط به ذات العمل ، وأن الطاعن - لم يظهر بمظهر المالك لتلك الإطارات ولم يتول عرضها للبيع ، هذا إلى إنه قد أبلغ الشرطة بواقعة تأخر وصول السيارة وحرر عن ذلك محضرين قدم صورتهم للمحكمة ، واكتفى الحكم فى الرد على ذلك بعبارة عامة مستمدة من اطمئنانه لأقوال شهود الواقعة واعترافات المتهمين الثانى والثالث دون أن يورد مضمونها وبين وجه الاستدلال بها ، وأخيرا فقد طبقت المحكمة بالنسبة له الفقرة الثانية من المادة ١١٨ من قانون العقوبات على الرغم من انه ليس من الأمناء على الودائع ولم يتسلم أي مال بسبب وظيفته وإنه معين لإدارة الأتيان الخاصة بالمتحفظ عليه وأن شخصا آخر هو المعين لإدارتها ، ولما محل للاحتجاج فى هذا الخصوص بنظرية العقوبة المبررة طالما أن المحكمة قد أفصحت عن معاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات والتزمت فى تقدير العقوبة بالحد الأدنى المنصوص عليه فى المادة آنفة الذكر بما لا يصرف أثره فيما لو تفتنت المحكمة للتكييف القانونى الصحيح على الواقعة ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله إنه أثر دلالة تحريات الشرطة على أن الطاعن بصفته المسئول عن المصنع المتحفظ عليه من قبل إدارة الأموال أتفق مع المتهمين الثانى والثالث - وأولهما يعمل بقسم الصيانة بالمصنع والآخر ميكانيكى سيارات - على بيع إطارات السيارات الجديدة المتحفظ عليها بقرار من النائب العام ، واستبدالها بأخرى قديمة واقتسام فارق السعر فيما بينهم ، ونفاذاً لذلك خرج المتهمان المذكوران بموافقة الطاعن بأحدى سيارات النقل المتحفظ عليها فى حيازة وأمانة الطاعن وتوجهها بها إلى المقابر وأثناء إجراء عملية تغيير

إطاراتها بأخرى مستعملة وقديمة تم ضبطهما بعد أن تمكنا من استبدال بعضها  
باطارات قديمة - وفي حوزتهما الاطارات الست الجديدة الخاصة بتلك السيارة  
ومعهما من تم الاتفاق معهم على شرائها بواسطة المتهم الثالث لقاء مبلغ سبعمائة  
جنيه ، وذلك بمعرفة رئيس وحدة المباحث وبعض رجال الشرطة ثم حصل الحكم أقوال  
شهود الواقعة واعترافات المتهمين الثانى والثالث فى بيان كاف يتفق وما أورده فى  
بيان الواقعة حسبما استقرت فى عقيدة المحكمة واطمأن إليه وجدانها . وهى أدلة  
سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم  
يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت  
فيها . وكان الحكم المطعون فيه - على ماسلف بيانه - قد بين واقعة الدعوى بما  
تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها  
فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، فإن ذلك يكون محققا  
لحكم القانون . ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان  
ذلك ، وكان من المقرر انه يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص  
عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى  
المال الذى بعهدته على اعتباره مملوك له ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم استقلالاً  
عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع



الدعوى وظروفها مايدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن مايشير الطاعن من قصور الحكم فى استظهار هذا القصد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على انتفاء صلته بالواقعة وما ساقه من شواهد للتدليل عليه ، واطرحه بأسباب سائغة واتخذ من أقوال شهود الإثبات واعترافات المتهمين الثانى والثالث التى أفصح عن اطمئنانه لها والتى لايمارى الطاعن فى سلامة ماحصله الحكم منها . سندا ودعامة كافية وسائغة لاطراح هذا الدفاع ، فإن هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ولا عليه أن يتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . ولاينال من ذلك إغفال الحكم ماأثاره الطاعن فى شأن واقعة إبلاغه عن تأخر السيارة وضبط محضر عنها وتقديم صورته للمحكمة . إذ أن ذلك وحده - ويفرض صحته - ليس من شأنه بطريق الضرورة وال لزوم نفى مساهمته فى الجريمة ، هذا فضلا عن كونه لايعدو أن يكون من قبيل دليل النفى ولا جناح على الحكم إن هو التفت عنه حتى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل والمنطق أن لا يكون ملتئما مع الحقيقة التى اقتنعت بها المحكمة واستمدتها من أدلة الدعوى مما هو قائم ومنتج فيها ، ويضحى بذلك كافة مايشير الطاعن فى هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعى فى تقدير

الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو  
مالا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من واقعة الدعوى  
أن الطاعن يشغل وظيفة وكيل لإدارة أموال المتحفظ عليه ..... - وهو يواكب ما  
أقر به الطاعن من قيامه بتسليمه السيارة للمتهم الثاني - مما يؤكد صفته الفعلية  
كأمين على تلك السيارة فإنه بهذه المثابة تتوافر له صفة الموظف العام ومن الأمناء  
على الودائع ، ويكون اختلاسه لها مما يندرج تحت نص الفقرة الثانية من المادة ١١٢  
من قانون العقوبات ، ومن ثم تضحى منازعته في هذا الصدد وما يثيره بدعوى الخطأ  
في تطبيق القانون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على  
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوي يوسف ومحمود البنا

نائبى رئيس المحكمة وسمير انيس وحسن ابو المعالى ابو النصر .



### الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) مواد مخدرة . جلب . جريمة ، اركانها ، . جمارك . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . نقض  
أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . عدم اقتصره على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الأقليمى كما هو محدد دوليا ، امتداه ليشمل كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر ولو فى داخل نطاق ذلك المجال . أساس ذلك ؟

مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة فى جريمة جلب جواهر مخدرة .

( ٢ ) مواد مخدرة . قانون ، تفسيره ، . عقوبة ، الاعفاء منها ، . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، .  
نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

شرطة : أن يسهم المتهم بإبلاغه أسهامها ايجابيا ومنتجا وجديا فى معاونة السلطات العامة للتوصل إلى مهربي المخدرات ، عدم فائدة التبليغ وصدقه وعدم جديته وكفايته ، لا يعفى صاحبه من العقاب .

أساس ذلك ؟

١ - إن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الأقليمى كما هو محدد دولياً فحسب ، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر - ولو فى داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها فى المواد من ٣ إلى ٦ التى رصد لها المشرع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها . فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريق التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادة إلى تلك الجهة وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل ، يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوى للفظ « جلب » أى سياق من موضع إلى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ، ولما منعه مانع من إيراد لفظ « استيراد » قرين لفظ « تصدير » على غرار نهجة فى القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن نقل الجوهر المخدر من إطار طاف خارج بوغاز رأس البر - فى نطاق المياه الإقليمية - وخبأه فى المركب التى يعمل بها - إلى داخل البوغاز ، على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة. وخصصها استيفاء الشروط التى نص عليها والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التى حددها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف فى القانون .



٢ - لما كان مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الأعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه اسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا فى معاونة السلطات العامة للتوصل إلى مهربى المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة. فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صدقة بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التى يجرى عنها الاعفاء وهى تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى تلك الجرائم الخطيرة وإذ كان الثابت أن الأقوال التى أدلى بها الطاعن لم يتعد مجرد قول مرسل عار من دليله ، ولم يساهم فى تحقيق غرض الشارع لضبط أحد ممن يكون قد ساهم فى اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق بها موجب الاعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة لتخلف المقابل المبرر له .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين فى قضية الجنائية رقم ..... بأنهم أولاً : جلبوا إلى أراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا « حشيش » قبل الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة - ثانياً : هربوا البضائع المبينة الوصف بالتحقيقات موضوع التهمة الأولى داخل أراضى جمهورية مصر العربية بالمخالفة للشروط المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة - واحالتهم إلى محكمة جنايات دمياط لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣/أ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٧١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريده ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة جلب جوهر مخدر قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم اعتبر الجريمة جلبا بحسبان أن نقل المخدر فى نطاق المياه الإقليمية يوفر الركن المادى لهذه الجريمة حال أن القانون يقصر الجلب على تخطى الخط الجمركى فضلا عن أن الدفاع عن الطاعن طلب إعفائه من العقاب إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مستندا إلى أن أقواله أدت إلى توافر الدليل ضد المتهم ..... غير أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع بما لايسبغه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه سواء فى معرض بيانه واقعة الدعوى أو فى صدد استخلاصه من أدلة الثبوت عنها إنه استقر على أن الطاعن قام بنقل الجوهر المخدر المضبوط من الاطارات الطافية - فى البحر بعد خروجها من بوغاز ..... - إلى داخل السفينة التى يعمل بها . لما كان ذلك ، وكان الجلب

في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الأقليمي كما هو محدد دوليا فحسب ، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها . فأشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريق التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الأذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل ، يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ « جلب » أي سياق من موضع إلى آخر - أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ، ولما منعه مانع من إيراد لفظ استيراد قرين لفظ « تصدير » على غرار نهجة في نهجة في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن نقل الجوهر المخدر من إطار طاف خارج بوغاز ..... في نطاق المياه الإقليمية - وخبأه في المركب التي يعمل بها - إلى داخل البوغاز ، على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة . وأخصها استبقاء الشروط التي نص عليها والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف



في القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيقه غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر بدون ترخيص التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستقاه من أقوال الشهود واعتراف الطاعن وتقرير التحليل عرض لما اثاره الدفاع في شأن إعفاء الطاعن من العقاب ورد عليه في قوله « أن المتهم والحدث ..... كان من ضمن طقم المركب في عرض البحر وعند رسو المركب في بوغاز ..... وبتفتيشه بمعرفه طاقم التفتيش شغالة البوغاز ..... تم العثور على المخدر أولاً ثم ضبط طاقم المركب بما فيهم الحدث ..... وعليه لم يبادر المتهم بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمه بها ولا مجال لاعفائه من العقاب طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٨ سالفه الذكر . وإنه بعد علم السلطات العامة بالجريمة وضبط جميع طاقم المركب ومن بينهم الحدث ..... فإن إقرار المتهم في تحقيقات النيابة من أن الحدث كان موجوداً وقت اطراحه المخدر من البحر وأثناء إخفائه المخدر بالمركب وإنه قام بوضع الخبز على فإن هذا قول مرسل عار من دليله ولم تسهم أقواله أسهاماً إيجابياً منتجاً وجدياً في معاونة السلطات في ضبط باقى الجناه فاعلين أو شركاء في الجريمة إذ أن تم جمع طاقم المركب المحملة بالمواد المخدرة ومن بينهم الحدث قبل أدلاء المتهم بأقواله وبذلك لم يتحقق من إقرار المتهم النتيجة التي توخاها الشارع وتنتفى معه الحكمه التي هدف منها المشرع من الأعفاء وعليه لا يتمتع المتهم من الأعفاء من العقوبة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات » . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الأعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإعلانه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً



ووجدنا في معاونة السلطات العامة للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، من ذلك القانون باعتبار أن هذا الأعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة . فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صدقة بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الأعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجرى عنها الأعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة وإذا كان الثابت أن الأقوال التي أدلى بها الطاعن لم يتعد مجرد قول مرسل عار من دليله ، ولم يساهم في تحقق غرض الشارع لضبط أحد ممن يكون قد ساهم في اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق بها موجب الأعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة لتخلف المقابل المبرر له ، ويكون الحكم قد أصاب صحيح القانون في رفض طلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ويكون النعي عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد ، لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزه

نائبى رئيس المحكمة وتحتى الصباغ ومصطفى كامل .



### الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، . موظفون عموميون .

الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . تكون للموظفين أو المستخدمين العامين

دون غيرهم .

( ٢ ) دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، . موظفون عموميون .

متى يعد الشخص موظفا عاما ؟

اعتبار الشخص فى حكم الموظف العام فى نطاق معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا

النطاق .

( ٣ ) دعوى جنائية ، تحريكها ، . موظفون عموميون ، العاملون بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، .

اعتبار العاملون بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى حكم الموظفين العموميين ، أساس ذلك

وأثره ؟

( ٤ ) دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، موظفون عموميون ، حكم ، تسببيه ، تسبیب معيب ، ، نقض ، حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون ، ، نظر الطعن والحكم فيه ، ، جريمة .

استناد الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إلى انعطاف الحماية المقررة في المادة ٦٣/٣ إجراءات على المطعون ضده ، رغم ثبوت إرتكابه جريمة تعمد إخفاء حسابات الجمعية المؤتممة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بصفته من العاملين بالجمعية التعاونية وليس بصفته من العاملين بالهيئة التابع لها . خطأ في تطبيق القانون .

كون الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عن نظر موضوع الاستئناف يوجب النقض والاعادة .

١ - من المقرر إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة للموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

٢ - من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصاً ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقرة السادسة من المادة ١١١ منه أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها

أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . وكذا مانصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي من أنه في تطبيق أحكام قانون العقوبات « أ » يعتبر مؤسسو الجمعية التعاونية وأعضاء مجلس إدارتها ومندوبو التصفية ومراجعو الحسابات والمديرون والعاملون في حكم الموظفين العموميين (ب)..... (ج)..... « فجعل هؤلاء في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام .

٣ - لما كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نصتا على أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقاً لأحكام هذا القانون من المستهلكين للسلع أو الخدمات للعمل على تحقيق مطالب أعضائها اقتصادياً واجتماعياً بعقد الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلك وأن أموالها مملوكة لها ملكية تعاونية بصفتها الاعتبارية ، فإن الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليست مرفقة من المرافق التي تديرها الدولة أو أحد أشخاص القانون العام وأن موظفيها وعمالها لا يعتبرون من الموظفين أو المستخدمين العاملين إلا في تطبيق أحكام قانون العقوبات فقط وهو ما يؤكد اتجاهه الذي نص عليه في المادتين الأولى من مواد الإصدار الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس



الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من سريان أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر باخضاعها لأحكامه قرار من رئيس الجمهورية كما يسرى على العاملين بها أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية واعتبار هذا النظام جزءاً متماً لعقد العمل .

٤ - لما كان الثابت من أن المطعون ضده ولئن كان من العاملين بهيئة فرفرة القطن إلا إنه يعمل فى نفس الوقت بالجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بتلك الهيئة ، وانه بصفته الأخيرة هذه تعمد إخفاء حسابات الجمعية والتقارير والميزانية الواجب تقديمها للجهات المختصة ، وإذ كان ذلك فإن مانسب إلى المطعون ضده من إرتكابه تلك الجريمة ، يكون بهذه المثابة منبت الصلة بوظيفته ولم يقع منه أثناء تأديته لها أو بسببها ، وإنما بحكم كونه عاملاً بالجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بهيئة فرفرة القطن . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ورتب على ذلك انعطاف الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المطعون ضده بإلغائه الحكم المستأنف الذى دانه وقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، وإذ حجب هذا الخطأ عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وأخرى بصفتهما المسئولين عن تقرير الميزانية الخاصة بالجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بجمعية فرفرة القطن تعمداً إخفاء الحسابات والتقارير والميزانية الواجب تقديمها للجهات المختصة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة جنح

العطارين قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه . عارض وقضى  
فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه  
استأنف محكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول  
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى الجنائية  
لرفعها بغير الطريق القانونى .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم  
المستأنف الذى دان الطاعن - وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة -  
قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وذلك بأنه أقام قضاءه على أن المطعون ضده موظف  
عام بهيئة فرفرة القطن وأنه يندرج فى عداد الموظفين العامين اللذين تنسبغ عليهم  
الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى حين  
أنه ارتكب مانسب إليه بصفته عاملا بالجمعية التعاونية الاستهلاكية لعمال فرفرة  
القطن مما لا يعد معه فى صحيح القانون من الموظفين العامين ، بما يعيب الحكم  
ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه فى  
استئناف المطعون ضده - المتهم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة له  
وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة ، على أن المطعون ضده  
موظف عام بهيئة فرفرة القطن مما تنسبغ عليه الحصانة المقررة للموظفين والمستخدمين

العامين بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة للموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ما أورد به نصا ، كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أورد فى الفقرة السادسة من المادة ١١١ منه أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . وكذا مانصت عليه المادة ٩٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون المتعاون الاستهلاكى من أنه فى تطبيق أحكام قانون العقوبات « أ » يعتبر مؤسسو الجمعية التعاونية وأعضاء مجلس إدارتها ومندوبو التصفية ومراجعو الحسابات

والمديرون والعاملون فى حكم الموظفين العموميين (ب) ..... (ج) .....!

« فجعل هؤلاء فى حكم أولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون  
سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات  
الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك ،  
وكانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد  
نصتا على أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية  
تتكون طبقاً لأحكام هذا القانون من المستهلكين للسلع أو الخدمات للعمل على  
تحقيق مطالب أعضائها اقتصادياً واجتماعياً بعقد الصلات المباشرة بين المنتج  
والمستهلك وأن أموالها مملوكة لها ملكية تعاونية بصفتها الاعتبارية ، فإن الشارع  
يكون قد أفصح بجلاء عن أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليست مرفقاً من  
المرافق التى تديرها الدولة أو أحد أشخاص القانون العام وأن موظفيها وعمالها  
لا يعتبرون من الموظفين أو المستخدمين العامين إلا فى تطبيق أحكام قانون العقوبات  
فقط وهو ما يؤكد اتجاهه الذى نص عليه فى المادتين الأولى من مواد الاصدار الأولى  
من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من سريان أحكام هذا النظام على الجمعيات  
التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر بأخضاعها لأحكامه قرار من رئيس  
الجمهورية كما يسرى على العاملين بها أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية



واعتبار هذا النظام جزءاً متّصلاً لعقد العمل . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده ولئن كان من العاملين بهيئة فرقة القطن إلا إنه يعمل فى نفس الوقت بالجمعية التعاونية الاستهلاكية بتلك الهيئة ، وأنه بصفته الأخيرة هذه تعمد إخفاء حسابات الجمعية والتقارير والميزانية الواجب تقديمها للجهات المختصة ، وإذا كان ذلك فإن مانسب إلى المطعون ضده من إرتكابه تلك الجريمة ، يكون بهذه المثابة منبت الصلة بوظيفته ولم يقع منه أثناء تأديته لها أو بسببها ، وإنما بحكم كونه عاملاً بالجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بهيئة فرقة القطن . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ورتب على ذلك انعطاف الحماية المقررة فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المطعون ضده بإلغائه الحكم المستأنف الذى دانه وقضائه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، وإذا حجب هذا الخطأ عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالاعادة .

---

## جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٩١

بإدارة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزة .

نائب رئيس المحكمة وتحتى الصباغ ومصطفى كامل .

١٢٤

### الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، إثبات بوجه عام ، د شهود ، د حكم ، تسببيه .

تسبب غير معيب ، .

حق محكمة الموضوع فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق . لها وزن أقوال الشهود وتقديرها لايجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

( ٢ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، د حكم

وتسببيه . تسبب غير معيب ،

عدم إلزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .

( ٣ ) اختلاس أموال أميرية ، جريمة ، أركانها ، د قصد جنائى . إثبات بوجه عام ، د حكم ، تسببيه .

تسبب غير معيب ، .

تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة اختلاس أموال أميرية غير لازم ، مادام قيامها

مستفاد من مجموع عباراته .

(٤) إختلاس أموال اميرية . عقوبة ، العقوبة التكميلية ، . نيابة عامة .

المتهم لا يضار بناء على الطعن المرفوع منه وحده .

اغفال الحكم القضاء على الطاعن بالفراطة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات وسكوت

النيابة عن الطعن فى الحكم ، ليس لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذة الصحيح فى الأوراق . وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصل لا تحرف الشهادة عن مضمونها ، ولا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لأقوال الشاهد..... على النحو الذى أثاره بوجه الطعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - لما كانت أوجه الدفاع التى يثيرها الطاعن فى أسباب طعنه فى مجال نفيه التهمة ومحاولة جعلها شائعة ، لا يعدو أن يكون كل منها دفاعاً موضوعياً لا يستأهل من الحكم رداً طالما أن الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعن ، ولا عليه إن لم يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها انه ا طرحها .

٣ - من المقرر انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يشير الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه أغفل القضاء على الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، لما في ذلك من اضرار بالمحكوم عليه ، إذ من المقرر انه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) ..... (طاعن) (٢) ..... بأنهما المتهم الأول : بصفته موظفا عاما بقسم الاجازات الخاصة بشئون العاملين لمحافظة أسيوط اختلس نموذج الموافقة على السفر للخارج رقم ..... مجموع (١) للجهة سالفة الذكر والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي تزوير واستعمال أوراق أميرية مزورة إرتباطاً لا يقبل التجزئة هي انه في ذات المكان والزمان سالف الذكر وبذات صفته أنه البيان أرتكب تزويراً في أوراق أميرية هي كعب نموذج الموافقة على السفر للخارج سالف البيان بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن ملأ بياناته باسم وهمي وهو..... واستعمل هذا النموذج المزور بأن قدمه للجهة المختصة للتدليل على



«=====»

قيامه بصرفه مع علمه بتزويره الأمر المنطبق عليه نص المادتين ١١ أ ، ٢١٤ من قانون العقوبات على النحو المبين بالتحقيقات . المتهم الثانى : ( أ ) بصفته موظفاً عاماً مدرس بمدرسة أبنوب الابتدائية اشترك وآخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى أوراق أميرية هى نموذج الموافقة على السفر للخارج رقم ..... مجموعة ( ١ ) بأن اتفق مع المتهم المجهول على ارتكابها وساعده بأن أمدّه ببياناته الخاصة فأثبتها بالنموذج سالف البيان ووقع عليها بتوقيعات نسبها زوراً إلى الموظفين المختصين بإصدارها واعتمادها بمديرية التربية والتعليم بأسبوط وختمها بخاتم مزور نسبته زوراً للمديرية أنه البيان فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات (ب) بصفته أنه البيان قلد بواسطة الغير خاتماً لإحدى مصالح الحكومة مديرية التربية والتعليم بأسبوط واستعمله بأن بصم به على نموذج الموافقة على السفر للخارج المزور موضوع التهمة الأولى مع علمه بتقليده على النحو المبين بالتحقيقات . (ج) بصفته سالف الذكر استولى بغير حق على أوراق أميرية هى نموذج الموافقة على السفر للخارج رقم ..... مجموعة ( ١ ) لقسم الأجازات الخاصة بشئون العاملين بمحافظة أسبوط على النحو المبين بالتحقيقات . ( د ) بصفته سالف الذكر أيضاً استعمل المحرر المزور سالف البيان بأن قدمه للسلطة المختصة للسماح له بالسفر والخروج من أراضى الجمهورية على النحو المبين بالتحقيقات . وإحالتهم إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالسواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١/١١٢ - ٢/أ ، ب ، ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١/١١٩ ، ١١٩ مكرراً ( أ ) ، ٣/٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢/٢ من ذات القانون . أولاً : بمعاينة المتهم الأول بالسجن ثلاث سنوات

عما أسند إليه ويعزله من وظيفته . ثانياً : بمعاينة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عما أسند إليه ويعزله من وظيفته لمدة ستة أشهر وبمصادرة المحرر المزور المضبوط وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

نظن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم اختلاس ورقة أميرية وتزوير محرر رسمى واستعماله ، قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه استدل على قيام الطاعن بتزوير الورقة محل الاختلاس من الدفتر الذى يضمها بقالة الشاهد ..... رغم انه لم يقرر بالتحقيقات مشاهدته ذلك الفعل . كما التفت الحكم عن دفاع الطاعن القائم على نفي وشيوع تهمة الاختلاس . فضلاً عن أنه لم يورد ما يبرر به توافر نية الاختلاس لدى الطاعن . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أن المتهم ..... الطاعن - بصفته موظفاً عاماً بقسم الاجازات الخاصة بإدارة شئون العاملين بمحافظة أسيوط قام باختلاس نموذج الموافقة على سفر الموظفين إلى الخارج الرقيم ..... مجموعة رقم واحد من الدفتر الذى يضمها المملوك للجهة المذكورة والموجود فى حيازته بسبب وظيفته ، وسترأ لهذا الاختلاس وارتباطاً به ارتكب بذات الصفة تزويراً فى ورقة أميرية هى كعب نموذج الموافقة على السفر سالف الذكر والثابت

بدفتر تلك النماذج وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، بأن حرر بخطه فى ذلك الكعب بيانات شخص وهمى باسم ..... على أنه موظف بمركز شباب صدفا ومرخص له بالسفر خلافاً للحقيقة ، واستعمل هذا الكعب المزور بأن قدمه للجهة المختصة - ضمن الدفتر المحتوى له - تدليلاً على قيامه باستخراج نموذج الموافقة على السفر الخاص بهذا الكعب وتسليمه لصاحب الشأن مع علمه بتزويره - كما قام المتهم ..... بصفته موظفاً عاماً إبان فترة عمله مدرساً بمدرسة نزلة فرج الابتدائية التابعة لإدارة ديروط التعليمية - رغبة منه فى السفر إلى الخارج بالاستيلاء بغير حق على نموذج الموافقة على السفر محل الاختلاس واتفق مع مجهول على تزويره بطريقى الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة ومساعدته على ذلك بأن أمده بالبيانات الخاصة به فدونها المجهول بالنموذج سالف البيان ووقع عليها بإمضاءات نسبها زوراً إلى الموظفين المختصين بإصدار هذا النموذج واعتماده وختمه ببصمة ختم مزور منسوب إلى مديرية التربية والتعليم لمحافظة أسيوط فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ..... » .

وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستمدة من أقوال كل من ..... و ..... و ..... ومن تقرير الملازم أول ..... وتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع

كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذة الصحيح فى الأوراق . وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصل لا تحرف الشهادة عن مضمونها ، ولا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائق تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لأقوال الشاهد..... على النحو الذى أثاره بوجه الطعن لاتعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى مما لاتجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت أوجه الدفاع التى يشير بها الطاعن فى أسباب طعنه فى مجال نفيه التهمة ومحاولة جعلها سائغة ، لا يعدو أن يكون كل منها دفاعاً موضوعياً لا يستأهل من الحكم رداً طالما أن الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعن ، ولا عليه إن لم يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - على السياق المتقدم - كاف وسائق فى بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر انه لايلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة - فإن مايشير به الطاعن من قصور الحكم فى إستظهار قصد الإختلاس يكون فى غير محله .



لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه أغفل القضاء على الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، لما في ذلك من إضرار بالمحكوم عليه ، إذ من المقرر إنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد الوهاب محمد الخياط نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف

أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى .



### الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٠ القضائية

رشوة . إثبات . بوجه عام ، . تسجيلات صوتية ، . خبرة ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، . حكم

تسببيه . تسبب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

دفاع الطاعن أن ما سجل ليس بصوته ، جوهرى ، إغفال تحقيقه عن طريق المختص فنيا رغم

استناد الحكم إلى التسجيلات الصوتية . إخلال بحق الدفاع ولو سكت الدفاع عن طلب أهل الفن

صراحة . علة ذلك ؟

الأصل أن تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى لمحكمة الموضوع . هي الخبر الأعلى فى الدعوى

فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع راية لتقديرها . حد ذلك .. ألا

تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية ، مؤداه ؟

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار أن كل ما سجل ليس بصوت الطاعن . وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الشطر من الدفاع بقوله « وأيا كان وجه الرأى فى التسجيل أو ما يوجه إليه من مطاعن فإنه لا يوجد ما يمنع المحكمة من إعتباره عنصراً من عناصر الاستدلال فى الدعوى تظمن إليه المحكمة مؤيداً للأدلة التى اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها قواماً لقضائها » ، وكان الحكم قد استند - من بين ما استند إليه - فى إدانة الطاعن إلى التسجيلات الصوتية ونسبتها إلى الطاعن ، دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعن ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب أهل الفن صراحة ، ذلك بأن آثارة هذا الدفاع - فى خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها - كما هو الحال فى هذه الدعوى - ولا يرفع هذا العيب أن يكون الحكم قد استند فى إدانة الطاعن إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

**الوقائع**

اتهمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفا عمومياً « مشرف فنى بقسم التنظيم بحى أول الزقازيق بمجلس مدينة الزقازيق » طلب وأخذ لنفسه رشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من ..... مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل الرشوة مقابل الامتناع عن إتخاذ الإجراءات القانونية قبله بشأن تعليه دورين على العقار ملكه قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالزقازيق لمعاقبته طبقا للمقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألفى جنيه لما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألغ .



## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة قد انطوى على قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه كان من ضمن دفاع الطاعن أن التسجيلات الصوتية ليست بصوته غير أن المحكمة اطرحته بما لا يصلح ردا عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار أن كل ما سجل ليس بصوت الطاعن . وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الشطر من الدفاع بقوله « وأيا كان وجه الرأي في التسجيل أو ما يوجه إليه من مطاعن فإنه لا يوجد ما يمنع المحكمة من اعتباره عنصرا من عناصر الاستدلال في الدعوى تطمئن إليه المحكمة مؤيدا للأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها قواما لقضائها » . وكان الحكم قد استند - من بين ما استند إليه - في إدانة الطاعن إلى التسجيلات الصوتية ونسبتها إلى الطاعن ، دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء يغفل بدفاع الطاعن ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة المجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من

رد قاصر، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة  
التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل  
ماستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن  
هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي  
لاستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها - كما هو الحال في هذه  
الدعوى - ولا يرفع هذا العيب أن يكون الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى أدلة  
أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر  
فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر  
التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة  
أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير  
قائم لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه . والإعادة  
دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

---

## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوي يوسف وعادل

عبد الحميد نالبي رئيس المحكمة وسمير انيس والبشرى الشوربجي .



## الطعن رقم ٤٤٤٠ لسنة ٥٩ القضائية

طعن . عقوبة . نقض . حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ، . الطعن للمرة الثانية ، . محكمة  
النقض . سلطتها ، .

عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه .

إلغاء وقف التنفيذ . تشديد للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . خطأ في تطبيق  
القانون .

كون العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون . أثره : تصحيحه والحكم  
بمقتضى القانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

كون العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . أثره : تصحيح  
الحكم دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية .

من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه وأن هذه القاعدة هي قاعدة قانونية عامة تطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقاً للمادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، وكان إلغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون حين ألغى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ والحكم بمقتضى القانون وذلك دون حاجة لإعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع بإعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنتحة رقم ..... بأنه قام بتجريف الأرض الزراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكرراً ، ١٠٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . ومحكمة ..... قضت حضورياً عملاً بمادتى الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه عن كل فدان



أو كسوره وكفالة عشرون جنيها استأنف ومحكمة ..... - بهيئة  
إستئنافية قضت حضورياً إعتبارياً فى أول نوفمبر سنة ١٩٨٣ بقبول الإستئناف  
شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل  
وتأييده فيما عدا ذلك . عارض وقضى فى معارضته ..... بقبول المعارضة  
شكلاً وفى الموضوع بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن  
كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ومصادرة الأتربة المتخلفة وجميع  
الألات والمعدات التى استخدمت فى عملية التجريف والنقل وأمرت بوقف تنفيذ  
عقوبة الحبس . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة  
النقض (برقم ..... لسنة ..... قضائية ) .

ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون  
فيه وإعادة القضية إلى محكمة بنى سوف الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة  
من قضاة آخرين . ومحكمة الإعادة بهيئة أخرى قضت حضورياً بقبول الإستئناف  
شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع  
الشغل وتأييده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ ..... نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض  
( للمرة الثانية ) ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تجريف  
أرض زراعية قد شابه خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أضرب به إذ ألغى وقف تنفيذ  
عقوبة الحبس المقضى بها مع أن الطاعن وحده هو الذى قرر بالطعن بالنقض دون  
النيابة العامة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت حضورياً في ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٢ بمعاقبة الطاعن بالحبس سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه عن كل فدان أو كسوره ، فاستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضورياً إعتبارياً في الأول من نوفمبر ١٩٨٣ بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر وتأيبده فيما عدا ذلك فعارض وقضى في معارضته الإستئنافية بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٤ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بحبس المتهم ستة أشهر وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن كل فدان أو جزء منه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات إعمالاً للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي صدر بعد الواقعة بإعتباره القانون الأصلح للطاعن ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض دون النيابة العامة وقد قضت محكمة النقض في ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥ بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة إلى محكمة ..... الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاه آخرين والتي قضت في ١٩ من نوفمبر ١٩٨٦ بالحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه قد أقيمت بأنه لا يجوز

طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه قد أفادت بأنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلاً بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الإتهام فى الدعاوى الجنائية فإذا لم تكن النيابة العام قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائياً فى مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم فإن نقض الحكم فى هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى فى حدود مصلحة رافع الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تغلظها عما قضى به الحكم السابق . ولما كان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه وأن هذه القاعدة هى قاعدة قانونية عامة تطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقاً للمادتين ٤٠١ ، ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، وكان إلغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديداً للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون حين ألغى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصح المحكمة الخطأ

والحكم بمقتضى القانون وذلك دون حاجة لإعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور  
بتحديد جلسة لنظر الموضوع بإعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن العوار لم يرد  
على بطلان فى الحكم أو بطلان الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض  
لموضوع الدعوى ، لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه  
بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .

---



## جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى متصر وحسن حمزة

نائبى رئيس المحكمة وحامد عبد الله مصطفى كامل .



### الطعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٥٩ القضائية

نقض « المصلحة فى الطعن والصفة فيه » ، نيابة عامة . بناء .

انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام والمحكوم عليهم من المتهمين فى الطعن أثره : عدم قبوله .

طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون ، غير جائز ، علة ذلك ؟

مثال لانعدام مصلحة النيابة فى الطعن بالنقض على حكم فى جريمة بناء بغير ترخيص .

لما كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام - من جهة الدعوى الجنائية - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتنبو عنهم فى الطعن لمصلحتهم - مقيدة فى ذلك بقيود طعنهم - بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام وللمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا إنعدمت فلا دعوى. لما كان ذلك ، فإنه

لايجوز للنياابة العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها - لما كان ذلك وكانت النياابة العامة تسلم فى طعنها فى أن قيمة الأعمال المخالفة - ألف وأربعمائة جنيه وأن المطعون ضده قد تصالح مع الجهة الإدارية المختصة فإنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح حالة انه كان متعيناً أن يقضى بإعفاء المطعون ضده من الغرامة طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، وهو ما يعتبر خطأ فى تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان الحكم بإعفاء المطعون ضده من الغرامة يلتقى فى النتيجة مع الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مجد فإن الطعن لا يكون مقبولاً لإنعدام المصلحة فيه .

### الوقائع

اتهمت النياابة العامة المطعون ضده بأنه ١ - أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة . ٢ - أقام بناء غير مطابق للمواصفات . وطلبت عقابة بالمواد ١ ، ٤ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمى ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ . ومحكمة جنح البلدية بالقاهرة قضت غيابياً عملاً بمواد

الاتهام بتفريم المتهم عشرة آلاف جنيه عن التهمتين وضعف رسم الترخيص عن الأولى وتصحيح الأعمال المخالفة عن الثانية عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضروريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألخ .

### المحكمة

لما كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، ولها تبعا لذلك أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام - من جهة الدعوى الجنائية - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتنبو عنهم فى الطعن لمصلحتهم - مقيدة فى ذلك بقيود طعنهم - بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انعدمت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها -

~~~~~

وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لايؤيه لها - لما كان ذلك وكانت النيابة العامة تسلم في طعنها في أن قيمة الأعمال المخالفة - ألف وأربعمائة جنيه وأن المطعون ضده قد تصالح مع الجهة الإدارية المختصة فإنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد قضي بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح حالة انه كان متعيناً أن يقضى بإعفاء المطعون ضده من الغرامة طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان الحكم بإعفاء المطعون ضده من الغرامة يلتقى في النتيجة مع الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد فإن الطعن لا يكون مقبولاً لإنعدام المصلحة فيه .

---



## جلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / الصاوى يوسف وعادل

عبد الحميد ومحمود البنا نواب رئيس المحكمة وسمير انيس .



### الطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض د اسباب الطعن ، عدم تقديمها ، .

التقرير بالطعن دون تقديم الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟

( ٢ ) سلاح ، أجزاء السلاح ، جريمة د اركانها ، قصد جنائى . حكم د تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

نقض د اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

جريمة حيازة أو إحراز أجزاء رئيسية لسلاح نارى بدون ترخيص . مايكفى لتحقيقها ؟

تحقق القصد الجنائى العام بمجرد حيازة أو إحراز أجزاء السلاح النارى بدون ترخيص عن علم وإرادة .

( ٣ ) سلاح . قانون د تفسيره ، . نقض د اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ، .

حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية . مؤثمة . سواء كانت صالحة للاستعمال من

عدمه . المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٠ .

( ٤ ) سلاح . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب ، . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها ، .

إيراد الحكم نوع السلاح الذى دان الطاعن بحيازة أجزاءه الرئيسية . النعى عليه فى هذا الشأن  
لامحل له .

( ٥ ) قتل عمد . سلاح . إرتباط . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير قيام الإرتباط » . حكم « تسببيه » .  
تسبب غير معيب ، . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها ، .

مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى . حد ذلك ؟

١ - من حيث إن الطاعنين من الأول إلى الثالث وإن قرروا بالطعن بالنقض

فى الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فىكون الطعن المقدم منهم غير مقبول  
شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم  
الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله  
وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحده إجرائية ، لايقوم فيها أحدهما  
مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - لما كان يكفى لتحقيق جريمة حيازة أو إحراز أجزاء رئيسية لسلاح نارى  
بدون ترخيص ، مجرد الحيازة المادية طالت أم قصرت وأيا كان الباعث عليها  
ولو كانت لأمر عارض أو طارئ لأن قيام هذه الجريمة لايتطلب سوى القصد  
الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد حيازة أو إحراز أجزاء السلاح النارى بدون ترخيص  
عن علم وإدراك .

٣ - لما كان إيراد الشارع عبارة الأجزاء الرئيسية مطلقا من كل قيد فى نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ وكذا إيراده عبارة « تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ .... - » يدل بوضوح النص وصراحة دلالاته على شموله الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت صالحة للاستعمال من عدمه .

٤ - لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين نوع السلاح الذى دان الطاعن يحيازه أجزاؤه الرئيسية إذ أنه أورد أنه سلاح نارى مششخن ( بندقية آلى ) ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون لامحل له .

٥ - من المقرر قانونا أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث يتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها سلفا وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا معقب .

### الوقائع

- إتهمت النيابة العامة كل من ١ - ..... « طاعن » ٢ - .....  
 « طاعن » - ٣ - ..... « طاعن » - ٤ - ..... « طاعن » -  
 ٥ - ..... فى قضية الجناية رقم ..... بأنهم : المتهمون الثلاثة الأول :  
 قتلوا ..... و ..... عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا

لذلك سلاحا ناريا « بندقية وذخائر » وما أن ظفروا بهما أطلق المتهم الأول عليهما عدة أعيرة نارية حال كون المتهمين الثانى والثالث يشدان من أزره قاصدين من ذلك قتلها وحدت بالمجنى عليهما الإصابات الموصوفة بتقريرى الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما وقد تلت هذه الجناية جنايتين أخريين هما أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر - أ - قتلوا ..... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك السلاح والذخائر سالفة الذكر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا حال كون المتهمان الثانى والثالث يشدان من أزره قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - ب - شرعوا فى قتل ..... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض السلاح النارى والذخائر سالفة البيان وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا حال كون المتهمان الثانى والثالث يشدان من أزره قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج - المتهمون الأول والرابع والخامسة ١ - أحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( بندقية ) - ٢ - أحرزوا ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازته أو إحرازه . وأحالتهم إلى محكمة جنايات ..... لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى ..... عن نفسه وبصفته و ..... و ..... و ..... مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥ ، ١/٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ ، ٥ - ١/٣٥ ، ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤



المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق والجدول رقم ٢ الملحق مع أعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة والثاني والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة والرابع والخامسة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزام المحكوم عليهم الثلاثة الأول متضامين بأن يؤدوا لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصادرة أجزاء السلاح والذخيرة المضبوطين . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول كما طعن الأستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليه الرابع فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعنين من الأول إلى الثالث وإن قرروا بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فىكون الطعن المقدم منهم غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحده إجرائية ، لايقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

وحيث إن الطاعن الرابع ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز أجزاء رئيسية لسلح نارى بغير ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يدلل على توافر الجريمة التى دان الطاعن بها بكافة أركانها ، هذا إلى إنه لم يعن بتحديد أى أجزاء السلح النارى صالح للاستعمال وما إذا كانت الأجزاء مجمعة مششخنة أم غير مششخنة فضلا عن خطئه فى اعتبار الجرائم القائمة فى الأوراق قد انتظمتها خطة جنائية واحدة وأنزل فى حق الطاعن عقوبة الجريمة الأشد بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة حيازة أجزاء رئيسية لسلح نارى وذخيرة بغير ترخيص والتى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من اعتراف الطاعن وشهادة النقيب ..... وتقرير فحص السلح ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها والتى لايمارى الطاعن فى أن لها أصلها فى الأوراق ، وإذ كان يكفى لتحقيق جريمة حيازة أو إحراز أجزاء رئيسية لسلح نارى بدون ترخيص ، مجرد الحيازة المادية طالت أم قصرت وأيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ لأن قيام هذه الجريمة لايتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد حيازة أو إحراز السلح النارى بدون ترخيص عن علم وإدراك - متى كان ذلك ، وكان ماأورده الحكم المطعون فيه من اعتراف الطاعن بأنه أخفى

أجزاء السلاح الناري المضبوط والذخيرة المضبوطين فى منزله ، مايتوافق به معنى حيازة أجزاء رئيسية لسلاح نارى بغير ترخيص والتى دانه الحكم المطعون فيه بها ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان إيراد الشارع عبارة الأجزاء الرئيسية مطلقا من كل قيد فى نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ وكذا إيراده عبارة « تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ ... » - يدل بوضوح النص وصراحة دلالتة على شموله الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت صالحة للاستعمال من عدمه . لما كان ذلك ، فإنه لامحل لما يذهب إليه الطاعن فى أسباب طعنه من انحسار سريان حكم النص على إحراز أو حيازة أجزاء الأسلحة النارية التى يثبت عدم صلاحيتها للاستعمال . إذ القول بغير ذلك يكون فيه تخصيص لحكم النص بغير علة . ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين نوع السلاح الذى دان الطاعن يحيازة أجزاؤه الرئيسية إذ أنه أورد انه سلاح نارى مششخن (بندقية آلى) ومن ثم فإن مايشيره الطاعن فى هذا الشأن يكون لامحل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢

من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث يتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها سلفاً وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا معقب ، متى كانت وقائع الدعوى على النحو الذي يحصله الحكم تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن عميره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد زايد نائب رئيس

المحكمة ومصطفى الشناوى وبدر الدين السيد وأنس عماره .



### الطعن رقم ١٧٦٠٠ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) قتل خطأ . إصابة خطأ . نقض المصلحة والصفة فى الطعن ، ، ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .

حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفاً فى الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .

عدم اختصاص المستول عن الحقوق المدنية أمام محكمة ثانى درجة فى الإستئناف المقام من المتهم وحده عن الحكم الابتدائى . أثره : عدم جواز طعنه فى الحكم الصادر فى هذا الإستئناف بطريق النقض .

( ٢ ) حكم ، بياناته ، بيانات حكم الادانة ، ، تسببيه . تسبب معيب ، ، نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، ، قتل خطأ . إصابة خطأ .

حكم الإدانة ، بياناته ؟

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جرائم قتل وإصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة .

( ٣ ) نقض ، اثر الطعن ،

نقض الحكم بالنسبة للمتهم يوجب نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية . علة ذلك ؟

## (٤) نقض الطعن للمرة الثانية ، نظرة والحكم فيه .

كون الطعن للمرة الثانية . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٤٥ من القانون ٥٧

لسنة ١٩٥٩

١ - من حيث إن مناط الحق فى الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه فى الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق والمفردات المنضمة أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية لم تكن مختصة أمام محكمة ثانى درجة لأن المتهم وحده هو الذى استأنف الحكم الابتدائى وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله دونها ، فإن الطعن المرفوع من الأخير يكون غير جائز ومن ثم يتعين القضاء بذلك .

٢ - لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها إلى ما جاء بمحضر الضبط والمعاينة والتقارير الطبية ، دون أن يورد مضمون شئ مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

٣ - لما كان نقض الحكم بالنسبة للمتهم يوجب نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دان بها الطاعن ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا .

٤ - كان الطعن مقدما لثاني مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تسبب خطأ في إصابة كل من ..... و ..... و ..... بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحاله ينجم عنها الخطر ولم يتأكد من خلو الطريق الرئيسي أمامه مما أدى إلى إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر . ثانياً : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٧٧ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . وادعى والد المجنى عليه ..... مدنيا قبل المتهم ..... وشركة ..... (المستولة عن الحقوق المدنية) بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدخيله قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وفي الدعوى المدنية بقبولها وإلزام المدعى عليهما متضامين بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد

~~~~~

وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت باعتبار أن مانسب إليه هو جرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم..... سنة ٥٥ القضائية ) . وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة - إستئنافية أخرى . ومحكمة الاعادة ( مشكلة بهيئة استئنافية أخرى ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) والأستاذ..... المحامي نيابة عن ..... ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) ..... الخ .

\_\_\_\_\_



### المحكمة

من حيث إن مناط الحق في الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق والمفردات المنضمة أن الشركة المستولة عن الحقوق المدنية لم تكون مختصة أمام محكمة ثانية درجة لأن المتهم وحده هو الذي استأنف الحكم الابتدائي وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله دونها ، فإن الطعن المرفوع من الأخير يكون غير جائز ومن ثم يتعين القضاء بذلك مع إلزامها بالمصروفات المدنية .

ومن حيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطره قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى بيانا كافيا ، وعول في قضائه بالإدانة على ما جاء بالمعينة دون بيان مضمونها ووجه استناده إليها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « وحيث إن الاتهام المسند إلى المتهم ثابت في حقه مما جاء بمحضر الضبط ومن المعينة ومن التقارير الطبية ومن حضوره الجلسة ليدفع عن نفسه الإتهام بدفاع مقبول ومن

ثم يتعين إدانته عملاً بمواد الاتهام وذلك عملاً بنص المادة ٤٠٤/٣ أ ج . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة حول الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها إلى ما جاء بمحضر الضبط والمعاينة والتقارير الطبية، دون أن يورد مضمون شئ مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، ولما كان الحكم بالنسبة للمتهم يوجب نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دان بها الطاعن ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا . لما كان ماتقدم ، وكان الطعن مقدماً لثانى مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

## جلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف

أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد عبد الباري وحسين الجيزاوى .



### الطعن رقم ٦٠٥٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، . طعن ، الصفة فى الطعن ، . نقض ، أسباب الطعن ، ما يقبل

منها ، نظر الطعن والحكم فيه ، .

ثبوت صحة دفاع المعارض انه ليس المتهم الحقيقى فى الدعوى . يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة

لرفعها من غير ذى صفة . مخالفة الحكم ذلك وتصديه للفصل فى الموضوع . خطأ فى القانون يوجب

النقض والتصحيح .

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، إنه رغم ماخلص إليه من سلامة

دفاع المعارض القائم على انه ليس المتهم الحقيقى فى الدعوى والذي صادقه عليه

المدعى بالحقوق المدنية ، وهو ماكان يستوجب القضاء بعدم قبول معارضته شكلا

لرفعها من غير ذى صفة إلا أن - الحكم - وقد تصدى للفصل فى موضوعها فإنه

يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ويتعين من ثم تصحيحه والقضاء بعدم

قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة .

## الوقائع

أقام ..... دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح روض الفرج ضد المطعون ضده بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حذوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت استأنف المحكوم عليه - ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بسقوط الاستئناف. عارض -غير المحكوم عليه - وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه - ويقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم المائل مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض.... إلخ .

## المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بقبول معارضه المطعون ضده شكلا وتصدى للفصل فى موضوعها على الرغم من أن المعارض ليس هو المحكوم عليه الحقيقى وهو ما كان يستوجب الحكم بعدم قبول



المعارضة لرفعها من غير ذى صفة ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه آنف البيان يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنه رغم ماخلص إليه من سلامة دفاع المعارض القائم على إنه ليس المتهم الحقيقى فى الدعوى والذي صادقه عليه المدعى بالحقوق المدنية ، وهو ماكان يستوجب القضاء بعدم قبول معارضته شكلا لرفعها من غير ذى صفة إلا أن - الحكم - وقد تصدى للفصل فى موضوعها فإنه يكون خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ويتعين من ثم تصحيحه والقضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة .

---

## جلسة ١ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / رضوان عبد العليم وأنور

جبرى وبدر الدين السيد وحسن أبو المعالي .



### الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . قصد جنائى . جريمة ، أركانها ، . حكم ، تسببيه ، تسبيب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

الركن المادى فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ماهيته ؟

القوة فى هذه الجريمة : هى مايقع على الأشخاص لا الأشياء .

وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذى عناه الشارع ولا يتحقق به استعمال القوة التى تقع على الأشخاص .

عدم بيان الحكم لما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوة .

قصور .

١ - لما كان الدخول المكون للركن المادى فى الجريمة المذكورة هو كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة ، والقوة فى هذه الجريمة هى ما تقع على الأشخاص لأعلى الأشياء ، وكان وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه حسبما تقدم ، كما إنه لا يتحقق به استعمال القوة التى ينبغى أن تقع على

الأشخاص لاعلى الأشياء ، ولاينم بذاته على قصد استعمال القوة بالمعنى المذكور حين ذلك الدخول ، فإن ماأورده الحكم تبريراً لقضائه لايبين ماوقع من الطاعن من أفعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة ، بما يجعله معيبا بالقصور فى البيان .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : دخل الحانوتين المبيينين بالأوراق فى حيازة ..... بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم المنشية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائتين جنية وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وتأيد قرار قاضى الحيازة الصادر بتاريخ ..... ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة دخول محلين « حانوتين » معدين لحفظ المال فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة وإلزامه مبلغ التعويض المؤقت ، قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق

القانون ، ذلك بأن الحيازة المادية لعين النزاع انتقلت منه إلى المدعى العام الاشتراكي بوضع الاختام عليها وتسلمه مفاتيحها ثم عادت الحيازة إلى الطاعن دون أن يقع منه ما يعد دخولا للعين بقصد منع حيازة أحد لها بالقوة ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنه عول في إدانة الطاعن بجريمة دخول محلين معدين لحفظ المال بقصد منع حيازتهما بالقوة وألزمه التعويض على مجرد إنه قام بكسر الأقفال الموضوعة عليهما ووضع أقفال أخرى بدلا منها . لما كان ذلك ، وكان الدخول المكون للركن المادي في الجريمة المذكورة هو كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها بالقوة ، والقوة في هذه الجريمة هي ماتقع على الأشخاص لاعلى الأشياء ، وكان وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحي الذي عناه الشارع وبينه حسبا تقدم ، كما إنه لا يتحقق به استعمال القوة التي ينبغي أن تقع على الأشخاص لاعلى الأشياء ، ولا ينم بذاته على قصد استعمال القوة بالمعنى المذكور حين ذلك الدخول ، فإن ما أورده الحكم تبريراً لقضائه لا يبين ما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة، بما يجعله معيبا بالقصور في البيان متعينا نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ١ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح عطية نائب رئيس

المحكمة ورضوان عبد العليم وبدر الدين السيد وحسين أبو المعالي .



### الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) حكم د وضعه وإصداره ، د تسببيه . د تسبیب غیر معيب ، .

عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم .

( ٢ ) إثبات د بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى : موضوعي .

( ٣ ) إثبات د شهود ، . محكمة الموضوع د سلطتها في تقدير الدليل ، .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

( ٤ ) إثبات د شهود ، . محكمة الموضوع د سلطتها في تقدير الدليل ، . حكم د تسببيه . د تسبیب غیر

معيب ، . نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة من تلك

الأقوال . بما لا تناقض فيه .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

( ٥ ) استيلاء على مال للدولة بغير حق . جريمة « اركانها » . موظفون عموميون . حكم « تسببه » .  
تسبب غير معيب ، . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها ، .

جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات . متى تتحقق ؟  
مثال لتسبب سائق في جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق .

( ٦ ) استيلاء على مال للدولة بغير حق . دفع « الدفع ببطلان التفتيش » . تفتيش « التفتيش بإذن » ، .  
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها ، .

إبداء الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام النقض غير جائز . إلا إذا كانت مدونات الحكم تحمل  
مقوماته . أساس ذلك ؟

( ٧ ) عقوبة « الغرامة النسبية » . استيلاء على مال للدولة بغير حق . شروع .

عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم الاختلاس والاستيلاء . المادتان ٤٦ ،  
١١٨ عقوبات .

عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة  
والظروف التي وقعت فيها .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر  
العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وأن  
تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستنداً إلى أدلة مقبولة

في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق وهو الحال في الدعوى المطروحة في شأن استقرار اتيان الطاعن الأول الأفعال المكونة لجريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام والشروع فيه اللتين دين بهما .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - لما كان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه فإن كل ما يشيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر أن جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من في حكمة على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وتضييع المال على ربه ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من

ذلك القانون من أن يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه فيما تقدم أن الطاعن وهو عامل بمؤسسة حكومية (مؤسسة الطباعة والنشر استولى وشرع في الاستيلاء على المبلغ المملوك لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية المملوكة للدولة وكان الطاعن لا يجحد صفته التي أثبتتها الحكم من كونه موظفا عاما كما لا ينازع في طعنه بشأن ملكية الدولة للمال فإن ما وقع منه تتوافر به - بهذه المثابة الأركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ سالفه الذكر وكان الحكم قد التزم هذا النظر القانوني في رده على دفاع الطاعن في شأن تكييف الواقعة فإن النعى على الحكم لهذا السبب لا يكون سديداً .

٦ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان تفتيشه وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة فإن النعى على الحكم بهذا السبب لا يكون سديداً .

٧ - من المقرر أن شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والاستيلاء والحكمه من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أوريح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة



لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة النسبية عن جريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال عام يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بالغاء الغرامة النسبية المقضى بها عن جريمة الشروع فى الاستيلاء وقدرها خمسمائة وسبعون جنيها .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : بصفته موظفا عمومياً « عامل بمؤسسه دار التعاون للطبع والنشر استولى بغير حق على المبلغ النقدي البالغ قدره أربعمائة وعشرين جنيها المملوكة لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية . ثانيا : شرع فى الاستيلاء على المبلغ النقدي البالغ قدره أربعمائة وعشرين جنيها المملوكة لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية . ثانياً : شرع فى الاستيلاء على المبلغ النقدي البالغ قدره خمسمائة وسبعين جنيها وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة فى حالة تلبس . المتهم الثانى : اشترك وآخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جنايتى الاستيلاء بغير حق على المال العام والشروع فيه المنسويتين إليه بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعده فى ذلك بمرافقته إبان وقوع الجريمة وقيام الثانى بقيادة السيارة التى استعان بها ثلاثتهم فى ارتكاب الجريمة . وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً

عملا بالمواد ١/٤-٣ ، ٤١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٩ ، ١١٩ مكرراً  
 أ - هـ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل متهم  
 بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمها مبلغ ٩٩٠ تسعمائه وتسعين جنيهاً ويعزل  
 المتهم الأول من وظيفته .

فطعن كل من المحكوم عليهما والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق  
 النقض ..... ألخ .

### المحكمة

أولاً: - عن الطعن المقدم من المحكوم عليهما :

حيث إن مبنى الطعنين هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الأول بجريمتي  
 الاستيلاء على مال عام بغير حق والشروع فيه ودان الثاني بالاشتراك مع الأول في  
 هاتين الجريمتين قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على  
 خطأ في تطبيق القانون - ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى المسندة إلى الأول بيانا  
 كافيا وفق ماتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية واطرح دفاعه بأن  
 الواقعة لو صحت فإنها لاتعدو أن تكون جنحه شروع في سرقة لأن مناط إعمال  
 المادة ١١٣ من قانون العقوبات أن تكون وظيفه الجاني سهلت له الاستيلاء على  
 المال واعتمد الحكم في إدانته على واقعة ضبط النقود بالسيارة وهي لاتصلح  
 للتدليل على ارتكابه فعل الاستيلاء كما عول في إدانته الطاعنين معا على أقوال

الشهود رغم تعدد رواياتهم وتناقضها بما يبعث على الشك فيها وأخيراً فإن تفتيش الطاعن الثانى وقع باطلاً لحصوله بغير إذن النيابة العامة ولا يصح هذا البطلان القول بقيام حالة التلبس ذلك أنه وقد ألغيت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية فإن توافر هذه الحالة لا يغنى عن الحصول على الإذن بالتفتيش من سلطة التحقيق المختصة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « أنه بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨ وأثناء قيام ..... العامله بشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية بعملها فى بيع الخضروات والفاكهة بمجمع أبو بكر الصديق وما أن بلغت حصيلة البيع ما قيمته مبلغ وقدره ٩٩٠ جنيه بدرجة حصيلة البيع إلا وكانت هدفاً للاستيلاء عليها من قبل المتهم الأول ..... العامل بمؤسسة الطباعة والنشر بمشاركة المتهم الثانى ..... وآخر مجهول وذلك بأن قدم المتهم الثانى والآخر المجهول للعاملة وقاما بشراء كيسا من ..... وآخر من ..... وانصرفا ينتظران المتهم الأول بسيارة والذى قدم من بعدهما للعاملة المذكورة وطلب منها أن تنتقى له ثلاث أكياس من اليوسفى مما دعاها للانتقال من أمام درجة حصيلة البيع إلى مكان تواجد اليوسفى وقامت بانتقاء الثلاث أكياس التى طلبها وفى تلك الأثناء قام بمغافلتها وأخذ حصيلة البيع . من درجها وما أن اكتشفت العاملة ذلك وهى فى سبيل تقاضيتها من المتهم الأول لثمان اليوسفى مشتراه استغاثت بزملائها وانصرف المتهم الأول وما أن استقل السيارة والتى كان ينتظره المتهم الثانى والآخر المجهول حتى شاهد هم ..... وآخر ..... رئيس المجمع حيث قام الأخير بمطاردتهم بسيارته إلى أن توقفوا بطريق مغلق وتمكن من الإمساك بالمتهم الأول والثانى حين لاذ الثالث بالفرار وعثر أثناء إبعاد

سيارة المتهمين عن نهر الطريق على مبلغ وقدره ٥٧٠ جنيه ملقاء داخل سيارة المتهمين بطريقه غير منتظمه . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم على النحو المار بيانه كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما بينتها المحكمة وتتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى الاستيلاء بغير حق على المال العام والشروع فيه اللتين دان الطاعن بهما فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق وهو الحال في الدعوى المطروحة في شأن استقراء إتيان الطاعن الأول الأفعال المكونة لجريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام والشروع فيه اللتين دين بهما وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعة إلى محكمة الموضوع تقديره الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه فإن كل ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض



لما كان ذلك وكانت جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من في حكمة على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوه بنية تملكه وتضييع المال على ربه ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من ذلك القانون من أن يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه فيما تقدم أن الطاعن وهو عامل بمؤسسه حكومية (مؤسسة الطباعة والنشر) استولى وشرع في الاستيلاء على المبلغ المملوك لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية المملوكة للدولة وكان الطاعن لا يحدد صفته التي أثبتتها الحكم من كونه موظفا عاما كما لا ينازع في طعنه بشأن ملكيه الدولة للمال فإن ما وقع منه تتوافر به - بهذه المثابة الأركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ سائلة الذكر وكان الحكم قد التزم هذا النظر القانوني في رده على دفاع الطاعن في شأن تكيف الواقعة فإن النعى على الحكم لهذا السبب لا يكون سديداً لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدفع ببطلان تفتيشه وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة فإن النعى على الحكم بهذا السبب لا يكون سديداً لما كان ماتقدم فإن طعن كل من المحكوم عليهما - يكون على غير أساس متعينا رفضه .

### ثانياً: عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون. ذلك بأن المحكمة قضت بالغرامة النسبية المقررة بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات عن جريمة الشروع فى الاستيلاء التى دانت الطاعنين بها مع مخالفته ذلك لنص المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه خلص إلى إدانة الطاعنين الأول بوصفه موظفاً عمومياً: أولاً : بجريمة الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٤٢٠ جنيه لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية . ثانياً : شرع فى الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٥٧٠ جنيه وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيها وهو ضبطه متلبساً كما خلص إلى إدانة الطاعن الثانى بالاشتراك مع الأول فى ارتكاب جنايتى الاستيلاء بغير حق على المال العام والشروع فيه المسندتين إليه وقضى بتغريمهما مبلغ ٩٩٠ جنيه فوق عقوبه الحبس والعزل بالنسبة للمتهم الأول لما كان ذلك وكان من المقرر أن شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التى طبقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التى يحكم بها فى حالة الجريمة التامة فى جرائم الاختلاس والاستيلاء والمحكمة من ذلك ظاهرة وهى أن تلك الغرامة يمكن تحديدها فى الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجانى أو استولى عليه من مال أو منفعة أوريح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات أما فى حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة النسبية عن جريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال عام يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء الغرامة النسبية المقضى بها عن جريمة الشروع فى الاستيلاء وقدرها خمسمائة وسبعون جنيهاً .

## جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩١

بإدارة السيد المستشار / محمد الصوالى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد زايد

وأحمد عبد الرحمن وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) حكم ، بياناته ، بيانات التسيب ، تسيبه ، تسيب غير معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . قتل عمد .

القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( ٢ ) إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . حكم ، تسيبه . تسيب غير معيب ، .

قول متهم على آخر . حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .

تقدير أقوال متهم على آخر إثر إجراء باطل . وتحديد صلتها بهذا الإجراء . موضوعي .

مثال :

( ٣ ) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، . إثبات ، بوجه عام ، ، إقرار ، . حكم ، تسيبه . تسيب غير معيب ، .

خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه

وحده الأثر القانوني للاعتراف .

( ٤ ) دفع د الدفع ببطان الاعتراف ، د دفاع د الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، د إجراءات د إجراءات

المحاكمة ، د نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، د

إثارة أساس جديد للدفع ببطان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟

النعي على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر أمامها . غير جائز .

( ٥ ) ما مورو الضبط القضائي . استدالات . قبض . نيابة عامة . تحقيق . إثبات د بوجه عام ، د دعوى

جناية . حكم د تسببيه . تسبیب غير معيب ، د نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، د قتل عمد .

الاستدعاء ، الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات ليس قبضاً .

مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤

إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى .

( ٦ ) إثبات د بوجه عام ، د محكمة الموضوع د سلطتها في تقدير الدليل ، د حكم د تسببيه . تسبیب غير

معيب ، د نقض د أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، د

النعي على المحكمة تقديرها لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها . عدم جواز إثارته أمام النقض .

( ٧ ) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع د سلطتها في تقدير الدليل ، د حكم د تسببيه . تسبیب

غير معيب ، د

قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . إنما بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية

التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره .

مثال لتسبیب سائح لاستظهار نية القتل في حق الطاعن .



=====

( ٨ ) قتل عمد . قصد جنائي . جريمة د اركانها ، . سبق إصرار .

لاتلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الإصرار .

جواز نشوء نية القتل . إثر مشادة وقتية .

( ٩ ) حكم د بيانات حكم الادانة ، د تسببيه . تسبیب غیر معيب ، . نقض د المصلحة في الطعن ،

د اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، . ظروف مشددة . قتل عمد . اقتران .

خطأ الحكم في ذكر مادة التردد ضمن المواد التي دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا

الظرف . لا يعيبه . علة ذلك ؟

النعي بخطأ الحكم في ذكر مادة تعريفية ضمن مواد العقاب التي دان الطاعن بموجبها . عدم

جدواه . مادامت العقوبة التي أوقعها الحكم تدخل في الحدود المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية

السرقه في الطريق العام ليلاً مع حمل السلاح التي أثبتتها في حقه .

( ١٠ ) حكم د بيانات حكم الادانة ، . محكمة النقض د سلطتها ، .

لمحكمة النقض تصحيح الخطأ الذي وقع في أسباب الحكم المطعون فيه باستبدال مادة العقاب التي

أغفلها بمادة أخرى أوردها دون مقتضى . أساس ذلك ؟

=====

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون . ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم بالإجمال والتجهيل لا يكون له محل .

٢ - من المقرر أن قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة وأن تقدير الأقوال التي تصدر من متهم على آخر إثر إجراء باطل وتحديد صلة هذه الأقوال بهذا الإجراء وما ينتج عنه هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان اعتراف المتهم الثاني قد خلص إلى صحة ما أدلى به - المتهم الثاني من أقوال في حق نفسه وفي حق الطاعن وخلوها مما يشوبها واستقلال هذه الأقوال عن التحريات والاستدلالات التي يزعم الطاعن بطلانها وكان ما أورده الحكم من أقوال المتهم الثاني لا يمارى الطاعن في أن له معينه الصحيح من الأوراق فإنه لا تشرب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة .

٣ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم الثاني اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف .

٤ - البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف المنسوب إلى المتهم الثاني على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه لكونه وليد وعد وإغراء فليس له أن ينعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر

أمامها كمالات يصح له أن يشير أساساً جديداً للدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه من أوجه الدفاع الموضوعية التي تتطلب تحقيقاً يخرج عن وظيفة هذه المحكمة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٥ - من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك كما أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ماترى وجوب تحقيقه منها ولما كان استدعاء مأموري الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه في جريمة قتل لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه لسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق يتطلبه جمع الاستدلال والتحفظ عليه منعاً من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة في خلال الوقت المحدد قانوناً . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه واطمأنت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقروناً باكرهه ينتقص من حرته فإن رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليماً بما تنتفي معه قاله الخطأ في تطبيق القانون .

٦ - لما كانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى سلامة التحريات والإجراءات التى قام بها مأمور الضبط وصحتها فإن ماثيره الطاعن نعيًا على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها فى حق الطاعن بقوله « وحيث إنه عن نية القتل فإنها قائمة فى حق المتهم الأول من استعمال سلاح قاتل بطبيعته ( طبنجه ) وتصويبه إلى أماكن قاتله من جسد المجنى عليه وهى منطقة الرأس بما أحدثه فيها من إصابات على مرمى قريب يصل إلى بضعة سنتيمترات حسبما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وجود أسوداد بارودى ومن تثنية الاطلاق على المجنى عليه كل ذلك تتوافر به لدى المحكمة يقينا أن المتهم كان يبغي من إطلاق الرصاص على المجنى عليه قتلا وقد تحقق مبتغاه » فإن هذا حسبه للتدليل على نية القتل كما هى معرفة به فى القانون .

٨ - يعيب الحكم من بعد أن تكون المحكمة قد استبعدت ظرف سبق الاصرار لما هو مقرر من أنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الإصرار فلكل مقوماته فقد يتوافر القصد الجنائى وينتفى فى الوقت ذاته سبق الاصرار لأنه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجانى إثر مشادة وقتية وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بانتفاء نية السرقة وأطرحه بقوله « وحيث إنه عن الدفع بانتفاء نية السرقة لعدم ضبط النقود بمسكن المتهم أو مسكن أحد أقاربه فإنه من المقرر أن



القصد الجنائي في جريمة السرقة ينحصر في قيام العلم لدى الجاني وقت ارتكاب الجريمة أنه يختلس المنقول المملوك للغير رغم إرادة مالكه بنية امتلاكه لنفسه ولما كان ذلك وكان المتهم بعد أن قتل المجنى عليه استولى على الحقيبة وما بها من نقود وظل يحتفظ بها حتى مساء يوم ١٩٨٩/٨/٥ ثم أودعها لدى المتهم الثاني إلى أن تم ضبطها فإن هذا السلوك من جانب المتهم قاطع في الدلالة على أن اختلاسه للنقود كان بقصد تملكها ، وكان ماأورده الحكم رداً على دفاع الطاعن بانتفاء نية السرقة وإثباتاً لتوافرها كافياً وسائغاً فإن مايشير به الطاعن نعيًا على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٩ - لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ليست من مواد العقاب إنما هي مادة تعريفية لظرف الترصد وكان خطأ الحكم في إيرادها ضمن المواد التي دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا الظرف لأثر له في عقيدة المحكمة - ليس للطاعن مصلحة في التمسك بهذا الخطأ مادامت العقوبة التي أوقعها الحكم تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة في الطريق العام ليلا مع حمل السلاح التي أثبت الحكم توافرها في حق الطاعن ومن ثم فلا جدوى مما يشيره الطاعن نعيًا على الحكم في هذا الخصوص .

١٠ - لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقع في أسباب الحكم المطعون فيه وذلك باستبدال المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات والتي أغفلها الحكم بالمادة ٢٣٢ من ذات القانون التي أوردها الحكم دون مقتضى وذلك عملاً بالمادة ٤٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً مششخناً « مسدسه الميرى رقم ٧٨٨٦٢ » واصطحبه إلى مكان الحادث وما أن تهيأت له فرصة الإجهاز عليه حتى أطلق عليه عيارين ناريتين من السلاح سالف الذكر قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية واللتين أوديتا بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هي أنه فى ذات الزمان والمكان سرق مبلغ النقود المبين قدراً بالتحقيقات المملوك للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك فى الطريق العام ليلاً حال كونه حاملاً سلاحاً نارياً « مسدس » .

ثانياً : أحرز بغير ترخيص ودون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحاً أبيض « سكين » . ثالثاً : أخفى ومحكوم عليه آخر - جثته المجنى عليه سالف الذكر بأن ألقيا بالجسد فى مجرى مائى ووضع الرأس فى إحدى الحفر وهالا عليها التراب. وأحالاته إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على أبنائه مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائتى ألف جنيه على سبيل التعويض .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات ، ١ / ١ ،  $\frac{1}{25}$  مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم (١) المرفق مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه وفى الدعوى المدنية باحالتها إلى محكمة طنطا الابتدائية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... ألغ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد المقترن بجناية السرقة فى الطريق العام ليلا مع حمل سلاح وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه جاء مجملا فى بيانه لواقعة الدعوى ومجهلا للأدلة التى أقام عليها قضاؤه ، وعول فى قضائه - من بين ماعول - على ما أسماه اعترافا من المتهم الثانى رغم أن ما ذكره لا يعتبر اعترافا بالمعنى الذى يعنيه القانون ، واطرح الدفع المبدى من الطاعن ببطلان هذا الاعتراف بقالة انتفاء الإكراه المادى دون أن يتفهم ما قصد إليه الطاعن من أن هذا الاعتراف يخالف الحقيقة والواقع وأنه كان وليد وعد وإغراء دلالة ذلك أن المتهم الثانى لم تنسب إليه الجنبه المنصوص عليها فى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، ورد الحكم على الدفع ببطلان القبض على الطاعن بما لا يصلح ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يبين كيف خلص إلى سلامة التحريات وسنده فى ذلك ودون أن يعرض لما ساقه الطاعن من قرائن على عدم صحتها ، ورد على دفاعه بانتفاء نية القتل واستدل على توافرها بما لا يسوغ خاصة بعد أن استبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار وأن الواقعة كما رواها الشهود ودلت عليها التحريات كانت وقتية ، كما أن ما أورده الحكم تدليلا على توافر نية السرقة وردا على دفاع الطاعن بانتفائها غير كاف ، وأخيرا فقد أورد الحكم المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بتعريف التردد ضمن مواد القانون التى أنزل بموجبها العقاب على الطاعن رغم أنه وصف التهمة قد خلا من هذا الظرف مما ينبئ عن اختلال فكرة الدعوى فى عقيدة المحكمة وعدم استقرارها لديها ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله « إنه فى يوم الجمعة ١٩٨٩/٨/٤ توجه المجنى عليه ..... إلى بورسعيد رفقة المتهم نقيب شرطة ..... يستقلان سيارة الأخير لتغيير عملات أجنبية بعمله مصرية وتحصيل قيمة شيك سياحى بالدولار ولدى عودتهما إلى طنطا فى ليلة السبت ١٩٨٩/٨/٥ حدثت مشادة بينهما لخلافهما على قيمة ما يستحقه المتهم ..... من عمولة لقاء مرافقته للمجنى عليه بسيارته الملاكى ١٠٣ غربية واحتدم الأمر فاستعمل المتهم سلاحه الأميرى وأطلق على رأس المجنى عليه عيارين ناريتين أثناء تواجدهما بالسيارة قاصداً من ذلك قتله فأصابته بالرأس من اليسار لليمين وأحدثتا إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية واللتين أودتا بحياته . وفى الطريق بين سمنود والمحلة الكبرى تخلص المتهم من الجثة بالقائها إلى جوار الطريق وتوجه إلى صديقه المتهم ..... بمسكنه بطنطا فبلغه فى نحو الساعة ١ من صباح نفس اليوم وأنهى إليه أنه قتل المجنى عليه باطلاق عيارين ناريتين على رأسه وصحبه إلى مكان السيارة وقاما بتنظيفها مما بها من دماء ثم اتجها إلى مكان الجثة إلى أن عثرا عليها فلفاها ببطانية ووضعها بحقيبة السيارة واتجها إلى طنطا حيث اتجه المتهم ..... إلى طريق فرعى على ترعة القاصد وأنزلا الجثة وقام المتهم ..... بفصل الرأس بسكين كان قد أحضره من مسكن المتهم ..... ووضع به كيس بلاستيك ثم وضعه بحقيبة السيارة والقيها الجثة بمجرى الترعة ثم سار فى طريق طنطا شبين الكوم على طريق ترعة الملاحه وقام المتهم ..... بحفر حفرة على يمين الطريق بالجزء الترابى ودفن بها الرأس ، وقد تم العثور على الجثة عصر يوم ١٩٨٩/٨/٥ والعثور على الرأس يوم ١٩٨٩/٨/٨ وتعرف عليها شقيق المجنى عليه وفى صباح يوم الحادث ١٩٨٩/٨/٥ توجه المتهم ..... رفيقه



المتهم..... إلى مقر عمل الأخير بميناء القاهرة الجوى لبعض الوقت ثم توجهها إلى ورشة سروجى السيارة ..... بالقاهرة لاستبدال فرش السيارة الملوثة بالدماء بآخر وفى مساء ذات اليوم عادا إلى طنطا وتوجهها إلى ورشة إصلاح زجاج السيارة حيث تم تركيب زجاج للباب الأمامى الأيمن بدلا من الزجاج المهشم وخلال فترة إعداد الزجاج سلم ..... حقيبة سامسوننايت ..... مقررأ له أن بها نقود المجنى عليه فأخفاها بمسكنه وإذ علمت والدته بأمرها حطمت الحقيبة ووضعت ما بها من نقود بكيس نايلون سلمته للمقدم ..... رئيس مباحث شرطة قسم ثان طنطا وتبين أن به مبلغ واحد وثلاثون ألف جنيه وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن الرأس المبتورة ومايتصل بها من جزء من العنق تتحد فى الجنس والسن مع جثة المجنى عليه وثبت من تشريح الرأس وجود إصابتين ناريتين حيويتين حدثتا من الإصابة بعيار نارى بمقذوف مفرد باتجاه أساسى من اليسار لليمين وكان الاطلاق على مسافة قريبة فى حدود ربع متر وقد تصل إلى بضع سنتيمترات وقد حدثت الوفاة نتيجة الاصابتين الناريتين الموصوفتين بالرأس وماصاحبهما من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف دموى بجوهر المخ . ومن الجائز حدوث إصابتي المجنى عليه من مثل السلاح الأخير للمتهم والطلقات المضبوطين . وقد استدل الحكم على ثبوت الواقعة وصحة إسنادها للطاعن بأدلة مستمدة من أقوال العميد ..... ، المقدم ..... ، ..... ، ..... ، ..... ، ..... ، النقيب ..... ، النقيب ..... ، ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ومما اعترف به المتهم ..... بتحقيقات النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها

في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو كاف وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون . ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم بالاجمال والتجهيل لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان من المقرر أن قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة وأن تقدير الأقوال التي تصدر من متهم على آخر إثر إجراء باطل وتحديد صلة هذه الأقوال بهذا الإجراء وما ينتج عنه هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده رداً على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان اعتراف المتهم الثاني قد خلص إلى صحة ما أدلى به - المتهم الثاني من أقوال في حق نفسه وفي حق الطاعن وخلوها مما يشوبها واستقلال هذه الأقوال عن التحريات والاستدلالات التي يزعم الطاعن بطلانها وكان ما أورده الحكم من أقوال المتهم الثاني لا يمارى الطاعن في أن له معينة الصحيح من الأوراق ، فإنه لا يشرب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة ، كما لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم الثاني اعترافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف المنسوب إلى المتهم الثاني على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه

طعنه لكونه وليد وعد وإغراء فليس له أن ينعى على المحكمة عدم ردها على  
 دفاع لم يشر أمامها كما لا يصح له أن يثير أساساً جديداً للدفع ببطلان الاعتراف  
 لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه من أوجه الدفاع الموضوعية التي تتطلب تحقيقاً  
 يخرج عن وظيفة هذه المحكمة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا  
 الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من الواجبات المفروضة قانوناً على  
 مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي  
 ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم بإجراء التحريات  
 اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع  
 الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي  
 يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري  
 الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعون أقوال من يكون لديهم معلومات  
 عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك كما أن قيام النيابة العامة  
 بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى  
 جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤  
 من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة  
 لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ماترى وجوب تحقيقه منها ولما كان  
 استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه في جريمة قتل لا يعدو أن  
 يكون توجيه الطلب إليه لسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق يتطلبه جمع  
 الاستدلالات والتحفظ عليه من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة في  
 خلال الوقت المحدد قانوناً . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في الرد على  
 الدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه واطمأنت المحكمة في حدود سلطتها



التقديرية إلى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا بإكراه ينتقص من حرته فإن رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنتفى معه قاله الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أطمأنت إلى سلامة التحريات والإجراءات التي قام بها مأمور الضبط وصحتها فإن ما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا يقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيتها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث إنه عن نية القتل فإنها قائمة في حق المتهم الأول من استعمال سلاح قاتل بطبيعته ( طبنجه ) وتصويبه إلى أماكن قاتله من جسد المجنى عليه وهي منطقة الرأس بما أحدثه فيها من إصابات على مرمى قريب يصل إلى بضعة سنتيمترات حسبما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وجود اسوداد بارودي ومن تثنية الاطلاق على المجنى عليه كل ذلك تتوافر به لدى المحكمة يقينا أن المتهم كان يرغب في اطلاق الرصاص على المجنى عليه قتلا وقد تحقق مبتغاه » فإن هذا حسبه للتدليل على نية القتل كما هي معرفة به في القانون . ولا يعيب الحكم من بعد أن تكون المحكمة قد استبعدت ظرف سبق الاصرار لما هو مقرر من إنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار لأنه لامانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني إثر مشادة وقتية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد



على الدفع بانتفاء نية السرقة وأطرحه بقوله « وحيث إنه عن الدفع بانتفاء نية السرقة لعدم ضبط النقود بمسكن المتهم أو مسكن أحد أقاربه فإنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة ينحصر في قيام العلم لدى الجاني وقت ارتكاب الجريمة أنه يختلس المنقول المملوك للغير رغم إرادة مالكه بنية إمتلاكه لنفسه ولما كان ذلك وكان المتهم بعد أن قتل المجنى عليه استولى على الحقيبة وما بها من نقود وظل يحتفظ بها حتى مساء يوم ..... ثم أودعها لدى المتهم الثانى إلى أن تم ضبطها فإن هذا السلوك من جانب المتهم قاطع فى الدلالة على أن اختلاسه للنقود كان بقصد تملكها ، وكان مأورده الحكم ردا على دفاع الطاعن بانتفاء نية السرقة وإثباتا لتوافرها كافيا وسائغا فإن مايشيره الطاعن نعيًا على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ليست من مواد العقاب إنما هى مادة تعريفية لظرف الترصد وكان خطأ الحكم فى إيرادها ضمن المواد التى دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا الظرف لأثر له فى عقيدة المحكمة - ليس للطاعن مصلحة فى التمسك بهذا الخطأ مادامت العقوبة التى أوقعها الحكم تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة فى الطريق العام ليلا مع حمل السلاح التى أثبت الحكم توافرها فى حق الطاعن ومن ثم فلا جدوى مما يشيره الطاعن نعيًا على الحكم فى هذا الخصوص . لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، وحسب المحكمة أن تصحح الخطأ الذى وقع فى أسباب الحكم المطعون فيه وذلك باستبدال المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات والتى أغفلها الحكم بالمادة ٢٣٢ من ذات القانون التى أوردها الحكم دون مقتضى وذلك عملا بالمادة ٤٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

## جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩١

بإدارة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : مجدى منتصر وحسن حمزة

ومجدى الجندي وحامد عبد الله نواب رئيس المحكمة



### الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) إعدام . نيابة عامة . نقض ، نظر الطعن والحكم فيه . .

إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الإعدام غير لازم علة ذلك ؟

إتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .

( ٢ ) إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، تسببيه . تسبیب معيب ، .

على المحكمة أن تبني حكمها على الوقائع الثابتة فى الدعوى ليس لها إقامة اقناعها على أمور

لاستدلالها من التحقيقات .

( ٣ ) إثبات ، بوجه عام ، . شهود ، . حكم ، تسببيه . تسبیب معيب ، . نقض ، أسباب الطعن . مايقبل

منها ، . بطلان .

تمييز الشاهد - مناط الأخذ بشهادته ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك ؟

بما

الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز

للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب الحكم .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية مؤداه ؟

« ( ٤ ) قتل عمد ، إعدام .. حكم « تسببيه » تسبیب معيب ، « محكمة النقض » سلطتها ، »

صدور الحكم القاضى بالإعدام معيباً بأحد العيوب التى أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧

لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .

١ - لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على إنه قد روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة العامة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢ - الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات .

٣ - لما كانت المادة ٨٢ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية التى أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على إنه « لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر

على التمييز بسبب هرم أو حادثة أو مرض أو لآى سبب آخر » ، مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، إذ لاينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وإذا ما كان الطاعن قد دفع ببطلان شهادة الشاهدة المذكورة لعدم التمييز ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث إدراكها العام استيثاقاً من قدرتها على تحمل الشهادة وردت على هذا الدفع بما لا يواجهه ولا يصلح رداً عليه ، وعولت فى قضائها بالإدانة على تلك الشهادة ، فإن حكمها يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه معيباً بالخطأ فى الإسناد فضلاً عن الفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون مما يبطله ، ولما كان البطلان الذى لحق بالحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك أداه ( حبل ) وما أن ظفر بها حتى قام بخنقها قاصداً من ذلك إزهاق روحها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات أخرى هي أنه فى نفس الزمان والمكان سالفى الذكر ١ - قام بختف المجنى عليها سالفة الذكر وكذا ..... واللذان لم تبلغا من العمر ست عشرة سنة كاملة وكان ذلك بطريق التحايل بأن قابلهما فى الطريق واتجه بهما إلى حديقة موالح بعد أن أوهمهما بشراء ثمار المانجو لهما وإعطائهما الحلوى . ٢ - سرق الحلوى الذهبية المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها ..... ٣ - هتك عرض المجنى عليها سالفة الذكر والتي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أمسك بها وطرحها أرضاً ووضع أصبعه فى فرجها وذلك على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . وادعى والدى المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت بإجماع الآراء بإحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجمهورية لاستطلاع رأيه وحددت جلسة ..... للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٨ ، ٣١٧ من قانون العقوبات - بإجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالاعدام .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ، كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها موقعاً عليها رئيسها .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه قد روعى فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي ضمنته النيابة العامة مذكرتها - ماعسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن كان قد بيت النية على قتل المجنى عليها ..... توصلأ إلى سرقة المصوغات التي تتحلل بها ، وتاريخ ١٩٨٩/٧/١ توجه إلى مدرستها في موعد الانصراف ظهراً حيث وجدها بصحبة زميلتها ..... - فلجأ إلى الحيلة لإبعادهما تحقيقاً لقصده - بأن أوهمها بصداقته لوالد كل منهما - مستغلاً عدم بلوغهما درجة التمييز لحداثة سنهما - وطلب منهما مرافقته ليشتري لهما بعض الفاكهة واصطحبهما إلى

منطقة زراعية اطمأن إلى خلوها من المارة حيث إنتهز فرصة انشغال الطفلة.....  
 باللهو فى المياه ، وانقض على المجنى عليها ولف حول عنقها حبلاً وضغط به إلى أن  
 تيقن من موتها ، ثم انتزع القرط والأساور الذهبية منها بأن قصها بمقص كان يحمله  
 ثم قام بهتك عرضها بمحاولة إدخال أصبعه فى فرجها ، وجلس بعد ذلك بجوار الجثة  
 يتدبر كيفية التخلص منها والإجهاز على الطفلة الثانية ، إلا أنه فوجئ بظهور  
 الشاهد الأول ..... فبادر بالتخلص من الجثة بالقائها خلف سور حديقة  
 مجاورة ، ثم اصطحب الطفلة الأخرى للهرب من مكان الحادث وتخلص من حلى  
 المجنى عليها ، وإذ توجه الشاهد المذكور إلى السور لتحرى أمر ما ألقى به الطاعن  
 خلفه بعد أن ارتاب فى أمره فوجئ بوجود الجثة فاستغاث وتمكن والشاهد الثانى  
 ومن تجمع من الأهالى على صياحه من القبض على الطاعن الذى كان يحمل معه  
 المقص والحقيبتين المدرسيتين الخاصتين بالمجنى عليهما ، ثم عرض الحكم لأدلة الثبوت  
 التى عول عليها فى قضائه ومن بينها شهادة كل من ..... و .....  
 بالتحقيقات وبمحضر الجلسة ، وحصل شهادة أولهما بما مفاده أنه قد شاهد الطاعن  
 حال قيامه بالقاء شئ خلف سور حديقة مجاورة ، ولما توجه لتحرى كنه هذا الشئ  
 وجد جثة المجنى عليها فاستغاث ، وتمكن الأهالى الذين تجمعوا على صياحه من  
 ضبط الطاعن وفى حوزته حقيبتى المجنى عليهما ومقص ، وحصل شهادة الثانى بما  
 مؤداه أنه اشترك فى مطاردة الطاعن - إثر استغاثة الشاهد السابق - حتى تم  
 ضبطه وفى حوزته المضبوطات سالفة الذكر ، لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات  
 المضمومة أن شهادة الشاهد الأول - سواء بتحقيقات النيابة أو بمحضر جلسة  
 المحاكمة - قد خلت مما يفيد أن الطاعن كان يحمل مقصاً أو كان فى حوزته أى  
 حقائب عند ضبطه ، كما خلت أقوال الشاهد الثانى من الإشارة إلى وجود مقص مع



الطاعن ، وكان الأصل إنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لاسند لها من التحقيقات، فإن الحكم إذ بنى قضاءه على أن الشاهدين المنوه عنهما أنفا قد شهدا بضبط آلة استخدمت فى الحادث «مقص» فى حوزة الطاعن لحظة ضبطه ، وعلى أن الشاهد الأول قد تضمنت شهادته أن الطاعن وقت ضبطه كان يحمل حقيبتى المجنى عليهما، مع مخالفة ذلك الثابت بالأوراق فإنه يكون قد استند إلى دعامة غير صحيحة مما يبطله لابتناؤه على أساس فاسد ، هذا بالإضافة إلى ما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة من أن المدافع عن الطاعن قد دفع ببطلان شهادة المجنى عليها ..... لعدم قدرتها على التمييز ، وكان الحكم المطعون فيه - رغم ما أورده فى معرض تحصيله للواقعة من أن المجنى عليها المذكورة لم تبلغ درجة التمييز بعد لحدثة سنها وهو ما يظاهر دفع الطاعن - قد عول فى قضاؤه بالإدانة من بين ماعول عليه - على شهادة المجنى عليها المذكورة ، ورد على الدفع ببطلان تلك الشهادة بقوله « أن عدم تحليف الشاهد اليمين ينفى عن أقواله صفة الشهادة القانونية كدليل إثبات ليجعلها فى مصاف الاستدلالات .. التى لايجوز الاستناد إليها وحدها فى الحكم وإنما يلزم تعزيزها بأدلة أخرى أو قرائن قضائية ..... وأن من حق المحكمة أن تعتمد فى قضاؤها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين ، إذ مرجع الأمر إلى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال . » لما كان ذلك وكانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية التى أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه « لايجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حدائه أو مرض أو لآى سبب آخر» مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة



الشاهد أن يكون مميزاً فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، إذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وإذا ما كان الطاعن قد دفع ببطلان شهادة الشاهدة المذكورة لعدم التمييز ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث إدراكها العام استيثاقاً من قدرتها على تحمل الشهادة وردت على هذا الدفع بما لا يواجهه ولا يصلح رداً عليه ، وعولت في قضائها بالإدانة على تلك الشهادة ، فإن حكمها يكون معيباً بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في الإسناد فضلاً عن الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون مما يبطله ، ولما كان البطلان الذي لحق بالحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن نقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم المطعون فيه الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

## جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد زايد وأحمد

عبد الرحمن نائبى رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى وائس عمارة .



### الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) وصف التهمة . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مايوفره ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تعديل وصف التهمة ، . نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون . شرط ذلك ؟

بيان المحكمة كيفية ارتكاب الجريمة وحدوث العاهة . لا يعد إضافة منها لوقائع جديدة .

( ٢ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . إثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، .

العبرة فى المحاكمات الجنائية . هى باقتناع القاضى .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . منها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة .

( ٣ ) إثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها . مفاده إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع

لحملها على عدم الأخذ بها .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

( ٤ ) إثبات ، اعتراف ، حكم ، مالا يعيبه ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافاً . لا يعيبه . مادامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانوني للاعتراف .

( ٥ ) إثبات ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غير معيب ، .

حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

( ٦ ) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، إثبات ، بوجه عام ، حكم ، تسببيه ، تسبیب غير معيب ، .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

( ٧ ) نقض ، التقرير بالطعن وإيداع الأسباب ، نيابة عامة .

تقرير الطعن . هو المرجع في تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم .

قصر النيابة العامة طعنها على قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة المطعون ضده الأول دون ما قضى به

الحكم من براءة المطعون ضده الثاني . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للأخير . لا يغير من ذلك أن

تكون النيابة قد نعت في أسباب طعنها على هذا القضاء . مادامت لم تقرر بالطعن فيه .

( ٨ ) نيابة عامة . نقض « المصلحة في الطعن والصفة فيه » ، « أسباب الطعن » ، « مايقبل منها » .

النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون . فهي تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه .

( ٩ ) موظفون عموميون . جريمة « أركانها » . استعمال القوة والعنف مع موظف عام . قانون « تفسيره » .

متى يعد الشخص موظفاً عاماً ؟

اعتبار الشارع أشخاصاً معينين في حكم الموظفين العامين في نطاق معين . إرادته نصاً بذلك .

مثال .

خلو قانون العقوبات وأى قانون آخر من النص على اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام الباب السابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والخاصة بمقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره .

( ١٠ ) استعمال القوة والعنف مع موظف عام . ضرب « أحدث عاهة » . حكم « تسببيه » . تسبب معيب » .

نقض « حالات الطعن » . الخطأ في القانون ، « أسباب الطعن » ، « مايقبل منها » ، « الحكم في الطعن » ،

محكمة النقض « سلطتها » .

تعديل المحكمة وصف التهمة من إحداث عاهة مستديمة إلى مقاومة موظف عمومى بالقوة تخلف من جرائمها عاهة وإدانة المطعون ضده بالوصف الأخير رغم أن المجنى عليه تنحسر عنه صفة الموظف العام أو من في حكمه . خطأ في القانون .

قصر العيب الذى شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض

تصحيحه . أساس ذلك ؟



١ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم دون أن يعتبر قيامها بهذا الإجراء إبداء لرأيها فى موضوع الدعوى قبل نظرها ، كما أن بيان المحكمة لكيفية ارتكاب الجريمة وحدوث العاهة لايعتبر إضافة منها لوقائع جديدة كما ذهب الطاعن فى أسباب طعنه فإن مايشيره فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

٢ - العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولايشترط أن تكون الأدلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة مؤدية إلى ماقصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ماانتهت إليه .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وفى اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه مايفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود

وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٤ - خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافا - بفرض صحته - لا ينال من صحة الحكم مادام أنه يتضمن من الدلائل ما يعزز باقى الأدلة والقرائن ومادامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانونى للاعتراف .

٥ - من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وتمثل الواقع فى الدعوى ، ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه وأقوال الطاعن بمحضر الاستدلالات ومما شهد به الضابط ..... صحة ارتكاب الطاعن للواقعة وإحداث إصابة المجنى عليه على النحو الذى أوردته فى حكمها فإن ما يشيرة الطاعن فى هذا الصدد إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة ومنازعة فيما استخلصته المحكمة منها مما لا تجوز إثارتة أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم فإن ما ينعاه الطاعن بخصوص إغفال الحكم رده على دفاعه يعطل السيارة وعدم درايته بقيادتها لا يكون له محل .

٧ - تقرير الطعن هو المرجع فى تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم . ومن ثم فإن النيابة العامة إذ لم تقرر بالطعن فى قضاء الحكم بالبراءة فإن طعنها ضد المطعون ضده ..... يكون غير مقبول شكلا ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة قد نعت فى أسباب طعنها على هذا القضاء مادامت لم تقرر بالطعن فيه .

٨ - النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص بحساباتها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية . فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة .

٩ - من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، وكان الشارع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين فى حكم الموظفين العامين فى موطن ماأورد به نصا كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية . وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات فقد أورد فى الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكرراً منه المقصود بالموظف العام فى حكم هذا الباب . لما كان ذلك ، وكان قانون

العقوبات قد خلا كما خلا أى قانون آخر من نص على اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام الباب السابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والخاصة بمقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه من العاملين بشركة وادى كوم أمبو ومن ثم تنحسر عنه صفة الموظف العام أو من فى حكمه .

١٠ - ولما كانت المحكمة إذ عدلت وصف التهمة التى رفعت بها الدعوى قبل المطعون ضده من إحداث عاهة مستديمة إلى مقاومة موظف عمومى بالقوة تخلف من جرائمها عاهة ودانته بالوصف الأخير قد أخطأت فى تطبيق القانون . وكان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم - إذ لا محل لاستظهار اختصاص المجنى عليه مادامت صفة الموظف العام قد انحسرت عنه - فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده عن جريمة إحداث العاهة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) ..... (طاعن)  
 (٢) ..... فى قضية الجناية رقم ..... بأنهما أحدثا عمداً  
 به ..... الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من  
 جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى قصر حوالى ١.٥ سم وضمور حوالى ٢ سم  
 وتيبس جزئى بالركبة واستقرار شريحة معدنية موضع الكسر بعظمة الفخذ وتقدر  
 نسبة العجز بنحو ٤٠٪ على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالتهم إلى محكمة  
 جنايات أسوان لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل  
 التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١٣٧ مكرراً  
 (أ) / ١-٣ من قانون العقوبات أولاً : بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة الجزئية  
 المختصة . ثانياً : بمعاينة المتهم الأول ..... بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات  
 عما أسند إليه . ثالثاً : ببراءة المتهم الثانى ..... مما أسند إليه باعتبار أن  
 مانسب إلى المتهم الأول هو استعمال القوة والعنف مع المهندس .....  
 الموظف بشركة وادى كوم أمبو لحملة بغير حق على الامتناع عن عمله وتخلف عن  
 ذلك عاهة مستديمة يستحيل برؤها تقدر بنحو ٤٠٪ .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ....

ألسخ .

**المحكمة****أولاً: - الطعن المقدم من المحكوم عليه :**

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة مقاومة موظف عمومى بالقوة والعنف ونشأ عنها عاهة مستديمة قد شابه البطلان والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع . ذلك أن النيابة العامة قد أحالته إلى المحكمة بتهمة إحداث العاهة غير أن المحكمة عدلت وصف التهمة مما يدل على أنها قد كونت رأيها قبل نظر الدعوى كما اسندت إلى الطاعن وقائع لم ترد فى أمر الاحالة، وعولت فى قضائها بالإدانة على أقوال المجنى عليه وماأسمته اعترافاً من الطاعن وماشهد به الضابط ..... رغم أن المجنى عليه قرر فى التحقيقات أنه لايعرف شخص محدث إصابته ، وأن ماصدر من الطاعن من أقوال بمحضر الاستدلالات من إقرار بضرب المجنى عليه ومرور السيارة على المجنى عليه لايعنى تعمد السير بالسيارة على جسم المجنى عليه أو أنه هو قائدھا فضلاً عن أن أقوال الضابط لاتعدو أن تكون ترديداً لما أثبتته بمحضره على لسان الطاعن ، وأخيراً فإن المحكمة لم تعرض لدفاعه بالتحقيقات وبالجلسة من أنه لادراية له بقيادة السيارات فضلاً عن عطل السيارة فى تاريخ الحادث والذي تأيد بأقوال مالکھا ، فإن ذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من المفردات المضمومه أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن - وآخر حكم ببراءته . بوصف أنهما : أحدثا عمداً بـ ..... إصابة فخذة الأيمن الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي قصر حوالى ١.٥ سم وضمور حوالى ٢ سم وتيبس جزئى بالركبة واستقرار شريحة معدنية موضع الكسر بعظمه الفخذ يقدر مداها بنحو ٤٠ ٪ أربعين فى المائة على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ويبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قد عدلت وصف التهمة ونبهت الدفاع إلى المرافعة على أساس أن المتهمين « فى الزمان والمكان الواردين بأمر الاحالة استعملوا القوة والعنف مع المهندس ..... الموظف بشركة وادى كوم أمبو لحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمله فاعتديا عليه بالضرب ومر عليه الأول بسيارته فأحدث إصابة فخذة الأيمن الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها على النحو المبين بالتقرير الطبى الشرعى والتي تقدر بنحو ٤٠ ٪ ولم يبلغا بذلك مقصدهما الأمر المعاقب عليه بنص المادة ١٣٧ مكرراً فقرة ١ ، ٣ من قانون العقوبات » . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم دون أن يعتبر قيامها بهذا الإجراء إبداء لرأيها فى موضوع الدعوى قبل نظرها ، كما أن بيان المحكمة لكيفية ارتكاب الجريمة وحدث العاهة لا يعتبر إضافة

منها لوقائع جديدة كما ذهب الطاعن في أسباب طعنه فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك . وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة مؤدية إلى ما قصدته الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وفى اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض كما أن خطأ الحكم فى تسمية أقوال المتهم اعترافا - بفرض صحته - لا ينال من صحة الحكم مادام أنه يتضمن من الدلائل ما يعزز باقى الأدلة والقرائن ومادامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانونى للاعتراف ، كما أنه من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وتمثل الواقع فى الدعوى ، ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه وأقوال الطاعن بمحضر الاستدلالات وما شهد به الضابط ..... صحة إرتكاب الطاعن للواقعة وإحداث إصابة المجنى عليه على النحو الذى أوردته فى حكمها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد



إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة ومنازعة فيما استخلصته المحكمة  
 منها مما لا تجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من  
 المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة بالرد على كل  
 شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي  
 أوردها الحكم فإن ما ينعاه الطاعن بخصوص إغفال الحكم رده على دفاعه يعطل  
 السيارة وعدم درايته بقيادتها لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته  
 يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، وحسب المحكمة أن تشير إلى أن  
 الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة مقاومة موظف عمومي قد أخطأ في تطبيق  
 القانون مما كان يجب عليها التصدي لهذا الخطأ وفقا لنص المادة ٣٥/٢ من قانون  
 حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩  
 إلا أنه مما يغني عن هذا التدخل أن النيابة العامة قد تناولت هذا العيب  
 في أسباب طعنها .

#### ثانياً : الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١١/٢/١٩٩٠ فقررت النيابة  
 العامة بالطعن فيه بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٠ وفي التاريخ ذاته قدمت مذكرة بأسباب  
 طعنها . وكان البين من مطالعة تقرير الطعن أن النيابة قصرت طعنها على قضاء  
 الحكم المطعون فيه بإدانة المطعون ضده ..... دون ما قضى به الحكم من براءة  
 المطعون ضده ..... لما كان ذلك، وكان تقرير الطعن هو المرجع في تحديد الجزء  
 المطعون فيه من الحكم . ومن ثم فإن النيابة العامة إذ لم تقرر بالطعن في قضاء  
 الحكم بالبراءة فإن طعنها ضد المطعون ضده ... يكون غير مقبول شكلا ولا يغير من  
 ذلك أن تكون النيابة قد نعت في أسباب طعنها على هذا القضاء مادامت لم تقرر  
 بالطعن فيه .

وحيث إن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية . فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة وإذا كان ذلك وكان طعنها - بالنسبة للمطعون ضده - ..... قد استوفى الشكل المقرر فى القانون فإنه يكون مقبولا شكلاً .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة مقاومة موظف عمومى بالقوة وتخلف من جرائمها عاهة قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبب ذلك أنها كانت قد أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بتهمة إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه وقد عدلت المحكمة وصف التهمة بجعلها مقاومة موظف عمومى بالقوة وأسبغت على المجنى عليه صفة الموظف العام رغم عدم توافر هذه الصفة ودون استظهار ما إذا كان العمل الذى حاول المطعون ضده منعه من تأديته داخل فى نطاق وظيفته . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده - وآخر - ونسبت إليه تهمة إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه غير أن المحكمة قد عدلت وصف التهمة ودانته عن جريمة مقاومة موظف عمومى بالقوة والعنف والتي تخلف من جرائمها عاهة مستديمة وعاقبته بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٣٧ مكرراً « أ » من قانون العقوبات على أساس أن المجنى عليه من الموظفين العموميين . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل

دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وكان الشارع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العمامين في موطن ماأورد به نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية ... وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فقد أورد في الفقرة الخامسة من المادة ١١٩ مكرراً منه المقصود بالموظف العام في حكم هذا الباب . لما كان ذلك، وكان قانون العقوبات قد خلا كما خلا أي قانون آخر من نص على اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام الباب السابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والخاصة بمقاومة المحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه من العاملين بشركة ..... ومن ثم تنحسر عنه صفة الموظف العام أو من في حكمه . وتكون المحكمة إذ عدلت وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى قبل المطعون ضده من إحداث عاهة مستديمة إلى مقاومة موظف عمومي بالقوة تخلف من جرائمها عاهة ودانته بالوصف الأخير - قد أخطأت في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم - إذ لا محل لاستظهار اختصاص المجنى عليه مادامت صفة الموظف العام قد انحسرت عليه - فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده عن جريمة إحداث العاهة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

## جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن عميرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : طلعت الاكيابي نائب رئيس

المحكمة وجابر عبد التواب وامين عبد العليم وتحتى حجاب .



### الطعن رقم ١٢٠٧٥ لسنة ٥٩ القضائية

معارضة المصلحة فى الطعن ، . إستئناف المصلحة فيه ، . طعن ، نظره والحكم فيه ، . نقض ، حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون ، .

عدم جواز معارضة المتهم أو استئنافه للحكم الصادر ببراءته . علة ذلك ؟

لا يضر الطاعن بطعنه . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .

١ - من المقرر أن الحكم الغيابى القاضى ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن . مما كان يوجب القضاء فى معارضته فى الحكم الغيابى الابتدائى القاضى ببراءته بعدم جواز المعارضة ، وفى استئنافه الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة بعدم جواز الاستئناف . وكان من المقرر أنه لا يجوز أن يضر الطاعن بطعنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وصدر فى معارضة الطاعن الاستئنافية بما يتضمن إلغاء الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بتأييد حكم البراءة المستأنف ، وقضى بحبس الطاعن لمدة خمسة عشر يوما ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون لأنه أضر بالطاعن فى معارضته، مما يوجب تصحيحه بإلغاء كل من الحكمين الغيابى الاستئنافى والصادر فى المعارضة الابتدائية وتأييد الحكم الغيابى الابتدائى القاضى ببراءة الطاعن .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة ..... والمسلمة إليه على سبيل الوكالة لنقلها فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جناح ايتاي البارود قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف . ومحكمة دمنهور الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم خمسة عشر يوما والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم أضر بالطاعن في معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بتأييد حكم البراءة المستأنف ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بتهمة تبديد، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا ببراءته من التهمة المسندة إليه . فعارض ، وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وقضى غيابيا بتأييد الحكم المستأنف. فعارض ، وقضى بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبسه لمدة خمسة عشر يوما . لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الابتدائي القاضي ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه لا يعتبر أنه أضربه حتى يصح له أن يطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن . مما كان يوجب القضاء في معارضته في الحكم الغيابي الابتدائي القاضي ببراءته بعدم جواز المعارضة ، وفي استئنافه الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة بعدم جواز الاستئناف . وكان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وصدر في معارضة الطاعن الاستئنافية بما يتضمن الغاء الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بتأييد حكم البراءة المستأنف ، وقضى بحبس الطاعن لمدة خمسة عشر يوما ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون لأنه أضرب بالطاعن في معارضته الاستئنافية ، مما يوجب تصحيحه بالغاء كل من الحكمين الغيابي الاستئنافي والصادر في المعارضة الابتدائية وتأييد الحكم الغيابي الابتدائي القاضي ببراءة الطاعن دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد

وأحمد عبد الرحمن وحسين الشافعى نواب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى .



### الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) غش . مسئولية جنائية . إثبات ، القرائن القضائية ، . ظروف مخفية . مصادرة .

المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ : اعفاؤها التاجر

المخالف من المسئولية الجنائية. إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها .

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . تجريمه تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم إذا كان حسن النية

بعقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة .

قيام المتهم ببيع جبن مغشوش مع حسن نيته . يوجب الحكم عليه بعقوبة المخالفة .

(٢) دعوى جنائية ، انقضاؤها بمضى المدة ، . تقادم . وصف التهمة . نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، .

العبارة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة أو مخالفة فى صدد قواعد التقادم هى بنوع الجريمة

الذى تنتهى إليه المحكمة .

مضى أكثر من السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات من تاريخ

التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره :

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

مثال لحكم صادر من محكمة النقض فى جريمة بيع أغذية مغشوشة لدى نظرها موضوع الدعوى

بالبراءة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

١ - لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس قد نص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « يفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ». ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية عن الجريمة متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد والعقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر المواد موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان المتهم على مايبين من الأوراق ومن دفاعه الذى تطمئن إليه المحكمة قد اشترى الجبن المغشوشة من آخر فى صفائح مغلقة الأمر الذى يدل على حسن نيته وعدم علمه بالغش ولما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية فى الأحوال الآتية : (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة . (٢) إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمى . (٣) إذا كانت مغشوشة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة له بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية التى تكون جسم الجريمة » . ومقتضى نص هذه المادة أن الشارع جرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد المغشوشة . وكان المتهم قد باع الجبن المغشوش مع حسن نيته مما يوجب الحكم عليه بعقوبة المخالفة الواردة فى المادة آنفة البيان .



٢ - من المقرر أن العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر فى ١٠ يونيه سنة ١٩٨٢ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ وقدم أسبابا لطعنه فى ذات التاريخ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥ وإذ كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم وتقديم أسباب الطعن إلى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة مايزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى تكون قد إنقضت بمضى المدة ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجبن المغشوش المضبوط .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : باع وعرض للبيع شيئا من المواد الغذائية المغشوشة مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدل والقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ ومحكمة جنح الوايلى قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والمصادرة وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه إستأنف ومحكمة شمال

القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة ٥١ القضائية ) . وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

### المحكمة

وحيث إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس قد نص فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى : « يفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن الجريمة

متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد والعقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر المواد موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان المتهم على ما يبين من الأوراق ومن دفاعه الذي تطمئن إليه المحكمة قد اشترى الجبن المغشوشة من آخر في صفائح مغلقة الأمر الذي يدل على حسن نيته وعدم علمه بالغش ولما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية : (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة . (٢) إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . (٣) إذا كانت مغشوشة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه على أنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة له بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة » . ومقتضى نص هذه المادة أن الشارع جرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد المغشوشة . وكان المتهم قد باع الجبن المغشوش مع حسن نيته مما يوجب الحكم عليه بعقوبة المخالفة الواردة في المادة أنفة البيان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقييد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذي تقرره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ١٠ يونيو سنة ١٩٨٢ فقرر الطاعن بالطعن فيه

بـطريق النقض فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٨٢ وقدم أسبابا لطعنه فى ذات التاريخ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بـجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥ وإذ كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم وتقديم أسباب الطعن إلى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة مايزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذا المدة ، فإن الدعوى تكون قد إنقضت بمضى المدة ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجبن المغشوش المضبوط .

---



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفي عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد وحسين الشافعي نائبى رئيس المحكمة ومحمد عادل الشوريحي وأنس عماره .



### الطعن رقم ١٣٤٣٢ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) نقض دمايجوز الطعن فيه من احكام ، . تبديد . دعوى جنائية . محكمة استئنافية .

قرار المحكمة الاستئنافية بوقف الدعوى فى جريمة تبديد لحين الفصل فى الاعتراض المقدم من المتهم أمام اللجنة المختصة بالاصلاح الزراعى . فى حقيقته حكم قطعى . وإن كان صادرا قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها . جواز الطعن فيه بطريق النقض إعمالاً للمادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ٢ ) دعوى جنائية ، نظرها ، وقف السير فيها ، حكم ، تسببه ، تسبب معيب ، نقض ، حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون ، أسباب الطعن . مايقبل منها ، .

اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية مالم ينص القانون على خلاف ذلك . عدم تقيدها بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . أساس ذلك وعلة ؟

تعليق الحكم المطعون فيه قضاءه فى الدعوى الجنائية على الفصل فى الاعتراض المقدم من المتهم . خطأ فى القانون .

٦ - لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه بدد منقولات محجوز عليها إداريا لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فدانت محكمة أول درجة ، فاستأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بوقف الدعوى لحين الفصل فى الاعتراض المقدم منه . لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم فى حقيقته حكما قطعيا لا يجوز العدول عنه إلى أن يقدم الدليل على الفصل نهائيا فى الدعوى التى قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل فيها ، وأنه وإن كان حكما صادر قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها فالطعن فيه بطريق النقض جائز عملا بالمادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر أن الأصل أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئ أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاءه فى الدعوى الجنائية على الفصل فى الاعتراض المقدم من المطعون ضده يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين النقض مع الاعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعى ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح المنزلة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بوقف الدعوى لحين الفصل فى الاعتراض المقدم من المتهم .

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه بدد منقولات محجوز عليها إداريا لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فدانت محكمة أول درجة ، فاستأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بوقف الدعوى لحين الفصل فى الاعتراض المقدم منه . لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم فى حقيقته حكما قطعيا لايجوز العدول عنه إلى أن يقدم الدليل على الفصل نهائيا

في الدعوى التى قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل فيها ، وأنه وإن كان حكما صادرا قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها فالطعن فيه بطريق النقض جائز عملا بالمادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بوقف الدعوى لحين الفصل فى الاعتراض المقام من المطعون ضده أمام اللجنة المختصة بالأصلاح الزراعى مع أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها ، دون أن تتقيد بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية - التى لا تحوز قوة الشئ المحكوم به أمامها طبقا لنص المادة ٤٥٧ من القانون المشار إليه - مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وليس فى القانون نص يجيز وقف الدعوى المطروحة لحين الفصل فى الاعتراض آنف الذكر ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم



أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برئ أو يفلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل في الاعتراض المقدم من المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين النقض مع الاعادة .

---

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين مجدى منتصر نائب رئيس

المحكمة . وفتحى الصباغ . ومصطفى كامل . ومحمد عد العزيز محمد .



### الطعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) تبديد . خيانة امانة . حكم . بيانات حكم الادانة ، « تسببيه . تسبیب معيب ، « إثبات « بوجه عام ، .

اقتناع القاضى أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة . شرط لادانة المتهم فى جريمة خيانة

الأمانة .

حكم الادانة فى جريمة التبديد . وجوب بيانه تحديد نوع العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ

المدعى بتبديده . إغفال ذلك . قصور .

( ٢ ) تبديد . حكم « تسببيه . تسبیب معيب ، « نقض « اسباب الطعن . مايقبل منها ، « دفاع « الاخلال

بحق الدفاع . مايوفره ، .

دفاع الطاعن أنه لاتربطه بمورث المجنى عليها عقد شركة . جوهرى . يوجب الرد عليه .

تضارب الحكم فى نوع عقد الأمانة . تناقض . يعيبه .

مثال .

١ - من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بالادانة فى هذه الجريمة يتعين أن يحدد العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبديده حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان يدخل ضمن عقود الائتمان المبينة بالمادة سالفة البيان وإلا كان قاصرا .

٢ - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يتضمن الرد على دفاع الطاعن بأنه لا تربطه بمورث المجنى عليها علاقة شركة - رغم جوهريته - بما ينفيه فضلا عن أن البين من الحكم أنه نسب إلى الطاعن أنه تسلم المخرطة المدعى بتبديدها بمقتضى عقد شركة ثم عاد وأورد ما يفيد أن التسليم كان بمقتضى عقد وديعة ، ثم ذهب ثالثة إلى أنه كان على سبيل عارية الاستعمال دون أن يبين سنده فى كل ذلك ، فإنه فضلا عن قصوره يكون مشوبا بالتناقض - الذى يتسع له الطعن - بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

### الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح روض الفرج ضد الطاعن بوصف أنه : بدد المخرطة المملوكة لها والمسلمة له على سبيل الأمانة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام أولا : برفض الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية فى الالتجاء إلى الطريق الجنائى . ثانيا : بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة

خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض ما عدا ذلك . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى دانه بجريمة خيانة الأمانة قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك أنه بنى قضاءه بالإدانة استنادا إلى وجود عقد شركة وهو مالىس له أصل فى الأوراق ورغم ماجرى به دفاع الطاعن من أنه لم يكن طرفا فى مثل هذا العقد ولا تربطه بالمجنى عليها عقد من عقود الأمانة الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالإدانة إلى قوله « وكان المتهم قد تسلم المخرطة المملوكة لمورث المدعية بالحقوق المدنية وأيا كان وجه الرأى بأن شركة قائمة بين مورث المدعية بالحق المدني والمتهم والد المورث فإن تلك المخرطة كانت مسلمة للمتهم كأمين عليها بما يتطلب منه أن يتعهد بحفظها كما يحفظ مالا لنفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحب الحق فيها وكان قد تسلمه على نحو ماذهب بدفاعه بمقتضى الشركة القائمة



والتي لم تصفى بعد وهو تسليم اعتبارى يكفى للإدانة إذ كان المودع لديه حائزا للشئ من قبل فأيا كان وجه الرأى أن شركة قائمة أو أن المخرطة تسلمها على سبيل الأمانة أو عارية الاستعمال أو كوكيل عن الشركة فإن جميعها يجمعها وصف واحد هو فعل خيانة الأمانة ولا يقلل من هذا النظر أنه لم يباشر مع مورث المدعية بالحق المدنى عقدا من العقود الواردة بنص المادة ٣٤١ عقوبات إذ أن صريح نص المادة اكتفى بعبارة عامة وهى أن يكون تسلم المال قد حصل على ودیعة مما يستوى فيه بداهة لما يكون منشأ التعاقد وما يكون مصدره القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لاتصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجريمة يتعين أن يحدد العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبديده حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان يدخل ضمن عقود الائتمان المبينة بالمادة سالفة البيان وإلا كان قاصرا ، وكان ماأورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم لايتضمن الرد على دفاع الطاعن بأنه لاتربطه بمورث المجنى عليها علاقة شركة - رغم جوهريته - بما ينفيه فضلا عن أن البين من الحكم أنه نسب إلى الطاعن أنه تسلم المخرطة المدعى بتبديدها بمقتضى عقد شركة ثم عاد وأورد مايفيد أن التسليم كان بمقتضى عقد ودیعة ، ثم ذهب ثالثة إلى أنه كان على سبيل عارية الاستعمال دون أن يبين سنده فى كل ذلك ، فإنه فضلا عن قصوره يكون مشوبا بالتناقض - الذى يتسع له الطعن - بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزة

نائبى رئيس المحكمة وفتحى الصباغ ومصطفى كامل .



## الطعن رقم ١٣٧٦٢ لسنة ٥٩ القضائية

إيجار أماكن • خلو رجل • حكم • تسببه • تسبب معيب • • نقض • أسباب الطعن • مايقبل منها • •

جريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها فى المادة ١/٢٦ من

القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مغايرتها لجريمة اقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها فى الفقرة

الثانية من المادة ذاتها .

إبانة الحكم فى مدوناته التى قام عليها قضاؤه واقعة الدعوى على نحو يكشف عن إختلال فكرته

عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع

الثابتة . يعيبه .

لما كانت جريمة اقتضاء مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار المؤثمة بالفقرة

الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تغاير جريمة اقتضاء مقدم

إيجار على خلاف الشروط المقررة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة سالفة

الذكر والمعدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكان مذهب

إليه الحكم فى بعض أسبابه من أن المبلغ الذى دفعه المبلغ إلى الطاعن هو

مقدم ايجار . يناقض ما جاء بالأسباب ذاتها من أن هذه المبالغ دفعت خارج نطاق عقد الايجار ، الأمر الذى يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته مالكا تقاضى مقدم ايجار أكثر من المقرر على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بدسوق قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا : بعدم قبول الادعاء المدنى . ثانيا : بحبس المتهم شهرا وكفالة خمسين جنيها وتغريمه اثنى عشر ألف جنيه والزامه برد مبلغ ستة آلاف جنيه للمجنى عليها . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية «مأمورية دسوق الاستئنافية» قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الدكتور ..... المحامى نيابة

عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

**المحكمة**

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خلو الرجل قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ذلك أنه خلط بين تقاضى أى مبلغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل وبين تقاضى هذا المبلغ على سبيل مقدم الايجار وذلك اعتناقاً من الحكم لخطأ شائع مؤداه أن مقدم الايجار متى تجاوز الحد المقرر قانوناً صار خلواً مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى أقوال شاهدى الاثبات بما مفاده أنهما حضرا واقعة الاتفاق على التأجير واستلام الطاعن مبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل مقدم الايجار من المبلغ ثم خلص الحكم إلى اطمئنان المحكمة إلى شهادتهما والأخذ بها فى مجال إسناد التهمة إلى المتهم لتقاضيه مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعاقبه عملاً بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالحبس شهراً مع الشغل بغرامة قدرها اثنى عشر ألف جنيه والزامه برد مبلغ ستة آلاف جنيه للمجنى عليها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة اقتضاء مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الايجار المؤثمة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تغاير جريمة اقتضاء مقدم ايجار على خلاف الشروط المقررة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر والمعدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكان ماذهب إليه الحكم



////////////////////////////////////

فى بعض أسبابه من أن المبلغ الذى دفعه المبلغ إلى الطاعن هو مقدم ايجار . يناقض  
ما جاء بالأسباب ذاتها من أن هذه المبالغ دفعت خارج نطاق عقد الايجار . الأمر  
الذى يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة  
المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ويعجز محكمة النقض عن  
مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون  
فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

\_\_\_\_\_

بإئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان وصالح عطية  
ورضوان عبد العليم نواب رئيس المحكمة وحسن أبو المعالي .

١٤١

## الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نيابة عامة . اختصاص . الاختصاص المكانى .

اختصاص وكيل النيابة الكلية بجميع أعمال التحقيق فى دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس

ذلك ؟

(٢) تفتيش . إذن التفتيش . اصداره . مواد مخدرة . حكم . تسببه . تسبب غير معيب . . نقض . اسباب

الطعن . ما لا يقبل منها .

كون التحريات أسفرت عن أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويحوز كمية كبيرة منها يخفيها مع

شخصه بوسيلة انتقاله الخاصة بقصد الاتجار . إصدار الإذن بضبط وتفتيش الطاعن ووسيلة انتقاله .

مؤداه : صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها .

(٣) مواد مخدرة . تفتيش . إذن التفتيش . اصداره . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى

(٤) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير الدليل . . اثبات . بوجه عام .

حق محكمة الموضوع أن تستمد أقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما كان له مأخذ

الصحيح من الأوراق .

(٥) اثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

أخذ المحكمة بأقوال الشهود . مفاده ؟

(٦) اثبات ، شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ،

حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو وردت فى محضر الشرطه . متى اطمأنت

إلى صدقها . وإن عدل عنها .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل ، غير جائز أمام النقض

(٧) اثبات ، أوراق رسمية ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

اقناعية الدليل فى المواد الجنائية . مؤداها . حق المحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق

رسمية .

(٨) حكم ، تسببيه ، تسبيب غير معيب ، . اثبات ، بوجه عام ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . هالا يوفره

نقض ، اسباب الطعن . هالا يقبل منها ، .

حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة والتى تحمل قضاءه . تعقب المتهم فى كل جزئية من دفاعه . غير

لازم .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . لا يجوز

اثارته أمام النقض .

(٩) مواد مخدر . مسئولية جنائية . قصد جنائى .

مناطق المسئولية فى جريمة إحراز وحيازة الجواهر المخدرة ؟

(١٠) نقض « المصلحة في الطعن » ، « مواد مخدرة » .

انتفاء مصلحة الطاعن فيما يشيره بشأن المخدر المضبوط في حقيبة السيارة . ما دام الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه .

(١١) مواد مخدرة . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ، حكم « تسببه » ، تسبب غير معيب ، « نقض » أسباب الطعن . « ما لا يقبل منها » .

إحراز المخدر بقصد الاتجار ، واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبب . غير سديد .

(١٢) نقض « المصلحة في الطعن » ، « مصادرة » .

نعى الطاعن على الحكم بشأن مصادرته للسيارة التي كان بها المخدر لأنها مملوكة للغير . لا مصلحة له فيه . أساس ذلك ؟

١ - لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق بما مؤداه أن التحريات السرية دلت على أن الطاعن يتاجر في المواد



المخدرة وبيعها بمحافضة الشرقية ويستخدم فى ذلك وسائل نقل مختلفة وأنه يحوز كمية كبيرة منها يخفيها مع شخصه بوسيلة انتقاله الخاصة بدائرة الشرقية بقصد الاتجار فيها ، وقد أذنت النيابة - بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات - بضبط وتفتيش الطاعن ووسيلة انتقاله أثناء تواجده بدائرة محافظة الشرقية لضبط ما يحرزه أو يحوزه من مواد مخدرة . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه على ما سلف إلى أن الاذن قد صدر لضبط جريمته واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن على غير أساس .

٣ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

٥ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى

تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحمله على عدم الأخذ بها .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة فى محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها فى مراحل التحقيق الأخرى ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن أقوال ..... قائد السيارة فى حقه وتعويل الحكم عليها ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - إن الادلة فى المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى .

٨ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفى التى يتقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة إعتماذاً على أدلة الثبوت التى أوردها ، إذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، من ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن عدم ملكيته للسيارة التى ضبط المخدر فى حقيبتها - بدلالة الشهادة الصادرة من مرور الاسكندرية وعدم ايراد الحكم لمضمون تلك الشهادة - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو مالا

يجوز معاودة إثارتة أمام محكمة النقض .

٩ - من المقرر أن مناط المسؤولية في حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجانى به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازته حيازة مادية أو بوضع اليد على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

١٠ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط في حقيبة السيارة مادام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسؤوليته عن المخدر والمضبوط في جيب سترته التي كان يرتديها .

١١ - إحراز المخدر أوحيازته بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « ومن حيث إنه عن قصد المتهم من الاحراز فإنه لما كان الثابت من تحريات الشرطة أن المتهم المائل يتجر في المواد المخدرة ويروجها على عملائه وقد تم ضبطه حائزا ومحززا لمائة وإحدى عشر طرية من مخدر الحشيش بالاضافة إلى قطعة أخرى متوسطة الحجم من ذات المخدر وهي كمية كبيرة نسبياً فضلاً عن أن المحكمة تطمئن إلى أنه أقر لرجال الضبط باتجاره فيها فإن كل ذلك يقطع في الدلالة على أن قصد المتهم من الاحراز هو الاتجار » وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى التي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن إحراز الطاعن وحيازته للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره بدعوى القصور في التسبيب لا يكون سديدا .

١٢ - لا مصلحة للطاعن في نعيه على الحكم المطعون فيه في شأن مصادره للسيارة التي كان بها المخدر إذ قرر أنها ملك لمن تدعى ..... فإن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبه المصلحة في ذلك عليها أن تتبع مارسمة القانون في هذا الشأن لاستردادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق في استلامها - لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقًا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضورًا عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ١/٣٤، أ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة المخدر والسيارة المضبوطتين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز



~~~~~  
وحياسة جوهـر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل النيابة دون أن يثبت فيه حدود اختصاصه مكانيا ولإبتناء الإذن على تحريات غير جدية سبقته بدلالة أن مستصدر الإذن لم يورد بمحضه بيانات كافية عن الطاعن والسيارة التى كان يستقلها لصدور الإذن عن جريمة مستقبلية إلا أن الحكم أطرح كل ذلك بغير مبرر سائق ، وقد تساند فى الإدانة إلى أقوال ..... قائد السيارة ( السابق محاكمته ) على الرغم مما تمسك به الطاعن من أن هذه الأقوال لم تصدر منه عن طواعية واختيار وإنما أكره على الأدلاء بها ورفضت المحكمة هذا الدفاع بما لا يودى إليه ، كما أن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أنه لا صلة له بالسيارة التى ضبط المخدر فى حقيبتها وأنه لم يكن يستقلها بدلالة الشهادة الصادرة من إدارة مرور الاسكندرية التى قدمها للمحكمة - والتى تفيد عدم ملكيته للسيارة بيد أن الحكم لم يورد مضمون تلك الشهادة ولم يعن بالرد على دفاعه ، كما أن الحكم فسد استدلاله حين نسب إليه حيازة المادة المخدرة والتى ضبطت فى حقيبة السيارة ، يضاف إلى ذلك أن ما ساقه الحكم للتدليل على توافر قصد الاتجار فى حقه لا يكفى فى اثبات هذا القصد ، هذا إلى أن الحكم قضى بمصادرة السيارة المضبوطة على الرغم من ثبوت ملكيتها لأخرى وهى من الغير حسن النية ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز وحياسة المخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأورد على

ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن لصدوره من وكيل نيابة غير مختص وعن جريمة مستقبلية ورد عليه بقوله « ومن حيث إنه فيما يتعلق ببطلان الإذن لصدوره بشأن جريمة مستقبلية ومن غير مختص فهو مردود بأن الواقعة كما هى ثابتة بمحضر التحريات التى صدر الإذن بناء عليه أن التحريات السرية دلت على أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويروجها على عملائه بدائرة محافظة الشرقية وأن لديه بالفعل كمية منها يخفيها مع شخصه وبوسيلة انتقاله ، وصدر الإذن من السيد وكيل نيابه الزقازيق الكلية بضبط وتفتيش شخص المتهم وبوسيلة انتقاله أثناء تواجده بدائرة محافظة الشرقية لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا أى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية وقد صدر الإذن من وكيل للنائب العام مختص قانونا بإصداره ومن ثم يكون الدفع فى غير محله » . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - على ما تقدم - أن السيد وكيل نيابة الزقازيق الكلية هو مصدر الإذن لضبط وتفتيش شخص الطاعن وبوسيلة انتقاله أثناء

تواجهه بدائرة محافظة الشرقية وكان الطاعن لا يمارى فى أن هذا الذى أورده الحكم  
له صداه فى الأوراق . وكان ما أثبتته الحكم يكفى لا اعتبار الاذن صحيحا صادرا ممن  
يملك إصداره فإن ما يشير الطاعن بالقصور بصدد اطراحه هذا الشق من الدفع لا  
يكون سديدا . لما كان ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما  
استخلصتها المحكمة من الأوراق بما مؤداه أن التحريات السرية دلت على أن الطاعن  
يتجر فى المواد المخدرة ويروجها بمحافضة الشرقية ويستخدم فى ذلك وسائل نقل  
مختلفة وأنه يحوز كمية كبيرة منها يخفيها مع شخصه بوسيلة إنتقاله الخاصة بدائرة  
الشرقية بقصد الاتجار فيها ، وقد أذنت النيابة - بناء على المحضر الذى تضمن هذه  
التحريات - بضبط وتفتيش الطاعن ووسيلة انتقاله أثناء تواجده بدائرة محافظة  
الشرقية لضبط ما يحوزه أو يحوزه من مواد مخدرة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه  
على ماسلف إلى أن الإذن صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى  
المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون  
ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد رد على شواهد الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات  
بقوله « وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات  
فهو مردود بأنه محضر التحريات الذى صدر الاذن بناء عليه قد تضمن الاسم  
الكامل للمتحرى عنه وعمره ومحل اقامته وعمله ونشاطه المتمثل فى الاتجار فى  
المواد المخدرة وترويجها على عملائه بدائرة محافظة الشرقية مستخدما وسائل نقل  
مختلفة وكل هذه معلومات كافية وتحريات جدية شاملة مسوغة لإصدار الاذن ولا

ينال منها عدم ذكر الأماكن أو الأشخاص الذى يتردد عليهم ولا بيان رقم المركبة النقل التى يستخدمها ولا سوابقه كما أن بحسبه أن يرد به فى معرض بيان محل إقامة المتحرى عنه أن يذكر أنه يقيم بمركز فوة محافظة كفر الشيخ وأنه لم يثبت أنه يقيم فى غير هذا المكان بل على العكس ثبت بالتحقيقات أن المتهم يقيم بالعنوان سالف البيان ومن ثم يكون الدفع فى غير محله متعينا الالتفات عنه . ولما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لاينازع الطاعن فى أن لها أصلا ثابتا بالأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن عدم ملكيته للسيارة التى ضبط بها المخدر وما نعى به على أقوال قائدها وأطرحه بقوله « ومن حيث إنه فيما يتعلق بما أثاره الدفاع من أن السيارة ليست ملكا للمتهم وبالتالي لايمكن نسبة المخدر المضبوط بها إليه وأن أقوال قائد السيارة أكره عليها وأنها كاذبة ، فهو فى جملته مردود بأنه من المقرر قانونا أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه مادام هذا الدليل له أصل ثابت فى أوراق الدعوى كما أن من المقرر أن لمحكمة الموضوع



سلطة مطلقة فى الأخذ بأقوال متهم على غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع وكانت معززة بأدلة أخرى حتى لو عدل عنها فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ويتطبيق ذلك على واقعة الدعوى نجد أن المحكمة اطمأنت على نحو ما سلف إلى ما قرره قائد السيارة ..... من أن السيارة حيازة المتهم ..... وأن المخدر المضبوط بحقيبة السيارة خاص بهذا الأخير وأنه أى قائد السيارة مجرد سائق أجير لم يكن يعلم شيئاً عن كنه المضبوطات سيما وأن هذه الأقوال صدرت من المذكور عن طوعية واختيار وجاءت منزهة عن مظنة الاكراه من أى نوع إذ لم يثبت ذلك من التحقيقات ، ومفاد ذلك أن السيارة المضبوطة وما تحمله من مخدر كانت فى حيازة المتهم المائل وتحت سيطرته التامة واشرافه وقت الضبط ولا يقدر فى ذلك ثبوت ملكيتها الرسمية لآخر كما لا ينال من هذا الأمر وجود قائد السيارة ذلك أن هذا الأخير ما هو إلا تابع له يعمل تحت امرته فهو بمثابة أداة شأنه شأن السيارة ذاتها ، ولا يسلبه حيازته لها أو سيطرته عليها حتى مع وجود مفتاح الحقيبة ضمن باقى مفاتيح السيارة إذ أنه أمر معتاد ويتفق مع المجرى العادى للأمر « لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت

جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى فإن ما يشيره الطاعن في شأن أقوال ..... قائد السيارة في حقه وتعويل الحكم عليها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها ، إذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، من ثم فإن ما يشيره الطاعن في شأن عدم ملكيته للسيارة التي ضبط المخدر في حقيبتها - بدلالة الشهادة الصادرة من مرور الاسكندرية وعدم ايراد الحكم لمضمون تلك الشهادة - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو مالا يجوز معاودة إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مناط المسئولية في حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجاني به اتصالا

مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازته حيازة مادية أو بوضع اليد على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان الحكم المطعون فيه على ما تقدم - قد دلت على ثبوت حيازه الطاعن للمخدر المضبوط في حقيبة السيارة التي يستقلها فإن ما ينعاه في هذه الصدد يكون على غير سند ، هذا بالإضافة إلى انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في شأن المخدر المضبوط في حقيبة السيارة مادام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب سترته التي كان يرتديها .

لما كان ذلك ، وكان إحراز المخدر أو حيازته بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « ومن حيث إنه عن قصد المتهم من الإحراز فإنه لما كان الثابت من تحريات الشرطة أن المتهم المائل يتجر في المواد المخدرة ويروجها على عملائه وقد تم ضبطه حائزاً ومحزراً لمائة وإحدى عشر طرية من مخدر الحشيش بالإضافة إلى قطعة أخرى متوسطة الحجم من ذات المخدر وهي كمية كبيرة نسبياً فضلاً عن أن المحكمة تطمئن إلى أنه أقر لرجال الضبط باتجاره فيها فإن كل ذلك يقطع في الدلالة على أن قصد المتهم من الإحراز هو الاتجار .

وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى التي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن وحيازته للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره بدعوى القصور في التسبب لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن في نعيه على الحكم المطعون فيه في شأن مصادره للسيارة التي

كان بها المخدر إذ قرر أنها ملك لمن تدعى ..... فإن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع مارسمة القانون في هذا الشأن لا ستردادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق في استلامها - لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان وصالح عطية

نائبى رئيس المحكمة وأنور جبرى وحسن أبو المعالى أبو النصر



## الطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وإيداع الأسباب » .

عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) دفع « الدفع ببطلان القبض » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

لا صفة لغير من وقع فى حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه .

عدم جواز اثاره الدفع ببطلان القبض لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟

(٣) اثبات « بوجه عام » . تزوير . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . حكم « تسببه » .

تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

عدم وجود المحرر المزور . لا يلزم عنه حتما عدم ثبوت التزوير .

عدم تحديد القانون طريقا معيناً لاثبات التزوير .

أخذ المحكمة بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى . جائز . متى اطمأنت إلى صحتها .

(٤) اثبات « بوجه عام ، . تزوير . « دفاع ، « الاخلال بحق الدفاع . « ما لا يوفره ، . « نقض ، « اسباب الطعن

« ما لا يقبل منها ، .

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة كافية .

(٥) اثبات « بوجه عام ، . « محكمة الموضوع ، « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغا .

١ - لما كان الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن ايداع أسبابه - في الميعاد الذي حدده القانون - هو شرط لقبوله . وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد دفع ببطلان القبض عليه ، كما أن الطاعن الأول ..... - لم يبد هذا الدفع وما كان له إبداءه لأنه لصفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في أن يدفع ببطلانه فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا بمالا شأن لمحكمة النقض به .

٣ - لما كان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، وكان الحكم قد استدل على ثبوت الجريمة في حق الطاعن من الصورة الشمسية للمرخصة المزورة ومن الأدلة السائغة التي أوردها وكان من المقرر أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير للقاضي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين فلا حرج على المحكمة إن هي أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى مادامت قد اطمأنت إلى صحتها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له .

٤ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة مادامت الأدلة في الدعوى كافية للثبوت .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا - كما هو الحال في الدعوى الماثلة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أولا : اشتركا بطريقى الاتفاق

والمساعدة فيما بينهما مع آخر مجهول ليس من أرباب الوظائف العمومية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو رخصة التسيير رقم ..... المنسوب صدورها لإدارة مرور القليوية وحدة مرور شبرا الخيمة باسم ..... وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اتفق المتهم الأول مع المتهم الثانى على ذلك وأمده بالبيانات المراد اثباتها فاتفق الأول مع المتهم المجهول على انشائها على غرار المحررات الصحيحة والتي تصدرها تلك الجهة والتوقيع عليها بتوقيعات مزورة على العاملين بها وشفعها بخاتم مزور عليها وساعده بأن أمده بالبيانات المطلوب اثباتها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : قلدا بواسطة الغير خاتم شعار الجمهورية لوحدة مرور شبرا الخيمة التابعة لإدارة مرور القليوية بأن اصطنعا خاتم مزور على غرار الخاتم الصحيح واستعملاه بأن بصما به على المحرر المزور سالف البيان . واحالتهما إلى محكمة الجنايات طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ١/٤١ ، ٣/٢٠٦ ، ٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢/٢ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما اسند إليهما .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ..... وإن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير



بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع أسبابه - في الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة الاشتراك فى التزوير وتقليد خاتم واستعمال المحرر المزور قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن اجراءات القبض عليه وقعت باطلا فضلا عن بطلان القبض على المتهم الآخر ..... ، هذا إلى أن المحرر المقال بتزويره تبين أنه فقد ولم تطلع عليه المحكمة مكتفية فى ذلك بالاطلاع على صورته الضوئية ، وقد طلب الطاعن ندب قسم ابحاث التزييف والتزوير للاطلاع على السند المنسوب إليه الاشتراك فى تزويره ، وأخيرا فقد عولت المحكمة فى الإدانة على أقوال الضابط وكاتب الرخص وإفادة قسم المرور المختص رغم أن الطاعن نفى التهمة بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد دفع ببطلان القبض عليه ، كما أن الطاعن الأول ..... - لم يبد هذا الدفع وما كان له ابداءه لأنه لا صفه لغير من وقع فى حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه فإنه لا يجوز إثارة هذه الدفع لأول مرة أمام

محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا عمالا شأن لمحكمة النقض به ، لما وكان ذلك ، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، وكان الحكم قد استدل على ثبوت الجريمة في حق الطاعن من الصورة الشمسية للرخصة المزورة ومن الأدلة السائغة التي أوردها . وكان من المقرر أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير للقاضي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين فلا حرج على المحكمة إن هي أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى مادامت قد اطمأنت إلى صحتها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير ورد عليه بقوله « وحيث إنه عما اثاره الدفاع بالنسبة لرخصة التسيير المزورة عرضها على قسم ابحاث التزييف والتزوير فإن الثابت من تحقيقات النيابة فقد الرخصة المزورة » . وهو رد يسوغ به اطراح طلب الطاعن لما هو مقرر من أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة مادامت الأدلة في الدعوى كافية للثبوت ، ومن ثم فإن الحكم يكون برىء من حالة الاخلال بحق الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا - كما هو الحال في الدعوى الماثلة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف ابو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين وبهيح القصبجي .

١٤٣

## الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ القضائية

- (١) نيابة عامة . امر حفظ . دعوى جنائية ، قيود تحريكها ، . دعوى مباشرة . امر بالأوجه . دفع ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، . الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا غير المسبوق بتحقيق قضائي . لا يلزمها . لها الرجوع فيه بلا قيد . ولا يمنع المضرورة من الجريمة من الالتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر . الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بعد تحقيق الواقعة منها أو من أحد رجال الضبط القضائي المنتدب لهذا الغرض مانع من رفع الدعوى . حد ذلك ؟
- مثال .

(٢) سب وقذف . جريمة ، أركانها ، . قانون ، تفسيره ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات ورودها على سبيل البيان لا الحصر .

ترديد المتهم عبارات القذف أمام عدة شهود فى مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه يتوافر به ركن العلانية .

(٣) إثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها . « حكم » ما لا يعيبه فى نطاق الدليل .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟

للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها .  
عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلاماتقيم عليه قضاها .

تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه  
الجدل الموضوعى ، غير جائز أمام النقض .

(٤) محكمة استئنافية « الاجراءات (ماها) » . إجراءات « إجراءات التحقيق » . إثبات « شهود » .  
دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره ، نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .

المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه  
أو ما كان يتعين على محكمة أول درجة اجراؤه .

سكوت دفاع الطاعنين عن ابداء طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة اعتباره متنازلا عنه .

أثر ذلك ؟



أ (٥) دعوى مباشرة - دعوى جنائية - قيود تحريكها ، سب وقذف - دفع - الدفع بعدم قبول الدعوى ،

ع حكم - تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض - اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ،

مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر بين تاريخ

علم المطعون ضدهما بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى

(٦) إثبات - بوجه عام ، - أوراق رسمية ، - نقض - اسباب الطعن ، ما لا يقبل منها ،

الأدلة في المواد الجنائية اقناعية للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسميه ما دام

يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في

الدعوى .

الجدل الموضوعى في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .

١ - لما كان البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة لم تباشر بنفسها ثمة

تحقيق في الواقعة كما أنها لم تندب أيا من مأمورى الضبط القضائى المختصين

لهذا الغرض ، وأنها فى ضوء ما تضمنته محاضر جمع الاستدلالات أمرت بحفظ

الشكوى إداريا . وهو ما يتفق والتكييف القانونى الصحيح لطبيعة هذا التصرف ،

لما كان ذلك وكان المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذى لم

يسبقه تحقيق قضائى كما هو الحال فى هذه الدعوى - لا يكون ملزما لها ، بل لها

حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أنه لا يكون

حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ويكون من حقه الالتجاء إلى رفع الدعوى

بالطريق المباشر - متى توافرت شروطها - وهو على هذه الصورة يفترق عن الأمر

القضائي بأنه لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النياية العامة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، وإذ كانت المحكمة قد اعتنقت هذا النظر فى ردها على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون ويكون هذا الوجه للنعى غير سديد .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها ، واستدل على توافر ركن العلانية بما ينتجه مستندا مما حصله من أقوال الشهود بما مؤداه أن - الطاعنين قد عمدا إلى إذاعة وإعلان الوقائع التى أسندوها إلى المطعون ضدهما بين العديد من الأشخاص وبوسائل مختلفة فى أماكن متعددة منها قسم الشرطة وأحد المقاهى وفى الطريق العام وبالاتصال الهاتفى وعرض « شريط فيديو » وهو ما يكفى للتدليل على توافر ركن العلانية ذلك أن طرق العلانية قد وردت فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لاعلى سبيل المحصر ، فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود وفى مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه وتم له ما أراد من إستقاضة الخبر وذيوعه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هو معرف به فى القانون ، ويكون منعى الطاعنين فى هذا الخصوص غير قويم .

٣ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزله التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى اخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان من حق المحكمة الاخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها ، وأنها غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها إذ لها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزى أقوالهم وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغاً بما لا تناقض فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد بياناً وافياً لأقوال الشهود لا تناقض فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليه فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٤ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ولا من المفردات المضمومة أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة أول درجة بسماع شهود الاثبات وإن أبدى هذا الطلب في مذكرة دفاعهما المقدمة لمحكمة ثانية درجة ، وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو ما كان يتعين على محكمة أول درجة إجراؤه ، وكان الثابت أن دفاع الطاعنين وإن أبدى طلب سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن النعى على

الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبوله الدعوى لمضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ علم المطعون ضدهما بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى وخلص إلى رفضه تأسيسا على أن هذه الوقائع كانت سلسلة متتابعة من الأفعال كان آخرها بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٤ وتم الإبلاغ بشأنها للنيابة العامة فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ، وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم له سنده الصحيح من أوراق الدعوى خلافا لما زعم الطاعنان - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون وتضحى دعوى مخالفة الثابت فى الأوراق على غير أساس .

٦ - لما كان من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حلمته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن الأول فى خصوص إعراض الحكم عن دعوى الشهادة الصادرة عن مستشفى الشرطة تدليلا على وجوده فيها مع زوجته بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٤ وعلى عدم لقائه بالشاهد فى ذلك اليوم ، وكذلك إعراضه عن دلالة الاقرار الصادر عن آخر بشأن عدم انفراده بذلك الشاهد فى قسم الشرطة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته لدى محكمة النقض .



## الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح المعادى ضد الطاعنين بوصف أنهما . قذفا فى حقهما وسباهما بأمر لو صحت لأوجبت إحتقارهما من الناس . وطلبا عقابهما بالمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات والزامهما بأن يدفعا لهما مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح المعادى قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ مع الزامهما بدفع مبلغ ٥١ جنيها للمدعين بالحقوق المدنية على سبيل التعويض المؤقت ، استأنفا ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا أولا : بقبول الاستئناف شكلا ، ثانيا : برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وينظرها ، ثالثا : برفض الدفع بعدم جواز قبول الدعوى ويقبولها ، رابعا : فى الموضوع برفضه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القذف والزمهما بالتعويض قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت فى الأوراق ، ذلك بأن المدافع عنهما دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تأسيسا على أن

الشكوى التى ضبطت عن الواقعة صدر فيها قرار بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية غير أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح القانون وأعرض عن دفاعهما القائم على تخلف ركن العلانية وجاء قاصرا فى استظهاره واعتمد فى قضائه على دليل وحيد تمثل فى أقوال الشهود التى ادلوا بها فى التحقيقات التى تقرر حفظها ، وحصلها فى عبارة مبهمة ورغم ما شابها من تناقض ، ولم تجب محكمة الموضوع بدرجتيها الطاعنين إلى طلب سماع هؤلاء الشهود ، وخلص الحكم إلى سلامة إجراءات رفع الدعوى على الرغم من ان الثابت من اقوال المطعون ضده الأول بتحقيقات وزارة الداخلية مضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر بين علمه بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى بشأنها وتساند فى ذلك إلى ما لأصل له فى الأوراق ، والتفت عن دلالة الشهادة الرسمية المثبتة لوجود الطاعن باحدى المستشفيات رفقة زوجته فى تاريخ معاصر لحدوث بعض الوقائع المنسوبة إليه ، وخلت أقوال الشاهد ..... مما يستفاد منه أن الحديث قد جرى بينه وبين الطاعن الأول فى فناء قسم الشرطة وإلى واقعة عرض المبلغ النقدى على المطعون ضده الأول لاخلاء مسكنه وورد بصحيفة الدعوى والحكم إن لقاء الطاعن الأول مع الشاهد المذكور حدث بتاريخ ١٠ من اغسطس سنة ١٩٨٤ فى حين أن الشاهد لم يجزم بذلك التاريخ تحديدا ، كما التفت الحكم عن دلالة الاقرار الموثق الصادر عن المقدم ..... المتضمن عدم انفراد الشاهد أنف الذكر بالطاعن فى قسم الشرطة ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة لم تباشر بنفسها  
ثمة تحقيق في الواقعة كما أنها لم تندب أيا من مأموري الضبط القضائي المختصين  
لهذا الغرض ، وأنها في ضوء ما تضمنته محاضر جمع الاستدلالات أمرت بحفظ  
الشكوى إداريا . وهو ما يتفق والتكييف القانوني الصحيح لطبيعة هذا التصرف .  
لما كان ذلك . وكان المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم  
يسبقه تحقيق قضائي كما هو الحال في هذه الدعوى - لا يكون ملزما لها ، بل لها  
حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أنه لا يكون  
حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ويكون من حقه الالتجاء إلى رفع الدعوى  
بالطريق المباشر - متى توافرت شروطها - وهو على هذه الصورة يفترق عن الأمر  
القضائي بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة بوصفها إحدى  
سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط  
القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات  
الجنائية فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه  
النائب العام في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، وإذا كانت المحكمة قد اعتنقت  
هذا النظر في ردها على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنها  
تكون قد التزمت صحيح القانون ويكون هذا الوجه للنعي غير سديد . لما كان ذلك  
وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة  
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ،  
واستدل على توافر ركن العلانية بما ينتجه مستمدا مما حصله من أقوال الشهود بما

مؤداه أن - الطاعنين قد عمدا إلى إذاعة وإعلان الوقائع التي أسندوها إلى المظعون  
ضدهما بين العديد من الأشخاص وبوسائل مختلفة في أماكن متعددة منها قسم  
الشرطة وأحد المقاهي وفي الطريق العام وبالاتصال الهاتفي وعرض شريط فيديو وهو  
مايكفى للتدليل على توافر ركن العلانية ذلك أن طرق العلانية قد وردت في المادة  
١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لأعلى سبيل الحصر ، فإذا أثبت الحكم  
على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود وفي مجالس مختلفة بقصد  
التشهير بالمجنى عليه وتم له ما أراد من استفاضة الخبر وذيوعه - كما هو الحال في  
الدعوى المطروحة - فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هو معرف به في  
القانون ، ويكون منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير قويم . لما كان ذلك ، وكان  
من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة  
التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمنن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال  
الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على  
عدم الأخذ بها ، وكان من حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من  
مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها ، وأنها غير ملزمة بأن تورد من  
أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها إذ لها في سبيل استخلاص الصورة  
الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم وكان تناقض الشاهد وتضاربه في  
أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال  
استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه . لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد بيانا وافيا  
لأقوال الشهود لاتناقض فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه فإن ما



يثير الطاعنان في هذا الخصوص يكون من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ولا من المفردات المضمومة أن الطاعنين قد تمسكا أمام محكمة أول درجة بسماع شهود الاثبات وإن أبديا هذا الطلب في مذكرة دفاعهما المقدمة لمحكمة ثاني درجة ، وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو ما كان يتعين على محكمة أول درجة إجراؤه ، وكان الثابت أن دفاع الطاعنين وإن أبدى طلب سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لمضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر بين تاريخ علم المطعون ضدهما بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى وخلص إلى رفضه تأسيسا على أن هذه الوقائع كانت سلسلة متتابعة من الأفعال كان آخرها بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٤ وتم الإبلاغ بشأنها للنيابة العامة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم له سنده الصحيح من أوراق الدعوى خلافا لما زعم الطاعنان ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون وتضحى دعوى مخالفة الثابت في الأوراق على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الادلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حلمته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت

~~~~~

إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن الأول فى

خصوص إعراض الحكم عن دعوى الشهادة الصادرة عن مستشفى الشرطة تدليلاً

على وجوده فيها مع زوجته بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٤ وعلى عدم لقائه

بالشاهد فى ذلك اليوم ، وكذلك إعراضه عن دلالة الاقرار الصادر من آخر بشأن

عدم انفراده بذلك الشاهد فى قسم الشرطة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى

سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز اثارته

لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله

الحكم من أقوال الشاهد . . . . . له صداه فى أقواله ، فإن النعى على الحكم فى

هذا الخصوص يكون بدوره غير سديد لما كان ذلك ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول

الطعن مع الزام الطاعنين المصاريف المدنية .

~~~~~

ب. برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف ابو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين وبهيح القصبجي .



## الطعن رقم ١٣٨٥٦ لسنة ٥٩ القضائية

نقض ، الصفة في الطعن ، . مسئولية جنائية . اشخاص اعتبارية .

الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم باعمالهم الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصا .

عدم قبول الطعن بالنقض متى كان التقرير بالطعن لم يصدر من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل بصفته الشخصية .

مثال .

من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه في ذلك قانونا ، لما كان ذلك . وكان المحامي ..... قد قرر بالطعن نيابة عن المحامي ..... بصفته وكيلا عن المحكوم عليه ، وكان البين من التوكيل الذي تم

التقرير بمقتضاه أنه صدر من المحكوم عليه بصفته مدير عام الشركة .....  
 ، وكانت الجريمة التي دين المحكوم عليه بها - بفرض أنها وقعت منه حال قيامه  
 بإدارة الشركة - إلا أنه دين بوصفه المسئول شخصيا عن وقوعها لأن الأصل أن  
 الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم  
 بأعمالها ، وأن الذى يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصيا ومن ثم فإنه يتعين  
 لقبول الطعن أن يحصل التقرير به من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه  
 بصفته الشخصية . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض  
 لم يكن مفوضا فى ذلك من المحكوم عليه بصفته الشخصية ، فإنه يتعين التقرير  
 بعدم قبول الطعن

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص .  
 وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا « ب » من القانون رقم ٥٣  
 لسنة ١٩٦٦ المعدل ، ومحكمة جناح مركز امبابة قضت حضوريا اعتباريا عملا  
 بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه  
 والازالة وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . استأنف ..... ، ومحكمة  
 الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى  
 الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا  
 وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ ..... المحامى عن الاستاذ ... المحامى بصفة وكيل

عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ



## المحكمة

من حيث إنه من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه فى ذلك قانونا . لما كان ذلك ، وكان المحامى ..... قد قرر بالطعن نيابه عن المحامى ..... بصفته وكيلا عن المحكوم عليه ، وكان البين من التوكيل الذى تم التقرير بمقتضاه أنه صدر من المحكوم عليه بصفته مدير عام الشركة ..... ، وكانت الجريمة التى دين المحكوم عليه بها - بفرض أنها وقعت منه حال قيامه بإدارة الشركة - إلا أنه دين بوصفه المسئول شخصيا عن وقوعها لأن الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم اثناء قيامهم بأعمالها ، وأن الذى يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصيا ومن ثم فإنه يتعين لقبول الطعن أن يحصل التقرير به من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه بصفته الشخصية . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض لم يكن مفوضا فى ذلك من المحكوم عليه بصفته الشخصية ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين .

١٤٥

## الطعن رقم ٨٢٠١ لسنة ٦٠ القضائية

نقض « أسباب الطعن » توقيعها .

وجوب توقيع أسباب الطعن بالنقض المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقبول أمام محكمة

النقض . أساس ذلك ؟

بقاء أسباب الطعن خالية من التوقيع حتى نظر الطعن ، أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . لا يغير من

ذلك حضور . محام بالجلسة وإقراره بصور مذكورة أسباب الطعن منه .

لما كان الحكم المطعون فيه صدر في ..... فقرر المحكوم عليه بشخصه

الطعن عليه بطريق النقض في ..... و قدمت في .... مذكورة بأسباب الطعن تحمل

ما يشير إلى صدورهما من مكتب المحامين ..... ، ..... إلا أنه لم

يوقع عليها في أصلها أو في صورها حتى فوات ميعاد الطعن لما كان ذلك ، وكانت

المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع

أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول امام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب فقد دل الشارع على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلاعدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ولا يغير من ذلك حضور المحامى ..... بالجلسة وتقريره أن مذكرة أسباب الطعن صادرة منه ، ما دام الثابت أنها بقيت حتى فوات ميعاد الطعن خلوا من توقيعه أو غيره من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب عمدا ..... بأن طوق عنقه بزراعده وضغط عليه بشدة فأحدث به الاصابات وكذا الاعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى ساهمت فى موته ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف

الواردين بأمر الاحالة ، وادعى كل من أرملة المجنى عليه وابنته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسون جنيها ، على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر فى ..... فقرر المحكوم عليه بشخصه الطعن عليه بطريق النقض فى ..... و قدمت فى ..... مذكرة بأسباب الطعن تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب المحامين ..... ، ..... إلا أنه لم يوقع عليها فى أصلها أو فى صورها حتى فوات ميعاد الطعن لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب فقد دل الشارع على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه على الوجه المعبر قانوناً ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان



قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلاعدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ولا يغير من ذلك حضور المحامى ..... بالجلسة وتقريره أن مذكرة أسباب الطعن صادرة منه ، مادام الثابت أنها بقيت حتى فوات ميعاد الطعن خلوا من توقيعه أو غيره من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا والزام الطاعن المصاريف المدنية .

=====

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف ابو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم واحمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبجي .

١٤٦

## الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ القضائية

(١) سرقة دياكراه ، . حكم د تسببيه . تسبب معيب ، . نقض د اسباب الطعن . مايقبل منها ، .

مثال لتوافر العناصر القانونية لجناية السرقة باكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٥ / ١ ، ٢ عقوبات

(٢) محكمة الجنايات د الاجراءات امامها ، . تقرير تلخيص .

وضع محكمة الجنايات تقرير تلخيص . غير واجب . اقتصاره على الدوائر الاستئنافية . أساس ذلك ؟

(٣) إثبات د شهود ، . حكم د مالا يعيبه في نطاق التذليل ، . نقض . اسباب الطعن . مالا يقبل منها ،

احالة الحكم في بيان أقوال الشاهد الى ما حصله من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهما

متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٤) إجراءات د إجراءات التحقيق ، . استعراف . محكمة الموضوع د سلطتها في تقدير الدليل ، .

دفاع د الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . اثبات د بوجه عام ، . نقض د اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من أشباهه . متى  
اطمأنت إليه . علة ذلك؟

عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم فى دفاعه الموضوعى . استفادة الرد عليها من  
قضاء المحكمة بالادانة استنادا لادلة الثبوت .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب .

(٥) دفاع د الاخلال بحق الدفاع . هالايفره . .

إثارة الطاعن أنه ليس المقصود بالاتهام لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

النعى على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أنه حال سير  
المجنى عليه فى الطريق فى ساعة متأخرة من ليلة الحادث اعترض طريقه الطاعن  
وآخران وهدده الطاعن وأحد مرافقيه بمديتين كما جذبه إحداهما من ملابسه ومكنا  
ثالثهم من سرقة سترته وخذائه تحت تأثير التهديد بالاعتداء عليه ، وأورد الحكم  
على ثبوت الواقعة على هذا النحو فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما  
رتبه عليها ولم يجادل الطاعن فى أن لها معينها الصحيح فى الأوراق . لما كان ذلك  
، وكان ما أورده الحكم على النحو سالف الإشارة ، تتوافر به كافة العناصر القانونية  
لجناية السرقة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٥ من قانون  
العقوبات فإن الحكم إذ خلص إلى إدانة الطاعن على هذا الأساس يكون قد أقترن  
بالصواب ويضحى من ثم ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - الشارع لم يوجب على محكمة الجنايات وضع تقرير تلخيص ، ذلك أنه إذا أوجب في المادة ٤١١ من قسانون الاجراءات الجنائية على الدوائر التي تنظر الاستئناف وضع تقرير تلخيص قد قصر هذا الاجراء على الدوائر الاستئنافية فحسب فلا ينسحب حكم هذا النص على محكمة الجنايات ، يدل على ذلك أن المادة ٣٨١ من القانون المشار إليه التي نظم فيها الشارع الاجراءات التي تتبع أمام محكمة الجنايات قد أحالت في شأنها إلى الاحكام التي تتبع في الجرح والمخالفات وقد خلت هذه الأحكام من إيجاب وضع مثل هذا التقرير ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما حصله من اقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها . وكان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى اعتراف المحكوم عليه الآخر في محضر الضبط وأحال في صدد بيان مضمون اعترافه إلى ما حصله من اقوال المجنى عليه والمتهم الحدث مضيفا أن كلا من المحكوم عليه الآخر والطاعن اخرج مديته بينما استولى المتهم الحدث على سترة المجنى عليه وحذائه وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن أقوال المحكوم عليه الآخر متفقه مع الأقوال التي أحال الحكم عليها ، فإن ما يشير في هذا الشأن يكون في غير محله .

٤ - لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم بجر عرضه في جمع من اشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه ، إذ العبرة هي بإطمئنان المحكمة إلى



صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة إن هي عولت ضمن أدلة الدعوى على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ولا على المحكمة إن هي التفتت عما أثاره الدفاع من تشكيك في عملية العرض التي أجرتها النيابة العامة إذ المقصود به هو إثارة الشبهة في الدليل المستمد منها والذي اطمأنت إليه ووثقت فيه محكمة الموضوع وتساندت إليه بجانب الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم في دفاعه الموضوعي إنما يستفاد الرد عليها دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت وتضحى عودة الطاعن إلى ما يثيره في هذا الخصوص من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الدليل مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها .

٥ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا مما ذهب إليه بوجه طعنه من أنه ليس المقصود بالاتهام ، فلا يسوغ له أن يثير مثل هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يقبل منه النعي على المحكمة اغفال الرد على دفاع لم يثره أمامها ، هذا فضلا عن أن دفاع الطاعن بأنه ليس المقصود بالاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتطلب ردا خاصا ، ويكفي ردا عليها ما أورده الحكم من أدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

### الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه سرق وآخران الأشياء المبينة الوصف بالأوراق المملوكة ل..... بالطريق العام حالة كونهم حاملين أسلحة ظاهرة ( مدى ) بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليه بتهديده باستخدام أسلحتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من شل مقاومته والاستيلاء على المسروقات . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٥ / ١ - ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه مع آخرين بجريمة السرقة بالاكراه فى الطريق العام ومع حمل السلاح قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والبطلان والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن دانه بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات بفقرتيها الأولى والثانية فى حين أن الواقعة - على فرض صحتها - لا تعدو أن تكون جنحة تدرج تحت المادة ٣١٧ من القانون آنف الذكر ، واغفل الحكم ومحضر الجلسة بيان مواد الاتهام وخليا من الاشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص وإستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى إقرار المتهم الآخر ..... فى محضر الضبط دون أن يبين مضمونه ووجه الاستدلال به ، والتفت عما أثاره الطاعن بشأن ما شاب عملية العرض التى أجرتها النيابة العامة وأنه ليس المقصود بالاتهام وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أنه حال سير المجنى عليه في الطريق في ساعة متأخرة من ليلة الحادث إعترض طريقه الطاعن وآخران وهدده الطاعن وأحد مرافقيه بمديتين كما جذبه أحدهما من ملابسه ومكنا ثالثهم من سرقة سترته وحقائنه تحت تأثير التهديد بالاعتداء عليه ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ولم يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على النحو سالف الإشارة ، تتوافر به كافة العناصر القانونية لجناية السرقة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات فإن الحكم إذ خلص إلى إدانة الطاعن على هذا الأساس يكون قد اقترن بالصواب وبضحى من ثم ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في ديباجته القيد والوصف اللذين أوردهما النيابة العامة في أمر الاحالة أفصح في عجزه عن مؤاخذه الطاعن بالمادة ٣١٥/١-٢ من قانون العقوبات . فإن ذلك حسبه بيانا لمادة العقاب ، ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الشارع لم يوجب على محكمة الجنايات وضع تقرير تلخيص ، ذلك أنه إذ أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية على الدوائر التي تنظر الاستئناف وضع تقرير تلخيص قد قصر هذا الاجراء على الدوائر الاستئنافية فحسب فلا ينسحب حكم هذا النص على محكمة الجنايات ، يدل على ذلك أن المادة ٣٨١ من القانون المشار إليه التي نظم فيها الشارع الاجراءات التي تتبع أمام محكمة الجنايات قد احوالت في شأنها إلى الاحكام التي تتبع في الجنح والمخالفات وقد خلت هذه الأحكام من ايجاب

وضع مثل هذا التقرير ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا لما كان ذلك ، وكان المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد إلى ما حصله من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ، وكان الحكم قد إستند فى إدانة الطاعن إلى اعتراف المحكوم عليه الآخر فى محضر الضبط واحال فى صدد بيان مضمون إعترافه إلى ما حصله من أقوال المجنى عليه والمتهم الحدث مضيفا أن كلا من المحكوم عليه الآخر والطاعن أخرج مديته بينما استولى المتهم الحدث على سترة المجنى عليه وحذائه وإذا كان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال المحكوم عليه الآخر متفقة مع الاقوال التى أحال الحكم عليها ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هى بإطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة إن هى عولت ضمن أدلة الدعوى على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ولا على المحكمة إن هى التفتت عما أثاره الدفاع من تشكيك فى عملية العرض التى أجرتها النيابة العامة إذ المقصود به هو إثارة الشبهه فى الدليل المستمد منها والذى اطمأنت إليه ووثقت فيه محكمة الموضوع وتساندت إليه بجانب الأدلة الأخرى القائمة فى الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم فى دفاعه الموضوعى إنما يستفاد الرد عليها دلالة



من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت وتضحى عودة الطاعن إلى ما يشيره في هذا الخصوص من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الدليل مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما ذهب إليه بوجه طعنه من أنه ليس المقصود بالاتهام ، فلا يسوغ له أن يشير مثل هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يقبل منه النعى على المحكمة اغفال الرد على دفاع لم يثره أمامها ، هذا فضلا عن أن دفاع الطاعن بأنه ليس المقصود بالاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتطلب ردا خاصا ، ويكفى ردا عليها ما أورده الحكم من أدلة الثبوت القائمة في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

بإدارة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبي .



## الطعن رقم ٨٢١٠ لسنة ٦٠ القضائية

١- سرقة ، بإكراه ، جريمة ، إركانها ، قصد جنائي ، أسباب الإباحة وموانع العقاب ، موانع المسؤولية ،  
مسئولية جنائية ، حكم ، تسببه ، تسبب معيب ، نقص ، أسباب الطعن ، ما يقبل منها ، دفع  
، الدفع بانتفاء المسؤولية الجنائية ،

الغيبوبة المانعة من المسؤولية في مفهوم المادة ٦٢ عقوبات ؟

تناول الجاني مادة مخدرة اختياراً أو عن علم بحقيقتها يتوافر به القصد الجنائي لديه .  
تطلب القانون ثبوت قصد جنائي خاص في بعض الجرائم كالسرقة . عدم الاكتفاء في ثبوته  
بافتراضات قانونيه . وجوب التحقق من قيامه بأدلة مستمدة من الواقع .  
إطلاق القول بأن تناول العقاقير المخدرة اختياراً . لا ينفي المسؤولية الجنائية دون بيان أن تناول الطاعن  
لها كان لتشجيعه على اقتراف الجريمة أو مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة في إدراكه وشعوره . خطأ في  
القانون .

مثال لتسبب معيب للرد على دفع بانتفاء مسؤولية الطاعن لتناوله جواهر مخدرة قبل الحادث بما  
أفقدته شعوره وإدراكه في جريمة سرقة بإكراه .

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رد على دفع الطاعن الوارد بوجه الطعن بقوله : « وإذا كان المقرر بأن تعاطى الجواهر المخدرة على فرض أن ما تعاطاه المتهم بالفعل منها - عن اختيار ورغبة دون أن يكره على ذلك لا يعدم مسئولية متعاطيها عما يرتكبه من افعال مؤثمة » . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أن الغيبوبة المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، فإن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توفر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص فإنه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، لما كان ذلك ، وكانت جرائم السرقة مما يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة السرقة بإكراه واقتصر في الرد على دفعه بانتفاء مسئوليته لتناوله عقاقير مخدرة أفقدته الشعور والإدراك - على مطلق القول بأن تناول العقاقير المخدرة اختيارا لا ينفي المسئولية الجنائية دون أن يحقق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه - ويبين مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة في إدراك الطاعن وشعوره على الرغم مما لهذا الدفاع - لوصح - من أثر في قيام القصد الخاص في الجريمة التي دانه بها أو انتفائه أو يبين

أنه كانت لديه النية على ارتكاب الجريمة من قبل ثم أخذ العقاقير المخدرة لتكون مشجعا له على اقترافها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة تناول العقاقير المخدرة التي قال بها الطاعن وأثرها في توافر القصد الجنائي لديه أو انتفائه فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق النقود والأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة ..... بطريق الإكراه بأن ضربه بأداة حديدية ( بلطه ) علي رأسه فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومته وإتمام السرقة وأحاله إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بإمر الإحالة وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بالإكراه قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بانتفاء مسؤوليته تأسيسا على القول بتناوله جواهر مخدرة قبل ارتكاب الحادث مما أفقده - شعوره وإدراكه غير أن الحكم أطرح دفعه بما لا يصلح لإطراحه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



١. ومن حيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رد على دفع الطاعن الوارد بوجه الطعن بقوله : « وإذا كان المقرر بأن تعاطى الجواهر المخدرة على فرض أن ما تعاطاه المتهم بالفعل منها - عن اختيار ورغبة دون أن يكره على ذلك لا يعدم مسئولية متعاطيها عما يرتكبه من افعال مؤثمة » . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد استقر على أن الغيبوبة المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، فإن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توفر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص فإنه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، لما كان ذلك ، وكانت جرائم السرقة مما يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة السرقة بإكراه واقتصر في الرد على دفعه بانتفاء مسئوليته لتناوله عقاقير مخدرة أفقدته الشعور والإدراك - على مطلق القول بأن تناول العقاقير المخدرة اختيارا لا ينفي المسئولية الجنائية دون أن يحقق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الامر فيه - ويبين مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة في إدراك الطاعن وشعوره على الرغم مما لهذا الدفاع - لوصح - من أثر في قيام القصد الخاص في الجريمة التي دانه بها أو انتفائه أو

يبين أنه كانت لديه النية على ارتكاب الجريمة من قبل ثم أخذ العقاقير المخدرة لتكون مشجعا له على اقترافها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، وإذ كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة تناول العقاقير المخدرة التي قال بها الطاعن وأثرها في توافر القصد الجنائي لديه أو انتفائه فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

---

بإدارة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا وحسن عيش

نائب رئيس المحكمة وسمير انيس والبشرى الشوربجي .



## الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) دعوى جنائية « رفعها » . نيابة عامة . قانون « تفسير » . تهرب ضريبي .

صور تقييد حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية والقصد منها ؟

عدم جواز رفع الدعوى الجنائية في جرائم التهرب الضريبي الا بطلب من الوزير أو من ينيبه . المادة

٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) دعوى جنائية « رفعها » . تهرب ضريبي . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق القانون ،

« اسباب الطعن » . ما يقبل منها .

الطلب والشكوى . أوجه الخلاف والاتفاق بينهما ؟

تقديم الطلب في خلال فترة زمنية معينة من وقت الجريمة . غير لازم . بقاء الحق في الطلب قائما حتى

سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة . القضاء على خلاف ذلك - خطأ في تطبيق القانون .

كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . أثره ؟

١ - لما كان المشرع قد أفصح بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية علي صور ثلاث : الشكوى والطلب والإذن ، فأما الشكوى فقد قصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى ، وأما الطلب فهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ، وأما الإذن فقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التى قد يكون فى رفع الدعوى عليه مساس بمآلها من استقلال ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه ( لايجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون الا بطلب من الوزير أو من ينيبه ) - فقد افصح المشرع بصريح هذا النص على أن الإجراء الواجب فى جرائم التهريب من الضريبة هو ( الطلب ) وليس الشكوى ولا الإذن .

٢ - من المقرر أن الطلب يختلف عن الشكوى اختلافا جذريا بحسبانه عملا إداريا لا يعتمد على إرادة فرد ولكن على مبادئ موضوعية فى الدولة ولا يكون إلا كتابيا والجامع بينه وبين الشكوى هو جواز التنازل عنهما طبقا للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان القانون لم يتطلب تقديم الطلب فى خلال فترة زمنية معينة من وقت الجريمة - كما فعل فى صدد الشكوى فإن الحق فى الطلب يظل قائما حتى تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة قانونا فى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى



بخلاف هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن نظر الدعوى والفصل فيها فإنه يكون متعينا مع النقض الإعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه لم يقدم لمصلحة الضرائب إقراراً عن رصيده السلي في الموعد المقرر قانوناً - وطلبت عقابه بالمواد ٤٤ مكرراً ، ١/٥٣ ، ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ وادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهم بمبلغ ١١٦٠ جنيهاً تعويضاً ومحكمة جنح الدلائل قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١١٦٠ جنيه بما فيها الضريبة المستحقة والتعويض الذي يعادل ثلاثة أمثال الضريبة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة دمنهور بهيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت إدارة قضايا الدولة نيابة عن وزير المالية « بصفته » في هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن - وزير المالية « بصفته » - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأنه أقام قضاءً على أن المدعى

بالحق المدني لم يكن قد تقدم بالشكوى قبل المطعون ضده عن جريمة التهرب للضربى موضوع الدعوى في خلال ثلاثة أشهر المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، مع أن الدعوى الجنائية كانت قد اقيمت بناء على ( طلب ) من الجهة الإدارية المختصة - طبقا للمادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك وهذا ( الطلب ) إنما يختلف عن ( الشكوى ) - المرادة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تدخل الجريمة المسندة إلي المطعون ضده ضمن حالات الشكوى المحددة فيها حصرا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي - الذي اكتفى بأسبابه الحكم المطعون فيه - قد أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى على قوله بعد أن أشار إلى المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والمادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية : « لما كان ما تقدم وكان الثابت من محضر الضبط انه محرر بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦ بمعرفة مصلحة الضرائب ولم تقم بتحريك الدعوى الجنائية قبل المتهم ( المطعون ضده ) إلا بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١ ومن ثم يكون قد انقضى على الدعوى الجنائية أكثر من ثلاثة أشهر من يوم علم الجهة المجنى عليها واكتشاف الواقعة محل الاتهام ولما كان ذلك فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى » لما كان ذلك وكان المشرع قد افصح بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث : الشكوى والطلب والإذن ، فأما الشكوى فقد قصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى ، وأما الطلب فهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ،

وأما الإذن فقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بمآلها من إستقلال ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ - الذي يحكم واقعة الدعوى قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ( لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينوبه ) - فقد افصح المشرع بصريح هذا النص على أن الإجراء الواجب في جرائم التهريب من الضريبة هو ( الطلب ) وليس الشكوى ولا الإذن . ولما كان من المقرر أن الطلب يختلف عن الشكوى إختلافا جذريا بحسبانه عملا إداريا لا يعتمد على إرادة فرد ولكن على مبادئ موضوعية في الدولة ولا يكون إلا كتابيا والجامع بينه وبين الشكوى هو جواز التنازل عنهما طبقا للمادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان القانون لم يتطلب تقديم الطلب في خلال فترة زمنية معينة من وقت الجريمة - كما فعل في صدد الشكوى فإن الحق في الطلب يظل قائما حتى تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة قانونا في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلاف هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن نظر الدعوى والفصل فيها فإنه يكون متعينا مع النقض لإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حسن حمزة و مجدى الجندي

نائبى رئيس المحكمة ومصطفى كامل و محمد عبد العزيز محمد .

١٤٩

## الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استئناف . حكم . بيانات التسبيب ، . تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض . اسباب الطعن .

ما يقبل منها ، .

إحالة الحكم الاستئنافى إلى أسباب الحكم المستأنف كفايته تسبباً لقضائه .

(٢) اثبات . شهود ، . حكم . تسببيه . تسبيب غير معيب ، .

الصلح بين الشاهد والمتهم قول جديد . حق المحكمة فى تقديره وإطراحها له دون بيان السبب . أساس

ذلك ؟

(٣) أحداث . محكمة الأحداث ، تشكيلها ، . محكمة أول درجة . محكمة استئنافية . حكم ، تسببيه .

تسبيب غير معيب ، . نقض . اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء . استثناء من الأصل

العام . قصره على محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية . أساس ذلك ؟



١٠٧٦ (٤) أحداث . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . محضر جلسة .

جلسات محاكمة الأحداث غير سرية . وإنما اقتصر حضورها على أشخاص محددة . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليه وعائلته وبين المتهم وعائلته في معرض نفي التهمة عنه ، إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساققتها تؤدي دلالة إلى اطراح هذا الصلح ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٣ - لما كان خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بأن تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوباً ، إنما يتجه أصلاً وبطريق الاستثناء من الأصل العام إلى محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية فلم يشترط أن يكون من بين تشكيّلها خبيران من الأخصائيين ومن ثم فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه يكون

صحیحاً ، ومن ثم فإن منعی الطاعن علی الحكم بدعوی البطلان فی هذا الصدد  
یکون بلا سند فی القانون .

٤ - الأصل فی الإجراءات أنها روعیت ، وكان الواضح من نص المادة ٣٤ من  
قانون الأحداث أنه حدد نطاق من یرسم لهم بحضور محاكمة الحدث ولم ینص علی  
جعل الجلسات سرية باطلاقه ، ولا یدعی الطاعن أن أحداً من غیر من أجازت لهم  
المحاكمة الحضور قد حضر ولا عبرة فی ذلك بما هو مدون بالنماذج المطبوعة لمحاضر  
الجلسات والأحكام عن علانية الجلسات كأصل عام ، إذا لم یصادف واقع الحال فی  
إجراءات نظر الدعوی .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ..... الذى لم یبلغ من العمر  
ستة عشرة عاماً بالقوة بأن استدرجه وسط الحقول وأتاه من دبره علی النحو المبين  
بالتحقیقات ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات والمادتين ٧،١ من  
القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، ومحكمة جنح أحداث مشتول قضت  
حضورياً عملاً بمواد الاتهام بإيداع المتهم فی إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية  
للأحداث لمدة ثلاث سنوات . استأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهیئة استئنافية  
- قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ویرفضه موضوعاً وتأيید الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ ..... نیابة عن المحكوم علیه فی هذا الحكم

بطریق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم ولم ينازع الطاعن في أن لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليه وعائلته وبين المتهم وعائلته في معرض نفي التهمة عنه ، إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساققتها تؤدي دلالة إلى اطراح هذا الصلح ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن مندوبي الشئون الاجتماعية كانوا حاضرين في إجراءات المحاكمة ، وكان خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بأن تشكل محكمة الأحداث من قاض واحد يعاونه خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات

المحاكمة وجوباً ، إنما يتجه أصلاً وطريق الاستثناء من الأصل العام إلى محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية فلم يشترط أن يكون من بين تشكيلها خبيران من الأخصائيين ومن ثم فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى البطلان في هذا الصدد يكون بلا سند في القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى أن المدافع عن المتهم لم يسجل على المحكمة مخالفتها لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن سرية جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الواضح من نص المادة ٣٤ من قانون الأحداث أنه حدد نطاق من يسمح لهم بحضور محاكمة الحدث ولم ينص على جعل الجلسات سرية باطلاقه ، ولا يدعى الطاعن أن أحداً من غير من أجازت لهم المحكمة المحضرون قد حضر ولا عبيرة في ذلك بما هو مدون بالنماذج المطبوعة لمحاضر الجلسات والأحكام عن علانية الجلسات كأصل عام إذا لم يصادف واقع الحال في إجراءات نظر الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون قد أفصح عن عدم قبوله موضوعاً .



برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفي عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد وأحمد

عبد الرحمن نائبي رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعي وأنس عمارة .



## الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٩ القضائية

سب وقذف . جريمة «أركانها» . حكم «تسبيبه» . تسبيب معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما يقبل

منها» .

توافر العلانية في السب والقذف العلنى . رهن بوقوعه في مكان عام بطبيعته أو بالمصادفة .

اقتصار الحكم المطعون فيه في مدوناته على القول بأن المتهمة أسندت إلى المطعون ضدهما قذفاً علنياً

أمام جمهور غفير من الناس دون أن يبين المكان الذي حصل فيه القذف . قصور .

من المقرر أن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا

تتوافر إلا إذا وقعت الفاظ السب والقذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة

وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في

مدوناته على القول بأن المتهمة أسندت إلى المطعون ضدهما الثانى والثالثة قذفاً

علنياً أمام جمهور غفير من الناس ، دون أن يبين المكان الذي حصل فيه القذف ،

## الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قسم شبين الكوم ضد الطاعنة بوصف أنها : تعدت عليهما بالسب والقذف العلني في الطريق العام وأمام جمهور من الناس ، وطلبا عقابها بالمواد ١٧١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع لهما مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بحبس المتهمه ستة أشهر وكفالة مائة جنيه للايقاف وإلزامها بأن تؤدي للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء عقوبة الحبس وتغريم المتهمه مائتي جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمتي السب والقذف قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يعن ببيان ركن العلانية ، ولم يورد الاعتبارات التي استخلص منها توافره ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن العلاتية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت الفاظ السب والقذف فى مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى مدوناتى على القول بأن المتهمه أسندت إلى المطعون ضدهما الثانى والثالثة قذفا علنياً أمام جمهور غفير من الناس ، دون أن يبين المكان الذى حصل فيه القذف ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضدهما الثانى والثالثة بالمصاريف المدنية .

---

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف ابو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وبهيح القصيجي وحسن عبد الباقي .

١٥١

## الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إثبات « بوجه عام ، . إجراءات « إجراءات المحاكمة ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، .

حكم « بطلانه ، . بطلان .

وجوب بناء الأحكام على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة .

اعتماد الحكم على دليل مستقى من أوراق قضية أخرى غير مطروحة على بساط البحث . يبطله .

(٢) ارتباط . إثبات « بوجه عام ، . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل ، . دفع « الدفع

بالارتباط ، . حكم « تسببيه . تسبب معيب ، . نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها تكييف قانوني . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي . متى كان سائغاً .

مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟

مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بقيام الارتباط .



١ - من المقرر أنه يجب الاتبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة

المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث وتحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا .

٢ - من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانونى

الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتأت من ذلك سائغا فى حد ذاته ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت فى رفض الدفع سالف الإشارة باختلاف الوقائع فى كلتا الجنتين رغم أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال يكمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى هذه الفقرة ، ومن ثم يكون الحكم مشويا بالقصور فى بيان العناصر الكافية المؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الاسماعيلية ضد الطاعن بوصف أنه أبلغ ضده كذبا ويسو القصد وقذف في حقه بأمر لوصحت لا ستوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه على النحو المبين بالأوراق وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأبيده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب ، قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه برفض الدفع بارتباط الواقعة موضوع الطعن المائل بالجنحة رقم ..... لسنة ..... جنح مستأنف ..... على مجرد القول باختلاف

وقائع كلتا الواقعتين دون أن تطلع المحكمة على اللجنة الأخرى ورغم أن الأفعال المنسوبة إلى الطاعن في كلتا اللجنتين تشكل جريمة متلاحقة الأفعال وليدة نشاط إجرامى واحد واتحد الحق المعتدى عليه فيهما بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد رد على الدفع سالف الإشارة بوجه الطعن بقوله « أن الدعوى الحالية هي ابلاغ عن وقائع كاذبة حدثت في ١٩٨٥/١١/٣ وهي سرقة تيار كهربائى وتهديد المدعى المدنى للمستأنف بالقاء ماء النار على وجهه ، اما الدعوى الرقيم ..... لسنة ..... والتي قيل انها مطروحة امام محكمة ثانى درجة فانها ايضا ادعاء مباشر من جانب المدعى المدنى على قول إنه فى يوم ١٩٨٥/٩/٢ المستأنف ابلغ كذبا وسوء نيه بموجب تلفراف إلى السيد وزير الداخلية ضد المدعى المدنى أنه تم نقله تعسفيا بواسطة رئيس النيابة الإدارية - المدعى بالحق المدنى » لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة انها قد خلت مما يفيد اطلاع المحكمة على اللجنة رقم ..... لسنة ..... مستأنف ..... ، وكان من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استقته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث وتحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاءه برفض الدفع - المشار من الطاعن - على دليل استمده من أوراق اللجنة الأخرى التى لم تضم لهذه الدعوى وخلت الأوراق مما يدل على أنها كانت منظورة بذات الجلسة

فإنه يكون مشوباً بعيب البطلان والقصور في التسبيب ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتأته من ذلك سائفاً في حد ذاته ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع سالف الإشارة باختلاف الوقائع في كلتا الجنحتين رغم أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها بعضاً فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة ، ومن ثم يكون الحكم مشوباً بالقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة ، وذلك بغير حاجة لبحث بقية أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .



برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا وحسن عيش

نائبى رئيس المحكمة ومحمد شتا وسمير انيس .

١٥٢

## الطعن رقم ١٣٣١٥ لسنة ٥٩ القضائية

(١) استئناف . نيابة عامة . حكم . حجيته . طعن . ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .

تفويت النيابة العامة على نفسها كسلطة اتهام حق استئناف حكم محكمة أول درجة . انغلاق طريق الطعن بطريق النقض أمامها لحيازة الحكم قوة الأمر المقضى . شرط ذلك ؟  
الغاء أو تعديل الحكم الابتدائى فى الاستئناف . أثره ؟

مثال :

(٢) حكم . بيانات التسبيب . بطلانه . تسبيبه . تسبيب معيب . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل

منها .

عدم اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها يبطله . المادة ٣١٠ اجراءات .

المراد بالتسبيب المعتبر ؟

تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء . أو إفراغه في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة لا يحقق الغرض من استتباب تسبيب الأحكام .

استحالة قراءة أسباب الحكم . يجعله خاليا من أسبابه .

بطلان ورقة الحكم . يبطله . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها - كسلطة اتهام حق

استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بطريق النقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة - بحيث يمكن القول

بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً ، أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا ينبنى على طعنها - مادامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوي مركز المتهم ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة ( الطاعنة ) وإن ارتضت الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضدها مبلغ ١٩٥٠ جنيهاً والازالة بعدم استئنافها له ، إلا أنه لما كانت المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها - قد قضت بتعديل الحكم المستأنف بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ، فقد غدا هذا الحكم حكماً قائماً بذاته مستقلاً عن ذلك الحكم الذي ارتضته النيابة العامة وبالتالي يكون طعنهما فيه بطريق النقض جائزاً .

٢ - لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً والمراد بالتسبيب الاعتبار تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المذكور قد خلا فعلاً من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسباباً وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه فانه يكون مشوباً بالبطلان الذي يستطيل إلى المطعون فيه الذي قضى بتأييده .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها . ١ - أقامت بناء بدون ترخيص -  
 ٢ - أقامت بناء غير مطابق للمواصفات الفنية - وطلبت عقابها بمواد القانون رقم  
 ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل . ومحكمة البلدية بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمواد  
 الاتهام بمعاينة المتهمه بغرامة الف وتسعمائة وخمسون جنيها وإزالة الاعمال المخالفة  
 عن الثانية . عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها  
 وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة  
 استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد  
 الحكم المستأنف والإيقاف لعقوبة الغرامة .

فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إنه من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها - كسلطة اتهام  
 حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الامر المقضى  
 وينغلق أمامها طريق الطعن بطريق النقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم  
 الصادر بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة - بحيث  
 يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً ، أما  
 إذا الغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف  
 يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا  
 أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا ينبنى على  
 طعنها - مادامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوي مركز المتهم ، لما كان  
 ذلك ، وكانت النيابة العامة ( الطاعنة ) وإن ارتضت الحكم الصادر من محكمة أول  
 درجة بتغريم المطعون ضدها مبلغ ١٩٥٠ جنيها والإزالة بعدم استئنافها له ، إلا أنه  
 لما كانت المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها - قد قضت  
 بتعديل الحكم المستأنف بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ، فقد غدا هذا



الحكم حكما قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذى ارتضته النيابة العامة وبالتالى يكون طعنهما فيه بطريق النقض جائزا .

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور فى التسبب كما ران عليه خطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة ، كما أن الحكم المطعون فيه اعفى المطعون ضدها من عقوبة الغرامة دون أن تتقدم بطلب تصالح للوحدة المحلية المختصة خلال المدة المحددة قانونا ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن أغلب أسبابه غير مقروءة ، وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام فى غير اتصال يؤدى إلى معنى مفهوم كما أنه محرر بخط يستحيل قراءته ، لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا والمراد بالتسبب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه فى عبارات عامة معماة ، أو وضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلاتها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناذه إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه فإنه يكون مشوبا بالبطلان الذى يستطيل إلى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده ، والذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والادلاء برأى فيما تثيره النيابة العامة بأسباب طعنهما مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة .



برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا وحسن عيش

نلقى رئيس المحكمة ومحمد شتا وسمير انيس .

١٥٣

## الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ القضائية

(١) قتل عمد . اسباب الإيلاحة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعى ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ،

نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

الحالات التى يجوز فيها الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات ؟

مثال لتسبيب سائق لانتفاء حالة الدفاع الشرعى عن المال .

(٢) اسباب الإيلاحة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعى ، . إثبات ، بوجه عام ، . حكم ، بياناته ، ، بيانات

التسبيب ، ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . قتل عمد .

حق الدفاع الشرعى شرع لرد العدوان ومنع استمراره . وليس من قبيل القصاص والانتقام والعدوان

حد ذلك ؟

مثال لتسبيب سائق لانتفاء حالة الدفاع الشرعى عن النفس

(٣) اسباب الإيلاحة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعى ، . إثبات ، بوجه عام ، . محكمة الموضوع ، سلطتها

فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه . تسبيب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

(٤) إثبات « بوجه عام » ، « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل ، « حكم » تسببه . تسبب غير

معيب ، « نقض » أسباب الطعن « بالايقتل منها » .

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . التفاتها عن

أى دليل آخر . مفاده ؟

(٥) إثبات « شهود » ، « حكم » تسببه . تسبب غير معيب ، «

التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟

(٦) قتل عمد . قصد جنائى . باعث . « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل ، « حكم » تسببه .

تسبب غير معيب ، «

ال باعث ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله كلية

لا يقدح في سلامة الحكم

(٧) إثبات « بوجه عام » ، « شهود » ، « محكمة الموضوع » سلطتها في تقدير الدليل ، « حكم » تسببه .

تسبب غير معيب ، « نقض » أسباب الطعن « بالايقتل منها » .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . حد ذلك ؟

الجدل الموضوعى في تقدير الدليل غير جائز أمام النقض .

« (٨) إثبات ، اعتراف ، حكم ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

ثبوت صحة ما نسبته الحكم للطاعن من اعتراف بارتكاب الجريمة ، النعى عليه بالخطأ فى الاسناد على

غير أساس .

« (٩) قتل عمد ، جريمة ، أركانها ، قصد جنائى ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، حكم

، تسببيه ، تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

قصد القتل ، أمر خفى ، ادراكه بالظروف المحيطة والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتبها الجانى

استخلاص توافره ، موضوعى .

الجدل فى توافر نية القتل ، موضوعى . عدم جواز إثارته أمام النقض .

١ - من المقرر أن الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦

من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم

المنصوص عليها فى الابواب الثانى « الحريق العمد » والشامن « السرقة

والاغتصاب » والثالث عشر « التخريب والتعيب والإتلاف » والرابع عشر

« انتهاك حرمة ملك الغير » من الكتاب الثالث من هذا القانون - الجنايات والجناح

التي تحصل لآحاد الناس - وفى المادة ٣٧٩/٤ المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة

١٩٨١ « الدخول أو المرور بغير حق فى أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو

محصول والمادة ٣٦١/١ المعدلة بالقانونين ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٨٣

« خرب أو أتلّف عمدا أموالا منقوله للغير » والمادة ٣٧٩/٤ والمعدلة بالقانون رقم

١٦٩ لسنة ١٩٨١ من ترك بهائمه أو دوابه ترعى فى أرض مهيأة للزرع أو مبدور

فيها زرع بغير حق - وإذا كانت الواقعة كما أوردها الحكم يبين منها أنه لصلة القربى التي تربط الطاعن بالمجنى عليهما أنابهما في شراء قطعة أرض زراعية وبعد أن أتم المجنى عليهما ذلك ، راقى لهما فكرة غصب تلك الاطيان لزراعتها لحسابهما ، وإذا حقق ذلك نشب خلاف بينهما وبين الطاعن في أحقية هذه الاطيان في الملكية والمزارعة وقد تدخل أهل الثقة للصلح بينهم وبالفعل تم ذلك على أن يترك المجنى عليهما الأرض موضوع النزاع إلى الطاعن بعد جنى محصول الطماطم كما أن الثابت مما أورده الحكم أن الأرض موضوع النزاع كانت بعييدة عن مسرح الحادث ولم يكن هناك أى شبهة حول انتهاك حرمة ملك الغير وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليهما كانا قادمين لارتكاب أى جريمة من الجرائم سالفة الذكر ومن ثم ففي هذه الواقعة - لا يتوافر حق الدفاع الشرعى عن المال إذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التي تصح المدافعة عنها قانونا باستعمال القوة فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

٢ - من المقرر أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره وإذا كان ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن في حالة دفاع شرعى عن النفس في اعتدائه على المجنى عليه ..... ، بل كان معتديا قاصدا الحاق الأذى بالمجنى عليه لادفع اعتداء وقع عليه وكان ما نقله الحكم عن سبب إصابات الطاعن يرتد إلى ما ثبت من أوراق الدعوى أنه بعد الاجهاز على المجنى عليه « ..... »



التفت خلفه فوجد المجنى عليه الثانى فى مواجهته وحاول ضربه بفأس بقصد الانتقام فتلقاها على ذراعه الأيمن فحدثت اصابته وكان للمتهم الحق فى الدفاع الشرعى عن النفس بالقدر المناسب لرد هذا الاعتداء ولكن عاجل المجنى عليه المذكور بطعنه أولى فى صدره بالسونكى وفى مقتل فشل حركته ومقاومته وتلاه بطعنه أخرى فى الظهر وفى مقتل بذات السونكى تاركاً إياه فى ظهره حتى فارق الحياة ونظراً لجسامة الطعنتين وسوءنية إحداث ضرر لا يتناسب مع ما يستلزمه حق الدفاع الشرعى - فإن مقاومة الطاعن لأفعال التعدى التى اتاها الطاعن تكون من قبيل القصاص والانتقام والعدوان لعدم تناسبها وهو ما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

٣ - من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها مادام استدلالها سائفاً سليماً يؤدي إلى مارتبه إليه ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة منتجا فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهى إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض

٤ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التفتت عن أى دليل آخر لأن فى عده إيرادها له ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه - ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم إغفال أصاباته لا يكون له محل .

٥ - من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لأشياء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه وأن ما أورده الحكم فى مدوناته ورده على الدفع بعدم توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال لا تناقض فيه ، ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له .

٦ - لما كان لا ينال من سلامة الحكم نعى الطاعن عليه أنه أغفل بيان الباعث على القتل لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها فلا يقدر فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو خطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير قويم .

٧ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى

شأن أقوال شهود الإثبات إنما ينحل في واقعه إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٨ - لما كان الثابت من المفردات المضمومة صحة ما نسبته الحكم للطاعن من اعتراف بارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإن ما يثيره من قالة الخطأ في الإسناد يكون على غير أساس .

٩ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاض الموضوع في حدود سلطته التقديرية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث إنه عن نية القتل لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما فهي متوافرة في حقه وذلك لاستعماله آلة قاتلة بطبيعتها » سونكى « وطعن كل مجنى عليه في موضع من جسمه يعد مقتلا وكذلك شدة الطعنات التي صوبها لجسد كل مجنى عليه وتعددها دون داعى وكذلك وجود ضغينة بينه والمجنى عليهما لاستيلاء الأخيرين على فدائين ملكه ومنازعتهما في حيازتهما » فإن هذا حسبته للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل إلى جدل موضوعى في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة

النقض مادام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - قتل ..... عمدا بأن طعنه عدة طعنات بآلة حادة ( سونكى ) قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر قتل ..... عمدا بأن طعنه طعنتين بالآلة السالفة الإشارة إليها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض ( سونكى ) فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات دمياط لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . وادعى ..... وآخرين مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢٥ مكررا ، ١ / ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ٧ من الجدول رقم ( ١ ) المرفق مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات واعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم ..... قضائية . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن



شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنابات  
دمياط لتفصل فيها من جديد مشكلة من هيئة أخرى ومحكمة الاعادة قضت  
حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣٤ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات والمواد ٢٥، ١ مكررا  
، ١ / ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١  
والبند رقم ٧ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون  
العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة عما نسب إليه ومصادرة السلاح  
الأبيض المضبوط واحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة لنظرها .

قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية )

..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل  
العمد المقترن قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال واخلال بحق الدفاع  
وانطوى على خطأ في الاسناد ، ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أنه كان في حالة  
دفاع شرعى عن المال والنفس بيد أن الحكم اطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائغة ولم  
يحقق إصابة الطاعن وأثرها في الدفاع الشرعى ، وقد عول الحكم على وقائع شابها  
التناقض واختلال صورة الواقعة بشأن الرد على الدفاع الشرعى ولم يوضح الحكم  
الباعث وراء هذا العدوان من وجود منازعة على الحيافة وخلاقات لدى الطاعن  
والمجنى عليهما ، ولم يورد مضمون أقوال شهود الاثبات تفصيلا ، كما عول على  
اعتراف الطاعن على خلاف الثابت بالأوراق بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال

والنفس وأخيرا فإن - الحكم قد قصر فى استظهارنية القتل لدى الطاعن وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للرد على دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن المال بقوله : حيث إنه عن الدفع بكون المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن المال فانه لا يجوز للمتهم التمسك به واثارته أمام المحكمة ذلك لأن الدفاع الشرعى عن المال لايجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه المجرى عليه مكونا لجريمة من الجرائم المشار إليها فى هذا النص وهى المبينة فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر من الكتاب الثالث وفى الفقرة الرابعة من المادة (٢٧٩) عقوبات ومن ثم فانه لما كان المتهم لم يدع أن المجرى عليهما قد ارتكبا فعلا مكونا لجريمة من تلك الجرائم ومن ثم فليس له أن يتمسك بحق الدفاع الشرعى عن المال ، ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة - ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثانى « الحريق العمد » والثامن « السرقة والاغتصاب » والثالث عشر « التخريب والتعيب والاتلاف » والرابع عشر « انتهاك حرمة ملك الغير » من الكتاب الثالث من هذا القانون - الجنائيات والجنح التى تحصل لأحاد

النفس - وفي المادة ٣٧٩/٤ المعدلة بالقانون ١٦٩ سنة ١٩٨١ « الدخول أو المرور بغير حق في أرض مهيأة للزراعة أو مبدور فيها زرع أو محصول » والمادة ٣٦١/١ المعدلة بالقانونين ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٨٣ « خرب أو أتلف عمدا أموالا منقوله للغير » والمادة ٣٧٩/٤ والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ « من ترك بهائمه أو دوابه ترعى في أرض مهيأة للزرع أو مبدور فيها زرع بغير حق » وإذا كانت الواقعة كما أوردها الحكم يبين منها أنه لصلة القرى التي تربط الطاعن بالمجنى عليهما أنابهما في شراء قطعة أرض زراعية وبعد أن أتم المجنى عليهما ذلك ، راقى لهما فكرة غصب تلك الاطيان لزراعتها لحسابهما ، وإذا حقق ذلك نشب خلاف بينهما وبين الطاعن في أحقية هذه الاطيان في الملكية والمزارعة وقد تدخل اهل الثقة للصالح بينهم وبالفعل تم ذلك على أن يترك المجنى عليهما الارض موضوع النزاع إلى الطاعن بعد جنى محصول الطماطم ، كما أن الثابت مما أورده الحكم أن الارض موضوع النزاع كانت بعيدة عن مسرح الحادث ولم يكن هناك أى شبهة حول انتهاك حرمة ملك الغير وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليهما كانا قادمين لارتكاب أى جريمة من الجرائم سالفة الذكر ومن ثم ففي هذه الواقعة - لا يتوافر حق الدفاع الشرعى عن المال إذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التي تصح المدافعة عنها قانونا باستعمال القوة فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بعدم توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس بقوله « وحيث إنه عن الدفع المبدى من المتهم

بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس لما كان ذلك وكان المشرع قد ضمن المواد من ٢٤٥ حتى ٢٥١ من قانون العقوبات احكام الدفاع الشرعى عن النفس والظروف التى ينشأ عنها هذا الحق والقيود التى يرتبط بها فنص فى المادة ٢٤٥ عقوبات على أنه لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو اصابه اثناء استعماله لحق الدفاع الشرعى ونصت المادة ٢٤٦ - عقوبات على أن للشخص أن يستعمل القوة اللازمة لدفع أى فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها فى قانون العقوبات وضمت المادة ٢٤٩/١ حكما هو أن الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع فعل يتخوف منه أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسبابا معقولة لا يثبت المادة ٢٥١ عقوبات حالة تجاوز حق الدفاع الشرعى - وعليه فباستقراء تلك النصوص يتضح جليا أن المتهم لم يكن فى حالة دفاع شرعى عند قتله المجرى عليه الأول ..... وأنه وإن كان فى حالة دفاع شرعى عند قتله المجرى عليه الثانى ..... فإنه قد جاوز حدود هذا الدفاع وذلك للاعتبارات الآتية أولا : أنه من المقرر قانونا أنه يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى من المجرى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يشترط أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء من المجرى عليه على النفس بل يكفى أن يكون قد صدر منه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يكون



كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصوير مبنيا على أسباب معقولة لما كان ذلك وكان الثابت من اقرار المتهم في تحقیقات النيابة أنه شاهد المجنى عليه ..... على مسافة عشرة امتار أو اثني عشر مترا قادما من الطريق الفاصل بين زراعته وزراعة ..... حاملا فأس بيده وهي من مستلزمات مهنته واثناء عبوره المروى وقبل التأكد من سبب حضوره أو وجهته ودون أن يبدر منه أي فعل أو قول هرول هو إليه وطعنه أولى شل حركته وأعجزه عن المقاومة بل تابع الطعنات وفي مقتل حتى فارق الحياة ومن ثم فالاعتداء على المجنى عليه كان بقصد الانتقام لا بقصد الدفاع الشرعى ، ثانيا : أن المتهم لم يرى عدوانا حالا بادره المجنى عليه الأول ..... أو كان وشيك الوقوع عليه أو صدر منه فعلا خطرا حقيقيا في اعتقاده أو تصور و كان هذا الاعتقاد أو التصوير مبنيا على أسباب معقولة حتى يباح له رده وعليه تنتفى حالة الدفاع الشرعى لديه - ثالثا : أن حق الدفاع الشرعى عن النفس طبقا للمفكرة الأولى من المادة ٢٤٩ عقوبات لا يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به رد فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسبابا معقولة لما كان ذلك وكان المجنى عليه الأول ..... لم يصدر منه أي فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة على المتهم ولم يدع الاخير ذلك ومن ثم فلا يحق للمتهم طعنه في مقتل حتى يفارق الحياة وبالتالي فلا يكون في حالة دفاع شرعى - رابعا : الثابت من التحقيقات أن المتهم هو الذى بادر بالاعتداء على المجنى عليه الأول ..... دون أن يصدر منه أي

اعتداء ومن ثم فلا يجوز للمتهم الادعاء بأنه كان فى حالة دفاع شرعى لأن الدفاع الشرعى لرد أى اعتداء على نفس المدافع وعلى نفس غيره ولم يشرع للانتقام -

خامسا : بالنسبة لقتل المجنى عليه الثانى ..... فانه لما كان الثابت من اوراق الدعوى أن المتهم إذا انتهى من الاجهاز على المجنى عليه الأول ..... والتفت خلفه وجد المجنى عليه الثانى ..... فى مواجهته وحاول الأخير ضربه بفأس بقصد الانتقام لشقيقه تلقاه المتهم على زراعة الأيمن فحدثت بها اصابات ومن ثم فهذا الاعتداء يتخوف منه أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة ويكون للمتهم الحق فى الدفاع عن النفس بالقدر المناسب لرد هذا الاعتداء ولكن إذ عاجل المتهم المجنى عليه طعنه أولى فى صدره بالسونكى وفى مقتل فشل حركته ومقاومته فزال بذلك الخطر وإذا تلاه بطعنه أخرى فى الظهر وفى مقتل بذات السونكى تاركاً اياه فى ظهره حتى فارق الحياة ومن ثم فنظراً لجسامة الطعنتين وكونهما فى مقتل يكون اعتداء المتهم وقتله للمجنى عليه لا يتناسب وفعل المجنى عليه ويكون بالتالى قاصداً ويسوئيه إحداث ضرر أشد مما يستلزمه حق الدفاع الشرعى وبالتالي فلا يعفى من العقوبة لتجاوزه حدود الدفاع الشرعى - وحيث إن المتهم طعن كل مجنى عليه بآلة حادة قاتلة بطبيعتها وهى سونكى مما يستعمل فى الاسلحة النارية محدثاً بكل منهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى اودت بحياتهما ومن ثم توافرت لكل جريمة ركنها المادى وهو الاعتداء على حياة الغير ترتب عليه وفاته « لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى

الم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره وإذ كان ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس فى اعتدائه على المجنى عليه الثانى ..... بل كان معتديا قاصدا الحاق الأذى بالمجنى عليه لادفع اعتداء وقع عليه وكان ما نقله الحكم عن سبب إصابات الطاعن يرتد إلى ما ثبت من أوراق الدعوى أنه بعد الإجهاز على المجنى عليه « ..... » التفت خلفه فوجد المجنى عليه الثانى فى مواجهته وحاول ضربه بفأس بقصد الانتقام فتلقاها على ذراعه الايمن فحدثت إصابته وكان للمتهم الحق فى الدفاع الشرعى عن النفس بالقدر المناسب لرد هذا الاعتداء ولكن عاجل المجنى عليه المذكور بطعنه أولى فى صدره بالسونكى وفى مقتل فشل حركته ومقاومته وتلاه بطعنه أخرى فى الظهر وفى مقتل بذات السونكى تاركا إياه فى ظهره حتى فارق الحياة ونظرا لجسامة الطعنيتين وسوءنيته إحداث ضرر لايتناسب مع ما يستلزمه حق الدفاع الشرعى - فإن مقاومة الطاعن لأفعال التعدى التى - اتاها الطاعن تكون من قبيل القصاص والانتقام والعدوان لعدم تناسبها وهو ما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى - معرفة به فى القانون ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد - لما كان ذلك وكان المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو - انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ما دام استدلالها

سائغا سليما يؤدي إلى مارتبه إليه - ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة منتجا في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهى إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير المحكمة للدليل مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله بيان إصابات الطاعن لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التفتت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه - ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم اغفال إصاباته لا يكون له محل لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو مايقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لاشيء فيه باقيا يمكن أى يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه وأن ما أورده الحكم فى مدوناته ورده على الدفع بعدم توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال لاتناقض فيه ، ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم نعى الطاعن عليه أنه أغفل بيان الباعث على القتل لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصراً من عناصرها فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو خطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة ومن ثم يكون منعى



الطاعن في هذا الصدد غير قويم - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، ومن ثم فإن معنى الطاعن في شأن أقوال شهود الإثبات إنما ينحل في واقعه إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها ولا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة صحة ما نسبته الحكم للطاعن من اعتراف بارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإن ما يشيره من قالة الخطأ في الإسناد يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاض الموضوع في حدود سلطته التقديرية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهرنية القتل وأثبت

توافرها فى حق الطاعن بقوله « وحيث انه عن نية القتل لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما فهى متوافرة فى حقه وذلك لاستعماله آلة قاتلة بطبيعتها » سونكى « وطعن كل مجنى عليه فى موضع من جسمه يعد مقتلا وكذلك شدة الطعنات التى صوبها لجسد كل مجنى عليه وتعددتها دون داعى وكذلك وجود ضغينة بينه والمجنى عليهما لاستيلاء الاخيرين على فدائين ملكه ومنازعتهم فى حيازتهما فان هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسبما هى معرفة به فى القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الادلة الاستنتاجية التى تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التى اوردتها وينحل جدل الطاعن فى توافر نية القتل إلى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض ومادام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله - لما كان تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

ب الرئاسة السيد المستشار / نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن

حمزة و مجدى الجنى وحامد عبد الله نواب رئيس المحكمة

١٥٤

## الطعن رقم ١٠٥٨١ لسنة ٦٠ القضائية

(١) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، ، محاماه ، طعن ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، .

تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل متهم بحام للدفاع عنه أساسه الواقع . لا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من دفاع مادام لم يبيده بالفعل .

(٢) إتفاق ، اثبات ، قرائن ، ، إشتراك ، .

الاتفاق . ماهيته ؟ الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن .

(٣) فاعل أصلى ، قتل عمد ، حكم ، ، تسببيه ، تسبب غير معيب ، .

اثبات الحكم فى حق الطاعنين الثانى والثالث مساهمتها بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة

وذلك بتزويدهما للطاعن الأول بالذخيرة حالة اطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم . كفايته

لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين .

(٤) أسباب الإباحة وموانع العقاب ، الدفاع الشرعى ، . دفع ، الدفع بعدم قيام حالة الدفاع الشرعى ، .

محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

حالة الدفاع الشرعى . عدم توافرها متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفاءها . موضوعى .

مثال لتسبيب سائق لإنتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى .

١ - من المقرر أن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبدئه بالفعل .

٢ - من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ومن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت مساهمة الطاعنين الثانى والثالث فى الأفعال المادية المكونة للجريمة وذلك بقيامها بتزويد الطاعن الأول بالذخيرة حال إطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم وهو ما يكفى لاعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين فيها .

٤ - لما كان الحكم قد عرض للدفع لقيام حالة الدفاع الشرعى واطرحه بقوله « أنه بخصوص ما أثاره الدفاع من توافر حالة الدفاع الشرعى فمردود عليه بأنه لم يثبت فى حق المجنى عليهم أنهم البادئون بالاعتداء على أى من المتهمين أو أقاربهم



بل على العكس فإن الثابت أن المتهم هو الذى بدأ بهذا الاعتداء حين أسرع باحضار مسدسه وأطلق الأعيرة النارية منه على المجنى عليهم الذين كانوا مجردين من السلاح ، ومن ثم تلتفت المحكمة عنه « وهو من الحكم تدليل سائق يؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوفر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه ، إذ أن من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر قضى ببراءته بأنهم أولا : - المتهمون الأول والثانى والثالث : - قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم المصمم على ذلك وأعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً مرخص به للأول وذخيرة مما تستعمل فى هذا السلاح وما أن ظفروا به حتى قام الأول باطلاق الأعيرة النارية التى كان يعدها الثانى والثالث قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر (١) قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وعقدوا العزم المصمم على قتله وأعدوا لذلك سلاحاً نارياً مرخص به للأول وذخائر مما تستعمل

على هذا السلاح وما أن ظفروا به حتى أطلق الأول أعيره ناريه من الذخائر التي  
أمد بهما الثانى والثالث قاصدين من ذلك قتله فاحدثوا به الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبى الابتدائى والتى أودت بحياته الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٣٠ ،  
٢٣١ عقوبات (ب) شرعوا فى قتل ..... عمداً بأن أطلق عليها الأول عدة  
أعيرة نارية من سلاح نارى مرخص له بإحرازه من طلقات قدمها له الثانى والثالث  
قاصدين من ذلك قتلها فحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الابتدائى  
وأوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركتها بالعلاج الأمر المعاقب  
عليه بالمواد ١/٢٣٤، ٤٦، ٤٥ عقوبات ، (ج) شرعوا فى قتل .....  
عمداً بأن أطلق عليه الأول عدة أعيرة نارية من سلاحه المرخص بطلقات أمد بهما  
الثانى والثالث قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى  
الابتدائى وأوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه  
بالعلاج . ثانيا - المتهمين الثانى والثالث : - أحرزا بغير ترخيص ذخائر مما  
تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخص لأيهما بحيازة أو إحراز سلاح  
نارى . واحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين  
بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٢٣٤، ٤٦، ٤٥  
عقوبات والمادتين ٦ ، ٢٦/٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل مع أعمال  
المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمسة  
عشر سنة وبمعاينة كل من المتهمين الثانى والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس  
سنوات عما نسب إليهم وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم ..... لسنة .... قضائية ومحكمة النقض قضت أولا : - بعدم قبول الطاعنين المقدمين من الطاعنين الثانى والثالث شكلا ، ثانيا - قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول ..... شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية إلى محكمة جنايات بنها لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى بالنسبة له ولباقي الطاعنين ، ومحكمة الإعادة قضت حضوريا بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهم ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية )

..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد المقترن بجنايات قتل وشروع فيه ، ودان الثانى والثالث بجريمة إحراز ذخيرة ، قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد بالدفاع عنهم جميعاً رغم تعارض المصالح بينهم ، إذ قرر الثانى والثالث بالتحقيقات أن الأول هو الذى أطلق النار على المجنى عليهم ولم يدلل الحكم على اشتراك الطاعنين الثانى والثالث فى ارتكاب الجريمة ، واستدل على توافر نية القتل لدى الطاعن الأول بما لا أصل له فى الأوراق وهو قيامه بتصويب المسدس تجاه المجنى عليهما عند إطلاق النار ، ورد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى بما لا يسوغ اطراحه ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما مفاده أنه بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٢ احتك ابن الطاعن الأول بسيارة كان يقودها بشقيق المجنى عليه الأول ..... مما أدى إلى نشوب مشاجرة بين الطرفين قام الطاعن الأول خلالها باحضار مسدسه المرخص من سكنه وأطلق منه عيارين على المجنى عليه المذكور - وكان الطاعنان الثانى والثالث يقفان بجوار شقيقهما الطاعن الأول يشدان من أزره ويمدانه بالذخيرة قاصدين قتل المجنى عليه باتفاق بينهم كان وليد ساعته ، فأحدثوا به الاصابات التى أودت بحياته واستمر الطاعن الأول فى إطلاق النار صوب المجنى عليه الثانى « ..... » حتى أصابه بالاصابات التى أودت بحياته ، وواصل إطلاق النار - وبجواره شقيقاه وهم على نفس القصد - فأصاب كلاً من ..... و ..... اللذين تم تداركهما بالعلاج ، ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعنين على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهما الأخيرين ، وشهادة كل من ..... و ..... و ..... ومن اعتراف الطاعن الأول وما ورد بالتقارير الطبية وتقرير فحص السلاح والذخيرة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه قيام تعارض بين مصالح الطاعنين ، فإنه لا يعيب الحكم أن يتولى الدفاع عنهم محام واحد ، ذلك أن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبدئه بالفعل ، ومتى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحامى الذى تولى الدفاع عن الطاعنين هو محام موكل منهم جميعاً



لهذا الغرض ، وأن كلا من الطاعنين قد أنكر التهمة ولم يلق بالاتهام على أى من الآخرين ، كما أن المحكمة لم تعمل فى إدانته أى منهم على أقوال الآخرين ، فإن دعوى الاخلال بحقهم فى الدفاع لا يكون لها محل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر الاتفاق بين الطاعنين على ارتكاب الجريمة فى قوله « أن الثابت من أقوال الشهود الأول والرابع والسادس أن المتهمين الثانى والثالث كانا يقفان بجوار شقيقهما ويمدان بالذخيرة لمواصلة الاعتداء على المجنى عليهم مما يقطع باتفاقهما مع هذا المتهم - فى تلك اللحظة - على قتلهم ، وبهذا تتحقق مسئوليتهما مع المذكور كفاعلين أصليين » وكان المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ومن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه ، وكان مجمل ما أورده الحكم فيما تقدم وفى معرض تحصيله للواقعة - من معرفة الطاعنين لبعض فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة كاف وسائغ فى التدليل على توافر الاتفاق بين الطاعنين على ارتكاب الجريمة ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أثبت مساهمة الطاعنين الثانى والثالث فى الأفعال المادية المكونة للجريمة وذلك بقيامها بتزويد الطاعن الأول بالذخيرة حال إطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم وهو ما يكفى لاعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين فيها ، ومن ثم يكون ما يشير به الطاعنان المذكوران فى شأن التدليل على مشاركتها فى ارتكاب الجريمة فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل ، واستقفاها ثبوتاً فى حق الطاعنين من

مواالة الطاعن الأول إطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليهما الأولين بالذخيرة التي كان شقيقاه الطاعنين الثاني والثالث يزودانه بها ، واستمرارهم في ذلك إلى أن سقط المجنى عليهما على الأرض وتأكد الطاعنون من موتهما ، ومن اعتراف الطاعن الأول بالتحقيقات بأن قصده من إطلاق النار على المجنى عليهما هو قتلها ، هذا فضلاً عما أبان عنه الحكم في معرض تحصيله لاعتراف الطاعن الأول من وجود نزاع سابق بينه وبينهما ، وكان ما أورده الحكم كاف وسائغ في التدليل على توافر تلك النية ، ولا ينال منه ما سطره الحكم من أن الطاعن الأول قام بتصويب مسدسه على المجنى عليهما ، وهو مالا يعدو أن يكون استخلاصاً - تملكه المحكمة للوقائع - قصد به التعبير عما يشهد به الواقع في الدعوى ولا يمارى فيه الطاعنون من أن الطاعن الأول كان يطلق النار تجاه المجنى عليهما بقصد قتلها ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع لقيام حالة الدفاع الشرعى واطراحه بقوله « أنه بخصوص ما أثاره الدفاع من توافر حالة الدفاع الشرعى فمردود عليه بأنه لم يثبت في حق المجنى عليهم أنهم البادئون بالاعتداء على أى من المتهمين أو أقاربهم ، بل على العكس فإن الثابت أن المتهم هو الذى بدأ بهذا الاعتداء حين أسرع باحضار مسدسه وأطلق الأعيرة النارية منه على المجنى عليهم الذين كانوا مجردين من السلاح ، ومن ثم تلتفت المحكمة عنه » وهو من الحكم دليل سائغ يؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه ، وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى

يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ،  
ولمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى  
رتبها عليها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعنين على الحكم  
فى هذا الصدد يكون فى غير محله ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على  
غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

برئاسة السيد المستشار / نجاح سليمان نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن

حمزة ومجدى الجندي نواب رئيس المحكمة ومصطفى كامل

١٥٥

## الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ القضائية

(١) محضر الجلسة . تزوير . الطعن بالتزوير ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . نقض . أسباب الطعن .

ما لا يقبل منها ، .

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .

(٢) أسباب الإباحة الدفاع الشرعى ، . دفع ، الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى ، . محكمة

الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . نقض . أسباب الطعن . ما

لا يقبل منها ، .

استطاعة الاستعانة برجال السلطة العامة لحماية الحق المهدد تحول دون اباحة فعل الدفاع الشرعى

أساس ذلك ؟

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفائها . موضوعى .

مثال لتسبب سائح لانتفاء حالة الدفاع الشرعى من الطاعن.



(٣) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، حكم ، تسببه .

تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

الطلب الجازم . ماهيته ؟

(٤) إثبات ، شهود ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ،

نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

اعراض المحكمة عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة

١٩٨١ إجراءات . لا تشرب عليها .

(٥) إثبات ، شهود ، حكم ، مالا يعيبه في نطاق الدليل ، تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض ،

أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورد من أقوال شاهد آخر . شرط ذلك ؟

اختلاف الشهود في بعض التفاصيل لا يؤثر في سلامة الحكم .

(٦) إثبات ، بوجه عام ، شهود ، محكمة الموضوع ، سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى ، حكم ، تسببه ، تسبب غير معيب ، نقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،

لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن

تطرح ما يخالفه من صور أخرى . شرط ذلك ؟

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مقاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟

(٧) إثبات «خبرة» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . حكم «تسببه» . تسبب غير

معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير .

(٨) إثبات «بوجه عام» . حكم «ما لا يعيبه» .

أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قادح في سلامته . مادام قد أسس الإدانة على اليقين .

(٩) جريمة «أركانها» . حكم «تسببه» . تسبب غير معيب» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها» .

آله الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز

اثارته أمام النقض .

١ - الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن

يدحض ماثبت بمحضر الجلسة من أن النيابة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال الشهود

الواردة بالتحقيقات والجلسة وأن المحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ، إلا بالطعن

بالتزوير ، وهو مالم يفعله ، فإنه لا يقبل منه ما يشير في هذا الخصوص .

٢ - إن المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات بعد أن قننت حق الدفاع الشرعي عن

النفس والمال ، جاءت المادة ٢٤٧ من ذات القانون ونصت على أنه « وليس لهذا

الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال

السلطة العمومية » وهو ما يعنى أن استطاعة الاستعانة بالسلطات العمومية لحماية الحق المهدد تحول دون إباحة فعل الدفاع ، ويتضح بذلك أن للدفاع الشرعى صفة احتياطية باعتباره لا محل له إلا عند عجز السلطات العمومية عن حماية الحق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن وأطرح فى منطق سائق دعواه - أنه كان فى حالة دفاع شرعى - وخلص إلى أن الثابت من أقوال الطاعن ووالده التى أوردها ، ومن ظروف الدعوى ، أنها كانت تسمح لهما بالتوجه إلى نقطة الشرطة المختصة واطارها بما علما به من توجه المجنى عليهما لاقامة القنطرة وأن الوقت والزمن يسمح بذلك دون اهدار لحقوقهما ، وكانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم فى مدوناته ترشح لما انتهى إليه فى هذا الشأن ، فإن ذلك ينطوى على انتفاء حالة الدفاع الشرعى بجميع صورته المبينة فى القانون ، وإذا كان من المقرر أن حق قاضى الدعوى فى تقدير ما إذا كان من استعمل القوة للدفاع عن المال فى امكانه أن يركن فى الوقت المناسب إلى رجال السلطة ، وفى تقدير ما إذا كان ممكنا له أن يمنع الاعتداء الواقع على المال بطريقة أخرى غير القوة - هو على حسب ما يؤخذ من نص المادتين ٢٤٦ ، ٢٤٧ من قانون العقوبات - مما يدخل فى سلطته المطلقة - لتعلقه بتحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، فيكفى لسلامة الحكم أن تبين المحكمة كيف كان صاحب المال فى مقدوره دفع الاعتداء بالالتجاء للسلطة لتصل من ذلك إلى القول بأن ارتكاب صاحب المال الجناية التى وقعت منه لم يكن له مبرر ، وهو ما لم يقصر الحكم فى بيانه وتقديره ، وإذا كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيه

بلا معقب متى كان استدلال الحكم سليماً ويؤدي إلى ما انتهى إليه ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الخصوص ، ويضحى كل ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن بصدد الدفاع الشرعى لامحل له .

٣ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية .

٤ - لما كان الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لإعلان الشاهد الذى يطلب المتهم سماع شهادته أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تشرب على المحكمة إذ هى أعرضت عن طلب سماع شاهد النفى - ضابط النقطة - الذى طلب سماعه بجلسه المحاكمة ولم تستجب إليه .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ، ذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ماتطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها .

٦ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال



الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صورة أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٧ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفضل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الخبير المقدم إليها ، وأن لمحكمة الموضوع سلطه الجزم بمالم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره .

٨ - من المقرر أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين .

٩ - لما كانت آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة وإذا نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابات كل من المجنى عليهما تحدث من عيار نارى خرطوش ، وعن تقرير فحص البندقية المضبوطة أنها خرطوش عيار ١٢ بماسورة واحده غير مششخنة ذات خزينة ثابتة وصالحة للاستعمال وسبق إطلاقها ، فمن ثم

فإن ما يسوقه الطاعن من مطاعن حول أقوال شهود الإثبات وصورة الواقعة والتقرير الطبي الشرعى وتقرير فحص السلاح لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة فى الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو من إطلاقاتها التى لا تجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( ١ ) ضرب المجنى عليهما .....  
و ..... بسلاح نارى ( بندقية خرطوش ) بأن قام باطلاق عيارين ناريين على المجنى عليه الأول فأصابه فى إبهام يده اليمنى وجانبه الأيسر مما أدى إلى إصابته على النحو المبين بالتقرير الطبي الشرعى والتى تخلف لديه من جرائهما عاهة مستديمة هى بتر السلامية الطرفية لأصبع إبهام اليد اليمنى وتقدر بنسبه ١٥ ٪ بينما قام باطلاق عيارين ناريين آخرين على المجنى عليه الثانى فأصابه فى ساعده الأيسر أدى إلى إصابته على النحو المبين بالتقرير الطبي الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى بتر الساعد الأيسر أسفل المرفق وتقدر العاهة بنسبة ٦٠ ٪ وهو ما يقلل من كفاءة المصابين على العمل ( ٢ ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن ( بندقية خرطوش ) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأحاله إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وادعى المجنى عليهما مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت لكل منهما ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة

١/٢٤٠ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم (٢) الملحق مع أعمال المادتين ١٧،٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمصادرة السلاح المضبوط عما أسند إليه وبإلزامه بأن يؤدي لكل من المدعين بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمتى إحداث عاهة وإحراز سلاح نارى بدون ترخيص قد ران عليه البطلان وشابة القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد ، ذلك بأن أثبت على خلاف الحقيقة والواقع موافقة الدفاع على تلاوة أقوال الشهود رغم اصراره على سماعهم ، واطرح ما أثاره المدافعون عن الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، ورد على ذلك بما لا يصلح رداً ودون تحقيق ما ساقه من أدلة تؤيد هذا الدفاع ، ولم يستظهر ظروف الدعوى ووقائعها التى ترشح لما خلص إليه من إمكان لجوء الطاعن ووالده إلى السلطات العامة ، وأغفل طلبه سماع شهادة رئيس نقطة الشرطة ، هذا إلى أن الحكم لم يورد أقوال الرائد ..... وأحال بشأنها إلى أقوال المجنى عليهما رغم اختلاف أقواله عنهما حيث لم يذكر أن الأرض مكان الحادث ملك المذكورين ، كما اعتنق الحكم صورة للحادث غير صورته الحقيقية التى تفصح عن

إصابة المجنى عليهما إنما حدثت من أسلحة المتجهرين وأن البين من أقوال المجنى عليهما أن الطاعن لم يحدث إصابة أيهما على خلاف ما حصلتة الحكم ، وأخيرا عول الحكم على تقرير فحص السلاح رغم أنه لم يحدد تاريخ الإطلاق وعدد طلقات خزينة البندقية وأخذ بالتقرير الطبى الشرعى حال أنه خلا من أن إصابات المجنى عليهما تحدثت من البندقية المضبوطة وتاريخ حدوثها ونوع السلاح المستخدم أو عياره وقطعت المحكمة فى ذلك جميعة على غير سند ، كل هذا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى وتقرير فحص السلاح المضبوط ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يدحض ماثبت بمحضر الجلسة من أن النيابة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال الشهود والواردة بالتحقيقات والجلسة وأن المحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ، إلا بالطعن بالتزوير ، وهو مالم يفعله ، فإنه لا يقبل منه ماثيره فى هذا الخصوص لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات بعد أن قننت حق الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، جاءت المادة ٢٤٧ من ذات القانون ونصت على أنه « وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب إلى الاحتماء برجال



السلطة العمومية « وهو ما يعنى أن استطاعه الاستعانة بالسلطات العمومية لحماية الحق المهدد تحول دون إباحة فعل الدفاع ، ويتضح بذلك أن للدفاع الشرعى صفة احتياطيه باعتباره لامحل له إلا عند عجز السلطات العمومية عن حماية الحق ، وإذا كان المحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن وأطرح فى منطق سائق دعواه - أنه كان فى حالة دفاع شرعى - وخلص إلى أن الثابت من أقوال الطاعن ووالده التى أوردها ، ومن ظروف الدعوى ، أنها كانت تسمح لهما بالتوجه إلى نقطة الشرطة المختصة وإخطارها بما علما به من توجه المجنى عليهما لإقامة القنطرة وأن الوقت والزمن يسمح بذلك دون إهدار لحقوقها ، وكانت وقائع الدعوى كما أوردها المحكم فى مدوناته ترشح لما انتهى إليه فى هذا الشأن ، فإن ذلك ينطوى على انتفاء حالة الدفاع الشرعى بجميع صورته المبينة فى القانون ، وإذا كان من المقرر أن حق قاضى الدعوى فى تقدير ما إذا كان من استعمل القوة للدفاع عن المال فى إمكانه أن يركن فى الوقت المناسب إلى رجال السلطة ، وفى تقدير ما إذا كان ممكنا له أن يمنع الاعتداء الواقع على المال بطريقة أخرى غير القوة - هو على حسب ما يؤخذ من نص المادتين ٢٤٦ ، ٢٤٧ من قانون العقوبات - مما يدخل فى سلطته المطلقة - لتعلقه بتحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، فيكفى لسلامة الحكم أن تبين المحكمة كيف كان صاحب المال فى مقدوره دفع الاعتداء بالالتجاء للسلطة لتصل من ذلك إلى القول بأن ارتكاب صاحب المال للجناية التى وقعت منه لم يكن له مبرر ، وهو ما لم يقصر

الحكم فى تبيانہ أو تقديرہ ، وإذ كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الموضوع وحدها الفصل فيه بلا معقب متى كان استدلال الحكم سليماً ويؤدى إلى ما انتهى إليه ، كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة فى هذا الخصوص ، ويضعى كل ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن بصدد الدفاع الشرعى لامحل له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافعين عن الطاعن قد أختتم كل منهم مرافعته بطلب الحكم ببراءته مما أسند إليه دون التمسك بسماع شهود أو اجراء معاينة أو أى من طلبات التحقيق التى أثارها فى طعنه ، فلا على المحكمة إن هى التفتت عنها ، لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ، ومع ذلك فقد عرض الحكم لطلب الطاعن سماع شهود الواقعة وإجراء المعاينة، تدليلاً على حقه فى الدفاع الشرعى، واطرحه سائغاً ، فإن منعه فى هذا الصدد لا يكون سديداً ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لإعلان الشاهد الذى يطلب المتهم سماع شهادته أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إذ هى أعرضت عن طلب سماع شاهد النفى - ضابط

النقطة - الذى طلب سماعه بجلسة المحاكمة ولم تستجب إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمه الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ماتمثن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وإذا كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أقوال الرائد ..... التى أحال الحكم فى شأنها إلى أقوال المجنى عليهما - تتفق فى جملتها وجوهرها مع ما حصله الحكم من أقوالهما وإن ادعى الطاعن باختلافها فى غير ذلك ، فإن نعيه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى فى تدليل سائغ لاقصور فيه إلى أن الطاعن على سبيل الاستقلال والانفراد أطلق أعيرة نارية على المجنى عليهما من بندقية خرطوش يحملها فأحدث بهما الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف عن بعضها عاهة مستديمة بكل منهما ، وذلك أخذاً بشهادة الشهود والتى اطمأن إليها وما خلص إليه التقرير الطبى الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمه الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه

اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلة لتقرير الخبر المقدم إليها ، وأن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بمالم يجزم به الخبر في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين ، والبين من مدونات الحكم أنه انتهى إلى بناء الإدانة على يقين ثبت لاعلى افتراض لم يصح ، وكانت آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة وإذا نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابات كل من المجنى عليهما تحدث من عيار نارى خرطوش ، وعن تقرير فحص البندقية المضبوطة أنها خرطوش عيار ١٢ بماسورة واحده غير مششخنة ذات خزينة ثابتة وصالحة للاستعمال وسبق إطلاقها ، فمن ثم



فإن ما يسوقه الطاعن من مطاعن حول أقوال شهود الإثبات وصورة الواقعة والتقرير الطبي الشرعى وتقرير فحص السلاح لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة فى الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو من اطلاقاتها التى لا تجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

\*\*\*\*\*

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان وسلاح عطية

نائبى رئيس المحكمة وانور جبرى وبدر الدين السيد .



## الطعن رقم ١٣٨١٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إعلان . إجراءات . إجراءات المحاكمة ، . دفاع ، الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه . يسقط حقه فى التمسك بوجوب إعلانه .

التقرير بالمعارضه من وكيل المتهم كفايته لاعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . المادة

٤٠٠ إجراءات .

(٢) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . حكم ، تسببيه . تسبب معيب ،

محكمة النقض ، سلطتها ، . نقض ، أسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا بنى على خطأ فى تطبيق

القانون . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضه . جزاؤه . اعتبار المعارض كأن لم

تكن . حضور هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع ولو تخلف بعد ذلك . علة ذلك وأساسه ؟

ثبوت أن الطاعن حضر الجلسة الأولى للمعارضة ثم تخلف بعد ذلك . القضاء باعتبار المعارضة كأن

لم تكن . خطأ فى القانون .

١ - من المقرر أن حضور الطاعن الجلسة التي حددت لنظر معارضته وتمكينه من الإدلاء بدفاعه كما ملا يسقط حقه في التمسك بوجوب إعلانه ، هذا فضلا عن أن المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - المعمول به في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٨١ - والذي تم التقرير بالمعارضة في ظل سريان أحكامه - قد اكتفت بحصول إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته بمجرد التقرير من وكيله .

٢ - لما كانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر موضوع الدعوى وتحكم فيه ، ولو كان قد تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى ، ذلك بأن المادة ٤٠١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ رتبت الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة ثم تأجلت القضية إلى جلسة

أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح دسوق قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وبتغريمه مبلغ عشرة آلاف جنيه والإزالة . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - مأمورية دسوق الاستئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى فى معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يحط علما - عند



التقرير بالمعارضة - باليوم المحدد لنظرها رغم أن التقرير بها تم بوكيله مما كان يستوجب إعلانه إعلانا قانونيا صحيحا بتاريخ الجلسة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومحاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة إقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة فعارض وقضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف ، وقضت محكمة ثانية درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد ، فعارض وتحدد لنظر المعارضة جلسة ..... ، وفي هذه الجلسة حضر الطاعن وتأجل نظر الدعوى لجلسة ..... وبها قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك وكان حضور الطاعن الجلسة التي حددت لنظر معارضته وتمكينه من الإدلاء بدفاعه كما ملا يسقط حقه في التمسك بوجوب إعلانه ، هذا فضلا عن أن المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - المعمول به في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٨١ - والذي تم التقرير بالمعارضة في ظل سريان أحكامه - قد اكتفت بحصول إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته بمجرد التقرير من وكيله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا

عند تخلف المعارض عن الحضور فى أول جلسة تحدد للفصل فى معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر موضوع الدعوى وتحكم فيه ، ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة الأخرى ، ذلك بأن المادة ١/٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ رتبت الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التى أدانته غيابيا بعكس المعارض الذى حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة ثم تأجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب و امين

عبد العليم و مصطفى الشناوى وتحتى حجاب .



## الطعن رقم ١٤١٢٤ لسنة ٥٩ القضائية

١ - حكم د بياناته ، بيانات حكم الإدانة ، .

حكم الإدانة . بياناته . المادة ٣١٠ إجراءات .

٢ - صيد ، آلات رفع مياه ، حكم د تسببيه ، تسبيب معيب ، . نقض د أسباب الطعن ، ما يقبل منها ،

صيد الأسماك وفق المادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ . حدوده ؟

التأثيم طبقا لهذه المادة . مناطه : أن يتم الصيد بطريقة من الطرق الممنوعة التى حددتها تلك المادة

تأثيم حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغير تصريح . مقصور على حيازتها واستعمالها داخل

شواطئ البحيرات التى حددها القانون .

مثال لتسبيب معيب لحكم الإدانة فى جريمة صيد بطريقة ممنوعة وحيازة آلة رفع مياه بغير ترخيص .

١ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل

كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة

والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً .

٢ - لما كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص - فى المادة ١٣ منه على أنه : « لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للأحياء المائية أو المفرقات كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو الحوض أو اللبش والزلايق أو أى نوع من السدود والتحايط ، كما لا يجوز حيازة أو استعمال آلات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الأراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية » ومؤدى ذلك أن التائيم ينصب على الصيد بطريقة من الطرق الممنوعة التى حددتها المادة السالفة الذكر وأن تائيم حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغير التصريح المشار إليه مقصور على حيازتها واستعمالها فى داخل أو على شواطئ البحيرات والتى حددها هذا القانون فى المادة الأولى منه ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله « حيث ان الواقعة حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق تتحصل فيما أثبتته محرر المحضر من أنه علم من مرشد سرى أن المتهم يقوم بصيد الاسماك بطريق الحوشه فتوجه إليه وقام بضبط المتهم وهو يقوم بالصيد ويسأله قرر أن الحوشة والماكينة ملك لآخر ، واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبت



بمحضر ضبط الواقعة ثبوتا كافيا تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم المنسوبة إليه ولم يدفعها بدفاع مقبول فمن ثم يتعين عقابة بمواد الاتهام إعمالا لنص المادة ٣٠٤ / ٢ أج « دون أن يبين طريقة الصيد الممنوعة ومكان الحوشة التي ضبطت بها آلة الضخ وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا القصور .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) قام بالصيد في المياه الإقليمية بطريقة ممنوعة (٢) حاز آلة رفع مياه داخل بحيرة المنزلة بطريقة ممنوعة وطلبت . عقابه بالمادتين ١٣ ، ٥٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح المطرية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر عن كل تهمة وكفالة ٣٠ جنيه وتغريمه خمسمائه جنيه ومصادرة الآلة المضبوطة . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه والإيقاف بالنسبة لعقوبة الحبس فطعن الاستاذ / ..... عن الاستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة آلة لرفع المياه داخل إحدى البحيرات بغير ترخيص من

الجهة المختصة قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه حرر على نموذج مطبوع خاليا من الأسباب التى بنى عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .

وكان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص - فى المادة ١٣ منه على أنه : لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للإحياء المائية أو المفرقات كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو الحوض أو اللبش الزلايق أو أى نوع من السدود والتحاويط ، كما لا يجوز حيازة أو استعمال آلات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الاراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية» ومؤدى ذلك أن التأثيم ينصب على الصيد بطريقة من الطرق الممنوعة التى حددتها المادة السالفة الذكر وأن تأثيم حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغير التصريح المشار إليه مقصور على حيازتها واستعمالها فى داخل أو على شواطئ البحيرات والتى حددها هذا القانون فى المادة الأولى منه ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى قوله « حيث ان الواقعة

حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق تتحصل فيما أثبتته محرر المحضر من أنه علم من مرشد سري أن المتهم يقوم بصيد الأسماك بطريق الخوشة فتوجه إليه وقام بضبط المتهم وهو يقوم بالصيد ويسأله قرر أن الخوشة والماكينة ملك لآخر ، واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبت بمحضر ضبط الواقعة ثبوتا كافيا تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم المنسوبة إليه ولم يدفعها بدفاع مقبول فمن ثم يتعين عقابة بمواد الاتهام إعمالا لنص المادة ٣٠٤ / ٢ أج» دون أن يبين طريقة الصيد الممنوعة ومكان الخوشة التي ضبطت بها آلة الضخ وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجوه الأخرى من الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد وحسين

الشافعى نائبى رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى ومحمد عادل الشوربجى .



## الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) رشوة . جريمة ، أركانها ، . موظفون عموميون . محكمة الموضوع ، سلطتها ،

عدم قيام جريمة عرض الرشوة . إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل فى اختصاص الموظف العام ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه .

القول بتوافر الاختصاص بالعمل الذى عرضت الرشوة من أجل القيام به أو عدم توافره . موضوعى .

(٢) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . اثبات بوجه عام ، . حكم ، تسببه . تسبب غير

معييب ، .

كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة كى تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟

(٣) اثبات بوجه عام ، . حكم ، بيانات حكم البراءة ، . مالا يعيبه فى نطاق الدليل ، .

كون إحدى دعائم حكم البراءة معيبة . لا يقدح فى سلامته متى كان قد أقيم على دعامة أخرى

تحملة .

مثال .



« (٤) رشوة . نقض « حالات الطعن » الخطأ في القانون ، « الحكم في الطعن » . محكمة النقض « سلطتها ،

القضاء بمصادرة المبلغ المضبوط رغم تبرئة المطعون ضده من جريمة عرض الرشوة على موظف عام .

خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه .

١ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً

من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع

عنه لا يدخل في اختصاص الموظف العام ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه ،

وكان القول بتوافر الاختصاص بالعمل الذي عرضت الرشوة من أجل القيام به أو عدم

توافره هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب

مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع

في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة مادام حكمها يشتمل على ما

يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها

عن بصر بصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة

في صحة عناصر الاتهام ، وكانت المحكمة ، قد خلصت إلى ارتيابها في أقوال

شاهدي الإثبات وعدم الاطمئنان إليها ورجحت دفاع المتهم وهو ما يدخل في سلطتها

بغير معقب عليها فان ما تشير الطاعنه في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى

جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض .

٣ - لما كان لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة فان ماثيره الطاعنه نعيًا على الحكم اطراحه أقوال شاهدهى الإثبات استنادا إلى أنه لا يتصور أن يترك المجتمعون من أعضاء مجلس الدفاع أوراقا ذات قيمة تكون مطمعا للصحفى المتهم يعرض من أجلها الرشوة رغم ما قرره المطعون ضده بتحقيقات النيابة من أنه سعى للحصول على أية أوراق حتى ولو كانت تحمل خطوطاً أو رسومات غير مفهومة لأن ذلك - بفرض صحته - غير منتج لأن الدعامة الأخرى التى أوردها الحكم متمثلة فيما انتهى إليه صائبا من عدم اختصاص المجنى عليه - العريف ... بالعمل الذى عرضت الرشوة من أجل القيام به والذي لا تقوم الجريمة إلا بتوافره تكفى وحدها لحمل قضائه .

٤ - لما كانت المحكمة قد قضت ببراءة المطعون ضده من جريمة عرض الرشوة على موظف عام ومع ذلك قضت بمصادرة المبلغ المضبوط فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحة بالغاء ما قضى به من مصادرة المبلغ المضبوط .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن سلم ..... العريف بشرطه حرس الوزراء والمعين للخدمة بالجامعة العربية مبلغ خمسة جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل تسليمه بعض الأوراق المتخلفة من الاجتماعات السرية لمجلس الدفاع العربى

ولكن الموظف العمومى لم يقبل الرشوة منه . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المبلغ المضبوط .

فطعنت النيابة العامة فى هذه الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة عرض الرشوة قد شابه القصور والتناقض فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه استند فى قضائه إلى القول بعدم اختصاص المجنى عليه بالعمل الذى عرضت الرشوة من أجل القيام به ، رغم مخالفة ذلك لما تقتضيه أعمال وظيفته من المحافظة على أسرار الاجتماع ، وأطرح الدليل المستمد من أقوال شاعدى الإثبات بقالة أنه من غير المتصور أن يترك المجتمعون من أعضاء مجلس الدفاع العربى أوراقا ذات قيمة يمكن أن تكون مطمعا لصحفى دون أن يبين سنده فى ذلك ، ودون أن يفتن إلى ما قرره المطعون ضده من أنه سعى إلى الحصول على أية أوراق تصلح لإجراء تحقيق صحفى حتى ولو كانت تحمل خطوطا أو رسومات غير مفهومة هذا إلى أن الحكم مع قضائه بالبراءة قد قضى بمصادرة المبلغ المضبوط الذى لم ينكر المطعون ضده ملكيته ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أنه لا جريمة فى الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل فى اختصاص الموظف العام ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه ، وكان القول بتوافر الاختصاص بالعمل الذى عرضت الرشوة من أجل القيام به أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . ولا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها مادام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه ، وما يطمئن إليه طالما أنه أقام قضاءه على أسباب تحمله لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صرح « بأن الثابت من الأوراق أن العريف ..... يعمل بحراسة الوزراء ومعين للحراسة بالجامعة العربية يوم الحادث وليس من اختصاصه جمع الأوراق من قاعة الاجتماعات بمجلس الدفاع العربى ولا تطمئن المحكمة إلى ماردده الشاهد الثانى من أنه يكلف العريف المذكور أحيانا بهذا العمل ذلك أن المحكمة تستشعر أن هذا القول كان يهدف اضعاف اختصاص لا وجود له لذلك العريف » وكان ما أورده الحكم تدليلاً على عدم اختصاص العريف ..... بجمع الأوراق المتخلفة عن الاجتماع سائغاً ويتلاءم مع ما حصله الحكم من أقوال ذلك العريف من أنه معين للحراسة خارج قاعة الاجتماعات وإذ رتب الحكم على ذلك انتفاء الجريمة المسندة إلى المطعون ضده وقضى ببراءته منها فإنه يكون قد



أصاب صحيح القانون خاصة وأن الطاعنه لم تشر فى أسباب طعنها أن العريف ..... قد زعم لنفسه الأختصاص بالعمل الذى عرضت الرشوة من أجل القيام به كما خلت مدونات المحكم مما يفيد توافر هذه الزعم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى بالبراءة مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاتهام ، وكانت المحكمة ، قد خلصت إلى ارتيابها فى أقوال شاهدى الإثبات وعدم الاطمئنان إليها ورجحت دفاع المتهم وهو ما يدخل فى سلطتها بغير معقب عليها فان ما تشير الطاعنة فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى لا يشار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة فان ما تشير الطاعنه نعيًا على الحكم اطراحه أقوال شاهدى الإثبات استنادا إلى أنه لا يتصور أن يترك المجتمعون من أعضاء مجلس الدفاع أوراقا ذات قيمة تكون مطمعا للصحفى المتهم يعرض من أجلها الرشوة رغم ما قرره المطعون ضده بتحقيقات النيابة من أنه سعى للحصول على أية أوراق حتى ولو كانت تحمل خطوطا أو رسومات غير مفهومة لأن ذلك - بفرض صحته - غير منتج لأن الدعاية الأخرى التى أوردها الحكم متمثلة

فيما انتهى إليه صائبا من عدم اختصاص المجنى عليه - العريف ... بالعمل الذي عرضت الرشوة من أجل القيام به والذي لا تقوم الجريمة إلا بتوافره تكفى وحدها .  
لحمل قضائه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قضت ببراءة المطعون ضده من جريمة عرض الرشوة على موظف عام ومع ذلك قضت بمصادرة المبلغ المضبوط فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه  
بالغاء ما قضى به من مصادرة المبلغ المضبوط .

=====

٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد واحمد

عبد الرحمن نائبى رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرقاعى ومحمد عادل الشوربجى

١٥٩

## الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، إثبات ، شهود ، حكم ، تسبيبه ، تسبيب معيب ، .

العبارة فى الأحكام بما تجر به المحكمة من تحقيقات بالجلسة .

(٢) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، حكم ، تسبيبه ، تسبيب

معيب ، .

حق المتهم فى إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا .

(٣) دفاع ، الإخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، .

الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسه المرافعة أو بديل عنه إن

لم يكن قد أبدى . للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع . وأن يضمنها ما يعن له من طلبات

التحقيق المنتجة فى الدعوى إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى .

(٤) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، محكمة استئنافية ، حكم ، تسبيبه ، تسبيب معيب ، دفاع

، الإخلال بحق الدفاع ، ما يوفره ، إثبات ، شهود ، .

حق المحكمة الاستئنافية فى أن لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاتها

مقتضيات حق الدفاع .

المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . وجوب أن تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والإلمام بها .

١ - الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة .

٢ - من المقرر أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا .

٣ - من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتممة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

٤ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية في الأصل لا تجري تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق إذ أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الذي تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص في إجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل عقاراً في حيازة أخرى هي ..... ولم يخرج منه بناء على تكليف ممن لها الحق في ذلك بقصد منع حيازتها . وطلبت عقابة بالمادتين ٣٧٣ ، ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات . وادعت ..... مدنيا



قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح المنتزة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مبلغ مائتي جنية وتأيد قرار السيد قاضى الحيازة وبإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة دخول عقار فى حيازة آخر ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك قد شابه قصور فى التسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن المكتوب فى مذكرتيه المقدمتين إلى محكمتى أول وثانى درجة قام على أنه اشترى المنزل بما فيه الوحدة السكنية موضوع النزاع من وكيل الملاك الأستاذ ..... المحامى وأن الأخير سلمه الوحدة خالية من المستأجرين وقد طلب الطاعن من المحكمة سماع شهادته إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم تعن بتمحيص دفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محامى الطاعن قدم مذكرتين إلى محكمتى أول وثانى درجة أشار فيهما إلى دفاعه الموضع بوجه الطعن ، فان هذا الدفاع يعد هاماً لتعلقه بتحقيق الدعوى

لإظهار الحقيقة فيها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحى عناصره ، أما وقد أمسكت عنه فان حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع ولا يقدح فى ذلك أن محاضر جلسات المحاكمة قد خلت من تمسك الطاعن بطلب سماع شهادة وكيل الملاك مادام الثابت أن الطاعن لم يبد دفاعاً بالجلسة بعد أن صرحت له المحكمة بدرجتها بتقديم مذكرات ، ومن المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها كما لا يغير من الأمر أن المحكمة الاستئنافية فى الأصل لا تجرى تحقيقاً وتحكم على مقتضى الأوراق إذ أن حقها فى ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الذى تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص فى إجراءات التحقيق ثم تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد أغفلت طلب الطاعن تحقيق الدعوى بسماع شهادة وكيل الملاك الأستاذ ..... المحامى ولم تلق بالآ إلى دفاعه ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتمحيصه وهو دفاع جوهري لو صح لتغير معه وجه الرأى فى الدعوى فان حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفي عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد واحمد

عبد الرحمن وحسين الشافعي نواب رئيس المحكمة وانس عمارة .



### الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، . إثبات «بوجه

عام، .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها من صور.

مادام استخلاصها سائغا .

(٢) سرقة «باكراه، . دفع «الدفع ببطالان القبض، . حكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب، . نقض

«أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض . ينحصر معه الإلتزام بالرد على الدفع ببطالته .

(٣) دفاع «الإخلال بحق الدفاع، . ما لا يوفره، . حكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب، . إثبات «بوجه

عام، . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به .

(٤) حكم «تسبيبه . تسبيب غير معيب، . إثبات . استدالات .

للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من

أدلة . لها تجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .

(٥) إثبات «شهود، . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل، . حكم «تسبيبه . تسبيب غير

معيب، . نقض «أسباب الطعن . ما لا يقبل منها، .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟

تناقض الشهود فى أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها . بما لا تناقض فيه .  
حق المحكمة فى الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر . متى رأت أنها صدرت منه حقيقة وأنها تمثل واقع الدعوى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يقبل التصدى له أمام النقض .

(٦) إثبات «بوجه عام» ، «شهود» ، «حكم» ، «تسبيبه» ، «تسبيب غير معيب» ،

تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها . ما دامت قد إطمأنت إليها .

(٧) إثبات «شهود» ، «محكمة الموضوع» ، «سلطتها فى تقدير الدليل» ، «حكم» ، «تسبيبه» ، «تسبيب غير

معيب» ، «نقض» ، «أسباب الطعن» ، «ما لا يقبل منها» ،

تناقض المجنى عليها فى أقوالها . لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه .

اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٨) دفع «الدفع بتلفيق التهمة» ، «حكم» ، «تسبيبه» ، «تسبيب غير معيب» ، «إثبات «بوجه عام» ، «نقض» ، «أسباب الطعن» ، «ما لا يقبل منها» ،

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستوجب رداً صريحاً .

(٩) محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» ، «إثبات «بوجه عام» ، «دفاع» ، «الإخلال بحق الدفاع» ،

«ما لا يوفره» ، «حكم» ، «تسبيبه» ، «تسبيب غير معيب» ،

عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها .

(١٠) «هتك عرض» ، «حكم» ، «تسبيبه» ، «تسبيب غير معيب» ، «محضر الجلسة» ، «دفاع» ، «الإخلال بحق

الدفاع» ، «ما لا يوفره» ،

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .

مثال فى شأن طلب بحث فصائل الحيوانات المنوية فى جريمة هتك عرض .



////////////////////////////////////

٤ (١١) نقض «أسباب الطعن» . تحديد ها ، «ما لا يقبل منها» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره ، . وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً .

(١٢) إثبات «شهود» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» . تسبب غير معيب ، . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها ، .

حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . ما دامت لا تحرف الشهادة عن موضعها .

(١٣) إجراءات «إجراءات التحقيق» . دفاع «الإخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره ، . إثبات «بوجه عام» ، «خبرة» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها ، .

النمى على تصرف النيابة بعدم إرسال الكوب الذى وضع به المخدر إلى المعامل الكيماوية لفحصه . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سبباً للطعن .

(١٤) فاعل أصلي . سرقة «بإكراه» . هتك عرض . إشتراك . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها ، .

المساهمة بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . كفايته لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً .  
مثال .

(١٥) إثبات «خبرة» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها ، .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها . موضوعي .

(١٦) دفع «الدفع بنفى التهمة» . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها ، .

الدفع بنفى التهمة . غير جوهري . أثر ذلك ؟

(١٧) إثبات «بوجه عام» . حكم «تسبيبه» . تسبب غير معيب ، . محكمة الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها ، .

عدم إلزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفالها لبعض الوقائع . مفاده : إطراحها لها .

(١٨) حكم «بياناته، «بيانات الديباجة، «مالا يعيبه في نطاق التدليل، «نقض «أسباب الطعن . مالا

يقبل منها .

الخطأ في بيان طلبات النيابة بديباجة الحكم . لا يعيبه . علة ذلك ؟

(١٩) محكمة الموضوع «حقها في تعديل وصف التهمة، «نيابة عامة . وصف التهمة . الواقعة انثى

بغير رضاها . هتك عرض . دفاع «الإخلال بحق الدفاع . مالا يؤثره .

عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، حقها

في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

مثال في تعديل وصف التهمة من الاشتراك في الواقعة انثى بغير رضاها إلى الاشتراك في هتك

عرض أنثى بالقوة .

(٢٠) ارتباط . عقوبة «عقوبة الجرائم المرتبطة، «حكم «تسببه . تسبب غير معيب، «نقض

«أسباب الطعن . مالا يقبل منها .

بيان الحكم أن الجريمتين اللتين ارتكبتها الطاعنة وقعتا لغرض واحد . ومعاقبتها بالعقوبة المقررة

لأشدهما عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته إغفاله ذكر الجريمة الأشد .

(٢١) سرقة «باكراه، «عقوبة «تطبيقها، «حكم «تسببه . تسبب غير معيب، «نقض «أسباب

الطعن . مالا يقبل منها .

لا محل لما تشير الطاعنة بصدد تطبيق المادة ١/٣١٥ عقوبات الخاصة بالسرقات في الطرق العامة

أو في إحدى وسائل النقل مع التعدد وحمل السلاح . ما دام الحكم قد أنزل على الواقعة حكم القانون

الصحيح وعاقبها بالمادة ١/٣١٤ عقوبات .

١ - من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه فيما أورده من بيان للواقعة - لم يشر إلى حدوث قبض على الطاعنة وبنى قضاءه على ما إطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على الدفع ببطلان القبض ومن ثم يكون منعى الطاعنة في هذا الصدد غير سديد .

٣ - لما كان الحكم قد أ طرح استجواب الطاعنة واعترافها بمحضر جمع الاستدلالات ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وبنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت الأخرى التي قام عليها فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على أى دفاع يتصل بهذا الاعتراف ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض فضلاً عن أن الحكم رد على الدفع ببطلان اعتراف الطاعنة بمحضر جمع الاستدلالات بما يسوغ به الرد .

٤ - من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئها فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ماعداه فإن ما تنعاه

الطاعنة فى صدد ما أخذ به الحكم من تحريات الشرطة بالنسبة لها وما أطرحت من تحريات الشرطة بالنسبة لمتهمة أخرى قضى ببراءتها يكون غير سديد .

٥ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشهود فى أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، كما أنه من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى على الصورة التى استقرت فى وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها وقد خلا حكمها من التناقض الذى يبطله ومن ثم فإن منازعة الطاعنة فى القوة التدليلية لشهادة الشاهد السماعية على النحو الذى ذهبت إليه فى تقرير أسباب طعنها لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد إطمأنت إليها .

٧ - لما كان التناقض فى أقوال المجنى عليها - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالها استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة . لما كان ذلك . وكان اطمئنان المحكمة إلى أقوال



المجنى عليها يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن يكون في غير محله .

٨ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد .

٩ - لما كان الحكم قد استند في إثبات التهمتين في حق الطاعنة الى أقوال المجنى عليها وشهود الإثبات وإقرار المتهم ..... وما جاء بتحريات الشرطة وتقريرى المعمل الجنائى والطب الشرعى ولم يعول فى ذلك على ما تضمنه محضر المعاينة الذى لم يشر إليه فى مدوناته فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير قويم .

١٠ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - أنه وإن استند فيما استند إليه إلى وجود آثار منوية بملابس المجنى عليها وعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها غير أنه لم يتخذ منها دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام قبل الطاعنة ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة أو المدافع عنها لم يشر شيئاً بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية فلا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة فضت حرز الدعوى واطلعت على محتوياته في مواجهة النيابة والدفاع بالجلسة - وهو ما لا تمارى فيه الطاعنة - وكانت الطاعنة لا تدعى أنها طلبت من المحكمة إثبات بيان الأختام التي قامت بفضها ومحتويات هذا الحرز وأن المحكمة منعتها من ذلك فإنه لا

يكون لها النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم تطلبه منها ولم ترهى من جانبها حاجة لإجرائه .

١١ - من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدى له إيراداً ورداً ، وكانت الطاعنة لم تكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين إقرار المتهم الأول وأقوال الرائد ..... بل ساقط قولها مرسلاً مجهلاً فإن منعها فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً .

١٢ - من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهى فى ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . وكان البين من المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ما أورده الحكم مستمداً من أقوال المجنى عليها له سنده الصحيح من الأوراق ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج بها عن مؤداها من أن المخدر وضع فى كوب به العصير فإن معنى الطاعنة على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

١٣ - إن ما تنعاه الطاعنة على تصرف النيابة من عدم إرسال الكوب الذى وضع به المخدر إلى المعامل الكيماوية لفحصه لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة - لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم .

١٤ - من المقرر أنه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها وكان البين من الحكم المطعون فيه

أنه أثبت في حق الطاعنة أنها ساهمت في جرمي السرقة بإكراه والاشتراك في هتك عرض أنثى بالقوة اللتين دانها بهما وذلك بأن وضعت المخدر للمجنى عليها في كوب عصير الفاكهة فغابت عن الوعي وقامت الطاعنة والمحكوم عليهما الآخرين بالاستيلاء على المسروقات بعد أن قام زميلاها بهتك عرض المجنى عليها فإن ذلك ما يكفي لاعتبار الطاعنة فاعلاً أصلياً في ارتكاب جريمة السرقة بإكراه وشريكاً في ارتكاب جريمة هتك العرض بما يضحى منعها في هذا الخصوص غير سديد .

١٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

١٦ - من المقرر أن الدفع بنفي التهمة ليس من الدفع الجوهري التي يتعين على الحكم أن يرد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١٧ - من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما تنعاه الطاعنة على الحكم لإغفاله الوقائع

التي أشارت إليها بأسباب طعنها وهي من بعد وقائع ثانوية تريد الطاعنة لها معني لم تسايرها فيه المحكمة فأطرحتها .

١٨ - إن خطأ الحكم في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته لا يعيبه لأنه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم ومن ثم فإن معنى الطاعنة في هذا الصدد من عدم إثبات التهمة الثانية التي كانت موجهة إليها أصلاً في ديباجة الحكم يكون غير قويم .

١٩ - لما كان الثابت من مدونات الحكم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنة بتهمتي السرقة بإكراه والإشتراك في واقعة أنثى بغير رضاها فعدلت المحكمة وصف التهمة الثانية إلى الاشتراك في هتك عرض أنثى بالقوة وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه عليها وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعنة به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد دلالة الاتصال الجنسي الذي يتوافر به الركن المادي لجريمة واقعة أنثى بغير رضاها دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية جديدة أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعنة مرتكبة لجريمة الاشتراك في هتك عرض أنثى بالقوة لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى للطاعنة حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع .



٢٠ - لما كان الحكم قد بين الجريمتين اللتين ارتكبتهما الطاعنة والمستوجبتين لعقابها وأنها ارتكبتا لغرض واحد بما يوجب الحكم عليها بعقوبة واحدة هي المقررة لأشدهما، وكان الحكم قد قضى على الطاعنة بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد ومن ثم يكون منعى الطاعنة في هذا الصدد غير سديد .

٢١ - لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنة وضعت أقراصاً مخدرة في عصير الفاكهة الذي قدمته للمجنى عليها أثناء وجودها بمسكنها ولما تناولت الأخيرة العصير غابت عن الوعي وقامت الطاعنة والمتهمين الآخرين بالاستيلاء على المسروقات بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بإكراه التي دان الطاعنة بها ثم خلص إلى معاقبتها بالمادة ٣١٤ / ١ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح ولا محل لما تثيره الطاعنة في صدد تطبيق المادة ٣١٥ / ١ من قانون العقوبات إذ أنها خاصة بالسرقات التي ترتكب في الطرق العامة أو في إحدى وسائل النقل العامة مع التعدد وحمل السلاح ومن ثم يكون منعى الطاعنة في هذا الخصوص على غير سند .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أولاً : سرقت وأخرون سبق الحكم عليهم - الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها ..... بطريق الإكراه الواقع عليها بأن دست لها مادة مخدرة في مشروب قدمته لها وما أن

تناولته حتى غابت عن الوعي فشلت بذلك مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من اتمام السرقة ثانيا : إشتراكك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الآخرين فى ارتكاب جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها بأن حرضتهما واتفقت معهما على ارتكابها وساعدتهما فى ذلك بأن دست للمجنى عليها المادة المخدرة فى المشروب الذى قدمته لها فغابت عن الوعي فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتها إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٢٦٨ / ١ ، ٣١٤ / ١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات باعتبار أن ما نسب إليها هو جريمة السرقة باكراه والاشتراك فى هتك عرض أنشئ بالقوة .

فطعن كل من المحكوم عليها والأستاذ / ..... المحامى نيابة عنها فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمتى السرقة باكراه والاشتراك فى هتك عرض أنشئ بالقوة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والتناقض والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون ذلك أن الحكم صور الواقعة على نحو لا يعين على إمكان ارتكابها وفق ذلك

التصوير ، هذا إلى أن المدافع عن الطاعنة دفع ببطلان القبض عليها لحصوله بغير إذن من النيابة العامة ولعدم توافر حالة التلبس إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع، كما أن الحكم عول في إدانة الطاعنة على اعترافها بحضور جمع الاستدلالات ورد بما لا يصلح على الدفع ببطلان ذلك الاعتراف لصدوره وليد استجواب باطل واثراً إكراه مادي وأدبي من رجال الشرطة ، وعول على تحريات المباحث دون أن يورد مضمونها ثم عاد فأهدر تلك التحريات بالنسبة لمتهمة قضى ببراءتها ، كما عول على شهادة ..... السماعية رغم تناقضها مع أقوال المجنى عليها ، كما عول أيضاً على أقوال المجنى عليها برغم تناقضها وتراخيها في الإبلاغ وما تشير إليه الدلائل من كذب روايتها ، كما التفت الحكم - دون رد - عما ساقه المدافع عنها من الدفع بتلفيق الاتهام وعن وقوع تزوير في تاريخ محضر المعاينة ، كما أن المحكمة لم تأمر بتحليل المني الذي وجد بملابس المجنى عليها لتحقيق زعمها بأنه من المتهمين الأول والثاني وليس من زوجها ، كما أن المحكمة لم تصف أختام الحرز الذي أمرت بفضه بالجلسة ولم تبين محتوياته ، كما أن الحكم عول في الادانة على إقرار المتهم الأول رغم تناقضه مع أقوال الرائد ..... ، كما أن الحكم أسند للمجنى عليها القول بأن الطاعنة وضعت لها عصير الفاكهة في كوب وعول على ذلك في رده على الدفع بتناقض الدليل القولي مع الدليل الفنى في حين أن هذا القول لا أصل له في الأوراق يضاف إلى ذلك أن النيابة العامة لم ترسل الكوب الذي وضع به المخدر إلى المعامل الكيماوية ، كما أن الحكم لم يبين الأفعال التي استدلت منها عما إذا كانت الطاعنة فاعل أم شريك في ارتكاب الجريمة ، وعول على تقرير المعمل الجنائي

من أن الصور المضبوطة حقيقية ولا يوجد بها أى وجه للاصطناع ولم يعرض لدفاع الطاعنة فى هذا الشأن والقائم على نفى التهمة ، ولم تفتن المحكمة إلى ما تضمنه تقرير المعمل الجنائى من أن بعض الصور تنقض قول المجنى عليها من وقوع إكراه عليها وقولها بأن آلة التصوير بيد الطاعنة وأن التصوير تم بالاستعانة بمصدر ضوئى واحد ، هذا إلى أن ديباجة الحكم خلت من بيان التهمة الثانية المسندة للطاعنة، وبعد أن خلص الحكم إلى انتفاء هذه التهمة عاد فعدل وصفها من واقعة المجنى عليها بغير رضاها إلى هتك عرض بالقوة دون أن يلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل الذى انطوى على إسناد أفعال جديدة غير التى قام عليها الاتهام وانتهى إلى إرتباط الجريمتين اللتين دان الطاعنة بهما وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد منهما دون أن يبين أى الجريمتين هى الأشد وأخطأ فى تحديد النص المنطبق على جريمة السرقة كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى السرقة بإكراه والاشتراك فى هتك عرض أنثى بالقوة اللتين دان الطاعنة بهما وأقام عليهما فى حقها أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ومن ثم فإن ما تشيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده من بيان للواقعة - لم يشر إلى



حدوث قبض على الطاعنة وبنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على الدفع ببطلان القبض ومن ثم يكون منعى الطاعنة فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أطرحت استجواب الطاعنة واعترافها بمحضر جمع الاستدلالات ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وبنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت الأخرى التي قام عليها فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على أى دفاع يتصل بهذا الاعتراف ويكون ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض فضلاً عن أن الحكم رد على الدفع ببطلان اعتراف الطاعنة بمحضر جمع الاستدلالات بما يسوغ به الرد .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد مؤدى أدلة الاثبات أورد تحريات الشرطة بقوله : « كما أوردت تحريات الرائد ..... رئيس مباحث قسم النزهة بصحة الواقعة » وكان ما أورده الحكم بالنسبة لتحريات الشرطة يحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من بيان مؤدى الادلة التى يستند اليها الحكم الصادر بالإدانة فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بأن تورد مؤدى تلك التحريات تفصيلاً حسبما أورده الحكم بيانا للواقعة ومؤدى الأدلة على صحة الاتهام وحسبها فى ذلك أن يكون للدليل الذى اطمأنت إليه واقتنعت به له مأخذه الصحيح من الأوراق ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما

ساقته من أدلة ولها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تجزئها فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ماعدها فإن ما تنعاه الطاعنة فى صدد ما أخذ به الحكم من تحريات الشرطة بالنسبة لها وما أطرح من تحريات الشرطة بالنسبة لمهمة أخرى قضى ببراءتها يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشهود فى أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، كما أنه من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى وكانت المحكمة قد بينت فى حكمها واقعة الدعوى على الصورة التى استقرت فى وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها وقد خلا حكمها من التناقض الذى يبطله ومن ثم فإن منازعة الطاعنة فى القوة التدليلية لشهادة الشاهد السماعية على النحو الذى ذهبت إليه فى تقرير أسباب طعنها لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد إطمأنت إليها ، كما أن التناقض فى أقوال المجنى عليها - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانه من

أقوالها استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك . وكان اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما تشير الطاعنة في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد استند في اثبات التهمتين في حق الطاعنة الى أقوال المجنى عليها وشهود الاثبات وقرار المتهم ث.... وما جاء بتحريات الشرطة وتقريرى المعمل الجنائى والطب الشرعى ولم يعول فى ذلك على ما تضمنه محضر المعاينة الذى لم يشر إليه فى مدوناته فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - أنه وإن استند فيما استند إليه إلى وجود آثار منوية بملابس المجنى عليها وعزز بها أدلة الثبوت التى أوردها غير أنه لم يتخذ منها دليلاً أساسياً فى ثبوت الاتهام قبل الطاعنة ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة أو المدافع عنها لم يشر شيئاً بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية فلا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة فضت حرز الدعوى واطلعت على محتوياته فى مواجهة النيابة والدفاع بالجلسة - وهو ما لا تمارى فيه الطاعنة - وكانت الطاعنة لا تدعى أنها طلبت من المحكمة اثبات بيان الأختام التى قامت بفضها ومحتويات هذا الحرز وأن المحكمة منعتها من ذلك فإنه لا يكون لها النعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم



تطلبه منها ولم ترى من جانبها حاجة لإجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيراداً ورداً ، وكانت الطاعنة لم تكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين اقرار المتهم الأول وأقوال الرائد ..... بل ساقط قولها مرسلأً مجهلاً فإن منعها في هذا الشأن لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . وكان البين من المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ما أورده الحكم مستمداً من أقوال المجنى عليها له سنده الصحيح من الأوراق ولم يكن فيما حصله الحكم منها ما يخرج بها عن مؤداها من أن المخدر وضع في كوب به العصير فإن منعى الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان ما تنعاه الطاعنة على تصرف النيابة من عدم إرسال الكوب الذي وضع به المخدر إلى المعامل الكيماوية لفحصه لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة - لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعنة أنها ساهمت في جريمتي السرقة بإكراه والاشتراك في هتك عرض أنثى بالقوة اللتين دانها بهما وذلك بأن وضعت المخدر للمجنى عليها في كوب عصير الفاكهة فغابت عن الوعي



وقامت الطاعنة والمحكوم عليهما الآخرين بالاستيلاء على المسروقات بعد أن قام زميلاها بهتك عرض المجنى عليها فإن ذلك ما يكفي لاعتبار الطاعنة فاعلاً أصلياً في ارتكاب جريمة السرقة بإكراه وشريكاً في ارتكاب جريمة هتك العرض بما يضحى منعها في هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ومادامت قد أطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ومن ثم فإن ما تشير الطاعنة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بنفي التهمة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على الحكم أن يرد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة ، فإن ما تشير الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً اطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما تنعاه الطاعنة على الحكم لاغفاله الوقائع التي أشارت إليها بأسباب طعنها وهي من بعد وقائع ثانوية تريد الطاعنة لها معنى لم تسايرها فيه المحكمة فأطرحتها . لما كان ذلك وكان خطأ الحكم في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته لا يعيبه لأنه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم ومن ثم فإن منعى الطاعنة في هذا الصدد

من عدم اثبات التهمة الثانية التى كانت موجهة إليها أصلاً فى ديباجة الحكم يكون غير قويم . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنة بتهمتى السرقة باكره والاشتراك فى واقعة أنشئ بغير رضاها فعدلت المحكمة وصف التهمة الثانية إلى الاشتراك فى هتك عرض أنشئ بالقوة وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه عليها وإذ كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعنة به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد دلالة الاتصال الجنسى الذى يتوافر به الركن المادى لجريمة واقعه أنشئ بغير رضاها دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية جديدة أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعنة مرتكبة لجريمة الاشتراك فى هتك عرض أنشئ بالقوة لا يجافى التطبيق السليم فى شئ ولا يعطى للطاعنة حقاً فى إثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين الجريمتين اللتين ارتكبتهما الطاعنة والمستوجبتين لعقابها وأنها ارتكبتا لغرض واحد بما يوجب الحكم عليها بعقوبة واحدة هى المقررة لأشدهما ، وكان الحكم قد قضى على الطاعنة بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد ومن ثم يكون معنى الطاعنة فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن

الطاعنة وضعت أقراصا مخدرة فى عصير الفاكهة الذى قدمته للمجنى عليها أثناء وجودها بمسكنها ولما تناولت الأخيرة العصير غابت عن الوعى وقامت الطاعنة والمتهمين الآخرين بالاستيلاء على المسروقات بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بإكراه التى دان الطاعنة بها ثم خلص إلى معاقبتها بالمادة ٣١٤ / ١ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون قد أنزل على الواقعة حكم القانون الصحيح ولا محل لما تثيره الطاعنة فى صدد تطبيق المادة ٣١٥ / ١ من قانون العقوبات إذ أنها خاصة بالسرقات التى ترتكب فى الطرق العامة أو فى إحدى وسائل النقل العامة مع التعدد وحمل السلاح ومن ثم يكون منعى الطاعنة فى هذا الخصوص على غير سند . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

بإدارة السيد المستشار / محمد الصوفي عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد

وأحمد عبد الرحمن نائب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعي ومحمود شريف نهمي .



### الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ القضائية

(١) دعوى جنائية ، انقضاؤها ، محكمة النقض ، سلطتها ، نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، .

وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء

الدعوى الجنائية . أساس ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية ، انقضاؤها ، نقض ، نظر الطعن والحكم فيه ، مواد مخدرة ، مصادرة .

انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم . لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالمادة

٢/٣ عقوبات . إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

لما كان يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في

الميعاد قد توفي المحكوم عليه المرحوم ..... بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠

كالثابت من إفادة نيابة النقض الجنائي المرفقة والمؤرخة ٤/١١/١٩٩١ . لما كان

ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى

الجنائية بوفاء المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها

بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر

الدعوى » فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ومصادرة

الجوهر المخدر المضبوط .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وإحالاته إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمته طبقاً للقيّد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧/أ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه ٢٠٠٠ جنيه (ألفي جنيه) عما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن حيازة الجوهر المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

من حيث انه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في الميعاد قد توفي المحكوم عليه المرحوم ..... بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٠ كالثابت من إفادة نيابة النقض الجنائي المرفقة والمؤرخة ٤/١١/١٩٩١ . لما كان ذلك، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى» فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف ابو النيل

نائبى رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وبهيح القصيجى وحسن عبد الباقى .



## الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ القضائية

(١) مواد مخدرة . إثبات ، شهود ، خبرة ، حكم ، تسببيه . تسبیب غير معيب ، . نقض ، اسباب

الطعن . مالا يقبل منها ، .

مثال لتسبیب سائق لتوافر العناصر القانونية لجرمة إحراز مخدر بقصد الاتجار .

(٢) تفتيش ، إذن التفتيش . إصداره ، . استدالات . محكمة الموضوع ، سلطاتها فى تقدير جدية

التحريرات ، . دفع ، الدفع بىطلان إذن التفتيش ، . حكم ، تسببيه . تسبیب غير معيب ، . نقض ، اسباب

الطعن . مالا يقبل منها ، .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش ، موضوعى .

عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش .

خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ فى

ذلك ، لا يعيبه متى كان هو الشخص المقصود بالإذن .

استغراق التحريات من رجل الضبط وقتاً طويلاً . غير لازم . له الاستعانة فيها بمعاونيه من رجال

السلطة العامة والمرشدين السريين .

مثال لتسبیب سائق للرد على الدفع بىطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات .

( ٣ ) ما مور الضبط القضائي . تفتيش ، إذن التفتيش . تنفيذه ، .

طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون له . حقه أن يستعين فى تنفيذ الإذن

بأعوانه من رجال الضبط القضائي .

( ٤ ) مواد مخدرة . نيابة عامة . مأمور الضبط القضائي . تفتيش . إذن التفتيش . تنفيذه . إجراءات . إجراءات التحقيق . . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل منها . . صدور الإذن بالتفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينيبه . قيام أى من هؤلاء بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك ؟

( ٥ ) إجراءات . إجراءات التحقيق . . إثبات . خبرة . . فاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . . مواد مخدرة .

اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي إنتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه .

التفات المحكمة عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ، لا عيب .

( ٦ ) إثبات . بوجه عام ، . شهود ، . محكمة الموضوع . سلطاتها فى استخلاص صورة الواقعة ، . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟

( ٧ ) إجراءات . إجراءات التحقيق ، . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، نقض باب الطعن . مالا يقبل منها .

تعيب التحقيق الذى تم فى المرحلة السابقة على المحاكمة . لا يجوز أن يكون سبباً للطعن على المحكمة .

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة لإجرائه . غير جائز .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها : « تتحصل فى أن تحريات العقيد ..... رئيس مكافحة مخدرات بور سعيد أسفرت عن أن المتهم ..... المقيم بحارة ..... وشارع ..... »

بدائرة قسم الناح يحرز مواد مخدرة وخاصة الحشيش ومن ثم استصدر إذناً من النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص المتهم لضبط ما يحوزه أو يحزره من تلك المواد وتنفيذاً لذلك الإذن انتقل الرائد ..... وكيل قسم مكافحة مخدرات بور سعيد وقوة من الشرطة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١ إلى مكان تواجد المتهم وأسفر تفتيشه عن العشور بالجيب الجانبي الأيمن للبنطلون الذى يرتديه على لفافة سلوفانية بداخلها إثني عشر لفافة سلوفانية بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش وزنت جميعها ٨,٤٦ جم وأنه واجه المتهم بالمخدر المضبوط فاعترف له بحيازه الحشيش المضبوط وأن عملية الضبط تمت بمشاركة المساعد أول ..... وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال ..... و ..... و ..... ومن تقرير المعامل الكيميائية لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بارتكابها وكان قد أورد مضمون أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيميائية فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة استقرت فى وجدانها ، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بقوله : « وحيث انه عن الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فإنه من المقرر أن تقرير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار إذن التفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التى توكل سلطة التحقيق تحت إشراف



محكمة الموضوع فإذا ما أصدرت هذه السلطة إذنها بالتفتيش بناء على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الإذن بالتفتيش فإن الاستجابة إلى هذا الطلب معناها أن تلك السلطة اقتنعت بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الإذن وهو الأمر الذي تسايرها فيه المحكمة وترى فيما أورده العقيد ..... رئيس مكافحة مخدرات بور سعيد بتحرياته المؤرخة ١٩٨٩/١٠/٢١ من أن مراقبة المتهم أسفرت عن أنه يحرز مواد مخدرة ما يقطع بجدية هذه التحريات وبالتالي إلى توافر مسوغات إصدار إذن التفتيش مما يضحى معه الدفع في غير محله . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في ذلك طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، كما أن القانون لا يوجب حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً في هذه التحريات ، إذا له أن يستعين فيما يجرى من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول فيما سلف بيانه الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٣ - إن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكلة إلى رجل الضبط المأذون له بجرورها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، وأن له أن يستعين في ذلك بأعوانه . من رجال الضبط القضائي .

٤ - من المقرر أنه إذا كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي أو لمن يعاونه أو ينيبه ، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحاً لوقوعه في حدود الأمر الصادر عن النيابة والذي خول كلاً منه سلطة إجرائه ما دام من إذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصوراً عليه لا يتعداه بالاجازة إلى غيره ، وكان الطاعن لا يدعى بصور الإذن لمعين دون غيره من مأموري الضبط القضائي فإن التفتيش الذي قام به الضابط المعاون لزميله المأذون أصلاً به يكون قد وقع صحيحاً ، ويكون ما يشيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٥ - لما كان ما يشيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر ، مردوداً بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قاطمات إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تشريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك لا جناح عليها إن هي التفتت عن دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصاً سائفاً مستتباً

إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى التى يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يشيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة والقول بعدم معقوليتها حسبما جاء بأقوالهم لا يكون له محل .

٧ - لما كان البين من محض جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر بها ما يدعيه من نقض فى التحقيقات لعدم سؤال أفراد القوة المرافقة عند الضبط ، وكان ذلك لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح معه أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة تدارك هذا النقض فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيش ) فى غير الأحوال المصح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنابات بور سعيد لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٦ / ١ - ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد

الملحق به مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المضبوطات باعتبار أن إحراز المخدر مجرداً من القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### الوقائع

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن ما أورده من أسباب لا يكفي لحمل قضائه ، ورد رداً غير سائغ على دفعه ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات بدلالة ما جاء بها من أن الطاعن عاطل مع أنه يعمل تريباً فضلاً عن تلاحق إجراءاتها منذ تحرير محضر التحريات حتى صدور إذن التفتيش ، كما أن مجرى التحريات لم يباشر بنفسه الضبط والتفتيش بل قام بهما ضابط آخر ولم يرد الحكم على ما أثاره في شأن ما جاء من خلاف بين محضر الضبط وتقرير المعامل الكيماوية بخصوص وزن المخدر المضبوط ، فضلاً عن أنه لا يتصور حدوث الواقعة بالصورة التي اعتنقها الحكم ولم يسأل أفراد القوة المرافقة وقت الضبط ، وفي هذا كله ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها : « تتحصل



في أن تحريات العقيد ..... رئيس مكافحة مخدرات بور سعيد  
 أسفرت عن أن المتهم ..... المقيم بحارة ..... وشارع  
 ..... بدائرة قسم المناخ يحرز مواد مخدرة وخاصة الحشيش ومن ثم استصدار  
 إذن من النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص المتهم لضبط ما يحوزه أو يحرزه من  
 تلك المواد وتنفيذاً لذلك الإذن انتقل الرائد ..... وكيل قسم مكافحة مخدرات  
 بور سعيد وقوة من الشرطة بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٨٩ إلى مكان تواجد المتهم وأسفر  
 تفتيشه عن العشور بالجيب الجانبي الأيمن للبنطلون الذي يرتديه على لفافة  
 سلوفانية بداخلها إثني عشر لفافة سلوفانية بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش  
 وزنت جميعها ٨ , ٤٦ جم وأنه واجه المتهم بالمخدر المضبوط فاعترف له بحيازه  
 الحشيش المضبوط وأن عملية الضبط تمت بمشاركة المساعد أول .....  
 وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استمدها  
 من أقوال ..... و ..... و ..... ومن  
 تقرير المعامل الكيميائية لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم - على السياق  
 المتقدم - تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن  
 بارتكابها وكان قد أورد مضمون أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل  
 الكيميائية في بيان وافى يكفي للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتصت بها  
 المحكمة واستقرت في وجدانها ، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسبب  
 ويكون ما يشير الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم  
 المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بقوله :  
 « وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فإنه من المقرر أن

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتوسيع إصدار إذن التفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا ما أصدرت هذه السلطة إذنها بالتفتيش بناء على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الإذن بالتفتيش فإن الاستجابة إلى هذا الطلب معناها أن تلك السلطة اقتنعت بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الإذن وهو الأمر الذي تسايرها فيه المحكمة ونرى فيما أورده العقيد ..... رئيس مكافحة مخدرات بور سعيد بتحريره المؤرخة ١٩٨٩/١٠/٢١ من أن مراقبة المتهم أسفرت عن أن يحرز مواد مخدرة ما يقطع بجدية هذه التحريات وبالتالي إلى توافر مسوغات إصدار إذن التفتيش مما يضحى معه الدفع في غير محله . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في ذلك طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، كما أن القانون لا يوجب حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً في هذه التحريات ، إذا له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول فيما سلف بيانه الرد على الدفع

ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً ، لما كان ذلك ، وكانت طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكلة إلى رجل الضبط المأذون له يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، وأن له أن يستعين فى ذلك بأعوانه . من رجال الضبط القضائى ، وكان من المقرر أنه إذا كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط القضائى أو لمن يعاونه أو ينيبه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحاً لوقوعه فى حدود الأمر الصادر عن النيابة والذي خول كلاً منهم سلطة إجرائه ما دام من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصوراً عليه لا يتعداه بالاجازة إلى غيره ، وكان الطاعن لا يدعى بصدور الإذن لمعين دون غيره من مأمورى الضبط القضائى فإن التفتيش الذى قام به الضابط المعاون لزميله المأذون أصلاً به يكون قد وقع صحيحاً ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر ، مردوداً بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك لاجتراح عليها إن هى التفتت عن دفاعه فى هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصاً سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها

الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة والقول بعدم معقوليتها حسبما جاء بأقوالهم لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من نقص في التحقيقات لعدم سؤال أفراد القوة المرافقة عند الضبط ، وكان ذلك لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح معه أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة ، لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

---



جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم وأحمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبجي .



## الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نيابة عامة . إعدام . نقض الطعن بالنقض . ميعاده .

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها حضوريا بالإعدام بمجرد عرضها عليها ولو تم بعد الميعاد المحدد .

(٢) نقض التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده .

دخول الطعن في حوزة محكمة النقض . مناطه : التقرير به في الميعاد . تقديم أسباب الطعن . لا يغني عن التقرير به في الميعاد .

(٣) قضاة رد القضاء . حكم «بطلانه» . بطلان . اختصاص «الاختصاص النوعي» . نقض «المصلحة

في الطعن» . أثر الطعن . أسباب الطعن . ما يقبل منها . حالات الطعن . الخطأ في القانون .

جواز تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢/١٥١ مرافعات في حالات محددة . أساس ذلك ؟

تقديم طلب الرد . أثره : وقف الدعوى الأصلية بقوة القانون . أساس ذلك ؟

تصدى المحكمة للفصل في الدعوى رغم اتصال علمها بتقديم طلب الرد . أثره : بطلان قضائها . علة ذلك ؟

قضاء المحكمة في طلب هي خصم فيه . غير جائز .

العبرة في توافر المصلحة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه إنعدامها بعد ذلك . لا أثر له .

اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم يوجب امتداد أثر نقض الحكم إليهم .

١ - من المقرر أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية بالنسبة إلى المحكوم عليهم حضورياً بعقوبة الإعدام - على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، طلبت فيها إقرار الحكم ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلاً .

٢ - لما كان الطاعن الثالث ..... وإن قدم أسباباً لطعنه في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة ، لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن الذي رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ، ولا يغنى عنه أى إجراء آخر ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلاً .

٣ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٤٨ منه على أنه «للخصوم رد القضية عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة ، وفي سائر

حالات الرد المبينة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأمورى الضبط القضائى ، ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم فى الدعوى» ثم نص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ على أنه يتبع فى نظر طلب الرد والحكم فيه ، القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية» وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ولئن نصت على أنه يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه» إلا أن المادة ١٥٢ قد نصت على أنه «يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة ، أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى تلك المواعيد» كما نصت الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالف الإشارة على أنه يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهائياً» فإن مفاد ذلك أنه يجوز فى حالات محددة تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥١ سالف الذكر ، وأن وقف الدعوى الأصلية يقع وجوباً بقوة القانون بمجرد تقديم طلب الرد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٩٠ وكان البين من إفادة قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة المرفقة بالأوراق أن طلبى الرد المقدمين من الطاعنين قد قدما بتاريخ ٨،٦ من مايو سنة ١٩٩٠ وقضى فيهما بجلسة ١٦ من يونية سنة ١٩٩٠ برفض الطلب المقدم من الطاعن الأول . وسقوط الحق فى طلب الرد بالنسبة للطلب المقدم من الطاعن الثانى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - رغم اتصال علمها بتقديم طلبى الرد على ما كشفت عنه فى أسباب حكمها - لم تعمل مقتضى القانون ومضت فى نظر الدعوى وفصلت فيها - قبل أن تفصل الهيئة

المختصة بنظر طلبى الرد فيهما - فإن قضاءها المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان إلى توزيع العدالة . ولا يغير من ذلك ما ساقه الحكم من أن الطاعن الثانى قد تنازل عن طلب الرد المقدم منه ، وأن الطلب الآخر قدم بعد إقفال باب المرافعة فى الدعوى ولم يقصد به سوى إطالة أمد التقاضى لما ينطوى عليه هذا القول من الفصل فى طلبى الرد على الرغم من أن الهيئة - بمجرد إنعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد - لا يصح أن يقع لها قضاء فى طلب هى خصم فيه بل ينعقد الاختصاص بذلك للمحكمة المنوط بها النظر فى طلب الرد دون غيرها . كما لا يغير من الأمر كذلك أنه قضى - من بعد صدور الحكم المطعون فيه - بسقوط الحق فى أحد الطلبين ويرفض الآخر وذلك لما هو مقرر من أن العبرة فى توافر المصلحة هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء الهيئة المطلوب ردها فى الدعوى قبل الفصل فى طلبى الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل فى الدعوى لأجل معين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالبطلان فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإعادة بالنسبة للطاعنين الأول والثانى .....

و ..... دون حاجة لبحث باقى أوجه طعنهما لباقى الطاعنين دون حاجة الى النظر فى أوجه طعونهم وكذلك بالنسبة للمحكوم عليهما .....

الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلاً و ..... الذى لم يقرر بالطعن فى الحكم ، وذلك كله لاتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بهم .



الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من :

- ١ - ..... وشهرته .....
- ٢ - ..... (طاعن) ٣ - ..... (طاعن)
- ٤ - ..... ٥ - ..... ٦ - .....
- ٧ - ..... ٨ - ..... ٩ - ..... (طاعن)
- ١٠ - ..... ١١ - ..... (طاعن)
- ١٢ - ..... (طاعن) ١٣ - .....
- ١٤ - ..... (طاعن) ١٥ - .....
- ١٦ - ..... ١٧ - ..... (طاعن)
- ١٨ - ..... ١٩ - ..... ٢٠ - .....
- ٢١ - ..... ٢٢ - ..... ٢٣ - .....
- ٢٤ - ..... ٢٥ - ..... ٢٦ - ..... (طاعن)
- ٢٧ - ..... ٢٨ - ..... ٢٩ - .....
- ٣٠ - ..... (طاعن) بأنهم أولا : المتهمون من الأول حتى الخامس والعشرين تداخلوا فى اتفاق جنائى بقصد ارتكاب جناية "جلب مخدرات والاتجار فيها" بأن قام الأول والثانى بتحويل صفقة المخدرات المتفق عليها وسافر كل من الثالث والتاسع إلى أثينا وتقابلا مع الثالث والعشرين والرابع والعشرين واتفقوا على تجهيز شحنة المخدرات وتسليمها عبر أحد العائمات على الحدود المصرية السودانية .

عن طريق البحر الأحمر وقابلها الرابع والخامس وقاما بانزالها على الحدود المصرية السودانية البرية واستلمها السادس والسابع والثامن فى عدة سيارات مجهزة لذلك الغرض وسلمت إلى التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر الذين قاموا بتخزينها فى مخازن سرية بالصحراء المصرية الشرقية حيث يقوم كل من الخامس عشر إلى الثانى والعشرين بنقلها على دفعات لكل من الأول والثانى لترويجها على عملائهم من كبار تجار المخدرات وذلك على النحو المبين بالأوراق . ثانياً : المتهمون من الأول حتى الرابع عشر ومن الثالث والعشرين حتى الخامس والعشرين جلبوا جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) إلى داخل جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة . ثالثاً : المتهمون الثانى والثالث والتاسع والسابع عشر والسادس والعشرين حازوا - ومن الثانى عشر والثامن عشر والتاسع عشر والحادى والعشرين والثانى والعشرين : نقلوا بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً. رابعاً : المتهمون السابع والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والعشرون حازوا بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . خامساً : المتهمان الرابع عشر والأخير : حازا بقصد التعاطى جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) دون الحصول على تذكرة طبية وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً. أحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قررت بجلسة ..... وبإجماع الآراء إحالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لأخذ رأيه فى توقيع عقوبة الإعدام على المتهمين العشرة الأول والثالث

والعشرين والرابع والعشرين . وباجلسة المحددة قضت تلك المحكمة حضورياً لكل من  
 الثانى والثالث والتاسع والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر  
 والخامس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والحادى  
 والعشرين والثانى والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين والسابع  
 والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثلاثين وغيابياً لكل من الأول  
 والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر والسادس عشر والثالث  
 والعشرين والرابع والعشرين عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ،  
 ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقوانين أرقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ،  
 ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبندين رقمى ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم واحد  
 الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال  
 المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . أولاً : وبإجماع الآراء بمعاقبة كل من  
 ..... و ..... و .....  
 ..... و ..... و .....  
 ..... و ..... و .....  
 ..... و ..... بالإعدام شنقاً وتغريم كل  
 منهم عشرة آلاف جنيه عما أسند إليه - ثانياً : بمعاقبة كل من  
 ..... و ..... و .....  
 ..... و ..... بالأشغال الشاقة المؤبدة  
 وتغريم كل منهم مبلغ عشرة آلاف جنيه عما أسند إليه . ثالثاً : بمعاقبة  
 ..... بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه عما

أسند إليه . رابعا : بمعاقبة كل من ..... و .....  
 بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريم كل منهما مبلغ ألف جنيه . خامسا : ببراءة كل من  
 ..... و ..... و .....  
 ..... و ..... و .....  
 ..... و .....  
 و ..... مما أسند إليهم . سادسا : بمصادره كافة المخدرات  
 المضبوطة والمبالغ النقدية التي تم ضبطها بحوزة المتهمين .....  
 و ..... والسيارات أرقام ..... ،  
 ، ..... ، ..... ، .....

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية بالنسبة إلى  
 المحكوم عليهم حضورياً بعقوبة الاعدام - على محكمة النقض مشفوعة برأيها  
 في الحكم، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة  
 النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين  
 بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، طلبت فيها إقرار الحكم ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا  
 الميعاد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض  
 النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها



حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلاً .

ومن حيث إن الطاعن الثالث ..... وان قدم أسباباً لطعنه فى الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة ، لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ، ولا يغنى عنه أى إجراء آخر ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الطعن المقدم من باقى الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث ان ما ينعاه الطاعنان الأول والثانى - المحكوم عليهما الثانى والثالث - على الحكم المطعون فيه انه إذ دانهما بجريمة إحراز وحيازة جوهرين مخدرين - أفيون وحشيش - بقصد الاتجار وقضى بإعدامهما . قد انطوى على البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنهما قدما طلبين برد الهيئة عن نظر الدعوى مما كان يوجب وقف الدعوى الأصلية لحين الفصل فيهما ، غير أن المحكمة رغم علمها بتقديم طلبى الرد مضت فى نظر الدعوى وفصلت فيها ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بسط واقعات الدعوى وأورد مضمون الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعنين - وباقي المحكوم عليهم - عرض لطلبى الرد المقدمين من الطاعنين في « قوله وحيث ان المحكمة تنوه بادئ ذي بدء أنه بتاريخ ١٩٩٠ / ٥ / ٦ قدم المتهم الثانى ..... طلباً برد المحكمة عن نظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٩٠ / ٥ / ٨ قدم المتهم الثالث طلباً مماثلاً عاد وتنازل عنه . والمحكمة تعتبر أن طلب الرد المقدم من المتهم الثانى بعد إقفال باب المرافعة - إن هو إلا عقبة مادية لإطالة أمد التقاضى وعرقلة الفصل فى القضية ، ومن ثم تلتفت عنه عملاً بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون المرافعات . ثم خلص إلى معاقبة الطاعنين بعقوبة الإعدام لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٢٤٨ منه على أنه « للخصوم رد القضاة عن الحكم فى الحالات الواردة فى المادة السابقة ، وفى سائر حالات الرد المبينة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا مأمورى الضبط القضائى ، ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم فى الدعوى ثم نص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ على « أنه يتبع فى نظر طلب الرد والحكم فيه ، القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ولئن نصت على أنه « يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والإسقاط الحق فيه » إلا أن المادة ١٥٢ قد نصت على أنه " يجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة ، أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى تلك المواعيد » كما نصت الفقرة الأولى من المادة ١٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالف الإشارة على أنه « يترتب على تقديم طلب

الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً» فإن مفاد ذلك أنه يجوز في حالات محددة تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ سالفه الذكر ، وأن وقف الدعوى الأصلية يقع وجوباً بقوة القانون بمجرد تقديم طلب الرد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٩٠ وكان البين من إفادة قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة المرفقة بالأوراق أن طلبى الرد المقدمين من الطاعنين قد قدما بتاريخ ٨،٦ من مايو سنة ١٩٩٠ وقضى فيهما بجلسة ١٦ من يولية سنة ١٩٩٠ برفض الطلب المقدم من الطاعن الأول . ويسقوط الحق في طلب الرد بالنسبة للطلب المقدم من الطاعن الثانى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - رغم اتصال علمها بتقديم طلبى الرد على ما كشفت عنه في أسباب حكمها - لم تعمل مقتضى القانون ومضت في نظر الدعوى وفصلت فيها - قبل أن تفصل الهيئة المختصة بنظر طلبى الرد فيهما - فإن قضاءها المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان إلى توزيع العدالة . ولا يغير من ذلك ما ساقه الحكم من أن الطاعن الثانى قد تنازل عن طلب الرد المقدم منه ، وأن الطلب الآخر قدم بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى ولم يقصد به سوى إطالة أمد التقاضى لما ينطوى عليه هذا القول من الفصل في طلبى الرد على الرغم من أن الهيئة - بمجرد إنعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد - لا يصح أن يقع لها قضاء في طلب هى خصم فيه بل ينعقد الاختصاص بذلك للمحكمة المنوط بها النظر في طلب الرد دون غيرها . كما لا يغير من الأمر كذلك أنه قضى - من بعد صدور الحكم المطعون فيه - بسقوط الحق في أحد الطلبين ورفض الآخر وذلك لما هو مقرر من أن العبرة في توافر المصلحة هى

بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء الهيئة المطلوب ردها في الدعوى قبل الفصل في طلبى الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالبطلان فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإعادة بالنسبة للطاعنين الأول والثانى ..... و ..... دون حاجة لبحث باقى أوجه طعنهما ، ولباقى الطاعنين دون حاجة إلى النظر فى أوجه طعونهم وكذلك بالنسبة للمحكوم عليهما ..... الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلاً ، ..... لم يقرر بالطعن فى الحكم ، وذلك كله لاتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بهم .

.....



برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا وحسن عيش

نائبى رئيس المحكمة وسمير انيس والبشرى الشوربجى .



## الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ القضائية

تفتيش «إذن التفتيش» - تنفيذه، نيابة عامة - حكم «تسبيبه» - تسبب معيب، نقض «حالات الطعن» -

الخطأ فى تطبيق القانون، «أسباب الطعن» ما يقبل منها،

إنقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به - لا يبطله - تنفيذ مقتضاه بعد ذلك - شرط

صحته : تجديد مفعوله - الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة لآثارها - مخالفة ذلك : خطأ فى

تطبيق القانون .

كون الخطأ قد حجب المحكمة من نظر موضوع الدعوى - أثره ؟

من المقرر أن إنقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه

بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، وينبنى على ذلك

أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة - لآثارها ، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد أثبت أن التجديد صدر به إذن النيابة فى يوم ١٩٨٦/١٠/٢٩ بعد

الإذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ لمدة عشرة أيام ولما كانت الطاعنة لا

تجادل فى أن التفتيش جرى عقب صدور الإذن بمد مفعول ذلك الأمر لمدة عشرة أيام

فإن قضاء الحكم ببطلان التفتيش استناداً إلى ما تقدم يكون قد أخطأ فى تطبيق

القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع

الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة .

## الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - .....  
 ٢ - ..... ٣ - .....  
 ٤ - ..... (طاعن) ٥ - ..... (طاعن)  
 ٦ - ..... (طاعن) ٧ - ..... (طاعن)  
 ٨ - ..... (طاعن) ٩ - ..... (طاعن) فى قضية  
 الجناية رقم ..... بأنهم : ١ - المتهمون من الأول إلى الرابع حازوا  
 بقصد الترويج أوراق مالية مقلدة ومتداولة قانوناً فى الخارج وهى الأوراق المالية فئة  
 المائة دولار الأمريكى المضبوطة والمقلدة على غرار الأوراق المالية الصحيحة على  
 النحو المبين بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وقدرها ثمانى عشرة ورقة من فئة  
 المائة دولار أمريكى المقلد مع علمهم بأمر تقليدها - ٢ - روجوا الأوراق المالية المقلدة  
 المضبوطة آنفة البيان مع علمهم بأمر تقليدها بأن دفعوا بها إلى التداول على النحو  
 المبين بالتحقيقات - ٣ - المتهم الثانى : شرع فى ترويج الأوراق المالية المقلدة «خمس  
 عشرة ورقة» من فئة المائة دولار أمريكى المقلد آنفة البيان مع علمه بأمر تقليدها بأن  
 دفع بها إلى التداول على النحو المبين بالتحقيقات وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل  
 لإرادة المتهم فيه هو ضبطه والجريمة متلبس بها - ٤ - المتهمون من الرابع إلى التاسع :  
 اتفقوا فيما بينهم اتفاقاً جنائياً الغرض منه ارتكاب جريمة ترويج عملة ورقية متداولة  
 فى البلاد والخارج وهى الأوراق المالية فئة المائة دولار أمريكى المقلد واتحدت إرادتهم  
 جميعاً على ذلك بأن اتفقوا مع المتهم الأول على إحضار العملة الورقية المقلدة  
 لترويجها داخل البلاد . وأحالته إلى محكمة ..... لمحاكمتهم طبقاً

للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٠٣ ، ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحبس كل من المتهمين الثلاثة لمدة سنة واحدة مع الشغل وبراءة الباقين (المطعون ضدهم) .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

ومن حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم قد أخطأ فى تطبيق القانون وذلك لأنه تساند فى قضائه بالبراءة على بطلان إذن الضبط والتسجيل لصدوره بعد إنتهاء أجل إذن سابق هو الإذن الذى أصدره وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية وانتهت مدة سريانه فى يوم ١٩٨٦/١٠/٢٥ فى حين أن النيابة العامة قامت بتجديد الإذن بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ مما يصح معه اعتبار الاذن اللاحق امتدادا له إلا أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشيره المطعون ضدهم ورد عليه بقوله: «وحيث أن المقدم ..... حرر محضراً بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٤ أثبت فيه واقعة الترويج المنوه عنها وعرضه على السيد وكيل النيابة للإذن بتسجيل اللقاءات الخاصة بالمتهمين وضبط وتفتيش سكن ومحل وشخص المتهم الرابع - وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ أذن السيد وكيل النيابة بضبط وتفتيش سكن وشخص ومحل المتهم الرابع على أن يكون ذلك خلال عشرة أيام - وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٣ صدر إذن السيد قاضى محكمة الطور بتسجيل اللقاءات التى تتم بين المتهمين الأول والرابع على أن يكون ذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الاذن فصدر إذن السيد وكيل

النيابة - بناء على اذن السيد القاضى بنذب المقدم ..... لإجراء التسجيل - وبتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ أمر السيد وكيل نيابة الشئون المالية والتجارية بمد فترة الإذن الصادر فى ١٩٨٦/١٠/١٥ بتجديد الإذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٣ ومفاد ذلك أن السيد وكيل النيابة قد أمر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ بمد الإذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ لمدة عشرة أيام وهو الإذن الذى انتهى مفعوله وسقطت قوته يوم ١٩٨٦/١٠/٢٥ مما يفيد أنه مد إذنا غير قائم قانونا ، وغير نافذ المفعول ، ذلك أن إذن التفتيش يكون سارياً طوال الفترة المحددة فيه فإذا ما انتهت هذه الفترة زال كل اثر قانونى له وأصبح بغير فاعلية لانفاذ له ولا قوة ، فإذا حدث مد للإذن بعد زوال أثره القانونى فان المد يقع على معدوم فلا يقيم له سنداً ولا يعطى له صلاحية - لما كان ذلك ، فإن الأمر بمد إذن التفتيش يكون باطلا ويكون ما تلاه من إجراءات قد وقع باطلا « كذلك وما قاله الحكم من ذلك غير سديد فى القانون ، إذ أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، وينبنى على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة - لأثرها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التجديد صدر به إذن النيابة فى يوم ١٩٨٦/١٠/٢٩ بعد الإذن الصادر منه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ لمدة عشرة أيام ولما كانت الطاعنة لا تجادل فى أن التفتيش جرى عقب صدور الإذن بمد مفعول ذلك الأمر لمدة عشرة أيام فإن قضاء الحكم ببطلان التفتيش استناداً إلى ما تقدم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة دون حاجة لبحث باقى ما تشير الطاعنة .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا وحسن عيش

ومحمد شتا نواب رئيس المحكمة وسمير أنيس .



## الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ القضائية

(١) قانون «إصداره» . تنفيذه» . مواد مخدرة .

القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . اعتباره نافذا منتجا لأثاره التشريعية من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٩٨٩/٧/٤ .

(٢) دستور «عدم دستورية القوانين» . محكمة دستورية .

قضاء المحكمة الدستورية العليا ببطلان تكوين مجلس الشعب . لا يستتبع اسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذته من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية . أثر ذلك ؟

(٣) محكمة الموضوع «سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» ، «سلطتها في

تقدير الدليل» ، «إثبات «شهود» ، حكم «تسبيبه» ، تسبيب غير معيب» ، نقض «الاسباب الطعن» ، ما لا يقبل منها» .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . ما دام سائغا .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .

- (٤) دفع «الدفع بتلقيق التهمة» . إثبات «بوجه عام» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
- الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه دلالة من قضا . الحكم بالإدانة .
- (٥) تفتيش «إذن التفتيش» . إصداره . «بياناته» . نيابة عامة . استدالات . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب . مواد مخدرة .
- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
- خلو إذن التفتيش من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ في اسمه . لا ينال من صحته ما دام أنه الشخص المقصود بالإذن .
- (٦) تفتيش «التفتيش بإذن» . إذن التفتيش . إصداره . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .
- حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها . مواد مخدرة .
- صدور الإذن بالتفتيش إستناداً إلى ما جاء بالتحريات من أن المتهم يزاول نشاطاً في تجارة المخدرات . مفاده : صدور الإذن لضبط جريمة تحقق وقوعها بالفعل وليس عن جريمة مستقبلية .
- (٧) مواد مخدرة . جريمة «أركانها» . قصد جنائي . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» .
- حكم «تسببيه» . تسبیب غير معيب . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .
- إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . إستقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .
- مثال .

١ - لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها

وقد صدر من الجهة المختصة بإصداره ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤ .  
وبذلك أصبح نافذاً ومنتجاً آثاره التشريعية .

٢ - من المقرر أن القضاء ببطلان تكوين مجلس الشعب لإجراء إنتخاب أعضائه بناء على نص تشريعى ثبت عدم دستوريته لا يؤدي إلى وقوع إنهيار دستورى ولا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما إتخذه من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية قانون تشكيله فى الجريدة الرسمية ، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة وذلك ما لم يتقرر إلغائها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم من المحكمة الدستورية العليا .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الضابطين وبصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٤ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٥ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكان من المقرر أيضاً أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في مدوناته أن العقيد .....  
..... قد إستصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن المتهم يزاول نشاطاً في تجارة المخدرات فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة واذ إنتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .



٧ - لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لقصد الاتجار فى قوله « أن المحكمة تطمئن إلى ثبوت التهمة فى حق المتهم المذكور بانية عقيدتها فى توافر قصد الاتجار لديه من حجم الكمية المضبوطة على كبرها وما حوته تحريات الشرطة عن الواقعة وأقوال شأهى الضبط فيها ومن إقرار المتهم الثانى بأن المتهم الأول - الطاعن - يتجر فى المواد المخدرة » . وكانت المحكمة قد إقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجناية رقم ..... بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً « حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٤/أ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون الأخير من أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

**المحكمة**

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه فى جريمة إحراز  
جوهراً مخدراً «حشيش» بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه  
البطلان والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ذلك  
بأنه قد دان الطاعن بموجب القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ رغم بطلان تكوين مجلس  
الشعب الذى أصدره ، كما عول الحكم فى قضائه بالادانة على أقوال ضابط الواقعة  
بالرغم من استحالة حصولها وفق تصويره ولم تظن المحكمة إلى ذلك ، كما أن  
المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية  
ولصدوره عن جريمة مستقبلية ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع رداً  
قاصراً ، كما أنه لم يدلل تدليلاً كافياً على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن ، مما  
يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة  
سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم  
١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى  
شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها وقد صدر من الجهة المختصة  
بإصداره ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤ . وبذلك أصبح نافذاً ومنتجاً آثاره  
التشريعية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القضاء ببطلان تكوين مجلس الشعب  
لإجراء إنتخاب أعضائه بناء على نص تشريعى ثبت عدم دستوريته لا يؤدى إلى

وقوع انهيار دستوري ولا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما إتخذه من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية قانون تشكيكه في الجريدة الرسمية ، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة وذلك ما لم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستوريا أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم من المحكمة الدستورية العليا . ويكون نعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الضابطين وبصحة تصوريهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكان من المقرر أيضاً أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في إسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن العقيد ..... قد إستصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن المتهم يزاول نشاطاً في تجارة المخدرات فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة واذ إنتهى الحكم إلى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك ، وكان إحرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لقصد الاتجار في قوله « أن المحكمة تطمئن إلى ثبوت التهمة في حق المتهم المذكور بانية عقيدتها في توافر قصد الاتجار لديه من حجم الكمية المضبوطة على كبرها وما حوته تحريات الشرطة عن الواقعة وأقوال شاهدى الضبط فيها ومن إقرار المتهم الثانى بأن المتهم الأول - الطاعن - يتجر في المواد المخدرة » . وكانت المحكمة قد إقتنعت في



حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف أبو النيل

نائب رئيس المحكمة وعمار إبراهيم ومحمد حسين وحسن عبد الباقي .



## الطعن رقم ٩٥٨٨ لسنة ٦٠ القضائية

(١) نقض «أسباب الطعن» . إيداعها .

عدم إيداع الطاعن أسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٢) ما موررو الضبط القضائي . استدالات . محكمة الموضوع «سلطتها في تقدير الدليل» . إجراءات

«إجراءات التحقيق» . نقض «أسباب الطعن» . ما لا يقبل منها .

عدم ترتيب البطلان على عدم مراعاة أحكام المادة ٣٦ إجراءات . تقدير سلامة الإجراءات التي

إتخذها مأمور الضبط القضائي . حق لمحكمة الموضوع .

المواجهة كاستجواب من إجراءات التحقيق المحظورة على مأمور الضبط القضائي .

(٣) دفاع «الاخلال بحق الدفاع» . ما لا يوفره . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب . نقض «أسباب

الطعن» . ما لا يقبل منها .

مثال لتسبيب سائق للرد على طلب ضم أوراق .

١ - لما كان الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع

أسباباً لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤

من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ .

٢ - لما كان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من سؤاله ومواجهته بالمجنى عليه ، مردوداً بأنه لما كانت المادة ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبط القضائي . وكان من المقرر أن المواجهة كالاستجواب هي من إجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائي إتخاذها ، فإن يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعن ضم دفتر الامانات بقوله : « أما عن طلب دفتر الامانات فهو غير منتج في الدعوى لأن وجود نقود للمتهمين بأمانات القسم ليس دليل نفى لارتكابهما جريمة السرقة » . وهو رد سائغ يستقيم به ما خلص إليه الحكم من إطراح طلب الطاعن فإنه لا يكون هناك محل لتعيب الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما سرقا - وآخر - المبلغ النقدي المبين قدراً بالتحقيقات والمملوك ..... وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن إمسك به المتهم الأول وطرحه أرضاً وجثم فوقه فشل بذلك مقاومته بينما أوسعهُ المتهمين ركلا بالأقدام فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة المبلغ سالف الذكر وقد ترك الاكراه أثره في المجنى عليه هو إحداث إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي . وإحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر

الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك فى السرقة بإكراه قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ذلك أنه دفع ببطلان محضر جمع الاستدلالات لعدم سؤاله عن التهمة المسندة إليه أو مواجهته بالمجنى عليه بيد أن الحكم رد على هذا الدفع رداً قاصراً كما تمسك بطلب ضم دفتر الأمانات بالقسم لبيان أن له مبلغاً كبيراً بها بما ينتفى معه أى مبرر للسرقة إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع برد غير سائغ بما ينبى عن أن المحكمة لم تفتن لدلالة هذا الدفاع وممراده ، كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ساق واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك فى السرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقة أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن



بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من سؤاله ومواجهته بالمجنى عليه ، مردوداً بأنه لما كانت المادة ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبط القضائي وكان من المقرر أن المواجهة كالاستجواب هي من إجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائي إتخاذها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعن ضم دفتر الامانات بقوله : « أما عن طلب دفتر الامانات فهو غير منتج في الدعوى لأن وجود نقود للمتهمين بأمانات القسم ليس دليل نفى لارتكابهما جريمة السرقة » وهو رد سائق يستقيم به ما خلص إليه الحكم من اطراح طلب الطاعن فإنه لا يكون هناك محل لتعيب الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض «مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام» .

القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لا يتبنى عليه منع سير الخصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(٢) إثبات «بوجه عام» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الدليل» . حكم «تسبيبه» . تسبيب غير معيب» .

كفاية تشكك القاضى الجنائى فى اسناد التهمة إلى المتهم للقضاء بالبراءة . ما دام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره .

(٣) إضرار عمدي . موظفون عموميون . خطأ . جريمة «إركانها» . قانون «تفسيره» مسئولية إدارية . مسئولية جنائية . مسئولية تأديبية . نقض «أسباب الطعن» . مالا يقبل منها . نيابة عامة . دعوى جنائية «تحريكها» .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرر «أ» عقوبات . مناط تطبيقها : الخطأ والضرر الجسيم ورابطه السببية بينهما .

الخطأ . صوره وتعريفه فى مجال المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية ؟

الخطأ فى مجال المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية صنوين فى مجال المسئولية التأديبية .

النعى على الحكم لعدم معاقبة المطعون ضده بجريمة لم تكن واردة فى أمر الإحالة . غير جائز . علة ذلك؟

الحكم بالبراءة فى واقعة لا يمنع النيابة من تحريك الدعوى الجنائية ضد ذات المتهم عن واقعة أخرى .

مثال :

١ - من المقرر أن المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى » .

٢ - من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٣ - لما كان ذلك وكان ما تشيره النيابة الطاعنة من عدم معاقبة المتهم بالمادة ١١٦ مكرراً « أ » من قانون العقوبات - المستبدلة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ان الحكم أسند إليه إهمالا يستوجب المساءلة التأديبية فإن ذلك مردود من وجهين أولهما أن أعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة أولها الخطأ ثانيها الضرر الجسيم وثالثها رابطة السببية بين الخطأ والضرر الجسيم وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاث الإهمال فى أداء الوظيفة أو الإخلال بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة وهذا الركن هو محل البحث فى هذا الطعن ، ومن الواضح أن الخطأ الذى إشتراطه الشارع فى هذا النص يختلف عن الخطأ فى مجال المسؤولية الادارية ، ذلك أنه يجب عدم الخلط بينهما إذ أن كل منهما يمثل وجهاً مغايراً يختلف عن الآخر . فالخطأ فى المسؤولية الجنائية قوامه خروج الموظف عن المسلك المألوف للرجل العادى المتبصر الذى يلتزم الحيطة والحرص على أموال ومصالح الجهة التى يعمل أو يتصل بها حرصه على ماله . ومصالحته الشخصية ، فى حين أن الخطأ فى المسؤولية الادارية قد يتوافر رغم عدم خروج الموظف عن هذا المسلك لمجرد مخالفته لتعليمات أو أوامر إدارية بحته ، وأنه

وإن جاز اعتبار الخطأ فى المسئولية التأديبية إلا أن العكس غير صحيح فى مجال المساءلة الجنائية . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته من أن «الأوراق قد جاءت مليئة بأخطاء إدارية إقترفها المتهم المذكور يجدر بالجهة الادارية إتخاذ شئونها فيها» فإن هذا القول من الحكم لا يوفر بذاته الخطأ الذى عناه الشارع فى المادة ١١٦ مكرر أ- المستبدله بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - كما سلف بيانه هذا ، والوجه الثانى أن تهمة اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة هى واقعة جديدة لم تكن تهمتها موجهه للمتهم ولم ترفع بها الدعوى وتختلف عن واقعة جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢/١ ، ٢ من قانون العقوبات المرفوعة بها الدعوى وعلى ذلك فمعاقبته عن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة ، وأن قضاء الحكم الصادر بها على المتهم فى جنائية الاختلاس لا يمنع النيابة العامة من إقامة الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة على المتهم بمقتضى المادة سالفة الذكر إذا رأت توافر أركان تلك الجريمة والأدلة فى حق المتهم .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا

(أمين مستودعى ..... - التابعين لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا اختلس  
مليم جنية

كميات الدقيق والنخالة والأجولة الفارغة والبالغ قيمتها ٧٣٠ , ١٦٠٧٤٥ المملوكة  
للشركة سالفة الذكر والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حال كونه من الأمناء



على الودائع - المتهمون من الثانى إلى الثامن : بصفتهم موظفين عموميين بشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا تسببوا بخطئهم فى إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهة التى يعملون بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم فى أداء وظيفتهم وإخلالهم بواجباتهم بأن لم يراعوا سعة مستودعى الدقيق عند إجراء تحويلات الدقيق اليهما واقتصروا فى جردهم الدورى على الجرد الدفترى مما مكن المتهم الأول من اختلاس ما بعهدته من الدقيق والنخاله والاجولة الفارغة موضع التهمة الأولى . وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ..... ببراءة المتهم الأول عن التهمة الأولى المسندة إليه . ثانياً : بالنسبة لباقى المتهمين بإحالة الجنحة موضع التهمة الثانية إلى المحكمة الجزئية المختصة لنظرها وعلى النيابة إتخاذ شئونها فى هذا الصدد .

قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ..... إلخ

### المحكمة

من حيث إنه لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير فى الدعوى »، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإحالة الجنحة موضع التهمة الثانية - المسندة إلى المطعون ضدهم من الثانى إلى الأخير - إلى المحكمة الجزئية المختصة ، وهو بهذه المثابة من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا يبنى عليه منع السير فى الدعوى ، وذلك

بإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة ، فإن الطعن بطريق النقض - فى ذلك الشق من الحكم - يكون غير جائز ، ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثانى إلى الأخير .

وحيث إن الطعن - بالنسبة إلى المطعون ضده الأول - قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من التهمة الأولى المسندة إليه قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه بنى قضاءه بالبراءة على نفى القصد الجنائى لديه ، وعلى أن الجرد الدورى لعهدته كان جرداً دفترياً مع أنه كان فعلياً ، فضلاً عن أن العجز لا يدل على الاختلاس ، إلى جانب أن سلطانه لم يكن كاملاً على المستودعات التى بعهدته ، وذلك دون أن يورد الحكم سبباً سائغاً لما انتهى إليه ودون أن يفند أدلة الثبوت ، يضاف إلى ذلك أن الحكم نسب إليه إهمالاً يستوجب المؤاخذه التأديبية ومع ذلك لم يعاقبه بالجنة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرر (١) من قانون العقوبات مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الإتهام - أجمل الأسباب التى عول عليها فى قضائه بالبراءة فى قوله: (وحيث إن المحكمة ترى أن ما ساقته النيابة العامة دليلاً على قيام تهمة الاختلاس قبل المتهم الأول ونسبتها إليه محل شك كبير وذلك للأسباب التالية : أولاً : أن ما إستندت إليه النيابة العامة ينحصر

في مجرد ما ثبت من وجود عجز في عهدة المتهم الأول الأمر الذي لا يصلح بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، ولا يغير من ذلك حالة الشهود الواردة أسمائهم بقائمة شهود الاثبات أن المتهم اختلس ذلك العجز لأن هذا القول لا تطمئن المحكمة إليه لا سيما وقد جاء مرسلات عاريا من أى سند يؤيده . ثانيا - أن الثابت من تقرير الخبير أن المتهم كلف بالعمل لمستودعى بلطيم والحامول بالاضافة إلى عمله مع بعد المسافة بين تلك المستودعات الأمر الذي جعل سيطرته على عهده غير كاملة سيما وقد ثبت أن هناك تكديساً بالمخازن نتيجة ارسال كميات دقيق تزيد كثيراً عن سعتها الأمر الذي اضطر المتهم لتخزين الزائد منها خارج تلك المخازن وكتابة عدة خطابات لرئاسته للكف عن إرسال دقيق إليه دون جدوى ، بل أن الثابت من أقوال المتهم الثاني ..... أن عاملاً يدعى ..... الشهير ..... يحتفظ بمفاتيح مستودع بيلا بصفة دائمة مما يتيح له الوصول إلى مابه على نحو أو آخر . ثالثا : ثابت من أقوال ..... أن المتهم الأول إستلم منه مستودع بلطيم في ١٩٧٨/١٢/٣١ تسليماً دفترياً وليس فعليا . رابعا : ثابت من تقريرى اللجنة والخبير أن الجرد الدورى للمستودع عهدة المتهم كان يجرى على نحو دفتري ولا يستند إلى واقع فعلى مما لا يمكن معه التعويل عليه ) . لما كان ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ،

وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وادلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ، ثم أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلصت إليها ، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص لا يكون له محل وينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره النيابة الطاعنة من عدم معاقبة المتهم بالمادة ١١٦ مكرراً « أ » من قانون العقوبات - المستبدلة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ رغم أن الحكم أسند إليه إهمالاً يستوجب المساءلة التأديبية فإن ذلك مردود من وجهين أولهما أن إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان أولها الخطأ ثانيها الضرر الجسيم وثالثها رابطة السببية بين الخطأ والضرر الجسيم وقد حدد المشرع للخطأ صوراً ثلاث الإهمال في أداء الوظيفة أو الإخلال بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة وهذا الركن هو محل البحث في هذا الطعن ، ومن الواضح أن الخطأ الذي إشتراطه الشارع في هذا النص يختلف عن الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية ، ذلك أنه يجب عدم الخلط بينهما إذ أن كل منهما يمثل وجهاً مغايراً يختلف عن الآخر . فالخطأ في المسؤولية الجنائية قوامه خروج الموظف عن المسلك المألوف للرجل العادي المتبصر الذي يلتزم الحيطة والحرص على أموال ومصالح الجهة التي يعمل أو يتصل بها حرصه على ماله. ومصالحته الشخصية ، في حين أن الخطأ في المسؤولية الإدارية قد يتوافر رغم عدم خروج الموظف عن هذا المسلك لمجرد مخالفته لتعليمات أو أوامر إدارية بحتة ، وأنه وإن جاز اعتبار الخطأ في المسؤولية التأديبية إلا أن العكس غير صحيح في مجال المساءلة الجنائية . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته من أن «الأوراق قد جاءت مليئة بأخطاء إدارية اقترفها المتهم المذكور يجدر بالجهة



الادارية اتخاذ شئونها فيها » فإن هذا القول من الحكم لا يوفر بذاته الخطأ الذى عناه  
الشارع فى المادة ١١٦ مكرر أ- المستبدلة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - كما سلف  
بيانه هذا والوجه الثانى أن تهمة اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة هى واقعة  
جديدة لم تكن تهمتها موجهه للمتهم ولم ترفع بها الدعوى وتختلف عن واقعة جناية  
الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات المرفوعة بها  
الدعوى وعلى ذلك فمعاقبته عن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من  
قانون العقوبات هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى  
المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة ، وأن قضاء الحكم الصادر بها على المتهم فى  
جناية الاختلاس لا يمنع النيابة العامة من إقامة الدعوى من جديد أمام المحكمة  
المختصة على المتهم بمقتضى المادة سالفه الذكر إذا رأت توافر أركان تلك الجريمة  
والادلة فى حق المتهم ويكون ما تنعاه النيابة العامة على الحكم فى هذا الصدد  
لا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً  
رفضه موضوعاً .



## الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

خيانة أمانة . تبديد . جريمة «اركانها» . قصد جنائي . حكم «تسبيبه» . تسبب معيب . نقض

«اسباب الطعن» . ما يقبل منها .

تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله . لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة خيانة

الأمانة . وجوب ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه .

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة خيانة أمانة .

لما كان القصد الجنائي في هذه الجريمة - خيانة الأمانة - لا يتحقق بمجرد تصرف

المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه

إياه وحرمان صاحبه منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما أورده -على السياق

المتقدم- لم يستظهر الركن الأساسي لهذه الجريمة في مدوناته - واتخذ من مجرد

قعود الطاعن عن رد قيمة الشيكات التي حررت باسمه إلى المدعى بالحقوق المدنية

دليلاً على تحقيق الجريمة التي دانه بها بآركانها القانونية كافة ومنها القصد الجنائي

فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والإعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المبلغ النقدي المبين القدر بالتحقيقات والمملوك ..... والمسلم إليه بصفته وكيلأ بأجر فأختلسه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه . وطلبت عقابة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح عابدين قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام ببراءة المتهم مما أسند إليه . ورفض الدعوى المدنية إستأنفت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ..... إلخ

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمه خيانة الأمانة والزامه بالتعويض قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يدل تدليلاً كافياً على توافر القصد الجنائي في حقه بما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن وهو يعمل مهندس تنفيذ لإحدى عمليات المقاولات طرف المدعى بالحقوق المدنية تسلم منه شيكاً حرر لصالح إحدى الشركات المتعاقد على شراء بعض مواد البناء منها بيد أنه

توجه إلى تلك الشركة مبلغاً إياها بإلغاء الصفقة التي تم التعاقد عليها وحررت بإسمه عدة شيكات تعادل قيمة المبالغ السابق سدادها ولم يتم برد قيمتها إلى المدعى بالحقوق المدنية وإستولى على قيمتها حالة كونه وكيلاً عنه في إستلامها وبنى على ذلك قضاءه بإدانة الطاعن بجرمة خيانة الأمانة والزمة بالتعويض عنها . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه فيما أورده - على السياق المتقدم - لم يستظهر الركن الأساسى لهذه الجريمة فى مدوناته - وإتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد قيمة الشيكات التى حررت باسمه إلى المدعى بالحقوق المدنية دليلاً على تحقق الجريمة التى دانه بها بركانها القانونية كافة ومنها القصد الجنائى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والإعادة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .



جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد زايد

واحمد عبد الرحمن نائبى رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى وانس عماره .



### الطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ القضائية

(١) محكمة الموضوع ،سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، إثبات بوجه عام ، ضرب دافضى إلى موت ،

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، موضوعى .

(٢) إثبات شهود ، حكم ،تسبيبه ، تسبيب غير معيب ، محكمة الموضوع ،سلطتها فى تقدير الدليل ،

تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم أو تناقض رواياتهم . لا يعيب الحكم . ما دام قد إستخلص الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه .

(٣) محكمة الموضوع ،سلطتها فى تقدير الدليل ، إثبات شهود ، حكم ،تسبيبه ، تسبيب غير معيب ، نقض أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ،

حق محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل فى قضائها على قول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له أو لشاهد آخر . دون بيان العلة . أساس ذلك ؟

(٤) إثبات بوجه عام ، حكم ،تسبيبه ، تسبيب غير معيب ، قصد جنائي . سبق إصرار . ظروف مشددة .

لا تلازم بين قيام القصد الجنائي فى القتل أو انتفائه وبين سبق الإصرار .

العبرة فى عقيدة المحكمة بالمقاصد والمعانى لا بالألفاظ والمباني .

مثال :

(٥) سبق إصرار . ظروف مشددة . مسئولية جنائية . حكم تسببيه . تسبب غير معيب . نقص

داسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب في صحيح القانون مسئولية الطاعن والمحكوم عليه الآخر عن وفاة

المجنى عليه بغير تعيين من منهما المحدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة .

النعي عل الحكم بعدم إستظهاره وجود إتفاق بين الطاعن والمحكوم عليه الآخر . غير مجد .

١ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر

المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي

إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً

مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢ - من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم

- بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام الحكم قد إستخلص

الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها

والتعويل في قضائها على قول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت

قولاً آخر له أو لشاهد آخر دون بيان العلة إذ يرجع الأمر في ذلك كله إلى إطمئنانها

إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه وإن الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم

من أقوال شهود الاثبات ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى إعتنقتها المحكمة وإقتنعت بها ولا فى تعويله فى قضائه بالإدانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم ، ومن ثم يكون معنى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٤ - من المقرر أنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائى فى القتل أو إنتفائه وسبق الاصرار فلكل مقوماته وكانت عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمبانى وكان ما قصد إليه الحكم من عبارة « أن المحكمة لا تساير النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن المتهم قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الاصرار ذلك أن الأوراق جاءت خلوا من دليل على توافر نية القتل العمد مع سبق الاصرار » إنما قصد به القول بانتفاء نية القتل دون القول بانتفاء سبق الاصرار ذلك أن ما أورده الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه عمداً مع سبق الاصرار ومعاقبته بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بفقرتيها الأولى والثانية واضح الدلالة - دون ما تناقض - على مؤاخذة الطاعن على أساس توافر هذا الظرف .

٥ - لما كان توافر سبق الاصرار يرتب فى صحيح القانون مسئولية الطاعن - والمحكوم عليه الآخر - عن وفاة المجنى عليه بغير تعيين من منهما المحدث للإصابة التى أدت إلى الوفاة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن نعيماً على الحكم فى هذا الصدد بدعوى عدم استظهار الحكم وجود اتفاق بين الطاعن والمتهم الآخر يكون عديم الجدوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - وآخر حكم عليه - فى يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٨١ : قتلا ..... عمداً مع سبق الاصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك آلتين حادثين «مطواه وقطعة من الحديد» وتنفيذاً لهذا الغرض قصداً إليه بمسكنه وما أن ظفرا به خارجه حتى إنهالا عليه طعناً وضرباً قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٦/١-٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليه بإعتبار أن الجريمة هي ضرب أفضى إلى الموت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور والتناقض فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أنه إعتنق صورته لواقعة الدعوى لا تتفق والأدلة القائمة فيها ، وعول فى ذلك على أقوال شاهدى الاثبات رغم إختلافهما فى تصويرها، وعدولهما فى تحقيقات النيابة عن أقوالهما أمام الشرطة ، كما أن الحكم بعد أن نفى عن الطاعن توافر نية القتل مع سبق الاصرار عاد وأورد أنه عقد العزم



على ضرب المجنى عليه ، وسأله عن وفاته دون أن يستظهر وجود اتفاق بينه وبين المتهم الآخر خاصة وأن تقرير الصفة التشريحية خلا من الإصابة التي نسب الشهود إلى الطاعن إحداثها برأس المجنى عليه وأن وفاته حدثت من إصابة الصدر التي أحدثها المتهم الآخر ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « أنه وبتاريخ ١٩٨١/٩/١٥ الساعة الثانية عشرة ظهرا توجه المتهم ..... وآخر (محكوم عليه) إلى حيث مسكن المجنى عليه ..... شقيق المجنى عليه وسألاه عن المجنى عليه فأفادهما بعدم تواجده وانصرف المتهم وذلك الآخر ، وبعد نصف ساعة وحال تواجد المجنى عليه بمسكنه رفق ..... ، وفى حضور ..... ، فوجئ بحضور المتهم وذلك الآخر وبادر المتهم بالاعتداء عليه بآلة حادة على رأسه وواصل اعتداءه ، والآخر المحكوم عليه على المجنى عليه وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ولاذ بالفرار وعقب الحادث أبلغ شقيق المجنى عليه ..... بالواقعة وثبت من تقرير الصفة التشريحية الخاصة بالمجنى عليه أنه حدث به عدة إصابات طعنية وقطعية وأن الوفاة حدثت من الإصابة الطعنية بمقدم الصدر وثبت من تحريات المباحث ارتكاب المتهم وآخر للحادث » ، وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة - فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وتحريات المباحث ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن

تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، كما أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل في قضائها على قول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له أو لشاهد آخر دون بيان العلة إذ يرجع الأمر في ذلك كله إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الاثبات ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي في القتل أو إنتفائه وسبق الإصرار فلكل مقوماته وكانت عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني وكان ما قصد إليه الحكم من عبارة « أن المحكمة لا تسير النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن المتهم قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار ذلك أن الأوراق جاءت خلوا من دليل على توافر نية القتل العمد مع سبق الإصرار » أنما قصد به القول بانتفاء نية القتل دون القول بانتفاء سبق الإصرار ذلك أن ما أورده الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار ومعاقبته بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بفقرتيها الأولى والثانية واضح الدلالة دون ما

تناقض - على مؤاخذه الطاعن على أساس توافر هذا الظرف . لما كان ذلك وكان توافر سبق الاصرار يرتب في صحيح القانون مسئولية الطاعن - والمحكوم عليه الآخر - عن وفاة المجنى عليه بغير تعيين من منهما المحدث للإصابة التي أدت إلى الوفاة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن نعيّاً على الحكم في هذا الصدد بدعوى عدم استظهار الحكم وجود اتفاق بين الطاعن والمتهم الآخر يكون عديم الجدوى . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد الوهاب الخياط نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا نائب رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسمير انيس والبشرى الشوربجي .



### الطعن رقم ٥١٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

دعوة جنائية ، انقضاؤها ، حكم ، حجيتها ، نقض ، إعادة المحاكمة ، .

مجرد صدور حكم لا وجود له . لاتنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

فقد الحكم وعدم تيسر الحصول على صورة رسمية منه . واستيفاء جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض . أثره ؟

لما كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى اللجنة رقم ..... - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لاتنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ، ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد إستوفيت فإنه يتعين عملا بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .



اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا ..... فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٢ / ١ ، ٣ من قانون



العقوبات ومحكمة جنح الزيتون قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها . عارضا وقضى فى معارضتهما بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس كل منهما شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها . استأنفا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن المحكوم عليه الأول والأستاذ .... نيابة عن المحكوم عليها الثانية فى هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة القلم الجنائى المختص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة - فى الجنبحة ..... الزيتون - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد ، ولما كان لم يتسير الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لاوجود له لاتنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشىء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ، ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملا بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى باعادة المحاكمة ، لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / عبد الوهاب الخطاط نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا

نائب رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسمير انيس والبشرى الشوربجي .



### الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ القضائية

(١) ايجار اماكن . قانون « تفسيره » . لائحة .

لمالك المبنى المنشأ إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تقاضى مقدم إيجار لايجاوز أجره سنتين طبقاً للشروط الواردة بالمادة السادسة منه واللائحة التنفيذية. الحد الأقصى لمقدم الايجار الذى يجوز لمالك المبنى تقاضيه طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ؟

(٢) ايجار اماكن . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب .

إغفال حكم الإدانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار تحديد الأجرة الشهرية وتاريخ بدء العلاقة الايجارية ومستوى البناء . قصور .

(٣) ايجار اماكن . عقوبة . رد . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب . نقض « اسباب الطعن » .

ما يقبل منها .

جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء ذمة المؤجر مشغولة به حتى الحكم عليه .

إغفال الحكم احتساب قيمة الأجرة التى استأداها المؤجر مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم فى الدعوى والزام الطاعن برد مقدم الايجار جميعه . دون خصم تلك الاجرة . خطأ فى تأويل القانون .

١ - إن المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد اباحت لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجره سنتين وذلك طبقاً لشروط حددتها تلك المادة ، كما نصت على أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء ، وكانت اللائحة التنفيذية للقانون السالف الذكر قد صدرت بالقرار الوزاري رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ وقد نصت المادة ٢١ منه على ألا يجاوز مقدم الإيجار أجره سنتين محسوباً على أساس الأجرة المبدئية أو الحد الأقصى للأجرة .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه - وكذا الحكم الابتدائي - قد خلا من تحديد قيمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية ، ومستوى البناء ، وذلك تحديداً لما إذا كان ما تقاضته الطاعنة من المستأجر محل تأثيم طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢١ من اللائحة التنفيذية - المشار إليها - وقدر المبالغ التي تقاضتها زائدة عن القدر القانوني وإنما اطلق الحكم المطعون فيه قوله بتوافر الجريمة لمجرد أن المتهم ( الطاعنة ) تقاضت مبلغ خمسة آلاف جنيه كمقدم إيجار - فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يبطله .

٣ - لما كانت عقوبة الرد من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التي دنت الطاعنة بارتكابها ، وكان جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء ذمة المؤجر مشغولة به حتى الحكم عليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقم باحتساب قيمة الأجرة

التي استأدتها المؤجرة - الطاعنة - مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم فى الدعوى وإنما الزم الطاعنة برد مقدم الايجار جميعه دون خصم تلك الاجرة فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها تقاضت المبالغ النقدية المنوه عنها بالأوراق خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل وطلبت عقابها بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ والمادتين ٢٣ / ١ ، ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهمه عشرة آلاف جنيه ورد مبلغ خمسة آلاف جنيه وأداء مثلى المبلغ لصندوق الاسكان بالمحافظة . عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تقاضى مبلغ " مقدم ايجار " خارج نطاق عقد الايجار قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه التفت عن الرد على دفاعها بأن



تهمة تقاضى مقدم ايجار - برغم اختلاقتها فى حقها - قد غدت مباحة بمقتضى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى - على قوله ( حيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما ابلغ به المواطن ..... من أنه استأجر شقة بتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٨٠ يفيد أن المتهم ..... أخذ منه مبلغ ٥٠٠٠ خمسة آلاف جنيه جنيه كمقدم ايجار وحررت له عقد ايجار قدمت صورة منه ..... ) ثم خلاص إلى التدليل على ثبوت التهمة بمجرد قوله ( وحيث ان المتهم لم يحضر بالجلسة ولم يدفع عن نفسه الاتهام بشمة دفع أو دفاع وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم مما ورد من بلاغ الشاكى فى محضر الضبط مما يتعين معه عقابه بنص مواد الاتهام سالفه الذكر وعملا بنص المادة ٣٠٤ / ١٢ ) . لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد اباحت لمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لايجاوز أجرة سنتين وذلك طبقا لشروط حددتها تلك المادة ، كما نصت على أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم مقدم الايجار والحد الاقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء ، وكانت اللائحة التنفيذية للقانون السالف الذكر قد صدرت بالقرار الوزارى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ وقد نصت المادة ٢١ منه على ألا يجاوز مقدم الايجار أجرة سنتين محسوبا على أساس الأجرة المبدئية أو الحد الأقصى للأجرة ، المنصوص عليه فيما يلى أيهما أقل : ٥٠٠ جنيه بالنسبة للمستوى الاقتصادى ، ١٠٠٠ جنيه بالنسبة للمستوى المتوسط ، ٢٠٠٠ جنيه بالنسبة للمستوى فوق المتوسط ولم تضع اللائحة حداً

أقصى بالنسبة للمستوى الفاخر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وكذا الحكم الابتدائي - قد خلا من تحديد قيمة الاجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الايجارية ، ومستوى البناء ، وذلك تحديدا لما إذا كان ما تقاضته الطاعنة من المستأجر محل تأثيم طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢١ من اللائحة التنفيذية - المشار إليها - وقدر المبالغ التي تقاضتها زائدة عن القدر القانوني وإنما اطلق الحكم المطعون فيه قوله بتوافر الجريمة لمجرد أن المتهم ( الطاعنة ) تقاضت مبلغ خمسة آلاف جنيه كمقدم ايجار - فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يبطله - هذا فضلا عن انه لما كانت عقوبة الرد من العقوبات المقررة قانونا للجريمة التي دينت الطاعنة بارتكابها ، وكان جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء ذمة المؤجر مشغولة به حتى الحكم عليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقم باحتساب قيمة الأجرة التي استأدتها المؤجرة - الطاعنة - مقابل إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم في الدعوى وإنما الزم الطاعنة برد مقدم الايجار جميعه دون خصم تلك الاجرة فإنه يكون قد اخطأ في تأويل القانون ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود رضوان وصلاح

عطية ورضوان عبد العليم نواب رئيس المحكمة وبدر الدين السيد .



### الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٩ القضائية

(١) نقض ، اسباب الطعن ، توقيعها ، ، الصفة من فى الطعن ، ، نيابة عامة ، محاماه .

الطعون المرفوعة من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل وإذا كانت مرفوعة من غير النيابة العامة يلزم توقيع أسبابها من محام مقبول أمام محكمة النقض .

ثبوت توقيع أسباب الطعن من نائب بهيئة قضايا الدولة درجته تعادل درجة وكيل نيابة ممتازة وفقا للمادة ١٥ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل . أثره ؟

(٢) تهريب جمركى . عقوبة ، تطبيقها ، ، تعويض . مصادرة . جمارك . دعوى جنائية . دعوى مدنية .

المادة ٥٣ فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك توجب القضاء بمصادرة السلع محل الجريمة وفى حالة عدم ضبطها يحكم بما يعادل قيمتها وهى عقوبة تكميلية وجوبية .

التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟

(٣) نقض ، الحكم فى الطعن ، ، حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون ، .

مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة السلع المضبوطة التى لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك . وجوب تصحيحه المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ .... فقررت الأستاذة ....  
 النائب بهيئة قضايا الدولة الطعن فيه بطريق النقض نيابة عن السيد وزير المالية  
 بصفته مدعيا بالحق المدني ، وقدمت أسباب الطعن فى ذات اليوم موقعا عليها  
 من الأستاذة المقررة ، كما قدمت أسبابا لذات الطعن بتاريخ ..... موقعا  
 عليها من الأستاذ / .... المستشار بهيئة قضايا الدولة . لما كان ذلك ،  
 وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات  
 الطعن أمام محكمة النقض قد نصت فى فقرتيها الثالثة والرابعة على أنه :  
 « وإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة  
 على الأقل . وإذا كان مرفوعا من غيرها فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول  
 أمام محكمة .... » وعلة ذلك هى دقة الطعن بالنقض ووجوب ابتناؤه على  
 أسباب قانونية خالصة ، ويقتضى ذلك أن يحررها أو على الأقل يقرها ويوقع  
 عليها شخص ذو خبرة قانونية كافية ، ويعلل ذلك أيضا بالحرص على وقت  
 محكمة النقض وجهدها بحيث لا ينفقان إلا فى محض أسباب جدية ومن نوع  
 ماتختص به المحكمة وهو ما لا يحسن تقديره إلا من له الخبرة السابقة وقد ورد  
 فى المذكرة الايضاحية لقانون النقض « العلة فى ذلك هى حصر الطعون فى  
 نطاق لا يدخله إلا ذوى التجربة والمران ، واغلاقه فى وجه غيرهم تحقيقا للصالح  
 العام وتوفيرا للجدية فى هذه الطعون » . لما كان ذلك ولما كانت الموقعة  
 على مذكرة الأسباب فى الطعن المقدمة بتاريخ .... بدرجة نائب بهيئة قضايا  
 الدولة وهى التى تعادل درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة طبقا للمادة ١٥ من  
 القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨٨ الخاص باعضاء  
 إدارة قضايا الحكومة والجدول الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بالمقارنة



لذات الجدول المماثل له والملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ومن ثم فلا تعد ممن ورد ذكرهم بالفقرتين الثالثة والرابعة فى المادة ٣٤ سالفة الذكر أو صفته مماثلة لصفاتهم . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقدير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب أو توقيعها ممن لم يرد ذكرهم فى الفقرتين الثالثة والرابعة المتقدم ذكرها ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة فى الخصومة والتى يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن وإلا عدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له لما كان ما تقدم ، فإن ورقة الاسباب المقدمة بتاريخ .... تكون قد وقعت من غير صاحب الشأن بما يوجب الالتفات عنها . وبانزال ما تقدم على حال ورقة الأسباب المقدمة بتاريخ ..... فإنها تكون قد وقعت من صاحب الشأن وعليه يؤبه بها .

٢ - لما كانت المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك توجب الحكم بمصادرة السلع التى تحقق التهرب من ضربيتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الاحوال . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تم ضبط السلع موضوع الجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بمصادرة السلع المضبوطة يكون قد خالف القانون ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك آنف الذكر - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض وأجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزانة أمام المحكمة

الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن فى الحكم الذى يصدر بشأنه ، ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين آنفه الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق فى شأنها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، ونظرا لما يخالط هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة فى طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها وذلك إعمالا للأصل العام المقرر فى المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بمصادرة السلع التى لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك المقررة بالرغم من ضبطها كما هو ثابت بمدونات الحكم المطعون فيه بما يوجب القضاء بمصادرتها ، بما يتعين معه تصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بمصادرة السلع المضبوطة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما تهريا من سداد الضريبة على الاستهلاك المقررة . وطلب عقابهما بالمادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ . وادعت هيئة قضايا الدولة مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٤٣٥ جنيها . ومحكمة جنح كفر الشيخ قضت

حضوريا عملا بمادتى الاتهام بتغريم المتهمين خمسمائة جنيه والايقاف ورفض الدعوى المدنية استأنفت هيئة قضايا الدولة ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية والزام المدعى عليهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية بصفته الضريبة المستحقة على المضبوطات وقدرها ٦٢,٢٥٠ جنيها وثلاثة أمثال هذه الضريبة .

فطعنت هيئة قضايا الدولة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ..... فقررت الأستاذة ..... النائب بهيئة قضايا الدولة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ..... نيابة عن السيد وزير المالية بصفته مدعيا بالحق المدنى ، وقدمت أسباب الطعن فى ذات اليوم موقعا عليها من الأستاذة المقررة ، كما قدمت أسبابا لذات الطعن بتاريخ ..... موقعا عليها من الأستاذ / ..... المستشار بهيئة قضايا الدولة ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت فى فقرتها الثالثة والرابعة على أنه : " وإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل . وإذا كان مرفوعا من غيرها فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة ..... « وعلة ذلك هى دقة الطعن بالنقض ووجوب ابتناؤه على أسباب قانونية خالصة ، ويقتضى ذلك أن يحررها أو على الأقل يقرها ويوقع عليها شخص ذو خبرة قانونية كافية ، ويعمل ذلك



أيضا بالحرص على وقت محكمة النقض وجهدها بحيث لا ينفقان إلا في محض أسباب جدية ومن نوع ماتختص به المحكمة وهو ما لا يحسن تقديره إلا من له الخبرة السابقة وقد ورد في المذكرة الايضاحية لقانون النقض " العلة في ذلك هي حصر الطعون في نطاق لا يدخله إلا ذوى التجربة والمران ، واغلاقه في وجه غيرهم تحقيقا للصالح العام وتوفيرا للجدية في هذه الطعون " . لما كان ذلك ولما كانت الموقعة على مذكرة الأسباب في الطعن المقدمة بتاريخ ..... بدرجة نائب بهيئة قضايا الدولة وهي التي تعادل درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨٨ الخاص باعضاء إدارة قضايا الحكومة والجدول الملحق بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٣ بالمقارنة لذات الجدول المماثل له والملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، ومن ثم فلا تعد ممن ورد ذكرهم بالفقرتين الثالثة والرابعة في المادة ٣٤ سالفه الذكر أو صفته مماثلة لصفاتهم . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على تقدير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب أو توقيعها ممن لم يرد ذكرهم في الفقرتين الثالثة والرابعة المتقدم ذكرها ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة في الخصومة والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . لما كان ما تقدم ، فإن ورقة الاسباب المقدمة بتاريخ ..... تكون قد وقعت من غير صاحب الشأن بما يوجب الالتفات عنها . وبانزال ما تقدم على حال ورقة الاسباب المقدمة بتاريخ ..... فإنها تكون قد وقعت من صاحب الشأن وعليه يؤيه بها .



ومن حيث إن الطاعن " المدعى بالحقوق المدنية " ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية والزام المطعون ضدهما بالتعويض دون إلزامهما ببذل المصادرة طبقا لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون ضريبة الاستهلاك ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن جريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك المقررة - التى دين بها المطعون ضدهما معاقب عليها بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - التى توجب الحكم بمصادرة السلع التى تحقق التهرب من ضريبتها - وفى حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تم ضبط السلع موضوع الجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلع المضبوطة يكون قد خالف القانون ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك آنف الذكر - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر للتعويض واجاز - نظرا لتوافر هذا العنصر - تدخل الخزانة أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم به ثم الطعن فى الحكم الذى يصدر بشأنه ، ذلك بأن الصفة المختلطة للجزاءات المقررة بالقوانين آنفه الذكر يختلط فيها معنى الزجر والردع المستهدف من توقيع العقوبة وهذه الصفة المختلطة تجعل من المتعين أن يطبق فى شأنها - باعتبارها العقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ،

ويرتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، ونظرا لما يخالف هذه العقوبة من صفة التعويض المترتب على الجريمة فإنه يجوز للجهة الممثلة للخزانة العامة صاحبة الصفة والمصلحة في طلب الحكم بهذه التعويضات أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية طالبة الحكم بها وذلك إعمالاً للأصل العام المقرر في المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اغفل القضاء بمصادرة السلع التي لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك المقررة بالرغم من ضبطها كما هو ثابت بمدونات الحكم المطعون فيه بما يوجب القضاء بمصادرتها ، مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بمصادرة السلع المضبوطة .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح عطية

ورضوان عبد العليم نائبي رئيس المحكمة وأنور جبرى وبدر الدين السيد



### الطعن رقم ٤٢٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

غش . حكم . بيانات حكم الإدانة ، « تسببه . تسبب معيب » ، « نقض » اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

وجوب اشمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ اجراءات .

اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بما أثبتته مفتش الأغذية بالمحضر من أن المتهم قام بغش اللبن دون بيان ما إذا كان الغش بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم . قصور .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالقول بأن مفتش الأغذية أثبت بمحضره أن المتهم قام بغش اللبن دون أن يبين ما إذا كان الغش بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذى فيه وسنده فى ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان (لبن) مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح الفيوم قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه ونشر ملخص الحكم فى جريدتين يوميتين . استأنف ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة غش اللبن قد شابه القصور فى التسبيب ذلك بأنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة وظروفها ومؤدى الأدلة التى استخلص منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله " وحيث أن الواقعة توجز فيما أثبتته مفتش الأغذية فى محضره المؤرخ ٢٤/١١/١٩٨٥ من أن المتهم قام



بغش اللبن وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم مما جاء بمحضر الضبط سالف البيان التى خلت الأوراق مما ينال من سلامته فى الاسناد والاثبات الأمر الذى يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص الادة ٢٠٤/٢ أ . ج " . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالقول بأن مفتش الأغذية أثبت بمحضره أن المتهم قام بغش اللبن دون أن يبين ما إذا كان الغش بإضافة مادة أخرى إليه أو بترع جزء من الدسم الذى فيه وسنده فى ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ناجي اسحق نقييوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / على الصالح عثمان  
وابراهيم عبد المطلب واحمد عبد الباري سليمان وحسين الجيزاوي .



## الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ القضائية

- (١) إحالة . نقض . اسباب الطعن . مالا يقبل منها . .  
أمر الاحالة . إجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة  
النقض غير مقبول .
- (٢) اختلاس اموال اميرية . موظفون عموميون . جريمة اركانها . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " .  
مثال لتسبب كاف يتحقق به صفة الموظف العام والمال العام وأركان جريمة الاختلاس .
- (٣) إثبات " شهود " . محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم " تسببه . تسبب غير  
معيب " . اختلاس اموال اميرية .  
حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ماعداه .  
عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه .
- (٤) نقض " اسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
النعي على الحكم بما يخرج عن نطاق استدلاله . غير مقبول .  
مثال .
- (٥) دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . إجراءات " إجراءات المحاكمة " . اثبات " خبرة " . نقض  
" اسباب الطعن . مالا يقبل منها " . اختلاس اموال اميرية .  
التفات المحكمة عن اجابة طلب ابدى أمام هيئة سابقة أو الرد عليه . لا اخلال بحق  
الدفاع . مادام مقدمه لم يصر عليه أمامها .  
مثال في جريمة اختلاس اموال أميرية .

(٦) حكم " تسببيه . تسبب غير معيب " . عقوبة " تطبيقها " . نقض " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

معاقبة الطاعن بالسجن والعزل من وظيفته . دون تحديد مدة العزل . لاعيب .

توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس .

١ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يشر شيئا بشأن بطلان أمر الإحالة ، وكان هذا الأمر إجراء سابقا على المحاكمة ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن كان يعمل سكرتيرا بمكتب وزير ..... وأن الأخير كلفه بالإشراف على مطبوعات وزارة ..... والأجهزة التابعة لها ومن بينها مؤسسة ..... وأن الأموال التى كانت تصرف على شراء خامات تلك المطبوعات خاصة بالمؤسسة - المار ذكرها - ، فإن ذلك تتحقق به صفة الطاعن باعتباره موظفا عاما من العاملين بإحدى الجهات الحكومية طبقا لنص المادة ١١١ من قانون العقوبات ، وتتحقق به أيضا صفة المال العام بوصفه مملوكا لإحدى المؤسسات العامة التابعة للدولة ، كما دلت الحكم على استلام الطاعن للأموال اللازمة لشراء خامات المطبوعات الخاصة بتلك المؤسسة ، سواء عن طريق صرفه الشيكات التى كانت تحرر باسمه أو باستلام قيمة الخامات من مدير مطبعة شعبية التدريب ..... فى الوقت الذى كانت الشيكات تصدر فيه باسم الأخير ، واختلاس الطاعن لمبلغ ٤١٠ ٢٣,٣٤٣ جنيه الذى يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية لثمن الخامات

الخاصة بالمطبوعات خلال الفترة من عام ..... حتى عام ..... والمبالغ التي تسلمها الطاعن لشرائها خلال المدة المذكورة ، فإن ذلك يعد كافيا لاستظهار أركان جريمة الاختلاس كما هي معرفة به فى القانون ، وتوافرها فى حق الطاعن .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزى أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، وهى فى ذلك غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ، فإنه لا على المحكمة إن هى حصلت من أقوال ... ما اطمأنت إليه منها ، وأقامت عليه قضاها بما يتفق وسائر الأدلة الأخرى التى أوردتها فى حكمها ، ولا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن أقوال الشاهدين ..... و ..... بالتحقيقات على نحو ما يثيره بأسباب طعنه ، مادامت المحكمة لم تحصل فى حكمها من أقوالهما ما يفيد تحديد شخص مستلم المبالغ الخاصة بالشيكات المخصصة لاثمان خامات المطبوعات ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن التحقيقات جرت فى بدايتها عن صفقة التعاقد مع مصنع البلاستيك المملوك للمتهم الثالث ..... ، مردودا بأن ذلك يعد خارجا عن نطاق استدلال الحكم فى خصوص الواقعة المسندة إليه ، والتى أورد الحكم الأدلة التى صحت لديه على ما استخلصه من ثبوتها فى حقه ، فإن ما ينعاه فى هذا الشأن لا يكون له محل .



٥ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب أو الرد عليه ، إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه ، بطلب إعادة القضية إلى مكتب الخبراء لتحديد تاريخ بدء عمله بالمطبعة ، والذي كان قد أبداه في مذكرة مقدمة لهيئة سابقة ، فلا يكون له من بعد أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، أو اتخاذ إجراء لم يطلبه منها ، ويكون منعه في هذا الشأن غير مقبول .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وقضى بعزله من وظيفته ، فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ، ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا في حالة الحكم بعقوبة الحبس .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... طاعن ، ٢ - ..... بأنهما - المتهم الأول : بصفته في حكم الموظف العام ( مدير إدارة المطبوعات بإدارة المشتريات بمؤسسة ..... ) اختلس مبلغ ١٢٣ ، ٤١٠٢٣ جنيه المملوك لتلك الجهة والمسلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وذلك على النحو الموضح بالتحقيقات . المتهم الثاني : ( أ ) أخل عمدا بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها عليه أمر التوريد رقم ..... الذي ارتبط به مع مؤسسة ..... وترتب على ذلك ضررا جسيما هو أنه لم يقدّم بتوريد كامل البضاعة المتفق على

توريدها بموجب الأمر سالف الذكر رغم استلامه قيمتها بالكامل مقدما على خلاف شروط أمر التوريد مما ترتب عليه ضرر جسيم بأموال تلك المؤسسة تمثل في ضياع قيمة البضائع التي لم يوردها وتعطيل مصالحها على النحو الموضح بالتحقيقات . (ب) اشترك بطريق الاتفاق مع متهم ثالث " رئيس قسم المشتريات بإدارة المشتريات غير الفنية بمؤسسة ..... " توفي إلى رحمة الله " في ارتكاب الجريمتين موضوع التهمتين الأولى والثانية المسندتين إليه قبل وفاته بأن اتفق معه على إرساء توريد البضاعة الموصوفة بأمر التوريد رقم ..... عليه بأسعار مرتفعة وتسهيل استيلائه بغير حق على مبلغ ١١١٢٣,٥٠٠ جنيه واستلامه الشيك الصادر بقيمة البضاعة قبل أن يقوم بتوريدها إلى مؤسسة ..... طبقا لشروط أمر التوريد وقد تمت الجريمتان بناء على ذلك الاتفاق . ( ج ) قدم للمتهم ( الذي توفي ) مبلغ ٢٠٢٠ جنيه والسيارة الموضحة الوصف والقيمة بالتحقيقات للاخلال بواجبات وظيفته وذلك لإرساء عطاءات توريد بضائع للجهة التي يعمل بها بأسعار مرتفعة على النحو الموضح بالتحقيقات . واحالتهما إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف والواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للشأنين وحضوريا للأول عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا ، ١١٠ ، ١١١/٦ ، ١١٢/١ ، ٢ ، ١١٣/١ ، ١١٦ مكررا ، ١١٦/أ مكررا ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من القانون ذاته ، أولا : بمعاقبة الأول ..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامه رد مبلغ ٤١٠.٢٣,١٢٣ جنيه فقط واحد وأربعين ألف وثلاث وعشرين جنيها ومائة

ثلاثة وعشرون مليما وتغريمه مبلغا مساويا له وعزله من وظيفته عما أسند إليه .  
 ثانيا : معاقبة الثانى ..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامه برد مبلغ  
 ١١١٢٣,٥٠٠ جنيه فقط أحد عشر ألف ومائة وثلاثة وعشرين جنيها  
 وخمسمائة مليما وتغريمه مبلغا مساويا له عما أسند إليه .

طعن الأستاذ / ..... المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه الأول فى  
 هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة  
 الاختلاس ، قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى  
 الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ، إذ اقتصر فى  
 ذلك على سرد أسماء الشهود وأقوالهم كما وردت بأمر الاحالة ، وقد جاء هذا  
 الأمر عاما مجملا لا يبين منه الواقعة المسندة إلى كل متهم ومواد القانون  
 المنطبقة عليها ، ولم يستظهر الحكم أركان الجريمة وتوافرها فى حق الطاعن ،  
 رغم أن الأخير ليس موظفا عاما ، والمال المختلس ليس مالا عاما بل هو مال  
 خاص بشركة ..... ، كما أن الطاعن لم يلتحق بالعمل بإدارة المطبوعات  
 بمؤسسة ..... خلال فترة الاتهام الواردة بأمر الاحالة ، ولم يتسلم أية  
 مبالغ خاصة بأثمان المطبوعات ، إذ كانت الشيكات تحرر باسم ..... ، الذى  
 كان يقوم بصرفها وسداد المبالغ المستحقة للموردين وصرف المكافآت التى  
 يستحقها العاملون بالمطبعة ، وهو ما ضمنه الطاعن دفاعه المكتوب

وقدم المستندات المؤيدة له ، ولم يحط به الحكم أو يقسطه حقه ، وعول الحكم - ضمن ما عول عليه - على اعتراف الطاعن ، فى حين أن ما حصله من أقوال فى هذا الخصوص يخالف الثابت بالأوراق ، إذ قرر ..... بالتحقيقات أنه كان رئيسا للمطبعة فى الفترة من يوليو سنة ١٩٧١ حتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ وقرر الشاهدان ..... و ..... ، أن الشيكات الخاصة باثمان الخامات كانت تحرر باسم ..... ، ولم يجزم الأول بشخص مستلم المبالغ موضوع الدعوى ، كما أن التحقيقات جرت فى بدايتها عن صفقة التعاقد مع مصنع البلاستيك المملوك للمتهم الثالث ..... ، وتمسك الطاعن فى مذكرته بطلب إعادة القضية إلى مكتب الخبراء لتحديد تاريخ بدء عمل الطاعن بالمطبعة ولم تستجب المحكمة لهذا الطلب ، وعاقب الحكم الطاعن بعقوبة العزل دون توقيتها ، وألزمه بالرد والغرامة ، رغم عدم ثبوت الجريمة المسندة إليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " أنه خلال عام ١٩٧١ انتدب وزير ..... - المتهم الأول ..... - للعمل كسكرتير بمكتبه من وزارة الدفاع ، وكلفه بالاشراف على مطبوعات وزارة ..... والأجهزة التابعة لها ، ومن بينها ..... ، إثر اتفاقه مع قائد القوات .... على طبع تلك المطبوعات بمطبعة شعبة التدريب ..... ، وذلك نظير مكافآت لعمال تلك المطبعة لانشغالهم بها فى غير أوقات العمل الرسمية ، وتتولى مؤسسة ..... تقديم كافة الخامات اللازمة للطباعة ، وعملا بذلك أشرف المتهم الأول على تنفيذ هذا الاتفاق ، وكانت الشيكات تصدر باسمه ويصرفها بالفعل من البنك وكان



بعضها يصدر باسم رئيس المطبعة ويقوم الأخير بصرفه وتسليم قيمته للمتهم الأول أيضا ، ويتولى الأخير - أى المتهم - حساب مكافآت العمال ، كما يقوم بشراء الخامات بنفسه من السوق الحرة ، ويقدمها للمطبعة لطبع ما يطلب منها من مطبوعات ، وظل كذلك فى الفترة من ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٣ حيث بلغت قيمة الشيكات التى تم صرفها بالفعل سواء الصادرة باسمه أو باسم رئيس المطبعة والتى تسلم قيمتها مبلغ ٤٨٨,٤٨٨,١٢٢٥٣٤ جنيه خص منها عمال المطبعة ٤٠٠,٤٨,١٥٠ جنيه كمكافآت لهم ، والباقى وقدره ٨٧,٠٨٧,١٠٧٤٨٦ جنيه تمثل ثمن الخامات اللازمة للطباعة ، والتى تبين بعد حسابها وتقديرها طبقا لأقصى أسعار السوق السوداء وقت الطباعة أنها تقل عن ذلك بمبلغ ٣٤٣,٢٣,٤١٠ جنيه ، استولى عليه المتهم الأول - واختلسه لنفسه والذى كان قد سلم إليه بسبب وظيفته المكلف بها فى هذا الشأن .

وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقارير مكتب خبراء وزارة العدل وتقارير اللجنة الفنية بهيئة المطابع الأميرية ، واعتراف الطاعن بالتحقيقات ، والتى من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى - على النحو المار بيانه - يعد كافيا فى استخلاص المحكمة للصورة التى اقتنعت بها واستقرت فى وجدانها ، ويحقق الغرض الذى قصده الشارع من ايجاب إيراد الواقعة على النحو الذى تطلبه القانون ، وأورد الحكم مؤدى أقوال شهود الاثبات - التى كانت من بين الأدلة التى استخلص

منها الإدانة - فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى التسبب فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان أمر الاحالة ، وكان هذا الأمر إجراء سابقا على المحاكمة ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن كان يعمل سكرتيرا بمكتب وزير ..... ، وأن الأخير كلفه بالاشراف على مطبوعات وزارة ..... والأجهزة التابعة لها ومن بينها مؤسسة ..... ، وأن الأموال التى كانت تصرف على شراء خامات تلك المطبوعات خاصة بالمؤسسة - المار ذكرها - ، فإن ذلك تتحقق به صفة الطاعن باعتباره موظفا عاما من العاملين بإحدى الجهات الحكومية طبقا لنص المادة ١١١ من قانون العقوبات ، وتتحقق به أيضا صفة المال العام بوصفه مملوكا لإحدى المؤسسات العامة التابعة للدولة ، كما دلت على ذلك على استلام الطاعن للأموال اللازمة لشراء خامات المطبوعات الخاصة بتلك المؤسسة ، سواء عن طريق صرفه الشيكات التى كانت تحرر باسمه أو باستلام قيمة الخامات من مدير مطبعة شعبة التدريب .... فى الوقت الذى كانت الشيكات تصدر فيه باسم الأخير ، واختلاس الطاعن لمبلغ ٣٤٣,٢٣,٤١٠ جنيه الذى يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية لثمن الخامات الخاصة بالمطبوعات خلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى

عام ١٩٧٣ ، والمبالغ التى تسلمها الطاعن لشرائها خلال المدة المذكورة ، فإن ذلك يعد كافيا لاستظهار أركان جريمة الاختلاس كما هى معرفة به فى القانون ، وتوافرها فى حق الطاعن ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى معرض الرد على دفاع الطاعن ومستنداته ، من أنه لم يلتحق بالعمل بإدارة المطبوعات بمؤسسة ..... ، خلال فترة الاتهام كما وردت بأمر الاحالة ، وأنه لم يتسلم أية مبالغ خاصة بأثمان تلك المطبوعات ، تأسيسا على أن الشيكات كانت تحرر باسم ..... ، الذى كان يقوم بصرفها وسداد المبالغ المستحقة للموردين وصرف المكافآت المستحقة للعاملين بالمطبعة ، يعد كافيا وسائغا فى اطراح ذلك الدفاع وتلك المستندات ، كما أن ما حصله من اعتراف الطاعن بالتحقيقات وأمام لجنة الفحص من أنه كان مكلفا بالاشراف على عمليات المطبوعات التى تم تشغيلها بمطبعة شعبية التدريب ..... ، ومن استلامه لمبلغ ٨٨,٠٧٤٨٦ جنية المخصص لشراء الخامات اللازمة لتلك المطبوعات خلال فترة الاتهام ، له أصله الثابت بتقرير لجنة الفحص والتحقيقات فإن ما ينعاه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزى أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، وهى فى ذلك غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ، فإنه لا على المحكمة إن هى حصلت من أقوال ..... ما اطمأنت إليه منها ، وأقامت عليه قضاها بما يتفق وسائر الأدلة الأخرى التى أوردتها فى حكمها ، ولا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه



بشأن أقوال الشاهدين ..... و .... بالتحقيقات على نحو ما يثيره بأسباب طعنه ، مادامت المحكمة لم تحصل فى حكمها من أقوالهما ما يفيد تحديد شخص مستلم المبالغ الخاصة بالشيكات المخصصة لأثمان خامات المطبوعات ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن التحقيقات جرت فى بدايتها عن صفقة التعاقد مع مصنع البلاستيك المملوك للمتهم الثالث ..... ، مردودا بأن ذلك يعد خارجا عن نطاق استدلال الحكم فى خصوص الواقعة المسندة إليه ، والتي أورد الحكم الأدلة التى صحت لديه على ما استخلصه من ثبوتها فى حقه ، فإن ما ينعاه فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب أو الرد عليه ، إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة الى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه ، بطلب إعادة القضية إلى مكتب الخبراء لتحديد تاريخ بدء عمله بالمطبعة ، والذي كان قد أبداه فى مذكرة مقدمة لهيئة سابقة ، فلا يكون له من بعد أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، أو اتخاذ إجراء لم يطلبه منها ، ويكون منعاه فى هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وقضى بعزله من وظيفته ، فإن قضاءه يتفق وصحيح القانون ، ولا مخالفة فيه لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، ذلك أن توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة



الحبس ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، عاقبه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة والمنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، بعد أن أعمل في حقه المادة ١٧ من القانون ذاته ، وقضى بإلزامه برد المبلغ المختلس وبغرامة مساوية له طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد عبد الرحمن

نائب رئيس المحكمة ومحمد طلعت الرفاعى و محمد عادل الشوربجى و محمود شريف لطفى .



## الطعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٥٩ القضائية

نقض " ما لا يجوز الطعن فيه من احكام " . استئناف . نيابة عامة .

عدم طعن النيابة العامة بالاستئناف فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة .  
يمنعها من الطعن بالنقض . علة ذلك : النقض طريق استثنائى للطعن فى الأحكام  
لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون .

ليس للخصم الطعن بالنقض بعد ما أوصد على نفسه باب الاستئناف .

من المقرر أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قصرت الطعن بطريق النقض من النيابة  
العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام  
النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح دون غيرها ، ومعنى  
كون الحكم قد صدر انتهايا أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادى من  
طرق الطعن ، ومن ثم فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار  
انتهايا بقبوله من صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى ميعاده فقد  
حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض - والعلة فى  
ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائى  
لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصه لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى

القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجر له من بعد أن ينهج سبيل الطعن بالنقض ، وإذ كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية ، وحده هو الذي استأنف حكم محكمة أول درجة دون النيابة العامة أو المتهمة وأن قضاء الحكم المطعون فيه قد جرى على تأييد الحكم المستأنف فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاءً واحداً . الأمر الذي يجعل طعن النيابة العامة غير جائز .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها - أولاً : تهربت من أداء ضريبة الاستهلاك المقررة قانوناً بأن حازت سلعة ( عدد ٤٦٠ شريط فيديو مسجل ) خاضعة للضريبة على الاستهلاك بغرض التجارة دون أن تكون مصحوبة بمستندات أو مواصفات أو اختتام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها على النحو الثابت بالأوراق . ثانياً : بصفتها ملتزمة بالضريبة على الاستهلاك لم تقدم بيانا بالرصيد الموجود لديها من سلع ( عدد ٤٦٠ شريط فيديو مسجل خاضع للضريبة على الاستهلاك ) وذلك خلال الميعاد المحدد على النحو المقرر قانوناً ، وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤ مكرراً ، ٦ ، ٥٥ ، ٥٤ . ٥٤ مكرراً ، ٥٧ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ والبند ٥٤ " ب " من الجدول المرفق المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ . وادعى وزير المالية بصفته مدنياً

قبل المتهمة بمبلغ ٣٢٠.١٠ جنيها مقابل الضريبة المستحقة وثلاث أمثالها وبدل المصادرة . ومحكمة جرائم الشئون المالية بالقاهرة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمة ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ والزامها بأداء الضريبة المستحقة وتعويض يعادل ثلاثة أمثالها . استأنف وزير المالية بصفته ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافيه - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قصرت الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح دون غيرها ، ومعنى كون الحكم قد صدر انتهابيا أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن ، ومن ثم فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهابيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة فى ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصه لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع



أو في القانون لم يجر له من بعد أن ينهج سبيل الطعن بالنقض ، وإذا كان  
الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية ، وحده هو الذي  
استأنف حكم محكمة أول درجة دون النيابة العامة أو المتهمة وأن قضاء الحكم  
المطعون فيه قد جرى على تأييد الحكم المستأنف فيصدق القول بأن الحكمين  
الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاءً واحداً . الأمر الذي يجعل طعن  
النيابة العامة غير جائز .

---

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / رضوان عبد العليم نائب رئيس المحكمة و أنور جبرى وبدر الدين السيد وحسن أبو المعالي أبو النصر.



## الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) نقض " التقرير بالطعن وايداع الاتسباب . ميعاده " .

التقرير بالطعن بالنقض دون تقديم الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .

( ٢ ) عقوبة ، تطبيقها ، . عود . قانون ، تطبيقه ، .

شروط تطبيق نص المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

( ٣ ) سرقة . اتلاف . عود . عقوبة ، تطبيقها ، . حكم ، تسببيه . تسببب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن

ما يقبل منها ، . محكمة النقض ، سلطتها ، .

توقيع المحكمة عقوبة الحبس فقط على المتهم رغم توافر شروط المادة ٥٣ عقوبات فى حقه . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه وفقا للقانون .

١ - لما كان المحكوم عليه ..... وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن

التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

٢ - لما كانت المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على أنه " إذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرما اعتاد الإجرام ، ثم ارتكب فى خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة ، حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها فى المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع فى هذه الحالة على عشر سنوات « ومقتضى هذا النص أنه إذا سبق الحكم على العائد باعتباره عائدا عودا متكررا وحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة عملا بالمادة ٥١ من قانون العقوبات أو سبق الحكم عليه بهذه العقوبة باعتباره مجرما اعتاد الاجرام عملا بالمادة ٥٢ من قانون العقوبات ثم ارتكب فى خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة منتمية إلى فئة الجرائم التى نصت عليها المادة ٥١ من ذلك القانون تعين الحكم عليه بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من قانون العقوبات ، تقديرا من الشارع بأن هذا النوع من معتادى الإجرام أو محترفيه لم تعد تجدى معهم العقوبات على تعددها إلى حد توقيع اغلظها وهى عقوبة الأشغال الشاقة .

٣ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد سبق الحكم على المطعون ضده فى الجناية رقم ..... لسنة ..... كلى المنصورة بعقوبة الأشغال

الشاقة لمدة ثلاث سنوات لجريمة سرقة بعود عملا بالمادة ٥١ من قانون العقوبات وأنه بعد أن نفذ المطعون ضده هذه العقوبة وأفرج عنه بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٨ ارتكب جريمة السرقة - موضوع الطعن الماثل - بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٨٩ - أى قبل مضي سنتين على تاريخ الإفراج عنه - ودانته بالجريمة اللاحقة على هذا الإفراج ، فإن شروط المادة ٥٣ من قانون العقوبات تكون قد توفرت فى حق المطعون ضده مما كان يستوجب القضاء بالتدبير الاحترازى ، وهو إيداعه إحدى مؤسسات العمل المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٤ ، أما وأن المحكمة قضت بتوقيع عقوبة الحبس رغم ذلك ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذى ابتنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى مادامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بتطبيق صحيح حكم القانون وذلك بإيداع المطعون ضده إحدى مؤسسات العمل لمدة لا تتجاوز العشر سنوات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ..... ٢ - ..... « طاعن » بأنهما أولا : سرقا الخزينة وما بها من نقود المبينة وصفا بقيمة بالتحقيقات والمملوكة للجمعية التعاونية الاستهلاكية فرع ... حالة كون الأول سبق الحكم عليه كعائد بالاشغال الشاقة فى الجناية رقم ... لسنة ١٩٨٦ ... وارتكب الجريمة الماثلة خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه فى الجناية سالفه الذكر وحالة كون الثانى عائد سبق الحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر عن جريمة السرقة فى الجناية



رقم ... لسنة ١٩٨٨ قسم ... وارتكب الجريمة الماثلة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم فى اللجنة سالفة الذكر على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : استوليا بغير حق وبدون نية التملك على السيارة رقم ... خاصة .... الملوكة لـ .... حالة كون الأول مجرما اعتاد الاجرام وحالة كون الثانى عائدا على النحو المبين بالتهمة الأولى سالفة الذكر . ثالثا : استوليا بغير حق وبدون نية التملك على السيارة المجهولة والمملوكة لمجهول حالة كون المتهم الأول مجرما اعتاد الاجرام وحالة كون المتهم الثانى عائدا على النحو المبين بالتهمة الأولى سالفة الذكر . رابعا : اتلفا عمدا الخزينة سالفة الذكر بأن أحدثا بها فتحتين تجعلها غير صالحة للاستعمال على النحو المبين بالأوراق ، واحالتهما إلى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٩/ثالثا ، ١/٥٠ ، ٥٣ ، ٣١٧ رابعا وخامسا ، ١/٣٢٣ أولا مكررا ، ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ست سنوات عما أسند إليهما .

فطعن المحكوم عليه الثانى والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه .... وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر

من إن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التي بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أورد في مدوناته أن المطعون ضده ..... قد أفرج عنه في القضية رقم ..... لسنة ..... جنایات المنصورة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بعد قضائه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات المقضى بها عليه في جناية سرقة بعود ، وأنه ارتكب جريمة السرقة موضوع الطعن المائل بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٨٩ - أي قبل مضي سنتين على تاريخ الافراج عنه - وأنه إذ انتهى الحكم إلى إدانة المطعون ضده ، فكان لزاما عليه أن يقضى بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من قانون العقوبات التي توجب إيداع العائد الذي سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة طبقا لنص المادة ٥١ منه إحدى مؤسسات العمل المنصوص عليها في المادة ٥٢ من هذا القانون إذا ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفه الذكر وإذ قضى الحكم بمعاقبة المطعون ضده - على خلاف هذا النظر بعقوبة الحبس - فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة قدمت المطعون ضده وآخر للمحاكمة بوصف أنهما - في ليلة ١٢/١/١٩٨٩ بدائرة قسم ..... أولا : سرقا الخزينة وما بها من نقود المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للجمعية التعاونية الاستهلاكية

فرع ..... حالة كون الأول ( المطعون ضده ) مجرماً اعتاد الاجرام إذ سبق الحكم عليه كعائد بالأشغال الشاقة عملاً بالمادة ٥١ من قانون العقوبات فى الجناية رقم ..... لسنة ١٩٨٦ .... وارتكب الجريمة الماثلة خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه فى الجناية رقم ..... لسنة ..... سالفه الذكر ، وحالة كون الثانى عائد سبق الحكم عليه بالحبس مدة ثلاث سنوات ..... ثانيا : استوليا بغير حق وبدون نية التملك على السيارة رقم ..... خاصة ..... المملوكة ..... حالة كون الأول مجرماً اعتاد الاجرام وحالة كون الثانى عائداً على النحو المبين بالتهمة الأولى . ثالثاً : استوليا بغير حق وبدون نية التملك على السيارة المجهولة والمملوكة لمجهول حالة كون المتهم الأول مجرماً اعتاد الاجرام وحالة كون الثانى عائداً . رابعاً : اتلفا عمداً الخزينة سالفه الذكر بأن أحدثا بها فتحتين تجعلها غير صالحة للاستعمال ، وطلبت عقابهما بالمواد ٤٩ ثالثاً ، ١/٥٠ ، ٥٣ ، ٣١٧ رابعاً وخامساً ، ٣٢٣ أو لا مكرراً ، ١/٣٦١ - ٢ من قانون العقوبات ، وقد دان الحكم المتهمين وقضى بمعاقبتهم بالحبس مع الشغل لمدة ست سنوات عما اسند إليهما وأثبت الحكم فى مدوناته أن المتهم الأول ( المطعون ضده ) مجرم اعتاد الاجرام لسبق الحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات فى جريمة سقة - عملاً بالمادة ٥١ من قانون العقوبات - فى الجناية رقم ..... لسنة ١٩٨٦ ..... - والتي تبين من الاطلاع عليها وعلى مذكرة قلم تنفيذ الجنايات الكلى أنه أفرج عنه بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بعد تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة المقضى بها عليه فيها - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على أنه " إذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة



عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرما اعتاد الإجرام ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات » ومقتضى هذا النص أنه إذا سبق الحكم على العائد باعتباره عائدا عودا متكررا وحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة عملا بالمادة ٥١ من قانون العقوبات أو سبق الحكم عليه بهذه العقوبة باعتباره مجرما اعتاد الإجرام عملا بالمادة ٥٢ من قانون العقوبات ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة منتمية إلى فئة الجرائم التي نصت عليها المادة ٥١ من ذلك القانون تعين الحكم عليه بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من قانون العقوبات ، تقديرا من الشارع بأن هذا النوع من معتادى الإجرام أو محترفيه لم تعد تجدى معهم العقوبات على تعددها إلى حد توقيع اغلظها وهى عقوبة الأشغال الشاقة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر نفاذا لأحكام المادتين ٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٤ - بإنشاء مؤسسة العمل التى يودع فيها معتادو الإجرام - وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد سبق الحكم على المطعون ضده فى الجناية رقم .... لسنة .... كلى المنصورة بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لجريمة سرقة بعود عملا بالمادة ٥١ من قانون العقوبات وأنه بعد أن نفذ المطعون ضده هذه العقوبة وأفرج عنه بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٨ ارتكب جريمة السرقة - موضوع الطعن المائل -



بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٨٩ - أى قبل مضى سنتين على تاريخ الإفراج عنه - ودانه بالجريمة اللاحقة على هذا الإفراج ، فإن شروط المادة ٥٣ من قانون العقوبات تكون قد توفرت فى حق المطعون ضده مما كان يستوجب القضاء بالتدبير الاحترازى ، وهو ايداعه إحدى مؤسسات العمل المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٤ ، أما وأن المحكمة قضت بتوقيع عقوبة الحبس رغم ذلك ، فإنها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذى ابنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى مادامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بتطبيق صحيح حكم القانون وذلك بإيداع المطعون ضده إحدى مؤسسات العمل لمدة لا تتجاوز العشر سنوات .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / جابر عبد التواب وامين

عبد العليم . ناخبى رئيس المحكمة ومصطفى الشناوى وقتعى حجاب .



### للعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ القضائية

(١) محكمة الموضوع " الإجراءات امامها " . إجراءات " إجراءات المحاكمة " . إثبات " شهود " .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة  
وتسمع فيه شهادة الشهود فى مواجهة المتهم ما دام سماعهم ممكنا .

(٢) إجراءات " إجراءات المحاكمة " . إثبات " شهود " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع " . ما يوفره " .

نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود . لايسلبه حقه فى العدول عن هذا النزول  
ويتمسك بتحقيق ما يطلب . مادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟

(٣) إعلان . إثبات " شهود " . محكمة الموضوع " الإجراءات امامها " .

عدم إعلان المتهم لشهوده وفق القانون . ليس سببا لعدم سماعهم . وجوب سماع  
الشاهد متى رأت المحكمة أنه يدلى بأقوال من شأنها اظهار الحقيقة .

(٤) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير دليل " " الإجراءات امامها " . إثبات " شهود " . دفاع " الإخلال

بحق الدفاع . ما يوفره . .

عدم جواز الالتفات عن سماع الشهود . إلا إذا رؤى أن الغرض من سماعهم إنما هو  
المطل والنكابة .

(٥) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . إجراءات " إجراءات المحاكمة " . إثبات " شهود " .

خوض المحكمة فى الموضوع المراد الاستشهاد به والقول بعدم جدوى سماع الشهود .  
افتراض من عندها يدحضه الواقع .

تقدير أقوال الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهادة والمناقشات التى تدور حول شهادته .

(٦) إثبات " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب معيب " .

القضاء المسبق على أدلة لم تطرح . غير جائز .

١ - من المقرر أن الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتستمع فيه للشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

٢ - من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه مادامت المرافعة دائرة ولو ابدى هذا الطلب بصفة احتياطية لأنه يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

٣ - إن القانون لم يجعل الاعلان شرطا لسماع الشاهد بل لمحكمة الجنايات أن تسمع أقواله ولو لم يتم اعلانه بالحضور طبقا للقانون ، متى رأت أنه يدلى بأقوال من شأنها اظهار الحقيقة .

٤ - إن القانون أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة واجابته أو الرد عليه ولم يتجه مراده حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة

الجنايات إلى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم اساسا على شفوية المرافعة ضماناً للمتهم الذي تحاكمه لا إلى الافتتاحات على حقة في الدفاع ومن ثم لا تجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة أو منتجا فيها أن ترفض المحكمة سماع شهود النفي إلا إذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المظل والنكايه .

٥- لما كانت المحكمة إذ رفضت سماع الشاهدين المذكورين اللذين لم يعلنهما الطاعن وفقا للمادة ٢١٤ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهما عليه وعللت رفض الطلب بما قالتها من أن الضابط نفى صلة القرابة بين زوجته والشاهد .... ولم يتدخل في الخلاف بين الطاعن وهذا الشاهد ولعدم اطمئنان المحكمة إلى ما قرره شاهدي نفى الطاعن اللذين استمعت إليهما المحكمة وعدم اعلان هذين الشاهدين ولا ترى ضرورة لسماع شهود آخرين ، فإن المحكمة في هذه الحالة إنما تبني حكمها على افتراضات تفرضها وقد يكون الواقع على غير ما افترضت فيدلى الشهود بشهادتهم أمامها بالجلسة بإقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعهم ، كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وعلى المناقشات التي تدور حول شهادته عند الادلاء بها وكيفية أداء الشهادة .

٦- إن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولية بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبدي في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهارة للحقيقة إن القانون يوجب سماع الشاهد أولاً ويعتد بحق



للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته وذلك لاحتمال أن تجبىء هذه الشهادة التى تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، فإن رفض المحكمة طلب سماع هذين الشاهدين يكون لغير العلة التى خولها القانون هذا الحق من أجلها وهو قضاء مسبق منها على أدلة لم تطرح عليها فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلاق بحق الدفاع .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها به قانونًا وأحالتة إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً . عملاً بالمواد ١ ، ٢/١ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ المرفق مع أعمال المادة ١٧ عقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن أحرار المخدر مجرد من كافة القصور .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة أحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبب والاخلاق بحق الدفاع ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع بتلفيق الاتهام لوجود خصومة بينه وبين المدعو ... ابن خالة زوجة الضابط

مجرى التحريات والضبط وطلب اصليا القضاء ببراءته واحتياطيا سؤال المدعو .... عن تلك الخصومة وصلة القرابة كذلك سؤال .... باعتباره شاهدا على واقعة الضبط والتفتيش بيد أن المحكمة اطرحت هذا الطلب بما لا يسوغ به اطراحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بشأن وجود خصومة بينه وبين الشاهد الأول واطرحه في قوله : " وفي خصوص ما ذكره الدفاع من وجود خصومة بين المتهم والشاهد الأول فقد نفى الضابط وجود صلة قرابة بين زوجته وتاجر السيارات .... فضلا عن أن المتهم نفسه لم يذكر في التحقيقات أن الضابط تدخل في النزاع بينه وبين هذا التاجر أو طلب منه شيئا معينا بل أنه ذكر أنه لم ير الضابط وأن النزاع الخاص بالمديونية حصل بشأنه اتفاق مع المدين على سداد الدين بعد بيع سيارة ومن ثم فلا ترى المحكمة مرجعا لسماع أى شهود آخرين في هذا الشأن كما لا تستجيب إلى طلب الدفاع سماع شهادة الشاهد الآخر الذى قال عنه شاهد النفى الأول أنه صاحبه والمتهم إلى شقة لاحضار مفتاح سيارة وقد انتهت المحكمة طبقا لما سلف إلى عدم الاطمئنان إلى أقوال شاهدى النفى فضلا عن أن المتهم لم يعلن شهود النفى المطلوب سماعهم حسبما يتطلبه القانون » . من حيث إنه من المقرر إن الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتستمع فيه للشهود مادام سماعهم ممكنا ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا كما أنه من المقرر ان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول

والتمسك بتحقيق ما يطلبه مادامت المرافعة دائرة ولو ابدى هذا الطلب بصفة احتياطية لأنه يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة وأنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم اجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفي مادام لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون إلا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض لا يستند إلى عدم اعلان المحكمة للشهود إذ أن القانون لم يجعل الاعلان شرطا لسماع الشاهد بل لمحكمة الجنايات أن تسمع اقواله ولو لم يتم إعلانه بالحضور طبقا للقانون متى رأت أنه يدلى بأقوال من شأنها اظهار الحقيقة فأوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة واجابته أو الرد عليه ولم يتجه مراده حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات إلى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمانا للمتهم الذي تحاكمه لا إلى الافتئات على حقه في الدفاع ومن ثم فلا تجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة أو منتجا فيها أن ترفض المحكمة سماع شهود النفي إلا إذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المثل والنكاية ولما كانت المحكمة إذ رفضت سماع الشاهدين المذكورين اللذين لم يعلنهما الطاعن وفقا للمادة ٢١٤ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهما عليه وعللت رفض الطلب بما قالت من أن الضابط نفى صلة القرابة بين زوجته والشاهد ..... ولم يتدخل في الخلاف بين الطاعن وهذا الشاهد ولعدم اطمئنان المحكمة إلى ما قرره شاهدي نفى الطاعن اللذين استمعت إليهما المحكمة وعدم اعلان هذين الشاهدين ولا ترى ضرورة لسماع شهود آخرين فإن المحكمة في هذه الحالة إنما تبني حكمها على افتراضات

تفرضها وقد يكون الواقع على غير ما افترضت فيدلى الشهود بشهادتهم أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعهم كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وعلى المناقشات التي تدور حول شهادته عند الادلاء بها وكيفية أداء الشهادة فحق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما ابداه في التحقيقات الأولية بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهارا للحقيقة ، والقانون يوجب سماع الشاهد أولا وبعدئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فإن رفض المحكمة طلب سماع هذين الشاهدين يكون لغير العلة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها وهو قضاء مسبق منها على أدلة لم تطرح عليها ، فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .



جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد احمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف ابو النيل

وعمل ابراهيم نائبى رئيس المحكمة و احمد جمال عبد اللطيف وبهيح القصبجى .



### الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) اثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع ، سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، .

نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى .

الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .

( ٢ ) وقاع . هتك عرض . جريمة ، اركانها ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن .

مالا يقبل منها ، .

ركن القوة فى جرائم الواقعة أو الشروع فيها وهتك العرض . مناط توافره ؟

تحدث الحكم عن ركن القوة فى هذه الجرائم . غير لازم . متى كان ما أورده من

وقائع وظروف يكفى للدلالة عليه .

( ٣ ) امرا حالة . بطلان . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . نظام عام . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع .

مالا يوفره ، . نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

عدم إعلان أمر الاحالة خلال الأجل . لا يبنى عليه بطلانه .

أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام

، أثر ذلك ؟

( ٤ ) محاماة . إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، .

عدم توكيل الطاعن محام للدفاع عنه وقيام المحامي المنتدب بواجبه . لاعيب .

( ٥ ) محكمة الموضوع ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، . إثبات ، شهود ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع .

مالا يوفره ، . إجراءات . إجراءات المحاكمة ، .

للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات . متى قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . لا يحول عدم سماعهم دون الاعتماد على أقوالهم متى كانت مطروحة على بساط البحث .

( ٦ ) دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، .

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . ماهيته ؟

النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .  
مثال لطلب غير جازم لاتلتزم المحكمة بالرد عليه .

( ٧ ) شريعة اسلامية . دستور . اثبات ، شهود ، . قانون ، تطبيقه ، .

النص فى المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . دعوة للشارع كى يتخذ من الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين .

( ٨ ) إثبات ، بوجه عام ، . شهود ، . حكم ، مالا يعيبه فى نطاق الدليل ، . نقض ، اسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، .

عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . ما دام له مأخذه الصحيح فى الأوراق .  
الجدل فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به بغير معقب .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذ كانت الصورة التي أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله ، إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصا سائغا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن ركن القوة في جرائم الواقعة أو الشروع فيها وهتك العرض يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في هذه الجرائم على استقلال متى كان فيما أورده - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - لما كان عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة إلى محكمة الجنايات خلال الاجل المحدد في القانون لا ينبني عليه بطلانه ، وكانت أوجه البطلان المتعلقة بأجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام ،

فإذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان - بفرض حصوله - وإنما له - طبقا لما تنص عليه المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاءه ميعاد لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل الدعوى لاعطاء الطاعن اجلا لاعداد دفاعه ، فإنه يعتبر قد تنازل عن حقه فى ابدائه ، وليس له من بعد أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان الطاعن لم يطلب توكيل محام للدفاع عنه ، وكان المحامى المنتدب قد ترفع فى الدعوى حسبما املته عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع أو بطلان الاجراءات لا يكون لها وجه .

٥ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم امامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال شهود الاثبات الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

٦ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان يبين من محضر جلسة



المحاكمة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن وإن أشار في مرافعته إلى أن ملابس المجنى عليها لم ترسل للطب الشرعى إلا أنه لم يطلب اتخاذ إجراء معين فى هذا الخصوص سواء فيما يتعلق بالمجنى عليها نفسها أو بملابسها واختتم مرافعته بطلب البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة ، ومن ثم فليس له - من بعد - أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

٧ - إن ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين ، ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وافرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ .

٨ - لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق ، فإن منهج الحكم المطعون فيه فى الاستدلال ليس فيه مخالفة للقانون ، وينحل نعى الطاعن فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : - شرع فى واقعة .... بغير رضاها بأن غرر بها واستدرجها إلى أحد الحقول وطرحها رغما عنها أرضا وجثم على صدرها وخلع عنها سروالها قاصدا من ذلك مواقعتها جنسيا وقد

أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مقاومة المجنى عليها وفرارها من مكان الحادث . ثانيا : هتك عرض المجنى عليها سالفه الذكر التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة ، وكان ذلك بالقوة بأن غرر بها واستدرجها إلى أحد الحقول وطرحها رغما عنها أرضا وجثم على صدرها وخلع عنها سروالها ولامس بقبله موضع العفة منها . واحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦٧/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الشروع في الواقعة أنشئ بغير رضائها وهتك عرضها بالقوة حالة كونها لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة ، قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبب وانطوى على بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتنق تصويرا للواقعة يتجافى وطبيعة الأمور ولم يستظهر ركن الاكراه ، خاصة وقد أسفرت معاينة النيابة العامة أن المجنى عليها سارت معه مسافة كيلو متر خارج الحيز العمراني حيث ارتكب الحادث بما يدل على رضاها وجرت محاكمته دون مراعاة ميعاد التكليف بالحضور طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية مما حال بين حضور محاميه الأصيل لابداء دفاعه ولم تحقق المحكمة الدعوى بسماع شهود الاثبات ، وإذا اغفلت

طلبه ارسال المجنى عليها وملابسها إلى الطب الشرعى وعول الحكم فى ادانته - على شهادة امرأتين مخالفا بذلك الشريعة الاسلامية التى نص الدستور على كونها المصدر الرئيسى للتشريع كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن استدرج المجنى عليها إلى أحد الحقول وطرحها أرضا رغما عنها وبعد أن خلع عنها ملابسها رقد عليها قاصدا مواقعتها فلامس بعضو تذكيره موضع العفة منها إلا أنها قاومتها حتى تمكنت من الفرار بعد أن أصابها بخدوش بالصدر والرقبة والوجه ، ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن - على النحو سالف الإشارة - أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وما ورد بالتقرير الطبى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمه الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كانت الصورة التى أشارت إليها فى حكمها لاتخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، إذ هو فى حقيقته لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا كما هو الحال فى واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ركن القوة فى جرائم الواقعة



أو الشروع فيها وهتك العرض يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في هذه الجرائم على استقلال متى كان فيما أورده - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد في القانون لا يبنى عليه بطلانه ، وكانت أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان - بفرض حصوله - وإنما له - طبقا لما تنص عليه المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاءه ميعاد لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل الدعوى لاعطاء الطاعن أجلا لاعداد دفاعه ، فإنه يعتبر قد تنازل عن حقه في ابدائه ، وليس له من بعد أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان الطاعن لم يطلب توكيل محام للدفاع عنه ، وكان المحامي المنتدب قد ترفع في الدعوى حسبما أملت عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع أو بطلان الاجراءات لا يكون لها وجه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل



المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال شهود الاثبات الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن وإن أشار في مرافعته إلى أن ملابس المجنى عليها لم ترسل للطب الشرعى إلا أنه لم يطلب اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص سواء فيما يتعلق بالمجنى عليها نفسها أو بملابسها واختتم مرافعته بطلب البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة ، ومن ثم فليس له - من بعد - أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بادانة الطاعن على أدلة مستخلصة من أقوال شهود الاثبات وهم رجل وامرأتان - خلافا لما يزعمه الطاعن بمذكرة أسباب طعنه - فمن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد . هذا فضلا أن ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع كي يتخذ

الشرعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين ، ومن ثم فإن أحكام تلك الشرعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وافرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ . ولما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق ، فإن منهج الحكم المطعون فيه فى الاستدلال ليس فيه مخالفة للقانون ، وينحل نعى الطاعن فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٩١

بإدارة السيد المستشار / عوض جادو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمود البنا وحسن عيش

نائب رئيس المحكمة وحسام عبد الرحيم وسمير انيس .



### الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) قانون ، تفسيره ، . بناء . عقوبة ، تطبيقها ، .

لمن خالف أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له . التقدم بطلب للوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى أتخذت أو تتخذ ضده لحين معاينة الأعمال موضوع المخالفة . العقوبة المقررة للمخالفة تلك . الغرامة . اءفاء الأعمال المخالفة التى لاتزيد قيمتها عن عشرة آلاف جنيه من الغرامة . المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ . طبيعة النص وعلته ؟

( ٢ ) بناء . قانون ، تفسيره ، . عقوبة ، غرامة ، .

الاعفاء من الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . رهن بتقديم المخالف بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فضلا عن كون الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

القصد من إصدار القانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ . هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين إلى الوحدات المحلية المختصة .

( ٣ ) دعوى جنائية ، انقضاؤها ، . صلح . حكم ، تسببيه . تسبب معيب ، . نقض ، حالات الطعن . مخالفة

القانون ، . بناء .

قضاء الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح لمجرد التصالح مع الجهة الإدارية دون استظهار مدى توافر باقى شروط التمتع بالاعفاء . قصور .

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

١ - لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ٨٤ ، ٩٩ لسنة ٨٦ تنص على أن " يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٧/٦/٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات إلى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة .... وتكون العقوبة فى جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه التالى ..... وتعفى جميع الأعمال المخالفة التى لاتزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمادة المشار إليها فى الفقرتين الأولى والثانية .... إلخ " وهو نص مستحدث يتناول أحكاما وقتية وقد انتهى العمل به فى ١٩٨٧/٦/٧ وهو تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتقديم الطلبات إلى الوحدات المحلية المختصة خلالها وقصد به معالجة ما كشف عنه الواقع



العملى من كثرة المخالفات لقوانين البناء ، والآثار التى نجمت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بما تضمنه من عقوبات مغلظة ، والذى الغى بموجب المادة السادسة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ذلك بفتح صفحة جديدة تعطى لكل من ارتكب مخالفة قبل العمل بالقانون المذكور أن يتقدم إلى الجهة الإدارية المختصة طلبا وقف ما اتخذ أو تتخذ ضده من إجراءات .

٢ - إن شرط الاستفادة بالأحكام التى تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم المخالف بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، إذ جعل الشارع تقديم الطلب إلى الوحدة المحلية جوازا للمخالف فله أن يتقدم به - إن توافرت باقى الشروط - للاستفادة من أحكام نص المادة المذكورة وله ألا يتقدم به حسبما يرى فيه مصلحته وينتهى إليه تقريره ، كما إذا قدر قيام سبب من أسباب البراءة فى حقه أو انقضاء الدعوى الجنائية قبله ، وفى هذه الحالة يعامل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولايستفيد من أحكام المادة الثالثة آنفة البيان ، ويشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر الشروط ذاتها بالإضافة إلى كون قيمة الأعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، إذ أن تلك الفقرة نصت على الاعفاء من الغرامة المبينة بالمادة ذاتها والتى يشترط للاستفادة من أحكامها توافر الشروط المذكورة على السياق المتقدم ، ولاينال مما تقدم جميعه أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ استبدل بها نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ التى استبدل بنص الفقرة الأولى منها نص المادة الأولى

من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ذلك أن القصد من إصدار القانونين الأخيرين هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين إلى الجهة الإدارية المختصة خلالها .

٣ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح تأسيساً على تصالحه مع الجهة الإدارية دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بالاعفاء ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ١ - أقام بناء بدون ترخيص  
٢ - أقام بناء غير مطابق للمواصفات الفنية - وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٤ ،  
٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمى ٣٠  
لسنة ١٩٨٣ ، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ومحكمة البلدية بالقاهرة قضت حضورياً عملاً  
بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٢٦٠٠ جنيه والتصحيح والايقاف للغرامة فقط  
استأنفت النيابة العامة ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية -  
قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف  
وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح عن جرميتى البناء بدون ترخيص ومخالفته للأصول الفنية قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه على تصالح

المطعون ضده مع الجهة الإدارية في حين أن قيمة الأعمال المخالفة تزيد على عشرة آلاف جنيه مما كان يتعين معه أن يقضى بتوقيع عقوبة الغرامة النسبية عملاً بالمادتين الثالثة والرابعة من القانون ٣٠ لسنة ٨٣ وهو مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ٨٤ ، ٩٩ لسنة ٨٦ تنص على أن " يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ١٩٨٧/٦/٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات إلى أن تتم معاينة الأعمال موضوع المخالفة .... وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي ..... وتعفى جميع الأعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة وتسرى الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدر فيها حكم نهائي ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمادة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية .... إلخ " وهو نص مستحدث يتناول أحكاماً وقتية وقد انتهى العمل به في ١٩٨٧/٦/٧ وهو تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتقديم الطلبات إلى الوحدات المحلية المختصة خلالها وقصد به معالجة ما كشف عنه الواقع العملي من كثرة المخالفات لقوانين البناء ، والآثار التي نجمت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦



بما تضمنه من عقوبات مغلظة ، والذي ألغى بموجب المادة السادسة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ذلك بفتح صفحة جديدة تعطى لكل من ارتكب مخالفة قبل العمل بالقانون المذكور أن يتقدم إلى الجهة الإدارية المختصة طالبا وقف ما اتخذ أو تتخذ ضده من إجراءات ، وقد أفصح عنه ذلك تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب بشأن النص سالف البيان إذ جاء به مانصه " استحدثت اللجنة هذه المادة تحقيقا للمصلحة العامة وما استهدفته الاقتراحات بمشروعات قوانين المقدمة من بعض السادة الأعضاء ذلك أن الواقع العملي كشف عن أنه في ظل العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كان يتضمن عقوبات شجعت المخالفين لقوانين البناء على النحر الذي سلفت الإشارة إليه وبالنظر لقصور الامكانيات المتاحة لدى الجهات الإدارية المختصة للكشف عن المخالفات وتعقب المخالفين أدى ذلك كله إلى تفشي ظاهرة البناء بغير ترخيص أو البناء بالمخالفة للقانون وتراكمت هذه المخالفة بصورة أصبح من العسير حصرها وظل شاغلوها ملاكا كانوا أو مستأجرين قلقين على مدى سلامة المباني التي يشغلونها وحين شدد العقاب بالقانون رقم ٢ لسنة ٨٢ على جميع المخالفات مهما كانت قيمتها أو نوعها ظهر أن العقوبة لا تتناسب في كثير من الحالات مع قيمة الأعمال المخالفة وصدرت بعض الأحكام بتوقيع غرامة عشرة آلاف جنيه عن أعمال لا تزيد قيمتها عن مائة جنيه لهذه الاعتبارات رأى معالجة هذا الوضع بفتح صفحة جديدة تعطى لكل من ارتكب مخالفة قبل العمل بالقانون حق التقدم بنفسه إلى الجهة الإدارية المختصة طالبا وقف ما اتخذ أو ما يتخذ ضده من إجراءات ، ويبين من ذلك أن شرط الاستفادة بالأحكام التي تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم للمخالف بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة في خلال



المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ،  
 إذ جعل الشارع تقديم الطلب إلى الوحدة المحلية جوازيا للمخالف ، فله أن  
 يتقدم به - إن توافرت باقى الشروط - للاستفادة من أحكام نص المادة  
 المذكورة وله ألا يتقدم به حسبما يرى فيه مصلحته وينتهى إليه تقريره ، كما إذا  
 قدر قيام سبب من أسباب البراءة فى حقه أو انقضاء الدعوى الجنائية قبله ،  
 وفى هذه الحالة يعامل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦  
 ولاستفيد من أحكام المادة الثالثة آنفة البيان ، ويشترط للتمتع بالاعفاء من  
 الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر الشروط ذاتها بالإضافة إلى  
 كون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، إذ أن تلك الفقرة  
 نصت على الاعفاء من الغرامة المبينة بالمادة ذاتها والتي يشترط للاستفادة من  
 أحكامها توافر الشروط المذكورة على السياق المتقدم ، ولاينال مما تقدم جميعه  
 أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ استبدل بها نص المادة الأولى  
 من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ التى استبدل بنص الفقرة الأولى منها نص  
 المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ذلك أن القصد من اصدار  
 القانونين الأخيرين هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين إلى الجهة  
 الإدارية المختصة خلالها ، وهو ما اكده تقرير اللجنتين المشتركتين بمجلس  
 الشعب عن مشروعى هذين القانونين ، إذ ورد بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة  
 الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية  
 عن الاقتراحين المقدمين بشأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ما نصه " وفى ضوء  
 المناقشات التى اثيرت تبين للجنة أن هذين الاقتراحين بمشروعى القانونين  
 يستهدفا - مد مهلة الستة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون

رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمحدد لتقديم طلبات المخالفين إلى الجهة الإدارية المختصة خلالها إلى ستة أشهر أخرى ، وتقديرا لظروف الملاك وأصحاب النوايا الحسنة الذين تخلفوا عن تقديم طلباتهم في الموعد المقرر إلى الجهة الإدارية المختصة ومراعاة لظروف هؤلاء الملاك الذين عجز معظمهم عن تدبير قيمة الغرامة المقررة على المخالفات التي ارتكبوها وتشجيعا لهؤلاء المواطنين المخالفين على الامتثال لأحكام هذا القانون فقد رأت اللجنة الموافقة على ما ورد بالاقتراحين لمشروع القانونين بمد المهلة من ستة أشهر إلى سنة اعتباراً من ..... تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠/١٩٨٣ " وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ متضمنا مد المهلة حتى ٧/٦/١٩٨٥ كما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية بشأن الاقتراح بمشروع القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ما نصه " ولما كان الاقتراح بمشروع قانون المعروض يقوم على ذات الأسس التي قام عليها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وهو تمكين المخالفين من تقديم طلباتهم ونظرا لوجود بعضهم أثناء هذه المهلة خارج البلاد ولعدم تمكن البعض الآخر من تقديم الطلبات لقصور الاعلام الذي أدى إلى عدم معرفتهم بهذه المهلة لهذا فقد رأت اللجنة أن تمد المهلة إلى ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ بدلا من ٧ يونيو سنة ١٩٨٦ كما ورد في الاقتراح المعروض على أن يكون هذا المد آخر فرصة لهؤلاء المخالفين " ومن ثم فإنه يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ أن يكون المخالف قد تقدم بطلب إلى الوحدة المحلية

المختصة في خلال المهلة التي انتهت في ١٩٨٧/٦/٧ عن أعمال مخالفة لزيادة قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٦/٨ . لما كان ذلك و كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح تأسيسا على تصالحه مع الجهة الإدارية دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بالاعفاء ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم وتقول كلمتها فى شأن ما تشير النيابة العامة بوجه الطعن ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

برئاسة السيد المستشار / نجاح سليمان نزار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر و حسن حمزة و حامد عبد الله نواب رئيس المحكمة وتحتى الصباغ .



### الطعن رقم ٥٤٩٤ لسنة ٥٩ القضائية

(١) معارضة ، نظرها والحكم فيها ، . استئناف ، نظره والحكم فيه ، . ما يجوز استئنافه من الأحكام ، المصلحة فى الطعن ، . عقوبة ، تقديرها ، . نيابة عامة . حكم ، تسببيه . تسبب معيب . .

حضور وكيل عن المتهم - المحكوم عليه بالغرامة غيابيا ابتدائيا - عند نظر استئناف النيابة العامة الذى قصرته على الحكم الصادر فى المعارضة - الذى قضى بالبراءة . يجعل الحكم حضوريا . أساس ذلك ؟

(٢) حكم ، بيانات حكم الادانة ، . تسببيه . تسبب معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها . . وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التى استند إليها فى إدانة الطاعن . قصور .

١ - لما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى أقامتها الطاعنه على الحكم الغيابى الابتدائى - دون الحكم الغيابى الابتدائى - ومن ثم يكون استئناف النيابة قاصرا على هذا الحكم ، ولا يخول للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى المعارض فيه .



لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الغيابي قد قضى بتغريم الطاعنه مبلغ ١٣١٦,٧<sup>٠</sup> وضعف رسوم الترخيص ، ومن ثم فإنه وقد أصبح لزاما على المحكمة الاستئنافية إذا قضت بإلغاء الحكم الصادر فى المعارضة بناء على استئناف النيابة العامة - ألا تتجاوز ما قضى به الحكم الغيابي الابتدائي ، ومن ثم فلا تلتزم الطاعنه بالحضور أمامها بنفسها ، ويجوز الحضور عنها بتوكيل ويصبح الحكم الصادر فى حقها حضوريا بما يجيز الطعن عليه بطريق النقض .

٢ - من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الأدلة التى استند عليها فى إدانة الطاعنه ، فإنه يكون قد جاء قاصرا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أقامت بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابها بالمواد ٤ ، ٥ ، ٢٢ / ١ ، ٢٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جنح قسم أول طنطا قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهمه ١٣١٦,٧<sup>٠</sup> ألف وثلاثمائة وستة عشر

جنيها وسبعمئة مليم وضعف رسم الترخيص وتقديم الرسوم الهندسية وغرامة اضافية مبلغ ١٣١٦,٧٠٠<sup>م</sup> عارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليها ، استأنفت النيابة العامة ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع باجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مبلغ ١٣١٦,٧٠٠<sup>م</sup> وغرامة اضافية مبلغ ١٣١٦,٧٠٠<sup>م</sup> وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة الأصلية .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة قد استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة التى أقامتها الطاعنه على الحكم الغيابى الابتدائى - دون الحكم الغيابى الابتدائى - ومن ثم يكون استئناف النيابة قاصرا على هذا الحكم ، ولا يخول للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى المعارض فيه .

للملكان ذلك وكان الحكم الابتدائى الغيابى قد قضى بتغريم الطاعنه مبلغ ١٣١٦,٧٠٠ وضعف رسوم الترخيص ، ومن ثم فإنه وقد أصبح لزاما على المحكمة الاستئنافية إذا قضت بالغاء الحكم الصادر فى المعارضة بناء على استئناف النيابة العامة - ألا تتجاوز ما قضى به الحكم الغيابى الابتدائى ، ومن ثم فلا تلتزم الطاعنه بالحضور أمامها بنفسها ، ويجوز الحضور عنها بتوكيل ، ويصبح الحكم الصادر فى حقها حضوريا بما يجيز الطعن عليه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعنه تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٨٤ أعفى الأعمال التى لاتزيد على عشرة آلاف جنيه من الغرامة النسبية وأنه كان يتعين إعمالا للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ القضاء بوقف الدعوى إلى ما بعد ١٩٨٧/٦/٧ ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى وأدلة الثبوت بقوله " ومن حيث إن محكمة أول درجة قد سردت الوقائع بما لا حاجة لترديدها . ومن حيث إن الاتهام المنسوب إلى المتهم ثابت فى حقه من محضر الضبط ومن ثم يتعين الغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم بالعقوبة الواردة بالمنطوق " ، وكان الحكم الابتدائى الغيابى قد حصل واقعة الدعوى بقوله " أن التهمة ثابتة فى حق المتهم مما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفعه إياها بدفاع مقبول " . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الأدلة التى استند عليها فى إدانة الطاعنه ، فإنه يكون قد جاء قاصرا ، بما يعجز محكمة النقض على أن تقول كلمتها فى شأن ما تشير الطاعنه بأوجه طعنها من الخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاعادة .

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مجدى منتصر وحسن حمزة نائبى رئيس المحكمة وفتحي الصباغ ومصطفى كامل .



### الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) اختصاص ، الاختصاص المكانى ، دفع ، الدفع بعدم الاختصاص ، نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

عدم جواز اثارة الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم قد خلت بما يظاها . علة ذلك ؟

( ٢ ) اثبات ، اعتراف ، حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، تسببه . تسبب غير معيب ، .  
أخذ الحكم باقرار الطاعن بالتحقيقات . لا يعيبه . ما دام لم يرتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف .

( ٣ ) اثبات ، اعتراف ، استدالات . ما مورر الضبط القضائى . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

حق مأمور الضبط القضائى فى سؤال المتهم . دون استجوابه . المادة ٢٩ اجراءات .

الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته فى الاثبات . موضوعى .

حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه . متى اطمأنت إليه .



( ٤ ) اثبات « اعتراف » . « اكراه » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

البحث في صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعي .

( ٥ ) اثبات « بوجه عام » . « حكم » « تسببيه » . « تسبب غير معيب » .

تساند الأدلة الجنائية . لا يلزم أن ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

( ٦ ) نقض « أسباب الطعن » . تحديد « ما لا يقبل منها » .

تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء . واجب . علة ذلك ؟

( ٧ ) قتل عمد . جريمة « أركانها » . قصد جنائي . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير توافر القصد الجنائي » .

قصد القتل . أمر خفي . ادراكه بالأمارات والمظاهر الخارجية التي تنبئ عنه . استخلاص توافره . موضوعي .

( ٨ ) إجراءات « إجراءات المحاكمة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . « ما لا يوفره » . « نقض » « أسباب الطعن » . « ما لا يقبل منها » . « قتل عمد » .

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يشره أمامها .

الدفاع الموضوعي . التحدى به أمام النقض . غير مقبول .

مثال .

( ٩ ) اثبات « بوجه عام » . « معاينة » . « حكم » « تسببيه » . « تسبب غير معيب » . « قتل عمد » .

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

مثال لتسبب سائق .

( ١٠ ) اثبات ، شهود ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ، . نقض ، اسباب الطعن . مالا يقبل منها ، .

حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها باقوالهم فى التحقيق الابتدائى . ما دامت قد طرحت على بساط البحث .

( ١١ ) اثبات ، بوجه عام ، ، اوراق رسمية ، . تزوير ، الطعن بالتزوير ، .

الأصل فى الاجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بحضور الجلسة أو الحكم . إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .

( ١٢ ) مسئولية مدنية ، مسئولية المتبوع ، . دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، . خطأ . ضرر . اثبات ، قرائن قانونية ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس . مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته . تحققها ؟

ارتكاب ضابط الشرطة جريمة قتل عمد بمسدسه الذى فى عهده بحكم وظيفته . تحقق مسئولية وزير الداخلية عن الضرر باعتباره متبوعا . علة ذلك ؟

١ - لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفى هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه الطاعن من أن ضبطه تم فى دائرة قسم الساحل بمحافظة القاهرة وليس فى دائرة شبرا الخيمة التى تقع فى اختصاص محكمة الموضوع فلا يجوز له أن يشير هذا

الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها .

٢ - من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم أخذه باقرار الطاعن بالتحقيقات طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف .

٣ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستند إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث فى الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف ما دامت قد اطمأنت إليه ، لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، ولها سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق بما فى ذلك محضر الضبط وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه .

٥ - من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، إذ يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٦ - من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن العيب الذى شاب الحكم .

٧ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٨ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن ولئن أثار فى دفاعه أن وقت ارتكاب الحادث - بدلالة حالة التيسر الرمى التى وجدت عليها جثة المجنى عليها - هو فجر يوم ١٩٨٩/١/٢٧ أى لاحقاً على الوقت الذى ورد فى أقوال



الشهود من رجال الضبطية القضائية في التحقيقات ، إلا أنه لم يشر - على خلاف ما زعمه في أسباب طعنه - أن وفاة المجنى عليها حدثت في وقت سابق على هذا الوقت الأخير ، فإنه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يشره أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بالدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

٩ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بخصوص التفات الحكم عن إيراد مؤدى المعاينة التي أجريت للمكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليها والتي لم يعول عليها الحكم ولم يكن لها أثر في عقيدته يكون ولا محل له .

١٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهود الاثبات مكتفيا بتلاوة أقوالهم ، فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

١١ - لما كان الأفضل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف

ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل فى خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من اكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشهود الاثبات ، فإن الزعم بأن المحكمة قررت نظر الدعوى دون سماع الشهود مغاير للواقع ويكون غير مقبول .

١٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١٧٤ منه على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأديته وظيفته أو بسببها . وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً فى اختيار تابعه متى كانت عليه سلطة فعلية فى رعايته وفى توجيهه » . فقد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رعايته ، وأن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع « حال تأدية الوظيفة أو بسببها » لم يقصد أن تكون المسئولية مقتصرة على خطأ التابع وهو يؤدى عملاً من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية - لا مكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيات له بأية طريقة فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصى وسواء أكان الباعث الذى دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم

المتبوع أو بغير علمه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول ضابط شرطة يعمل تحت رئاسة الطاعن الثانى - وزير الداخلية - وأن هذا الضابط قتل المجنى عليها بمسدسه الذى فى عهده بحكم وظيفته - فلحق ضرر بالمدعية بالحقوق المدنية ، فإن وظيفته لدى الطاعن الثانى المتقدم ذكره تكون قد هيأت له فرصة إتيان العمل غير المشروع ، إذ لو لم تكن هذه الوظيفة وما يسرته لصاحبها من حيازة السلاح النارى المستعمل فى قتل المجنى عليها ، لما وقع الحادث منه بالصورة التى وقع بها ، ويكون الطاعن الثانى مسئولاً عن الضرر الذى أحدثه الطاعن الأول بعمله غير المشروع . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون وأضحى هذا الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل ..... عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا من مسدسه الميرى الذى كان يحمله قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها . ثانيا : سرق المبلغ النقدى والحلى المبينة بالمحضر المملوكة للمجنى عليها سالفه الذكر على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات . ثالثا : أطلق فى داخل مدينة سلاحا

ناريا . واحالته إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين  
بأمر الاحالة . وادعى كل من ..... و .....  
و ..... مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين  
بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ ، ٣١٨ ، ٦/٣٧٦ من  
قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن  
لمدة سبع سنوات والزمته والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدعين بالحقوق  
المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .  
فطعن المحكوم عليه وهيئة قضايا الدولة نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية في  
هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



اولا / بالنسبة إلى الطعن المقدم من الطاعن الاول :

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد  
والسرقة وإطلاق سلاح نارى داخل مدينة ، قد ران عليه البطلان وشابه القصور  
والتناقض فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه صدر  
من محكمة غير مختصة مكانيا بنظر الدعوى إذ قبض على الطاعن بدائرة قسم



الساحل بمحافظة القاهرة وأن الجريمة وقعت فى دائرة محافظة الشرقية ، وعول الحكم فى إدانة الطاعن على اعترافه فى التحقيقات رغم أنه أنكر بها مقارفته للجريمة ، كما عول على ما قرره لرجال الضبطية القضائية بارتكابه الحادث وعلى ما شهدوا به باعتبار أن ذلك اعترافا منه ، ودون أن يطرح دفعه ببطلان هذا الاقرار لصدوره تحت تأثير الاكراه الواقع عليه بما يسوغ الطراحه ، وأيضا استند فى قضائه بالادانة إلى أن الطاعن كان قد التقى بالمجنى عليها قبيل اختفائها ، وهو ما لا يصلح دليلا لاسناد تهمة قتلها إليه ، هذا ولم تعن المحكمة بسماع شهود الاثبات تنفيذا لقرارها بذلك بناء على طلب الطاعن وقررت نظر الدعوى بما أحاط الدفاع عنه بالخرج ودون أن تبين فى حكمها سبب عدولها عن سماع الشهود ، وأغفل الحكم إيراد مؤدى المعاينة التى أجرتها الشرطة والنيابة للمكان الذى عثر فيه على جثة المجنى عليها ، والتفت عن دفاع الطاعن القائم على أن وفاة المجنى عليها - بدلالة حالة التيبس الرسمى التى وجدت عليها الجثة - قد حدثت فى وقت سابق على الوقت الذى عينه رجال الضبط القضائى فى التحقيقات ، فلم يعن بتحقيقه أو الرد عليه ، كما جمع الحكم بين الدليل المستمد من أقوال ضابط الشرطة وبين الدليل المستفاد من تقريرى الصفة التشريحية والمعمل الجنائى رغم تناقضهما فى شأن كيفية وتاريخ قتل المجنى عليها ، ودلل على توافر نية القتل فى حق الطاعن بما لا يكفى . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة

مستمدة من أقوال شهود الاثبات وإقرار الطاعن ومما ثبت من تقارير الصفة التشريعية وإدارة البصمات بمصلحة تحقيق الأدلة الجنائية وفحص السلاح والطلقات ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه الطاعن من أن ضبطه تم فى دائرة قسم الساحل بمحافظة القاهرة وليس فى دائرة شبرا الخيمة التى تقع فى اختصاص محكمة الموضوع فلا يجوز له أن يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل إقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة فى قوله « بأنه أتفق مع المجنى عليها على الزواج منذ فترة طويلة وأنه أخذ منها مصاغها يوم ١٩٨٩/١/٢٥ عندما قابلها أمام نادى أسكو بشبرا وباعه للصائغين ..... و ..... » ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم أخذه بإقرار الطاعن بالتحقيقات طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف . وإذا كان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن لأمور الضبط القضائى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى للمحكمة أن تستند إلى ما

ورد به ما دام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث فى الجلسة ولها أن تعول على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعتراف ما دامت قد اطمأنت إليه . لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، ولها سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق بما فى ذلك محضر الضبط وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأن لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص فى منطق سائغ وتدليل مقبول إلى اطراح الدفع ببطلان إقرار الطاعن الوارد بمحضر ضبط الواقعة لصدوره تحت تأثير الاكراه وأفصح عن اطمئنانه إلى صحة هذا الاقرار ومطابقته للحقيقة والواقع ، فلا على الحكم - من بعد ذلك - أن يأخذ باقرار الطاعن الوارد بمحضر الاستدلالات ، وبأقوال الشهود من ضباط الشرطة الذين أدلى الطاعن فى حضرتهم بهذا الاقرار من ضمن الأدلة التى أقام عليها قضاءه بالادانة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد برئ من أية شائبة رماه الطاعن بها فى شأن ما تقدم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه

لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، إذ يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، فإن ما يشيره الطاعن - فى شأن أخذ الحكم بما أورده الشهود فى أقوالهم من أنه كان قد إلتقى بالمجنى عليها قبيل الحادث رغم أنها واقعة لا تفيد بذاتها تدليلا على مقارفته جريمة قتلها - لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن العيب الذى شاب الحكم ، وإذا كان الطاعن قد أرسل القول دون أن يكشف بأسباب الطعن عن أوجه التعارض بين أقوال ضباط الشرطة فى تصويرهم للحادث وبين المستفاد من تقريرى الصفة التشريحية والمعمل الجنائى حتى يتبين ما إذا كان التناقض بين الدليلين على نحو يستعصى على الملائمة والتوفيق أم لا . هذا ، والبين من أسباب الحكم أن جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الخصوص فضلا عن عدم قبوله يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر نية القتل فى حق الطاعن - مما أوضحه من الظروف والملابسات وما استقاه من



عناصر الدعوى - كافيا وسائغا فى استظهار قيامها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن ولئن أثار فى دفاعه أن وقت ارتكاب الحادث - بدلالة حالة التيبس الرمى التى وجدت عليها جثة المجنى عليها - هو فجر يوم ٢٧ / ١ / ١٩٨٩ أى لاحقا على الوقت الذى ورد فى أقوال الشهود من رجال الضبطية القضائية فى التحقيقات ، إلا أنه لم يثر - على خلاف ما زعمه فى أسباب طعنه - أن وفاة المجنى عليها حدثت فى وقت سابق على هذا الوقت الأخير ، فإنه ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ، ولا يقبل منه التعدى بالدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بخصوص التفات الحكم عن إيراد مؤدى المعاينة التى أجريت للمكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليها والتى لم يعول عليها الحكم ولم يكن لها أثر فى عقيدته يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهود الاثبات مكتفيا بتلاوة أقوالهم ، فليس للطاعن من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن

سماعهم . وإذا كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من اكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لشهود الاثبات ، فإن الزعم بأن المحكمة قررت نظر الدعوى دون سماع الشهود مغاير للواقع ويكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

#### ثانياً: بالنسبة إلى الطعن المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية .

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن الثانى - المسئول عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامه بصفته بالتعويض متضامنا مع تابعه - الطاعن الأول - قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن التابع أخطأ فألحق ضررا بالمدعية بالحقوق المدنية رغم أن الخطأ الذى قارفه منبت الصلة بعمله مكانا وزمانا ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١٧٤ منه على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأديته وظيفته أو بسببها . وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت عليه سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه » . فقد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس ، مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته ، وأن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير

المشروع واقعا من التابع « حال تأدية الوظيفة أو بسببها » لم يقصد أن تكون المسؤولية مقتصرة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا من أعمال وظيفته ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية - لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه التابع لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة به بها ، وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول ضابط شرطة يعمل تحت رئاسة الطاعن الثاني - وزير الداخلية - وأن هذا الضابط قتل المجنى عليها بمسدسه الذي فى عهده بحكم وظيفته - فلحق ضرر بالمدعية بالحقوق المدنية ، فإن وظيفته لدى الطاعن الثانى المتقدم ذكره تكون قد هيأت له فرصة إتيان العمل غير المشروع ، إذ لولا هذه الوظيفة وما يسرته لصاحبها من حيازة السلاح الناري المستعمل فى قتل المجنى عليها ، لما وقع الحادث منه بالصورة التى وقع بها ، ويكون الطاعن الثانى مسئولا عن الضرر الذى أحدثه الطاعن الأول بعمله غير المشروع . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون وأضحى هذا الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

برئاسة السيد المستشار / محمود رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صلاح عطية نائب رئيس المحكمة وأنور جبرى وبدر الدين السيد وحسن أبو المعالى أبو النصر .



### الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) سب وقذف . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . . جريمة ، اركانها ، . حكم ، تسببه . تسبب غير معيب ، . نقض ، اسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

سكوت المحكم عن التحدث عن توافر ركن العلانية فى جريمة القذف والسب . لا يعيبه . ما دام الطاعن لم يدفع بتخلفه وكانت الوقائع تقطع بتوافره .

( ٢ ) سب وقذف . جريمة ، اركانها ، . قصد جنائى .

القصد الجنائى فى جرمتى القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التى وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

علانية الاسناد تتضمن حتما قصد الاذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية فى المحل العام مع العلم بمعناها .

( ٣ ) سب وقذف . قصد جنائى . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، .

استخلاص القصد الجنائى فى جريمة القذف والسب علنا . موضوعى .

( ٤ ) اثبات ، بوجه عام ، ، شهود ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .



( ٥ ) محكمة استئنافية ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، - إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، - حكم ، تسببه .

تسبب غير معيب ، -

عدم التزام محكمة ثانی درجة أن تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو ما فات محكمة

أول درجة اجراء .

١ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة ، أن الطاعن لم يدفع بتخلف

ركن العلانية ، فإنه لا على المحكمة إن هي سكنت عن التحدث عن توافر هذا الركن

على استقلال في حكمها ما دامت الوقائع - كما حصلها الحكم - تقطع بما يوفر

لجريمة القذف والسب ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون ، ومن ثم يكون

ما أثاره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

٢ - لما كان القصد الجنائي في جريمة القذف والسب يتوافر متى كانت

العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأن علانية الاسناد

تتضمن حتما قصد الاذاعة ، بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم

بمعناها .

٣ - من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من

اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها

ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإن الحكم إذ

استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دلل على

سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحسر به دعوى القصور فى التسبب فى هذا الشأن .

٤ - لما كان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع شهوده ، وكان يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا .

٥ - لما كان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا ما كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع شهوده يكون غير سديد .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الازبكية ضد الطاعن بوصف أنه قذفه وسبه علنا بألفاظ مخدشه للشرف والاعتبار على النحو المبين بعريضة الدعوى . وطلب عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح الازبكية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة

أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيه لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - أن الطاعن قذف وسب المطعون ضده - المدعى بالحق المدنى - بعبارات القذف والسب التى أثبتتها الحكم وذلك عند خروجه من قاعة جلسة المحكمة وعلى مرأى ومسمع شاهد الواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ، أن الطاعن لم يدفع بتخلف ركن العلانية ، فإنه لا على المحكمة ان هى سكتت عن التحدث عن توافر هذا الركن على استقلال فى حكمها ما دامت الوقائع - كما حصلها الحكم - تقطع بما يوفر لجرمى القذف والسب ركن العلانية على ما هو معرف به فى القانون ، ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جرميتي القذف والسب يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأن علانية الاسناد تتضمن حتما قصد الاذاعة ، بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جرميتي القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دلل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحسر به دعوى القصور في التسبب في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع شهوده ، وكان يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا ما كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، فإن منعاه على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع شهوده يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .



جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / ناجى اسحق نديموس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
على الصديق عثمان وإبراهيم عبد المطلب نائبى رئيس المحكمة ومحمود دياب وحسين الجيزاوى .



### الطعن رقم ١١٣٤٧ لسنة ٦٠ القضائية

( ١ ) ما مورو الضبط القضائى . تفتيش . حكم . ما لا يعيبه فى نطاق الدليل ، . تسببه . تسبب غير  
معيب ، . مواد مخدرة .

تدليل الحكم على أن تفتيش الطاعن جرى تحت اشراف الضابط . دون أن ينازع الطاعن فى أن لذلك  
التدليل معين من التحقيقات . النعى على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول .

( ٢ ) تفتيش ، التفتيش بقصد التوقيف ، . دفع ، الدفع بطلان التفتيش ، . ما مورو الضبط القضائى  
، اختصاصهم ، . سجون . مواد مخدرة . قانون ، تفسيره ، .

حق ضباط السجن تفتيش من يشتبهون فى حيازته أشياء ممنوعة . داخل السجن . سواء كان من  
المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم . كفاية اشتباه ضابط السجن فى أن أحد المذكورين يحوز أشياء  
ممنوعة داخل السجن ليثبت له حق تفتيشه . دون التقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات  
الجنائية . أساس ذلك ؟

الشبهة المقصودة فى هذا المقام ؟

تقدير الشبهة . منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

٣ : قانون « العلم بالقانون » ، إجراءات « إجراءات المحاكمة » ، نقض « أسباب الطعن » ، ما لا يقبل منها ، .

العلم بالقوانين وتعديلاتها . مفروض . مؤدى ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام الشرطى .....  
بالتفتيش تحت إشراف الضابط بما حصله من أقوال الرائد .....  
بالتحقيقات ، وكان الطاعن لا ينزع فى أسباب طعنه أن ما نقله الحكم من أقوال  
الضابط المذكور فى هذا الشأن له معينه من التحقيقات ، فإن ما يثيره الطاعن من  
خلو محضر الضبط مما يفيد أن التفتيش تم تحت إشراف الضابط وخلو شهادة الوزن  
مما يدل على أن الضابط هو الذى قدم المخدر لوزنه - بفرض صحته - لا ينال من  
سلامة استدلال الحكم .

٢ - لما كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦  
لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون المستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢  
تنص على أن « لضباط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء  
ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » .  
ومفاد ذلك أن الشارع منح لضباط السجن حق تفتيش من يشتبهون فى حيازته  
أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم ،  
ولم يتطلب فى ذلك توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات  
الجنائية ، بل يكفى أن يشتبه ضابط السجن فى أن أحد المذكورين بالنص يحوز

أشياء ممنوعة داخل السجن حتى يثبت له حق تفتيشه . لما كان ذلك ، وكانت الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس الضابط يصح معها في العقل القول بقيام مظنة حيازة أشياء ممنوعة داخل السجن ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن تفتيش الطاعن تم داخل السجن بعد توافر أمارات أثارت الشبهة لدى الرائد ..... رئيس مباحث السجن دعتة إلى الاعتقاد بأن الطاعن وهو من العاملين بالسجن يحوز جوهراً مخدراً فقام الحارس ..... بتفتيشه تحت اشراف الضابط المذكور على النحو الوارد في مدوناته من أن تحريات الضابط أسفرت عن أن الطاعن اعتاد إدخال المواد المخدرة إلى السجن وأنه يعتزم إدخال كمية منها في يوم الضبط وأنه يخفيها في مكان حساس من جسمه وبمراقبته بعد دخوله السجن شاهده يدخل إلى دورة المياه ثم يخرج منها بعد دقائق متوجهاً إلى أحد العنابر فاستوقفه وأمر الحارس السرى ..... بتفتيشه تحت اشرافه ، فإن ما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون متفقاً وصحيح القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٣ - لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نشر بالجريدة الرسمية في الرابع من يولييه سنة ١٩٨٩ وعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وكان العلم بالقوانين وكل ما يدخل عليها

من تعديل مفروض على كل إنسان وليس على النيابة العامة إذا أرادت رفع الدعوى الجنائية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التى تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها ، وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا فى علم الكافة ، كما أن المحكمة التى تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بأن تلفت نظره عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التى تطلب النيابة العامة تطبيقها ما دام علمه بذلك مفروضا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيش ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . واحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من الجدول الثانى الملحق بالقانون ، بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه عما هو منسوب إليه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار الاحراز مجردا من القصود .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

من حيث إن الطاعن يُنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس أو ما يبرر الاستيقاف ، وقيام الحارس .....

بتفتيشه بعيدا عن اشراف الضابط بدلالة أن محضر الضبط خلا مما يفيد ذلك كما خلت شهادة الوزن مما يدل على أن الضابط هو الذى قدم المخدر المضبوط لوزنه ، غير أن الحكم رد على ذلك الدفع بما لا يصلح ردا ، كما أن المحكمة أعملت القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى حق الطاعن - رغم أنه شدد العقوبة - دون أن تنبهه لذلك ودون أن تشير النيابة العامة إلى هذا التعديل بأمر الاحالة ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « إن تحريات الرائد ..... رئيس مباحث سجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً بطره قد توصلت إلى أن المتهم ..... الحارس بالسجن يقوم بإدخال المواد المخدرة به وأنه يعتزم ادخال كمية من المخدرات يوم ..... بعد أن خبأها فى مكان حساس من جسده فراقبه عقب حضوره للسجن فى ذلك اليوم فلاحظ أنه

دخل دورة مياه العنبر رقم ..... ثم غادرها بعد دقائق فكلف الحارس السرى ..... بتفتيشه تحت إشرافه فعثر بالجيب الأيسر لبنطلونه على لفافة مطاطية صفراء اللون بداخلها لفافة طويلة بنفسجية اللون من البلاستيك بفضها تبين أنها تحتوي على ثلاث لفافات سلوفانية بفض كل منها وجد بها قطعة من الحشيش وزنها قائما باللفافات الثلاث ٧, ٤٥ جرام فواجهه بها فأنكر صلتها بها . وبعد أن ساق الحكم للتدليل على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الرائد ..... و ..... وتقرير المعمل الكيماوى ، رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش فى قوله « لا وجه للنعى ببطلان القبض أو التفتيش استناداً إلى انتفاء حالة التلبس لأن المادة ٤١ من لائحة السجون خولت لضابط الواقعة سلطة القيام بهما فى مثل الواقعة موضوع الضبط ولا وجه للاحتجاج بهذه المادة بالنسبة لقيام الشاهد الثانى بتفتيش المتهم لأن نص تلك المادة لا يمنع سريان نصوص قانون الاجراءات الجنائية بما تخوله للضابط من تكليف الشرطى بالقيام بالتفتيش تحت إشرافه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام الشرطى ..... بالتفتيش تحت إشراف الضابط بما حصله من أقوال الرائد ..... بالتحقيقات ، وكان الطاعن لا ينازع فى أسباب طعنه أن ما نقله الحكم من أقوال الضابط المذكور فى هذا الشأن له معينه من التحقيقات ، فإن ما يثيره الطاعن من خلو محضر الضبط مما يفيد أن التفتيش تم تحت إشراف الضابط وخلو شهادة الوزن مما يدل على أن الضابط هو الذى قدم المخدر لوزنه - بفرض صحته - لا ينال من سلامة استدلال الحكم . لما كان ذلك ،

وكانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون المستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « لضباط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » . ومفاد ذلك أن الشارع منح لضباط السجن حق تفتيش من يشتبهون فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم ، ولم يتطلب فى ذلك توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفى أن يشتبه ضابط السجن فى أن أحد المذكورين بالنص يحوز أشياء ممنوعة داخل السجن حتى يثبت له حق تفتيشه . لما كان ذلك ، وكانت الشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنفس الضابط يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة حيازة أشياء ممنوعة داخل السجن ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن تفتيش الطاعن تم داخل السجن بعد توافر أمارات أثارت الشبهة لدى الرائد ..... رئيس مباحث السجن دعتة إلى الاعتقاد بأن الطاعن وهو من العاملين بالسجن يحوز جوهراً مخدراً فقام الحارس ..... بتفتيشه تحت إشراف الضابط المذكور على النحو الوارد فى مدوناته من أن تحريات الضابط أسفرت عن أن الطاعن اعتاد إدخال المواد المخدرة إلى السجن وأنه يعتزم إدخال كمية منها فى يوم الضبط وأنه يخفيها فى مكان حساس من جسمه ويمراقبته بعد دخوله السجن شاهده يدخل إلى دورة المياه ثم يخرج منها بعد دقائق متوجهاً إلى أحد العنابر فاستوقفه وأمر الحارس

السرى ..... بتفتيشه تحت إشرافه ، فإن ما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون متفقاً وصحيح القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نشر بالجريدة الرسمية فى الرابع من يولييه سنة ١٩٨٩ وعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وكان العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان وليس على النيابة العامة إذا أرادت رفع الدعوى الجنائية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التى تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها ، وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً فى علم الكافة ، كما أن المحكمة التى تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانوناً بأن تلفت نظره عند المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التى تطلب النيابة العامة تطبيقها ما دام علمه بذلك مفروضاً ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعياً .

---



برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عبد اللطيف أبو النيل وعمار إبراهيم نائبى رئيس المحكمة وأحمد جمال عبد اللطيف وحسن عبد الباقي .



### الطعن رقم ١٣٧٦٣ لسنة ٥٩ القضائية

مقدم ايجار . ايجار اماكن . قانون . تفسيره . . نقض . حالات الطعن . الخطأ فى القانون . . أسباب  
الطعن . تصدرها . . محكمة النقض . سلطتها . . حكم . تسببيه . تسبب معيب . .

الزام المتهم فى جريمة تقاضى مقدم ايجار برد ما تقاضاه كاملا دون احتساب القدر المسموح له  
بتقاضيه قانونا . خطأ فى القانون . حق محكمة النقض تصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

المباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تقاضى مقدم ايجار  
عنها . المباني المنشأة قبل ذلك خضوعها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

استظهار الحكم تاريخ انشاء المبنى . واجب . اغفال ذلك . قصور .

القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

مثال .

لما كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن تقاضى من المجنى  
عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه منها ألف وخمسمائة جنيه تأمين والنصف الآخر على  
سبيل مقدم الايجار وقد تحرر بهذه المناسبة عقد إيجار بدون تاريخ ولم تكن

أعمال التشطيبات النهائية قد تمت ، وتحددت القيمة الايجارية بخمسين جنيها شهريا ، وخلص الحكم من أقوال المجنى عليه والشهود إلى ثبوت أركان هذه الجريمة فى حق الطاعن واستنزل المبالغ المسموح بتقاضيتها كمقدم ايجار لمدة سنتين تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من قدر الغرامة الذى يتعين القضاء به بيد أنه أوقع عليه عقوبة الحبس والزمه برد المبلغ كاملا للمجنى عليه دون أن يحتسب منه القدر المسموح للطاعن بتقاضية كمقدم ايجار خلافا لما تقضى به المادتان ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وهو ما كان يؤذن لهذه المحكمة أن تصح الخطأ الذى تردى فيه الحكم المطعون فيه وأن تحكم بمقتضى القانون عملا بنص المادة ١/٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه ازاء ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من اجازة تقاضى مقدم ايجار بشروط معينة حددتها بالنسبة للمباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ ، وكان مفاد ذلك أن المباني المنشأة قبل هذا التاريخ تبقى خاضعة فى خصوص تقاضى مقدم الايجار لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما كان لازمه أن يستظهر الحكم تاريخ انشاء المبنى للوقوف على القانون الواجب التطبيق على الواقعة ، أما وإنه قد افتقر إلى هذا البيان الجوهري فإنه يكون قد تعيب بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن - وتعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى - كما صار اثباتها فى الحكم ، وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه - أولا : اقتضى من المستأجر لمسكنه تأميناً يزيد على أجره شهرين . ثانيا : وهو مؤجر لمسكن تقاضى مقدم إيجار يزيد عن الحد المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٥ ، ٢/٢٦ ، ١/٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالأقصر قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وتغريمه ستة آلاف جنيه والزامه بأن يؤدي للمجنى عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه عن التهمتين وعدم قبول الدعوى المدنية ، استأنف المحكوم عليه ومحكمة الأقصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا وتغريمه ثلاثة آلاف وأربعمائة جنيه وتأنيده فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى عن الأستاذ / .....

المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ على سبيل مقدم الايجار والتأمين تزيد عن المسموح به قانونا قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه ذلك بأنه أوقع عليه عقوبة الحبس على الرغم من أنها ليست من بين العقوبات المقررة لهذه الجريمة . كما قضى بالزامه برد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه للمجنى عليه وهو ما يجاوز المبالغ التى خلص الحكم إلى أحقية المجنى عليه فى استردادها . الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدغوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه خلال شهر فبراير سنة ١٩٨٥ تقاضى من المستأجر مبالغ تزيد عن مقدار التأمين ومقدم الايجار المسموح بهما قانونا وطلبت معاقبته بالمواد ١ ، ٥ ، ٢٦ / ٢ ، ٧٦ / ١ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وقضت محكمة أول درجة بمعاقبة الطاعن بالحبس لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه ستة آلاف جنيه والزامه برد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه للمجنى عليه . فاستأنف الطاعن ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم شهرا وتغريمه ثلاثة آلاف وأربعمائة جنيه وتأبيده فيما عدا ذلك عملا بمواد الاتهام ، وحصل الحكم واقعة



الدعوى بما مفاده أن الطاعن تقاضى من المجنى عليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه منها ألف وخمسمائة جنيه تأمين والنصف الآخر على سبيل مقدم الايجار وقد تحرر بهذه المناسبة عقد إيجار بدون تاريخ ولم تكن أعمال التشطيبات النهائية قد تمت ، وتحددت القيمة الايجارية بخمسين جنيها شهريا . وخلص الحكم من أقوال المجنى عليه والشهود إلى ثبوت أركان هذه الجريمة فى حق الطاعن واستنزل المبالغ المسموح بتقاضيتها كمقدم ايجار لمدة سنتين تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من قدر الغرامة الذى يتعين القضاء به بيد أنه أوقع عليه عقوبة الحبس وألزمه برد المبلغ كاملا للمجنى عليه دون أن يحتسب منه القدر المسموح للطاعن بتقاضيه كمقدم ايجار خلافا لما تقضى به المادتان ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وهو ما كان يؤذن لهذه المحكمة أن تصحح الخطأ الذى تردى فيه الحكم المطعون فيه وأن تحكم بمقتضى القانون عملا بنص المادة ٣٩/١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه ازاء ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من اجازة تقاضى مقدم ايجار بشروط معينة حددتها بالنسبة للمباني المنشأة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ ، وكان مفاد ذلك أن المباني المنشأة قبل هذا التاريخ تبقى خاضعة فى خصوص تقاضى مقدم الايجار لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بما كان لازمه أن يستظهر الحكم تاريخ انشاء المبنى للوقوف على القانون الواجب التطبيق علم الواقعة ، أما وأنه قد افتقر إلى هذا البيان الجوهرى فإنه يكون قد تعيب

بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى - كما صار اثباتها فى الحكم ، وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

---

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩١

بإئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مجدى منتصر  
وحسن حمزة ومجدى الجندي نواب رئيس المحكمة ومصطفى كامل .



### الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ القضائية

( ١ ) محضر الجلسة . حكم ، بياناته ، بيانات الديباجة ، بطلانه ، بطلان ، نقض ، أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها ، .

ذكر اسم المستشار فى الحكم سهوا بدلا من آخر ورد اسمه فى محضر الجلسة . لا يعيبه .

تصحیح هذا الخطأ . يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم . علة ذلك ؟

( ٢ ) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

سقوط الحق فى التمسك ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . بعدم اعتراض محامى المتهم  
رغم حصوله فى حضوره . المادة ٣٣٣ إجراءات .

( ٣ ) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يؤثره ، حكم ، تسببيه . تسبيب  
غير معيب ، .

اعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة . غير واجب . ما لم يصر المتهم  
أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة محلا لهذه الاعادة .

تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب اعادة الاجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم فى الدعوى دون  
إعادة . لا عيب .

مثال .

( ٤ ) محضر الجلسة . تزوير ، الطعن بالتزوير ، إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، . نقض ، أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها ، .

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

اثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .

( ٥ ) محاكم أمن الدولة . اختصاص ، الاختصاص الولاى ، دافع ، الدفع بعدم الاختصاص ، . نقض

، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، إرتباط . رشوة . تزيح . كسب غير مشروع . اضرار عمدى .

اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول

والثانى والثالث مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها .

المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

تقدير توافر الارتباط . موضوعى .

مثال .

( ٦ ) وصف التهمة . بطلان . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تعديل وصف التهمة ، . إجراءات ، إجراءات

المحاكمة ، . رشوة . تزيح .

المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى

الوصف القانونى السليم .

( ٧ ) وصف التهمة . حكم ، تسببيه . تسبب غير معيب ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ، .

التغيير فى التهمة المحظور على المحكمة . هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها .



////////////////////////////////////

( ٨ ) اثبات « بوجه عام ، . دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .

( ٩ ) اثبات « بوجه عام ، . شهود ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . نقض « اسباب

الطعن . ما لا يقبل منها ، .

وزن أقوال الشهود . موضوعى .

مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ؟

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( ١٠ ) اثبات « شهود ، . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب ، . نقض « اسباب الطعن . ما لا يقبل

منها ، .

خصومة الشاهد للمتهم . لا تمنع من الأخذ بشهادته .

( ١١ ) اثبات « خبرة ، « قرائن ، . حكم « تسببيه . تسبیب غیر معيب ، . دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا

يوفره ، .

استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية

التي انبنى عليها . لا عيب .

( ١٢ ) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، . اثبات ، بوجه عام ، . دفع ، الدفع بىطلان الدليل ، .

دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ، . نقض ، المصلحة فى الطعن ، .

عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور على الرد على دفع بىطلان تقرير لجنة الجهاز المركزى للمحاسبات . طالما لم يتساند الحكم فى الإدانة إلى دليل مستمد من هذا التقرير .

( ١٣ ) ارتباط ، عقوبة الجرائم المرتبطة ، . عقوبة ، تطبيقها ، . عقوبة الجريمة الأشد ، .

مناطق تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة بينهما فى تحديد العقوبة ؟

( ١٤ ) نقض ، حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون ، . محكمة النقض ، سلطتها ، .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم تلقائيا من نفسها . متى تبين أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ١٥ ) عقوبة ، العقوبة المبررة ، . حكم ، ما لا يعيبه فى نطاق التدليل ، . نقض ، أسباب الطعن . ما لا يقبل

منها ، . رشوة . كسب غير مشروع . الاضرار العمدى . تزيح . ارتباط .

اعتبار الحكم جرائم الكسب غير المشروع والاضرار العمدى والتزيح والرشوة مرتبطة ببعضها ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة التى لم يقبل نعيه بشأنها . إنعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجرائم الأخرى .

١ - لما كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الدعوى كانت

مؤجلة إلى دور فبراير الذى نظرت فيه اعتبارا من ١٩٩١/٢/٢١ بتشكيل

المستشار / ..... عضو يسار به ، بدلا من المستشار / ..... ،  
 وقامت المحكمة فى هذا الدور بسماع الشهود ومرافعات النيابة والدفاع حتى جلسة  
 ١٩٩١/٢/٢٨ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، مما يقطع بأن الهيئة التى  
 سمعت المرافعة وأصدرت الحكم كانت بعضوية المستشار / ..... ،  
 وبأن ذكر اسم المستشار / ..... بديباجة الحكم كان وليد سهو وقع  
 فيه الكاتب ، ولما كان المعول عليه فى تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد من  
 محضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكملا له فإن الطعن على هذا السهو لا يكون  
 له محل .

٢ - لما كان الثابت أن الدفاع قد أتيح له مجال المرافعة على مدى جلسات  
 متعددة تناول فيها المراحل التى مرت بها الدعوى وما قدم فيها من مستندات وأدلة  
 فإن اختتامه مرافعته بعد ذلك بطلب القضاء بالبراءة مفاده أنه قد أصبح على قناعة  
 بأن الدعوى قد أضحت صالحة للفصل فيها من الهيئة التى أبدى أمامها دفاعه ،  
 وكان الدفاع لا يدعى أن حقه فى المرافعة قد حجر عليه ، فإن منازعته فى كفاية ما  
 أتيح لعضو اليسار من وقت للاحاطة بوقائع الدعوى تكون غير مقبولة . إذ كان فى  
 امكانه إيضاح ما يهمه إيضاحه من وقائع خلال المرافعة فضلا أن هذا المنع لا يتصل  
 بصحة تشكيل المحكمة أو بولايتها أو باختصاصها مما هو متعلق بالنظام العام  
 وإنما يتصل باجراءات التحقيق بالجلسة التى يسقط الحق فى التمسك بطلانها متى  
 كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره ودون اعتراض منه طبقا لنص المادة ٣٣٣

من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذ كان الدفاع عن الطاعن لم يعترض على قيام المحكمة بتحقيق الدعوى وسماع الشهود قبل اتاحة الفرصة لعضو اليسار للاحاطة بالمستندات ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض فإن ما يثيره فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

٣ - من المقرر أن القانون لم يوجب عند تغير هيئة المحكمة إعادة الاجراءات أمام الهيئة الجديدة أو تلاوتها إلا إذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أما إذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ولم تر المحكمة من جانبها محلا لذلك ، فلا عليها إن هى قضت فى الدعوى واعتمدت فى حكمها على الاجراءات المتخذة فى مرحلة سابقة ما دامت مطروحة على بساط البحث أمامها ، وإذ كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إعادة أى إجراء سبق اتخاذه من هيئة أخرى أو تلاوته فإن منعه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته ما يفيد تمام المداولة بين أعضاء الهيئة التى أصدرته - على خلاف ما ورد بمذكرة الأسباب - وكان الأصل - طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الاجراءات قد روعيت فلا يجوز دحض ما أثبتته الحكم من تمام المداولة إلا بالطعن بالتزوير - وهو ما لم يفعله الطاعن - ومن ثم لا يقبل منه ما يثيره فى هذا الشأن .



٥ - إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد نص في الفقرة الأولى من مادته الثالثة على أن ( تختص محاكم أمن الدولة العليا - دون غيرها - بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ) ومن ثم فإن الجرائم المرتبطة تأخذ حكم الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة من حيث انفراد محكمة أمن الدولة العليا بنظرها ، وكان من المقرر أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد أقام قضاءه على ما يحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى توافر الارتباط بين جريمة الكسب غير المشروع وبين جرائم الرشوة والتربح والاضرار المنسوبة إلى الطاعن ، وكانت كلتا القضيتين منظورة أمام المحكمة ، فإن الاختصاص بنظرهما يكون منعقدا لمحكمة أمن الدولة العليا ، ويكون ضم المحكمة لهما وفصلها فيهما - باعتبارها محكمة أمن دولة - بحكم واحد إجراء يتفق وصحيح القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة إليها ، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة

الجنائية على حقيقتها كما تبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، هذا فضلا عن أن وصف النيابة لا يعدو أن يكون ايضاحا عن وجهة نظرها ، فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى التى استمدتها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث وانتهى إلى أن ما حصل عليه الطاعن من الشركة آنفة الذكر يندرج تحت وصف الرشوة وليس تريبا ، ودانه عن هذا الفعل على هذا الأساس فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك أن ما انتهى إليه من تعديل للوصف لم يتضمن تحويرا فى كيان الواقعة أو بنيانها القانونى أو اسناد أفعال إلى المتهم غير التى رفعت بها الدعوى ، إذ أن التغيير المحظور عليه هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها الدعوى ، والثابت أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة وتناولتها التحقيقات والتى كانت مطروحة بالفعل على المحكمة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به والذى دارت على أساسه المرافعة ومن ثم تنحسر عن الحكم دعوى الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع فى هذا الخصوص .

٨ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

٩ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من المطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الاثبات له أصله الثابت بالأوراق ، فإن ما يثيره بشأن تعويل الحكم على أقوالهم رغم عدم صحتها يتمخض جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١٠ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة متى اطمأنت إليها .

١١ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج عن هذه التسجيلات ، وإنما استندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردها فإنه لا جناح على الحكم إذ هو عول

على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه ، ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، ومن ثم فإن ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

١٢ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن استدلاله أنه لم يستند فى الادانة إلى دليل مستمد من تقرير لجنة الجهاز المركزى للمحاسبات ومن ثم فإنه لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان هذا التقرير أو الاعتراضات التى أبداه الطاعن على عملها .

١٣ - إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه ( إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ) فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى توافر الارتباط بموجب



الفقرة الأولى من المادة سالفه الذكر بين جميع الجرائم التى دان الطاعن بها عدا جريمة الاضرار العمدى التى تشكل حالة تعدد حقيقى مع الجرائم الأخرى يخضع لحكم الفقرة الثانية من تلك المادة ، وكانت جريمة الرشوة هى الجريمة ذات العقوبة الأشد فإن العقوبة الأصلية والتكميلية المقررة لهذه الجريمة تكون هى وحدها الواجبة التطبيق .

١٤ - من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون .

١٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن توافر جريمة الرشوة - وهى الجريمة التى خلصت هذه المحكمة إلى أن ما أثاره الطاعن من مناع على الحكم المطعون فيه بشأنها إنما هى مناع غير مقبولة - وأوقعت عليه - بعد إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - عقوبة واحدة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التى دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات وهى عقوبة مقررة لجريمة الرشوة التى ثبتت فى حق الطاعن على نحو ما سلف ، لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - بصفته موظفا عموميا « خبير التخطيط والمشروعات والمشرف على الإدارة العامة للأمن الصناعى وحماية البيئة بالهيئة المصرية العامة للبترول » حصل لنفسه على ربح من أعمال وظيفته بأن حصل على مبلغ وقدره ١.٣١٢٨,٧ دولارا أمريكيا من شركة أى سى أى الانجليزية المتعاقدة مع الهيئة المصرية العامة للبترول لتوريد معدات ومهمات الأمن الصناعى وذلك كعمولة نسبتها ٦٪ من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد مادة المونكس ، ٥٪ من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد مادة البى سى أف حال كونه مختصا بتحديد كمياتها ومواصفاتها ، كما حصل من شركة نيت الكندية على مبلغ ٢١٥٠٠ دولار أمريكى ، ١٠٠٠٠ جنيه مصرى مستغلا فى ذلك المعلومات والأبحاث الخاصة بمواجهة التلوث بالشواطئ المصرية والمتوافرة لديه بحكم عمله فى هذا المجال وأمد بها الشركة سائلة الذكر حال كونه ممثلا للهيئة المصرية العامة للبترول فى التعاقد معها ومختصا بالاشراف على ما تقدمه من دراسات وتقييم ما تؤديه من أعمال وذلك على النحو المبين بالتحقيقات . ٢ - بصفته سالف الذكر أضر عمدا بأموال مصالح شركات مصر للبترول والجمعية التعاونية للبترول والسويس للبترول وأنابيب البترول والنصر للبترول والغازات البترولية والمناطق الجغرافية لهذه الشركات والتابعة للهيئة المصرية العامة للبترول والتي يتصل بها

بحكم عمله كخبير للتخطيط والمشروعات ومشرف على الإدارة العامة للأمن الصناعى وحماية البيئة بأن طلب استيراد ثمانى سيارات أطفال تلسكوبية وكميات من مواد الاطفاء « ٨٥ طن مونكس » ، « ٤٠ طن فلور وبروتين فوم ٢٠ طن ماء خفيق » وسيارات ورشة متنقلة ، بلغت قيمتها ٤٦ , ٢٣٤٦٨٣١ جنيها مصريا وذلك كله رغم عدم طلبها من الشركات سالفه الذكر والتي لم تقم باستخدامها لعدم الحاجة إليها قاصدا زيادة حجم المشتريات لرفع قيمة العمولة التى حصل عليها على النحو المبين بالتحقيقات . وأضافت النيابة العامة تهمة ثالثة إليه بجلسة المرافعة هى أنه بصفته سالفه الذكر طلب وأخذ عطية للقيام بعمل من أعمال وظيفته بأن طلب من جوان انتونى بنيت نسبة ٣٪ من قيمة العقد المبرم بين شركتى رنين وشركة بنيت والبالغة قيمته مليون دولار وأخذ منهما ٢١٥٠٠ دولار وعشرة آلاف مصرى وذلك للقيام بعمل من أعمال وظيفته وهى اعتماد وتقييم الأعمال المقدمة من شركة بنيت فى مشروع مكافحة تلوث البيئة وذلك من النحو المبين بالتحقيقات .

ثانيا : ١ - بصفته سالفه الذكر حصل على كسب غير مشروع نتيجة ارتكابه لنص عقابى بأن أخذ مبلغ ١٢٤٦٢٨,٧ دولار أمريكيا كعمولة فى القضيتين موضوع الاتهام المسند إليه فى الجناية رقم ..... لسنة ..... جنايات مدينة نصر السابقة على النحو المبين بالتحقيقات ٢ - بصفته آنفة الذكر طرأت زيادة فى ثروته لا تتناسب مع موارده المالية قدرها ثمانية وأربعون ألف دولار أمريكى وخمسة وتسعين ألف جنيه ومائة جنيه وقد عجز عن اثبات مصدر مشروع لها على النحو المبين بالتحقيقات ، واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة

لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة بعد أن  
قررت ضم الجناية رقم ..... لسنة ..... مدينة نصر إلى الجناية  
رقم ..... مدينة نصر قضت حضوريا فى ..... عملا  
بالمواد ١١٥ ، ١/١١٦ مكررا ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا  
من قانون العقوبات والمواد ٢/١ ، ٥/٢ ، ١/١٠ ، ٢/١٤ ، ٣/١٨ من  
القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ أولا : بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما  
أسند إليه . ثانيا : بتغريمه عن موضوع التهمة الأولى المسندة إليه فى الجناية  
رقم ..... لسنة ..... مدينة نصر وموضوع التهمة المسندة إليه فى  
الجناية ..... لسنة ..... مدينة نصر وتهمة الرشوة المضافة إليها  
مبلغ مائة واثنين وسبعون ألف وستمائة وثمانية وعشرون دولار وسبعة سنت وخمسة  
وتسعون ألف جنيه مصرى ومائة جنيه والزامة برد مثل هذا المبلغ للجهة التى يعمل  
بها « الهيئة العامة للبترول » .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الرشوة  
والتريح والاضرار العمدى والكسب غير المشروع قد ران عليه البطلان والخطأ فى



تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الشابت بالأوراق ، وشابه التناقض والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه صدر من هيئة مغايرة للهيئة التى سمعت المرافعة إذ أثبت بديباجته أن عضو اليسار بالهيئة التى أصدرته هو المستشار / ..... بينما أثبت بمحاضر الجلسات أن عضو اليسار بالهيئة التى سمعت المرافعة هو المستشار / ..... ، كما أن الأخير لم يلحق بالهيئة إلا اعتبارا من الجلسات التى جرت فيها المرافعة مما لا يتيح له فرصة الاحاطة بوقائع الدعوى وما قدم فيها من مذكرات ومستندات ، فضلا عن عدم مشاركته فى الاجراءات السابقة اتخاذها فى الدعوى والتى لم تجر تلاوتها بالجلسة وخلا الحكم ومحضر الجلسة مما يفيد حصول المداولة بين أعضاء الهيئة التى سمعت المرافعة وصدر الحكم من محكمة غير مختصة ، إذ ضمت المحكمة قضية الكسب غير المشروع إلى القضية الخاصة بباقي الجنايات المنسوبة إلى الطاعن وفصلت فيهما - باعتبارها محكمة أمن دولة - بحكم واحد للارتباط ، رغم أن القضية المنضمة كانت محالة إليها كمحكمة جنایات عادية مما يجعل الاختصاص بنظر القضيتين منعقد لمحكمة الجنایات وليس أمن دولة ، ودانه الحكم عن تهمة الرشوة رغم أن النيابة كانت قد وجهت إليه تلك التهمة عن واقعة حصوله على مبلغ ١٣/١٢٨/٧٠ دولارا من شركة أى سى أى ولكنها لم توردها فى أمر الاحالة وأدرجت المبلغ المنوه عنه ضمن المبالغ المكونة لجريمة التبريح ، وهو ما يشكل أمرا ضمينا من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن جريمة الرشوة ، وهو ما تمسك به الدفاع إلا أن الحكم رد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لهذه الجريمة بما لا يسوغ اطراحه ،

كما ا طرح دفاعه بأن مبلغ ٢١,٥٠٠,٠٠٠ دولارا ومبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها  
 مصرياً اللذين حصل عليهما من شركة بينيت الكندية كانا اجرا له عن الدراسة التي  
 أعدها لحساب تلك الشركة - عن التلوث البترولى - والتي قام بها فى غير أوقات  
 العمل مما يبعد الواقعة عن نطاق التجريم لأن مخالفة ما تفرضه اللوائح من قيود  
 على عمل الموظف لحساب الغير لا يرتب أكثر من المساءلة الإدارية ، وقد خلط الحكم  
 بين هذه الدراسة وبين دراسة الجدوى التى قدمتها الشركة المذكورة بعد ذلك والتي  
 أبرم بمقتضاها عقد مشروع مكافحة التلوث الذى وقع عليه بتفويض من وزير البترول ،  
 وعول الحكم ، على أقوال شهود الاثبات رغم عدم صحتها ولم يفتن إلى الخلاف  
 بينه وبين جون بينيت على المبالغ المستحقة له فى ذمة الأخير عن هذه الدراسة ،  
 والتفت عن الدفع ببطلان التسجيلات الهاتفية لإجرائها قبل صدور الأمر بالمراقبة  
 ولتجاوزها حدود هذا الأمر الذى اقتصر على تسجيل محادثاته مع ممثلى ووكلاء  
 الشركات الأجنبية وعول على تسجيل محادثاته مع الشاهد / .....  
 - الذى لم يكن وكيلا عن شركة أى . سى . أى فى تاريخ التسجيل ورغم عدم  
 مطابقة أرقام الاشعارات التى وردت بأقواله لأرقام اشعارات الاضافة بحساب  
 الدكتور / ..... - شريك الطاعن - بينك دى روما بسويسرا ، ورد  
 على الدفع ببطلان تقرير لجنة الجهاز المركزى للمحاسبات لعدم حلف أعضائها اليمين  
 وخلو تشكيلا من خبير فى الأمن الصناعى برد غير سائق ملتفتا عن الاعتراضات  
 التى أبدأها ..... على عملها ، هذا فضلا عن تناقض الحكم فى أسبابه

إذ أورد فى تحصيله للواقعة أن الطاعن فرض على الشركات التابعة للهيئة شراء خمسة عشر سيارة اطفاء تليسكوبيه ثم انتهى إلى استبعاد قيمة تلك السيارات من جريمة الاضرار ، وخلا الحكم من أسباب تحمل قضاءه بالادانة عن جريمة الكسب غير المشروع ، والتفت - ايرادا وردا عن المستندات التى قدمها والمثبتة لمصادر دخله ، واخطأ الحكم فى مقدار العمولة التى نسب إلى الطاعن الحصول عليها من شركة أى . سى . آى فأورد أنها ١٠٣/١٢٨/٧٠ دولارا وليس ١٣/١٢٨/٧٠ دولارا كما ورد بالتحقيقات مما أدى إلى خطئه فى العقوبات التكميلية التى ألزم الطاعن بها ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما مفاده أن الطاعن يعمل مديرا لإدارة الأمن الصناعى وحماية البيئة بالهيئة العامة للبتروك التى تتولى الاشراف على جميع شركات البتروك العاملة بالبلاد ، وكان يتبع فى استيراد احتياجات تلك الشركات من مواد الاطفاء ( نظام التجميع ) بأن ترسل كل منها إلى الطاعن بياناً بما تحتاج إليه من هذه المواد ، وبعد تجميع هذه البيانات وعرضها على لجنة الدراسة - التى كان الطاعن يسيطر عليها - يتم العرض على لجنة البت بمذكرة من الطاعن تتضمن التوصية بارساء العطاء على إحدى الشركات المتقدمة بعطاءات ، وأن الطاعن كان على صلة ببعض هذه الشركات ومنها سافال الهولندية وآى . سى . آى البريطانية وبينيت الكندية ويحصل منها على نسبة تتراوح بين ٥ ، ٦٪ من قيمة ما يتم توريده منها من مواد الاطفاء حسب نوع المادة وإلا أفشى عرضها مما يحول دون فوزها بالعطاء ، وكان يضيف كميات أكثر مما

طلبته الشركات من هذه المواد مما كان يؤدي إلى فسادها لطول مدة التخزين ، وفرض  
 على شركات البترول سيارات اطفاء تليسكوبية استورد خمسة عشر سيارة منها -  
 رغم عدم توافر امكانيات تشغيلها - بلغت قيمتها ٣/٣٤٦/٨٣١/٤٦٠ جنيهاً ،  
 وذلك لزيادة ما يحصل عليه من عمولات كانت تدفع اليه إما بإيداعها في حساب  
 صديقه ..... ، لدى أحد بنوك سويسرا - ثم يتولى الأخير تحويلها  
 إلى حساب الطاعن أو نجله ..... ، وقد بلغ جملة ما حول إليه بهذا  
 الطريق ٧٠/٢١٩/٠٠ دولار ، ١٥/٨٩٥/٠٠ جنيهاً استرلينياً وإما بدفعها إلى  
 الطاعن نقداً ، كما تقدمت شركة بينيت بمشروع لمكافحة التلوث البترولي بالمياه  
 الاقليمية ، ساهمت فيه الحكومة الكندية بمبلغ ٤٥٩/٠٠٠/٠٠ دولاراً كمنحة  
 مشروطة بأن تقدم تلك الشركة بعمل الدراسات وبرامج التنفيذ ، وبلغت حصة  
 مصرفى التكلفة ٢,٨٥٦/٠٠٠/٠٠ دولاراً ، ٩٢/٠٠٠/٠٠ جنيهاً مصرياً ، وكان  
 الطاعن هو ممثل مصرفى التوقيع على عقد المشروع والمشرف على تنفيذه ، وقد  
 طلب لنفسه نسبة ٣٪ من تكلفة المشروع ومبلغ ٤٠٠/٠٠٠/٠٠ دولاراً مقابل  
 اعتماد مستحقات الشركة المذكورة حصل منها على مبلغ ٢١/٥٠٠٠/٠٠ دولاراً  
 سلمها إليه جون انتونى بنيت - صاحب الشركة المذكورة نقداً - ومبلغ  
 ١٠/٠٠٠/٠٠ جنيهاً مصرياً حول إلى حسابه لدى بنك مصر بالشيك رقم .....  
 بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨ ، ولما شاعت سمعة الطاعن فى تقاضى العمولات والرشاوى  
 أبعدته رئيس الهيئة عن العمل بها وألغى نظام تجميع الاحتياجات وبلغ ما حققه  
 الطاعن من كسب غير مشروع ١٢٤/٦٢٨/٧٠ دولاراً فضلاً عن مبلغ



.....  
 ٤٨/٠٠٠/٠٠ دولاراً أخرى ومبلغ ٩٥/٠٠٠/٠٠ جنيهاً مصرياً . وقد ساق الحكم  
 على صحة اسناد هذه الجرائم إلى الطاعن وثبوتها في حقه أدلة استمدتها من أقوال  
 كل من ..... عضو الرقابة الإدارية ، و .....  
 رئيس هيئة البترول ، و ..... نائب رئيس تلك الهيئة ، و .....  
 رئيس شركة « أنابيب البترول » ، و ..... رئيس شركة انبي ،  
 و ..... رئيس شركة بترول بلاعيم ، و ..... رئيس  
 شركة ويبكو ، و ..... وكيل أول وزارة البترول ،  
 و ..... مدير البنك التجاري الدولي ، و ..... مديرة  
 الموافقات الاستيرادية بالهيئة والمهندس ..... بشركة بينيت ، وكل من  
 ..... ، و ..... ، و ..... ، و ..... ،  
 و ..... ، و ..... ، و ..... ،  
 و ..... مديري إدارات الأمن الصناعي بالهيئة والشركات التابعة  
 لها ، ومما قرره كل من ..... ، و ..... نائب مدير  
 شركة أي . سي . أي و ..... ، ومن الأوراق المضبوطة مع الطاعن  
 وبمسكنه ومما ورد باعترافه ، ومما ثبت بالتسجيلات الهاتفية المأذون بأجرائها ،  
 وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وحصل الحكم مؤدى  
 كل منها في بيان واف . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر  
 الجلسات أن الدعوى كانت مؤجلة إلى دور فبراير الذي نظرت فيه اعتباراً من  
 ١٩٩١/٢/٢١ بتشكيل المستشار / ..... عضو يسار به ، بدلا من

المستشار / ..... ، وقامت المحكمة فى هذا الدور بسماع الشهود ومرافعات النيابة والدفاع حتى جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، مما يقطع بأن الهيئة التى سمعت المرافعة وأصدرت الحكم كانت بعضوية المستشار / ..... ، وبأن ذكر اسم المستشار / ..... بدىباجة الحكم كان وليد سهو وقع فيه الكاتب ، ولما كان المعول عليه فى تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكملًا له ، فإن الطعن على هذا السهو لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الدفاع قد أتيح له مجال المرافعة على مدى جلسات متعددة تناول فيها المراحل التى مرت بها الدعوى وما قدم فيها من مستندات وأدلة فإن اختتامه مرافعته بعد ذلك بطلب القضاء بالبراءة مفاده أنه قد أصبح على قناعة بأن الدعوى قد أضحت صالحة للفصل فيها من الهيئة التى أبدى أمامها دفاعه ، وكان الدفاع لا يدعى أن حقه فى المرافعة قد حجر عليه ، فإن منازعته فى كفاية ما أتيح لعضو اليسار من وقت للاحاطة بوقائع الدعوى تكون غير مقبولة . إذ كان فى إمكانه إيضاح ما يهمله إيضاحه من وقائع خلال المرافعة فضلاً أن هذا المنع لا يتصل بصحة تشكيل المحكمة أو بولايتها أو باختصاصها مما هو متعلق بالنظام العام وإنما يتصل باجراءات التحقيق بالجلسة التى يسقط الحق فى التمسك ببطلاتها متى كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره ودون اعتراض منه طبقاً لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذا كان الدفاع عن الطاعن لم يعترض على قيام المحكمة بتحقيق الدعوى وسماع الشهود قبل اتاحة الفرصة لعضو اليسار للاحاطة

بالمستندات ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، فإن ما يثيره فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يوجب عند تغيير هيئة المحكمة إعادة الاجراءات أمام الهيئة الجديدة أو تلاوتها إلا إذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أما إذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمناً ولم تر المحكمة من جانبها محلاً لذلك ، فلا عليها إن هى قضت فى الدعوى واعتمدت فى حكمها على الاجراءات المتخذة فى مرحلة سابقة ما دامت مطروحة على بساط البحث أمامها ، وإذا كان الثابت أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إعادة أى إجراء سبق اتخاذه من هيئة أخرى أو تلاوته فإن منعه فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته ما يفيد تمام المداولة بين أعضاء الهيئة التى أصدرته - على خلاف ما ورد بمذكرة الأسباب - وكان الأصل - طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الاجراءات قد روعيت فلا يجوز دحض ما أثبتته الحكم من تمام المداولة إلا بالطعن بالتزوير - وهو ما لم يفعله الطاعن - ومن ثم لا يقبل منه ما يثيره فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد نص فى الفقرة الأولى من مادته الثالثة على أن ( تختص محاكم أمن الدولة العليا - دون غيرها - بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ) ومن ثم فإن الجرائم المرتبطة تأخذ حكم الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة من حيث انفراد محكمة أمن الدولة العليا بنظرها ، وكان المقرر أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه

بغير معقب ما دام قد أقام قضاءه على ما يحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى توافر الارتباط بين جريمة الكسب غير المشروع وبين جرائم الرشوة والترفيع والاضرار المنسوبة إلى الطاعن ، وكانت كلتا القضيتين منظورة أمام المحكمة ، فإن الاختصاص بنظرهما يكون منعقدا لمحكمة أمن الدولة العليا ، ويكون ضم المحكمة لهما وفصلها فيهما - باعتبارها محكمة أمن دولة - بحكم واحد إجراء يتفق وصحيح القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يعدل الوصف الذي أقيمت به الدعوى عن واقعة حصول الطاعن على عمولة من شركة آى . سى . آى وهو الترفيع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من سبق صدور أمر ضمنى من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بتهمة الرشوة عن تلك الواقعة وما ينعاه على رد الحكم على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى بشأنها يكون فى غير محله ، لأن الحكم دانه بتهمة الرشوة عن واقعة أخرى هى حصوله من شركة بينيت على مبلغ ٢١,٥٠٠,٠٠٠ دولار ومبلغ ١٠,٠٠٠ جنيهاً ، وهى واقعة لم يدع الطاعن بأنه قد صدر بشأنها أى أمر - صريح أو ضمنى - من النيابة بأوجه لإقامة الدعوى الجنائية عنها ، ولا يمارى فى أن تحقيقات النيابة قد شملتها وأن الدعوى الجنائية عنها قد أقيمت فعلا من النيابة بوصف أنها تشكل جريمة الترفيع وأصبحت - من ثم - مطروحة على المحكمة ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون



تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة إليها ، بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، هذا فضلاً عن أن وصف النيابة لا يعدو أن يكون ايضاحاً عن وجهة نظرها ، فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى التى استمدتها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث وانتهى إلى أن ما حصل عليه الطاعن من الشركة آنفة الذكر يندرج تحت وصف الرشوة وليس تريباً ، ودانته عن هذا الفعل على هذا الأساس فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك أن ما انتهى إليه من تعديل للوصف لم يتضمن تحويراً فى كيان الواقعة أو بنيانها القانونى أو اسناد أفعال إلى المتهم غير التى رفعت بها الدعوى ، إذ أن التغيير المحظور عليه هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها الدعوى ، والثابت أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة وتناولتها التحقيقات والتى كانت مطروحة بالفعل على المحكمة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به والذى دارت على أساسه المرافعة ومن ثم تنحسر عن الحكم دعوى الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها

على استقلال ، إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفاعه بأن ما حصل عليه من شركة بينيت كان أجرا له عن الدراسة التي قام بها لحسابها في غير أوقات العمل ، والخلط بينها وبين دراسة الجدوى التي قدمتها الشركة بعد ذلك ، لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك وكان المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من المطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الاثبات له أصله الثابت بالأوراق ، فإن ما يثيره بشأن تعويل الحكم على أقوالهم رغم عدم صحتها يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة متى اطمأنت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على شهادة ..... يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان الاذن بالتسجيل وبطلان

التسجيلات فى قوله ( أن تحريات الرقابة الإدارية كانت جادة بصدد ما ارتكبه المتهم وقد أوردت بصدد محاضر جمع الاستدلالات الوقائع المنسوبة إلى المتهم دون أن تختلف فى شئ عما ثبت فى حق المتهم ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان إذن النيابة بتسجيل المحادثات على تليفون المتهم فى غير محله لأنه بنى على إجراءات صحيحة وتحريات جادة ، وكذلك الدفع ببطلان محادثات غير المتهم من تليفونه ، ذلك أن الإذن بتسجيل المحادثات يرد على ما يجرى من محادثات على التليفون الموضوع تحت الرقابة فيما يختص ويتصل بوقائع الاتهام ومنها حديث ..... الذى كان ممثلاً لشركة آى . سى . آى فى مصر والذى بان منه نسبة العمولة وما سدد منها ، وقد كان مع المتهم شخصياً ، أما التسجيلات التى لا صلة لها بالاتهام فلا محل للقول ببطلانها لعدم جدوى ذلك أما عن الدفع ببطلان ترجمة المحادثات ..... ) وهو رد سائغ من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه ، هذا فضلاً عما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج عن هذه التسجيلات ، وإنما استندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إذ هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه ، ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، ومن ثم فإن ما يشيره فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن استدلاله أنه لم يستند فى الادانة إلى دليل مستمد من تقرير

لجنة الجهاز المركزى للمحاسبات ومن ثم فإنه لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان هذا التقرير أو الاعتراضات التى أبدتها الطاعن على عملها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه ( إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ) فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف أو التكييف القانونى الأشد للفعل والحكم بعقوبتها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، إذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى توافر الارتباط بموجب الفقرة الأولى من المادة سالفه الذكر بين جميع الجرائم التى دان الطاعن بها عدا جريمة الاضرار العمدى التى تشكل حالة تعدد حقيقى مع الجرائم الأخرى يخضع لحكم الفقرة الثانية من تلك المادة ، وكانت جريمة الرشوة هى الجريمة ذات العقوبة الأشد فإن العقوبة الأصلية والتكميلية المقررة لهذه الجريمة تكون هى وحدها الواجبة التطبيق ، ازاء ما هو ثابت من أن الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن العقوبة التكميلية المقررة



لجريمة الاضرار العمدى والتي لا تجبها العقوبة المقررة للجريمة ذات العقوبة  
الأشد - ولا محل لايقاعها حتى لا يضار الطاعن بطعنه - وكانت المادة ١٠٣ من  
قانون العقوبات قد حددت العقوبة التكميلية المقررة لجريمة الرشوة وهى الغرامة التى  
لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ما أعطى للجانى أو وعد به وكان الحكم قد  
أثبت أن ما أعطى للطاعن على سبيل الرشوة هو مبلغ ٢١,٥٠٠,٠٠٠ دولارا  
ومبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما تجاوز  
فيه هذين المبلغين من غرامه - وهما فقط الجائز الحكم بالزام الطاعن بهما باعتبار  
أنهما العقوبة التكميلية لجريمة الرشوة ذات العقوبة الأشد - وفيما قضى به من  
الرد قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بعقوبات تكميلية مقررة للجرائم ذات  
العقوبة الأخف جبتها العقوبة المقررة لجريمة الرشوة ذات العقوبة الأشد . لما كان  
ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز  
للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت  
فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون ، فإنه يتعين - اعمالا لما تقدم -  
نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الرد وقصر مبلغ  
الغرامة المقضى بالزام الطاعن بها على مبلغ ٢١,٥٠٠,٠٠٠ دولارا ومبلغ  
١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، لما كان ما تقدم ، فإنه لا مصلحة للطاعن - من  
بعد - فيما يشيره بخصوص جرائم التبرع والاضرار العمدى والكسب غير  
المشروع ، طالما أن الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حقه توافر جريمة الرشوة - وهى  
الجريمة التى خلصت هذه المحكمة إلى أن ما أثاره الطاعن من مناع على الحكم

المطعون فيه بشأنها إنما هي مناع غير مقبولة - وأوقعت عليه - بعد إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - عقوبة واحدة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات وهي عقوبة مقررة لجريمة الرشوة التي ثبتت في حق الطاعن على نحو ما سلف . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / حسن غلاب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمود رضوان ورضوان عبد العليم نائبى رئيس المحكمة وبدر الدين السيد وحسن أبو المعالى أبو النصر .



### الطعن رقم ٦٧٥٩ لسنة ٥٩ القضائية

حكم « بطلانه » ، سقوطه ، « محكمة الجنايات » سقوط أحكامها ، « نقض » نظره والحكم فيه ، .

إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها

الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية .

مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم إذا حضر أو قبض

عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوطه . أثر ذلك : اعتبار الطعن فيه

بالنقض غير ذى موضوع .

لما كان القانون قد أجاز فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية

والمستول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من

محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات

الجنائية تجرى على أنه « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط

العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة

أو بالتضمنات وبعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، وإذا كان الحكم السابق بالتضمنات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها « فإن مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم أولا : سهل للآخرين تعاطى جوهرأ مخدراً ( حشيش ) بغير مقابل وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثانيا : أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى الجوهر المخدر سالف الذكر فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأحالاته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، ومحكمة جنايات طنطا قضت غيابيا للمطعون ضده عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ ، ١/٤٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه



ويغلق المحل ( المقهى ) لمدة ثلاثة أشهر .

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده ..... بجنايتى تسهيل تعاطى المخدر للغير وإحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد وأوقع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأولى الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات قد اخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه نزل بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحد الأدنى المقرر لها فى المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ كما أوقعت وقت عقوبة غلق المحل لمدة ثلاثة أشهر وكان عليه أن يقضى بالغلق نهائياً عملاً بالمادة ٤٧ من القانون سالف الذكر ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ صدر غيابياً بالنسبة للمطعون ضده ..... بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ويغلق المقهى لمدة ثلاثة أشهر فى جنايتى تسهيل تعاطى مخدر الحشيش لباقى المتهمين وإحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصد ، فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها

تحقيقا للطعن ، أن المحكوم ضده قبض عليه وأعيدت إجراءات محاكمته وصدر الحكم حضوريا بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض للنياحة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى على أنه « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما ، الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، وإذا كان الحكم السابق بالتضمنات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها » فإن مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات في الجناية المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النياحة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

---

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد الصوفى عبد الجواد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
أحمد عبد الرحمن وحسين الشافعى نائبى رئيس المحكمة محمد عادل الشوربجى ومحمود شريف فهمى .



### الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) قانون ، تفسيره ، ، سريانه من حيث الزمان ، ، عقوبة ، تطبيقها ، ، دستور .

العقوبة المقررة لجريمة التعدى على أراضى مملوكة للدولة طبقاً لنص المادة ٣٧٢ مكرراً عقوبات

المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ ؟

لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتنفاذ القانون .

عدم نفاذ القانون . قبل نشره .

ليس للقانون الجنائى أثر رجعى . مفاد ذلك ؟

( ٢ ) تعدى على أرض مملوكة للدولة . حكم ، تسببيه . تسبیب معيب ، ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما

يوفره ، ، نقض ، اسباب الطعن . ما يقبل منها ، .

الدفع بعدم انطباق القانون ٣٤ لسنة ١٩٨٤ لأن التنازل عن الأراضى محل الاتهام بما أقيم عليها

من مبان تم قبل العمل بأحكام هذا القانون مما يجعل الواقعة غير مؤثمة قانوناً . جوهرى . التفات الحكم

عنه . قصور واخلال بحق الدفاع .

١ - لما كانت المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات قد نصت على أن « كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري أو لأحدى شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز الفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الجاني برد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع ازالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة .... » ، والتي دين الطاعن بمقتضاها وقد أضيفت بالقانون آنف البيان الذي صدر بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٤ وقد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٨٤ على أن يعمل به في اليوم التالي لنشره ، ولما كان من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافه بخطابة ، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهي قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب .



٢ - لما كان دفاع الطاعن يقتضى استظهار تاريخ حصول التعدى محل الاتهام وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح بأن التعدى سابق على تاريخ صدور القانون ، فإن أحكامه لا تسرى على الواقعة وإذ التفت الحكم عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ قام بالتعدى على أرض مملوكة للدولة وذلك بأن قام ببيعها للأشخاص الواردة أسماؤهم بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٢ مكررا / ١ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح محرم بك قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاات ورد العقار بما عليه من مبان ، استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا

الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التعدي على أراضى مملوكة للدولة قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجتها قام على أن التنازل عن الأراضى محل الاتهام بما أقامه عليها من مبان قد تم قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ مما يجعل الواقعة غير مؤثمة قانونا إلا أن الحكم التفت عن ذلك إيرادا له أوردا عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم انطباق القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ على الواقعة المسندة إلى الطاعن لحصول التنازل عن الأراضى محل الاتهام قبل صدوره والعمل به . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات قد نصت على أن « كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لإحدى شركات القطاع العام أو لاية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة

لا تجاوز الفين من الجنيهاً أو باحدى هاتين العقوتين ويحكم على الجانى برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع ازالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلاً عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة ... » ، والتي دين الطاعن بمقتضاها وقد أضيفت بالقانون آنف البيان الذى صدر بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٤ وقد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٨٤ على أن يعمل به فى اليوم التالى لنشره ، ولما كان من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها والذى لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره فى الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهى قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن يقتضى استظهار تاريخ حصول التعدى محل الاتهام وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح بأن التعدى سابق على تاريخ صدور القانون ، فإن أحكامه لا تسرى على الواقعة وإذا التفت الحكم عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

برئاسة السيد المستشار / عبد اللطيف أبو النيل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عمار إبراهيم نائب رئيس المحكمة واحمد جمال عبد اللطيف ومحمد حسين مصطفى وبهيح حسن القصبجي .



### الطعن رقم ٥٣٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

احداث . عقوبة . تطبيقها . اثبات . اوراق رسمية . خبرة . حكم . تسببيه . تسبيب معيب . نقض  
اسباب الطعن . ما يقبل منها .

توقيع عقوبة الحبس على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة . غير جائز . أساس ذلك ؟  
تقدير سن الحدث بالركون في الأصل إلى الأوراق الرسمية ذا أثر في تعيين ما إذا كان يحكم على  
الحدث باحدى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

تقدير السن متعلق بموضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له . حد ذلك ؟  
إغفال الحكمين الابتدائي والمطعون فيه استظهار سن الطاعن . قصور .

لما كان يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على  
الطاعن بوصف أنه في خلال الفترة من شهر يوليو سنة ١٩٨٥ حتى السادس من  
أكتوبر سنة ١٩٨٥ بدائرة مركز دمياط هتك عرض ..... والتي لم  
يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩/١  
من قانون العقوبات والمواد ١ ، ١٥/٣ ، ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن



الأحداث ، ومحكمة الأحداث الجزئية قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل ، فاستأنف  
 ومحكمة دمياط الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا  
 وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٩  
 من قانون العقوبات قد نصت فى فقرتها الأولى على أن « كل من هتك عرض  
 صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد  
 يعاقب بالحبس » وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
 الاحداث تنص على أنه « فيما عدا المصادرة واغلاق المحل ، لا يجوز أن يحكم على  
 الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، أية عقوبة أو تدبير مما نص  
 عليه فى قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : ١ - التوبيخ ،  
 ٢ - التسليم ، ٣ - الالحاق بالتدريب المهني ، ٤ - الالتزام بواجبات معينة ،  
 ٥ - الاختبار القضائي ، ٦ - الايداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ،  
 ٧ - الايداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة » كما تنص المادة الثانية والثلاثون  
 منه على أن « لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم  
 وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث  
 الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة الحبس اعتبارا بأنها من العقوبات  
 المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون  
 فى الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر فى تعيين ما إذا كان يحكم  
 على الحدث بأحدى العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الحبس ، ومن  
 ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نحو

ما ذكر . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحاكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظاتهم في هذا الشأن ، واذ كان كلا الحكيم الابتدائي والمطعون فيه الذى تبنى أسبابه ، لم يعن البتة فى مدوناته باستظهار سن الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، ويتعين لذلك نقضه والاعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ..... التى لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة بغير قوة أو تهديد وذلك بأن أولج قضيبه بفرجها على النحو المبين بالتقرير الطبى . وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ / ١٥ ، ٢٩ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، ومحكمة أحداث دمياط قضت حضوريا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ ، استأنف المحكوم عليه ومحكمة دمياط الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه فى هذا  
الحكم بطريق النقض ..... إلخ .



من حيث إن حاصل ماينعاه الطاعن أن الحكم المطعون فيه اذ دانه بجرمة هتك  
عرض بغير قوة أو تهديد قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب ذلك  
بأنه استند إلى أقوال الشهود رغم تضاربها ودون أن يورد أقوال كل منهم على حده .  
مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية  
على الطاعن بوصف أنه فى خلال الفترة من شهر يوليو سنة ١٩٨٥ حتى السادس  
من أكتوبر سنة ١٩٨٥ بدائرة مركز دمياط هتك عرض .....  
والتي لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه  
بالمادة ٢٦٩/١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣/١٥ ، ٢٩ من القانون رقم ٣١  
لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ومحكمة الأحداث الجزئية قضت بحبسه ستة أشهر  
مع الشغل ، فاستأنف ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية قضت - حضوريا  
بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان  
ذلك ، وكانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات قد نصت فى فقرتها الأولى على أن

« كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس » وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث تنص على أنه « فيما عدا المصادرة واغلاق المحل ، لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : ١ - التوبيخ ، ٢ - التسليم ، ٣ - الالحاق بالتدريب المهنى ، ٤ - الالتزام بواجبات معينة ، ٥ - الاختبار القضائى ، ٦ - الايداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، ٧ - الايداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة » كما تنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن « لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة الحبس اعتبارا بأنها من العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، وهو ما يضحى معه تحديد السن - بالركون فى الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا أثر فى تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث بأحدى العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومنها الحبس ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن فى هذه الحال فى حكمها على نحو ما ذكر . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم والنيابة العامة ابداء



ملاحظاتهما في هذا الشأن ، وإذ كان كلا الحكّمين الابتدائي والمطعون فيه الذي تبني أسبابه ، لم يعن البتة في مدوناتهما باستظهار سن من الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، ويتعين لذلك نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

---

برئاسة السيد المستشار / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين مجدى منتصر  
وحسن حمزة وحامد عبد الله نواب رئيس المحكمة وفتحى الصباغ .



### الطعن رقم ٥٨٤٣ لسنة ٥٩ القضائية

(١) إجراءات ، إجراءات المحاكمة ، استئناف ، نظره والحكم فيه ، نيابة عامة ، حكم ، وصف الحكم ،

حضور وكيل عن المتهم - المحكوم عليه بالغرامة غيابيا ابتدائيا - عند نظر استئناف النيابة

العامة الذى قصرته على الحكم الصادر فى المعارضة - الذى قضى بالبراءة - يجعل الحكم حضوريا .

أساس ذلك ؟

(٢) حكم ، بيانات حكم الادانة ، تسببيه ، تسبیب معيب ،

وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة

التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون ايراد مضمونه ووجه استدلاله

به على ثبوت التهمة . قصور .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه وقد وصفته المحكمة بأنه حضورى وهو كذلك .

ذلك أنه وإن كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة

الابتدائية والقاضى بالغاء الحكم الابتدائى الغيابى وبراءة الطاعن إلا أنها لم تستأنف الحكم الغيابى الابتدائى بل قصرت استئنافها على الحكم الصادر فى المعارضة الابتدائية بما يتعين معه على المحكمة الاستئنافية إذا قضت بالغاء الحكم المستأنف ألا تتجاوز ما قضى به الحكم الغيابى الابتدائى ، الذى كان قد عارض فيه الطاعن وحده ولم تطعن عليه النيابة العامة . ولما كان الحكم الغيابى الابتدائى قد قضى بتغريم الطاعن عشرة آلاف جنيه ومن ثم لا يكون من حق المحكمة الاستئنافية تجاوز هذا القدر من الغرامة ومن ثم فليس لها حق الحكم بحبس الطاعن ، ومن ثم فإن الطاعن لدى نظر الاستئناف المرفوع من النيابة لم يكن مواجهاً إلا بالغرامة التى لا تتجاوز ما قضى به الحكم الغيابى الابتدائى ، بما يحق معه أن يحضر عنه وكيل - كما هو واقع الدعوى المعروضة - ويكون الحكم الصادر فى حقه فى هذه الحالة حضورياً .

٢ - إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل وصف التهمة من بناء بدون ترخيص إلى بناء غير مطابق لشروط الترخيص وانتهى إلى الغاء الحكم المستأنف ومعاقبة الطاعن ، غير أنه لم يبين الواقعة والظروف التى وقعت فيها ولم يورد مؤدى الأدلة على ثبوتها قبل

الطاعن واكتفى فى بيان ذلك بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة الأمر الذى يصمه بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابة بالمادتين ٤ ، ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل ، ومحكمة جناح قسم أول طنطا قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بتغريم المتهم عشرة آلاف جنيه وضعف رسم الترخيص وتقديم الرسوم الهندسية خلال شهر وغرامة إضافية عشرة آلاف جنيه . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه ، استأنفت النيابة العامة ، ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع باجماع الآراء بتغريم المتهم مبلغ ٢٦٠ , ٨٦٦٨ جنيه وضعف رسم الترخيص وقيمة الرسوم الهندسية وغرامة إضافية ٢٦٠ , ٨٦٦٨ جنيه وأمرت بوقف تنفيذ الغرامة الأصلية باعتبار أن التهمة بناء غير مطابق لشروط الترخيص .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا

الحكم بطريق النقض .



## المحكمة

من حيث إنه ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أدانته بجريرة إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص قد شابه القصور في التسبب ذلك أنه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دانه بها . كما لم يورد مؤدى الأدلة التي أستند إليها في الإدانة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وقد وصفته المحكمة بأنه حضوري وهو كذلك . ذلك أنه وإن كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية والقاضى بالغاء الحكم الابتدائي الغيابي وبراءة الطاعن إلا أنها لم تستأنف الحكم الغيابي الابتدائي بل قصرت استئنافها على الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية بما يتعين معه على المحكمة الاستئنافية إذا قضت بالغاء الحكم المستأنف ألا تتجاوز ما قضى به الحكم الغيابي الابتدائي ، الذي كان قد عارض فيه الطاعن وحده ولم تطعن عليه النيابة العامة . ولما كان الحكم الغيابي الابتدائي قد قضى بتغريم الطاعن عشرة آلاف جنيه ومن ثم لا يكون من حق المحكمة الاستئنافية تجاوز هذا القدر من الغرامة ومن ثم فليس لها حق الحكم بحبس الطاعن ، ومن ثم فإن الطاعن لدى نظر الاستئناف المرفوع من النيابة لم يكن مواجهاً إلا بالغرامة التي لا تتجاوز ما قضى به الحكم الغيابي الابتدائي ، بما يحق معه أن يحضر عنه وكيل - كما هو واقع الدعوى

المعروضة - ويكون الحكم الصادر فى حقه فى هذه الحالة حضوريا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وبعد أن عدل وصف التهمة إلى إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص قد اقتصر فى بيان الواقعة على قوله « أن التهمة ثابتة فى حق المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن ثم يتعين الغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم بالعقوبة الواردة بالمنطوق » لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل وصف التهمة من بناء بدون ترخيص إلى بناء غير مطابق لشروط الترخيص وانتهى إلى الغاء الحكم المستأنف ومعاقبة الطاعن ، غير أنه لم يبين الواقعة والظروف التى وقعت فيها ولم يورد مؤدى الأدلة على ثبوتها قبل الطاعن واكتفى فى بيان ذلك بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة الأمر الذى يصمه بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار / محمد نبيل رياض نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين جابر عبد التواب وأمين عبد العليم نائبى رئيس المحكمة ومصطفى الشناوى وفتحي حجاب .



### الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ القضائية

( ١ ) حكم ، بياناته ، بيانات حكم الادانة ، تسبيبه ، تسبيب معيب ، .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وظروفها وأدلة الثبوت فيها .  
المادة ٣١٠ إجراءات ؟

اقتصار الحكم على سرد ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر واكتفائه فى بيان الدليل بالاحالة إلى حافظة مستندات المدعى بالحقوق المدنية . دون كشفه عن ماهيتها ومضمونها . قصور .

( ٢ ) قذف . بلاغ كاذب . جريمة ، أركانها ، دفع ، الدفع بحسن نية القاذف ، عقوبة ، الاعفاء منها ،

حكم ، تسبيبه ، تسبيب معيب ، دفاع ، الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ، موظفون عموميون .

الدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية فى جريمة القذف والبلاغ الكاذب فى حق موظف عام . دفع  
جوهرى . علة ذلك ؟

( ٣ ) بلاغ كاذب . قصد جنائى . جريمة ، أركانها ، حكم ، تسبيبه . تسبيب معيب ، . نقض ، أسباب

الطعن . ما يقبل منها ، .

جريمة البلاغ الكاذب . شرطها : أن يكون الجانى سئ القصد عالما كذب الوقائع التى أبلغ عنها .  
وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والاضرار بمن أبلغ عنه .

١ - من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر واكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى حافظة مستندات المدعى بالحقوق المدنية دون أن يكشف عن ماهية هذه المستندات أو يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يشيرة الطاعن بوجه الطعن مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

٢ - لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن تمسك بحسن نيته فيما أبلغ به وبصحة الوقائع التي أسندها إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع في جريمة القذف في حق شخص ذي صفه نيابيه - المطعون ضده - يعد دفاعا جوهريا لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغيير وجه الرأي في الدعوى لأن القاذف في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابيه يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأنه كان يعتقد صحة



الاسناد وأنه يقصد إلى المصلحة العامة لا إلى اشفاء الضغائن والأحقاد الشخصية .

٣ - من المقرر أنه يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب التى دين بها الطاعن كذلك أن يكون الجانى سئ القصد عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ عنه .

### الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الرمل ضد الطاعن بوصف أنه سب وقذف فى حقه وأبلغ ضده كذبا ، وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ / ١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شرق الاسكندرية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ..... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم لم يبين الأدلة التي استند إليها في الادانة مكتفيا بالقول أن التهمة ثابتة مما ورد بعريضة الدعوى والمستندات ولم يعرض لما قام عليه دفاع الطاعن بحسن نيته واعتقاده بصحة الوقائع التي اسندها إلى المطعون ضده الثانى وهو عضو بمجلس الشعب ، بيد أن المحكمة لم تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - بعد أن نقل ما أورده المدعى بالحقوق المدنية فى صحيفة الادعاء المباشر من أن الطاعن سبه وقذف فى حقه وتقدم ضده إلى السلطات ببلاغات كاذبه خلص إلى ادانة الطاعن فى قوله « وحيث أن الاتهام المنسوب إلى المتهم ثابت فى حقه ثبوتا كافيا أخذا مما جاء بعريضه الدعوى والمؤيده بحافظة المستندات المقدمة منه ، ومن عدم دفعها من قبل المتهم بدفاع ما ومن ثم يتعين القضاء بادانته عملا بمواد الاتهام وينص المادة ٣٠٤/٢ أ . ج . » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر واكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى حافظة مستندات المدعى بالحقوق المدنية دون أن يكشف عن ماهية هذه المستندات أو يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يشيره الطاعن بوجه الطعن مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب . هذا فضلا عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن تمسك بحسن نيته فيما أبلغ به وبصحة الوقائع التي أسندها إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع في جريمة القذف في حق شخص ذي صفة نيابية - المطعون ضده - يعد دفاعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغيير وجه الرأي في الدعوى لأن القاذف في حق الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة النيابية يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأنه كان يعتقد صحة الاسناد وأنه يقصد إلى المصلحة العامة لا إلى إشفاء الضغائن والأحقاد الشخصية . هذا إلى أنه يشترط في جريمة البلاغ الكاذب التي دين بها الطاعن كذلك أن يكون الجاني سىء القصد علما

بـ كذب الوقائع التى أبلغ عنها ، وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا  
السوء والاضرار بمن أبلغ عنه ، ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى  
هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية المذكورين بايراد الوقائع التى استخلص  
منها توافره - وإذ اقتصر الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه  
بالعبارة القاصرة التى أوردها دون أن يعرض إلى الدفع بأنه كان حسن النية وهو  
دفاع جوهري لتعلقه بركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب ، فإنه يكون معيبا  
بالقصور فى البيان فضلا عما ينطوى عليه من اخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب  
نقضه والاحالة .

---





# محكمة النقض

---

فهرس

السنة إثنين وأربعون

الجنائية



الصفحة	القاعدة
	<p>( ١ )</p> <p>إتفاق - إتلاف - إثباتات - إجراءات - إحالة - أحداث -  أحوال شخصية - اختصاص - إختلاس أموال أميرية - ارتباط -  أسباب الإباحة وموانع العقاب - استجواب - استئناف -  استدلالات - إستعراق - استعمال القوة والعنف مع موظف  عمومي - استعمال محرر مزور - إستيلاء على أموال أميرية -  اشتراك - أشخاص إعتبارية - إصابة خطأ - إضرار عمدى -  إعدام - إعلان - إقتران - إكراه - آلات رفع مياه - أمر بالأوجه  - أمر حفظ - أهانة موظف عام - أوامر عسكرية - إيجار  أماكن .</p> <p><b>اتفاق</b></p> <p>١- الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب  الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس .  جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .  الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال  مادية محسوسة ، يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من  ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائغاً .  مثال لاستدلال سائغ على توافر اشتراك الطاعن فى جرائم  تزوير وإختلاس وإستيلاء .</p>
٨٠٢	١١٥



الصفحة	القاعدة	
		٢- الاتفاق . ماهيته ؟ . الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن.
١١١٠	١٥٤	( الطعن رقم ١٠٥٨١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ ) <b>اتلاف</b> ١ - العقوبة المقررة لجريمة إتلاف موظف عام أموال عامة عمدا هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ودفع قيمة الأموال التي أتلّفها . المادة ١١٧ مكرراً عقوبات .
٢٨٤	٣٨	( الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ ) ٢ - عقوبة الجريمة الأشد تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة دون العقوبات التكميلية أساس ذلك ؟ إغفال الحكم القضاء بالزام المتهم بدفع قيمة الأموال التي أتلّفها المنصوص عليها في المادة ١١٧ مكرراً عقوبات مع عقوبة الجريمة الأشد . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه . خلو الأوراق من قيمة الأموال التي أتلّفها المتهم يوجب نقض الحكم والإحالة .
٢٨٤	٣٨	( الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ ) <b>راجع أيضا:</b> عقوبة « تطبيقها » . ( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١٢٦٩ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>إنبات</b>
		<b>« بوجه عام »</b>
		١ - حق محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .
٣٤	٦	( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٧ )
٦٧	١٢	( والطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
١٠٤	١٤	( والطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )
٨٥١	١١٨	( والطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢١ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١١٧٧	١٦٢	( والطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١ )
		٢ - الأحكام الجنائية وجوب أن تبنى على الجزم واليقين .
		مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة اختلاس .
		إثارة الطاعن دفاعاً بأن العجز فى حسابه مرده إلى عدم
		إنتظام العمل واكتمال الدفاتر وطلبه عرض المستندات الدالة على
		الإختلاس للطعن عليها بالتزوير . دفاع جوهري . عدم تمحيصه .
		يعيب الحكم .
٤٥	٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ )
٤٣٧	٦٢	( والطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - حق محكمة الموضوع تقدير الأدلة لكل متهم . لها الأخذ بما تطمئن إليه منها في حق متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر .</p> <p>- لمحكمة الموضوع أن تعول على التحريات باعتبارها معززة للادلة الأخرى . ولها أن تأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ماعداه .</p> <p>- الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .</p>
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
		<p>٤ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أي دليل له مأخذه في الاوراق . حق قاضي الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها . مادام قد أطمأن إليها .</p>
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
٩٠٥	١٢٤	( والطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٣ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تجريح أدلة الدعوى تأديا إلى مناقضة الصورة التي أرسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		٦ - عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعاني لاعلى الألفاظ والمباني .
		الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
١٢٢٨	١٦٩	( والطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )
		٧ - تقدير الأدلة في الدعوى الجنائية . موضوعي . كفاية الشك في توافر ركن من أركان الجريمة أو في صحة إسناده إلى المتهم سندا للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيره .
٢٨٤	٣٨	( الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ )
		٨ - وجوب إسناد القاضى في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . تأسيس حكمة على رأى غيره . غير جائز .
		استناد الحكم على توافر التقليد فى حق الطاعن على ما جاء بمحضر الاستدلالات دون تحقيق التشابة بنفسه أو ندب خبير لذلك . قصور .
٣٣٦	٤٥	( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )



الصفحة	القاعدة	
		٩ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .
		إطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان تاريخ ميلاده وما تساند إليه في تحديد سنه مع أن سنه ركن جوهري في الجريمة . قصور .
٣٥٩	٤٨	( الطعن رقم ٢٢١٣٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )
		١٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية . هي باقتناع القاضي .
		- تساند الأدلة في المواد الجنائية . منها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )
٩٨١	١٣٥	( والطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )
		١١ - رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة .
		- مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر رابطة السببية في جريمة ضرب أحدث عاهة .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - حق محكمة الموضوع فى التعويل على تقرير طبي يتسق وشهادة شهود الإثبات فى تعزيز شهادتهم وإطراح تقرير آخر لا يتفق معها .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		١٣ - الدليل الذى يعول عليه يجب أن يكون مؤديا إلى مارتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .
٤٣٧	٦٢	( الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ )
		١٤ - عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها .
		- لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالاً على الواقعة المراد إثباتها . كفاية استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج وترتيب النتائج على المقدمات .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )
		١٥ - تقدير أسباب عدم إتمام الجريمة وما إذا كانت راجعة لإرادة الجانى أم لا . موضوعى .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٦ - تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . حقها في الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها .</p> <p>- قرائن الحال طريق أصلى فى الإثبات فى المواد الجنائية .</p>
٥٢٧	٧٧	<p>( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )</p> <p>١٧ - تحريات الشرطة . قرينة معززة للأدلة الأساسية .</p> <p>- عدم إفصاح مأمور الضبط القضائى عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته فى التحرى . لا عيب .</p> <p>تقدير أدلة الدعوى . موضوعى .</p>
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )
١١٥٤	١٦٠	<p>( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>١٨ - ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام لا يعيبه .</p> <p>مادام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضيا لها فى منطق العقل بعدم التناقض .</p>
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعة الموضوعى والرد عليها استقلالاً . كفاية أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردتها .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )
		٢٠ - إثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات - لا يشترط فيه طريقة خاصة . كفاية اقتناع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )
		٢١ - خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم اعترافاً . لاينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانونى للاعتراف .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ )
		٢٢ - النعى على المحكمة تقديرها لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها . عدم جواز إثارته أمام النقض .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - على المحكمة أن تبني حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى . ليس لها إقامة قضائها على أمور لا سند لها من التحقيقات .
٩٧٣	١٣٤	( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٧ ) ٢٤ - حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة والتي تحمل قضاءه . تعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه . غير لازم . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . لا يجوز إثارته أمام النقض .
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ ) ٢٥ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالإدانة . مادامت الأدلة كافية .
١٠٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ ) ٢٦ - الأدلة في المواد الجنائية إقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		- الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )
		٢٧ - وجوب بناء الأحكام على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة . اعتماد الحكم على دليل مستقى من أوراق قضية أخرى غير مطروحة على بساط البحث . يبطله .
١٠٨٣	١٥١	( الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣١ )
		٢٨ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها - التفاتها عن أى دليل آخر . مفاده ؟
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		٢٩ - أخذ الحكم بدليل احتمالى . غير قاذح فى سلامته . مادام قد أسس الأدانة على اليقين .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - كون إحدى دعائمات حكم البراءة معيبة . لا يقدر في سلامة متى كان قد أقيم على دعامة أخرى تحملة . - مثال .
١١٤٣	١٥٨	( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		٣١ - كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة كي تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟
١١٤٣	١٥٨	( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١٢١٧	١٦٧	( والطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٩ )
		٣٢ - عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به .
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		٣٣ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحاً .
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - القضاء المسبق على أدلة لم تطرح . غير جائز .
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )
		٣٥ - عدم تقيد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . مادام له مأخذه الصحيح فى الأوراق .
		- الجدل فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به بغير معقب .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )
		٣٦ - تساند الأدلة الجنائية . لا يلزم أن ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		٣٧ - الأصل فى الإجراءات الصحة . عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بحضور الجلسة أو الحكم . إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )



الصفحة	القاعدة
	وراجع أيضا:
	إثبات « اعتراف » .
	( القاعدة ٩١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )
	وإثبات « خبرة »
	( القواعد أرقام ٣٣ . ٨١ . ١١٥ . ١٦٠ بالصفحات أرقام ٢٣٦ . ٥٥٧ . ٨٠٢ . ١١٥٣ )
	وإثبات « شهود »
	( بالقواعد أرقام ٤١ . ٥٥ . ٨١ . ١٣٣ . ١٣٤ . ١٥٣ . ١٦٠ . ١٨٢ بالصفحات أرقام ٣٠٣ . ٣٩٧ . ٥٥٧ . ٩٥٨ . ٩٧٣ . ١٠٩١ . ١١٥٣ . ١٣٢٢ )
	واستدلالات
	( بالقواعد أرقام ٨٢ . ١٠٢ . ١١٥ بالصفحات أرقام ٥٦٩ . ٧٠٢ . ٨٠٢ )
	واختلاس
	( القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٩٠٥ )
	وارتباط
	( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )
	واسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » .
	( القاعدتين رقمى ١٠٣ . ١٥٣ بالصحيفتين رقمى ٧١٩ . ١٠٩١ )

الصفحة	القاعدة
	وتبديد .
	( القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ١٠٠٩ )
	وتزوير .
	( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ١٠٣١ )
	وتفتيش .
	( القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٦٩ )
	وحكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » .
	( القواعد أرقام ٣٣ . ٩٣ . ١١٢ . ١٤٦ بالصفحات أرقام ٢٣٦ . ٦٣٥ . ٧٨٦ . ١٠٥٦ )
	وخطف .
	( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع مالا يوفره » .
	( القواعد أرقام ٦٧ . ١١٥ . ١٢١ . ١٢٥ . ١٣٥ . ١٨٥ بالصفحات أرقام ٤٧٥ . ٨٠٢ . ٨٧٩ . ٩١٣ . ٩٨١ . ١٣٤١ )
	ودفع « الدفع بشيوع التهمة » .
	( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٧٥ )

الصفحة	القاعدة
	<p>ومحكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة » .</p> <p>( بالقواعد ارقام ١٥ . ٣٣ . ٤١ . ٧٧ . ٩٠ . ١٤٢ . ١٥٥ . ١٦٩ . ١٧٨ . بالصفحات ارقام ١١٨ . ٢٣٦ . ٣٠٣ . ٥٢٧ . ٦٠٨ . ١٠٣١ . ١١١٨ . ١٢٢٧ . ١٢٨٣ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .</p> <p>( بالقواعد ارقام ١٢ . ٤٢ . ٦٧ . ٧٧ . ١١٢ . ١٨٥ . بالصفحات ارقام ٦٧ . ٣١٢ . ٤٧٥ . ٥٢٧ . ٧٨٦ . ١٣٤١ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائى .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>( بالقاعدتين رقمى ٦٤ . ١٠٥ بالصحيفتين رقمى ٤٥١ . ٧٣٢ )</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>« إقرار »</p> <p>١ - الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الاثبات . موضوعي .</p> <p>حق محكمة الموضوع في تقدير عدم صحة ما أدعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة .</p> <p>حقها في الأخذ باعتراف المتهم بتحقيقات النيابة . ولو عدل عنه . مادامت قد إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ في طرح دفع ببطلان الاعتراف للاكراه .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره . ولو لم يكن معززا بدليل آخر . متى اطمأنت إليه .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٣ - حضور ضابط المخابرات التحقيق . لا يعيب إجراءاته .</p> <p>علة ذلك ؟ سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات . لا يعد إكراها . مادام هذا السلطان لم يستغل إلى المتهم بالاذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		٤ - استطاله زمن التحقيق . غير مؤثر على إرادة المتهم أو إقراره .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٥ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إقراره كان وليد إكراه . لا معقب عليها في ذاك .
١٧٥	٢١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٩١ )
		٦ - تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي .
		- سلطة محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه بعد ذلك .
		- إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده ؟
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		٧ - جواز الأخذ بالاعتراف وحده دليلاً . ولو مع بطلان القبض والتفتيش .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ - لامحل للنعى على الحكم خلوه من بيان واقعه ضبط المخدر . مادام قد عول فى إدانة الطاعن على إقراره باحراز المخدر المضبوط ولم يستند فى ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		٩ - الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته فى الاثبات . موضوعى .
		حق المحكمة الاخذ بالاعتراف الصادر من المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه . متى اطمأنت اليه .
		إثارة الدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٨٥١	١١٨	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٩١ )
		١٠ - خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم اعترافاً . لاينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانونى للاعتراف .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٩١ )
٩٨١	١٣٥	( والطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		١١ - ثبوت صحة ما نسبته الحكم للطاعن من اعتراف بارتكاب الجريمة . النعى عليه بالخطأ فى الاسناد على غير أساس .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢ )
		١٢ - حق مأمور الضبط القضائي فى سؤال المتهم . دون استجوابه . المادة ٢٩ إجراءات . الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته فى الاثبات . موضوعى .
		حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه . متى اطمأنت إليه .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		١٣ - البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالإكراه . موضوعى .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>وراجع أيضا:</p> <p>حكم « مالا يعيبه في نطاق التدليل » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٣٠٦ )</p> <p>ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٧١٩ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p>وكالة .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٥٢ )</p> <p>« خبرة ،</p> <p>١ - إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من جود تناقض بين الدليلين القولي والفني غير لازم . مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .</p> <p>- المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة.</p> <p>( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )</p>
١٠٤	١٤	



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
		قعود الطاعن عن إثارة التعارض بين الدليلين القولي والفني أمام محكمة الموضوع . لا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ١٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		٣ - حق محكمة الموضوع في الجزم بما لا يجزم به الخبير في تقريره . حد ذلك ؟
		المجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٩٠	٣٩	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ )
		٤ - وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . تأسيس حكمة على رأى غيره . غير جائز .
		استناد الحكم على توافر التقليد فى حق الطاعن على ما جاء بمحضر الاستدلالات دون تحقيق التشابه بنفسه أو ندب خبير لذلك . قصور .
٣٣٦	٤٥	( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .
		إطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان تاريخ ميلاده وما تساند إليه في تحديد سنه مع أن سنه ركن جوهري في الجريمة . قصور .
٣٥٩	٤٨	( الطعن رقم ٢٢١٣٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )
		٦ - عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لا يعيبه .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )
		٧ - التقارير الطبية لاتدل بذاتها على نسبة إحداث الاصابات إلى المتهمين . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		٨ - حق محكمة الموضوع في التعويل على تقرير طبي يتسق وشهادة شهود الاثبات في تعزيز شهادتهم وإطراح تقرير آخر لا يتفق معها .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )

الصفحة	القاعدة	
		٩ - كفاية إيراد الحكم مضمون التقارير الطبية التي عول عليها في قضاءه . عدم إirاده نص تقرير الخبير بكل فحواه . لا يعيبه .
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		١٠ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		- وجه الطعن . يجب لقبوله أن يكون واضحا محدداً .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		١١ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الخبير - متى كانت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي حاجة إليه .
٦٢٨	٩٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		١٢ - الطعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . جدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .
٧٨٦	١١٢	( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٢ )

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - النعى على تصرف النيابة بعدم إرسال الكوب الذى وضع به المخدر إلى المعامل الكيماوية لفحصة . تعيب للأجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		١٤ - اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التى أرسلت إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التى انتهى إليها . عدم جواز مجادلتها فيه .
		- التفات المحكمة عن الرد على دفاع ظاهر البطلان . لا عيب .
١١٧٧	١٦٢	( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		١٥ - استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التى أبنى عليها . لا عيب .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )



الصفحة	القاعدة
	وراجع أيضا:
	احداث
	( القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٣٧٨ )
	وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » .
	( القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١١٧٦ )
	ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » .
	( بالقاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )
	ودفاع « الأخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .
	( القواعد ارقام ٣٣ . ٤٦ . ٥٦ . ٩٢ . ١١٥ . ١٧٤ بالصفحات ارقام ٢٣٦ . ٣٤٢ . ٤٠٥ . ٦٢٨ . ٨٠٢ . ١٢٥٢ )
	( بالقاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )
	ودفع « الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل » .
	( بالقاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )
	ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
	( القواعد ارقام ٣٣ . ٣٩ . ٥٦ . ١١١ . ١٥٥ بالصفحات ارقام ٢٣٦ . ٢٩٠ . ٤٠٥ . ١١١٨ . ٧٧١ )

الصفحة	القاعدة	
		« أوراق رسمية » :
		١ - تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال - غير لازم - استفادة الرد عليها من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .
		- أبلغ الطاعن عن تأخر السيارة وضبط محضر عنها . لا ينفى بطريق اللزوم مساهمته فى الجريمة .
		- للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية. مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى أقتنعت بها .
		- الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل - غير جائز أمام النقض.
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )
		٢ - اقناعه الدليل فى المواد الجنائية . مؤداها : حق المحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية .
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الأدلة في المواد الجنائية اقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى .
		- الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )
		٤ - توقيع عقوبة الحبس على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة . غير جائز . أساس ذلك ؟ .
		- تقدير سن الحدث بالركون في الاصل إلى الأوراق الرسمية ذا أثر في تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث باحدى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .
		- تقدير السن متعلق بموضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له . حد ذلك ؟
		- إغفال الحكمين الابتدائي والمطعون فيه استظهار سن الطاعن . قصور .
١٣٧٨	١٨٨	( الطعن رقم ٥٣٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٢٦ )

الصفحة	القاعدة	
		وراجع أيضا:
		تزوير « الطعن بالتزوير » .
		( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٣٠٦ )
		محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
		( القاعدتين رقمي ٤٢ . ٤٤ بالصحيفتين رقمي ٢٥٢ . ٣١٢ )
		« شهود » .
		١ - تناقض رواية المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها .
		لا يعيب الحكم . مادام استخلاص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - الأصل بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي
		تجربة المحكمة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا .
		- حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . يقبول المتهم
		أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . اساس ذلك ؟
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مقاده ؟
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
١٧٥	٢١	( والطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٩١ )
٣١٢	٤٢	( والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩١ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٩١ )
٥٢٧	٧٧	( والطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩١ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٩١ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩١ )
١١١٩	١٥٥	( والطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٩١ )
١١٧٧	١٦٢	( والطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها .</p> <p>- حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .</p> <p>- اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم .</p> <p>ما دام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند إليها فى تكوين عقيدته .</p>
١٠٤	١٤	<p>( الطعن رقم ٦١٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٥ - إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى . غير لازم . مادام ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .</p> <p>- المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة.</p>
١٠٤	١٤	<p>( الطعن رقم ٦١٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . حسبها إيراد ما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه . حقها في الأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون بيان العلة في ذلك . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		٧ - عدم جدوى منازعة الطاعن في نسبة المخدر الذي كان طي اللفافة مادام أنه لا ينزع في صحة ما نقله الحكم عن الشهود من ضبط قطعة مخدر أخرى في جيب جلبابه .
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
		٨ - إحالة الحكم في بيانه لأقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا ينال من سلامته . مادام ما حصله منها تتلاقى عندها أقوال كل منهما في جوهرها .
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
٢٢٣	٣١	( والطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )
٦٥٣	٩٥	( والطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )

الصفحة	القاعدة	
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
٧٨٦	١١٢	( والطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٢ )
٧٣٢	١٠٥	( والطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )
١١١٩	١٥٥	( والطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )
		٩ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .
		للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
		١٠ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
٦٣٥	٩٣	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
١٢٢٨	١٦٩	( الطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )
		١١ - عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .



الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ماعداه . للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها . تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله . لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . لا يجوز إثارته أمام النقض . ( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
٢٢٣	٣١	١٢ - تعيب الحكم استناده إلى ماورد بتقرير الطبيب الشرعى وشهادته بجلسة المحاكمة . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ ) ١٣ - حق المحكمة فى الأخذ بأقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النفى دون بيان العلة أو الإشارة إليها . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
٢٩٠	٣٩	( والطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ )
٣٩٧	٥٥	( والطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة .
		- تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
٣٠٣	٤١	( والطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٢ )
٩٠٥	١٢٤	( والطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٣ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١ )
		١٥ - للمحكمة الأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي وأن خالف قولاً آخر له في جلسه المحاكمة .
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٣ )
		١٦ - شهادة من قام بالاجراء الباطل . لا يعتد بها .
		إدانة الطاعن استناداً إلى الدليل الباطل دون سواه . وجوب القضاء بالبراءة . أساس ذلك ؟
٣٧٢	٥٠	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدى إليها باستنتاج سائق تجريد المحكمة .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		١٨ - حق محكمة الموضوع فى التعويل على تقرير طبي يتسق وشهادة شهود الإثبات فى تعزيز شهادتهم وإطراح تقرير آخر لا يتفق معها .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		١٩ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة فى ذلك .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		٢٠ - المحاكمة الجنائية قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجرته المحكمة بالجلسة ويسمع فيه الشهود . عدم جواز الخروج عن هذا الأصل إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة في الامتناع عن سماع شهود عن واقعة ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً . أساس ذلك ؟
٤٦٥	٦٦	( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٢١ - إعراض الحكم عن قالة شهود النفي . لا يعيبه . قضاءه بالأدانة لادلة الثبوت التي بينها . دلالة اطرح شهادتهم .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٢٢ - تحصيل الحكم من أقوال كل من الشاهدين بماله صdah وأصله في الأوراق ينتفى معه الخطأ في الإسناد . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز إثباته أمام محكمة النقض .
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		٢٣ - دفاع الطاعن بأن رواية الشاهد من تلفيق ضابط المباحث . لا يعد دفعا بالإكراه . طالما لم يدع أن الشاهد أدلى بأقواله تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو أن سلطان الضابط قد استطال إليه بالأذى مادياً أو معنوياً .



الصفحة	القاعدة	
		- حق محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها . لها أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات ولو خالفت قوله أمامها .
		- الدفع بأن أقوال الشاهد كانت وليده إكراه لأول مرة أمام النقض . لا يقبل .
٦٣٥	٩٣	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		٢٤ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة من أقواله بما لا تناقض فيه .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )
		٢٥ - اعتبار متهم شاهدا على متهمين آخرين يتحقق به التعارض بين مصالحهم بما يستلزم فصل دفاعه عنهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعا . إخلال بحق الدفاع .
٧١٩	١٠٣	( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )
		٢٦ - حق محكمة الموضوع في أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق . لها وزن أقوال الشهود وتقديرها لايجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٩٠٥	١٢٤	( الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ٦ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٧ - قول متهم على آخر . حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .</p> <p>- تقدير أقوال متهم على آخر إثر إجراء باطل . وتحديد صلتها بهذا الإجراء . موضوعي .</p> <p>مثال :</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ )</p> <p>٢٨ - تمييز الشاهد - مناط الأخذ بشهادته ولو كانت على سبيل الاستدلال . أساس ذلك ؟</p> <p>الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب المحكمة تساند الأدلة المواد الجنائية . مؤاده ؟</p>
٩٧٣	١٣٤	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٧ )</p> <p>٢٩ - اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه . مفاده إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .</p> <p>- وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p>
٩٨١	١٣٥	<p>( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢ )
		٣١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو وردت في محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها وإن عدل عنها .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
		٣٢ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
		- مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟
		- للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها . عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود ألا ما تقيم عليه قضاها .

الصفحة	القاعدة	
		- تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله . لا يعيب الحكم متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
		- الجدل الموضوعى . غير جائز أمام النقض .
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )
		٣٣ - المحكمة الاستئنافية . تحكم على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو ما كان يتعين على محكمة أول درجة إجراؤه .
		- سكوت دفاع الطاعنين عن إبداء طلبا سماع الشهود أمام محكمة أول درجة اعتبارا متنازلا عنه . اثر ذلك ؟ .
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )
		٣٤ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .
		- لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من أشباهه متى أطمأنت إليه . علة ذلك ؟
		- عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم فى دفاعة الموضوعى استفادة الرد عليها من قضاء المحكمة استناد لأدلة الثبوت .
		والجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب .
١٠٥٧	١٤٦	( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣٥ - الصلح بين الشاهد والمتهم قول جديد . حق المحكمة فى تقديره وإطراحها لها دون بيان السبب . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٩١ )
١٠٧٥	١٤٩	٣٦ - وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعى . مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود ؟ عدم التزام المحكمة يسرد روايات الشاهد إذا تقدرت . حد ذلك ؟ الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض . ( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١١ / ١٩٩١ )
١٠٩٢	١٥٣	٣٧ - إعراض المحكمة عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إجراء لا ترتيب عليها .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٩١ ) ٣٨ - حق المحكمة الاستئنافية فى أن لاتجرب تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .

الصفحة	القاعدة	
		<p>- المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق وجوب أن تورد في حكمها مايدل على مواجهة الدعوى والألمام بها .</p>
١١٥٠	١٥٩	<p>( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>٣٩ - تأخر المجنى عليها في الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها . مادامت قد اطمأنت إليها .</p>
١١٥٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>٤٠ - حق محكمة الموضوع في تحصيل أقوال الشاهد وتفهمها واستخلاص مراميها غير مقيد بالأخذ بالأقوال الصريحة أو بمدلولها الظاهر . مادامت لا تحرف الشهادة عن موضوعها .</p>
١١٥٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>٤١ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .</p> <p>- مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>- تناقض الشهود في أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها . بما لا تناقض فيه .</p> <p>- حق المحكمة في الأخذ برواية شخص ينقلها عن آخر . متى رأت أنها صدرت منه حقيقة وأنها تمثل واقع الدعوى .</p> <p>- الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يقبل التصدى له أمام النقض .</p>
١١٥٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>٤٢ - تناقض المجنى عليها في أقوالها . لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه .</p> <p>- إطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .</p>
١١٥٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>٤٣ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .</p> <p>وزن أقوال الشهود . موضوعي .</p> <p>- مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد ؟</p>
١١٤٧	١٦٢	<p>( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤٤ - حق محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل فى قضائها على قول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له أو الشاهد آخر . دون بيان العلة . أساس ذلك ؟</p>
١٢٢٨	١٦٩	<p>( الطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )</p> <p>٤٥ - حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تظن إليه منها وطرح ماعداه .</p> <p>- عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلا ماتقيم قضاءها عليه .</p>
١٢٥٣	١٧٤	<p>( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ )</p> <p>٤٦ - خوض المحكمة فى الموضوع المراد الاستشهاد به والقول بعدم جدوى سماع الشهود إفتراض من عندها يدحضه الواقع .</p> <p>- تقدير أقوال الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهادة والمناقشات التى تدور حول شهادته .</p>
١٢٧٧	١٧٧	<p>( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤٧ - عدم إعلان المتهم لشهوده وفق القانون ليس سبباً لعدم سماعهم . وجوب سماع الشاهد متى رأت المحكمة أنه يدلى بأقوال من شأنها إظهار الحقيقة .
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )
		٤٨ - نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب . مادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )
		٤٩ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجرته المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهادة الشهود في مواجهة المتهم . مادام سماعهم ممكناً .
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )
		٥٠ - عدم جواز الالتفات عن سماع الشهود إلا إذا رأى أن الغرض من سماعهم إنما هو المثل والنكاية .
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٥١ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . مادام له مأخذه الصحيح فى الأوراق .
		- الجدل فى تقدير الدليل . استقلال محكمه الموضوع به بغير معقب .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )
		٥٢ - للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات . متى قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . لايحول عدم سماعهم دون الاعتماد على أقوالهم متى كانت مطروحة على بساط البحث .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )
١٢٨٤	١٧٨	( والطعن رقم ٩٥٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
١٣٢٣	١٨٢	( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٠ )
		٥٣ - حقوق الشاهد للمتهم لا تمنع من الأخذ بشهادته .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة
	<p>وراجع أيضا:</p> <p>إنبات « بوجه عام » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ١٩٨١ )</p> <p>وابنبات « خبره » .</p> <p>( القاعدتين رقمى ٢٩٢ . ٩٠ بالصحيفتين رقمى ٦٠٨ . - )</p> <p>وابجراءات « اجراءات التحقيق » .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ )</p> <p>وابجراءات « اجراءات المحاكمة » .</p> <p>( القواعد ارقام ٣٠ . ٩٠ . ١٠٩ بالصفحات ارقام ٢١٧ . ٦٠٨ . ٧٦١ )</p> <p>وحكم « تسبببه به . نسبببب غير معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ١١٧٦ )</p> <p>وحكم « ما يعيبه وما لا يعيبه فى نطاق التابلل » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١١٢ . ١٥٣ بالصحيفتين رقمى ٧٨٦ . ١٠٩١ )</p> <p>ودفاع الاخلال بحق الدفاع « مالا يوفره » .</p> <p>( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٩ )</p> <p>ووقوع « الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل » .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>وشريعة اسلامية .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلفتها في تقدير الدليل » .</p> <p>( القاعدتين رقمي ٤٢ . ٣٩ بالصحيفتين رقمي ٣١٢ . ٢٩٠ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة</p> <p>لواقعة الدعوى » .</p> <p>( بالقواعد ارقام ٦ . ١٢ . ١٥ . ٦٧ . ٩٠ بالصفحات ارقام ٣٤ . ٦٧ . ١١٨ . ٤٧٥ . ٦٠٨ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن » مالا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٠٦ )</p> <p>« قرائن » .</p> <p>١ - تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع حقها في الأخذ</p> <p>من أى بينه أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها .</p> <p>- قرائن الحال طريق أصلى في الأثبات في المواد الجنائية .</p> <p>( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩١ )</p>
٥٢٧	٧٧



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل أثبات العكس . مرجعة سوء اختباره لتابعة وتقصيرة في رقابته . تحققها ؟</p> <p>أرتكاب ضابط الشرطة جريمة قتل عمد بمسدسه الذى فى عهدته بحكم وظيفته .</p> <p>تحقق مسئولية وزير الداخلية عن الضرر باعتباره متبوعاً . علة ذلك ؟</p>
١٣٠٧	١٨١	<p>( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )</p> <p>٣ - استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينه معززة لأدلة الثبوت الأساسية التى ابنى عليها . لاعيب .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )</p> <p>وراجع أيضا : اتفاق .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ١١٠٩ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم « حجية » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٨٤٠ )</p> <p>وأمر بالأوحد « حجية » .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٦٢٥ )</p> <p>ومستولية جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٩٩٨ )</p> <p>« معاينة »</p> <p>١ - طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجة إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة باجابته .</p>
٤٧٥	٦٧	<p>( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>إثبات « بوجه عام » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٣٠٦ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدتان رقمي ٤٢ . ٦٧ بالصحيفتين رقمي ١٣٢ . ٤٧٥ )</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>إجراءات</b>
		( أ ) إجراءات التحقيق :
		اختيار مكان التحقيق . متروك لتقدير المحقق .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - الالتزام بدعوى محامى المتهم بجناية أو جنحة لحضور الاستجواب أو المواجهة شرطة : إعلان المتهم اسم محاميه بالطريق القانونى . المادة ٢٤ إجراءات .
		- النعى بىطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم . غير مقبول . مادام المتهم لم يعلن اسم محاميه بالطريق القانونى .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - استتالة زمن التحقيق . غير مؤثر على أراده المتهم . أو اعترافه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٤ - حضور ضابط المخابرات التحقيق . لا يعيب إجراءاته . علة ذلك ؟
		سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من إختصاصات وأمكانات . لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستطل إلى المتهم بالاذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
٣١٢	٤٢	( والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٣ )
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
١١٧٧	١٦٢	( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		٦ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك : الاتيناهاى إلى طلبات التحقيق . علة ذلك ؟
		- النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير جائز .
		- مثال .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٧ - لعضو النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .
		سريان النص على كافة إجراءات التحقيق . شرط ذلك ؟
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٨ - قيام وكيل النيابة بإجراء تحقيق في جريمة وقعت في دائرة اختصاصه المكاني يجيز له تعقب المتهم ومتابعة التحقيق في مكانه آخر غير الذي بدأ منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني مادامت ظروف التحقيق ومقتضيات استوجبت متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة . ويكون إذن التفتيش الصادر منه في هذه الحالة صحيحاً ومنتجاً لأثاره .</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )</p> <p>٩ - كفاية إثبات الحكم أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدباً لاعتبار التحقيق صحيحاً . بيان مصدر الندب . غير لازم .</p>
٧٥٤	١٠٨	<p>( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ )</p> <p>١٠ - ليس للمتهم أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . مادام قد حضر في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . حقه في طلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقض فيه والتأجيل لتحضير دفاعة قبل البدء في سماع الدعوى . عدم إجابة المحكمة طلبه دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p>
٨٣٧	١١٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١١ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .</p> <p>- لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من اشباهه متى أطمأنت إليه . علة ذلك ؟</p> <p>- عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم في دفاعة الموضوعى واستفادة الرد عليها من قضاء المحكمة استنادا لادلة الثبوت .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب .</p>
١٠٥٧	١٤٦	<p>( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )</p> <p>١٢ - صدور الإذن بالتفتيش لاحد مأمورى الضبط أو لمن يعاونه أو ينسبته . قيام أى من هؤلاء بتنفيذه صحيح . أساس ذلك ؟</p>
١١٧٧	١٦٢	<p>( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>١٣ - عدم ترتيب البطلان على عدم مراعاة أحكام المادة ٣٦ اجراءات . تقدير سلامة الاجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى . حق لمحكمة الموضوع .</p> <p>المواجهة كالاستجواب من اجراءات التحقيق المحظورة على مأمورو الضبط القضائى .</p>
١٢١٣	١٦٦	<p>( الطعن رقم ٩٥٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٤ )</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>وراجع أيضا:</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٢٠. ١٤٣ بالصحيفتين رقمي ١٠٣٧. ٦٧ )</p> <p>وأحالة</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )</p> <p>وتفتيش « أذن التفتيش ١٠ اصدارة » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٧٥ )</p> <p>وحكم « تسببه » تسبب غير معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p> <p>ودفاع « الأخلال بحق الدفاع » مالا يوفره » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٢٨. ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ١١٥٣. ٢٠٦ )</p> <p>ودفوع « الدفع ببطلان أذن التفتيش » .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٠٦ )</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>( بالقاعدتان رقما ١١١. ١٦٢ بالصحيفتين رقمي ١١٧٦. ٧٧١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ب) إجراءات المحاكمة :
		١ - الاصل بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجربة المحكمة وتسمع فيه الشهود . مادام ذلك ممكنا .
		- حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . أساس ذلك ؟
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
١١٥٠	١٥٩	( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٩١ )
		٢ - إعادة المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ إجراءات . محاكمة مبتدأه . أثر ذلك : لمحكمة الإعادة الفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابى أو بالوصف القانونى الذى يسبقه الحكم الغيابى على الفعل المسند إلى المتهم .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجربة المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شاهد الاثبات . عدم سماعه . يعيب إجراءات المحاكمة .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>- المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً في الجلسة إنما تبني قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم من محكمة أول درجة واستيفاء كل نقض في إجراءات التحقيق .</p> <p>المادة ٤١٣ إجراءات .</p> <p>- إغفال طلب سماع شاهد الأثبات الذي لم تستجيب محكمة أول درجة إلى طلب سماعة . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )</p> <p>( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٠ )</p> <p>٤ - تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .</p> <p>- ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراءات لم يطلبها منها ولم تره حاجة إلى إجرائه .</p> <p>مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٣ )</p>
٢١٧	٣٠	
١١٥٠	١٥٩	
١٣٢٣	١٨٢	
٣١٢	٤٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - شمول التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالتها جميعا إلى المحكمة الأعلى درجة .</p> <p>- غياب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات . وجوب اتباع الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح فى شأنه . مؤدى ذلك : قابلية الحكم الصادر فيها للمعارضة .</p> <p>- صدور حكم غيابى ببراءة المتهم من جناية وبإدانتة عن جنحة مرتبطة بها . أثره : أن تكون المعارضة هى السبيل الوحيد لإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . علة ذلك ؟</p> <p>- الأصل أن المحكمة لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه .</p> <p>- تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جنحة صدر فيها حكم غيابى دون الطعن فيها بالمعارضة خطأ فى القانون يؤدى لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟</p>
٣٢٤	٤٣	( الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر تقبله المحكمة . أثره : اعتباره تاركا لدعواه . المادة ٢٦١ إجراءات .</p> <p>- التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه لأول مرة أمام النقض . غير جائز علة ذلك ؟</p>
٥٥٢	٨٠	<p>( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>٧ - العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .</p> <p>- إثارة بطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض غير جائز .</p>
٥٥٢	٨٠	<p>( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>١٦ - صدور الحكم بالإجماع واستطلاع رأى المفتى . شرطا الحكم بالإعدام . استقلال كل منهما عن الآخر .</p> <p>- استطلاع رأى المفتى . لا يشترط فيه النص على الإجماع .</p>
٥٥٧	٨١	<p>( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨ - ورقة الحكم . تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات إجراءات المحاكمة .
		- الاصل في الاجراءات أنها روعيت .
		- إثبات الحكم تلاوة تقرير التخليص . عدم جواز جحد ذلك الا بالطعن بالتزوير .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		٩ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية مالم يتعذر مباشرة اجراءاتها بهذه اللغة دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		١٠ - عدم التزام المحكمة باجابة طلبا تحقيق أبدى أمام هيئة سابقة أو الرد عليه . مادام مقدمه لم يصر عليه أمامها .
		مثال .
٦٢٨	٩٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		١١ - عدم التزام المحكمة باجابة مناقشة الخبير متى كانت الواقعة وقد وضحت لديها ولم ترهى حاجة إليه .
٦٢٨	٩٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لاشكليا . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>- توقيع عقوبة الغرامة على كل محام منتدبا كان أو موكلًا عن المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مكانه . المادة ٣٧٥ إجراءات .</p> <p>- أبداء المحامي المنتدب عن المحكوم عليه دفاعا لا يتحقق به الغرض الذي أوجب الشارع من أجله حضوره . أثر ذلك : بطلان إجراءات المحاكمة توجب نقض الحكم .</p>
٧٤٣	١٠٦	<p>( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٧ )</p> <p>١٣ - ليس للمتهم أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . مادام قد حضر في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . حقه في طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقض فيه والتأجيل لتحضير دفاعة قبل البدء في سماع الدعوى . عدم إجابة المحكمة طلبه دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p>
٨٣٧	١١٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - جلسات محاكمة الاحداث غير سرية . وإنما اختصر حضورها على أشخاص محدده أساس ذلك ؟
١٠٧٥	١٤٩	( الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٨ )
		١٥ - وجوب بناء الأحكام على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة . اعتماد الحكم على دليل مستقى من أوراق قضية أخرى غير مطروحة على بساط البحث . يبطله .
١٠٨٣	١٥١	( الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣١ )
		١٦ - أعراض المحكمة عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اجراءات لا تشرب عليها .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )
		١٧ - الأصل فى الاجراءات أنها روعيت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
		إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة أو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى للمتهم أن يضمنها مايشاء من أوجه الدفاع ، وأن يضمنها مايعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى .
١١٥٠	١٥٩	( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		١٩ - التفات المحكمة عن أجابة طلب أبدى أمام هيئة سابقة أو الرد عليه . لاخلال بحق الدفاع مادام مقدمة لم يصر عليه أمامها .
		مثال فى جريمة اختلاس أموال أميرية .
١٢٥٣	١٧٤	( الطعن رقم ٩٢٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ )
		٢٠ - للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات . متى قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . لا يحول عدم سماعهم دون الاعتماد على أقوالهم متى كانت مطروحة على بساط البحث .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يشره أمامها . الدفاع الموضوع . التحدى بمحام النقض . غير مقبول .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		٢٢ - سقوط الحق فى التمسك ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة بعدم اعتراض محامى المتهم رغم حصوله فى حضوره المادة ٣٣٣ اجراءات .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )
		٢٣ - إعادة اجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة غير واجب . مالم يصر المتهم أو المدافع عنه عن ذلك أو ترى المحكمة محلا لهذه الإعادة . تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب إعادة الاجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم فى الدعوى دون إعادة . لا عيب . مثال .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )



الصفحة	القاعدة
	<p>٢٤ - حضور وكيل عن المتهم - المحكوم عليه بالغرامة</p> <p>غيابيا ابتدائيا - عند نظر استئناف النيابة العامة الذي قصرته</p> <p>على الحكم الصادر في المعارضة - الذي قضى بالبراءة - يجعل</p> <p>الحكم حضوريا . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٨٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣٠ )</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>إثبات « شهود » .</p> <p>( القواعد أرقام ٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٥ بالصفحات أرقام ٤٦٥ ، ١٢٧٦ ، ١٣٤١ )</p> <p>وأحالة .</p> <p>( القاعدتان رقمان ١٠٥ ، ١٧٨ بالصحيفتين رقمي ٧٣٢ ، ١٢٨٣ )</p> <p>واستئناف .</p> <p>( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )</p> <p>واستجواب .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ )</p> <p>وتقرير التلخيص .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٦٠٨ )</p>
١٣٨٥	١٨٩

الصفحة	القاعدة
	<p>وحكم « وصف الحكم » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٤٤٧ )</p> <p>وحكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » .</p> <p>( القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٥٢٧ )</p> <p>ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٨٥ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٧١٩ )</p> <p>ودفاع « الأخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » .</p> <p>( القواعد ارقام ٢، ١٩، ١٠٢، ١٣٣، ١٥٥ بالصفحات ارقام ٩، ١٦٠، ٧٠٢، ١١١٨ )</p> <p>وقانون « العلم بالقانون » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٣٢٧ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٧٨، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ١٢٨٣، ١٣٤١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		ومعارضة « نظرها والحكم فيها » .
		( القواعد أرقام ١. ٢٧. ٤٠. ١٥٦. بالصفحات (أرقام ١. ٢٠٧. ٢٩٦. ١١٣٢) )
		ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .
		( القاعدتان رقم ١٢. ٣١. بالصحيفتين رقمي ٦٧. ٢٢٣ )
		ونقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .
		( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )
		<b>أحالة</b>
		١ - عدم قبول النعي ببطلان قرار الاحالة لأول مرة أمام النقض . مادام لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )
١٢٥٣	١٧٤	( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ )
		٢ - عدم إعلام أمر الاحالة خلال الأجل . لا يبنى عليه بطلانه .
		- أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام ، اثر ذلك ؟
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )

الصفحة	القاعدة
	<p>وراجع ايضا</p> <p>عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٩ )</p> <p><b>أحداث</b></p> <p>١ - العقوبة المقررة للحدث الذي يرتكب جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات . المادة ١٥ من قانون الأحداث .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترنة بجريمة قتل أخرى . الأعدام . المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤/٢ عقوبات .</p> <p>معاينة الحدث المتهم بجريمة قتل عمد مقترن بجناية أخرى بالسجن سبع سنوات . خطأ في القانون .</p> <p>كون العيب الذي تردى فيه الحكم اقتصر على الخطأ في تطبيق القانون . لمحكمة النقض تصحيحة والقضاء بمقتضى القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٤٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ )</p>
٤١	٧



الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ غير لازم لقبول الطعن في الحكم الصادر بتدبير الايداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية . أساس ذلك ؟</p>
٤١٢	٥٧	<p>( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٤ )</p> <p>٣ - وجوب ألا تزيد مدة ايداع الحدث في مؤسسات الرعاية الاجتماعية على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالة التعرض للانحراف المادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤</p> <p>وجوب تحديد مدة الايداع في الحكم الصادر بالعقوبة مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون اتصال الخطأ في تطبيق القانون بتقدير العقوبة . أثره ؟</p>
٤١٢	٥٧	<p>( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٤ )</p> <p>٤ - جلسات محكمة الاحداث غير سرية . وإنما اقتصر حضورها على أشخاص محدده . أساس ذلك ؟</p>
١٠٧٥	١٤٩	<p>( الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - تشكيل محكمة الاحداث من قاضى يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء . إستثناء من الأصل العام . قصره على محكمة أول درجة . دون المحكمة الاستئنافية . أساس ذلك ؟</p>
١٠٧٥	١٤٩	<p>( الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٨ )</p> <p>٦ - توقيع عقوبة الحبس على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة . غير جائز . أساس ذلك ؟</p> <p>- تقدير سن الحدث بالركون فى الأصل إلى الأوراق الرسمية إذا أثر فى تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث باحدى العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات .</p> <p>- تقدير السن متعلق بموضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له . حد ذلك ؟</p> <p>- أغفال الحكيم الابتدائى والمطعون فيه استظهار سن الطاعن . قصور .</p>
١٣٧٩	١٨٨	<p>( الطعن رقم ٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٢٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>احوال شخصية</b></p> <p>١ - تقديم الزوج اقراراً كتابياً للموثق يتضمن حالته الاجتماعية واسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد . واجب . مخالفة ذلك . عقابة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو أحدها .</p> <p>المادتان ٦ مكررا و ٢٣ مكررا من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - عدم اكتمال أركان التزوير في المحررات . إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته .</p> <p>عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط التزوير فيها أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . علة ذلك ؟</p> <p>تغيير الحقيقة في البيانات غير الجوهرية لعقد الزواج . لا يعد من قبيل التزوير وإن خضعت للتأثيم طبقاً لنصوص أخرى .</p> <p>القول بأن الطاعن ليس في عصمته زوجة أخرى يلتقي في النتيجة مع القول بأنه تزوج من أخرى . أساس ذلك ؟</p> <p>خلط الحكم بين صفة المحرر ومناط العقاب على التزوير في المحرر الرسمي . خطأ في القانون .</p>
٥٣٩	٧٩	<p>( الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )</p>
٥٣٩	٧٩	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا:
		قانون « سريانه »
		( الطعن رقم ٧٩ بالصفحة رقم ٥٣٩ )
		ومحكمة دستورية
		( الطعن رقم ٧٩ بالصفحة رقم ٥٣٩ )
		<b>إختصاص</b>
		« الإختصاص الولائي » .
		١ - قضاء المحكمة العادية خطأ بعدم اختصاصها وتخليها
		عن الفصل في موضوع الدعوى يعد مانعاً من السير فيها لحرمان
		المتهم من حق المثول أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور .
		أثر ذلك ؟
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩١ )
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )
		٢ - محاكم أمن الدولة استثنائية . اختصاصها محصور في
		الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها
		رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة
		بالقوانين المعمول بها وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .
		اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم
		العادية اختصاصها . أساس ذلك ؟ .
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ ببعض الجرائم طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته فى شأن الأسلحة والذخائر . خلو أى منها وأى تشريع آخر من النص على إنفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص دون غيرها . أثر ذلك . ابقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائماً .</p>
٥٩	١١	<p>( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٤ - المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ إستثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل فى هذه الجرائم .</p>
٣٠٣	٤١	<p>( الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٥ - إنعقاد الاختصاص بمحاكمة الطاعن عن جريمة السرقة ليلاً مع التعدد وحمل سلاح . للقضاء الجنائى العادى . أساس ذلك ؟</p>
٣٠٣	٤١	<p>( الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - خلو قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ وأى تشريع آخر على أفراد محاكم أمن الدولة طوارئ دون سواها بجرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ ) ٧ - محاكم أمن الدولة طوارئ . استثنائية . اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . ولو كانت فى الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ ) ٨ - المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . اختصاصها بالفصل فى كافة الجرائم . إلا ما أستثنى بنص خاص . اشتراك المحاكم العادية مع محاكم أمن الدولة طوارئ فى الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

الصفحة	القاعدة	
		الاختصاص المشترك بينهما لا يمنع أيهما من نظر القضايا التي تنظرها الأخرى . إلا أن يحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ ) ٩ - محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . استثنائية . إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم . النعى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر جنحة إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص المحالة لها لارتباطها بجناية إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار عملاً بالمادة ٢١٤ إجراءات . غير مقبول .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ١٠ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ١ / ٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . تقدير توافر الارتباط . موضوعي . مثال .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>د الاختصاص النوعي ، .</b>
		١ - محاكم أمن الدولة استثنائية . اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .
		اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها . أساس ذلك ؟
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - الاختصاص بمكان أذن التفتيش متجدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان الى يضبط فيه .
		المادة ٢١٧ إجراءات .
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات



الصفحة	القاعدة	
		<p>والجرائم المرتبطة بها . المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠</p> <p>تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية بالنظام العام .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>تصدى محكمة الجنايات للفصل في جنابة لا تختص بنظرها خطأ في القانون .</p> <p>مثال .</p>
٨٧٥	١٢٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>قضاة « رد القضاة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١١٨٧ )</p> <p>ومحكمة الجنايات « اختصاصها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٢٤ )</p> <p>ونقابات</p> <p>( القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>« الإختصاص المكاني » .</p> <p>١ - حق النائب العام . عند الضرورة . ندب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل محامى عام النيابة الكلية لمدة لاتزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة ولرئيس النيابة المنتدب جميع الاختصاصات المخولة للمحامى العام . أساس ذلك ؟</p> <p>جواز ندب المحامى العام . عند الضرورة . لأحد أعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة .</p> <p>كفاية أن يثبت حصول أمر الندب من أوراق الدعوى .</p> <p>سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره . مادام له أصل ثابت فى الأوراق .</p>
٤٥١	٦٤	<p>( الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )</p> <p>٢ - قيام وكيل النيابة بإجراء تحقيق فى جريمة وقعت فى دائرة اختصاصه المكاني يجيز له تعقب المتهم ومتابعة التحقيق فى مكان آخر غير الذى بدأ منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني . مادامت ظروف التحقيق ومقتضياته استوجبت متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة . ويكون إذن التفتيش الصادر منه فى هذه الحالة صحيحا ومنتجا لأثاره .</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إختصاص وكيل النيابة الكلية بجميع أعمال التحقيق فى دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
١٠١٧	١٤١	٤ - عدم جواز إثارة الدفع بعدم الإختصاص المكانى لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم قد خلت مما يظاها . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
١٣٠٧	١٨١	<b>إختلاس أموال أميرية</b> ١ - الأحكام الجنائية . وجوب أن تبنى على الجزم واليقين . مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة إختلاس . إثارة الطاعن دفاعاً بأن العجز فى حسابه مرده إلى عدم انتظام العمل واكتمال الدفاع وطلبه عرض المستندات الدالة على الإختلاس للطعن عليها بالتزوير . دفاع جوهري . عدم تمحيصه . يعيب الحكم . ( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ )
٤٥	٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مناط العقاب طبقاً للمادة ١١٢ عقوبات ؟
٤٥	٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ )
		٣ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يمكن بذاته أن يكون دليلاً على حصول الاختلاس . علة ذلك ؟
٤٥	٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ )
		٤ - القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققه بتصرف الموظف العام في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . تحدث الحكم استقلالاً عن توافر هذا القصد . غير لازم .
		مثال لتسبيب كاف وسائع في بيان نية الاختلاس .
١٧٥	٢١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٣ )
		٥ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟
		العبارة بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .



الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم استظهار الحكم ما إذا كان من اختصاص الطاعن الوظيفى استلام المعدات الواردة للعين التى يعمل بها لصلاحها أو أنها أودعت عهده بسبب وظيفته . قصور .</p> <p>اتصال وجه الطعن بطاعن آخر ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة يوجب امتداد الطعن إليه .</p>
٣٥٣	٤٧	<p>( الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٦ - جزاء الرد المنصوص عليه فى المادة ١١٨ عقوبات . يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه.</p> <p>القضاء بالرد رغم ضبط الأشياء المستولى عليها . يوجب النقض والتصحيح .</p>
٣٨٩	٥٤	<p>( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٧ - معاملة الطاعن بالرافة والقضاء عليه بالحبس فى جنابة اختلاس أموال اميريه . دون توقييت عقوبة العزل . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح .</p>
٣٨٩	٥٤	<p>( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - اختلاف جريمة الاختلاس عن جريمتى الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق . رغم وقوعها جميعاً من موظفين عموميين على مال عام .</p> <p>جريمة الاختلاس . من صور خيانة الأمانة ويكون المال فيها فى حيازة الجانى . تحققها بتغيير الأمين نيته فى حيازة المال المؤمن عليه من حيازة ناقصة على سبيل الأمانة إلى حيازة كاملة بنية التملك .</p> <p>تسهيل الاختلاس . يخضع للقواعد العامة فى الاشتراك فى أحوال المساهمة الجنائية فى الاختلاس .</p>
٧٢٢	١٠٤	<p>( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )</p> <p>٩ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ؟</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن عن جريمتى اختلاس أوراق القضايا والاستيلاء عليها بغير حق ومعاقبته بالمادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . لاخطا فى تطبيق القانون .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠ - الدفاع الموضوعى . لا يستأهل رداً . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .</p> <p>تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعة غير لازم . مفاد التفات الحكم عنها أنه اطرحها .</p> <p>مثال فى جريمتى اختلاس اموال أميرية والاستيلاء عليها .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>١١ - تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى جريمتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مايدل عليه .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>١٢ - إثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات . لا يشترط فيه طريقة خاصة . كفاية اقتناع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>١٣ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - ثبتت توافر صفة الموظف العام فى حق الطاعن وأنه من الامناء على الودائع . اختلاسه لها . اندراجه تحت المادة ١١٢ عقوبات .
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )
		١٥ - القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات . مناعة : تصرف الموظف فى المال المعهود إليه باعتبار أنه مملوك له . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع مايدل على قيامه .
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )
		١٦ - الغرامة النسبية المقررة لجناية اختلاس الأموال الأميرية . تحديدها بمقدار المال المختلس .
		اكتفاء الحكم المطعون فيه بتغريم الطاعن بقيمة الفرق بين الإطارات المختلسة وتلك التى استبدلت بها . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٧ - المتهم لا يضار بناء على الطعن المرفوع منه وحده .</p> <p>إغفال الحكم القضاء على الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . وسكوت النيابة عن الطعن في الحكم .</p> <p>ليس لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .</p>
٩٠٥	١٢٤	<p>( الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٣ )</p> <p>١٨ - تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة اختلاس أموال أميرية . غير لازم . مادام قيامها مستفاداً من مجموع عباراته .</p>
٩٠٥	١٢٤	<p>( الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٣ )</p> <p>١٩ - مثال لتسبيب كاف يتحقق به صفة الموظف العام والمال العام وأركان جريمة الاختلاس .</p>
١٢٥٣	١٧٤	<p>( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ )</p> <p>وراجع ايضاً :</p> <p>إثبات « شهود » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ١٢٥٢ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>واشتراك « طرقة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفرة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ١٢٥٢ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p> <p>وعقوبة « تطبيقها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٧٥ )</p> <p>وغرامة .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٨٩ )</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ارتباط</b></p> <p>١ - سبق الإصرار . اقتضاؤه . قيام القصد المصمم لدى الجاني على ارتكاب جرمته بعد أن تسنى له التفكير فيها في هدوء وروية .</p> <p>البحث في توافر سبق الإصرار . لمحة الموضوع أن تستنتج من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك ؟</p> <p>توافر نية السرقة والتصميم عليها . عدم انعطاف حتما على جريمة القتل .</p> <p>يكفى لتغليظ العقاب . عملا بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما .</p> <p>مشال لتسبيب معيب للتدليل على توافر ظرف سبق الاصرار.</p>
٢٤	٥	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والتردد والمرتبطة بجنحة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات . هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . قيام الحكم بالإعدام استناداً إلى قيام سبق الإصرار والارتباط في حق الطاعن . قصوره في التدليل على ظروف سبق الإصرار . أثره ؟
٢٤	٥	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢ ) ٣ - تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها . علة ذلك ؟ مثال
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٣ ) ٤ - انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بأوجه تتعلق بجريمة إحراز سلاح أبيض . مادامت المحكمة قد دانت به جريمة الخطف بالإكراه وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات بوصفها الجريمة الأشد .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - عقوبة الجريمة الأشد تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة دون العقوبات التكميلية . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكم القضاء بإلزام المتهم بدفع قيمة الأموال التي أتلّفها المنصوص عليها في المادة ١٧ مكرراً عقوبات مع عقوبة الجريمة الأشد خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحة .</p> <p>خلو الأوراق من قيمة الأموال التي أتلّفها المتهم يوجب نقض الحكم والإحالة .</p>
٢٨٤	٣٨	<p>( الطعن رقم ٦١٢٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٦ - تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مقتضاه الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . سبق معاقبة الطاعن عن اللجنة المرتبطة بجناية أحداث العاهة المستديمة لا يمنع محاكمته عن تلك الجناية . علة ذلك ؟</p>
٣٩٧	٥٥	<p>( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٧ - مناط الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة .
		امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الإعفاء منها . اقتضاؤه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركى الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى .
٦٦٢	٩٦	( الطعن رقم ٣٠٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٩١ )
		٨ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى . حد ذلك ؟
٩٢٨	١٢٨	( الطعن رقم ٨٢٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٩١ )
		٩ - القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها . تكييف قانونى . خضوعة لرقابة محكمة النقض .
		تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى . متى كان سائغا .
		مناط تطبيق المادة ٣٢ / ٢ عقوبات ؟
		مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بقيام الارتباط .
١٠٨٣	١٥١	( الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - بيان الحكم أن الجريمتين اللتين أرتكبتهما الطاعنه وقعتا لغرض واحد . ومعاقبتها بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته إغفاله ذكر الجريمة الأشد .
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		١١ - اعتبار الحكم جرائم الكسب غير المشروع والاضرار العمدى والتربح والرشوة مرتبطة ببعضها ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الاخيرة التى لم يفصل فيها بشأنها . إنعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجرائم الأخرى .
١٣٤٢	١٨٥	( والظعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )
		١٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ١ / ٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
		تقدير توافر الارتباط . موضوعى .
		مثال .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا:</p> <p>عقوبة « العقوبة المبررة » .</p> <p>( القاعدتين رقمي ٩١، ١١٥ بالصحيفتين رقمي ٦١٩، ٨٠٢ )</p> <p>وعقوبة « الجريمة الأشد » .</p> <p>( القاعدتين رقمي ١٠٢، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٧٠٢، ١٣٤١ )</p> <p>ومحكمة الجنايات « اختصاصها » .</p> <p>( القاعدتين رقمي ٤١، ٤٣ بالصحيفتين رقمي ٣٠٣، ٣٢٤ )</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن » .</p> <p>( القاعدتين رقمي ٣٥، ١١٢ بالصحيفتين رقمي ٢١٦، ٧٨٦ )</p> <hr/> <p><b>أسباب الإباحة وموانع العقاب .</b></p> <p>(١) أسباب الإباحة ، الدفاع الشرعي ، .</p> <p>١ - حق الدفاع الشرعي . شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع وعلى غيره .</p> <p>تمسك المتهم بقيام حق الدفاع الشرعي عن الغير . دفاع جوهري . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٦٠٩٩٣ لسنة ٥٩ جلسة ١٩٩١/١/١ )</p>
١٦	٣



الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات مناطه : أن تكون عبارات السب والقذف التي وجهت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . الفصل في ذلك . موضوعي .</p> <p>بيان الحكم سياق القول الذي اشتمل على عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع المطروح والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ووجه استخلاصه أن تلك العبارات ليست مما يستلزمه حق الدفاع في النزاع المطروح . قصور .</p>
٤٩٣	٧٠	<p>( الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>٣ - تزرع الطاعن بان الشيك كان مسلماً للمدعى المدني على سبيل الوديعة والرهن ضماناً لمديونية . لا ينفي مسئوليته الجنائية . ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل في حكمها التي يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله إستناداً إلى سبب من أسباب الإباحة .</p>
٦٠٤	٨٩	<p>( الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )
		٥ - حق الدفاع الشرعى . شرع لرد العدوان ومنع استمراره وليس من قبيل القصاص والانتقام والعدوان . حد ذلك ؟
		مثال لتسبيب سائق لانتفاء حالة الدفاع الشرعى عن النفس .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )
		٦ - الحالات التى يجوز فيها الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات ؟
		مثال لتسبيب سائق لانتفاء حالة الدفاع الشرعى عن المال .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )
		٧ - حالة الدفاع الشرعى . عدم توافرها متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه .
		تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفائها . موضوعى .
		مثال لتسبيب سائق لانتفاء توافر حالة الدفاع الشرعى .
١١١٠	١٥٤	( الطعن رقم ١٠٥٨١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ - استطاعة الاستعانة برجال السلطة العامة لحماية الحق المهدد تحول دون إباحة حق الدفاع الشرعى . أساس ذلك ؟ تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى وانتفائها . موضوعى . مثال لتسبيب سائق لانتفاء حالة الدفاع الشرعى من الطاعن . ( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) (ب) « موانع العقاب » .
١١١٩	١٥٥	١ - حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية . ماهيتها ؟ الدفع بارتكاب الجريمة تحت تأثير إكراه أدبى . جوهرى . على المحكمة أن تعنى بتمحيصة بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يفنده . إغفال ذلك . قصور .
٢١	٤	( الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ ) ٢ - حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية . ماهيتها ؟ التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لايعيبه . مثال لدفاع لايتوافر به حالة الضرورة .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الإعفاء من المسئولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حده ومناطه وعقله ؟</p> <p>انتهاء الحكم إلى جديده إبلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم متلبسين ليس مرجعه إلى عدم صحة بلاغة . وجوب اعفاءه من العقوبة .</p> <p>مثال لتسبيب سائق لحكم صادر من محكمة النقض للإعفاء من العقوبة طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠</p>
٦٦٢	٩٦	<p>( الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>٤ - الإعفاء من العقوبة . معناه . أثره ؟</p>
٦٦٢	٩٦	<p>( الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>٥ - مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة .</p>



الصفحة	القاعدة	
		امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الاعفاء منها . اقتضاؤه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركي الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى .
٦٦٢	٩٦	( الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ ) ٦ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية في مفهوم المادة ٦٢ عقوبات ؟ تناول الجاني مادة مخدرة اختياراً أو عن علم بحقيقتها يتوافر به القصد الجنائي لديه . تطلب القانون ثبوت قصد جنائي خاص في بعض الجرائم كالسرقة . عدم الاكتفاء في ثبوته بافتراضات قانونية . وجوب التحقق من قيامه بأدلة مستمدة من الواقع . إطلاق القول بأن تناول العقاقير المخدرة اختياراً لا ينفي المسؤولية الجنائية دون بيان أن تناول الطاعن لها كان لتشجيعه على اقتراف الجريمة أو مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة في إدراكه وشعوره . خطأ في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		<p>مثال لتسبیب معيب للرد على دفع بانتفاء مسئولية الطاعن لتناولة جواهر مخدرة قبل الحادث بما أفقده شعوره وإدراكه في جريمة سرقة باكره .</p>
١٠٦٥	١٤٧	<p>( الطعن رقم ٨٢١٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <hr/> <p><b>استجواب</b></p> <p>١ - الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية أو جنحة لحضور الاستجواب أو المواجهة . شرطه : إعلان المتهم اسم محامية بالطريق القانونى . المادة ١٢٤ اجراءات .</p> <p>النعى ببطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم . غير مقبول . مادام المتهم لم يعلن اسم محاميه بالطريق القانونى .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )</p> <hr/> <p><b>استئناف</b></p> <p><b>التقرير به ، .</b></p> <p>١ - استئناف أحد الخصوم فى مدة العشرة أيام المقررة . أثره : امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى خصومة خمسـة أيام من تاريخ انتهاء المدة المذكورة . أساس ذلك وعـلته ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة للطاعن . مادام المستأنف متهم آخر معه . امتداده إذا رفع من أحد خصومة فقط : النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .
٥١	٩	( الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٩ ) ٢ - تقرير المتهم بالمعارضة أو بالإستئناف أو بالنقض وكل إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . يقطع التقادم . أساس ذلك ؟ سريان مدة جديدة للتقادم . متى يبدأ ؟ مثال لاجراءات قاطعة للتقادم .
٥٥٢	٨٠	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ ) ٣ - تفويت النيابة العامة على نفسها كسلطة إتهام حق استئناف حكم محكمة أول درجة . انغلاق طريق الطعن بطريق النقض أمامها لحيازة الحكم قوة الأمر المقضى . شرط ذلك ؟ إلغاء أو تعديل الحكم الابتدائي فى الإستئناف . أثره ؟ مثال .
١٠٨٨	١٥٢	( الطعن رقم ١٣٣١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>« ميعاده » .</p> <p>١ - استئناف أحد الخصوم في مدة العشرة أيام المقررة . أثره :  امتداد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي خصومه  خمسـة أيام من تاريخ انتهاء المدة المذكورة . أساس ذلك وعـلته ؟  عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة للطاعن . مادام  المستأنف متهم آخر معه . امتداده إذا رفع من أحد خصومه فقط  : النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٩ )</p> <p>٢ - ميعاد الاستئناف من النظام العام .</p> <p>اشتـمال الحكم على بيانات دالة على أن المطعون ضده قرر  بالاستئناف بعد الميعاد المحدد قانوناً . انتهاء المحكمة إلى قبولة  شكـلا دون إيراد أسباب ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى  عـذراً ودليله وقبولها له من عدمه . قصور ومخالفة للقانون .  أثر ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٣٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٢ )</p>
٥١	٩	
٤٩٠	٦٩	



الصفحة	القاعدة	
		« نظره والحكم فيه » .
		١ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده . عليها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك ؟
٤٣١	٦١	( الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ )
		٢ - استئناف النيابة العامة . أثره : جواز تشديد العقوبة المقضى بها على المتهم .
٤٤٧	٦٣	( الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )
		٣ - ميعاد الاستئناف . من النظام العام .
		اشتغال الحكم على بيانات دالة على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد الميعاد المحدد قانوناً . انتهاء المحكمة إلى قبوله شكلاً دون إيراد أسباب ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى عذراً أو دليلاً وقبولها له من عدمه . قصور ومخالفة للقانون .
		أثر ذلك ؟
٤٩٠	٦٩	( الطعن رقم ١١٣٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - تقرير التلخيص . ما هيته ؟</p> <p>وجود نقص أو خطأ فى تقرير التلخيص . لا يعيب الحكم .</p> <p>النعى على تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .</p>
٦٠٨	٩٠	<p>( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>٥ - قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . سريانها على كافة طرق الطعن العادية وغير العادية . أساس ذلك ؟</p> <p>القضاء فى معارضة الطاعن بغرامة تجاوز الغرامة المحكوم بها غيابيا . غير جائز .</p> <p>مثال .</p>
٨٤٠	١١٧	<p>( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٦ - عدم جواز معارضة المتهم أو استئنافا للحكم الصادر ببراءته . علة ذلك ؟</p> <p>لا يضار الطاعن بطعنه . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح .</p> <p>مثال .</p>
٩٩٥	١٣٦	<p>( الطعن رقم ١٢٠٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - حضور وكيل عن المتهم - المحكوم عليه بالغرامة غيابيا  إبتدائياً - عند نظر استئناف النيابة العامة الذي قصرته على  الحكم الصادر في المعارضة - الذي قضى بالبراءة - يجعل الحكم  حضوريا . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٨٥٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣٠ )</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة » .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٦٠٨ )</p> <p>ومعارضة « نظرها والحكم فيها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ١٣٠٢ )</p> <p>ونقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ١٢٦٤ )</p>
١٣٨٥	١٨٩	

الصفحة	القاعدة	استدلالات
		<p>١ - حق محكمة الموضوع تقدير الأدلة لكل متهم . لها الأخذ بما تطمئن إليه منها في حق متهم وعدم اطمئنانها إلى ذاته بالنسبة لمتهم آخر .</p> <p>لمحكمة الموضوع أن تعول على التحريات باعتبارها معززة للدلالة الأخرى ولها أن تأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ماعداه .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .</p>
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٩١ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
		<p>٢ - الخطأ المادي في رقم السيارة التي كان يستعملها الطاعن في نقل المخدر . لا يؤثر في سلامة التحريات . علة ذلك ؟</p>
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره . عدم جواز التعقيب عليها في هذا الشأن . علة ذلك ؟
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
		٤ - تحريات الشرطة . قرينة معززة للأدلة الأساسية . عدم إفصاح مأمور الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري . لا عيب . تقدير أدلة الدعوى . موضوعي .
٣٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )
		٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . خطأ إذن التفتيش في محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم السيارة التي يستخدمها لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )

الصفحة	القاعدة	
٦٧	١٢	( والطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
٤٥١	٦٤	( والطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٩١ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٩١ )
٥٦٩	٨٢	( والطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٩١ )
٧٥٤	١٠٨	( والطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩١ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )
		٦ - حق محكمة الموضوع في تجزئة التحريات والأخذ بها فيما تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث دون تحديد مطلق الأعيان منهم .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )
		٧ - عدم قبول نعي الطاعن بأسباب الطعن بشأن عدم جدية التحريات والخوض في أمر التلبس بالجريمة . لعدم اتصاله بقضاء الحكم .
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات ليس قبضاً .</p> <p>مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأمور الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ اجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢ )</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش موضوعي .</p> <p>عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش .</p> <p>خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ فى ذلك . لا يعيبه متى كان هو الشخص المقصود بالإذن .</p> <p>استغراق التحريات من رجل الضبط وقتاً طويلاً . غير لازم له الاستعانة فيها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين .</p> <p>مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات .</p>
١١٧٧	١٦٢	<p>( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p><b>وراجع أيضا:</b></p> <p>إثبات « اعتراف » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٣٠٦ )</p> <p>وتفتيش « التفتيش باذن » .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٦٩ )</p> <p>وتلبس .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )</p> <p><b>استعراض</b></p> <p>١ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .</p> <p>لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه متى اطمأنت إليه . علة ذلك ؟</p> <p>عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم في دفاعة الموضوعي . استفادة الرد عليها من قضاء المحكمة استنداً لأدلة الثبوت .</p>



الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب .
١٠٥٧	١٤٦	( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )  استعمال القوة والعنف مع موظف عام  ١ - تعديل المحكمة وصف التهمة من إحداث عاهة مستديمة إلى مقاومة موظف عمومى بالقوة تخلف من جرائمها عاهة وأدانة المطعون ضده بالوصف الأخير رغم أن المجنى عليه تنحسر عنه صفة الموظف العام أو من فى حكمه . خطأ فى القانون .  قصر العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه . أساس ذلك ؟
٩٨١	١٣٥	( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )  ٢ - متى يعد الشخص موظفاً عاماً ؟  اعتبار الشارع أشخاصاً معينين فى حكم الموظفين العامين فى نطاق معين . إيراده نصاً بذلك .  مثال .

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو قانون العقوبات وأى قانون آخر من النص على اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام الباب السابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والخاصة بمقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره .</p>
٩٨١	١٣٥	<p>( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p><b>استعمال محرر مزور</b></p> <p>١ - عدم جدوى مايشيره بالطاعنان بشأن جريمة الاشتراك فى التزوير طالما أن الحكم قد أثبت فى حقهما توافر جريمة استعمال المحرر المزور مع علمهما بذلك وأوقع عليهما عقوبتها .</p>
١٤٧	١٧	<p>( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p><b>استيلاء على أموال أميرية</b></p> <p>١ - اختلاف جريمة الاختلاس عن جرمتى الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق . رغم وقوعها جميعاً من موظفين عموميين على مال عام .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>جريمة الاختلاس . من صور خيانة الأمانة ويكون المال فيها فى حيازة الجانى . تحققها بتغيير الأمين نيته فى حيازة المال المؤمن عليه من حيازة ناقصة على سبيل الأمانة إلى حيازة كاملة بنية التملك .</p> <p>تسهيل الاختلاس . يخضع للقواعد العامة فى الاشتراك فى أحوال المساهمة الجنائية فى الاختلاس .</p>
٧٢٢	١٠٤	<p>( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )</p> <p>٢ - قيام جريمتى الاستيلاء على مال عام أو تسهيل الاستيلاء عليه . ليس رهنا بكون المال فيهما فى حيازة الجانى .</p> <p>جريمتا الاستيلاء على مال عام أو تسهيل الاستيلاء عليه . مناط تحققهما ؟</p> <p>إدانة المحكم المطعون فيه المتهم الأول بجريمة إختلاس أموال عامة وجدت فى حيازته بسبب وظيفته وإدانة المتهم الثانى بجريمة تسهيل استيلاء المتهم الأول على ذات المال موضوع تهمة الاختلاس رغم اقتضاءها ألا يكون المال فى حيازته . يعيبه بالاضطراب والتخاذل .</p>
٧٢٢	١٠٤	<p>( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - اعتبار الحكم جرائم الاختلاس وتقليد الاختتام والاستيلاء جريمة واحدة ومعاقبته المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي الاشتراك في جريمتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة . لامصلحة له فيما يشيره بشأن جريمة تقليد الأختام .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٥ / ٥ / ١٥ )</p>
		<p>٤ - جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ عقوبات . متى تتحقق أركانها ؟</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )</p>
		<p>٥ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم الاختلاس والاستيلاء . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات ؟</p>
٩٤٨	١٣٢	<p>( الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١ )</p>
		<p>٦ - جناية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات . متى تحقق ؟</p>



الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائح في جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق .
٩٤٨	١٣٢	( الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٩١ ) راجع أيضا : اشتراك . ( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ ) ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . ( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ ) ودفع « الدفع ببطلان التفتيش . » . ( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٩٤٨ ) عقوبة « العقوبات الأصلية » . ( القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٨٤ ) قصد جنائي . ( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ ) ونقض « المصلحة في الطعن » . ( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>اشتراك</b></p> <p>١ - من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها ولو كان فاعل الجريمة غير معاقب لأى سبب من أسباب الإباحة أو لعدم توافر القصد الجنائى لديه . أساس ذلك ؟</p>
١٤٧	١٧	<p>( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )</p> <p>٢ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلى لاتقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .</p> <p>الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها إعتقاداً سائغاً .</p> <p>مثال لاستدلال سائغ على توافر اشتراك الطاعن فى جرائم تزوير واختلاس واستيلاء .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٥ / ٥ / ١٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وراجع أيضا:</p> <p>اتفاق .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ١١٠٩ )</p> <p><b>اشخاص اعتبارية</b></p> <p>١ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالهم . الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصياً .</p> <p>عدم قبول الطعن بالنقض . متى كان التقرير بالطعن لم يصدر من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل بصفته الشخصية .</p> <p>مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٨٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )</p> <p><b>إصابة خطأ</b></p> <p>راجع .</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة ٩٣٦ )</p>
١٠٥٠	١٤٤	

الصفحة	القاعدة
	<p>محكمة استئنافية « سلطتها فى تعديل وصف التهمة » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )</p> <p>ونقض « مالايجوز الطعن فيه من الأحكام » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٩٣٦ )</p> <p><b>إضرار عمدى</b></p> <p>١ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦٦ مكرر (أ) عقوبات . مناط تطبيقها : الخطأ والضرر الجسيم ورابطة السببية بينهما .</p> <p>الخطأ صوره وتعريفه فى مجال المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية ؟</p> <p>الخطأ فى مجال المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية صنوين فى مجال المسئولية التأديبية لا المسئولية الجنائية .</p> <p>النعى على الحكم لعدم معاقبة المطعون ضده بجريمة لم تكن وارده فى أمر الأحالة . غير جائز . علة ذلك ؟</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>الحكم بالبراءة فى واقعة لا يمنع النيابة من تحريك الدعوى الجنائية ضد ذات المتهم عن واقعة أخرى .</p> <p>مثال .</p>
١٢١٧	١٦٧	<p>( الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - اعتبار الحكم جرائم الكسب غير المشروع والإضرار العمدى والتربح والرشوة مرتبطة ببعضها ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأخيرة التى لم يقبل نعيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يثيره بشأن الجرائم الأخرى .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>٣ - اختصاص « الاختصاص الولائى » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p> <p>واختصاص « الاختصاص النوعى » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٨٧٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		اعدام
		١ - اندراج العيب الذى شاب الحكم تحت حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . أثره : وجوب نقض الحكم . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب إمتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يقرر بالطعن .
٢٤	٥	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣ ) ٢ - العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ عقوبات هى الإعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والترصد والمرتبطة بجنحة المنصوص عليها فى المادة ٣ / ٢٣٤ عقوبات . هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . قيام الحكم بالاعدام استنادا إلى قيام سبق الإصرار والارتباط فى حق الطاعن . قصوره فى التدليل على ظروف سبق الإصرار . أثره ؟
٢٤	٥	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور الحكم بالإجماع واستطلاع رأى المفتى . شرطا الحكم بالإعدام . استقلال كل منها عن الآخر .
		استطلاع رأى المفتى . لا يشترط فيه النص على الإجماع .
٥٥٧	٥١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ )
		٤ - الحكم بالإعدام . ما يلزم من تسبب لإقراره ؟
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ )
		٥ - قبول عرض النيابة العامة لقضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك . علة ذلك ؟
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ )
		٦ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ؟
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ )
		٧ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام دون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟
٧٤٣	١٠٦	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - رقابة محكمة النقض لأحكام الإعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم للخطأ فى القانون أو بطلانه . غير مقيدة بأوجه الطعن أو مبنى رأى النيابة العامة . المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ ، ٣ ، ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٧٤٣	١٠٦	<p>( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٧ )</p> <p>٩ - أثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الإعدام . غير لازم . علة ذلك ؟</p> <p>اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .</p>
٧٤٣	١٠٦	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٧ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>١ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٧ )</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>سبق اصرار .</p> <p>( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ )</p> <p>إعلان</p> <p>١ - إيجاب القانون الإعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد . عدم قيام أى طريقة أخرى مقامه .</p> <p>مثال .</p>
٩٧٣	١٣٤	
	نقابات	<p>( الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٧ )</p> <p>٢ - مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى لاتعد الدعوى مرفوعة به . التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به رفع الدعوى ويترتب عليه كافة الآثار القانونية .</p> <p>عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة . رهن باعلان التكليف .</p> <p>( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ )</p>
٢٩٠	٣٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - ليس للمتهم أن يتمسك ببطلان ورقة التكاليف بالحضور. مادام قد حضر في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . حقه في طلب تصحيح التكاليف أو استيفاء أى نقص فيه والتأجيل لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . عدم إجابة المحكمة طلبه دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع . أساس .</p>
٨٣٧	١١٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٤ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من أبدأء دفاعه . يسقط حقه في التمسك بوجوب إعلانه .</p> <p>التقرير بالمعارضة من وكيل المتهم . كفايته لإعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . المادة ٤٠٠ إجراءات .</p>
١١٣٣	١٥٦	<p>( الطعن رقم ١٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>٥ - عدم إعلان المتهم لشهوده وفق القانون ليس سبباً لعدم سماعهم . وجوب سماع الشاهد متى رأت المحكمة أنه يدلى بأقوال من شأنها إظهار الحقيقة .</p>
١٢٧٧	١٧٧	<p>( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>وراجع أيضا</p> <p>دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٥٥٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>إقتران</b></p> <p>١ - خطأ الحكم فى ذكر مادة الترسد ضمن المواد التى دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا الظرف . لا يعيبه . علة ذلك؟</p> <p>النعى بخطأ الحكم فى ذكر مادة تعريفية ضمن مواد العقاب التى دان الطاعن بموجبها . عدم جدواه . مادامت العقوبة التى أوقعها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجرمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة فى الطريق العام ليلاً مع حمل السلاح التى أثبتتها فى حقه .</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢ )</p> <p><b>أكراه</b></p> <p>١ - الاعتراف فى المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه فى الإثبات . موضوعى .</p> <p>حق محكمة الموضوع فى تقدير عدم صحة ما أدعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . حقها فى الاخذ باعتراف المتهم بتحقيقات النيابة . ولو عدل عنه . مادامت قد اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع .</p> <p>مثال لتسبب سائغ فى طرح دفع بطلان الاعتراف للاكراه .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات . لا يعد إكراها . مادام هذا السلطان لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً أو معنوياً . مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ ) ٣ - جريمة خطف الأنثى بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟ الفاعل الأصلي في جريمة الخطف طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات ؟
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩١ ) ٤ - أطراح الحكم الإقرار المعزو إلى الطاعن الثاني بمحضر الشرطة وعدم الاستناد إليه . إيراده في صدد بيان الواقعة أنها مستخلصة من سائر الأوراق . لا تناقض . مادام قد افصح عن استبعاد ذلك الإقرار من نطاق استدلاله .
١٧٥	٢١	( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٥ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي . تقدير محكمة الموضوع عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها في ذلك .
١٧٥	٢١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٣ ) ٦ - دفاع الطاعن بأن رواية الشاهد من تلفيق ضابط المباحث لا يعد دفعا بالإكراه . طالما لم يدع أن الشاهد أدلى بأقواله تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو أن سلطان الضابط قد أستطال إليه بالأذى مادياً أو معنوياً . حق محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها . لها أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات ولو خالفت قوله أمامها . الدفع بأن أقوال الشاهد كانت وليدة إكراه لأول مرة أمام النقض . لا يقبل .
٦٣٥	٩٣	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ٧ - الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه . موضوعي . مادام سائفا .
٧٨٦	١١٢	( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالإكراه . موضوعى .</p>
١٣٠٧	١٨١	<p>( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )</p> <p>وراجع أيضا :</p> <p>إثبات « اعتراف » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٨٥١ )</p> <p>ومواقعة أنثى بغير رضاها .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦ )</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p><b>آلات رفع مياه</b></p> <p>١ - صيد الأسماك وفق المادة ١٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ . حدوده ؟ التأثيم طبقا لهذه المادة . مناطه : أن يتم الصيد بطريقه من الطرق المتنوعة التى حددتها تلك المادة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تأثيم حيازة أو استعمال آلات رفع المياه بغير تصريح .</p> <p>مقصود على حيازتها واستعمالها داخل شواطئ البحيرات التي حددها القانون .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم الإدانة في جريمة صيد بطريقة ممنوعة وحيازة آلة رفع مياه بغير ترخيص .</p> <p>( الطعن رقم ١٤١٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٥ )</p> <p><b>امر با'لاوجه</b></p> <p>١ - الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحاً وكتابة .</p> <p>جواز أن يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتماً بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر .</p> <p>قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمراً ضمناً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . إلغاء الحكم المطعون فيه ذلك الحكم والقضاء بإدانته الطاعنين مخالف للقانون . وجوب نقضه وإلغائه وتأيد الحكم المستأنف .</p> <p>( الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٥ )</p>
١١٣٨	١٥٧	
٤٢٣	٥٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية . المبني على أسباب عينية . إمتداده لجميع المساهمين فى الفعل . استثناءه على أحوال خاصة باحد المساهمين . اقتصار حجيته على من صدر لصالحه .</p> <p>مثال .</p>
٦٣٥	٩٣	<p>( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>أمر حفظ</p> <p>١ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا غير المسبوق بتحقيق قضائى . لا يلزمها . لها الرجوع فيه بلا قيد . ولا يمنع المضرور من الجريمة من الإلتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر .</p> <p>الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بعد تحقيق الواقعة منها أو من أحد رجال الضبط القضائى المنتدب لهذا الغرض . مانع من رفع الدعوى . حد ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١٠٣٨	١٤٣	<p>( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p><b>إهانة موظف عام</b></p> <p>١ - جريمة الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٣ عقوبات . يشترط لتوافر أركانها أن تتوافر صفه الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه وأن تقع الإهانة أثناء تأديته وظيفته أو بسببها .</p> <p>خلو الحكم من استظهار ذلك . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p><b>أوامر عسكرية</b></p> <p>١ - محاكم أمن الدولة استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام .</p> <p>اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٣ )</p>
٣٨٦	٥٣	
٥٩	١١	

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>إيجار أماكن</b></p> <p>١ - جريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها في المادة ١/٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مفايرتها لجريمة اقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ذاتها .</p> <p>إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .</p>
١٠١٣	١٤٠	<p>( الطعن رقم ١٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ )</p> <p>٢ - جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء ذمة المستأجر مشغوله به حتى الحكم عليه .</p> <p>إغفال الحكم احتساب قيمة الأجرة التي استأداها المؤجر مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم في الدعوى والزام الطاعن برد مقدم الإيجار جميعه . دون خصم تلك الأجرة . خطأ في تأويل القانون .</p>
١٢٣٧	١٧١	<p>( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إغفال حكم الإدانة في جريمة تقاضى مقدم إيجار تحديد الأجرة الشهرية وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية ومستوى البناء قصور.
١٢٣٧	١٧١	( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٩١ )
		٤ - لملك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تقاضى مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين طبقاً للشروط الواردة بالمادة السادسة منه واللائحة التنفيذية . الحد الأقصى لمقدم الإيجار الذى يجوز لملك المبنى تقاضيه طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ؟
١٢٣٧	١٧١	( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٩١ )
		٥ - إلزام المتهم في جريمة تقاضى مقدم إيجار برد ماتقاضاه كاملاً دون احتساب القدر المسموح له بتقاضيه قانوناً . خطأ في القانون . حق محكمة النقض تصحيحه والحكم بمقتضى القانون . المباني المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تقاضى مقدم إيجار عنها . المباني المنشأة قبل ذلك خضوعها للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>استظهار الحكم تاريخ إنشاء المبنى . واجب . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p> <p>مثال .</p>
١٣٣٦	١٨٤	<p>( الطعن رقم ١٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>(ب)</p> <p>باعث - بطلان - بلاغ كاذب - بناء - بناء على أرض زراعية باعث</p> <p>الباعث ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو أغفاله كلية . لا يقدح في سلامة الحكم .</p>
١٠٩٢	١٥٣	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>بطلان</p> <p>١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . مالم تكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات .</p>



الصفحة	القاعدة	
		إيداع مسودة الحكم خلال الميعاد لايزيل البطلان . ايداع نسخة الحكم الأصلية موقعا عليها من القاضى هو المعول عليه لصحة الحكم فى هذا الخصوص .
		مسودة الحكم مشروع للمحكمة الحرية فى تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .
		أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب الحكم الابتدائى الذى خلى من أسبابه دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة يبطله .
٤٨٦	٦٨	( الطعن رقم ١٠٨٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ )
		٢ - العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .
		إثارة بطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٥٥٢	٨٠	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٩١ )
		٣ - بطلان حكم الإدانة لعدم إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعى دون نصوص القانون المدنى . أساس ذلك ؟
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - جواز تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٥١/٢ مرافعات في حالات محددة . أساس ذلك ؟</p> <p>تقديم طلب الرد . أثره : وقف الدعوى الأصلية بقوة القانون .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة للفصل في الدعوى رغم اتصال علمها بتقديم طلب الرد . أثره : بطلان قضائها . علة ذلك ؟</p> <p>قضاء المحكمة في طلب هي خصم فيه . غير جائز .</p> <p>العبرة في توافر المصلحة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . انعدامها بعد ذلك . لا أثر له .</p> <p>اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم يوجب امتداد أثر نقض الحكم اليهم .</p>
١١٨٨	١٦٣	<p>( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>٥ - عدم إعلان أمر الإحالة خلال الأجل . لا يبنى عليه بطلانه .</p> <p>أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام . أثر ذلك ؟</p>
١٢٨٤	١٧٨	<p>( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>وراجع أيضا:</p> <p>إثبات « شهود » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٩٧٣ )</p> <p>وأجراءات « بطلانها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٨٣٧ )</p> <p>وإعدام .</p> <p>( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ )</p> <p>وتقرير التلخيص .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٦٠٨ )</p> <p>وحكم « بطلانه » .</p> <p>( القواعد أرقام ١٩ . ٩٨ . ١٥١ . ١٨٥ بالصفحات أرقام ١٦٠ . ٦٨٥ . ١٠٨٢ . ١٣٤١ )</p> <p>ونقض « ميعاده » .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٥٧٥ )</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>بلاغ كاذب</b></p> <p>١ - البلاغ الكاذب . لاعقاب عليه إذا لم يتضمن أمراً مستوجباً لعقوبة فاعله .</p> <p>إسناد المتهم إلى المدعى بالحقوق المدنية أنه اشترى منه كمية من قطع غيار السيارات لم يسدد له باقى ثمنها . منازعة مدنية . سريان أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤١٨ وما بعدها من القانون المدنى عليها . عدم إنطواء ذلك على أية جريمة .</p> <p>مثال لحكم بالبراءة صادر من محكمة النقض فى جريمة بلاغ كاذب .</p>
٣٨٢	٥٢	<p>( الطعن رقم ٧٨٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p>٢ - تلقائية الأخبار . شرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب .</p> <p>الحكم بإدانة الطاعن بجريمة البلاغ الكاذب . ثبوت أنه لم يتخذ المبادرة بإبلاغ لجنة تقدير أتعاب المحاماه بالأمر الذى نسبته إلى المدعى بالحقوق المدنية بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم إليه ويتعلق بموضوع هذا الطالب . يعيب الحكم بالخطأ فى القانون . وجوب نقضه والقضاء بالبراءة .</p>
٧٥٠	١٠٧	<p>( الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - جريمة البلاغ الكاذب . شرطها : أن يكون الجاني سئ القصد عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها . وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ عنه .</p> <p>( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣١ )</p>
١٣٩٠	١٩٠	<p>٤ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣١ )</p>
١٣٩٠	١٩٠	<p>( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣١ )</p> <p>بنساء</p> <p>١ - لمن خالف أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له التقدم بطلب للوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٧ لوقف الإجراءات التى أتخذت أو تتخذ ضده لحين معاينة الأعمال موضوع المخالفة .</p> <p>العقوبة المقررة للمخالفة تلك . الغرامة . إعفاء الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها عن عشرة آلاف جنيه من الغرامة .</p> <p>المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ . طبيعة النص وعلة ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٨ )</p>
١٢٩٤	١٧٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الإعفاء من الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . رهن بتقديم المخالف بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فضلا عن كون الأعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه .</p> <p>القصد من إصدار القانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين إلى الوحدات المحلية المختصة .</p>
١٢٩٤	١٧٩	<p>( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٨ )</p> <p>٣ - قضاء الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح لمجرد التصالح مع الجهة الإدارية دون استظهار مدى توافر باقى شروط التمتع بالإعفاء . قصور .</p> <p>القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p>
١٢٩٤	١٧٩	<p>( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٨ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا:</p> <p>استئناف « نظره والحكم فيه » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٤٧ )</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن والصفة فيه » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٩٢٤ )</p> <p><b>بناء على أرض زراعية</b></p> <p>١ - إقامة مبان في نطاق الحيز العمراني للقرى . خروجه من</p> <p>حظر البناء في الأراضي الزراعية .</p> <p>إقامة مبان على أرض زراعية للقرى قبل تحديد الحيز العمراني</p> <p>لها . أثره : وجوب وقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة على</p> <p>مقيمى تلك المباني . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكم وقف الدعوى قبل الطاعنة رغم عدم صدور قرار</p> <p>بتحديد الحيز العمراني للقرية . خطأ في القانون . حق محكمة</p> <p>النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى بنى</p> <p>على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٦٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩١ )</p>
٥٢٣	٧٦

الصفحة	القاعدة	
		<p>( ت )</p> <p>تَبْدِيد - تجريف - تحقيق - تحكيم - تداخل فى وظيفة عمومية - تريح - ترصد - تزوير - تسجيل المحادثات - تضامن - تعويض - تفتيش - تقادم - تقرير تلخيص - تقليد - تلبس - تهريب جمركى - توقيع سند بالقوة .</p> <p><b>تَبْدِيد</b></p> <p>١ - دفاع الطاعن بعدم تسلمه المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجه للترزين به . وعرضه على المدعية بالحق المدنى استلام باقى المنقولات أو قيمتها . جوهرى . عنة ذلك ؟ إغفال الرد عليه . أثره ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )</p> <p>٢ - عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة التبديد بمجرد قعود الجانى عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه المنقولات على المجنى عليها . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )</p>
١٩٣	٢٥	
١٩٣	٢٥	



الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - دفاع الطاعن إنه لا تربطه بمورث المجنى عليها عقد شركة . جوهري . يوجب الرد عليه .</p> <p>تضارب الحكم فى نوع عقد الأمانة . تناقض يعيبه .</p> <p>مثال .</p>
١٠٠٩	١٣٩	<p>( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ )</p> <p>٤ - اقتناع القاضى أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة . شرط لإدانة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة .</p> <p>حكم الإدانة فى جريمة التبيد . وجوب بيانه تحديد نوع العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبيده . إغفال ذلك . قصور .</p>
١٠٠٩	١٣٩	<p>( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ )</p> <p>٥ - تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله .</p> <p>لا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة . وجوب ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة خيانة أمانة .</p>
١٢٢٥	١٦٨	<p>( الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>وراجع أيضا:</p> <p>نقض « مايجوز الطعن فيه من أحكام » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤ )</p> <p><b>تجريف</b></p> <p>١ - القصد الجنائي اللازم لتوافر جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . مناطه : إزالة الجاني الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على ترخيص عن علم وإرادة . توافر قصد خاص في هذه الجريمة . غير لازم .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>وراجع أيضا:</p> <p>قانون « قانون أصلح » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٨٤٠ )</p> <p><b>تحقيق</b></p> <p>١ - الاستدعاء الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات . ليس قبضاً .</p>
٨٤٠	١١٧

الصفحة	القاعدة	
٩٥٨	١٣٣	<p>مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى . ( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ )</p> <p>وراجع أيضاً:</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة » . ( القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ٢١٧ )</p> <p><b>تحكيم</b></p> <p>١ - الاتفاق على التحكيم . عدم امتداده إلى غير أطرافه . لمحكمة الموضوع بناء أحكامها على حكم المحكمين . حد ذلك : أن يكون صادراً بين الخصوم أنفسهم . إقامة الحكم قضاءه برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون بيان ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية ممثلة فيه من عدمه . قصور . ( الطعن رقم ٦٨٢٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )</p>
٥٠٤	٧٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>تربح</b></p> <p>١ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>تقدير توافر الارتباط . موضوعي .</p> <p>مثال .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - اعتبار الحكم جرائم الكسب غير المشروع والاضرار العمدي والتربح والرشوه مرتبطة ببعضها ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الاخيره التي لم يقبل نعيه بشأنها . انعدام مصلحته فيما يشير بشأن الجرائم الأخرى .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا:</p> <p>وصف التهمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ترصد</b></p> <p>١ - قصد القتل . أمر خفى إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه . استخلاصه . موضوعى .</p> <p>سبق الإصرار حالة ذهنية . استفادتها من وقائع خارجية يستخلصها القاضى .</p> <p>ظرف الترصد . متى يتحقق ؟</p> <p>البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد . موضوعى .</p> <p>مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل وتوافر ظرفى سبق الإصرار والترصد .</p>
٦٣٥	٩٣	<p>( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - حصول الترصد فى مكان خاص بالجانى . لا ينفى توافره خطأ الحكم فى بيان المكان الذى كمن فيه المتهمان لترقب المجنى عليهما . لا يعيبه . طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها .</p>
٧٠٢	١٠٢	<p>( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا:</p> <p>عقوبة « العقوبة المبررة » .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )</p> <p>وصف التهمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٤ )</p> <p><b>تزوير</b></p> <p>١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .</p> <p>الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائغاً .</p> <p>مثال لاستدلال سائغ على توافر اشتراك الطاعن فى جرائم تزوير واختلاس واستيلاء .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p>
٨٠٢	١١٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - عدم وجود المحرر المزور . لا يلزم عنه حتما عدم ثبوت التزوير .</p> <p>عدم تحديد القانون طريقا معيننا لإثبات التزوير .</p> <p>أخذ المحكمة بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى . جائز . متى اطمأنت إلى صحتها .</p>
١٠٣٢	١٤٢	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دفاع « الاخلال بحق الدفع . مالا يوفره » .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ )</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p> <p>تزوير أوراق رسمية :</p> <p>١ - متى يلزم التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير؟</p>
١٤٧	١٧	<p>( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الضرر في تزوير المحررات الرسمية . مفترض . علة ذلك ؟</p> <p>لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً . كفاية أن يكون من الممكن انخداع بعض الناس به .</p> <p>مثال .</p>
٢٦١	٣٥	<p>( الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p> <p>٣ - وضع صورة شخص آخر مزوره على المحرر الرسمي .</p> <p>طريقاً للتزوير أضافه القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ إلى طرق التزوير التي عددها نص المادة ٢١١ عقوبات .</p> <p>عدم تمييز الشارع بين طريقة وأخرى من طرق التزوير . كفاية كل منها لترتيب المسؤولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى .</p>
٢٦١	٣٥	<p>( الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p> <p>٤ - مناط رسمية الورقة . أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته .</p> <p>المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير . اكتساب بياناته جميعا الصفة الرسمية سواء ما أثبتتها الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة لايحتاج اثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير .</p> <p>صفة المحرر تختلف عن حجيته في الاثبات .</p>
٥٣٩	٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - عدم اكتمال أركان التزوير فى المحررات . إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع فى بيان مما أعد المحرر لاثباته .</p> <p>عقد الزواج وثيقة رسمية . مناط التزوير فيها أن يقع تغيير الحقيقة فى إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . علة ذلك ؟</p> <p>تغيير الحقيقة فى البيانات غير الجوهرية لعقد الزواج . لا يعد من قبيل التزوير وإن خضعت للتأثيم طبقاً لنصوص أخرى .</p> <p>القول بأن الطاعن ليس فى عصمته زوجة أخرى يلتقى فى النتيجة مع القول بأنه تزوج من أخرى . أساس ذلك ؟</p> <p>خلط الحكم بين صفة المحرر ومناط العقاب على التزوير فى المحرر الرسمى . خطأ فى القانون .</p>
٥٣٩	٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>٦ - عدم اشتراط صدور جريمة تزوير المحررات الرسمية من الموظف المختص بتحريرها كفاية اصطناع المحرر ونسبته كذباً إلى موظف عام للايهام برسميته .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - القصد الجنائي في جريمة التزوير تعلقه بوقائع الدعوى .</p> <p>لمحكمة الموضوع الفصل فيه على ضوء الظروف المطروحة عليها .</p> <p>تحدث الحكم استقلالاً عن ذلك القصد . غير لازم . مادام قد</p> <p>أورد من الوقائع ما يدل عليه .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )</p> <p>راجع أيضاً:</p> <p>إشتراك</p> <p>( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبرره » .</p> <p>( القواعد أرقام ١٧ ، ٣٥ ، ١٥ بالصفحات أرقام ١٤٧ ، ٢٦١ ، ١١٨ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ٢٦١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		الادعاء بالتزوير :
		١ - ورقة الحكم . تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة . الاصل في الاجراءات أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرر التلخيص . عدم جواز . جحد ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ٢ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٩١ ) ٣ - الأصل في الإجراءات الصحة . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو الحكم . إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>إثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p><b>تسجيل المحادثات</b></p> <p>١ - إصدار النيابة إذن تسجيل المحادثات بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها . كفايته سنداً لتسبيب الأذن .</p>
٢٢٣	٣١	<p>( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - إثارة الدفع ببطلان إذن التسجيل لعدم تسببيه أمام النقض لأول مرة . غير جائز . أساس ذلك ؟</p>
٢٢٣	٣١	<p>( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p><b>تضامن</b></p> <p>توافر سبق الاصرار فى حق الطاعن يرتب تضامناً بينه وبين المحكوم عليه الآخر فى المسئولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك</p>



الصفحة	القاعدة	
		باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )  <b>تعدى على أرض مملوكة للدولة</b>  الدفع بعدم انطباق القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ لأن التنازل عن الأراضي محل الاتهام بما أقيم عليها من مبان تم قبل العمل بأحكام هذا القانون مما يجعل الواقعة غير مؤثمة قانوناً . جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٣٧٤	١٨٧	( الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٩١ )  <b>تعويض</b>  ١ - القضاء بتعويض مؤقت للمدعيه بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها رغم أنها ادعت بمبلغ التعويض عن نفسها فقط . قضاء بما لم يطلب من المحكمة . يوجب التصحيح .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك . أيجابها القضاء بمصادرة السلع محل الجريمة وفي حالة عدم ضبطها يحكم بما يعادل قيمتها وهي عقوبة تكميلية وجوبية .</p> <p>التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم .</p> <p>عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . أثر ذلك ؟</p>
١٢٤٢	١٧٢	<p>( الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>تهريب جمركي .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )</p> <p>ودعوى مدنية .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )</p> <p><b>تفتيش</b></p> <p>(١) أذن التفتيش :</p> <p>١ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا للقانون عدم استثناء حالة التلبس من ذلك .</p> <p>أساس ذلك ومؤداه ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		النص فى المادة ٤٤ من الدستور على صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائى مسبب وفقا للقانون وقابل للاعمال بذاته .
		تعويل الحكم فى إدانة الطاعن على الدليل المستمد من نتيجة التفتيش دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .
٢٧٧	٣٧	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩١ )
		٢ - صدور الاذن بالتفتيش استناداً إلى ما جاء بالتحريات من حيازة الطاعن واحرازه جواهر مخدرة . الادعاء بأن الاذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .
		التفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . لا يعيبه . مادام أنه دفع قانونى ظاهر البطلان .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )
		راجع ايضا :
		دفع « الدفع ببطلان التفتيش » .
		( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٩٤٨ )
		ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » .
		( القاعدتان رقم ٨٢ . ١١١ بالصحيفتين رقمى ٥٦٩ . ٧٧١ )

الصفحة	القاعدة	
		( ب ) إصداره :
		١ - وجوب صدور إذن النيابة فى تفتيش الأماكن . اقتصاره على تفتيش المساكن وملحقاتها . علة ذلك ؟ انتشال المواد المخدرة من مياه البحر . دون إذن به من النيابة لاعيب . التفات الحكم عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لايعيبه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - الاختصاص بمكان إذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو بالمكان الذى ضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٤٣ ٦٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موكول لسلطة التحقيق . تحت إشراف محكمة الموضوع إيراد اسم والد المأذون بتفتيشه فى محضر التحريات خطأ . لا يقدر فى جدية ما تضمنه من تحريات .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩١ )
		٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعى .
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
٤٥١	٦٤	( والظعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )
٥٦٩	٨٢	( والظعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
٧٥٤	١٠٨	( والظعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ )
٧٧١	١١١	( والظعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
١٠١٧	١٤١	( والظعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
		٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي .
		عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش .
		خطأ إذن التفتيش في محل إقامة المأذون بتفتيشه أو رقم
		السيارة التي يستخدمها . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص
		المقصود بالإذن .
٦٥٣	٩٥	( الظعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش.
		موضوعي .
		عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش .
		خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً
		أو صفته أو صناعته أو محل اقامته أو الخطأ في ذلك . لا يعيبه
		متى كان هو الشخص المقصود بالاذن .

الصفحة	القاعدة	
		استغراق التحريات من رجل الضبط وقتا طويلا . غير لازم له الاستعانة فيها بمعاونة من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين .
		مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات .
١١٧٧	١٦٢	( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ )
		صدور الإذن بالتفتيش استناداً الى ما جاء بالتحريات من أن المتهم يزاول نشاطا في تجارة المخدرات . مفاده : صدور الإذن لضبط جريمة تحقق وقوعها بالفعل وليس عن جريمة مستقبلية .
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ )
		راجع ايضا :
		اختصاص « الإختصاص المكانى »
		( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤٥١ )
		وتفتيش « الإذن بالتفتيش »
		( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٦٥٢ )
		وتفتيش « إذن التفتيش . تنفيذه »
		( القاعدتان رقما ١٦١ ، ١١١ بالصحيفتين رقمى ٧٧١ ، ١٤٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٠٦ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي</p> <p>( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )</p> <p>ومحكمة الموضوع</p> <p>( القاعدتان رقما ٢٨ . ٦٧ بالصحيفتين رقمي ٢٠٦ . ٤٧٥ )</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ١٠١٦ )</p> <p>ونياحة عامة</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )</p> <p>( ج ) بياناته :</p> <p>١ - إذن التفتيش بياناته ؟ النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره غير واجب .</p> <p>( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )</p> <p>٢ - توقيع مصدر إذن التفتيش شرط لقيامه .</p> <p>التوقيع على الصفحة الأخيرة يغنى عنه التوقيع على باقي الصفحات إن تعددت . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )</p>
١٤٠	١٦	
٥٦٩	٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .</p> <p>خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعة أو محل إقامته أو الخطأ في اسمه . لا ينال من صحته ما دام أنه الشخص المقصود بالإذن .</p> <p>( الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>تفتيش « إذن التفتيش . تنفيذه »</p> <p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ )</p> <p>( د ) تنفيذه :</p> <p>١ - لا يعيب إذن التفتيش عدم تعيينه مكاناً يجرى التفتيش في نطاقه .</p> <p>صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . شرط ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكوله إلى رجل الضبط المأذون له . حقه أن يستعين في تنفيذ الإذن بأعوانه من رجال الضبط القضائي .</p> <p>( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>٣ - صدور الأذن بالتفتيش لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينيبه . قيام أي من هؤلاء بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )</p>
١٢٠٤	١٦٥	
٧٧١	١١١	
١١٧٧	١٦٢	
١١٧٧	١٦٢	



الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به .  لا يبطله . تنفيذ مقتضاه بعد ذلك . شرط صحته : تجديد مفعوله .  الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة لأثرها . مخالفة  ذلك : خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>كون الخطأ قد حجب المحكمة من نظر موضوع الدعوى .  أثره ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>تفتيش « إذن التفتيش . إصداره »  ( القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٠ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي .  ( القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٣٢٧ )</p> <p>( هـ ) التفتيش بغير إذن :</p> <p>١ - اباحة دخول مأموري الضبط القضائي المحال العامة .  لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . مقصور على أوقات مباشرة  عملها دون غيرها .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - لمأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو  الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض  على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز  إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم وجوده . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩١ )</p>
١٢٠٠	١٦٤	
٢١٣	٢٩	
٣١٢	٤٢	

الصفحة	القاعدة	
٣٤٢	٤٦	<p>٣ - إيجاب إذن النيابة فى تفتيش الأماكن قاصر على المساكن وما يتبعها من ملحقات . تفتيش المزارع بدون إذن . صحيح . حد ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>تلبس .</p> <p>( القواعد أرقام ٤٢ . ٥٠ . ١١٩ . بالصفحات أرقام ٣١٢ . ٣٧٢ . ٨٦٣ )</p> <p>وتهريب جمركى .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٦٩ )</p> <p>( و ) التفتيش بقصد التوقيى :</p> <p>١ - حق ضباط السجن تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن . ولو كان من غير المسجونين</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - حق ضباط السجن تفتيش من يشتبهون فى حيازته أشياء ممنوعة . داخل السجن . سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم . كفاية اشتباه ضابط السجن فى أن أحد المذكورين يحوز أشياء ممنوعة داخل السجن ليثبت له حق تفتيشه . دون التقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمه بقانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الشبهه المقصوده فى هذا المقام ؟</p> <p>تقدير الشبهة . منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .</p> <p>( الطعن رقم ١١٣٤٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٩١ )</p>
١٣٢٨	١٨٣	

الصفحة	القاعدة	
		( ز ) بطلان التفتيش :
		١ - بطلان التفتيش . مقتضاه : عدم التعويل على الدليل المستمد منه . شهادة من قام بالإجراء الباطل . لا يعتمد بها إدانة الطاعن استناداً إلى الدليل الباطل دون سواه . وجوب القضاء بالبراءة : أساس ذلك ؟
٣٧٢	٥٠	( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )
		٢ - جواز الأخذ بالاعتراف وحده دليلاً . ولو مع بطلان القبض والتفتيش .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		راجع أيضا :
		محاماة
		( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )
		<b>تقادم</b>
		١ - تحديد المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . للإجراءات التي تقطع المدة . متى تنقطع مدة التقادم ؟ سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟
٢٠١	٢٧	( الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
٤٩٧	٧١	<p>٢ - مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنج من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩١ )</p>
٥٥٢	٨٠	<p>٣ - تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض وكل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء المحكمة يقطع التقادم . أساس ذلك ؟</p> <p>سريان مدة جديدة للتقادم . متى يبدأ ؟</p> <p>مثال لإجراءات قاطعة للتقادم</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )</p>
٩٩٨	١٣٧	<p>٤ - العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنابة أو جنحة أو مخالفة فى صدد قواعد التقادم هى بنوع الجريمة الذى تنتهى إليه المحكمة .</p> <p>مضى أكثر من السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد المخالفات من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها .</p> <p>أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>مثال لحكم صادر من محكمة النقض فى جريمة بيع أغذية مغشوشة لدى نظرها موضوع الدعوى بالبراءة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p> <p>( الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<b>تقرير تلخيص</b>
		١ - تقرير التلخيص . ما هيته ؟
		وجود نقص أو خطأ في تقرير التلخيص . لا يعيب الحكم .
		النعى على تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض .
		غير جائز .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
		٢ - وضع محكمة الجنايات تقرير تلخيص . غير واجب .
		اقتصاره على الدوائر الاستئنافية . أساس ذلك ؟
١٠٥٧	١٤٦	( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )
		<b>تقليد</b>
		<b>راجع :</b>
		عقوبة « العقوبة المبررة » .
		( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )
		<b>تلبس</b>
		١ - التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .
		تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة
		سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .
		انتقال مأمور الضبط إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن .
		لا ينفي قيام حالة التلبس . ما دام قد بادر إلى الانتقال عقب
		علمه مباشرة وشاهد آثار الجريمة باديته .

الصفحة	القاعدة	
		<p>صدور أمر بالقبض على المتهم ممن يملكه قانوناً . يوجب على رجال السلطة العامة جميعاً تنفيذه .</p> <p>مثال لتسبيب كاف لقيام حالة تلبس في جريمة حريق عمد .</p>
٣١٢	٤٢	<p>( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - سقوط لفافه المخدر عرضاً من المتهم لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها .</p> <p>عدم استبانة الضابط محتوى اللفافة إلا بعد أن قام بفتحها .</p> <p>لا يوفر حالة التلبس .</p>
٣٧٢	٥٠	<p>( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٣ - كل إجراء يقوم به مأمورو الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة صحيح ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات . حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ما لم يقع منهم تحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجناه حرة غير معدومه .</p> <p>القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها . موضوعي .</p> <p>أحوال التلبس بالجنح التي تجيز لمأموري الضبط القبض والتفتيش . المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
٨٦٣	١١٩	<p>مثال لإحدى حالات التلبس وصحة إجراءات ضبط النقد الأجنبى الناشء عنه .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٢ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>تفتيش « التفتيش بإذن » .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٧٧ )</p> <p>وتفتيش « التفتيش بغير إذن » .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ )</p> <p>وتهريب جمركى .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٦٩ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )</p> <p><b>تهريب جمركى</b></p> <p>١ - التعويض الجمركى المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وجوب الحكم به على الفاعلين والشركاء متضامين فى جريمة التهريب الجمركى . جواز الحكم بمثلى هذا التعويض فى حالة العود .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>التعويض الجمركي محدداً تحديداً تحكيميا مزج فيه بين العقوبة التكميلية والتعويض المدني الجابر للضرر . أثر ذلك ؟</p> <p>إدانة الحكم الطاعنين بجريمتي جلب مواد مخدرة ومعاقبتهن بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب عملاً بالمادة ٣٢ / ١ عقوبات دون عقوبة التعويض الجمركي . ثم الزامهم بعد ذلك بأدائه لمصلحة الجمارك باعتباره تعويض مدني بحت . خطأ في القانون .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية دون غيرها عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أساس وعلة ذلك ؟</p> <p>قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون إستجلاء صفة القائم بالضبط وما إذا كان قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية أم خارجها . يعيب الحكم بالقصور . علة ذلك ؟</p>
٢٦٩	٣٦	<p>( الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٩١ )</p>



الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا:</p> <p>إرتباط .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٦٢ )</p> <p>وتعريض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ١٢٤١ )</p> <p>ودعوى جنائية « رفعها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ١٠٦٩ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٦٤ )</p> <p>وقانون « تفسيره » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٦٤ )</p> <p>ونياية عامة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ١٠٦٩ )</p> <p><b>توقيع سند بالقوة</b></p> <p>إنتقاء مصلحة الطاعنان فى النعى على الحكم بشأن إدانتهم</p> <p>بجريمة إكراه بالتوقيع بالقوة على موجد الدين . ما دام الحكم قد</p> <p>أثبت فى حقهما مقارنه جريمة السرقة بالاكراه وطبق عليهما حكم</p> <p>المادة ٣٢ عقوبات ووقع عليهما عقوبة الجريمة الأشد .</p>
٧٨٦	١١٢
	( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		( ج ) <b>جريمة - جلب - جمارك</b> <b>جريمة</b>
		<b>جريمة ، أركانها ، :</b>
		١ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها مادياً شخصاً غيره .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )
		٢ - تحدث الحكم استقلالاً عن الركنين المادى والمعنوى فى جريمة هتك العرض . غير لازم . طالما ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامها .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		٣ - متى يلزم التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ؟
		عدم جدوى ما يثيره الطاعنان بشأن جريمة الاشتراك فى التزوير طالما أن الحكم قد أثبت فى حقهما توافر جريمة إستعمال المحرر المزور مع علمهما بذلك وأوقع عليهما عقوبتها .
١٤٧	١٧	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
		٤ - انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلاً فيها . إلا إذا اقترن بعمل يعد إفتئاتاً عليها . تحقق ذلك بالاحتيال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد

الصفحة	القاعدة	
		<p>فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى إنتحلها . ولو لم يقم بعمل من أعمالها .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة تداخل فى وظيفة عمومية .</p>
٢١٧	٣٠	<p>( الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )</p> <p>٥ - الضرر فى تزوير المحررات الرسمية . مفترض . علة ذلك ؟</p> <p>لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً . كفاية أن يكون من الممكن انخداع بعض الناس به .</p> <p>مثال .</p>
٢٦١	٣٥	<p>( الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p> <p>٦ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟</p> <p>العبارة بتسليم المال للجانى ووجوده فى عهده بحكم وظيفته .</p> <p>عدم استظهار الحكم ما إذا كان من أختصاص الطاعن</p> <p>الوظيفى استلام المعدات الواردة للورشة التى يعمل بها لصلاحها . أو أنها أودعت عهده بسبب وظيفته . قصور .</p> <p>اتصال وجه الطعن بطاعن آخر ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة : يوجب امتداد أثر الطعن إليه .</p>
٣٥٣	٤٧	<p>( الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - جريمة الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٣ عقوبات . يشترط لتوافر أركانها أن تتوافر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه وأن تقع الإهانة أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها .</p> <p>خلو الحكم من استظهار ذلك . قصور .</p>
٣٨٦	٥٣	<p>( الطعن رقم ١١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p>٨ - رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائزة .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر رابطة السببية في جريمة ضرب أحدث عاهة .</p>
٣٩٧	٥٥	<p>( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p>٩ - تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات . رهن بوقوع احتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله .</p> <p>عدم تحقق الطرق الاحتيالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة . . أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ عقوبات .</p> <p>وجوب أن يكون تسليم المجنى عليه ماله لاحقاً على الطرق الاحتيالية التي قارفها المتهم .</p>
٦٩٦	١٠١	<p>( الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )</p>



الصفحة	القاعدة	
٨٠٢	١١٥	<p>١٠ - عدم اشتراط صدور جريمة تزوير المحررات الرسمية من الموظف المختص بتحريرها . كفاية اصطناع المحرر ونسبته كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميته .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )</p>
٨٦٣	١١٩	<p>١١ - جريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقرره فى القانون . طبقاً لنص المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . متى تتحقق ؟</p> <p>لا يشترط لقيام تلك الجريمة وجود المقابل من النقد المصرى المراد استبداله بالنقد الأجنبى . المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تعاقب على ارتكاب جريمة التعامل فى النقد والشروع فيها .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٩١ )</p>
٩٤٥	١٣١	<p>١٢ - الركن المادى فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوه . ماهيته ؟</p> <p>القوة فى هذه الجريمة : هى ما يقع على الأشخاص لا الأشياء .</p> <p>وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذى عناه الشارع ولا يتحقق به استعمال القوة التى تقع على الأشخاص .</p> <p>عدم بيان الحكم لما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولاً لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوة . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام النقض .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ ) ١٤ - عدم قيام جريمة عرض الرشوة . إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل فى اختصاص الموظف العام ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه . القول بتوافر الاختصاص بالعمل الذى عرضت الرشوة من أجل القيام به أو عدم توافره . موضوعى
١١٤٣	١٥٨	( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ١٥ - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦٦ مكرر « ا » عقوبات . مناط تطبيقها : الخطأ والضرر الجسيم ورابطه السببية بينهما . الخطأ صوره وتعريفه فى مجال المسئولية الادارية والمسئولية الجنائية ؟ الخطأ فى مجال المسئولية الادارية والمسئولية الجنائية صنوين فى مجال المسئولية التأديبية لا المسئولية الجنائية . النعى على الحكم لعدم معاقبة المطعون ضده بجريمة لم تكن وارده فى أمر الإحالة غير جائز . عله ذلك ؟ الحكم بالبراءة فى واقعة لا يمنع النيابة من تحريك الدعوى الجنائية ضد ذات المتهم عن واقعه أخرى . مثال .
١٢١٧	١٦٧	( الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٩ )

الصفحة	القاعدة
١٢٨٤	١٧٨
	<p>١٦ - ركن القوة فى جرائم الواقعة أو الشروع فيها وهتك العرض . مناط توافره ؟</p> <p>تحدث الحكم عن ركن القوة فى هذه الجرائم . غير لازم . متى كان ما أورده من وقائع وظروف يكفى للدلالة عليه .</p> <p>( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إختلاس أموال أميرية .</p> <p>(القواعد ارقام ٨ . ١٠٤ . ١١٥ . ١٧٤ . بالصفحات ارقام ٤٥ . ٧٢٢ . ٨٠٢ . ١٢٥٢)</p> <p>وإرتباط .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٧ )</p> <p>وإستيلاء على أموال أميرية .</p> <p>( القواعد ارقام ٨ . ١٠٤ . ١١٥ . ١٣٢ . بالصفحات ارقام ٧٢٢ . ٨٠٢ . ٩٤٨ )</p> <p>وإشتراك .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ )</p> <p>وبلاغ كاذب .</p> <p>( القواعد ارقام ٥٢ . ١٠٧ . ١٩٠ . بالصفحات ارقام ٣٨٢ . ١٥٠ . ١٣٨٩ )</p> <p>وتبديد .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٩٣ )</p>

الصفحة	القاعدة
	وتجريف .
	( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٨٤٠ )
	وتهرب جمركى .
	( القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٦٤ )
	وتزوير فى أوراق رسمية .
	( القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٩ )
	وجلب .
	( القاعدتان رقما ١٢ . ١١٢ بالصحيفتين رقمى ٦٧ . ٧٨٦ )
	وحكم « تسببية . تسبيب معيب » .
	( القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٨٩٧ )
	وحكم « تسببيه . تسبيب غير معيب » .
	( القاعدتان رقما ٤٦ . ١٦٥ بالصحيفتين رقمى ٣٤٢ . ١٢٠٣ )
	وخطف .
	( القاعدتان رقما ١٥ . ٩٩ بالصحيفتين رقمى ١١٨ . ٦٨٩ )
	وخلو رجل .
	( القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٩٨ )
	ورشوه .
	( القاعدتان رقما ٦٦ . ١١٨ بالصحيفتين رقمى ٤٦٥ . ٨٥١ )



الصفحة	القاعدة
	وسبق اصرار . ( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ ) وسب وقذف . ( القواعد ارقام ٧٠ . ١٤٣ . ١٥٠ . ١٨٢ بالصفحات ارقام ٤٩٣ . ١٠٣٧ . ١٠٧٩ . ١٣٢٢ ) وسرقة . ( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٨٦ ) وشيك بدون رصيد . ( القاعدتان رقمي ٨٩ . ١٠١ بالصحيفتين رقمي ٦٠٤ . ٦٩٦ ) وطرق عامة . ( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٤ ) وعقوبه « تطبيقها » « الاعفاء منها » ( القاعدتان رقمي ٥ . ١٩٠ بالصحيفتين رقمي ٢٤ . ١٣٨٩ ) وعلامة تجارية . ( القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٣٦ ) وقتل عمد . ( القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٥١٥ ) وقصد جنائي . ( القواعد ارقام ٦ . ٢١ . ٤٦ . ٥١ . ٦٧ . ٩٣ . ١٠٢ . ١١٥ . ١٢١ . ١٢٤ . ١٢٨ . ١٣٣ . ١٥٣ . ١٨١ بالصفحات ارقام ٣١ . ١٧٥ . ٣٤٢ . ٣٧٩ . ٤٧٥ . ٦٣٥ . ٧٠٢ . ٨٠٢ . ٨٧٩ . ٩٠٥ . ٩٢٨ . ٩٥٨ . ١٠٩١ . ١٣٠٦ )

الصفحة	القاعدة
	<p>ومأمورو والضبط القضائي « سلطاتهم » .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ )</p> <p>ومستوليه جنائية .</p> <p>( القواعد أرقام ٩١ . ١١١ . ١٤٧ بالصفحات أرقام ٦١٩ . ٧٧١ . ١٠٦٤ )</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )</p> <p>ومواقعة أنثى بغير رضاها .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦ )</p> <p>وموظفون عموميون .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٩٨١ )</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٥٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>جلب</b>
		١ - الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجمركي .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
		٢ - استيراد المواد المخدرة . هو حيازتها المصحوبه بالنقل إلى داخل أراضي الجمهورية .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
		٣ - جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟
		الإقليم الجمركي والخط الجمركي . ماهية كل منهما في مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟
		تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		يعد جلبا محظورا .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
		راجع ايضا :
		جمارك .
		( القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨٩٠ )
		فاعل أصلى .
		( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>جمارك</b></p> <p>١ - جريمة جلب الجواهر المخدرة . مناط تحققها ؟</p> <p>الإقليم الجمركى والخط الجمركى . ماهية كل منهما فى مفهوم المواد الثلاث الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؟</p> <p>تخفى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . يعد جلبا محظورا .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ٦٠ . عدم اقتضائه على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا . امتداده ليشمل كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر ولو فى داخل نطاق ذلك المجال . أساس ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبيب سائق لحكم بالإدانة فى جريمة جلب جواهر مخدرة .</p>
٨٩٠	١٢٢	<p>( الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p style="text-align: right;">راجع أيضا</p> <p style="text-align: right;">تهرب جمركى .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ١٢٤١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>( ح )</p> <p><b>حكم</b></p> <p><b>وضعه والتوقيع عليه وإصداره :</b></p> <p>١ - إيجاب إجماع قضاة محكمة ثانى درجة عند إلغاء الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية برفضها أو بعدم قبولها والقضاء بالتعويض . لا ينصرف إلى مخالفة الحكم الابتدائى للقانون علة ذلك .</p>
٢٥٢	٣٤	<p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p> <p>٢ - القضاء إبتدائيا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية عدم جواز إلغائه استئنافيا والقضاء بالتعويض إلا باجماع الأراء . علة ذلك ؟</p> <p>تخلف النص فى الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية على الإجماع . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>حق محكمة النقض أن تنقض بالحكم من تلقاء نفسها متى كان قد بنى على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .</p> <p>من لم يكن طرفاً فى الحكم المنقوض لا يمتد اليه أثر الطعن .</p>
٤٥٩	٦٥	<p>( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )</p> <p>٣ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة المادة ٣١٢ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إيداع صورة الحكم خلال الميعاد لا يزيل البطلان . إيداع نسخة الحكم الأصلية موقعاً عليها من القاضى هو المعول عليه لصحة الحكم فى هذا الخصوص .
		مسودة الحكم مشروع للمحكمة الحرة فى تغييره بالنسبة للوقائع والأسباب .
		أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب الحكم الابتدائى الذى خلى من أسبابه دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة . يبطله .
٤٨٦	٦٨	( الطعن رقم ١٠٨٩٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١١ )
		٤ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى مجلس القضاء . وما هو ثابت فى محضر الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى إذا هى المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن .
		النعى بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة . عدم قبوله ما دام الثابت أن محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم الأصلية ت ضمنا منطوق الحكم بحبس الطاعن مع الشغل لمدة سنتين .
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )
		٥ - عدم إيداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدنى عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢</p>
٥٧٥	٨٣	<p>( الطعن رقم ٦٠١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢ )</p> <p>راجع ايضاً :</p> <p>حكم « تسببه . تسبب غير معيب » .</p> <p>( القواعد ارقام ١٧ . ١٠٢ . ١٣٢ بالصفحات ارقام ١٤٧ . ٧٠٢ . ٩٤٨ )</p> <p>وحكم « بطلانه »</p> <p>( القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٥٣٦ )</p> <p>وصف الحكم :</p> <p>١ - حكم البراءة الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية . حكم قطعي وليس مجرد حكم تهديدي . أثر ذلك : عدم سقوطه بحضور المتهم أو القبض عليه . الطعن عليه بالنقض غير مقبول إلا من النيابة العامة . صيرورته باتاً إذا استنفدت النيابة الطعن فيه بالنقض أو لم تطعن عليه في الميعاد المقرر في القانون . أساس ذلك ؟</p>
١٦٩	٢٠	<p>( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟
		العبارة فى وصف الحكم . بحقيقة الواقع فى الدعوى . لا بما يرد خطأ فيه أو فى محضر الجلسة . حضور الطاعن أولى الجلسات المتلاحقة التى انتهت بصدور الحكم . يجعله حضوريا اعتبارى وإن وصفته المحكمة بأنه غيابى .
٢٩٦	٤٠	( الطعن رقم ١١٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٩١ )
		٣ - وجوب حضور المتهم بنفسه فى الجنب المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً . حضور وكيل عن المطعون ضده أمام محكمة ثانى درجة . أعتبار الحكم غيابياً . العبارة فى وصف الحكم بأنه حضوريا أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة .
٤٤٧	٦٣	( الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٩١ )
		٤ - حضور وكيل عن المتهم - المحكوم عليه بالغرامة غيابيا ابتدائيا - عند نظر استئناف النيابة العامة الذى قصرته على الحكم الصادر فى المعارضة - الذى قضى بالبراءة - يجعل الحكم حضوريا . أساس ذلك ؟
١٣٨٥	١٨٩	( الطعن رقم ٥٨٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>(راجع ايضا:</p> <p>معارضة .</p> <p>( القاعدتان رقما ٤٠ ، ٦٢ بالصحيفتين رقمي ٢٩٦ ، ٤٣٧ )</p> <p>بيانات الحكم :</p> <p>(١) بيانات الدباجة :</p> <p>١ - ذكر أسم المستشار فى الحكم سهواً . بدلا من آخر ورد اسمه فى محضر الجلسة . لا يعيبه .</p> <p>تصحيح هذا الخطأ . يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم . علة ذلك ؟</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - الخطأ فى بيان طلبات النيابة بدباجة الحكم . لا يعيبه .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
١١٥٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>وراجع ايضا:</p> <p>حكم « وصف الحكم »</p> <p>( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٩٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ب ) بيانات التسبيب :
		١ - صياغة الأحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٩١ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )
٨٧٩	١٢١	( والطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٩١ )
٩٥٨	١٣٣	( والطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٩١ )
		٢ - وجوب بيان الحكم أسماء المدعين بالحقوق المدنية وعلاقتهم بالمتهم وصفتهم فى الدعوى المدنية . إغفال ذلك : قصور .
٢٣٣	٣٢	( الطعن رقم ١١٦٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٩١ )
		٣ - القضاء ابتدائيا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية عدم جواز إلغائه استئنافيا والقضاء بالتعويض إلا باجماع الآراء . علة ذلك ؟
		تخلف النص فى الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية على الاجماع . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
٤٥٩	٦٥	<p>حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها متى كان قد بنى على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .</p> <p>من لم يكن طرفاً فى الحكم المنقوض لا يمتد اليه أثر الطعن .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٧ )</p>
٧٠٢	١٠٢	<p>٤ - خلو القانون من النص على وجوب تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم .</p> <p>عدم تحديد الحكم فى منطوقه من صدر عليه الحكم حضورياً ومن صدر عليه غيابياً من المتهمين . لا يعيبه . ما دام ذلك واضحاً فى مدوناته .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )</p>
٧٠٢	١٠٢	<p>٥ - بيانات تسبب الأحكام ؟ المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>بطلان حكم الإدانة لعدم إشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعى دون نصوص القانون المدنى . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )</p>
		<p>٦ - إشارة الحكم إلى أن القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لا يعيبه . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ٧ - عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . يبطله . المادة ٣١٠ إجراءات . المراد بالتسبب المعبر ؟ تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء . أو إفراغه في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة . لا يحقق الغرض من استيجاب تسبب الأحكام . استحالة قراءة . أسباب الحكم . يجعله خاليا من أسبابه . بطلان ورقه الحكم . يبطله . أساس ذلك ؟
١٠٨٨	١٥٢	( الطعن رقم ١٣٣١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ ) راجع أيضا : حكم « وصف الحكم » . ( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٩٦ ) وحكم « بيانات الديباجة » . ( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم « بيانات حكم الإدانة » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٢٩ . ١٩٠ بالصحيفتين رقمي ٩٣٦ . ١٣٨٩ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١١١ . ١٤٩ بالصحيفتين رقمي ٧٧١ . ١٠٧٤ )</p> <p>ودفاع شرعى .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠٩١ )</p> <p>بيانات حكم الإدانة :</p> <p>١ - إيراد الحكم مواد الاتهام التى أخذ الطاعنين بها .</p> <p>كفايته بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه .</p> <p>( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٨٩ / ١ / ٢١ )</p> <p>٢ - حكم الادانة . بياناته ؟</p> <p>إكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالإحالة على الأوراق . دون</p> <p>إيراد مضمونها . قصور .</p> <p>اتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالطاعن الذى لم يقبل</p> <p>طعنه شكلا . أثره ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٢ )</p>
١٤٧	١٧	
١٦٠	١٩	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حكم الإدانة . بياناته . المادة ٣١٠ إجراءات .
		عدم استظهار الحكم ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها والعلامة المقلدة من وجوه التشابه . قصور .
٣٣٦	٤٥	( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
		٤ - بيانات حكم الإدانة ؟
		صياغة الحكم . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٩١ )
١١٣٧	١٥٧	( والطعن رقم ١٤١٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٩١ )
		٥ - ما يتطلبه القانون في الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب ؟
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة نصب وشيك بدون رصيد .
٦٩٦	١٠١	( الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )
		٦ - حكم الإدانة . بياناته ؟
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جرائم قتل وإصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة .
٩٣٦	١٢٩	( الطعن رقم ٤٧٦٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٥ / ٩ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - إقتناع القاضى أن تسليم المال كان يعقد من عقود الأمانة . شرط لإدانة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة .</p> <p>حكم الإدانة فى جريمة التبيد . وجوب بيانه تحديد نوع العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبيده . إغفال ذلك . قصور .</p>
١٠٠٩	١٣٩	<p>( الطعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )</p> <p>٨ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى أستخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p> <p>إكتفاء الحكم فى بيان الدليل بما أثبتته مفتش الأغذية بالمحضر من أن المتهم قام بغش اللبن دون بيان ما إذا كان الغش باضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم . قصور .</p>
١٢٥٠	١٧٣	<p>( الطعن رقم ٤٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٦ )</p> <p>٩ - وجوب إشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		خلو الحكم من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التي إستند إليها فى إدانة الطاعن . قصور .
١٣٠٣	١٨٠	( الطعن رقم ٥٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٩ / ١٩٩١ ) ١٠ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . إكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون إيراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة . قصور .
١٣٨٥	١٨٩	( الطعن رقم ٥٨٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٣٠ / ١٩٩١ ) ١١ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وظروفها وأدلة الثبوت فيها . المادة ٣١٠ إجراءات . إقتصار الحكم على سرد ما تضمنته صحيفة الإدعاء المباشر واكتفائه فى بيان الدليل بالإحالة إلى حافظة مستندات المدعى بالحقوق المدنية . دون كشفه عن ماهيتها ومضمونها . قصور .
١٣٩٠	١٩٠	( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٣١ / ١٩٩٤ )



الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا:</p> <p>تبوير .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٥٥ )</p> <p>وحكم « بيانات التسبيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p> <p>ومحكمة النقض « سلطتها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>ونقض « المصلحة فى الطعن » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>تسبيب الحكم .</p> <p>(١) التسبيب المعيب :</p> <p>١ - حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية. ماهيتها ؟</p> <p>الدفع بارتكاب الجريمة تحت تأثير إكراه أدبى . جوهرى .</p> <p>على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يفنده . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣ )</p>
٢١	٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الأحكام الجنائية . وجوب أن تبنى على الجزم واليقين .</p> <p>مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة اختلاس .</p> <p>اثارة الطاعن دفاعاً بأن العجز فى حسابه مرده إلى عدم إنتظام العمل وإكتمال الدفاتر وطلبه عرض المستندات الدالة على الاختلاس للطعن عليها بالتزوير . دفاع جوهري . عدم تمحيصه .</p> <p>يعيب الحكم .</p>
٤٥	٨	<p>( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ )</p> <p>٣ - قضاء المحكمة العادية خطأ بعدم اختصاصها وتخليها عن الفصل فى موضوع الدعوى يعد مانعاً من السير فيها لحرمان المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعى الذى كفله له الدستور أثر ذلك ؟</p>
٥٩	١١	<p>( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٣ )</p>
٣٦٢	٤٩	<p>( والطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )</p> <p>٤ - قول الحكم بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى يسلب موظفيها الحماية التى أسبغتها عليهم المادة ٦٣ إجراءات .</p> <p>خطأ فى القانون .</p>

الصفحة	القاعدة	
		ترتيب الحكم على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها . إنقطاع صلته بالوظيفة العامة . قصور . أساس ذلك ؟
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ ) ٥ - وجوب وقف الدعوى الجنائية متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى دعوى جنائية أخرى. المادة ٢٢٢ إجراءات . الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها . هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . تمسك الطاعنة بطلب وقف الدعوى المطروحة حين الفصل فى أخرى . دفاع جوهري . إغفال المحكمة له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٨٨	٢٣	( الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩١ ) ٦ - عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة التبديد بمجرد قعود الجانى عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه. قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه المنقولات على المجنى عليها . قصور .
١٩٣	٢٥	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩٥ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - القضاء بالإدانة فى جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يوجب اثبات أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش .</p> <p>دفع الطاعن للتهمة بعدم ارتكابه لفعل الغش أو علمه به .</p> <p>دفاع جوهرى . اعراض المحكمة عنه . قصور واخلال بحق الدفاع .</p>
١٩٧	٢٦	<p>( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )</p> <p>٨ - انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلاً فيها . إلا إذا اقترن بعمل يعد إفتئاتاً عليها . تحقق ذلك بالاحتيال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها . ولو لم يتم بعمل من أعمالها .</p> <p>مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة تداخل فى وظيفة عمومية .</p>
٢١٧	٣٠	<p>( الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )</p> <p>٩ - دفاع الطاعن بوقوع القبض عليه قبل صدور إذن التفتيش وخارج نطاق اختصاص الضابط . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p>



الصفحة	القاعدة	
٣٣٢	٤٤	<p>مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بوقوع القبض قبل صدور الإذن بالتفتيش .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>١٠ - وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية . إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . تأسيس حكمه على رأى غيره . غير جائز .</p> <p>استناد الحكم على توافر التقليد فى حق الطاعن على ما جاء بمحضر . الاستدلالات دون تحقيق التشابه بنفسها أو ندب خير لذلك . قصور .</p>
٣٣٦	٤٥	<p>( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>١١ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟</p> <p>العبارة بتسليم المال للجانى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .</p> <p>عدم استظهار الحكم ما إذا كان من اختصاص الطاعن الوظيفة استلام المعدات الواردة للورشة التى يعمل بها لإصلاحها أو أنها أودعت عهده بسبب وظيفته . قصور .</p>

الصفحة	القاعدة	
		اتصال وجه الطاعن بطاعن آخر ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة يوجب امتداد الطعن إليه .
٣٥٣	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩١ ) ١٢ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . إطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان تاريخ ميلاده وما تساند إليه في تحديد سنه مع أن سنه ركن جوهري في الجريمة . قصور .
٣٥٩	٤٨	( الطعن رقم ٢٢١٣٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ ) ١٣ - عدم توافر القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . بمجرد الحياة المادية له . وجوب ثبوت علم الجاني بأن ما يحرزه من المواد المخدرة المحظورة . الدفع بعدم العلم بوجود المخدر . يوجب على المحكمة أن تورد في حكمها ما يبرر توافره فعليا لا افتراضيا .
٣٧٩	٥١	( الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤ - جريمة الإهانة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٣٣ عقوبات . يشترط لتوافر أركانها أن تتوافر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه وأن تقع الإهانة أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها .</p> <p>خلو الحكم من استظهار ذلك . قصور .</p>
٣٨٦	٥٣	<p>( الطعن رقم ١١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p>١٥ - ميعاد الاستئناف . من النظام العام .</p> <p>اشتمال الحكم على بيانات دالة على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد الميعاد المحدد قانوناً . انتهاء المحكمة إلى قبوله شكلاً دون إبداء أسباب ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى عذراً ودليلاً وقبولها له من عدمه . قصور ومخالفة للقانون . أثر ذلك ؟</p>
٤٩٠	٦٩	<p>( الطعن رقم ١١٣٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٢ )</p> <p>١٦ - الاتفاق على التحكيم . عدم امتداده إلى غير أطرافه لمحكمة الموضوع بناء أحكامها على حكم المحكمين . حد ذلك : أن يكون صادراً بين الخصوم أنفسهم .</p> <p>اقامة الحكم قضاءه برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون بيان ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية ممثلة فيه من عدمه . قصور .</p>
٥٠٤	٧٣	<p>( الطعن رقم ١٦٨٢٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٧ - وجوب إشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الإدانة .</p> <p>جريمة خلو الرجل وفق المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تحققها . شرطه : توافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار .</p> <p>اكتماء الحكم باثبات تقاضى الطاعن مبلغا من النقود دون بيان سبب تقاضيه ومناسبة ذلك وتعويله على أدلة دون بيان مؤداها . قصور .</p>
٥٩٨	٨٧	<p>( الطعن رقم ١٢٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )</p> <p>١٨ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمى .</p> <p>مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً . مخالفة ذلك : يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .</p> <p>سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى ينازع فيه . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرياً يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه .</p> <p>حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى ؟</p>
٦٤٧	٩٤	<p>( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٩ - قبول الحكم مستندات من المتهم وسماع شهوده على صحة وقائع القذف رغم تسليمه بسقوط حقه فى ذلك لفوات المواعيد المقررة قانونا . تناقض يعيبه .</p> <p>وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجبان امتداد أثر الطعن للطاعن الآخر .</p>
٦٧٧	٩٧	<p>( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>٢٠ - قيام جرميتى الاستيلاء على مال عام أو تسهيل الاستيلاء عليه . ليس رهنا بكون المال فيهما فى حيازة الجانى .</p> <p>جرميتا الاستيلاء على مال عام أو تسهيل الاستيلاء عليه . مناط تحققهما ؟</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه المتهم الأول بجرمة اختلاس أموال عامة وجدت فى حيازته بسبب وظيفته وإدانة المتهم الثانى بجرمة تسهيل إستيلاء المتهم الأول على ذات المال موضوع تهمة الاختلاس رغم اقتضاءها ألا يكون المال فى حيازته . يعيبه بالاضطراب والتخاذل .</p>
٧٢٢	١٠٤	<p>( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٢١ - تلقائيه الإخبار . شرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب .</p> <p>الحكم بإدانة الطاعن بجرمة البلاغ الكاذب . ثبت أنه لم يتخذ المبادرة بإبلاغ لجنة تقدير أتعاب المحاماة بالأمر الذى نسبته</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٥٠	١٠٧	<p>إلى المدعى بالحقوق المدنية بل أدلى به فى مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم إليه ويتعلق بموضوع هذا الطالب . يعيب الحكم بالخطأ فى القانون . وجوب نقضه والقضاء بالبراءة .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ )</p> <p>٢٢ - صحة الحكم بالإدانة فى جريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك . رهن بورود السلعة بالجدول المرافق للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟</p> <p>بيع الطاعن موتورات كهربائية لم ترد بالجدول المذكور . غير مؤثم .</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك رغم ذلك . خطأ فى القانون .</p> <p>عدم خضوع واقعة الدعوى لأى نص عقابى . أثره : القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن .</p> <p>( الطعن رقم ١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )</p> <p>٢٣ - استناد الحكم فى قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إلى إنعطاف الحماية المقررة فى المادة ٦٣ / ٣ إجراءات على المطعون ضده . رغم ثبوت ارتكابه جريمة تعمد إخفاء حسابات الجمعية المؤثمة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥</p>
٧٦٤	١١٠	

الصفحة	القاعدة	
		<p>بصفته من العاملين بالجمعية التعاونية وليس بصفته من العاملين بالهيئة التابع لها خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>كون الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجب عن نظر موضوع الاستئناف يوجب النقض والاعادة .</p>
٨٩٧	١٢٣	<p>( الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٧ )</p> <p>٢٤ - الركن المادى فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ماهيته ؟</p> <p>القوة فى هذه الجريمة : هى ما يقع على الأشخاص لا الأشياء .</p> <p>وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذى عناه الشارع ولا يتحقق به استعمال القوة التى تقع على الأشخاص .</p> <p>عدم بيان الحكم لما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولاً لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوة . قصور .</p>
٩٤٥	١٣١	<p>( الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١ )</p> <p>٢٥ - على المحكمة أن تبني حكمها على الوقائع الثابتة فى الدعوى . ليس لها إقامة قضائها على أمور لاسند لها من التحقيقات .</p> <p>مثال .</p>
٩٧٣	١٣٤	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٦ - تمييز الشاهد . مناط الأخذ بشهادته ولو كانت على سبيل الإستدلال . أساس ذلك .</p> <p>الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحمله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . يعيب الحكم .</p> <p>تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟</p>
٩٧٣	١٣٤	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٧ )</p> <p>٢٧ - دفاع الطاعن بأنه لا تربطه بمورث المجنى عليها عقد شركة . جوهري . يوجب الرد عليه .</p> <p>تضارب الحكم في نوع عقد الأمانة . تناقض . يعيبه .</p> <p>مثال .</p>
١٠٠٩	١٣٩	<p>( الطعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ )</p> <p>٢٨ - جريمة إقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها في المادة ٢٦ / ١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مغايرتها لجريمة إقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ذاتها .</p> <p>إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاؤه واقعة الدعوى على نحو يكشف عن إختلال فكرته عن عناصرها وعدم</p>



الصفحة	القاعدة	
		استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .
١٠١٣	١٤٠	( الطعن رقم ١٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ ) ٢٩ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية في مفهوم المادة ٦٢ عقوبات ؟ تناول الجاني مادة مخدرة اختياراً أو عن علم بحقيقتها يتوافر به القصد الجنائي لديه . تطلب القانون ثبوت قصد جنائي خاص في بعض الجرائم كالسرقة . عدم الاكتفاء في ثبوته بافتراضات قانونية . وجوب التحقق من قيامه بأدلة مستمدة من الواقع . اطلاق القول بأن تناول العقاقير المخدرة اختياراً . لا ينفي المسؤولية الجنائية دون بيان أن تناول الطاعن لها كان لتشجيعه على اقتراف الجريمة أو مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة في إدراكه وشعوره . خطأ في القانون . مثال لتسبب معيب للرد على دفع بانتفاء مسؤولية الطاعن لتناوله جواهر مخدرة قبل الحادث مما أفقده شعوره وإدراكه في جريمة سرقة باكره .
١٠٦٥	١٤٧	( الطعن رقم ٨٢١٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ ) ٣٠ - توافر العلانية في السب والقذف العلني . رهن بوقوعه في مكان عام بطبيعته أو بالمصادفة .

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٠	١٥٠	<p>إقتصار الحكم المطعون فيه فى مدوناته على القول بأن التهمة أسندت إلى المطعون ضدها قذفاً علنياً أمام جمهور غفير من الناس دون أن يبين المكان الذى حصل فيه القذف . قصور . ( الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣١ )</p> <p>٣١ - صيد الأسماك وفق المادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ . حدوده ؟</p> <p>التأثيم طبقاً لهذه المادة . مناطه : أن يتم الصيد بطريق من الطرق الممنوعة التى حددتها تلك المادة .</p> <p>تأثيم حيازه وأستعمال آلات رفع المياه بغير تصريح . مقصور على حيازتها واستعمالها داخل شواطئ البحيرات التى حددها القانون .</p> <p>مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة صيد بطريق ممنوعة وحيازة آلة رفع مياه بغير ترخيص .</p>
١١٣٨	١٥٧	<p>( الطعن رقم ١٤١٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٥ )</p> <p>٣٢ - إغفال حكم الإدانة فى جريمة تقاضى مقدم إيجار تحديد الأجرة الشهرية وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية ومستوى البناء . قصور .</p>
١٢٣٧	١٧١	<p>( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٤ )</p> <p>٣٣ - جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء ذمة المستأجر مشغولة به حتى الحكم عليه .</p> <p>إغفال الحكم إحتساب قيمة الأجرة التى استأداها المؤجر مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم فى</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى وإلزام الطاعن برد مقدم الإيجار جميعه . دون خصم تلك الاجرة . خطأ فى تأويل القانون .
١٢٣٧	١٧١	( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٤ ) ٣٤ - القضاء المسبق على أدلة لم تطرح . غير جائز .
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ ) ٣٥ - قضاء الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح لمجرد التصالح مع الجهة الإدارية دون استظهار مدى توافر باقى شروط التمتع بالإعفاء . قصور . القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١٢٩٤	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٨ ) ٣٦ - الدفع بعدم انطباق القانون ٣٤ لسنة ١٩٨٤ لأن التنازل عن الأراضى محل الإتهام بما أقيم عليها من مبان تم قبل العمل بأحكام هذا القانون مما يجعل الواقعة غير مؤثمة قانونا . جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٣٧٤	١٨٧	( الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٩ )

الصفحة	القاعدة
	<p>وراجع ايضا:</p> <p>اثبات « شهود » .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٧٢ )</p> <p>وإجراءات « إجراءات المحاكمة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ١١٤٩ )</p> <p>واحداث .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٣٧٨ )</p> <p>وإختلاس .</p> <p>( القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٤٥ )</p> <p>وإرتباط .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )</p> <p>واستئناف « نظره الحكم فيه »</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ١٣٠٢ )</p> <p>وإعدام .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٣٤.٥ بالصحيفتين رقمي ٢٤. ٩٧٣ )</p> <p>وإيجار أماكن .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٣٣٥ )</p>



الصفحة	القاعدة
	<p>وبلاغ كاذب .</p> <p>( القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٣٨٩ )</p> <p>وتفتيش « تفتيش المساكن » .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٧٧ )</p> <p>وتفتيش « إذن التفتيش . تنفيذه » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١١٩٩ )</p> <p>وتهريب جمركى .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٦٩ )</p> <p>وحكم « بيانات التسبيب » .</p> <p>( القواعد ارقام ٣٢ . ١٢١ . ١٥٢ بالصفحات ارقام ٢٣٣ . ٨٧٩ . ١٠٨٧ )</p> <p>وحكم « بيانات حكم الادانة » .</p> <p>( القواعد ارقام ١٩ . ٤٥ . ١٠١ . ١٢٩ . ١٧٣ . ١٨٠ . ١٨٩ . ١٩٠ بالصفحات ارقام ١٦٠ . ٣٣٦ . ٦٩٦ . ٩٣٦ . ١٢٤٩ . ١٣٠٢ . ١٣٨٤ . ١٣٨٩ )</p> <p>وحكم « ما يعيبه فى نطاق التدليل » .</p> <p>( القاعدتان رقم ٥٨ . ٦٢ بالصحيفتين رقمي ٤١٨ . ٤٢٧ )</p> <p>ودعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>ودعوى مدنية « أختصاص المحاكم الجنائية بنظرها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٢٥ ، ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ١٩٣ ، ١١٤٩ )</p> <p>وسب وقذف .</p> <p>( القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٩٣ )</p> <p>وسبق إصرار .</p> <p>( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ )</p> <p>وسرقة « بإكراه » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ )</p> <p>وظروف مشددة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٥٥ )</p> <p>وعقوبة « تطبيقتها » .</p> <p>( القواعد ارقام ٧ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٧٦ بالصفحات ارقام ٤١ ، ٢٨٤ ، ٦٨٩ ، ١٢٦٨ )</p> <p>وقصد جنائي .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٧٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		ومحكمة استئنافية .
		( القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٥١٠ )
		ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية »
		( القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٥١٠ )
		ومحكمة النقض « سلطتها »
		( القواعد ارقام ٤٧ . ١٣٥ . ١٥٦ بالصفحات ارقام ٣٥٣ . ٩٨١ . ١١٣٢ )
		ونصب
		( القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٩٦ )
		ونقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها »
		( القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ١١٩٩ )
		( ب ) التسبيب غير المعيب :
		١ - صياغة الأحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
١٤٧	١٧	( والطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩١ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٩١ )
٩٥٨	١٣٣	( والطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إشارة الحكم إلى النصوص التي أخذ الطاعين به كفايته بيانا لنص القانون الذي حكم بموجبه . مثال .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
١٤٧	١٧	( والطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية. ما هيتهها ؟ التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه . مثال لدفاع لا يتوافر به حالة الضرورة .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
		٤ - النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . غير مقبول . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . مثال :
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )
		٥ - إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني غير لازم ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع . المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها .
		حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
		اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم ما دام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند إليها فى تكوين عقيدته .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )
٢٢٣	٣١	( والطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩١ )
٦٥٣	٩٥	( والطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
٧٣٢	١٠٥	( والطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩١ )
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٩١ )
٧٨٦	١١٢	( والطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٩١ )
١١١٩	١٥٥	( والطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٩١ )
		٧ - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت .
		حسبها إيراد ما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه . حقها فى الأخذ بأقواله فى أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون بيان العلة فى ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أما النقض .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		٨ - التناقض الذى يعيب الحكم . ما هيته ؟
		مثال لانتفاء التناقض فى جريمة هتك عرض .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
٢٣٦	٣٣	( والطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
٤٥١	٦٤	( والطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )
١٠٩٢	١٥٣	( والطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )
		٩ - تحدث الحكم استقلا عن الركنين المادى والمعنوى
		فى جريمة هتك العرض . غير لازم . طالما ما أورده من وقائع
		وظروف ما يكفى للدلالة على قيامها .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		١٠ - ثبوت أن سن المجنى عليها وقت وقوع جريمة هتك
		العرض أقل من ست عشرة سنة كاملة عدم جدوى قول الطاعنين
		بجهلهم حقيقة سن المجنى عليها . أساس ذلك ؟
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		١١ - عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعانى لا على
		الألفاظ والمباني .

الصفحة	القاعدة	
		الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم . ما هيته .
١٤٠	١٦	( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
٢٢٣	٣١	( والطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
		١٢ - اطراح الحكم الإقرار المعزو إلى الطاعن الثاني بمحضر الشرطة وعدم الاستناد إليه - إيراده في صدد بيان الواقعة أنها مستخلصة من سائر الأوراق . لا تناقض . ما دام قد أفصح عن استبعاد ذلك الإقرار من نطاق استدلاله .
١٧٥	٢١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٣ )
		١٣ - استظهار الحكم وقوع جريمة تسهيل الدعارة حين إصدار القاضي الإذن بالمراقبة النعى عليه إغفاله الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبله . غير جائز .
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
		١٤ - إدانة الطاعن عن واقعة أنشئ بغير رضاها الذي حكم بالتعويض من أجلها . كفايته لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يعيبه . عله ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
		١٥ - انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . ما دامت لا تمس جوهر قضائه ولا تؤثر في النتيجة التي أنهى إليها .
٢٥٢	٣٤	( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - كفاية بيان الحكم أن الطاعنين قد أسهما في ارتكاب جناية الحريق العمد . كفاعلين أصليين فيها . بيان دور كل منهما فيها غير لازم .
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩١ )
		١٧ - إحالة الحكم في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه ما دامت متفقاً على ما أستند إليه الحكم منها .
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
		١٨ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها ولو أحرزها مادياً غيره .
		تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده كافياً للدلالة عليه .
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
		١٩ - تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مقتضاه الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة . سبق معاقبة الطاعن عن الجنبنة المرتبطة بجناية أحداث العاهة المستديمة . لا يمنع محاكمته عن تلك الجناية علة ذلك ؟
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إثبات الحكم إعتداء الطاعنين على المجنى عليها وإحداث إصابتيها وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربها وأن هاتين الاصابتين قد ساهمتا في إحداث الوفاة . كاف وسائغ في مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		٢١ - خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى أن النيابة العامة طلبت تعديل وصف التهمة ومادة العقاب التي أعملها في حق الطاعن . لا يعيبه حد ذلك ؟
		اختصاص الموظف بالعمل الذي طلبت الرشوة من أجله أو الزعم باختصاصه به . واجب المحكمة تمحيص ذلك لتعلقه بركن من أركان الجريمة .
٤٦٥	٦٦	( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٢٢ - مثال لتسبيب سائغ لحكم بالادانة في جريمة إحراز مخدر .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٢٣ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مجلس القضاء . وما هو ثابت في محضر الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي إذ هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن

الصفحة	القاعدة	
		النعى بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة . عدم قبوله ما دام الثابت أن محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم الأصلية تضمنتا منطوق الحكم بحبس الطاعن مع الشغل لمدة سنتين .
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )
		٢٤ - كفاية إيراد الحكم مضمون التقارير الطبية التي عول عليها في قضائه . عدم إيراده نص تقرير الخبير بكل فحواه .
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		٢٥ - إستظهار الحكم قيام علاقة السببيه بين إصابات القتل وبين وفاته نقلاً عن تقرير الصفه التشريحية . لا قصور .
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		٢٦ - تحصيل الحكم من أقوال كل من الشاهدين بما له صداه وأصله في الأوراق ينتفى معه الخطأ في الاسناد .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز أثابته أمام محكمة النقض .
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		٢٧ - أخذ الحكم بالتحريات مسوغاً للإذن بالتفتيش لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الإتجار .
٥٦٩	٨٢	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٨ - عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟</p> <p>مصادرة السيارة المضبوطة التي أثبت الحكم أن الطاعن قد استخدمها في نقل المواد المخدرة . صحيح .</p>
٥٦٩	٨٢	<p>( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )</p> <p>٢٩ - لا محل للنعي على الحكم خلوه من بيان واقعة ضبط المخدر ما دام قد عول في إدانة الطاعن على إقراره باحراز المخدر المضبوط ولم يستند في ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر .</p>
٦١٩	٩١	<p>( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )</p> <p>٣ - مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل .</p>
٦٣٥	٩٣	<p>( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )</p> <p>٣١ - الفصل في دستورية القوانين واللوائح . مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . غير متعلق بالنظام العام . أساس ومؤدى ذلك ؟</p> <p>- عدم إثارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلسي الشعب الذي وافق عليه . النعي على الحكم تطبيقه أحكام ذلك القانون على الدعوى . غير مقبول .</p>
٦٥٣	٩٥	<p>( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ - صدور الإذن بالتفتيش . إستناداً إلى ما جاء بالتحريات من حيازة الطاعن وإحرازه جواهر مخدرة . الإدعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح . التفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن الجريمة مستقبلية لا يعيبه ما دام أنه دفع قانوني ظاهر البطلان .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ٣٣ - الإعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حده ومناطه وعلته ؟ إنهاء الحكم إلى جدية إبلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم متلبسين ليس مرجعه إلى عدم صحة بلاغه . وجوب اعفاءه من العقوبة . مثال لتسبيب سائق لحكم صادر من محكمة النقض للإعفاء من العقوبة طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٦٦٢	٩٦	( الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ ) ٣٤ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من أقواله بما لا تناقض فيه .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٩١ )
١٢٢٨	١٦٩	( والطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - بيان الحكم أن الجرائم التي إرتكبتها الطاعنان وقعت لغرض واحد ومعاقبته كل منهما بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته إغفال ذكر الجريمة الأشد .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		٣٦ - ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام لا يعيبه . ما دام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		٣٧ - خلو القانون من النص على وجوب تعيين المتهم باسمه في منطوق الحكم .
		عدم تحديد الحكم في منطوقه من صدر عليه الحكم حضورياً ومن صدر عليه غيابياً من المتهمين . لا يعيبه . ما دام ذلك واضحاً في مدوناته .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		٣٨ - القصد الجنائي في جريمة احرارز أو حيازة جوهر مخدر . متى يتحقق ؟
		تحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجوهر المخدر غير لازم . كفاية إيراد الوقائع والظروف الدالة عليه .
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ١٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - كفاية إثبات الحكم أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدباً . لاعتبار التحقيق صحيحاً . بيان مصدر النذب . غير لازم .
٧٥٤	١٠٨	( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ ) ٤ - إشارة الحكم إلى أن القانون الذى دان الطاعن بمقتضاة قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لايعيبه . أساس ذلك ؟ - مثال : ( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
٧٧١	١١١	٤١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ؟ إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن عن جرمته إختلاس أوراق القضايا والاستيلاء عليها بغير حق ومعاقبته بالمادتين ١١٢ . ١١٣ عقوبات . لا خطأ فى تطبيق القانون .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ ) ٤٢ - مثال لحكم صادر من محكمة النقض بالادانة فى جريمة تحريف ارض زراعية مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس لدى نظرها موضوع الدعوى .
٨٤٠	١١٧	( الطعن رقم ١٨٢٠٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٦ ) ٤٣ - مثال لتدليل غير معيب على ارتكاب الطاعن لجريمة التعامل فى النقد الأجنبى .
٨٦٣	١١٩	( الطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		٤٤ - تحدث الحكم إستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة اختلاس أموال أميرية . غير لازم . ما دام قيامها مستفاداً من مجموع عباراته .
٩٠٥	١٢٤	( الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٣ ) ٤٥ - خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم أعترافاً . لا ينال من سلامة الحكم طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ ) ٤٦ - خطأ الحكم في ذكر مادة التردد ضمن المواد التي دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا الظرف . لا يعيبه . علة ذلك ؟ النعي بخطأ الحكم في ذكر مادة تعريفية ضمن مواد العقاب التي دان الطاعن بموجبها . عدم جدواه . ما دامت العقوبة التي أوقعها الحكم تدخل في الحدود المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة في الطريق العام ليلاً مع حمل السلاح التي أثبتتها في حقه .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ ) ٤٧ - قول متهم على آخر . حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير أقوال متهم على آخر إثر إجراء باطل . وتحديد صلتها بهذا الاجراء موضوعي . مثال :
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ ) ٤٨ - مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ علم المطعون ضدهما بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى .
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ ) ٤٩ - إحالة الحكم الإستئنافي إلى أسباب الحكم المستأنف كفايته . تسبباً لقضائه .
١٠٧٥	١٤٩	( الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٨ ) ٥ - الباعث ليس من أركان الجريمة . عدم بيانه تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو أغفاله كلية . لا يقدر في سلامة الحكم .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ ) ٥١ - ثبوت صحة ما نسبته الحكم للطاعن من إقرار بارتكاب الجريمة . النعي عليه بالخطأ في الاسناد على غير أساس .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٥٢ - اثبات الحكم فى حق الطاعنين الثانى والثالث مساهمتها بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة وذلك بتزويدها للطاعن الأول بالذخيرة حالة إطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم . كفايته لإعتبارهم جميعا فاعلين أصليين . ( الطعن رقم ١٠٥٨١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )
١١١٠	١٥٤	
		٥٣ - كفاية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة كى تقضى بالبراءة . حد ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١١٤٣	١٥٨	
١٢١٧	١٦٧	( والطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٩ )
		٥٤ - مثال لتسبيب كاف تتحقق به صفة الموظف العام والمال العام وأركان جريمة الاختلاس . ( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ )
١٢٥٢	١٧٤	
		٥٥ - معاقبة الطاعن بالسجن والعزل من وظيفته . دون تحديد مدة العزل . لا عيب توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا فى حالة الحكم بعقوبة الحبس . ( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ )
١٢٥٣	١٧٤	
		٥٦ - ركن القوة فى جرائم الواقعة أو الشروع فيها وهتك العرض . مناط توافره ؟

الصفحة	القاعدة	
		تحدث الحكم عن ركن القوة فى هذه الجرائم . غير لازم . متى كان ما أورده من وقائع وظروف يكفى للدلالة عليه . ( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )
١٢٨٤	١٧٨	٥٧ - عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . مثال لتسبيب سائغ . ( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
١٣٠٧	١٨١	٥٨ - أخذ الحكم باقرار الطاعن بالتحقيقات . لا يعيبه . ما ما دام لم يرتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف . ( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
١٣٠٧	١٨١	٥٩ - سكوت الحكم عن التحدث عن توافر ركن العلانية فى جريمة القذف والسب . لا يعيبه . ما دام الطاعن لم يدفع بتخلفه وكانت الوقائع تقطع بتوافره . ( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٠ )
١٣٢٣	١٨٢	٦٠ - تدليل الحكم على أن تفتيش الطاعن جرى تحت إشراف الضابط . دون أن ينازع الطاعن فى أن لذلك التدليل معين من التحقيقات . النعى على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول . ( الطعن رقم ١١٣٤٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١١ )
١٣٢٨	١٨٣	٦١ - إستناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقريته معززه لأدلة الثبوت الأساسية التى إنبنى عليها . لا عيب . ( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )
١٣٤٢	١٨٥	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦٢ - إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة . غير واجب . مالم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة محلا لهذه الإعادة تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب أعادة الإجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم فى الدعوى دون إعادة . لا عيب .</p> <p>مثال</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات « بوجه عام » .</p> <p>( القواعد أرقام ٦ . ١٥ . ٧٥ . ٧٧ . ١١٥ . ١٣٣ . ١٥٥ . ١٦٠ . ١٨١ بالصفحات أرقام ٣٤ . ١١٨ . ٥١٥ . ٥٢٧ . ٨٠٢ . ٩٥٨ . ١١١٨ . ١١٥٣ . ١٣٠٦ )</p> <p>وإثبات « اعتراف » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٢ . ٩١ بالصحيفتين رقمى ٦٧ . ٦١٩ )</p> <p>وإثبات « خبره » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٣٣ . ٥٦ بالصحيفتين رقمى ٢٣٦ . ٤٠٥ )</p> <p>وإثبات « شهود » .</p> <p>( القواعد أرقام ١٦ . ٣٩ . ٧٧ . ١٣٥ . ١٥٣ . ١٨٥ بالصفحات أرقام ١٤٠ . ٢٩٠ . ١١٣٤ . ١٠٩١ . ٩٨١ . ٥٢٧ )</p>
١٣٤٢	١٨٥	

الصفحة	القاعدة
	<p>وإثبات « معاينه » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٧٥ )</p> <p>وإجراءات « إجراءات المحاكمة »</p> <p>( القاعدتان رقما ٩١ . ٣١ بالصحيفتين رقمي ٢٢٣ . ٦١٩ )</p> <p>وأختصاص .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤٥١ )</p> <p>وإختلاس أموال أميرية</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٩٤٨ )</p> <p>وارتباط .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٩٢٨ )</p> <p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥٣ . ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ١٠٩١ . ١١١٨ )</p> <p>واشتراك .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٧ . ١١٥ بالصحيفتين رقمي ١٤٧ . ٨٠٢ )</p> <p>وإعدام .</p> <p>( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ )</p>



الصفحة	القاعدة
	وتزوير « أوراق رسمية » . ( القواعد ارقام ٣٥ ، ١١٥ ، ١٤٢ بالصفحات ارقام ٢٦١ ، ٨٠٢ ، ١٠٣١ ) وتفتيش « إذن التفتيش . أصدره » ( القواعد ارقام ١٦ ، ٩٥ ، ١١١ ، ١٤١ بالصفحات ارقام ١٤٠ ، ٦٥٣ ، ٧٧١ ، ١٠١٦ ) وتلبس . ( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ ) وجريمة . ( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ١١١٨ ) وجلب . ( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٨٧ ) وحكم « وضعه والتوقيع عليه » . ( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ ) وحكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل » . ( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ١١١٨ )

الصفحة	القاعدة
	<p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » .</p> <p>( القواعد ارقام ٢ . ٣١ . ٤٦ . ٥٦ . ٦٦ . ١٠٢ . ١١٥ . ١٢٤ . ١٣٥ . ١٥٥ . ١٦٠ . ١٦٢ بالصفحات ارقام ٩ . ٢٢٣ . ٣٤٢ . ٤٠٥ . ٤٦٥ . ٧٠٢ . ٨٠٢ . ٩٠٥ . ٩٨١ . ١١١٨ . ١١٥٣ )</p> <p>ودفوع .</p> <p>( القواعد ارقام ٦ . ٢٨ . ٣١ . ٣٩ . ٤٦ . ٦٧ . ٩٢ . ١٠٥ . ١١١ . ١٤٣ بالصفحات ارقام ٣٤ . ٢٠٦ . ٢٢٣ . ٢٩٠ . ٣٤٢ . ٤٧٥ . ٦٢٨ . ٧٣٢ . ٧٧١ . ١٠٣٧ )</p> <p>ورابطة السببية .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٧ )</p> <p>ورشوة .</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٦ . ١١٨ بالصحيفتين رقمي ٤٦٥ . ٨٥١ )</p> <p>وسب وقذف .</p> <p>( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٤ )</p> <p>وسبق إصرار</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٢ . ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ٧٠٢ . ١٢٢٧ )</p> <p>وسرقة « بإكراه » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٨٦ )</p> <p>وسلاح .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٩٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة
	وعقوبه « تطبقها » . ( القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨٩٠ ) وقتل عمد . ( القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٥١٥ ) وقصد جنائى . ( القواعد ارقام ٦ . ١٤ . ٢١ . ٤٦ . ٩٣ . ١٠٢ . ١٠٥ . ١٢١ . ١٣٣ . ١٥٣ . ١٦٩ بالصفحات ارقام ٣٤ . ١٠٤ . ١٧٥ . ٣٤٢ . ٦٣٥ . ٧٠٢ . ٧٣٢ . ٨٧٩ . ٩٥٨ . ١٠٩١ . ١٢٢٧ ) ومأمورو الضبط القضائى . ( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ ) ومحاماة . ( القاعدتان رقما ٣٤ . ١١٥ بالصحيفتين رقمى ٢٥٢ . ٨٠٢ ) ومحكمة الاحداث . ( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٤ ) ومحكمة الاستئناف . ( القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٣٢٢ ) ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » . ( القواعد ارقام ١٥ . ١٦ . ٣١ . ٣٣ . ٣٨ . ٣٩ . ٤٢ . ٤٦ . ٥٦ . ٧٥ . ٧٧ . ٨٢ . ٩١ . ١٠٢ . ١١١ . ١١٢ . ١١٥ . ١٢٤ . ١٣٣ . ١٣٥ . ١٤٩ . ١٥٣ . ١٥٥ . ١٦٩ . ١٧٤ بالصفحات ارقام ١١٨ . ١٤٠ . ٢٢٣ . ٢٢٣ . ٢٨٤ . ٢٩٠ . ٣١٢ . ٣٤٢ . ٤٠٥ . ٥١٥ . ٥٢٧ . ٥٦٩ . ٦١٩ . ٧٠٢ . ٧٧١ . ٧٨٦ . ٨٠٢ . ٩٠٥ . ٩٥٨ . ٩٨١ ١٠٧٤ . ١٠٩١ . ١١١٨ . ١٢٢٧ . ١٢٥٢ )

الصفحة	القاعدة
	<p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في أستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١١٨ . ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ٨٥١ . ١١١٨ )</p> <p>ومستولية جنائية .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٣٠٦ )</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>( القواعد ارقام ٤٦ . ٩٥ . ١٤١ . ١٦٥ بالصفحات ارقام ٣٤٢ . ٦٥٣ . ١٠١٦ . ١٢٠٣ )</p> <p>ومواقعة أنشئ بغير رضاها .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦ )</p> <p>وموظفون عموميون .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القواعد ارقام ٨٩ . ١٠٢ . ١٦٠ . ١٦٢ . ١٦٥ بالصفحات ارقام ٦٠٤ . ٧٠٢ . ١١٥٣ . ١١٧٦ . ١٢٠٣ )</p> <p>ونياية عامة .</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٦ . ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٤٦٥ . ١٣٤١ )</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٦ . ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٤٦٥ . ١٣٤١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		- ما لا يعيبه في نطاق التذليل :
		١ - تزيد الحكم فيما لم يكن في حاحه إليه . لا يعيبه . ما دام أنه أقام قضاء على أسباب صحيحة كافية .
٩	٢	( الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١ )
		٢ - تناقض رواية المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . ما دام استخلاص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
٦٣٥	٩٣	( والطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		٣ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها . حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
		اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم ما دام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند إليها في تكوين عقيدته .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )
١٤٠	١٦	( والطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
٦٥٣	٩٥	( والطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
٧٣٢	١٠٥	( والطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )

الصفحة	القاعدة	
٧٧١	١١١	( والظعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
٧٨٦	١١٢	( والظعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٢ )
١٠٥٧	١٤٦	( والظعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )
١١١٩	١٥٥	( والظعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )
		٤ - الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال :
١١٨	١٥	( والظعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
٢٢٣	٣١	( والظعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
		٥ - الخطأ الذي لا يؤثر في سلامة منطق الحكم أو النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه . مثال .
٢٠٦	٢٨	( الظعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
٧٨٦	١١٢	( والظعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٢ )
		٦ - اغفال الحكم الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه . مثال .
٢٠٦	٢٨	( الظعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
		٧ - اغفال الحكم الصادر بالبراءة من جريمة التهرب من الضريبة على الاستهلاك الاشارة إلى طلب وزير المالية أو من ينبيه تحريك الدعوي الجنائية لا عيب . علة ذلك ؟
٢١٣	٢٩	( الظعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ - التناقص الذي يعيب الحكم . ما هيته ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
		٩ - أستناد الحكم إلى ما يعتبر من العلم العام . لا يعيبه .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
		١٠ - انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه .
		ما دامت لا تمس جوهر قضائه ولا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها .
٢٥٢	٣٤	( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )
		١١ - الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم . ما هيته ؟
		مثال لخطأ في الإسناد . لا يعيب الحكم .
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٣ )
		١٢ - عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .
		لا يعيبه .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		١٣ - خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى أن النيابة العامة طلبت تعديل وصف التهمة ومادة العقاب التي أعملها
		في حق الطاعن . لا يعيبه . حد ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص الموظف بالعمل الذى طلبت الرشوة من أجله أو الزعم باختصاصه به . واجب المحكمة تمحيص ذلك لتعلقه بركن من أركان الجريمة .
٤٦٥	٦٦	( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ ) ١٤ - اعراض الحكم عن قالة شهود النفى . لا يعيبه . قضاؤه بالادانة لادلة الثبوت التى بينها . دلالة اطراح شهادتهم .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ ) ١٥ - الخطأ المادى الذى لم يكن بذى أثر على منطقه أو على سلامة النتيجة التى أنتهى إليها . لا يعيبه . مثال .
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ ) ١٦ - إيراد الحكم واقعة الدعوى بما يتضمن تعيين المجنى عليه باسمه الثلاثى وحديثا عن الطاعنين على إنفراد . مفاده أن إشارته إلى المجنى عليه بصيغة المؤنث وإلى الطاعنين بصيغة المفرد . خطأ مادى .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ١٧ - خطأ الحكم فيما لا أثر له فى عقيدته . لا يعيبه الخطأ فى الإسناد . ما هيته ؟
٧٨٦	١١٢	( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٢ )



الصفحة	القاعدة	
		١٨ - حصول الترصّد في مكان خاص بالجاني . لا ينفي توافره خطأ الحكم في بيان المكان الذي كمن فيه المتهمان لترقب المجنى عليهما . لا يعيبه . طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في النتيجة التي إنتهى إليها .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		١٩ - خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يعيبه . ما دامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانوني للاعتراف .
٩٨١	١٣٥	( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٠ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		٢٠ - أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح في سلامته . مادام قد أسس الادانة على اليقين .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ )
		٢١ - كون إحدى دعامات حكم البراءة معيبة . لا يقدح في سلامته متى كان قد أقيم على دعامة أخرى تحمله . مثال .
١١٤٣	١٥٨	( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		- المخطأ في بيان طلبات النيابة بديباجة الحكم . لا يعيبه . علة ذلك ؟
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا:</p> <p>إثبات « بوجه عام » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٢ )</p> <p>وإثبات « شهود » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٧ . ١٤٣ بالصحيفتين رقمي ١٧٥ . ١٠٣٧ )</p> <p>وأسباب الاباحة وموانع العقاب « حالة الضرورة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )</p> <p>وتفتيش « إذن التفتيش . إصداره » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٢٤١ )</p> <p>ومحاماة .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٥٢ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٥٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		ونقد .
		( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )
		ونياية عامة
		( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤٥١ )
		- ما يعيبه فى نطاق التدليل :
		١ - ألعاب القمار هى الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورود بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال هى تلك التى يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧
٤١٨	٥٨	خلو الحكم من بيان نوع اللعب الذى كان يمارس بالمحل . يعيبه ( الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩١ )
		٢ - وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين المؤسس على الأدلة التى توردها المحكمة .
		اتصال وجه الطعن بطاعن آخر ومحكوم عليه لم يقبل طعنه شكلا . وجوب إمتداد أثر نقض الحكم إليهما .
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة إتلاف وتبيد .
٤٣٧	٦٢	( الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>حجية الحكم .</b>
		١ - ليس للمحكمة تعديل حكم أصدرته . ما لم يطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . علة ذلك ؟ حكم القضاء هو عنوان الحقيقة . طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . غير جائز .
٣٨٩	٥٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		٢ - ورقه الحكم . تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . عدم جواز حجب ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		٣ - صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . فقد الحكم المطعون فيه . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . أساس ذلك ؟
٦٩٤	١٠٠	( الطعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٩ )



الصفحة	القاعدة	
٨٤٠	١١٧	<p>٤ - مناط حجية الأحكام . وحدة الخصوم والموضوع والسبب .  ( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع ايضاً :  ارتباط .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٧ )  وحكم « ووصفه والتوقيع عليه وإصداره »  ( القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٥٢٧ )  ومحكمة دستورية .</p> <p>( القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٩ )  ونقض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ١٢٣٤ )  ونياية عامة</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ١٠٨٧ )  بطلانه الحكم .</p> <p>١ - عدم إيداع الحكم ولو كان صادراً بالبرائة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدني عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض .  علة ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢</p>
٥٧٥	٨٣	<p>( الطعن رقم ٦٠١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢ )</p> <p>٢ - الحكم غيابياً في جناية بغير الإدانة . لا يبطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه علة ذلك ؟</p> <p>إنفتاح ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم من تاريخ صدوره .</p>
٦٨٥	٩٨	<p>( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٣ )</p> <p>٣ - وجود بناء الأحكام على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة . اعتماد الحكم على دليل مستقى من أوراق قضية أخرى غير مطروحة على بساط البحث . يبطله .</p>
١٠٨٣	١٥١	<p>( الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣١ )</p> <p>٤ - جواز تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٥١ / ٢ مرافعات في حالات محددة . أساس ذلك ؟</p> <p>تقديم طلب الرد . أثره : وقف الدعوى الأصلية بقوة القانون . أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تصدى المحكمة للفصل فى الدعوى رغم اتصال علمها بتقديم طلب الرد . أثره : بطلان قضائها . علة ذلك ؟ قضاء المحكمة فى طلب هى خصم فيه . غير جائز . العبرة فى توافر المصلحة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . أنعدامها بعد ذلك . لا أثر له . اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم يوجب امتداد أثر نقض الحكم إليهم .</p>
١١٨٨	١٦٣	<p>( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٩١ )</p> <p>٥ - إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية .</p> <p>مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبه المتهم إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوطه . أثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذى موضوع .</p>
١٣٧٠	١٨٦	<p>( الطعن رقم ٦٧٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١٧ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا:</p> <p>إعدام .</p> <p>( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ )</p> <p>وحكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره »</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٨ . ٧٨ بالصحيفتين رقمي ٤٨٦ ، ٥٣٦ )</p> <p>وحكم « بيانات الديباجة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p> <p>وحكم « بيانات التسبيب » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٩ . ٥٢ بالصحيفتين رقمي ١٦٠ ، ٣٨٢ )</p> <p><b>سقوطه :</b></p> <p>إجازة المادة ٣٣ فى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى محكمة الجنايات فى غيبه المتهم بجنايه .</p> <p>مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبه المتهم إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوطه . أثر ذلك :</p> <p>أعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذى موضوع .</p> <p>( الطعن رقم ٦٧٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٩١ )</p>
١٣٧٠	١٨٦



الصفحة	القاعدة
	<p>( خ )</p> <p><b>خطأ - خطف - خلو رجل - خيانة أمانة</b></p> <p>( خطأ )</p> <p>١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس . مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته . تحققها ؟</p> <p>ارتكاب ضابط الشرطة جريمة قتل عمد بمسدسه الذي في عهده بحكم وظيفته . تحقق مسئولية وزير الداخلية عن الضرر باعتباره متبوعا . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )</p> <p>٢ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ مكرر « ا » عقوبات . مناط تطبيقها : الخطأ والضرر الجسيم ورابطه السببية بينهما .</p> <p>الخطأ صوره وتعريفه في مجال المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية ؟</p> <p>الخطأ في مجال المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية صنوين في مجال المسئولية التأديبية لا المسئولية الجنائية .</p>
١٣٠٧	١٨١

الصفحة	القاعدة	
		<p>النعى على الحكم لعدم معاقبة المَطْعُون ضده بجريمة لم تكن وارده فى أمر الإحالة . غير جائز . عله ذلك ؟</p> <p>الحكم بالبراءة فى واقعة لا يمنع النيابة من تحريك الدعوى الجنائية ضد ذات المتهم عن واقعه أخرى .</p> <p>مثال .</p>
١٢١٧	١٦٧	<p>( الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>( خطف )</p> <p>١ - جريمة خطف الانشى بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ عقوبات مناط تحققها ؟</p> <p>الفاعل الأصل فى جريمة الخطف طبقا للمادة ٣٩ عقوبات ؟</p>
١١٨	١٥	<p>( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>العقوبة المقررة لجناية خطف أنشى بالتحيل أو الإكراه وموافقها طبقا للمادة ٢٩٠ عقوبات . ما هيتهما ؟</p> <p>تغليظ العقاب طبقا لنص المادة ٢٩٠ / ٢ عقوبات شرطه .</p> <p>ثبوت إستقلال جناية وقاع أنشى بغير رضاها عن جناية الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .</p> <p>إثبات الحكم المَطْعُون فيه مقارنة المَطْعُون ضده لجناية الخطف بالإكراه والوقاع بغير رضا المجنى عليها فى مسرح وفى فترة</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>زمنية قصيره من الزمن . إستبعاد ظرف الإقتران . خطأ في القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن تقدير العقوبة في الحدود القانونية الصحيحة وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .</p> <p>مثال .</p>
٦٨٩	٩٩	<p>( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع ايضاً :</p> <p>نقض « الصفة والمصلحة في الطعن » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٤ )</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p>( خلورجل )</p> <p>١ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقع المستوجب للعقوبة وادلة الادانة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>جريمة خلو الرجل وفق المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تحققها . شرطه : توافر صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار .</p> <p>اكْتفاء الحكم بإثبات تقاضى الطاعن مبلغان من النقود دون بيان سبب تقاضيه ومناسبة ذلك وتعويله على أدلة دون بيان مؤداها . قصور .</p>
٥٩٨	٨٧	<p>( الطعن رقم ١٢٧٧٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )</p> <p>٢ - جريمة إقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها فى المادة ٢٦ / ١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مغايرتها لجريمة إقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ذاتها .</p>
١١٨	١٥	<p>( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ القضائية )</p> <p>إبانة الحكم فى مدوناتى التى قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن إختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الواقائع الثابتة . يعيبه .</p>
١٠١٣	١٤٠	<p>( الطعن رقم ١٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )</p> <p>راجع أيضاً</p> <p>نقض « الطعن للمرة الثانية »</p> <p>( القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٩٥ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>( خيانة أمانة )</p> <p>١ - إقتناع القاضى أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة . شرط لإدانة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة .</p> <p>حكم الإدانة فى جريمة التبيد . وجوب بيانه تحديد نوع العقد الذى تسلم المتهم بمقتضاه الشئ المدعى بتبيده . إغفال ذلك . قصور .</p>
١٠٠٩	١٣٩	<p>( الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ )</p> <p>٢ - تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله . لا يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة . وجوب ثبوت فية تملكه أياه وحرمان صاحبه منه .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة خيانة أمانة .</p>
١٢٢٥	١٦٨	<p>( الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>( د )</p> <p>دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . دستور . دعوى جنائية . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفاع</p> <hr/> <p><b>دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .</b></p> <p>الركن المادى فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ما هيته ؟ .</p> <p>القوة فى هذه الجريمة : هى ما يقع على الأشخاص لا الأشياء . وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذى عناه الشارع ولا يتحقق به استعمال القوة التى تقع على الأشخاص .</p> <p>عدم بيان الحكم لما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوة . قصور .</p>
٩٤٥	١٣١

الصفحة	القاعدة	
		( دستور )
		١ - الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصداه ، تعارض التشريعات الأدنى معه . أثره ؟ إيراد الدستور نصا صالحا بذاته للإعمال . يوجب أعماله من يوم العمل به وإعتبارا الحكم المخالف له منسو خاضعا بقوة الدستور . دون حاجة إلى سن تشريع أدنى .
٢٧٧	٣٧	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٠ ) ٢ - لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الإفتئات على حرمان الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
٣٧٢	٥٠	الحرية الشخصية . حق كفله الدستور . مؤدى ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ ) ٣ - حق محكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية من إطلاقاتها .
٥١٠	٧٤	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .</p> <p>الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .</p> <p>تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائي . أثره . اعتبار الأحكام الصادرة بالإدانة استناداً إليه كأن لم تكن . اساس ذلك؟ مثال .</p>
٥٣٩	٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ )</p> <p>٥ - قضاء المحكمة الدستورية العليا ببطلان تكوين مجلس الشعب . لا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذته من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية . أثر ذلك ؟</p>
١٢٠٣	١٦٥	<p>( الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ )</p> <p>٦ - النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع كي يتخذ من الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يسنه من قوانين .</p>
١٢٨٤	١٧٨	<p>( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		(دعوى جنائية)
		(١) تحريكها .
		مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة .
		أمر إدارى لا تعد الدعوى مرفوعة به .
		التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به رفع الدعوى
		ويترتب عليه كافة الآثار القانونية .
		عدم دخول الدعوى حوزة المحكمة . رهن بإعلان التكليف .
٢٩٠	٣٩	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩١ )
		( ب ) قيود تحريكها .
		١ - تحقق القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية المنصوص
		عليه فى المادة ٦٣ إجراءات . رهن بأن تكون الجناية أو الجنبنة قد
		وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - إغفال الحكم الصادر بالبراءة من جريمة التهرب من
		الضريبة على الاستهلاك الإشارة إلى طلب وزير المالية أو من
		ينببه تحريك الدعوى الجنائية . لا عيب . علة ذلك ؟
٢١٣	٢٩	( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - استناد الحكم فى قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة إلى انعطاف الحماية المقررة فى المادة ٦٣ / ٣ إجراءات على المطعون ضده . رغم ثبوت ارتكابه جريمة تعمد إخفاء حسابات الجمعية المؤتممة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بصفته من العاملين بالجمعية التعاونية وليس بصفته من العاملين بالهيئة التابع لها . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>كون الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجب عنه نظر موضوع الاستئناف يوجب النقض والإعادة .</p>
٨٩٧	١٢٣	<p>( الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٧ )</p> <p>٤ - مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع بعدم قبول الدعوى بمضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ علم المطعون ضدهما بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى .</p>
١٠٣٨	١٤٣	<p>( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )</p> <p>٥ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا غير المسبوق بتحقيق قضائى . لا يلزمها . لها الرجوع فيه بلا قيد . ولا يمنع المضرور من الجريمة من الالتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأمر بالآوجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بعد تحقيق الواقعة منها أو من أحد رجال الضبط القضائي المنتدب لهذا الغرض . مانع من رفع الدعوى . حد ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١٠٣٨	١٤٣	<p>( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>٦ - صور تقييد حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية والقصد منها ؟</p> <p>عدم جواز رفع الدعوى الجنائية فى جرائم التهرب الضريبى إلا بطلب من الوزير أو من ينوبه . المادة ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٢</p>
١٠٧٠	١٤٨	<p>( الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>٧ - الطلب والشكوى . أوجه الخلاف والاتفاق بينهما ؟</p> <p>تقديم الطلب فى خلال فترة زمنية معينة من وقت الجريمة .</p> <p>غير لازم . بقاء الحق فى الطلب قائما حتى سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة . القضاء على خلاف ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .</p> <p>أثره ؟</p>
١٠٧٠	١٤٨	<p>( الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ج ) نظرها والحكم فيها .
		١ - وجوب وقف الدعوى الجنائية متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى جنائية أخرى . المادة ٢٢٢ إجراءات .
		الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .
		تمسك الطاعنة بطلب وقف الدعوى المطروحة لحين الفصل في أخرى . دفاع جوهري . إغفال المحكمة له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٨٨	٢٣	( الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )
		٢ - تعلق الوجه الذي بنى عليه الطعن بالدعوى الجنائية وحدها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضاً . أساس وعلة ذلك ؟
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - ليس للمحكمة تعديل حكم أصدرته . ما لم يطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . علة ذلك ؟ حكم القضاء هو عنوان الحقيقة . طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل و ضد ذات المتهم المحكوم عليه . غير جائز .
٣٨٩	٥٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		٤ - قرارات تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرية . جواز العدول عنها .
٦٠٤	٨٩	( الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٩ )
		٥ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . عدم تقيدها بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . أساس ذلك . وعلته ؟ تعليق الحكم المطعون فيه قضاءه فى الدعوى الجنائية على الفصل فى الاعتراض المقدم من المتهم . خطأ فى القانون .
١٠٠٤	١٣٨	( الطعن رقم ١٣٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٧ )

الصفحة	القاعدة	
		(د) وقفها .
		راجع : دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » .
		( القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤ )
		( هـ ) إنقضاؤها .
		(١) بالوفاء .
		وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه
		في الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .
١٦٠	١٩	( الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٢ )
١١٧٥	١٦١	( والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		( ب ) بمضى المدة .
		١ - مضى ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالمعارضة . دون
		إتخاذ إجراء صحيح قاطع للمدة . أثره ؟
		إنقضاء الدعوى بمضى المدة . إثارتها أمام محكمة النقض
		لأول مرة . جائزة .
٢٠١	٢٧	( الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تحديد المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية. للإجراءات التي تقطع المدة . متى تنقطع مدة التقادم ؟ سريان مدة تقادم جديدة . متى تبدأ ؟
٢٠١	٢٧	( الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )
		٣ - مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٤٩٧	٧١	( الطعن رقم ٤٢٠٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )
		٤ - تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض وكل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء المحكمة . يقطع التقادم . أساس ذلك ؟ سريان مدة جديدة للتقادم . متى يبدأ ؟ مثال لإجراءات قاطعة للتقادم
٥٥٢	٨٠	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - العبرة فى تكييف الواقعة فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع الجريمة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة .</p> <p>انقضاء مدة السنة المقررة قانوناً لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات دون إتخاذ إجراء قاطع للمدة منذ التقرير بالطعن إلى يوم عرضه على المحكمة . يوجب النقض والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .</p>
٥٧٩	٨٤	<p>( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ ) :</p> <p>٦ - سقوط الحكم الغيابى عن الجنائية المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنايات بانقضاء مدة السقوط المقررة للعقوبة فى الجنايات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة بالرغم من صدور حكم غيابى بمعاقبة المطعون ضده بالاشتغال الشاقة المؤبدة دون أن تنقضى مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة فى مواد الجنايات . مخالفة للقانون .</p>



الصفحة	القاعدة	
		حجب هذه المخالفة المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى . أثره ؟
٥٨٥	٨٥	( الطعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ ) ٧ - العبرة في تكيف الواقعة بأنها جناية أو جنحة أو مخالفة في صدد قواعد التقادم هي بنوع الجريمة الذي تنتهى إليه المحكمة - مضى أكثر من السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد المخالفات من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . مثال لحكم صادر من محكمة النقض فى جريمة بيع أغذية مغشوشة لدى نظرها موضوع الدعوى بالبراءة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٩٩٨	١٣٧	( الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٧ )

الصفحة	القاعدة	
		(ج) بالحكم النهائي .
		صدور حكم لا وجود له . لا تنقضي به الدعوى الجنائية .
		ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .
		فقد الحكم المطعون فيه . عدم إمكان الحصول على صورته رسمية منه . مقتضى ذلك . اعادة المحاكمة . أساس ذلك ؟
٦٩٤	١٠٠	( الطعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٩ )
١٢٣٥	١٧٠	( والطعن رقم ٥١٧٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٤ )
		(د) بالتصالح
		قضاء الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح لمجرد التصالح مع الجهة الإدارية دون استظهار مدى توافر باقى شروط التمتع بالإعفاء . قصور .
		القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
١٢٩٤	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٨ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>(دعوى مباشرة)</p> <p>١ - حق المجنى عليه الذى يدعى بحقوق مدنيه فى الإدعاء المباشر ولو بدون شكوى سابقة فيما لا يجوز رفع الدعوى فيه بغيرها . أساس ذلك : الإدعاء المباشر بمثابة شكوى. شريطة أن يتم فى خلال المدة المقررة وهى ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .</p> <p>جعل الحكم لبداية سريان مدة سقوط الحق فى الشكوى واقعه أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة ومرتكبها . خطأ فى القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن بحث ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق وتقدمت بشكوى عن الجريمة التى دين بها الطاعن خلال المدة المقررة وأثر ذلك فى عدم سقوط حقها فى اقامة دعواها المباشرة . وجوب أن يكون مع النقض الإعادة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى مدة تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ علم المطعون ضدهما بوقائع القذف وبين تحريك الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>
٤٢٧	٦٠	
١٠٣٨	١٤٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا غير المسبوق بتحقيق قضائي . لا يلزمها . لها الرجوع فيه بلا قيد . ولا يمنع الضرور من الجريمة من الالتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر .</p> <p>الأمر بالآلاوجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بعد تحقيق الواقعة منها أو من أحد رجال الضبط القضائي المنتدب لهذا الغرض . مانع من رفع الدعوى . حد ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
١٠٣٨	١٤٣	<p>( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )</p> <p><b>دعوى مدنية</b></p> <p>١ - تعلق الوجه الذي بنى عليه الطعن بالدعوى الجنائية وحدها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضاً . أساس وعلة ذلك ؟</p>
٩٨	١٣	<p>( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المدعى عليه بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى المدنية والفصل فيه ابتداءً بالزام الطاعن بالتعويض . مخالفه للقانون .</p> <p>لا تملك محكمة النقض نقض الحكم فى هذا الخصوص لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها . علة ذلك ؟</p>
٢٥٢	٣٤	<p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p>
		<p>٣ - الحكم الاستثنائى الغيابى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه بالنقض منذ صدوره . علة ذلك ؟</p>
٢٦٩	٣٦	<p>( الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٧ )</p>
		<p>٤ - حق المجنى عليه الذى يدعى بحقوق مدنيه فى الإدعاء المباشر ولو بدون شكوى سابقة فيما لا يجوز رفع الدعوى فيه بغيرها . أساس ذلك : الإدعاء المباشر بمثابة شكوى . شريطة أن يتم فى خلال المدة المقررة وهى ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>جعل الحكم لبداية سريان مدة سقوط الحق فى الشكوى واقعه أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة ومرتكبها . خطأ فى القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن بحث ما إذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد سبق وتقدمت بشكوى عن الجريمة التى دين بها الطاعن خلال المدة المقررة وأثر ذلك فى عدم سقوط حقها فى إقامة دعواها المباشرة . وجوب أن يكون مع النقص الإعادة .</p>
٤٢٧	٦٠	<p>( الطعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٧ )</p> <p>٥ - كون الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية التبعية غير معاقب عليه . وجوب القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .</p>
٥٣٩	٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ )</p> <p>٦ - رفع دعاوى الحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية . شرطه أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن الجريمة .</p> <p>الحكم بالتعويض عن الضرر المادى . رهن بوجود إخلال بمصلحة مالية للمضرره .</p> <p>لا تشرب على الحكم القاضى بالتعويض عدم بيانه عناصر الضرر . متى كان قد أحاط بآركان المسؤولية التقصيرية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>نقض الحكم لثانى مرة . وجوب تحديد جلسه لنظر الموضوع .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالتعويض .</p> <p>( الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )</p> <p>٧ - الأصل فى الطعون . أن المحكمة لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن فى النظر .</p> <p>قاعدتى استقلال الطعون والاثـر النسبى للطعن . مفادهما :</p> <p>أن لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .</p> <p>تدخل المدعى بالحقوق المدنية أمام محكمة الإعادة مرة أخرى : غير جائز متى كان القضاء برفض دعواه المدنية قد صار نهائيا بعدم الطعن عليه .</p> <p>نقض الحكم لغير الطاعن . شرطه . أن تعين محكمة النقض فى حكمها من يتعدى إليه أثر النقض .</p> <p>تصدى محكمة الإعادة لما لم ينقل إليها . خطأ فى القانون .</p> <p>يجبز لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟</p> <p>إقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون . يوجب تصحيحه .</p>
٥٩٠	٨٦	

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
٥٩٠	٨٦	( الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )
		٨ - الإدعاء مدنيا لأول مرة أثناء نظر المعارضة الابتدائية . جائز . علة ذلك ؟
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		نظرها والحكم فيها .
		٩ - وجوب بيان الحكم أسماء المدعين بالحقوق المدنية وعلاقتهم بالمتهم وصفتهم في الدعوى المدنية . إغفال ذلك : قصور .
٢٣٣	٣٢	( الطعن رقم ١١٦٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
		١٠ - القضاء بتعويض مؤقت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها رغم أنها أدعت بمبلغ التعويض عن نفسها فقط . قضاء بما لم يطلب من المحكمة . يوجب التصحيح .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
		١١ - إدانة الطاعن عن واقعة أنشئ بغير رضاها الذي حكم بالتعويض من أجلها . كفايته لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض . عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )



الصفحة	القاعدة	
		١٢ - الاتفاق على التحكيم . عدم امتداده إلى غير أطرافه .
		لمحكمة الموضوع بناء أحكامها على حكم المحكمين . حد ذلك : ان يكون صادراً بين الخصوم أنفسهم .
		إقامة الحكم قضاءه برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون بيان ما إذا كانت المدعيه بالحقوق المدنية ممثلة فيه من عدمه . قصور .
٥٠٤	٧٣	( الطعن رقم ٤٦٨٢٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩١ )
		١٣ - كون الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية التبعية غير معاقب عليه . وجوب القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .
٥٣٩	٧٩	( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )
		١٤ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر تقبله المحكمة . أثره : اعتباره تاركاً لدعواه . المادة ٢٦١ إجراءات .
		التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟
٥٥٢	٨٠	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٥ - رفع دعاوى الحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية . شرطه أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن الجريمة .</p> <p>الحكم بالتعويض عن الضرر المادي . رهن بوجود إخلال بمصلحة مالية للمضرور .</p> <p>لا تشرب على الحكم القاضي بالتعويض عدم بيانه عناصر الضرر . متى كان قد أحاط بأركان المسؤولية التقصيرية .</p> <p>نقض الحكم لثاني مرة . وجوب تحديد جلسه لنظر الموضوع . أساس ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالتعويض .</p>
٥٩٠	٨٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )</p> <p>١٦ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعه . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس . مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته . تحققها ؟</p> <p>إرتكاب ضابط الشرطة جريمة قتل عمد بمسدسه الذى فى عهده بحكم وظيفته . تحقق مسؤولية وزير الداخلية عن الضرر باعتباره متبوعا . علة ذلك ؟</p>
١٣٠٧	١٨١	<p>( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( دفاع )
		الإخلال بحق الدفاع :
		(١) ما يوفره :
		١ - إبداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . يوجب على المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو بالرفض . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٥	١	( الطعن رقم ١٢٤٥٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية . ما هيته ؟ الدفع بارتكاب الجريمة تحت تأثير إكراه أدبي . جوهرى . على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يفنده . إغفال ذلك . قصور .
٢١	٤	( الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - الأحكام الجنائية . وجوب أن تبني على الجزم واليقين . مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة فى جريمة اختلاس . إثارة الطاعن دفاعاً بأن العجز فى حسابه مرده إلى عدم انتظام العمل وإكتمال الدفاتر وطلبه عرض المستندات الداله على

الصفحة	القاعدة	
		الإختلاس للطعن عليها بالتزوير . دفاع جوهرى عدم تمحيصه . يعيب الحكم .
٤٥	٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٨ ) ٤ - وجوب وقف الدعوى الجنائية متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى دعوى جنائية أخرى . المادة ٢٢٢ إجراءات . الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها . هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة . أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . تمسك الطاعنة بطلب وقف الدعوى المطروحة لحين الفصل فى أخرى . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٨٨	٢٣	( الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ ) ٥ - دفاع الطاعن بعدم تسلمه المصوغات المدونة بقائمة الجهاز لأنها مما تحتفظ به الزوجة للترزين به . وعرضه على المدعية بالحق المدنى إستلام باقى المنقولات وأمتعتها . جوهرى . علة ذلك ؟ إغفال الرد عليه . أثره ؟
١٩٣	٢٥	( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )



الصفحة	القاعدة	
١٩٣	٢٥	<p>٦ - عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبيد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن إستظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه المنقولات على المجنى عليها . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )</p>
١٩٧	٢٦	<p>٧ - القضاء بالإدانة في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يوجب إثبات أن المتهم هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش .</p> <p>دفع الطاعن للتهمة بعدم إرتكابه لفعل الغش أو علمه به . دفاع جوهرى . إعراض المحكمة عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )</p> <p>٨ - المحاكمة الجنائية تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شاهد الإثبات . عدم سماعه . يعيب إجراءات المحاكمة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة إنما تبني قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وإستيفاء كل نقص فى إجراءات التحقيق .</p> <p>المادة ٤١٣ إجراءات .</p> <p>إغفال طلب سماع شاهد الإثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )</p> <p>٩ - عدم صحة الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بآدانتة . إذا كان تخلفه راجعا إلى عذر قهرى .</p> <p>محل نظر العذر وتقديره . يكون . عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض .</p> <p>سريان ذلك على المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
٢١٧	٣٠	
٢٩٦	٤٠	<p>( الطعن رقم ١١٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٢ )</p> <p>١٠ - دفاع الطاعن بوقوع القبض عليه قبل صدور إذن التفتيش وخارج نطاق اختصاص الضابط . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبیب معيب للرد على الدفع بوقوع القبض قبل صدور الإذن بالتفتيش .
٣٣٢	٤٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٩١ ) ١١ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمى . مسألة فنية . بحث المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً . مخالفة ذلك : يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع . سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى ينازع فيه . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرياً يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه . حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى ؟
٦٤٧	٩٤	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ١٢ - اعتبار متهم شاهداً على متهمين آخرين يتحقق به التعارض بين مصالحهم بما يستلزم فصل دفاعه عنهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً . إخلال بحق الدفاع .
٧١٩	١٠٣	( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ ) ١٣ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً لا شكلياً . أساس ذلك وعلمته ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>توقيع عقوبة الغرامة على كل محام منتدبا كان أو موكلًا عن المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه . المادة ٣٧٥ إجراءات .</p> <p>إبداء المحامي المنتدب عن المحكوم عليه دفاعا لا يتحقق به الغرض الذى أوجب الشارع من أجله حضوره . أثر ذلك : بطلان إجراءات المحاكمة توجب نقض الحكم .</p>
٧٤٣	١٠٦	<p>( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٧ )</p> <p>١٤ - ليس للمتهم أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . ما دام قد حضر فى الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . حقه فى طلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه والتأجيل لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . عدم إجابة المحكمة طلبه دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p>
٨٣٧	١١٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٦ )</p> <p>١٥ - دفاع الطاعن أن ما سجل ليس بصوته . جوهرى . إغفال تحقيقه عن طريق المختص فنيا رغم استناد الحكم إلى التسجيلات الصوتية . إخلال بحق الدفاع ولو سكت الدفاع عن طلب أهل الفن صراحة . علة ذلك ؟</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>الأصل أن تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى لمحكمة الموضوع . هي الخبير الأعلى في الدعوى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها .</p> <p>حد ذلك : الا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت .</p> <p>تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟</p>
٩١٣	١٢٥	<p>( الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٦ )</p> <p>١٦ - حق المحكمة الاستثنائية في أن لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .</p> <p>المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق وجوب أن تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والالمام بها .</p>
١١٥٠	١٥٩	<p>( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>١٧ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى .</p> <p>للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع ، وأن يضمنها</p>

الصفحة	القاعدة	
		ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى إذا لم يسبقها دفاعه الشفوى .
١١٥٠	١٥٩	( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ١٨ - عدم جواز الالتفات عن سماع الشهود إلا إذا روى أن الغرض من سماعهم إنما هو المثل والنكاية .
١٢٧٧	١٧٧	( الطعن رقم ١٠٢٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ ) ١٩ - الدفع بعدم انطباق القانون ٣٤ لسنة ١٩٨٤ لأن التنازل عن الأراضى محل الإتهام بما أقيم عليها من مبان تم قبل العمل بأحكام هذا القانون مما يجعل الواقعة غير مؤثمة قانونا . جوهري . التفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٣٧٤	١٨٧	( الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٩ ) ٢٠ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية فى جريمة القذف والبلاغ الكاذب فى حق موظف عام . دفع جوهري . علة ذلك ؟
١٣٩٠	١٩٠	( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٣١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا:</p> <p>إجراءات « إجراءات المحاكمة » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥٩ ، ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ١١٤٩ ، ١٢٧٦ )</p> <p>وحكم « بطلانه » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ )</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٩٨١ )</p> <p>( ب ) ما لا يوفره:</p> <p>١ - استغناء المحكمة عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . النعى على المحكمة الإخلال بحق الدفاع في هذه الحالة . غير مقبول .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>( والطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٩١ )</p>
٩	٢	
١٣٢٣	١٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته . هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه . ولا ينفك عنه فى طلباته الختامية . مثال .
٩	٢	( الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ )
١١١٩	١٥٥	( والطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٩١ )
		٣ - عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . أساس ذلك ؟
٩	٢	( الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ )
		٤ - وجوب صدور إذن النيابة فى تفتيش الأماكن . اقتضاره على تفتيش المساكن وملحقاتها . علة ذلك ؟ انتشال المواد المخدرة من مياه البحر . دون إذن به من النيابة لا عيب . التفات الحكم عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يعيبه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
٢٠٦	٢٨	( والطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٥ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبني عليه الطعن ما دام لا يدعى أن المحكمة منعتة من ابداء دفاعه . ( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
٦٧	١٢	٦ - الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية أو جنحة لحضور الاستجواب أو المواجهة شرطه : إعلان المتهم اسم محاميه بالطريق القانونى . المادة ٢٤ إجراءات . النعى ببطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم . غير مقبول . ما دام المتهم لم يعلن اسم محاميه بالطريق القانونى . ( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
٦٧	١٢	٧ - النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . غير مقبول . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعى . مثال :
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )
١٠٥٧	١٤٦	( والطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )
		٨ - للمحامى أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة . شرط ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		التعارض المخل بحق الدفاع . مناطه ؟
١٤٧	١٧	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )
		٩ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه . الموضوعى .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
٩٠٥	١٢٤	( والطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٣ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )
		١٠ - النعى على المحكمة سكوتها عن طلب لم يبيده الدفاع . غير جائز .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
٦٢٨	٩٢	( والطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
		١١ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
٥٢٧	٧٧	( والطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )

الصفحة	القاعدة	
٧٧١	١١١	( والظعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
١٢٨٤	١٧٨	( والظعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ )
١٣٠٧	١٨١	( والظعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		١٢ - حق المحكمة فى الاعراض عن الدفاع الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة .
٣٤٢	٤٦	( الظعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )
		١٣ - عدم تبين الطاعن سبب طلبه سؤال الطبيب . لا تشرب على المحكمة إن هى إلتفتت عن إجابة هذا الطلب . ما دامت قد اطمأنت إلى تقرير الصفة التشريعية المقدم للسانيد الفنية التى بنى عليها .
٤٠٥	٥٦	( الظعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
		١٤ - ابتناء الوصف الذى دين به الطاعن على ذات الوقائع المرفوعة بها الدعوى عليه دون إضافة جديد إليها . لا يستأهل لفت نظر الدفاع .
٤٦٥	٦٦	( الظعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )

الصفحة	القاعدة	
٤٧٥	٦٧	<p>١٥ - طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )</p> <p>١٦ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك : ألا يتناهى إلى طلبات التحقيق . علة ذلك ؟</p> <p>النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها .</p> <p>غير جائز .</p> <p>مثال .</p>
٤٧٥	٦٧	<p>( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )</p> <p>١٧ - رفض المحكمة طلب التأجيل إذا رأت أنه غير جدى ولم يقصد منه سوى عرقلة الفصل فى الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .</p>
٦٠٤	٨٩	<p>( الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٩ )</p> <p>١٨ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق أبدى أمام هيئة سابقة أو الرد عليه . ما دام مقدمه لم يصر عليه أمامها .</p>



الصفحة	القاعدة	
		مثال .
٦٢٨	٩٢	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
١٢٥٣	١٧٤	( والطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٩١ )
		١٩ - وجوب دعوة محامى المتهم فى جناية لحضور الاستجواب أو المواجهة . شرطه : أن يكون قد أعلن اسم محاميه بالتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .
٧٥٤	١٠٨	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٩١ )
		٢٠ - الدفاع الموضوعى . لا يستأهل رداً . استفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التى يوردها الحكم . تعقب المتهم فى كل جزئيه من جزئيات دفاعه غير لازم . مفاد التفات الحكم عنها أنه أطرحها . مثال فى جريمتى اختلاس أموال أميرية والاستيلاء عليها
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٩١ )
		٢١ - عدم إلزام المحكمة بالرد إستقلالاً على دفاع متعلق بدليل لم تبين قضاها عليه . النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز امام النقض
٨٥١	١١٨	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة كافية .
		٢٣ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .
٩٨١	١٣٥	( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )
١٠٥٧	١٤٦	( والطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٩١ )
		٢٤ - النعى على تصرف النيابة بعدم إرسال الكوب الذى وضع به المخدر إلى المعامل الكيماوية لفحصه . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
١١٧٧	١٦٢	( والطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
		- للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات . متى قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . لا يحول عدم سماعهم دون الاعتماد على أقوالهم متى كانت مطروحة على بساط البحث .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٩١ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا :</p> <p>إثبات « بوجه عام » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٣٥ . ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٩٨١ . ١١٥٣ )</p> <p>وإثبات « خبرة » .</p> <p>( القواعد ارقام ٥٦ . ٩٢ . ١١٥ . ١٦٢ . ١٨٥ بالصفحات ٤٠٥ . ٦٢٨ . ٨٠٢ . ١١٧٦ . ١٣٤١ )</p> <p>وإثبات « شهود » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ )</p> <p>وإجراءات « إجراءات المحاكمة » .</p> <p>( القواعد ارقام ٦٦ . ١٥٦ . ١٨٥ بالصفحات ارقام ٤٦٥ . ١١٣٢ . ١٣٤١ )</p> <p>وأسباب الاباحه وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥٤ . ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ١١٠٩ . ١١١٨ )</p> <p>وأسباب الاباحه وموانع العقاب « حالة الضرورة » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ )</p>

الصفحة	القاعدة
	وأمر إحالة .
	( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ )
	وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » .
	( القاعدتان رقما ١١٥ ، ١٤١ بالصحيفتين رقمي ٨٠٢ ، ١٠١٦ )
	ودفوع « الدفع ببطلان الاعتراف » .
	( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )
	ودفوع « الدفع بتلفيق التهمة » .
	( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٤٢ )
	ودفوع « الدفع بشيوع التهمة » .
	( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٧٥ )
	ودفوع « الدفع بنفي التهمة » .
	( القاعدتان رقما ١٠٥ ، ١١٥ بالصحيفتين رقمي ٧٣٢ ، ٨٠٢ )
	ودفوع « الدفع بعدم الدستورية » .
	( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٦٥٣ )
	ورشوة .
	( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٥ )



الصفحة	القاعدة
	<p>وسب وقذف .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٣٢٢ )</p> <p>وعقوبة « تطبقها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٧٥ )</p> <p>ومحكمة استئنافية « الاجراءات أمامها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٧ )</p> <p>ومحاماة .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥٤ . ١٧٨ بالصفحتين رقمي ١١٠٩ . ١٢٨٣ )</p> <p>ونقض « المصلحة في الطعن » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القواعد ارقام ١٥ . ٨٢ . ١٠٢ . ١٦٠ بالصفحات ارقام ١١٨ . ٥٦٩ . ٧٠٢ . ١١٥٣ )</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>( القواعد ارقام ٩٥ . ١١٨ . ١٦٠ . ١٨٥ بالصفحات ارقام ٦٥٣ . ٨٥١ . ١١٥٣ . ١٣٤١ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p style="text-align: center;"><b>دفاع شرعى</b></p> <p style="text-align: right;">راجع :</p> <p style="text-align: center;">أسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » .</p> <p style="text-align: center;">( القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ص ١٦ )</p> <p style="text-align: center;"><b>دفوع</b></p> <p style="text-align: right;">(١) الدفع بعدم الدستورية :</p> <p>١ - حق محكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية . من أطلاقاتها .</p> <p style="text-align: center;">( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - الفصل فى دستورية القوانين واللوائح . مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .</p> <p>الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . غير متعلق بالنظام العام اساس ومؤدى ذلك ؟</p> <p>عدم إثارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه .</p>
٥١٠	٧٤

الصفحة	القاعدة	
		النعى على الحكم تطبيقه أحكام ذلك القانون على الدعوى . غير مقبول .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ( ب ) الدفع بعدم الاختصاص : ١ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ٣ / ١ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بالنظام العام . علة ذلك ؟ تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جناية لا تختص بنظرها . خطأ فى القانون . مثال .
٨٧٥	١٢٠	( الطعن رقم ٦٠٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٩١ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ ) ٢ - عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام النقض .

الصفحة	القاعدة	
١٣٠٧	١٨١	<p>ما دامت مدونات الحكم قد خلت مما يظاها . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )</p> <p>( ج ) الدافع بعدم قبول الادعى الجنائية :</p> <p>قول الحكم بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى يسلب موظفيها الحماية التى أسبغتها عليهم المادة ٦٣ إجراءات . خطأ فى القانون .</p> <p>ترتيب الحكم على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها إنقطاع صلتة بالوظيفة العامة . قصور . أساس ذلك ؟</p>
٩٨	١٣	<p>( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )</p> <p>راجع ايضا .</p> <p>أمر بالالوجه</p> <p>( القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٤٢٣ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٧ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		( د ) الدفع ببطلان الاعتراف :
		إثارة أساس جديد للدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟ النعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر أمامها . غير جائز .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ )  راجع ايضا .  أثبات « اعتراف » .  ( القاعدتان رقمائى ١٢ ، ١١٨ بالصفحتين رقمى ٦٧ و ٨٥١ )  ( هـ ) الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ - حق موظفى الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائى فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية دون غيرها عند توافر مظنة التهريب الجمركى .  أساس وعلة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون إستجلاء صفة القائم بالضبط وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية أم خارجها . يعيب الحكم بالقصور . علة ذلك ؟</p>
٢٦٩	٣٦	<p>( الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٧ )</p> <p>٢ - دفاع الطاعن بوقوع القبض عليه قبل صدور إذن التفتيش وخارج نطاق اختصاص الضابط . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p> <p>مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بوقوع القبض قبل صدور الإذن بالتفتيش .</p>
٣٣٢	٤٤	<p>( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٤ )</p>
٧٧١	١١١	<p>( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )</p> <p>٣ - الدفع ببطلان القبض لحصوله فى غير منزل الطاعن وبطلان الأذن لتلاحق الإجراءات دفع موضوعى . غير جائز إثارته لأول مرة أمام النقض .</p> <p>إدانة الحكم للطاعن إستناداً إلى أدلة أخرى غير الدليل المستمد من الإجراءات المدعى ببطلانه . أثره ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		مثال .
٨٥١	١١٨	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢١ )
		٤ - إبداء الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام النقض غير جائز . إلا إذا كانت مدونات الحكم تحمل مقومات . أساس ذلك ؟
٩٤٨	١٣٢	( الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١ )
		٥ - لا صفه لغير من وقع في حقه إجراء ما . أن يدفع ببطلانه . عدم جواز إثارة الدفع ببطلان القبض . لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
١٠٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
		راجع ايضا .
		تلبس
		( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ )
		وحكم
		( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٠٦ )
		وسجون
		( القاعدتان رقما ٧٤ . ١٨٣ بالصفتين رقمي ٥١٠ . ١٣٢٧ )

الصفحة	القاعدة	
		ومحامة
		( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )
		( و ) الدفع ببطلان إذن التفتيش :
		١ - استظهار الحكم وقوع جريمة تسهيل الدعارة حين اصدار القاضى الاذن بالمراقبة . النعى عليه أغفاله الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبله . غير جائز .
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
		٢ - صدور الإذن بالتفتيش . إستناداً إلى ما جاء بالتحريرات من حيازة الطاعن وإحرازه جواهر مخدرة . الادعاء بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبله . غير صحيح .
		التفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله لا يعيبه ما دام أنه دفع قانونى ظاهر البطلان .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )



الصفحة	القاعدة	
		راجع ايضا .
		تفتيش
		( القواعد ارقام ١٦ . ٣١ . ١٦٢ بالصفحات ارقام ١٤٠ . ٢٢٣ . ١١٧٦ )
		( ز ) الدفع بنفى التهمة وتلقيقها :
		١ - الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . عدم جواز اشارة الجدل فى شأنه لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟
٣٤	٦	( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٧ )
٢٩٠	٣٩	( والطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ )
		٢ - نفى التهمة . موضوعي . أستفادة الرد عليه من إدلة الشبوت التى أوردها الحكم الجدل الموضوعي فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )

الصفحة	القاعدة	
		( ح ) الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستلزم ردأ صريحا .
٤٥١	٦٤	( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
٧٣٢	١٠٥	( والطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )
		راجع ايضا .
		اثبات « شهود »
		( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )
		وإجراءات « إجراءات التحقيق » .
		( القاعدتان رقما ١٠٨ . ١١٥ بالصفتين رقمي ٧٥٤ . ٨٠٢ )
		وأرتباط
		( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )
		وتسجيل المحادثات
		( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢٢٣ )
		وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »
		( القاعدتان رقما ٩٣ . ١١٥ بالصفتين رقمي ٦٣٥ . ٨٠٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>وسب وقذف</p> <p>( القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٣٨٩ )</p> <p>وقوة الأمر المقضى</p> <p>( القاعدتان رقما ١١٧ . ٥٥ بالصفحتين رقمي ٣٩٧ . ٨٤٠ )</p> <p>ومستوليه جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ١٠٦٤ )</p> <p>ونقض « المصلحة فى الطعن »</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>( ذ )</p> <p><b>ذخائر</b></p> <p>راجع :</p> <p>محكمة أمن الدولة « طوارئ » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٩ )</p> <p>( ر )</p> <p><b>رابطة السببية - رد - رشوة</b></p> <p><b>رابطة السببية</b></p> <p>رابطة السببية ، استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها ،</p> <p>المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائزة .</p> <p>مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر رابطة السببية</p> <p>فى جريمة ضرب أحدث عاهة .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p>استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات الفتل وبين</p> <p>وفاته فضلا عن تقرير الصفة التشريحية لا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١١ )</p>
٣٩٧	٥٥	
٥٥٧	٨١	



الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع ايضا:</p> <p>مسئولية جنائية :</p> <p>( القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٤٠٥ )</p> <p>د</p> <p>جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء ذمة المستأجر مشغولة به حتى الحكم عليه . إغفال الحكم احتساب قيمة الأجرة التي استأداها المؤجر مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم فى الدعوى والزام الطاعن برد مقدم الإيجار جميعه ، دون خصم تلك الأجرة ، خطأ فى تأويل القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٩١ )</p>
١٢٣٧	١٧١	
		<p><b>رشوة</b></p> <p>خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى أن النيابة العامة طلبت تعديل وصف التهمة ومادة العقاب التى أعملها فى حق الطاعن . لا يعيبه حد ذلك ؟</p> <p>اختصاص الموظف بالعمل الذى طلبت الرشوة من أجله أو الزعم باختصاصه به . واجب المحكمة تمحيص ذلك لتعلقه بركن من أركان الجريمة .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٩١ )</p> <p>يكفى لمساءلة الجانى عن جريمة الرشوة فى حكم المادة ١٠٣ مكرراً عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذى يطلب الجعل لادائه يدخل فى أعمال وظيفته .</p>
٤٦٥	٦٦	

الصفحة	القاعدة	
		لا يشترط في الزعم اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية . كفاية مجرد صدور الزعم فعلاً دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . مثال .
٤٦٥	٦٦	( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ ) جريمة الرشوة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً عقوبات مناط تحققها ؟ مثال لتسبيب سائغ .
٨٥١	١١٨	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢١ ) عدم قيام جريمة عرض الرشوة . إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف العام ولم يزعم هذا الأخير أنه من اختصاصه . القول بتوافر الاختصاص بالعمل الذي عرضت الرشوة من أجل القيام به أو عدم توافره . موضوعي .
١١٤٣	١٥٨	( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) القضاء بمصادرة المبلغ المضبوط رغم تبرئة المطعون ضده من جريمة عرض الرشوة على موظف عام . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه . .
١١٤٣	١٥٨	( الطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>أختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>تقدير توافر الارتباط . موضوعي .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع ايضا:</p> <p>اثبات « تسجيلات صوتية » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٩١٣ )</p> <p>وارتباط :</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٥ )</p> <p>ووصف التهمة :</p> <p>( القواعد ارقام ٦٦ . ١١٨ . ١٨٥ بالصفحات ارقام ٤٦٥ . ٨٥١ . ١٣٤١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		(س)
		<b>سب وقذف - سبق اصرار - سجون سرقة - سلاح</b>
		<b>سب وقذف</b>
		المراد بالسب في أصله اللغة وفي اصطلاح القانون ؟ المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى . حد ذلك ؟ أن لا يخطئ . فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها . ( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٧ )
٣٤	٦	الطريق العام . مكان عمومى بطبيعته . إثبات الحكم وقوع السب فى الطريق العام يتوافر به ركن العلانية .
٣٤	٦	( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٧ ) تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات . مناطه : أن تكون عبارات السب أو القذف التى وجهت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع . الفصل فى ذلك موضوعى . عدم بيان الحكم سياق القول الذى اشتمل على عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع المطروح والقدر الذى تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه ووجه استخلاصه أن تلك العبارات ليس ما يستلزمه حق الدفاع فى النزاع المطروح . قصور .
٤٩٣	٧٠	( الطعن رقم ١٠٥٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٣ )



الصفحة	القاعدة	
		سقوط حق المتهم بجريمة القذف بطريق النشر في اقامة الدليل لإثبات وقائع القذف . إذا لم يقدمه خلال الميعاد المحدد في المادة ١٢٣ / ٢ اجراءات .
٦٧٧	٩٧	( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٢ ) طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات ورودها على سبيل البيان لا الحصر . ترديد المتهم عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه . يتوافر به ركن العلانية .
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ ) توافر العلانية في السب والقذف العلنى . رهن بوقوعه في مكان عام بطبيعته أو بالمصادفة . اقتصار الحكم المطعون فيه في مدوناته على القول بأن المتهمة أسندت إلى المطعون ضدهما قذفاً علنياً أمام جمهور غفير من الناس دون أن يبين المكان الذى حصل فيه القذف . قصور .
١٠٨٠	١٥٠	( الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣١ ) راجع ايضاً: حكم « تسببيه . تسبيب معيب » . ( القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٧٧ ) ودعوى جنائية « قيود تحريكها » . ( القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٧ )

الصفحة	القاعدة
	<p>وقصد جنائى</p> <p>( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٤ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٤ )</p> <p><b>سبق اصرار</b></p> <p>سبق الاصرار . اقتضاؤه . قيام القصد المصمم لدى الجانى على ارتكاب جريمته بعد أن تسنى له التفكير فيها فى هدوء وروية .</p> <p>البحث فى توافر سبق الاصرار . لمحكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك ؟</p> <p>توافر نية السرقة والتصميم عليها . عدم انعطافه حتما على جريمة القتل .</p> <p>يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما .</p> <p>مثال لتسبيب معيب للتدليل على توافر ظرف سبق الاصرار .</p> <p>( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ )</p>
٢٤	٥

الصفحة	القاعدة	
		العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد المنصوص عليه في المادة ٢٣٠ عقوبات . هي الاعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والتردد والمرتبطة بجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات . هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة .
		قيام الحكم بالاعدام استناداً إلى قيام سبق الاصرار والارتباط في حق الطاعن . قصوره في التدليل على ظروف سبق الاصرار . أثره ؟
٢٤	٥	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ ) البحث في توافر ظرف سبق الاصرار . موضوعي . مثال لتسبيب سائق على توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ ) توافر سبق الاصرار في حق الطاعن يرتب تضامناً بينه وبين المحكوم عليه الآخر في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الاصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعنياً من بينهما أو غير معلوم .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
١٢٢٨	١٦٩	( والطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>قصد القتل . أمر خفى إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه . استخلاصه . موضوعي .</p> <p>سبق الاصرار حالة ذهنية . استفادتها من وقائع خارجية يستخلصها القاضي .</p> <p>ظرف الترصد . متى يتحقق ؟</p> <p>البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد - موضوعي .</p> <p>مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل وتوافر ظرفي سبق الاصرار والترصد .</p>
٦٣٥	٩٣	<p>( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>عقوبة « العقوبة المبررة » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٩٣ . ٧٥ بالصحيفتين رقمي ٦٣٥ . ٥١٥ )</p> <p>وقصد جنائي</p> <p>( القاعدتان رقما ١٦٩ . ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ١٢٢٧ . ٩٥٨ )</p>
		<p><b>سجون</b></p>
٥١٠	٧٤	<p>حق ضباط السجن تفتيش أي شخص يشتبه في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن . ولو كان من غير المسجونين .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>حق ضباط السجن تفتيش من يشبهون في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن . سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم . كفاية اشتباه ضابط السجن في أن أحد المذكورين يحوز أشياء ممنوعة داخل السجن ليثبت له حق تفتيشه . دون التقييد بقيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الشبهة المقصودة في هذا المقام ؟</p> <p>تقدير الشبهة . منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .</p>
١٣٢٨	١٨٣	( الطعن رقم ١١٣٤٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١١ )
		<p><b>سرقة</b></p> <p>إنعقاد الإختصاص بمحاكمة الطاعن عن جريمة السرقة ليلاً مع التعدد وحمل سلاح . للقضاء الجنائي العادي . أساس ذلك ؟</p>
٣٠٣	٤١	( الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )
		<p>استخلاص المحكمة وقوع السرقة . كفايته تدليلاً على توافر فعل الاختلاس . تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم .</p> <p>القصد الجنائي في جريمة السرقة هو علم الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير من غير رضاه بنية</p>

الصفحة	القاعدة	
		تملكه . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم .
٧٨٦	١١٢	( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ ) الاكراه فى السرقة . متى يتحقق ؟ إثبات الارتباط بين السرقة والاكراه . موضوعى ما دام سائغا .
٧٨٦	١١٢	( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ ) مثال لتوافر العناصر القانونية لجناية السرقة بالاكراه المنصوص عليها فى المادتين ٣١٥ / ١ ، ٢ عقوبات .
١٠٥٧	١٤٦	( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )  راجع أيضا : أسباب الاباحة وموانع العقاب « موانع المسئولية » . ( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ١٠٦٤ ) ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » . ( القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٩٧ ) وظروف مشددة ( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٥٥ ) وعقوبة « تطبيقتها » ( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١٢٦٨ ) ونقض المصلحة فى الطعن ( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٨٦ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>سلاح</b></p> <p>اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ ببعض الجرائم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته فى شأن الأسلحة والذخائر . خلو أى منها وأى تشريع آخر من النص على انفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص دون غيرها أثر ذلك إبقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائما .</p>
٥٩	١١	<p>( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ جلسة ١٩٩١/١/١٣ )</p> <p>جريمة حيازة أو أحرار اجزاء رئيسية لسلاح نارى بدون ترخيص .</p> <p>ما يكفى لتحقيقها ؟</p> <p>تحقق القصد الجنائى العام بمجرد حيازة أو احرار اجزاء السلاح النارى بدون ترخيص عن علم وإرادة .</p>
٩٢٨	١٢٨	<p>( الطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٧/١٤ )</p> <p>حيازة أو احرار الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية . مؤثمة ، سواء كانت صالحة للاستعمال من عدمه . المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٠ .</p>
٩٢٨	١٢٨	<p>( الطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٧/١٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٢٨	١٢٨	<p>ايراد الحكم نوع السلاح الذى دان الطاعن بحيازة أجزاؤه الرئيسية . النعى عليه فى هذا الشأن لا محل له .</p> <p>( الطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اختصاص « الاختصاص الولائى »</p> <p>( القاعدتان رقما ١١ . ٤١ بالصحيفتين رقمى ٣٠٣ . ٥٩ )</p> <p>وارتباط</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٩٢٨ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة »</p> <p>( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )</p> <p>ومحاكم أمن الدولة « طوارئ »</p> <p>( القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٦٢ )</p> <p>ونقض « المصلحة فى الطعن »</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥ . ٢٠ بالصحيفتين رقمى ١٦٩ . ١١٨ )</p>



الصفحة	القاعدة
	<p>( ش )</p> <p><b>شريعة إسلامية - شريك - شروع</b></p> <p><b>شهادة سلبية - شهادة مرضية - شيك بدون رصيد</b></p> <p><b>شريعة إسلامية</b></p> <p>النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع كى يتخذ من الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يسنه من قوانين .</p> <p>( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )</p> <p><b>شريك</b></p> <p><b>راجع :</b></p> <p>استلاء على مال عام</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٧٢٢ )</p>
١٣٨٤	١٧٨

الصفحة	القاعدة	
		<b>شروع</b>
		تقدير أسباب عدم اتمام الجريمة وما إذا كانت راجعة لإرادة الجاني أم لا . موضوعي .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ ) عدم جواز الحكم بالفرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم الاختلاس والاستيلاء . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .
٩٤٨	١٣٢	( الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٠/١٠/١ )
		<b>راجع أيضا:</b>
		عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » .
		( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٩ )
		وعقوبة « العقوبة المبررة »
		( القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٥١٥ )
		ونقد
		( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )
		ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها »
		( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٣٤ )

الصفحة	القاعدة
	<p><b>شهادة سلبية</b></p> <p>راجع :</p> <p>حكم « بطلانه »</p> <p>( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٤٨٦ )</p> <p><b>شهادة مرضية</b></p> <p>إبداء المدافع عن المعارض عذر تخلفه عن الحضور . يوجب على المحكمة أن تعنى بالرد عليه بالقبول أو بالرفض . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٤٥٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>معارضة :</p> <p>( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٩٦ )</p>
٥	١

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>شيك بدون رصيد</b></p> <p>تذرع الطاعن بأن الشيك كان مسلماً للمدعى المدنى على سبيل الوديعة والرهن ضماناً لمديونية . لا ينفى مسئوليته الجنائية . ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل فى حكمها التى يتحصل فيها الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله إستناداً إلى سبب من أسباب الإباحة .</p>
٦٠٤	٨٩	<p>( الطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٩ )</p> <p>جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هى جريمة الساحب . أساس ذلك ؟</p>
٦٩٦	١٠١	<p>( الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )</p> <p>عدم اشتراط القانون تحرير بيانات الشيك بخط الساحب .</p> <p>تحرير بيانات الشيك . من الأعمال التحضيرية الغير مؤثمة .</p> <p>عدم توافر شروط صحة الشيك إلا بتوقيع الساحب عليه .</p>
٦٩٦	١٠١	<p>( الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )</p>
		<p>( راجع أيضاً : نصب ( القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٩٦ )</p>



الصفحة	القاعدة
	<p>( ص )</p> <p><b>صلح - صيد</b></p> <p><b>صلح</b></p> <p><b>راجع :</b></p> <p>دعوى جنائية « انقضاؤها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ١٢٩٣ )</p> <p><b>صيد</b></p> <p>صيد الأسماك وفق المادة ١٣ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ .</p> <p>حدوده ؟</p> <p>التأثيم طبقاً لهذه المادة . مناطه : أن يتم الصيد بطريقة من الطرق الممنوعة التي حددتها تلك المادة .</p> <p>تأثيم حيازة وأستعمال آلات رفع المياه بغير تصريح . مقصور على حيازتها وأستعمالها داخل شواطئ البحيرات التي حددها القانون .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم الإدانة في جريمة صيد بطريقة ممنوعة وحيازة آلة رفع مياه بغير ترخيص .</p> <p>( الطعن رقم ١٤١٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٥ )</p>
١١٣٨	١٥٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>(ض)</p> <p><b>ضرائب - ضرب - ضرر - ضريبة استهلاك</b></p> <p><b>ضرائب</b></p> <p>راجع :</p> <p>تهريب جمركي</p> <p>( القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٦٤ )</p> <p><b>ضرب</b></p> <p>(١) احدث عامة :</p> <p>راجع :</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٩٨١ )</p> <p>ورابطة السببية</p> <p>( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٧ )</p> <p>وعقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة »</p> <p>( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ب ) أفضى إلى موت :
		إثبات الحكم إعتداء الطاعنين على المجنى عليها وإحداث إصابتها وعدم اشتراك أحد غيرهما فى ضربها وأن هاتين الاصابتين قد ساهمتا فى إحداث الوفاة . كاف وسائع فى مساءلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )
		التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الاصابات إلى المتهمين . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )
		راجع أيضا :
		إثبات « بوجه عام »
		( القاعدتان رقما ٧٧ . ١٦٩ بالصحيفتين رقمى ٥٢٧ . ١٢٢٧ )
		وإثبات « شهود »
		( القاعدتان رقما ٥٦ . ٧٧ بالصحيفتين رقمى ٤٠٥ . ٥٢٧ )
		( ج ) بسيط :
		راجع :
		عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة »
		( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>ضرر</b></p> <p>إدانة الطاعن عن واقعة أنشئ بغير رضاها الذي حكم بالتعويض من أجلها . كفايته لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعيه وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>مسئولية مدنية « مسئولية المتبوع »</p> <p>( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ١٢٠٦ )</p>
٢٣٦	٣٣	



الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>ضريبة استهلاك</b></p> <p>خضوع الرخام والمرمر لضريبة الاستهلاك . أساس ذلك ؟</p> <p>تأسيس القضاء بالبراءة من جريمة التهرب من ضريبة الاستهلاك على عدم خضوع الرخام الطبيعي للضريبة على الاستهلاك . خطأ في القانون .</p> <p>حجب الخطأ الحكم عن بحث سائر عناصر الجريمة . وجوب أن يكون مع النقص الاعادة .</p> <p style="text-align: center;">( الطعن رقم ١٥٢١٢ لسنة ٥٩ جلسة ١٩٩١/١/٢٤ )</p> <p style="text-align: right;">راجع ايضا:</p> <p style="text-align: right;">دعوى جنائية « قيود تحريكها » .</p> <p style="text-align: right;">( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ٢١٢ )</p>

١٨٥

٢٢

الصفحة	القاعدة	
		( ط )
		طعن - طوارئ
		طعن
		(١) أثر الطعن :
		اتصال وجه الطعن بغير الطاعن يوجب نقض الحكم بالنسبة له لوحة الواقعة وحسن سير العدالة .
٢٧٧	٣٧	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٠ )
		(ب) الصفة في الطعن :
		للنيابة العامة الطعن في الحكم ولو كانت المصلحة للمتهم . أساس ذلك ؟
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )
		إتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن . شرط لقبولها .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )
		راجع أيضا :
		محكمة الجنايات « اختصاصها »
		( القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٢٤ )

الصفحة	القاعدة
	<p>ومعارضة « نظرها والحكم فيها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٩٤٢ )</p> <p>( ج ) الطعن بالنقض :</p> <p>راجع</p> <p>نقض « حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون »</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٩١٨ )</p> <p>ونقض « ما يجوز الطعن فيه من أحكام »</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٧٢٢ )</p> <p>( د ) ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>راجع</p> <p>نقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام »</p> <p>( القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٧٩ )</p> <p>( هـ ) نطاقه :</p> <p>الأصل في الطعون . أن المحكمة لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر .</p> <p>قاعدتي استقلال الطعون والأثر النسبي للطعن . مفادهما : أن لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .</p> <p>تدخل المدعى بالحقوق المدنية أمام محكمة الاعادة مرة أخرى :</p> <p>غير جائز متى كان القضاء برفض دعواه المدنية قد صار نهائيا بعدم الطعن عليه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>نقض الحكم لغير الطاعن . شرطه . أن تعين محكمة النقض في حكمها من يتعدى إليه أثر النقض .</p> <p>تصدى محكمة الاعادة لما لم ينقل إليها . خطأ في القانون .</p> <p>يجيز لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟</p> <p>اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>يوجب تصحيحه .</p> <p>مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤ )</p> <p>( و ) نظره والحكم فيه :</p> <p>راجع :</p> <p>معارضة « المصلحة فيها »</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٩٩٥ )</p> <p>ومعارضة « نظرها والحكم وفيها »</p> <p>( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٨٤٠ )</p> <p><b>طوارئ</b></p> <p>راجع :</p> <p>محاكم أمن الدولة « طوارئ »</p> <p>( القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٦٢ )</p>
٥٩٠	٨٦	



الصفحة	القاعدة
	<p>( ظ )</p> <p><b>ظروف مخففة - ظروف مشددة</b></p> <p><b>ظروف مخففة</b></p> <p>نزول المحكمة بالعقوبة إلى أقل مما تسمح به المادة ١٧ عقوبات .</p> <p>متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . هبوطها بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور أو قضاؤها واحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها بالمادة ١١٨ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات . جوازي وفق ما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها .</p> <p>( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣ )</p> <p>راجع أيضا:</p> <p>غش</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٩٩٨ )</p>
١٧٥	٢١

الصفحة	القاعدة	ظروف مشددة
		<p>ظرف تعدد الجناه الموجب لتكليف الواقعة جنائية فى حق المتهم المرتبط بمركز متهمين آخرين لم تطمئن المحكمة لاثامهما . إفصاحها عن إقتناعها بأن المتهم وحده هو الذى استقل بمقارفة الحادث .</p> <p>يوجب : اعتبار ما وقع منه جنحة . مخالفة ذلك ومعاقبة الطاعن باعتبار الواقعة جنائية . خطأ فى القانون .</p> <p>حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال تقدير العقوبة فى الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم والإحالة .</p> <p>( الطعن رقم ٦٠٧٤٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٠ )</p> <p>البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار . موضوعى .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ على توافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعن .</p>
٥٥	١٠	
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )
		<p>متى يعتبر المتهم من المتولين تربية المجنى عليها فى جريمة الواقعة أنثى بغير رضاها .</p>
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
		<p>توافر ظرف سبق الإصرار . يرتب فى صحيح القانون مسئولية الطاعن والمحكوم عليه الآخر عن وفاة المجنى عليه بغير تعيين من منهما المحدث للاصابة التى أدت إلى الوفاة .</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٢٨	١٦٩	<p>النعى على الحكم بعدم استظهاره وجود اتفاق بين الطاعن والمحكوم عليه الآخر . غير مجد .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم « تسببه . تسبب غير معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>وحكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل »</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٧٠٢ )</p> <p>وسبق اصرار</p> <p>( القاعدتان رقما ٩٣ . ٥٩٣ بالصحيفتين رقمى ٦٣٥ . ٢٤ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة »</p> <p>( القاعدتان رقما ٩٣ . ٧٥ بالصحيفتين رقمى ٦٣٥ . ٥١٥ )</p> <p>وقصد جنائى</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ١٢٢٧ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها فى تعديل وصف التهمة »</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٤ )</p> <p>وموظفون عموميون</p> <p>( القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )</p> <p>ووقاع أنشئ بغير رضاها</p> <p>( القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٦٨٩ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ع ) عزل - علامات تجارية - عقوبة - عود  عزل  معاملة الطاعن بالرافة والقضاء عليه بالحبس في جنابة اختلاس أموال أميرية . دون توقيت عقوبة العزل - خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .  ( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )  علامات تجارية  مناطق الحماية التي اسبغها الشارع على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكها هو بتسجيلها والذي يعتبر ركناً من أركان جريمة تقليدها .  المقصود بالتقليد ؟  ( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٧ )
٣٨٩	٥٤	
٣٣٦	٤٥	



الصفحة	القاعدة	
٣٣٦	٤٥	<p>حكم الادانة . بياناته . المادة ٣١٠ اجراءات .</p> <p>عدم استظهار الحكم ما ذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها والعلامة المقلدة من وجوه التشابه . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٧ )</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣٣٦ )</p> <p><b>عقوبة</b></p> <p>عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه .</p> <p>الغاء وقف التنفيذ . تشديد للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون . أثره : تصحيحه والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>كون العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم . أثره : تصحيح الحكم دون حاجة</p>

الصفحة	القاعدة	
٩١٨	١٢٦	لتحديد جلسة لنظر الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية . ( الطعن رقم ٤٤٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٦/٩ )
٩٤٨	١٣٢	عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم الاختلاس والاستيلاء . المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات . ( الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١ )
		راجع ايضا :
		رد
		( القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ١٢٣٦ )
		وقانون « تفسيره »
		( القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ١٢٩٣ )
		( أ ) تطبيقها :
		العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الاعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد والمرتبطة بجناية المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات . هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة .
		قيام الحكم بالاعدام استنادا إلى قيام سبق الاصرار والارتباط في حق الطاعن . قصوره في التدليل على ظروف سبق الاصرار . أثره ؟
٢٤	٥	( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ )

الصفحة	القاعدة
	<p>العقوبة المقررة للحدث الذي يرتكب جريمة عقوبتها الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات .</p> <p>المادة ١٥ من قانون الأحداث .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الأصرار المقترنة بجريمة قتل أخرى . الأعدام . المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤/٢ عقوبات .</p> <p>معاقبة الحدث المتهم بجريمة قتل عمد مقترن بجناية أخرى بالسجن سبع سنوات . خطأ فى القانون .</p> <p>كون العيب الذى تردى فيه الحكم أقتصر على الخطأ فى تطبيق القانون . لمحكمة النقض تصحيحة والقضاء بمقتضى القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٤٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٨ )</p> <p>٧</p> <p>٤١</p> <p>نزول المحكمة بالعقوبة إلى أقل ما تسمح به المادة ١٧ عقوبات .</p> <p>متى كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . هبوطها بعقوبة الحبس إلى أقل من ثلاثة شهور أو قضاؤها بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها</p>

الصفحة	القاعدة	
		بالمادة ١١٨ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات . جوازي وفق ما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها .
١٧٥	٢١	( الطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣ ) العقوبة المقررة لجريمة إتلاف موظف عام أموال عامة عمدا هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ودفع قيمة الأموال التي أتلّفها . المادة ١١٧ مكرراً عقوبات .
٢٨٤	٣٨	( الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١١ ) العقوبة المقررة لجريمة مزاوله إلحاق المصريين بالعمل بالخارج هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة والغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . أساس ذلك ؟ قضاء المحكمة الاستئنافيه بتغريم المتهم مائتى جنيه عن تلك الجريمة خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٠٠	٧٢	( الطعن رقم ١٢٦٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ ) تقديم الزوج اقرارا كتابيا للموثق يتضمن حالته الاجتماعية واسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته وقت العقد الجديد . واجب . مخالفة ذلك . عقابه الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التى لا تجاوز مائتى جنيه أو إحداها .



الصفحة	القاعدة	
		المادتان ٦ مكرر ١ و ٢٣ مكررا من القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .
٥٣٩	٧٩	( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ ) نقض الحكم بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره . عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى كان مبنيا على مخالفة القانون .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ ) حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا شكليا . أساس ذلك وعلته ؟ توقيع عقوبة الغرامة على كل محام منتدبا كان أو موكلا عن المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه . المادة ٣٧٥ إجراءات . أبداء المحامي المنتدب عن المحكوم عليه دفاعا لا يتحقق به الغرض الذى أوجب الشارع من أجله حضوره . أثر ذلك : بطلان إجراءات المحاكمة توجب نقض الحكم .
٧٤٣	١٠٦	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٧ ) مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ؟

الصفحة	القاعدة	
		ادانة الحكم المطعون فيه الطاعن عن جرمي اختلاس أوراق القضايا والاستيلاء عليها بغير حق ومعاقبته بالمادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . لا خطأ في تطبيق القانون .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ ) قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . سريانها على كافة طرق الطعن العادية وغير العادية . أساس ذلك ؟ القضاء في معارضة الطاعن بغرامة تجاوز الغرامة المحكوم بها غيابيا . غير جائز . مثال .
٨٤٠	١١٧	( الطعن رقم ١٨٣٠٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ ) معاقبة الطاعن بالسجن والعزل من وظيفته دون تحديد مدة العزل . لا عيب توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا في حالة الحكم بعقوبة الحبس .
١٢٥٣	١٧٤	( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٧ ) توقيع المحكمة عقوبة الحبس فقط على المتهم رغم توافر شروط المادة ٥٣ عقوبات في حقه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه وفقا للقانون .
١٢٦٩	١٧٦	( الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣ )

الصفحة	القاعدة	
		شروط تطبيق نص المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ؟
١٢٦٩	١٧٦	( الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣ ) العقوبة المقررة لجريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة طبقاً لنص المادة ٣٧٢ مكرراً عقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ ؟ لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . عدم نفاذ القانون قبل نشره . ليس للقانون الجنائي أثر رجعي مفاد ذلك ؟
١٣٧٤	١٨٧	( الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ ) راجع ايضاً : أحداث ( القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٣٧٨ ) وحكم « تسببه . تسبب غير معيب » ( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ ) وسبق اصرار ( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ ) وعقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة » ( القاعدتان رقم ١١ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٥٩ ، ١٣٤١ )

الصفحة	القاعدة	
		وعقوبة « تشديدها » ( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٤٧ ) وغرامة ( القاعدتان رقما ١٢١.٥٤ بالصحيفتين رقمي ٣٨٩. ٨٧٩ ) وقانون ( القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ١٢٩٣ ) ومصادرة ( القاعدتان رقما ١٧٢. ١١٩ بالصحيفتين رقمي ٨٦٣. ١٢٤١ ) ( ب ) العقوبة التكميلية : عقوبة الجريمة الأشد تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة دون العقوبات التكميلية أساس ذلك ؟ إغفال الحكم القضاء بإلزام المتهم بدفع قيمة الأموال التي أُتلفها المنصوص عليها في المادة ١١٧ مكررا عقوبات مع عقوبة الجريمة الأشد خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحة . خلو الأوراق من قيمة الأموال التي أُلغفها المتهم يوجب نقض الحكم والإحالة .
٢٨٤	٣٨	( الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١١ )
٧٥٤	١٠٨	( والطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨ )



الصفحة	القاعدة	
		جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات . يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه . القضاء بالرد رغم ضبط الأشياء المستولى عليها . يوجب النقض والتصحیح .
٣٨٩	٥٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ ) المتهم لا يضار بناء على الطعن المرفوع منه وحده . أغفال الحكم القضاء على الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . وسكوت النيابة عن الطعن في الحكم . ليس لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .
٩٠٥	١٢٤	( الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٦/٣ ) راجع أيضا : عزل ( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٨٩ ) وغرامة ( القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٨٧٩ ) ومصادرة ( القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٦٩ )

الصفحة	القاعدة	
		(ج) العقوبة المبررة:
		عدم جدوى ما يشيرة الطاعنان بشأن جريمة الاشتراك فى التزوير طالما أن الحكم قد أثبت فى حقهما توافر جريمة استعمال المحرر المزور مع علمهما بذلك وأوقع عليهما عقوبتها .
١٤٧	١٧	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢١ )
٢٦١	٣٥	( والطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )
		لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم قصوره فى استظهار سبق الاصرار . متى كانت العقوبة المقضى با تدخل فى الحدود المقررة لجناية الشروع فى القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )
٦٣٥	٩٣	( والطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
		اعتبار الحكم جريمتى إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص . جريمة واحدة ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . لا عيب .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )
		اعتبار الحكم جرائم الاختلاس وتقليد الأختام والاستيلاء جريمة واحدة . ومعاقبته المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهى الاشتراك فى جريمتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال

الصفحة	القاعدة	
		للدولة . لا مصلحة له فيما يشيره بشأن جريمة تقليد الأختام .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )
		راجع أيضا :
		سبق اصرار
		( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ )
		( د ) عقوبة الجريمة الأشد :
		مناطق تطبيق كل من فقرتي المادة ٣٢ عقوبات وأثر الفرق
		بينهما في تحديد العقوبة .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )
		( هـ ) عقوبة الجرائم المرتبطة :
		تبعية الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد
		المرتبطة بها . علة ذلك ؟
		مثال .
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٣ )
		تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مقتضاه الحكم بالعقوبة المقررة
		لأشد الجرائم المرتبطة . سبق معاقبة الطاعن عن الجنحة المرتبطة
		بجناية أحداث العاهة المستديمة . لا يمنع محاكمته عن تلك الجناية .
		علة ذلك ؟
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )

الصفحة	القاعدة	
		بيان الحكم أن الجرائم التي إرتكبها الطاعنان وقعت لغرض واحد ومعاقبته كل منهما بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته إغفال ذكر الجريمة الأشد .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
		راجع أيضاً :
		عقوبة « العقوبة التكميلية »
		( الطعن رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ )
		ونقض « المصلحة في الطعن »
		( القواعد أرقام ١٥ ، ٢٠ ، ١١٢ بالصفحات أرقام ١١٨ ، ١٦٩ ، ٧٨٦ )
		( و ) تشديدها :
		استئناف النيابة العامة . أثره جواز تشديد العقوبة المقضى بها على المتهم .
٤٤٧	٦٣	( الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٦ )
		( ز ) تقديرها :
		العقوبة المقررة لجناية خطف أنثى بالتحويل أو الإكراه ومواقعتها طبقاً للمادة ٢٩٠ عقوبات . ماهيتها ؟



الصفحة	القاعدة	
		<p>تغليظ العقاب طبقاً لنص المادة ٢/٢٩٠ عقوبات شرطه .</p> <p>ثبوت إستقلال جناية وقاع أنشئ بغير رضاها عن جناية الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .</p> <p>إثبات الحكم المطعون فيه مقارفة المطعون ضده لجناية الخطف بالإكراه والوقاع بغير رضا المجنى عليها فى مسرح وفى فترة زمنية قصيرة من الزمن . إستبعاد ظرف الإقتران . خطأ فى القانون .</p> <p>حجب الخطأ المحكمة عن تقدير العقوبة فى الحدود القانونية الصحيحة وجوب أن يكون مع النقض والإحالة .</p> <p>مثال</p> <p>( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ )</p> <p>راجع ايضاً :</p> <p>استئناف « نظره والحكم فيه »</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ١٣٠٢ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة »</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p>
٦٨٩	٩٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p>( ح ) توقيعهما :</p> <p>التعويض الجمركى المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وجوب الحكم به على الفاعلين والشركاء متضامين فى جريمة التهريب الجمركى . جواز الحكم بمثللى هذا التعويض فى حالة العود .</p> <p>التعويض الجمركى محدد تحديداً تحكيمياً مزج فيه بين العقوبة التكميلية والتعويض المدنى الخاص للضرر . أثر ذلك ؟</p> <p>ادانة الحكم الطاعنين بجريمتى جلب مواد مخدرة ومعاقبتهم بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب عملاً بالمادة ١/٣٢ عقوبات دون عقوبة التعويض الجمركى . ثم الزامهما بعد ذلك بادائه لمصلحة الجمارك باعتباره تعويض مدنى بحت ، خطأ فى القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>عقوبة « العقوبة التكميلية »</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ )</p> <p>ونقض « مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام »</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٧٦١ )</p>
٦٧	١٢	

الصفحة	القاعدة	
		<p>( ط ) سقوطها :</p> <p>سقوط الحكم الغيابي عن الجناية المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنايات بانقضاء مدة السقوط المقررة للعقوبة في الجنايات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة المقررة لسقوط الجريمة بالرغم من صدور حكم غيابي بمعاينة المعطون ضده بالاشغال الشاقة المؤبدة دون أن تنقضي مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنايات . مخالفة للقانون .</p> <p>حجب هذه المخالفة المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى .</p> <p>أثره ؟</p>
٥٨٥	٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤ )</p> <p>( ك ) الاعفاء منها :</p> <p>الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شرطة : أن يسهم المتهم بابلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات العامة للتوصل إلى مهربي المخدرات . عدم فائدة التبليغ وصدقه وعدم جديته وكفايته . لا يعفى صاحبه من العقاب . أساس ذلك ؟</p>
٨٩٠	١٢٢	<p>( الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٩٠	١٩٠	<p>الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣١ )</p> <p>( ل ) جب العقوبة :</p> <p>راجع :</p> <p>عقوبة « العقوبة التكميلية »</p> <p>( القاعدتان رقما ٣٨ . ١٠٨ بالصحيفتين رقمي ٢٨٤ . ٧٥٤ )</p> <p>( م ) وقف تنفيذها :</p> <p>مثال لحكم صادر من محكمة النقض بالإدانة في جريمة تجريف أرض زراعية مع وقف تنفيذ الحبس لدى نظرها موضوع الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )</p>
٨٤٠	١١٧	<p><b>عود</b></p> <p>راجع :</p> <p>عقوبة « تطبيقها »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١٢٦٨ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">( غ )</p> <p style="text-align: center;"><b>غش - غرامة</b></p> <p style="text-align: center;"><b>غش</b></p> <p>١ - القضاء بالإدانة فى جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يوجب اثبات أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش .</p> <p>دفع الطاعن للتهمة بعدم ارتكابه لفعل الغش أو علمه به .</p> <p>دفاع جوهرى . اعراض المحكمة عنه . قصور واخلاق بحق الدفاع .</p> <p style="text-align: center;">( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٩ )</p> <p>٢ - المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسئولية الجنائية . إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها .</p> <p>القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . تحريم تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبة المتهم إذا كان حسن النية بعقوبة المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة .</p>
١٩٧	٢٦	

الصفحة	القاعدة	
٩٩٨	١٣٧	<p>قيام المتهم ببيع جن مفسوش مع حسن نيته . يوجب الحكم عليه بعقوبة المخالفة .</p> <p>( الطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٧ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ١٢٤٩ )</p>
		<p><b>غرامة</b></p>
٣٨٩	٥٤	<p>١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات من الغرامات النسبية المشار إليها في المادة ٤٤ عقوبات . وجوب الحكم بها على المتهمين معا . التنفيذ عليهما بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم . غير جائز .</p> <p>التضامن بين المتهمين في الغرامات النسبية . شرطه . صدور حكم واحد بها على المتهمين .</p> <p>( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )</p>
		<p>٢ - الغرامة النسبية المقررة لجناية اختلاس الأموال الأميرية .</p> <p>تحديد مقدار المال المختلس .</p> <p>اكتفاء الحكم المطعون فيه بتغريم الطاعن بقيمة الفرق بين الاطارات المختلسة وتلك التي استبدلت بها . خطأ في القانون .</p> <p>يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟</p>
٨٧٩	١٢١	<p>( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ف )
		<b>فاعل أصلي</b>
		١ - متى يعد المتهم فاعلاً أصلياً في جريمة جلب مواد مخدرة . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ ) ٢ - توافر سبق الاصرار في حق الطاعن يرتب تضامناً بينه وبين المحكوم عليه الآخر في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ ) ٣ - من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كان فاعل الجريمة غير معاقب لأي سبب من أسباب الإباحة أو لعدم توافر القصد الجنائي لديه . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
١٤٧	١٧	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢١ ) ٤ - اثبات الحكم فى حق الطاعنين الثانى والثالث مساھمتھما بنصيب فى الأفعال المادية المكونة للجريمة وذلك بتزويدهما للطاعن الأول بالذخيرة حالة إطلاقه الأعيرة النارية على المجنى عليهم . كفايته لإعتبارهم جميعا فاعلين أصليين .
١١١٠	١٥٤	( الطعن رقم ١٠٥٨١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٤ ) راجع أيضا : استيلاء على مال عام ( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٧٢٢ ) وحريق عمد ( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ ) وخطف ( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )



الصفحة	القاعدة
	<p>( ق )</p> <p><b>قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد</b></p> <p><b>قذف وسب . قصد جنائي . قضاة</b></p> <p><b>قمار . قوة الأمر المقضي</b></p> <p><b>قانون</b></p> <p>(١) القانون الاصلح :</p> <p>صدور القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم نهائى فى جريمة تجريف أرض زراعية .</p> <p>اعتباره اصلح للمتهم من القانون القديم لهبوطة بالحد الأدنى لعقوبة الحبس مع إجازته وقف تنفيذها .</p> <p>لا يغير من ذلك رفعه عقوبة الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى .</p> <p>العبرة فى المقارنة بين العقوبات بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات .</p> <p>عقوبة الغرامة مهما ارتفع قدرها . أخف دائما من عقوبة الحبس .</p>
٨٤٠	<p>١١٧</p> <p>( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٢٨	١٨٣	<p>( ب ) العلم بالقانون :</p> <p>العلم بالقوانين وتعديلاتها . مفروض . مؤدى ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٣٤٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١١ )</p> <p>( ج ) تطبيقه :</p> <p>١ - أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .</p> <p>الحکم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحکم .</p> <p>تعلق الحکم بعدم الدستورية بنص جنائى . أثره : اعتبار الأحكام الصادرة بالإدانة استنادا إليه كأن لم تكن . أساس ذلك ؟</p> <p>مثال .</p>
٥٣٩	٧٩	<p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )</p> <p>٢ - شروط تطبيق نص المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠</p>
١٢٦٩	١٧٦	<p>( الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إعدام</p> <p>( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ )</p> <p>ودستور</p> <p>( القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٧٧ )</p> <p>ودعوى جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٧٩ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وشريعة إسلامية</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ )</p> <p>ومصادرة</p> <p>( القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٦٩ )</p> <p>( د ) تفسيره :</p> <p>١ - السلع التي تفرض عليها الضريبة على الاستهلاك ؟ المادة</p> <p>٢ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>سريان أحكام هذا القانون على كل منتج صناعي وعلى كل</p> <p>مستورد لسلع خاضعة للضريبة . أساس ذلك ؟</p> <p>متى تستحق الضريبة على السلعة ؟ المادة ٤ من القانون سالف</p> <p>الذكر .</p>
٧٦٤	١١٠	<p>( الطعن رقم ١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p> <p>٢ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ؟</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن عن جرمته اختلاس أوراق</p> <p>القضايا والاستيلاء عليها بغير حق ومعاقبته بالمادتين ١١٢ ،</p> <p>١١٣ عقوبات . لا خطأ في تطبيق القانون .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )</p> <p>٣ - وجوب إخطار النيابة العامة مجلس النقابة أو مجلس</p> <p>النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>مناسب . غير لازم قبل تفتيش مكتب المحامى أو وقت حصوله .</p> <p>المادة ٥١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة .</p> <p>الدفع ببطلان تفتيش مكتب الطاعن لعدم إخطار نقابة المحامين العامة أو الفرعية قبل حصوله بوقت كاف . دفعا قانونيا ظاهر البطلان .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )</p> <p>٤ - لمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تقاضى مقدم إيجار لا يجاوز أجر سنتين طبقا للشروط الواردة بالمادة السادسة منه واللائحة التنفيذية .</p> <p>الحد الأقصى لمقدم الإيجار الذى يجوز لمالك المبنى تقاضيه طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ؟</p>
١٢٣٧	١٧١	<p>( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٤ )</p> <p>٥ - الاعفاء من الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . رهن بتقدم المخالف بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فضلا عن كون الأعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه .</p> <p>القصص من إصدار القانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩</p>



الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٨٦ هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين إلى الوحدات المحلية المختصة .
١٢٩٤	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٨ ) ٦ - لمن خالف أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له التقدم بطلب للوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية ١٩٨٧ لوقف الإجراءات التى أتخذت أو تتخذ ضده لحين معاينة الأعمال موضوع المخالفة . العقوبة المقررة للمخالفة تلك . الغرامة . إعفاء الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها عن عشرة آلاف جنيه من الغرامة . المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ طبعة النص وعلته ؟
١٢٩٤	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٨ ) راجع أيضاً: إختصاص « الإختصاص الولائى » ( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٩ ) واستئناف « التقرير به . ميعاده » ( القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٥١ ) وإعدام ( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ )

الصفحة	القاعدة
	وبلاغ كاذب ( القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٨٢ ) وتفتيش « التفتيش بقصد التوقي » ( القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٣٢٧ ) وخلو رجل ( القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٩٨ ) ودعوى جنائية « تحريكها » ( القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ١٠٦٩ ) وسب وقذف ( القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٧ ) وسلاح ( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٩٢٨ ) وعقوبة « الإعفاء منها » ( القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨٩٠ ) وعلامات تجارية ( القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣٣٦ ) وقانون « سريانه من حيث الزمان » ( القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٣٧٣ ) وقمار ( القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٤١٨ )

الصفحة	القاعدة
	<p>ومحكمة أمن الدولة « طوارئ »</p> <p>( القواعد ارقام ٤١ . ٤٩ . ٩١ بالصفحات ارقام ٣٠٣ . ٣٦٢ . ٦١٩ )</p> <p>ومحكمة دستورية عليا</p> <p>( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٦٥٣ )</p> <p>ومسئولية جنائية « الإعفاء منها »</p> <p>( القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٦٢ )</p> <p>ومصادرة</p> <p>( القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٦٩ )</p> <p>ومقدم إيجار</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٣٣٥ )</p> <p>وموظفون عموميون</p> <p>( القواعد ارقام ١٣ . ١٣٥ . ١٦٧ بالصفحات ارقام ٩٨ . ٩٨١ . ١٢١٦ )</p> <p>ونقابات</p> <p>( القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ١ )</p> <p>ونقد</p> <p>( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )</p> <p>ونقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من أحكام »</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )</p> <p>ونقض « نظره والحكم فيه »</p> <p>( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( هـ ) تنفيذ :
		القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . اعتباره نافذا ومنتجا لآثاره التشريعية من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٤
١٢٠٤	١٦٥	( الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٠ )
		( و ) سريانه :
		١ - العقاب لا يكون إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليه . تأييم الفعل بقانون لاحق . غير جائز . أساس ذلك ؟
		واقعة ادلاء الطاعن ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية للمأذون . جريمة وقتية . وقوعها قبل نفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . أثره : عدم جواز مساءلته عنها .
٥٣٩	٧٩	( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )
		٢ - العقوبة المقررة لجريمة التعدى على أراض مملوكة للدولة طبقاً لنص المادة ٣٧٢ مكرراً عقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ ؟
		لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون .
		عدم نفاذ القانون . قبل نشره .
		ليس للقانون الجنائى أثر رجعى مفاد ذلك ؟
١٣٧٤	١٨٧	( الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ )



الصفحة	القاعدة	
		<b>قبض</b>
٢٠٦	٢٨	١ - مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطان القبض . ( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٣١ )
		٢ - دفاع الطاعن بوقوع القبض عليه قبل صدور اذن التفتيش وخارج نطاق اختصاص الضابط . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور . مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بوقوع القبض قبل صدور الاذن بالتفتيش .
٣٣٢	٤٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ ) ٣ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى إبان جمع الاستدلالات . ليس قبضاً . مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأمورى الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ ) <b>راجع ايضاً:</b> إثبات « إقرار » ( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )

الصفحة	القاعدة	
		وتفتيش « إذن التفتيش . إصداره . بياناته . تنفيذه » ( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ ) وتلبس ( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٣١٢ ) ودستور ( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٧٢ ) ومأمورو الضبط القضائي « اختصاصهم » ( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )
		<b>قتل خطأ</b>
		١ - حق المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف التهمة من الإصابة الخطأ إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ عقوبات إذا ما تحقق . لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون . ( الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )
٤٣١	٦١	٢ - حكم الادانة . بياناته ؟ مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جرائم قتل وإصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة . ( الطعن رقم ٤٧٦٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٩/٢٥ )
٩٣٦	١٢٩	

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا:
		دعوى جنائية « قيود تحريكها »
		( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٩٨ )
		ونقض « المصلحة والصفة فى الطعن »
		( القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٩٣٦ )
		<b>قتل عمد</b>
		١ - قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عليه . استخلاص توافره . موضوعى .
		مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل فى حق الطاعن .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )
٩٥٨	١٣٣	( والطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )
		٢ - لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم قصوره فى استظهار سبق الاصرار . متى كانت العقوبة المقضى بها تدخل فى الحدود المقررة لجناية الشروع فى القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قصد القتل . أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه . ادراك توافره . موضوعى .
		محاوله الطاعن تقبيل المجنى عليها بمجرد دخوله منزلها .
		لا يتعارض مع شروعه بعد ذلك فى قتلها .
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )
		٤ - استظهار الحكم قيام علاقة السبب بين إصابات القتل وبين وفاته فضلا عن تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١١ )
		٥ - النعى على الحكم بالقصور فى استظهار ظرفى سبق الاصرار والترصد . غير مجد . متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعن تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد .
٦٣٥	٩٣	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
		٦ - قصد القتل . أمر خفى إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر التى يأتىها الجانى وتنم عما يضره فى نفسه .
		استخلاصه . موضوعى .



الصفحة	القاعدة	
		<p>سبق الاصرار حالة ذهنية . إستفاداتها من وقائع خارجية يستخلصها القاضى .</p> <p>ظرف الترصد . متى يتحقق ؟</p> <p>البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد موضوعى .</p> <p>مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل وتوافر ظرفى سبق الاصرار والترصد .</p>
٦٣٥	٩٣	<p>( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١٩ )</p> <p>٧ - خطأ الحكم فى ذكر مادة الترصد ضمن المواد التى دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا الظرف . لا يعيبه . علة ذلك ؟</p> <p>النعى بخطأ الحكم فى ذكر مادة تعريفية ضمن مواد العقاب التى دان الطاعن بموجبها . عدم جدواه . مادامت العقوبة التى أوقعها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة فى الطريق العام ليلاً مع حمل السلاح التى أثبتتها فى حقه .</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )</p> <p>٨ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وتوافر سبق الاصرار .</p> <p>جواز نشوء نية القتل . إثر مشادة وقتية .</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - قصد القتل . أمر خفى . ادراكه بالظروف المحيطة والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى . إستخلاص توافره . موضوعى .</p> <p>الجدل فى توافر نية القتل . موضوعى . عدم جواز اثارته أمام النقض .</p>
١٠٩٢	١٥٣	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣ )</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>إثبات « بوجه عام »</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٢ ، ١٨١ بالصحيفتين رقمى ٧٠٢ ، ١٣٠٦ )</p> <p>وإثبات « خبرة »</p> <p>( القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٦٤٧ )</p> <p>وإثبات « شهود »</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٤ )</p> <p>وأحداث</p> <p>( القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٤١ )</p> <p>وإرتباط</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٢ ، ١٢٨ بالصحيفتين رقمى ٧٠٢ ، ٩٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى »</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠٩١ )</p> <p>وإعدام</p> <p>( القواعد (رقام ٥ ، ٨١ ، ١٠٦ بالصفحات (رقام ٢٤ ، ٥٥٧ ، ٧٤٣ )</p> <p>وباعث</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠٩١ )</p> <p>وترصد</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٧٠٢ )</p> <p>وحكم</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره »</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٢ ، ١٨٢ بالصحيفتين رقمي ٧٠٢ ، ١٣٢٢ )</p> <p>وسبق إصرار</p> <p>( القاعدتان رقما ٥ ، ١٤ بالصحيفتين رقمي ٢٤ ، ١٠٤ )</p> <p>وشروع</p> <p>( القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٥١٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وفاعل أصلى</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ١١٠٩ )</p> <p>وقبض</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>ومحكمة أمن دولة « طوارئ »</p> <p>( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٥٩ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « حقها فى تعديل وصف التهمة »</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٤ )</p>
		<p><b>قذف وسب</b></p> <p>١ - استخلاص القصد الجنائى فى جريمة القذف والسب علنا .</p> <p>موضوعى .</p>
١٣٢٣	١٨٢	<p>( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )</p> <p>٢ - القصد الجنائى فى جريمتى القذف والسب . توافره : متى</p> <p>كانت العبارات التى وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .</p> <p>علانية الاسناد تتضمن حتما قصد الاذاعة بمجرد الجهر</p> <p>بالالفاظ النابية فى المحل العام مع العلم بمعناها .</p>
١٣٢٣	١٨٢	<p>( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ - سكوت الحكم عن التحدث عن توافر ركن العلانية في جريمة القذف والسب . لا يعيبه ما دام الطاعن لم يدفع بتخلفه وكانت الوقائع تقطع بتوافره .
١٣٢٣	١٨٢	( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )
		٤ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف والبلاغ الكاذب في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك ؟
١٣٩٠	١٩٠	( الطعن رقم ٥١٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣١ )
<b>قصد جنائي</b>		
		١ - متى يتحقق القصد الجنائي في جرمي السب والقذف ؟
٣٤	٦	( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٧ )
		٢ - قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عليه . استخلاص توافره . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ لاستظهار نية القتل في حق الطاعن .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )
		٣ - عدم جدوى ما يشره الطاعنان بشأن جريمة الاشتراك في

الصفحة	القاعدة	
		التزوير طالما أن الحكم قد أثبت فى حقهما توافر جريمة استعمال المحرر المزور مع علمهما بذلك وأوقع عليهما عقوبتها . ( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢ )
١٤٧	١٧	٤ - متى يلزم التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ؟ ( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢١ )
١٤٧	١٧	٥ - القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات . تحققه بتصرف الموظف العام فى المال الذى بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . تحدث الحكم استقلاً عن توافر هذا القصد . غير لازم . مثال لتسبيب كاف وسائق فى بيان نية الاختلاس . ( الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣ )
١٧٥	٢١	٦ - عدم تحقق القصد الجنائى فى جريمة التبيد بمجرد قعود الجانى عن الرد انما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرضه المنقولات على المجنى عليها . قصور . ( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥/١/٢١ )
١٩٣	٢٥	( والطعن رقم ١٣٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )
١٢٢٥	١٦٨	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها . قوامه : علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه من النباتات الممنوع زراعتها .</p> <p>تحدث المحكمة استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة . غير لازم . حد ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٧ )</p>
٣٤٢	٤٦	<p>٨ - عدم توافر القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر . بمجرد الحيازة المادية له .</p> <p>وجوب ثبوت علم الجانى بان ما يحزره من المواد المخدرة المحظورة .</p> <p>الدفع بعدم العلم بوجود المخدر . يوجب على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يبرر توافره فعليا لا افتراضيا .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )</p>
٣٧٩	٥١	<p>٩ - ألعاب القمار هى الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور .</p> <p>المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورود بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وهى تلك التى يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة . قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>خلو الحكم من بيان نوع اللعب الذى كان يمارس بالمحل . يعيبه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )</p>
٤١٨	٥٨	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تقدير توافر قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار في المخدر . ( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٧ )
٤٧٥	٦٧	
١٢٠٤	١٦٥	( الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٠ )
		١١ - أخذ الحكم بالتحريات مسوغا للإذن بالتفتيش لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار . ( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١ )
٥٦٩	٨٢	
		١٢ - مناط المسؤولية في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة . ثبوت إتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة . ( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
٦١٩	٩١	
		١٣ - قصد القتل . أمر خفي ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر التي يأتيها الجاني وتنم عما يضمرة في نفسه استخلاصه . موضوعي . سبق الاصرار حالة ذهنية . استفادتها من وقائع خارجية يستخلصها القاضي . ظرف الترصد . متى يتحقق ؟



الصفحة	القاعدة	
		البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد موضوعي . مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل وتوافر ظرفي سبق الاصرار والترصد .
٦٣٥	٩٣	( الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ ) ١٤ - قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والامارات الخارجية التي تنم عليه . استخلاص توافره . موضوعي . مثال لتسبيب سائق لاستظهار نية القتل في حق الطاعنين .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ ) ١٥ - اختلاف جريمة الاختلاس عن جرمتي الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق . رغم وقوعها جميعاً من موظفين عموميين على مال عام . - جريمة الاختلاس . من صور خيانة الامانة ويكون المال فيها في حيازة الجاني . تحققها بتغيير الأمين نيته في حيازة المال المؤمن عليه من حيازة ناقصة على سبيل الامانة إلى حيازة كاملة بنية التملك . تسهيل الاختلاس . يخضع للقواعد العامة في الاشتراك في أحوال المساهمة الجنائية في الاختلاس .
٧٢٢	١٠٤	( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٦ - القصد الجنائي في جريمة احرارز أو حيازة جوهر مخدر .</p> <p>متى يتحقق ؟</p> <p>تحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجوهر المخدر غير لازم كفاية إيراد الوقائع والظروف الدالة عليه .</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٥ )</p> <p>١٧ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها ولو أحرزها ماديا شخصا غيره .</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٥ )</p> <p>١٨ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .</p> <p>اقتصار التعديل على استبعاد قصد التعاطي وإعتباره محرزا للمخدر مجردا من القصد لا يقتضي تنبيه الدفاع . اساس ذلك ؟</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٥ )</p> <p>١٩ - النعي بأن التحليل لما يتناول كل كمية المخدر المضبوط .</p> <p>والتي عول الحكم على كبر حجمها في استظهار قصد الاتجار .</p> <p>منازعه موضوعيه في كنه ما لم يرسل من المخدر للتحليل . عدم جواز إثارتها لأول مرة امام النقض .</p>

الصفحة	القاعدة	
		القول لدى محكمة الموضوع بأن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها . لا يعد بمجرد تنازعه جديده في كنه المواد التي لم يتم تحليلها .
٧٥٤	١٠٨	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨ ) ٢ - مناط المسؤولية في جريمة إحراز وحيازة جوهر مخدر . ثبوت إتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة . القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر قوامه العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلالا غير لازم متى كان ما أورده كافيا في الدلالة عليه .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ ) ٢١ - استخلاص المحكمة وقوع السرقة . كفايته تدليلا على توافر فعل الاختلاس . تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم . القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو علم الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس منقولا مملوكا للغير من غير رضاه بنية تملكه . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم .
٧٨٦	١١٢	( الطعن رقم ٥٢٣١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير تعلقه بوقائع الدعوى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه على ضوء الظروف المطروحة عليها . تحدث الحكم استقلالاً عن ذلك القصد . غير لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )
		٢٣ - تحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل عليه .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )
		٢٤ - القصد الجنائي اللازم لتوافر جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . مناطه : ازالة الجاني الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على ترخيص عن علم وإرادته . توافر قصد خاص في هذه الجريمة . غير لازم .
٨٤٠	١١٧	( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )
		٢٥ - القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . مناطه : تصرف الموظف في المال المعهود إليه باعتبار أنه مملوك له . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم . كفاية أن يكون فيما أورده من وقائع ما يدل على قيامه .
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة اختلاس أموال أميرية . غير لازم . ما دام قيامها مستفاداً من مجموع عباراته .
٩٠٥	١٢٤	( الطعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٦/٣ ) ٢٧ - جريمة حيازة أو إحراز أجزاء رئيسية لسلاح نارى بدون ترخيص . ما يكفى لتحقيقها ؟ تحقق القصد الجنائى العام بمجرد حيازة أو إحراز أجزاء السلاح النارى بدون ترخيص عن علم وإرادة .
٩٢٨	١٢٨	( الطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٧/١٤ ) ٢٨ - الركن المادى فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ماهيته ؟ القوة فى هذه الجريمة : هى ما يقع على الأشخاص لا الأشياء . وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذى عناه الشارع ولا يتحقق به استعمال القوة التى تقع على الأشخاص . عدم بيان الحكم لما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولاً لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوة . قصور .
٩٤٥	١٣١	( الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١ )

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الاصرار . جواز نشوء نية القتل . إثر مشادة وقتية .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ ) ٣٠ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسبب غير سديد .
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ ) ٣١ - قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني . استخلاص توافره . موضوعي . الجدل في توافر نية القتل . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض .
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣ ) ٣٢ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي في القتل أو إنتفائه وبين سبق الاصرار .

الصفحة	القاعدة	
		<p>العبرة في تكوين عقيدة المحكمة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .</p> <p>مثال :</p>
١٢٢٨	١٦٩	<p>( الطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )</p> <p>٣٣ - قصد القتل . أمر خفى . ادراكه بالأمارات والمظاهر الخارجية التي تنبئ عنه استخلاص توافره . موضوعي .</p>
١٣٠٧	١٨١	<p>( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )</p> <p>٣٤ - القصد الجنائي في جريمتي القذف والسب . توافره : متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليه شائنه بذاتها . علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .</p>
١٣٢٣	١٨٢	<p>( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )</p> <p>٣٥ - استخلاص القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا . موضوعي .</p>
١٣٢٣	١٨٢	<p>( الطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>باعث</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>وبلاغ كاذب</p> <p>( القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٣٨٩ )</p> <p>ومسئولية جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ١٠٦٤ )</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ١٠١٦ )</p> <p><b>قضاة</b></p> <p>جواز تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢/١٥١ مرافعات في حالات محددة . أساس ذلك ؟</p> <p>تقديم طلب الرد . أثره : وقف الدعوى الأصلية بقوة القانون .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تصدى المحكمة للفصل في الدعوى رغم اتصال علمها بتقديم طلب الرد . أثره : بطلان قضائها . علة ذلك ؟</p> <p>قضاء المحكمة في طلب هي خصم فيه . غير جائز .</p> <p>العبرة في توافر المصلحة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . انعدامها بعد ذلك . لا أثر له .</p>



الصفحة	القاعدة	
		اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم يوجب امتداد أثر نقض الحكم إليهم . ( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
١١٨٨	١٦٣	<b>قمار</b> العاب القمار هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ورود بعض أنواع العاب القمار على سبيل المثال وهي تلك التى يكون الريح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة . قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ خلو الحكم من بيان نوع اللعب الذى كان يمارس بالمحل . يعيبه . ( الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )
٤١٨	٥٨	<b>قوة الامر المقضى</b> ١ - ورقة الحكم . السند الوحيد الذى يشهد بوجوده . العبرة فى الحكم بنسخته الأصلية . صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

الصفحة	القاعدة	
		<p>صدور الحكم الابتدائي دون تحرير نسخته الأصلية . اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب ذلك الحكم يستوجب إعادة المحاكمة .</p> <p>مادامت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت .</p> <p>المادة ٥٥٧ إجراءات جنائية .</p>
٥٣٦	٧٨	<p>( الطعن رقم ٢٩٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٧ )</p> <p>٢ - صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية .</p> <p>ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .</p> <p>فقد الحكم المطعون فيه . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة أساس ذلك ؟</p>
٦٩٤	١٠٠	<p>( الطعن رقم ٢٦١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٩ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>أمر بالالوجه :</p> <p>( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٨٤٠ )</p> <p>وحكم « حجيته »</p> <p>( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">( ك )</p> <p style="text-align: center;"><b>كسب غير مشروع - كفاله</b></p> <p style="text-align: center;"><b>كسب غير مشروع</b></p> <p style="text-align: right;">راجع : ارتباط</p> <p style="text-align: center;">( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )</p> <p style="text-align: center;"><b>كفالة</b></p> <p>عدم ايداع المحكوم عليه بعقوبة الغرامة أو المستول بالحقوق المدنية الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وعدم حصوله على قرار باعفائه منها . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p> <p style="text-align: center;">( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ )</p>
٦٧٧	٩٧	

الصفحة	القاعدة
	( م )
	<p>ما'مورو الضبط القضائي - محاماة - محضر الجلسة -</p> <p>محكمة الاتحاد - محكمة استئنافية - محكمة الاعادة -</p> <p>محكمة امن الدولة - محكمة اول درجة - محكمة ثانى درجة -</p> <p>محكمة الجنايات - محكمة دستورية - محكمة عادية -</p> <p>محكمة الموضوع - محكمة النقض - محلات عامة -</p> <p>مزاولة التجارة - مساهمة جنائية - مسئولية إدارية -</p> <p>مسئولية تأديبية - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية -</p> <p>مصادرة - معارضة - مقدم إيجار - مواد مخدرة -</p> <p>موانع العقاب - موظفون عموميون - مواقع انثى بغير رضاها .</p>
	ما'مورو الضبط القضائي
	<p>١ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه اجراء التحريات . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين . مادام قد اقتنع بصحة ما نقلوه إليه .</p>
٦٧	١٢
	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )



الصفحة	القاعدة	
		٢ - إباحة دخول مأموري الضبط القضائي المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . مقصور على أوقات مباشرة عملها دون غيرها .
٢١٣	٢٩	( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٣١ ) ٣ - حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية دون غيرها عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أساس وعلة ذلك ؟ قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون إستجلاء صفة القائم بالضبط وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية أم خارجها يعيب الحكم بالقصور . علة ذلك ؟
٢٦٩	٣٦	( الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٧ ) ٤ - لمأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم وجوده . أساس ذلك ؟
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - لعضو النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه تكليف أى من مأمورى الضبط القضائي ببعض الأعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ إجراءات .
٧٣٢	١٠٥	سريان النص على كافة إجراءات التحقيق . شرط ذلك ؟ ( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٥ )
		٦ - لا يعيب اذن التفتيش عدم تعيينه مكاناً يجرى التفتيش فى نطاقه .
		صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه تنفيذه عليه ايئما وجده . شرط ذلك ؟
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )
		٧ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور الضبط القضائي إبان جمع الاستدلالات ليس قبضاً .
		مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأمورى الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )
		٨ - صدور الاذن بالتفتيش لاحد مأمورى الضبط أو لمن يعاونه أو ينسبه . قيام أى من هؤلاء بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك ؟
١١٧٧	١٦٢	( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )

الصفحة	القاعدة	
		٩ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكوله إلى رجل الضبط المأذون له . حقه أن يستعين في تنفيذ الاذن بأعوانه من رجال الضبط القضائي .
١١٧٧	١٦٢	( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ ) ١٠ - عدم ترتيب البطلان على عدم مراعاة أحكام المادة ٣٦ إجراءات . تقدير سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي . حق لمحكمة الموضوع . المواجهة كاستجابات من إجراءات التحقيق المحظورة على مأموري الضبط القضائي .
١٢١٣	١٦٦	( الطعن رقم ٩٥٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٤٤ ) ١١ - حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه . المادة ٢٩ إجراءات . الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمه في الإثبات . موضوعي . حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه . متى اطمأنت إليه .
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٩ ) ١٢ - حق ضباط السجن تفتيش من يشتبهون في حيازته أشياء ممنوعة . داخل السجن . سواء كان من المسجونين أو العاملين

الصفحة	القاعدة	
		<p>بالسجن أو غيرهم . كفاية اشتباه ضابط السجن فى أن أحد المذكورين يحوز أشياء ممنوعة داخل السجن ليثبت له حق تفتيشه . دون التقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>الشبهة المقصودة فى هذا المقام ؟</p> <p>تقدير الشبهة . منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .</p>
١٣٢٨	١٨٣	<p>( الطعن رقم ١١٢٤٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١١ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم « ما لا يعيبه فى نطاق التدليل »</p> <p>( القاعدتان رقما ٢٨ . ١٨٣ بالصحيفتين رقمى ٢٠٦ ، ١٣٢٧ )</p> <p>وتلبس</p> <p>( القاعدتان رقما ٤٢ . ٥٠ . ١١٩ بالصفحات ارقام ٣١٢ . ٣٧٢ . ٨٦٣ )</p>
		<p><b>محاماة</b></p>
		<p>١ - نقل اسم المحامى إلى جدول المحامين غير المشتغلين .</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>متى فقد شرطاً من شروط القيد في الجدول العام . من اختصاص مجلس النقابة . أساس ذلك ؟</p> <p>صدور القرار المطعون فيه بنقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين غير المشتغلين عن لجنة قبول المحامين وليس عن مجلس النقابة . يبطله .</p> <p>( الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٧ )</p> <p>٢ - الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية أو جنحة لحضور الاستجواب أو المواجهة . شرطه : اعلان المتهم اسم محاميه بالطريق القانونى . المادة ٢٤ إجراءات .</p> <p>النعى ببطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم . غير مقبول . مادام المتهم لم يعلن اسم محاميه بالطريق القانونى .</p>
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
٧٥٤	١٠٨	( والطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٨ )
		<p>٣ - للمحامى أن يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة . شرط ذلك ؟</p> <p>التعارض المخل بحق الدفاع . مناطه ؟</p>
١٤٧	١٧	( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢١ )
١١١٠	١٥٤	( والطعن رقم ١٠٥٨١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم .  إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله . علة ذلك ؟  صحة مباشرة المحامى للإجراء قبل استصدار توكيل ممن كلفه  بالعمل . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ؟  الاقرار اللاحق فى حكم التوكيل السابق .</p>
٢٥٢	٣٤	<p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )</p> <p>٥ - اعتبار متهم شاهدا على متهمين آخرين يتحقق به  التعارض بين مصالحهم بما يستلزم فصل دفاعه عنهما . السماح  لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعا . إخلال بحق الدفاع .</p>
٧١٩	١٠٣	<p>( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )</p> <p>٦ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له  دفاعا حقيقيا لا شكليا . أساس ذلك وعلته ؟  توقيع عقوبة الغرامة على كل محام منتدبا كان أو موكلا عن  المتهم لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه . المادة ٣٧٥  إجراءات .  إبداء المحامى المنتدب عن المحكوم عليه دفاعا لا يتحقق</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٤٣	١٠٦	<p>به الغرض الذى أوجب الشارع من أجله حضوره . أثر ذلك :  بطلان إجراءات المحاكمة توجب نقض الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٧ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات « شهود »</p> <p>( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢٢٣ )</p> <p>وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٨٠٢ )</p> <p>وحكم « ما لا يعيبه فى نطاق التدليل »</p> <p>( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٥٢ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ )</p> <p>ونقابات</p> <p>( القاعدة الاولى بالصحيفة رقم ١ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . توقيعها »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ١٢٤١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>محضر الجلسة</b>
		١ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضى فى مجلس القضاء . وما هو ثابت فى محضر الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى إذ هى المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن . النعى بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة . عدم قبوله ما دام الثابت أن محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم الأصلية تضمنا منطوق الحكم بحبس الطاعن مع الشغل لمدة سنتين .
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢١ ) ٢ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١١/٤ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ ) ٣ - ذكر اسم المستشار فى الحكم سهوا . بدلا من آخر ورد اسمه فى محضر الجلسة . لا يعيب . تصحيح هذا الخطأ . يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم . علة ذلك ؟



الصفحة	القاعدة	
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )  راجع أيضا: إجراءات « إجراءات المحاكمة » ( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٤ ) وحكم « وصف الحكم » ( القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ١٠١٣ ) ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » ( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ )  <b>محكمة الأحداث</b>  تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونة خبيران أحدهما على الأقل من النساء . استثناء من الأصل العام . قصره على محكمة أول درجة . دون المحكمة الاستئنافية . أساس ذلك ؟  ١٠٧٥      ١٤٩      ( الطعن رقم ٥١١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٨ )  <b>محكمة استئنافية</b>  (١) الإجراءات (مأماها : المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا .

الصفحة	القاعدة	
		لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . فمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شاهد الاثبات . عدم سماعه . يعيب إجراءات المحاكمة .
		المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً فى الجلسة إنما تبنى قضاؤها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وإستيفاء كل نقض فى إجراءات التحقيق .
		المادة ٤١٣ إجراءات .
		إغفال طلب سماع شاهد الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٢١٧	٣٠	( الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٣١ )
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٢٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )
١١٥٠	١٥٩	( الطعن رقم ١٢٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
١٣٢٣	١٨٢	( والطعن رقم ١٤٢٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٠ )
		العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .
		إثارة بطلان إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٥٥٢	٨٠	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ )

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا:</p> <p>تزوير « الادعاء بالتزوير »</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٦٠٨ )</p> <p>ومحكمة الأحداث « تشكليها »</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٤ )</p> <p>ونقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام »</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٤ )</p> <p>( ب ) تسبيب احكامها :</p> <p>راجع :</p> <p>استئناف « نظره والحكم فيه »</p> <p>( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )</p> <p>( ج ) سلطتهما في تعديل وصف التهمة :</p> <p>راجع :</p> <p>وصف التهمة :</p> <p>( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )</p>

الصفحة	القاعدة	محكمة الإعادة
		<p>١ - إعادة المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ اجراءات . محاكمة مبتدأه . أثر ذلك : لمحكمة الاعادة الفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشىء مما جاء بالحكم الغيابى أو بالوصف القانونى الذى يسبغه الحكم الغيابى على الفعل المسند إلى المتهم .</p> <p>( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )</p> <p>٢ - قضاء الحكم خطأ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . كون هذا الخطأ قد حجبها عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والاعادة .</p> <p>عدم اشتراط أن تكون محكمة الإعادة فى هذه الحالة مكونه من قضاة آخرين .</p> <p>( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )</p> <p>٣ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك : الا يتناهى إلى طلبات التحقيق . علة ذلك ؟</p> <p>النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها - غير جائز . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )</p>
١٠٤	١٤	
٣٦٢	٤٩	
٤٧٥	٦٧	



الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - الأصل في الطعون . أن المحكمة لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر .</p> <p>قاعدتي استقلال الطعون والاثـر النسبي للطعن . مفادهما : أن لا يغير من الطعن إلا من رفعه .</p> <p>تدخل المدعى بالحقوق المدنية أمام محكمة الإعادة مرة أخرى : غير جائز . متى كان القضاء برفض دعواه المدنية قد صار نهائيا بعدم الطعن عليه .</p> <p>نقض الحكم لغير الطاعن . شرطه . أن تعين محكمة النقض في حكمها من يتعدى إليه أثر النقض .</p> <p>تصدى محكمة الإعادة لما لم ينقل إليها . خطأ في القانون يجيز لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟</p> <p>اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه .</p> <p>مثال .</p>
٥٩٠	٨٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>عقوبة « تطبيقها »</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٦٠٨ )</p> <p>ومحكمة النقض « سلطتها »</p> <p>( القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٥٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>محكمة أمن الدولة</b></p> <p>اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ . ببعض الجرائم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ . ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته فى شأن الأسلحة والذخائر . خلو أى منها وأى تشريع آخر من النص على إنفراد محاكم أمن الدولة بالاختصاص دون غيرها أثر ذلك إبقاء اختصاص القضاء العادى بهذه الجرائم قائما .</p>
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٣ )
٣٠٣	٤١	( والطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )
٣٦٢	٤٩	( والطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )
٦١٩	٩١	( والطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
		<p>اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ١/٣ / من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بالنظام العام . علة ذلك ؟</p> <p>تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جناية لا تختص بنظرها . خطأ فى القانون .</p> <p>مثال .</p>
٨٧٥	١٢٠	( الطعن رقم ٦٠٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )
		<p>راجع ايضا:</p> <p>اختصاص « الاختصاص الولائى »</p> <p>( القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٣٠٣ )</p>
		<p><b>محكمة اول درجة</b></p>
		<p>راجع:</p> <p>محكمة الأحداث</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>محكمة ثانى درجة</b></p> <p>إيجاب إجماع قضاة محكمة ثانى درجة عند إلغاء الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية برفضها أو بعدم قبولها والقضاء بالتعويض . لا ينصرف إلى مخالفة الحكم الابتدائى للقانون . علة ذلك ؟</p>
٢٥٢	٣٤	<p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )</p> <p>إلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية وقبولها . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المدعى عليه بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى المدنية والفصل فيه ابتداءً بإلزام الطاعن بالتعويض . مخالفة للقانون . لا تملك محكمة النقض نقض الحكم فى هذا الخصوص لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها . علة ذلك ؟</p>
٢٥٢	٣٤	<p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )</p> <p>محكمة الدرجة الثانية . لا تجرى من التحقيقات . إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه .</p>



الصفحة	القاعدة	
٦٠٨	٩٠	<p>النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>راجع أيضا : حكم « وصف الحكم » ( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٤٧ )</p>
		<h3>محكمة الجنایات</h3>
٩	٢	<p>حق محكمة الجنایات عند إعادة محاكمة متهم كان غائباً أن تورد أسباب الحكم الغيابي الساقط أسباباً لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها بالإدانة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١ )</p>
١٠٤	١٤	<p>إعادة المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٩٥ إجراءات . محاكمة مبتدأه . أثر ذلك : لمحكمة الإعادة الفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي أو بالوصف القانوني الذي يسبغه الحكم الغيابي على الفعل المسند إلى المتهم .</p> <p>( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٠٣	٤١	<p>إنعقاد الإختصاص بمحاكمة الطاعن عن جريمة السرقة ليلاً مع التعدد وحمل سلاح . للقضاء الجنائي العادي . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )</p> <p>شمول التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالتها جميعاً إلى المحكمة الأعلى درجة .</p> <p>غياب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنایات . وجوب اتباع الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح في شأنه . مؤدى ذلك : قابلية الحكم الصادر فيها للمعارضة .</p> <p>صدور حكم غيابي ببراءة المتهم من جنایة وبإدانتته عن جنحة مرتبطة بها . أثره : أن تكون المعارضة هي السبيل الوحيد لإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . علة ذلك ؟</p> <p>الأصل أن المحكمة لا تنتظر في طعن لم يرفعه صاحبه .</p> <p>تصدى محكمة الجنایات للفصل في جنحة صدر فيها حكم غيابي دون الطعن فيها بالمعارضة خطأ في القانون - يؤذن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . أساس ذلك ؟</p>
٣٢٤	٤٣	<p>( الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ . استثنائية .</p> <p>إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .</p> <p>النعي بعدم اختصاص محكمة الجنایات بنظر جنحة إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص المحالة لها لإرتباطها بجناية إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار عملاً بالمادة ٢١٤ إجراءات . غير مقبول .</p>
٦١٩	٩١	<p>( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>وضع محكمة الجنایات تقرير تلخيص . غير واجب . إقتضاره على الدوائر الاستئنافية . أساس ذلك ؟</p>
١٠٥٧	١٤٦	<p>( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )</p> <p>إجازة المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للنياابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنایات في غيبة المتهم بجناية .</p> <p>مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . هذا البطلان فيه معنى سقوطه . أثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذى موضوع .</p>
١٣٧٠	١٨٦	<p>( الطعن رقم ٦٧٥٩ لسنة ٥٩ القضائية )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p><b>راجع أيضا :</b></p> <p>دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة »</p> <p>( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٨٥ )</p> <p>ومحاماة</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٦ ، ١٠٨ بالصحيفتين رقمي ٧٤٣ ، ٧٥٤ )</p> <p>ومحكمة أمن الدولة</p> <p>( القاعدتان رقما ١١ ، ١١ بالصحيفتين رقمي ٣٠٣ ، ٥٩ )</p> <p>ونقض « ما يجوز الطعن فيه من الأحكام »</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٧٢٢ )</p> <p><b>محكمة دستورية</b></p> <p>أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة .</p> <p>الحکم بعدم دستورية نص فی قانون أو لائحة . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .</p> <p>تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . أثره : اعتبار الأحكام الصادرة بالإدانة استنادا إليه كأن لم تكن . أساس ذلك ؟</p>



الصفحة	القاعدة	
		مثال :
٥٣٩	٧٩	( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ ) الفصل فى دستورية القوانين واللوائح . مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . الدفع بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . غير متعلق بالنظام العام . أساس ومؤدى ذلك ؟ عدم إثارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه . النعى على الحكم تطبيقه أحكام ذلك القانون على الدعوى . غير مقبول .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ ) قضاء المحكمة الدستورية العليا ببطلان تكوين مجلس الشعب . لا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذته من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية . أثر ذلك ؟
١٢٠٤	١٦٥	( الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>محكمة عادية</b></p> <p>المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة . اختصاصها بالفصل في كافة الجرائم . إلا ما استثنى بنص خاص .</p> <p>اشتراك المحاكم العادية مع محاكم أمن الدولة طوارئ في الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .</p> <p>الاختصاص المشترك بينهما لا يمنع أيهما من نظر القضايا التي تنظرها الأخرى . إلا أن يحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .</p> <p>( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٩ )</p>
٣٦٢	٤٩	
		<p><b>محكمة الموضوع</b></p> <p>(١) الإجراءات أمامها :</p> <p>راجع :</p> <p>إثبات « شهود »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١٢٧٦ )</p> <p>( ب ) نظرها الدعوى والحكم فيها :</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ارجع :
		إثبات « شهود » .
		( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ )
		( جـ ) سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .
		مادام سائغا .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
١١٨	١٥	( والطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )
٢٣٦	٣٣	( والطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
٣٠٣	٤١	( والطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )
٥٢٧	٧٧	( والطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢١ )
٦٠٨	٩٠	( والطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١ )
١٠٣٢	١٤٢	( والطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
١٢٢٨	١٦٩	( والطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )
١٢٨٤	١٧٨	( والطعن رقم ٩٤٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذاً بأدلة الثبوت التى إطمأنت إليها .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
		لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى . شرط ذلك .
		وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعى .
		مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ؟
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١١/٤ )
١١٧٧	١٦٢	( والطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
١٢٠٤	١٦٥	( والطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٠ )
		( د ) سلطتها فى تقدير الارتباط :
		مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟
		تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى . حد ذلك ؟
٩٢٨	١٢٨	( الطعن رقم ٨٣٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٧/١٤ )
		( هـ ) سلطتها فى تقدير الدليل :
		حق محكمة الموضوع تقدير الأدلة لكل متهم . لها الأخذ بما تظمن إليه منها فى حق متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر .



الصفحة	القاعدة	
		لمحكمة الموضوع أن تعول على التحريات باعتبارها معززة للأدلة الأخرى . ولها أن تأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٥ ) الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . تقدير صحته وقيمته في الإثبات . موضوعي . حق محكمة الموضوع في تقدير عدم صحة ما ادعاه المتهم من أن اعترافه كان وليد إكراه . لا معقب عليها . ما دامت تقيمة على أسباب سائغة . حقها في الأخذ باعتراف المتهم بتحقيقات النيابة ولو عدل عنه . مادامت قد اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع . مثال لتسبيب سائغ في طرح دفع يبطلان الاعتراف للاكراه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
١٧٥	٢١	( والطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره . ولو لم يكن معززا بدليل آخر . متى اطمأنت إليه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
١١٨	١٥	( والطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )
		وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .
		أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده ؟
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
١٧٥	٢١	( والطعن رقم ٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٣ )
٢٣٦	٣٣	( والطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
٣١٢	٤٢	( والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٣ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )
٥٢٧	٧٧	( والطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢١ )
٦٠٨	٩٠	( والطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١ )
٩٨١	١٣٥	( والطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . حسبها إيراد ما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه . حقها في الأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون بيان العلة في ذلك .
١١٨	١٥	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض . ( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )
١٠٩٢	١٥٣	( والطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣ ) عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني .
١٤٠	١٦	الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ ( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٢١ ) عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاه .
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها . تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل لا يجوز إثارتة أمام النقض .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٤ )
٤٠٥	٥٦	( والطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )
١٢٢٨	١٦٩	( والطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )
		تقدير توافر أو عدم توافر السلطة الفعلية للجانى على المجنى عليها فى جريمة واقعة أنشئ بغير رضاها . موضوعى .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
		حق المحكمة فى الأخذ بأقوال شهود الإثبات والإعراض عما قاله شهود النفى دون بيان العلة أو الإشارة إليها . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
٣٩٧	٥٥	( والطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )
		وزن أقوال الشهود وتقديرها : موضوعى .
		لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحله من مراحل التحقيق أو المحاكمة .
		تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم . لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
١٠٣٨	١٤٣	( والطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )



الصفحة	القاعدة	
		حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يحزم به الخبير . مناطه ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
٢٩٠	٣٩	( والطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١١ )
١١١٩	١٥٥	( والطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١١/٤ )
		تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
		قعود الطاعن عن إثارة التعارض بين الدليلين القولي والفني .
		أمام محكمة الموضوع . لا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
٢٩٠	٣٩	( والطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١١ )
٤٠٥	٥٦	( والطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
		الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . مثال .
٢٥٢	٣٤	( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )
٥٢٧	٧٧	( والطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢١ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		تقدير الأدلة في الدعوى الجنائية . موضوعي .
		كفاية الشك في توافر ركن من أركان الجريمة أو في صحة
		إسناده إلى المتهم سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى
		عن بصر وبصيرة .
٢٨٤	٣٨	( الطعن رقم ٦١٣٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١١ )
٦٨٥	٩٨	( والطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ )
١١٤٣	١٥٨	( والطعن رقم ٦٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
		لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه
		من أقوال الشهود . أخذها بشهادة شاهد مؤداه : أنها أطرحت
		جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام أنه استخلص
		الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٢٩٠	٣٩	( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١١ )
		زراعة النبات المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال
		قاضى الموضوع بالفصل فيها . طالما يقيمها على ما ينتجها .
		مثال لتسبيب سائح على توافر قصد الاتجار .
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٧ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )

الصفحة	القاعدة	
		تطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إليها باستنتاج سائع تجرية المحكمة .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ ) حق محكمة الموضوع فى التعويل على تقرير طبي يتسق وشهادة شهود الاثبات فى تعزيز شهادتهم وإطراح تقرير آخر لا يتفق معها .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ ) تقدير أسباب عدم إتمام الجريمة وما إذا كانت راجعة لإرادة الجانى أم لا . موضوعى .
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ ) تقدير الدليل . موكل لمحكمة الموضوع . حقها فى الأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلاً لحكمها . قرائن الحال طريق أصلى فى الاثبات فى المواد الجنائية .
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢١ ) أخذ الحكم بالتحريات مسوغاً للإذن بالتفتيش لا يمنعها من عدم الأخذ بها فى خصوص قصد الاتجار .
٥٦٩	٨٢	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١ )

الصفحة	القاعدة	
		تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الإجراء الباطل . موضوعي .
		سلطة محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه بعد ذلك . إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده ؟
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ ) حق محكمة الموضوع في تجزئة التحريات والأخذ بها فيما تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث دون تحديد مطلق الأعيان منهم .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ ) حق محكمة الموضوع في الإعراض عما قاله شهود النفي ما دامت لا تثق في أقوالهم . عدم إلزامها بالإشارة إلى هذه الأقوال طالما لم تستند إليها .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ ) تشكيك الطاعن بأن المخدر المضبوط غير ما تم تحليله . جدل في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل . غير جائز .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )



الصفحة	القاعدة	
٧٨٦	١١٢	<p>الطعن فى تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير . جدل موضوعى . غير جائز أمام النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )</p> <p>لمحكمة الموضوع الحق أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها . كون الدليل صريحا دالا على الواقعة المراد إثباتها . غير لازم . كفاية استخلاصها ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .</p> <p>الجدل الموضوعى فى مسائل واقعية . حق محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب .</p>
٧٨٦	١١٢	<p>( الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢ )</p> <p>إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . ليس بلازم .</p> <p>تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها . موضوعى . حق المحكمة فى الأخذ بما تراه من تلك التقارير واطراح ما عداه .</p> <p>مثال .</p>
٨٠٢	١١٥	<p>( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )</p> <p>حق محكمة الموضوع فى أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق .</p>

الصفحة	القاعدة	
		لها وزن أقوال الشهود وتقديرها لا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٩٠٥	١٢٤	( الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٦/٣ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )
		قول متهم على آخر . حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .
		تقدير أقوال متهم على آخر إثر إجراء باطل . وتحديد صلتها بهذا الإجراء موضوعي .
		مثال .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )
		حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
٩٨١	١٣٥	( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ )
		العبرة في المحاكمات الجنائية . هي باقتناع القاضي .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . منها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .
٩٨١	١٣٥	( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ )

الصفحة	القاعدة	
١٠١٧	١٤١	<p>حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال متهم على آخر ولو وردت فى محضر الشرطة . متى اطمأنت إلى صدقها وإن عدل عنها .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )</p> <p>عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .</p> <p>لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من اشباهه متى اطمأنت إليه . علة ذلك ؟</p> <p>عدم إلزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم فى دفاعه الموضوعى . استفادة الرد عليها من قضاء المحكمة استنادا لأدلة الثبوت .</p> <p>الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب .</p>
١٠٥٧	١٤٦	<p>( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )</p> <p>حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه .</p> <p>عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه .</p>
١٢٥٣	١٧٤	<p>( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٧ )</p>

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا :
	إثبات « اعتراف »
	( القاعدتان رقما ١٢٣ . ١٢٥ بالصحيفتين رقمي ٩٥٨ . ٩٨١ )
	وإثبات « أوراق رسمية »
	( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ١٠١٦ )
	وإثبات « شهود »
	( القاعدتان رقما ٤٦ . ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٣٤٢ . ١١٥٣ )
	وإجراءات « إجراءات المحاكمة »
	( القاعدتان رقما ٤٢ . ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٣١٢ . ١٢٧٦ )
	وارتباط
	( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعي »
	( القواعد أرقام ١٥٣ . ١٥٤ . ١٥٥ بالصفحات أرقام ١٠٩١ . ١١٠٩ . ١١١٨ )
	واشتراك
	( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ )
	وإكراه
	( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ )



الصفحة	القاعدة
	وباعث
	( القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ١٠٩١ )
	وتزوير
	( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ١٠٣١ )
	وتفتيش « اذن التفتيش . إصداره »
	( القواعد ارقام ٣١ . ٤٦ . ٦٤ . ١٠٨ . ١١١ . ١٤١ . ١٦٥ بالصفحات ارقام
	٢٢٣ . ٣٤٢ . ٤٥١ . ٧٥٤ . ٧٧١ . ١٠١٦ . ١٢٠٣ )
	وجريمة « أركانها »
	( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦ )
	وحكم « تسببه . تسبب غير معيب »
	( القواعد ارقام ١٠٢ . ١١٥ . ١٣٢ . ١٥٣ . ١٦٠ . ١٦٧ . ١٦٩ بالصفحات
	ارقام ٧٠٢ . ٨٠٢ . ٩٤٨ . ١٠٩١ . ١١٥٣ . ١٢١٦ . ١٢٢٧ )
	وحكم « ما لا يعيبه في نطاق التدليل »
	( القواعد ارقام ١٤ . ٦٧ . ٩٥ . ١٠٥ بالصفحات ارقام ١٠٤ . ٤٧٥ . ٦٥٣ .
	٧٣٢ )
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره »
	( القواعد ارقام ٣٣ . ٤٦ . ٨٩ . ١٠٢ . ١١٥ . ١٢٤ . ١٨٥ بالصفحات ارقام
	٢٣٦ . ٣٤٢ . ٦٠٤ . ٧٠٢ . ٨٠٢ . ٩٠٥ . ١٣٤١ )
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره »
	( القاعدتان رقما ١٢١ . ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٨٧٩ . ١٢٧٦ )

الصفحة	القاعدة
	ودفوع « الدفع بنفى التهمة » ( القواعد ارقام ١٠٥ . ١٦٠ . ١٠٥ . ١١٥٣ . ٧٣٢ . ٣٤٢ ارقام بالصفحات )
	ودفوع « الدفع بشيوع الاتهام » ( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ ) ورابطة السببية ( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٩٧ ) ورشوة ( القاعدتان رقم ٦٦ . ١٥٨ بالصحيفتين رقمي ٤٦٥ . ١١٤٢ ) وسب وقذف ( القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٣٢٢ ) وسبق إصرار ( القواعد ارقام ١٤ . ١٠٢ . ١٠٤ . ٧٠٢ ارقام بالصفحات ) وقصد جنائى ( القواعد ارقام ١٤ . ٩٣ . ١٠٢ . ١٠٥ . ١١٥ . ١٣٣ . ١٥٣ بالصفحات ارقام ١٠٤ . ٦٣٥ . ٧٠٢ . ٧٣٢ . ٨٠٢ . ٩٥٨ . ١٠٩١ ) ومأمورو الضبط القضائى ( القاعدتان رقما ١٦٦ . ١٨١ بالصحيفتين رقمي ١٢١٢ . ١٣٠٦ ) ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » ( القواعد ارقام ١٥ . ٣٣ . ٤٢ . ٨٢ . ١٣٣ بالصفحات ارقام ١١٨ . ٢٣٦ . ٣١٢ . ٥٦٩ . ٩٥٨ )

الصفحة	القاعدة	
		( و ) سلطتها في تقدير التحريات :
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش .
		موضوعي .
		عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
		اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن
		التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره . عدم جواز التعقيب عليها
		في هذا الشأن علة ذلك ؟
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٣١ )
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش .
		موضوعي .
		خلو محضر الاستدلال من أوصاف مسكن الطاعن . غير قادح
		في جدية ما تضمنه من تحريات .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٧ )
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش .
		موضوعي .
		عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لإذن التفتيش .

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفتة أو صناعته أو محل إقامته أو الخطأ في ذلك . لا يعيبه متى كان هو الشخص المقصود بالإذن .</p> <p>استغراق التحريات من رجل الضبط وقتاً طويلاً . غير لازم .</p> <p>له الاستعانة فيها بمعاونة من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين .</p> <p>مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات .</p>
١١٧٧	١٦٢	<p>( الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )</p> <p>( ز ) سلطتها في تقدير الدفع بعدم الدستورية :</p> <p>حق محكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية .</p> <p>وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية . من إطلاقاتها .</p>
٥١٠	٧٤	<p>( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )</p> <p>( ح ) سلطتها في تقدير القصد الجنائي :</p> <p>قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه . إدراك توافره . موضوعي .</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>محاولة الطاعن تقبيل المجنى عليها بمجرد دخوله منزلها .</p> <p>لا يتعارض مع شروعه بعد ذلك في قتلها .</p> <p>مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل .</p>
٥١٥	٧٥	( الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٤ )
١٣٠٧	١٨١	<p>( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )</p> <p>إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .</p> <p>مثال .</p>
٤٥٩	٦٥	<p>( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٠ )</p> <p>( ط ) سلطتها في تعديل وصف التهمة :</p> <p>عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .</p> <p>اقتصار التعديل على استبعاد ظرف الترصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في هذا الشأن . علة ذلك ؟</p>
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
٩٨١	١٣٥	( والطعن رقم ٧١٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ )

الصفحة	القاعدة	
١١٥٤	١٦٠	( والطحن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطحن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )
<b>محكمة النقض</b>		
(١) سلطتها:		
حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . إذا ثبت لها أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون .		
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦/١/١٥ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطحن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٦ )
تصدر القصور فى التسبب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .		
ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه .		
وجوب النقض والإعادة .		
٢٥٢	٤٧	( الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٨ )
وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟		
( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/١١ )		

الصفحة	القاعدة	
		<p>مثال لحكم صادر من محكمة النقض بالإدانة في جريمة تجريف أرض زراعية مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس لدى نظرها موضوع الدعوى .</p>
٨٤٠	١١٧	<p>( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦ )</p> <p>عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه .</p> <p>إلغاء وقف التنفيذ . تشديد للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . وخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>كون العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون . أثره : تصحيحه والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>كون العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . أثره : تصحيح الحكم دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية .</p>
٩١٨	١٢٦	<p>( الطعن رقم ٤٤٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٦/٩ )</p> <p>لمحكمة النقض تصحيح الخطأ الذي وقع في أسباب الحكم المطعون فيه باستبدال مادة العقاب التي أغفلها بمادة أخرى أوردها دون مقتضى . أساس ذلك ؟</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>صدور الحكم القاضي بالإعدام معيباً بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه المادة ٤٦ من ذات القانون .</p>
٩٧٣	١٣٤	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٧ )</p> <p>تعديل المحكمة وصف التهمة من إحداث عاهة مستديمة إلى مقاومة موظف عمومي بالقوة تخلف من جرائمها عاهة وإدانة المطعون ضده بالوصف الأخير رغم أن المجنى عليه تنحسر عنه صفة الموظف العام أو من في حكمه . خطأ في القانون .</p> <p>قصر العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>يوجب على محكمة النقض تصحيحه . أساس ذلك ؟</p>
٩٨١	١٣٥	<p>( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ )</p> <p>راجع ايضاً :</p> <p>إيجار أماكن</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٣٣٥ )</p> <p>وبناء على أرض زراعية</p> <p>( القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٥٢٣ )</p> <p>وحكم « إصداره . إجماع الآراء »</p> <p>( القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٥٩ )</p>



الصفحة	القاعدة
	ودعوى جناية « انقضاؤها » ( القاعدتان رقما ٨٤ . ١٦١ بالصحيفتين رقمي ١١٧٤ . ٥٧٩ ) وطعن « نطاقه » ( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩٠ ) وعقوبة « تطبيقها » ( القواعد ارقام ٧٠ . ٩٠ . ١٧٦ بالصفحات ارقام ٤١ . ٦٠٨ . ١٢٦٨ ) ومحكمة ثاني درجة « نظرها الدعوى والحكم فيها » ( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٥٢ ) ومحكمة الجنايات « اختصاصها » ( القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٢٤ ) ومعارضة « نظرها والحكم فيها » ( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ١١٣٢ ) ونقض « نظر الطعن والحكم فيه » ( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ ) ( ب ) سلطاتها في الرجوع عن احكامها : محكمة النقض . احكامها باثة لا سبيل للطعن فيها . حق المحكمة في الرجوع في احكامها في احوال مخصوصة . مراعاة لحسن سير العدالة .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء المحكمة بعدم قبول الطعن شكلاً لأن التوكيل الذي قرر بالطعن بالنقض بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفته . ثبوت أن التوكيل قدم بطعن آخر . أثر ذلك ؟
٥	١	( الطعن رقم ١٢٤٥٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١ ) مجرد وجود الطاعن في السجن لا ينهض عذراً لعدم التقرير بالطعن بالنقض ما دام لا يدعى أنه حيل بينه وبين إبداء رغبته في الطعن . مثال لتسبيب محكمة النقض برفض طلب الرجوع عن الحكم .
٦٠٢	٨٨	( الطعن رقم ٢٨٤٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤ )
		<b>محلات عامة</b>
		إباحة دخول مأمور الضبط القضائي المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . مقصور على أوراق مباشرة عملها دون غيرها .
٢١٣	٢٩	( الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٣١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>مزاولة التجارة</b></p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض فى المخالفات . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>تعريف المخالفات فى مفهوم المادة ١٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ؟</p> <p>مزاولة التجارة فى محل تجارى دون قيد الاسم بالسجل التجارى الواقع فى دائرته المحل . مخالفة بالمادتين ١٧ ، ١٩ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ . مؤدى ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٢٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>عقوبة « تطبيقتها »</p> <p>( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم )</p> <p><b>مساهمة جنائية</b></p> <p>راجع :</p> <p>دفاع « الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره »</p> <p>( القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )</p>
٧٦١	١٠٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>مسئولية إدارية</b></p> <p>١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٦ مكررا «أ» عقوبات مناط تطبيقها : الخطأ والضرر الجسيم ورابطة السببية بينهما .</p> <p>الخطأ صوره وتعريفه في مجال المسؤولية الإدارية والمسئولية الجنائية ؟</p> <p>الخطأ في مجال المسؤولية الإدارية والمسئولية الجنائية صنوين في مجال المسؤولية التأديبية لا المسؤولية الجنائية .</p> <p>النعي على الحكم لعدم معاقبة المطعون ضده بجريمة لم تكن واردة في أمر الإحالة . غير جائز . علة ذلك ؟</p> <p>الحكم بالبراءة في واقعة لا يمنع النيابة من تحريك الدعوى الجنائية ضد ذات المتهم عن واقعة أخرى .</p> <p style="text-align: right;">مثال .</p>
١٢١٧	١٦٧	<p style="text-align: center;">( الطعن رقم ٥٣٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/١٩ )</p> <p style="text-align: center;"><b>مسئولية تأديبية</b></p> <p style="text-align: right;">راجع :</p> <p style="text-align: right;">مسئولية إدارية</p> <p style="text-align: right;">( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ١٢١٦ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<b>مسئولية جنائية</b>
		١ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية . ماهيتها ؟ الدفع بارتكاب الجريمة تحت تأثير اكراه أدبي . جوهري . على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يفنده . اغفال ذلك . قصور .
٢١	٤	( الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ )
٦٧	١٢	( والطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥ )
		٢ - توافر سبق الاصرار في حق الطاعن يرتب تضامناً بينه وبين المحكوم عليه الآخر في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الاصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
١٢٢٨	١٦٩	( والطعن رقم ١٠٠٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢١ )
		٣ - كفاية بيان الحكم أن الطاعنين قد أسهما في ارتكاب جناية الحريق العمد كفاعلين أصليين فيها . بيان دور كل منها فيها . غير لازم .
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مناط المسؤولية في جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )
٧٧١	١١١	( والطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )
		٥ - الاعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حده ومناطه وعلته؟ انتهاء الحكم إلى جدية إبلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم متلبسين ليس مرجعه إلى عدم صحة بلاغه . أثره : وجوب اعفاء من العقوبة . مثال لحكم صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى للاعفاء من العقوبة طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
٦٦٢	٩٦	( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ )
		٦ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائياً عما يقع من تمثيلها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالهم . الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصياً .

الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم قبول الطعن بالنقض . متى كان التقرير بالطعن لم يصدر من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل بصفته الشخصية .</p> <p>مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٨٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )</p> <p>٧ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية في مفهوم المادة ٦٢ عقوبات ؟</p> <p>تناول الجاني مادة مخدرة اختياراً أو عن علم بحقيقتها يتوافر به القصد الجنائي لديه .</p> <p>تطلب القانون ثبوت قصد جنائي خاص في بعض الجرائم كالسرقة . عدم الاكتفاء في ثبوته بافتراضات قانونية . وجوب التحقق من قيامه بأدلة مستمدة من الواقع .</p> <p>إطلاق القول بأن تناول العقاقير المخدرة اختياراً لا ينفي المسؤولية الجنائية دون بيان أن تناول الطاعن لها كان لتشجيعه على اقتراف الجريمة أو مبلغ تأثير هذه العقاقير المخدرة في إدراكه وشعوره . خطأ في القانون .</p>
١٠٥٠	١٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>مثال لتسبب معيب في الرد على دفع بانتفاء مسئولية الطاعن لتناوله جواهر مخدرة قبل الحادث مما أفقده شعوره وإداركه في جريمة سرقة بإكراه .</p>
١٠٦٥	١٤٧	<p>( الطعن رقم ٨٢١٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>بلاغ كاذب .</p> <p>( القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٨٢ )</p> <p>ورشوة</p> <p>( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٥ )</p> <p>وسب وقذف</p> <p>( القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٩٣ )</p> <p>وشيك بدون رصيد</p> <p>( القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٦٠٤ )</p> <p>وضرب « أنضى إلى موت »</p> <p>( القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٤٠٥ )</p> <p>وغش</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٩٩٨ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		ومسئولية إدارية . ( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ١٢١٦ ) وهتك عرض . ( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )  <b>مسئولية مدنية</b>  مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس . مرجعة سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقايته . تحققها ؟ ارتكاب ضابط الشرطة جريمة قتل عمد بمسدسه الذي في عهده بحكم وظيفته . تحقق مسئولية وزير الداخلية عن الضرر باعتباره متبوعا . علة ذلك ؟  ( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٩ )  راجع ايضا : تعويض . ( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩٠ ) و ضرر . ( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦ )
١٣٠٧	١٨١	

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>مصادرة</b></p> <p>١ - عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟</p> <p>مصادرة السيارة المضبوطة التي أثبت الحكم أن الطاعن قد استخدمها في نقل المواد المخدرة . صحيح .</p>
٥٦٩	٨٢	<p>( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١ )</p> <p>٢ - نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .</p> <p>وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات .</p> <p>اغفال القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة رغم ثبوت استخدام المطعون ضده لها في ارتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .</p>
٧٧١	١١١	<p>( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩ )</p> <p>٣ - الحكم بالمصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ أو الشروع في مخالفتها أو القواعد المنفذة لها . مناطه ؟</p>

الصفة	القاعدة	
		<p>حيازة النقد الأجنبي دون التعامل فيه على خلاف الشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون السالف . لا تعد جريمة .</p>
٨٦٣	١١٩	<p>( الطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ )</p> <p>٤ - نعى الطاعن على الحكم بشأن مصادرته للسيارة التي كان بها المخدر لأنها مملوكة للغير . لا مصلحة له فيه . أساس ذلك ؟</p>
١٠١٧	١٤١	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢ )</p> <p>٥ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .</p>
١١٧٥	١٦١	<p>( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٧ )</p> <p>راجع أيضا:</p> <p>عقوبة « تطبقها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ١٢٤١ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة التكميلية » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وغش</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٩٩٨ )</p> <p><b>معارضة</b></p> <p>١ - ثبوت قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته . عدم صحة الحكم الصادر فيها .</p> <p>ميعاد الطعن في الحكم . لا يفتح إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره وهو في هذه الحالة . ميعاد كامل .</p> <p>مثال .</p>
٢٠١	٢٧	<p>( الطعن رقم ١٥٦٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٩ )</p> <p>٢ - المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري طبقا للمادة ٢٤١ اجراءات . ما يشترط لقبولها ؟</p>
٢٩٦	٤٠	<p>( الطعن رقم ١١٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )</p> <p>٣ - عدم صحة الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته . إذا كان تخلفه راجعا إلى عذر قهري .</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>محل نظر العذر وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض .</p> <p>سريان ذلك على المعارضة في الحكم المحضوري الاعتباري .</p> <p>علة ذلك ؟</p>
٢٩٦	٤٠	<p>( الطعن رقم ١١٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٢ )</p> <p>٤ - احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة من يوم صدوره . علته : علم الطاعن به في ذلك اليوم . انتفاء العلة لمانع قهري . أثره : بدء الميعاد من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .</p> <p>ثبوت أن العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه . أثره : اعتبار الميعاد كاملاً .</p> <p>قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم مانعاً من مباشرة إجراءات الطعن . امتداد الميعاد بعد زوال المانع بعشرة أيام .</p> <p>اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن بما يثبت قيام العذر المانع من حضور جلسة المعارضة . أثر ذلك ؟</p>
٢٩٦	٤٠	<p>( الطعن رقم ١١٠٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - شمول التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالتها جميعا إلى المحكمة الأعلى درجة .</p> <p>غياب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات . وجوب اتباع الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح فى شأنه . مؤدى ذلك . قابلية الحكم الصادر فيها للمعارضة .</p> <p>صدور حكم غيابى ببراءة المتهم من جناية وبإدانتة عن جنحة مرتبطة بها . أثره : أن تكون المعارضة هى السبيل الوحيد لاعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . علة ذلك ؟</p> <p>الاصل أن المحكمة لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه .</p> <p>تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جنحة صدر فيها حكم غيابى دون الطعن فيها بالمعارضة . خطأ فى القانون . يؤذن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .</p> <p>أساس ذلك ؟</p>
٣٢٤	٤٣	<p>( الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٤ )</p> <p>٦ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع فى الدعوى</p> <p>الا بما يرد فى المنطوق .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والطعن فيها . رجوع المحكمة إلى قانون المرافعات في أحكام الغيبة . غير جائز . أساس ذلك ؟</p> <p>حضور المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضوريا . جواز المعارضة فيه . شرط ذلك ؟</p> <p>ميعاد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري . بدؤه من تاريخ إعلانه .</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم . متى كان الطعن فيه بالمعارضة جائزا .</p> <p>مثال .</p>
٤٣٧	٦٢	( الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )

( معارضة )

٤٤١

الصفحة	قاعدة	
		٧ - عدم قبول الطعن في الحكم . ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً . اساس ذلك ؟
٤٤٧	٦٣	( الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )
٨٦٣	١١٩	( والطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٢ )
		٨ - القضاء ابتدائياً ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية عدم جواز الغائه استئنافياً والقضاء بالتعويض إلا باجماع الاراء . علة ذلك ؟
		تخلف النص في الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية على الاجماع . خطأ في القانون . اساس ذلك ؟
		حق محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها متى كان قد بنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
		من لم يكن طرفاً في الحكم المنقوض . لايمتد إليه أثر الطعن .
٤٥٩	٦٥	( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٩ - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شموله الحكم الغيابي المعارض فيه .
٥٢٣	٧٦	( الطعن رقم ١٣٦٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )
		الادعاء مدنياً لأول مرة أثناء نظر المعارضة الابتدائية . جائز .
		علة ذلك ؟
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )



الصفحة	قاعدة	
		<p>١١ - قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . سريانها على كافة طرق الطعن العادية وغير العادية . أساس ذلك ؟ القضاء في معارضة الطاعن بغرامة تجاوز الغرامة المحكوم بها غيا بيا . غير جائز . مثال .</p>
٨٤٠	١١٧	<p>( الطعن رقم ١٨٢٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>١٢ - ثبوت صحة دفاع المعارض أنه ليس المتهم الحقيقي في الدعوى . يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . مخالفة الحكم ذلك وتصديه للفصل في الموضوع . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
٩٤٢	١٣٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٥٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٦ / ٩ / ١٩٩١ )</p> <p>١٣ - عدم جواز معارضة المتهم أو استئنافه للحكم الصادر ببراءته . علة ذلك . ألا يضار الطاعن بطعنه . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح . مثال .</p>
٩٩٥	١٣٦	<p>( الطعن رقم ١٢٠٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>١٤ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا بنى على خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة . جزاؤه . اعتبار المعارضة كأن لم تكن . حضور هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع . ولتخلف بعد ذلك . علة ذلك وأساسه ؟</p>

الصفحة	قاعدة	
١١٣٣	١٥٦	<p>ثبتت أن الطاعن حضر الجلسة الأولى للمعارضة ثم تخلف بعد ذلك . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . خطأ في القانون .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٨١٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٥ )</p>
١٣٠٣	١٨٠	<p>١٥ - حضور وكيل عن المتهم - المحكوم عليه بالغرامة غيابيا إبتدائياً - عند نظر استئناف النيابة العامة الذي قصرته على الحكم الصادر في المعارضة الذي قضى بالبراءة يجعل الحكم حضورياً . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )</p> <p>راجع ايضاً :</p> <p>تقدم " انقطاعه "</p> <p>( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٥٥٢ )</p> <p>ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة »</p> <p>( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ٢٠١ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره »</p> <p>( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥ )</p> <p><u>مقدم إيجار</u></p> <p>إلزام المتهم في جريمة تقاضى مقدم إيجار برد ما تقاضاه كاملاً دون احتساب القدر المسموح له بتقاضيه قانوناً . خطأ في القانون</p> <p>حق محكمة النقض تصحيحه والحكم بمقتضى القانون .</p>

الصفحة	قاعدة	
		المباني المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تقاضى مقدم إيجار عنها . المباني المنشأة قبل ذلك . خضوعها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
		استظهار الحكم تاريخ إنشاء المبنى . واجب . اغفال ذلك . قصور .
		القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مثال .
١٣٣٦	١٨٤	( الطعن رقم ١٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٩١ ) مواد مخدرة
		١ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها . ولو احرزها مادياً شخصاً غيره .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
٣٤٢	٤٦	( والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
٧٣٢	١٠٥	( والطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩١ )
		٢ - وجوب صدور إذن النيابة فى تفتيش الأماكن . اقتصراره على تفتيش المساكن وملحقاتها . علة ذلك ؟
		انتشال المواد المخدرة من مياه البحر . دون إذن به من النيابة . لا عيب .
		التفات الحكم عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يعيبه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المخدر . موضوعى . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار فى المخدر .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
١٠١٧	١٤١	( و الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
١٢٠٤	١٦٥	( و الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ )
		٤ - عدم توافر القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر . بمجرد الحيازة المادية له . وجوب ثبوت علم الجانى بان ما يحزره من المواد المخدرة المحظورة . الدفع بعدم العلم بوجود المخدر . يوجب على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يبرر توافره فعليا لا افتراضيا .
٣٧٩	٥١	( الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )
		٥ - ايجاب إذن النيابة فى تفتيش المساكن . مقصور على المساكن وما يتبعها من ملحقات . تفتيش المزارع بدون إذن . صحيح . حد ذلك ؟
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٧ )
		٦ - القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات المنوع زراعتها . قوامه : علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه من النباتات المنوع زراعتها .



الصفحة	القاعدة	
		تحدث المحكمة استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة . غير لازم . حد ذلك ؟
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ ) ٧ - زراعة النبات المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بالفصل فيها . مادام بقيمها على ما ينتجها .
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ ) لامحل للنعى على الحكم خلوه من بيان واقعة ضبط المخدر . ما دام قد عول فى إدانة الطاعن على اعترافه باحراز المخدر المضبوط ولم يستند فى ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) مناطق المسئولية فى جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجانى بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - النعى باختلاف أوزان المادة المخدرة عند التحليل عنها لدى التحريز . دفاع موضوعي . لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام النقض .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ١١ - الإعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حده ومناطه وعلته ؟ انتهاء الحكم إلى جدية إبلاغ المطعون ضده عن المساهمين معه في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم متلبسين ليس مرجعه إلى عدم صحة بلاغه . وجوب اعفاء من العقوبة . مثال لحكم صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى للاعفاء من العقوبة طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٦٦٢	٩٦	( الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩١ )
٨٩٠	١٢٢	( والطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٩١ ) ١٢ - القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازه جوهر مخدر . متى يتحقق ؟ تحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجوهر المخدر . غير لازم . كفاية إيراد الوقائع والظروف الدالة عليه .
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٩١ ) ١٣ - النعى بأن التحليل لم يتناول كل كمية المخدر المضبوط والتي عول الحكم على كبر حجمها في استظهار قصد الاتجار . منازعة موضوعية في كنه مالم يرسل من المخدر للتحليل . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .

الصفحة	القاعدة	
		القول لدى محكمة الموضوع بأن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها . لا يعد بمجرد منازعة جدية في كنة المواد التي لم يتم تحليلها .
٧٥٤	١٠٨	( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ ) ١٤ - مناط المسؤولية في جريمة احراز وحيازة جواهر مخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة . القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة الجوهر المخدر . قوامه : العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم عنه استقلاً . غير لازم . متى كان ما أورده كافياً في الدلالة عليه .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ١٥ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات . اغفال القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة رغم ثبوت استخدام المطعون ضده لها في ارتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ١٦ - كون التحريات اسفرت عن أن المتهم يتاجر في المواد المخدرة ويحوز كمية كبيرة منها يخفيها مع شخصه بوسيلة انتقاله الخاصة بقصد الاتجار . إصدار الإذن بضبط وتفتيش الطاعن ووسيلة انتقاله . مؤداه : صدور الأمر لضبط جريمة تحقيق وقوعها .
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع ايضا:</p> <p>إثبات « اعتراف »</p> <p>( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )</p> <p>وإثبات " شهود "</p> <p>( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٧٢ )</p> <p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب " الإعفاء من العقاب "</p> <p>( القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٦٦٢ )</p> <p>وأجراءات " إجراءات التحقيق "</p> <p>( القاعدتان رقما ١١١ ، ١٦٢ بالصحيفتين رقمي ٧٧١ ، ١١٧٦ )</p> <p>وأحداث</p> <p>( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٤١٢ )</p> <p>وتفتيش " إذن التفتيش . إصداره "</p> <p>( القواعد أرقام ١٦٥ ، ١٤١ ، ١١١ ، ٩٥ ، ٤٦ بالصفحات أرقام ١٢٠٣ ، ١٠١٦ ، ٧٧١ ، ٦٥٣ ، ٣٤٢ )</p> <p>وتفتيش " التفتيش بقصد التوقي "</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٣٢٧ )</p> <p>وجلب</p> <p>( القواعد أرقام ١٢٢ ، ٩٦ ، ١٢ بالصفحات أرقام ٦٦٢ ، ٦٧ ، ٨٩٠ )</p> <p>وحكم " تسببه . تسبب غير معيب " .</p> <p>( القواعد أرقام ١٦٦ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ١١١ ، ١٦٢ ، ١٨٣ بالصفحات أرقام ١٤٠ ، ٤٥١ ، ٤٧٥ )</p> <p>( ١٣٢٧ ، ١١٧٦ ، ٧٧١ )</p> <p>ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "</p> <p>( القاعدتان رقما ٤٦ ، ١٦٢ بالصحيفتين رقمي ٣٤٢ ، ١١٧٦ )</p> <p>ودفع " الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط "</p> <p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ )</p> <p>ودفع " الدفع ببطلان القبض "</p> <p>( القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣٣٢ )</p> <p>ودفع " الدفع بتلفيق التهمة "</p> <p>( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٤٢ )</p>



الصفحة	القاعدة
	وسجون .
	( القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٥١٠ )
	وعقوبة " العقوبة المبررة "
	( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )
	وعقوبة " عقوبة الجرائم المرتبطة . "
	( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ )
	ومحكمة دستورية عليا " اختصاصها "
	( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٦٥٣ )
	ومحكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل "
	( القاعدتان رقما ٨٢ . ١١١ بالصحيفتين رقمي ٥٦٩ . ٧٧١ )
	ومصادرة .
	( القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ١١٧٤ )
	ونقض " المصلحة في الطعن "
	( القاعدتان رقما ٦٤ . ١٤١ بالصحيفتين رقمي ٤٥١ . ١٠١٦ )
	ووصف التهمة .
	( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>مواقعة أنثى بغير رضاها</b>
		١ - متى يعتبر المتهم من المتولين تربية المجنى عليها في جريمة واقعة أنثى بغير رضاها ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
		٢ - تقدير توافر أو عدم توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها في جريمة واقعة أنثى بغير رضاها . موضوعي .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
		٣ - كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها . لتوافر ركن القوة في جنابة الواقعة . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٥ )
		٤ - العقوبة المقررة لجنابة خطف أنثى بالتحويل أو الإكراه ومواقعتها طبقاً للمادة ٢٩٠ عقوبات . ما هيبتها ؟
		تفليظ العقاب طبقاً لنص المادة ٢/٢٩٠ عقوبات . شرطه :
		ثبوت استقلال جنابة وقاع أنثى بغير رضاها عن جنابة الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
		اثبات الحكم المطعون فيه مقارفة المطعون ضده لجنابة الخطف بالإكراه والوقاع بغير رضا المجنى عليها في مسرح وفي فترة زمنية قصيرة . استبعاد ظرف الاقتران . خطأ في القانون .
		حجب الخطأ المحكمة عن تقدير العقوبة في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب أن يكون مع النقض والاحالة .
		مثال .
٦٨٩	٩٩	( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا:</p> <p>إثبات " شهود " .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ٢٣٦ )</p> <p>وحكم " تسببه . تسبب غير معيب " .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ )</p> <p><b>موانع العقاب</b></p> <p>مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات</p> <p>هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في أحداها بالبراءة .</p> <p>امتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب الاعفاء</p> <p>منها . اقتضاؤه عدم توقيع العقوبة عن جريمة التهريب الجمركي</p> <p>الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى .</p>
٦٦٢	٩٦	( الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٩١/٤/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>موظفون عموميون</b>
		١ - مناط العقاب طبقاً للمادة ١١٢ عقوبات ؟
٤٥	٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٨ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )
		٢ - الموظف العام . تعريفه ؟
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
		٣ - تحقق القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ اجراءات . رهن بأن تكون الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
		٤ - قول الحكم بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى يسلب موظفيها الحماية التي اسبغتها عليهم المادة ٦٣ اجراءات . خطأ في القانون .
		ترتيب الحكم على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها . انقطاع صلته بالوظيفة العامة . قصور . أساس ذلك ؟
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )
		٥ - مناط رسمية الورقة . أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته .
		المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير . اكتساب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتتها الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة



الصفحة	القاعدة	
		لا يحتاج إثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير . صفة المحرر تختلف عن حجيته في الاثبات
٥٣٩	٧٩	( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٨ ) ٦ - جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ عقوبات . متى تتحقق أركانها ؟
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٥ )
٩٤٨	١٣٢	( والطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١ ) ٧ - ثبوت توافر صفة الموظف العام في حق الطاعن وأنه من الامناء على الودائع . اختلاسه لها . اندراجه تحت المادة ١١٢ عقوبات .
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٣ ) ٨ - الحماية المقررة بالفقره الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات تكون للموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم .
٨٩٧	١٢٣	( الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٧ ) ٩ - متى يعد الشخص موظفا عاما ؟ اعتبار الشخص في حكم الموظف العام في نطاق معين . عدم اعتباره كذلك فيما يخرج عن هذا النطاق .
٨٩٧	١٢٣	( الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٧ )
٩٨١	١٣٥	( والطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ ) ١٠ - اعتبار العاملون بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية في حكم الموظفين العموميين . أساس ذلك وأثره ؟
٨٩٧	١٢٣	( الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٧ ) ١١ - مثال لتسبيب كاف تتحقق به صفة الموظف العام والمال العام وأركان جريمة الاختلاس .
١٢٥٣	١٧٤	( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٧ )

الصفحة	قاعدة
	<p>راجع أيضا "</p> <p>اختلاس أموال أميرية</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٤ ، ١١٥ بالصحيفتين رقمي ٧٢٢ ، ٨٠٢ )</p> <p>واستيلاء على مال عام .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٧٢٢ )</p> <p>واضرار عمدى</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ١٢١٦ )</p> <p>وبلاغ كاذب</p> <p>( القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٣٨٩ )</p> <p>وتزوير " أوراق رسمية "</p> <p>( القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٣٩ )</p> <p>ورشوة</p> <p>( القاعدتان رقما ١١٨ ، ١٥٨ بالصحيفتين رقمي ٨٥١ ، ١١٤٢ )</p> <p>وسب وقذف</p> <p>( القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٧٧ )</p> <p>وعزل</p> <p>( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٨٩ )</p> <p>وقصد جنائى</p> <p>( القاعدتان رقما ٢١ ، ١٢١ بالصحيفتين رقمي ١٧٥ ، ٨٧٩ )</p> <p>ونقض " نظر الطعن والحكم فيه "</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٨٩٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>( ن )</p> <p><b>نصب - نظام عام - نقابات</b></p> <p><b>نقد - نقض - نيابة عامة</b></p> <p><b>نصب</b></p> <p>تطبيق المادة ٣٣٦ عقوبات . رهن بوقوع احتيال على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله .</p> <p>عدم تحقق الطرق الاحتيالية في النصب إلا إذا كان من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة .. أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ عقوبات .</p> <p>وجوب أن يكون تسليم المجنى عليه ماله لاحقاً على الطرق الاحتيالية التي قارفها المتهم .</p> <p>( الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ )</p> <p>راجع ايضاً:</p> <p>حكم " بيانات حكم الادانة " .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٩٦ )</p> <p><b>نظام عام</b></p> <p>١ - ميعاد الاستئناف . من النظام العام .</p> <p>اشتمال الحكم على بيانات دالة على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد الميعاد المحدد قانوناً . انتهاء المحكمة إلى قبوله</p>
٦٩٦	١٠١	

الصفحة	القاعدة	
		<p>شكلاً دون إيراد أسباب ذلك وما إذا كان المطعون ضده قد أبدى  عذراً دليلاً وقبولها له من عدمه . قصور ومخالفة للقانون . علة  ذلك ؟</p>
٤٩٠	٦٩	<p>( الطعن رقم ١١٣٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٢ )</p> <p>٢ - الفصل في دستورية القوانين واللوائح . مقصور  على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون ٤٨  لسنة ١٩٧٩ .</p> <p>الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . غير متعلق  بالنظام العام . أساس ومؤدى ذلك ؟</p> <p>عدم إثارة الطاعن دعواً بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢  لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه .  النعى على الحكم تطبيقه أحكام ذلك القانون على الدعوى .  غير مقبول .</p>
٦٥٣	٩٥	<p>( الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١١ )</p> <p>٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر  الجنايات المنصوص عليها فى الابواب الأول والثانى والثانى  مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات  والجرائم المرتبطة بها . المادة ١/٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠</p>



الصفحة	القاعدة	
		تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بالنظام العام . علة ذلك ؟ تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جناية لا تختص بنظرها . خطأ فى القانون .
٨٧٥	١٢٠	( الطعن رقم ٦٠٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ ) ٤ - عدم إعلان أمر الإحالة خلال الأجل . لا يبنى عليه بطلانه . أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام . أثر ذلك ؟
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٥ )
		<b>نقابات</b>
		<b>راجع :</b>
		( القاعدة رقم ١ " نقابات " بالصحيفة رقم ١ )
		<b>نقد</b>
		١ - جريمة التعامل فى النقد الأجنبى على غير الشروط والأوضاع المقررة فى القانون طبقا لنص المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . متى تتحقق ؟ لا يشترط لقيام تلك الجريمة وجود المقابل من النقد المصرى المراد استبداله بالنقد الأجنبى .

الصفحة	القاعدة	
		المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تعاقب على ارتكاب جريمة التعامل فى النقد والشروع فيها .
٨٦٣	١١٩	( الطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ ) ٢ - الحكم بالمصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والمعدل بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٨٠ أو الشروع فى مخالفتها أو القواعد المنفذه لها . مناطه ؟ حياسة النقد الأجنبى دون التعامل فيه على خلاف الشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون السالف . لا تعد جريمة .
٨٦٣	١١٩	( الطعن رقم ١٦٠٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٢ ) راجع ايضا : تلبس ( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ ) وحكم " تسببه . تسبب غير معيب " . ( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )
		<b>نقص</b> إجراءات الطعن : (١) التقرير بالطعن وايداع الاسباب وتوقيعها : ١ - وجوب توقيع أسباب الطعون التى ترفعها النيابة العامة من رئيس نيابة على الأقل . توقيع أسباب الطعن بتوقيع يتعذر قراءته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٠٩٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١ )
١٦	٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التقرير بالطعن بعد الميعاد دون قيام عذر يبرر تجاوزه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
١٨٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )
		٣ - التقرير بالطعن دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٢٧٧	٣٧	( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٠ )
٩٢٨	١٢٨	( والطعن رقم ٨٢٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٧ / ١٤ )
١٢٦٩	١٧٦	( والطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )
		٤ - عدم تقديم الطاعن أسباباً لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٥ )
٣٠٣	٤١	( والطعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٢ )
٣١٢	٤٢	( والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٣ )
٦٢٨	٩٢	( والطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )
١٠٣٢	١٤٢	( والطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
١٢١٣	١٦٦	( والطعن رقم ٩٥٨٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - امتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالي لنهاية هذه العطلة . ( والطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٤ )
٤١٢	٥٧	٦ - تقرير الطعن . هو المرجع في تحديد الجزء المطعون فيه من الحكم . قصر النيابة العامة طعنها على قضاء الحكم المطعون فيه بادانة المطعون ضده الأول دون ما قضى به الحكم من براءة المطعون ضده الثانى . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للأخير . لا يغير من ذلك أن تكون النيابة قد نعت فى أسباب طعنها على هذا القضاء . ما دامت لم تقرر بالطعن فيه . ( الطعن رقم ٧١٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٠ )
٩٨١	١٣٥	٧ - وجوب توقيع أسباب الطعن بالنقض المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقبول أمام محكمة النقض . أساس ذلك ؟ بقاء أسباب الطعن خالية من التوقيع حتى نظر الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . لا يغير من ذلك حضور محام بالجلسة وإقراره بصدور مذكرة أسباب الطعن منه . ( الطعن رقم ٨٢٠١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )
١٠٥٣	١٤٥	



الصفحة	القاعدة	
		٨ - دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض . مناطه : التقرير به فى الميعاد . تقديم أسباب الطعن . لا يغنى عن التقرير به فى الميعاد .
١١٨٨	١٦٣	( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
		٩ - الطعون المرفوعة من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل وإذا كانت مرفوعة من غير النيابة العامة يلزم توقيع أسبابها من محام مقبول أمام محكمة النقض . ثبوت توقيع أسباب الطعن من نائب بهيئة قضايا الدولة درجته تعادل درجة وكيل نيابة ممتازة وفقا للمادة ١٥ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل . أثره ؟
١٢٤٢	١٧٢	( الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٦ )
		راجع أيضا : كفالة .
		( القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٦٧٧ )
		ومعارضة .
		( القاعدتان رقما ٢٧ ، ٤٠ بالصحيفتين رقمى ٢٠١ ، ٢٩٦ )
		ونقابات .
		( القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ١ )
		( ب ) ميعاد الطعن :

## نقض

٤٦٣

الصفحة	القاعدة	
		١ - قبول عرض النيابة العامة لقضايا الاعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك . علة ذلك ؟
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ ) ٢ - عدم إيداع الحكم ولو كان صادراً بالبراءة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للمدعى المدني عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض . علة ذلك ؟ أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٩٢
٥٧٥	٨٣	( الطعن رقم ٦٠١٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٩١ ) ٣ - الحكم غيابياً في جنائية بغير الإدانة . لا يبطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه . علة ذلك ؟ انفتاح ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم من تاريخ صدوره
٦٨٥	٩٨	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٩١ ) ٤ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام دون التقيد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟
٧٤٣	١٠٦	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٩١ )
١١٨٨	١٦٣	( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا:
		حكم « وصف الحكم » .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٤٣٧ )
		ومحكمة النقض « سلطتها في الرجوع في أحكامها » .
		( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٦٠٢ )
		ونقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب » .
		( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ١٢٦٨ )
		( د ) الصفة والمصلحة في الطعن :
		١ - للنياية العامة الطعن في الحكم ولو كان لمصلحة المتهم .
		أساس ذلك ؟
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩١ )
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )
٣٨٩	٥٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )
		٢ - عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض
		نيابة عن المحكوم عليه أو تقديمه توكيلا وردت عباراته
		بالتخصيص لأمر معينة ليس من بينها التقرير بالطعن بالنقض
		أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
١٦٠	١٩	( الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة . وأن يكون الحكم قد أضر به .</p> <p>اقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم المستأنف الذى أغفل الفصل فى الاتهام المسند للطاعن . أثره : عدم جواز طعنه فى الحكم الصادر برفض الاستئناف .</p>
١٦٠	١٩	<p>( الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٢ )</p> <p>٤ - عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه للتحقق من صفته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟</p>
٤١٨	٥٨	<p>( الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٤ )</p> <p>٥ - الطعن بالنقض فى المواد الجنائية . حق شخصى للمحكوم عليه . ليس لغيره مباشرته نيابة عنه إلا إذا كان موكلا عنه أو كان ينوب عنه قانونا فى ذلك .</p>



الصفحة	القاعدة	
		التقرير بالطعن نيابة عن وكيل الطاعن دون تقديم التوكيل الصادر من المحكوم عليه لوكيله . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٤٣٧	٦٢	( الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ ) ٦ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يشيره بشأن المخدر المضبوط بالمسكن ما دام وصف التهمة يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر المضبوط في متجره .
٤٥١	٦٤	( الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ ) ٧ - الطعن بطريق النقض ممن لم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه . غير جائز .
٤٥٩	٦٥	( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ ) ٨ - المصلحة واتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن . شرط لقبول الطعن . عدم قبول النعى على الحكم عدم توفيره دفاعا حقيقيا . للمتهم الثانى بعد وفاة محاميه أثناء المحاكمة . علة ذلك : انعدام مصلحته .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . أثره : عدم قبوله .</p> <p>طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>مثال لانعدام مصلحة النيابة في الطعن بالنقض على حكم في جريمة بناء بغير ترخيص .</p>
٩٢٤	١٢٧	<p>( الطعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٩١ )</p> <p>١٠ - النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون فهي تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه .</p>
٩٨١	١٣٥	<p>( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>١١ - انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في حقيبة السيارة . ما دام الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه .</p>
١٠١٧	١٤١	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - نعى الطاعن على الحكم بشأن مصادرتة للسيارة التي كان بها المخدر لانها مملوكة للغير . لا مصلحة له فيه . أساس ذلك ؟ .</p>
١٠١٧	١٤١	<p>( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٣ )</p> <p>١٣ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لاتسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالهم . الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصا .</p> <p>عدم قبول الطعن بالنقض . متى كان التقرير بالطعن لم يصدر من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل بصفته الشخصية .</p> <p>مثال .</p>
١٠٥٠	١٤٤	<p>( الطعن رقم ١٣٨٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ )</p> <p>١٤ - جواز تقديم طلب الرد بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٥١ / ٢ مرافعات في حالات محددة . أساس ذلك ؟</p> <p>تقديم طلب الرد . أثره : وقف الدعوى الأصلية بقوة القانون .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تصدي المحكمة للفصل في الدعوى رغم اتصال علمها بتقديم طلب الرد . أثره : بطلان قضائها . علة ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>قضاء المحكمة في طلب هي خصم فيه . غير جائز .</p> <p>العبرة في توافر المصلحة بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه . انعدامها بعد ذلك . لا أثر له .</p> <p>اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم . يوجب امتداد أثر نقض الحكم إليهم .</p>
١١٨٨	١٦٣	<p>( الطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )</p> <p>١٥ - عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع بطلان تقرير لجنة الجهاز المركزي للمحاسبات . طالما لم يتساند الحكم في الإدانة إلى دليل مستمد من هذا التقرير .</p>
١٣٤٢	١٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٦ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>دفع « الدفع ببطلان القبض والتفتيش » .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٨٥١ )</p> <p>وعقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة »</p> <p>( القاعدتان رقم ١١٢ . ١٥١٢ بالصحيفتين رقمي ١١٨ . ٧٨٦ )</p> <p>وعقوبة « العقوبة المبررة »</p> <p>( القواعد ارقام ١١٥ . ٩٣ . ٩١ . ٧٥ . ٣٥ بالصفحات ارقام</p> <p>( ٨٠٢ . ٦٣٥ . ٦١٩ . ٥١٥ . ٢٦١ )</p>



الصفحة	القاعدة
	<p>ونقض « التقرير بالطعن وايداع الاسباب »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ١٢٤١ )</p> <p>ونقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام » .</p> <p>( القاعدتان رقما ٢٠ . ١٢٩ بالصحيفتين رقمي ١٦٩ . ٩٣٦ )</p> <p>ونقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٩٥٨ )</p> <p>ونياية عامة</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٤ )</p> <p>( د ) نطاق الطعن :</p> <p>١ - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة</p> <p>كأن لم تكن . شموله الحكم الغيابي المعارض فيه .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٦٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )</p>
٥٢٣	٧٦

الصفحة	القاعدة	
٦٤٧	٩٤	<p>٢ - اتصال وجه الطعن الذى نقض الحكم استناداً إليه بطاعن آخر . يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه . أساس وعلّة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )</p> <p>( هـ ) ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .</p> <p>١ - تصدى الحكم للدعوى الجنائية فى خصوص جريمتى إحراز السلاح النارى والذخائر بغير ترخيص وإدانة المطعون ضده بهما بعد الحكم غيابياً ببراءته منها . خطأ فى القانون يؤذن بنقضه .</p> <p>إعماله فى حق المطعون ضده المادة ٣٢ / ٢ عقوبات بتوقيع عقوبة واحدة عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة الضرب مع سبق الإصرار والترصد . التى دانه بها . أثره : عدم جدوى طعن النيابة على الحكم بشأن الخطأ السالف .</p> <p>طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز .</p> <p>أساس ذلك ؟ .</p>
١٦٩	٢٠	<p>( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٩١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنىح . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		القرارات الصادرة من محكمة الجنىح المستأنفة فى غرفة المشورة . غير جائز الطعن فيها بطريق النقض .
١٩١	٢٤	( الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )
		٣ - الحكم الاستثنائى الغيابى الصادر بالبراءة . حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن فيه بالنقض منذ صدوره . علة ذلك ؟
٢٦٩	٣٦	( الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٧ )
		٤ - صدور الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى للنياابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . وإن كان صادراً قبل الفصل فى موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها . جواز الطعن فيه بطريق النقض . أساس وعلة ذلك ؟
٤٣١	٦١	( الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ )
		٥ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية فى سير المحاكمة والأحكام والطعن فيها . رجوع المحكمة إلى قانون المرافعات فى أحكام الغيبة . غير جائز . أساس ذلك ؟</p> <p>حضور المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن حضور الجلسات التى تؤجل إليها دون عذر مقبول . أثره : اعتبار الحكم الصادر فيها حضوريا . جواز المعارضة فيه . شرط ذلك ؟</p> <p>ميعاد المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى . بدؤه من تاريخ إعلانه .</p> <p>عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم متى كان الطعن فيه بالمعارضة جائزا .</p> <p>مثال .</p>
٤٣٧	٦٢	( الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ )
٤٤٧	٦٣	( والطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ )
٨٦٣	١١٩	( والطعن رقم ١٠٦٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٢ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ - صدور الحكم نهائياً بالنسبة إلى متهم . عدم توقف قبول طعنه بالنقض على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر محكوم عليه غيابياً .
٤٥٩	٦٥	( الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٧ - العبرة فى قبول الطعن . بوصف الواقعة الذى رفعت به الدعوى .
٥٧٩	٨٤	( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )
		٨ - الحكم الصادر فى المخالفة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . حد ذلك ؟
٥٧٩	٨٤	( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )
		٩ - جواز طعن النيابة العامة بالنقض فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى جناية . أساس ذلك ؟
٧٢٢	١٠٤	( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		١٠ - عدم جواز الطعن بالنقض فى المخالفات . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الصفحة	القاعدة	
		تعريف المخالفات في مفهوم المادة ١٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .
		مزاولة التجارة في محل تجاري دون قيد الاسم بالسجل التجاري الواقع في دائرته المحل . مخالفة بالمادتين ١٧ ، ١٩ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ . مؤدى ذلك ؟
٧٦١	١٠٩	( الطعن رقم ٢٠٢٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ١١ - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة في المخالفات . إلا ما كان مرتبطاً منها بجناية أو جنحة . ثبوت أن المحكم المطعون فيه صادر في مخالفة . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن . لا يغير من ذلك ما نص عليه المشرع من توقيع عقوبة الغرامة المقررة لها عن كل يوم امتناع في التنفيذ . علة ذلك : ارتفاع مبلغ الغرامة المحكوم بها لتعدد أيام الامتناع لا يغير من نوع الجريمة واعتبارها مخالفة .
٧٩٩	١١٤	( الطعن رقم ١١٢٦٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ ) ١٢ - كون المحكم لم يصبح نهائياً . أثره : عدم جواز الطعن فيه .
٨٧٩	١٢١	( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٣ - حق الطعن بالنقض . مناطه : أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .</p> <p>عدم اختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام محكمة ثانية درجة في الاستئناف المقام من المتهم وحده عن الحكم الابتدائي .</p> <p>أثره : عدم جواز طعنه في الحكم الصادر في هذا الاستئناف بطريق النقض .</p>
٩٣٦	١٢٩	<p>( الطعن رقم ٤٧٦٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٩ / ٢٥ )</p> <p>١٤ - قرار المحكمة الاستئنافية بوقف الدعوى في جريمة تبديد لحين الفصل في الاعتراض المقدم من المتهم أمام اللجنة المختصة بالاصلاح الزراعى . في حقيقته حكم قطعى . وإن كان صادراً قبل الفصل في موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها . جواز الطعن فيه بطريق النقض إعمالاً للمادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١٠٠٤	١٣٨	<p>( الطعن رقم ١٣٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٧ )</p> <p>١٥ - تفويت النيابة العامة على نفسها كسلطة اتهام حق استئناف حكم محكمة أول درجة . انغلاق طريق الطعن بالنقض</p>

الصفحة	القاعدة	
		أمامها لحيازة الحكم قوة الأمر المقضى . شرط ذلك ؟ . إلغاء أو تعديل الحكم الابتدائي فى الاستئناف . أثره ؟ مثال .
١٠٨٨	١٥٢	( الطعن رقم ١٣٣١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩١ ) ١٦ - القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لا ينبنى عليه منع سير الخصومة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٢١٧	١٦٧	( الطعن رقم ٥٢٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ١٩ / ١٩٩٢ ) ١٧ - عدم طعن النيابة العامة بالاستئناف فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة يمنعها من الطعن بالنقض . علة ذلك ؟ النقض طريق استثنائى للطعن فى الأحكام لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون ليس للخصم الطعن بالنقض بعد ما أوصد على نفسه باب الاستئناف .
١٢٦٥	١٧٥	( الطعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٢٨ / ١٩٩١ ) راجع أيضا : نقض " الصفة فى الطعن " . ( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٦٠ ) ونياية عامة . ( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )



الصفحة	القاعدة	
		(و) وضوح اسباب الطعن وتحديد ها :
		١ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
		وجه الطعن يجب لقبوله أن يكون واضحاً محدداً .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
		٢ - تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء . واجب . علة ذلك ؟
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٩١ )
		(ز) حالات الطعن :
		الخطأ فى تطبيق القانون :
		١ - ظرف تعدد الجناة الموجب لتكليف الواقعة جنائية فى حق المتهم المرتبط بمركز متهمين آخرين لم تطمئن المحكمة لاتهامهما .
		افصاحها عن اقتناعها بأن المتهم وحده هو الذى استقل بمقارفة الحادث . يوجب : اعتبار ما وقع منه جنحة . مخالفة ذلك ومعاقبة الطاعن باعتبار الواقعة جنائية . خطأ فى القانون .
		حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن اعمال تقدير العقوبة فى الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم والإحالة
٥٥	١٠	(الطعن رقم ٦٠٧٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسته ١٠ / ١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - قول الحكم بأن مباشرة الجهة الإدارية لعمل تجارى يسلب موظفيها الحماية التى اسبغتها عليهم المادة ٦٣ إجراءات . خطأ فى القانون .</p> <p>ترتيب الحكم على مجرد مخالفة الطاعن لخط السير المحدد له من الجهة التابع لها . انقطاع صلته بالوظيفة العامة . قصور أساس ذلك .</p>
٩٨	١٣	<p>( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٧ )</p> <p>٣ - إلغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية وقبولها . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المدعى عليه بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟</p> <p>إغفال المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى المدنية والفصل فيه ابتداء بالزام الطاعن بالتعويض . مخالفة للقانون ولا تملك محكمة النقض نقض الحكم فى هذا الخصوص لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها . علة ذلك ؟</p>
٢٥٢	٣٤	<p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p> <p>٤ - معاملة الطاعن بالرافة والقضاء عليه بالحبس فى جناية اختلاس أموال أميرية دون توقيت عقوبة العزل . خطأ فى القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
٣٨٩	٥٤	<p>( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - سقوط الحكم الغيابي عن الجناية المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنايات بانقضاء مدة السقوط المقررة للعقوبة في الجنايات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة المقررة لسقوط الجريمة بالرغم من صدور حكم غيابي بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة المؤبدة دون أن تنقضى مدة العشرين سنة ميلادية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنايات . مخالفة للقانون .</p> <p>حجب هذه المخالفة المحكمة عن الفصل في موضوع الدعوى . أثره ؟</p>
٥٨٥	٨٥	<p>( الطعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )</p> <p>٦ - الغرامة النسبية المقررة لجناية اختلاس الأموال الاميرية تحديدها بمقدار المال المختلس .</p> <p>اكتفاء الحكم المطعون فيه بتغريم الطاعن بقيمة الفرق بين الإطارات المختلسة وتلك التي استبدلت بها . خطأ في القانون .</p> <p>يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟</p>
٨٧٩	١٢١	<p>( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٣ )</p> <p>٧ - استناد الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إلى انعطاف الحماية المقررة في المادة ٦٣ / ٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>إجراءات على المطعون ضده . رغم ثبوت ارتكابه جريمة تعمد اخفاء حسابات الجمعية المؤتممة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بصفته من العاملين بالجمعية التعاونية وليس بصفته من العاملين بالهيئة التابع لها . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>كون الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجب عن نظر موضوع الاستئناف يوجب النقض والإعادة .</p>
٨٩٧	١٢٣	<p>( الطعن رقم ٣٤٩٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٨ - عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه .</p> <p>إلغاء وقف التنفيذ . تشديد للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>كون العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون . أثره تصحيحه والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>كون العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم . أثره : تصحيح الحكم دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية</p>
٩١٨	١٢٦	<p>( الطعن رقم ٤٤٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٩١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>٩ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . عدم تقيدها بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . أساس ذلك وعلمته ؟</p> <p>تعليق الحكم المطعون فيه قضاء فى الدعوى الجنائية على الفصل فى الاعتراض المقدم من المتهم . خطأ فى القانون .</p>
١٠٠٤	١٣٨	<p>( الطعن رقم ١٣٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٩١ )</p> <p>١٠ - القضاء بمصادرة المبلغ المضبوط رغم تبرئة المطعون ضده من جريمة عرض الرشوة على موظف عام . خطأ فى القانون .</p> <p>يوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه .</p>
١١٤٣	١٥٨	<p>( الطعن رقم ٦٧٦٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>١١ - الزام المتهم فى جريمة تقاضى مقدم إيجار برد ما تقاضاه كاملاً دون احتساب القدر المسموح له بتقاضيه قانوناً . خطأ فى القانون .</p> <p>حق محكمة النقض تصحيحه والحكم بمقتضى القانون .</p> <p>المباني المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ جواز تقاضى مقدم ايجار عنها . المباني المنشأة قبل ذلك خضوعها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		استظهار الحكم تاريخ انشاء المبنى . واجب . اغفال ذلك . قصور . القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . مثال . ( الطعن رقم ١٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٤١ ) راجع ايضا: أحداث ( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٤١٢ ) واختصاص ( القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٢٤ ) واستئناف " ميعاده " ( القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٩٠ ) واعدام ( القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٧٤٣ ) وأمر بالالوجه ( القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٤٢٣ ) وبلاغ كاذب ( القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٧٥٠ )
١٣٣٦	١٨٤	

الصفحة	القاعدة
	وبناء على أرض زراعية . ( القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٥٢٣ ) وتزوير " أوراق رسمية " . ( القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٥٢٩ ) وتهريب جمركي . ( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٦٧ ) وحكم " إجماع آراء " . ( القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٥٩ ) وحكم " تسببه . تسبب معيب " . ( القاعدتان رقما ١٦٤ . ١٧٩ بالصحيفتين رقمي ١١٩٩ . ١٢٩٣ ) ودعوى جنائية " قيود تحريكها " . ( القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ١٠٦٩ ) وضرائب " الضريبة على الاستهلاك " . ( القاعدتان رقما ٢٢ . ١١٠ بالصحيفتين رقمي ١٨٥ . ٧٦٤ ) وعقوبة " تطبيقها " . ( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٥٠٠ ) وعقوبة " جب العقوبة " . ( القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٨٤ )

الصفحة	القاعدة
	وعقوبة " عقوبة الجرائم المرتبطة "
	( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ )
	ومحكمة النقض " سلطتها "
	( القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٣٤١ )
	ومواد مخدرة
	( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ )
	ونقض " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام "
	( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )
	ونقض " أسباب الطعن . ما يقبل منها "
	( القاعدتان رقما ٦١ . ١٦٣ بالصحيفتين رقمي ٤٣١ . ١١٨٧ )
	ونقض " نظر الطعن والحكم فيه "
	( القواعد ارقام ٧٩ . ٩٠ . ١٣٥ . ١٣٦ بالصفحات ارقام ٥٣٩ . ٦٠٨ . ٩٨١ . ٩٩٥ )
	ووصف التهمة .
	( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )
	اسباب الطعن :
	(١) تصدرها :
	تصدر القصور في التسبب على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة
	القانون .



الصفحة	القاعدة	
		<p>ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه . وجوب النقض والاعادة .</p>
٣٥٩	٤٨	<p>( الطعن رقم ٢٢١٣٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٢ - الزام المتهم فى جريمة تقاضى مقدم ايجار برد ما تقاضاه كاملا دون احتساب القدر المسموح له بتقاضيه قانونا : خطأ فى القانون . حق محكمة النقض تصحيحه والحكم بمقتضى القانون .</p> <p>المباني المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ جواز تقاضى مقدم ايجار عنها . المباني المنشأة قبل ذلك خضوعها للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>استظهار الحكم تاريخ انشاء المبنى . واجب . اغفال ذلك . قصور .</p> <p>القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مثال .</p>
١٣٣٦	١٨٤	<p>( الطعن رقم ١٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>( ب ) ما يقبل منها :</p> <p>١ - حق الدفاع الشرعى . شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع وعلى غيره .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تمسك المتهم بقيام حق الدفاع الشرعى من الغير . دفاع جوهري . اغفال المحكمة الرد عليه . قصور .
١٦	٣	( الطعن رقم ٦٠٩٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ ) ٢ - حالة الضرورة التى تسقط المسؤولية الجنائية . ما هيتها؟ الدفع بارتكاب الجريمة تحت تأثير اكراه أدبى . جوهري . على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الامر فيه أو ترد عليه بما يفنده . اغفال ذلك . قصور .
٢١	٤	( الطعن رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٩١ ) ٣ - الأحكام الجنائية . وجوب أن تبنى على الجزم واليقين . مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اختلاس . اثارة الطاعن دفاعاً بأن العجز فى حسابه مرده إلى عدم انتظام العمل واكتمال الوفاء وطلبه عرض المستندات الدالة على الاختلاس للطعن عليها بالتزوير . دفاع جوهري . عدم تمحيصه . يعيب الحكم .
٤٥	٨	( الطعن رقم ٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ٨ / ١٩٩١ ) ٤ - وجوب اشتمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة أو ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية . محظور . المحظر يشمل المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز . أساس ذلك ؟</p> <p>ثبوت أن المخالف هو المالك أو نائبه . ما يجب أن يتضمنه الحكم فى تلك الحالة ؟</p> <p>لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . المادة ١٥١ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦</p> <p>مثال . لحكم بالإدانة فى جريمة تبوير خلا من بيان صفه المخالف .</p>
١٥٥	١٨	<p>( الطعن رقم ١٠٨٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٢ )</p> <p>٥ - حكم الإدانة . بياناته ؟</p> <p>اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالإحالة على الأوراق . دون ايراد مضمونها . قصور .</p> <p>اتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالطاعن الذى لم يقبل طعنه شكلا . أثره ؟</p>
١٦٠	١٩	<p>( الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٢ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - وجوب وقف الدعوى الجنائية متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل في دعوى جنائية أخرى . المادة ٢٢٢ إجراءات .
		الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .
		تمسك الطاعنة بطلب وقف الدعوى المطروحة لحين الفصل في أخرى . دفاع جوهرى . إغفال المحكمة له إيراداً ورداً . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٨٨	٢٣	( الطعن رقم ٧٨٠٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )
		٧ - القضاء بالإدانة في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يوجب اثبات أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش .
		دفع الطاعن للتهمة بعدم ارتكابه لفعل الغش أو علمه به . دفاع جوهرى . اعراض المحكمة عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٩٧	٢٦	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٩ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا .</p> <p>لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شاهد الاثبات . عدم سماعه . يعيب اجراءات المحاكمة .</p> <p>المحاكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة إنما تبنى قضاها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص فى اجراءات التحقيق .</p> <p>المادة ٤١٣ اجراءات .</p> <p>إغفال طلب سماع شاهد الإثبات الذى لم تستجيب محكمة . أول درجة إلى طلب سماعه . قصور واخلاق بحق الدفاع .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )</p> <p>٩ - القضاء بتعويض مؤقت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها رغم أنها ادعت بمبلغ التعويض عن نفسها فقط .</p> <p>قضاء بما لم يطلب من المحكمة . يوجب التصحيح .</p> <p>( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )</p>
٢١٧	٣٠	
٢٣٦	٣٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠ - حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية دون غيرها عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أساس وعلة ذلك ؟</p> <p>قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة التلبس دون استجلاء صفة القائم بالضبط وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية أم خارجها . يعيب الحكم بالقصور . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٩٢٠٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٧ )</p> <p>١١ - دفاع الطاعن بوقوع القبض عليه قبل صدور إذن التفتيش وخارج نطاق اختصاص الضابط . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور .</p> <p>مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بوقوع القبض قبل صدور الإذن بالتفتيش .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٤ )</p>
٢٦٩	٣٦	
٣٣٢	٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . تأسيس حكمه على رأى غيره . غير جائز .</p> <p>استناد الحكم على توافر التقليد فى حق الطاعن على ما جاء بمحضر الاستدلالات دون تحقيق التشابه بنفسها أو ندب خبير لذلك . قصور .</p>
٣٣٦	٤٥	<p>( الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>١٣ - ليس للقاضى اللجوء فى تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .</p> <p>اطلاق الحكم القول أن المجنى عليه لم يبلغ ثمانى عشر عاماً دون بيان تاريخ ميلاده وما تساند إليه فى تحديد سنه مع أن سنه ركن جوهري فى الجريمة . قصور .</p>
٣٥٩	٤٨	<p>( الطعن رقم ٢٢١٣٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩١ )</p> <p>١٤ - بطلان التفتيش . مقتضاه : عدم التعويل على الدليل المستمد منه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>شهادة من قام بالاجراء الباطل . لا يعتد بها .</p> <p>ادانة الطاعن استناداً إلى الدليل الباطل دون سواء . وجوب القضاء بالبراءة . أساس ذلك ؟</p>
٣٧٢	٥٠	<p>( الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )</p> <p>١٥ - جريمة الإهانة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٣٣ عقوبات . يشترط لتوافر أركانها أن تتوافر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه وأن تقع الإهانة أثناء تاديبته لوظيفته أو بسببها .</p> <p>خلو الحكم من استظهار ذلك . قصور .</p>
٣٨٦	٥٣	<p>( الطعن رقم ١١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )</p> <p>١٦ - ألعاب القمار هي الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور . المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .</p> <p>ورود بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وهي تلك التي يكون الريح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة . قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>خلو الحكم من بيان نوع اللعب الذي كان يمارس بالمحل يعيبه .</p>
٤١٨	٥٨	<p>( الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٤ )</p>



الصفحة	القاعدة	
٤٣١	٦١	<p>١٧ - متى يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٨ )</p> <p>١٨ - قبول الحكم مستندات من المتهم وسماع شهوده على صحة وقائع القذف رغم تسليمه بسقوط حقه في ذلك لفوات المواعيد المقررة قانونا . تناقض يعيبه .</p> <p>وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجبان امتداد أثر الطعن للطاعن الآخر .</p>
٦٧٧	٩٧	<p>( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥ / ٤ / ٢٢ )</p> <p>١٩ - العقوبة المقررة لجناية خطف أنثى بالتحويل أو الاكراه ومراقبتها طبقا للمادة ٢٩٠ عقوبات . ما هيتهما ؟</p> <p>تغليظ العقاب طبقا لنص المادة ٢ / ٢٩٠ عقوبات . شرطه .</p> <p>ثبوت استقلال جناية وقاع أنثى بغير رضاها عن جناية الخطف وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .</p> <p>إثبات الحكم المطعون فيه مقارفة المطعون ضده لجناية الخطف بالاكراه والوقاع بغير رضا المجنى عليها في مسرح وفي فترة زمنية قصيرة . استبعاد ظرف الإقتران . خطأ في القانون .</p>

الصفحة	القاعدة	
		حجب الخطأ المحكمة عن تقدير العقوبة في الحدود القانونية الصحيحة وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . مثال .
٦٨٩	٩٩	( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٣ ) ٢ - اعتبار متهم شاهداً على متهمين آخرين بتحقيق به التعارض بين مصالحهم بما يستلزم فصل دفاعه عنهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً . إخلال بحق الدفاع .
٧١٩	١٠٣	( الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ ) ٢١ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات . إغفال القضاة بمصادرة السيارة المضبوطة رغم ثبوت استخدام المطعون ضده لها في ارتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح .
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ٢٢ - ليس للمتهم أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور . ما دام قد حضر في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . حقه

الصفحة	القاعدة	
٨٣٧	١١٦	<p>فى طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه والتأجيل لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . عدم إجابة المحكمة طلبه دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٥٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٢٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ١ / ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>تعلق قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بالنظام العام .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>تصدى محكمة الجنايات للفصل فى جناية لا تختص بنظرها خطأ فى القانون .</p> <p>مثال .</p>
٨٧٥	١٢٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٣٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٩١ )</p> <p>٢٤ - دفاع الطاعن أن ما سجل ليس بصوته . جوهرى .</p> <p>اغفال تحقيقه عن طريق المختص فنيا رغم استناد الحكم إلى التسجيلات الصوتية . إخلال بحق الدفاع ولو سكت الدفاع عن طلب أهل الفن صراحة . علة ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأصل أن تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى لمحكمة الموضوع . هي التخيير الأعلى في الدعوى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها .</p> <p>حد ذلك : ألا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت .</p> <p>تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟</p>
٩١٣	١٢٥	<p>( الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٦ )</p> <p>٢٥ - ثبتت صحة دفاع المعارض أنه ليس المتهم الحقيقي في الدعوى . يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . مخالفة الحكم ذلك وتصديه للفصل في الموضوع . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .</p>
٩٤٢	١٣٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٥٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٩ / ٢٦ )</p> <p>٢٦ - الركن المادي في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ما هيته ؟ .</p> <p>القوة في هذه الجريمة : هي ما يقع على الأشخاص لا الأشياء .</p> <p>وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الذي عناه الشارع ولا يتحقق به استعمال القوة التي تقع على الأشخاص .</p>



الصفحة	القاعدة	
٩٤٥	١٣١	<p>عدم بيان الحكم لما وقع من الطاعن من أفعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازته بالقوة . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢٧ - تعديل المحكمة وصف التهمة من أحداث عاها مستديمة إلى مقاومة موظف عمومي بالقوة تخلف من جرائمها عاها وادانه المطعون ضده بالوصف الأخير رغم أن المجنى عليه تنحسر عنه صفة الموظف العام أو من في حكمه . خطأ في القانون .</p> <p>قصر العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>يوجب على محكمة النقض تصحيحه . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٧١٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٩١ )</p>
٩٨١	١٣٥	<p>٢٨ دفاع الطاعن بأنه لا تربطه بمورث المجنى عليها عقد شركة . جوهري . يوجب الرد عليه .</p> <p>تضارب الحكم في نوع عقد الأمانة تناقض . يعيبه .</p> <p>مثال .</p>
١٠٠٩	١٣٩	<p>( الطعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ٢١ / ١٩٩١ )</p> <p>٢٩ - جريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها في المادة ١ / ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مغايرتها لجريمة اقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ذاتها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إبانة الحكم فى مدوناته التى قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة يعيبه .
١٠١٣	١٤٠	( الطعن رقم ١٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢١ ) ٣ - الطلب والشكوى . أوجه الخلاف و الاتفاق بينها ؟ تقديم الطلب فى خلال فترة زمنية معينة من وقت الجريمة . غير لازم . بقاء الحق فى الطلب قائما حتى سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة . القضاء على خلاف ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . كون الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . أثره ؟
١٠٧٠	١٤٨	( الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٧ )
١٢٠٠	١٦٤	( والطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ١٠ ) ٣١ - عدم اشتغال الحكم على الاسباب التى بنى عليها . يطلبه . المادة ٣١ . إجراءات . المراد بالتسبيب المعتبر ؟ تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء . أو افراغه فى عبارات عامة معصاة أو وضعه فى صورة مجهلة . لا يحقق الغرض من استيجاب تسبيب الأحكام .

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٨	١٥٢	<p>استحالة قراءة . أسباب الحكم . يجعله خاليا من اسبابه .</p> <p>بطلان ورقه الحكم . يبطله . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٣٣١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )</p> <p>٣٢ - جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء ذمة المستأجر مشغوله به حتى الحكم عليه .</p> <p>إغفال الحكم احتساب قيمة الأجرة التي استأداها المؤجر مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة حتى تاريخ الحكم فى الدعوى والزام الطاعن برد مقدم الايجار جميعه . دون خصم تلك الاجرة . خطأ فى تأويل القانون .</p>
١٢٣٧	١٧١	<p>( الطعن رقم ٥٤٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٤ )</p> <p>٣٣ - توقيع المحكمة عقوبة الحبس فقط على المتهم رغم توافر شروط المادة ٥٣ عقوبات فى حقه . يوجب على محكمة النقض تصحيحه وفقا للقانون .</p>
١٢٦٩	١٧٦	<p>( الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٣ )</p> <p>٣٤ - الدفع بعدم انطباق القانون ٣٤ لسنة ١٩٨٤ لأن التنازل عن الأراضى محل الاتهام بما اقيم عليها من مبان تم قبل</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣٧٤	١٨٧	<p>العمل بأحكام هذا القانون مما يجعل الواقعة غير مؤثمة قانونا .  جوهري . التفات الحكم عنه . قصور وإخلال بحق الدفاع .  ( الطعن رقم ١٥٤٨٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>٣٥ - توقيع عقوبة الحبس على الحدث الذي لا تجاوز سنه  خمس عشرة سنة . غير جائز . أساس ذلك ؟</p> <p>تقدير سن الحدث بالركون في الأصل إلى الأوراق الرسمية ذا  أثر في تعيين ما إذا كان يحكم على الحدث باحدى العقوبات  المنصوص عليها في قانون العقوبات .</p> <p>تقدير السن متعلق بموضوع الدعوى . لايجوز لمحكمة النقض  أن تعرض له . حد ذلك ؟</p> <p>إغفال الحكمين الابتدائي و المطعون فيه استظهار سن  الطاعن . قصور .</p>
١٣٧٩	١٨٨	<p>( الطعن رقم ٥٣٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع أيضا:</p> <p>إثبات " شهود "</p> <p>( القاعدتان رقما ٦٧ . ١٣٤ بالصحيفتين رقمي ٤٧٥ . ٩٧٣ )</p> <p>واحداث</p> <p>( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٤١٢ )</p>



الصفحة	القاعدة
	واختصاص .
	( القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٦٢ )
	واختلاس أموال أميرية .
	( القاعدتان رقما ٨ . ١٧ بالصحيفتين رقمي ٤٥ . ٣٥٣ )
	وارتباط .
	( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب " موانع المسئولية "
	( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ١٠٦٤ )
	وبلاغ كاذب .
	( القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٣٨٩ )
	ومحكيم .
	( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٥٠٤ )
	وتداخل في وظيفة عمومية .
	( القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ٢١٧ )
	وتفتيش " إذن التفتيش . إصداره " .
	( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٤٧٥ )

الصفحة	القاعدة
	<p>وحكم " بيانات التسبيب " .</p> <p>( القاعدتان رقما ١٢١ . ٣٢ بالصحيفتين رقمي ٨٧٩ . ٢٣٣ )</p> <p>وحكم " بيانات حكم الإدانة " .</p> <p>( القواعد ارقام ١٢٩ . ١٧٣ . ١٨٠ بالصفحات ارقام ٩٣٦ . ١٢٤٩ . ١٣٠٢ )</p> <p>وخلو رجل .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٩٨ )</p> <p>ودعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة " .</p> <p>( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ٢٠١ )</p> <p>وسب وقذف .</p> <p>( القاعدتان رقما ٧٠ . ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ٤٩٣ . ١٠٧٩ )</p> <p>وسرقة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٥٥ )</p> <p>وسرقة " بالاكراه " .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ١٠٥٦ )</p> <p>وصيد .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ١١٣٧ )</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>وضرائب " الضريبة على الاستهلاك " .</p> <p>( القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٧٦٤ )</p> <p>وعقوبة " تطبيقتها " .</p> <p>( القاعدتان رقم ٣٨ . ٧ بالصحيفتين رقمي ٢٨٤ . ٤١ )</p> <p>وعقوبة " سقوطها " .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٥٨٥ )</p> <p>وقصد جنائي .</p> <p>( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٣٧٩ )</p> <p>وقضاة " رد القضاة " .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ١١٨٧ )</p> <p>ومعارضة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ١١٣٢ )</p> <p>ونصب .</p> <p>( القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٦٩٦ )</p> <p>ونقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .</p> <p>( القاعدتان رقم ١٣٨ . ١٣ بالصحيفتين رقمي ١٠٠٤ . ٩٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		ونقض " أثر الطعن " .
		( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٤٣٧ )
		ونياية عامة .
		( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٩٨١ )
		( ج ) مالا يقبل منها :
		١ - عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . أساس ذلك ؟
٩	٢	( الطعن رقم ٢٩٢٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ )
		٢ - عدم قبول النعى على الحكم بشأن جريمة لم تدن المحكمة الطاعن عنها .
		مثال :
٣٤	٦	( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٩١ )
		٣ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . عدم جواز آثارة الجدل فى شأنه لأول مره أمام النقض . علة ذلك ؟
٣٤	٦	( الطعن رقم ٦١٣٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
٢٩٠	٣٩	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩١ )
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ )
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٩١ )
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
١٢٠٤	١٦٥	( الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩١ )
		٤ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩١ )
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩١ )
٥٢٧	٧٧	( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩١ )
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٩١ )
		٥ - حق محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة لكل متهم . لها الأخذ بما تظمن إليه منها فى حق متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر .
		لمحكمة الموضوع أن تعول على التحريات باعتبارها معززة للأدلة الأخرى ولها أن تأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ماعداه .

الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام النقض .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٩١ ) ٦ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه . لا يصح أن يبنى عليه الطعن . ما دام لا يدعى أن المحكمة منعت من ابداء دفاعه .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٩١ ) ٧ - الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية أو جنحة لحضور الاستجواب أو المواجهة شرطه : إعلان المتهم اسم محامية بالطريق القانونى . المادة ٢٤ إجراءات . النعى ببطلان الاستجواب لعدم دعوة محامى المتهم . غير مقبول . ما دام المتهم لم يعلن اسم محامية بالطريق القانونى .
٦٧	١٢	( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٩١ ) ٨ - النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها . غير مقبول . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعى .

الصفحة	القاعدة	
		مثال :
١٠٤	١٤	( الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ )
٦٢٨	٩٢	( والطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ )
٧٠٢	١٠٢	( والطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٩١ )
		٩ - تجريح أدلة الدعوى تأديا إلى مناقضة الصورة التي أرسمت بالدليل الصحيح في وجدان المحكمة . غير جائز أمام النقض .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩١ )
		١٠ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
		مثال :
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩١ )
		١١ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تصلح سببا للطعن على الحكم
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٩١ )
١١٧٧	١٦٢	( والطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ )
١٢٥٢	١٧٤	( والطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - ادانة الحكم للطاعن . بجرمة هتك عرض أنشئ لم تبلغ ستة عشرة سنة كامله بغير رضاها دون جرمتى الخطف والمواقعة بالإكراه الواردين بوصف النيابة وعدم مساييرته سلطة الإتهام فى شأن توافر ظرف السلطة الفعلية له على المجنى عليها . النعى على الحكم بالقصور . لعدم رده على دفاع الطاعن بشأن جرمتى الخطف والمواقعة وظرف السلطة الفعلية غير مقبول . أساس ذلك ؟</p>
١١٨	١٥	<p>( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٠ )</p> <p>١٣ - الخطأ المادى فى رقم السيارة التى كان يستعملها الطاعن فى نقل المخدر . لا يؤثر فى سلامة التحريات . علة ذلك ؟</p>
١٤٠	١٦	<p>( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )</p> <p>١٤ - عدم جدوى منازعة الطاعن فى نسبة المخدر الذى كان طى اللقافة ما دام أنه لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن الشهود من ضبط قطعه مخدر أخرى فى جيب جلبابه .</p>
١٤٠	١٦	<p>( الطعن رقم ٦٠٦٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢١ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		١٥ - الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
٢٥٢	٣٤	( والطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٦ )
٤٧٥	٦٧	( والطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
١٠١٧	١٤١	( والطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ )
		١٦ - وضوح أسباب الطعن وتحديدتها . شرط لقبولها .
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
٦٠٤	٨٩	( والطعن رقم ١١٥٨٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٩ )
٨٠٢	١١٥	( والطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )
١١٥٤	١٦٠	( والطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )
١٣٠٧	١٨١	( والطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ )
		١٧ - إغفال الحكم الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يعيبه . مثال
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )
		١٨ - استظهار الحكم وقوع جريمة تسهيل الدعارة حين أصدر القاضى الاذن بالمراقبة . النعى عليه اغفاله الرد على الدفع ببطلان الاذن لصدوره عن جريمة مستقبله . غير جائز .
٢٠٦	٢٨	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣١ )

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		٢٠ - إثارة الدفع بىطلان إذن التسجيل لعدم تسببيه أمام النقض لأول مرة . غير جائز . أساس ذلك ؟
٢٢٣	٣١	( الطعن رقم ٦١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٤ )
		٢١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعى .
		قعود الطاعن عن إثارة التعارض بين الدليلين القولى والفنى أمام محكمة الموضوع . لا يسوغ له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ )
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		٢٢ - إدانة الطاعن عن مواقعه أنشئ بغير رضاها الذى حكم بالتعويض من أجلها . كفايته لبيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .

الصفحة	القاعدة	
		عدم بيان الحكم من بعد الضرر بنوعية وعناصره . لا يعيبه . علة ذلك ؟
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ ) ٢٣ - تعيب الحكم استناده إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وشهادته بجلسة المحاكمة . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .
٢٣٦	٣٣	( الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٥ ) ٢٤ - قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى امام محكمة الموضوع . يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض . علة ذلك ؟ مثال :
٢٦١	٣٥	( الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ ) ٢٥ - عدم قبول إثارة الطاعنين لأول مرة امام محكمة النقض بطلان اقرارهما لمأمور الضبط بسبب استجوابه لهما . ما دام أيا منهما لم يشر ذلك امام محكمة الموضوع .
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٣ ) ٢٦ - الجدل فى تقدير أدلة الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به .

الصفحة	القاعدة	
		مثال :
٣١٢	٤٢	( الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩١ ) ٢٧ - حق المحكمة في الاعراض عن الدفاع الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت إليها المحكمة .
٣٤٢	٤٦	( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١ ) ٢٨ - رابطة السببية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير توافرها المجادلة في ذلك امام النقض . غير جائزة . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر رابطة السببية في جريمة ضرب أحدث عاهة .
٣٩٧	٥٥	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٩١ ) ٢٩ - التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهمين . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .
٤٠٥	٥٦	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩١ )



الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - ابتناء الوصف الذي دين به الطاعن على ذات الوقائع المرفوعة بها الدعوى عليه دون إضافة جديد إليها . لا يستأهل لفت نظر الدفاع .
٤٦٥	٦٦	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٣١ - دفاع الطاعن بانتفاء الزعم بالاختصاص لعلم الشاهد المسبق بعدم اختصاصه . موضوعي . كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
٤٦٥	٦٦	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٣٢ - طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته .
٤٧٥	٦٧	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٧ )
		٣٣ - حق محكمة الموضوع بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية . وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية من اطلاقاتها .
٥١٠	٧٤	( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٤ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضى فى مجلس القضاء . وما هو ثابت فى محضر الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى إذ هى المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن .</p> <p>النعى بخلو مسودة الحكم من تحديد مدة العقوبة . عدم قبوله ما دام الثابت أن محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ونسخة الحكم الأصلية تضمنا منطوق الحكم بحبس الطاعن مع الشغل لمدة سنتين .</p>
٥٢٧	٧٧	<p>( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢١ )</p> <p>٣٥ - تخلف المدعى بالحقوق المدنية عن الحضور بشخصه أو بوكيل عنه بالجلسة دون عذر تقبله المحكمة . اثره : اعتباره تاركا لدعواه . المادة ٢٦١ اجراءات .</p> <p>التمسك باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه لأول مرة امام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟</p>
٥٥٢	٨٠	<p>( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ - العبرة ببطلان الاجراءات هو فيما يتم منها امام المحكمة الاستئنافية .
		اثارة بطلان اجراءات المحاكمة امام محكمة أول درجة لأول مرة امام النقض . غير جائز .
٥٥٢	٨٠	( الطعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ )
		٣٧ - توقيع مصدر إذن التفتيش شرط لقيامه . التوقيع على الصفحة الأخيرة يغنى عن التوقيع على باقى الصفحات إن تعددت . أساس ذلك ؟
٥٦٩	٨٢	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		٣٨ - مجادلة المتهم باحراز مخدرات فيما إطمأنت إليه المحكمة من أن المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله جدل فى تقدير الدليل - اثارته أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٥٦٩	٨٢	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١ )
		٣٩ - تقرير التلخيص . ما هيته ؟
		وجود نقص أو خطأ فى تقرير التلخيص . لا يعيب الحكم .
		النعى على تقرير التلخيص لأول مرة امام النقض . غير جائز

الصفحة	القاعدة	
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ٤٠ - ورقة الحكم . تعتبر متممة لمحضر المجلس في شأن اثبات اجراءات المحاكمة . الاصل في الاجراءات انها روعيت . اثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . عدم جواز جحد ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٦٠٨	٩٠	( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ٤١ - لا محل للنعي على الحكم خلوه من بيان واقعة ضبط المخدر . ما دام قد عول في إدانة الطاعن على اعترافه باحراز المخدر المضبوط ولم يستند في ذلك إلى واقعة ضبط هذا المخدر .
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٩١ ) ٤٢ - محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ استثنائية . احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لايسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم . النعي بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر جنحة إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص المحالة لها لارتباطها بجناية إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار عملاً بالمادة ٢١٤ اجراءات . غير مقبول .



الصفحة	القاعدة	
٦١٩	٩١	( الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ٤٣ - النعى باختلاف أوزان المادة المخدرة عند التحليل عنها لدى التحريز . دفاع موضوعي . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ٤٤ - الفصل في دستورية القوانين واللوائح . مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . غير متعلق بالنظام العام . أساس ومؤدى ذلك ؟ عدم إثارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه . النعى على الحكم تطبيقا أحكام ذلك القانون على الدعوى . غير مقبول .
٦٥٣	٩٥	( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ٤٥ - كفاية الشك فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم سنداً للبراءة متى احاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيره .

الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز اثارته امام النقض .
٦٨٥	٩٨	( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٢ ) ٤٦ - بيان الحكم بأن الجرائم التى ارتكبتها الطاعنان وقعت لفرض واحد ومعاقبة كل منهما بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته اغفال ذكر الجريمة الأشد .
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ ) ٤٧ - بيانات تسبب الأحكام ؟ المادة ٣١٠ إجراءات . بطلان حكم الادانة لعدم اشارته إلى نص القانون الذى حكم بموجبه . مقصور على عدم الاشارة إلى نصوص القانون الموضوعى دون نصوص القانون المدنى . أساس ذلك ؟
٧٠٢	١٠٢	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ ) ٤٨ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم حقها فى تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانونى السليم .

الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	١٠٥	<p>اقتصار التعديل على استبعاد قصد التعاطي واعتباره محرزا للمخدر مجردا من القصد لا يقتضى تنبيه الدفاع . اساس ذلك؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )</p> <p>٤٩ - عدم قبول النعى ببطلان قرار الاحالة لأول مرة أمام النقض . ما دام لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )</p> <p>٥٠ - عدم قبول نعى الطاعن بأسباب الطعن بشأن عدم جدية التحريات والخوض فى أمر التلبس بالجريمة لعدم اتصاله بقضاء الحكم .</p>
٧٣٢	١٠٥	<p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )</p> <p>٥١ - النعى بأن التحليل لم يتناول كل كمية المخدر المضبوط والتي عول الحكم على كبر حجمها فى استظهار قصد الاتجار .</p> <p>منازعة موضوعية فى كنه ما لم يرسل من المخدر للتحليل . عدم جواز اثاريتها لأول مره امام النقض .</p> <p>القول لدى محكمة الموضوع بأن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها لا يعد بمجرد منازعة جدية فى كنه المواد التى لم يتم تحليلها .</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٥٤	١٠٨	( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ ) ٥٢ - اشارة الحكم إلى أن القانون الذى دان الطاعن بمقتضاه قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير . لا يعيبه . أساس ذلك ؟ مثال :
٧٧١	١١١	( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ٥٣ - نفى التهمة . دفاع موضوعى . لا يستوجب رداً .
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ )
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ٥٤ - وجوب اخطار النيابة العامة مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب . غير لازم . قبل تفتيش مكتب المحامى أو وقت حصوله . المادة ٥١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماه . الدفع ببطلان تفتيش مكتب الطاعن لعدم اخطار نقابة المحاميين العامة أو الفرعية قبل حصوله بوقت كاف . دفعا قانونيا ظاهر البطلان .



الصفحة	القاعدة	
٨٠٢	١١٥	( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٥ ) ٥٥ - عدم التزام المحكمة بالرد استقلاً على دفاع متعلق بدليل لم تبين قضاها عليه . النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز امام النقض .
١٣٧٩	١٨٨	( الطعن رقم ٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢١ )
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ٥٦ - الدفع ببطلان القبض لحصوله في غير منزل الطاعن وبطلان الاذن لتلاحق الاجراءات دفع موضوعي . غير جائز اثارته لاول مرة امام النقض . إدانة الحكم للطاعن استناداً إلى ادلة أخرى غير الدليل المستمد من الاجراء المدعى ببطلانه . أثره ؟ مثال :
٨٥١	١١٨	( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢١ )
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ٥٧ - تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه والرد

الصفحة	القاعدة	
		<p>على كل شبهة يشير بها على استقلال . غير لازم . استفادة الرد عليها من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .</p> <p>ابلاغ الطاعن عن تأخر السيارة وضبط محضر عنها . لا ينفي بطريق اللزوم مساهمته في الجريمة .</p> <p>للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اقتنعت بها .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز امام النقض .</p>
٨٧٩	١٢١	<p>( الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٢ )</p> <p>٥٨ - الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ شرطه : أن يسهم المتهم بابلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات العامة للتوصل إلى مهربي المخدرات . عدم فائدة التبليغ وصدقه وعدم جديته وكفايته . لا يعفى صاحبه من العقاب .</p> <p>اساس ذلك ؟</p>
٨٩٠	١٢٢	<p>( الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢٦ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ - ايراد الحكم نوع السلاح الذى دان الطاعن بحيازه أجزاءه الرئيسية . النعى عليه فى هذا الشأن لا محل له . ( الطعن رقم ٨٢٥٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤ / ٧ / ١٩٩١ )
٩٢٨	١٢٨	٦٠ - ابداء الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة امام النقض . غير جائز . إلا إذا كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته . أساس ذلك ؟
٩٤٨	١٣٢	( الطعن رقم ٨٤٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٩١ ) ٦١ - خطأ الحكم فى ذكر مادة الترصّد ضمن المواد التى دان الطاعن بمقتضاها رغم عدم توافر هذا الظرف . لا يعيبه . علة ذلك ؟ النعى بخطأ الحكم فى ذكر مادة تعريفية ضمن مواد العقاب التي دان الطاعن بموجبها عدم جدواه . ما دامت العقوبة التي أوقعها الحكم تدخل فى الحدود المقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية السرقة فى الطريق العام ليلاً مع حمل السلاح التي أثبتتها فى حقه .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ٣ / ١٠ / ١٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		٦٢ - إثارة أساس جديد للدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟ النعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر امامها . غير جائز .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ ) ٦٣ - النعى على المحكمة تقديرها لادلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٩٥٨	١٣٣	( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ ) ٦٤ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . اقتناع المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بان احراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار النعى عليها بالقصور فى التسبيب غير سديد .
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ ) ٦٥ - لا صفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما . أن يدفع ببطلانه .



الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز اثارة الدفع ببطلان القبض . لأول مرة امام النقض . علة ذلك ؟
١٠٣٢	١٤٢	( الطعن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٢ ) ٦٦ - عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من اشباهه متى اطمأنت إليه . علة ذلك ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على كل شبهة يثيرها المتهم في دفاعه الموضوعي استفادة الرد عليها من قضاء المحكمة استناداً لأدلة الشبوت . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب .
١٠٥٧	١٤٦	( الطعن رقم ٨٢٠٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٤ ) ٦٧ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إلتفاتها عن أى دليل آخر . مفاده ؟
١٠٩٢	١٥٣	( الطعن رقم ٧٨٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٣ )

## نقض

٥٢٧

الصفحة	القاعدة	
١١٥٤	١٦٠	( الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ٦٨ - الأصل فى الاجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . اثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . لا يكون إلا بالظعن بالتزوير .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ ) ٦٩ - اعراض المحكمة عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافه بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اجراءات لا تشرب عليها .
١١١٩	١٥٥	( الطعن رقم ٥٠٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٤ ) ٧٠ - توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب فى صحيح القانون مسئولية الطاعن والمحكوم عليه الآخر عن وفاة المجنى عليه بغير تعيين من منهما المحدث للاصابة التى أدت إلى الوفاة . النعى على الحكم بعدم استظهاره وجود اتفاق بين الطاعن والمحكوم عليه الآخر . غير مجد .
١٢٢٨	١٦٩	( الطعن رقم ١٠٠٢٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢١ )

الصفحة	القاعدة	
		٧١ - النعى على الحكم بما يخرج عن نطاق استدلاله . غير مقبول . مثال .
١٢٥٣	١٧٤	( الطعن رقم ٩٣٧٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧ ) ٧٢ - عدم تقييد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة . حقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه . ما دام له مأخذه الصحيح فى الأوراق . الجدل فى تقدير الدليل استقلال محكمة الموضوع به بغير معقب .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٥ ) ٧٣ - عدم جواز اثاره الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة امام النقض . ما دامت مدونات الحكم قد خلت مما يظاهاه . علة ذلك ؟
١٣٠٧	١٨١	( الطعن رقم ١٠٩٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ٩ ) ٧٤ - الاصل فى الإجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . اثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .

الصفحة	القاعدة	
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ ) ٧٥ - سقوط الحق في التمسك ببطلان اجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة بعدم اعتراض محامى المتهم رغم حصوله فى حضوره . المادة ٣٣٣ اجراءات .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ ) ٧٦ - ذكر اسم المستشار فى الحكم سهواً . بدلا من آخر ورد اسمه فى محضر الجلسة . لا يعيب . تصحيح هذا الخطأ . يعول فيه على ما أثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم . علة ذلك ؟
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ ) راجع ايضاً: اثبات " بوجه عام " ( القواعد ارقام ١٢.١٦.٣٨.٧٥.١١٨.١٤٣ بالصفحات ارقام ٣٤. ٦٧. ١٤٠ . ( ٢٨١ . ٢٥١٥ . ٨٥١ . ١٠٣٢ ) واثبات " اعتراف " ( القاعدتان رقما ٩١ ١١٨ بالصحيفتين رقمى ٦١٩ . ٨٥١ ) واثبات " خبرة "



الصفحة	القاعدة
	<p>( القواعد ارقام ٣٩. ٥٦. ٨١. ٩٠. ٩٢. ١١٢. ١٥٥. ١٦٠ بالصفحات ارقام ٢٩٠. ٤٠. )</p> <p>( ١١٥٣. ١١١٨. ٧٨٦. ٦٢٨. ٦٠٨. ٥٥٧ )</p> <p>واثبات " شهود "</p> <p>( القواعد ارقام )</p> <p>١٤٣. ١٣٥. ١٣٢. ١١٢. ١١١. ١٠٥. ٩٥. ٩٣. ٦٦. ٥٦. ٥٥. ٤٦. ٤١. ٣٩. ٣٣. ٢١. ١٥. ١٤</p> <p>١٧٥. ١١٨. ١٠٤ بالصفحات ارقام ١٨٥. ١٨١. ١٦٥. ١٦٢. ١٦٠. ١٥٥. ١٥٣. ١٤٦</p> <p>٧٧١. ٧٣٢. ٦٥٣. ٦٣٥. ٤٦٥. ٤٠٥. ٣٩٧. ٣٤٢. ٣٠٣. ٢٩٠. ٢٣٦</p> <p>١٢٠٣. ١١٧٦. ١١٥٣. ١١١٨. ١٠٩١. ١٠٥٦. ١٠٣٧. ٩٨١. ٩٤٨. ٧٨٦</p> <p>( ١٣٤١. ١٣٠٦ )</p> <p>واجراءات " اجراءات المحاكمة "</p> <p>( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )</p> <p>واختصاص " الاختصاص الولائي "</p> <p>( القواعد ارقام ١١. ٤١. ١٨٥ بالصفحات ارقام ٥٩. ٣٠٣. ١٣٤١ )</p> <p>واختلاس أموال اميرية</p> <p>( القواعد ارقام ٢١. ١١٥. ١٢١ بالصفحات ارقام ١٧٥. ٨٠٢. ٨٧٩ )</p> <p>وارتباط</p> <p>( القاعدتان رقما ٥٥. ١٢٨ بالصحيفتين رقمي ٣٩٧. ٩٢٨ )</p> <p>واسباب الاباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى "</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥٣. ١٥٥ بالصحيفتين رقمي ١٠٩١. ١١١٨ )</p> <p>واستئناف " ميعادة "</p>

الصفحة	القاعدة
	( القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٥١ ) واستيلاء على أموال اميرية ( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٩٤٨ ) واشتراك ( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ ) واضرار عمدى ( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ١٢١٦ ) واعدام ( القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٥٥٧ ) وامر احالة ( القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٨٣ ) وامر بالاوجه ( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٦٣٥ ) وتزوير ( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ١٠٣١ ) وتزوير " اوراق رسمية "

الصفحة	القاعدة
	<p>( القاعدتان رقما ١١٥ . ٣٥ بالصحيفتين رقمي ٨٠٢ . ٢٦١ )</p> <p>وتسجيل المحادثات</p> <p>( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢٢٣ )</p> <p>وتفتيش " اذن التفتيش . اصداره "</p> <p>(القواعد ارقام ٢٨ . ٨٢ . ١١١ . ١٤١ . ١٦٢ بالصفحات ارقام ٢٨ . ٥٦٩ . ٧٧١ . ١١٧٦ . ١٠١٦ )</p> <p>وجرمه " اركانها "</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ١١١٨ )</p> <p>وجلب</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٨٩٠ )</p> <p>وحكم " بياناته "</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٢ . ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٧٠٢ . ٩٥٨ )</p> <p>وحكم " تسببه . تسبب غير معيب " .</p> <p>( القواعد ارقام ١٥ ، ٤٦ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٦٦ بالصفحات ارقام ١١٨ . ٣٤٢ . ٦٢٨ . ٦٣٥ . ١٠٣٧ . ١٠٩١ . ١١٥٣ . ١٢١٢ )</p> <p>وحكم " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .</p> <p>( القواعد ارقام ٢ . ٢٩ . ٨١ . ٩٠ . ١١٢ . ١٦٠ بالصفحات ارقام ٩ . ٢١٣ . ٥٥٧ . ١١٥٣ . ٧٨٦ . ٦٠٨ . )</p> <p>ودعوى جنائية " قيود تحريكها "</p> <p>( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٩٠ )</p> <p>ودعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة "</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٥٥٢ )</p> <p>ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "</p> <p>( القواعد ارقام ١٧٤.١٥٥.١٥٤.١٤٢.١١٥.٣١.٢ بالصفحات ارقام ٢٢٣.٩ .</p> <p>( ١٢٥٢ . ١١١٨ . ١١٠٩ . ١٠٣١ . ٨٠٢ )</p> <p>ودفع " الدفع بشيوع التهمة "</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )</p> <p>ودفع " الدفع بصدور اذن التفتيش بعد القبض "</p> <p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ )</p> <p>ورشوة</p> <p>( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٥ )</p> <p>وسب وقذف</p> <p>( القواعد ارقام ١٨٢ . ١٤٣ . ٦ بالصفحات ارقام ١٣٢٢ . ١٠٣٧ . ٣٤ )</p> <p>وسبق الاصرار</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١٠٤ )</p> <p>وسجون</p> <p>( القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٥١٠ )</p> <p>وسلاح</p>



الصفحة	القاعدة
	( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٩٢٨ ) وعقوبة " تطبيقها "
	( القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ١٢٥٢ ) وعقوبة " عقوبة الجرائم المرتبطة "
	( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٧٨٦ ) وعقوبة " العقوبة المبررة "
	( القاعدتان رقما ١١٥ . ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٨٠٢ . ١٣٤١ ) وفاعل أصلى
	( القاعدتان رقما ١٢ . ١٦٠ بالصحيفتين رقمي ٦٧ . ١١٥٣ ) وقانون " العلم بالقانون "
	( القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٣٢٧ ) وقتل عمد
	( القواعد أرقام ٧٥ . ٩٣ . ١٠٢ . ١٥٣ بالصفحات أرقام ٥١٥ . ٦٣٥ . ٧٠٢ . ١٠٩١ ) ومأمورو الضبط القضائي
	( القواعد أرقام ٢٩ . ١٣٣ . ١٦٢ . ١٦٦ بالصفحات أرقام ٢١٣ . ٩٥٨ . ( ١٢١٢ . ١١٧٦

الصفحة	القاعدة
	( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٤٧ ) ومحكمة الاحداث . ( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٤ ) ومحكمة استئنافية . ( القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ١٠٣٧ ) ومحكمة ثانى درجة . ( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٦٠٨ ) ومحكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » . ( القواعد ارقام ١٥، ٤١، ٩٠، ١٥٥، ١٧٨ بالصفحات ارقام ١١٨، ٣٠٣ . ( ٢٠٨٣، ٦٠٨ ومحكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . القواعد ارقام ٣٣، ٧٥، ١٠٢، ١١٢، ١٦٩ بالصفحات ارقام ٢٣٦، ٥١٥، ٧٠٢، ٧٨٦، ١٢٢٧ ) ومواد مخدرة . ( القواعد ارقام ٤٦، ٦٧، ١١١، ١٦٥ بالصفحات ارقام ٣٤٢، ٤٧٥، ٧٧١، ١٢٠٣ ) ومواقعة انشى بغير رضاها ( القاعدةتان رقما ٣٣، ١٧٨ بالصحيفتين رقمي ٢٣٦، ١٢٨٣ )

الصفحة	القاعدة
	<p>( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٨٦٣ )</p> <p>ونقض " الصفة في الطعن "</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٢ . ١١٥ بالصحيفتين رقمي ٧٠٢ . ٨٠٢ )</p> <p>ونقض " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام "</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )</p> <p>ونياية عامة</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٧٣٢ )</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>( القاعدتان رقما ١٣٥ . ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٩٨١ . ١٣٤١ ) .</p> <p>نظر الطعن والحكم فيه :</p> <p>١ - محكمة النقض ، أحكامها بانه لا سبيل للطعن فيها .</p> <p>حق المحكمة في الرجوع في أحكامها في أحوال مخصوصة .</p> <p>مراعاة لحسن سير العدالة .</p> <p>قضاء المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لأن التوكيل الذي قرر بالطعن بالنقض بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صفته . ثبوت أن التوكيل قدم بطعن آخر : أثر ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٢٤٥٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩١ )</p>
٥	١

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - اندراج العيب الذى شاب الحكم تحت حكم المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأثره : وجوب نقض الحكم .</p> <p>وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يقرر بالطعن .</p>
٢٤	٥	<p>( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٣ )</p> <p>٣ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . اذا ثبت لها أن مبنى على خطأ فى تطبيق القانون .</p>
٦٧	١٢	<p>( الطعن رقم ٥١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٠ / ١ / ١٥ )</p> <p>٤ - الغاء الحكم المتسأنف القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية ويقبولها . وجوب اعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المدعى عليه بالحقوق المدنية . اساس ذلك ؟</p> <p>اغفال المحكمة ذلك وتصديها لموضوع الدعوى المدنية والفصل فيه ابتداءً بالزام الطاعن بالتعويض . مخالفة للقانون . لا تملك</p>



الصفحة	القاعدة	
٢٥٢	٣٤	<p>محكمة النقض نقض الحكم في هذا الخصوص لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٦ )</p> <p>٥ - شمول التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالتها جميعا إلى المحكمة الأعلى درجة .</p> <p>غياب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات . وجوب اتباع الاجراءات المعمول بها امام محكمة الجنح في شأنه . مؤدى ذلك : قابلية الحكم الصادر فيها للمعارضة .</p> <p>صدور حكم غيابي ببراءة المتهم من جناية وبادانته عن جنحة مرتبطة بها أثره : أن تكون المعارضة هي السبيل الوحيد لا عادة نظر الدعوى امام المحكمة . علة ذلك ؟</p> <p>الأصل أن المحكمة لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه .</p> <p>تصدى محكمة الجنايات للفصل في جنحة صدر فيها حكم غيابي دون الطعن فيها بالمعارضة خطأ في القانون يؤذن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . أساس ذلك .</p>
٣٢٤	٤٣	<p>( الطعن رقم ٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٤ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - قضاء الحكم خطأ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى كون هذا الخطأ قد حجبها عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والاعادة .</p> <p>عدم اشتراط أن تكون محكمة الاعادة في هذه الحالة مكونه من قضاء آخرين .</p>
٣٦٢	٤٩	<p>( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )</p> <p>٧ - ورقة الحكم . السند الوحيد الذي يشهد بوجوده . العبرة في الحكم بنسخته الأصلية .</p> <p>صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .</p> <p>صدور الحكم الابتدائي دون تحرير نسخته الأصلية . اعتناق الحكم المطعون فيه اسباب ذلك الحكم يستوجب اعادة المحاكمة .</p> <p>ما دامت جميع الاجراءات المقرره للطعن بالنقض قد استوفيت .</p> <p>المادة ٥٥٧ إجراءات جنائية .</p>
٥٣٦	٧٨	<p>( الطعن رقم ٢٩٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٩٤	١٠٠	( والظعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٩ ) ٨ - اقتصار العيب الذي شاب الحكم على الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه . يوجب القضا بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون .
٥٣٩	٧٩	( الظعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٢٨ ) ٩ - الاصل في الطعون . أن المحكمة لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر . قاعدتي استقلال الطعون والاثار النسبية للطعن . مفا دهما : أن لا يفيد من الطعن الامن رفعه . تدخل المدعى بالحقوق المدنية امام محكمة الاعداد مرة أخرى : غير جائز متى كان القضاء برفض دعواه المدنية قد صار نهائيا بعدم الطعن عليه . نقض الحكم لغير الطاعن . شرطه . أن تعين محكمة النقض في حكمها من يتعدى إليه اثر النقض . تصدي محكمة الاعداد لما لم ينقل إليها . خطأ في القانون . يجوز لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها . اساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>اقتصار العيب الذى شاب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون</p> <p>يوجب تصحيحه .</p> <p>مثال</p>
٥٩٠	٨٦	<p>( الطعن رقم ١١٥٤٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٤ )</p> <p>١٠ - نقض الحكم بناء على طعن أى من الخصوم خلاف</p> <p>النيابة العامة . اثره : عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به</p> <p>الحكم المنقوض .</p> <p>لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها</p> <p>. متى كان مبينا على مخالفة القانون .</p>
٦٠٨	٩٠	<p>( الطعن رقم ١٢٧٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ )</p> <p>١١ - صحة الحكم بالأدانة فى جريمة التهريب من سداد</p> <p>الضريبة على الاستهلاك . رهن بوزود السلعة بالجدول المرافق</p> <p>للقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ . أساس ذلك ؟</p> <p>بيع الطاعن مواترات كهربائية لم ترد بالجدول المذكور .</p> <p>غير مؤثم .</p>



الصفحة	القاعدة	
		إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمة التهرب من سداد الضريبة على الاستهلاك رغم ذلك . خطأ في القانون . عدم خضوع واقعة الدعوى لأي نص عقابي . أثره : القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن .
٧٦٤	١١٠	( الطعن رقم ١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٩ ) ١٢ - قاعدة عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . سريانها على كافة طرق الطعن العادية وغير العادية . أساس ذلك ؟ القضاء في معارضة الطاعن بغرامة تجاوز الغرامة المحكوم بها غيابيا . غير جائز . مثال
٨٤٠	١١٧	( الطعن رقم ١٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ١٦ ) ١٣ - وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن بالنقض وابتداع أسبابه في الميعاد . وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية . أساس ذلك ؟
١١٧٥	١٦١	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ١٤ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٢/٣٠ عقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظرا لدعوى .
١١٧٥	١٦١	( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ )

الصفحة	القاعدة	
١٢٤٢	١٧٢	<p>١٥ - مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة السلع المضبوطة التي لم تسدد عنها ضريبة الاستهلاك . وجوب تصحيح المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٩١ )</p> <p>راجع ايضاً:</p> <p>اختلاس اموال اميرية</p> <p>( القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٨٧٩ )</p> <p>واعدام</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٩٧٣ )</p> <p>وأمر بالاوجه</p> <p>( القاعدة رقم بالصحيفة رقم )</p> <p>وبلاغ كاذب</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٧٥٠ )</p> <p>وبناء على أرض زراعية</p>

الصفحة	القاعدة
	( القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٥٢٣ ) وخلو رجل
	( القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٩٥ ) ودعوى جنائية " قيود تحريكها "
	( القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٨٩٧ ) ودعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة "
	( القواعد ارقام ٧١ . ٨٤ . ١٣٧ بالصفحات ارقام ٤٩٧ . ٥٧٩ . ٩٩٨ ) وضرائب " ضريبة الاستهلاك "
	( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٨٥ ) وعقوبة " توقيعها "
	( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٧٥٤ ) وعقوبة " تطبيقها "
	( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٥٠٠ ) ومحكمة الجنايات
	( القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ١٣٦٩ ) ومواد مخدرة

الصفحة	القاعدة
	<p>( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٧٧١ )</p> <p>ونقض " ما يجوز وما لايجوز الطعن فيه من الاحكام "</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٦٩ )</p> <p>ونقض " حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون "</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٩٨١ )</p> <p>ونقض " أثر الطعن "</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٧٢٢ )</p> <p>ونقض " الطعن للمرة الثانية "</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٦ . ١٢٩ بالصحيفتين رقمى ٧٤٣ . ٩٣٦ )</p> <p>أثر الطعن :</p> <p>١ - اندراج العيب الذى شاب الحكم تحت حكم المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٩١ . أثره : وجوب نقض الحكم .</p> <p>وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يقرر بالطعن .</p> <p>( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢ )</p> <p>٢ - تعلق الوجه الذى بنى عليه الطعن بالدعوى الجنائية وحدها . وجوب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية أيضا . أساس . وعلة ذلك ؟</p>
٢٤	٥



الصفحة	القاعدة	
٩٨	١٣	( الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩١ ) ٣ - اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليه الاخر الذى لم يقدم طعنا . أثره : امتداد أثر الطعن إليه . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٩٧	٢٦	( الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩١ )
١١٨٨	١٦٣	( والطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٩١ ) ٤ - حكم الادانة . بياناته ؟ اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة على الأوراق . دون ايراد مضمونها . قصور . اتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالطاعن الذى لم يقبل طعنه شكلاً . أثره ؟
١٦٠	١٩	( الطعن رقم ١٢٢٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٩١ ) ٥ - اتصال العيب الذى شاب الحكم بباقى المحكوم عليهم الذين كانوا طرفا فى الخصومة الاستئنافية أثره : نقض الحكم بالنسبة لهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( نقض )

٥٤٧

الصفحة	القاعدة	
٤١٨	٥٨	( الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢٤ ) ٦ - اتصال وجه الطعن الذي نقض الحكم استناداً إليه بطاعن آخر يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه . أساس وعلة ذلك ؟
٦٤٧	٩٤	( الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ١١ ) ٧ - قبول الحكم مستندات من المتهم وسماع شهوده على صحة وقائع القذف رغم تسليمه بسقوط حقه في ذلك لفوات المواعيد المقررة قانوناً . تناقض يعيبه . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجبان امتداد أثر الطعن للطاعن الآخر .
٦٧٧	٩٧	( الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٥ / ٤ / ٢٢ ) ٨ - امتداد أثر الطعن للمحكوم عليه الذي قضى بسقوط طعنه وكذلك للمحكوم عليه غيابياً الذي طعنت النيابة العامة ضده بالنقض . علة ذلك ؟
٧٢٢	١٠٤	( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )

الصفحة	القاعدة	
٩٣٦	١٢٩	<p>٩ - نقض الحكم بالنسبة للمتهم يوجب نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٦٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٩ / ٢٥ )</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>دعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة " .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٥٥٢ )</p> <p>ونقض " حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون "</p> <p>( القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٤٥١ )</p> <p>ونقض " اسباب الطعن . ما يقبل منها "</p> <p>( القاعدتان رقما ٤٧ ، ٦٢ بالصحيفتين رقمي ٣٥٣ ، ١٣٧ )</p> <p>ونقض " نظر الطعن والحكم فيه "</p> <p>( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩ )</p> <p>سقوط الطعن :</p> <p>عدم تقدم المحكوم عليه لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنة . أثره سقوط الطعن .</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٢٢	١٠٤	( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ ) الطعن للمرة الثانية : نقض الحكم للمرة الثانية يوجب تحديد جلسة لنظر الموضوع .
٧٤٣	١٠٦	( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٧ )
٩٣٦	١٢٩	( والطعن رقم ٤٧٦٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٩ / ٢٥ ) عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه . الغاء وقف التنفيذ . تشديد العقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها . خطأ في تطبيق القانون . كون العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون . أثره : تصحيحه والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كون العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم . أثره : تصحيح الحكم دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية .
٩١٨	١٢٦	( الطعن رقم ٤٤٤٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ٩ ) راجع ايضا :



الصفحة	القاعدة	
		تجريف
		( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٨٤٠ )
		وخلو رجل
		( القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٧٩٥ )
		دعوة مدنية
		( القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )
		<b>نيابة عامة</b>
		١ - وجوب توقيع أسباب الطعون التي ترفعها النيابة العامة
		من رئيس نيابة على الأقل . توقيع أسباب الطعن بتوقيع يتعذر
		قراءته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
١٦	٣	( الطعن رقم ٦٠٩٩٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١ )
١٢٤٢	١٧٢	( والطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٦ )
		٢ - للنيابة العامة الطعن في الحكم ولو كان لمصلحة المتهم .
		اساس ذلك ؟
٥٩	١١	( الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ١٣ )
٣٦٢	٤٩	( الطعن رقم ٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١٩ )

الصفحة	القاعدة	
٣٨٩	٥٤	( الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ٢١ )
٩٨١	١٣٥	( الطعن رقم ٧١٩٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ١٠ )
		٣ - تصدى الحكم للدعوى الجنائية فى خصوص جريمتى احراز السلاح النارى والذخائر بغير ترخيص وادانة المطعون ضده بهما . بعد الحكم غيابياً ببراءته منها . خطأ فى القانون يؤذن بنقضه . إعماله فى حق المطعون ضده المادة ٣٢ / ٢ عقوبات بتوقيع عقوبة واحدة عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقرره لجرمة الضرب مع سبق الاصرار والترصد التى دانه بها . أثره : عدم جدوى طعن النيابة على الحكم بشأن الخطأ السالف . طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز . أساس ذلك ؟
١٦٩	٢٠	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٣ )
٩٢٤	١٢٧	( والطعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ٦ / ١٠ )
		٤ - حكم البراءة الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى جنابة . حكم قطعى وليس مجرد حكم تهديدى . أثر ذلك : عدم سقوطه بحضور المتهم أو القبض عليه . الطعن عليه بالنقض غير

الصفحة	القاعدة	
		مقبول إلا من النيابة العامة . ضرورته باتاً إذا استنفذت النيابة الطعن فيه بالنقض أو لم تطعن عليه فى الميعاد المقرر فى القانون . أساس ذلك ؟
١٦٩	٢٠	( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١ / ٢٣ )
٧٢٢	١٠٤	( الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٢ )
		٥ - مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة أمر إدارى لا تعد الدعوى مرفوعة به .
		التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به رفع الدعوى ويترتب عليه كافة الآثار القانونية .
		دخول الدعوى حوزة المحكمة . رهن باعلان التكليف .
٢٩٠	٣٩	( الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٢ / ١١ )
		٦ - حق النائب العام عند الضروره . ندب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل محام عام النيابة الكلية لمدة لاتزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة . لرئيس النيابة المنتدب جميع الاختصاصات المخولة للمحامى العام . أساس ذلك ؟
		جواز ندب المحامى العام . عند الضروره لأحد اعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائره .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية أن يثبت حصول أمر النذب من أوراق الدعوى . سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره . ما دام له أصل ثابت فى الاوراق .
٤٥١	٦٤	( الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ٦ ) ٧ - قبول عرض النيابة العامة لقضايا الاعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك . علة ذلك ؟
٥٥٧	٨١	( الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١١ )
١١٨٨	١٦٣	( والطعن رقم ٢٠٩٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٧ ) ٨ - قيام وكيل النيابة باجراء تحقيق فى جريمة وقعت فى دائرة اختصاصه المكانى . يجيز له تعقب المتهم ومتابعة التحقيق فى مكان آخر غير الذى بدأ منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكانى ما دامت ظروف التحقيق ومقتضياته استوجبت متابعة الاجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة . ويكون اذن التفتيش الصادر منه فى هذه الحالة صحيحا ومنتجا لأثاره .
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ ) ٩ - لعضو النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من اختصاصه . المادة ٢٠٠ اجراءات .



الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	١٠٥	<p>سريان النص على كافة اجراءات التحقيق . شرط ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٥ )</p> <p>١٠ - كفاية اثبات الحكم أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدباً لاعتبار التحقيق صحيحاً . بيان مصدر النذب . غير لازم .</p>
٧٥٤	١٠٨	<p>( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٥ / ٨ )</p> <p>١١ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى إبان جمع الاستدلالات ليس قبضاً .</p> <p>مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأمورى الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ اجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى .</p>
٩٥٨	١٣٣	<p>( الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٣ )</p> <p>١٢ - اثبات تاريخ تقديم مذكره النيابة فى قضايا الاعدام .</p> <p>غير لازم . علة ذلك ؟</p> <p>اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٧٣	١٣٤	( الطعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ٧ / ١٩٩١ ) ١٣ - اختصاص وكيل النيابة الكلية لجميع اعمال التحقيق فى دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس ذلك ؟
١٠١٧	١٤١	( الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٠ / ٢٢ / ١٩٩١ ) ١٤ - الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا غير المسبوق بتحقيق قضائى . لا يلزمها . لها الرجوع فيه بلا قيد . ولا يمنع المضرور من الجريمة من الالتجاء إلى رفع الدعوى بالطريق المباشر . الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بعد تحقيق الواقعة منها أو من احد رجال الضبط القضائى المنتدب لهذا الغرض . مانع من رفع الدعوى . حد ذلك ؟ مثال :
١٠٣٨	١٤٣	( الطعن رقم ١٣٧٠٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠ / ٢٤ / ١٩٩١ ) ١٥ - صور تقييد حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية والقصد منها ؟ عدم جواز رفع الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب الضريبى إلا يطلب من الوزير أو من ينوبه ، المادة ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٢

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٠	١٤٨	( الطعن رقم ١١٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١٠ / ٢٧ ) ١٦ - تفويت النيابة العامة على نفسها كسلطة اتهام من استئناف حكم محكمة أول درجة انغلاق طريق الطعن بطريق النقض أمامها لحيازة الحكم قوة الأمر المقضى . شرط ذلك ؟ الغاء أو تعديل الحكم الابتدائي فى الاستئناف . أثره ؟ مثال :
١٠٨٨	١٥٢	( الطعن رقم ١٣٣١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢ )
١٢٦٥	١٧٥	( والطعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٨ ) راجع ايضا اختلاس أموال أميرية ( القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٩٠٥ ) واضرار عمدى ( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ١٢١٦ ) واعدام ( القاعدتان رقما ٨١ . ١٠٦ بالصحيفتين رقمى ٥٥٧ . ٧٤٣ ) وامر بالالوجه ( القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٤٢٣ ) وتسجيل المحادثات

الصفحة	القاعدة
	<p>( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧٥ )</p> <p>وتفتيش " التفتيش بغير إذن "</p> <p>( القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣٤٢ )</p> <p>وتفتيش " إذن التفتيش . اصداره "</p> <p>( القواعد ارقام ١٢ . ٤٦ . ١٦٥ بالصفحات ارقام ٦٧ . ٣٤٢ . ١٢٠٣ )</p> <p>وتفتيش " إذن التفتيش . تنفيذه "</p> <p>( القاعدتان رقما ١٦٢ . ١٦٤ بالصحيفتين رقمي ١١٧٦ . ١١٩٩ )</p> <p>وحكم " وصف الحكم "</p> <p>( القاعدتان رقما ١٨٠ . ١٨٩ بالصحيفتين رقمي ١٣٠٢ . ١٣٨٤ )</p> <p>ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "</p> <p>( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ٢٠٦ )</p> <p>ونقض " التقرير بالطعن وايداع الاسباب "</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٩٨١ )</p> <p>ونقض " أثر الطعن "</p> <p>( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٤ )</p> <p>ووصف التهمة</p>



الصفحة	القاعدة	
		( القواعد ) رقم ١٤ . ٨٤ . ١٦٠ بالصفحات ( رقم ١٠٤ . ٥٧٩ . ١١٥٣ )
		( هـ )
		<b>هتك العرض</b>
		=====
		١ - رضا المجنى عليها فى هتك العرض . مسأله موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض فيها طالما أن الأدلة تؤدى إلى ما أنتهى إليه الحكم .
١١٨	١٥	مثال لتدليل سائغ على توافر ركن القوة فى جريمة هتك عرض . ( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )
		٢ - ثبوت أن سن المجنى عليها وقت وقوع جريمة هتك العرض أقل من ست عشرة سنة كاملة عدم جدوى قول الطاعنين بجهلهم حقيقة سن المجنى عليها . أساس ذلك ؟
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ )
		٣ - كشف الجانى جزءا من جسم المجنى عليها مما يعد من العورات . كفايته لتوافر جريمة هتك العرض ولو لم يقترن بفعل مادى آخر من أفعال الفحش . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ ) ٤ - تحدث الحكم استقلاً عن الركنين المادي والمعنوي في جريمة هتك العرض . غير لازم . طالما ما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامها .
١١٨	١٥	( الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ ) ٥ - ركن القوة في جرائم الواقعة أو الشروع فيها وهتك العرض . مناط توافره ؟ تحدث الحكم عن ركن القوة في هذه الجرائم : غير لازم . متى كان ما أورده من وقائع وظروف يكفي للدلالة عليه .
١٢٨٤	١٧٨	( الطعن رقم ٩٥٣٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٥ ) راجع أيضاً: اثبات " خبرة " ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ٣٥٩ ) وحكم " تسببه . تسبب غير معيب " ( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ ) ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره "

الصفحة	القاعدة
	<p>( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ )</p> <p>وفاعل اصلى</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ )</p> <p>ومحكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل "</p> <p>( القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٦٨٥ )</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ١١٥٣ )</p> <p>=====</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>( و )</p> <p><b>وصف التهمة - وكالة - وقاع</b></p> <p><b>وصف التهمة</b></p> <p>==</p> <p>١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .</p> <p>اقتصار التعديل على استبعاد ظروف الترسيد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة . لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في هذا الشأن . علة ذلك ؟</p>
١٠٤	١٤	<p>( الطعن رقم ٦١٢٣٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١/١٧ )</p> <p>٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .</p> <p>اقتصار التعديل على استبعاد قصد التعاطي واعتباره محرزا للمخدر مجرداً من المقصود لا يقتضي تنبيه الدفاع .</p>

اساس ذلك ؟



الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	١٠٥	( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٥ )
٨٥١	١١٨	( والطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢١ )
٩٨١	١٣٥	( والطعن رقم ٧١٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٠ )
١٣٤٢	١٨٥	( والطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )
		٣ - حق المحكمة الاستئنافيه في تعديل وصف التهمة من الاصابة الخطأ إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ عقوبات إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في القانون .
٤٣١	٦١	( الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ )
		٤ - العبرة في تكييف الواقعة في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقاً لنوع الجريمة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة . انقضاء مدة السنة المقررة قانوناً لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد المخالفات دون إتخاذ إجراء قاطع للمدة منذ التقرير بالطعن إلى يوم عرضه على المحكمة . يوجب النقض والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

الصفحة	القاعدة	
٥٧٩	٨٤	( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٤ )
٩٩٨	١٣٧	( والطعن رقم ٨١٧٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١٠/١٧ )
		٥ - التغير في التهمة المحظور على المحكمة هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها .
١٣٤٢	١٨٥	( الطعن رقم ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩١/١٢/١٦ )
		راجع ايضاً:
		استئناف " نظره والحكم فيه "
		( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٤٣١ )
		ودفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
		( القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٤٦٥ )
		وطعن " ما يجوز الطعن فيه من الاحكام "
		( القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥٧٩ )
		وظروف مشددة
		( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٥٥ )
		وهتك عرض
		( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ١١٨ )

الصفحة	القاعدة	وكالة
٢٥٢	٣٤	<p>عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكالاتهم . إلا إذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله . علة ذلك ؟</p> <p>صحة مباشرة المحامي للأجراء قبل استصدار توكيل ممن كلفه بالعمل . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .</p> <p>الاقرار اللاحق في حكم التوكيل السابق .</p> <p>( الطعن رقم ١١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ )</p> <p style="text-align: center;"><b>وقاع</b></p> <p style="text-align: right;">راجع :</p> <p style="text-align: right;">مواقعة اتنى بغير رضاها .</p> <hr/> <p>طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية</p> <p>رقم الإيداع ٢٥٩٧ / ٩٦</p> <p>رئيس مجلس الإدارة</p> <p>استشهدق / إبراهيم السيد البهنساوي</p> <p style="text-align: center;">للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية</p> <p style="text-align: center;">٨٨٢٥ ث ٨٠٣٩٥٤٩٥</p>

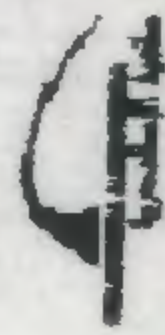




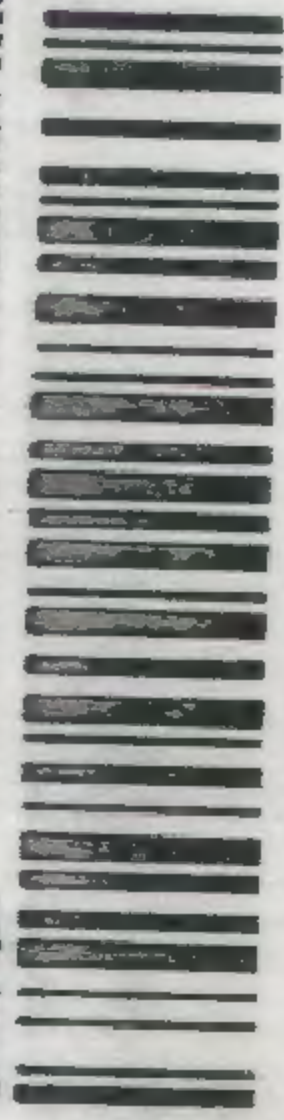








Bibliotheca Alexandrina



0536761